

محمد جمال باروت



حركة القوميين العرب

النشأة - التطور - المصائر

المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

حركة القوميين العرب

النشأة - التطور - المصائر

المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

بإشراف الرئيس علي ناصر محمد

حركة القوميين العرب

النشأة - التطور - المصائر

محمد جمال باروت





باشراف الرئيس علي ناصر محمد

اسم المؤلف : محمد جمال باروت

اسم الكتاب : حركة القوميين العرب ، النشأة ـ التطور ـ المصائر

الناشر : المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

الطبعة الأولى ١٩٩٧

المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

باشراف الرئيس علي ناصر محمد

دمشق، ص.ب: ٣٦٨٤٣ ، ٣٦٧٤٤، فاكس: ٦١٣٢١١٢، هاتف: ٢٢٤٨٤٢٢

التوزيع : دار المدى للثقافة والنشر

سورية ـ دمشق ، ص.ب. ٧٣٦٦ ، هاتف : ٧٧٧٦٨٦٤ ، فاكس : ٧٧٧٣٩٩٢

الفهرس

القسم الثاني

من الانفصال إلى نكسة حزيران

"الطور الاشتراكي العربي"

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

القسم الثالث

الحرب العربية الباردة في الستينات

الخليج والجزيرة العربية

بمثابة تقديم

ينسجم إصدار هذا الكتاب عن حركة القوميين العرب انسجاماً كلياً مع السياسة البحثية التي يأخذ بها المركز العربي للدراسات الإستراتيجية. فقد أكد مركزنا، ومنذ البداية، اهتمامه بكل ما يمسّ قضايا المجتمع العربي الراهنة، وبكل ما يسهم في ارتقاء هذا المجتمع وتطوره. وقدّم، في هذا الإطار، مساهماته المتعلقة بأمن البحر الأحمر، مثلما قدّم إسهامات علمية أخرى تخص الأمن القومي العربي في وجوهه المتعددة، سواء كانت هذه المساهمات بأقلام عربية أو بأقلام غير عربية. وحرص المركز، في هذا كله، أن يكون جهده العلمي في متناول القارئ العربي العادي وأصحاب القرار السياسي في آن، ذلك أن غايته خدمة القضايا العربي جميعاً.

وعلى هذا، فإن الكتاب الذي نقدمه عن "القوميين العرب" لا يندرج في إطار الدراسة التاريخية، وإن كان يتضمن مقاربة تاريخية، ذلك أن الهدف منه الحوار مع المستقبل قبل أن يكون مساءلة الماضي. ومما لا ريب فيه أن الحوار مع المستقبل لا يستقيم إلا بقراءة الماضي ووعي دروسه، الأمر الذي يجعل هذه القراءة نقدية من ناحية وتتلمس خير المجموع العربي من ناحية ثانية. فهي نقدية لأنها حريصة على التوجه إلى المستقبل أكثر من حرصها على الانغلاق في الماضي، المليء بالخطأ والصواب، وهي تلتمس خير الأمة العربية كلها، لأن الواقع الذي نعيش، يأمر بوحدة الجهود العربية المخلصة، والمتطلعة إلى غد أفضل وأكثر أمناً واستقراراً.

ولعل البحث عن مستقبل عربي أفضل، كما التنقيب عن حقيقة موضوعية بعيدة عن الأهواء والإنحيازات المسبقة، فرض على الكتاب، الذي نقدمه، منهجية علمية جديدة وصارمة.

تقرأ الماضي بحثاً عن الحاضر، وتبحث في الماضي سعياً وراء معرفة موضوعية. إضافة إلى منهج الوثائقي – الميداني. فقد اعتمد الكتاب على مادة وثائقية واسعة وشبه نادرة، ولجأ إلى مقابلة شخصيات متعددة، عاشت تجربة القوميين العرب أو عايشتها، الأمر الذي أتاح له أن يتأمل نقدياً المادة النهائية، وأن يعالجها من زاوية رؤيته الشخصية كي يصل لاحقاً إلى النتائج التي أوردها في كتابه الغني، وإلى جانب هذا كله، فقد قام هذا الكتاب برصد حركة القوميين العرب في الأقطار العربية المختلفة، كاشفاً عن خصوصياتها وأحوالها المختلفة وأسباب صعودها في زمن وميلها إلى الانطفاء في زمن لاحق. ولأنه درس هذه الحركة في سيروراتها المتحولة. فقد كان عليه أن يتأملها في أجيالها المتعاقبة وفي أشكال تطورها المتعددة، أي أن يقرأ الحركة منذ بدايات تشكلها وتكونها وصولاً إلى مآلها الأخير.

وربما يطرح صدور هذا الكتاب عن المركز العربي للدراسات الإستراتيجية سؤالاً جوهرياً عن الأسباب التي دعت إلى إصداره. ويمكن تلمس الإجابة في اتجاهات مختلفة. فحركة القوميين العرب جزء أساسي من الفكر السياسي العربي الذي عرف رواجاً كبيراً منذ بداية الستينات حتى حرب حزيران في عام ١٩٦٧، وهذا ما يدرجها في الإطار البحثي لمركزنا، الذي يهتم بالفكر السياسي العربي في وجوهه كلها، قومياً كان أم ينتمي إلى مدارس فكرية أخرى. وإضافة إلى هذا، فإن إصدار هذه الدراسة يشكل جزءاً من برنامج أكثر طموحاً واتساعا وعنوانه: "مصائر الحزب السياسي في الوطن العربي" الذي سيصدر منه جزأين على الأقل في هذا العام. وعلى هذا فإن الاهتمام بحركة القوميين العرب جزء من برنامج علمي أكثر طموحاً، يتطلع إلى دراسة الأحزاب السياسية في العالم العربي كله، في الماضي القريب والحاضر في آن. أما السبب الثالث فيقوم في السياق الذي ولدت الحركة فيه وعرفت تطوراً واسعاً، على المستوى العربي كله، ذلك أن صعود هذه الحركة، في الخمسينات والستينات، لا يعبر عن اتجاه سياسي – فكري – تنظيمي معين، بقدر ما يعكس أحوال وتطلعات الوطن العربي، أو أجزاء كبيرة منه، في فترة ما بعد الاستقلال الوطني.

وعلى هذا، فإن أهمية حركة القوميين العرب تصدر عن السياق التاريخي الذي ولدت فيه، أكثر مما تصدر عن إمكانياتها الفكرية والسياسية، خاصة أنها امتدت إلى أقطار عربية كثيرة

ورفعت شعارات تبشر بمستقبل أفضل. وبهذا المعنى، فإن دراسة حركة القوميين دراسة لجزء من التاريخ العربي المعاصر، الذي انتهى إلى الإخفاق، على الرغم من الدعم الشعبي له ومن رفعه لشعارات تلبي الطموحات الشعبية. ولقد تجلّى هذا الإخفاق في المدار الزمني لهزيمة حزيران، هذه الهزيمة التي كانت مقدمة لتراجع الكثير من التيارات السياسية في الوطن العربي، بما فيها حركة القوميين العرب.

وعلى الرغم من أهمية حركة القوميين العرب، بالمعنى التاريخي، فإن الدراسات الجادة التي تناولتها لا تزال قليلة وبالغة القلة، بل أن المعلومات الخاصة بها محدودة ويحتاج تحصيلها إلى الجهد الدؤوب والمثابرة، ذلك أن هذه المعلومات موزعة بين وثائق لم يتم جمعها بعد وبين أفراد لم يعطوا تجاربهم التنظيمية شكلها التاريخي المكتوب. ولهذا كله فإن هذا الكتاب الذي يقدمه المركز العربي للدراسات الإستراتيجية يمثل جهداً علمياً جدياً ومتميزاً. إن لم يكن الدراسة الأكثر موضوعية وشمولاً حتى الآن.

علي ناصر محمد

مقدمة

تُمثل "**حركة القوميين العرب**" أضخم ظاهرة "منجزة" و "مكتملة" في التاريخ السياسي العربي الحديث في النصف الثاني من القرن العشرين، فليست "قصتها" في منظور ما ممكن سوى قصة هذا التاريخ نفسه ، إلى الدرجة التي يمكن القول فيها، إن أي تدوين لهذا التاريخ بمعزل عن حركة القوميين العرب، ناقصٌ للغاية، ويكتنفه العديد من الثغرات.

تُشكّل الإمكانية النظرية لحصر تاريخ حركة القوميين العرب في متن تزامني محدد التخوم، عنصراً مغرياً لأي بحث. غير أنه ما من بحثٍ تكتنفه صعوبات جمَّة وحقيقية مثل البحث في حركة القوميين العرب، التي تُسلّم - شأنها في ذلك شأن أية منظمة سرية - مفاتيحها دون تفاصيل ردهاتها ومقصوراتها وثقافتها الشفهية وسراديبها السرِّية التي صُمِّمتْ بشكلٍ تكون فيه مُحكمة الإغلاق حتى أمام أعضائها، بما في ذلك القياديون منهم، الذين افترض بهم ألا يعرفوا سوى الزاوية التي هم فيها، ولا يعرفوا منها سوى ما هو ضروري لعملهم. ومن هنا عانى الباحث في المقابلات الميدانية كثيراً من اضطراب المعلومات وغموضها، ولم يتم التوصل نسبياً إلى نتائج مقنعة بشأنها علمياً إلا بعد جهد مكثف.

يُثير ذلك فضولاً علمياً وتاريخياً بقدر ما يحتمل "كمائن" فعلية، فما نعرفه عن حركة القوميين العرب قليلٌ للغاية، ومُحاط بالأسئلة والالتباسات، مما يجعل أي دراسة سابقة وحالية ولاحقة، نوعاً من التنقيب والحفر، أي نوعاً من الاكتشاف المتجدد الذي لا يؤدي بطبيعته إلا إلى حصيلةٍ نسبيةٍ وتقريبية، تجد دوماً من يصحح لها، فتتكامل نسبياً مع إضافاته وتصويباته.

ويعني ذلك أن أي بحثٍ في تاريخ حركة القوميين العرب هو نوع من بحث في جوانب غير مكتشفة.

وقد اخترت مقتدياً بطريقة تودوروف في دراسته عن فتح أمريكا، أن "أسـرد" تاريخاً هو في حقيقته اليوم "قصة" أي "سرداً" لما تمّ ، مع أنه في كل سردٍ تام هناك مستقبل ما، يستبصره المتلقي تفسيراً وتأويلاً في إطار توالي الزمان، واضطرار مقارناته ما بين الحاضر والماضي والمستقبل. فكل تاريخ/ قصة هو جزء من ديمومة نعيش منطقها كل يوم.

من هنا راعيتُ لأغراض اللياقة وحدات التاريخ/ القصة: **وحدة الزمن** : فنحن هنا أمام متن تزامني يبدأ في آذار ١٩٤٩، حين تمّ تشكيل "كتائب الفداء العربي" وينتهي في حزيران ١٩٧٠ ، حين تمّ تكريس "تصفية" حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوىً واسماً. وبالتالي فنحن حيال ثلاثة عقودٍ ونيِّف من الزمان المضطرب والمثير في حياة العرب الحديثة **ووحدة المكان،** حيث المشرق العربي بما في ذلك الجزيرة العربية الطبيعية، برهاناته العاصفة في العقود الثلاثة التي خلت، هو مسرح تطورات هذا التاريخ/القصة وأفعاله وأحداثه وانفعالاته وأفكاره وتجربته الدرامية المرّة ودماء ضحاياه. **ووحدة الحدث**: فلسطين ووحدة العرب وتحررهم، وأن يكون لهم رأس في العالم.

وبالنسبة للعرب فإن المتن التزامني المحصور هنا بدقة لهذا التاريخ/ القصة، تاريخ نشأة حركة القوميين العرب وتطورها، ورهاناتها، هو متن أزهى حالات تألقهم وتأكيدهم للذات الجماعية كأمة تطمح للتحقق السياسي في دولة واحدة، عبر كشافة "انتلجنسويّة" - بالمعنى العميق للانتلجنسيا الذي يربطها بمفهوم تغيير الواقع السائد وليس بمفهوم الدبلوم الجامعي- يقظة وحيوية ومكافحة ومستعدة بالاسم والفعل للتضحية. وقد حاولت حركة القوميين العرب أن تثبت أنها كانت من أهم أنماط هذه الكشافة، إن لم تدَّعِ أنها نمطها المميز.

وحين تلتفت العين العربية الراهنة إلى هذا المتن التزامني، فإنها تشعر وكأنها تلتفت إلى حدث تام ومنجز، أصبح بإمكان بومة "مينيرفا" الهيغلية إلهة الحكمة، أن تتعرف عليه كما قام وتطور وصار بالفعل.

استدعانا وصف هذا الحدث التام المنجز وتحليله، إلى مقاربة مكتبية /ميدانية. فرغم أن البحث المكتبي هو الأكثر طمأنةً ودقةً، فإن البحث الميداني يسعف - مع أخذ كل التحوطات التي يفرضها- في إضاءة الثغرات الناتجة عن "الفجوة" ما بين المكتوب في التاريخ وبين المعاش منه. ففي سائر المنظمات السرية تحظى الثقافة الشفهية بأهمية فعلية تتجاوز أهمية الثقافة المكتوبة، كما أن الثقافة المكتوبة لا تعكس بدقة حقيقة تفكير تلك المنظمات، وموقفها من المشكلات المطروحة، بل تقدم مؤشرات قد لاتتطابق بالضرورة مع المؤشرات المرجعية الفعلية. فقد خضعت تلك المنظمات بأسرها إلى مفارقات الفجوة بين المكتوب والمعاش، بين التعميم الرسمي والتعميم الشفهي.

من هنا وفي ظل فقدان العديد من الوثائق، اعتمدنا على ما استطعنا الحصول عليه من وثائق داخلية وعلنية، وهو معظم ما أصدرته حركة القوميين العرب، وحاولنا من خلال مقابلات ميدانية مطوّلة تم تسجيل معظمها في دمشق والقاهرة والكويت وبيروت وحلب ودير الزور، أن نسدَّ تلك الثغرة نسبياً وأن نتعرف على "لحم الحركة ودمها" كما كان بالفعل وليس بالاسم فقط.

تستمد تلك المقابلات أهميتها من كونها تكشف قطاعاً مستوراً من أهم قطاعات حركة القوميين العرب وهو قطاع حياتها الشفهية الداخلية، التي لم تدوَّن وتمحَّص بعد. فالقادة الأساسيون للحركة لم ينشروا للأسف الشديد بعد مذكراتهم وشهاداتهم، كما أن بعض القادة لم يزل إلى اليوم يتحدث بحذر، وبنوع من التحفظ عن الماضي رغم أنه قد أصبح ماضياً "تاماً"، وربما يعكس ذلك طبيعة التكوين الحذر والمرتاب للكادر الحركي أكثر مما يعكس تهرباً من الحقيقة.

وقد صادفت الباحث مشكلة عدم معرفة الكوادر الحركية سوى بالزاوية التي لهم علاقةبها في الحياة الداخلية للحركة، ويشمل ذلك بعض قيادات الصف الأول نفسه، ومعظم قيادات الصف الثاني. وقد تم بكثيرمن الجهد والتمحيص الميداني- المكتبي الوصول إلى نتائج مقنعة بذلك.

يستطيع القارئ أن يكتشف بيسر أن هذا الكتاب قد اختزل خبراتٍ ومعارف تتجاوز كثيراً تلك التي يحوزها الباحث. لقد شارك العشرات بل المئات بالفعل من كوادر الحركة وأصدقائها وخصومها بوضعه، ولا سيما كوادرها الوسيطة التي لم يرغب معظمها بذكر اسمه. ومع ذلك فإن البحث لايعكس الموقف الرسمي لأي حركة أو فرد أو حزب. وإني لأشكر كل أولئك الذين ساعدوا على إنجاز هذا الكتاب وفي ظل العجز عن ذكر اسمائهم كلهم لكثرتهم، فإنه لايسعني إلا أن أذكر الدكتور **ماهر الشريف** الذي أمدني بعشرات الوثائق التي جمعها فردياً بالسفر والتعب والمرابطة، والمكافح البحراني **عبد الرحمن النعيمي** الذي لولاه ولولا اقتراحاته لما تمكنت من العثور على الوثائق الداخلية الخاصة بالحركة في الخليج والجزيرة العربية، والدكتور **خالد الوسمي** الذي فتح لي أرشيفه الغني، وسمح لي بتوصيف وتحليل النشرات والتعاميم الداخلية للحركة ووثائق بعض الجلسات، و**جاسم القطّامي** الذي وضع مكتبته ووثائقه ووقته الثمين، رغم مرضه ومشاغله الكثيرة تحت تصرفي، والأخ **سامي المنيس** الذي وضع أرشيف "الطليعة" في الكويت وأجهزتها تحت تصرف البحث فوجدت من هيئة العاملين معه كل اسعاف ومساندة، والصديق **محمد باروت** الذي تجشم عبء التنقيب عن المراجع في المكتبات الخاصة والعامة، وجمعها وتقديمها وتصويرها، إضافة إلى قيامه بالتصحيحات اللغوية اللازمة لهذا الكتاب.

وإني لشديد الامتنان لكل أولئك الذين قابلتهم ميدانياً وفتحوا برنين الصدق تجربتهم مع الماضي، وتحملوا ساعات الحوار الطويلة والاستفسارات التفصيلية المنهكة التي تكاد تكون لكثرتها لا نهائية، وأخص بالذكر منهم الدكتور **جورج حبش** الذي لم يتوان رغم مرضه ومشاغله التنظيمية والسياسية الوطنية في هذا الظرف الصعب، عن الإجابة عن أي سؤال أو استفسار أو استيضاح، و **نايف حواتمة** الذي كان للنقاشات المطوَّلة معه أفضل الأثر في مادة هذا الكتاب، و**جهاد ضاحي** الذي جنّد نفسه ووقته لمساعدة البحث بكل ما يمكن تقديمه، و**فتحي كيتكاني** الذي زوّدني رغم شلله ومرضه العُضال بكل تجربته في الكتائب وفي الحركة

وفي العمل الخارجي مع وديع حداد، وفي عمله في مكتب التحقيق في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

ولا يسعني إلا أن أشكر الاستاذ **حلمي شعراوي** مدير مركز البحوث العربية في القاهرة والدكتور **جابر عصفور** الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة والفنون في مصر، والسيد الدكتور **سليمان العسكري** الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، والروائي **وليد الرجيب**. والاستاذ **أحمد الديين** في الكويت، الذين مكنتني استضافاتهم الكريمة في إطار المؤسسات التي يديرونها من إتاحة الفرصة لي في جمع الوثائق وإجراء المقابلات الميدانية اللازمة.

كما لا يسعني أخيراً إلا أن أشكر الأخ الرئيس **علي ناصر محمد** المشرف على **المركز العربي للدراسات الاستراتيجية**، الذي كان صاحب فكرة الكتاب وقدَّم كل الدعم لإنجازه بشكل مستقل وموضوعي، ينسجم مع طموحه لأن يحتل المركز موقعه العلمي اللائق والمستقل في الحياة البحثية العربية، وكذلك مستشارَيْ المركز الدكتور **فيصل درّاج** والدكتور **حامد خليل** اللذين لولا متابعتهما الدؤوب، لما تمكن هذا البحث من أن يخرج إلى النور.

القسم الأول

الطور القومي التقنيـي

الفصل الأول

الظهور الأول لـ "حركة القوميين العرب"

"كتائب الفداء العربي"

رُغم أن وثائق **"حركة القوميين العرب"** لا تُشير من قريب أو بعيد إلى صلتها بـ **"كتائب الفداء العربي"**، فإنه يمكن اعتبار "الكتائب: بمثابة الظهور الفعلي الأول لـ "الحركة". بل يذهب أحد أبرز قياديي "الحركة" إلى أن "حركة القوميين العرب" لم تكن سوى نوع من الامتداد لنشاط نواتها القيادية المؤسسة في "كتائب الفداء العربي"(١). إذ كان اثنان من أبرز أعضاء النواة القيادية المؤسسة لـ "الحركة" من أعضاء القيادة الخماسية "الجماعية" لـ "الكتائب"(٢)، كما كان عدد من أبرز الوجوه القيادية والسياسية لـ "الحركة"، ولاسيما في سورية والأردن "كتائبياً"(٣). ومن هنا فـ "من غير الممكن إنكار تأثير كتائب الفداء العربي على البناء التنظيمي وفكر حركة القوميين العرب، وخاصةً خلال سنوات تكوينها"(٤).

إذ ليست "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل" التي نشطت "الحركة" خلف واجهتها في الطور التأسيسي سوى امتداد عميق لـ "كتائب الفداء العربي" التي كان "مقاومة الصلح مع إسرائيل من أبرز أهدافها، ويفسر ذلك أن "الحركة" ركّزت في طورها التأسيسي على **"مسألة العنف"** أو "بناء منظمة كفاحية مسلحة تقارع العدو من خلال العنف"(٥). فينتمي شعار "**الثأر**" الذي تبنته "الحركة" في إطار منظومتها الرمزية الثلاثية: **وحدة، تحرر، ثأر** إلى العقلية القومية الفدائية لـ "الكتائب". ويتضح المضمون "العنفي" لهذا الشعار من خلال تزامنه في "التظاهرات" مع منظومة رمزية ثلاثية متكاملة معه هي: دم، حديد، نار. ولا أدل على الصلة العمقية ما بين "الحركة" و "الكتائب" سيميائياً أو رمزياً من أن اسم "شباب الثأر" الذي حمله التنظيم الفلسطيني لـ "حركة القوميين العرب" كان أحد الأسماء المقترحة لـ "الكتائب" عشية تأسيسها في آذار ١٩٤٩(٦).

يستدعي ذلك الحفر في "كتائب الفداء العربي"، وتعيين الشروط التي حكمت نشوءها وانهيارها وإعادة انتاجها بشكل مختلف، وتحليل بنيتها الإيديولوجية والتنظيمية والسياسية بوصفها الظهور الفعلي الأول لما سيسمى لاحقاً بـ "حركة لقوميين العرب" فممن تشكلت "الكتائب"؟ وكيف؟ وما أبرز عملياتها؟

أولاً- ممن تشكلت "كتائب الفداء العربي"؟

تشكَّلت "كتائب الفداء العربي" في اجتماع توحيدي انعقد في بيروت (آذار ١٩٤٩) من اتحاد ثلاث "مجموعات" قومية عربية شابة، هي مجموعة بيروت التي قادها كل من جورج حبش وهاني الهندي، وكانت تضم عدداً من النشطاء القوميين في جمعية "العروة الوثقى"[1] في الجامعة الأميركية ببيروت، والمجموعة السورية التي كان نقطة بيكارها جهاد ضاحي طالب الحقوق في الجامعة السورية بدمشق وكان معظم أعضائها من طلاب الجامعة السورية، والمجموعة المصرية التي قادها الفدائيون المصريون [illegible] حسين توفيق ابن وكيل وزارة الدفاع المصرية يومئذ وعبد القادر عامر حفيد أحمد عرابي، وكانت تضم بعض الفدائيين المصريين اللاجئين سياسياً في دمشق إضافةً إلى عدد من الشباب الفلسطينيين والعراقيين والسوريين[2]. فما هي هذه المجموعات؟

١ – المجموعة السورية:

تتمثل أهمية المجموعة السورية بخاصة بقائدها جهاد ضاحي ودوره الأساسي في تشكيل "الكتائب" ونزعته العملية. وقد حملت هذه المجموعة منذ بداية تشكيلها اسم "كتائب الفداء العربي" الذي سيتبناه اجتماع آذار التوحيدي (١٩٤٩).

ضمَّت خلايا ضاحي عدداً من المتحمسين الذين اكتشفوا أنهم لا يحتملون أكثر من إلقاء المحاضرات، فتوجهوا فيما بعد نحو البعث أقرب حزب إليهم [illegible] على خلية صدامية صلبة جاهزة لإلقاء القنابل، ووقع عبء العمل تحديداً على [illegible] التي كان أغلب "فدائييها" من خريجي "الكلية الأميركية" بحلب.

لعبت مبادرة ضاحي وشخصيته العملية وتكوينه الانقلابي [illegible] دوراً حاسماً في إخراج تشكيله الفدائي إلى حيِّز العمل. ولد ضاحي في ٢٤ حزيران ١٩٢٨ في قرية "الحفر" جنوبي شرقي مدينة حمص السورية، في أسرة مسيحية أرثوذكسية. وجرياً على العادة الشائعة سمي

ضاحي بأحد أسماء المعمودية وهو عبد المسيح وأصبح عام ١٩٤٥ حين أسلم "جهاداً". وكان اختياره لهذا الاسم ذي المغازي المتعددة محكوماً بدوافع قومية أكثر منها دينية بالمعنى الضيق. ويبدو أن كراس "ذكرى الرسول العربي"(١٩٤٣) لميشيل عفلق بلغته الساحرة والأخاذة التي حولته إلى إنجيل قومي في زمنه قد لعب دوراً أساسياً في تحول عبد المسيح ابن مدرس اللغة العربية إلى جهاد. وقد أتى انفعال هذا الشاب الشرس بـ "ذكرى الرسول العربي" في أول تكوينه القومي والسياسي والفكري الجنيني حين التقى عام ١٩٤٣ بزميلين له على مقاعد الكلية الأميركية بحلب هما هاني الهندي ونديم البيطار (الدكتور نديم البيطار لاحقاً) ومن خلال هاني الهندي الذي كان والده المقدم محمود الهندي عضواً في التنظيم القومي السري للشهيد يونس السبعاوي في بغداد، وكان من الشخصيات البطولية لحركة أيار ١٩٤١ التحررية تعرف ضاحي لأول مرة على "حركة رشيد عالي الكيلاني" في العراق، فشكل لقاؤه بالهندي (أحد القادة المؤسسين للكتائب ولحركة القوميين العرب لاحقاً) منعطفاً في حياته ورهاناته. ومن خلال نديم البيطار، الطالب النابغ الذي حولته قدراته الفكرية المبكرة وتفوقها المدهش إلى مدار لشبه حلقة قومية غير نظامية، انعطف ضاحي نحو السياسة، إذ كانت حلقة البيطار بحماسه القومي المتطرف الذي وصل يومئذ حد النازية حرفياً[٨] حلقة طلاب متشبهين بطلاب الوحدة الألمانية في القرن التاسع عشر. وفي هذه الكلية التي كان أديب نصور مدرساً للغة العربية فيها وسيغدو من أنشط طلاب حلقات زريق في الجامعة الأميركية ببيروت خلال النصف الأول من الأربعينات،تعرف جهاد ضاحي بشاب كردي ينحدر من أسرة أغوات هو فتحي كيتكاني الذي سيغدو لاحقاً من أبرز كوادر الخلايا الصدامية في "كتائب الفداء العربي".

بدأ ضاحي أول عمل له بمحاولة اغتيال ضابط فرنسي عام ١٩٤٥ بالاشتراك مع عصمت هنانو الذي سيغدو لاحقاً من أبرز الوجوه "الحركية" في سورية. وفي هذا العام فصل مع رفيق عمره هاني الهندي من الكلية الأمريكية بحلب إثر التظاهرات في حلب ضد الفرنسيين، ولم يتمكن إضراب الطلبة من إرغام الإدارة على التراجع عن قرار الفصل [٩].

وما يجذب الانتباه في شخصية ضاحي هو تكوينه القومي الانتلجنسوي، وكان حين انخرط في "الكتائب" منشبعاً بشكل خاص بـ "نيتشه"، ونجد في أوراقه التي كتبها يومئذ "... وما كدت أخرج من طور المراهقة حتى أطبقت علي فلسفة نيتشه وانتزعتني من جذوري، كما لو كان قد نزل بي زلزال"[١٠]. من هنا وبتأثير هذه "النيتشويه" المفسَّرة بحماس الشباب يهديه هاني الهندي إبان العمل في الكتائب، الأعمال الكاملة لنيتشه باللغة الإنكليزية، ويكتب عليها الإهداء التالي: "إليك يا جهاد .. أقدم هذا الكتاب الذي آمنت به طريقاً للمجد العربي"[١١]. ويعكس ذلك مصدراً أساسياً من مصادر التكوين الإيديولوجي لجهاد ضاحي، ومعلَماً من معالم الصورة

"الانتلجنسوية" لمعظم "الكتائبيين"، أو لأولئك الذين يجيدون منهم إلقاء المحاضرات كإلقاء القنابل مثل المجموعة البيروتية في الجامعة الأميركية.

٢- المجموعة المصرية:

تألفت هذه المجموعة من إرهابيين محترفين يجيدون إلقاء القنابل وتفجيرها. وقد تربى جميع أعضائها المصريين باستثناء واحد منها هو حسين توفيق في حزب "مصر الفتاة" و يمكن اعتبار هذا الحزب في جميع الوجوه شكلاً صاخباً متميزاً من أشكال حركات الشباب القومي التي نشطت في الثلاثينات والأربعينات. وقد برز هذا الحزب في مصر عام ١٩٣٧ الذي أخذ يظهر فيه لأول مرة بعد توقيع اتفاقية ١٩٣٦ بين إنكلترا ومصر طلاب غير "وفديين" متمردون على مفهوم الحزب التقليدي الذي يمثله الوفد، ويطرحون مواجهة الاحتلال الإنكليزي خارج إطار سياسته "المعتدلة" أو "التفاوضية" وضدها.

استغلّ القصر الذي سيطر عليه ثالوث: الباشا الأحمر كامل البنداري باشا والشيخ مرتضى المراغي شيخ الأزهر وعلي ماهر باشا تجييش "مصر الفتاة" للشباب، فدعمه في مواجهة "الوفد". إذ اتسع استقطاب "مصر الفتاة" للشباب الوطني المصري الساخط على السياسة التقليدية للوفد، إثر ما يسمى في التاريخ المصري الحديث بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الذي فرض فيه الإنكليز على الملك تشكيل "الوفد" للحكومة برئاسة زعيمه النحاس باشا، بهدف استخدام حزب الأغلبية لمنع مصر من الانجرار إلى المحور، وهو ما اعتبره "مصر الفتاة" و "الحزب الوطني" إهانة وطنية، تنزع الشرعية الوطنية عن الوفد، وتضعه في مصاف حكومة فرضتها حراب المحتلين. إلا أن الضعف الشعبي لـ "مصر الفتاة" وهشاشة جذوره الشعبية بالقياس إلى الوفد. دفع بعض شبابه في منظمة "القمصان الخضراء" الصدامية إلى القيام بأعمال تآمرية إرهابية ذات دوافع وطنية راديكالية، تجلت في موجة من أعمال العنف والإرهاب والاغتيالات وقذف القنابل[١٢]. وقد حدث وفي إطار هذا التوافق غير المعلن، سعي الملك إلى استخدام راديكالية الشباب وتوجيهها ضد خصمه اللدود: الوفد والنحاس باشا، في حين كان الشباب مدفوعين براديكاليتهم وحدها دون إدراك لشباك الملك وأفخاخه، أو عن قناعة ساذجة بتناقضه مع الإنكليز ومن دون تنسيق معه.

في هذا السياق قام ثلاثة من شبان منظمة "القمصان الخضراء" التابعة لمصر الفتاة عام ١٩٤٧ وهم: عبد القادر عامر وعبد الرحمن مرسي ومصطفى كمال الدفراوي، بسلسلة أعمال إرهابية، كان من أبرزها إلقاء القنابل على نادي الضباط الإنكليز في الإسكندرية. وقد تمكن

"الأبطال" الثلاثة الذين تشكلت لهم هالة وطنية في أوساط الشباب، من الفرار من المعتقل واللجوء السياسي إلى سورية، حيث انخرطوا جميعاً في "جيش الإنقاذ" الذي كانت دمشق مقر مفتشيته العامة، وكان حزب "مصر الفتاة" الذي ينتمي إليه هؤلاء "الأبطال" قد استنفر القوى الوطنية ضد قرار التقسيم، وشن حملة دعا فيها إلى "الموت للصهيونيين في كل مكان" وشكل "فرق الجهاد" وتطوع عدد من كوادره في جيش الإنقاذ، وكان على رأس المتطوعين أحمد حسين نفسه(١٣).

اكتملت المجموعة الإرهابية المصرية بهرب حسين توفيق من المعتقل واللجوء إلى سورية. ويبدو أن حسين توفيق لم يهرب بل تم تهريبه بواسطة سطوة والده توفيق أحمد باشا وكيل وزارة الدفاع. وكان حسين توفيق قريباً من شباب الحزب الوطني المعادي تقليدياً للإنكليز، قد اغتال في ٥ يناير ١٩٤٦ أمين عثمان وزير مالية الوفد في حكومة ٤ فبراير ١٩٤٢ الوفدية التي فرضها الإنكليز على الملك. وكان هذا الوزير يعتبر سفيراً للإنكليز في حزب الوفد(١٤).

يبدو أن الدوافع الوطنية الراديكالية لحسين توفيق، قد وقعت في شباك الملك الذي كان يستهدف التخلص من أمين عثمان لدوره في حادث ٤ فبراير، كما أن التخلص من أمين عثمان يلقى تأييد المصريين بمن فيهم شباب الوفد نفسه. من هنا وبغض النظر عن مدى علاقة شباك الملك باغتيال أمين عثمان، فإن "اغتياله" في منظور الشباب كان عملاً وطنياً بحد ذاته. وقد صنع هذا العمل لحسين توفيق هالة "بطولية" سرعان ما تخطت مصر إلى سورية، وأثرت في بعض الشباب الذي أخذ ينظر إليه بعين القدوة والإكبار(١٥).

حول القصر محاكمة حسن توفيق إلى محاكمة سياسية للوفد، قصد بها إدانة الوفد وطنياً وتشويه وطنيته وتصفيتها، وفيما بعد ذكرت عدة شهادات أن حسين توفيق كان عضواً في تنظيم إرهابي سري شكله الملك ويحمل اسماً فاشياً هو "الحرس الحديدي"(١٦)، مما يدمغ عمل توفيق بالشبهة والريبة. غير أنه ورغم العنصر المقنع في هذه الشهادات، فإنه لا يمكن اعتبار الأعمال العنفية ضد الإنكليز وأدواتهم في مصر، بما فيها العمل "الأعظم" للإرهابيين الراديكاليين وطنياً وهو اغتيال أمين عثمان، من تخطيطات الملك وتوجيهاته، بقدر ما يمكن القول إن توافقاً معيناً لمختلف الدوافع ما بين الملك ومعارضي الوفد من الشباب الوطني المصري في سياق معين ومحدد، جعل شباك الملك توظف تلك الأعمال ضد وطنية الوفد وشعبيته.

وبكلام أدق لم يكن هؤلاء الشبان عملاء للملك، بل وطنيين معادين للإنكليز، وإلا لما انقضوا عليه وساهموا مباشرة بإسقاطه في ٢٣ تموز ١٩٥٢، فكان بينهم يساري متطرف قريب من التروتسكية(١٧)، وخرج منهم لاحقاً عدد من اليساريين(١٨) وبعض من أفضل الشهداء في

حرب فلسطين، مثل عبد الرؤوف نور الدين الذي سمى أحمد حسين ابنه من زوجته الشامية باسم "رؤوف" تيمناً به ووفاءً له وتقديراً لبسالته في حرب فلسطين[19].

شكل حسين توفيق مع عبد القادر عامر قيادة المجموعة المصرية، التي تختلف عن المجموعتين السورية والبيروتية، في أنها تجيد إلقاء القنابل وتحتقر المحاضرات، وتمكنت هذه المجموعة بدعم من الأجهزة السورية، وعبر صلتها بالدكتور أمين رويحة رئيس الدائرة الطبية في "جيش الإنقاذ" وأحد عتاة القوميين العرب الذي كان يشارك الشباب إرادة "قطع رؤوس الخونة" من العمل وتشكيل بضع خلايا سريّة، ضمت بشكل أساسي عدداً من الشبان العراقيين والفلسطينيين الساخطين على النكبة. وبينت الأحداث المتلاحقة خلال العمر القصير للكتائب عمق علاقته تلك بالمجموعة المصرية تسليحاً وتمويلاً.

٣- المجموعة البيروتية: "جمعية العروة الوثقى":

كان معظم أعضاء المجموعة البيروتية من نشطاء جمعية **"العروة الوثقى"** في الجامعة الأميركية ببيروت. تأسست هذه الجمعية في مطلع الثلاثينات كجمعية ثقافية طلابية تعنى بشؤون الطلاب العرب في الجامعة وتؤطر أنشطتهم اللاصفية. وقد أصدرت الجمعية عام ١٩٣٦ ولأول مرة نشرة شهرية باسم "العروة الوثقى" شكلت نواة مجلة "العروة"[20] التي أخذ يحررها الطلاب العرب بإشراف أحد أساتذتهم.

كان للدكتور قسطنطين زريق بوصفه مستشار الجمعية، الدور الأبرز والفعال في رعايتها وإصدار مجلتها "العروة" منذ أواسط الثلاثينات. وارتبط هذا الدور إلى حد بعيد ببروزه كأحد أهم المفكرين القوميين العرب الشباب في أواخر الثلاثينات، إذ أصدر زريق عام ١٩٣٩ كتابه الأول "الوعي القومي" الذي سيغدو مرجعاً تكوينياً من مراجع أجيال عديدة من القوميين العرب.

سرعان ما تشكّل بتأثير الحوارات التي أثارها "الوعي القومي" في سياق أواخر الثلاثينات ومطلع الأربعينات حلقة قومية **"انتلجنسوية"** حول قسطنطين زريق في الجامعة الأمركية ببيروت. وما يهمّنا من هذه الحلقة أن هواجسها وأسئلتها وإشكالياتها ومراجعها كانت ذاتها هواجس وأسئلة وإشكاليات ومراجع حلقات الشباب القومية "الانتلجنسوية" في الثلاثينات والأربعينات في المدن العربية.

كان زريق ينتقي في البداية أعضاء الحلقة ويصطفيهم، إذ أنه وهو المؤمن بنظرية النخبة قد طمح إلى أن يلعب مستفيداً من وضعه كمستشار للجمعية، دور مرشد للشباب القومي، يستعيد من خلاله تجربته الأولى في تأسيس "جماعة القوميين العرب" في أواخر العشرينات، التي "لعبت دوراً مهماً في تأسيس أكثر من منظمة قومية مثل حزب فلسطين العربي وعصبة العمل القومي"[٢١]، إذ رأى في الحلقة التي شكلها في إطار "الجمعية" نواة لحركة قومية عربية لا بد لها أن تتشكل بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[٢٢]. وبهذا المعنى كان زريق على وعي "حركي" مسبق بإمكانية تسييس حلقته القومية الثقافية وتطويرها إلى نواة حزب قومي، وقد دعا علناً وبوضوح عام ١٩٤٨ إثر النكبة الشباب القومي إلى تشكيل هذا الحزب[٢٣]. وفي إطار السجال الإيديولوجي ما بين شباب الحلقة وبين الشيوعيين والسوريين القوميين الناشطين في الجامعة كانت حلقة زريق توصف بـ "القوميين العرب"[٢٤]. وحرص زريق على فتح قنوات الحوار ما بين شباب حلقته وساطع الحصري وميشيل عفلق وكاظم الصلح[٢٥].

كان المناخ الفكري والإيديولوجي لهذه الحقلة في النصف الأول من الأربعينات شديد التأثر بالنظرية التاريخية الألمانية، ومن هنا كانت الحلقة مُسلّمة بأن لكل أمة خصائص تاريخية ثابتة تنفرد بها عن الأمم الأخرى، وبأن للأمة العربية رسالتها المنبثقة من تلك الخصائص. والواقع أن مفهومي شخصية الأمة العربية ورسالتها هما من المفاهيم المركزية في "الوعي القومي" لزريق، وقد تأثر بهما عفلق لاحقاً لا العكس[٢٦]. تأثر زريق بمفهومه عن شخصية الأمة ورسالتها بالرومانسية الألمانية التي تقول بأن لكل أمة رسالة يعينها الله أو القدر أو التاريخ، وأن الأمة توجد كي تحقق هذه الرسالة. وفي ضوء واقع التجزئة القومية العربية إلى دول حضر في الحلقة وباستمرار درس الوحدة الأوربية في ضوء النموذجين الألماني-البروسي والإيطالي، وكان بيسمارك وغاريبالدي وماتزيني يحضرون روحيا في نقاشات الحلقة إلى جانب فيخته ونتيشه وشبنغلر و برغسون[٢٧]. وكي نفهم روحية هذه الحلقة المشبعة بمفاهيم شخصية الأمة ورسالتها وقواها الروحية الخاصة علينا أن نضعها في سياق الحلقات القومية الانتلجنسوية الشابة الناشطة في الثلاثينات والأربعينات والتي لم يختلف مناخها الإيديولوجي والفكري عن مناخ حلقة زريق. وبهذا المعنى تنتمي حلقة زريق على نحو محدد إلى هذا النمط من الحلقات. وبالنسبة للجامعة الأميركية ببيروت تكاملت دروس الدكتور نبيه أمين فارس الذي كان يدرس القوميات مع دروس زريق.

لقد وصل من قوة هذه الحلقة وكفاءتها أنها سيطرت عام ١٩٤٥ على جمعية "العروة الوثقى" وبلورت بشكل واضح شخصيتها القومية، فكانت مداخلات "نحن والغرب" الذي خصصته الجمعية للاحتفال بيوم الطالب العربي، مداخلات صالحة لجمعية قومية شبه حركية أكثر منها مداخلات يوم

احتفالي، وكانت جميع هذه المداخلات تتكلم بلسان "الوعي القومي" لزريق مع انفتاح على تطويرات عفلق لمفهوم "الانقلابية"[٢٨]، الذي نجده بدورنا عند زريق قبل أن يطوره عفلق.

يمكن القول إذن، إن الحلقة في طورها الأول ما قبل "النكبة" كانت جنين تنظيم قومي نخبوي محتمل من طراز جديد مشبع بالوظيفة الرسالية للنخبة القومية، ويتخطى مفهوم "الحزب التقليدي" وسياساته، إذ كان في أصل نشوئها أن تكون هذا الجنين. غير أن هذا الجنين لن يولد إلا تحت وطأة قرار تقسيم فلسطين ومن ثم وقوع النكبة، الأمر الذي يفسر شكله العاصف الذي أخذته للتو "كتائب الفداء العربي" التي يمكن اعتبارها بكلمة واحدة، وليداً مباشراً للنكبة.

ووسط هول "الكارثة" لم يتأخر الأستاذ-المرشد عن توجيه "الحلقة"، إذ لن ينتظر يوم ٣٠ ت١ ١٩٤٨ حين تم طرد آخر فصائل "جيش الإنقاذ" (جيش المتطوعين العرب) من الجليل الأعلى، واستكملت النكبة دورتها المأساوية الأولى، لينتهي الفصل الدامي الأول من المواجهة العربية-الإسرائيلية عام ١٩٤٨، بل سيبادر في آب من العام نفسه إلى نشر كتابه "معنى النكبة" الذي سيشكل بدوره مرجعاً تكوينياً لأجيال عديدة من القوميين العرب.

وربما كان زريق أول من استخدم كلمة "النكبة"، ففي هذا الكتاب الخطير بكل المعايير، يطرح زريق بوصفه مرشداً قومياً عربياً، تحليلاً عميقاً للكارثة يهدف إلى تحديد طريق "محاربة الصهيونية، واستئصال جذورها والتغلب التام عليها" ويرى أن المعركة ضد الصهيونية "لا تتم في معركة واحدة بل تتطلب حرباً مديدة الأفق، بعيدة الأجل" وأن "السبيل إلى الغلبة التامة النهائية عليها هو تبدل أساسي في الوضع العربي وانقلاب تام في أساليب التفكير والعمل والحياة بكاملها. فما أحرزه الصهيونيون، ليس مرده تفوق قوم على قوم، بل تميز نظام على نظام. سببه أن جذور الصهيونية متأصلة في الحياة الغربية الحديثة، بينما نحن لا نزال في الأغلب بعيدين عن هذه الحياة متنكرين لها، ولا يرد الخطر الصهيوني إلا كيان عربي قومي متحد تقدمي. ولا يتم ذلك إلا بانقلاب أساسي في الحياة العربية، وبانقلاب أساسي في نظم العيش"[٢٩].

يمكن القول باختصار إن زريق ربط بوضوح "رد الخطر الصهيوني" بتحقيق "الوحدة العربية"، وهو ربط أساسي في وعي "الكتائب" وفي "حركة القوميين العرب" عموماً، وهو يشير إلى الوحدة العربية باسم "كيان عربي قومي متحد". وتصور زريق "الحرب المديدة الأفق" "من أجل استئصال جذور [الصهيونية] والتغلب التام عليها" بقيام مثل هذا الكيان-كيان الدولة القومية الحديثة، التي تحقق "انقلاب" المجتمع العربي من أوضاع العصور الوسطى حسب تعبيره إلى أوضاع العصر الحديث، وبناء المجتمع القومي الصناعي العلماني التقدمي. أي أنه ربط

استراتيجية تلك الحرب بما يمكن تسميته بالحداثة وفق مفهوم القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين لها.

غير أن ذلك يمس ما يسميه بـ "الحرب المديدة الأفق بعيدة الأجل" في حين أنه يحدد نقطة الانطلاق لذلك بمبادرة "الفئة المختارة المبدعة" من الأمة التي حققت الانقلاب في صميمها على حد تعبيره بـ تشكيل "أحزاب ومنظمات محكمة تقوم على عقيدة صافية موحدة، وترتبط بولاء صحيح متين، تُخضع كافة نزعاتها له، وأن تُبرز إلى الوجود الزعامة الحقيقية، وأن تُولّد أولئك الأفراد الذين يبنون الدول ويخلقون الأمم ويصنعون التاريخ"(٣٠). وظهر الأستاذ-المرشد في ذلك وكأنه يدل الحلقة على الطريق، ويعطي إشارة البدء لتحولها إلى "منظمة محكمة".

من هنا أخذت "الحلقة" كما باتت توصف في الجامعة الأميركية، وتحت وطأة آثار النكبة وضغوطاتها المأساوية، تتحول بسرعة من حلقة قومية إيديولوجية تربوية تقتصر على الدور التكويني إلى نوع من إطار "لتشكيل منظمة قومية فدائية سرية شبه عسكرية تأخذ على عاتقها "قطع رؤوس الخونة""(٣١). فباتت محاضرات جمعية "العروة الوثقى" تدور حول موضوعات "الكفاح المسلح"، مما حدا بإدارة الجامعة للتذكير بأن الجمعية "مرخصة كجمعية أدبية" وليس للحديث عن ضرورة الثورة والعمل المسلح"(٣٢). وكان ذلك أول احتكاك ما بين "الجمعية" و "الإدارة". غير أن مناخ "الحلقات" الفكرية التي أخذ يعقدها شبان "الحلقة" من تلامذة زريق ونبيه أمين فارس، ويحضرها حوالي دزينتين من النشطاء، قد ينقصون أو يزيدون قليلاً، كان مناخاً بحيشاً برمته ويدفع نحو العمل.

تحول "النادي الثقافي العربي" ببيروت في هذا السياق إلى خلية قومية ناشطة، إذ كان نشطاء النادي هم نشطاء "العروة الوثقى" في الوقت ذاته(٣٣). واتصلت الحلقة من خلال جورج حبش رئيس جمعية "العروة الوثقى" في هذا المناخ بالأستاذ-المرشد زريق الذي كان مستشار الجمعية، وفاتحته بأمر تشكيل منظمة فدائية سرية تستجيب لما طرحه من ضرورة تشكيل المنظمة العقائدية المحكمة، غير أن الأستاذ-المرشد، وربما في ضور رغبة إدارة الجامعة وقلقها من حوارات الجمعية قام بدور التهدئة وتثبيط العزائم، مما أبرز نهجه أمام الحلقة بمظهر النهج الإصلاحي(٣٤).

وبهذا المعنى لم تجد المجموعة "الكتائبية" البيروتية لنفسها مكاناً وسط الأحزاب "التقليدية" في زمنها، كما لم تستطع الأحزاب القومية الشابة يومئذ كالبعث أن تستوعب إلا عدداً محدوداً منها، فاختارت شكل حركات الشباب على الطريقتين الألمانية والإيطالية في القرن التاسع عشر، وأعادت انتاجه في شكل منظمة قومية طلابية فدائية سرية شبه عسكرية، تعبد فكرة "الأمة"، وترى الأمة قدراً والوحدة مصيراً، وتعتبر تحقيق الوحدة العربية طريقاً وحيداً لاستعادة فلسطين

وتقدس العنف السياسي للنخبة الذي فرضته الدروس المرة للكارثة كطريق وحيد للثأر، ومعاقبة "الحكام الخونة". وقد ولّد هذا التكوين بالضرورة تمرداً على مفهوم "الحزب التقليدي" خصوصاً وعلى مفهوم "الحزبية" عموماً سيسم موقف حركة القوميين العرب لاحقاً، إذ جرى التمييز بين حملة الرسالة القومية والساسة المحترفين المنخرطين في "المؤسسات السطحية" البرلمانية، وكانت الحلقة البيروتية بشكل خاص أقرب إلى أخوية قومية من نوع الأخويات القومية الإيطالية أو الألمانية السرية في القرن التاسع عشر، فاستخدمت في ضور قراءتها عن "الكاربوناري" الإيطالية الأسماء المستعارة وكلمات السر وأساليب المنظمات السرية[٣٥].

ثانياً- الكتائب : تأسيسها ، بنيتها ، خططها

كان هاني الهندي طالب العلوم السياسية في الجامعة الأميركية، مهندس التعارف والاتصال واللقاء ما بين المجموعات الثلاث: البيروتية والسورية والمصرية، ويدين لقاء هذه المجموعات ببعضها إلى الهندي بالذات، بل تدين عملية دفع جورج حبش للتحول من طالب نجيب مشغول بدروسه[٣٦] إلى واحد من أمهر الثوريين المحترفين الجدد في القرن العشرين، الذين تميزوا بمسلكية إيمانية صارمة وطهرانية ونقية إلى هاني الهندي وناجي الضللي الذي سيتم ترخيص مجلة "الحركة" وهي "الرأي" في سورية باسمه[٣٧].

تميز الهندي بمواصفات عضو المنظمة السرية "الكاربانورية"، المغرق بالحذر والصمت والجدية، وكان يطلق عليه في اجتماعات "الحركة" اسم الصامت الأكبر. ولد هاني الهندي في بغداد عام ١٩٢٧، حيث كان والده السوري المقدم محمود الهندي أحد ضباط "فيصل" القوميين إبان الحكم العربي في سورية يعمل ضابطاً في الجيش العراقي. وكان محمود الهندي عضواً في التنظيم القومي السري للشهيد يونس السبعاوي الذي ارتبطت باسمه الحرب العراقية-الإنكليزية الثانية سنة ١٩٤١، ودافع مع صبحي العمري اثنتي عشرة ساعة عن بغداد في وجه المحتلين الإنكليز. وإثر تسريح محمود الهندي من الجيش العراقي عاد إلى سورية، فدرس ابنه هاني الثانوية في الكلية الوطنية بالشويفات ثم في الكلية الأميركية بحلب، وفي هذه الثانوية الأخيرة تم فصله، فأكمل دراسته في الجامعة الأميركية ببيروت وانخرط للتو في حلقة قسطنطين زريق قبل أن تشهد أي تسييس تنظيمي لها[٣٨]، وفي الجامعة الأميركية تعرف على عصبة "القوميين" الثمانية الذين سيؤسسون بعد حلّ "الكتائب" "حركة القوميين العرب"، وشكّل هاني الهندي لاحقاً في قيادة "الحركة" أحد أطراف الرباعي القيادي المتماسك الذي كان أقرب إلى قيادة داخل القيادة، وهذا الرباعي هو: جورج حبش وهاني الهندي ووديع حداد وأحمد الخطيب.

وقد أهّلَ الهندي للاضطلاع بدور مهندس اتحاد "الكتائب"، إلى جانب تكوينه الانتلجنسوي القومي العميق، وكفاءته التنظيمية العملية المبكرة، وإيمانه "النيتشوي" بوظيفة النخبة القومية، ونشاطه في جمعية "العروة الوثقى" وفي هيئة تحرير مجلتها "العروة"، معرفته بقادة المجموعات الثلاث، إذ كان أخاً روحياً "كاربونارياً" لجهاد ضاحي قائد المجموعة السورية، كما كان بوصفه من نشطاء "الحلقة" في جمعية "العروة الوثقى" نقطة بيكار المجموعة البيروتية. وبوصفه أحد الإداريين في مفتشية "جيش الإنقاذ" حيث شغل والده منصباً قيادياً فيها ثم تحول إلى آمر "فعلي" لها، فإنه احتك بالمجموعة الإرهابية المصرية المنخرطة في هذا الجيش، عبر التعرف إلى عضو "مصر الفتاة" الهارب من المعتقل في مصر واللاجئ سياسياً إلى سورية مصطفى كمال الدفراوي، أحد رماة القنابل على نادي الضباط الإنكليز في الاسكندرية، والذي ما لبث أن غير اسمه وانتسب إلى الجامعة الأميركية ببيروت.

أثمرت حيوية الاتصالات التي أجراها الهندي عن انعقاد الاجتماع التأسيسي في آذار ١٩٤٩ ما بين قادة المجموعات الثلاث وتوحيدها. وقد تداول الاجتماع ثلاثة أسماء رمزية دالة للتعبير عن هوية المنظمة هي أسماء: "**العربية الفتاة**" الذي اقترحه حسين توفيق تيمناً على الأرجح باسم الجمعية التي دعمها مرشد الشباب الوطني الراديكالي المصري عزيز المصري ضد الأتراك الاتحاديين، أو كامتصاص لاسم "مصر الفتاة" وتحويله بشكل يكون فيه مُعبراً من الناحية القومية فوق المصرية، واسم "**شباب الثأر**" الذي يُعبر عن العقلية الانتقامية الثأرية لـ "الكتائبيين" بشكل فاقع، واسم "كتائب الفداء العربي". وإزاء إصرار جهاد ضاحي على أن تحمل المجموعات الثلاث اسم مجموعته، أقر الاجتماع العمل تحت اسم "كتائب الفداء العربي"[٤٠]، وهو اسم شديد التعبير رمزياً عن هوية "الكتائب" كمنظمة قومية فدائية شبه عسكرية، وشكل اجتماع وفق الجدول رقم (١) أدناه قيادة خماسية، ضمت كلاً من جهاد ضاحي (عن المجموعة السورية) وحسين توفيق وعبد القادر عامر (عن المجموعة المصرية) وهاني الهندي وجورج حبش (عن المجموعة البيروتية):

الجدول رقم (١)

القيادة الخماسية لـ "كتائب الفداء العربي"

الاسم	مكان وتاريخ الولادة	الأصل الاجتماعي	الوضع الدراسي في حينه	علاقته اللاحقة بحركة القوميين العرب
جهاد ضاحي	قرية "الحفر"، ريف حمص ١٩٢٨	ابن لمدرس لغة عربية	طالب حقوق في جامعة دمشق	وزير "الحركة" في أول حكومة لحركة ٨ آذار في سورية.
جورج حبش	اللد، فلسطين، ١٩٢٥	ابن لتاجر رز	طالب طب في الجامعة الأميركية	بمثابة أمين عام لحركة القوميين العرب
هاني الهندي	بغداد، ١٩٢٧	ابن لضابط في الجيشين العراقي والسوري	طالب علوم سياسية في الجامعة الأميركية	عضو مؤسس لحركة القوميين العرب. رئيس تحرير مجلة "الرأي"، وزير للحركة في حكومة ٨ آذار في سورية
حسين توفيق	-	ابن لوكيل وزارة الدفاع المصرية	طالب ثانوية	لا علاقة
عبد القادر عامر	-	من أحفاد أحمد عرابي باشا	طالب ثانوية	لا علاقة

ملاحظة: تم اعتقال حسين توفيق وعبد القادر عامر لاحقاً بتهمة العلاقة بتنظيمات١٩٦٥ في مصر وكانت التهمة ملفقة من أجهزة شمس بدران.

وتبع إلى هذه القيادة في أقصى التقديرات حوالي سبع عشرة خلية، يتألف كل منها من خمسة أعضاء، وكانت الخلايا التي تتبع إلى المجموعة المصرية هي الأكبر من الناحية العددية، وكان أعضاء الخلايا من الفلسطيتيين والأردنيين والعراقيين والسوريين والمصريين واللبنانيين، كما كان معظمهم من الطلاب الجامعيين.

تلخصت الترسيمة السياسية لـ "الكتائب" بشكل مبسط، في أن إزالة إسرائيل أمر مرهون بقيام الوحدة العربية، وذلك انطلاقاً من "بدهيتها" في أن الهدف من زرع إسرائيل هو منع قيام الوحدة العربية، فكانت الوحدة العربية وتحديداً الوحدة ما بين سورية والعراق والأردن حتى في ظل عرش هاشمي ثابتاً من ثوابت "الكتائبيين"، وقد فكر الكتائبيون على طريقة الشباب بأن يوجهوا إنذاراً للحكام العرب بتحقيق الوحدة العربية أو الموت، وكان تفكيرهم ساذجاً للغاية ومبسطاً.

يعكس ذلك أكثر ما يعكس رأي المجموعتين السورية والبيروتية، إذ أن الإرهابيين المصريين كانوا يحتقرون "الثرثرات" الإيديولوجية والسياسية. وفي إطار ذلك الهدف الأسمى: الوحدة العربية الذي سيتم من خلالها تحرير فلسطين، أجمع "الكتائبيون" على تصفية الحكام العرب الذين اعتبروا مسؤولين عن ضياع فلسطين، واستهدفوا بشكل خاص كلاً من نوري السعيد والملك عبد الله.

وكان المشترك الأعظم ما بين سائر "الكتائبيين" هو الإجماع على أسلوب العنف والانتقام والثأر، واشتركوا جميعاً بعدم التمييز ما بين اليهود والصهاينة، واعتبروا "اليهودي" هدفاً بحد ذاته لثأرهم، وكانت لدى المجموعة المصرية تربية إيديولوجية صارمة في معاداة اليهود ورفض أي تمييز بينهم وبين الصهاينة.

كانت "الكتائب" من الناحية التنظيمية منظمة قومية فدائية شبه عسكرية تعتمد نظام الخلايا السرية، التي تقوم علاقاتها الداخلية على الانضباط ونظام الطّاعة: "نفذ ثم ناقش" الذي يتحول فعلياً إلى "نفذ ثم نفذ"، فكانت أقرب إلى شكل محكم من أشكال فرق "الحرس الحديدي". ولم تكن الخلايا تستطيع أن تتصل ببعضها أفقياً إلا عن طريق قادة الخلايا، وافترض ألا يعرف عضو الخلية أي عضو آخر إلا عن طريق اسمه الحركي، وكان على كل عضو يتم قبوله في "الكتائب" أن يؤدي قسم الولاء على علم الثورة العربية الكبرى (التي قادها الشريف حسين عام ١٩١٦ ضد الأتراك الاتحاديين، وفوقه سيف وقرآن"[٤١]. وهو ما يقترب من أداء القسم على المصحف والمسدس في الجهاز الخاص للاخوان المسلمين في مصر.

أما من الناحية العسكرية، فقد تدرَّب "الكتائبيون" "على وسائل إلقاء القنابل وتفجير الديناميت" وطريقة حمل الصفائح المملوءة بالمتفجرات، وأين يجب وضع الصحيفة، بحيث يؤدي الانفجار إلى تحقيق الغرض المطلوب، وكيف يجب أن يبتعد واضع الصفيحة عن مكان وضعها، وكيف يتم إشعال الفتيل، والرمي بالمسدس ورمي القنابل، ولقد تم كل ذلك في دورات خاصة وعلى أيدي أشخاص مدربين[٤٢].

تولى تدريب المجموعة البيروتية في بيت مري ضابط بيروتي، ترجح صلته بـ "حزب النداء القومي"[٤٣] اللبناني الذي كان بعض قادة المجموعة البيروتية على صلة وثيقة به، إلا أنه وبسبب الخوف من اكتشاف "الدرك" اللبناني لمواقع "التدريب" فإن "كتائبيي" المجموعة البيروتية التحقوا بأماكن تدريب المجموعتين السورية والمصرية في كهوف جبل قاسيون بدمشق، حيث رقابة الدولة معدومة، كما يمكن الاعتماد على خبرات الفدائيين المصريين المحترفين[٤٤] والواقع أن المجموعة المصرية بحكم خبرتها السابقة، تولت تنظيم الشؤون العسكرية لـ "الكتائب"، فكان

لكل خلية "حقيبتها" التي تشتمل على رشاش طومسون وقنابل ومسدسات مرتبة بشكل مدروس، وكان يتم إيداع الحقيبة في مكان سري مأمون.

كان اسم من سيتم اغتياله يخضع للمناقشة في شبه محاكمة داخلية، وفي ضوء إصرار المجموعة المصرية على أن يغطى ذلك بـ "فتوى" شرعية، لأنه يتعلق بـ "قتل نفس". تم تنسيب شيخ سوري من حلب إلى "الكتائب" يحضر المناقشات، وتتحدد وظيفته بتقرير موقف الشرع من العملية ومدى جوازها من الناحية الشرعية الإسلامية. ويعكس وجود الشيخ "المفتي" من الناحية الفعلية التكوين الإسلامي للمجموعة المصرية، والذي تلقته في "مصر الفتاة" و"الحزب الوطني" المصريين، إذ تم تنسيب "الشيخ" تحت ضغط المجموعة المصرية وإلحاحها.

وضعت "**الكتائب**" خطتي اغتيال تم الإجماع عليهما، إلا أنهما لم تنفذا، واستهدفتا اغتيال نوري السعيد والملك عبد الله. وكانت خطة اغتيال نوري السعيد بالنسبة لـ "الكتائب" الأسهل والأوفر حظاً بالنجاح، إذ كان على نوري السعيد أن يمر ببيروت وينزل في فندق معين، ثم يتم اغتياله في ساعة معينة في البار، غير أن نوري السعيد عدل لأسباب مختلفة بالطبع عن المبيت في بيروت فلم تنفذ الخطة. أما خطة اغتيال الملك عبد الله، فوضعت "الكتائب" أمام أول مشكلة واجهتها، وهي مشكلة تأمين السلاح الكافي والفعال لدزينتين من "الكتائبيين" المكلفين بالعملية. وبهدف تأمين التمويل اللازم لشراء الأسلحة، اقترح البعض مهاجمة بعض البنوك. وإزاء عدم انسجام هذه الوسيلة مع الأهداف النبيلة لـ "الكتائب"، عرض حسين توفيق أن يتولى بطرقه الخاصة تأمين الضاغط والمفجر والديناميت والآليات بشرط عدم السؤال عن المصدر[٤٥]. ولم يكن هذا المصدر سوى الدكتور أمين رويحة، الذي اعترف لاحقاً بأنه كان يختزن كمية من الأسلحة لأغراض قومية[٤٦]. ورغم أن القيادة الخماسية وافقت على اقتراح حسين توفيق فإن هذا الاقتراح بذر أولى بذور الشك وضعف الثقة بين أطراف القيادة ووضع المجموعة المصرية في نطاق الشبهة والعلاقات الخفية.

ثالثاً- عمليات الكتائب : الرد على النكبة

تأخرت "كتائب الفداء العربي" حوالي أربعة شهور حتى شنت هجومها الأول في ٦ آب ١٩٤٩، ضد معبد يهودي في دمشق وضد مدرسة "الأليانس" اليهودية ببيروت في وقت واحد. وكان الهدف السياسي لهذا الهجوم هو تخريب اتفاقية الهدنة التي وقعها الدكتاتور السوري حسني الزعيم مع إسرائيل في ٢٠- ٧- ١٩٤٩. وتلقي هذه الاتفاقية أضواء كاشفة على دافع "الكتائب" لشن أول هجوم لها. إذ كانت هذه الاتفاقية بمثابة آخر اتفاقية للهدنة ما بين اسرائيل

والدول العربية، أنهت الفصل الدامي الأول من الحرب العربية-الإسرائيلية عام ١٩٤٨، فقد كانت هذه الاتفاقية تعني بالنسبة لـ "الكتائب" تنصل آخر دولة مواجهة عربية من الاستمرار في الحرب ضد إسرائيل، والاعتراف الضمني بقيام دولة إسرائيل.

وبكلام آخر، لم تر "الكتائب" في اتفاقية "الهدنة" والاتفاقيات التي سبقتها اتفاقية فصل عسكري تنشأ عادة في الحروب بل اتفاقية سياسية. و لم تكن "الكتائب" مبالغة بذلك، إذ منحت مجمل اتفاقيات الهدنة الإسرائيلية-العربية إسرائيل بالمفاوضات ما لم تكسبه بالمعارك، وهو ما يبينه الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

تلخيص اتفاقيات الهدنة الإسرائيلية-العربية

اتفاقية الهدنة	المكان والتاريخ	ملخصها
مع مصر	رودس ١٩٤٩/٢/٢٤	إخلاء جيب "الفالوجة" وبقاء النقب بأسره في نطاق دولة إسرائيل، باستثناء قطاع غزة الممتد من رفح حتى بيت حنون، وتجريد منطقة عوجا الحفير من السلاح.
مع لبنان	رأس الناقورة ١٩٤٩/٣/٢٣	تحديد خط الانتداب البريطاني خطاً للهدنة.
مع الأردن	رودس ١٩٤٩/٤/٣	ضم إسرائيل دون قتال لـ: أم الفحم وعارة وعرعرة وباقة الغربية في منطقة وادي عارة، الطيرة الواقعة بالقرب من بيتح تكفا وبيت صفافا وبيتر والقبو والولجة جنوبي سكة الحديد، في منطقة القدس (وهكذا أصبح كل خط سكة الحديد من الساحل إلى القدس بيد إسرائيل)، وفي مقابل ذلك أخلى الجيش الإسرائيلي منطقة الظاهرية في الطريق من بئر السبع إلى الخليل.
مع سورية *	منطقة الجبهة ١٩٤٩/٧/٢٠	استعادة إسرائيل لـ "رأس الجسر" في ميشمار هايردين وهي المنطقة الوحيدة التي حررها جيش عربي. انسحاب الجيش السوري من مناطق حررها إلى خط نهر الأردن واستلام إسرائيل لمنطقة عين غيفاودردرا على أساس تجريدها من السلاح.

المصدر: حرب فلسطين ١٩٤٧-١٩٤٨، الرواية الإسرائيلية الرسمية، ترجمة أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص١، ١٩٨٤، ص٧٠١-٧٠٧.

* يشكل تاريخ توقيع الاتفاقية مع سورية، من منظور إسرائيلي النهاية الفعلية لحرب عام ١٩٤٨.

كانت هذه الاتفاقيات مذلةً عسكرياً ووطنياً للجيوش العربية الفتية، التي قاتلت بشجاعة دون أي تكافؤ تقني على الإطلاق أحدث جيش "أوروبي" في المنطقة هو الجيش الذي سيسمى يوم ١٥ أيار ١٩٤٨ باسم "خادع" ومضلل وكذاب: جيش الدفاع الإسرائيلي. وبين هذه الاتفاقيات المذلة، كانت اتفاقية الهدنة بين إسرائيل وسوريا، الأكثر إذلالاً وإهانة، إذ تسلمت إسرائيل منطقة "رأس الجسر" بدعوى أهميتها العسكرية والاقتصادية لإسرائيل، وكانت هذه المنطقة هي المنطقة الوحيدة التي تمكن الجيش السوري الفتي بذخيرته المتواضعة وتجهيزه السيء وحجمه المحدود من تحريرها بين الجيوش العربية السبعة، فسلم الدكتاتور السوري إسرائيل بالمفاوضات ما كسبه الجيش السوري بالحرب.

لقد أصبحت إسرائيل بموجب اتفاقيات الهدنة التي توجتها الاتفاقية الإسرائيلية-السورية الأكثر إذلالاً وإهانة، دولة محققة في إطار حدود دولية اعترفت بها الدول العربية ضمنياً، باستثناء العراق الذي لم يوقع اتفاق هدنة مع إسرائيل، إذ أكملت قيامها في خطوط الانتداب البريطاني السابق على فلسطين تقريباً، وإذا كان صحيحاً أن الدول العربية الموقعة على اتفاقيات الهدنة لم تعترف -يومئذ- دولياً قط بإسرائيل، فإن الأصح أنها قد أقرت خلال خمسة شهور استغرقها توقيع الاتفاقيات (من ١٤ شباط إلى ٢٠ تموز ١٩٤٩)، بقيام إسرائيل الفعلي والمحقق في إطار حدود دولية.

من هنا ما إن تم توقيع آخر اتفاقية هدنة ما بين إسرائيل والدول العربية، حتى شرعت "الكتائب" بهجومها الأول في ٦ آب ١٩٤٩، أي بعد حوالي أسبوعين من تلك الاتفاقية، فاستهدف هجومها في وقت واحد معبداً يهودياً بدمشق ومدرسة يهودية ببيروت، ثم أتبعت "الكتائب" هذا الهجوم بمهاجمة مفوضيات إنكلترا والولايات المتحدة في بيروت ودمشق وعمان والقدس وبغداد ومهاجمة مقر وكالة الغوث الدولية[٤٨]. كما قام "الكتائبيون" بمحاولة اغتيال الكولونيل سترلنغ مراسل جريدة "التايمز" في ٦ ت٢ ١٩٤٩[٤٩]. وبرر قائد العملية وأحد المشاركين بتنفيذها هذا الهدف، بأن الكولونيل كان جاسوساً إنكليزياً، وأحد الأعمدة السبعة لدى لورنس، وناشطاً في اختراق رؤساء العشائر ونوابها في البرلمان، ويتدخل في الانتخابات، ويتخذ من اسم وكيل شركة "هرقل" للدراجات العادية غطاءً لمهنته الجاسوسية[٥٠].

رابعاً- انشقاق "الكتائب" وانهيارها

بَذرت خطة اغتيال الملك عبد الله أول شكوك بالمجموعة المصرية عن اتصال لها مع أطراف خارج المنظمة، غير أن هذه الشكوك لم تصل إلى حدِّ الاتهام. إذ يبدو أن "الكتائبيين" الشباب

أبناء العشرينات، وقد أغراهم "سمو" الهدف باغتيال أهم رمز "مسؤول" عن كارثة فلسطين، لم يفكروا كثيراً تحت تأثير ذلك بمعرفة تلك الأطراف. فلقد كانت المنظمة مجمعةً على اغتيال الملك عبد الله مهما كان الثمن، وتبحث عن تأمين الوسائل المادية اللازمة لعمليتها، إلى حد تفكير بعض أعضائها بمهاجمة أحد البنوك. وحتى هذه اللحظة لم ينشأ أي خلاف في المنظمة.

برز أول خلاف في قيادة المنظمة، حين اقترحت المجموعة المصرية اغتيال أكرم الحوراني بدعوى معارضته الحادة لأي وحدة ما بين سورية والعراق، في حين كان "الكتائبيون" يؤيدون أي وحدة ما بين القطرين حتى ولو تمت في ظل العرش الهاشمي. فمن هذا المنظور كان الحوراني "هدفاً" يمكن تبريره سياسياً، إذ يعود لتحالفه مع الزعيم أديب الشيشكلي ومجلس عقدائه الدور الأساسي في إعاقة قيام الوحدة ما بين سورية والعراق عام ١٩٤٩. غير أنه في ضوء التاريخ الفلسطيني المشع والمشرّف لبطل الفلاحين السوريين، وأولوية مهاجمة الأهداف الصهيونية واليهودية والغربية والمسؤولين عن كارثة فلسطين، لم يتم الاتفاق على اغتيال الحوراني.

ثم طرحت المجموعة المصرية عمليتين أخريين متناقضتين سياسياً، وتعكسان نوعية ارتباطاتها الخاصة بأجهزة الشيشكلي ومعارضيها على حد سواء. وكانت العملية الأولى عبارة عن خطة جاهزة لاغتيال رشدي الكيخيا (رئيس حزب الشعب) وناظم القدسي (عضو قيادة حزب الشعب). وأثارت الخطة استغراباً تاماً بالنظر إلى أن الكيخيا-القدسي هما من رموز العمل من أجل الوحدة ما بين سورية والعراق، والتي اعتبرها الكتائبيون النواة الأولى للوحدة العربية الشاملة. وتوضح أن هذه الخطة كانت لحساب أجهزة الشيشكلي، وتحديداً لحساب أجهزة العقيد إبراهيم الحسيني رئيس المكتب الثاني الذي تمكن من إقناع المجموعة المصرية بهذه الخطة عبر أحد مخبريه المصريين وهو عبد الرحمن مرسي الذي سبق للحسيني أن أوفده بمهمات خارجية خاصة. ويبدو أن المجموعة المصرية إثر استيعابها لما هو "مشبوه" في الخطة قد ابتعدت عن مرسي وفرضت عليه نوعاً من التحميد.

أما العملية الثانية، والتي كانت القشة التي قصمت ظهر البعير، فتمثلت في اقتراح حسن توفيق وعبد القادر عامر (ممثلا المجموعة المصرية في القيادة الخماسية) اغتيال الزعيم أديب الشيشكلي معاون رئيس هيئة أركان الجيش السوري والرجل المتحكم فعلياً بزمام السلطة في سورية. وإزاء إصرار توفيق-عامر على تنفيذ العملية ومعارضة القادة الآخرين التامة لذلك (حبش- الهندي- ضاحي)، انقسمت "الكتائب" عملياً، ووصلت حدة الانقسام فيها إلى درجة تخوف كل طرف من تصفية الآخر وفق ما يتم عادة في أعراف حسم الخلافات في المنظمات

السرية. وفي مثل هذا المناخ المتوتر من الشك والحذر والانهيار التام للثقة، لم يعد ممكناً لـ "الكتائب" أن تعمل كمنظمة موحدة[51].

عارض ممثلو المجموعتين السورية والبيروتية العملية من منطلق الشبهة بأهدافها، والشك الذي يبلغ حد الجزم بأنها تتم لحساب بعض السياسيين السوريين، إذ لم يكن الشيشكلي في نظرهم أحد المسؤولين عن كارثة فلسطين[52]. وبالتالي فإنه لا يدخل في نطاق أولوية الأهداف.

انفردت المجموعة المصرية بتنفيذ الخطة، فقامت يوم الخميس ١٢ ت١ ١٩٥٠ بمحاولة اغتيال الزعيم الشيشكلي على طريق دمر في دمشق[53]، واهتدت الأجهزة الأمنية السورية بسرعة إلى المجموعة المنفذة، فتم القبض عليها، واعترف حسين توفيق قائد العملية بكل الأسماء التي يعرفها من "الكتائب". فاعتقلت هذه الأسماء، كما اعتقلت قيادة "الكتائب" باستثناء جورج حبش الذي كان في بيروت، وتمكن من التخفي بمساعدة أصدقاء من "حزب النداء القومي"[54].

كان ارتباط المجموعة المصرية بالدكتور أمين رويحة أبرز خصوم الشيشكلي هو سر إصرارها على الانفراد بتنفيذ العملية، ومن هنا تمت العملية لحسابه، ويبدو أن رويحة دفع بهذا الاتجاه انتقاماً لمقتل صديقه العقيد محمد ناصر قائد سلاح الجو السوري الذي اتهم في لحظاته الأخيرة المكتب الثاني السوري باغتياله، وسمى اسمين منه. واستغلت أجهزة الشيشكي محاولة الاغتيال لاعتقال بعض من أبرز خصومها السياسيين، وتزامنت محاكمة المتهمين باغتيال العقيد ناصر مع محاكمة "الكتائبيين".

هل كانت عملية الاغتيال نوعاً من "سيناريو" "فبركته" أجهزة الشيشكلي كي يتمكن من التخلص من خصومه ومن مجلس العقداء كما يجزم بعض من يفترض معرفتهم بالوثائق السرية؟[55] إن الوقائع المعروفة لا تساعد على تأييد هذا الجزم، لكنها تساعد على قبول فكرة اختراق الأجهزة السورية للمجموعة المصرية وحسب. إذ بلغ من شك أجهزة الشيشكلي بالعلاقة ما بين محاولة الاغتيال والانتقام للعقيد الناصر، أن مجموعة المكتب الثاني المعتقلة بتهمة اغتيال ناصر، قد تولت بنفسها، مسؤولية تعذيب "الكتائبيين" بطريقة وحشية لم تعرفها المعتقلات السورية منذ الاستقلال.. وبلغ من حدة هذ الشك أن الزعيم الشيشكلي نفسه قام بزيارة "الكتائبيين" في المعتقل، واستفهمهم عن الصلة بين محاولة اغتياله ومقتل العقيد ناصر، وأقسم بشرفه أن أي شيء يقولونه لن يؤخذ عليهم[56].

أبرز الشيشكلي تفهمه لدوافع "الكتائبيين" سيما وأن محاكمتهم قد شغلت الرأي العام المتعاطف معهم تحت وطأة الكارثة. وهو ما يفسر تطوع أربعين محامياً من سورية ولبنان ومصر

والعراق للدفاع عن "الكتائبيين"[57]. وقدّر "الكتائبيون" لاحقاً فيما بعد موقف الشيشكلي، بأن الشيشكلي كان مرناً وذكياً، فلم يتشدد في مسألة محاولة اغتياله، ربما لأنه وجد أن المواطنين سيقفون في صف الذين رتبوا الاغتيال، وسيبررون لهم محاولتهم التي تمت في ظل الهزيمة[58].

خامساً- مفترق الطرق: البعث أم الكتائب أم منظمة جديدة؟

بمحاكمة "الكتائبيين" على الصورة التي تم وصفها، توقفت نشاطات "الكتائب" فعلياً قبل نهاية عام ١٩٥٠[59]، وانكشف سرها، وانفضح بين أعضائها اختراق الأجهزة والسياسيين التقليديين لها. فقد تم اعتقال ثلاثة عشر عضواً من أعضائها أو من المتهمين بالانتظام في خلاياها[60]، وكان بينهم أربعة من أعضاء القيادة الخماسية لـ "الكتائب" هم: جهاد ضاحي وهاني الهندي وحسين توفيق وعبد القادر عامر، في حين تمكن جورج حبش وحده من التخفي في بيروت بمساعدة شخصيات قومية لبنانية يرجح علاقتها بـ "حزب النداء القومي" الذي يمثل البورجوازية المدينية السنية البيروتية وعائلاتها الأساسية ولاسيما منها عائلة الصلح. وما إن انهى جورج حبش تخفيه بعد تأكده من أنه ليس مطلوباً من السلطات الأمنية اللبنانية، حتى عاد إلى وسط النشطاء القوميين الشباب في جمعية "العروة الوثقى" في الجامعة الأميركية، وقد أحيطت شخصية بهالة بطولية. ومكنته هذه الهالة التي اكتسبها من خوض انتخابات جمعية "العروة الوثقى" بعد أسابيع قليلة، وفوز قائمته على كل من الشيوعيين والسوريين القوميين الاجتماعيين. ووجدت المنظمة القديمة نفسها أمام ثلاثة خيارات إما الثأر من سلطات الشيشكلي في عمليات مغامرة على الطريقة "الإرهابية" العقيمة التي ثبت فشلها واختراقها وحصادها المر، أو الانتظام بالبعث أقرب حزب قومي لها أو تشكيل إطار قومي جديد بأفق مختلف.

وفي حين دفع البعض بالاتجاه الأول أي اتجاه الثأر من سلطات الشيشكلي[62]. انقسمت "المنظمة" حول الموقف من الانتظام في البعث، ففي حين رأى البعض أن البعث هو البديل الوحيد الممكن عن التجربة الإرهابية المرة لـ "الكتائب"، انصبت ملاحظات جورج حبش وعدد من رفاقه على "تجنح" البعث أي تعدد تياراته، وقربه من النادي الثقافي السياسي أكثر من قربه من المنظمة الحديدية المحكمة وطرحه للاشتراكية[63]، في حين رأى البعض الآخر أن البعث هو البديل الوحيد الممكن عن التجربة الإرهابية المرة لـ "الكتائب"، وكحل وسط لذلك اقترح جورج حبش على ميشيل عفلق أن تكون المنظمة ذراعاً عسكرياً للحزب، غير أن عفلق لم يقبل التعامل مع "الكتائبيين" كمنظمة بل كأفراد[64]، ولم يشأ على الأرجح يومئذ أن يوافق عسى

أسنان للبعث لا تنبت من لثته ومن حليبه الأول. ومن هنا انتظم قسم من "الكتائبيين" فعلياً في "البعث"[٦٥] في الوقت الذي توجهت فيه مجموعة جورج حبش صوب بناء إطار سياسي جديد هو الإطار الذي سيتبلور لاحقاً إلى "حركة القوميين العرب".

هوامش الفصل الأول

(١) محسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، (حركة القوميين العرب من الفاشية إلى الناصرية)، تحليل ونقد، بيروت، دار الطليعة، ط١، شباط ١٩٧٠، ص١٦.

(٢) هما جورج حبش (فلسطيني) وهاني الهندي (سوري).

(٣) مثل: جهاد ضاحي وناجي الضللي وفتحي كيتكاني (سورية)، ونزار جرداني وعلي منكو (الأردن) وطارق الخضيري (العراق). ويضاف إليهم حامد الجبوري (عراقي) عضو القيادة المؤسسة للحركة الذي شارك بشكل ثانوي في العمليات كاختبار له.

(٤) د. باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، تعريب نادرة الخضيري الكبيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، ط٤، بيروت، ١٩٨٥، ص٥٨.

(٥) فؤاد مطر، حكيم الثورة، قصة حياة الدكتور جورج حبش، منشورات هاي لايت، لندن، ط١، ت١ ١٩٨٣، ص٨٤. أكد لنا الدكتور جورج حبش في مقابلة تمت معه بتاريخ ١١- ٣- ١٩٩٦ بدمشق، أن نشر فؤاد مطر للحوار معه قد فاجأه، إذ كان شرط حبش أن يدقق لاحقاً ما يقوله تسجيلاً، وأن يتم استكمال الحوار الذي انتهى بذكريات حبش عن ثورة ١٩٣٦، وفي هذا السياق، لا يذكر حبش فيما إذا كان قد تكلم عن تركيز "الحركة" على "العنف"، ولكنه يؤكد أنه إذا ذكر ذلك، فإنه يعني به الكفاح المسلّح المنظم، وليس الإرهاب الفردي.

(٦) جهاد ضاحي، مقابلة في ٢٤-٨- ١٩٩٥.

(٧) قارن بالكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص٦٠- ٦٨.

(٨) ضاحي، مقابلة في ٢٤- ٨- ١٩٩٥ ومقابلات متعددة في تواريخ مختلفة خلال عام ١٩٩٥- ١٩٩٦ بدمشق.

(٩) المعلومات عن مناخ الكلية الأمركية بحلب مستقاة من مقابلات شخصية مع جهاد ضاحي، وفتحي كيتكاني، وإحسان كيالي، وحسين كيخيا تمت خلال عام ١٩٩٥ في دمشق وحلب.

(١٠) من أوراق جهاد ضاحي، أوراق مخطوطة اطلع عليها الباحث بتاريخ ١٨-١١- ١٩٩٥.

(١١) نص إهداء هاني الهندي بخطه إلى جهاد ضاحي، وقد اطلع عليه الباحث في مكتبة ضاحي بتاريخ ١٨-١١-١٩٩٥.

(١٢) قارن بـ: طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥- ١٩٥٢ <مراجعة وتقديم جديد>، دار الشروق، ط٢، ١٩٨٣، بيروت-القاهرة ، ص٢٧٠.

(١٣) حول البعد القومي العربي لحزب "مصر الفتاة" وموقفه من القضية الفلسطينية، انظر:
د. أنيس صايغ، الفكرة العربية في مصر، مطبعة هيكل الغريب، آذار، ١٩٥٩، بيروت، ص١٩٧ وحول مشاركة أحمد حسين في جيش الإنقاذ، فإن مذكرات الدكتور فيصل الركبي والدكتور عبد السلام العجيلي (غير المنشورة والمحفوظة لدينا) اللذين كتباها يوماً فيوماً في فلسطين تؤكد هذه المشاركة.

(١٤) البشري، مصدر سبق ذكره، ص٣٣ ومقابلة مع البشري تمت يوم ١٠- ١٠- ١٩٩٥ في القاهرة ومع د. رفعت السعيد تمت يوم ١١- ١٠- ١٩٩٥ في القاهرة.

(١٥) جهاد ضاحي، مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره، يقول ضاحي في المقابلة حرفياً: "كانت قد حدثت عملية اغتيال حسين توفيق لأمين عثمان باشا، وتشكلت لحسين توفيق هالة قومية".

(١٦) حنفي المحلاوي، ناهد والملك فاروق، المرأة التي عرفت أسرار ثورة يوليو، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٣٨-١٣٩.

(١٧) اليوزباشي مصطفى كمال صدقي، أحد أبطال حرب فلسطين والذي حاول اغتيال الملك فاروق، المصد السابق ص٢٢١.

(١٨) من مقابلة مع رفعت السعيد، مصدر سبق ذكره، ومن هؤلاء أحمد مصطفى ونجيب فخري.

(١٩) اتهم عبد الرؤوف نور الدين بعضوية "الحرس الحديدي"، وبجمع أسلحة لصالح متطوعي الجامعة العربية في حرب فلسطين واستشهد في حرب فلسطين عام ١٩٤٨.

(٢٠) العروة في عامها الثالث، مجلة "العروة" العدد الأول، السنة الثالثة، كانون الثاني ١٩٣٨، ص٣.
(٢١) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص٨١.
(٢٢) نجم الدين رفاعي، مقابلة شخصية، في ٢٩- ٨- ١٩٩٥ بحلب.
(٢٣) قسطنطين زريق، معنى النكبة، دار العلم للملايين، بيروت، آب ١٩٤٨، ص٥٤-٥٥.
(٢٤) نجم الدين رفاعي، مصدر سبق ذكره.
(٢٥) طريف كيالي، مقابلة شخصية في ١١- ٨- ١٩٩٥.
(٢٦) قسطنطين زريق، الوعي القومي، بيروت، ١٩٣٩، ص٣٨- ٣٩- ٤٠.
(٢٧) نجم الدين رفاعي، مصدر سبق ذكره.
(٢٨) نحن والغرب، مجلة العروة، العدد الرابع، السنة العاشرة، حزيران ١٩٤٥، كلمة يس مغير: هـ- ونجم الدين رفاعي ٤٣-٥١.
(٢٩) زريق، مصدر سبق ذكره، ص٤٤-٤٥.
(٣٠) زريق، المصدر السابق، ص٥٥.
(٣١) حبش، حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.
(٣٢) حبش، المصدر السابق، ص٢٣.
(٣٣) النادي الثقافي العربي، عرض وتحليل، (متابعة علي ديوب)، الثورة الثقافي، عدد ٩٨١١، تاريخ ١٧- ١٢- ١٩٩٥، ص٦.
(٣٤) حبش، حكيم الثورة، ص٢٤.
(٣٥)هاني الهندي، أورده الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص٦١.
(٣٦) حول انعدام النشاط السياسي لجورج حبش قبل قرار تقسيم فلسطين: نجم الدين رفاعي، وناجي ضللي: مقابلتان شخصيتان سبق ذكرهما. قارن مع حكيم الثورة ص١٦: "كنت مهتماً جداً بالدراسة .. كانت نشاطاتي وهواياتي في تلك الفترة عادية وليست جادة على الصعيد السياسي.
(٣٧) ناجي ضللي، مقابلة شخصية سبق ذكرها.
(٣٨) محمد كشلي، مقابلة شخصية في ٢- ٢- ١٩٩٦ ببيروت، وجهاد ضاحي، مقابلة شخصية سبق ذكرها.
(٣٩) المعلومات الشخصية من هاني الهندي مستقاة مما أورده الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص٦٥، وحول عضوية والده في تنظيم السبعاوي الذي ارتبط اسمه بحركة أيار ١٩٤١ التحررية، انظر: إبراهيم الجبوري، سنوات من تاريخ العراق، النشاط السياسي لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في العراق ١٩٥٢- ١٩٥٩، المكتبة العالمية، بغداد، دون تاريخ، ص٢٦.
(٤٠) ضاحي، مقابلة شخصية سبق ذكرها.
(٤١) ضاحي، المصدر السابق وفتحي كيتكاني، مقابلتان شخصيتان تمت في تواريخ مختلفة خلال شهري تموز وآب ١٩٩٥.
(٤٢) حكيم الثورة، ص٣٠.
(٤٣) حول هذا الحزب، انظر: حزب النداء القومي/ مجلة "العروة"، عدد خاص بالأحزاب السياسية في البلاد العربية، ص٨٤ - ٩٢. تاريخ العدد ورقمه غير واضح.
(٤٤)ناجي الضللي، مقابلة شخصية سبق ذكرها.
(٤٥) جهاد ضاحي وفتحي كيتكاني، مقابلتان شخصيتان سبق ذكرهما.
(٤٦) انظر: نصوح بابيل، سورية في القرن العشرين، الحلقة ١٠٦، جريدة الشرق الأوسط، الأربعاء ١١- ٦- ١٩٨٦، ص٦.
(٤٧) أكد ضاحي في مقابلة شخصية ارتباط الهجوم الأول لـ "الكتائب" بتخريب اتفاقية الهدنة السورية-الإسرائيلية في حين أن الكبيسي يعتقد في ضوء استقصاءاته أن الهجوم كان احتجاجاً على مفاوضات السلم الفلسطينية تحت إشراف لجنة الصلح التابعة للأمم المتحدة في لوزان بسويسرة ص٦٩. حول مفاوضات لوزان: انظر وثائقها ومجرياتها في: محمد حسنين هيكل، الاتصالات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الثاني، الحلقة الأولى، جريدة تشرين، العدد ٦٤٩٧ تاريخ ١٣-٤-١٩٩٦، ص ٨ وقد بدأت المفاوضات في أيار ١٩٤٩ في حين أن تشكيل الكتائب كان في آذار من هذا العام، وقد لعبت مفاوضات لوزان دوراً بتحريض الكتائب على العمل إذ "كان معنى اشتراك العرب في مؤتمر لوزان قبولاً بقرار التقسيم" هيكل المصدر السابق.

(٤٨) ضاحي، مقابلة شخصية سبق ذكرها. قارن بـ: الكبيسي ص٦٩- ٧٠ وبـ: باتريك سيل، الصراع على سورية، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، دار طلاس، دمشق، ص١، ١٩٨٣، ص١٣٥.

(٤٩) سيل، المصدر السابق، ص١٣٥.

(٥٠) ضاحي وكيتكاني مقابلتان سبق ذكرهما.

(٥١) ضاحي وكيتكاني، المصدر السابق.

(٥٢) حكيم الثورة، ص٢٨- ٢٩.

(٥٣) انظر نص البيان الحكومي الرسمي عن المحاولة في نصوح بابيل، مصدر سبق ذكره.

(٥٤) حكيم الثورة، ص٣٠- ٣١.

(٥٥) انظر رأي العماد مصطفى طلاس في: هاني الخير، أديب الشيشكلي، صاحب الانقلاب الثاني، البداية والنهاية، ط١، مكتبة الفيحاء دمشق، ١٩٩٤، ص٧٥.

(٥٦) ضاحي وكيتكاني، مقابلات سبق ذكرها.

(٥٧) بابيل، مصدر سبق ذكره.

(٥٨) حكيم الثورة، ص٢٩.

(٥٩) الكبيسي، ص٧٣.

(٦٠) هم حسين توفيق وعبد القادر عامر وعباس خراسان وزهير يوسف وبهجت العلبي وعبد الحسيب العلبي وهاني الهندي وجهاد ضاحي وجودت ضاحي وفتحي كيتكاني واسماعيل كامل وعبد الرحمن الشرقاوي ونشأت شيخ الأرض.

(٦١) قارن بـ: حكيم الثورة، ص٣١ وبـ: جورج حبش يتذكر، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

(٦٢) الكبيسي، ص٧٣.

(٦٣) ناجي الضللي، مقابلة شخصية سبق ذكرها، قارن بجورج حبش يتذكر، مصدر سبق ذكره، ص٢٢ وبـ: حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٣٢ و ٤٦.

(٦٤) جورج حبش، أورده الكبيسي، مصر سبق ذكره، ص٧٠- ٧١.

(٦٥) مثل عفيف بهنسي ومطاع صفدي، قارن بـ: حكيم الثورة ص٣٢. وقد أكد لي ناجي ضللي في مقابلات شخصية تمت في ٨- ٩ و٥- ١٢ ١٩٩٥ أن الاجتماع مع عفلق قد تم في بيته بيروت، وحضره كل من: جورج حبش وهاني الهندي ومحسن قطان وموسى حمدان وعلي منكو وعبد الغني النابلسي وبرهان حماد وناجي الضللي وآخرون. قارن بـ: حكيم الثورة، ص٣٢ و٣٤.

الفصل الثاني

من "كتائب الفداء العربي" إلى "الشباب القومي العربي"

الطور التأسيسي

النواة المؤسّسة

تألّفت النواة القيادية المؤسّسة لما سيُعرف لاحقاً باسم "حركة القوميين العرب" من ثمانية طلاب قوميين، على أهبة التخرج من الجامعة الأميركية في بيروت، كانوا جميعاً من نشطاء جمعية "العروة الوثقى" وقيادييها، ومن "مريدي" حلقات قسطنطين زريق ونبيه أمين فارس فيها. وكانت هذه النواة مؤلفة من جورج حبش وهو فلسطيني من اللّد وابن تاجر متوسط للمواد التموينية، وأحمد الخطيب وهو كويتي وابن عائلة كويتية متوسطة، ووديع حداد هو فلسطيني من صفد وابن مدرس للغة العربية، وهاني الهندي وهو سوري وابن ضابط كبير عمل في الجيش العراقي سابقاً ثم في الجيش السوري، وصالح شبل وهو فلسطيني من عكّا وابن أحد تجارها المتوسطين، وحامد الجبوري وهو عراقي من الحلة وابن لأحد شيوخ عشيرة "الجبور" في الفرات الأوسط[١]. وكان الثلاثة الأوائل يدرسون في كلية الطب البشري في الجامعة الأميركية في حين يدرس الثلاثة الآخرون في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في الجامعة. وفي صيف ١٩٥١ حين تم تدارس فكرة "الحركة" كان جميع هؤلاء الطلاب باستثناء جورج حبش الذي تخرج، على أهبة التخرج وفي السنة الجامعية الأخيرة. ووفق محور العلاقة بـ "كتائب الفداء العربي" كان جورج حبش وهاني الهندي من أعضاء القيادة الخماسية لـ "الكتائب"، وشاركا مباشرة في تخطيط عملياتها وتنفيذها، كما كان حامد الجبوري عضواً في "الكتائب" وتم إشراكه ببعض عمليات المراقبة والمتابعة للأهداف المقرر مهاجمتها[٢].

اجتمعت هذه النواة صيف عام ١٩٥١ في مقهى "محيو" في الروشة ببيروت، وتدارست في ضوء الطريق المسدود الذي ارتطمت به تجربة "كتائب الفداء العربي" وحلّها من الناحية الفعلية، "فكرة" خوض تجربة ذاتية، يتبين في ضوئها مدى إمكانية تأسيس تنظيم قومي سري جديد تعلو تجربته على تجربة البعث، ويُوضعُ تحت التأسيس، وتجتمع نواته بعد التخرج دورياً لمناقشة مدى جدية الاستعدادت الذاتية لتحويل "الفكرة" إلى "عمل"[٣].

كان أهم شيء اتفقت عليه النواة هو اختبار بناء ما يمكننا تسميته بـ "أخوية" قومية سرية، تُكثّف بحذذاتها مجتمعاً قومياً نخبوياً مصغّراً، لا نجد تعبيراً مناسباً عنه أفضل من تعبير "مجتمع المؤمنين". وكان "البعثيون" في الجامعة الأميركية الذين راعهم التزمت المسلكي للنواة قد أطلقوا عليها هذا التعبير في معرض السخرية منها، غير أننا نستخدم هذا التعبير هنا إجرائياً وليس بهدف تنتيج حكم قيمة.

تميزت هذه "الأخوية" القومية تبعاً لذلك، بما يتميز به أي "مجتمع مؤمنين" أي بالمسلكية الطهرانية، والسمو القومي الروحي، والتزمت الإيماني، والإنضباط التام. فكانت أدق تفاصيل الحياة الشخصية من زواج أو سفر تحتاج إلى قرار جماعي. وتعبيراً عن ذلك بقي جورج حبش في بيروت صيف عام ١٩٥١ رغم تخرجه نزولاً عند قرار النواة. ووصل تزمت "الأخوية" حداً أنها تحت هول كارثة فلسطين كادت أن تعتبر الضحك جريمة. وقد روى لنا جورج حبش كيف أن النواة كانت تنظر إلى مسرات الحياة اليومية الاعتيادية نظرتها إلى إثم يرتكب[٤]. ورأت فيها عبر صوت علي ناصر الدين: "ضحكاً في المأتم، وسفهاً في المصيبة، وتهتكاً في الذل، وقهقهة في العار! أناشيد غرام مبتذلة رخيصة!! وفخفخة فارغة زائفة مخرّبة مجرمة! مآدب وحفلات وسكر وفجور! كأن شيئاً في دنيا العرب لم يقع"[٥].

اقتربت هذه "الأخوية" كثيراً من شكل أخويات طلاب الوحدتين الألمانية والإيطالية في القرن التاسع عشر، واقتدت بها[٦]. ويفسر ذلك أن تلك الأخويات قد حكمت مفهوم النواة للنموذج التنظيمي الذي يجب أن تقوم عليه أخويتها. إذ لم يستهوها النموذج التنظيمي والأيديولوجي لـ "البعث" ورأت فيه تنظيماً "مُتَجنّحاً" و"ضعيف الحديدية"[٧].

وبهذا المعنى كانت "أخوية" النواة نوعاً من "طائفة مغلقة" في "مجتمع مفتوح" حافل بكل الإغراءات التي يمكن أن يوفرها يومئذ مجتمع منفتح كالمجتمع البيروتي. وإذا كان "مجتمع المؤمنين" لا يكتمل بدون مرشد روحي. فمن هو مرشد "القوميين العرب" في طورهم التأسيسي؟

المرشد الروحي: من قسطنطين زريق إلى علي ناصر الدين

ما يزال تحديد دور الدكتور قسطنطين زريق - الأستاذ المستشار لجيل كامل من القوميين وفق تعبير صائب لألبرت حوراني[٨]، في تشكيل ما سمي لاحقاً بـ "حركة القوميين العرب" خلافياً للغاية. ففي حين يذهب بعض الدارسين إلى أن دور زريق أهم مما يوصف به عادة وأنه وَجد في "الحركة" الوعاء الملائم لتجسيد أفكاره[٩]. فإن دارسين آخرين يوثق بدقتهم قد أكدوا أنه لا يوجد أي برهان يدل على أن الدكتور زريق قد لعب أي دور يتعدى دور السلطة المعنوية، مع أن جورج حبش كان يستشير زريق بشكل دائم حول عمل جمعية "العروة الوثقى" بوصف زريق مستشاراً لها[١٠]. وكان زريق مستشاراً للجمعية عملاً بنظامها الذي ينص على أن يكون للجمعية مستشار تختاره الجمعية من بين أساتذة الجامعة[١١].

إذا كانت النواة القيادية المؤسسة قد تلقت تكوينها الإيديولوجي في الحلقات القومية الإيديولوجية التي كان يعقدها قسطنطين زريق في إطار "الجمعية" أو "النادي الثقافي العربي": ببيروت، فإن زريق نفسه لم يكن بعيداً عن عالم الجمعية القومية المنظّمة. لقد سبق له كما أشرنا سابقاً، أن ساهم بتشكيل "جماعة القوميين العرب" في أواخر العشرينات، التي لعبت دوراً مهماً في تأسيس أكثر من منظمة قومية مثل "حزب فلسطين العربي" و"عصبة العمل القومي"[١٢]، وكان على وعي حركي مُسبق بضرورة تحوّل حلقته القومية-الإيديولوجية إلى حلقة سياسية منظّمة[١٣] ودعا بُعيد النكبة مباشرة الشباب إلى تشكيل "منظمة مُحْكَمة" لـ "استئصال الصهيونية" "تقوم على عقيدة صافية موحدة، وترتبط بولاء صحيح متين، تخضع كافة نزعاتها له" و"تولّد أولئك الأفراد الذين ينون الدول ويخلقون الأمم ويصنعون التاريخ"[١٤] وتعمل بوصفها "الأداة التي توحّد نزعات الأمة، وتصلّب عودها، وتبعث روحها" و"تصهرها كلها في قالبٍ واحد، وتُخرجها أمةً موحَّدة النزعات، متماسكة الأجزاء، تقف في وجه الأحداث كتلة واحدة"[١٥].

يبدو مفهوم زريق لـ "المنظمة المُحكَمة" تعبيراً تنظيمياً عن مفهومه الكُلّوي المتجانس للأمة الذي يجد مرجعيته في النظرية التاريخية الألمانية، ومن هنا تقوم هذه المنظمة على نخبة قومية يحكم نظام الطاعة علاقاتها. وتشكل "حركة القوميين العرب" في هذا المنظور استجابة شابة مباشرة لمفهوم الأستاذ-المرشد عن "المنظمة المُحْكَمة". غير أن هذا لا يعني ضرورة أن لزريق دور مباشراً في تأسيسها أو في رعايتها. إذ سبق لمريديه وهم يترجمون بإخلاص الشباب واندفاعه وقابليته اللامحدودة للتضحية في تلك الأيام الكارثية، دعوة زريق لـ "المنظمة المحكمة" إلى "عمل"، أن اصطدموا بتثبيطات الأستاذ-المرشد،[١٦] الذي لم يشأ أن ينجرف خلف "ضبط"

الشباب. إلا أنه كان على ما يبدو يتصل بالنواة في طورها الكتائبي بشكل غير مباشر عن طريق أحد أهم معاونيه في النصف الأول من الأربعينات، وهو الدكتور أديب نصور المدرس السابق للغة العربية في الكلية الأميركية في حلب في أواخر الثلاثينات والمعيد في الجامعة الأميركية في النصف الأول من الأربعينات، الذي كان على صلة بـ "الكتائبيين" ومتابعة لهم(١٧).

نُريد القول من خلف ذلك إنه إذا كان طرح تشكيل المنظمة الفدائية على زريق، وتثبيطه لها، ثم متابعته بشكل غير مباشر لمريديه فيها من خلال نصور، يشير إلى اتصال ما له بـ "كتائب الفداء العربي"، فإن مثل ذلك انقطع تماماً منذ عام ١٩٥١، فلم يعد له بدءاً من هذا العام أي دور فعلي يتخطى الدور المعنوي(١٨). وقد اعترفت "الحركة" طوال طورها القومي التقليدي بسلطة زريق المعنوية، فكان على كل مرشح لعضويتها أن يدرس كتابيه الهامين: "الوعي القومي" (١٩٣٩) و "معنى النكبة" (١٩٤٨) جنباً إلى جنب مع كتب ساطع الحصري.

بهذا المعنى كان زريق بالنسبة لـ "الحركة" من الناحية الفعلية "رجل دعوة" أكثر منه "رجل تنظيم" و"أستاذاً" أكثر منه "قائداً"، و"مُعَلِّماً" أكثر منه "مُنظِّماً". فلم يكن بالتأكيد بالنسبة لـ "الحركة" ما كانه أنطون سعادة بالنسبة للحزب القومي السوري الاجتماعي، وما كانه ميشيل عفلق بالنسبة لـ "البعث". بل كان نوعاً مما كانه زكي الأرسوزي بالنسبة لـ "البعث".

في هذا السياق اتصلت النواة التي تُحْكِم سيطرتها على جمعية "العروة الوثقى" عام ١٩٥١ بعلي ناصر الدين (١٨٩٢-١٩٧٤)(١٩) ودعته إلى إلقاء محاضرة، اشترط علي ناصر الدين لموضوعها أن يكون "الثأر" فألقى في نيسان محاضرته "الثأر أو محو العار".

ومن الناحية الزمنية، اجتمعت النواة، صيف ١٩٥١، وتدارست فكرة "الحركة" بعد شهور قليلة من اتصالها بعلي ناصر الدين ومحاضرته المدوية تلك، وقد وجدت النواة أن علي ناصر الدين يتكلم باسمها، ويعبر عنها، فاختارت دون تردد منهجه العاطفي المؤثر منهجاً تاماً لها، ويتلخص هذا المنهج في الترسيمة التالية التي تشكل الوحدة البراديغمية المولّدة لكل أفكار ناصر الدين في المحاضرة وهي: "إن شيئاً واحداً بعينه، يمحو العار، وليس يمحوه أي شيء آخر، على الإطلاق وهو الثأر" و"إن استعادتنا نحن العرب ، لفلسطين، أمرٌ فيه وحده معنى الثأر ومحو العار"(٢٠).

من هنا يمكن القول بدقة متناهية للغاية، إن "الحركة" استقت مفهوم "الثأر" ومضامينه من علي ناصر الدين، وحين أصدرت أواخر عام ١٩٥٢ أول نشرة تحريضية لها، فإنها اختارت لها عنوان "الثأر"، وجعلت من "الثأر" الركن الثالث في منظومتها الرمزية الثلاثية: وحدة، تحرر، ثأر (سنتوقف عند ذلك لاحقاً بالتفصيل). ويستفاد من الأعضاء الأوائل في الحركة أن قيادة

"الحركة" كانت توجههم فيما توجههم إلى ضرورة قراءة محاضرة ناصر الدين "الثأر أو محو العار"[٢١] وبلغ من أهمية تأثر الحركة بعلي ناصر الدين أن استدعاه جورج حبش إلى عمّان (أوائل عام ١٩٥٤ على الأرجح) كي يحضر اجتماع النواة المؤسسة التي قررت نقل فكرة "الحركة" إلى عملٍ أي تنظيم، بهدف الاستماع إلى نصائحه وإرشاداته حول سياسة "الحركة" وتوجهاتها[٢٢]، لا سيما بشأن مشروع الهلال الخصيب الذي تجدد طرحه بقوة أوائل ١٩٥٤.

لقد لَعِبَ علي ناصر الدين في توجيه "الحركة" دوراً أعظم أهمية وتأثيراً بكثير من دور زريق، هو على وجه الدقة دور المرشد الروحي. وقد استخدم جورج حبش في حوارنا معه هذا التعبير تحديداً لوصف دور علي ناصر الدين. فمن هو علي ناصر الدين؟ وما نوعية تأثيره المحدد على "الحركة" في طورها التأسيسي؟

ولد علي ناصر الدين عام ١٨٩٢ في قرية درزية بجبل لبنان، وتفتحَ وعيهُ في إطار الجيل القومي الذي ارتبط بـ "الثورة العربية الكبرى" (١٩١٦) وطمح من خلالها إلى إقامة دولة قومية في آسيا العربية. وقد التف هذا الجيل حول "فيصل الأول" في سورية ثم في العراق، وكان ناصر الدين يصف فيصل دوماً بـ "فيصل الكبير". وإثر حصول العراق على "استقلاله" ودخوله عصبة الأمم عام ١٩٣٢، رأى القوميون العرب فيه إقليماً-قاعدة لتحقيق الوحدة العربية، يضطلع فيها بوظيفة بروسيا في الوحدة الألمانية، فأسس فريق منهم "عصبة العمل القومي" في مؤتمر قرنايل بجبل لبنان عام ١٩٣٣. وكان التأثير الإيديولوجي لهذه "العصبة" أكثر أهمية من تأثيرها السياسي في مجرى الأحداث. وكان علي ناصر الدين أحد مؤسسي "العصبة" عام ١٩٣٣ ومؤسس فرعها اللبناني عام ١٩٣٦، ورغم تهاوي العصبة "إثر إندلاع الحرب العالمية الأولى، فإن ناصر الدين استمر في "عصبيته" وحصل من السلطات "الاستقلالية" اللبنانة أوائل عام ١٩٤٣ على ترخيص قانوني لـ "العصبة" كحزب في لبنان، وبفضله استمر اسم العصبة في بيروت حتى أوائل الخمسينات، وحقق بعض حضوره بحكم رمزيته وليس بحكم قوته التنظيمية والسياسية.

إثر الاعتقالات والملاحقات الواسعة التي قام بها الفرنسيون والإنكليز في الأيام الأولى للحرب العالمية الأولى، في سورية والعراق ولبنان والكويت، وطالت القوميين العرب أينما وُجدوا بدعوى "نازيتهم"، اعتقل الفرنسيون علي ناصر الدين، ولم يفرج عنه إلا في أوائل عام ١٩٤٣[٢٣].

تميَّز علي ناصر الدين بطهرانيته القومية، وبإيمانه "الصوفي" أو "الرسولي" الخالص بقضية الأمة العربية. وقد وصفه الشيخ الأكبر عبد الله العلايلي بأنه تميز بـ "إيمان الأنبياء يوم تجسد.

وبراءة قلب القديسين، ومنعقد عزم الأبطال"[٢٤]. فقد ارتفع فناؤه بقضية العصبة إلى درجة فناء الصوفي في الله، ويصفه بعض عارفيه أنه الوحيد من "العصبيين" الذي مات بتعبير مجازي على دين "العصبة"[٢٥].

منحت هذه الشخصية القومية الطهرانية اسم "العصبة" إشعاعاً رمزياً يتخطى بكثير هامشيتها التنظيمية والسياسية المحدودة للغاية إلى درجةٍ قد لا تذكر. وقد تأثرت النواة المؤسِّسة لـ "الحركة" كثيراً بذلك الإشعاع الرمزي الذي كوَّن لديها مُتَخيَّلاً قومياً مقدساً عن العصبة، من خلال طهرانية ناصر الدين، ولا سيما أن النواة كانت قد رهنت تحول فكرة "الحركة" إلى عمل بمدى قدرة أعضائها على تمثل المسلكية الطهرانية. وفي سياق ذلك، وبهدف إيجاد جذور لها أيضاً، فإنها "نسبت [للعصبة] الفضل في الإبقاء على الحركة القومية في وقت ابتعدت فيه المجموعات القومية السياسية عن مفاهيمها القومية[٢٦]، وذلك في إشارةٍ ضمنية للبعث. وكان مثل هذا الرأي محكوماً بتقديس ناصر الدين أي بالمتخيَّل أكثر مما هو محكوم بوزن العصبة الفعلي. لقد وجدت النواة فيه "رجلاً ذا نزاهة فكرية عالية وصرامة معنوية حادة بالإضافة إلى كونه قد نجح في تجسيد ما دعا إليه بثبات دون تكلف وبصفاء عقائدي خالٍ من البراهين من المنفعة الشخصية. فـ "استمعت إليه بحماس وتشوَّقت دوماً لسماع نصيحته"، و"ثمة عدد من البراهين التي تؤكد أن ناصر الدين لعب دور المرشد الروحي لـ "الحركة" في أوائل الخمسينات" وأن تأثيره "كان أعظم تأثير مورس عليها من الخارج"[٢٧].

لقد غذَّى ناصر الدين فكرة النواة عن تصميم "الحركة" في شكل مجتمع عقائدي مُصَغَّر، يقوم على شكل "الأخوية" أو "مجتمع المؤمنين" أي على نموذج الحارس القومي الذي يفنى في الأمة كما يفنى الصوفي في الله[٢٨]. وهو نموذج سبق لـ "العصبة" في حياتها القصيرة في الثلاثينات أن التزمت به. إذ كانت التقاليد التنظيمية لـ "العصبة" تقوم على مراقبة مدى تقيد أعضائها في سلوكهم الشخصي اليومي بالمسلكية الطهرانية وقيمها[٢٩]. وكانت النواة المؤسِّسة تعتبر السلوك القومي الطهراني وفق فهمها المثالي لها أبرز ما يميزها عن البعث وأحد دوافع فكرة "الحركة" نفسها. ويعني السلوك الطهراني هنا أن يَهبَ العضو نفسه بشكل مطلق للعمل القومي. ويفسر ذلك تهيب عناصر الجيل الأول في الحركة حتى من مشاهدة فيلم سينمائي[٣٠]، أو من أية شبهة توحي بانغماسهم بمغريات الحياة اليومية. وكان ذلك تدريباً لاهوتياً صعباً إذا ما عرفنا أن معظم الجيل الأول كان من أبناء "الذوات" و"العائلات" الذين ولدوا أساساً في بيئات "مترفة" قادرة على تلبية الملذات.

وإلى جانب فكرة "الأخوية" زوَّد ناصر الدين "الحركة" بفكرة حملة المقاطعة للبضائع الأجنبية. كان الجديد هنا ليس المقاطعة التي اتخذت الجامعة العربية قراراً بها بل القيام بحملة "شعبية"، ومن المعتقد أن ناصر الدين نفسه كان وراء حملة المقاطعة التي قادتها "الحركة" ضد البضائع الأجنبية وجعلتها تشتهر بكونها أكثر المجموعات تعصباً في ساحة الجامعة الأميركية ببيروت"[٣١]. ويفسر ذلك أن منشورات "الحركة" في الخمسينات مليئة بالمواد التحريضية التي تحض على المقاطعة. لم يكن مفهوم "المقاطعة" سوى استعادة في سياق آخر لمبدأ "المقاطعة" الذي تبنته "العصبة" في الثلاثينات، إذ ألزمت "العصبة" كل من "يدين بسياستها" على حد تعبيرها "أن يستغني عن الحاجات الإفرنجية وأن يستهلك المصنوعات العربية على وجه الحصر"[٣٢].

في هاتين النقطتين تحديداً: الأخوية (نموذج الحارس القومي) والمقاطعة (السلبية تجاه الأجنبي) تبدو "الحركة" في طورها التأسيسي نوعاً من امتداد لنموذج "العصبة" في سياق مختلف يتميز بوقوع النكبة وقيام إسرائيل. ومن هنا كانت "الحركة" التنظيم القومي الوحيد في النصف الأول من الخمسينات الذي واصل رهان "العصبة" على العراق كإقليم-قاعدة "بروسي" لتحقيق الوحدة العربية، التي تبدأ نواتها وفق فهم "الحركة" يومئذ وفهم ناصر الدين في آن واحد بالوحدة المشرقية ما بين العراق وسورية والأردن. ويفسر ذلك أن "الحركة" لم تعارض مشروع "الهلال الخصيب" (سنتوقف عند ذلك لا حقاً) في النصف الأول من الخمسينات. وقد شجع ناصر الدين "الحركة" على اتخاذ هذا الموقف غير المعارض لمشروع "الهلال الخصيب". في الوقت الذي أدانته الحركة القومية ورأت فيه مشروعاً بريطانيا مشبوهاً، مع أن بريطانيا لم تدعمه قط. غير أن تشجيع ناصر الدين كان يجد له في الأساس بيئة مسبقة لدى النواة التي كانت منذ طورها الكتائبي تؤيد الوحدة العربية حتى ولو كانت وحدة عروش، وترى أن أي وحدة إنما يكون إقليمها-القاعدة في العراق.

يعني ذلك أنه إذا كان قسطنطين زريق قد لعب دوراً استراتيجياً في التكوين التربوي والإيديولوجي للنواة القيادية المؤسسة حتى أوائل عام ١٩٥١ على الأكثر، فإن علي ناصر الدين قد لعب خلال الطور التأسيسي لـ "الحركة" على وجه الدقة والتحديد: دور المرشد الروحي. وتبين أية دراسة مقارنة بالتأكيد أن فكر "الحركة" السياسي والإيديولوجي في طورها القومي التقليدي هو فكر علي ناصر الدين أكثر منه بكثير فكر قسطنطين زريق.

مؤتمر عمَّان

كي نفهم أهمية مؤتمر عمَّان (أوائل ١٩٥٤ على الأرجح) في نقل "حركة القوميين العرب" من حيِّز "الفكرة" التجريبية إلى حيز التنظيم والعمل. علينا أن نبين نوعية عمل النواة المؤسِّسة بعد تخرجها حوالي منتصف ١٩٥٢ إلى أقطارها. فقد حققت النواة خلال الفترة الفاصلة ما بين اجتماع مقهى محيو في الروشة صيف ١٩٥١ وأوائل عام ١٩٥٤ ثلاثة نجاحات مهمة نسبياً بالنسبة لها، في لبنان والكويت والأردن. ففي لبنان تمكنت النواة من السيطرة على جمعية "العروة الوثقى" في الجامعة الأميركية (سنتوقف عند ذلك لاحقاً) وضمان استمرارها كـ "جمعية قومية" في حين أسس أحمد الخطيب مع عدد من الشخصيات القومية في الكويت النادي الثقافي القومي "الذي كان واجهة "الحركة" وسرعان ما حقق نفوذاً باهراً كما سيتم الوصف لاحقاً. أما في الأردن ففتح الدكتور جورج حبش حال عودته في أوائل عام ١٩٥٢ عيادة شعبية في شارع الملك طلال في عمَّان تقدم خدماتها الطبية بشكلٍ شبه مجاني لأبناء المخيمات، ثم لحق به الدكتور وديع حداد إثر تخرجه حوالي منتصف العام وانضم إلى عيادة حبش[٣٣].

نَشِطَ الطبيبان الشابان في البداية بشكل علني ضمن إطار "النادي العربي" في عمَّان وحتى نهاية ١٩٥٤[٣٤]، وسرعان ما تمكنا من وضع موطئ قدم في المخيمات في نهاية عام ١٩٥٢ من خلال تشكيل "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل" ثم إصدار نشرة "الثأر" التحريضية باسمها، ومن تجنيد أول خلية من الشبان قاما بتسريبها إلى الأرض المحتلة، بهدف استكشاف مواقع العدو ومحاولة ضربها، غير أن الجيش الأردني الذي كان على رأسه يومئذ غلوب باشا كشف أمر المتسللين وقطع الطريق عليهم وقهرهم[٣٥]. ووفق حمد الفرحان فإن الطبيبين الشابين أطّرا تلك الخلايا يومئذ في إطار تنظيم فدائي حمل اسم "أبطال العودة" ومثّل ذراعاً فدائياً لهم[٣٦]. وفي عام ١٩٦٥ شكل عدد من قياديي الحركة بناء على طلب أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير منظمة فدائية حملت اسم "منظمة أبطال العودة".

خلال ذلك كانت تنشط في الأردن بشكلٍ مستقل عن مجموعة حبش-حداد مجموعتان من "القوميين العرب" وكان على رأس المجموعة الأولى حمد الفرحان في حين كان على رأس المجموعة الثانية الدكتور صلاح عنبتاوي.

نشطت مجموعة عنبتاوي التي ضمَّت الدكتور صبحي غوشة من القدس وحاتم علوش وعدداً آخر من تلامذة قسطنطين زريق في الجامعة الأميركية، أوائل الخمسينات في الضفة الغربية، وكان الدافع المباشر إلى تجمعها ونشاطها هو مواجهة أخطار خطة جونستون لمياه الأردن[٣٧]. في حين أخذ حمد الفرحان يسعى إلى "تأسيس حركة قومية تنقذ الأردن من

المعاهدة البريطانية، وتضمن استمراره في حظيرة المجموعة العربية في مواجهة الخطر الصهيوني بعد هزيمة ١٩٤٨".

ولد حمد الفرحان عام ١٩٢١ في منطقة النعيمة في شمال شرق الأردن، وكان والده مزارعاً متوسطاً، وتخرج من كلية العلوم في الجامعة الأميركية ببيروت عام ١٩٤١، ثم تابع دراسته عام ١٩٤٦ في كلية العلوم الاقتصادية في جامعة لندن[٣٨]. وينتمي الفرحان بهذا المعنى إلى الجيل الأول من تلاميذ زريق في جمعية "العروة الوثقى"، وكان في عداد هذا الجيل يومئذ وصفي التل الذي درس في الجامعة الأميركية ١٩٣٨-١٩٤١ وكان من أبرز تلاميذ قسطنطين زريق النشيطين، ثم شارك في إصدار صحيفة "الهدف" القومية عام ١٩٥٠ في القدس، وأصبح من كتّاب مجلة "الرأي" الناطقة باسم حركة القوميين العرب في الأردن. وقد دفع ذلك البعض استناداً إلى حيثيات معينة إلى الاعتقاد بأن وصفي التل كان عضواً في حركة القوميين العرب[٣٩].

كان الوسيط ما بين مجموعتي حبش-حداد والفرحان هو عدد من الشبان القوميين الأردنيين الذي ينتمون إلى جيل حبش في الجامعة الأميركية، وكان من أبرزهم علي منكو ونزار جرداني اللذان ينحدران من أغنى العائلات البورجوازية التجارية الأردنية نشاطاً ونفوذاً. وبواسطة منكو-جرداني تم وفق ما أورده حبش التعرف على حمد الفرحان واللقاء بمجموعته[٤٠]. وساعد على اللقاء ما بين المجموعتين اتصال حبش-حداد وفق التقارير التي يحللها كوهين بوجهاء لـ "مؤتمر عمّان"[٤١] القوميين الذين كان الفرحان بحكم جيله وحيويته ووضعه الوظيفي كسكرتير لتوفيق أبو الهدى رئيس الحكومة الأردنية يملك نفوذاً مؤثراً فيهم.

في الوقت الذي بقيت فيه مجموعة عنتباوي القومية مستقلة و لم تندمج مع أي من المجموعتين ثم تمركز عملها في غزة[٤٢]، فإن اللقاء ما بين مجموعتي حبش-حداد والفرحان القوميتين أثمر عن اندماجهما وتشكيل فرع حركة القوميين العرب عام ١٩٥٣، "على أساس تفهم كامل للأحداث والشعارات المشتركة"[٤٣]. وكان أهم عمل للفرع الجديد هو إصداره مجلة "الرأي" التي تم ترخيصها باسم الدكتور أحمد الطوالبة (أردني) الذي أصبح من أبرز كوادر "الحركة" ومرشحاً لها في انتخابات ١٩٥٦.

لَعِبَتْ مجلة "الرأي" دوراً أساسياً في التعبير عن تطور "الحركة" في طورها الأول. وكانت هذه المجلة توزَّع مجاناً في الضفة الغربية، وشنت حملة قاسية ضد حلف بغداد ودعاة الأحلاف والنفوذ البريطاني في الأردن ولطرد غلوب باشا وإلغاء المعاهدة، مما دفع السلطات الأردنية إلى إيقافها عن الصدور في آب ١٩٥٥ بعد ثمانية شهور فقط من ظهورها، ولكنها صدرت مرة

ثانية في دمشق بعد ثلاثة شهور تحت الاسم ذاته، حيث دعت إلى إسقاط "الحكم الرجعي" في الأردن. وتم ترخيصها في سورية باسم ناجي الضللي أحد أعضاء خلية حبش في "كتائب الفداء العربي" وتولى هاني الهندي عضو النواة المؤسسة للحركة رئاسة تحريرها(٤٤).

بهذا المعنى عبَّر فرع "الحركة" الوليد عن توحيد جيلين من تلامذة زريق في جمعية "العروة الوثقى" في الجامعة الأميركية ببيروت، هما الجيل الذي ساهم بالتأسيس الفعلي لتوجهات "الجمعية" القومية بدءاً من عام ١٩٣٨ وتخرج من الجامعة أوائل الأربعينات، ومثله الفرحان ووصفي التل الذي كان صديق "الحركة" بالتأكيد إن لم يكن نوعاً من عضو فيها. والجيل الذي كرس شخصيتها كـ "جمعية قومية" وتخرج من الجامعة حوالي عام ١٩٥٢، ومثله هنا حبش-حداد.

من الضروري الإشارة هنا إلى أن تأسيس فرع "الحركة" في الأردن قد تم بمعزل عن النواة المؤسسة في اجتماع الروشة ببيروت، وبهدف التوفيق ما بين هذا الفرع الذي تم تشكيله وبين عمل بقية أعضاء النواة في الأقطار الأخرى دعا جورج حبش النواة المؤسسة إلى حضور مؤتمر عمان أوائل عام ١٩٥٤ على الأرجح.

كان هذا المؤتمر اجتماعاً قيادياً للنواة المؤسسة، وقد تم -مراعاة لمبدأ السرية الذي قررته النواة- عقده بمعزل عن معرفة مجموعة الفرحان، وحضره إلى جانب النواة المؤسسة عدد من النشطاء القوميين الشباب في جمعية العروة الوثقى هم: الحكم دروزة (فلسطيني) وثابت المهايني (سوري) ومصطفى بيضون (لبناني) وعمر فاضل (ابن مغترب عربي في الكاميرون)" كما حضره محمد زيات (لبناني).

وبغية الاسترشاد بنصائح المرشد علي ناصر الدين، بشأن التوجهات السياسية لعمل الحركة في الأردن، فقد دعاه جورج حبش إلى حضور المؤتمر(٤٥). ومن المعتقد في ضوء حيثيات معينة أن المؤتمر ناقش موقف "الحركة" من مشروع الاتحاد العربي "الذي طرحه في كانون الثاني ١٩٥٤ فاضل الجمالي رئيس الحكومة العراقية. كان هذا المشروع استباقاً عراقياً لإسقاط الشيشكلي في سورية الذي بات وشيكاً، وقد زجَّ العراق يومئذ بكل ثقله السوري كي يُرحِّل الشيشكلي المسؤول فعلياً عن منع قيام الوحدة ما بين سورية والعراق. تلخص هذا المشروع في خطة عراقية عُرضت على جامعة الدول العربية وتقوم على قيام اتحاد فيدرالي عربي يتكون على مراحل، ويبدأ باتحاد سورية والعراق والأردن، وعرض الغراق تمويل جيش الاتحاد من ميزانيته البترولية، غير أن محور الرياض-القاهرة الذي رأى في مشروع الاتحاد هذا خطة لتعزيز النفوذ البريطاني-الهاشمي وإيجاد "الهلال الخصيب" أو "سورية الكبرى" عارض المشروع بشدة، وانتقل

الصراع حول الموقف منه إلى الشارع السوري[٤٦]. وقد نصح علي ناصر الدين الذي كان يمثل اتحاد سورية والعراق والأردن في منظومته الركن الأساسي والضروري لأية وحدة عربية النواة بتأييد مشروع "الاتحاد العربي" (الهلال الخصيب) رغم الشبهات الدائرة حول دعم بريطانيا وتبنيها لـه، انطلاقاً من أن قيام هـذا الاتحاد سيعجل بالتخلص من النفوذ الأجنبي وتحقيق التحرير[٤٧]. وكانت النواة تؤيد قيام أية وحدة بغض النظر عن مضمونها السياسي حتى ولوكانت وحدة عروش. من هنا لم تعارض مشروع "الهلال الخصيب" هذا، فنشرت مجلة "الرأي" خلال نيسان وأيار ١٩٥٤ سلسلة مقالات تدعو إلى عدم معارضة هذا المشروع[٤٨].

ربما يكمن في ضوء تطور الشعارات التي كانت تطرحها نشرة "الثأر" الاستنتاج بأن مؤتمر عمَّان قد كرس المنظومة الثلاثية الرمزية: وحدة، تحرر، ثأر كشعار سياسي للحركة، يميزها عن البعث، ويحدد أولوية استعادة فلسطين عن طريق الكفاح المسلح. إذ من المؤكد أن شعار الحركة هذا قد تم وضعه خلال المناقشات القيادية الأولى، وقبل انعقاد المؤتمر التأسيسي الأول للحركة في ٢٥ ك١ ١٩٥٦ كما تم في هذا المؤتمر تصميم الخطوط الأساسية لـ "نظرية المرحلتين" (سنناقشها لاحقاً بالتفصيل" التي "تَفْصِل" ما بين النضال السياسي لتحقيق الوحدة والتحرر والثأر (استعادة فلسطين) وبين النضال الاجتماعي[٤٨] (سنتوقف عندها لاحقاً بالتفصيل).

بعد مؤتمر عمَّان بقليل الذي تقرر فيه تأسيس فروع لـ "الحركة" في الأقطار العربية، تشكلت لجنة رباعية مؤلفة من الدكتور جورج حبش وحمد الفرحان ومن عضوين آخرين، نرجح في ضوء حيثيات معينة أن الحكَم دروزة أحدهما نظراً لدوره الأساسي في البلورة النظرية لـ "فكر" الحركة خلال هذه الفترة. وقد صمَّمت هذه اللجنة مبادئ الحركة التنظيمية وبنيتها الهرمية.

تمَّ على هذه الشاكلة نقل الفكرة إلى عمل وتشكيل "الحركة" كتنظيم قومي مركزي. فترك حامد الجبوري، (عراقي) وصالح شبل (فلسطيني) عمَّان حيث كانا يساعدان جورج حبش على بناء "الحركة" في الأردن، وأسسا بشكل جنيني فرعاً عراقياً للحركة عام ١٩٥٥[٥١] في حين عاد نُشطاء "الحركة" في جمعية "العروة الوثقى" الذين حضروا الاجتماع [دروزة وبيضون وفاضل والمهايني] إلى عرينهم في "الجمعية" وبدؤوا بمحاولة استيعاب "منظمة الشباب القومي العربي" في كلية المقاصد البيروتية التي كان يرأسها محمد كشلي، ومحاولة إيجاد مجلس تنسيقي للحركة الطلابية اللبنانية[٥٢]. أما أحمد الخطيب في الكويت فأسس فرعاً صلباً سيلعب دوراً استراتيجياً في الحياة السياسية في الكويت خصوصاً وفي الخليج والجزيرة العربية عموماً. بينما عاد هاني الهندي إلى دمشق وتولى تحرير "الرأي" التي أخذت تصدر منها إثر عمان.

والعمل من خلف واجهة "النادي العربي". وأخذ نشطاء التنظيم الجديد يُعرفون في الأوساط المحيطة بهم بـ "الشباب القومي العربي" أو بـ "القوميين العرب".

واجهات "الحركة" في الطور التأسيسي

عملت "الحركة" خلال طورها التأسيسي، من خلف عدة واجهات، أهمها: جمعية "العروة الوثقى" في الجامعة الأميركية ببيروت، والنادي الثقافي العربي، وهيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل.

١- جمعية "العروة الوثقى":

أطبقت "الحركة" إطباقاً تاماً على "جمعية العروة الوثقى"، وذلك من عام ١٩٥١ حتى إغلاقها عام ١٩٥٥ [٥٣]. وكان أهم ما قامت به هو تحويل "الجمعية" إلى واجهة لها، وتحويل مجلتها "العروة" من "مجلة علمية ثقافية" إلى "مجلة قومية".

لعل أبرز نشاط للنواة القيادية المؤسِّسة في هذا الطور هو تنظيمها لتظاهرة طلابية في ت١ /١٩٥١ باسم "الجمعية"، تأييداً لإلغاء البرلمان المصري وحكومة الوفد في مصر لاتفاقية ١٩٣٦ الأنجلو-مصرية، ولدعوة جلاء القوات البريطانية عن القنال. وأرغم الضغط الطلابي إدارة الجامعة على التراجع عن قراراتها التأديبية ضد بعض النشطاء [٥٤]. أما نشاطها الثاني البارز، فكان تنظيمها لتظاهرة طلابية ضد "مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط". وقد مهدت "النواة" لذلك بمحاضرة لجورج حبش باسم "الجمعية" اعتبر فيها حبش المشروع موجهاً لإلهاء العرب عن هدفهم الرئيسي في تحرير فلسطين ولإجبارهم على القبول بالأمر الواقع[٥٥]. وكان هذا المشروع الذي وصفه "القوميون العرب" بـ "الاحتلال الرباعي" عبارة عن اقتراح بإنشاء شبكة دفاعية في الشرق الأوسط لتطويق الاتحاد السوفييتي، تتخذ من القاهرة مركزاً لقيادتها، على أن تمثّل مصر في هذه القيادة بالنيابة عن الدول العربية إلى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا، وأن تتواجد الوحدات العسكرية لهذه الدول الأربعة في قناة السويس[٥٦].

أما النشاط الثالث البارز، فكان التظاهرة التي نظّمتها "الحركة" في أواخر عام ١٩٥٤ ضد "حلف بغداد" واستشهد فيها الطالب حسان أبو اسماعيل، حيث فصلت الجامعة خمسة طلاب قياديين من "الحركة" خلال العطلة الصيفية في تموز ١٩٥٤، وأتبعتها مع بدء العام الدراسي بفصل سبعة عشر طالباً دفعة واحدة[٥٧]. وكان من أبرز هؤلاء الطلاب الحكَم دروزة (فلسطيني). وقد قبلت الأجهزة المصرية المسؤولة عن الشؤون العربية، الطلاب المفصولين في الجامعات المصرية، وكان

ذلك أول صلة للحركة بتلك الأجهزة. ويبدو أن هذه التظاهرة وما نتج عنها من تفاعلات قد أدّت إلى إلغاء جمعية "العروة الوثقى" نفسها عام ١٩٥٥.

تمكّنت "الحركة" خلال ذلك من الاتصال بنشطاء الحركة الطلابية اللبنانية في الثانويات والمعاهد، لا سيما منهم نشطاء منظمة "الشباب القومي العربي الطلابية اللبنانية التي كان يرأسها الطالب البيروتي محمد كشلي، الذي سيتم تجنيده مع عدد من المعلمين والمدرسين الشباب، وكان من أبرز أولئك المعلمين محسن إبراهيم. وبفضل ذلك كان شعار "الحركة" **وحدة، تحرر، ثأر**، من أبرز الشعارات المرفوعة والمميّزة في التظاهرات الطلابية اللبنانية خلال أواخر ١٩٥٤ وعام ١٩٥٥[٥٨].

٢- النادي الثقافي العربي:

تأسّس "النادي الثقافي العربي" ببيروت في الأربعينات. وحدد وظيفته بتثبيت عروبة لبنان المستقل، فاكتسبت شخصيته الثقافية مضموناً قومياً عربياً، وجد تعبيراً من أبرز تعابيره في تكامله مع جمعية "العروة الوثقى" في الجامعة الأميركية، في طور تحولها إلى "جمعية قومية"، فكان نشطاء "الجمعية" هم نشطاء "النادي" أنفسهم[٥٩].

لعب "النادي الثقافي العربي" من خلال محاضراته وأنشطته، دوراً استراتيجياً في التكوين الإيديولوجي للنواة القيادية المؤسسة. إذ كان تشكيل هذا النادي نوعاً من الاقتداء بتجربة القوميين العرب الأوائل الذين كان نشاطهم يتم من خلف واجهة "النادي الثقافي" مثل "المنتدى الأدبي" الذي أنشأه القوميون العرب في استانبول إبّان الحكم الاتحادي العثماني، و"النادي العربي" الذي أنشأته جمعية "العربية الفتاة" بدمشق إبّان الحكم العربي (الفيصلي) في سورية، و"نادي المثنى بن حارثة الشيباني" القومي في العراق الذي كان واجهة التنظيم القومي السري الذي قاد حركة أيار ١٩٤١ التحررية في العراق.

يمكن اعتبار "النادي الثقافي العربي" بمثابة النمط الأساسي للأندية الثقافية التي أخذت "الحركة" تشكّلها أينما وجدت تنظيمياً أو تعمل من خلالها في حال وجودها، إذ عمّمت "الحركة" أسلوب العمل من خلف واجهة "النادي الثقافي" على مختلف فروعها القطرية. فكان تأسيس الفرع يتم عادة من خلف واجهة النادي الثقافي.

شكّل "النادي الثقافي" أينما تم تشكيله وحيثما وجد، نوعاً، من مركز للتجمع ولنشر أفكار الحركة، وإطاراً لتنظيم أعضاء جدد. وباللغة التنظيمية لـ "الحركة" تضمنت ما يسمى بمرحلة "التركيز" أي المرحلة التي يتم فيها التركيز على عنصر معين بهدف تجنيده في "الحركة".

زجّ العضو المرشح في أنشطة النادي الثقافي، وكان نشاط العضو المرشح في إطار النادي يعفيه أحياناً من شرط الانضمام إلى حلقة تثقيفية[٦٠].

٣- "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل" :

شكّلت النواة هذه الهيئة في أواخر عام ١٩٥٢ كواجهةٍ لها، تعمل بشكل خاص في أوساط من سمّتهم "الحركة" بـ "النازحين العرب" أو "عرب فلسطين". وأصدرت "الحركة" باسم هذه الهيئة في مطلع عام ١٩٥٣ نشرة أسبوعية مؤلفة من ثماني صفحات حملت اسم "الثأر". وقد تغلغلت "الحركة" بواسطة هذه "الهيئة" ونشرتها التعبوية التحضيرية في المخيمات والأوساط الطلابية، وما إن جنّدت عدداً من الشبان الفلسطينيين حتى أوفدتهم لتأسيس خلايا سرية في مخيمات سورية ولبنان والأردن، وكان من أبرز هؤلاء أبو ماهر اليماني (الذي سيصبح لاحقاً من أعضاء المكتب السياسي للجبهة الشعبية) وأبو عدنان قيس (عضو المكتب للجبهة الشعبية الديمقراطية لاحقاً)[٦١]. ويبدو أنه تجمّع لـ "الحركة" يومئذ عدد يقارب المئة شاب لبناني وفلسطيني يوزّعون نشرة الثأر بسرية تامة، ويقومون بتدريبات كشفية تحت ستار المعسكرات الطلابية والشبابية والكشفية[٦٢].

يعتقد آمون كوهين أن مقاومة خطة جونستون شكلت الدافع الرئيسي لتأسيس "القوميين العرب" في الأردن[٦٣]. ورغم أن دوافع تأسيس "الحركة" ترتبط كما بيّنا بالكارثة الفلسطينية نفسها، فإن هذه الخطة شكّلت مهمازاً لتفعيل النواة لعملها. ففي عام ١٩٥٣ أسندت وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة مهمة إزالة النزاعات الناشئة عن المشاريع المتضاربة لاستغلال مياه نهر الأردن، بما يسهم في توطين اللاجئين الفلسطينيين.

كان هذا المشروع هو الأساس الذي اتخذه المبعوث الرئاسي الأمريكي الخاص اريك جونستون عام ١٩٥٣ في مفاوضاته مع كل من الدول العربية وإسرائيل من أجل الخروج بمشروع مائي موحد. أسقط المشروع عاملِ الحدود من اعتباراته، ونظر إلى المنطقة كقطعة واحدة غير متأثرة بالاعتبارات السياسية. وتمثّل الهدف السياسي الأميركي منه بإيجاد حل نهائي للقضية الفلسطينية لا يخل ببقاء دولة إسرائيل، وذلك عن طريق توطين اللاجئين، ومن هنا أسقط المشروع من حساباته النواحي السياسية والإنسانية المتعلقة بقضية فلسطين.

استمرت محادثات جونستون ثلاث سنوات، وانتهت برفض إسرائيل والدول العربية المعنية لمشروعه، كلٌ لأسبابه، وقد تم تعبئة المخيمات ضد المشروع، ووصلت هذه التعبئة إلى ذروتها في تموز ١٩٥٥ حين اعتصم ستون ألف لاجئ فلسطيني في جبال الخليل، وأضربوا عن الطعام احتجاجاً على المشروع[٦٤].

نشطت الهيئة في هذا المناخ المعبأ ضد مشروع جونستون الذي كان يتطلب تعاون الدول العربية مع إسرائيل مما كان يعني لـ "الحركة" "صلحاً مع إسرائيل" يقوم على الاعتراف بها. ويفسر ذلك أنه ما من عدد من أعداد نشرة "الثأر" بين ١٩٥٣ و١٩٥٥ يخلو من التعريض بمشروع جونستون.

طالبت "الهيئة" من خلال نشرة "الثأر" بتجنيد "النازحين" أو "عرب فلسطين" (متجنبة في البداية) استخدام تعبير الشعب الفلسطيني نظراً للكنته القطرية في الجيوش العربية، وبوضعهم في معسكرات أو "مستعمرات" خاصة على خطوط المواجهة مع إسرائيل، وبتشديد المقاطعة الاقتصادية ضد إسرائيل[٦٥]. ثم أخذت تدعو "النازحين" إلى إيجاد "الهيئة التي تمثلهم وتقودهم" بأنفسهم ومن بين صفوفهم و"تقود جميع النازحين" "من كل مخيم في كل جزء من الوطن العربي" "ضمن القافلة العربية"[٦٦].

شكّلت الهيئة في سياق الدعوة الأخيرة لجنة "كل مواطن خفير". وأقامت اللجان المتفرعة عنها ندوات ومحاضرات ومهرجانات خطابية وافتتحت بعض الأندية الثقافية كما قامت بأنشطة اجتماعية في المخيمات. وفي ٢٥ آذار ١٩٥٦ تمكنت "الهيئة" من أن تعقد باسم هذه "اللجنة" "مؤتمراً عاماً" لفروعها في المخيمات، أدان بوصفه مؤتمراً للنازحين، مشاريع الإسكان والتطوير الاقتصادي كمشروع جونستون، وطالب بتجنيد النازحين وإلغاء القيود على تنقلاتهم وتشديد الحصار الاقتصادي حول إسرائيل[٦٧]. ثم عقدت "الحركة" في ١٤/ ١٢/ ١٩٥٨ ما تم تسميته بالمؤتمر العام للنازحين، وأعلن هذا المؤتمر مقاطعة خدمات وكالة الغوث، وطالب بإبعاد عدد من موظفيها، وحصْر عملها في المجالات الإنسانية، واتخذ مقررات سياسية برفض مشاريع التقسيم والإسكان، وبالقضاء على دولة إسرائيل من خلال الثأر، وبتجنيد الشباب العربي الفلسطيني وإعداده لخوض الجولة الثانية[٦٨].

بهذا المعنى بحثت "الحركة" في هذا الطور رغم تشديدها على قومية القضية الفلسطينية، وتحديد طريق تحرير فلسطين بقيام الوحدة العربية، عن تشكيل أطر تنظيمية شعبية فلسطينية تعمل من خلال "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل" و"لجنة كل مواطن خفير" و"المؤتمر العام للنازحين" وتشكيلات "الشباب العربي الفلسطيني" في المخيمات..إلخ

يمكن وصف تعدد الواجهات تلك بأنه نوع من تنويع القوى، يقوم على إكثار الهيئات التي تعمل من خلفها "الحركة"، بشكل تجد فيه هذه الهيئات نفسها مرتبطة في النهاية بالحركة. وتنبثق أهمية أسلوب تنويع القوى بالنسبة للحركة من كونه قد أصبح نهجاً ثابتاً لها في فروعها

القوية مثل الكويت والأردن ولاحقاً في جنوب اليمن من خلال الهيئات التي شكلتها "الجبهة القومية".

المؤتمر التأسيسي الأول: الشباب القومي العربي

اتصلت "الحركة" لأول مرة مع الأجهزة المصرية المسؤولة عن الشؤون العربية في مطلع عام ١٩٥٥ حين قبلت السلطات المصرية نشطاء "الحركة" المفصولين من الجامعة الأميركية ببيروت بسبب تظاهرهم ضد حلف بغداد في الجامعات المصرية. وكان هذا الموقف أبلغ الأثر في "القوميين العرب"(٦٩).

اتضح للقوميين العرب جيداً أن مشروع "الاتحاد العربي" (الهلال الخصيب) الذي أيدوه عام ١٩٥٤ كان حلقة دفاعية من حلقات مشروع "حلف بغداد" الذي تبنته حكومة نوري السعيد. وعبَّر نموذجياً عن المفهوم البريطاني لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط. وأدى موقف "الحركة" المعارض للعراق في ظل سياسة حكومة نوري السعيد، إلى فصم التيار الذي كان يمثله وصفي التل وأكرم زعيتر في الأردن لتحالفه مع "الحركة" وانفصاله عنها، في حين أخذت الحركة تقترب أكثر فأكثر من عبد الناصر ومصر، وتُغيِّر نظرتها إلى عبد الناصر من ضابط مغامر إلى بطل قومي.

بعد أسابيع قليلة من فشل العدوان الثلاثي على مصر، كرّست "الحركة" التزامها بالتوجهات الجماهيرية التحررية التي ستحمل اسم "الناصرية". فبادرت النواة المؤسسة إلى عقد المؤتمر الأول لـ "الحركة" في ٢٥ ك١ ١٩٥٦ ببيروت، وكان هذا المؤتمر في حقيقته اجتماعاً قيادياً مصغراً تم تعيين أعضائه أكثر منه مؤتمراً بالمعنى الذي نفهمه اليوم من كلمة "مؤتمر". غير أن "الحركة" تعتبره بمثابة مؤتمرها الأول(٧٠).

أقر المؤتمر حمل "الحركة" في عموم تنظيمها القومي لاسم "الشباب القومي العربي". وتقرر لأول مرة حمل اسم تنظيمي محدد يميّز "الحركة" سياسياً كحزب مستقل عن الأحزاب القومية الأخرى. لقد عُرفت "الحركة" في الوسط السياسي الذي يعرفها باسم "الشباب القومي العربي" تارة وباسم "القوميين العرب" تارة أخرى، غير أن النواة حين فكرت بـ "الحركة" لم تحسم اختيار اسم محدد لعملها(٧١)، بل اختارت أن تعمل من خلف عدة أسماء تعبر عما سميناه بسياستها التنظيمية في تنويع القوى، وكان اسم "الشباب القومي العربي" بين هذه الأسماء.

ويفسر ذلك أن جريدة الحركة "الرأي" كانت تقدم نفسها بوصفها "صوت الشباب القومي العربي".

كان أهم شيء من الناحية السياسية عبّر عنه المؤتمر هو تحول الحركة من شعار: وحدة **العراق وسورية والأردن** إلى شعار وحدة **مصر وسورية والأردن**، وكان مرشحو "القوميين العرب" إلى انتخابات ١٩٥٦ في الأردن قد رفعوا هذا الشعار الذي لم يتقبله حلفاؤهم القوميون التقليديون من أمثال وصفي التل وأكرم زعيتر. وأصدرت "اللجنة التنفيذية القومية" المنبثقة عن هذا المؤتمر "بيانها إلى الشعب العربي" دعت فيه إلى رفع شعار "وحدة مصر وسورية والأردن"[٧٢].

عملت هذه اللجنة كقيادة قومية جماعية لـ "الحركة". وتألفت من أحد عشر عضواً هم: **جورج حبش** (فلسطيني) **ووديع حداد** (فلسطيني) **وصالح شبل** (فلسطيني) **وحامد الجبوري** (عراقي) **وهاني الهندي** (سوري) **وأحمد الخطيب** (كويتي) **والحكَم دروزة** (فلسطيني) **ومصطفى بيضون** (لبناني) **وثابت المهايني** (سوري) **ومحسن إبراهيم** (لبناني) **وعمر فاضل** (ابن مغترب عربي في الكاميرون).

كان ستة من القادة من أبناء تجار متوسطين (حبش وشبل ودروزة والمهايني وبيضون وفاضل) وكان الخمسة الآخرون من أبناء الموظفين أو المهنيين أو الطبقات الدينية المتوسطة أو المتوسطة الدنيا[٧٣]. ووفق المحور العلمي كان القادة الستة الأوائل من خريجي الجامعة الأميركية ببيروت عام ١٩٥٢ (باستثناء جورج حبش الذي تخرج عام ١٩٥١) أما الخمسة الآخرون فكانوا جميعاً باستثناء محسن إبراهيم الذي كان معلماً، من طلاب الجامعة الأميركية ببيروت وفي سنواتهم الأخيرة، ما عدا الحكَم دروزة الذي أنهى سنته الجامعية الأخيرة في القاهرة. ووفق محور العلاقة بجمعية "العروة الوثقى" كان جميع القادة باستثناء إبراهيم من قيادييها ونشطائها. أما وفق محور التأسيس، فضمّت اللجنة ستة فقط من أعضاء النواة المؤسسة التي تدارست لأول مرة فكرة "الحركة" في اجتماع الروشة صيف ١٩٥١. وهم القادة الستة الأوائل المبينون أعلاه. أما الخمسة الآخرون فكانوا في عداد الكادر القيادي الأول الذي بَنَتْهُ النواة المؤسسة. ويعني ذلك أن اثنين فقط من أعضاء النواة (الثمانية الأولى) لم يستمرا بالعمل.

اختلط اسم "الشباب القومي العربي" الذي حملته "الحركة" رسمياً مع أسماء منظمة قومية طلابية "مستقلة" عن "الحركة" كانت تحمل الاسم نفسه، مثل منظمة "الشباب القومي العربي" (البيروتية) التي كان يرأسها محمد كشلي ومنظمة "الشباب القومي العربي" (الاستقلالية التي كانت إطاراً شبابياً لحزب الاستقلال في العراق، الذي كان يوصف أعضاؤه بـ "القوميين

العرب": وليس بـ "الاستقلاليين") وكان من أبرز القادة الطلابيين لهذه المنظمة الأخيرة عام ١٩٥٦ عبد الإله النصراوي. وقد تمكنت منظمة "الشباب القومي العربي" (الحركية) من استيعاب المنظمة البيروتية قبيل المؤتمر التأسيسي الأول في حين لم تستوعب كوادر المنظمة "الاستقلالية" العراقية إلا بُعيد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق مباشرة (سنبين ذلك بالتفصيل لاحقاً)(٧٤). فكانت "الحركة" في هذا المنظور نوعاً من توحيد منظمات "الشباب القومي العربي" الناشطة في الخمسينات.

ويشير الدكتور حبش إلى أن اسم "حركة القوميين العرب" قد تم إقراره في المؤتمر الأول (٢٥ ك١ ١٩٥٦ في بيروت)(٧٥). غير أن وثائق "الحركة" لا تدعم هذه الإشارة. بل تؤكد هذه الوثائق أن الاسم المتواتر كان هو "الشباب القومي العربي"(٧٦). وفي ضوء ذلك لم توقّع الحركة بياناتها بشكل موحد في عموم تنظيمها القومي باسم "حركة القوميين العرب" إلا بُعيد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. وكان الدافع إلى ذلك هو اختلاط اسم "القوميين العرب" في العراق مع اسم "القوميين العرب" الذي كان يوصف به أعضاء حزب الاستقلال، وإزالة لهذا الالتباس وافقت اللجنة التنفيذية القومية على تمييز فرعها في العراق حزبياً باسم "حركة القوميين العرب"(٧٧) وتمّ حمل هذا الاسم في عموم التنظيم القومي فحملت "الحركة" اسم "حركة القوميين العرب".

هوامش الفصل الثاني

(١) حول عضوية: حبش وحداد والهندي والخطيب في النواة المؤسسة، انظر: حكيم الثورة، قصة حياة الدكتور جورج حبش (حوار فؤاد مطر)، منشورات هاي لايت، لندن، ١٩٧٥، ص٤٠-٤١ قارن بـ: جورج حبش يتذكر (حوار غسان شربل)، مجلة الوسط، عدد ١٩٦، تاريخ ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٥، ص٢١. وقد أصرّ جورج حبش في المقابلتين السابقتين أي على مدى عشرين عاماً على كتمان أسماء الأربعة الآخرين نزولاً عند رغبتهم، إلا أنه في مقابلة شخصية في ١١/ ٣/ ١٩٦٦ معه أكد لنا عضوية صالح شبل وحامد الجبوري في النواة، معتذراً عن ذكر الاسمين الأخرين بأنه لا يتذكرهما.

(٢) مقابلة شخصية في ٢٤/ ٨/ ١٩٩٥ مع جهاد ضاحي عضو القيادة الخماسية للكتائب.

(٣) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

(٤) مقابلة في ١١/ ٣/ ١٩٩٦ مع حبش.

(٥) علي ناصر الدين "الثأر أو محو العار" نشرها في: هكذا كنا نكتب، ج١، مطبعة الاتحاد، بيروت، ١٩٥٢، ص٢٨٨.

(٦) قارن بـ: باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، تعريب نادرة الخضيري الكبيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، ط٤، بيروت، ١٩٨٥، ص١٥١-١٥٢.

(٧) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

(٨) حول تقييم حوراني لزريق انظر: ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة (١٧٩٨-١٩٣٩)، ترجمة كريم عزقول، دار النهار للنشر، ط٣، بيروت، ١٩٧٧، ص٤٢٣.

(٩) د. معن زيادة، تقويم تجربة حركة القوميين العرب في مرحلتها الأولى، بحث مقدم إلى ندوة: القومية العربية في الفكر والممارسة (بحوث ومناقشات)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت، ١٩٨٤، ص٣٣٧.

(١٠) الكبيسي، مصدر سبق ذكره.

(١١) د. حليم بركات، القومية العربية في الفكر والممارسة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٠.

(١٢) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص٨١.

(١٣) مقابلة شخصية في ٢٩/ ٨/ ١٩٩٥ مع د. نجم الدين رفاعي (معاون زريق في جمعية العروة الوثقى خلال ١٩٤١-١٩٤٧).

(١٤) قسطنطين زريق، معنى النكبة، درا العلم للملايين، بيروت، آب ١٩٤٨ ص٥٤-٥٥.

(١٥) قسطنطين زريق، الوعي القومي، بيروت ١٩٣٩، ص ٣٨-٤٠.

(١٦) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

(١٧) د. جمال الشاعر، القومية العربية في الفكر والممارسة، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٨.

(١٨) مقابلة سبق ذكرها مع حبش.

(١٩) المصدر السابق.

(٢٠) قارن بـ: علي ناصر الدين، الثأر أو محو العار، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٩، ٢٨٤، ٢٩١.

(٢١) مقابلة في ٢/ ٢/ ١٩٩٦ مع محمد كشلي.

(٢٢) مقابلة سبق ذكرها، مع حبش.

(٢٣) جميع المعطيات عن حياة ناصر علي الدين مستقاة مما أورده ناصر الدين من إيجاز لبعض محطات حياته في: قضية العرب، دار العلم للملايين، ط١، بيروت، ١٩٤٦، ص٩. قارن بـ: علي ناصر الدين، حزب عصبة العمل القومي بلبنان، بحلة "العروة"، عدد خاص بالأحزاب السياسية، نسختنا دون رقم، دون تاريخ (يرجح أنه عام ١٩٤٦)، ص٧٠.

(٢٤) من كلمة العلايلي، أوردها علي ناصر الدين، هكذا كنا نكتب، مصدر سبق ذكره، (من كلمات الغلاف).

(٢٥) مقابلة شخصية في ٤/ ١١/ ١٩٩٥ مع فايز اسماعيل [تلميذ زكي الأرسوزي أحد موسسي العصبة].

(٢٦) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص٨١-٨٢.

(٢٧) الكبيسي، المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

(٢٨) عبَّر ناصر الدين عن هذه الفكرة في كراسه: قضية العرب، مصر سبق ذكره، ص٩.

(٢٩) د. مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠-١٩٦٣، ج١، دار الطليعة بيروت، ط١، ت١ ١٩٧٩، ص١٥.

(٣٠) مقابلة سبق ذكرها مع حبش قارن بـ: حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٥٠-٥٢.

(٣١) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص٨٢.

(٣٢) بيان المؤتمر التأسيسي الأول لعصبة العمل القومي المنعقد في قرنايل، مطبعة التقدم، حلب، خان فلكروز، نشره محمد كامل الخطيب في: القومية والوحدة: القسم الثاني،(حوارات ونقاشات)، وزارة الثقافة، دمشق، ط١، ١٩٩٤، ص ١٠٩٨.

(٣٣) جورج حبش يتذكر، مصدر سبق ذكره، ص٢٢. قارن بـ: حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

(٣٤) آمون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني بين ١٩٤٩-١٩٦٧، ترجمة إبراهيم الراهب، دار دمشق، ١٩٨٦، ص٩١.

(٣٥) مقابلة سبق ذكرها مع حبش قارن بـ: حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٦٠.

(٣٦) رسالة في ٢/ ١٩٩٦/٤ من حمد الفرحان إلى الباحث.

(٣٧) كوهين، مصدر سبق ذكره، ص٩١.

(٣٨) رسالة سبق ذكرها من الفرحان.

(٣٩) قارن بـ: أشر سسر، وبـ: جودت السعد في: الخط الأخضر بين الأردن وفلسطين، سيرة وصفي التل السياسية، ترجمة جودت سعد، دار أزمنة، ط١، عمان، ١٩٩٤، ٧-٨ و١٥-١٩ و٢٤.

(٤٠) مقابلة شخصية سبق ذكرها مع حبش. قارن بـ: حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

(٤١) كوهين، مصدر سبق ذكره، ص٩١.

(٤٢) مقابلة في ١٨/ ١١/ ١٩٩٥ مع نايف حواتمة.

(٤٣) رسالة من الفرحان إلى الباحث سبق ذكرها.

(٤٤) كوهين، مصدر سبق ذكره، ص٩٣ و٩٧. قارن بـ: الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص٩٧ وبـ: حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٤١ و٦١ وبـ: جورج حبش، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

(٤٥) جميع الحقائق الواردة هنا مستقاة من مقابلة شخصية سبق ذكرها مع حبش ولم ترد في أي مصدر آخر.

(٤٦) قارن بـ: باتريك سيل، الصراع على سورية، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، دار طلاس، دمشق، ط١، دون تاريخ، ص١٨٨-١٨٩.

(٤٧) قارن بالكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص٨٢. وبـ: معن زيادة، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٤-٣٣٣.

(٤٨) أكرم زعيتر، "في موضوع الاتحاد"، سلسلة مقالات في "الرأي"، ٢٦ نيسان و٧ و٢٤ أيار ١٩٥٤، أورده الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص٨٢.

(٤٩) حول هذه النقطة قارن بـ: حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

(٥٠) رسالة من حمد الفرحان إلى الباحث سبق ذكرها.

(٥١) مقابلة شخصية سبق ذكرها مع حبش وجهاد ضاحي في ١١/ ٣ / ١٩٩٦ في منزل جورج حبش. قارن بما أورده حنا بطاطو نقلاً عن هاني الهندي في: العراق، الكتاب الثالث، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٢، ص٣٤٤.

(٥٢) مقابلة شخصية في ٢/ ٢/ ١٩٩٦ مع محمد كشلي.

(٥٣) زيادة، مصدر سبق ذكره، ص٨٥-٨٦.

(٥٤) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص٨٥-٨٦.

(٥٥) حكيم الثورة، ص٤١. قارن بالكبيسي، ص٨٥-٨٦.

(٥٦) جورج فرح، الصراع الدولي العنيف على الشرق الأوسط، مطابع فارس سميا، بيروت، ط١، ١٩٥٢، ص١٠٤. قارن بـ: باتريك سيل، الصراع على سورية، ترجمة سمير عبدة ومحمود فلاحة، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٥، ص٢٤٧.

(٥٧) حكيم الثورة ص٥٥ قارن بالكبيسي ص٩٥.

(٥٨) مقابلة شخصية في ٢/ ٢/ ١٩٩٦ مع محمد كشلي.

(٥٩) النادي الثقافي العربي، عرض وتحليل (متابعة علي ديوب)، الثورة الثقافي، عدد ٩٨٨١، تاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٩٥، ص٦.

(٦٠) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص١٢١.

(٦١) الكبيسي، ص٨٩، قارن بـ: جورج حبش يتذكر ص٢١.

(٦٢) فيصل جلول، حركة القوميين العرب: قراءة جديدة لتجربة في ذمة التاريخ، (مقال)، الفكر العربي، العدد ٢٨، السنة ٤، تموز-أيلول ١٩٨٢، ص١٨٤.

(٦٣) كوهين، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

(٦٤) حول هذا المشروع انظر: مجموعة من الباحثين بإشراف: د. أنيس صايغ، فلسطينيات، سلسلة كتب فلسطينية(١٢)، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، تموز ١٩٦٨، ص١٤ و١٥ و٢١٦ و٢٢٢.

(٦٥) الرأي، عدد ٦٤، السنة الثانية، ٩/ ٦/ ١٩٥٦، ص٦ قارن بـ: الثأر: منشورات هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل عدد ١٩ السنة الرابعة: ٢٩/ ٣/ ١٩٥٦، ص٥.

(٦٦) الثأر، عدد ١٠، السنة ٤، ١٦/ ١/ ١٩٥٦ ص٢. والثأر، عدد ٣٩، س٣، ١٨/ ٨/ ١٩٥٥، ص٢.

(٦٧) الرأي، عدد ٦٤، س٢، ٩/ ٤/ ١٩٥٦، ص قارن بـ: الثأر، عدد١٩، س٤، ٢٩/ ٣/ ١٩٥٦، ص٥.

(٦٨) الرأي، عدد ١٩٩، س٤، ٢١/ ١٢/ ١٩٥٨، ص١٢.

(٦٩) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص٩٥. قارن بـ: حكيم الثورة، ص٥٥.

(٧٠) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

(٧١) حول نقطة عدم تحديد اسم للتنظيم. قارن بالمصدر السابق، ص٤٣.

(٧٢) بيان "الشباب القومي العربي" إلى "الشعب العربي"، الرأي، العدد ١٠١، السنة٢، ٣١ ك١ ١٩٥٦، ص ١-٩

(٧٣) حول هذه الأسماء انظر بطاطو، نقلاً عن هاني الهندي، العراق: الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٤ قارن بتحليل بطاطو لأصول اللجنة طبقياً في الصفحة ذاتها.

(٧٤) حول المنظمة العراقية. مقابلة شخصية في ٢٦/ ١/ مع عبد الإله النصراوي.

(٧٥) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

(٧٦) كانت "الرأي" حتى عام ١٩٥٨ تستخدم تعبير "صوت الشباب القومي العربي"، وفي عام ١٩٥٨ أصدرت "الحركة" كتاب محسن إبراهيم وهاني الهندي، إسرائيل: فكرة، حركة، دولة، دار الفجر الجديد، بيروت، وشكرت فيه ما سمته بـ "منظمات الشباب القومي العربي" لتمويلها إصدار الكتاب.

(٧٧) مقابلة شخصية في ١٨/ ١١/ ١٩٩٥ مع نايف حواتمة (عضو قيادة إقليم العراق يومئذ) قارن بالكبيسي (عضو قيادة إقليم العراق يومئذ) مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.

الفصل الثالث

العرس الحديدي

أولاً- إدانة مفهوم "الحزبية"

انطلقت "حركة القوميين العرب" في طورها القومي التقليدي، على مدى الخمسينات وحتى الانفصال السوري (١٩٦١) من "إدانة التجربة الحزبية في المشرق العربي بشكل خاص ومن الحكم عليها بالفشل"(١). وانطوت إدانة هذه التجربة ضمنياً على رفض مفهوم "الحزب" بحد ذاته وتخطيه. ويُفسر ذلك حرص "القوميين العرب" حتى عام ١٩٥٨ على الأقل على تجنب استخدام أي اسم حزبي، وحين كانوا يضطرون لاستخدامه فإنهم كانوا يفضلون اسم "**منظمة**"(٢) على اسم "**حزب**".

لم يَستخدم "القوميون العرب" اسم "الحركة" ويصبحون بالتالي "**حركة القوميين العرب**" إلا عام ١٩٥٨، حين اضطروا في العراق إلى استخدام اسم "حركة القوميين العرب" تمييزاً لهم عن أعضاء حزب "**الاستقلال**" العراقي الذي كان أعضاؤه يوصفون بـ "القوميين العرب" وليس بـ "الاستقلاليين"(٣).

انطوى اسم "الحركة" هنا في مناخ الإيديولوجيا الجماهيرية الناصرية المهيمنة المعادية لمفهوم "الحزب" على أن "الحركة" ليست هدفاً بحد ذاته بل هي وسيلة لتحقيق الهدف، وتنتفي الحاجة إليها بتحقق الهدف(٤). ومن هنا لم يجد مصطفى بيضون (لبناني) عضو القيادة القومية حرَجاً في أن يقترح عام ١٩٥٨ حلَّ "الحركة" مادامت القيادة التي تحقق الهدف القومي قد وجدت وحققته بالفعل من خلال عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة. غير أن القيادة القومية وبدفع خاص من جورج حبش تمكنت من تفادي اقتراح الحل، والحفاظ على الكيان التنظيمي لـ

الحركة عبر اعتبارها أداة تنظيمية طوعية لما سمته بـ "القيادة الرسمية للثورة العربية" أو "للوحدة العربية" أي قيادة عبد الناصر[٥].

ترتبط إدانة "الحركة" لمفهوم "الحزب" بحد ذاته على مستوى البنية العمقية بالمفهوم القومي التقليدي لـ "الأمة" ككتلة واحدة أو متجانسة. من هنا قابلت بين "حمَلة السياسة" الذين ارتبطوا لديها بنموذج السياسي المحترف في الأحزاب التقليدية وتفرعاتها من طراز "الكتلة الوطنية" في سورية و"الوفد" في مصر و"الاستقلال" في العراق. وبين "حَمَلة الرسالة" الذين ارتبطوا لديها بنموذج الحارس القومي الحديدي. ويفسر ذلك أنهم عابوا على "البعث" انغماسه في "اللعبة البرلمانية" أو "المؤسسات السطحية" على حد تعبيرهم[٦]، مع أنهم أنفسهم "سينغمسون" بعد فترة وجيزة من تأسيس "حركتهم" في "اللعبة البرلمانية" في الأردن عام ١٩٥٦ وفي لبنان عام ١٩٦٠ وفي الكويت عام ١٩٦٢، مبررين هذا "الانغماس" بهدف طرح برنامج "الحركة" لا بهدف المشاركة في "المؤسسات السطحية".

وفق تصنيف دوفرجيه للأحزاب السياسية حسب النشأة، بين الأحزاب ذات النشأة "الخارجية" أي الأحزاب التي تتشكل خارج "الهيئة التشريعية" (البرلمان) وتنطوي على تحدٍ للحكم القائم، وبين الأحزاب "ذات النشأة الداخلية" أي الأحزاب التي تظهر تدريجياً من خلال الهيئة التشريعية. فإن "حركة القوميين العرب" هي من نوع التنظيمات ذات النشأة الخارجية، التي حاولت أن تشترك في "البرلمان" من دون أن تشكل "البرلمانية" سياسة لها. فليس "البرلمان" هنا سوى وسيلة محتملة للوصول إلى السلطة والاستيلاء عليها وإلغاء "البرلمانية" نفسها.

ثانياً- الحارس القومي الحديدي

كان الفكر التنظيمي لـ "الحركة" من الناحية الإجرائية أو العملية هو فكر قيادتها المؤسسة. من هنا كان هذا الفكر محكوماً بمفهوم هذه القيادة للحارس القومي الحديدي، الذي يفنى في الأمة، كما يفنى الصوفي في الله. ويفسر ذلك أنها لم تُعْنَ بـ "الكمية" حسب تعبيرها بل بـ"النوعية"، فحاولت أن تبني في إطارها المخصوص مجتمعاً مكتّفاً قائماً بحد ذاته، لا نجد وصفاً أدق له من وصف "مجتمع المؤمنين" أو مجتمع "الأخوية" العقائدية. فبتأثير كارثة "النكبة" كاد "القوميون العرب" في طورهم التأسيسي أن يعتبرون الضحك جريمة[٧]، وما يزال بعض قدمائهم يتندرون حول أكثر من واقعة تتعلق بتهيب الرفاق من مشاهدة فيلم سينمائي"[٨]. كما لم يزل بعض قياديي إقليمهم في مصر يتذكرون تواتر تلك التوجيهات المشددة بعدم انغماس "القوميين" في ملذات "القاهرة" وإغراءاتها[٩]. وفي هذا المنظور رأى بعض "القوميين" أن "حركتهم" كانت

تعلم "الأخلاق"[10]. كدرس ثابت من دروسها. والواقع أن عضو "الحركة" بالنسبة للمجتمع، كان في فهم القيادة المؤسسة أقرب إلى "الكاهن" بالنسبة للمؤمنين الكثالكة، فما كان يصح له أن يكون فاسقاً أو منحرفاً. فكادت المسلكية الشخصية وأخلاقياتها أن تكون درساً يُعلَّم ويراقب وتُصحّح تمارينه وتعطى له العلامات التي تتدخل في تحديد مستوى كفاءة العضو، وإذا كان "القوميون" قد وجدوا لاحقاً في "الغيفارية" تعبيراً يميّز مسلكيتهم فإنهم في رقابتهم الأخلاقية الصارمة لسلوك العضو كانوا متأثرين بتقليد "عصبة العمل القومي" في الثلاثينات. وكان على "القومي العربي" أو "الحركي" إذا ما شئنا استعارة تعبير لآني كريغل "أن يتصرف كشمس صغيرة، أن يضيء ويدفئ ويجر في مجراه طوقاً من الكواكب التابعة، جيرانه ورفاق عمله"[11].

لما كانت القيادة المؤسسة محكومة بهاجس تجربة تنظيمية تتخطى "عيوب" "البعث" و"تجنحه" فإنه هالها ما في بعث الخمسينات من تيارات. من هنا ركزت على "مبدأ لا تيارات ولا أجنحة في التنظيم الثوري"[12]. وارتبط بهذا المبدأ "مبدأ نفذ ثم ناقش"[13] إذ "من حق الحركة أن تصدر في بعض الأوقات تعليمات إلى أعضائها تطلب منهم تنفيذها دون مناقشة ومهما كانت آراؤهم في تلك التعليمات"[14] و"حق العضو بالنقاش بعد التنفيذ". وتضيف وثيقة المبادئ التنظيمية بـ "أننا دون هذا السلاح قد نتحول إلى حركة تجيد الجدل والنقاش ولكنها لا تجيد التنفيذ"[15].

بهذا المعنى قامت "الحركة" على نظام الطاعة، وهو ما عبرت عنه نظريتها التنظيمية التي حملت اسم "المركزية المرنة". وبينت "الحركة" أن "المركزية المرنة" "أقرب بطبيعة الحال إلى المركزية"[16]. وفي منظمة مغلقة كـ "حركة القوميين العرب"، يحكمها نظاما السرية والطاعة، لا يمكن لـ "المركزية المرنة" سوى أن تكون "مركزية" وحسب، إذ ليس "التنظيم" بالنسبة لها سوى "جهاز" يُنفذ ما يطلب منه، وحين تعرض عليه شيئاً ما للمناقشة، فإن قيمة رأي "الجهاز لا تتعدى القيمة "الشوروية". ولا تختلف "المركزية المرنة" هنا من الناحية الإجرائية عن التطبيق الإجرائي الفعلي لمبدأ "المركزية الديمقراطية" في الأحزاب الشيوعية. ويفسر ذلك أن "الحركة" لم تجد أي خلاف جوهري بين "مركزيتها المرنة" و"مركزية الشيوعيين الديمقراطية" فاستخدمت بدءاً من عام ١٩٥٧ مصطلح "المركزية الديمقراطية" في أدبياتها[17]. ويبدو أن "المركزية المرنة" أساساً لم تكن سوى ترجمة خاصة لـ "المركزية الديمقراطية"، دفعت صفة "المرونة" فيها إرادة التميُّز الإيديولوجي عن الشيوعيين وليس غير ذلك. ومن هنا يؤكد حمد الفرحان أن "الحركة" استقت معايير هذه النظرية وإجراءاتها من الحزب الشيوعي[18]. ويتصف هذا الرأي بأهميته

وصدقيته إذا ما أخذنا بالاعتبار أن حمد الفرحان كان قد وضع مع جورج حبش واثنين آخرين المبادئ التنظيمية لـ "الحركة" بُعيد مؤتمر عمان، وفق دراسة مُسبقة [١٩].

فكما هو الأمر في الحزب الشيوعي تقريباً، كان عضو "الحركة" يُعزل على مختلف المستويات. وكان على كل عضو أن يكتسب اسماً حركياً مستعاراً. وألا يسعى لمعرفة أية تفصيلات تتعلق بحياة مسؤوله. فمكان عمل هذا المسؤول وعنوان منزله واسمه الصريح هي كلها أمور يجهلها أعضاء المرتبة التي يكون مسؤولاً عنها، كما أن شخصية المسؤول باسمه الحركي هي محور ترتيب اللقاء أو الاجتماع [٢٠]، ولأن هذا الأمر مخالفة لطبيعة الإنسان بوصفه إنساناً، فإن "الحركة" كانت تستدرك ذلك، بإلحاحها على "تمويت" العضو لأي معرفة له بالمسؤول عنه، وبضرورة التعود على مخاطبته باسمه الحركي وليس باسمه الحقيقي. أي بشكل تتحول فيه إجراءات السرية إلى عادة. ومن هنا نشأ في "الحركة" ما يمكن تسميته بعبادة السرية التي تكتنف إلى الآن كثيراً من الأعضاء رغم حل "الحركة" وموتها كصيغة تنظيمية.

افترض ذلك قيام تنظيم حديدي لا تجنُّح ولا تيارات فيه، إلا أنه وكما هي العادة، في الأحزاب السرية، فإن الأجنحة فيها تتكاثر طرداً مع حدة الضغط المركزي البيروقراطي. وقد عبر عن ذلك "فؤاد" أحد أبطال رواية "شقة الحرية" للروائي السعودي غازي عبد الرحمن القصيبي. ورغم أن الرواية نص تخييلي لا نص وثائقي، فإنه في النقد الأدبي كثيراً ما نقول إن الحياة تقلد الرواية. ويعني ذلك أنه إذا لم تكن شخصية "فؤاد" حقيقية، فإن الشخصية الحقيقية تقليد "صادق" أو ربما "محاكاتي" لها. بكلام آخر لا تومئ الشخصية بواقعيتها وفعليتها واحتماليتها هنا، بقدر ما تومئ على نحو دقيق بمطابقة الشخصية النمطية الفعلية لها. يقول الراوي مستحضراً الكلام الداخلي لـ "فؤاد".

(يتمنى فؤاد، الآن، لو لم يذهب إلى المؤتمر... خرج من مداولات المؤتمر التي استغرقت ثلاثة أيام وفي فمه، وفي قلبه شيء من المرارة. اتضح له أن الفروق بين البعث والحركة أضأل بكثير مما كان يتمنى. هذه الحركة حزب فيه كل ما في الأحزاب من صراعات، وأجنحة متناحرة، ومؤامرات صغيرة وكبيرة، والقيادة الجماعية التي تتباهى بها الحركة قد توجد في أذهان أتباعها، ولكنها لا توجد في الواقع. في نهاية المطاف، يتخذ "الحكيم" الدكتور جورج حبش، كل القرارات الرئيسية. الروح الديمقراطية التي تتغنى بها الحركة لا توجد، كل شيء بالتعيين. في كل مرة يعترض فيها عضو على قرار يقال له إن المبدأ هو "نفذ ثم ناقش". ما فائدة المناقشة بعد التنفيذ؟) [٢١].

والحقيقة أن المرجع الفعلي لهذا النص التخييلي هو المؤتمر القومي الذي عقدته "الحركة" عام ١٩٦٣، وشهد في "الحركة" ما تشهده "الأحزاب" من "صراعات وأجنحة متنافرة".

ثالثاً- المباديء التنظيمية

قامت "الحركة" نظرياً على مبدأ "القيادة الجماعية" الذي لا يختلف مضمونه هنا عن المضمون الذي أخذه في الأحزاب الشيوعية. غير أن "القيادة الجماعية" في منظمات حزبية غير ديمقراطية لا تتشكل فيها القرارات على قاعدة انتخابية، سرعان ما تؤول حقيقة إلى نوعٍ من قيادة داخل القيادة تتحكم بالقرارات، كما تؤول هذه القيادة داخل القيادة إلى شخص مركزي محدد، فتكون إزاء شخصانية "السلطة" التنظيمية، وهذه هي وضعية "القيادة الجماعية" في كل المنظمات السرية التي لا تتشكل فيها القيادات على أساس ديمقراطي انتخابي فعلي، مثل وضعيتها الفعلية في حركة القوميين العرب.

غير أن "الحركة" احتهدت نسبياً في مبدأين ميّزاها هما: مبدأ القيادة للأكفأ[٢٢]. أو ما كان يتم التعبير عنه في الثقافة الشفوية داخل أسوار "الحركة" بـ "الحركة الصاعدة النازلة". يعني ذلك وفق "الحركة" أنها في تحديدها للمسؤولين القياديين ولأعضاء المراتب القيادية، فإنها لا تأخذ أي مقياس بعين الاعتبار، غير مقياس الكفاءة القيادية، بمعزل عن السن أو الدرجة العلمية أو النفوذ العائلي أو القبَلي أو المالي وغير المالي أو الأقدمية في "الحركة". وانسجاماً مع ذلك وضعت قيادة "الحركة" بالفعل شباناً في أوائل العشرينات كمسؤولين في قيادات الأقاليم، كما يعني هذا المبدأ تصعيد من تثبت كفاءته وتنزيل مرتبة من تنقصه الكفاءة. غير أنه في كل ذلك تتحكم المرتبة الأعلى بتقرير التصعيد أو التنزيل وفق معاييرها لكفاءة العضو وتقديراتها.

أما المبدأ الثاني: مبدأ القيادة في صف الأعضاء. فاعتمد على أن تعيش القيادة وسط الأعضاء لا أمامهم ولا فوقهم ولا بمعزل عنهم[٢٣]. وانسجاماً مع ذلك كان عدد من أعضاء القيادة القومية مجرد أعضاء في قيادات الأقليم. قد لا يعرف هؤلاء الأعضاء عنهم مهمتهم القيادية المركزية. وكان هؤلاء مكلفين من خلال وجودهم في أعلى مرتبة قيادية من جهة وفي قيادة الأقاليم في آن واحد، أن يضبطوا فعلياً آليات العمل ويكفلوا سلامتها.

رابعاً- الهرم التنظيمي

كانت "حركة القوميين العرب" هرماً تنظيمياً تراتبياً، تحكمه العلاقات العمودية، وتخضع فيه القيادات أو المراتب الدنيا إلى القيادات أو المراتب العليا، وفق مبدأي: "لا تيارات ولا

أجنحة" و "نفذ ثم ناقش" وفي مثل هذه البنية الهرمية التي تحكمها مركزية شديدة للغاية، لا يمكن للقيادات الدنيا أن تحاسب القيادات العليا، فكانت القيادات تدير "جهازاً" هو "خلايا" الحركة أكثر مما تقود، ومن هنا حمل ما يسمى عند الأحزاب الشيوعية بـ "المكتب السياسي"، اسم "لجنة الإدارة" في "الحركة". وقد لاحظ مشروع النظام الداخلي الجديد الذي أقرته "الحركة" بعد مؤتمرها القومي في شباط ١٩٦٥ أن "الجهاز الذي يرسمه النظام الداخلي (القديم- الباحث) هو جهاز تنفيذي إداري باستثناء المؤتمر"[٢٤].

وبموجب تلك البنية الهرمية التي تقوم على المركزية الإدارية التنفيذية، عُزل الأعضاء عمودياً وأفقياً عن أية علاقات أو معلومات لا تعتبرها "الحركة" ضرورية للمرتبة التي هم فيها[٢٥]. فكان الهرم التنظيمي يتدرج من "الخلية" إلى "الرابطة" فـ "الشعبة" فـ "قيادة الاقليم" فـ "لجنة الإدارة" (المكتب السياسي لاحقا) فـ "اللجنة التنفيذية القومية" فـ "المؤتمر القومي".

١- الخلية :

تُعتبر "**الخلية**" الوحدة الأساسية في "**الحركة**"، إذ أنها صلة الوصل ما بينها وبين الجماهير. وتتألف كل "خلية" من ثلاثة إلى سبعة أعضاء وفق تنظيم جغرافي (خلايا الأحياء) أو مهني (خلايا العمل)، وتجتمع كل "خلية" أسبوعياً، وتناقش جدول أعمال مقرر يتضمن البريد الوارد (الخطي أو الشفهي) من المراتب العليا، وجوانب سياسية وفكرية وتنظيمية، ومالية، وما تم إنجازه من عمل خلال الأسبوع المنصرم وخطة الأسبوع القادم، إضافة إلى بنديْ ما يستجد عرضه من أمور (المتفرقات) والنقد والنقد الذاتي[٢٦]. ولا يختلف جدول الأعمال هذا كثيراً عن جدول الأعمال الذي نعرفه في حزبي "البعث" و "الشيوعي".

كان عضو "الخلية" وهو ما يعادل العضو العامل في "البعث" يقود "حلقة" تعادل "الأنصار" في "البعث". ويخضع هؤلاء "الأنصار" أو "الأصدقاء" إلى مرحلتين هما: مرحلة ما قبل التركيز ومرحلة التركيز، وتشمل مرحلة ما قبل التركيز دراسة من يتم ترشيحه للعضوية دراسة كاملة من مختلف الجوانب، وزجه في المجالات العملية التابعة للحركة مباشرة أو جزئياً، سيما منها الأندية الثقافية. ثم تأتي مرحلة التركيز التي تقوم على مخطط مدروس ومتكامل يتم بموجبه إشراك العضو المرشح في مجالات معينة أو تكليفه ببعض المهام وتوجيهه ومراقبته من دون أن يطلع على أي سر من أسرار الحركة. وكانت "الحركة" تقوم أحياناً بتكليفه بمهام وهمية للتأكد من مدى دقة تنفيذه لها وجاهزيته[٢٧]. وفي ذلك كانت الاجتماعات التي يحضرها العضو المرشح منتظمة ودقيقة إلا أنه معزول

تماماً عن "داخل" الحركة(٢٨)، إلى أن يتم ترفيعه في نهاية عملية التركيز إلى عضو خلية. ومن هنا كانت "الحلقة" نوعاً من "مصفاة" أي يعبر منها عدد من المنتسبين المؤقتين، ويتم تنظيم من تثبت كفاءته منهم، وافترض بمدة الاختبار أن تكون ستة أشهر إلا أنها قد تطول عملياً إلى ما هو أكثر من ذلك أو قد تقلّ في ضوء التقدير القيادي لكفاءة العضو المرشح وأهليته. والواقع أن عضو الخلية كان يتعلم آليات الاتصال، وكيفية استغلال مهرجان، وكيفية تنظيم الأعضاء المرشحين وفق نشرات داخلية توضيحية يتم نقاشها في الخلايا بشكل منتظم، ويعد بذلك كي يكون إدارياً حزبياً من نوع خاص في مجال مرتبته.

٢- الرابطة :

وتتكون من ثلاثة إلى سبعة أعضاء تعينهم الشعبة، وقد تكون رابطة جغرافية (في حي أو قرية أو عدة أحياء أو قرى أو ناحية) أو مهنية (في مؤسسة أو شركة أو معمل أو عدة شركات). وتنفذ خطط "الحركة" في مجال عمل مرتبتها، وتقود عمل "الخلايا"، إذ كان كل قائد خلية عضواً في الرابطة.

٣- الشعبة :

وتعادل نوعاً من قيادة فرع، غير أنه قد يوجد في محافظة واحدة أكثر من شعبة، كما يمكن لمحافظتين أن تكونا في إطار شعبة واحدة، وتتألف الشعبة كما هو الحال بالنسبة للروابط والخلايا من ثلاثة إلى سبعة أعضاء تعينهم "قيادة الاقليم"، ويشرف أعضاء الشعبة على الروابط، ويكونون مسؤولين عن قبول الأعضاء الجدد في "الحركة".

وقد اعتمدت "الحركة" في بعض الأقطار على سياسة تنظيم "وجوه" بارزة في المحافظة أو المدينة ووضعها في الصدارة أي في موقع الشعبة، غير أنه لم يكن ضرورياً أن تكون هذه الوجوه رغم وظيفتها الرسمية على دراية تامة بتفاصيل العمل، فكان هناك أحياناً أشبه ما يكون بجهاز خاص في كل شعبة(٢٩).

٣- قيادة الإقليم:

وتضطلع بوظائف قيادة قطرية لـ "الاقليم" أو "القطر"، ويتم تعيينها من قبل اللجنة التنفيذية القومية، وقد نصت بعض التعديلات التنظيمية اللاحقة على أن يكون مسؤول الاقليم معيَّناً من قبل المؤتمر الاقليمي في حين تُعيِّن اللجنة التنفيذية القومية الأعضاء الآخرين إلا أن هذا المؤتمر قلما اجتمع، وفي بعض الفروع مثل سوريا والأردن لم يجتمع قط. وبرّرت قيادات الأقاليم عدم عقد المؤتمرات بالمخاوف الأمنية، وبعدم جدوى هذه

المؤتمرات، وهو ما يعكس العقلية الإدارية التنفيذية للحركة التي تقوم على "الإدارة" لا على "المؤتمر"[٣٠]. غير أنه رغم المركزية الشديدة في "الحركة" فإنها أقرت بحق قيادات الأقاليم بوضع "المخططات لكل إقليم، ولكن لا تسمح لها بتنفيذها قبل أن تمر على المركز"[٣١]. وكان "بدء العمل في إقليم جديد يخضع عادة إلى مراقبة وإشراف مركزي صارم"[٣٢]. وبناءً على ذلك كانت القيادة القومية توفد مباشرة أعضاء تعيّنهم كي يتولوا تأسيس أو تطوير عمل "الإقليم"، كما تم في إيفاد نايف حواتمة (أردني) إلى العراق بعيد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وفي إيفاد محمد كشلي (لبناني) إلى ليبيا عام ١٩٥٩ لتأسيس فرع لـ "الحركة" هناك. وفي عدة أقاليم كان بعض أعضاء القيادة القومية يشرفون مباشرة عل عمل "الاقليم" أو يقودونه، كما هو الحال بالنسبة لجورج حبش ووديع حداد في الأردن، وأحمد خطيب في الكويت، و الحكَم دروزة وهاني الهندي في سورية، وصالح شبل وحامد الجبوري في العراق.

٤- لجنة الإدارة:

وتعتبر بمثابة مكتب سياسي منبثق عن اللجنة التنفيذية القومية، تضم المتفرغين الذين يقودون العمل في عموم التنظيم القومي، وينفذون قرارات "اللجنة التنفيذية".

٥- اللجنة التنفيذية القومية:

وهي بمثابة قيادة قومية لـ "الحركة" تميزت بهيمنة رباعي: الدكتور جورج حبش والدكتور وديع حداد والدكتور أحمد الخطيب وهاني الهندي عليها، الذين مثّلوا القيادة المؤسسة لـ "الحركة"، وقد ظلت هذه القيادة مسيطرة على "الحركة" حتى مؤتمر ١٩٦٣ الذي سنتوقف عنده لاحقاً.

ومنذ أواخر الخمسينات، قسمت "اللجنة التنفيذية" أعمالها بين ثلاث لجان:

١- المكتب السياسي: وهو (لجنة الإدارة سابقاً).

٢- اللجنة الفكرية: ويترأسها أحد أعضاء المؤتمر القومي، وتتشكل من أعضاء "الحركة" وأصدقائها.

٣- اللجنة المالية: وتتكون من الأعضاء الذين تعينهم "اللجنة التنفيذية". ويترأسها عضو مؤتمر قومي[٣٣].

٦- المؤتمر القومي:

اعتبر المؤتمر القومي أعلى سلطة في "الحركة"، وكان يجتمع دورياً مرة في السنة، ويدعى أحياناً إلى اجتماعات استثنائية. وكان يحدد أهداف الحركة المرحلية، ويرسم خطتها العامة، ويدرس برامج قيادات الأقاليم، و"ينتخب" محكمة "الحركة" و "اللجنة التنفيذية". وتم منذ انعقاد أول "مؤتمر" في تاريخ "الحركة" وحتى العام ١٩٦٤ تعيين أعضاء "المؤتمر القومي" بدقة من قبل القادة المؤسسين الذين شكّلوا الغالبية في "اللجنة التنفيذية". غير أن مجموعة من أعضاء الجيل الجديد الذين تم ترفيعهم إلى "اللجنة التنفيذية" في العام ١٩٦٣، تمكنت من تعديل النظام الداخلي "للحركة" بحيث أصبح ينص على دعوة كافة أعضاء قيادات الأقاليم لحضور المؤتمرات اللاحقة[٣٤]. غير أن أولئك الأعضاء الذين تم ترفيعهم إلى اللجنة التنفيذية كانوا يشكون باستمرار من وجود قيادة داخل القيادة، ويعنون بذلك رباعي: حبش- الهندي- الخطيب- حداد[٣٥]. وهو ما ستنوقف عنده بالتفصيل في الفصول اللاحقة.

خامساً- خلاصة

يمكن القول إن "حركة القوميين العرب" قد صُمِّمت تنظيمياً خلال طورها القومي التقليدي في الخمسينات، بشكل تكون فيه "جهازاً" حديدياً مُحْكَم الإغلاق والتماسك، وتحكمه أنظمة الطاعة والسرية. من هنا كانت القيادة "تدير" هذا "الجهاز" أكثر مما "تقوده"، وهو ما ينسجم مع صورته كـ "جهاز إداري تنفيذي"، يعمل :كـ "آذان" وكـ "سواعد" إدارية تنفيذية لرأس مفكر وحيد هو القيادة. ويُفسر ذلك أن عجز الإدارة البيروقراطية المركزية لهذا الرأس عن استيعاب التناقضات التي يمكن أن تنشأ أو عن امتصاصها أو عن منع تسربها إلى "الجهاز"، يهدد الحركة برمتها بالانهيار، ذلك أن قوام كل "الحركة" لا يقوم على المؤتمرات بل على القيادة، وبمجرَّد انهيار هذه "القيادة" فإن "الحركة" تنهار، وتصبح مرشحة لأن تكون حركات، وهو ما أخذت تشهده "حركة القوميين العرب" بعيد الانفصال، والذي سنتوقف عنده بالتفصيل في الفصول اللاحقة.

هوامش الفصل الثالث

(١) الدراسة التحليلية التي قدّمها التقرير العام للحركة/ تقييم عام، ص١.
(٢) قارن بشكر هاني الهندي ومحسن إبراهيم لما أسمياه بـ "منظمات الشباب القومي العربي في الخليج"، في: إسرائيل فكرة، حركة، دولة، بيروت، دار الفجر الجديد، ١٩٥٨، ص١.
(٣) مقابلة شخصية مع نايف حواتمة في ١٨- ١١- ١٩٩٥ قارن بالكبيسي ص١٠٤ وبنضال البعث، ج٧، دار الطليعة، ١٩٦٥، ص٣٣٨.
(٤) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص٧٦.
(٥) حكيم الثورة، ص٦٦ قارن بـ جورج حبش يتذكر، ص٢٤.
(٦) حبش، في دورة تدريبية للأعضاء المتقدمين في "حركة القوميين العرب" بتاريخ ٢٢ ك١ ١٩٥٩، أورده الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص٥٧.
(٧) مقابلة شخصية مع جورج حبش في ١١- ٣ -ض٩٩٦ بدمشق.
(٨) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٥٢.
(٩) :ابله شخصية مع محمد كشلي في ٢- ٢- ١٩٩٦ ببيروت.
(١٠) مقابلة شخصية مع خالد الوسمي في ١٦- ١٢- ١٩٩٥ بالكويت.
(١١) جان بيير كوت وجان بير مونيه، عناصر من أجل علم اجتماع سياسي، ترجمة أنطون حمصي، وزارة الثقافة، دمشق، ط١، ١٩٩٤، ص٢٠٧.
(١٢) حركة القوميين العرب، المبادئ التنظيمية، المبدأ رقم ٧.
(١٣) المصدر السابق، البند رقم٨.
(١٤) المصدر السابق.
(١٥) المصدر السابق.
(١٦) المصدر السابق، المبدأ رقم ٥.
(١٧) كوهين، مصدر سبق ذكره، ص٩٨.
(١٨) حمد الفرحان، أورده الكبيسي ص١١٨، قارن بـ : آمون كوهين، مصدر سبق ذكره، ص٩٨.
(١٩) من رسالة وجهها حمد الفرحان إلى الباحث تي ٢- ٤- ١٩٩٦.
(٢٠) اجراءات الأمن الداخلي، النشرة الداخلية، العدد الخامس، ١٥ أكتوبر ١٩٦٠، ص٣-٤.
(٢١) غازي القصيبي، شقة الحرية، دار الريس، لندن، ط١، كانون الثاني ١٩٩٤، ص٥٧٧.
(٢٢) المبادئ التنظيمية، المبدأ رقم٢.
(٢٣) المصدر السابق، المبدأ رقم٢.
(٢٤) حركة القوميين العرب، مشروع النظام الداخلي، ص١.
(٢٥) المبادئ التنظيمية، مصدر سبق ذكره، المبدأ السادس.
(٢٦) "كيف تقود خلية" ص٣-٥ و"رسالة إلى أعضاء الخلايا" ص١-٥.
(٢٧) عضو الحركة المنظمة، ص١.
(٢٨) كوهين، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.
(٢٩) حوارات مع عدد من أعضاء قيادات الشعب في الاقليم السوري رغبوا عدم ذكر أسمائهم.
(٣٠) مقابلة شخصية مع سامي ضاحي في ٤-٤-١٩٩٦ بدمشق. قارن بـ: كوهين، مصدر سبق ذكره، ص١٠١، وبـ: الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٣.

(٣١) المبادئ التنظيمية، المبدأ الخامس.
(٣٢) المصدر السابق، المبدأ الخامس.
(٣٣) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦- ١٢٧.
(٣٤) الكبيسي، المصدر السابق، ص١٢٤- ١٢٥.
(٣٥) مقابلة شخصية مع محمد كشلي في ٢- ٢- ١٩٩٦. في بيروت.

الفصل الرابع

الطور القومي التقليدي

أولاً- مقدمة : الأطوار الإيديولوجية الثلاثة

يُمكن القول في منظور التطور الإيديولوجي لـ: "حركة القوميين العرب"، من ظهورها الجنيني في آذار ١٩٤٩ تحت اسم "كتائب الفداء العربي" إلى إعلان "تصفيتها شكلاً ومحتوى" في شباط ١٩٦٩، إن الخطاب النظري "الحركي"، قد مرّ بثلاثة أطوار إيديولوجية متميِّزة، هي الأطوار القومية التقليدية، والاشتراكية العربية، والماركسية[1].

كانت "الحركة" في كل طور من هذه الأطوار، تنفي ذاتها الإيديولوجية القديمة، وتُعيد تأسيسها في فضاء اجتماعي-إيديولوجي مُغاير، لا يبقى فيه من الذات القديمة سوى أطيافها. فكان الطور الاشتراكي العربي نفياً للطور القومي التقليدي بقدر ما كان الطور الماركسي نفياً للنفي.

إذا كان الطور القومي التقليدي قد ميّز "**الحركة**" حين كانت "**أخوية**" قومية نخبوية، سرّية ومنعزلة، محدودة الحجم تنظيمياً ومتواضعة الحضور سياسياً، وينحدر معظم كوادرها من أبناء الوجهاء وكبار الملاك والتجار المدنيين، فإن الطور الاشتراكي العربي، قد ميّز "الحركة" إيديولوجيا في طور انهيار شكلها "الأخوي" المغلق وانحلال روحها القومية التقليدية، وإعادة تأسيسها إثر الانفصال السوري (١٩٦١) في فضاء "المجرى الناصري" كمنظمة اشتراكية عربية طليعية للفئات الوسطى. بينما عبَّر الطور الماركسي إثر نكسة حزيران ١٩٦٧ عن إعادة تأسيس الكتل الناصرية اليسارية في "الحركة" لوعيها، في السياق العالمي غير المسفيَت للماركسية، أو لما يمكن تسميته بالماركسية الجديدة، التي راجت طبعاتها المختلفة في شتى بلدان العالم الثالث.

كان لـ "الحركة" في كل طور من هـذه الأطوار "أسطورتها" الإيديولوجية المركزية الـتي تحدّد سائر المستويات الأخرى. فكانت "الأمة" هي "أسطورة" الطور القومي التقليدي، في حين كان الشعب العامل هو "أسطورة" الطور الاشتراكي العربي، بينما أصبحت "البروليتاريا" العربية هي أسطورة الطور الماركسي.

ثانياً- مفهوم الأمة

تحايث "الأمة" وفق وثيقتي الحركة الإيديولوجيتين "المتكاملتين" "مع القومية العربية"(٢) (١٩٥٧) و"الشيوعية المحلية وقضية العرب القومية" (١٩٦١)(٣) ما بين "القومية" و"الأمة". فحيثما يرد مصطلح "القومية" في "مع القومية العربية" علينا أن نفهم محايثته لمفهوم "الأمة". ينتج عن ذلك حقيقة أن "الأمة" "قومية" بطبيعتها، بوصفها أمة. تغدو "القومية" هنا منقوشة بشكل بدئي في "الأمة". ذلك أن "القومية" ليست سوى "الأمة" ذاتها. ومن هنا فإن "ولاء العربي هو للأمة أولاً وقبل كل شيء"(٤) وهو ما يفسر وفق دروزة أن "الشيوعية" هي "دوماً حركة أجنبية في جوهرها، وإن حاولت أحياناً أن تبدو عربية"(٥).

تغدو القومية-الأمة هنا كياناً واحداً متماسكاً أقوى وأكثر عمقاً من تضارب المصالح الاقتصادية فيما بينها"(٦) ذلك أن اختلاف المصالح الذي قد يوجد في مجتمع الأمة "يخضع كله للتحديدات القومية"(٧). ومن هنا لا يشكل التناقض الاجتماعي في الأمة سوى تناقض فرعي أو ثانوي. وبكلام آخر لا يقر المفهوم "الحركي" للقومية-الأمة بـ "الصراع الطبقي"، ويرى مستعيراً تعبيراً من ميشيل عفلق أن "القومية حب قبل أي شيء"(٨).

يفسر ذلك أن "الحركة" تضع تناقضاً بنيوياً لا فكاك له بين الشيوعية والقومية، فالشيوعية تنطلق من الطبقة كأساس لتكوين المجتمع البشـري، ومن هنا فإنها ترى أن الرابطة الطبقية- وليست الرابطة القومية" هي التي توحّد توحيداً حقيقياً بين أفراد الجماعات البشرية"(٩). في حين أن القومية "تنطلق من الأمة" بوصفها "كياناً اجتماعياً ووحدة اجتماعية تامة"(١٠).

يتحدد التناقض إذن بشكل بنيوي، ما بين المفهوم الشيوعي لـ "المجتمع" الذي يقوم على الطبقة وعلى القول بصراع طبقي داخل الأمة نفسها وبين المفهوم القومي الذي يقوم على اعتبار الأمة، وحدة اجتماعية تامة "لا يهدم كيانها" "اختلافُ المصالح داخل مجتمع الأمة"(١١). تسمي "الحركة" هذا التناقض "تناقضاً جذرياً أساسياً يستحيل معه قيام أي اتفاق متكامل (ما بين الحركة القومية العربية والحركة الشيوعية في الوطن) ويستحيل معه ألا تكون العلاقة بينهما إلا علاقة صراع وهذا التناقض الجذري وما يترتب عليه من صراع، حتميٌ بالنتيجة"(١٢). بذلك فإن

التناقض ما بين "القومية" و"الشيوعية" هو تناقض أساسي ما بين بنيتين تنفيان بعضهما. إنه تناقض في نقطة الانطلاق، وبالتالي في الأهداف، وفي طابع عقيدة كل منهما، وفي المخطط النضالي الذي تسترشد به كل منهما"[١٣].

يتكون العالم وفق هذا المفهوم من قوميات - أمم يكوّن كل منها بطبيعته وحدة كيانية متفاعلة، لها واقعها التاريخي واللغوي والثقافي والنفسي والجغرافي، أي الاجتماعي الخاص وفق دروزة. ولكل أمة من هذه الأمم حتى وإن اشتركت أحياناً في بعض الأهداف مع بعض الأمم الأخرى دوافعها ومصالحها وأهدافها الخاصة بها، وبهذه الأمور مجتمعة، تتميز الأمم وتستقل بعضها عن بعض، كما يُقيم كل منها نظاماً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأخلاقياً خاصاً به، يعبر عن طبعه ويتلاءم واحتياجاته[١٤].

تقوم القومية-الأمة العربية وفق ذلك على أساس الوحدة التاريخية الاجتماعية وليس على أساس الوحدة العنصرية. يجد هذا التمييز النظري "الحركي" ما بين "الوحدتين" مرجعه في "الوعي القومي" لقسطنطين زريق، إلا أن الخطاب "الحركي" وهو يمتص زريق يعيد تحويله مؤسساً إياه على مرجعيات أخرى نعثر فيها على عفلق وساطع الحصري وعلي ناصر الدين. ويبدو ذلك أكثر ما يبدو في حشد تعيينات هذه المراجع للروابط القومية في قول نظري واحد. تتحدد هذه الروابط التي تَنتج الشخصية القومية عن تفاعلها في: وحدة اللغة والتاريخ والأرض والعادات والتقاليد والثقافة والمصالح والإرادة. وتكون الأمة العربية وفق ذلك أمةً تامة التكوين لا أمة في طور التكوّن، إنها وفق "الحركة" لم تولد في السوق البورجوازية بل هي متكونة منذ ما قبل ألف وأربعمائة سنة هي بالنسبة لـ "الحركة" عمر الاجتماع البشري، فيدخل في عداد الأمة العربية: الأكاديون والبابليون والآشوريون والكنعانيون والآراميون والفراعنة والبربر[١٥].

إذا كانت القومية-الأمة العربية لا تقوم على أساس وحدة "العنصر" أو "الطبقة" فإنها لا تقوم بوصفها "وحدة اجتماعية تامة- على "الدين". ذلك أن القومية-الأمة وجود اجتماعي والدين رسالة.

يُحدِّد الخطاب "الحركي" الدين في حيِّز "الفضائل والقيم"، ومن هنا لا يرى أن هناك تضارباً ما بين القومية والدين. يحدث التضارب "حين يتحول الدين من مجموعة فضائل يتصل الإنسان من خلالها بالمثل الأعلى إلى حركات سياسية تنفي القومية كوجود اجتماعي تاريخي، وتحاول أن تذيب كل قوميات العالم في بوتقة واحدة، بغض النظر عن لغاتها وتواريخها وأوطانها وثقافاتها ومصالحها وأهدافها المختلفة"[١٦]. فالوحدة القومية العربية هي المحرك الأول للأمة العربية وليس الوحدة الدينية، إلا أن الخطاب "الحركي" يعترف بالدين كعنصر حضاري، فيرى

أن الدين الإسلامي يختلف بالنسبة للعرب عنه بالنسبة للأمم الأخرى، فـ "الإسلام انتفاضة عبَّرت عن حقيقة الأمة، ومثلها العليا وعبقريتها وإمكانياتها ورسالتها ونظرتها للحياة والكون والإنسان. لقد كان رسالة الأمة العربية في الماضي نحو الإنسانية جمعاء" ولذلك فـ "الحركة" "تعتز به كدين وثقافة وتشريع، وتفهمه على أنه نزعة الإنسان نحو المثل الأعلى، لا أنظمة اقتصادية واجتماعية وثقافية ومحددة"[١٧].

يُشكِل النموذج التنظيمي لـ "الحركة" الذي يقوم على مبدأ "لا أجنحة ولا تيارات في التنظيم الثوري"[١٨] ترجمة تنظيمية لهذا المفهوم الكُلّوي للأمة بوصفها "وحدة اجتماعية تامة" لا يؤثر "تضارب المصالح الاقتصادية" في تمامها. ومن هنا تتجسد "وحدة الأمة" أكثر ما تتجسد على مستوى التعبير التنظيمي بالمنظمة الحديدية المتماسكة، التي تقوم على نموذج الحارس القومي الذي يفنى في الأمة كما يفنى الصوفي في الله، بل ليس "مجتمع المؤمنين" أو شكل "الأخوية" الذي كانت عليه "الحركة" في طورها القومي التقليدي سوى مجتمع الأمة المكثّف بحد ذاته في أنقى حالات تجسيده.

تغدو الفروق بين المفهوم "الحركي" لـ "الأمة" وما يطابقه من نموذج تنظيمي يقوم على الحارس القومي أو النخبة المصطفاة وبين المفهوم "السَعَادي" لذلك (نسبة إلى انطون سعادة مؤسس الحزب السوري القومي الاجتماعي) مجرد فروق على مستوى البنية السطحية أو الظاهرة. إذ يصدر هذان المفهومان عن "باراديغم" أو نموذج بنيوي واحد هو "باراديغم" أو نموذج المفهوم الكلّوي للأمة. بل إن كتاب "مع القومية العربية" يحدد مثل سعادة تماماً أربع وحدات "في الوطن العربي هي: الهلال الخصيب ووادي النيل، والمغرب العربي، والجزيرة العربية. إلا أنه إذاكان سعادة يرى أن كل مجتمع طبيعي من هذه المجتمعات يشكّل أمة، وفق ترسيمته في المجتمع–الأمة ومن هنا يقول بالأمة السورية في إطار الأمم العربية، فإن الخطاب "الحركي" يعتبر هذه "الوحدات" الأربع معاً متحداً اجتماعياً قومياً تاماً. ويقوم هذا المتّحد عند "الحركة" وعند "سعادة" في آن على الوحدة التاريخية الاجتماعية وليس على الوحدة العنصرية أو الوحدة الدينية. ويرى كل منهما أن الأمة "وحدة اجتماعية تامة". والواقع أن دروزة يستعير هذا المصطلح من سعادة في "نشوء الأمم"[١٩].

لقد تسرَّبت مفاهيم سعادة إلى الجهاز النظري "الحركي" عبر "الوعي القومي" لقسطنطين زريق. فَيَرُدُّ زريق في "الوعي القومي" على سعادة بقدر ما يمتصه ويحوله قومياً عربياً. وكا يقول ألبرت حوراني إنه غالباً ما يحدث في الجدل أن يتأثر طرف بالطرف الآخر، ويمتص أطروحاته مدرجاً إياها في خطابه من حيث أنه يتصدى لها فيصبح المجادل أقرب إلى خصمه مما يظن[٢٠].

إلا أن هذا الامتصاص في إطار الجدل يتأسس مرجعياً على حقيقة أن "بارادايغم" أو نموذج مفهوم الأمة كـ "وحدة اجتماعية تامة"، هو واحد لدى زريق وسعادة، ويجد مرجعه في النظرية التاريخية الألمانية التي تشرَّب كل منهما بها، وأعاد إنتاجها في ضوء مفهوم "الوحدة التاريخية الاجتماعية" وليس مفهوم "الوحدة العنصرية".

إلا أن تمييز "الحركة" وإن كان هنا من الباب الاصطلاحي وليس من الباب الإيديولوجي، ما بين الوحدات الأربع: الهلال الخصيب، وادي النيل، الجزيرة العربية، المغرب العربي، مستقى من سعادة مباشرة. إذ انفرد الخطاب "الحركي" عن الخطاب القومي العربي في الخمسينات، باستخدامه التأييدي لمصطلح "الهلال الخصيب" في الوقت الذي كان فيه هذا المصطلح قد أخذ يحمل في حد ذاته لدى البعث مثلاً دلالة مزدولة ومشبوهة قومياً بحد ذاتها. ولعله قد نشأ نوع من التوافق الإيديولوجي والسياسي الموضوعي ما بين مفهوم "السوري القومي الاجتماعي" لوحدة "الهلال الخصيب" ومفهوم "الحركة" لهذه الوحدة، فعلى المستوى السياسي لا يوجد أدنى تناقض. وبنتيجة ذلك كانت فلسطين بالنسبة "للسوري القومي الاجتماعي" هي سورية الجنوبية مثلما هي في خطاب "الحركة" جزء لا يتجزأ من "الهلال الخصيب" العربي.

يفسر ذلك لنا أن بعض الشخصيات القومية التي كانت قريبة من "الحركة" في النصف الأول من الخمسينات، مثل شخصية وصفي التل الذي كان يكتب في مجلة "الرأي" ويعتقد البعض أنه كان عضواً في "الحركة"، لم يجد تناقضاً في منح ولائه لـ "الحركة" ولـ "السوري القومي الاجتماعي" في آن[٢١].

ثالثاً- نظرية المرحلتين

يمكن اختزال الطور القومي التقليدي لـ "الحركة" إيديولوجياً بما يمكن تسميته تجاوزاً بـ "نظرية المرحلتين". كانت هذه "النظرية" نتاج تفكير جماعي للنواة القيادية المؤسسة لـ "الحركة"[٢٢]، إلا أن الصياغة المنظومية لهذا المفهوم ترتبط باسم **الحكَم دروزة** عضو أول لجنة تنفيذية أو قيادة قومية لـ "الحركة". وقد كتب الحكَم دروزة وثيقتين إيديولوجيتين من أهم الوثائق الإيديولوجية لـ "الحركة" هما: "مع القومية العربية"[٢٣] (١٩٥٧) و "الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية"(١٩٦١). وبين هاتين الوثيقتين كان مع "القومية العربية " أول وثيقة أيديولوجية" متكاملة" أصدرتها "الحركة".

لا يوازي الدور الإيديولوجي الذي لعبه الحكّم دروزة في صياغة الخطاب النظري للحركة طوال طورها القومي التقليدي في الخمسينات سوى الدور الذي لعبه **محسن إبراهيم** في صياغة هذا الخطاب خلال طورها الاشتراكي العربي في الستينات.

ولد الحكم محمد علي دروزة عام ١٩٣٣ في نابلس، واضطر والده للفرار مع شقيقه المناضل والمؤرخ الفلسطيني الكبير محمد عزت دروزة إلى دمشق، إثر قمع السلطات الانتدابية الإنكليزية لثورة ١٩٣٦ وتنكيلها بقادتها ونفيها لهم. وفي دمشق حيث عمل والده في التجارة. تلقى الحكم دروزة دروسه الابتدائية في مدرسة "الفرير"، ودروسه الثانوية في الكلية الأميركية بدمشق، ثم انتسب عام ١٩٥٣ إلى الجامعة الأميركية ببيروت، حيث غدا للتو أحد قادة التنظيم السري لـ "الحركة" المسيطر على جمعية "العروة الوثقى" في الجامعة. وبسبب مسؤوليته عن التظاهرات الطلابية ضد حلف بغداد، فإن إدارة الجامعة الأميركية فصلته في تموز ١٩٥٤ مع أربعة طلاب قياديين آخرين، حيث أتم دراسته في جامعة القاهرة، وتخرج من قسم علم الاجتماع فيها عام ١٩٥٦، وشرع بدراسة الماجستير من دون أن يكملها. وفي المؤتمر الأول للحركة في ٢٥ ك١ ١٩٥٦ في بيروت، تم تشكيل الحكم دروزة في عضوية أول لجنة تنفيذية قومية لـ "الحركة". عمل دروزة إبان الجمهورية العربية المتحدة مديراً لمكتب الخليج العربي والجنوب العربي في الإقليم الشمالي، وحين قامت حركة ٨ آذار في سورية تولى رئاسة تحرير صحيفة "صوت الجماهير"[٢٤] التي أصدرتها "الحركة" كصحيفة علنية لها في سورية، إلا أنه إثر اضطرابات ٨- ١٠ أيار ١٩٦٣ "الناصرية" احتجاجاً على تسريح الضباط "الناصريين"، أقفل العميد أمين الحافظ الصحيفة وسحب ترخيصها واعتقل الحَكَم في سياق إغلاقه لمكاتب "الحركة"[٢٥].

تقوم "نظرية المرحلتين" على التمييز ما بين مرحلتي "النضال القومي" و"النضال الاشتراكي"، وتفصل "مرحلياً" ما بينهما في ضوء تحديدها للتناقض الأساسي. فتتمحور مرحلة "النضال القومي" أو "مرحلة التحرر السياسي" حول مهام تصفية "الاستعمار والتجزئة والاغتصاب اليهودي"[٢٦] بقدر ما تتمحور مرحلة "النضال الاشتراكي" أو "مرحلة التحرر الاجتماعي:" حول مهام "بناء المضمون الاشتراكي الديمقراطي الاجتماعي العام للمجتمع العربي"[٢٧].

وإذا كان "البعث" يربط ما بين "المرحلتين" فإن "الحركة" في اندفاعها للتميّز التنظيمي والإيديولوجي والسلوكي عن "البعث" "تفصل" ما بينهما "مؤقتا" محددةً "استراتيجية" "الحركة" بإنجاز مهام "النضال القومي" أو "التحرر السياسي" وتعليق مهام "النضال الاشتراكي" أو

"التحرر الاجتماعي" على مدى إنجازها وإتمامها. إذ لا يمكن وفق [ذلك تحقيق] مهام "التحرر الاجتماعي"/ النضال الاشتراكي قبل تحقيق مهام "التحرر السياسي"/ "النضال القومي". فـ "لا نستطيع أن ننتقل من هذه المرحلة الأولى [التحرر السياسي] إلى المرحلة الثانية <التحرر الاجتماعي> وإقامة المضمون الاشتراكي الديمقراطي الاجتماعي، قبل تحقيق الوحدة والتحرر والثأر كأهداف قريبة لهذه المرحلة"[٢٨].

يعني ذلك أن "استراتيجية هذه المرحلة ما زالت تحتم بوضوح كون الاستعمار والصهيونية والرجعيين والعملاء هم العدو الأول"[٢٩] وأن "التخطيط النضالي السليم هو: عدم جعل القوى المعادية الداخلية هي العدو الأول والتناقض الفرعي هو التناقض الرئيسي لكيلا تتحول المعركة العربية إلى معركة داخلية"[٣٠] وبالتالي "يجب أن نحشد كافة إمكانيات الأمة" "لإيجاد الكيان العربي الواحد المحرر" وتحقيق "تماسك الجبهة الداخلية" فـ "لا يجوز للنضال في هذه المرحلة أن يتحول إلى نضال اقتصادي يدور في جدران المجتمع أو يضطر لأن يحارب على جبهتين داخلية وخارجية" "يعتقد أن مشكلته الرئيسية مع صاحب العمل، بينما مشكلته الرئيسية مع الاستعمار"[٣١].

توحي "الحركة" أن "نظريتها" لا تنكر "النضال الاشتراكي" أو "التحرر الاجتماعي" حسب تعبيرها، بل تقوم على ما تسميه بـ "أسلوب المرحلية في النضال"[٣٢]. غير أن "نظريتها" البسيطة هذه، كانت تضمر موقفاً إيديولوجياً عدائياً من "الاشتراكية"، ويفسر ذلك أنها كانت تفضل باستمرار استخدام تعبيريْ "تضارب المصالح الاقتصادية" و"النضال الاقتصادي" بدلاً من تعبير "تضارب المصالح الطبقية" و"النضال الطبقي". فقد كانت "الاشتراكية" من أبرز مآخذ النواة القيادية المؤسسة على "البعث" ومثار خلاف بينها وبينه[٣٣]، كما وجدت هذه النواة أنه من السابق لأوانه رفع شعار الاشتراكية[٣٤]. وتعكس هذه المآخذ والتعابير التكوين الطبقي والاجتماعي الإقطاعي-البورجوازي المديني لمعظم أعضاء النواة القيادية المؤسسة أكثر مما تعكس قبولاً مؤجلاً بالاشتراكية. ويعتقد مصطفى دندشلي أن إحلال "الحركة" لـ "الثأر" محل "الاشتراكية" عند البعث، كان مدفوعاً بإظهار "الحركة" لمعارضتها لـ "البعث" وإعطائها الأولوية للقضية الفلسطينية، و"اعتبار الاشتراكية ضارة وخطرة في المرحلة الراهنة"[٣٥].

طبقاً لهذه "النظرية" البسيطة ذات المرحلتين، حدّدت "الحركة" أهدافها بالقضاء على التجزئة (وذلك بالوحدة العربية) والقضاء على الاستعمار (وذلك بالتحرر) والقضاء على إسرائيل (وذلك بالثأر). من هنا جمعت "الحركة" هذه الأهداف في منظومتها الثلاثية: **وحدة، تحرر، ثأر**. تترابط هذه الأهداف وفق منطق "الحركة" إلا أن مقياس هذا الترابط هو "الوحدة"

"بحيث يدور نضال التحرر والثأر في نطاق نضال الوحدة"[٣٦]. ويفسر ذلك أن "الحركة" اعتبرت "الوحدة" تقدمية دائماً حتى لو كانت وحدة عروش، فارتفعت في أوساطها وأدبياتها شعارات "**الوحدة بأي ثمن**" و "**الوحدة أولاً والوحدة آخراً، والوحدة قبل كل شيء وفوق كل شيء**" و "الوحدة طريق التحرر ومفتاح لكل المعضلات التي يواجهها المجتمع العربي"[٣٧]، إذ أن "**الكيانات علة النكبة وسببها الأساسي الأول**"[٣٨].

رابعاً- اليهودية والصهيونية والاستعمار

أنكرت "الحركة" في طورها القومي التقليدي، أي فارق بين "اليهودية" و"الصهيونية" و"إسرائيل"، واعتبرت أن "اليهودية" محايثة لـ "الصهيونية" في وحدة بنيوية جوهرية لا تقبل الانفكاك، وأن اليهودي هو صهيوني بالضرورة، فـ "**لا فرق بين اليهودية والصهيونية**"[٣٩]. بل هما "اسمان لمسمى واحد ومضمون واحد"[٤٠]. إذ أن "الصهيونية ملتحمة باليهود وبدينهم وهي جزء من تفكير أي يهودي، يرضعها طفلاً ويسير بهديها روحياً"[٤١]، ووفق درس مرشدها الروحي علي ناصر الدين: "**ليس في اليهود غير صهيوني**". من هنا طالبت "الحركة" الحكومات العربية **بطرد** "اليهود الجواسيس من الوطن العربي، ومصادرة أموالهم والتنكيل بكل نذل منهم" بوصفهم "**الأعداء التاريخيين**"[٤٢] للأمة، بقدر ما طالبت "**بطرد** اليهود من فلسطين أو **إفنائهم** فيها"[٤٣] فـ "قضيتنا في فلسطين هي قضية وجود أو عدم وجود، إما أن نكون وإما أن يكونوا"[٤٤].

وقد طابقت "الحركة" ما بين "اليهودية" (وهي دين) و"الصهيونية" (وهي حركة قومية عنصرية توسعية استيطانية) و"إسرائيل" (وهي دولة)، بقدر ما ميّزت بين اليهودية/ الصهيونية/ إسرائيل- وهم كل واحد في خطاب الحركة- وبين "الاستعمار". فـ "**الاستعمار شيء واليهودية شيء آخر**"[٤٥]. واليهودية هي غير الاستعمار. إنها عدو آخر وليس صورة عنه أو ظاهرة من ظواهره" وهما "شيئان مستقلان منفصلان عن بعضهما"[٤٦].

من هنا تشدّد الوثائق الإيديولوجية "الحركية" وحتى أواخر الخمسينات، على أننا نخطئ كثيراً إذا نحن اعتبرنا الاغتصاب اليهودي لأرضنا كالسيطرة الاستعمارية القائمة في الوطن العربي. لأن السيطرة الاستعمارية والاغتصاب اليهودي يختلفان من حيث الأصول التي يرتكز إليها كل منهما ويستمد بقاءه، كما يختلفان من حيث الأهداف التي يعمل كل منهما على تحقيقها"[٤٧]. أما أساس التمييز بين "الاغتصاب اليهودي" و"الاستعمار"، فيكمن في اختلاف "الأصول التي يرتكز كل منهما"[٤٨] عليها. فالاستعمار نظام اقتصادي رأسمالي حديث سائر إلى

التقلص والانكماش السريع والزوال، أما "الاغتصاب اليهودي" فيجد أساسه في "دعوى قومية دينية، فهو يقوم على أساس أن الأرض العربية في فلسطين، بل والأرض العربية من الفرات إلى النيل هي حق تاريخي لليهود، وأن الشعب العربي فيها هو شعب دخيل عليها، يجب أن يطرد ليحل محله الشعب اليهودي الأصلي الصاحب الشرعي لتلك الأرض"(٤٩)فـ "الاغتصاب اليهودي لم يقم إذن نتيجة التضخم الرأسمالي والاقتصاد الاحتكاري .. وأساسه ليس مادياً صرفاً، وأهدافه ليست مادية صرفة كالاستعمار وإنما يستند .. إلى ارتكازات تختلط فيها العوامل الروحية الدينية بالعوامل القومية والمادية" و "كما تختلف أصول السيطرة الاستعمارية عن أصول الاغتصاب اليهودي، فكذلك تختلف أهداف الاغتصاب اليهودي عن أهداف السيطرة الاستعمارية"(٥٠).

أما العلاقة بين "الاغتصاب اليهودي" و "الاستعمار" فهي علاقة تقوم على "التشارك في المصالح". يعني ذلك أنها ليست علاقة ضرورية، إذ أن هذا "التشارك" "لا يعني مطلقاً أن الاستعمار والخطر اليهودي شيء واحد. إنه التقاء في المصالح الواحدة، وليس اندماجاً في نوعية واحدة"(٥١). ورغم أن مواجهة "الحركة" للأحلاف الاستعمارية، وكشف العدوان الثلاثي عن الارتباط "الفج" ما بين إسرائيل والدول الاستعمارية القديمة، وإمعان "الحركة" بفضح "السياسة العربية-الأميركية في الخمسينات التي تهدف وفق بعض تحليلات "الحركة" إلى ضمان "أمن إسرائيل بـ "فرض الصلح على العرب"(٥٢)، كان يفترض نظرياً تعديل "الحركة" لـ "ترسيمتها" الساذجة المبسطة، فإن استمرار "الحركة" حتى عام ١٩٥٨ في تأكيد "ترسيمتها" والمضي بعيداً في التنظير لها وأدلجتها وتأسيسها نظرياً ومنهجياً(٥٣)، يبيّن أنها لم تر ذلك إلا في سياق ما تسميه بـ "التشارك في المصالح" ما بين "الاغتصاب اليهودي" و "الاستعمار". غير أن أحداث الخمسينات الساخنة نفسها كان لها في المقابل تأثير موضوعي على تشكيك الجيل الثاني من "الحركة" بالصلاحية النظرية لمطابقة "الحركة" ما بين "اليهودية" و"الصهيونية" وهو ما انعكس في تقرير "لجنة الفكر" في "الحركة" عام ١٩٥٩ الذي تضمّن لأول مرة تمييزاً بين "اليهودية" و"الصهيونية"(٥٤)، مشكّكاً بالسلامة النظرية مسلّمة "الحركة" في أن "**كل يهودي صهيوني ولا يعكس**". وكان هذا التقرير بمثابة نذير بانقلابٍ نظري في ترسيمة "الحركة" الإيديولوجية والسياسية، ستتولى حراكات "الحركة" اللاحقة وتناقضاتها إبان اندراجها في المجرى "الناصري" شرحه وتعيينه.

خامساً- الثأر

صاغت "الحركة" مفهوم "**الـثـأر**" تحت تأثير كتاب مرشـدها الروحـي علـي نـاصر الديـن "**الثأر أو محـو العـار**" فيمثـل الثـأر/العـار في هـذا العنـوان ثنائيـة قطبيـة يرتـد كـل طـرف منهـا سيميوتيقياً إلى الطرف الآخر. أي يستدعيه ويتطلبه ويتضمنـه بشـكل محـايث مـن منظـور البنيـة العمقية المؤكّدة له. من هنا ترادف "الحركة" سـيميوتيقياً ما بين "النكبة" و"العار"، في نوع ممـا يمكن تسـميته بالمرادفة المعكوسة، التي يدل فيها كل طرف من طرفي الثنائية القطبية على الطـرف الآخر سلبياً أي بما ينفيه.

طبقـاً هـذه المرادفـة السـيميوتيقية، تؤكـد "الحركـة" أن "النكبـة" كمـا نفهمهـا عـار لحـق أمتنا"[٥٥]، وهي "العار الذي أصاب كرامة الأمة في الصميم"[٥٦] ولن "يزيل العار عن جبين الأمة بأجمعها"[٥٧] سوى "**الثأر**" الذي يمثل "حلاً وحيداً لاستعادة الكرامـة المهانـة والشـرف المهـدور والحق المغتصب .. وآمنت به .. طريقاً لمحو العـار" فـ "**الثأر شـعور بالعـار وانتفاضـة لغسـل العار**"[٥٨]. ويتضح جلياً هنا أن هذه المرادفة السيميوتيقية تمتص ترسيمة نـاصر الديـن: "**الثـأر أو محو العار**" وتعيد انتاجها بشكل جديد، بشكل تغدو فيه "النكبة" "عاراً" شخصياً يتوجب علـى كل عربيٍ محوه بـ "الثأر"، فيكون "الثأر" هنا بلغة الفقهاء فرضَ عينٍ علـى كـل عربـي لا فـرضَ كفاية.

ينطوي مفهوم "الثأر" هذا في خطاب "الحركة" تبعاً لذلك على ثلاثـة معـانٍ أساسية هـي: "الكرامة" و"القوة" و"الجذرية":

١- معنى "الكرامة" القوميـة الـذي يجـد أسسـه الراسـخة وفـق خطـاب "الحركـة" في "التقـاليد والعادات" العربية التي تؤكد على "**غسل العار**" فـ "إذا كان الثـأر لا يعيـد الحيـاة للمقتـول، فإنه غسل للعار، واسترداد للكرامة" ولا تخفي "الحركة المضامين القبلية التقليدية لهذا المعنى لـ "الثأر" بل تؤكد عليها فـ "كان العربي إذا ما قتل قريب له أو فرد من أبناء عشيرته -مثـلاً- تتأثر حياته كلها. كان لا يهدأ ولا يستقر ولا يستكين حتى يثأر من القاتل"، "كان العربـي يشعر أن قتل أحد أفراد عشيرته هو استخفاف به واحتقار له .. كان يشعر أنـه يظـل ذليـلا خافض الرأس ما لم يثأر"[٥٩].

٢- "معنى القوة" فـ "الثأر" هو القوة بـأعمق معانيهـا، والإيمـان بـالقوة طريقنـا لتحقـق أهدافنـا القومية" يتقاطب مفهوم "القوة" هنا سلبياً مع مفهوم "الانحلال". فالواقع الذي هزم هو واقع "الضعف" و"الانحلال" و"التفسخ" في حين أن صورة الحـارس القومـي الفدائيـة هـي صـورة "التماسك" و"الصلابة" و"القوة" و"الثقة بالذات". من هنا فإن "أول درس نتعلمه من النكبـة

هو الإيمان بالقوة والسعي لتحقيقها في مختلف مجالات الحياة" "حياة الفرد وحياة المجموعة" وينتج عن ذلك أن "القوة هي وحدها التي تحل قضية العرب في فلسطين وتقضي على الخطر اليهودي، وأنه من الغباوة أن ننشد حلاً لمشكلتنا في فلسطين عن غير هذا الطريق"[٦٠] طريق "**الحديد والدم والنار**". ويعني ذلك قلب الوطن العربي إلى معسكر يكون فيه كل -رجل وامرأة- جندياً قوياً مستعداً للمعركة". ويفسر ذلك أنه كانت تعلو كلمة "الثأر" في اسم المجلة التي كانت تصدرها "الحركة" بهذا الاسم، صورة فدائي، يمتشق بندقية، وعلى رأسه خوذة، وفي وجهه تقاسيم الهتاف والغضب.

٣- معنى الراديكالية أو "الإيمان بالحلول الجذرية الحاسمة" و "استئصال المشكلة من جذورها" وليس من "أمورها الثانوية الفرعية". "وتترجم " "الحركة" هذا المعنى بـ "استئصال الخطر اليهودي وحفظ الحق العربي كاملاً غير منقوص"[٦١]. وذلك عن طريق "**سحق الدولة اليهودية وقذف اليهود خارج فلسطين أو إفناؤهم فيها**"[٦٢].

من هنا تتواتر في خطاب "الحركة" تعابير مثل "الثأر شعور بالعار وانتفاضة لغسل العار، الثأر وعي سليم لطبيعة الخطر اليهودي، وإدراك عميق لمعنى النكبة"[٦٣] و"الثأر هو الحل الوحيد" و"**لا حل إلا بالثأر**" و"الثأر لا الصلح هو الحل الوحيد لقضية فلسطين"، ويتضح جلياً الوظيفة التحريضية والإثارية والتعبوية لهذه التعابير-الشعارات، التي تستمد قوتها التأثيرية من اعتمادها على أسلوبية التوتير العاطفي والروحي والنفسي في سياق الآثار الكارثية التي خلّفتها "النكبة". ويفسر ذلك أن البنية النفسية للطلاب كانت الأكثر تداولاً وتصريفاً لهذه الشعارات، التي تحولت إلى نوع من العمْلة الرمزية ميزت "الحركة" عن غيرها. إذ لم تكن "حركة القوميين العرب" في طورها القومي التقليدي سوى نمط نموذجي من أنماط "**حركات الشباب**" القومية منغمسة في جو الطلاب.

يتضح الطابع الوظيفي لـ "البراديغم" "الحركي" الإيديولوجي. ومن هنا تتحدد جملة منتجات هذا "البراديغم" بالوظيفة الأساسية التي تصدت "الحركة" لها وهي وظيفة: الثأر أو استرجاع فلسطين بتحقيق الوحدة العربية. ويفسر ذلك بساطة الجملة النظرية "الحركية" ومباشرتها وعاطفيتها وتوخيها القصدي لتحقيق تأثير انفعالي، يترتب عليه أداء سلوكي. إذ كان هاجس "الحركة" وظيفياً صرفاً يُعنى بـ "إجادة التنفيذ" أكثر من "إجادة الجدل والنقاش"[٦٤]. ويفرض مثل هذا الهاجس عادة في المنظمات النخبوية السرية الصغيرة من طراز "الحركة" احتقاراً ضمنياً للفكر النظري بوصفه ثرثرة إيديولوجية، وإعلاءً لشأن السلوك والعمل والتنفيذ، واعتناءً

خاصاً بإجراءاته إلى درجة أن "الحركة" تخطت المفهوم الإجرائي لـ "السرية" إلى "**عبادة السرية**" ذاتها.

هوامش الفصل الرابع

(١) د. معن زيادة، تقويم حركة القوميين العرب في مراحلها الأولى، ندوة: القومية العربية في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ص٣، تموز ١٩٨٤، ص١٩٨٤، ص٣٣٠ قارن بـ: حسين معلوم، الليبرالية في الفكر العربي، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، ص١، ١٩٩٢، ص٧٦.

(٢) اتحاد بعثات الكويت، مع القومية العربية، القاهرة، ١٩٥٧.

(٣) الحكم دروزة، الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية، دار الفجر الجديد، بيروت، ط١، ١٩٦١- تؤكد الثقافة الشفهية الداخلية المتواترة أن "الحركة" كلّفت الحكم دروزة بكتابة هذا الكتاب بناء على طلب عبد الناصر. وقد كتبه بوصفه رئيساً للجنة الفكر في "الحركة" عام ١٩٦١. وهي لجنة منبثقة عن اللجنة التنفيذية القومية، ويترأسها أحد أعضائها. وكان هذا الكتاب مع الكتاب الآخر الذي كتبه دروزة "مع القومية العربية" جزءاً من البرنامج التثقيفي الداخلي في الحركة طوال الطور القومي التقليدي.

(٤) دروزة، المصدر السابق ص٢٣.

(٥) دروزة، المصدر السابق ص٩٧.

(٦) دروزة، المصدر السابق، ص٢١.

(٧) دروزة، المصدر السابق، ص٢١.

(٨) دروزة، مع القومية العربية، ص١٠.

(٩) دروزة، الشيوعية المحلية، ص٢٣-٢٤.

(١٠) دروزة، المصدر السابق، ص١٩.

(١١) دروزة، المصدر السابق، ص١٩.

(١٢) دروزة، المصدر السابق، ص١٣.

(١٣) قارن بـ دروزة، المصدر السابق، ص١٦.

(١٤) المصدر السابق.

(١٥) مع القومية العربية، مصدر سبق ذكره، ص٦٨- ٧٩.

(١٦) دروزة، مع القومية العربية، ص١١١.

(١٧) دروزة، المصدر السابق، ص١١٥.

(١٨) حركة القوميين العرب، المبادئ التنظيمية، المبدأ السابع.

(١٩) من رسالة وجهها حمد الفرحان إلى الباحث في ٢-٤-١٩٩٦.

(٢٠) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٣٩٨- ١٩٣٩، دار النهار، ص٣، بيروت ١٩٧٧، ص١٧٨.

(٢١) قارن بـ: أشر سسر، الخطر الأخضر بين الأردن وفلسطين، سيرة وصفي التل السياسية، ترجمه عن العبرية، جودت سعيد، أزمنة، ط١، عمان، ١٩٩٤، ص٧-٨.

(٢٢) فؤاد مطر، حكيم الثورة، قصة حياة الدكتور جورج حبش (حوار)، هاي لايت، لندن، ١٩٨٣، ص٤٦.

(٢٣) صدر "مع القومية العربية" لأول مرة عام ١٩٥٧ باسم "اتحاد بعثات الكويت" وتمويلها في القاهرة. وطبقاً لمقابلة شخصية مع عبد الله النيباري، في ١٠- ١٢- ١٩٩٥ في الكويت، فإن من كتبه هو الحكم دروزة ولم يكن لحامد الجبوري عضو القيادة القومية دور فيه. إلا أن الحركة أصدرت الطبعات الجديدة للكتاب باسمي الحكم دروزة وحامد الجبوري، ويشير د. معن زيادة إلى أن الدافع لإضافة اسم الجبوري، هو محاولة الحركة إبراز وجه عراقي لها. انظر: معن زيادة: مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

(٢٤) قارن بـ: محمد عمر حمادة، أعلام من فلسطين، ج٢، دار قتيبة، دمشق، ط١، ١٩٨٨، مادة الحكم دروزة.

(٢٥) زهير مارديني (رسالة صحفية)، الأسبوع العربي، العدد ٢٠٥، الاثنين ١٣ أيار ١٩٦٣، ص١٥.

(٢٦) دروزة، مع القومية العربية، ص١٧١ قارن بمحسن إبراهيم وهاني الهندي، إسرائيل: فكرة، حركة، دولة، دار الفجر الجديد، بيروت، ١٩٥٨، ص٤.

(٢٧) دروزة، مع القومية العربية، ص١٦٩.

(٢٨) دروزة، مع القومية العربية، ص١٦٦- ١٦٧.

(٢٩) دروزة، الشيوعية المحلية، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(٣٠) دروزة، المصدر السابق، ص١٠.

(٣١) دروزة، مع القومية العربية، ص١٦٩.

(٣٢) مع القومية العربية ص١٦٩، قارن بمحسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، حركة القوميين العرب من الفاشية إلى الناصرية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠، ص١٨ وبحكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٤٦ وبالكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

(٣٣) جورج حبش يتذكر، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

(٣٤) حكيم الثورة، ص٤٦.

(٣٥) د. مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي: ١٩٤٠- ١٩٦٣، ج١، الإيديولوجيا والتاريخ السياسي، دار الطليعة، بيروت، ط١، ت٢ ١٩٧٩، ص١١٢.

(٣٦) دروزة، مع القومية العربية، ١٦٦.

(٣٧) زيادة مصدر سبق ذكره، ص٣٣٤ قارن بـ: محسن إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

(٣٨) هاني الهندي ومحسن إبراهيم، إسرائيل، فكرة .. حركة .. دولة، دار الفجر الجديد، بيروت ١٩٥٨، ص٤.

(٣٩) الرأي، العدد ٦٩، السنة الثانية، الثلاثاء ١٥ أيار ١٩٥٦، ص٧.

(٤٠) هاني الهندي ومحسن إبراهيم، ص٣٠ وص٩٤.

(٤١) الهندي-إبراهيم، المصدر السابق، ص٣٠- ٣١.

(٤٢) الثأر، عدد ،السنة٣، الخميس ٢ك١ ١٩٥٤، ص٨.

(٤٣) الثأر، عدد ١٨ حزيران ١٩٥٣، أوردته الثأر، عدد ٢، السنة الثالثة، ٢ك١ ١٩٥٤.

وقارن بـ: الثأر، عدد ٥١، السنة٥، الخميس ٧ت٢ ١٩٥٧،ص١. قارن بالثأر، عدد ٥٠، السنة٤، الخميس ١ت٢ ١٩٥٦، ص١.

(٤٤) مع القومية العربية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.

(٤٥) الهندي- إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

(٤٦) الهندي- إبراهيم، المصدر السابق، ص٩٧.

(٤٧) دروزة، مع القومية العربية، ص١٠٠.

(٤٨) دروزة، المصدر السابق، ص١٠١.

(٤٩) دروزة، المصدر السابق، ص١٠١.

(٥٠) دروزة، المصدر السابق، ص١٠٢. قارن بالهندي- إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٩٦-٩٧.

(٥١) دروزة، المصدر السابق، ص١٠٣.

(٥٢) الثأر، عدد ١٤، ٢١/ ٢/ ١٩٥٧، ص٦، والثأر، العدد٢٠، السنة ٣، الخميس ٧/ ٤/١٩٥٥، ص٥. والثأر، عدد ٧، السنة٣، الخميس ٦ ك٢ ١٩٥٥، ص٥.

(٥٣) انظر كتاب الهندي- إبراهيم، مصدر سبق ذكره، والذي صدر عام ١٩٥٨.

(٥٤) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٧٤- ٧٥.

(٥٥) لهندي- إبراهيم، إسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص٣.

(٥٦) دروزة، الشيوعية المحلية، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٣.

(٥٧) الثأر، عدد ١٠، ٢٤/ ١/ ١٩٥٧، ص٥.

(٥٨) الرأي، عدد ٦٩، ١٥ أيار ١٩٥٦، ص١ وص٨.

(٥٩) الثأر، ٣٢، السنة الرابعة، الخميس ٢٨ حزيران ١٩٥٦، ص ١و٤.

(٦٠) الثأر، ٤٩، السنة الرابعة، ٧حزيران ١٩٥٦، ص٥.

(٦١) الثأر، ٤٩، المصدر السابق.
(٦٢) الثأر، /٣ /، السنة الرابعة، الخميس ٢ك١ ١٩٥٣، ص١.
(٦٣) الرأي، عدد ١١٩، السنة الثالثة، ١٣/ ٥/ ١٩٥٧ ص٨. قارن بالثأر عدد ١٩، السنة الرابعة، ٢٩/ ٣/ ١٩٥٦ ص٥.
(٦٤) حركة القوميين العرب، المبادئ التنظيمية، المبدأ الثامن.

الفصل الخامس

مفهوم الإقليم- القاعدة

من العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة

سلّط المدُّ الناصري الجماهيري "العاتي" الذي أطلقه فَشَل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ في سياق الحرب الباردة ووصل إلى أوجه بقيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ ما بين سورية ومصر، الضوء على ضعف **"حركة القوميين العرب"** ومحدوديتها التنظيمية وهامشيتها السياسية في الخمسينات. فباستثناء الأردن والكويت ظلت "الحركة" حتى عام ١٩٥٨ على الأقل كائناً تنظيمياً سرياً، تجهله الحياة السياسية المضطرمة في المشرق العربي، ولا تظهر منه سوى أطياف محدودة، تظهر تارة هنا وتخبو هناك. ففي سورية لم يتجاوز حجم التنظيم حتى عام ١٩٦٠ أكثر من خمسة عشر عضواً[١]، ومن خمسين عضواً في أقصى التقديرات، وكان معظمهم يطرح ضرورة حل "الحركة" وعدم جدواها بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة[٢]. مما حدا بجورج حبش الذي كان متخفياً في عمان أن ينقل مركزه إلى دمشق كي يحافظ على نواة "الحركة"[٣]. وفي العراق لم يتجاوز حجم التنظيم يوم قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عشرين عضواً[٤]، في أقل التقديرات وسبعة وعشرين عضواً في أقصاها[٥]، كان بعض منهم لمّا يزل في مقيماً في بيروت. وفي لبنان ظلت عناصر "الحركة" حتى عام ١٩٥٧، عبارة عن امتداد لنشاط الحركة الفلسطيني[٦] وانحصرت بفريق من طلبة الثانوية النشطاء الذين استهوتهم الطقوس شبه العسكرية من مخيمات كشفية وتعبئة شبه عسكرية[٧]. وفي مصر كان تنظيم "الحركة" طلابياً محدوداً أسسه الطلاب "القوميون" الذي فصلتهم إدارة الجامعة الأميركية ببيروت في أواخر ١٩٥٤ وأوائل عام ١٩٥٥، وقبلتهم الأجهزة المصرية المسؤولة عن الشؤون

العربية[8]. وتمكّن هؤلاء الطلاب من السيطرة على "اتحاد طلاب بعثات الكويت" الذي تحول إلى واجهة تنظيمية لـ "الحركة"[9].

وبإيجاز، لم تكن "الحركة" حتى عام ١٩٥٨ حين قامت الجمهورية العربية المتحدة وتبعتها ثورة تموز في العراق أكثر من "**أخوية**" مغلقة، متواضعة الحجم تنظيمياً، ومحدودة الحضور سياسياً، بالاستثناء النسبي لفرعيها في الكويت خصوصاً وفي الأردن. وقد استخدم جورج حبش تعبير "تنظيم طلابي"[10] لوصف ما نسميه بـ "الأخوية" النخبوية السرية المغلقة.

أحست قيادة "الحركة" بعزلة "أخويتها" وهامشيتها السياسية، في مجتمع سياسي مفتوح، أخذ فيه "العامة" لأول مرة يتصدرون المشهد السياسي ويساهمون في صنع الأحداث "الكبرى" وتوجيهها، ومن هنا طالبت قيادات الأقاليم أو الأقطار بالمصطلح البعثي، بالبحث عن وسائل جديدة لتجنيد العمال والفلاحين والعسكريين[11]. وكان ذلك إيذاناً بانهيار شكلها النخبوي القديم كـ "أخوية" مغلقة مشغولة بعبادة السرية، وإعادة تأسيسه في "**المجرى الناصري**" الذي سيغيّر جذرياً بنيتها الطبقية والإيديوجية والسياسية، ويفرضها كحركة جماهيرية، بعد الانفصال السوري(٢٨ أيلول ١٩٦١). وبكلام آخر أخرج "المجرى الناصري". "الحركة" من عزلتها النخبوية الخانقة وزجّها في معمعان الحركة الجماهيرية لـ "العامة".

يُفسر ذلك أن أول مؤتمر لـ "الحركة" نتج عنه أول "لجنة تنفيذية قومية" عملت بمثابة قيادة قومية لـ "الشباب القومي العربي" قد انعقد في ٢٥ كانون الأول ١٩٥٦ ببيروت، أي بُعيد أقل من شهر على فشل العدوان الثلاثي على مصر، وتأكيد "العرب" لذاتهم كأمة ذات مصير واحد. وقد تبنى هذا المؤتمر "شعار" **وحدة مصر وسورية والأردن**"[12]، بدلاً من شعارها التقليدي الذي يقوم على "**وحدة العراق وسورية والأردن**"، والذي كان يضرب جذوره في مفهوم القوميين العرب في الفترة الواقعة بين الثلاثينات وأواخر الأربعينات، لـ "العراق" كإقليم-قاعدة أو كإقليم "بروسي" لتحقيق "الوحدة العربية". وهو ما يتطلب تحليل هذه النقلة النوعية في الفكر السياسي لـ "الحركة".

أولاً - مفهوم الإقليم-القاعدة: من العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة

١- العراق (بروسيا) العرب:

عيّن ميشيل عفلق عام ١٩٦٣ ما سماه بـ "الشعار التاريخي" لـ "حركة القوميين العرب" في "اتحاد سورية والعراق" وتحقيق الوحدة بأي ثمن حتى مع وجود الاستعمار ووجود المعاهدة"[13]. ولم يكن ما عيّنه عفلق بعيداً عن الصواب، سوى أن هذا التعيين يصح أدق ما يصح على الفكر

السياسي لـ "الحركة" في النصف الأول من الخمسينات، في حين لم يبق منه في تطور "حركة" سوى نوع من "طيفٍ" أو "هوى" يشد النواة القيادية المؤسسة "نوستالجياً" إلى مفهومها السياسي الأول لـ "العراق" كإقليم- قاعدة لتحقيق الوحدة العربية. ويُفسر هذا الطيف أو ذلك الهوى، حرص **جورج حبش** بشكل خاص على الكيان التنظيمي المستقل لـ "الحركة" عن الجمهورية العربية المتحدة، رغم اندراجها "الطوعي" في "المجرى الناصري" وتوجهها للعمل كأداة طوعية اختيارية لما سبق أن سمّاه حبش بـ "**القيادة الرسمية للثورة العربية**". ومن هنا تأخر لقاء حبش ذاته بعبد الناصر إلى عام ١٩٦٤(١٤) في حين أن فريقاً من قيادة "الحركة" التقى رسمياً بعبد الناصر نفسه لأول مرة وبمعرفة حبش بالطبع بعيد الانفصال، بغية طرح وجهة نظر "الحركة" بأسباب "الانفصال" وسبل تخطيه والعودة بسورية إلى الجمهورية العربية المتحدة(١٥).

ومما لا شك فيه أن تلكؤ "الحكيم" بلقاء عبد الناصر، يجد تفسيرات تتخطى التفسير الرسمي بانشغال "الحكيم" في سورية للنضال ضد "الانفصال"(١٦) إلى حذر "الحكيم" من أية علاقة بالأنظمة بما فيها نظام عبد الناصر. وقد أكد لنا "الحكيم" هذا الحذر(١٧)، الذي يفسر في منظورنا "تلكؤه" المتعمد بلقاء عبد الناصر شخصياً، وتفضيله أن يتم اللقاء بالواسطة عبر فريق قيادي تنتقيه "الحركة" ولا يكون "الحكيم في عداده. وشكل هذا التلكؤ أحد حقائق "كواليس" الصراع الناشب ما بين الجيل الثاني في "الحركة" الذي طرح "الالتحام بالناصرية" وتزعّمه في القيادة القومية لـ "الحركة" **محسن إبراهيم** وبين النواة القيادية المؤسسة التي يشكل **حبش** "نقطة بيكارها". وهو الصراع الذي احتدم في مؤتمر أواخر آذار-أوائل نيسان الاستثنائي الذي هدّد بشق "الحركة" نهائياً. فتبنى "الحكيم" استقلالية "الحركة" من داخل اندراجها في "المجرى الناصري" بقدر ما تبنى محسن إبراهيم ومعه الجيل الثاني في "الحركة" "الالتحام بالناصرية" وبكلام آخر فإن "وساوس" الصراع في مؤتمر ١٩٦٣ كانت ما بين "الهوى العراقي" للنواة القيادية المؤسسة ونقطة بيكارها حبش وبين "الهوى الناصري" للجيل الثاني(١٨).

ما يهمنا من ذلك هو مناقشة جذور هذا "الوسواس" أو "الهوى" أو "الطيف" العراقي. ومما لا شك فيه وفق تحليلنا أنه يضرب جذوره في النشأة الأولى للفكر السياسي للنواة القيادية المؤسسة، الذي كان يتلخص بالمراهنة على العراق كإقليم-قاعدة للوحدة العربية. يجد هذا الفكر مرجعيته في خطاب الحلقات القومية الانتلجنسوية في المشرق العربي في الثلاثينات، التي رأت في العراق منذ حصوله على "الاستقلال" ودخوله "عصبة الأمم" عام ١٩٣٢ "**بروسيا**" العرب، أي يضطلع بالنسبة للوحدة العربية، بما اضطلعت به "بروسيا" بالنسبة للوحدة الألمانية، وما اضطلعت به "**بيمونت**" بالنسبة للوحدة الإيطالية. فكانت الوحدة الألمانية درساً تتعلمه القيادة المؤسسة حين قررت "فكرة" "الحركة" صيف عام ١٩٥١(١٩) كما كانت **الدولة النازية** حتى

عام ١٩٥٦ في فكر بعض أعضاء قيادتها المؤسسة هي **الدولة القومية** التي لم يكن لها مستعمرات في الوطن العربي[٢٠].

تبدو "حركة القوميين العرب" من هذه الزاوية تحديداً وخلال النصف الأول من الخمسينات، نوعاً من امتدادا للحلقات القومية الانتلجنسوية، التي رأت خلال الفترة الواقعة بين الثلاثينات والأربعينات في العراق إقليماً–قاعدة بروسياً للوحدة العربية، من "**عصبة العمل القومي**" إلى "**البعث**" حتى أواخر عام ١٩٤٩. ويفسر ذلك أن الراية الرمزية لهذه الحلقات برمتها، بما في ذلك "حركة القوميين العرب" لاحقاً، كانت هي راية "**الثورة العربية الكبرى**" (١٩١٦). إذ رأت "عصبة العمل القومي" عبر صوت علي ناصر الدين أحد مؤسسيها وقادتها، والذي عمل كمرشد روحي لـ "الحركة" في طورها التأسيسي أن "**القوميين العرب يعتقدون مخلصين أن العراق سيكون بروسيا العرب**" وأن "كل اتحاد لا يكون بين سورية والعراق والأردن .. وكل قطر عربي في آسيا من أركانه، يكون اتحاداً مشوشاً غير منتظم"[٢١]. وبالتالي فإن الولاء هنا للعراق كدولة "بروسية" عربية وليس لـ "الحكومة"[٢٢]. في حين تَشكّل "البعث" أول ما تَشكّل تحت اسم "**حركة نصرة العراق**" (١٩٤١)، وأعلن في ١٤ كانون الأول ١٩٤٥أن مسألة "توحيد سورية الطبيعية بمثابة انتزاع لحق" وأغفل "دستوره" (٧ نيسان ١٩٤٧) شكل نظام الحكم في الدولة العربية الواحدة، كي يفتح الباب أمام الوحدة ما بين "العراق" (الملكي) و"سورية" (الجمهورية)[٢٣]. وكان يجلّل مكتبه في دمشق حتى عام ١٩٥٠ تمثال نصفي لفيصل الأول الذي اعتبره "القوميون العرب" "**بيسماركهم**"[٢٤]. كما وقّع عميد "البعث" **ميشل عفلق** في أواخر عام ١٩٤٩ بياناً مشتركاً مع وفد من حزب "الاستقلال" العراقي، حزب "القوميين العرب" في العراق، طالب فيه بتحقيق الوحدة السورية–العراقية[٢٥] التي كانت مطروحة يومئذ بقوة في سورية، إبان حكم الحناوي–حزب الشعب، ويفسر ذلك تشكيل عفلق كوزير في حكومة الحناوي الداخلية للوحدة مع العراق. ومن المفيد أن نتذكر هنا أن إحدى حيثيات تفكير "كتائب الفداء العربي" سلف "حركة القوميين العرب" باغتيال أكرم حوراني، كانت إعاقته للوحدة ما بين سورية والعراق[٢٦].

فسَّرت "حركة القوميين العرب" عشية انعقاد مؤتمرها الأول في ٢٥ك١ ١٩٥٦ الذي تبنت فيه صيغة "**وحدة مصر وسورية والأردن**" بدلاً من "**وحدة العرق وسورية والأردن**" هواها "العراقي" أو هوى "الوحدة المشرقية" بأن العراق "كان الدولة العربية المتحررة الوحيدة، التي تعاضد بشعبها وحكومتها كل الحركات والثورات، التحررية العربية، معاضَدة، ناشطة، جادة، بالدعم السياسي أو العسكري أو المالي أو الدعاوي الفكري، أو بكل أولئك معاً" و "كانت

العقيدة القومية التي يُدين بها الأحرار العرب في العراق من رجال الشعب والجيش والحكم حافزاً لتوثيق صداقتهم مع الدولة الألمانية القومية، الدولة التي كانت عدوة المستعمرين من أعداء العرب، والتي لم تكن مستعمِرة لأي قطر عربي"[٢٧].

إن وراثة النواة القيادية المؤسسة لهذا الاعتقاد، تفسر إلى حد بعيد، اقتراب الساسة القوميين الأردنيين والفلسطينيين ممن ينتمون إلى ميراث "الثورة العربية الكبرى" من "الحركة" وكتابتهم في مجلتها "الرأي" من أمثال وصفي التل[٢٨] وأكرم زعيتر[٢٩]. فرغم أن "الحركة" أخذت تنفي بعد عام ١٩٥٦ صلة وصفي التل بها وأنه كان مجرد كاتب يكتب في مجلتها[٣٠]، فإن ما كان ينشره التل كان يعبّر إلى حد بعيد عن فكرها السياسي في ذلك الطور. وهو ما يفسر لنا أيضاً اندفاع فرع الحركة الأردني في البداية لتأييد الاتحاد الهاشمي[٣١] ما بين العراق والأردن، الذي أريد له أن يكون محوراً مقابلاً للجمهورية العربية المتحدة ما بين سورية ومصر.

يمكن القول إذن إن "حركة القوميين العرب:" كانت أوضح وريثٍ في الخمسينات لمفهوم تلك الحلقات القومية الانتلجنسوية عن الوظيفة "البروسية" للعراق. وهو ما يفسر تركيز "الحركة" حتى منتصف الخمسينات، على أن نواة الوحدة العربية تبدأ من الوحدة بين العراق وسورية والأردن، فراحت نشراتهم تشرح وتدافع عن أية وحدة بين العراق والأردن أو بين سورية والعراق أو بين الأقطار الثلاثة مجتمعة[٣٢]. وهو ما دفع عفلق إلى وصف شعار الوحدة ذاك، بأنه "الشعار التاريخي" لـ "الحركة".

٢- الموقف من مشروع "الهلال الخصيب":

يُفسَّر تقديس "حركة القوميين العرب" لـ "الوحدة" عموماً ولـ "الوحدة المشرقية" خصوصاً كـ "**كماشة قوة**" تطوق إسرائيل وتجهز عليها، عدم اعتراضها على مشروع "الهلال الخصيب" أو مشروع "سورية الكبرى". ومن هنا لم تعترض "الحركة" على هذا المشروع، باعتبار أن إنجازه سيعجل في التخلص من النفوذ الأجنبي عن طريق خلق دولة عربية كبرى، فكانت مجلتها "الرأي" منبراً لهذا الرأي[٣٣].

ولعل ذلك يساعدنا على فهم أن مصطلح "**الهلال الخصيب**" يتواتر عام ١٩٥٧ في أول وثيقة إيديولوجية "متكاملة" لـ "الحركة" هي: "مع القومية العربية" الذي كتبه الحكم دروزة عضو قيادتها القومية. ويتواتر هذا المصطلح دون أية عقدة إيديولوجية أوسياسية[٣٤]، من نوع تلك العقدة التي كانت تسم خطاب "البعث" و"الشيوعي" حين يستخدم مصطلح "الهلال

الخصيب". فإذا كان "الهلال الخصيب" مشروعاً لـ "القوميين العرب" في أربعينيات القرن يتواصل مع الخطاب القومي العربي الذي أنتجته "الثورة العربية الكبرى"(١٩١٦) فإنه بسبب ما اعتبر دعماً بريطانياً له، قد أصبح في الخمسينات مشروعاً مشبوهاً.

بهذا المعنى كان مصطلح "الهلال الخصيب" في النصف الأول من الخمسينات، يُستخدم دون أية عقدة في خطاب حركتين متناقضتين هما: "حركة القوميين العرب" و"الحزب السوري القومي الاجتماعي" وإذا كانت "الحركة" لم تعترض على مشروع "الهلال الخصيب" باسم الأمة العربية ووحدتها، فإن "الحزب السوري القومي الاجتماعي" كان يرى فيه الإطار السيادي للدولة-الأمة السورية. يُفسِّر ذلك لنا جملة التوافقات ولا نقول التحالفات التي قامت ما بين "الحركة" من جهة و "السوريين القوميين" من جهة ثانية، وبين السياسة الأردنية التي تبنت "الهلال الخصيب" كسياسة قومية عربية لها.

كان هذا التوافق موضوعياً أكثر من أي شيء آخر، وتجسدت أطرافه بشكل مكثّف، على سبيل المثال في شخصيتي وصفي التل وأكرم زعيتر في الخمسينات اللذين كانا قريبين من "الحركة" وإن كان البعض يعتقد بعضوية التل فيها. ومن هنا تحددت القطيعة ما بين التل-زعيتر وبين "الحركة" في عام ١٩٥٦ حين اختارت "الحركة" إثر مؤتمرها الأول في ٢٥ ك١ ١٩٥٦ شعار "وحدة مصر وسورية والأردن". وتمخضت هذه القطيعة لاحقاً عن تخندق التل-زعيتر إلى جانب "الاتحاد الهاشمي" مقابل تخندق "الحركة" في جانب "الجمهورية العربية المتحدة" بينما انزلق فرع الحركة الأردني في البداية إلى تأييد الاتحاد الهاشمي.

لقد كانت "الوحدة العربية" بالنسبة لـ "الحركة" "ديناً كما جاء في أحد نشراتها"[٣٥]، ومما لا شك فيه أنها كانت مؤمنة بشكل لا لبْس فيه، بأن الوحدة تقدمية دائماً "حتى لو كانت وحدة عروش أو وحدة حماية عروش. فأيدت رغم كل "تخوينها" للملك عبد الله، ومحاولتها إبان مرحلة "كتائب الفداء العربي" التآمر على حياته، خطوته في ضم الضفة الغربية إلى الأردن، واعتبرت ذلك "خطوة قومية صحيحة لأنها وحَّدت بين جزأين عربيين" و"لأن وحدة الكل تبدأ من وحدة الأجزاء"[٣٦]. والواقع أن إجراءات **الملك عبد الله** في ضم الضفة الغربية إلى الأردن لم تواجَه بمعارضة "فلسطينية"، إذا استثنينا الاعتراضات الجزئية والمحدودة التي عادت وتكيفت مع الضم[٣٧]. وشكَّل "القبول" الفلسطيني مصدراً من مصادر الأساس المعلن لـ "قداسة" وحدة الضفتين في السياسة الأردنية، والتي تجلت أكثر ما تجلت في شخصية وصفي التل الحازمة، التلميذ القديم لقسطنطين زريق في الجامعة الأميركية ببيروت، وأحد كتاب مجلة "الرأي" التي أصدرتها "الحركة" ورجل الدولة الأردني المعروف، والقتيل الذي اغتالته رصاصات فدائيي

منظمة "أيلول الأسود" عام ١٩٧١ أمام فندق الشيراتون في القاهرة، ثأراً لـ "مجازر" "شهر أيلول" ضد المقاومة الفلسطينية.

٣- عبد الناصر من ضابط مغامر إلى بطل قومي

لم يكن عبد الناصر في وثائق "الحركة"، سوى ما كانه في وثائق "البعث" و"الشيوعي"، أي سوى ضابط انقلابي، مغامر، يُذكّر "الحركة" أكثر ما يذكّرها بنماذج الديكتاتوريين العسكريين السوريين من أمثال حسني الزعيم وأديب الشيشكلي. وفي الوقت الذي تظاهرت فيه "الحركة" في الجامعة الأميركية ببيروت، تأييداً لإلغاء البرلمان المصري عام ١٩٥١ لاتفاقية ١٩٣٦ البريطانية، وجلاء القوات البريطانية عن منطقة "القنال"، لم تتردد عام ١٩٥٤ بوصف الاتفاقية المصرية-الإنكليزية حول "الجلاء" بعملية بيع للامبرياليين[٣٨]. وكان شجب هذه "الاتفاقية" يعكس رهان "الحركة" على إلغاء الاتفاقية البريطانية-الأردنية التي شكل إلغاؤها هدفاً استراتيجياً من أهداف مجموعة **حمد الفرحان** التي اندمجت في "الحركة" وساهمت بوضع نظامها الداخلي والأساسي[٣٩].

كان أول لقاء لـ "الحركة" بالأجهزة المصرية المسؤولة عن الشؤون العربية، قد تم كما ذكرنا سابقاً، إثر قبول عبد الناصر لكوادر التنظيم الطلابي لـ "الحركة" الذين فصلتهم إدارة الجامعة الأميركية ببيروت، في أواخر آذار ١٩٥٤ وفي مطلع ١٩٥٥، لتظاهرهم ضد "حلف بغداد". وتوَّج عبد الناصر سياسته المناهضة لـ "حلف بغداد" بصفقة الأسلحة التشيكية في ٢٧ أيلول ١٩٥٥، التي رأت "الحركة" فيها، موقفاً قومياً سليماً "ينقل المعركة مع الاستعمار من موقف سلبي إلى موقف هجومي عنيف" كما يشكل "انعطافة كبرى في تاريخنا" "تتطلب منا تأييداً شعبياً وحكومياً شاملاً لحكومة مصر"[٤٠].

وأخذت "الحركة" تدعو لتحويل الاتفاق والتنسيق والتضامن ما بين الدول العربية المناهضة لـ "حلف بغداد" خصوصاً وللسياسة البريطانية عموماً، مثل سورية والسعودية ومصر والأردن ١٩٥٦، إلى اتفاقية "وحدة"، ومن هنا تحفظت على معاهدة التضامن العربي في مطلع عام ١٩٥٧ بين من أسمتهم بالأربعة الكبار أي مصر وسورية والأردن والسعودية، ورأت في بنود هذه الاتفاقية "خطوات ومحاولات عرجاء لا تغني ولا تكفي، ولا تتجاوب مع إرادة الأمة الطاغية في إنجاز **الوحدة التامة الكاملة**"[٤١]. فإثر فشل العدوان الثلاثي على مصر رأت "الحركة" أن نواةً لتحقيق الوحدة العربية بدءاً من وحدة أو اتحاد مصر وسورية والأردن، أمر ممكن وضروري في آن، لتطويق "إسرائيل" والإجهاز عليها، وفق ترسيمتها: الوحدة العربية هي طريق تحرير فلسطين أو طريق الثأر بحسب تعابير الحركة. وكان إحلال "الحركة" لمصر كإقنيم-

قاعدة للوحدة العربية مكان العراق، يعكس اندراجها في "المجرى الناصري" أي في حركة الجماهير التي انبثقت عن فشل العدوان الثلاثي. فكيف تعاملت "الحركة" مع العدوان.

ثانياً- حركة القوميين العرب والعدوان الثلاثي

الانجراف في "المجرى الناصري"

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار محدودية تنظيم "الحركة" عام ١٩٥٦ وهامشيته السياسية، فإن دور "الحركة" الجماهيري لم يحضر إلا في "إقليمين" وفق تعابير الحركة هما الكويت والأردن، اللذين تميزت فيهما بحضورها السياسي بالقياس إلى ضحالة هذا الحضور أو انعدامه في الأقطار أو الأقاليم الأخرى.

ففي الكويت، حيث كانت "حركة القوميين العرب" قد تحولت إلى نمطٍ كويتي نموذجي من أنماط "حزب أمة"، يُذكّر بنوعٍ من طبعة كويتية خاصة لـ "الكتلة الوطنية" السورية ولـ "الوفد" المصري، دعت "الحركة" باسم واجهتها الجمعياتية "لجنة الأندية الكويتية"[٤٢] إلى "يوم مصر" تأييداً لتأميم عبد الناصر لقناة السويس. فحشدت "الحركة" تجمعاً شعبياً حضره أكثر من ٤٠٠٠ شخص، وأرسل المجتمعون برقية تأييد للرئيس جمال عبد الناصر، عبّروا فيها عن تأييدهم لنضال الشعب العربي في مصر ضد الاستعمار الغربي. ونظّمت "اللجنة" إضراباً عاماً ومظاهرات. وبثّت إذاعة **"صوت العرب"** أخطر وسيلة اتصال جماهيري مؤثرة وفعالة في الخمسينات والستينات، البرقية التي أرسلها **الدكتور أحمد الخطيب**، والتي يعلن فيها نجاح الإضراب والمظاهرات التي قامت في الكويت تأييداً لمصر[٤٣].

لقد برز عبد الناصر في الشارع الكويتي كما في كل بلاد العرب كنوع من أولئك "القادة" "العظام" الذين يبنون الدول ويخلقون الأمم ويصنعون التاريخ" بلغة قسطنطين زريق المتشوفة لظهور "بطلٍ" قومي. ومن هنا وسط رياح الإيديولوجيا الجماهيرية التحررية التي هيّجها الانتصار السياسي العربي على المعتدين، تحركت "أشرعة" "الحركة" في الكويت. فقامت بتعبئة الكويتيين والعرب المقيمين في الكويت جماهيرياً ضد العدوان، ووجهت نداء إلى جميع التجار والمؤسسات التجارية بمقاطعة البضائع الانجليزية. واعتبرت كل شخص لا يستجيب لهذا النداء خائناً وعدواً للأمة العربية. وشكّلت لجنة للإشراف على إجراءات المقاطعة، فاجتمعت بمدراء الإدارات الحكومية، وحثّتهم على قطع كل أشكال التعاون مع المعتدين، وفصل جميع الانجليز من جميع القطاعات الحكومية، وإلغاء جميع الاتفاقيات التجارية الكويتية-الإنجليزية، كما شكلت لجنةً لدعم الجيش المصري، واستطاعت هذه اللجنة خلال ثلاثة أيام أن تجمع ٢٥,٠٠٠

جنيهاً استرلينياً. وقامت "الحركة" بدور كبير في قطع النفط عن الدول التي شاركت في العدوان، واستجابة لندائها، نفذ عمال ميناء الأحمدي الإضراب العام. وفي العاشر من نوفمبر ١٩٥٦ حدثت عدة انفجارات قُدِّر عددها عشرة انفجارات في ميناء الأحمدي وفي مدينة الأحمدي والمقوّع، مما أدى إلى حظر التجول ليلاً في مناطق حقول النفط[٤٤].

تحوَّلت عيادة الدكتور **أحمد الخطيب** إلى مركز لتسجيل المتطوعين من الكويتيين والعرب. وتقدم **الخطيب** بنفسه التظاهرات التي انطلقت من مركز "الحركة" في "**النادي الثقافي القومي**" ومن مسجد السوق، ويذكر شاهد عيان: "**والخطيب يقود الجماهير ويسير معها إلى مواقع آبار النفط وصماماته ليتأكد أن نقطة من البترول لا تسير في عروق الأنابيب. ولقد شاهدته بأم عيني والجماهير من ورائه، وكنت معهم نسير على الأقدام في الصحراء الممتدة، والخطيب أمامنا يصحبه الشيخ عبد الله الجابر الصباح يطمئنه ويؤكد له أن نوايا الحكومة من نوايا الناس وأنهم لن يبيعوا النفط لأعداء العرب**"[٤٥].

خلال موجة الإضرابات والتظاهرات الشعبية الكويتية ضد المعتدين، وعجز الإدارة الحكومية عن فعل أي شيء، رفض **جاسم القطامي** مدير عام شرطة الكويت قمع التظاهرات، وقدم استقالته للشيخ الذي قبلها بشرط عدم إعلان نصها، إلا أن القطامي أعلن النص، وورد فيه "... **لاأستطيع أن أحارب هذه الأفكار التي أنا شخصياً مؤمن بها، ومستعد للتضحية بالنفس والمال في سبيل استمرارها وبلوغ ما تصبو إليه**"[٤٦]. وتضامناً مع القطامي، قدم ١٦ ضابطاً هم أكثر من نصف ضباط قوة الشرطة الكويتية استقالاتهم من الخدمة. وبهذه الاستقالة تعززت "حركة القوميين العرب" بانتساب القطامي رسمياً إليها، وتحوله إلى واحدٍ من أبرز الوجوه القيادية الوطنية والقومية للحركة[٤٧].

وفي الأردن حدثت تحولات هامة، تجلت في استقالة أربعة وزراء من حكومة سعيد المفتي في ١٣ك١ ١٩٥٥ احتجاجاً على قبول رئيسها لشروط الانضمام إلى حلف بغداد، مما أدى إلى سقوط الحكومة، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة **هزاع المجالي** متحمسة للانضمام إلى حلف بغداد. غير أن حكومة المجالي في سياق الجو الوطني الأردني الساخط على حلف بغداد والاتفاقية البريطانية لم تعش أكثر من خمسة أيام، فدفع ذلك **غلوب باشا** وزمرة البلاط إلى القيام في ٤ك٢ ١٩٥٦ بإنقلابٍ ضد الحركة الشعبية، حل فيها البرلمان، وأتى بحكومة سعيد الرفاعي التي قامت باعتقالات واسعة في أوساط القوميين والوطنيين، أدت إلى احتدام الصدامات ما بين الحركة الوطنية والبوليس، وتشكيل محكمة عسكرية استثنائية برئاسة غلوب باشا لمحاكمة جنود الجيش العربي الذين رفضوا إطلاق النار على المتظاهرين. إلا أنه وتحت ضغط تنظيم "**الضباط الأحرار**"

في الجيش الأردني الذي كان قوامه الأساسي مرتبطاً من الناحية التنظيمية بالبعث[٤٨]، كما كانت "الحركة" على اتصال به[٤٩] وتمكنت من تجنيد بعض ضباطه المتنفذين الذين سرعان ما سرّحوا من الجيش إثر الانقلاب الفاشل في أواخر الخمسينات[٥٠] وفق متابعة الكبيسي، فإن الملك الشاب حسين أقال في ٢ آذار ١٩٥٦ غلوب باشا، وصرف الضباط الإنكليز من الخدمة، وعيّن في ٢٤ أيار ١٩٥٦ **علي أبو نوار** رئيس تنظيم "الضباط الأحرار" رئيساً لأركان الجيش.

أيّدت "الحركة" السياسة الوطنية الحكومة الأردنية بعد إقالة غلوب باشا، والتي تجلّت في توقيع اتفاقية عسكرية مع سورية ومصر، واتفاقية للتعاون الاقتصادي مع السعودية ومصر وسورية[٥١]. وأخذت "الحركة" تتحدث بتأثير ذلك عن "الكتلة العربية المتحررة" المؤلفة من مصر وسورية والأردن[٥٢]. وفي هذا المناخ شاركت "الحركة" بقائمة رباعية في انتخابات ٢١ت١ ١٩٥٦. ونشطت هذه القائمة علناً تحت الشعار التقليدي للحركة: **وحدة، تحرر، ثأر.** وتوجهت إلى "الناخبين" بوصفهم "شعباً عربياً في الأردن. وأكد بيان القائمة أن الاستعمار خلق بالتجزئة من الأردن كياناً هزيلاً ضعيفاً مصطنعاً" وأننا "في الأردن **لسنا أمة ولسنا وطناً**، بل نحن جزء من أمة وجزء من وطن. أمتنا هي الأمة العربية، ووطننا هو الوطن العربي، وسنبقى في حالة سيئة ما بقينا جزءاً مفصولاً من الأمة والوطن، لأن هذا الجزء المصطنع الذي هو الأردن غير قادر على الصمود في الحياة .. معزولاً عن الأمة الواحدة والوطن الكبير .. فالوحدة هي أول شعار من شعارات الانتخابات السليمة"[٥٣].

لم ينجح أحد من "القائمة" حيث اتّهم "القوميون العرب" السلطات بتزوير الانتخابات، وهو إدعاء لا يخلو من الأساس والصحة[٥٤] بالنسبة لقائمة حددت هدفها بوحدة الأردن مع سورية ومصر. إلا أن حكومة النابلسي الوطنية التي تشكلت إثر هذه الانتخابات كانت نصراً للقوى الوطنية بما فيها "حركة القوميين العرب". كان برنامج حكومة النابلسي وطنياً تحررياً ويصب في إطار المحور العربي المناهض للسياسة الاستعمارية في المنطقة، فصادف مع أيامها الأولى وقوع العدوان الثلاثي على مصر، حيث أعلنت الحكومة التعبئة العامة، وقطعت علاقاتها الديبلوماسية مع فرنسا، ومنعت الطائرات البريطانية من استعمال المطارات الحربية الأردنية، ووضعت القواعد العسكرية البريطانية تحت رقابة الجيش الأردني، وسمحت بدخول قوات عربية سورية وسعودية إلى الأردن لمواجهة أي عدوان إسرائيلي محتمل، في حين تم إبعاد الوحدات العراقية عن الأردن التي رفضت أن توضع تحت إمرة القيادة **السورية-المصرية-الأردنية** المشتركة. كما تم بموجب مرسوم تشكيل منظمات الدفاع العام التي شملت جميع الذكور ممن تجاوزوا الثامنة عشرة من العمر. وبهذا المعنى كان الوقوف ضد العدوان الثلاثي على مصر سياسة رسمية في الأردن تولت حكومة النابلسي الوطنية تنفيذها. فوجدت "الحركة" الأمر ممكناً

لطرح وحدة أو اتحاد ما بين الأردن وسورية ومصر[55]. إلا أنه في سياق الصراع المصري-الإنكيزي في النصف الثاني من الخمسينات، قام الملك بانقلابه على الحكومة الدستورية وأقالها في ١٠ نيسان ١٩٥٧، وكلف حسين فخري الخالدي بتشكيل حكومة جديدة، كان **النابلسي** نفسه وزيراً للخارجية فيها.

أمسكتْ "الحركة" زمام الاحتجاج الشعبي احتجاجاً على الانقلاب، وكان **جورج حبش** من أبرز قادة هذا الاحتجاج وخطبائه[56]. وخلال أقل من أسبوعين شاركت "الحركة" في المؤتمر الوطني الذي عقد في ٢٢ نيسان ١٩٥٧ في نابلس، وانتخب لجنة تنفيذية ضمت ممثلي الأحزاب الوطنية المعارضة، وكان **جورج حبش** ممثلاً لحركة القوميين العرب فيها. ودعا إلى رفض مشروع إيزنهاور، والالتزام بسياسة الحياد الإيجابي، وتكوين اتحاد مع سورية ومصر[57].

ردّت قوات "البدو" التي استدعاها الملك، بقسوة على إضرابات وتظاهرات المعارضة، مما أدى إلى إخماد "المعارضة" وتواري أحزابها[58] وورد في مفكرة أحد أعضاء "الحركة" بصدد هذه الإضرابات والتظاهرات: "لم أشاهد في حياتي أبداً مظاهرة قوية كالتي حدثت اليوم. لقد شارك الطلاب والعمال والموظفون جميعهم وتدخل الجيش مستخدماً الهراوات والأسلحة النارية. سيطر الشعب على الدوائر الحكومية واستوديو الإذاعة. استمرت هذه المعركة ساعة ونصف وقتل خلالها /١١/ إنساناً وجرح /١٥٠/ واعتقل /٣٠٠/، ولقد أعلنت الجماهير في نابلس الثورة، وأعلنت نابلس: هنا عاصمة الجمهورية الأردنية، وارتفع عدد القتلى إلى /٣٠٠/"[59].

من هنا وفي سياق الرد على قمع أجهزة الملك، قامت "الحركة" بسلسلة تفجيرات عسكرية، أدت إلى اعتقال عدد من وجوهها القيادية البارزة، وفرار البعض الآخر إلى دمشق وبيروت والكويت. وألقى الدكتور **وديع حداد** عضو القيادة القومية لـ "الحركة"، ومهندس خطة التفجيرات، دفاعاً عنه وعن الشباب القومي المعتقل، أمام المحكمة العرفية التي نظرت بقضيتهم في تموز ١٩٥٧. وأكّد **حداد** أن أسباب محاكمتهم تستدعي محاكمة كل عربي، وأن الجريمة التي تستحق "المحاكمة" هي إنكار الوحدة العربية لا العمل من أجلها، وأن الأحداث الأخيرة ليس فيها أي جرم بسبب دواعيها القومية. وتحدى حداد هيئة المحكمة، حين رفض الاعتراف بالذنب، وأكد أن الشعور بالذنب يكمن في أن الشباب لم يعملوا بما فيه الكفاية. وختم دفاعه "السياسي" بالدعوة إلى اتحاد فيدرالي يشكل نواة للوحدة العربية الشاملة، ويعني به وحدة الأردن وسورية ومصر، كما أنهى الدفاع بدعوته لتحقيق أهداف الأمة العربية في: **الوحدة والتحرر والثأر**. أي أنهاه بشعار "الحركة"[60].

يتضح من ذلك أن "حركة القوميين العرب" لم تحقق قبل قيام الجمهورية العربية المتحدة أي حضورٍ سياسي إلا في قطرين وحسب، هما الكويت والأردن، واستمد هذا الحضور أهميته بالنسبة لـ "الحركة" من اندراجه فيما سيسمى بـ "المجرى الناصري" الذي نتج عن فشل العدوان الثلاثي، ودعوتها لقيام وحدة أو اتحاد فيدرالي على الأقل ما بين الأردن وسورية ومصر. وقد أثمر هذا "المجرى" بسرعة بعد عام ونيّف من العدوان الثلاثي عن قيام الجمهورية العربية المتحدة ما بين سورية ومصر التي رأت فيها "الحركة" نواة للوحدة العربية الشاملة، وأخذت تعمل كأداة طوعية لها في الوطن العربي.

هوامش الفصل الخامس

(١) محسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، حركة القوميين العرب من الفاشية إلى الناصرية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠، ص٢٣.
(٢) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٧٤ وص٦٦. قارن بـ: جورج حبش يتذكر، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.
(٣) مقابلة شخصية في ١٩٩٦/٣/١١ مع جورج حبش.
(٤) محسن إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.
(٥) مقابلة شخصية في ١٩٩٥/١١/١٨ مع نايف حواتمة (أوفدته القيادة القومية بعيد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ للعمل في إقليم العراق).
(٦) د. معن زيادة، تقويم تجربة حركة القوميين العرب في مرحلتها الأولى: في إطار البحوث: القومية العربية في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣/ ١٩٨٤، ص٣٤١.
(٧) محسن إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.
(٨) حكيم الثورة، ص٥٥- ٥٦.
(٩) مقابلة شخصية مع محمد كشلي في ٢/ ٢/ ١٩٩٦ ببيروت (كُلِّف كشلي لاحقاً بمسؤولية قيادة إقليم مصر). ومقابلة شخصية مع عبد الله النيباري في ١٩٩٥/١١/١٠ بالكويت (كان النيباري أحد قادة اتحاد بعثات طلاب الكويت).
(١٠) حكيم الثورة، ص٥٧.
(١١) الكبيسي، حركة القوميين العرب، تعريب نادرة الخضيري الكبيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، ص٤، ١٩٨٥، ص١٢٨.
(١٢) بيان "الشباب القومي العربي" إلى الشعب العربي، الرأي، العدد ١٠١، السنة الثانية، ٣١ك١ ١٩٥٦، ص٩.
(١٣) رياض طه، محاضر محادثات الوحدة، دار الكفاح، بيروت، ١٩٦٦٣، ص٨٩.
(١٤) حكيم الثورة، ص٨٩.
(١٥) قارن بـ: حكيم الثورة، ص٨٧- ٨٨.
(١٦) حكيم الثورة، ص٨٧.
(١٧) مقابلة شخصية سبق ذكرها مع حبش.
(١٨) يعتمد تحليلنا هنا على مقابلة نقاشية مع محمد كشلي تمت يوم ١٩٩٦/٢/٢ ببيروت، وقد نوقشت نتائج المقابلة من قبلنا مع نايف حواتمة في مقابلة تمت في ١٩٩٥/١١/١٨ ومع عبد الإله النصراوي في مقابلة تمت في ١٩٩٥/١/٢٦ في دمشق و١٩٩٦/٢/٢ وفي بيروت، وفي مقابلة مع أسامة الغزي تمت في ١٩٩٦/٢/٢ ببيروت. وطوبقت نتائج هذه المناقشات مع وثائق "الحركة" التي تسمح بالقول إنها بدأت تعتنق نوعاً من "ناصرية عبد الناصر" أو ما سيتطور لاحقاً إلى اليسار الناصري. ومع تأكيد حبش المستمر برفضه لـ "الالتحام بالناصرية" وفق صيغة الجيل الثاني التي تعني "حل الحركة" تنظيمياً.
(١٩) مقابلة شخصية سبق ذكرها مع حبش.
(٢٠) العراق بين الأمس واليوم، الرأي، العدد ١٠١، السنة الثانية، ٣١ ك١ ١٩٥٦، ص٩.
(٢١) علي ناصر الدين، قضية العرب، منشورات عويدات، بيروت، ط٣، ١٩٦٣، ص٤٣.
(٢٢) ناصر الدين، قضية العرب، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٤٦، ص٢٨.
(٢٣) د. مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠- ١٩٦٣، ج١، الإيديولوجيات والتاريخ السياسي، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩، ص١٣٦.
(٢٤) إن إجلال فيصل قاسمٌ مشترك لدى العديد من المفكرين القوميين العرب التقليديين، وبالنسبة لمن كان لهم تأثير في "الحركة" فإن علي ناصر الدين كان من أبرز الذين يجلّون فيصل.
(٢٥) د. مصطفى دندشلي، المصدر السابق، ص١٣٧.

(٢٦) مقابلة شخصية مع جهاد ضاحي في ١٩٩٥/٨/٢٤ في دمشق.
(٢٧) العراق بين الأمس واليوم، الرأي، مصدر سبق ذكره.
(٢٨) أشر سسر، الخط الأخضر بين الأردن وفلسطين، سيرة وصفي التل السياسية، ترجمة عن العبرية: جودت السعد، دار أزمنة، ط١، عمان، الأردن، ص٨.
(٢٩) أكرم زعيتر، في موضوع الاتحاد، سلسلة مقالات نشرتها "الرأي" بتاريخ ٢٦ نيسان و١٧ و٢٤ أيار ١٩٥٤، أورده باسل الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص٨٢.
(٣٠) جودت السعد، مقدمة ترجمة لأشر سسر، مصدر سبق ذكره، ص٨.
(٣١) محسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره، ص٢١.
(٣٢) معن زيادة، تقويم حركة القوميين العرب، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٣-٣٣٤.
(٣٣) أكرم زعيتر، مصدر سبق ذكره.
(٣٤) قارن بـ: مع القومية العربية: ص٤٥ و٩٧ و١٠٥ و١١٨ على سبيل المثال لا الحصر.
(٣٥) الثأر، عدد٨، السنة٥، الخميس ١٠ك٢ ١٩٥٧، ص٢.
(٣٦) الثأر، عدد ٢٣، السنة٥، ١٩٥٧/٤/٢٥، ص٣.
(٣٧) ماهر الشريف، البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني١٩٠٨- ١٩٩٣، دار النهج، قبرص١٩٩٥، ص٤٧.
(٣٨) أورده الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.
(٣٩) رسالة شخصية من حمد الفرحان إلى الباحث في ١٩٩٦/٤/٢.
(٤٠) الثأر، عدد٤٦، السنة الثالثة، ١٩٥٥/١٠/٦، ص٢ و٦.
(٤١) وحدتنا في بيان الكبار، الثأر، العدد ١٦، السنة٥، الخميس ٧آذار ١٩٥٨، ص١ و ٢.
(٤٢) حول هذه الواجهة انظر: د. فلاح عبد الله المديرس، ملامح أولية حول نشأة التجمعات التنظيمات السياسية في الكويت، دار قطاس، الكويت، ١٩٩٤، ص٢٣- ٢٦.
(٤٣) المصدر السابق، ص٢٤.
(٤٤) المصدر السابق، ص٢٥.
(٤٥) خالد سعود الذيد، أدباء الكويت في قرنين، ج٣، شركة الربيعان، الكويت، ص٣٠٥.
(٤٦) انظر نص الاستقالة في المصدر السابق، ص٣٠٦.
(٤٧) مقابلة شخصية في ١٩٩٥/١٢/١٦ مع جاسم القطامي في الكويت.
(٤٨) مقابلة شخصية في ١٩٩٥/٣/٢٨ مع الدكتور نشأت حمارنة.
(٤٩) مقابلة شخصية سبق ذكرها مع حبش.
(٥٠) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٩.
(٥١) الثأر، العدد١٧، السنة٣، تاريخ ١٩٥٥/٣/١٧ ص٢ قارن بالثأر العدد ١٠ الخميس ٢٤ك٢ ١٩٥٧، ص١ و ٢.
(٥٢) مع القومية العربية، مصدر سبق ذكره، ص٥٨.
(٥٣) بيان الدكتور جورج حبش ونزار عبد الرحيم جردانه مرشحَيْ القوميين العرب في عمان، الرأي، العدد٨٨، السنة الثانية، ١٩٥٦/١٠/١، ص٤.
(٥٤) آمون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية، القوميون العرب، الحزب الشيوعي، ترجمة إبراهيم الراهب، دار دمشق، ط١، دمشق، ١٩٨٦، ص٩٣.
(٥٥) بيان "الشباب القومي العربي" إلى "الشعب العربي"، الرأي، العدد ١٠١، ٣١ ك١ ١٩٥٦، ص٩.
(٥٦) حوار في ١٩٩٦/٣/٢٠ مع د.نبيه ارشيدات (أحد الخطباء الشيوعيين في الاجتماع).
(٥٧) قرارات المؤتمر، الرأي، ٢٩ نيسان ١٩٥٧، ص١٠.
(٥٨) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص٩٩.
(٥٩) أورده آمون كوهين، مصدر سبق ذكره، ص٩٣-٩٤.
(٦٠) القوميين العرب أمام المحاكم العرفية (دفاع وديع حداد)، الرأي، العدد ١٢٧، السنة الثالثة، ١٩٥٧/٧/١٥، ص٤.

الفصل السادس

حركة القوميين العرب والجمهورية العربية المتحدة

١٩٥٨ -١٩٦١

أداة طوعية لـ "القيادة الرسمية للثورة العربية"

ما إن قامت الجمهورية العربية المتحدة ما بين سورية ومصر (شباط ١٩٥٨) حتى رأت فيها "حركة القوميين العرب" نواةً للوحدة العربية الشاملة. و"كماشة قوة" لـ "محو إسرائيل"[١]. وفي الآن الذي رحَّبت فيه "الحركة" بحل الأحزاب في الإقليم الشمالي (آذار ١٩٥٨)، فإنها تمكنت بفضل صلابة جورج حبش الذي كان متخفياً يومئذ في عمّان، من تطويق اقتراح "حلّها" الذب تقدم به مصطفى بيضون عضو قيادتها القومية، باسم بعض "الحركيين" في سورية ولبنان. فتفادت "الحل" باعتبار نفسها أداةً طوعية لـ "القيادة الرسمية للثورة العربية"[٢] أي لقيادة عبد الناصر. وكان ذلك يعني تطلع "الحركة" للاضطلاع بوظائف حزب ناصري، والتعويض عن الغياب الفعلي لهذا الحزب في الوطن العربي. إذا كانت الناصرية في الوطن العربي تياراً شعبياً أكثر منها حزبياً.

كان اقتراح حلّ "الحركة" سبباً مباشراً في تحويل **جورج حبش** لمركز إقامته من عمّان إلى دمشق، بغية الحفاظ على تماسك النواة "الحركية" الصلبة فيها والحيلولة دون انحلالها[٣]. غير أن تفادي حل هذه "النواة" وتحويل نفسها إلى أداة طوعية لـ "القيادة الرسمية" في المجرى الناصري، وضعها من الناحية الإجرائية في قبضة أجهزة رجل الإقليم الشمالي القوي عبد الحميد السراج، التي كان يحكمها المنطق البيروقراطي الأمني للجهاز الرسمي.

غضَّت أجهزة السراج النظر عن عدم حل "الحركة" لتنظيمها في سياق غضِّ الأجهزة المصرية المسؤولة عن الشؤون العربية، عن نشاط "الحركة" في جامعة القاهرة. وكان الطلاب القياديون "الحركيون" الذين فصلتهم إدارة الجامعة في بيروت أواخر عام ١٩٥٤ وأوائل عام ١٩٥٥ بسبب قيادتهم للتظاهرات الطلابية ضد حلف بغداد قناة هذا الاتصال[٤].

كان غض النظر هذا بالنسبة للإقليم الشمالي محكوماً بمحدودية تنظيم "الحركة" وهامشيته السياسية، ونوعية العلاقة الخاصة التي قامت منذ عام ١٩٥٧ ما بين أجهزة السراج و"الحركة" والرغبة في الاستفادة من كوادر "الحركة" في مواجهة البعث الذي أخذ يتعرض إلى عملية إضعاف منهجية بعد حل تنظيمه في الإقليم الشمالي.

وقد نشأت هذه العلاقة ما بين السراج و"الحركة" خلال عام ١٩٥٧، حين تولت أجهزته يومئذ تدريب أعضاء "الحركة" من سورية ولبنان والأردن، ومدهم بالسلاح من أجل مقاومة الحكم الهاشمي في الأردن[٥]. من هنا ما لبث الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة حين غدا السراج رجله القوي، أن تحوَّل إلى ملاذ وقاعدة تدريب لأعضاء "الحركة" من الأقطار العربية المجاورة[٦].

عوضت "الحركة" عن محدوديتها التنظيمية وهامشيتها السياسية في الإقليم الشمالي بعلاقتها الوطيدة بأجهزة السراج بقدر ما وجدت فيها هذه الأجهزة نواة "صلبة" يمكن الثقة بها والاعتماد عليها في مواجهة "البعث". فتبوأ عدد من كوادرها، ووجوهها السياسية، عضوية مجلس الأمة، ومناصب قيادية بارزة في "الاتحاد القومي" الذي شُكِّلَ ليحل محل الأحزاب المحلولة.

أدَّت نوعية هذه العلاقة الخاصة ما بين "الحركة" وأجهزة السراج، إلى تكُّون نوع من "كتلة سراجية" في "الحركة" في سورية، أثبت السياق اللاحق للصراع الذي نشب ما بين السراج والمشير عبد الحكيم عامر حول السلطة في الإقليم الشمالي، أن ولاءها للسراج كان أكبر من ولائها لعبد الناصر. والواقع أن السراج أبدى حرصاً خاصاً على إبراز نوعية تلك العلاقة الخاصة ما بينه وبين "الحركة"، إلى الدرجة التي كان يفتح فيها بيته لاستقبال المهنئين بزواج أحد "الحركيين"، وكان مأثوراً عنه في أوساط "الحركة" قوله إن عضويته في "الحركة" شرف لا يدعيه[٧]. وأدى ذلك، لاسيما بالنسبة لأولئك الذين لم ترق لهم سياسة السراج وإجراءاته، إلى تكوين صورة سلطوية عن النماذج "الحركية" في سورية، لم يعد التمييز فيها ممكناً ما بين رجل "الحركة" ورجل "السراج.

لقد أقلق اختراق أجهزة السراج لـ "الحركة" جورج حبش الذي كان حريصاً على استقلالية "الحركة" من داخل عملها كأداة طوعية لـ "الجمهورية العربية المتحدة" أو لـ "القيادة الرسمية"، إذ وصل هذا الاختراق إلى القيادة القومية نفسها، فأدى إلى إخراج ثابت المهايني من "الحركة"[٨]. وأثبت هذا الاختراق أن التوفيق ما بين استقلالية "الحركة" واضطلاعها بوظيفة أداة طوعية، كان نوعاً من ماء يكذّب الغطاس. إذ لم تكن الأجهزة المصرية المسؤولة عن الشؤون العربية سوى أجهزة مخابرات.

غير أن اندراج "الحركة" في "المجرى الناصري" وتحولها إلى أداة طوعية للجمهورية العربية المتحدة، أخرجها من عزلتها النخبوية ومن هامشيتها السياسية ومحدوديتها التنظيمية، ووضعها في قلب الأحداث، ليصوغها هذا المجرى بشكل تنظيمي وإيديولوجي مختلف بنيوياً عن شكلها التقليدي في الخمسينات. وهو ما توضح على نحو نموذجي خلال فترة ١٩٥٨-١٩٦١ في كل من لبنان والعراق والكويت وفي تأسيس فروع قومية جديدة.

الخروج من العزلة

أولاً- أحداث ١٩٥٨ في لبنان

شكّلت أحداث أيار ١٩٥٨ في لبنان، التي اندلعت بعد أقل من شهرين من إعلان الجمهورية العربية المتحدة، فرصة لاختبار فعالية "الحركة" كأداة طوعية لـ "الجمهورية العربية المتحدة" و"قيادتها الرسمية". وبفضل الدعم العسكري والسياسي الذي قدمته أجهزة السراج لـ "الحركة" فإن "الحركة" تمكنت من لعب دورٍ أساسي في أحداث ١٩٥٨[٩]، التي اندلعت أول ما اندلعت في طرابلس ثم انتشرت وشملت لبنانَ الشمالي والشمال الشرقي ثم لبنان الجنوبي[١٠].

أخرجت هذه الأحداث "الحركة" من هامشيتها وعزلتها وتسترها بالطقوس السرية العربية والمخيمات الكشفية إلى ميدان الفعل الجماهيري، فلعب فرعها اللبناني الذي تم رفده بكوادر "حركية" مدربة مقيمة في الأردن وسورية[١١]، لأول مرة دوراً جماهيرياً عسكرياً يتخطى حجمه التنظيمي المحدود الذي لا يتعدى العشرات، والذي كان محصوراً بصورة أساسية في فريق من طلبة الثانوية.

وكان الفرع "اللبناني" أقرب إلى ما يسمى في علم الاجتماع السياسي بالحزب-المصفاة. ويعني هذا التعبير "حزباً" يمر به كثير من المنتسبين المؤقتين[١٢]. ويفسر محسن إبراهيم هذا النزيف التنظيمي المستمر في الفرع اللبناني بنمو مدارك الطلاب المنخرطين في "الحركة" وتعرفهم بعد

التخرج على تجارب فكرية وسياسية مختلفة[13]. في حين يفسره باسل الكبيسي بأن الخريجين من "الحركة" كانوا يفضلون تجريب حظوظهم مع ما يتيحه النظام الليبرالي "الحر" في لبنان أكثر من رهن مصيرهم بمنظمة صدامية[14]. وما يهمنا من ذلك أن هذا النزيف التنظيمي المستمر هو الذي دفع قيادة "الحركة" للتعويض عنه بكوادر من الفروع الأخرى.

حققت "الحركة" خلال أحداث ١٩٥٨ حضوراً مهماً في ثلاث مناطق هي: طرابلس وصور وبيروت. ففي طرابلس تمكنت من تحقيق حضور في الميناء، وَضَعَها بقوة على الخارطة السياسية لمدينة. وفي صور، استفادت من انهيار السلطة، واحتدام الصراع التقليدي ما بين أقطاب الإقطاع السياسي في المنطقة (الأسعد والخليل)، فاضطلعت بدور سياسي، عسكري وضعها على قمة القيادة السياسية في المدينة[15]. وبسبب فاعليتها في الجنوب، فإن محمد الزيات قائد تنظيم "الحركة". في صور تمكن من الحصول على بضعة آلاف من الأصوات في انتخابات ١٩٦٠ في لبنان[16]. أما في بيروت فوجدت البورجوازية المدينية السنية البيروتية التي نأت عن البعثيين والشيوعيين بسبب راديكاليتهم، ضالتها في "الحركة" فوضعت "الحركة" قواها تحت زعامة سياسييها التقليديين، الذين سرعان ما جرُّوها إلى وحل البنية الطائفية اللبنانية، فأصبحت معارك الأوقاف والإفتاء وحقوق المسلمين على رأس هموم فرع "الحركة" اللبناني[17].

أخرجت أحداث ١٩٥٨ "الحركة" من عزلتها وهامشيتها بقدر ما ألحقتها بالسياسيين اللبنانيين التقليديين الذين استغلوا "الحركة" لحل خصوماتهم مع بعضهم البعض. ومن المعتقدأنه لولا ضغط الجمهورية العربية المتحدة لما قبلت "الحركة" هذا الانضواء[18]، الذي حولها إلى نوع من "فرق عملة" تم التعبير عنه بإبرام أولئك السياسيين لتسوية "لا غالب ولا مغلوب". ومن هنا أثبتت أحداث ١٩٥٨ في لبنان بما لا يدع مجالاً للشك، أن شعار الأداة الطوعية لـ "القيادة الرسمية للثورة العربية" قد تحول من الناحية الفعلية إلى أداة بأيدي الأجهزة المصرية، لا تمتلك في المحصلة النهائية أي دور مستقل في صنع القرار، إذ كان تصور هذه الأجهزة لـ "الحركة" "أدواتياً" صرفاً.

ثانياً– الصراع ما بين "القوميين" و "العراقويين" في العراق

١– انضمام جيل ١٩٥٦ إلى "الحركة"

ما إن تم تسوية الحرب الأهلية اللبنانية وفق صيغة "لا غالب ولا مغلوب"، حتى تهيأت "الحركة" لمعركة ضارية في العراق، ما بين "القوميين" و"العراقويين" حول مشكلة انضمام العراق

إلى الجمهورية العربية المتحدة. وقد ارتبط تطور فرع "الحركة" العراقي إلى حد بعيد بهذه "المعركة"، وحقق في سياقها أول حضور تنظيمي وسياسي فاعل لـ "الحركة" في العراق.

لا يعود تشكل الخلايا الأولى لـ "حركة القوميين العرب" في العراق إلى أكثر من عام ١٩٥٥ حين نظمها بشكلٍ جنيني كل من حامد الجبوري (عراقي) وصالح شبل (فلسطيني)[١٩]، عضوي النواة القيادية المؤسسة لـ "الحركة" صيف ١٩٥١[٢٠]. ولم يتجاوز عدد أعضاء الخلايا "الحركية" المتكونة عشية ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عشرين عضواً[٢١] أو سبعة وعشرين عضواً على الأكثر[٢٢]، كان بعضهم لايزال حتى ثورة تموز مقيماً في بيروت، وينحدرون جميعاً باستثناءات محدودة من طبقات الأعيان وأقرانهم من الموظفين الكبار في إدارة العهد الملكي[٢٣].

إثر قيام ثورة ١٤ تموز، وبروز مخاوف "الحركة" من توجهات عبد الكريم قاسم السلبية تجاه الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، أوفدت القيادة القومية لـ "الحركة" أحد كوادرها الشابة الذي أثبت كفاءة قيادية مبكرة للعمل في فرع "الحركة" العراقي. ولم يكن هذا الكادر سوى نايف حواتمة الذي لعب دوراً أساسياً في تطور فرع "الحركة"[٢٤] من دخوله العراق بعيد ثورة تموز إلى آذار ١٩٦٣ حين أخرجته سلطات حركة ٨ شباط من العراق.

كانت الهوية السياسية لفرع "الحركة" العراقي الذي يحمل اسم "الشباب القومي العربي" مختلطة ما بينه وبين اسم منظمة طلابية نشيطة يقودها حزب الاستقلال في العراق، هي منظمة "الشباب القومي العربي"، التي كان أهم ظهور علني لها في التظاهرات الطلابية التي قادتها أواخر عام ١٩٥٦ احتجاجاً على العدوان الثلاثي على مصر[٢٥].

تستدعي أهمية هذه المنظمة من منظور استيعاب "الحركة" لاحقاً لمعظم نشطائها التوقف قليلاً عندها. يمكن اعتبار هذه المنظمة بمثابة المنظمة الطلابية الشبابية لحزب "الاستقلال" في العراق، وريث نادي المثنى القومي وحركة أيار التحررية ١٩٤١. وكان يقودها من حزب "الاستقلال" القديم كل من أحمد الجزائري وأحمد الحبوبي، وهما ابن وقريب لاثنين من القادة العظام لثورة ١٩٢٠ في العراق هما الشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ سعيد الحبوبي[٢٦].

وقد انتظم في "الحركة" بعيد ثورة تموز مباشرة أربعة من أعضاء القيادة الخماسية لهذه المنظمة(٢٧). وانضم ثلاثة منهم مباشرة إلى اللجنة القيادية "الحركية" في النجف، ولم يكن يتبع لهذه اللجنة قبيل ذلك سوى خلية محدودة مؤلفة من أربعة أعضاء. وبإنضمام حوالي ٧٥ عضواً من تلك المنظمة إلى "الحركة" أصبح لـ "الحركة" ولأول مرة تنظيم فاعل في "النجف"، ولأهمية هذا الفرع تولى نايف حواتمة قيادته مباشرة[٢٨].

أدى الالتباس ما بين منظمة "الشباب القومي العربي" (الحركية) ومنظمة "الشباب القومي العربي" (الاستقلالية) إلى اعتبار "القوميين العرب" خطأً من حزب الاستقلال[٢٩]. إذ كان سائداً قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وصف أعضاء حزب "الاستقلال" بـ "القوميين العرب"، فلم يكن يشار إليهم باسم "الاستقلاليين" نسبة إلى اسم الحزب بل باسم "القوميين العرب"[٣٠]. ويفسر ذلك حرص "الشباب القومي العربي" (الحركي لاحقاً) على إزالة هذا الالتباس بينه وبين "الشباب القومي العربي" (الاستقلالي). وكانت إزالة هذا الالتباس مدفوعةً بإرادة "الشباب القومي العربي" للعمل كتنظيم مستقل ومميز في خريطة العمل السياسي الحزبية في العراق بعيد ثورة تموز.

ومن هنا تم اختيار اسم "حركة القوميين العرب" بدلاً من "الشباب القومي العربي". وساعدت هذه الخطوة "الحركة" على "إثبات وجودها كحزب سياسي في العراق"[٣١]. وقد تبنت منظمة "الشباب القومي العربي" هذا الاسم في كل الأقاليم، وأصبحت تُعرف منذ أواخر عام ١٩٥٨ رسمياً باسم "حركة القوميين العرب". ومن هنا جاء الاختصار الرمزي لـ "القوميين العرب" بـ "الحركيين"، والذي استخدم أول ما استخدم في العراق[٣٢].

وقد تم تفضيل اسم "الحركة" على اسم "الحزب" على الأرجح في سياق تأثر "الشباب القومي العربي" في مرحلة تحوله إلى أداة طوعية اختيارية للجمهورية العربية المتحدة، بموقف "الناصرية" السلبي من ظاهرة "الحزبية"[٣٣]، كان أبرز شيء وافقت عليه القيادة القومية لـ "الحركة" من خلال مبعوثها هاني الهندي بالنسبة لخطة عمل فرعها "العراقي" هو إصدار صحيفة سرية باسم "الوحدة"، والعمل في القطاع العسكري، وحمل اسم "حركة القوميين العرب" واتباع سياسة التحالف الجبهوي مع القوى القومية[٣٤].

٢- شعار الوحدة الفورية

عبَّر اسم "الوحدة" الذي اختير كاسم لجريدة "الحركة" رمزياً عن الهوية السياسية لـ "الحركة" برمتها. فكانت أبرز نشرة أصدرها فرع "الحركة" هي نشرة "الوحدة طريقنا" (تشرين الأول ١٩٥٨). دعت النشرة وبالخط العريض إلى "الوحدة فوراً" ما بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، وحددت النشرة طريق "الحركة" بأنه طريق "الوحدة الفورية التامة مع نواة الوحدة العربية المتمثلة بالجمهورية العربية المتحدة. من هنا رفضت النشرة مفهوم "الاتحاد الفيدرالي" الذي تمسك به العراقيون، ورأت فيه "شكلاً وحدوياً مشوهاً" و"تجسيداً مبطناً للتجزئة" ومجرد "تكتيك مقابل لنضال الوحدة، يهدف لامتصاص النقمة الشعبية ضد التجزئة"

و"لم يلق بعض الرواج الشعبي" إلا لارتباطه بـ "فئات عرف عنها معاداتها للاستعمار ونزعتها التقدمية"[35]. وذلك في إشارة ضمنية إلى الحزب الشيوعي العراقي الذي طرح منذ ١٤ تموز في مذكرته إلى عبد الكريم قاسم "الاتحاد الفيدرالي" مقابل "الوحدة الفورية التامة" ودعم هذه المذكرة بمظاهرة كبرى في ٧ آب ١٩٥٨ عبرت عن "بأسه" صدرت هذه النشرة في أجواء تفجر الصراع ما بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في شهر أيلول ١٩٥٨ حول الموقف من الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، والذي أخذ يكتسب شكل صراع ما بين "القوميين" (دعاة الوحدة الاندماجية) و"العراقويين" (دعاة الاتحاد الفيدرالي والجمهورية الخالدة). وقد أفضى هذا الصراع إلى إعفاء عارف في ١٢ أيلول من منصب نائب القائد العام، وإلى إعفائه في ٣٠ منه من كافة مناصبه، ومن ثم ترحيله في ١٢ ت١ كسفير للعراق في بون، وتصنيع لقب "الزعيم الأوحد" في تشرين الأول نفسه، والذي تلقفه الشيوعيون فوراً ونشروه على أوسع نطاق ممكن. إن لم يكن هم الذين أطلقوه لمواجهة زعامة عبد الناصر القومية بزعامة وطنية عراقية[36].

تدفع الوقائع المتسارعة التي حدثت خلال شهري إيلول وتشرين الأول ١٩٥٨ إلى اعتبار نشرة "الوحدة طريقنا" رداً على بيان الحزب الشيوعي العراقي في ٣ أيلول بخصوص الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة واليمن كبديل للوحدة الاندماجية. إذ حذر فيه الحزب الشيوعي مما يبيته "مؤيدو الاندماج مع الجمهورية العربية المتحدة" لتنفذ "مخططتهم بمعزل عن الشعب" ووضع "القوى الوطنية والجماهير أمام الأمر الواقع، رغم عدم وجود أي قرار أو ميل عند "حكومة الجمهورية أو عند قادة الجيش" لذلك[37]" صدر البيان في أجواء إسقاط عارف وإقصائه عن السلطة، ويبدو أنه في تحذيره مما "يبيته" "القوميون" كان يستبق النتائج المحتملة عن عملية إسقاط عارف التي تم التهيئة لها وتنفيذها خلال شهر أيلول. وبالفعل لم تتأخر ردة فعل "القوميين" إذ تظاهر القوميون في ٣ ت١ أمام منزل عارف تأييداً له بعد إقصاء قاسم له من كافة مناصبه[38]، كما حاول الضباط "القوميون" بقيادة أحمد حسن البكر القيام في الشهر نفسه بانقلاب ضد قاسم تم كشفه وقمعه على الفور[39]. كما اتهم القومي الجليل رشيد عالي الكيلاني في الشهر نفسه بتنظيم مؤامرة بالتنسيق مع الجمهورية العربية المتحدة[40].

٣- تسوية مؤقتة

جرت محاولة لنزع الفتيل عن احتمال انفجار الصدام ما بين "العراقويين" و"القوميين"، الذي كانت نذره المهلكة بادية للجميع. حيث جرت محاولة لإحياء "جبهة الاتحاد الوطني".

أثمرت عن إصدار أطرافها البعث (فؤاد الركابي) والوطني الديمقراطي (كامل الجادرجي ومحمد حديد) والاستقلال (محمد مهدي كبه ومحمد صديق شنشل) والشيوعي (عامر عبد الله)، لبيان تهدئة في ١٢ ت١ ١٩٥٨، دعا إلى "الكف" عن التظاهرات القائمة. وحذر من تحول "الخلاف في الرأي" إلى "خصومة" وأكد عزم الجبهة على دراسة "السياسة الجديدة بالاتباع لخدمة القومية العربية وإعلاء شأنها وبوجه خاص تحقيق أفضل وأمتن شكل من أشكال الارتباط بالجمهورية العربية المتحدة الشقيقة" و "إيجاد نقاط الوفاق التي تصون الجمهورية" ,"نظامنا العتيد"[٤١].

عبَّر البيان عن نوع من تسوية ضمنية غائمة ومؤقتة ما بين "العراقويين" و"القوميين"، ما كان لها سوى أن تؤجل انفجار الصمام إلى حين، ثم تم في ١٩ ت٢ إصدار تلك الأطراف نفسها لميثاق عمل جبهوي يحل محل الميثاق السابق للجبهة، وكان استمراراً لـ "التسوية" في البيان الأول، إذ أقرَّ بأن العرب أمة واحدة وأن العراق جزء منها، وركز على التحديد بشكل خاص لأفضل شكل للارتباط ما بين الجمهوريتين: العراقية والعربية المتحدة من جهة، وعلى صيانة استقلال العراق وتبني سياسة عربية تحررية من جهة ثانية[٤٢].

لم تؤيد "حركة القوميين العرب" هذه "التسوية" التي تعني تأييد "القوميين" لـ "استقلال العراق" مقابل تأييد "الشيوعيين" لـ أفضل شكل للارتباط ما بين الجمهوريتين"، فقد كان مطلبها يتلخص بـ "الوحدة الفورية التامة". إلا أن برنامج النقاط الثلاث عشرة التي نشرها خالد بكداش الأمين العام للحزب الشيوعي السوري في ١٤ ك١، مستقوياً بنجاحات "الشيوعيين" في العراق، عجَّل في انهيار هذه "التسوية" ودمارها، وفتح الباب على مصراعيه أمام العنف.

٤- الترجمة العراقية لبرنامج خالد بكداش

تركَّز برنامج خالد بكداش على استبدال الوحدة الاندماجية القائمة بالفعل بـ "اتحاد فيدرالي" فضفاض. وكان هذا البرنامج بكلمة واحدة، وثيقة "انفصالية" تامة[٤٣]، لم يجرؤ على مثلها أي سياسي سوري حتى ذلك الوقت.

ترجم "العراقويون" الذي كان الحزب الشيوعي العراقي ركنهم الأساسي، برنامج بكداش "الانفصالي" المقنع بـ "الاتحاد الفيدرالي" بإعادة محاكمة رشيد علي الكيلاني أحد الآباء الكبار لـ "القوميين العرب" في ١٥ ك١ ١٩٥٨، أي في اليوم التالي مباشرة لذلك البرنامج، وحكم في ١٧ منه على الكيلاني بالإعدام لـ "تآمره" على "الجمهورية" "بالتعاون مع دولة أجنبية"[٤٤] هي دولة الجمهورية العربية المتحدة. وكانت المحاكمة من حيث طبيعتها وظروفها ووظيفتها سياسية

صرفة لا لبس فيها لكافة دعاة الوحدة ما بين العراق والجمهورية العربية المتحدة. في الوقت نفسه الذي بادر فيه الحزب الشيوعي العراقي مع أطراف "جبهة الاتحاد الوطني" إلى إصدار بيان جديد في ٢٩ك١ ١٩٥٨، أي بعد أسبوعين ونيف على برنامج بكداش وبعد حوالي أسبوع من إدانة عبد الناصر له، يدعو للتصدي للمؤامرات الاستعمارية التي تتعرض لها الأمة العربية، والتي تهدف للإيقاع ما بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة[٤٥].

ولكن هذا البيان الذي احتقره "الحركيون" أتى متأخراً كثيراً وبعد فوات الأوان. إذ كان عبد الناصر قد أدان في ٢٣ ك١ البيان. وتفاعلت هذه الإدانة في العراق، في عنف سياسي متبادل كما بين "القوميين" و"العراقويين" استخدمت فيه الخناجر والمسدسات والقبضات، فأخذت الصحافة "العراقوية" تتهم "عصابة مجرمة" بالوقوف خلف ذلك في حين تحدثت بيانات القوميين عن "عصابات فاشية مجرمة" يقف خلفها الشيوعيون[٤٦].

لم تكن المبادرة إلى تعميم الصراع مبادرة جمال عبد الناصر، كما يتصور كثيرون، بل مبادرة خالد بكداش، الذي كان متورطاً دوماً في أحداث بغداد، ولكن عن بعد ومداورة[٤٧]. وقد أفزع الحزب الشيوعي العراقي، باستملاكه لثورة تموز، وسيطرته على النقابات والاتحادات ولجان "المقاومة الشعبية"، "القوميين". إذ أثبت في شهر شباط وبالارتباط مع حكم "المهداوي" في ٥ شباط بإعدام عبد السلام عارف أنه قوة كلية القدرة والحضور. وإزاء ذلك لم يجد الوزراء القوميون مفراً من الاستقالة من الحكومة، فتشكلت في ٧ شباط أي بعد يومين من الحكم بالإعدام على عارف وزارة :"عراقوية" سياسياً سيطر عليها الجناح "العراقوي" في الحزب الوطني الديمقراطي (كامل الجادرجي). كما أخذت الصحافة الشيوعية تصف "القوميين" بـ "العناصر الحاقدة والموتورة" وبـ "المؤامرات" وبـ "الافتراءات" وبـ "العطف المباشر أو غير المباشر على النشاطات المعادية للجمهورية في الداخل والخارج"[٤٨].

أصدرت "حركة القوميين العرب" في العراق في هذا السياق نشرة-كراساً بعنوان تحريضي: "أيها الشيوعيون أين إيمانكم بالاتحاد الفيدرالي"(شباط ١٩٥٩)[٤٩]. وإذا كان صحيحاً أن عبد الناصر حتى شهر شباط لم يُدِنْ سوى الشيوعيين السوريين، وقام باعتقالات في صفوفهم في ٢٣ ك١ ١٩٥٨، بل وحاول أن يخفف في هذه اللحظة من نبرة العداء ضد الشيوعيين مؤكداً أنهم عرب أولاً وشيوعيون بعد ذلك، فإن كلماته حرَّضت الناصريين ضد الشيوعيين حيثما كان للناصرية وزن يذكر[٥٠]. وكانت نشرة "الحركة" في العراق نموذجاً مدرسياً لهذا التحريض.

يمكن اعتبار هذه النشرة رداً مباشراً على محاضرة عامر عبد الله عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي، التي ألقاها يوم ١٣ شباط في "جمعية الخريجين" تحت عنوان "الطريق

التاريخي لوحدة الأمة العربية". وتلخص رأي "القوميين"فيها بأن عبد الله "أقر التجزئة ورضي بالإقليمية"[51]. وكان هجوم الشيوعيين على احتفال أقيم في سفارة الجمهورية العربية المتحدة يوم ٢٢ شباط ١٩٥٩ بمناسبة الذكرى الأولى للوحدة[52] تطويراً سافراً للصراع إلى الطريق القاتل: طريق العنف السياسي، وبات واضحاً أن الجميع يتعطشون لدماء الجميع ويستعجلونها.

لقد حاول عبد الكريم قاسم أن يمسك "العصا" من وسطها، وأن يعزز سلطته في ظل هذا الانقسام القطبي ما بين "القوميين" و"الشيوعيين". من هنا كان طبيعياً أن يفكر العسكريون القوميون والشيوعيون في آن بطرح فكرة التخلص منه وحسم الصراع، فبادر الضباط القوميون بقيادة العقيد الركن رفعت الحاج سري مؤسس تنظيم "الضباط الأحرار" ومعاونه المقدم الركن محمد خالد بإعادة بناء تنظيمهم العسكري[53]. أما المكتب العسكري للحزب الشيوعي الذي عرف بذلك، واعتبره جزءاً من خطة لاغتيال قاسم في شهر شباط في وزارة الدفاع، فأخذ يضغط على المكتب السياسي للحزب من أجل إقصاء قاسم. غير أن مثل هذا القرار الخطير في ظل تفاهمات الحرب الباردة ما كان ملكاً للمكتب السياسي بل لموسكو. فأدى كشف أجهزة قاسم لمداولات المكتب العسكري الشيوعي إلى اعتقال آمري كتيبتي الدبابات الثالثة والرابعة في معسكر "أبو غريب" الهام لأي انقلاب، واللذين تبنيا إسقاط قاسم والاستيلاء على السلطة[54].

أثمر شهر شباط العاتي المنذر بالدم عن مأساة "الموصل" التي استنفر "القوميون" قواهم فيها، بما في ذلك "الحركة" التي كان تنظيمها العسكري "موصلياً"، فكان نايف حواتمة "الدينامو" الفعلي في فرع "الحركة" العراقي حاضراً إبان "حركة الشواف، واضطر للتخفي في الموصل ثم لتركها بنتائج فشلها"[55].

أجهزت هزيمة الموصل نهائياً على التوازن داخل الجيش والمجتمع ما بين "القوميين" و"العراقويين"، فلا أحد ينكر أن هزيمة الموصل كانت انتصاراً "شيوعياً بالضربة القاضية على القوميين. وكان ما أعقب هذه الضربة من مجازر قبيحة مدعاة إلى جعل العلاقة ما بين "القوميين" و"الشيوعيين" في النقطة القاتلة: نقطة اللاعودة. ودفع قبح هذه المجازر ثابت حبيب العاني سكرتير لجنة التنظيم العسكري الشيوعي التي وضعت خطة سحق حركة الشواف عن طريق الجو للقول: "... إن التصفيات التي رافقت إلحاق الهزيمة بحركة الشواف من قبل منظمة الحزب الشيوعي العراقي في الموصل لم تكن مبررة" وأن "مجزرة الدملماجة، كانت جريمة ارتكبت ولا لزوم لها"، واستكمل الحزب الشيوعي العراقي تورطه بأن ترأس عضو لجنة مركزية عسكرية له هيئة التحقيق التي أشرفت على تعذيب المعتقلين"[56].

الواقع أن قاسم نفسه ارتاع من هول ما حدث، فأحال المتهمين بمجازر "الموصل" إلى المحاكمات مع أنهم ادعوا الاستجابة لندائه بسحق "المتآمرين" وحكم عليهم بالإعدام، لينفذ "البعثيون" صبيحة الأيام الثأرية الدموية "القبيحة" الأولى لحركة ٨ شباط، حكم الإعدام بالمعتقلين الشيوعيين بوصفهم "شيوعيين".

٥- "القوميون العرب" في مواجهة قاسم: خطط اغتيالات

قرَّر "البعثيون" و"الحركيون" اغتيال قاسم في مطلع حزيران ١٩٥٩. وكان البعث هو الذي وضع الخطة واتصل بحركة القوميين العرب بشأنها، بهدف التنسيق المشترك. إلا أنه تم تأجيل الخطة بسبب تلميحات قاسم بإمكانية توجيه ضربة ضد "الشيوعيين" كنوع من التوازن، وتخوفاً من استيلاء الحزب الشيوعي على السلطة[٥٧]. إلا أنه إثر فجر ٢٠ أيلول الدامي الذي صب الزيت على آخر نقطة في النار بإعدام الدفعة الثانية من الضباط المتهمين بحركة الشواف وعددهم ١٣ ضابطاً في ميدان أم الطبول في ضواحي بغداد. لم يبق أمام "القوميين" سوى التهيؤ لـ "الثأر" من قاسم. ولم يتأخر "الثأر" إذ قام فريق اغتيال بعثي بمحاولة اغتيال قاسم في عرض الشارع في ٧ ت١ ١٩٥٩ أي بعد ثلاثة أسابيع من ذلك الفجر الدامي. وطبقاً لما أعلمنا به أحد أعضاء القيادة التي اتخذت قرار العملية، فإنه قد تم إعلام "حركة القوميين العرب" بالعملية[٥٨]، التي توضح فيما بعد أنها قد تمت بتنسيق تام مع أجهزة المتحدة.

اعتقل بنتائج العملية مباشرة ١٢٠ متهماً من البعثيين والحركيين[٥٩]. وكان على رأس المعتقلين من "الحركيين" باسل الكبيسي عضو قيادة إقليم العراق. غير أن قاسم غلَّب مبدأ "الرحمة فوق القانون" الذي ارتبط به، فلم يقم بتنفيذ أحكام الإعدام، بل شرع بحل سياسي، يقوم على إجازة تشكيل أحزاب سياسية، وتبين بوضوح أن قاسم لن يسلم "رقبته" للشيوعيين، فرفض إجازة الحزب الشيوعي العراقي وأصر على ترخيص حزب شيوعي بديل عنه (بمجموعة الصايغ).

إثر فشل العملية، تولت "حركة القوميين العرب" في العراق، وبشكل مستقل عن "البعث" الإمساك بزمام المبادرة، فنسقت مع اللواء الركن عبد العزيز العقيلي (كتلة الموصل العسكرية) الذي كانت وعوده أكثر من إمكانياته، مما اضطرها للتنسيق مع كتلة الضباط "القوميين" (كتلة صبحي عبد الحميد)[٦٠] التي أعادت بناء تنظيمها بعد إعدام الحاج سري ورفاقه وتفكيك التنظيم.

٦- "الجبهة القومية" مع "البعث"

كان التوافق السياسي ما بين "الحركة" و"البعث" تاماً حتى أواخر ١٩٥٩ حين انسحب الوزراء البعثيون من حكومة الجمهورية العربية المتحدة وأجهزتها. وكان مصدر هذا التوافق، هو توافق "الحركيين" و"البعثيين" التام مع الجمهورية العربية المتحدة، التي كانت أجهزتها تدعم "البعث" في العراق مالياً وتسليحياً وسياسياً[٦١]. والواقع أن معظم قواعد "الحركة" و"البعث" في العراق يومئذ كان "ناصرياً"، وكان جمهورهما هو الجمهور الناصري بدرجة أساسية.

كان مبدأ "الجبهة القومية" في أساس خطة عمل فرع "الحركة" العراقي حين أخذ يعمل لأول مرة باسم "حركة القوميين العرب"[٦٢]. إلا أن المبادرة لتشكيل هذه الجبهة، كانت من الناحية العملية مبادرة "البعث"، الذي دعا في أيار ١٩٦٠ القوى القومية إلى التحالف في "جبهة قومية" لإسقاط قاسم ومقاومة الشيوعيين.

انعكس انسحاب الوزراء البعثيين من حكومة الجمهورية العربية المتحدة سلباً على العلاقة ما بين "الحركة" و"البعث". إذ كانت العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة هي التي تضبط نغمة تلك العلاقة، وباتت نشرات "البعث" في أيار ١٩٦٠ تشكو من حملات "خصوم الحزب" التي تركز على "كونه قد بدأ يتخلى عن شعار الوحدة، وأخذ يعمل ضد الجمهورية العربية المتحدة وضد عبد الناصر"[٦٣]. وطرح البعث في مواجهة هذه "الحملات" التي كان يعني بها "الحركة" بشكل أساسي، أنه يقف إلى جانب "العمل على وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة عن الطريق الشعبي الديمقراطي، ولكنه لن يقف دون الوحدة الفورية، وإنما لا يلتزم بما يترتب على حدوثها كل الحزب مثلاً"[٦٤]. من هنا لم يعد الوفاق "تاماً" ما بين "البعث" و"الحركة"، فتلخص الوفاق بينهما على نقطتين أساسيتين هما: إسقاط حكم قاسم ومقاومة الشيوعيين[٦٥].

تشكّلت "**الجبهة القومية**" بشكل أساسي من ثلاثة أطراف حزبية هي: حركة القوميين العرب والبعث والاستقلال[٦٦]. وكانت "الجبهة القومية" من ناحية وزن القوى مؤلفة من "الحركيين" و"البعثيين"، إذ أن حزب الاستقلال كان قد فقد تنظيمه بصورة شبه فعلية، ولكن لم يفقد هالته وتاريخه المعنوي، كما لم تفقد وجوهه القيادية من أمثال صديق شنشل وفائق السامرائي ومحمد مهدي كبة ألقها وحضورها. وإزاء إصرار "البعث" وإلى حد كبير "الاستقلال"، تم استبعاد ما كان يصفه البعث بـ "التكتلات القومية المشبوهة"[٦٧] التي تم تحديدها بـ "الرابطة القومية" وهي تنظيم محدود يترأسه قومي شبه نازي وابن لأحد شيوخ العشائر هو هشام الشاوي، وبالحزب "العربي الاشتراكي" الذي ترأسه المحامي عبد الرزاق شبيب، وانشق

عن حزب الاستقلال وورثه من الناحية الفعلية[٦٨]، و"الحزب الإسلامي" الذي كان يقع في سياق التناقض ما بين "القوميين" و"العراقويين" في إطار "القوميين". وكان هذا الحزب يُعبر عن مصالح ظلامية وعلى ارتباط مع ضباط محافظين أقوياء، وتولى عملية إبادة بضع مئات من الشيوعيين، عن طريق استئجار عصابة من الأوغاد المحترفين، تحول قتل الشيوعيين لديها إلى مهنة أو نوع من الاحتراف[٦٩].

غير أن هذه "الجبهة" كانت من الناحية الفعلية صيغة دنيا متخبطة وضعيفة من صيغ التنسيق وإصدار بعض البيانات المشتركة[٧٠]. ويعكس تخبطها وضعفها، عدم نضج مفهوم "التحالف الجبهوي" لدى القوى القومية العراقية. وقد أشار نايف حواتمة الذي كان ممثلاً لـ "الحركة" في الجبهة المذكورة، إلى "أن الائتلافات والتحالفات في ذلك السياق كانت غير ثابتة، ذلك أن الحركة الحزبية لم تكن على درجة من النضج حتى تشتق قواسم مشتركة تضمن ثبات الائتلافات والتحالفات، فكانت تبنى بنوع من السرعة"[٧١]. ومن هنا لم تفتقد "الحركة" لإقامة الصلات مع الكتل القومية الأخرى التي كان البعث يصفها بـ "المشبوهة"، فقد كان إسقاط قاسم ومعاقبة الشيوعيين هو هدف الجميع.

استمرت "حركة القوميين العرب" بالتحالف مع "البعث" في العراق في إطار "الجبهة القومية" بصيغتها "الأئتلافية" الدنيا تلك حتى ٢٨ أيلول ١٩٦١ يوم الانفصال السوري، إذ انسحبت من "الجبهة" إثر توقيع أستاذي البعث صلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني على وثيقة الانفصال، رغم مسارعة "البعث" في العراق في ٢٩ أيلول لإدانة "الانفصاليين عملاء الاستعمار والرجعية"[٧٢] وكان هذا الانسحاب استجابة لرغبة القاهرة أكثر منه قراراً "مستقلاً" لـ "الحركة"، حيث تم في ضوء ضغطها، واتخاذها لقرار إسقاط قاسم بالاعتماد على "الحركة" والضباط "القوميين" دون "البعث"[٧٣]. وترتب على انسحاب "الحركة" من "الجبهة القومية" انهيار "اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار" وانشقاقها إلى لجنة "بعثية" مرتبطة بـ "البعث" و"قومية" أو "ناصرية" متحالفة مع "حركة القوميين العرب" وهو ما سنتوقف عنده بالتفصيل لاحقاً.

ثالثاً– حول انضمام الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة

١– وراثة حركة ١٩٣٨

ورثت "حركة القوميين العرب" في الكويت، من الناحية الموضوعية "الكتلة الوطنية" التي شكّلها في الثلاثينات عدد من التجار القوميين الليبيراليين الكويتيين، على شكل جمعية قومية سرية ترى في العراق إبان حكم الملك غازي إقليماً–قاعدة لمحمل القوميين العرب. يمكن اعتبار هذه الجمعية في وجوه عديدة صدى لـ "نادي المثنى"[٧٤] القومي في العراق، الذي كان واجهة التنظيم القومي السري الذي ترأسه في العراق يونس السبعاوي وقاد حركة أيار ١٩٤١ التحررية ضد الإنكليز.

برز أول نشاط علني لهذه الجمعية القومية السرية، حين تشكلت "لجنة أكتوبر" لنصرة فلسطين عام ١٩٣٦، ثم شكلت "كتلة الشباب الوطني" (شباب الكويت) كواجهة، علنية لها. وضمت كتلة "شباب الكويت" جميع أعضاء اللجنة الكويتية لنصرة فلسطين. وقام ميثاقها على "الإيمان بأن الأمة العربية واحدة، وأن الوطن العربي وطن واحد، ومن حق الأمة العربية ممارسة سيادتها التامة واستقلالها" وأن "الكويت بلد عربي وجزء لا يتجزأ من الوطن العربي الأكبر". ودعا البرنامج الذي نشره "شباب الكويت" عام ١٩٣٨، في إشارة واضحة للهجرة الإيرانية المتنامية إلى: "إغلاق أبواب الكويت في وجه اللاجئين الأجانب، والسماح المطلق للعرب بزيارة الكويت، والتعاون مع العراق"[٧٥]. وبذلك انفردت الحركة الإصلاحية في الكويت عن الحركتين الإصلاحيتين في البحرين ودبي اللتين قامتا في سياق الحركات الإصلاحية عام ١٩٣٨ في الخليج العربي، بتقديم مطالب قومية واضحة: أعني المطلبين الأخيرين الخاصين بضرورة فتح البلاد للعرب والتعاون مع العراق الذي كان ينحو منحى قومياً تحت حكم الملك غازي[٧٦].

ارتبط باسم الحركة الاصلاحية في الكويت تشكيل أول مجلس تشريعي عام ١٩٣٨ في كل منطقة الخليج والجزيرة العربية. وكان من حيثيات حل هذا المجلس، وحظر نشاط "الكتلة" دعوة بعض كوادرها الملك غازي لضم الكويت إلى العراق. ونتج عن أحداث ما بات يسمى في تاريخ الكويت المعاصر بـ "سنة المجلس" "دفاع الكويتيين الشباب عن المجلس بقوة السلاح وإعلانهم العصيان، مما أدى إلى إعدام أحدهم، واعتقال بعضهم، وإرغام البعض الآخر على اللجوء إلى الدول المجاورة"[٧٧]. وشكل من لجأ منهم إلى العراق مع اللاجئين البحرانيين إثر قمع حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في البحرين ما عرف باسم "اتحاد عرب الخليج"[٧٨].

أضعف ظهور الريع النفطي، وما نتج عنه من الشروع بإرساء آليات الدولة، من الناحية الموضوعية، طبقة التجار. وحدَّ من النفوذ الذي كانت تتمتع به، فاستقل "الحاكم" لأول مرة عن دعمها المادي واستبدله بعوائد النفط.

أخذ إرساء آليات الدولة شكل إحداث أجهزة حكم محلي للأوقاف والبلدية والمعارف والصحة عام ١٩٥٤ تنسجم مع وضعية "الكويت" يومئذ كمحمية بريطانية مستقلة ذاتياً أو شبه مستعمرة. وقد أدارت هذه الأجهزة/الدوائر الحكومية الوليدة هيئة من "الشيوخ" الشباب حملت اسم "هيئة الشيوخ العليا". كان ذلك يعني نوعاً من مأسسة العائلة الحاكمة في أجهزة الدولة، ذلك أن مركزية الدولة في مثل منطقة الخليج والجزيرة تعني مركزية العائلة الحاكمة.

قادت "حركة القوميين العرب" المعارضة الأهلية ضد مركزية العائلة الحاكمة وتمأسسها في أجهزة دولة، فحشدت لاجتماع جماهيري شكل نوعاً من برلمان شعبي، وانتخب هذا الاجتماع "الهيئة التنفيذية الأهلية"، و"كلفها" بأن تحضر للدستور وأن تجري انتخابات مجلس تشريعي(٨٠). يحاكي اسم "الهيئة التنفيذية الأهلية" ضدياً اسم "الهيئة التنفيذية العليا" التي سماها الكويتيون للتو باسم "هيئة الشيوخ العليا". وفي هذا السياق تحديداً برزت "حركة القوميين العرب" كوريثٍ لحركة ١٩٣٨ الدستورية في شرطٍ جديد يتميز أول ما يتميز بإرساء أولي لآليات الدولة "الحديثة". حيث استطاعت "الحركة" عام ١٩٥٦ أن ترغم الشيوخ على إجراء انتخابات مجلس مشترك للأجهزة الحكومية، وقبل الشيوخ بمبدأ الانتخابات شرط استبعاد ثلاثة من قياديي "الحركة" عنها وهم: الدكتور أحمد الخطيب وجاسم القطامي وعبد الرزاق خالد الزيد. غير أن الأنظمة كانت تجيز انتخاب غير المرشحين، فنجح القياديون الثلاثة، وحين استبعدهم الشيوخ، قدم جميع أعضاء المجالس المنتخبة استقالاتهم(٨١).

وجد التجار القوميون الليبيراليون، لاسيما أولئك الذين قادوا حركة ١٩٣٨ في "الحركة" تعويضاً سياسياً عن ضعفهم إزاء تمأسس الشيوخ في الدولة(٨٢)، في طورٍ أخذت فيه "الحركة" إثر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ تمثل نوعاً من حزب أمة في الكويت. فتكرس الزواج ما بين "الحركة" وقادة حركة ١٩٣٨، بانضواء هؤلاء التجار في إطار تنظيمي خاص شكلته "الحركة" لهم هو "الرابطة الكويتية" التي تولى الرجل الثاني في "الحركة" جاسم القطامي رئاستها. وضمت هذه الرابطة ثلاثة من قياديي "الكتلة الوطنية" عام ١٩٣٨ هم: عبد اللطيف ثنيان الغانم الرئيس الفخري للكتلة الوطنية، وأحمد زيد السرحان سكرتير واجهتها العلنية "كتلة الشباب الوطني" أو "شباب الكويت"، وعبد العزيز حمد الصقر أبرز نشطائها(٨٣).

٢- المطالبة بانضمام الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة

أضعف انخراط العراق في حلف بغداد كثيراً من مسألة الوحدة ما بين الكويت والعراق، فطرح فرع "الحركة" الكويتي إرجاء هذا الانضمام إلى حين يتخلص العراق من ظروف الهيمنة الاستعمارية التي كان يعيشها أثناء حكم نوري السعيد[٨٤] وكان ذلك رداً على ضغوطات العراق الملكي على الكويت للإنضمام إلى فيدرالية الاتحاد الهاشمي العربي الذي كان سيضم الكويت والعراق والأردن[٨٥]، من هنا ما إن تم إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة، حتى وجدت "الحركة" فيها مخرجاً للتحرر من ضغوطات العراق الملكي، فطالبت عام ١٩٥٨ شيخ الكويت باسم "الرابطة الكويتية" انضمام الكويت كعضو ثالث إلى الجمهورية العربية المتحدة، ومن هنا طالبت بوضوح تام بإلغاء معاهدة الحماية البريطانية التي تعرف بمعاهدة ١٨٩٩، وبتحرير الثروة النفطية من سيطرة الإنكليز، وتسويق البترول وطنياً وتكويت مجلس إدارة KOC وإنشاء شركة ملاحة وطنية لتسويق البترول، وتكويت المؤسسات الحكومية، وسحب الأرصدة الكويتية من البنوك الإنكليزية، وإنهاء وجود الشركات الإنجليزية الخمس التي تشرف على تنفيذ المشاريع[٨٧].

لا يعني طرح "الحركة" لانضمام الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة "تهرباً" من الوحدة مع العراق بقدر ما يعني رفضها لهذه الوحدة مع العراق في ظروف انخراطه في حلف بغداد، بدليل أن "الحركة" طالبت عام ١٩٦٣ رسمياً بإنضمام الكويت إلى الوحدة الثلاثية الذي أعلنت ما بين مصر وسورية والعراق[٨٨]، إذ كانت الوحدة مع العراق مطلباً كلاسيكياً لـ "القوميين" في الكويت منذ الثلاثينات.

انسجاماً مع اضطلاع "الحركة" بوظيفة الأداة الطوعية لـ " الجمهورية العربية المتحدة" بادرت "الحركة" عام ١٩٥٩ لمطالبة شيخ الكويت بانضمام الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة. وبغية تحقيق هذا الهدف عقدت "الحركة" في الأول من شباط ١٩٥٩، اجتماعاً شعبياً في ثانوية الشويخ احتفالاً بالذكرى الأولى لقيام الجمهورية العربية المتحدة. وحضر هذا التجمع أحمد سعيد مدير إذاعة "صوت العرب" والشيخ عبد الله الجابر الصباح. نددت الخطب الحماسية علناً بـ "الأنظمة الرجعية" "التي تشكل عائقاً أمام الوحدة العربية" وخص جاسم القطامي بالذكر "الحكم العشائري" في الكويت، وطالب بأن يصبح موقع "الكويت" في الجمهورية العربية المتحدة كموقع "حمص أوحماة يرفرف عليها علم الوحدة الحبيب شامخاً".

لم تتأخر ردة فعل السلطات الكويتية، حيث جرى صدام مباشر بين المجتمعين وقوات الأمن، فاعتقلت السلطات العديد من شخصيات "الحركة" ووجوهها، وسحبت جواز سفر

بعضهم، وطردتهم من الوظائف الحكومية، وأبعدت أعضاء "الحركة" العرب غير الكويتيين من الكويت، وتجلت حملتها بإغلاق كافة الأندية والصحف[٨٩]، فانتقل النشاط برمته إلى المؤسسة الأهلية التي لا تستطيع السلطة التحكم بها وهي اليوانية التي تتسيس في أوقات الأزمات.

بالغت "الحركة" في الكويت من خلال مهرجان شباط كثيراً بالقفز على حقيقة الرقم البريطاني في القرار الكويتي، وتصرفت وكأن الكويت، مستقلة بالفعل، كي تستطيع الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، من هنا طالبت بإلغاء المعاهدة، فأصبحت الوحدة طريقاً للتحرر الوطني. فيستفاد من أنها حددت موعد الاجتماع في الأول من شباط وليس في ٢٢ منه، من أجل أن يكون شهر شباط شهر الضغط على العائلة الحاكمة لإلغاء اتفاقية ١٨٩٩ والانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة.

٣- لجان مقاومة الشيوعية

انخرطت "الحركة" في الكويت، كما في كل مكان آخر تتمتع فيه بوزن يذكر بحملة مقاومة الشيوعية إثر فتح خالد بكداش النار على عبد الناصر بوثيقته "الانفصالية" (ك١ ١٩٥٨). وقد جرت هذه الوثيقة الوبال على الشيوعيين العرب، بما في ذلك الكويت. إذ تطوع "الحركيون" مع "البعثيين" بحكم تغلغلهم في أوساط العمالة العربية في الكويت ومعرفتهم بنشطائها، بتقديم أسماء النشطاء الشيوعيين العرب المقيمين في الكويت إلى السلطات بغية ترحيلهم. ونتج عن هذه الخدمة التطوعية "القذرة"، طرد السلطات الكويتية لمائتي لاجئ أردني، يعملون في خدمة الحكومة والشركات الخاصة، لجأ أغلبهم إلى الكويت بعد إطاحة الملك حسين بحكومة النابلسي (نيسان ١٩٥٧) حيث اتهم هؤلاء بالشيوعية وسلموا إلى السلطات الأردنية[٩٠].

وإذا كانت هذه الخدمة التطوعية مرتبطة بتحول "الحركة" إلى رأس حربة "ناصرية" في مواجهة الشيوعيين، ولا سيما في العراق، الذي وصل فيه الصراع ما بين "القوميين" و"الشيوعيين" إلى الطريق القاتل: طريق العنف السياسي، فإن سببها المباشر ربما يرتبط برد "الحركيين" على محاولة الحزب الشيوعي العراقي إبان حكم قاسم مد نشاطه إلى الكويت[٩١].

كانت ضربة شباط ١٩٥٩ ضد "حركة القوميين العرب" ضربة "بريطانية" لا لبس فيها، ونوعاً من طبعةٍ كويتية خاصة عن ضرب حركة "الهيئة" في البحرين إثر تظاهرات ٤ت٢ ١٩٥٦ واعتقال قادتها ومحاكمتهم ونفيهم[٩٢]، حيث اتهمت مصر في البحرين كما اتهمت في الكويت بالوقوف خلف التظاهرات. إذ لم تكن "الحركة" في الكويت من زاوية تمثيلها الفعلي لـ "الأمة" سوى نسخة كويتية من تمثيل "الهيئة" لشعب البحرين.

٤- الحركة و "أزمة الكويت"

لم تُؤثر ضربة شباط ١٩٥٩ على "العلاقة الطيبة" بين "الشيخ" (عبد الله السالم الصباح) وبين "حركة القوميين العرب" وبالذات بينه وبين قياداتها من أمثال الدكتور أحمد الخطيب وجاسم القطامي[٩٣]. إذ عمل هذا الشيخ المستنير الذي يعتبر أب التطور السياسي الحديث في الكويت(٩٤)، دوماً بوصفه رجل الكويتيين وليس بوصفه رجل الإنكليز، فأدخل تجديداً هائلاً في فقه الحكم والمشيخة في منطقة الخليج والجزيرة العربية، من خلال تأسيسه للشرعية التقليدية على نوع من الشرعية العقلانية-الإدارية الممثلة بالطموح لبناء المؤسسات. ولم يتوان هذا الشيخ المستنير عن توسيع سلطة حكمه الذاتي إلى أقصى مدى ممكن، وحاول دوماً أن ينتقص من معاهدة ١٨٩٩، مشككاً بجدوى استمرارها، وأثبت في أكثر من مجال لـ "الحماة" البريطانيين صحة تقييمهم السابق له كمعادٍ للسياسة البريطانية. من هنا اتخذ الشيخ من أحداث شباط نفسها التي قمعها بناء على ضغط البريطانيين، وسيلة ضغط من أجل إلغاء اتفاقية ١٨٩٩، وكان ذلك يتوافق مع الإجماع الوطني الكويتي بتصفية الحماية البريطانية للكويت. وبتأثير ذلك، وإعادة تكييف بريطانيا لسياستها الاستعمارية مع الوقائع الجديدة، سمحت بريطانيا للكويت في كانون الثاني ١٩٦٠ بفتح ممثليات لها في عدد من البلدان العربية، كما تخلت عن صيانة حقوق الأجانب القاطنين في الكويت[٩٥]. وأثمرت حملة الوقائع الجديدة عن إلغاء اتفاقية ١٨٩٩ في ١٩ حزيران ١٩٦١ وحصلت الكويت على الاستقلال. وكان منح البريطانيين الاستقلال بمثابة بالون اختبار لاستراتيجيتهم الجديدة في منطقة الخليج.

أعلن عبد الكريم قاسم في مرحلة أفول شعبيته تبعية الكويت للعراق وبطلان استقلالها، مدعياً أن الكويت ليست إلا قضاء وجزءاً لا يتجزأ من ولاية البصرة-الإقليم الجنوبي للعراق.

وضع إعلان استقلال الكويت، "حركة القوميين العرب" أمام مرحلة جديدة، فقد كان هذا الاستقلال من منظورها ثمرة من ثمرات حملتها ضد المعاهدة البريطانية، وتحقيقها للتحرر الوطني من الاستعمار الإنكليزي، كما كانت أولويتها السياسية تقوم على تحقيق الوحدة العربية. وإذا كانت أُولوية الوحدة قد طرحت في "برنامج" الحركة خلال النصف الأول من الخمسينات مع العراق، فإن جملة المستجدات الناتجة عن حلف بغداد، وعن الصراع "القومي" "العراقوي" بعد ذلك، قد أدت إلى ربط مسألة وحدة الكويت مع العراق بموقف نظامه السياسي من الجمهورية العربية المتحدة. ومن هنا دافعت "الحركة" في نشرتها-كراسها "نحن وأزمة الكويت" (تموز ١٩٦١) عن استقلال الكويت في مواجهة إدعاءات الحكم القاسمي[٩٦]. أما باسل الكبيسي ففسر ذلك أن "الحركة". رغم أنها اعتبرت نفسها قوة وحدوية، فإنها لم

تفكر في إمكانية قيام أية وحدة خارج نطاق الجمهورية العربية المتحدة خشية أن تقود هذه الوحدة إلى تحويل مركز القوة في المنطقة إلى خارج إطار الجمهورية العربية المتحدة[97]. ولا يخلو ذلك من صحة، غير أن الموقف الأساسي الذي حكم "الحركة" هنا في اعتقادنا كان موقف الجمهورية العربية المتحدة من إدعاءات قاسم أكثر منه تفكير "الحركة". وهو ما ينسجم مع وضعية "الحركة" كأداة طوعية لـ "الجمهورية العربية المتحدة".

التجأ الشيخ عبد الله السالم الصباح في مقاومته لادعاءات قاسم، ضمن ما لجأ إليه، إلى الجمهورية العربية المتحدة مستفيداً من مواجهتها مع الحكم القاسمي. وكان ذلك يعني اعتماده على "حركة القوميين العرب" في الكويت، وهو ما تم فعلاً بدعوة الشيخ قيادة الحركة للمشاركة في الحكومة، وبوعده بقيام حكم برلماني، وبجعل وزارة الخارجية تعمل في إطار سياسة "الحركة" من خلال تكليفه لأحد قادتها بتأسيسها وتعيين كوادرها، الذين كان قسم مهم منهم من كوادر "الحركة"[98].

أثمر هذا التحالف ما بين "الحركة" و"الشيخ" عن إجراء انتخابات المجلس التأسيسي يوم ٣ ديسمبر ١٩٦١، ودعي ١١٢٨٨ ناخباً مسجلاً إلى انتخاب عشرين نائباً من أصل ٧٣ مرشحاً. وحصلت "الحركة" وحلفاؤها من التجار القوميين المؤطرين في "الرابطة الكويتية" على أعلى الأصوات في الدوائر التي خاضوا فيها الانتخابات. وحصل بينهم الدكتور أحمد الخطيب "نقطة بيكار" "الكتلة القومية" النيابية على أعلى نسبة بين جميع الناجحين. وتولت هذه الكتلة قيادة المجلس، إذ أصبح عبد اللطيف محمد ثنيان الغانم نائباً للرئيس. وشاركت "الحركة" بفعالية من خلال ممثلها التاجر يعقوب الحميضي في وضع الدستور وتضمينه مكاسب ديمقراطية هامة[99] وبذلك ساهمت "حركة القوميين العرب" في بناء الحياة الدستورية في الكويت، وكانت مسؤولة إلى حد كبير من خلال سيطرتها على الخارجية الكويتية عن السياسة القومية العربية للكويت في الستينات والسبعينات.

رابعاً – الموقف من الاتحادات المضادة للجمهورية العربية المتحدة

١– الاتحاد الهاشمي

استبق المحور الهاشمي قيام الجمهورية العربية المتحدة بأن أعلن في ١٤ شباط ١٩٥٨ عن تشكيل "الاتحاد العربي" ما بين العراق والأردن في محاولة واضحة لتفادي تأثير الرياح "الناصرية" التي عصفت بالمنطقة وبهدف إيجاد محور مقابل للجمهورية العربية المتحدة في المشرق العربي. وكان مقرراً للكويت أن تدخل طرفاً ثالثاً إلى الاتحاد، إلا أن "الحركة" في الكويت أخذت تربط الوحدة مع العراق بتحرره من الظروف الاستعمارية التي كان يعيشها في ظل نوري السعيد. في

حين أن فرع "الحركة" الأردني بتأثير تكوينه القومي التقليدي، ارتبك وعجز عن اتخاذ موقف فوري من "الاتحاد العربي" (الهاشمي)، وانزلق إلى تأييد هذا الاتحاد معتبراً أن كل خطوة اتحادية أو وحدوية بصرف النظر عن مضمونها هي خطوة إلى الأمام ينبغي القبول بها والنضال من داخلها[١٠٠]. ويعكس هذا الارتباك الموقف القومي التقليدي "الأصيل" لفرع "الحركة" الأردني من مسألة الوحدة بأي ثمن حتى ولو كانت وحدة عروش، لاسيما إذا كانت مع العراق، والواقع أنه سبق لهذا الفرع أن حيّى مبادرة الملك عبد الله بضم الضفة الغربية إلى الأردن معتبراً إياها خطوة وحدوية رغم كل تخوينه للملك عبد الله[١٠١]. من هنا انجرف القوميون التقليديون الذين كانوا في محيط "الحركة" أو قريبين منها أو ربما أعضاء فيها لفترة ما إلى تأييد هذا الاتحاد، بما في ذلك المرشد الروحي للحركة في النصف الأول من الخمسينات علي ناصر الدين، وقوميان عربيان بارزان من كتاب "الرأي" جريدة "الحركة" في الأردن هما وصفي التل وأكرم زعيتر. فقد كانت الوحدة بالنسبة لهؤلاء وأشباههم تستمد قيمتها، ليس من دوافعها أو وظيفتها بل من معنى الوحدة ذاته.

لم يطل ارتباك "الحركة" من موضوع "الاتحاد الهاشمي"، إذ سرعان ما هبطت وقائع الصراع الصلد برومنتيكيتها القومية إلى أرض الواقع وتناقضاته. ومن هنا نظمت عبر أحد كوادرها الأساسيين في العراق وهو موظف الخارجية الكبير باسل عبد الرؤوف الكبيسي (١٩٣٣-١٩٧٣) الذي اغتاله الموساد الإسرائيلي لاحقاً في باريس، محاولة في ٨ آذار ١٩٥٨ لقتل أعضاء الوفدين العراقي-الأردني[١٠٢]، وكان المقصود بالعملية بشكل أساسي نوري السعيد.

أخذت "الحركة" بدءاً من عام ١٩٥٩ على وجه التحديد، تواجه من داخلها أول تحد إيديولوجي وسياسي لتكوينها القومي التقليدي. وذلك إثر تقرير "اللجنة الفكرية" التي كان يترأسها محسن إبراهيم عضو القيادة القومية، وتألفت بصورة أساسية من "اللبنانيين". ومن الناحية التنظيمية كانت "اللجنة الفكرية" إحدى لجان اللجنة التنفيذية القومية، ويترأسها أحد أعضائها.

كان هذا التقرير في مختلف وجوهه، انقلاباً إيديولوجياً وسياسياً، طرح إعادة النظر جذرياً ببنية الخطاب القومي التقليدي لـ "الحركة" وبمنطلقاته النظرية-السياسية، فطالب باستبدال شعار "الثأر" بشعار أساسي من نوع "تحرير فلسطين"، ونقض مطابقة الحركة ما بين اليهودي والصهيوني، ورفض نظرية المرحلتين مؤكداً على التشابك بينهما، وأكد على ضرورة إعادة النظر بمبدأ الوحدة بأي ثمن، وجعل الموقف من الوحدة رهناً بمضمونها السياسي[١٠٣]. ومن هنا

يمكن اعتبار هذا التقرير نوعاً من إرهاص مبكر بالطور الاشتراكي العربي الذي ستدخله "الحركة" إثر الانفصال السوري.

كان من أبرز معالم هذا الإرهاص عام ١٩٥٩، هو إدانة "الاتحاد الهاشمي" من دون تردد ووصفه بـ "الاتحاد المزيف" "الذي جاء، رداً وحدوياً، ممسوخاً على البناء الوحدوي السليم الذي قام بقيام الجمهورية العربية، وتكتلاً رجعياً للوقوف في وجهها"[١٠٤]. وما هو المهم هنا ليس إدانة هذا "الاتحاد" وحسب، بل الأساس النظري-السياسي الجديد الذي ينطلق منه. إذ تحدد "الحركة" لأول مرة بوضوح أن "للوحدة العربية الحقيقية طريق واحد: ذلك هو طريق الشعب، وهدف واحد: ذلك هو مصلحة الشعب"[١٠٥] فترتبط ما بين "التجزئة والاستعمار" وتؤكد "أن الوحدة العربية بحد ذاتها ثورة تحررية كبرى، وأن كل خطوة وحدوية تتضمن طاقة تحررية معينة" ومن هنا أدرك الاستعمار هذا الترابط، فحاول أن يفرض نماذج "ممسوخة وهياكل مشوهة" عن الوحدة مثل "الاتحاد الهاشمي المنهار". فكان الاستعمار"دوماً يستند إلى التفاعل المزدوج الكائن بين التجزئة والاستعمار، لهذا كنا نرى أن كل اقتراح أو مشروع "وحدوي" من هذا النوع يقوم دوماً على تحالف الاستعمار والرجعية، وبالمقابل، فإن كل خطوة وحدوية حقيقية لا بد أن تتم بعزل الاستعمار والرجعية، وبأن تأخذ القوى الشعبية قضية الوحدة بيدها. والاتحاد الهاشمي المنهار من جهة والجمهورية العربية المتحدة من جهة أخرى، يعطيان في هذا الصدد صورتين وأنموذجين متقابلين"[١٠٦]. وبهذا المنطق الإيديولوجي-السياسي الجديد الغريب عن منطق الحركة القومي التقليد، حددت "الحركة" موقفاً حاسماً من اتحاد ولايات جنوب الجزيرة العربية" أو ما سمي بـ "اتحاد الإمارات" وأصدرت في تشرين الأول ١٩٥٩ وثيقتها المهمة "اتحاد الإمارات المزيف" مؤامرة على الوحدة العربية.

٢- اتحــاد الإمـارات

آ- ظروف إعلان الاتحاد ووظيفته:

تعود فكرة "توحيد" إمارات جنوب الجزيرة العربية في نوع بسيط من "اتحاد فيدرالي" تابع لانكلترا إلى المقيم السياسي البريطاني رايلي الذي طرح هذه الفكرة عام ١٩٢٥. وقد حاول حاكم عدن البريطاني هيكنبوتام والمستشار في المحميات الغربية تريفا سكيس عام ١٩٥٤[١٠٧]، أن يفرضا شكلاً بسيطاً لـ "اتحاد فيدرالي، فضفاض، يقوم على ثلاثة "كيانات" هي: اتحاد الإمارات الغربية (لحج- الفضلي- يافع- الضالع- الحوشبي- بيحان- العواذل- ديثنة) واتحاد الإمارات الشرقية: حضرموت (الكثيري والقعيطي) والواحدي. وعدن ككيان خاص مستقل.

ويترأس هذه "الكيانات" مجتمعة حاكم عدن الانكليزي[١٠٨]. أما عدن نفسها فكانت قد أصبحت منذ أول نيسان ١٩٣٧ مستعمرة تابعة للتاج البريطاني وخاضعة مباشرة للحكومة البريطانية (وزارة المستعمرات). وكان يخضع للإدارة البريطانية لهذه المستعمرة السلطنات المحمية التي أرغمت عام ١٩٣٨ على تشكيل: محميتي عدن الغربية والشرقية.

اضطرت وزارة المستعمرات البريطانية إلى طي مشروع عام ١٩٥٤، بتأثير الحركة "اللحجية" المعادية له، والتي تقدم تحت ضغطها عدد من الأمراء بمشروع آخر مضاد، اكتفى حاكم عدن الإنكليزي برفض مناقشته. كانت "الحركة اللحجية" تعبيراً عن توافق موضوعي ما بين السلطان الوطني علي عبد الكريم سلطان لحج وبين عدد من الشخصيات الوطنية اليمنية التي كانت تطرح إقامة دولة جنوبية عربية موحدة مستقلة، تشمل مسقط وعمان. ولم تكن تلك الشخصيات سوى الشخصيات التي تشكلت منها قيادات "رابطة أبناء الجنوبي العربي"[١٠٩] التي شكلت بشعارها "لا استقلال بدون اتحاد" و"لا اتحاد بدون عدن" مقابلاً لـ "الجمعية العدنية" التي ضمت الانفصاليين العدنيين الذين كانوا في الواقع رجال "الإنكليز" وصنائعهم.

اتخذت اليمن المستقلة أي المملكة اليمنية موقفاً سلبياً متطرفاً من مشروع اتحاد ١٩٥٤، واعتبرته خرقاً لمعاهدة ١٩٣٤ الأنكلو-يمنية. وفي سياق هذا الرفض التقت السياسة اليمنية مع المحور العربي المناهض للسيطرة الاستعمارية البريطانية في الخمسينات، والذي توافقت فيه مصالح: مصر والسعودية بشكل أساسي، وقد استقطب هذا المحور في إطار النهوض العربي ضد الاستعمار كلاً من سورية واليمن إلى مداره، كما استقطب الأردن جزئياً في سنوات ١٩٥٥-١٩٥٦.

تحالفت اليمن المستقلة مع الجمهورية العربية المتحدة في إطار "اتحاد الدول العربية" عام ١٩٥٨ في هذا السياق. وشكل هذا التحالف رغم قيمته الرمزية من الناحية الفعلية، دافعاً مباشراً، لإحياء البريطانيين لمشروع "اتحاد الإمارات" والتسريع بإعلان قيامه، بهدف إقامة سد أمام الامتداد اليمني لـ "الجمهورية العربية المتحدة"، التي تشكل لها نفوذ جدي في جنوب اليمن، حين مزج عمال عدن مطالبهم النقابية بالاحتجاج على العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، فنفذوا حوالي ٣٣ إضراباً منفصلاً خلال فترة خمسة أسابيع[١١٠]. والواقع أنه بعيد شهور قليلة من إعلان الجمهورية العربية المتحدة، استدعت لندن في حزيران ١٩٥٨ سلطان لحج علي عبد الكريم باعتباره أكثر الأمراء تنفذاً في القسم الغربي من المحميات، ورغبت إليه بلهجة إنذار أن يوافق على انضمام لحج إلى الاتحاد المرتقب. إلا أن علي عبد الكريم رفض الخضوع وعارض الاتحاد

على رؤوس الأشهاد، فاقتحمت القوات الإنكليزية السلطنة، وفرضت إزاحة عبد الكريم واستبداله بسلطان آخر[111]، وافق لاحقاً على الانضمام إلى الاتحاد.

بهذا المعنى كان "اتحاد ولايات جنوب الجزيرة العربية" أو "اتحاد الإمارات" من زاوية بواعثه المباشرة، رداً "إنكليزياً" على الجمهورية العربية المتحدة، فقد تعجله الإنكليز إثر قيام هذه الجمهورية، وقبلوا أن يبدأ إعلانه بست سلطنات من المحمية الغربية (من بين ٣٠ إمارة في المحميتين)، مما يعني أنهم قرروا إعلان الاتحاد بأي ثمن وبأي شكل ممكن. إذ أن "رابطة أبناء الجنوب العربي" التي ما كان ممكناً تجاهل وزنها. والتي كانت تطرح وحدة واستقلال الجنوب العربي مستثنية شمال اليمن، قد أخذت تطرح إثر قيام الجمهورية العربية المتحدة، وحدة اليمن الطبيعية، وانضمامها إلى الجمهورية العربية المتحدة[112]. وبهذا المعنى تم ترجمة قيام الجمهورية العربية المتحدة يمنياً بدعوة واضحة من قبل أهم تنظيمات الحركة الوطنية في جنوب اليمن في الخمسينات إلى وحدة اليمن الطبيعية، وأبرز ذلك حقيقة الجدل ما بين القومي والوطني في الخمسينات.

ب- "اتحاد الإمارات المزيف":

أصدرت "حركة القوميين العرب" وثيقة هامة في تاريخ الحركة الوطنية اليمنية خصوصاً وفي تاريخ "الحركة" عموماً هي "اتحاد الإمارات المزيف/ مؤامرة على الوحدة العربية". كتب هذه الوثيقة من الناحية الفعلية قحطان الشعبي[113]، أحد مؤسسي "رابطة الجنوب العربي" وقيادييها، وتولى على الأرجح، الحكَم دروزة عضو القيادة القومية لـ "الحركة" ومدير مكتب "الخليج والجنوب العربي" في الإقليم الشمالي، الإشراف الإيديولوجي عليه.

كان السياسي المجرب قحطان الشعبي منفياً سياسياً في القاهرة ومختلفاً مع الأمين العام للرابطة شيخان الحبشي الذي كان بدوره منفياً في القاهرة، وكانت الرابطة بحكم انحلال التوافقات التي أدت إلى "ائتلافها" أخذت تشهد حركات انشقاقية حادة، تجلت في خروج المجموعات الإيديولوجية المتجانسة منها وتشكيلها لـ "تنظيمات" مستقلة ، مثل مجموعة عبد الله باذيب الذي شكل "الاتحاد الشعبي الديمقراطي" أو ما يعادل الحزب الشيوعي في اليمن. ومثل قحطان الشعبي أبرز اسم ينشق عن "الرابطة" ويلتحق بـ "حركة القوميين العرب" ليغدو أحد أبرز مؤسسي فرعها في اليمن[114].

كان فرع "الحركة" في اليمن حين أصدرت وثيقة "اتحاد الإمارات المزيف" قيد التأسيس، إذ تمكنت قيادة إقليم "الحركة" في مصر، من تنظيم عدة روابط طلابية عربية، في "الحركة". وكانت أول دورة إعداد "قيادية" تجريها قيادة "الحركة" لعدد من الخريجين بهدف إعدادهم

لتأسيس فروع لـ "الحركة" في أقطارهم، هي الدورة السرية التي أجرتها في دمشق عام ١٩٥٩ وحاضر فيها جورج حبش والحكم دروزة وهاني الهندي وغيرهم.

وضمّت هذه الدورة عشرة كوادر خريجين، من أقطار مختلفة، كان من أبرزهم بالنسبة لليمن فيصل عبد اللطيف الشعبي[١١٥] (الذي قتله رفاقه في المعتقل عام ١٩٧٠)، وقحطان الشعبي السياسي المجرب، العضو المؤسس لرابطة "أبناء الجنوب العربي"[١١٦].

تحدثت الوثيقة على العموم بلغة الجيل "الحركي" الذي انتسب إلى "الحركة" إبان أو بعيد العدوان الثلاثي على مصر، ومن هنا التقت هذه اللغة بلغة تقرير اللجنة الفكرية عام ١٩٥٩. وهي لغة جديدة على لغة القيادة المؤسسة، إلا أن هذه القيادة استوعبتها وتقبلتها وأدرجتها "جدلاً" في منظومتها. فلأول مرة تتحدث وثيقة نظرية "حركية" عن الترابط ما بين المرحلتين "السياسية" و"الاجتماعية"[١١٧]، وتحدد الموقف من أية وحدة أو اتحاد في ضوء مضمونها والقوى الصانعة لها، والوظيفة المتوخاة منها(١١٨). إلا أن القيادة المؤسسة في رقابتها على الوثيقة ثبتت على ما يبدو عدم الإخلال بالمحايثة ما بين اليهودي والصهيوني، ولم يكن ذلك على أية حال يشكل أي عائق. وبكلام آخر كانت هذه الوثيقة نوعاً من خلاصة نظرية لتمخضات تحول "الحركة" إيديولوجياً من طورها القومي التقليدي إلى طورها الاشتراكي العربي أو الشعبوي. غير أنها اكتسبت بالنسبة لـ "اليمن" أهمية خاصة، وهي أهمية الدليل النظري من الناحية الفعلية لـ "الفرع" اليمني الوليد. ومن هذه الزاوية أعلنت الوثيقة عن ولادة الفرع اليمني لـ "الحركة".

أدانت الوثيقة "اتحاد الإمارات" باعتباره "اتحاداً زائفاً" يمثل رداً إنكليزياً على "اتحاد الدول العربية" الذي قام ما بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة، ومن هنا كان استعجال الانكليز لإقامته مرتبطاً بتخوفهم من احتمال أن يشكل "اتحاد الدول العربية" جسراً تعبر عليه القيادة العربية الرسمية [عبد الناصر] لتدفع النضال العربي فيه، كما كان الاستعمار [الإنكليزي] يخشى بشدة المد الشعبي النضالي العظيم الذي سيولّده قيام دولة اتحادية تنتصب على حدود المنطقة التي يحتلها بالقوة"[١١٩]. من هنا لا تختلف طبيعة هذا الاتحاد ووظيفته عن طبيعة "الاتحاد الهاشمي" المنهار ووظيفته الاستعماريتين. فـ "كل خطوة وحدوية" تأتي من خلال الاستعمار، لن تكون إلا "وحدة" كاذبة هي في جوهرها مؤامرة على الوحدة"[١٢٠].

لا تصدر أهمية هذه الوثيقة عن إدانة "اتحاد الإمارات" بقدر ما تصدر عن انطلاقها من مبدأ وحدة اليمن الطبيعية وتحررها في إطار الوحدة العربية. وتشمل اليمن الطبيعية وفق ذلك إقليم اليمن (بشماله وجنوبه)، وجنوب الجزيرة العربية، بما فيه مسقط وعمان وساحل عمان المسمى حالياً بالإمارات العربية المتحدة. من هنا طرحت الوثيقة "وحدة قوى النضال الشعبي في

اليمن المحتل وفي إقليم اليمن جنوبه وشماله، وفي جنوب الجزيرة والخليج، في وحدة نضالية متماسكة"[١٢١]. ويفسر ذلك تلخيصها الرمزي لهذه الوحدة بشعار "وحدة نضالية متماسكة من عدن إلى البحرين[١٢٢]".

أما العنصر الثاني في تلك الأهمية، فيكمن في التأكيد على "التفاعل والتشابك والتداخل بين اليمن المستقل والمحتل. واعتبار "أن معركة التحرير في الجنوب ليس من السهل أن تؤدي إلى نتيجة حاسمة وفاصلة ما لم تدعم وتغذى من شمال اليمن"[١٢٣]. الانطلاق من "وحدة إقليم بجزئيه ضمن الدولة العربية الواحدة"[١٢٤]. وافترقت "الحركة" في ذلك عن برنامج "**رابطة أبناء الجنوب العربي**" التي كانت ضد فكرة الوحدة مع الشمال[١٢٥]، فلم ترفع "الرابطة" شعار وحدة شطري اليمن إلا بعيد قيام الجمهورية العربية المتحدة حين بدأت المجموعات الإيديولوجية المتجانسة تغادرها وتنشق عنها، بما في ذلك بمجموعة القوميين العرب وعلى رأسها قحطان الشعبي.

أما العنصر الثالث المهم، فتحدد في طرح "الحركة" لاستراتيجية "الكفاح المسلح" كاستراتيجية وحيدة لتحقيق تحرر اليمن الطبيعية ووحدتها، إذ أكدت "الوثيقة" "أن معركتنا في اليمن المحتل وجنوب الجزيرة العربية عامة، إنما هي أولاً وأخيراً معركة كفاح مسلح يقرر فيها منطق الثورة والقوة النتيجة النهائية"[١٢٦] "معركة كفاح مسلح، عنيد لا لين فيه ولا مهادنة، ومعركة دماء وبطولات لا تراجع فيها ولا مساومة"[١٢٧] وقد دفع ذلك ناؤومكين إلى التركيز على هذا العنصر بل وتحديده إلى أن "الفضل الرئيسي لفرع حركة القوميين العرب في اليمن الجنوبية <جنوب اليمن حالياً. الباحث> ينحصر في أنها أعطت حركة التحرر الوطني في اليمن الجنوبية <جنوب اليمن> طريقة نضال جديدة: الطريقة المسلحة"[١٢٨].

أما العنصر الرابع المهم، فيتحدد في تركيز الوثيقة على: "توضيح الأساس القومي العربي والإطار القومي العربي للمعركة التي نخوضها في هذا الجزء من الوطن العربي"، ومن هنا فإنها تعتبر معركة اليمن المحتل والجنوب الكبير عامة، جزءاً لا يتجزأ من معركة الوحدة العربية الشاملة"، فـ "ليست أدباً معركة إقليمية محلية، إنها جزء من معركة قومية شاملة"[١٢٩] "تخوضها الأمة العربية ضد الاستعمار والتجزئة والاغتصاب اليهودي"[١٣٠].

خـاتـمـة

يمكن القول أنه قد حدث انسجام تام بين استراتيجية "حركة القوميين العرب" واستراتيجية عبد الناصر، في الطور الذي كانت فيه أكثرية الجماهير، ولا سيما في المشرق العربي بما في ذلك

ضمناً الخليج والجزيرة العربية ناصرية[١٣١]. ويفسر هذا الانسجام التام تحول "الحركة" لأول مرة في مجرى عملها كأداة طوعية لـ "الجمهورية العربية المتحدة" وسط تلك الأكثرية الناصرية غير المنظمة، من "أخوية" قومية نخبوية، هامشية ومعزولة إلى "تنظيم جماهيري" وفق تعبير لجورج حبش، أو بكلمة أدق، إلى منظمة طليعية صلبة ومتماسكة تضطلع بمهام حزب ناصري. وتعوِّض عن غيابه الفعلي. ومن هنا كان طبيعياً أن يصدر طرح "الالتحام بالناصرية" عن الجيل الثاني في "الحركة" وليس عن جيل النواة القيادية المؤسسة، إذ يمكن اعتبار ذلك الجيل بأنه جيل "ناصري" وانضم إلى "الحركة" على خلفية عملها كأداة طوعية للجمهورية العربية المتحدة.

ويفسِّر هذا الانسجام التام ما بين "الحركة" و"الجمهورية العربية المتحدة، التوسع التنظيمي لـ "الحركة" إبان الجمهورية العربية المتحدة. ففي جامعة القاهرة حيث غضت الأجهزة المصرية المسؤولة عن الشؤون العربية، أي أجهزة المخابرات المصرية في نهاية المطاف، النظر عن نشاطها، فإن "الحركة" تمكنت من السيطرة على "اتحاد بعثات طلاب الكويت" الذي أصبح واجهة طلابية لعملها التنظيمي في أوساط الطلبة العرب، فشكلت عدة "روابط" حركية يمنية وكويتية وفلسطينية، يضم كل منها عدة خلايا، كما تمكنت من تنظيم خلية أو خليتين مصريتين، ومن تجنيد عدد من الطلاب البحرانيين والليبيين والسودانيين[١٣٢].

وفي عام ١٩٥٩ تخرج بعض هؤلاء الطلاب "الحركيين" من جامعة القاهرة، فبادرت القيادة القومية لـ "الحركة" التي كان مقرها في دمشق (الإقليم الشمالي) بإجراء دورة تنظيمية سرية لعشرة منهم، كلفتهم في نهايتها بتأسيس فروع لـ "الحركة" في أقطارهم[١٣٣].

ففي البحرين تمكن أحمد حميدان من تأسيس أول خلية لـ "الحركة"[١٣٤]، ستتطور إلى فرع من أبرز فروع "الحركة" في إقليم الخليج والجزيرة العربية. أما في السودان فلم يتمكن العضو السوداني من تشكيل سوى خلية لم يقيض لها التوسع[١٣٥]. وفي اليمن حقق فيصل عبد اللطيف الشعبي نجاحاً باهراً، حيث تمكن من تأسيس الخلية اليمنية الأولى لـ "الحركة" في منطقة الشيخ عثمان (عدن) أواخر عام ١٩٥٩، التي توسعت بسرعة إلى "رابطة" ضمت موظفين ومعلمين وتلامذة[١٣٦]، وهو ما سنتوقف عنده لاحقاً بالتفصيل.

وجرياً على تقليدها في إخضاع الفروع "المحدثة" إلى رقابة مركزية صارمة، أوفدت القيادة القومية مسؤولها في الإقليم الجنوبي الطالب محمد كشلي، لتأسيس الفرع "الليبي"، حيث تمكن كشلي مع "الحركيين" الليبيين الذين كان على رأسهم عمر المنتصر (وزير الخارجية الليبي لاحقاً) من تأسيس أول خلية في مدينة "مصراتة" الليبية، وإبان ذلك تم جذب الشاب معمر القذافي إلى "الحركة" الذي سرعان ما التحق بالكلية العسكرية، ليقود لاحقاً حركة الفاتح من أيلول ١٩٦٩)[١٣٧].

وإذا كانت ليبيا تقع جغرافياً في المغرب العربي، في حين أنها تقع إيديولوجياً في المشرق العربي، فإنه يمكن القول إن تنظيم "الحركة" لم يتمكن من الامتداد خارج منطقة المشرق العربي، بما فيها منطقة الخليج والجزيرة العربية. فكانت "حركة القوميين العرب" بهذا المعنى وحتى تاريخ "حلها"

تنظيماً مشرقياً ارتبط تحوله من "أخوية" مغلقة إلى "حركة" ذات حضور سياسي بتبنيها الطوعي للسياسة الناصرية، وخوضها معارك عبد الناصر.

هوامش الفصل السادس

(١) الرأي، العدد ١٥٥، س٤، ك٢ ١٩٥٨، ص١، قارن بـ: محسن ابراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٧٠، ص٢١.
(٢) فؤاد مطر، حكيم الثورة (حوار)، هاي لايت،لندن ١٩٨٣ ص٦٠-٦٦ قارن بـ: جورج حبش يتذكر، حوار غسان شربل، مجلة الوسط، عدد ١٩٦ (١٠/٣٠/١٩٩٥) ص٢٣-٢٤.
(٣) مقابلة شخصية في ١٩٩٦/٣/١١ مع جورج حبش.
(٤) باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، تعريب نادرة الخضيري الكبيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، ط٤، ١٩٨٥، ص٩٥.
(٥) الكبيسي، المصدر السابق ص١٠٠.
(٦) من مقابلة شخصية مع عبد الحميد السراج، أوردها الكبيسي المصدر السابق ص٢١.
(٧) مقابلة شخصية في ١٩٩٥/٨/٢٤ مع جهاد ضاحي في دمشق.
(٨) مقابلة شخصية في ١٩٩٦/٣/١١ مع جورج حبش وجهاد ضاحي معاً في منزل جورج حبش في دمشق.
(٩) حكيم الثورة، ص٦٢، قارن بالكبيسي، ص١٠٣.
(١٠) عدد من المؤرخين، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج١، دار التقدم، موسكو ١٩٧٥، ص١٨٤.
(١١) كان نايف حواتمة بين هؤلاء الكوادر،حيث استدعته الحركة من الأردن إلى طرابلس لبنان للمشاركة في قيادة الثورة ضد حكم كميل شمعون. مقابلة شخصية في ١٩٩٥/١١/١٨ مع نايف حواتمة.
(١٢) جان بيير كوت و جان بيير مونييه، عناصر من أجل علم اجتماع سياسي، ترجمة أنطون حمصي، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٤، ص١٩٨.
(١٣) محسن ابراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره ص ٣٨-٣٩.
(١٤) الكبيسي، مصدر سبق ذكره ص١٣٠.
(١٥) إبراهيم، مصدر سبق ذكره ص٣٩. قارن بـ: معن زيادة، تقويم تجربة حركة القوميين العرب في مرحلتها الأولى، القومية العربية في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣،تموز ١٩٨٤، ص٣٤٢.
(١٦) حكيم الثورة مصدر سبق ذكره، ص٦٢ قارن بـ: إبراهيم، مصدر سبق ذكره ص٤١.
(١٧) إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٤٢ - ٤٣ قارن بـ: زيادة، مصدر سبق ذكره ص٣٤٢ وبالكبيسي، مصدر سبق ذكره ص١٠٣.
(١٨) الكبيسي مصدر سبق ذكره، ص١٠٣ .
(١٩) هاني الهندي، أورده حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، بيروت ١٩٩٢، ص٣٤٣.
(٢٠) مقابلة شخصية سبق ذكرها مع حبش.
(٢١) إبراهيم مصدر سبق ذكره، ص٢٤.
(٢٢) مقابلة شخصية سبق ذكرها مع نايف حواتمة. أما هاني الهندي فيذكر ، كما ينقل بطاطو، في مصدر سبق ذكره ص٣٤٣ ، أن عدد أعضاء الفرق كان بحدود مئتي عضو.
(٢٣) مثل باسل الكبيسي وغازي قصاب وعدنان الكيلاني وزهير عطية وحامد الجبوري. وكان هؤلاء باستثناء الكيلاني أعضاء قيادة إقليم العراق بُعيد ثورة تموز. ومن بين الاستثناءات سلام أحمد الذي حاز بفضل تفوقه الدراسي على منحة حكومية للدراسة في الجامعة الأمريكية في بيروت، وانتسب إلى الحركة هناك ليعود ويعمل في قيادة إقليم العراق، وبُعيد الافراج عنه عام ١٩٦٣- انزوى من الناحية الفعلية جانباً وضعف نشاطه كثيراً بسبب التعذيب الشديد الذي تعرض له في معتقل سلطات شباط. (مقابلة شخصية مع حواتمة سبق ذكرها)

(٢٤) مقابلة شخصية في ١/٢٦/ وفي ٢/٢ /١٩٩٦ مع عبد الإله النصراوي في دمشق وبيروت. هناك في المصادر غير الحركية إشارة واضحة إلى نشاط حوائمة لاسيما بشأن خطة اغتيال عبدالكريم قاسم. انظر مثلاً: عبد الكريم الفرحان، حصاد ثورة، (مذكرات) تجربة السلطة في العراق (١٩٥٨-١٩٦٨)، دار البراق لندن، ط١، ١٩٩٤، ص٦٥، غير أن المصادر الحركية تسدل تعتيماً تاماً حول دور حوائمة وتتجاهل دوره الأساسي كمؤسس حقيقي للفرع العراقي، فلا يشير باسل الكبيسي إلى دوره، كما يتجاهله الدكتور جورج حبش ، وهاني الهندي تماماً. قارن بـ : حكيم الثورة مصدر سبق ذكره، وبـ : حديث الهندي إلى بطاطو في مصدر سبق ذكره،ص ٣٤٣.

(٢٥) حول هذه التظاهرات، انظر بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩-٦٤ ومقابلة مع عبد الإله النصراوي أبرز الذين قادوا هذه التظاهرات.

(٢٦) حول هذين الشيخين انظر: د. ومبض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، آذار ١٩٨٤، ص١٢٥ و٣٠٥و ٣٣٩و ٣٥٣، ٣٥٨ و ٣٧٤ و ٣٩١ و ٣٩٣ حتى ٣٩٦.

(٢٧) هم: عبد الإله النصراوي وعلي كمونة وعبد الأمير الخلو وعلي منصور.

(٢٨) مقابلة شخصية سبق ذكرها مع النصراوي.

(٢٩) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.

(٣٠) انظر على سبيل المثال: التوجيهات التي عممتها القيادة القطرية لـ "البعث" في العراق في أواخر حزيران ١٩٥٣، والتي يرد فيها وصف الشبان الاستقلاليين بـ "القوميين العرب" (لابد من لفت نظر الأعضاء إلى الشذوذ في التفكير والسلوك عند بعض الشباب الذين يسمون أنفسهم بـ "القوميين العرب" في هذه المقاطعة.- العراق- بالذات. هؤلاء الشباب هم نتاج الأسس الخاطئة التي سار عليها حزب سياسي معروف يتبنى القومية هو حزب الاستقلال. إنهم يدورون في فلكه وعنه يصدرون) سلسلة: نضال البعث، ج٧، دار الطليعة، بيروت ط١، ك١ ١٩٦٥، ص٢٣٨.

(٣١) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.

(٣٢) بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٤.

(٣٣) قارن بتعميم حركة القوميين العرب: تعميم حول اسم الحركة، ص١-٣.

(٣٤) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.

(٣٥) حركة القوميين العرب في العراق، الوحدة طريقنا، ت١ ١٩٥٨. ص١٣-١٤.

(٣٦) بطاطو، مصدر سبق ذكره ص، ١١٩.

(٣٧) أورده بطاطو، المصدر السابق ص، ١٤١.

(٣٨) د. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، ط١، بيروت، ١٩٧٤، ص١٣٤-١٣٩.

(٣٩) ثابت حبيب العاني يتذكر، مجلة رسالة العراق، العدد٨،تموز ١٩٩٥، ص١٩. قارن بـ: خدوري المصدر السابق ص ١٣٤.

(٤٠) خدوري، المصدر السابق ص ١٣٩-١٤٤. قارن مع العاني، المصدر السابق ص١٩.

(٤١) انظر نص البيان عند : ابراهيم الجبوري، سنوات من تاريخ العراق، النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي. ١٩٥٢-١٩٥٩، المكتبة العالمية، بغداد، دون تاريخ، ص٤٨٦-٤٨٨.

(٤٢) انظر الجبوري المصدر السابق ص ٣٨٩.

(٤٣) تقوم الثقافة الشفوية داخل الحزب الشيوعي السوري على تحديد صدور هذا البيان قبل إعلان الجمهورية العربية المتحدة، في حين أنه قد تم الإعلان عنه بعد إعلان الجمهورية بحوالي تسعة أشهر.

(٤٤) خدوري، مصدر سبق ذكره، ص١٣٩، ١٤٤ ويشير خدوري إلى أن عبد الكريم قاسم جعل من "مؤامرة" الكيلاني ذريعة للتشهير بمصر.

(٤٥) الجبوري مصدر سبق ذكره، ص٣٩٠-٣٩١.

(٤٦) قارن بـ بطاطو مصدر سبق ذكره، ص١٦٩.

(٤٧) بطاطو المصدر السابق ص١٧٣.

(٤٨) يشير "القوميون" عادة إلى جريدة اتحاد الشعب في ٩ شباط ١٩٥٩. قارن بـ عبد الكريم فرحان، حصاد ثورة، مذكرات، تجربة السلطة في العراق (١٩٥٨-١٩٦٨)، دار البراق، لندن، ط١ ١٩٩٤. ص،١٦.
(٤٩) حركة القوميين العرب في العراق، "أيها الشيوعيون.. أين إيمانكم بالاتحاد الفيدرالي" شباط١٩٥٩.
(٥٠) بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص١٧٤.
(٥١) الفرحان، مصدر سبق ذكره، ص ١٥ قارن بـ بطاطو مصدر سبق ذكره، ص١٤٢.
(٥٢) الفرحان مصدر سبق ذكره، ص١٥.
(٥٣) الفرحان مصدر سبق ذكره، ص١٨.
(٥٤) العاني مصدر سبق ذكره، ص ١٩-٢٠.
(٥٥) مقابلتان شخصيتان سبق ذكرهما مع حوائجة والنصراوي.
(٥٦) العاني ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.
(٥٧) بطاطو ، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٣.
(٥٨) مقابلة شخصية في ١٩/١٠/١٩٩٥ مع طالب شبيب، وقد أكد لنا شبيب أنه قد تم التنسيق مع حركة القوميين العرب بواسطة صديق شنشل عضو قيادة حزب الاستقلال.
(٥٩) غازي العياش (رسالة صحفية) الأسبوع العربي، عدد ١٩٤، ص٤،الاثنين ٢٥ شباط ١٩٦٣.
(٦٠) الفرحان مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.
(٦١) مقابلة شخصية في ١٩/١٠/١٩٩٥ مع طالب شبيب قارن بـ: هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، تجربتي في حزب البعث العراقي، دار الريس لندن ط١ آذار ١٩٩٣.
(٦٢) قارن بالكبيسي ، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.
(٦٣) نضال البعث، ج٧، مصدر سبق ذكره، ص٩١-٩٢.
(٦٤) نضال البعث المصدر السابق ص ٩٥.
(٦٥) هناك في المعلومات المكتبية خلافات والتباسات واضحة حول تحديد الأطراف المشاركة في هذه الجبهة، وزمن قيامها وانفراطها. فوفق مصطفى دندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي، دار الطليعة، بيروت، ط١ ت٢، ١٩٧٩، ص٢٣٥. فإن هذه الأطراف هي: البعث، الاستقلال والقوميون العرب،والعربي الاشتراكي، أما هاني الفكيكي فيذكر في "أوكار الهزيمة" مصدر سبق ذكره، ص١٧٨ أن اسم الجبهة هو "الجبهة القومية التقدمية" وأنها ضمت إلى جانب البعث كلاً من حركة القوميين العرب، والاستقلال والعربي الاشتراكي، وبعض الوجوه الناصرية والقومية. وفي حين يشير الدندشي إلى أن الجبهة تشكلت في أواخر ١٩٥٩، ثم انسحب منها كل من الحركة والعربي الاشتراكي حوالي أواخر آب ١٩٦٠ فإن ابراهيم الجبوري في مصدر سبق ذكره ص٤٠٣ يشير إلى أن الجبهة تأسست عام ١٩٦١ ثم يقول: إن الحركة انسحبت من الجبهة لتنضم إلى جبهة أخرى قام على تأليفها عبد الله الريماوي وفؤاد الركابي بعد انفصالهما عن حزب البعث، وبالتعاون مع الحزب العربي الاشتراكي وعناصر مستقلة أخرى. ويبدو أن الجبوري يعني هنا التجمع القومي الذي تأسس في القاهرة بدعم من الجمهورية العربية المتحدة، وتولى فائق السامرائي رئاسته لفترة محدودة. أما أطراف الجبهة في الداخل فيحددها الجبوري بـ: البعث، الحركة، الاستقلال.
(٦٦) مقابلة شخصية في ٢٦/١/١٩٩٦ مع مهدي عبيدي "بعثي" و مع عبد الإله النصراوي "حركي".
(٦٧) نضال البعث ج٧ ، مصدر سبق ذكره، ص٨٩.
(٦٨) حول العربي الاشتراكي انظر: عبد الله الجيزاني، حزب الاستقلال العراقي، ١٩٤٦ - ١٩٥٨، دون دار نشر، دون مكان، ط١ ، ١٩٩٤. ص١٣٠-١٣١. قارن بـ : جبوري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠١.
(٦٩) بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٤. قارن بـ : خدوري، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٦.
(٧٠) مقابلة سبق ذكرها مع شبيب.
(٧١) مقابلة سبق ذكرها مع حوائجة.
(٧٢) انظر نص البيان في نضال البعث ج٧، مصدر سبق ذكره، ص١٧٤-١٧٨.
(٧٣) مقابلة سبق ذكرها مع النصراوي.

(٧٤) للتفصيل في طبيعة نادي المثنى وتركيبته وأهدافه . أنظر عبد الله الجبزاني، حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦ -١٩٥٨، التجربة الفكرية والممارسة السياسية، ط١، دون مكان، ١٩٩٤ ص٣٦-٥١.
(٧٥) للتفصيل في الكتلة الوطنية وفي واجهتها "شباب الكويت" انظر: د.فلاح عبد الله المديرس، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت (١٩٣٨-١٩٧٥) دار قرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٤، ص٦-١٢ قارن بـ: الدكتور غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، دار قرطاس، الكويت ط١،١٩٩٤، ص٢٠-٢١.
(٧٦) د. خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مصدر سبق ذكره، ص١١٦-١١٨.
(٧٧) النجار، مصدر سبق ذكره، ص٢٨-٢٩ و ٦١.
(٧٨) د. جمال زكريا ، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات، ١٩١٤، ١٩٤٥. ص٢٢١ أوردته الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، وثائق النضال الوطني ١٩٦٥-١٩٧٤، دار الطليعة بيروت ط٢ ت١ ١٩٨١ ص، ١٢٩.
(٧٩) النجار ، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.
(٨٠) المديرس، مصدر سبق ذكره، ص ١٤. قارن بالنجار، مصدر سبق ذكره، ص٥٠-٥٥.
(٨١) المديرس، ص ١٤-١٥، والنجار ص ٤٨-٤٩.
(٨٢) قارن بـ : ابراهيم ، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.
(٨٣) للتفصيل حول الرابطة الكويتية انظر المديرس ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧-٢٨.
(٨٤) زيادة ، مصدر سبق ذكره، ص٣٤١.
(٨٥) النجار ، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧.
(٨٦) بيان الرابطة الكويتية حول انضمام الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٨ـ، الكويت أورده المديرس، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.
(٨٧) المديرس، المصدر السابق ص١٥.
(٨٨) نحو تثبيت لجنة الكويت في علم الجمهورية العربية المتحدة، الطليعة، العدد ٢٨، الأربعاء ١٠نيسان ١٩٦٣ ، ص١٣.
(٨٩) مقابلة شخصية في ١٩٩٥/١٢/١٦. مع جاسم القطامي في الكويت. قارن بوصف حي بالاجتماع في : خالد سعود الزيد، أدباء الكويت في قرنين، ج٣، شركة الربيعان للنشر، الكويت، ط١،١٩٨٢. ص٣٠٥. وبـ المديرس، مصدر سبق ذكره، ص ١٦-٢٨ وبالنجار ، مصدر سبق ذكره، ص٤٩ و بـ : د. شفيق الغبرا، الكويت، دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، مركز ابن خلدون، الاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٥، ص١٠٤.
(٩٠) أورده، د.هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي، ١٩٥٥-١٩٧٥، ترجمة د. سامي مسلم، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١ بيروت ١٩٨٤ ص ١٩١.
(٩١) المديرس ، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.
(٩٢) للتفصيل في ذلك انظر : حسين موسى البحرين، النضال الوطني والديموقراطي، ١٩٢٠-١٩٨١، الحقيقة برس، ط١ ١٩٨٧، دون مكان نشر، ص٦٧-٦٩.
(٩٣) النجار ، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢-٦٣.
(٩٤) بهبهاني ، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٩.
(٩٥) مجموعة مؤرخين : تاريخ الأقطار العربية المعاصر ج١ دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥، ص٥٩٣.
(٩٦) حركة القوميين العرب، نحن وأزمة الكويت، تموز ١٩٦١، قارن بالكبيسي ، مصدر سبق ذكره، ص١٠٦.
(٩٧) الكبيسي ، المصدر السابق ص ١٠٦.
(٩٨) مقابلة سبق ذكرها مع القطامي.
(٩٩) يعتمد هذا التحليل على البيانات الإحصائية التي نشرها النجار في مصدر سبق ذكره، ص١٢٧-١٢٩.
(١٠٠) ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.
(١٠١) في ذكرى انضمام الضفة الغربية إلى الأردن، الثأر ٢٣، س٥، ١٩٥٧/٤/٢٥، ص٣.
(١٠٢) أسعد عبد الرحمن في مقدمة كتاب الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

(١٠٣) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٧٤-٧٥.
(١٠٤) حركة القوميين العرب ، اتحاد الإمارات المزيف، مؤامرة على الوحدة العربية، ت١ ١٩٥٩ ص٤.
(١٠٥) المصدر السابق ص ٩.
(١٠٦) المصدر السابق الصفحة ذاتها.
(١٠٧) فيتالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديموقراطية الوطنية، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٤، ص١٤.
(١٠٨) اتحاد الإمارات المزيف، مصدر سبق ذكره، ص١
(١٠٩) تاريخ الأقطار العربية المعاصر مصدر سبق ذكره، ص٥١٦.
(١١٠) فرد هوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة : حازم صاغية، وسعد محيو، دار ابن خلدون، ط١ بيروت ١٩٧٥. ص١٣٢.
(١١١) تاريخ الأقطار العربية المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٦.
(١١٢) اتحاد الإمارات المزيف، مصدر سبق ذكره، ص٤.
(١١٣) مقابلة شخصية في ٢/٢/ ١٩٩٦. مع محمد كشلي.
(١١٤) ناؤومكين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨-٤٩.
(١١٥) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٥٦-٥٧.
(١١٦) مقابلتان سبق ذكرهما مع كشلي والنصراوي.
(١١٧) اتحاد الإمارات المزيف، مصدر سبق ذكره، ص١٠-١١.
(١١٨) المصدر السابق ص٩
(١١٩) المصدر السابق ص٦
(١٢٠) المصدر السابق ص٩.
(١٢١) المصدر السابق ص ١٤.
(١٢٢) المصدر السابق ص ١٥.
(١٢٣) المصدر السابق ص ١٢.
(١٢٤) المصدر السابق ص ٣٠.
(١٢٥) ناؤومكين: مصدر سبق ذكره، ص٧٨ .
(١٢٦) اتحاد الإمارات المزيف ، مصدر سبق ذكره، ص١
(١٢٧) المصدر السابق ص١١
(١٢٨) ناؤومكين مصدر سبق ذكره، ص٧٨.
(١٢٩) اتحاد الإمارات ، مصدر سبق ذكره، ص١٣
(١٣٠) المصدر السابق ص ١٠.
(١٣١) حكيم الثورة ، مصدر سبق ذكره، ص٥٧.
(١٣٢) مقابلة سبق ذكرها مع كشلي.
(١٣٣) حكيم الثورة ، مصدر سبق ذكره، ص٥٦-٥٧.
(١٣٤) مقابلة شخصية في ١٨/١٠/١٩٩٥. مع عبد الرحمن نعيمي.
(١٣٥) حكيم الثورة مصدر سبق ذكره، ص٥٧.
(١٣٦) ناؤومكين، مصدر سبق ذكره، ص٧٢-٧٣.
(١٣٧) مقابلة سبق ذكرها مع كشلي.

القسم الثاني

من الانفصال إلى نكسة حزيران

"الطور الاشتراكي العربي"

الفصل الأول

الانفصال السوري

مفاجأة الانفصال:

فاجأت حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ الانفصالية قيادة الجمهورية العربية المتحدة، التي كانت أجهزتها في الإقليم الشمالي، منهمكة في أجواء "الصراع" "المعلن" ما بين "السراج" و"المشير" (عبد الحكيم عامر) من هنا لم تكترث أجهزة "المشير" بالمعلومات التي سربها معاونو السراج عن خيوط "حركة" يعدها بعض الضباط "الشوام"، واعتبرت ذلك ذراً للرماد في العيون، وتعمية على "حركة" تعد لها أجهزة السرّاج[١].

كان الاستياء من السراج قد وصل إلى ذروته. إذ كان السراج مسؤولاً من الناحية الفعلية عن بناء الدولة بمعناها الضيق في الإقليم السوري، أي بناء أجهزتها القمعية والقهرية، التي فرضت بسيطرتها وانتشار وظائفها صورة "بوليسية" عاتية للدولة، لم يعرفها "السوريون" في أية مرحلة من مراحل "الكيان السوري" الحديث بمثل هذه السيطرة. ومن هنا حققت الإجراءات[٢] التي شرع "المشير" باتخاذها ضد كتلة "السراج" بعيد إقالته ارتياحاً شعبياً عاماً، إلا أنها نشرت في الآن ذاته حالة ترقب ورصد لردة فعل السراج واحتمال قيامه بمغامرة ما. لاسيما أن كتلته كانت تحضه على القيام بهذه المغامرة.

وكان "البعث" من أبرز الذين التقطوا بسرعة رائحة "الانقلاب" المحتمل، فعقدت قيادته القومية عدة اجتماعات لمتابعة ما يجري في دمشق، كان من أهمها مجلس "برمانا" التشاوري المصغر، الذي انعقد قُبيل أربعة أيام من وقوع الانقلاب، ودرس الإشارات القادمة من دمشق. وإبان المؤتمر وصلت أكثر من رسالة بضرورة اختصار الاجتماع والعودة إلى دمشق.[٣]

الانفصال: دافع أم نتيجة؟

لا يمكن فهم "الانفصال" وتحول مواقف الضباط الذين قاموا بالعصيان الذي أدى إليه، بمعزل عن حقيقة أنه لم يكن هدفاً مسبقاً من أهداف حركة ٢٨ أيلول بقدر ما كان نتيجة لها. غير أن هذا العصيان قد تم في ظروف تكاثرت فيها القوى المحلية والإقليمية التي تطالب برأس الجمهورية العربية المتحدة، وتحض على "الانفصال".

لا تنفي الدوافع المركبة لضباط "الحركة" أنها حركة عسكرية صرفة، تذرعت بإصلاح الأوضاع القيادية العسكرية للضباط "السوريين" في الإقليم الشمالي أكثر منها حركة سياسية استهدفت بشكل مُسبق فصل سورية عن مصر. ويفسر ذلك أنها قد استقطبت إلى مجراها كتلة عسكرية مختلفة المشارب والتكوين، وكان بين بعض ضباط هذه الكتل بالتأكيد ضابط أو أكثر متصل بالقوى الإقليمية التي تطالب برأس "المتحدة"[٤]. وهو ما لا يشكل سبباً كافياً لاعتبار "الانفصال" "ثمرة تآمر امبريالي رجعي انتهازي"[٥]. إذ عوّدت مرارة "الانقلابات" وحدّة الصراع الإقليمية والدولية على تفسير كل شيء بنظرية "المؤامرة".

لعل ذلك ما يفسر أن البيان رقم ٩ الذي اتفق عليه ما بين "الضباط" و"المشير" والذي كان محتملاً له أن يفضّ "الأزمة" ويعيد الضباط إلى ثكناتهم أو يدخل "حركتهم" في طور جديد غير مسيطر عليه، يعكس إلى حد بعيد تلك الطبيعة العسكرية المطلبية الأساسية للحركة ومحدوديتها السياسية المعلنة. فقد كانت كتلة الضباط "الشوام" المحافظة التي قادت "الحركة" ونُسبت "الحركة" إليها، مع أنها تضم ضباطاً "غير شوام"، من أقل كتل "الضباط" تسيساً في الجيش السوري. من هنا لم تتعرض طيلة فترة الوحدة إلى ما تعرضت له كتل الضباط المسيسين من خريجي "كلية حمص" (الكلية العسكرية) وفي مقدمتهم الضباط "البعثيون" من تفكيك منهجي، الذي كان من الناحية العملية الطريقة الوحيدة لإعادتهم إلى الثكنات، وتحرير الدولة من العادة التي أدمنها الضباط السوريون في الخمسينات وهي عادة الانقلاب.

تقع مسؤولية تحويل حركة ٢٨ أيلول من عصيان عسكري "مطلبي" أفضت إليه دوافع متناقضة ومركبة ومعقدة الخيوط، وأجمع فقط على نقطة ما يمكن تسميته بالإصلاح العسكري الداخلي إلى حركة سياسية أجهزت على أول تجربة وحدوية اندماجية حقيقية ما بين "دولتين" في تاريخ العرب المعاصر، على عاتق السياسيين السوريين الذين أضفوا عليها شرعية سياسية بتوقيعهم لـ "وثيقة الانفصال"[٦] أكثر مما تقع على عاتق الضباط.

وتولت حكومة الدكتور مأمون الكزبري التي تألف طاقمها من ممثلين للغرف الصناعية والتجارية والسياسيين القدامى[٧] الهندسة الدستورية والقانونية لعملية "الانفصال" وبعث الكيان

"السوري" بالدعوة إلى انعقاد مجلس تأسيسي واستفتاء على دستور جديد في الأول من كانون الأول عام ١٩٦١. ومنحت هذه الحكومة بحد ذاتها وقبيل اتخاذها لأي إجراء "الانفصال" مضمون الرد على قوانين تموز ١٩٦١ "الاشتراكية"، التي كانوا في مقدمة المتضررين منها.

لولا تلك الشرعية السياسية التي تهافت عليها السياسيون السوريون وأسبغوها على عصيان الضباط، لظلت حركتهم على الأرجح حركة عصيان عسكري محدودٍ سياسياً، يمكن تطويقه بيسر.

فربما كان ممكناً لعصيان الضباط في إطار طبيعته العسكرية المحدودة أن يحظى بعطف "السوريين" وتفهمهم، غير أنه ما كان ممكناً له أن يحظى بالشرعية. وقد برهن تطور الأحداث -كما سنبين بالتفصيل لاحقاً- أن الضباط أنفسهم لم يكونوا مقتنعين بالشرعية السياسية لما تمخضت عنه حركتهم أي: الانفصال.

فإزاء تراجع "المشير" (في ضوء قرار عبد الناصر بالطبع) عن اتفاقه مع الضباط الذي أعلنه البيان رقم "٩"، لم يبق أمام هؤلاء الذين حركتهم دوافع متناقضة ومختلفة للقيام بالعصيان، سوى أن يُحاكَموا كـ "عصاة" أو أن يتورطوا في "الانفصال". فلم يكن "الانفصال" هنا في كل الأحوال واقعاً أو محركاً بقدر ما كان طريقاً إجبارياً حُشرت فيه حركة الضباط وأرغمت على السير فيه.

لعل ذلك ما يُفسر أنه بعد تسفير "المشير" إلى القاهرة، وجد الضباط أنفسهم مرتبكين، وفي حيرة من الأمر الذي لم يفكروا به تماماً وهو أمر الحكم. ولم ينقذهم من هذا الارتباك سوى موافقة الأمين العام السابق لـ "الاتحاد القومي" وأحد الوجوه "المحروقة" شعبياً لتعاونها السابق مع الشيشكلي، على تشكيل الحكومة. وهو الدكتور مأمون كزبري الذي يمكن القول اليوم بكثير من الجزم إنه قد أصبح رئيساً الحكومة بالصدفة[٨].

أعدَّ الكزبري الذي كان وثيق الصلة بالقصر الهاشمي في عمَّان، خطة إضفاء الشرعية الدستورية على حركة الضباط بالدعوة إلى انتخاب مجلس تأسيسي والاستفتاء على دستور جديد. غير أن الضباط استيقظوا -وهو ما يحدث دوماً لدى صناع الأحداث في التاريخ- على حقيقة أن الحركة التي أرادوها هي غير الحركة التي اقترفتها أيديهم، واستولى عليها السياسيون واستملكوها. من هنا سرعان ما قام مجلسهم وقبل عشرة أيام من الانتخابات التي ستُمأسس الانفصال دستورياً، ولما يمضِ أكثر من شهر واحد ونيف على الحركة، باعتقال المقدم حيدر الكزبري أحد رؤوس الحركة بتهمة قبض أموال من الملك حسين لقاء الاشتراك في حركة ٢٨ أيلول. وبخدعة أنيقة تم إيداع المقدم الكزبري في السجن، ثم تم في اليوم التالي مباشرة إرغام

قريبه الدكتور الكزبري على تقديم استقالته وتكليف الدكتور عزت النص بتشكيل حكومة مؤقتة، كما تم بعد ذلك وبالتهمة نفسها توقيف عضو المجلس وأحد رؤوس الحركة العميد فيصل سري الحسيني الذي لم تتأكد التهم الموجهة إليه[٩].

وفي كل الأحوال، كان الاعتقال سياسياً صرفاً، وهدف في ضوء التطورات القريبة اللاحقة المتمثلة بحركة ٢٨ آذار ١٩٦٢ -التي سنتوقف عندها بالتفصيل- إلى تبييض صفحة مجلس الضباط و"تبرئته" من "العمالة" التي راجت كحقيقة "شعبية" بتأثير إعلام "القاهرة". وكان هذا "التبييض" نوعاً من تهيئة لانقلاب على نتيجة الانقلاب الأول أي على الانفصال، من حيث أن مجلس الضباط كان يصر على أن الانفصال لم يكن دافعاً مسبقاً له. من هنا أفضى ذلك إلى نوع من ازدواجية السلطة ما بين الضباط والساسة.

ازدواجية السلطة :

كرَّس المجلس التأسيسي بانتخاب مأمون الكزبري رئيساً له (يوم ١٢/ ١٢/ ١٩٦١) وانتخاب الدكتور ناظم القدسي (حزب الشعب) رئيساً للجمهورية (يوم ١٤/ ١٢/ ١٩٦١) وتكليف الدكتور معروف الدواليبي (حزب الشعب) بتشكيل الحكومة (يوم ٢٢/ ١٢/ ١٩٦١) الانفصال ومأسسه دستورياً، رغم فيتو الضباط على الكزبري والدواليبي اللذين انتخبا خلافاً لإرادتهم. مما أوجد للتو وعلى نحو واضح نوعاً من ازدواجية سلطة ما بين الضباط والسياسيين، تذكّر على نحو ما بازدواجية السلطة في عهد الشيشكلي ما بين الضباط وحزب الشعب.

حوَّل المجلس التأسيسي الذي انتخب عدد من أعضائه بواسطة التزوير، وجاء أغلب أعضائه من السياسيين التقليديين، ومن المشمولين بقوانين التأميم والإصلاح الزراعي حركة الضباط إلى مركبة عسكرية انقلابية لعودة السياسيين التقليديين إلى السلطة بعد أن فقدوا بتأثير صعود الفئات الوسطى بريقهم ونفوذهم. فكان إلغاء المجلس لقوانين التأميم وتعديله لقانون الإصلاح الزراعي بشكل لم يبق منه سوى الاسم[١٠]، مدعاة إلى اعتبار حركة ٢٨ أيلول على أنها كانت من تدبير "الإقطاعيين والبورجوازيين" الذين ضربت قرارات تموز "الاشتراكية" مصالحهم. في الآن ذاته الذي تذمر فيه ضباط الحركة وبوضوح من التركيبة الطبقية والسياسية التقليدية المهيمنة

على المجلس ومن قراراتها بشأن التأميم والإصلاح الزراعي[١١]. وكان تذمر الضباط استجابة أو خضوعاً على الأقل لحركة المقاومة الشعبية التي بدأت فعلياً ضد "الانفصال".

ومع الأخذ بعين الاعتبار، بكل التحليلات الممكنة لازدواجية السلطة ما بين الضباط والساسة، فإن هؤلاء الساسة لم يشكلوا نموذجاً للضباط. إذ عجز هؤلاء الساسة عن صياغة نموذج سياسي خاص يستجيب الضباط له ويعبر عنهم إلى حد ما.

يُفسر ذلك إلى حد بعيد حركة ٢٨ آذار التي قادها ضباط حركة ٢٨ أيلول أنفسهم بهدف إعادة "الوحدة"؛ فمن غير الممكن فهم تلك الحركة بمعزل عن حقيقة أن "الانفصال" لم يكن هدفاً مسبقاً لحركة الضباط بقدر ما كان نتيجة من نتائجها. وهي الحقيقة التي استثمرتها "حركة القوميين العرب"، فوقع عليها العبء الأساسي في تحريض مجلس الضباط على القيام بهذه الحركة.

القوميون العرب والبعثيون عشية الانفصال

وجدت "حركة القوميين العرب" بحكم عملها كأداة طوعية لـ "الجمهورية العربية المتحدة"، وتنسيقها التام مع أجهزة "المتحدة" في الإقليم الشمالي، وتبؤ عدد من أفرادها مناصب قيادية في الاتحاد القومي وفي عضوية مجلس الأمة، نفسها وسط الصراع الذي نشب ما بين السراج والمشير عام ١٩٦١ وأدى إلى إقالة السراج. وفي الوقت الذي استقطب فيه السراج عدداً من الوجوه "الحركية" إلى كتلته، فإن الوجوه "الحركية" الأخرى لعبت دوراً مهماً في ثني السراج عن الاعتصام ومحاولة القيام بمغامرة ما، واقنعته بالسفر إلى القاهرة تلبية لدعوة الرئيس وتصفية الخلاف، حتى وإن كانت هذه التصفية ستتم على حساب السراج نفسه، ذلك أن بقاء الوحدة واستمرارها هو الأهم الذي لا تعلو عليه أية أهمية أخرى[١٢]، ويفسر ذلك لنا أن "القوميين العرب" لم يؤيدوا ردات الفعل "الاحتجاجية" التي قامت بها بعض رموز أجهزة السراج احتجاجاً على إقالته، كما أن السراج نفسه الذي وجد نفسه فعلياً دون قوة وعضلات لم يؤيد ردات الفعل هذه[١٣]، مقدراً على ما يبدو عواقبها، ومفضلاً في النهاية استمرار الولاء للرئيس على احتفاظه بسلطاته. وأثبت السراج في تاريخه اللاحق أن هذا الولاء كان عميقاً ولا يشوبه شك.

ورغم تواضع قوتهم التنظيمية في سورية عشية الانفصال، فإن نواتهم الصلبة التي لم تحل نفسها، قد تمكنت من التحريض على بعض التظاهرات احتجاجاً على الانفصال. والواقع أنه في اليوم الأول للانفصال قد قامت تظاهرات محدودة وهامشية مؤيدة للانفصاليين قادها الشيوعيون

كما قامت في اليوم نفسه تظاهرات "ناصرية" عفوية غير منظمة، لا سيما في حلب. وحاصرت تظاهرة مدخل مبنى الإذاعة والتلفزيون.

كانت التظاهرات المنظمة الوحيدة في الأيام الأولى هي التظاهرة التي حرض عليها "القوميون العرب"، وشكل الفلسطينيون قوامها. ومن هنا تحدث البيان رقم "٢١" الصادر عن قيادة الجيش في أول ت١ عن "الأجانب واللاجئين" الذين تظاهروا بهدف الإطاحة بـ "سلطتنا" وهدد البيان باعتقالهم وطردهم خارج سورية[١٤]. وقد مكن "الحركة" على ما يبدو من تنظيمها لهذه التظاهرة، شروعها منذ عام ١٩٥٩ بتكوين نوعٍ من جهاز قيادي فلسطيني خاص بالحركة أخذ يعمل في "المخيمات"[١٥].

"وثيقة الانفصال" :

حملت الوثيقة اسم "ميثاق الوحدة الوطنية في سورية : وحدة عربية شاملة واشتراكية مع إصلاح زراعي وحكم ديمقراطي" غير أن الاسم الذي شاع لها، حتى لدى الموقعين عليها، كان هو اسم "وثيقة الانفصال". وكان هذا الاسم بمثابة اسمها الحقيقي الذي حاولت بلاغة السياسيين السوريين التمويه عليه.

كتب الوثيقة بنفسه كل من صلاح البيطار والسفير السابق نجيب الأرمنازي[١٦]، ومن هنا كانت لكنتها الإيديولوجية ترطن بالوحدة العربية والاشتراكية والحكم الديمقراطي. ولم تكن هذه الكلمة عفوية بل مدروسة وترد على القاموس الناصري بمفرداته. ووافق السياسيون السوريون المجتمعون في بيت أحمد الشراباتي وهو وزير دفاع سابق فقد اعتباره واحترامه ومنصبه إبان حرب فلسطين على هذه الوثيقة، غير عابئين بلكنتها الإيديولوجية التي اعتبرها معظمهم بغرض الاستهلاك لا أكثر. وحملت الوثيقة تأييد الساسة لـ "القوات المسلحة في ثورتها المباركة" ووصفت حركة ٢٨ أيلول بأنها "تلبية لنقمة الشعب واستجابة لإرادته" بل وصل البيان حداً ادعى فيه أن "الوحدة العربية باتت مهددة بخطر فشل التجربة المصرية السورية، لولا ثورة الجيش العربي الباسل في سورية التي انبثقت في الثامن والعشرين من أيلول ١٩٦١"[١٧]. وقدم الساسة السوريون في ذلك مثلاً باهراً على مدة قدرتهم على خداع "العامة".

وقّع على البيان عدة بعثيين[١٨]، كان من أبرزهم اثنان من الأساتذة الثلاثة للحزب، هما أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار. ولم يؤد توضيح البيطار، الذي تم نتيجة ضغط القيادة القومية عليه وتحديداً عفلق، لما يعنيه بالوثيقة، بعد يومين من كتابته لها وتوقيعه عليها، سوى إلى "زيادة الأذهان بلبلة، وإثارة استياء الوحدويين والانفصاليين معاً من بين صفوف الحزب وخارجه"[١٩]. وحاول الأستاذ البيطار لاحقاً أن يجعل من حياته مثلاً في "التكفير" عن هذه

"الخطيئة"[20]. إلا أن بومة مينرفا (إلهة الحكمة) طارت متأخرة، فكانت خطيئة الأستاذ البيطار مثل خطيئة "اللغام" الذي يمثل خطؤه الأول الخطأ الأخير. وأثبتت الأحداث اللاحقة وبشكل مباشر، أن خطيئة الأستاذين كانت من نوع خطيئة "اللغامين"، التي دشنت موتهما السياسي في سورية.

والواقع، إن ما قيل لاحقاً من أن "الانفصال" كان من فعل القوى التي مستها قوانين التأميم والإصلاح الزراعي (مع أن هذه القوى ابتهجت بحركة الضباط واستخدمتها كمركبة عسكرية لإلغاء تلك القوانين)، ومن أنها تمت كردة فعل على بوليسية إجهزة الدولة (مع أن كل المتضررين من هذه الأجهزة رحبوا بالحركة)، أو كرد على التسلط الاقليمي وما شابه ذلك، لا يعبر عن حركة ٢٨ أيلول عشية وقوعها، بل عن المضامين التي أخذتها لاحقاً.

وما يؤيد ذلك أن السوريين لن ينقسموا بدءاً من إعلان هذه الوثيقة حول الموقف من الديمقراطية أو من الاشتراكية بل حول الموقف من الوحدة. وفي إطار هذا المشهد الانقسامي *تغدو كافة الانقسامات الأخرى انقسامات فرعية. فسينشأ بعد حركة ٢٨ أيلول مشهد انقسامي قطبي، يقابل فيه "الوحدويون" "الانفصاليين"، وبالتالي ليس صحيحاً أن الوحدويين هم الاشتراكيون وأن الانفصاليين هم أعداء الاشتراكية. فقد كان بين الوحدويين العتاة أعداء* للاشتراكية أو لا يحبذونها مثل أكثرية الجيل التقليدي في "حركة القوميين العرب" كما كان بين الانفصاليين قائد الفلاحين السوريين أكرم الحوراني وقائد الشيوعيين خالد بكداش.

انسحاب "الحركة" من "الجبهة القومية" مع البعث في العراق وانهيار "اللجنة القومية للضباط الأحرار":

وضع توقيع "الأستاذين" على "الوثيقة" "حركة القوميين العرب" وجهاً لوجه أمام البعث. كان موقف "الحركة" من "البعث" تبعاً لنوعية وظيفتها كأداة طوعية لـ "عبد الناصر" محكوماً بمدى التوافق ما بين "عبد الناصر" و "البعث".

أبلغت القيادة القومية الموفد المصري كمال رفعت أحد مستشاري عبد الناصر، الذي جاء إلى بيروت في اليوم الثاني للانفصال، كي يحث على عمل أي شيء[21] من أجل الوحدة "قدس الأقداس"، أن انفصال سورية عن مصر أصبح الآن "حقيقة" و"من المتعذر قيام أي حركة شعبية للدفاع عن الوحدة ما دامت مقترنة في أذهان الجماهير بالحكم الإرهابي الذي لازمه" وإذا كان "لابد لحماية الوحدة من عمل ثوري يجمع القوى الوطنية في داخل الجمهورية حول الوحدة من جديد" فإنه من الضروري "إعطاء ضمانات لحماية الوحدة من التسلط الإقليمي والحكم الديكتاتوري والمفهوم المنحرف للوحدة" كما أن على الرئيس عبد الناصر "أن يبادر إلى الإعلان

عن تغييرات أساسية في نظام الحكم" وأن يعلن أن حماية الوحدة يجب أن تكون فوق كل اعتبار وفوق كل مطلب، حتى أنه مستعد للاستقالة، إذا كان في استقالته الحل الأخير لحماية الوحدة"[٢٢].

لقد حمّل البعث (القيادة القومية) عبد الناصر و "حكمه الإقليمي الفردي" مسؤولية الانفصال، فظهر في بيانه الذي أصدره في ٥ ت١ ١٩٦١، مبرِّراً للانفصال أكثر منه داعية للوحدة. والواقع أنه لم يكن لديه يومئذ شيء يفعله ضد "الانفصال" أكثر من الموقف السياسي. فبرزت مواقف عفلق "التعجيزية" وكأنها تغطي عجزه عن فعل شيء، فتنظيمه محلول في سورية، كما أن البعثيين المنظمين الذين رفضوا قرار الحل واستمروا بتنظيمهم كانوا ممن سيسمون لاحقاً بـ "القطريين" الحاقدين على عبد الناصر والوحدة[٢٣]، كما أن عدداً من الضباط البعثيين سيساهم في حركة ٢٨ أيلول[٢٤].

ضغطت إزاء ذلك القيادة المصرية على "حركة القوميين العرب" ولما يمض على وقوع الانفصال سوى أقل من أسبوع، كي تنسحب من التحالف مع البعث في "الجبهة القومية" في العراق، التي شكلت أساساً لإسقاط نظام عبد الكريم قاسم والشيوعيين (رغم التناقضات الواضحة التي ظهرت خلال هذا العام فاقعةً ما بين قاسم والشيوعيين). وأدى ذلك فعلياً إلى انهيار الجبهة[٢٥].

كان قرار "حركة القوميين العرب" بالانسحاب من "الجبهة القومية" في العراق، رغبة مصرية أكثر منه قراراً "حركياً"[٢٦]. إذ لم يكن هناك داعٍ "عراقي" يفرض هذا الانسحاب. فقد بادرت قيادة قطر العراق البعثية يوم ٢٩ أيلول متخطية بشكل حازم موقف القيادة القومية العاجز والمرتبك من الانفصال، إلى إصدار بيان يدين "الانفصال" بحدة، ويحمل عنوان: "لترتفع عالياً راية الجمهورية العربية المتحدة ولتُقْبَر مؤامرات الانفصاليين عملاء الاستعمار والرجعية"[٢٧].

أثار هذا الانسحاب القيادة القومية للبعث فوصفته بأنه "دعم لحكم عبد الكريم قاسم المعادي للاتجاه الوحدوي"، و"استغلال انتهازي للأحداث" واتهمت قيادة البعث قيادة "الحركة" دون قواعدها بأنها "أصبحت جزءاً من الحاشية التي ساهمت في خلق ظروف نكسة الوحدة. ووصفتها بـ "الأداة الملحقة"[٢٨].

أما "البعث" في العراق الذي صدمه انسحاب "الحركة" من "الجبهة القومية"، رغم إدانته الواضحة المباشرة دون أي تلكؤ للانفصال، فإنه وصف في بيان مطول أصدره في أوائل تشرين الأول ١٩٦١ ولما يمض سوى أيام على وقوع الانفصال موقف "الحركيين" ضمناً بأنه "افتراءات

وتهجمات تُسيء لمعركة العراق، ومعارك العرب القومية، فجدد إدانته الحاسمة للانفصال، ووصفه له بـ "الانقلاب الرجعي الانفصالي" وأكد دعوته للاستمرار بـ "النضال الجبهوي لإنهاء حكم قاسم الدكتاتوري"[٢٩].

انهارت "الجبهة القومية" وتم ترجمة هذا الانهيار عسكرياً، بانشقاق "اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار، التي كانت نوعاً من ذراع عسكري لـ "الجبهة"، إلى لجنتين "قومية" (ناصرية) تربطها روابط خاصة بحركة القوميين العرب، و"بعثية" تابعة لـ "المكتب العسكري" لـ "البعث". وتم الطلاق ما بين "اللجنتين" وفق اتفاق تفاهم ضمني يقضي بدعم كل طرف للطرف الآخر حال قيامه بعمل مستقل ما ضدّ قاسم (وسنحلل لاحقاً بالتفصيل تلك اللجنة).

استفزَّ إبراز "حركة القوميين العرب" اللافتات التي تحمل اسمها وتوحي بـ "بأسها" التنظيمي والجماهيري، في التظاهرات الشعبية العارمة التي بدأت فعلياً ضد "الانفصال" في سورية، القيادة القومية للبعث، فوصفت هذه القيادة أسلوب الحركة في تنظيم هذه التظاهرات بـ "التعبئة الدعائية الديماغوجية"[٣٠]. وأعلنت صراحة رفض "البعث" المساهمة في المعركة القومية التي تقودها القاهرة"، ولم تر فيها معركة "من أجل المحافظة على الوحدة، وإنما من أجل المحافظة على هيبة الحكم، من أجل الدفاع عن الحكم الدكتاتوري"[٣١]. أما "حركة القوميين العرب" فقد قرأت في موقف البعث من "الوحدة إبان الإنفصال وبعده" "موقفاً لا عقائدياً" "جاء ليضيف نقطة ضعف جذرية خطيرة إلى واقعه السابق بحيث أصبح هناك صعوبة كبرى إن لم نقل استحالة عملية لأن يكون حزب البعث العربي الاشتراكي قادراً في هذه المرحلة على ممارسة أي دور إيجابي في عملية التصحيح العقائدي الشعبي"[٣٢]. ورأت "الحركة" في إشارة ضمنية للبعث أن الموقف الذي اتخذه من الوحدة باسم "النقد الذاتي" قد تحول "إلى عملية تهديم ولم يعد يخدم أهداف الحركة العربية بل أصبح في خدمة أعدائها" و"كان في مؤداه العملي انحيازاً لأعداء الحركة العربية الثورية" و "مساهمة غير واعية في مخطط التخريب"[٣٣].

غير أن موقف "راهب البعث" عفلق كان أسير ظروف ضاغطة داخل "البعثيين". إذ حاول عفلق أن يتخذ موقفاً يعبر عما يمكن تسميته برؤية "بعثية" للوحدة. فخلال الفترة الواقعة بين توقيع "وثيقة الانفصال" وأواسط أيار١٩٦٢ (التي انعقد فيها المؤتمر القومي الخامس للحزب المعروف باسم مؤتمر حمص والذي سيتمخض عنه ما سمي يومئذ بالبعث القومي)، كانت الاتجاهات الأساسية بين "البعثيين" هي:

١ - الاتجاه الذي سيعرف لاحقاً باسم "القطريين" وكان هذا الاتجاه قد نظم نفسه بصورة مستقلة عن "القيادة القومية" وضدها بعد حلها للحزب، وكان معادياً بشكل هستيري لعبد

الناصر، ومن خلاله للجمهورية العربية المتحدة، وسيتم رسمياً فصله من الحزب في مؤتمر حمص.

٢- الاتجاه العكسي لـ "القطريين" والذي يدعو إلى العودة الفورية للجمهورية العربية المتحدة دون قيد أو شرط برئاسة عبد الناصر، وقد أعلن هذا الاتجاه رسمياً عن نفسه بتأسيس خمسين شخصية "بعثية" في ١ت٢، ولما يمض شهر على الانفصال لـ "الطليعة الوحدوية الاشتراكية" التي ستتحول إلى "حركة الوحدويين الاشتراكيين".

٣- الاتجاه "التركيبي" ما بينهما الذي يرفض انفصالية "القطريين" كما يرفض وحدوية "البعثيين" الناصرية (الوحدويون الاشتراكيون)، ويتبنى رؤية "بعثية" للوحدة تقوم على الوحدة الاتحادية[٣٤] مثّل عفلق وما سمي بـ "البعث القومي" تحديداً هذا الاتجاه الثالث، الذي أخذ يعني منذ أواسط أيار ١٩٦٢ النضال ضد الانفصال والدعوة إلى الوحدة مع مصر على أسس جديدة، تختلف كلياً عن دعوة العودة للوحدة الفورية إلى الجمهورية العربية المتحدة، التي تبنتها ثلاث منظمات قومية في سورية هي: حركة القوميين العرب، والجبهة العربية المتحدة، والطليعة الوحدوية الاشتراكية.

حركة ٢٨ آذار ١٩٦٢

بين "القوميين العرب" و"البعث" و"الناصريين"

لا يمكن فصل حركة ٢٨ آذار ١٩٦٢ التي قام بها ضباط حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ أنفسهم بقيادة النحلاوي، بهدف إعادة الوحدة مع مصر، عن حقيقة أن الانفصال لم يكن دافعاً مسبقاً لضباط حركة ٢٨ أيلول بقدر ما كان نتيجةً مرةً لها، فاجأت الضباط أنفسهم، وشكلت لبعض أبرز قادتهم، ولا سيما منهم المقدم مهيب الهندي نسيب النحلاوي وابن عم هاني الهندي عضو القيادة القومية لـ "الحركة"، عقدة ذنب و"خطيئة" حاولوا التطهر منها والتكفير العملي عنها.

يُفسر ذلك أن هؤلاء الضباط لم يعتبروا حركة ٢٨ آذار انقلاباً على حركة ٢٨ أيلول بقدر ما اعتبروها "استمراراً" لها، فحمل بلاغ حركة آذار الرقم (٢٦)[٣٥]، وكان هذا الرقم لاحقاً للبلاغ رقم (٢٥) الذي وقفت عنده آخر بلاغات حركة أيلول. من هنا كان حلُّ المجلس التأسيسي والنيابي، وإرغام رئيسي الجمهورية والحكومة على الاستقالة، ومن ثم اعتقالهما، من قبيل تنصل الضباط من مسؤولية الانفصال، وتحميلها للسياسيين. فتمَّت حركة آذار بدعوى

خروج "السياسيين" عن "أهداف ثورة الثامن والعشرين من أيلول سنة ١٩٦١ التي هي أهداف ومصدر السلطات" حسب البلاغ رقم (٢٧).

يستدعي ذلك الحديث عن ملابسات هذه "الحركة" و"كواليسها"، إذ سبقها قيام وفد عسكري رسمي يمثل مجلس الضباط بزيارة القاهرة يوم ١٣ك١ ١٩٦٢، والاجتماع بالرئيس عبد الناصر، حيث أظهر الوفد للرئيس أن "الانفصال" لم يكن من نوايا الضباط بل الإصلاح[٣٦]، وبرهن الضباط على رنين الصدق في كلامهم ببكائهم كالأطفال أمام عبد الناصر.

تألّف الوفد من ثلاثة من كبار ضباط حركة ٢٨ أيلول هم: زهير عقيل ومحمد منصور وفايز الرفاعي. ورافق الوفد بشكل غير رسمي هاني الهندي عضو القيادة القومية لـ "حركة القوميين العرب" الذي لعب دور الوسيط ما بين مجلس الضباط وعبد الناصر[٣٧].

تحدّدت مهمة الوفد -حسب مصادر التشكيلات السرية في الجيش السوري- بإعادة الوحدة مع مصر، في الذكرى الرابعة لقيامها أي في يوم ٢٢ شباط ١٩٦٢. مما دفع قيادة التشكيلين: البعثي (محمد عمران) والناصري (جاسم علوان) إلى تعليق القيام بالانقلاب الذي تم توقيته في منتصف شباط ١٩٦٢، وكان الدافع لهذا التعليق هو انتظار نتائج اتصال "حركة القوميين العرب" بمجلس الضباط عن طريق العقيد مهيب الهندي[٣٩]. أما د. سامي الجندي الذي لعب دور منسق ما بين هذين التشكيلين وعبد الناصر مباشرة، فيفسر الإرجاء بأن "القوى لم تكن كافية فتأجلت"[٤٠]، غير أن إرجاء القيام بهذا الانقلاب، لا يعود في اعتقادنا، إلى نقص القوى، بقدر ما يعود إلى توجيهات القاهرة لتشكيل جاسم علوان "الناصري" بتعليق "الانقلاب" في ضوء احتمال القيام بانقلاب من أعلى. وخوفاً من أن تقفز كتلة الحوراني العسكرية إلى السلطة.

التكتيك المزدوج:

لا يمكن فهم الآلية التي أدت إلى حركة ٢٨ آذار بمعزل عن دور "حركة القوميين العرب" بتنسيق الاتصالات التي سبقتها، ما بين مجلس الضباط والقاهرة. إذا اتبعت "الحركة" تكتيكاً مزدوجاً، يقوم على التطويق الشعبي لمجلس الضباط بواسطة التظاهرات والضغط في الشارع وعلى شق مجلس الضباط في آن. وفي إطار الشق الأول نسقت الحركة من خلال هاني الهندي مع قادة المجموعات القومية التي تعمل من أجل الوحدة الفورية للجمهورية العربية المتحدة، وتحديداً مع قيادات "الطليعة الوحدوية الاشتراكية"[٤١] (البعثيون الناصريون) و"الجبهة العربية

المتحدة" (الخماسي الناصري). أما الشق الثاني فتمثل في كفاءة استثمارها لدعوى مجلس الضباط بأن الانفصال لم يكن من نواياهم وأنهم كانوا ينشدون الإصلاح لا أكثر، فنجحت "الحركة" بشق هذا المجلس وتحريضه على القيام بانقلاب من أعلى، بهدف إعادة الوحدة.

كانت الخطوة العملية الأولى التي مهدت لهذا الانقلاب هي تنسيق "الحركة" لزيارة وفد مجلس الضباط إلى القاهرة يوم ١٣ ك٢ ١٩٦٢، التي تم فيها على ما يبدو نوع من الاتفاق على قيام الضباط بانقلاب على انقلابهم ويؤكد رئيس جهاز الأمن السوري يومئذ أن "من الكتل التي لعبت دوراً هاماً في تغيير مواقف الضباط الذين قاموا بالانفصال، لجعلهم بالاتجاه المضاد، كتلة القوميين العرب، ومن أعضائها الشقيقان مناف وهاني الهندي، اللذان كان لهما تأثير قوي وفعال على قريبهما المقدم مهيب الهندي ونسيب المقدم عبد الكريم النحلاوي. وقد لعبت هذه الكتلة بأشخاص جورج حبش والحكم دروزة ومنيب الرفاعي (الذي كان رئيساً للدائرة السياسية في قوى الأمن الداخلي، وأبعد عنها عندما اكتشف ارتباطه (بالحركة) وجهاد ضاحي ووديع حداد وممدوح رحمون وعدنان عنايت وثابت مهايني ومأمون الطباع ومحمد خليفة (أبو عبد الله) وآخرين في هذا التنظيم، أدواراً أدت مع غيرها من تنظيمات أخرى[٤٢]، إلى قيام حركة ٢٨ آذار.

لعب هاني الهندي عضو القيادة المؤسسة لـ "حركة القوميين العرب" دوراً استراتيجياً في هندسة حركة ٢٨ آذار. وكان هذا الدور مبنياً على خلفية موضوعية إجرائية، تمثلت في أن النواة "الحركية" الصلبة في سورية أيام الوحدة، كانت على صلات اجتماعية وعائلية وتقليدية بكتلة الضباط "الشوام" التي قادت حركة ٢٨ أيلول "الانفصالية". فقد كانت هذه النواة مؤلفة من "أبناء العائلات البورجوازية والارستقراطية الدمشقية"[٤٣] التي تربطها بالتكوين "الشامي" التقليدي روابط معقدة من مصاهرات وقرابات ومصالح. ويفسر ذلك أن المقدم مهيب الهندي أحد الضباط الأساسيين لحركة ٢٨ أيلول كان ابن عم هاني الهندي (عضو القيادة القومية للحركة) ونسيب المقدم عبد الكريم النحلاوي (قائد كتلة الضباط "الشوام") في آن واحد، من هنا لم تكن تحذيرات "الحركة" للمشير عامر من احتمال انقلاب يخطط له النحلاوي مستمدة من الفراغ. والواقع أن النواة "الحركية" الدمشقية، بفضل تلك العلاقات التقليدية "الشامية" كانت على معرفة وصلة وطيدتين بكتلة الضباط "الشوام"، غير أن قسماً مهماً منها كان في محيط السراج إبان صراعه مع المشير عامر، وغاطساً في تفاصيل الصراع.

في إطار هذه العلاقات المتشابكة والمعقدة، كان طبيعياً أن يكون عدد من أبرز كتلة الضباط "الشوام" الذين قاموا بـ "الانفصال" أو أدوا إليه أصدقاء لـ "الحركة". وكان من بين

هؤلاء عدد مهم من الضباط الذين يعتمدهم النحلاوي ويثق بهم. تمثل نموذج أولئك الضباط بفايز الرفاعي ومهيب الهندي ومحمد منصور الذين كان ولاؤهم للنحلاوي فوق أي شك وأصدقاء مقربين لـ "الحركة" في آن واحد، وأصدقاء مقربين تحديداً هاني الهندي. وقد بكى اثنان منهما هما محمد منصور وفايز الرفاعي أمام عبد الناصر، نتائج ما اقترفت أيديهما دون وعي، كما أعلن مهيب الهندي حين تقرر نفيه مؤكداً أنه لم يهدأ له ضمير منذ أن وقع الانفصال، وأنه أخذ يفكر منذ تلك اللحظة بإزالته.

لقد كان واضحاً أن معظم قادة "الانفصال" السوري، لم يروا في "الانفصال" سوى "عار" تلطخوا به خلافاً لإرادتهم ولنواياهم. ومن هنا لم يجدوا حرجاً في "غسله" رغم كل العواقب المحتملة. وعبر هؤلاء في الواقع عن نوعٍ من الانتحار في رأس مجلس الضباط الذي قاد "الانفصال".

التقط "القوميون العرب" رغم رومنتيكتهم القومية هذه الواقعة الصلدة وساروا بها إلى نهايتها: إلى حركة ٢٨ آذار. ومن هنا ميزوا بين "ضباط" و "ضباط"، بين "ضباط" تصرفوا عن وعي لحقيقة الأمر أي الانفصال، وضباط تصرفوا "عن براءة وعن لا وعي وعن حسن نية"، وتحدث هؤلاء القوميون بأن الانفصال "وجهان وفئتان، وجه خير لفئة خيرة دفعتها رغبة صحيحة في تصحيح الأوضاع وتقويم الاعوجاج وإصلاح الأخطار" و "وجه آخر يمثل الشر كله، والتآمر جله، أغراضه، أهدافه، دوافعه، كلها تآمر يستهدف القضاء على كيان الوحدة، وحدة الجمهورية العربية المتحدة". وفي ضوء هذا التمييز تحدثوا عن "القسم الأكبر من الضباط الشرفاء" الذين غرر بهم، وأرادوا بحركة ٢٨ آذار أن يكفروا عن هذا التغرير[٤٤]. إلا أن "القوميين" لم يتسامحوا مع النحلاوي، رغم أن نوعية علاقته بالضباط وآلياتها لا تختلف عن نوعية علاقتهم به وآلياتها، ورغم أن عدداً من هؤلاء الضباط كان يمنح ولاءه لـ "الحركة" ولـ "القوميين" في آن واحد. وتفسير ذلك أن النحلاوي لم يعد المقدم الذي قاد كتلة "الضباط الشوام" بل رمز "عار" و"نكسة الانفصال". ومن هنا كان هناك شبه إجماع على الانتقام من النحلاوي ليس بوصفه شخصاً بل بوصفه رمزاً، ولربما تم ذلك في ضوء رغبة عبد الناصر. وكان ما حدث هو دفع "القوميين العرب" للنحلاوي إلى القيام بحركة ٢٨ آذار ثم التنصل منه ومعاقبته. وقد وقع النحلاوي في هذا الفخ. إذ كتب بنفسه البيان رقم (٢٦) الذي أعلن قيام حركة ٢٨ آذار، وثمة إشارات إلى أن عبد الناصر قد اطلع بشكل مسبق على هذا البيان ووافق عليه[٤٥].

ويعني ذلك بشكل مؤكد أن النحلاوي ما كان ممكناً لـه أن يقوم بحركة ٢٨ آذار بمعزل عن التنسيق مع القاهرة، ومع عبد الناصر شخصياً. ومن هنا لم يكن مصادفة أن يكون هاني الهندي عضواً غير رسمي في وفد مجلس الضباط الذي قابل عبد الناصر.

لقد تحددت أهداف حركة ٢٨ آذار من الناحية الإجرائية الصرفة بالاتفاق مع القاهرة، ويفسر ذلك أن أهداف هذه الحركة تحددت بما يلي:

١- الإطاحة بالأوضاع الدستورية في البلاد واعتقال جميع ممثليها والقائمين عليها ومسانديهم.

٢- حل المجلس النيابي واعتقال النافذين من أشخاصه والبارزين من رجاله.

٣- تشكيل حكومة ثورية يذهب وفد منها مع ممثلين للقيادة العسكرية إلى القاهرة، حيث يعلنون إعادة الوحدة معها[٤٦].

حركة ٢٨ آذار: انقلاب "الانفصاليين" على الانفصال:

نفّذ النحلاوي تعهداته، وقام بالفعل، بحل المجلس النيابي، وإرغام رئيسي الجمهورية والحكومة على الاستقالة، واعتقلهما مع عدد من النواب والسياسيين النافذين، وكلف الأمناء العامين للوزارات بإدارة سلطات واختصاصات الوزير في وزاراتهم، ريثما يتم تشكيل حكومة انتقالية. وكان على الدكتور فريد زين الدين أحد مؤسسي "عصبة العمل القومي" في الثلاثينات، والذي عمل كنوع من مستشار غير رسمي لحركة الضباط، أن يجري اتصالاته لتشكيل تلك الحكومة.

إلا أن فريق النحلاوي أخذ يفقد السيطرة على الموقف، إذ عقد اللواء عبد الكريم زهر الدين قائد الجيش، مساء يوم ٣٠ آذار مؤتمراً صحفياً في نادي ضباط حامية دمشق، وألقى بياناً مطولاً، أكد فيه بقاء الجمهورية العربية السورية واستمرارها في الحقل الدولي بسياستها السابقة وتبرئة حركة ٢٨ آذار من أي اتهام لها بـ "الارتماء في أحضان الغير والتقرب من دولة عربية معينة"[٤٧] في إشارة ضمنية إلى الجمهورية العربية المتحدة.

وإذا ما شئنا الدقة، فإن مؤتمر زهر الدين كان مؤتمراً سياسياً أكثر منه مؤتمراً صحفياً، إذ تم بالتنسيق مع عدد من النواب والساسة الناقمين على خطة النحلاوي، وإجراءاته لإعادة سورية إقليماً شمالياً للجمهورية العربية المتحدة، فانبثق عنه ما يعرف بـ "ميثاق ضمان حرية

الانتخابات"[48]. وبهذا المعنى كان مؤتمر زهر الدين تطويقاً لا لبس به لحركة ٢٨ آذار وأهدافها.

اعتبر التشكيلان السريان: تشكيل العقيد المسرح جاسم علوان (الناصري) المرتبط بالقاهرة، وتشكيل الرائد محمد عمران (البعثي المستقل ذاتياً عن القيادة القومية)، أن البيان الثاني الذي ألقاه زهر الدين مناقض للبيان الأول الذي أعلنته حركة ٢٨ آذار، فقررت قيادتهما المشتركة انتهاز تخبط "قيادة دمشق" وضعف سيطرتها على الجيش، وذلك بالقيام بعصيان عسكري تم تحديد موعده في ٢ نيسان[49].

كانت المفاوضات ما بين التشكيلين شاقة، ففي حين رأى تشكيل "علوان" إعلان الوحدة الفورية مع البيان الأول، فإن تشكيل عمران رأى إرجاء ذلك إلى حين نجاح الانقلاب وتطهير الجيش من الانفصاليين ومحاسبة العسكريين والسياسيين المسؤولين عن الانفصال. واحتدم الخلاف حول موضوع الضباط المسرحين (قائمة الثلاثة والستين ضابطاً)، إذ رأى تشكيل علوان وضع ذلك في يد عبد الناصر باعتباره الرئيس الشرعي، في حين أصر تشكيل عمران على إعادة هؤلاء الضباط إلى الخدمة في البيان الأول حتى يتسنى لهم استلام قطعات عسكرية. وبغية كسب ولاء القطعات التي يقودها ضباط "انفصاليون" ارتأى تشكيل عمران "تكتيكياً" أن يتم إيهام هذه القطعات بأن الحركة موجهة ضد النحلاوي فقط[50].

خلّف هذا التناقض حساسية وشكوكاً كثيرة متبادلة ما بين التشكيلين، فتم الاتفاق في سياق هذه الشكوك على أن تبدأ الحركة من حمص /٢٣ نيسان/ ثم تنضم إليها حلب واللاذقية وتؤيدها الجبهة، في حين تزحف قطعات السويداء باتجاه دمشق. وأن يقوم خلال ذلك عمليات إشغال في دمشق تزرع الفوضى، فيضطر الحكم إلى التسليم[51].

يبدو واضحاً تماماً أن القاسم المشترك ما بين التشكيلين هو إسقاط الانفصال وحسب. من هنا استبق العقيد علوان ساعة الصفر المقررة فسيطر فجر ٣١ آذار لفترة مؤقتة على اللواء المدرع الخامس في حمص[52].

مما فاجأ شركاءه البعثيين، الذين تحركوا مباشرة، فسيطر الرائد البعثي حَمَد عبيد على حلب، كما انضم العقيد لؤي الأتاسي في دير الزور إليها، في حين لم يتحرك الرائد صلاح جديد في السويداء[53]. وفي الوقت نفسه كان عصيان حمص قد فشل، بسبب انسحاب العميد بدر الأعسر قائد المنطقة الوسطى منه، بتأثير ضغوط عديدة، كان من أبرزها ضغوطات كتلة "الحوراني" العسكرية، التي تدخلت لتفشيل علوان خوفاً من نجاحه وإعادته سورية إلى الجمهورية العربية المتحدة، فاضطر علوان للتوجه إلى حلب.

فاجأ عصيان حمص وحلب النحلاوي الذي أحس بوقوعه في فخ، فحاول أن يقنع الضباط الذين اعتمد عليهم، ولكن بعد فوات الأوان، بأن عبد الناصر قد غرر بهم، وأبرم اتفاقاً من خلف ظهورهم مع العقيد علوان[٥٤]. من هنا بادر عدد من كبار الضباط "الانفصاليين" في اليوم نفسه، إلى عقد اجتماع عسكري، في قاعة المالكي بدمشق، استمعوا فيه إلى اتهام قائدالجيش لعبد الحميد غالب سفير الجمهورية العربية المتحدة ببيروت بوقوفه خلف العصيانات. وتم في هذا الاجتماع تطويق النحلاوي تماماً، بالدعوة إلى "مؤتمر حمص" العسكري. الذي انعقد في الساعة الخامسة من مساء الأحد ١/ ٤/ ١٩٦٢ بحضور مندوبين عسكريين عن كافة الوحدات، بما في ذلك مندوبون عن وحدات حلب (الملازم إبراهيم العلي) ودير الزور (العقيد لؤي الأتاسي) التي شاركت بالعصيان.

قرر المؤتمر في جلسة صاخبة إعادة تشكيل قيادة الجيش، ودراسة خطوات عودة الوحدة مع مصر، وتشكيل حكومة جديدة، والنظر بوضع الضباط الذين أحالهم النحلاوي على التقاعد، وإصدار عفو عام عن الذين اشتركوا في الحوادث حتى ٣١/ ٣/ ١٩٦٢. وكان أهم قرار للمؤتمر على الإطلاق هو تسفير سبعة ضباط إلى خارج القطر وهم: عبد الغني دهمان، وعبد الكريم النحلاوي، ومهيب الهندي، وهشام عبد ربه، وبسام العسلي وعادل حج علي وممدوح حناوي. وكلهم من ضباط حركتي ٢٨ أيلول ١٩٦١ و٢٨ آذار ١٩٦٢[٥٥].

كانت النتيجة الجوهرية لـ "مؤتمر حمص" هي إبعاد العقيد النحلاوي ورفاقه، وبالتالي إقصاء القيادة التي قامت بحركة ٢٨ آذار، وهو ما كان يعني بوضوح تام إخفاق تلك الحركة.

إلا أنه ما كاد المؤتمر ينفض حتى كان العقيد المسرح جاسم علوان يعلن من إذاعة حلب وسط غليان شعبي لا مثيل له، عودة الجمهورية العربية المتحدة بإقليميها برئاسة عبد الناصر وتعيين جاسم علوان قائداً للجيش الأول في الإقليم الشمالي، ثم طلب النجدة من المتحدة.

لم يتأخر رد القيادة العامة الجديدة، فحسم الطيران واللواء المدرع الخامس الموقف، مما أدى إلى إخفاق ما يدعى تقليدياً بـ "ثورة حلب"، وتخفي علوان، في حين أخذت القيادة الجديدة تعتقل وتلاحق المشاركين في "الثورة".

أما بشأن الضباط المرحَّلين، فقد دخل العقيد مهيب الهندي الذي كان صلة الوصل ما بين "حركة القوميين العرب" ومجلس الضباط[٥٦] إلى مكتب قائد الجيش وأقسم "بأنه كان لا ينام الليل شعوراً بذنب الانفصال وأنه ورفاقه قاموا بالاعتقالات الجديدة لأعضاء الحكومة وكبار رجال السياسة بالاتفاق مع القاهرة، من أجل إعادة الوحدة معها، وأنه كان عازماً على إعادة رفع علم الوحدة مجدداً في قلب العاصمة السورية[٥٧].

وبهذا الشكل باءت حركة ٢٨ آذار التي نسقتها "حركة القوميين العرب" في شكل انقلاب من داخل القصر بالفشل، وتشكلت حكومة بشير العظمة "الائتلافية". غير أن القاهرة اعتبرتها "حكومة لا تمثل إرادة الشعب" ورفضت الاعتراف بوجودها، وشنت أجهزة إعلامها حملة عاتية عليها، وطالبت بالتحقيق مع قادة انقلاب ٢٨ أيلول ومحاكمتهم[٥٨]. وما إن حل شهر تموز ١٩٦٢، ولما يكن قد مضى على "ثورة حلب" سوى ثلاثة شهور ونيف، حتى كانت "الحركة" تنظم أخطر عصيان مدني ضد الحكم الانفصالي. فما هو هذا العصيان؟

من إضراب تموز إلى مؤتمر شتورا

يمكن اعتبار إضراب ٧ تموز ١٩٦٢ العمالي في سورية، عصياناً مدنياً سياسياً أكثر منه إضراباً نقابياً مطلبياً بالمعنى "التريديونيني". إذ كان مقرراً لهذا الإضراب أن ينتهي مع إسقاط النظام الانفصالي، فكان هذا الهدف شديد الوضوح في البيان الذي أصدره الاتحاد العام لنقابات العمال يومئذ، مما دفع السلطات الانفصالية إلى اتخاذ قرار سياسي حاسم بحل الاتحاد واعتقال قياداته[٥٩]. ولم تجانب السلطات الأمنية الانفصالية حقيقة الأمر حين اعتبرت هذا الإضراب حلقة منهجية من حلقات خطة متكاملة لـ "القضاء على الانفصال ورجاله وإعلان عودة حكم الرئيس عبد الناصر"[٦٠] على حد تعبير رئيس جهاز الأمن السوري يومئذ العميد مطيع السمان. من هنا كان قرار الإضراب سياسياً صرفاً، اتخذته القيادة النقابية كغطاء شعبي لخطة كانت تعدها "الجبهة العربية المتحدة" (الخماسي الناصري) لإسقاط الانفصال[٦١].

تشكلت قيادة هذه "الجبهة" من خمس شخصيات سياسية بارزة في سورية، وعرفت نسبةً لذلك بـ "الخماسي الناصري". وتألف هذا الخماسي من نهاد القاسم (دمشقي من أصول صفدية فلسطينية) وعلي بوظو (كردي شامي) ودكتور الحقوق عبد الوهاب حومد (حلب) وعبد الصمد فتيح (دير الزور) وراتب الحسامي (حمصي) وكان جميع أعضاء هذا الخماسي باستثناء نهاد القاسم من النواب السابقين لـ "حزب الشعب" في البرلمانات السورية ما قبل عام ١٩٥٨، وكان الثلاثة الأوائل منهم وزراء سابقين[٦٢].

مثّل نهاد القاسم الوجه الأكثر حيوية للخماسي، وبفضل صلته الوثيقة بعبد الناصر وبالقادة الاخوانيين السوريين، لاسيما منهم مصطفى السباعي ومحمد المبارك وعمر بهاء الأميري، فإنه لعب دور الوسيط ما بين عبد الناصر والإخوان السوريين إبان الانفصال[٦٣]. إذ تميز الآباء الاخوانيون السوريون بتأييدهم الحاسم لقرارات عبد الناصر "الاشتراكية" في تموز ١٩٦١،

وكانوا قد دعوا إليها "برنامجياً" وبوضوح تام منذ عام ١٩٤٩، على الأقل فحملت كتلتهم البرلمانية اسم "الجبهة الاشتراكية الإسلامية"[٦٤].

أما قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال يومئذ فكانت برمتها "حركية"، ومن هنا مثل اتحاد العمال واجهة نقابية من واجهات "الحركة" إبان الانفصال. إذ تغيرت التركيبة الاجتماعية والطبقية لأعضاء "الحركة" في سورية جذرياً. فبفضل طليعة عمالية نشطة، تألف قوامها من حسن شوقل ومحمود سلامة ومصطفى عصفورة ومحمد خير دعبول وإبراهيم طبرنين. تمكنت "حركة القوميين العرب" في سورية من إيجاد موطئ قدم راسخة لها في الوسط العمالي، لاسيما وسط عمال النسيج، فكان عدد "الحركيين" في الشركة الخماسية بدمشق وحدها ١٣٠٠ عاملاً حركياً منظماً من أصل ١٨٠٠ عامل في الشركة[٦٥].

كان "الدينامو" الأساسي لهذه الطليعة النشطة حسن شوقل، وهو عامل نسيج ينحدر من عائلة فلاحية تقطن في كفر سوسة بدمشق. وقد أهلته سماته الشخصية الفريدة، ليصبح نجماً نقابياً وسياسياً وأحد مراكز الاستقطاب المحورية لكل المواقف النقابية إبان الانفصال. وعرف عنه أن إشارة واحدة منه كافية لإيقاف العمل ولاستئنافه. وبسبب ذلك اختارته الحركة عضواً لقيادة إقليم سورية إبان الإنفصال، وتشكل شخصية شوقل الفعلية المادة المرجعية الأساسية التي بنى من خلالها محمود سلامة شخصية أبو سليمان في رواية "البوح المر"[٦٦]. أما الوجه الآخر البارز في إضراب ٧ تموز فكان عامل النسيج محمود سلامة الذي سيغدو واحداً من أبرز الوجوه النقابية السورية. ولد سلامة عام ١٩٤١ في دمشق، في عائلة عمالية مدينية، وخلال إضراب تموز كان عضواً في قيادة الرابطة "الحركية" العمالية التي نسقت الإضراب وأعدت له. وكان مسؤولاً إلى حد بعيد بفضل كفاءته النظرية والسياسية المبكرة عن جعل الإضراب عصياناً مدنياً سياسياً يستهدف الإطاحة بنظام الانفصال نفسه[٦٧].

قمعت أجهزة مطيع السمان الإضرابات بقسوة، وسط معركة حقيقية قامت ما بين عمال الشركة الخماسية ورجال الشرطة، أما في حلب فأدت الصدامات إلى استشهاد أحد عمال النسيج[٦٨]. وبلغ من درجة القمع أن توقفت الشركة الخماسية في دمشق عن العمل لمدة ٥٢ يوماً، إذ زج السمان "حوالي ألف وثمانمائة عامل، دخلوا جميعهم السجن باستثناء بعض موظفي الإدارة الموالين لأرباب العمل"[٦٩]. وبذلك اعتقل السمان كل العمال دفعة واحدة. ودفعت قسوة القمع الذي قام به السمان إلى إطلاق لقب "سالان دمشق" عليه، نسبة إلى الجنرال الفرنسي سالان الذي أخذ على عاتقه تصفية الثورة الجزائرية.

ظهور يوسف مزاحم ومؤتمر شتورا :

هل كان إضراب تموز الذي قامت به "حركة القوميين العرب" على صلة بخطة تنظيم يوسف مزاحم العسكري للقيام بانقلاب ضد نظام الانفصال في نهاية ذلك الشهر؟ وبالتالي هل كانت الخطة التي ادعتها "الجبهة العربية المتحدة" إبان تنسيقها مع التنظيم العمالي "الحركي" حلقة من حلقات تلك الخطة؟ من المعروف أن بنية "الجبهة العربية المتحدة" رغم تنبهها لأصول العمل السري وتشكيلها لقيادة سرية رديفة، كانت بنية تجمع شبه تقليدي أكثر منها بنية تنظيم حزبي متماسك، ومن هنا فإنها ألحت على أن كافة أنشطتها تقوم في إطار القانون[٧٠]. ومن هنا ليس مستبعداً في إطار رخاوتها التنظيمية أن تكون كوادرها الشابة التي نسقت مع "الحركة" بشأن إضراب ٧ تموز على صلة بالتهيئة لانقلاب يوسف مزاحم. فقد كانت جبهة أكثر منها حزباً، ويفسر ذلك مثلاً أن سامي الجندي كان عضواً في قيادتها السرية الخماسية الرديفة[٧١] في آن واحد، إضافةً إلى صلته التقليدية بالبعث. فكان للجندي موطئ قدم في كل مكان "وحدوي".

ثمة إشارة إلى عضوية يوسف مزاحم في "الجبهة العربية المتحدة"[٧٢]، على أن نفهم من العضوية معناها العام الواسع الذي يحتمله مفهوم "العضوية" في "الجبهة". وكان يوسف مزاحم على كل حالٍ إلى جانب محمد الجراح الوحيدين من السياسيين الناصريين الذين قادوا تظاهرات صغيرة تضامناً مع إضراب عمال النسيج[٧٣].

طبقاً لمصادر رئيس جهاز الأمن السوري يومئذ، فإنه يمكننا تخمين هذه العلاقة ما بين انقلاب مزاحم المزمع قيامه يوم ٢٩ تموز ١٩٦٢، وبين إضراب "حركة القوميين العرب" في ٧ تموز، إن لم يكن ممكناً الجزم بها. إذ كان إطار انقلاب مزاحم حسب المصدر الأمني، يقوم على تنفيذ إضرابات عمالية عنيفة في دمشق وحلب تتطور إلى عصيان عام تعجز قوى الأمن الداخلي عن قمعه[٧٤]. أما وفق مصدر "اللجنة العسكرية" (تشكيل عمران البعثي) فإن يوسف مزاحم بالاعتماد على بقايا تشكيل جاسم علوان وتشكيل قام بتنظيمه نفسه، قد خطط للقيام في ٢٩ تموز ١٩٦٢ بانقلاب ضد الانفصال، واتصل بـ "اللجنة العسكرية"، طالباً منها وضع نفسها تحت قيادته لإنجاز ذلك الهدف[٧٥].

كانت أجهزة السمّان متغلغلة في شبكة مزاحم، عبر ضابطين يعملان بشكل مزدوج. وتمكنت بفضل ذلك، بعيد قمعها للإضرابات مباشرة أن تعتقل مزاحم بشكل أنيق مع ٢٣ ضابطاً[٧٦]، وأن تضع يدها على خطته. واعتبر الانفصاليون خطاب عبد الناصر في ٢٢ تموز

١٩٦٢ الذي هاجم فيه الحكم الانفصالي بشدة تمهيداً لانقلاب سيتم أواخر تموز[٧٧] في إشارة إلى مزاحم.

تجرأ النظام المهزوز في دمشق والمطوق شعبياً، على تقديم شكوى رسمية باسم الجمهورية العربية السورية إلى مجلس جامعة الدول العربية ضد الجمهورية العربية المتحدة، واستخدم انقلاب مزاحم كوثيقة من وثائق الشكوى السورية. وصفت دورة مجلس الجامعة العربية التي أطلق عليها اسم "مؤتمر شتورا" يومئذ بأنها "ستكون حاسمة في حياة الجامعة العربية، إن لم تكن حاسمة بصدد الفصل في شكوى دمشق"[٧٨]. فتأكيداً على عدم اعتراف القاهرة بشرعية الحكم القائم في دمشق، فإن وفدها اشتمل على أربعة سوريين وثلاثة مصريين. وكان رئيس الوفد هو الضابط السوري والوزير السابق أكرم ديري وبسبب انسحاب وفد المتحدة من الجلسة، لم يستطع المجلس الاستمرار بالنظر في الشكوى السورية. فاختارت الجامعة أن تلعب دور الأطرش، وأبقت جلستها مفتوحة رغم انفضاضها، مما يعني أن شكوى دمشق لما تزل قائمة[٧٩]. وكان أول قرار اتخذته حكومة صلاح الدين البيطار بعيد حركة ٨ آذار هو سحب هذه الشكوى واعتبارها كأنها لم تكن[٨٠].

هوامش الفصل الأول

(١) دكتور سامي عصاصة، أسرار الانفصال: مصر وسوريا (أطروحة دكتوراة)، مطبوعات الشعب، القاهرة، ط١، ١٩٨٩، ص٢٩٠. قارن بـ: مذكرات راشد الكيلاني (عسكرياً ودبلوماسياً)، دار مجلة الثقافة، دمشق، ١٩٩٠، ص١٧٧. وقد استقبل المشير عدداً من أبرز وجوه الحركة وقيادتها في سورية وهم: هاني الهندي وجهاد ضاحي وعماد الحراكي وفتحي كيتكاني، وأعلمه هذا "الوفد" باللغط القائم حول التغييرات واحتمال قيام حركة ما. مقابلة شخصية في ١٩/ ١٩٩٦/٣ مع فتحي كيتكاني في حلب.

(٢) قام المشير منذ لحظة وصوله إلى دمشق بجمع موظفي أجهزة السراج الأمنية في دورة تدريبية في النبك، فأبعدهم بذلك عن دمشق، وأصدر قراراً بعدم توقيف أي مواطن إلا بقرار قضائي، عصاصة، أسرار الانفصال، ص٢٦٨، كما ختم المشير مقرات مخابرات السراج بالشمع الأحمر، ونقل عدداً من ضباطها إلى الإقليم الجنوبي، وأخلى سبيل الموقوفين عرفياً أو بدون أحكام عرفية. قارن بـ: مطيع السمان، وطن وعسكر، قبل أن تدفن الحقيقة في التراب، مذكرات ٢٨ أيلول – ٨ آذار ١٩٦٣، دار بيسان، دمشق، ص١، ك٢، ١٩٩٥، ص٢٤ وبـ: مذكرات راشد الكيلاني، ص١٧٦.

(٣) مقابلة شخصية في ٧/ ١٢/ ١٩٩٥ مع د. عبد الرحمن منيف في دمشق.

(٤) يشار عادة إلى كل من المقدم حيدر الكزبري والعميد فيصل سري الحسيني اللذين قام مجلس الضباط ٢٨ أيلول باعتقالهما بتهمة قبض أموال من الخارج في إشارة إلى الأردن.

(٥) انظر هذا الرأي في بحث جاد لـ: عوني عبد المحسن فرسخ، الوحدة في التجربة، دار المسيرة، ط١، بيروت، حزيران ١٩٨٠، ص٤٠٧.

(٦) انظر نص الوثيقة في: أحمد عبد الكريم، حصاد سنين خصبة وثمار مرة (مذكرات)، دار بيسان، ط١، دمشق، ت٢ ١٩٩٤، وثيقة رقم (١)، ص ٤٦٥– ٤٧٠.

(٧) د. بشير العظمة، جيل الهزيمة بين الوحدة والانفصال (مذكرات)، دار الريس، لندن، ط١، ك٢، ١٩٩١، ص٢٢٣.

(٨) عصاصة، أسرار الانفصال، ص٣٣٢ قارن بشهادة مطيع السمان: وطن وعسكر ص٦٤.

(٩) يقول العميد فيصل سري الحسيني أنه لم يعلم بأمر الحركة إلا حين وقوعها وأنه لم ينضم إلى العميد موفق عصاصة إلا بعد أن أكد له أن الهدف هو التصحيح وليس الانفصال. وبعد أن أبرز له ورقة تبدأ بـ: الجمهورية العربية المتحدة جمهوريتنا، والرئيس جمال عبد الناصر رئيسنا، والمشير عبد الحكيم عامر قائدنا. أورده سامي عصاصة، أسرار الانفصال: ص٣١٨.

(١٠) باشر المجلس النيابي نشاطه بتعديل قانون الإصلاح الزراعي، وكان في حقيقته إلغاءً كاملاً للقانون، فقد أصبح بإمكان العائلة الاحتفاظ بستمائة هكتار في مناطق هطول معدلها ٥٠٠ مليمتر سنوياً. قارن بالعظمة، جيل الهزيمة، ص٢٢٨.

(١١) قارن بأحمد عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص٤٢٥، وبمذكرات راشد الكيلاني، ص١٨١ وبيان عبد الكريم زهر الدين الذي نشر وثيقته أحمد عبد الكريم في ص٥٠٩.

(١٢) مقابلة شخصية في ٧/ ١٢/ ١٩٩٥ مع ناجي الضللي في حلب.

(١٣) عصاصة، مصدر سبق ذكره ص٢٧٣ قارن بالسمان: مصدر سبق ذكره ص٢٥.

(١٤) قارن بـ: اليعازر بعيري، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، ترجمة بدر الرفاعي، دار سيناء، ط١، القاهرة، ١٩٩٠، ص١٤١.

(١٥) مقابلة شخصية في ١١/ ٣/ ١٩٩٦ مع جورج حبش في دمشق.

(١٦) عصاصة، مصدر سبق ذكره ص٣٣٠. قارن بالسمان مصدر سبق ذكره ص٦٤– ٦٥.

(١٧) قارن بوثيقة "البيان" عند أحمد عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص٤٦٥.

(١٨) وقع من البعثيين إلى جانب الحوراني والبيطار كل من: رياض المالكي، عبد الله عبد الدائم، عبد الفتاح زلط.

(١٩) د. مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ – ١٩٦٣، (أطروحة دكتوراة)، ج١، دار الطليعة، بيروت، ت٢ ١٩٧٩، ص١٩٥ قارن بالدكتور سامي الجندي، البعث، دار النهار، ط١، بيروت ١٩٦٩، ص٨٧.

(٢٠) شبلي العيسمي، ملفات المعارضة السورية (مقابلات تمام البرازي)، مكتبة مدبولي، ط١، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٩٧. قارن بالدكتور منيف الرزاز، التجربة المرّة، الأعمال الفكرية والسياسية، ج٢، مؤسسة الرزاز، ط١، ١٩٨٦، ص١١٠.

(٢١) دندشلي، مصدر سبق ذكره، ص٩٥.

(٢٢) القيادة القومية، تعميم إلى المنظمات الحزبية، الأحداث الأخيرة في ج. ع. م. أو خطتنا بعد الانفصال، نضال البعث، ج٦، دار الطليعة، بيروت، أيار ١٩٦٥، ص٣٢– ٣٣.

(٢٣) كان المالكي من الموقعين على وثيقة الانفصال وهو شقيق عدنان المالكي الذي اغتاله أحد القوميين السوريين عام ١٩٥٥. كما كان رياض المالكي مرشح البعث في انتخابات ١٩٥٧ التكميلية في سورية ضد الدكتور مصطفى السباعي مرشح الاخوان المسلمين.

(٢٤) من هؤلاء: النقيب بدر جمعة والنقيب اسكندر سلامة (وهما يعرفان بأمر الحركة قبل تنفيذها)، الرائد شحود عطاسي، الرائد اسماعيل هلال ترمانيني، النقيب أحمد الصباغ، النقيب رجب حيزة، الملازم أول مصطفى حاج علي، الملازم أول علي محمود صالح، الملازم أول مصطفى عيسى، الملازم أول مصطفى الأطن، والنقيب محمد رباح الطويل، قارن بعصاصة، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٠.

(٢٥) بيان للقيادة القومية، نضال البعث، ج٦، مصدر سبق ذكره، ص١٨– ١٩. قارن بـ: هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، تجربتي في حزب البعث العراقي، دار الريس، لندن – قبرص، ط١، آذار ١٩٩٣، ص١٨٠.

(٢٦) مقابلتان شخصيتان في ٢٦/ ١/ ١٩٩٦ وفي ٢/ ٢/١٩٩٦ مع عبد الإله النصراوي في دمشق وبيروت.

(٢٧) نضال البعث، ج٧، مصدر سبق ذكره، ص١٧٤– ١٧٨.

(٢٨) نضال البعث، ج٦، مصدر سبق ذكره، ص١٨– ١٩.

(٢٩) نضال البعث، ج٧، ص١٨٠ و١٨٧.

(٣٠) نضال البعث، ج٦، ص٣٤.

(٣١) نضال البعث، ج٦، ص٤٢.

(٣٢) حركة القوميين العرب، الدراسة التحليلية التي قدمها التقرير العام للحركة، تقييم عام، ص٢ (تعميم داخلي).

(٣٣) محسن إبراهيم، في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي، منشورات حركة القوميين العرب، بيروت، ١٩٦٢، ص١٣.

(٣٤) نضال البعث، ج٦، ص٧١– ٧٩.

(٣٥) ورد في البيان "ان القيادة العامة" تحقيقاً لرغبات الشعب .. التي حققها الجيش في ثورة الثامن والعشرين من أيلول سنة ١٩٦١، تعلن بأن الجيش استمراراً لهذه الثورة قد استلم زمام الأمور" انظر النص عند السمان، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢ قارن بنص كلمة اللواء عبد الكريم زهر الدين–القائد العام في المؤتمر العام في المؤتمر الصحفي في ٣٠/ ٣/ ١٩٦٢، الوثيقة رقم٧، عند أحمد عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص٥٠٧ وما بعدها.

(٣٦) دندشلي مصدر سبق ذكره، ص٣٠١، والعظمة، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٨. قارن بالسمان، مصدر سبق ذكره، ص١٢٣.

(٣٧) مقابلة في ١٨/ ١١/ ١٩٩٥ مع جهاد ضاحي في دمشق. قارن بـ "مذكرة خطية مرفوعة إلى مقام محكمة أمن الدولة العليا الاستثنائية يقدمها الأستاذ جهاد ضاحي بدفاع القضية رقم (٥) بشكل عام وبدفاع المتهم سعيد الدباح تخصيصاً"، ١٥/

١٢/١٩٦٢. ص١١ ويشير ضاحي إلى قيام "الحركة" بالتوسط لدى عبد الناصر كي يوافق على اللقاء بالضباط. (نص مستل من وثائق ضاحي).

(٣٨) مصدر لم يرغب بذكر اسمه، الأسبوع العربي، العدد ٢٠٧، السنة الرابعة، الاثنين ٢٧ أيار ١٩٦٣، ص١٤ (يرجح أن المصدر هو محمد عمران).

(٣٩) المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

(٤٠) سامي الجندي، مصدر سبق ذكره، ص٩٠ قارن بدندشلي، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٣.

(٤١) مقابلة في ٤/ ١١/ ١٩٩٥ في حلب مع فايز اسماعيل. مقابلات عديدة مع فتحي كيتكاني خلال عام ١٩٩٥ في حلب.

(٤٢) السمان، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٩ قارن بالكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص١٨٣.

(٤٣) محسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، حركة القوميين العرب، من الفاشية إلى الناصرية، دار الطليعة بيروت، ١٩٧١، ص٢٣ وحوار شخصي في ٢٠/ ٤/ ١٩٩٦ مع محمود سلامة.

(٤٤) من مرافعة ضاحي، مصدر سبق ذكره، ص٥ و٦. وقد كانت هذه المرافعة بشكلٍ أساسي سياسية، وتعكس إلى حد بعيد أجواء الحوار داخل الحركة عن ملابسات الانفصال.

(٤٥) الجندي، مصدر سبق ذكره، ص٩٢ قارن بدندشلي، مصدر سبق ذكره ص٣٠٣.

(٤٦) السمان، مصدر سبق ذكره، ص١٢٤.

(٤٧) مؤتمر زهر الدين الصحفي، الوثيقة رقم٧، أحمد عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص٥١٣.

(٤٨) عبد الكريم، ص٤٢٨ قارن بنص الميثاق في الوثيقة رقم٨ عند عبد الكريم، ص٥١٥- ٥١٧.

(٤٩) مصدر لم يرغب بذكر اسمه، الأسبوع العربي، مصدر سبق ذكره، ص١٤. قارن بما أورده الفريق لؤي الأتاسي أحد المشاركين في العصيان أمام عبد الناصر في: محاضر محادثات الوحدة، بيروت، ١٩٦٣ (نشرها رياض طه) ص٥١- ٥٢.

(٥٠) مصدر لم يرغب ذكر اسمه، الأسبوع العربي، قارن بالجندي، ص٩١- ٩٢ وبدندشلي ص٣٠٣ والرزاز، مصدر سبق ذكره ٨٥- ٦٦.

(٥١) الجندي، ص٩٢- ٩٣.

(٥٢) الجندي، ص٩٢- ٩٣.

(٥٣) الجندي ص٩٤ قارن لؤي أتاسي. مصدر سبق ذكره، ص٥٢.

(٥٤) من مرافعة ضاحي التي تذكر تفصيلات دقيقة.

(٥٥) السمان، ص٤٢٧.

(٥٦) مصدر لم يرغب بذكر اسمه، الأسبوع العربي، مصدر سبق ذكره.

(٥٧) السمان، ص١٢٩.

(٥٨) أحمد عبد الكريم ص ١٣٧- ١٣٨ و٤٣٨ قارن بالعظمة، ص٢٣٨.

(٥٩) محمود سلامة، وطن وعسكر والقراءة البوليسية للتاريخ، (نص رد سلامة على كما كتبه مطيع السمان وقد أرسله إلى الباحث مكتوباً في ٢٠/ ٤/ ١٩٩٦)

(٦٠) السمان ص١٩٢ و٢٠٣- ٢٠٤ قارن بالعظمة ص٢٤٠.

(٦١) حوار مع محود سلامة في ٢٠/ ٤/١٩٩٦.

(٦٢) مقابلة شخصية في ٩/ ٩/ ١٩٩٥ مع د. عبد الرحمن عطية بحلب (حوار في ٢٠/ ٤/ ١٩٩٦ ومع د. عبد الوهاب حومد.

(٦٣) مقابلة سبق ذكرها مع عطية.

(٦٤) للتفصيل في ذلك انظر: محمد جمال باروت، حول الشعبوية "الحورانية" في سورية، مجلة الفكر الديمقراطي، العدد ١١، ١٩٩٠، قبرص، ص٨١- ٩٨. قارن بـ: د. مصطفى السباعي، اشتراكية الإسلام، دمشق، ط١ ١٩٥٩ وبتحليل جمال باروت له في: يثرب الجديدة، الحركات الإسلامية الراهنة، دار الريس، لندن، ١٩٩٤.

(٦٥) حوار سبق ذكره مع محمود سلامة ومقابلة شخصية في ٤/ ٤/ ١٩٩٥ مع سامي ضاحي بدمشق.

(٦٦) محمود سلامة، البوح المر، دار الأهالي، ط١، دمشق ١٩٩٥. وتعتبر هذه الرواية ثاني رواية تستمد مواد عالمها التخييلي الوقائعية من تجربة حركة القوميين العرب بعد رواية الروائي السعودي: غازي عبد الرحمن القصيبي، دار الريس، ط١، ١٩٩٤. وتحضر شخصية حسن شوقل القائد العمالي الحركي البارز لإضرابات تموز ١٩٦٢ في رواية سلامة تحت اسم شخصية أبو سليمان.

(٦٧) مقابلة شخصية في ٢٠/ ٣/ ١٩٩٦ مع مصدر أمني مسؤول في شعبة التحقيق في جهاز الأمن السوري يومئذ لم يرغب بذكر اسمه.

(٦٨) مقابلة شخصية في ٢٣/ ٤/ ١٩٩٦ مع محمد معاز أحد القادة العماليين الحركيين بحلب.

(٦٩) سلامة، وطن وعسكر والقراءة البوليسية للتاريخ، مصدر سبق ذكره، قارن بالسمان ١٩٣- ١٩٧.

(٧٠) مقابلتان شخصيتان سبق ذكرهما مع عبد الرحمن عطبة وعبد الوهاب حومد. غير أن حومد يصر على أن الجبهة العربية المتحدة كانت تمتلك قوماً تنظيمياً مترابطاً، وهو ما لا تؤكده الوقائع حسب استقصائنا الميداني.

(٧١) سامي الجندي، ص٨٨ و١١٨ أكد لنا حومد في حوار سبق ذكره معه أن الجندي كان عضواً في القيادة الخماسية السرية لـ "الجبهة". وحومد هو أحد مؤسسي هذه الجبهة.

(٧٢) مقابلة شخصية سبق ذكرها مع فايز اسماعيل.

(٧٣) الجندي، ص٩١- ٩٢- ٩٣.

(٧٤) قارن بما أورده الجندي، ص١١٨. ومن الوارد كثيراً عضوية مزاحم إذ رغم أن تكتيكه عسكري صرف، فإنه حاول أن يكون على صلة مع جميع التنظيمات الوحدوية، وعلى تنسيق معها.

(٧٥) حوار سبق ذكره مع محمود سلامة.

(٧٦) السمان، مصدر سبق ذكره، ص١٩٢.

(٧٧) مصدر لم يرغب بذكر اسمه، الأسبوع العربي، مصدر سبق ذكره.

(٧٨) المصدر السابق.

(٧٩) العظمة ٢٤٣ قارن بمذكرات الكيلاني ص١٨٣.

(٨٠) الأسبوع العربي، عدد ١٦٨، السنة الرابعة، الاثنين ٢٧ آب ١٩٦٢، ص٢٤.

(٨١) الأسبوع العربي، عدد ١٦٩، السنة الرابعة، الاثنين ٣ أيلول ١٩٦٢، ص١٤.

(٨٢) مقابلة شخصية في ١٨/ ١١/ ١٩٩٥ مع جهاد ضاحي الوزير في حكومة البيطار عن "حركة القوميين العرب".

الفصل الثاني

قاسم يسقط والانفصاليون يترنحون

السباق بين "البعث" و"القوميين"

أولاً- ربط المركبة بالحصان

يشكل المؤتمر القومي الخامس للبعث (أيار ١٩٦٢) أخطر مؤتمر للحزب من زاوية تهيئة الحزب للوثوب على السلطة في العراق وسورية. وقد شكّل ذلك الدافع المباشر لانعقاد المؤتمر[١]. إذ كان المؤتمر القطري العراقي الاستثنائي (نيسان ١٩٦٢) قد تجاوز خلاف القيادة القومية وانقسامها بشأن انقلاب بعثي في العراق، واتخذ قراراً بإسقاط قاسم[٢]. وكان ذلك الانقسام إضافة إلى انقسامات أخرى تتعلق بالموقف من الانفصال ومن الماركسية، قد أدى من الناحية الفعلية إلى شل عمل القيادة القومية وتعطيل اجتماعاتها. وقد كان فريق معهم في القيادة القومية معارضاً لمثل هذا الانقلاب، انطلاقاً من أن أداته العسكرية الضاربة لا بد أن تحول الحزب إلى لافتة لانقلاب دموي يقوم به العسكر، في حين كان الفريق الآخر الذي يقف ميشل عفلق على رأسه إلى جانب قيام هذا الانقلاب. وفي مثل هذا الانقسام لم يكن ممكناً لعفلق تأمين الأكثرية بيسر[٣].

في الوقت نفسه كانت "اللجنة العسكرية" في سورية، تضغط منذ أوائل شباط ١٩٦٢ بكل قواها على الأساتذة الثلاثة (عفلق- البيطار- الحوراني) كي يعقدوا مؤتمراً حزبياً، ينقذ الحزب من الجمود والشلل، ويتخذ موقفاً بشأن الإشكاليات المطروحة، ويعيد بناء الحزب في سورية. وشكل هذا الضغط عنصراً أساسياً لانعقاد المؤتمر الذي تم في جو صاخب خلال شباط ١٩٦٢. وبسبب انفجار الخلافات لم يؤد المؤتمر إلى أي شيء[٤].

لا يمكن تفسير ضغط "اللجنة العسكرية" على الأساتذة الثلاثة لعقد هذا المؤتمر، بمعزل عن خطة الانقلاب التي أعدتها هذه اللجنة بالتنسيق مع تشكيل العقيد جاسم علوان (الناصري) المرتبط بالقاهرة

ضد حكم الانفصال. وكان مقرراً لهذا الانقلاب أن يتم في ٢٢ شباط ١٩٦٢[٥]. ويعني ذلك أن ضغط "اللجنة" كان محكوماً إلى حد بعيد باحتمال قفزها إلى السلطة.

أظهرت حركة ٢٨ آذار ١٩٦٢ وما تلاها من أحداث الأول من نيسان ١٩٦٢ التي عرفت في التقويم الشعبي باسم "ثورة حلب" التنظيم العسكري البعثي لأول مرة ميدانياً بعد الانفصال. وقد انقسم التشكيلان البعثي والناصري في هذه الثورة، على نفسيهما، بتأثير لجوء جاسم علوان إلى تسبيق موعد "الثورة" المتفق عليه ما بين التشكيلين (تمت في ١ نيسان بدلاً من ٢ نيسان). وقد لجأ علوان كما أشرنا سابقاً إلى ذلك على الأرجح في ضوء تعليمات القاهرة وغرفة عملياتها في سفارة "المتحدة" ببيروت، لشل حركة التشكيل البعثي بالاتفاق معه على الحركة ومن ثم مفاجأته بتسبيق موعدها، وانفراده عملياً بها. وكان سبب هذا الانشقاق سياسياً صرفاً، ما بين تشكيل علوان الذي يريد إسقاط الانفصال وإعلان الوحدة مباشرة في البيان الأول وما بين التشكيل البعثي الذي يريد التخلص من الانفصال فوراً على أن تعالج قضية الوحدة فيما بعد[٦]. وعبر ذلك بوضوح عن قرار القاهرة النهائي باستبعاد البعث.

انعقد المؤتمر القومي الخامس في أيار ١٩٦٢ في حمص، بعد شهر ونيف من فشل "ثورة حلب" وبعد أقل من شهر من قرار المؤتمر القطري العراقي الاستثنائي بإسقاط قاسم. ولم يمثل القطر السوري في المؤتمر بسبب حل تنظيمه، كما أن القيادة القومية لم تعترف بتنظيم "القطريين" الذي كان قائماً بصورة مستقلة عنها وضدها[٧]. غير أن عدداً من البعثيين السوريين كان حول المؤتمر ويراقب جلساته، وكان من بين هؤلاء سليمان حداد عضو "اللجنة العسكرية".

وجدت "اللجنة العسكرية" نفسها قريبة من هذا المؤتمر، إذ تميزت بسخطها المزدوج على عبد الناصر والانفصاليين في آن، وبطرحها لرؤية وحدوية مختلفة عن رؤية "الناصريين". غير أن السخط على عبد الناصر لم يجعلها "قطرية" أو في الموقع السياسي لـ "الحورانيين" كما أن السخط على الانفصاليين لم يجعلها في موقع الرفاق السابقين من دعاة الوحدة الفورية الاندماجية الذين كانوا قد تجمعوا منذ أول ت١ ١٩٦١ تحت اسم "الطليعة الوحدوية الاشتراكية". وإذا كانت عواطفها الإيديولوجية أقرب إلى "القطريين" و"الحورانيين" فإن عواطفها السياسية كانت أقرب إلى عفلق رغم كل سخطها على "بطركيته" وقيادته "الرعوية" للحزب[٩].

ربط المؤتمر ما بين الرجعية والانفصال، وما بين التقدمية والوحدة، فأدان الانفصال، ودعا إلى وحدة سورية ومصر على أسس جديدة تقوم على مفهوم "الوحدة الاتحادية"[١٠]. ودعت القيادة القومية المنبثقة عنه والمجتمعة في أواخر أيار في حمص القيادة القطرية العراقية إلى الإعداد لانقلاب يطيح بقاسم[١١]. أما بشأن سورية التي لم تكن عملية إعادة تشكيل الحزب قد بدأت

فيها بعد، فإن المقدم محمد عمران رئيس "اللجنة العسكرية" قد تمكن على هامش المؤتمر القومي الخامس من الحصول على موافقة عفلق "لدعم قيام الجبهة بانقلاب ضد حكم الانفصال"[١٢].

وقد حاول أساتذة الحزب لاحقاً أن ينزعوا الشرعية الحزبية عن حركة ٨ آذار في سورية. وكان أبرز من أشاع ذلك ونظّر له الدكتور منيف الرزاز ثاني أمين عام للحزب وآخر أمين عام للحزب قبل انقسامه الدرامي في ٢٣ شباط ١٩٦٦. إذ أشاع الرزاز أنه لم يكن "للحزب علم رسمي بحركة ٨ آذار، كانت الحركة عسكرية محضة. هيأ لها وخطط عسكريون متحالفون، فيهم بعثيون وناصريون وضباط قوميون"[١٣]. في حين أن حركة ٨ شباط هي "ثورة" و"ثورة حزب البعث "القومي"[١٤]. ودفع ذلك بعض أبرز المتخصصين بالبعث، إلى التأكيد بأنه "لم يكن أحد من قيادات البعث باتجاهاته المتعددة على علم بتشكيلها (اللجنة العسكرية) ولا بأهدافها أو نشاطها" وأن هذه القيادات "كانت تجهل تماماً، كما ذكرنا وشددنا على ذلك، اسم ووجود هذا التنظيم للضباط البعثيين"[١٥].

غير أن تنظير الرزاز المشحون بنبرة "عصابية" لا يمكن فصله عن الصراع الدرامي اللاحق في الحزب بعد حركة ٨ آذار الذي أدى إلى حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦. إذ لم تكن "اللجنة العسكرية" نوعاً من تنظيم مجهول مفاجئ فاجأ الحزب بحركة ٨ آذار ودعاه من الإذاعة لاستلام السلطة. بل كانت لجنة عسكرية حزبية إلا أنها لجنة تتميز باستقلاليتها الذاتية النسبية عن القيادة القومية. وقد عبر عن ذلك أحد أعضائها بأن اللجنة "خضعت لإشراف قيادة حزب البعث القومية التي فوّضت العسكريين بالتنظيم الداخلي العسكري دون اشتراط إطلاعها على تفاصيله"[١٦].

يمكن تفسير هذه الاستقلالية الذاتية، بحرص اللجنة على إبقاء تشكيلها بمنأى عن تناقضات الحزب المدني العاصفة، بالدواعي الأمنية، وبتعبيرها عما يسمى تقليدياً في البعث بـ "الصف الثاني" الذي كان مفهومه لـ "الحزب" مختلفاً للغاية عن مفهوم القيادة التاريخية التقليدية له. وفي هذا السياق كانت "اللجنة العسكرية" كتلة من كتل الحزب المتعددة، إلا أنها تطمح لتجميعه في قاسم مشترك. ولا يمكن نزع الشرعية عنها إلا إذا تم نزع الشرعية عن الكتل والتيارات الكثيرة في حرب كان يومئذ ضعيف الانضباط والتماسك التنظيمي، أي إلا إذا تم نزع الشرعية عن الحزب نفسه.

وقد قبلت القيادة القومية، التي كانت تدرك حجم تناقضات الحزب وصراعاته المركبة، الصيغة التي اختارتها "اللجنة العسكرية" لنفسها. فكان المنطق الفعلي لهذه القيادة هو "أن العسكريين اختاروا هذه اللجنة، وهذا شأنهم"[١٧]. بل كانت ثقة هذه القيادة بـ "اللجنة

العسكرية" كبيرة، إذ وصفتها بأنها على "وفاق مع القيادة" وأن أعضاءها "حزبيون وجيدون" و "لا يفعلون شيئاً دون استشارة الحزب فـ "قبلوا على هذا الأساس"[١٨].

يفسر ذلك أن "اللجنة العسكرية" لم تكشف للقيادة القومية سوى بعض الأسماء حذراً من "انكشاف أمرهم إذا حدث خلاف في القيادة"[١٩]. وهو أمر مفهوم للغاية في ظروف الحزب الفعلية يومئذ. إذ وصلت حدة التناقضات إلى درجة أن اللجنة الثلاثية التي كلفها المؤتمر القومي الخامس بإعادة تشكيل الحزب في سورية، كانت برمتها من الرفاق العراقيين. وقد اجتمعت اللجنة الثلاثية التي تتمتع بثقة مؤتمر قومي بـ "اللجنة العسكرية" أفراداً وجماعة، وحضرت جلساتها، على أن تلتزم بعدم نقل أي "معلومات" "خاصة" إلى عفلق وقيادته القومية، مع أن اثنين من أعضاء اللجنة هما عضوان في القيادة القومية.

لقد كان عفلق نفسه متحمساً لـ "اللجنة" وواثقاً بكفاءتها وقدرتها على إسقاط الانفصال. فكان رئيسها المقدم عمران يشارك في الاجتماعات التي يعقدها عفلق وعدد من أعضاء القيادة القومية إبان التحضير لانقلاب شباط في العراق، وكان عفلق يتحدث عن اللجنة فعلياً بوصفها لجنة الحزب، مثلما أن القيادة العراقية كانت على صلة مستمرة وشبه يومية بعد نجاح حركة شباط بـ "اللجنة العسكرية" وخطتها لإسقاط الانفصال[٢٠].

ويفسر ذلك أن صلاح الدين البيطار كُلّف بتشكيل حكومة اتحاد قومي قبل يومين من إعلان حركة ٨ آذار[٢١]، وقبل أكثر من أسبوع وفق بعض المصادر الأخرى[٢٢].

بهذا المعنى خطط "البعث" لـ "انقلابين" في العراق وسورية، وتبين لاحقاً أنه كان ينتظر في ٨ نيسان ١٩٦٣ انقلاباً بعثياً في الأردن[٢٣]. أما "القوميون العرب" من جهتهم، ولاسيما في العراق فكانوا على سباق مع البعث.

ثانياً- إسقاط قاسم وترحيل الانفصاليين

كان سقوط قاسم مترقباً، إلا أنه وبسبب شل قيادة الحزب الشيوعي العراقي لكل خطط الانقلاب التي أعدها تنظيمه العسكري[٢٤]، فإن السباق على إسقاط حكم "الزعيم الأوحد" الذي فقد بريقه، انحصر، من الناحية الفعلية بين "البعث" و"حركة القوميين العرب" كل على حدة، ولكن وفق تفاهم ضمني يقضي بدعم كل طرف للطرف الآخر، حال قيامه بحركة ما.

ترقبت مجلة "الطليعة" الحركية في ١٦ ك٢ ١٩٦٣ سقوط قاسم، وبثت إشارات عن "شيء قد يحدث في المستقبل"[٢٥]، وحولت إشارتها في ٦ شباط أي قبل يومين من إسقاط قاسم إلى

تحريض واضح بـ "التعجيل بإنهاء حكم قاسم"[٢٦]. وربما كان ذلك على صلة بخطة انقلابية لـ "الحركة" كان مقرراً لها أن تتم في أول أيام عيد الفطر، باغتيال قاسم في نادي الضباط ببغداد[٢٧] (سنتحدث لاحقاً عن هذه الخطة بالتفصيل).

تمكّن الشيوعيون على ما يبدو من معرفة ما يُبّيته المتآمرون، فوجهوا نداءً للحكومة بإجراء تطهير "واسع وفعال" في صفوف الجيش، وأهابوا بـ "الجماهير الشعبية" أن تستعد للرد "كرجل واحد" على تهديدات "عملاء الامبريالية"[٢٨].

غير أن إجراءات قاسم لم تمس قلب "المؤامرة" "البعثية" بل أصابت قلب "المؤامرة" الحركية، وهزت نبضه بإحالة المقدم جابر حسن حداد في ٦ ت٢ ١٩٦٣ على التقاعد وباعتقال القيادي الحركي نايف حواتمة المنسق السياسي لـ "المؤامرة" الحركية[٢٩]. وإذا كان ذلك قد جرد "الحركة" من دبابات جابر حسن حداد، فإنه لم يقض على خطتها الأصلية (سنتحدث عنها لاحقاً بالتفصيل) التي كانت تستند إلى دبابات كتلتيّ صبحي عبد الحميد "القومية" وعبد الهادي الراوي "القومية الإسلامية".

وعلى العكس من "حركة القوميين العرب" التي مسَّت إجراءات قاسم قلبها فإن قلب مؤامرة البعث لم يُمس إلا أن خطته المزمع القيام بها يوم ١٨ ك٢ ١٩٦٣ قد أصيبت عملياً بالشلل نتيجة إجراءات قاسم التي جمدت الدبابات كلياً من الناحية العملية، فأجل البعث خطته إلى ٢٥ شباط، إلا أن اعتقال علي صالح السعدي الأمين القطري والمقدم صالح مهدي عماش عضو المكتب العسكري البعثي وإحالته على التقاعد لمزيد من الضباط في ٣ و٤ شباط، دفع القادة البعثيين المدنيين والعسكريين الذين مازالوا طلقاء لتنفيذ ضربتهم يوم الجمعة في ٨ شباط ١٩٦٣[٣٠].

تم الانقلاب على الشاكلة المعروفة، وزج فيه "الحزكيون" وحلفاؤهم قواهم منذ الساعات الأولى. ورغم ذلك فإن الحكومة التي شكلها أحمد حسن البكر خلت من أي تمثيل لهم أو لأية قوة "قومية" أخرى (١٢ وزيراً بعثياً من أصل ٢٠) باستثناء تمثيل رمزي لحزب الاستقلال، ولبعض الشخصيات القومية المستقلة[٣١].

كان المؤتمر القومي العراقي الاستثنائي (نيسان ١٩٦٢) الذي قرر إسقاط قاسم، قد اتخذ قرار بالسيطرة الحزبية التامة على السلطة وتمثيل القوى الرمزية بشكل رمزي[٣٢]. إلا أن "المنهاج المرحلي" لحكومة البكر في ١٥ آذار ١٩٦٣ تضمن تشكيل جبهة من المنظمات "التقدمية والقومية"[٣٣]. عبر هذا "المنهاج" في الواقع عن قرار القيادة القومية أكثر مما عبر عن قرار القيادة العراقية، إذ كان قد كتبه على عجل كل من منيف الرزاز وعبد الله عبد الدائم، عضوي القيادة

القومية، و لم يتسن على الأرجح لأي من قادة "البعث" في العراق أن يطلع عليه قبل الإعلان عنه[٣٤]. ومن هنا خلت حكومة البكر حتى من التمثيل الرمزي للقوى القومية باستثناء التمثيل الرمزي المحدود لحزب الاستقلال.

كان الشهر الأول ما بين "الحركيين" و"البعثيين" شهر عسل مشوب بالحذر والشك. فكان "الحركيون" في الأيام الدموية الأولى "شباطين" أكثر من "شباطيي" البعث" وحرسه القومي. فحرضوا على استباحة دماء الشيوعيين. فأعلن بيان لهم أن "تصفية هؤلاء <الشيوعيين والرجعيين الشعوبيين> جزء لا يتجزأ من تصفية النظام الإرهابي كله. واستمرار الثورة في خطها القومي وصفتها الجماهيرية رهن بالقضاء على هذه القوى ويتناقض معها تناقضاً سافراً"[٣٥] وذهبت الصحافة "الحركية" إلى حد اعتبار بيان "المجلس الوطني لقيادة الثورة" بتخويل القادة العسكريين، حق الإعدام الميداني للشيوعيين بأنه "ثورة ثانية تعادل القضاء على حكم عبد الكريم قاسم"[٣٦] وأن "تصفية الشيوعيين والرجعيين شرط لنجاح الثورة"[٣٧].

وحيثما كان لـ "الحركة" نفوذ فإنها نزلت إلى الميدان، وكانت أمام مبنى وزارة الدفاع بقيادة باسل الكبيسي[٣٨]، وتولت في مناطق نفوذها السياسي تنظيم المظاهرات وفرق الحرس القومي وتأمين السيطرة على الموقف. واعتزت وثائقهم بأن هذا ما حدث في الموصل والفرات الأوسط وفي الكرخ وفي بغداد والرمادي والفالوجة والكرت وغيرها[٣٩]، وهي أماكن تتميز بنفوذ "الحركة".

ورغم بعض النقد الحذر الذي وجهته "الحركة" لـ "البعث" بدءاً من الأسبوع الثالث للانقلاب، فإن شهر العسل الظاهري كان يشير إلى "التوافق" ما بينهما، وانعكس ذلك بترخيص البعث منذ الأسبوع الثاني لنشرة "الوحدة" السرية ، باسم باسل الكبيسي، وتحويلها إلى صحيفة يومية علنية[٤٠]. وقد صدر من هذه الصحيفة سبعة وعشرون عدداً، كان نايف حواتمة يكتب أغلب افتتاحياتها وصفحاتها الأولى[٤١].

كانت مشاركة الحزب في احتفالات عيد الوحدة (٢٢ شباط ١٩٦٣) في القاهرة بوفد رسمي-شعبي على رأسه علي صالح السعدي، بمثابة أول اتصال مع الجمهورية العربية المتحدة ومع عبد الناصر[٤٢]. وقد طرح السعدي في اللقاء مع عبد الناصر أنه مع إيمانهم بالوحدة فإن الظروف الحالية لا تساعد على تحقيقها الآن، وأنهم يتوقعون انقلاباً قريباً في دمشق يقضي على حكم الانفصال، وأن السوريين الذين يعدون للانقلاب عرضوا عليهم تكوين وحدة أو اتحاد بين دمشق وبغداد، إلا أنهم رفضوا ذلك.

أبدى عبد الناصر تفهمه لما طرحه السعدي، وأكد الاكتفاء في هذه المرحلة بتحقيق وحدة الهدف والتنسيق المشترك، وعدم معارضة القاهرة لإقامة وحدة محتملة بين دمشق وبغداد، إلا أن أعضاء الوفد عارضوا ذلك بلهجة قاطعة مؤكدين على ضرورة قيام وحدة ثلاثية إذا تطلب الأمر ذلك[٤٣]. وفي ٥ آذار حطّ أمين هويدي سفيراً للمتحدة في العراق ومسؤولاً أمام عبد الناصر وحده ومكلفاً بإزالة ترسبات الماضي[٤٤]. إلا أن ما كان يبدو على السطح شهر عسل سرعان ما تحول بعيد أيام، وإثر حركة ٨ آذار مباشرة إلى شهر مر بين "الإخوة الأعداء".

أصاب انقلاب شباط حكام دمشق الانفصاليين بالهلع، وزاد من ترنحهم[٤٥]. وكان إغلاق الحدود بوجه وفد عسكري سوري رسمي لتهنئة الحكام الجدد مقابل فتحها أمام وفد البعث رسالة واضحة بالمصير الذي ينتظره ضباط الحكم وساسته من دون أن يكونوا قادرين على فعل شيء[٤٦].

كان الرجل المريض في سورية هو الحكم نفسه وليس غيره، فالجيش كتل متصارعة، وقيادات الوحدات أشبه ما تكون بقطاعات شبه مستقلة، وليس من الممكن الحديث عن الجيش كجيش موحد، جيد التنظيم والانضباط[٤٧] فكان نموذجاً لـ "جيش لا انضباط فيه ولا تسلسل"[٤٨]. أما الساسة الذين طالما فخروا بحنكتهم ودستوريتهم من طراز القدسي (رئيس الجمهورية) والعظم (رئيس الحكومة) فقد كانوا في الواقع يومئذ دمى مشلولة بأيدي ضباط مذعورين، ويفتقدون لأي أفق.

وبكلام موجز، كان الحكم يتلمس رأسه وينتظر مصيره، ووزراؤه يستقيلون، ويعيش آخر لحظات الاحتضار. "وأصبح الحديث عن انقلاب وشيك الوقوع على كل شفة ولسان إلى أن وقع"[٤٩]. "وأخذ الناس ينتظرون الانقلاب بين ساعة وأخرى يتناقلون أخباره لا تخفاهم خافية، يعلمون كل شيء عن القرارات السرية"[٥٠]. وكانت خيوط الحركة التي تمكنت الأجهزة من وضع يدها عليها، تتجمع في الأخير لدى العميد الاحتياطي راشد القطيني الذي عين في الأول من آذار ١٩٦٣ رئيساً لشعبة المخابرات، فكان ينقلها أولاً بأول لشركائه في "الحركة"[٥١]. ولم تؤد الاعتقالات المحدودة لبعض الضباط البعثيين والمستقلين من جماعة العقيد زياد الحريري رئيس أركان الجبهة، سوى إلى تأجيل موت الرجل المريض يوماً واحداً، من ٧ آذار إلى ٨ منه. فلم تكن حركة ٨ آذار ١٩٦٣ سوى رصاصة رحمة، اتخذت شكل انقلاب خاطف وسريع، أنيق وأبيض، نفذه لواءان من الجبهة بأمرة العقيد زياد الحريري رئيس أركان الجبهة، هما لواءا علي حماد وعادل حج مراد[٥٢].

اتخذ القرار بالانقلاب في أواخر شباط، وتم تبليغ القيادة القومية بتكليف صلاح الدين البيطار بتشكيل حكومة جبهة قومية قبل أسبوع منه وفق بعض المصادر[٥٣] وقبل يومين وفق مصادر أخرى[٥٤] مما أثار عفلق الذي اعتبر أن الضباط البعثيين قد أصيبوا بالجنون حتى يفكروا بانقلاب قبل أن تنضج عملية بناء الحزب[٥٥]. غير أنه لم يلتفت أحد إلى تحذيرات عفلق، فلقد كانت اللقمة في الفم تماماً.

كانت الكتل العسكرية التي حسمت أمر القيام بالانقلاب هي كتلة الضباط البعثيين (لجنة عمران العسكرية) والناصريين (العميد راشد القطيني الرئيس المحدث لشعبة المخابرات والعميد محمد الصوفي آمر اللواء الخامس في حمص) و"المستقلين" (العقيد زياد الحريري رئيس أركان الجبهة).

كانت الكتلة العسكرية البعثية الكتلة المنظّمة الوحيدة والمتماسكة بين هذه الكتل. فاستطاعت أن تنتزع من شركائها "أن تكون الأكثرية للبعث"[٥٦] في "المجلس الوطني لقيادة الثورة". وقد رجّح العقيد زياد الحريري -على ما يبدو- الذي نقل ملحقاً عسكرياً إلى بغداد في ١/ ٣/ ١٩٦٣، إرجاء تنفيذ قرار نقله لمدة شهر فقط[٥٧] هذا الرأي، فقد كان في سباق مع مصيره، ويريد التغدي بمجلس الضباط قبل أن يتعشاه. ومن هنا كانت حركة آذار بالنسبة له خلاصاً أكثر منها قراراً.

حاولت الكتلة العسكرية الناصرية إزاء ذلك، أن تقوم بمناورة تتفادى من خلالها استئثار "البعث" بالأكثرية. وقد تم ذلك في ضوء ضغوطات القوى الناصرية عليها التي كانت تتابع الأمور عن كثب. من هنا اقترحت الكتلة الناصرية إرجاء "الانقلاب" والسيطرة على الحكم من الداخل، مادام الحكم نفسه يعين "الوحدويين" في الأماكن الحساسة اتقاءً لـ "شرهم"، وفي محاولة لإشراكهم بمسؤولية الدفاع عن الحكم المهزوز.

هدفت الكتلة الناصرية من ذلك، تماماً كما حدث إثر حركة ٢٨ آذار ١٩٦٢، إلى استباق شركائها البعثيين، والقيام في ١١ آذار ١٩٦٣ بانقلابها، ومن هنا لم يحضر العميد الصوفي الذي أصبح فريقاً اجتماع ١١ آذار الذي بُلّغ فيه الوزراء كنْه القيادة التي تحكم سورية، ولا توجد إلى الآن معطيات كافية للتثبت من علاقة هذا الانقلاب الذي عزم "الناصريون" على القيام به، بخطة أحد "الحركيين" لنسف مبنى الأركان بما فيه في ١٣ آذار والتي عطلها جورج حبش شخصياً[٥٨].

لم تنْطَلِ "الخدعة" على "اللجنة العسكرية" البعثية، فأجّلت الانقلاب يوماً واحداً، في مناورة ذكية لخداع "الناصريين" الذين حاولوا أن يخدعوها، ذلك أن اعتقال الرائد محمود الحاج محمود ما كان ممكناً له أن يكون سبباً كافياً لإرجاء "الانقلاب" ورفعه.

وهكذا تمكن البعثيون والمستقلون من دون فك ائتلافهم مع الناصريين، من تأمين الطريق إلى دمشق، والسيطرة على الموقف ببساطة صبيحة ٨ آذار. أما أهل الحكم، فلم يفكروا بالمقاومة، والذين فكروا بها أدركوا عبثها فتجنبوها، فكان أهم شيء لأهل الحكم هو البحث عن ملاجئ وملاذات آمنة.

وكان على "الإذاعة" أن تعكس موازين القوى الفعلية الضاربة في الانقلاب، فأذيع البيان رقم "٩" الذي يعيد المسرحين من قيادة "اللجنة العسكرية" والضباط البعثيين ويحدد مناصبهم الجديدة، التي كانت من الناحية العملية مفاصل أساسية في الجيش.

هوامش الفصل الثاني

(١) مقابلة شخصية في ٧/ ٢/ ١٩٩٥ مع د. عبد الرحمن منيف في دمشق.

(٢) هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة. مصدر سبق ذكره، ص ١٧٥- ١٧٦ أما طالب شبيب فأكد لنا في مقابلة شخصية في ١٩/ ١٠/ ١٩٩٥ في دمشق، أن القيادة القطرية العراقية المنبثقة عن ذلك المؤتمر هي التي اتخذت القرار وليس المؤتمر.

(٣) مقابلة سبق ذكرها مع منيف.

(٤) اللواء محمد عمران، تجربتي في الثورة، ج١، دون مكان، ١٩٧٠، ص٢٠. ويستفاد مما يورده عمران أنه كان من تلك اللجنة التي حددت أسماء أعضاء المؤتمر، قارن بالفكيكي، ص١٩٠.

(٥) مصدر لم يرغب ذكر اسمه، الأسبوع العربي، عدد ٢٠٧، السنة الرابعة، الاثنين ٢٧ أيار ١٩٦٣، ص١٤.

(٦) سامي الجندي، البعث، مصدر سبق ذكره، ص٩١- ٩٢ قارن بالرزاز، التجربة المرة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥- ٨٦.

(٧) الفكيكي، أوكار الهزيمة، ص١٩٣ قارن بالرزاز: التجربة المرة، ص٧٤- ٧٥.

(٨) مقابلة سبق ذكرها مع منيف.

(٩) قارن بعمران، تجربتي في الثورة، ص١٩- ٢٠.

(١٠) نضال البعث، ج٦، الوحدة الاتحادية، ص٧١- ٧٩ وص٨١- ٨٧.

(١١) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، بيروت ١٩٩٢، ص٢٨٢.

(١٢) باتريك سيل، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، لندن، ١٩٨٩، ص١٢٨.

(١٣) الرزاز، التجربة المرة، ص٩٠.

(١٤) الرزاز، المصدر السابق، ص٨٨.

(١٥) د. صلاح دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٩.

(١٦) مصدر لم يرغب ذكر اسمه، الأسبوع العربي، المصدر السابق.

(١٧) شبلي العيسمي، ملفات المعارضة السورية، (مقابلة)، مصدر سبق ذكره، ص١٩٩.

(١٨) العيسمي، المصدرالسابق، ص١٩٨- ١٩٩.

(١٩) العيسمي، المصدر السابق، ص١٩٩.

(٢٠) الفكيكي، أوكار الهزيمة، ص١٩٥- ٢٠٠ ومقابلة سبق ذكرها مع طالب شبيب.

(٢١) دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ص٣٢٩.

(٢٢) الجندي، البعث، ١١١- ١١٢.

(٢٣) الجندي، البعث، ١٢٣.

(٢٤) ثابت حبيب العاني يتذكر، مجلة رسالة العراق، العدد ٨، تموز ١٩٩٥، ص١٩- ٢٠.

(٢٥) الطليعة، عدد ١٤، ١٦ يناير ١٩٦٣، ص١.

(٢٦) الطليعة، عدد ١٧، ٦ فبراير ١٩٦٣، ص١.

(٢٧) مقابلة شخصية في ١٦/ ١١/ ١٩٩٥ مع اللواء عامر حمدان (أحد أعضاء فريق الاغتيال). قارن بـ: عبد الكريم الفرحان، حصاد ثورة، تجربة السلطة في العراق (١٩٥٨– ١٩٦٨) [مذكرات] ، دار البراق، لندن، ط١، ١٩٩٤، ص٦٤– ٦٦.

(٢٨) قارن بـ بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره ص٢٨٧.

(٢٩) مقابلة شخصية في ١٨/ ١١/ ١٩٩٥ مع نايف حواتمة في دمشق. أُفرج عن حواتمة إثر حركة ٨ شباط ثم أعيد زجه من جديد، ولم يفرج عنه إلا في مطلع آذار بشرط مغادرته للعراق.

(٣٠) بطاطو ص٢٨٧ قارن بالفكيكي ٢٣١– ١٣٧ ومقابلة سبق ذكرها مع طالب شبيب.

(٣١) الشخصيات القومية هي: عبد الستار علي حسين (استقلال) وشكري صالح زكي ومحمود شيت خطاب وناجي طالب بالإضافة إلى وزيرين كرديين.

(٣٢) الفكيكي، أوكار الهزيمة، ص١٧٥– ١٧٦.

(٣٣) قارن بتحليل هذا المنهاج عند مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، ط١ ١٩٧٤، بيروت، ص٢٧٣– ٢٧٤.

(٣٤) الرزاز، التجربة المرة، ص٣٨ قارن بالفكيكي، أوكار الهزيمة ص٢٨٧– ٢٨٨.

(٣٥) الطليعة، العدد ١٨، السنة الأولى، الأربعاء ١ فبراير ١٩٦٣، ص١ و٣.

(٣٦) الطليعة، العدد ١٩، الأربعاء ٢٠ فبراير ١٩٦٣، ص٧.

(٣٧) الطليعة، العدد ١٨، الأربعاء ١٣ فبراير ١٩٦، ص١.

(٣٨) د. أسعد عبد الرحمن من مقدمته لكتاب: باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، تعريب نادرة الخضيري الكبيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، ط٤، بيروت، ١٩٩٥، ص٢٢.

(٣٩) مذكرة حركة القوميين العرب إلى المسؤولين في العراق، الطليعة، العدد ٣٤، الأربعاء ٦ حزيران ١٩٦٣، ص٥.

(٤٠) الطليعة، العدد ١٩، الأربعاء ٢٠ فبراير ١٩٦٣، ص١.

(٤١) مقابلة شخصية سبق ذكرها مع نايف حواتمة.

(٤٢) الرزاز، التجربة المرة، ص٩٧.

(٤٣) أمين هويدي، كنت سفيراً في العراق ١٩٦٣– ١٩٦٥، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط١، ١٩٨٣، ص١٧– ١٩.

(٤٤) هويدي، المصدر السابق، ١٩.

(٤٥) مطيع السمان، وطن وعسكر، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٢ قارن بالجندي، البعث، مصدر سبق ذكره، ص١١١.

(٤٦) مقابلة شخصية في ١٨/ ١١/ ١٩٩٥ مع المقدم عادل حاج مراد عضو الوفد العسكري.

(٤٧) دندشلي، البعث، ص٣٠١.

(٤٨) السمان، وطن وعسكر، ص٢٣٧.

(٤٩) السمان، المصدر السابق، ص٢٦٢ و ٣٠٢.

(٥٠) الجندي، ص١١١.

(٥١) السمان، ص٢٩١ و٢٩٧.

(٥٢) قارن بمذكرات الكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص١٨٦، وبمصدر لم يرغب ذكر اسمه من التشكيل البعثي، مصر سبق ذكره، ومقابلة شخصية مع عادل حاج مراد سبق ذكرها.

(٥٣) الجندي، البعث، ص١١١.

(٥٤) دندشلي، ص٣٢٩ والجندي ص١١١.

(٥٥) الجندي ص١١١، والرزاز ص٩٠.

(٥٦) اللواء راشد القطيني، محاضر مباحثات الوحدة، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

(٥٧) السمان، ص٢٩٧ و ٢٩٥.

(٥٨) مصدر حركي لم يرغب بذكر اسمه، وكان هو صاحب الاقتراح.

الفصل الثالث

الإخوة الأعداء

من الجبهة القومية إلى الانفراد بالسلطة

أولاً- "الحركة" و"البعث" عشية حركتي شباط وآذار :

كانت "حركة القوميين العرب" في مختلف الوجوه، أهم منافس حزبي وسياسي للبعث في كل من العراق وسورية، عشية حركتي ٨ شباط و٨ آذار ١٩٦٣. ففي العراق توسعت خلايا "الحركة" من سبعة وعشرين عضواً عشية ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى أكثر من ٥٠٠٠ عضو خلية عشية حركة ٨ شباط ١٩٦٣[١]، في حين أن عدد الأعضاء العاملين (تنظيم الفرق) في البعث صبيحة ٨ شباط هو ٩٨٠ عضواً عاملاً وعدد الأنصار)التنظيم الحلقي) هو ٣٠,٠٠٠ نصيراً[٢].

تعادل كفاءة عضو الخلية في "الحركة" من الناحية التنظيمية المفترضة كفاءة العضو العامل (عضو الفرقة) في البعث، إذ كان عضو الخلية بدوره قائداً لحلقة أو أكثر من "الأنصار" أو الخاضعين إلى ما يسمى بمصطلحات "الحركة" بـ "مرحلة التركيز". وفي كلٍ من "الحركة" و"البعث" كانت مهام ووظائف ما يمكن تسميته بالتنظيم الحلقي متقاربة.

و لم تقل نوعية التماسك التنظيمي لـ "الحركة" عن تماسك "البعث" في العراق، فإذا كان البعث بفضل هذا التماسك الذي ميزه عن نوعية التنظيم البعثي في سورية ولبنان قد استطاع أن يطوق انشقاق أمينه القطري الركابي عام ١٩٦٠[٣]، فإن "الحركة" بفضل تماسكها الحديدي التقليدي، تمكنت في العراق من تطويق انشقاق حامد الجبوري (عضو القيادة القومية وعضو قيادة الإقليم) الذي كان موجّهاً من الناحية الفعلية ضد نايف حواتمة[٤] إبان الصراع ضد قاسم.

من هنا شكلت "الحركة" عشية ٨ شباط، قوة يحسب حسابها إذ كانت تنظيماتها منتشرة في كافة أنحاء القطر، وكانت أبرز معاقلها في بغداد والموصل والفرات الأوسط[٥]. ففي بغداد مثلاً كان الطابع العام للرصافة وفيها الأعظمية بعثياً في حين كان الطابع العام للكرخ "حركياً"[٦].

أما في سورية فكان عدد "الحركيين" عشية الانفصال السوري ٢٨ أيلول ١٩٦١ لا يتعدى الخمسين عضواً بكثير، ينحدرون على غرار مجموعة السبعة والعشرين "الحركية" العراقية عشية ثورة تموز، من أبناء العائلات "الأريستقراطية" إذا جاز استخدام هذا التعبير[٧]، في حين توسعت خلايا "الحركة" خلال الانفصال بشكل مذهل، ووصل عدد أعضاء خلاياها عشية ٨ آذار إلى عدة آلاف.[٨]

وكان هناك على سبيل المثال في ٧ تموز ١٩٦٢ في الشركة الخماسية بدمشق وحدها ١٥٠٠ حركياً من أصل ١٨٠٠ عاملاً في الشركة، فاضطرت سلطات الانفصال إلى اعتقال جميع العمال إثر عصيان تموز[٩]. بينما لم يتعد عدد الأعضاء المنظمين في "البعث" (القيادة القومية" صبيحة ٨ آذار، وفق مصادره العليمة، الـ ٤٠٠ عضواً في أقصى التقديرات[١٠]. غير أن عدد من يعتبر نفسه بعثياً كان أكبر من ذلك. ومن هنا اتخذ المؤتمر القومي السادس (٥- ٢٣ ت١ ١٩٦٣) قراراً بتنظيم البعثيين السابقين إفرادياً، وكان المعني بذلك "الحورانيين" (العربي الاشتراكي) و"الوحدويين الاشتراكيين" و"القطريين"[١١]. غير أن اللجنة المختصة لم تنجح سوى في استقطاب "القطريين" الذين تميزوا بحقدهم على عبد الناصر[١٢]، والتقوا إلى حد بعيد بسياسية صلاح جديد المضادة للناصرية. ويمكن القول إن تنظيم "البعث" في سورية ظل حتى ١٦ ت٢ ١٩٧٠ محدوداً للغاية، ويشوب علاقته بسلطته نفسها كثير من التناقضات، إذ كانت علاقة البعثي بأحد أجهزة الأمن مدعاة للعقوبة إن لم تكن مدعاة للفصل أحياناً. ووصل الأمر بأحد المؤتمرات القطرية إلى حد إدانة أجهزة الأمن[١٣].

"المجلس" و"الحكومة":

ركّز "البعث" سلطته في كل من العراق وسورية، في هيئة سرية حملت اسم "المجلس الوطني لقيادة الثورة". اضطلعت هذه "الهيئة" بمهام سلطة تشريعية تسن القوانين وتتابع تنفيذها، وكانت نمطاً بعثياً من أنماط الشرعية الثورية التي راجت موضتها يومئذ في العالم الثالث. ولم تكن الحكومة تبعاً لذلك سوى أمانة عامة، يصطلع فيها الوزير من الناحية الفعلية بصلاحيات الأمين العام للوزارة. وبكلام أدق كان أعضاء الحكومة أمناء عامين للوزارات برتبة وزراء[١٤].

اصطدم أولئك الوزراء، لا سيما غير البعثيين، بالحقيقة الصلدة للأمور، فكان على وزير المالية العراقي أن يستقيل لأنه رفض أن يصرف رواتب هيئة سرية، مغفلة الأسماء تحمل اسم "المجلس الوطني لقيادة الثورة"[١٥] كما كان على وزير الدفاع السوري الفريق محمد الصوفي (رفّع من مقدم إلى فريق دفعة واحدة) أن يوافق على تسريح الضباط الذين يدينون بالولاء له، استناداً إلى قرار بمجلس قيادة الثورة ذي الأغلبية البعثية.

بلغت درجة سرية هذه "الهيئة" أن عبد الناصر إبان مباحثات الوحدة الثلاثية، والذي لم يشأ أن يتعامل مع أشباح، لم يتمكن من معرفة النسب السياسية لمجلس الثورة السوري إلا بعد جلستين من المحادثات[١٦]. وقد عرف ذلك في ضوء مبادرة فردية تمت على هامش المحادثات، من عبد الكريم زهور عدي البعثي الوحدوي[١٧].

كان المجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق بعثياً برمته، باستثناء عضوين، هما رئيسه الدوري يومئذ عبد السلام عارف وعبد الغني الراوي (١٦ بعثياً من أصل ١٨). وعبرت تركيبة هذا المجلس نموذجياً عن نبوءة فريق عبد الرحمن منيف الدرامية، في أن انقلاباً عسكرياً يضع الحزب في السلطة، لا بد أن يرهن الحزب بالعسكر ويحوله إلى لافتة "لهم"[١٨]. وفي خطوة لاحقة، تم دمج جلسات القيادة القطرية التي هي المرجع الأعلى ومصدر السلطة مع جلسات مجلس قيادة الثورة. وكان علي صالح السعدي حين حسم اختيار الحزب لعبد السلام عارف كـ "نجيب" لحكم البعث[١٩] بعد شهور قليلة فقط، أول ضحايا هذا "النجيب" الذي أراد أن يكون "ناصراً".

أما "الحكومة" التي يديرها "المجلس" تشريعياً، فضمّت ١٢ وزيراً بعثياً من أصل ٢٠ بينهم خمسة وزراء قوميين مستقلين، ووزيرين عن الأكراد، ومستقل واحد. ولم يمثل من الأحزاب بشكل "فردي" رمزي سوى حزب الاستقلال. فكانت حكومة البكر تبعاً لذلك حكومة بعثية، تجاهلت جميع القوى القومية الأخرى وكأنها غير موجودة. وقد استمد الوزراء القوميون المستقلون في حكومة البكر أهميتهم، من استثمار فريق البكر لهم في صراعه مع فريق السعدي، في حين توافق هؤلاء الوزراء مع هذا الاستثمار انطلاقاً من قربهم من القوى القومية المقصاة عن الحكم، بالارتباط ما بين ذلك، وبين عدائهم لسلطة السعدي الحزبية والميليشياتية. وبذلك حدث توافق فيما بينهم وبين فريق البكر.

أما في سورية، فإن الأمر اختلف في التفاصيل وليس في المنهج. إذ كان المجلس الوطني لقيادة الثورة يقوم على نوع من التعددية السياسية، التي فرضها ضغط القوى الوحدوية وإصرارها على التمثيل في المجلس. وإزاء هذا الضغط وسع البعث عضوية مجلس قيادة الثورة إلا أنه كفل لنفسه في

هذا التوسيع الأكثرية[٢٠]. وكان يستثمر في ذلك إلى النهاية حقه في أن تكون الأكثرية له وفق التفاهم الأول مع شركائه في ٨ آذار.

وخلافاً للعراق الذي شكلت قيادته القطرية الحكومة منسجمة مع قرار مؤتمرها القطري الاستثنائي (نيسان ١٩٦٢) بالسيطرة التامة على السلطة، وبتمثيل القوميين رمزياً، فإن من شكّل الحكومة في سورية بتكليف من الضباط البعثيين هو صلاح الدين البيطار عضو القيادة القومية. كانت رؤية القيادة القومية للتحالفات تقوم نظرياً وبحكم الاضطرار العملي لموازين القوى على مفهوم الجبهة القومية، فشكّل البيطار حكومته من أغلبية بعثية ومثل فيها بشكل متساوٍ القوى القومية في سورية، بمعدل مقعدين لكل قوة، وكانت تلك القوى هي: حركة القوميين العرب، والوحدويون الاشتراكيون، والجبهة العربية المتحدة.

لم تعكس تركيبة حكومة البيطار الموازين الفعلية للقوى في الشارع. بل موازين القوى التي شاركت في حركة ٨ آذار. ومن هنا عبرت –حكومياً– عن اتفاق التفاهم ما بين العسكريين في أن تكون الأكثرية للبعث. وإذا كانت هذه التركيبة قد خلطت ما بين قوة "الوحدويين الاشتراكيين" العظمى" وقوة "القوميين العرب" المتوسطة إزاءهم، وقوة "الجبهة العربية المتحدة" الضعيفة قياساً إلى هاتين القوتين الأخريين، فإنها قد مثلت سياسياً كل القوى القومية في سورية. وأتاح ذلك لهذه الحكومة أن تدعي في أيامها الأولى أنها حكومة جبهة قومية.

كانت رؤية القيادة القومية لتحالفات الحزب تقوم على "الجبهة القومية" غير أن "جبهتها" كانت مجرد إعلان في بغداد، بحكم أن الذي شكّل الحكومة هم العراقيون الذين كان لديهم قرار بالانفراد في السلطة، في حين كان لها في سورية درجة من درجات الحقيقة بحكم أن البيطار هو الذي شكّلها.

من هنا كانت الحكومة في العراق لافتة بالفعل لمجلس قيادة الثورة، فتنفس الوزراء غير البعثيين، عبر صراعات البعث الداخلية. أما في سورية فكان الوزراء ساسة بالمعنى الدقيق للكلمة وممثلين لأحزاب. وعبّر أحدهم لنا بأننا كنا ثواراً لا وزراء[٢١]. وبذلك اختلفت آلية العلاقة ما بين حكومة البيطار ومجلس قيادة الثورة في سورية نسبياً عن مثيلتها في العراق. غير أن هذا الاختلاف لم يغيرّ من حقيقة تمركز السلطة في سورية في مجلس قيادة الثورة، وتحديداً في قبضة أغلبيته البعثية.

كان الفريق لؤي الأتاسي (رُفّع من عقيد إلى فريق) رئيس المجلس في سورية مثل المشير عبد السلام عارف رئيس المجلس في العراق غير بعثي. وإذا كان الاثنان يدينان بسلطتهما لـ "البعث"

الذي اختارهما كـ "نجيب" له، فإن الأتاسي لم يكن عبد السلام عارف، فتمكن المجلس من التخلص منه بأناقة، في حين تمكن "نجيب" العراق من إسقاط حكم البعث برمته.

كانت السلطة الحقيقية في المجلس الوطني لقيادة الثورة في سورية، في قبضة "اللجنة العسكرية" البعثية، التي كانت تتخذ قراراتها بشكل مستقل وتصدرها باسم المجلس[٢٢]. في حين كانت الحكومة تظن نفسها في الأيام الأولى أنها صاحبة القرار. ولم تعترف القوى الوحدوية الممثلة في "الحكومة" بهذه الحقيقة، من هنا ضغطت بكل قوتها لإرغام حكومة البيطار على تشكيل وفد حكومي يعيد الوحدة الفورية ما بين مصر وسورية. أما البعث فكان موقفه منذ مؤتمره القومي الخامس (أيار ١٩٦٢) من هذه المسألة واضحاً لا لبس فيه ويقوم على مفهوم الوحدة الاتحادية "المدروسة". الذي اعتبره الوحدويون انفصالية جديدة.

وحدة سورية ومصر أولاً ثم العراق:

ما إن قامت حركة ٨ آذار في سورية حتى أصدرت "حركة القوميين العرب" في العراق بياناً دعت فيه إلى "وحدة سورية ومصر فوراً" مما يفتح الباب على مصراعيه أمام العراق للانتظام بوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة" انطلاقاً من "أن الدعوة للوحدة العربية لا يمكن أن تكون عملاً جاداً تقدمياً إلا بالتوجه نحو الوحدة مع الجمهورية المتحدة"[٢٣]. ولم يتأخر رد "البعث" في العراق على ذلك، إذ قام مباشرة بمصادرة صحيفة "الوحدة" الناطقة بلسان حركة القوميين العرب، وصحيفة "لواء العروبة" الناطقة بلسان حزب العربي الاشتراكي لمطالبتهما بالوحدة الفورية بين سورية ومصر، في حين حذفت الرقابة المقال الذي يطالب بعودة سورية إقليماً شمالياً في الجمهورية العربية المتحدة، من صحيفة "الثورة" الناطقة بلسان الرابطة القومية، فأصدر رئيس تحرير الصحيفة العدد وترك مكان المقال خالياً[٢٤]. أما "البعث" في سورية فرد على شعار "وحدة سورية ومصر أولاً ثم العراق" بـ "أن الشعار العملي المرحلي للوحدة قد تغيَّر تغييراً كاملاً بعد ثورة (٨) شباط في العراق فبعد هذه الثورة لم يعد شعار وحدة سورية ومصر ذا موضوع .. لقد تخطته الأحداث وخلّفه تطور النضال العربي وراءه" وأن هذا الشعار يستهدف عزل العراق والثورة "[٢٥]. أما علي صالح السعدي، إثر ما حدث في بغداد، فهبط فوراً في ١٠ آذار في مطار المزة بدمشق وأعلن للتو عن مشروعه لـ "التعاون بين الدول العربية المتحدة" ويعني بها الدول الخمس: سورية ومصر والعراق والجزائر واليمن. واستهدف هذا المشروع تمييع شعار "وحدة سورية ومصر أولاً ثم العراق" الذي طرحته "حركة القوميين العرب" بوضوح تام، وعبَّر في الآن ذاته عن موقف مجمل القوى الوحدوية في سورية والعراق

معاً. إذ لم يكن هذا المشروع سوى ارتباط من النوع الفضفاض جداً وأدنى بكثير من الفيدرالية. ولذا رفضه عبد الناصر فوراً، فعاد الوفد العراقي الذي طار إليه وبحث معه المشروع إلى بغداد[٢٦].

نسّقت القوى الوحدوية في سورية فوراً مواقفها، فعقدت يوم ١٠ آذار اجتماعاً طالبت فيه الحكومة بـ "ضرورة المزيد من الوضوح في الخط الوحدوي للثورة التحررية"[٢٧]. وكان المقصود بذلك تحديد موقف واضح من شعار الوحدة الفورية ما بين سورية ومصر.

لم يكن ممكناً للبعث القومي، أن يوافق تحت أي ظرف على شعار "الوحدة الفورية"، فقد حدد منذ مؤتمره القومي الخامس (أيار ١٩٦٢) موقفه من هذا الشعار، بوضوح تام لا لبس فيه، وطرح بالحرف الواحد "محاربة شعار الوحدة الفورية"[٢٨] ووصف الاتجاه المعبر عن هذا الشعار بـ "الاتجاه العاطفي السطحي اللاواعي الذي يدعو للوحدة لمجرد أنها وحدة ... ومؤيدو هذا الاتجاه المخرب هم القائلون بالوحدة الفورية"[٢٩] ومما لاشك فيه أن استيلاء البعث على السلطة في العراق قد أضاف عنصراً جديداً لهذا الموقف هو عنصر القوة، وأدخل طرفاً ثالثاً في معادلة البعث الوحدوية هو طرف العراق. ويفسّر ذلك إعلانه في ١٤ آذار "أن الشعار العملي المرحلي للوحدة قد تغير تغييراً كاملاً بعد ثورة (٨) شباط في العراق، فبعد هذه الثورة لم يعد شعار وحدة سورية ومصر ذا موضوع. لقد تخطته الأحداث وخلّفه تطور النضال العربي وراءه"[٣٠]. ومن هنا طرح "البعث" في مواجهة شعار: "وحدة سورية ومصر أولاً ثم العراق" شعار "تحقيق وحدة بين مصر وسورية والعراق ملتقية إلى أقصى حد مع الجزائر واليمن"[٣١] الذي تفوح منه ظلال مشروع السعدي.

أما موقف "اللجنة العسكرية" الممسكة بزمام المجلس الوطني لقيادة الثورة، من شعار "الوحدة الفورية" فلم يفاجئ شركاءها العسكريين الناصريين، إذ سبق لها أن أكدت هذا الموقف منذ ٣٠ آذار ١٩٦٢ إبان اتفاقها مع تشكيل العقيد جاسم علوان الناصري على الإطاحة بنظام الانفصال (ثورة حلب الفاشلة)، فرفضت إعلان إعادة الوحدة في البيان الأول وطرحت مرحلة انتقالية تسبق إعلان الوحدة، يتم خلالها السيطرة على الجيش وتطهيره من الانفصاليين ومحاسبة العسكريين والساسة المسؤولين عنه[٣٢]. ومن هنا أيدت هذه اللجنة قرارت المؤتمر القومي الخامس (أيار ١٩٦٢) بشأن الموقف من الوحدة، وعملت كذراع عسكري مستقل له[٣٣]. إلا أن قيام حركة ٨ شباط ١٩٦٣، أدخل عنصراً جديداً شجّع الرائد صلاح جديد الرجل الثاني في "اللجنة العسكرية" بعد عمران، على طرح فكرة وحدة ما بين سورية والعراق بعد اسقاط

حكم الانفصال، وهو ما صرح القادة العراقيون لاحقاً بأنهم لم يرحبوا به، مع أن عبد الناصر أبدى عدم معارضته لمثل ذلك في حال حدوث الانقلاب المتوقع في سورية[٣٤].

انقسم المجلس الوطني لقيادة الثورة تجاه شعار "الوحدة الفورية" ما بين البعثيين والناصريين، وقد أيّد المستقلون (لاسيما منهم الفريق الأتاسي واللواء الحريري) جانب البعث، مما جعل الموقف "الناصري" معزولاً على مستوى المجلس. ويبدو أنه إبان هذا الانقسام، اتخذ العسكريون الناصريون قرارهم بالانقلاب على الانقلاب في ١١ آذار وهو ما نجح البعث بكشفه وإحباطه[٣٥] كما رفض جورج حبش بشكل مستقل خطة تقدّم بها أحد الوجوه الحركية المقرّبة لها لنسف مبنى الأركان في ١٣ آذار[٣٦].

أما على مستوى حكومة البيطار نفسها، فطرح ممثلو القوى الوحدوية: حركة القوميين العرب وحركة الوحدويين الاشتراكيين والجبهة العربية المتحدة، تشكيل وفد حكومي يسافر إلى القاهرة ويعلن إعادة الوحدة فوراً. وتحفظ البيطار وشبلي العيسمي على ذلك وطالبا بالتريث، إلا أن تهديد نهاد القاسم (الجبهة العربية المتحدة) بالاستقالة، بل وتقديم الوزراء الوحدويين لاستقالاتهم فعلياً[٣٨]، أرغم المجلس الوطني لقيادة الثورة على الموافقة على تشكيل الوفد على أساس صيغة "الوحدة الثلاثية"[٣٩] بدلاً من صيغة "وحدة سورية ومصر أولاً ثم العراق". فوجد المجلس نفسه مضطراً لذلك إزاء مظاهرات الشارع[٤٠]، التي أحاطت بمبنى الأركان نفسه، مطالبة بالوحدة الفورية[٤١]. غير أن اللجنة العسكرية حرصت على الاستحكام بعرينها، ولم توفد أياً من أعضائها إلى المحادثات التمهيدية للوحدة، كما لم يكن في الوفد أي بعثي. وبينما كان راديو دمشق يقطع برامجه ظهر يوم ١٤ آذار ويعلن طيران الوفد السوري إلى القاهرة، كانت طائرة تُقلّ وفداً عراقياً تلحق بها، لتبدأ المباحثات التمهيدية للوحدة الثلاثية (من ١٤–١٧ آذار). وبلغ من سذاجة الوفد السوري "الوحدوية" التي تعكس الروح الشعبية الناصرية في سورية، أنه كان عليه أن يعلن الوحدة ويعود ليحضر اجتماع مجلس الوزراء الذي تقرر عقده في اليوم نفسه، غير أن الواقع كان أكثر صلادة من هذا "الحكم".

حركة القوميين العرب :

من "وحدة سورية ومصر أولاً ثم العراق" إلى "الوحدة الاتحادية الثلاثية"

تكيفت "حركة القوميين العرب" بسرعة مع الوقائع الجديدة، فأعلنت في ١٧ آذار ١٩٦٣ برنامج "وحدة اتحادية" يقوم على شعار: "وحدة اتحادية جديدة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق"[٤٢] حلّ مكان شعارها السابق: "وحدة سورية ومصر أولاً ثم العراق".

كان شعار "الوحدة الاتحادية" خصوصاً و"الوحدة الاتحادية الثلاثية" عموماً، شعاراً "بعثياً" أكثر منه "حركياً"، ومن هنا ظهرت "الحركة" وكأنها تستعير شعار "البعث" وبرنامجه لـ "الوحدة الاتحادية"، في محاولة لإمساك البعث من يديه، والسير معه إلى آخر الباب. ويفسر ذلك أن برنامج "الحركة" الجديد لم يختلف جوهرياً عن برنامج "البعث" الذي سبق له أن أعلن مبادئه الأساسية يوم ١٨ أيار ١٩٦٢ تحت اسم "الوحدة الاتحادية"[٤٣]، بل يمكن القول إن برنامج "الحركة" في كثير من الوجوه امتصاص وتحويل لبرنامج "البعث" بصبغةٍ "حركية".

ويتكلم برنامج "الحركة" لغة جديدة، لم يألفها الخطاب القومي التقليدي لـ "الحركة"، هي لغة فريق مجلة "الحرية" أكثر منها لغة القيادة التقليدية المؤسِّسة (وسنحلل عوامل ذلك بالتفصيل في مكان لاحق). فتبنى "البرنامج" فعلياً مبادئ "البعث" لـ "الوحدة الاتحادية" وأكد على تأسيس الوحدة على الإيمان بالدور التاريخي الحاسم للجماهير المنظَّمة، وإطلاق حرية التنظيمات الحزبية والنقابية الملتزمة بالاتجاه القومي الاشتراكي وحجب الحرية عن القوى الرجعية والشعوبية واللاقومية، والسير بنضال الجبهة القومية الممثلة لتحالف الجماهير في طريق إنجاز الثورة الاشتراكية الديمقراطية، ومراعاة اختلاف الظروف بين الأقاليم وضرورة ملاحظة "الوجود الإقليمي"[٤٤]. وتصور "البرنامج" صيغة الدولة الاتحادية، على أساس دولة واحدة ذات سيادة قومية واحدة ورئاسة واحدة، تمثل فيها الخارجية والدفاع والأمن القومي والسياسة الاقتصادية والمالية والتربوية والثقافية وقوانين العمل شؤوناً اتحادية. وتخضع السلطة التنفيذية الاتحادية إلى رقابة هيئة تشريعية منتخبة، يتحقق فيها تمثيل ديمقراطي حقيقي، وتضمن التعبير عن الظروف الخاصة بكل إقليم منعاً لأي تسلط إقليمي، على أن تكون جميع الشؤون غير الإتحادية من اختصاصات المجالس الإقليمية التشريعية المنتخبة وهيئاتها الحكومية التنفيذية[٤٥].

ثانياً- ميثاق ١٧ نيسان

جرت المحادثات التمهيدية للوحدة الثلاثية في القاهرة (من ١٤ إلى ١٧ آذار ومن ١٩ آذار إلى ٢٠ آذار ١٩٦٣) على الصورة المعروفة. وتمخض عنها الاتفاق على المحادثات النهائية، التي بدأت فعلياً يوم ٧ نيسان وانتهت في ١٧ منه بإعلان ما عرف بـ "ميثاق ١٧ نيسان".

ففي العراق انتهزت "حركة القوميين العرب" إعلان حكومة أحمد حسن البكر في ١٥ آذار ١٩٦٣ لـ "المنهاج المرحلي" الذي تضمن إقامة "جبهة من المنظمات القومية والتقدمية". فتقدمت في ١٧ آذار بمذكرة احتجاجية إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق، طالبت فيه بإيقاف الاضطهاد الذي تتعرض له القوى القومية، وتضافر هذه القوى في جبهة قومية[٤٦].

وكان الدكتور منيف الرزاز والدكتور عبد الله الدائم قد أعدا هذا البيان في شباط ١٩٦٣ على عجل، إلا أنه لم يتسنَ لأحد من قادة "البعث" في بغداد أن يطلع عليه. أما قادة بغداد الذين وجدوا أنفسهم في لجة الصراع ما بين القاهرة ودمشق، فقد اضطروا كتعبير عن التزامٍ شكلي بما اتفق عليه في المحادثات التمهيدية أن يطلبوا من الفئات القومية في العراق التقدم باقتراحاتهم عن المشروع العراقي للوحدة الثلاثية إلى اللجنة الحكومية التي شكلت لهذا الغرض. وبلغ من شكلية هذه اللجنة أن عضوها طالب شبيب وزير الخارجية لم يحضر أية جلسة من جلساتها. من هنا دعمت "حركة القوميين العرب" وبالارتباط مع ما يحدث في دمشق مذكرتها بسلسلة تظاهرات طلابية "وحدوية" ضخمة، أدت إلى صدور تعليمات رسمية بحظر التظاهرات حظراً تاماً، كما أصدر وزير الإرشاد العراقي في يوم ٢٤ آذار تعليمات بعدم الإشارة إلى أية أخبار تتعلق بموضوع الوحدة[٤٧].

وفي سورية، كان على الوفد السوري الذي سيشارك في المحادثات النهائية أن يكون وفد جبهة قومية يمثل كافة القوى القومية في سورية وليس البعث وحده. إذ أن عبد الناصر في ضوء المبدأ المملوكي الشرقي الذي يقضي بأن "دست السلطنة لمن يقتل السلطان" قد سلّم جدلاً في المحادثات التمهيدية باحتكار البعث للسلطة في العراق، بوصفه قد انتزعها بسيفه، إلا أنه لم يسلم بذلك بالنسبة لـ "البعث" في سورية، الذي كان أحد المشاركين في قتل السلطان. أي الإطاحة بنظام الانفصال. بل وأعلن عبد الناصر صراحة أنه إذا كانت الوحدة مع سورية هي الوحدة مع البعث فإنه غير راغب بهذه الوحدة، بسبب ما اعتبره من مسؤولية البعث من الانفصال. وفي ضوء هذا الشرط وافق البعث في المحادثات على أن يكون الوفد السوري للمحادثات النهائية وفد جبهة قومية، إلا أنه في هذا المناخ الذي يخلو بالتأكيد من علاقات الثقة، نشرت صحيفة "البعث" في دمشق عدة افتتاحيات بين ١٤ و٢٧ آذار، تضمنت دفاعاً عن مفهوم الحزب للوحدة ونقداً لاذعاً للقوى الناصرية في سورية[٤٨]، التي لم تتوقف فعلياً دقيقة واحدة عن التشكيك بوحدوية البعث والتعريض به. واعتبرت القاهرة هذه المقالات تهجماً على الجمهورية العربية المتحدة، وخرقاً لما تم الاتفاق عليه في اجتماعات القاهرة من وقف الحملات الإعلامية.

"إني أعترض":

كانت "الافتتاحية" التي نزعت الصاعق عن القنبلة، هي "ملكيون أكثر من الملك" (٢٣ آذار) التي وصفت الناصريين الذين استمروا برفع شعار "وحدة سورية ومصر" بعد أن أقر عبد الناصر "الوحدة الثلاثية ما بين سورية ومصر والعراق" بأنهم "ملكيون أكثر من الملك"، ويمثّلون"انفصالية جديدة هي امتداد سيء أعمى للانفصالية القديمة". وماثلت الافتتاحية

بنيوياً بين موقف ما سمته بـ "عميد الزمرة الانتهازية المرتدة أكرم الحوراني" الذي طرح بعد حركة شباط وحدة سورية والعراق بمعزل عن المتحدة، وبين موقف "الانفصاليين الجدد" في إشارة إلى الناصريين الذين يستمرون بطرح "وحدة سورية ومصر" بمعزل عن "العراق". فاعتبرت الافتتاحية أن "الانفصاليين الجدد" "يريدون قتل وحدة ثلاثية جديدة أمتن وأرسخ وأعلى من الوحدة الثنائية القديمة"[٤٩].

كان استخدام تعبير "الملك" لوصف عبد الناصر مجازياً استفزازاً لا حدَّ له لقدسية ناصر في المشاعر الوحدوية السورية. ولم تتأخر القاهرة بالرد إلا قليلاً، مترقبة ما يحدث في دمشق، إذ نشر محمد حسنين هيكل في ١٩٦٣/٣/٣١ مقالاً في الأهرام بعنوان "إني أعترض" بثّه راديو "صوت العرب" فوراً، وشكا صلاح الدين البيطار من أنه بُثّ ١٢ مرة في يوم واحد. وكانت فعلة المقال فعلة النار في الهشيم، فلم تنتشر جملة رمزية في سورية على كل فم ولسان كما انتشرت هذه الجملة وذاعت. لقد هزّت البعث في دمشق وأربكت بغداد تماماً[٥١]، وقطعت آخر روابط الثقة الواهية.

حشر محمد حسنين هيكل بهجومه الشنيع على عفلق والبيطار التيار "الوحدوي" في البعث في زاوية قاتلة، ووضعه تحت رحمة الصقور، الذين يقولون ببناء تجربة الحزب الخاصة، وعدم التساهل مع الوحدويين، واستبعادهم من المشاركة في السلطة[٥٢]. ومن هنا أصبحت التهمة التي تكال لممثلي هذا التيار في البعث هي "الناصرية"[٥٣]. وبهذا المعنى أضعف عبد الناصر إلى حد بعيد من قوة التيار الوحدوي في البعث.

الضغط الشعبي – تظاهرات أوائل نيسان:

في سياق فتح هيكل للنار ضد البعث، اهتزت سورية بالتظاهرات "الوحدوية". وكانت تظاهرتا دمشق وحلب هما الأخطر، ففي دمشق استفاد "الوحدويون": من زيارة هواري بومدين إلى دمشق، فملؤوا الشوارع، واحتشدوا أمام مبنى الأركان الذي تتركز فيه السلطة فعلياً. أما تظاهرة حلب فكانت أخطر المظاهرات وأشدها ضغطاً. وقد نظمها الوحدويون الاشتراكيون بقيادة فائز اسماعيل. وبلغ من خطورة هذه التظاهرة أن حطّ وفد من المجلس الوطني لقيادة الثورة برئاسة العميد أمين الحافظ وزير الداخلية، وساق معه فائز اسماعيل مخفوراً إلى دمشق[٥٤].

أدّت هذه التظاهرات "الوحدوية" إلى دفع العميد أمين الحافظ وزير الداخلية إلى مقدمة المشهد، وتعيينه قائماً بمهام الحاكم العرفي. ولم يتأخر الحافظ بإجراءاته إذ فرض منع التجول في جميع المدن السورية لمدة ١٨ ساعة يومياً، وأصدر بياناً نسب فيه التظاهرات إلى "بعض المغرضين

والانتهازيين" الذين "اندمجوا بين أفراد الشعب وقاموا باستفزازت وأعمال شغب. ولكن شعبنا اليقظ كان لهم بالمرصاد، فأسكت الفتنة في مهدها"[٥٥]. وأدى تهور الحافظ إلى اشتهاره في سورية كدكتاتور شعبوي صغير "يركبه" الآخرون ويقوم بالقمع لحسابهم من حيث أنه يتوهم أنه صاحب السلطة، فلقّبه السوريون باللقب الشائع الذي لما يزل سارياً إلى اليوم بـ "أبو عبدو الجحش". ولم يبق من الحافظ في سورية بعد إقصائه عن السلطة عام ١٩٦٦ من الناحية الرمزية سوى هذا اللقب، الذي يردده أبناء مدينة حلب بكثير من السخرية والتهكم.

تشكيل الوفد:

تحددت وظيفة هذه التظاهرات في الضغط الشعبي على مجلس الثورة من أجل عدم التسويف بالوحدة، وتشكيل الوفد الذي سيوقع ميثاقها. وقد طالبت القوى الوحدوية وفي مقدمتها "حركة القوميين العرب" من خلال هذه التظاهرات بتطبيق مبدأ القيادة الجماعية في الحكم، وقيام الجبهة القومية.

برزت "حركة القوميين العرب" بفضل كفاءتها التنظيمية والدعاوية، بوصفها من أبرز ممثلي مفهوم "الجبهة القومية". ولا يمكن القول إن هذا المفهوم كان ترداداً لما أقرته مباحثات القاهرة من ضرورة تشكيل جبهة قومية في كلٍ من سورية والعراق تتكامل مع صيغة الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر، إذ سبق لمحسن إبراهيم أن صاغ المقومات الأساسية لهذا المفهوم طيلة عام ١٩٦٢ وعلى مدى الربع الأول من عام ١٩٦٣ على صفحات مجلة "الحرية" الناطقة باسم "الحركة". غير أن موافقة البعث في اجتماعات القاهرة على تشكيل هذه الجبهة قد زوّدت "القوميين العرب" بأساس شرعي للمطالبة بتشكيل هذه الجبهة. أما البعث من جهته فإنه لم يكن مبدئياً ضد "الجبهة القومية" بدليل أن المنهاج المرحلي" الذي وضعه لحركة ٨ شباط قد اشتمل على ضرورة تشكيل هذه الجبهة، بغض النظر عن تحويل قادة بغداد لها إلى مجرد إعلان لا يتعدى حبره. إلا أن البعث أخذ ينظر إليها من زاوية فهمه لوظيفتها الفعلية، إذ لم يفهم من صيغة القوى الوحدوية لها، ولاسيما منها "حركة القوميين العرب" التي بلورت هذا المفهوم بشكل منظومي، سوى محاولةٍ تستهدف إضعافه ومن ثم التخلص منه، ومن هنا رفض أن تكون مركزيته فيها محل تعديل.

إلا أن البعث بتأثير الضغط الشعبي الذي كان ولاؤه تاماً لعبد الناصر، وتهديد ممثلي القوى القومية في الحكومة بالانسحاب منها، بل واتخاذ حركة القوميين العرب قراراً بسحب وزيريها جهاد الضاحي وهاني الهندي من الحكومة[٥٦]. اضطر في اللحظات الأخيرة إلى اتخاذ موقف مرن والنزول مبدئياً عند رغبة القوى الوحدوية.

كان رأي "حركة القوميين العرب" خلال هذه الساعات الحرجة، أن يتم تمثيل كافة القوى الوحدوية بشكل متكافئ ومتوازن ، كي لا يقال بأن البعث هو الذي يتحكم بالسلطة. ومن هنا تم الاتفاق الأولي على تعديل حصة القوى الوحدوية في حكومة البيطار، بضم وزراء جدد. وكان مرشحا الحركة لهذه الحصة ناجي ضللي عضو قيادة إقليم سورية وعماد الحراكي، خريجيْ الجامعة الأمريكية في بيروت في أوائل الخمسينيات. وبفضل ذلك أعلنت إذاعة دمشق عن قيام الجبهة القومية في سورية، وتضمَّن الإعلان وضع ميثاق لها ونظام داخلي وتشكيل مكتب سياسي لتنسيق عملها وقيادته. وعلى هذا الأساس تم تشكيل الوفد السوري إلى المباحثات النهائية، وأُعلن عن تشكيله وسفره إلى القاهرة بعد ساعتين من إعلان قيام "الجبهة القومية".

كان الوفد العراقي مؤلفاً من ستة أعضاء، جميعهم من البعث، باستثناء اللواء الإسلامي النزعة محمود شيت خطاب الذي اقترح ضمه إلى الوفد لتفشيل الوحدة(٥٧). أما الوفد السوري فتألف من ١٧ عضواً عسكرياً ومدنياً يمثلون الأطراف القومية الأربعة والمستقلين في سورية. ووصف عضو الوفد سامي الجندي تناقضات الوفد بأنها كانت " بحاجة للشرطة حتى تحل المشاكل بيننا" أما "اللجنة العسكرية" التي "كان لها دور أول في التحريض على [حركة آذار] وفي التخطيط والتنفيذ أيضاً"(٥٨)، فاكتفت بإرسال اللواء محمد عمران، الذي كان حضوره هامشياً في المحادثات رغم كل المؤهّلات التي يتمتع بها بوصفه مثقفاً في زي الضابط، وأخذت تمهد بكل حزم وكفاءة لتطبيق مبدأ دست السلطنة لمن قتل السلطان"، بالتخلص من الضباط الناصريين في الجيش، فما كادت المفاوضات تنتهي ويوقَّع ميثاق ١٧ نيسان حتى كان الضباط الناصريون يُسرَّحون من الجيش، وإذا بميثاق الوحدة ينهار في الأسبوع الذي وقع فيه(٦٠). أما صلاح الدين البيطار فوجد نفسه حين عودته أمام تهمة قاتلة هي "بيع الحزب لعبد الناصر"(٦١).

ثالثاً- وجهاً لوجه :

بينما كانت التظاهرات المبتهجة بإعلان "ميثاق ١٧ نيسان" تُقمع بقسوة في دمشق وبغداد، كانت منشورات "حركة القوميين العرب" في الأردن، تنتشر بكثافة، مطالبة بانضمام الأردن إلى الدولة الجديدة، فسقطت في الأردن خلال أسبوع من إعلان "ميثاق ١٧ نيسان" وزارتان، وحُلَّ البرلمان، وفرضت الأحكام العرفية(٦٢). وأُجبِرَ المتظاهرون متصرِّف اربد على الهتاف للجمهورية العربية المتحدة وتقبيل صورة عبد الناصر، وقتلت الشرطة عدداً من الحركيين والحركيات، كما اعتقلت بعض النواب(٦٣)، أما في الكويت فطالبت "الحركة" من خلال كتلتها النيابية التي تحمل اسم "نواب الشعب" بانضمام الكويت إقليماً رابعاً إلى دولة الوحدة، وبلغ من

قوة ضغطها أن المجلس قد واجه احتمال الحل"[٦٤]. وفي ساحل عُمان (دولة الإمارات العربية حالياً) عمَّت التظاهرات التي ترفع صور عبد الناصر. أما الميثاق نفسه فكان قد بدأ بالتساقط على يد القادة الذين وقعوه. فما كاد شهر أيار ينصرم حتى تعرضت القوى الناصرية في بغداد ودمشق إلى ضربة منهجية متكاملة، وضعت البعث في الطريق القاتل. طريق احتكار السلطة.

اضطرابات ٨ أيار وانهيار حكومة البيطار في سورية:

ما إن عاد الوفد إلى دمشق، وبدأت الأطراف القومية تطالب باستحقاق "الجبهة القومية" الذي نصّ عليه "ميثاق ١٧ نيسان" رسمياً كأساس للقيادة الجماعية، حتى كان المجلس الوطني لقيادة الثورة يقوم بحملة تطهير منهجية للجيش من الضباط "الناصريين" باسم "الحفاظ على وحدة الجيش ومنعته". وقد صدرت كل إجراءات التطهير باسم المجلس، الذي هيمنت عليه الأكثرية المؤلفة من العسكريين البعثيين والمستقلين (الفريق لؤي الأتاسي واللواء زياد الحريري). ودعم المستقلون هذه الإجراءات وشاركوا فيها، فطالت تبعاً لذلك عدداً من الضباط "الناصريين" ممن هم أعضاء في المجلس ذاته. وبين ٢٨ نيسان و٢ أيار ١٩٦٣ فقط أي بعد حوالي أسبوع من توقيع الميثاق سرَّح "المجلس" أكثر من خمسين ضابطاً "ناصرياً"[٦٥]. ولم ينتهِ شهر حزيران حتى كان عدد المسرَّحين ٧٠٠ ضابطاً[٦٦] ما عدا التسريح شبه الجماعي لدورات "المرشحين" العسكرية. وقد تم إملاء هذه الشواغر بضباط بعثيين مسرحين واحتياطيين، وبمنتسبين جُدد رشحتهم الفرق الحزبية. فشرعت "اللجنة العسكرية" بضربة رشيقة بتحويل أضراس الجيش إلى أضراس "بعثية". مما دفع الفريق محمد الصوفي (ناصري) وزير الدفاع واللواء راشد القطيني (ناصري) نائب رئيس هيئة الأركان، المحسوبيْن على "الحركة الوحدوية الاشتراكية" إن لم يكونا من أهم الأعضاء فيها وفق بعض المعلومات إلى الاستقالة. فقد تأخر وزير الدفاع حتى اقتنع حقاً أنه مجرد أمين عام بمرتبة وزير.

شكّلت هذه الإجراءات السبب المباشر لاندلاع اضطرابات ٨ أيار في حلب ودمشق ودرعا وغيرها من المدن السورية، حيث أخذت شكل تظاهرات عنيفة. واستمرت الاضطرابات كما يستفاد من مقتل عبد القادر أبو فياض عضو حركة القوميين العرب في ١١/ ٥/ ١٩٦٣[٦٧] برصاص الشرطة في درعا، أكثر من ثلاثة أيام على الأقل. مما أدى إلى انسحاب ممثلي القوى الوحدوية الثلاث: حركة القوميين العرب، والحركة الوحدوية الاشتراكية، والجبهة العربية المتحدة، من حكومة البيطار وسقوطها في العاشر من أيار. ولم يشذ عن ذلك سوى

سامي الجندي (الوحدوي الاشتراكي) الذي عاد إلى "البعث" حزبه القديم، ففصلته "الحركة الوحدوية الاشتراكية" من عضويتها [٦٨].

أثبت أمين الحافظ الملقب بـ "أبو عبدو الجحش" كفاءته إذ فوّضه مجلس قيادة الثورة بقمع الاضطرابات، ونالت "حركة القوميين العرب" حصة من إجراءاته، بإغلاق مكاتب الحركة وإقفال صحيفة "صوت الجماهير" الناطقة بلسان الحركة، واعتقال رئيس تحريرها الحكَم دروزة[٦٩]، ومقتل أحد أعضاء "الحركة" برصاص الشرطة، واعتقال عدد كبير من كوادرها ولاسيما في المعقل العمالي لـ "الحركة" في "الشركة الخماسية" بدمشق، الذي كان يقوده النقابي الحركي البارز محمود سلامة أحد الذين وضعت "الحركة" من خلاله موطئ قدم راسخة لها في القطاع العمالي.

انهار بذلك أول شكلٍ من أشكال حكومة جبهة قومية، مثلته حكومة البيطار، وهي أول حكومة لحركة ٨ آذار، فكلّف مجلس قيادة الثورة الدكتور سامي الجندي (وهو وحدوي اشتراكي عاد إلى حزبه القديم البعث ففصلته الحركة) بتشكيل الحكومة وكان على سامي الجندي أن يشكل حكومة جبهة قومية جديدة في حين كان على "الناصريين" أن يبلعوا تسريحات ضباطهم.

إخفاق تشكيل "جبهة قومية" في سورية:

واجه سامي الجندي عقبة تشكيل المكتب السياسي للجبهة القومية. وبلغ من استحالة تشكيله هذا المكتب أن وصف القوى الوحدوية الثلاث بـ "رفاق الأمس"[٧٠]. عكست المشاروات التناقض ما بين هذه القوى والبعث بقدر ما عكست التناقض فيما بينها. توصل الجندي إلى اتفاق مبدئي اقترحه الوحدويون الاشتراكيون، ويقضي بأن يكون في الحكومة، للبعث (٦ حقائب) وللوحدويين الاشتراكيين (٦ حقائب) وللجبهة العربية المتحدة (حقيبتان) ولحركة القوميين العرب (حقيبتان). وكان هذا الاقتراح غير مقنع، إذ لم تكن نسبه المفردة تعكس الأوزان التنظيمية للقوى.

كانت "حركة القوميين العرب" تتبنى مبدأ التكافؤ والتوازن في تمثيل الأطراف على أساس القيادة الجماعية، من هنا رفضت هذه الصيغة، وأعلنت قرارها بعدم المشاركة في الحكومة. غير أن القوى الوحدوية الأخرى استغلت ذلك، فطرحت "الجبهة العربية المتحدة" الاستئثار بمقعدي الحركة، ثم عادت وارتأت أن يكون لها ست حقائب وزارية أسوة بالبعث وبالوحدويين الاشتراكيين بعد انسحاب "الحركة"، وهو ما كان له أن يقنع أحداً بالمرة[٧١]. ومن هنا وصف الجندي ذلك بـ "نغمة الحصص"[٧٢].

اضطر مجلس قيادة الثورة بنتائج اعتذار الجندي عن مهمته، إلى إعادة تكليف البيطار بتشكيل الحكومة، فواجه العقبات نفسها. إذ اقترح إحدى صيغتين للجبهة: أن تتخذ القرارات بالإجماع أو أن يكون للبعث ثلاثة ممثلين في المكتب السياسي مقابل ثلاثة ممثلين للأطراف الثلاثة الأخرى، على أن يجري اختيار عضوٍ سابع مستقل. كانت الصيغة الأولى تعني إعطاء البعث حق النقض في حين كانت الصيغة الثانية تعني اعتراف القوى الوحدوية الثلاث بقيادية البعث وبوزن مكافئ لها مجتمعة. وبات واضحاً أن البعث يطرح نفسه بشكل غير مباشر كقائد للجبهة القومية، إذ رأت صحيفة "البعث" أن الجبهة القومية كي تكون ثورية، فإنه يجب عليها أولاً أن تلتف حول مركز، وأن يتم استقطابها حول عمود فقري. وبدون هذا المركز -العمود الفقري- ستبقى الجبهة سديماً لا حدود له ولا ضوابط، أي فوضى منظمة[٧٣]. ولم يكن المقصود بـ "العمود الفقري" سوى البعث نفسه.

أما "حركة القوميين العرب" فإنها لم ترَ في صيغة البعث للجبهة القومية سوى "واجهة شكلية يختفي وراءها تسلط حزبي حقيقي"[٧٤]. والواقع أنها لم تتوقف عند حدود الجدل حول "نغمة الحصص" بتعبير سامي الجندي بل مسَّت المشكلة الأساسية، مشكلة التسريحات.

كان الخلاف حول هذه المشكلة، الأكثر استعصاءً وجوهرية، إذ أصبح الموقف من تشكيل الجبهة القومية مرهوناً بتراجع البعث عن الإجراءات التنظيمية التي اتخذها في الجيش[٧٥] وفق تعبيره، أو إعادة الضباط المسرحين بلغة "الوحدويين". وقد تبنت القاهرة ذلك، حيث ربطت اعتراضها على طريقة البعث برسم وحدة الجبهة القومية بالاعتراض على الإجراءات الداخلية في الجيش والعودة عنها. وانطلقت القاهرة من أن "ميثاق ١٧ نيسان" تكريسٌ لكل الأطراف التي وقعت عليه، وأنها لا تقبل تغييراً أو تبديلاً لها، في حين ردَّ البعث على ذلك، بأن جميع إجراءاته قد اتخذها مجلس قيادة الثورة، بهدف تحقيق وحدة الجيش ومنعته، وتطهيره من المتآمرين على الثورة، وأن مسألة وحدة الجبهة القومية مسألة داخلية سورية لا يجوز الربط ما بينها وبين مصير ميثاق ١٧ نيسان. فأصبح واضحاً دون أي لبس المصير المحتوم للميثاق، فلقد كان مجرد ميت ينتظر إعلان الجنازة والدفن.

عبَّرت "حركة القوميين العرب" بشكل نموذجي عن هذا الربط ما بين الموقف من "الجبهة القومية" وبين الموقف من تسريحات الضباط الناصريين. فاعترفت "الحركة" بوضوح، أن العامل الأساسي الذي سرَّع في انفجار الأزمة مع البعث هو "مخططات السيطرة الحزبية البعثية بالقوة على الجيش وأجهزة الدولة" وأولها "تسريح الضباط الوحدويين من الجيش"، وأن رد البعث على مطالبة القوى الوحدوية بإيقاف السيطرة بالقوة لم يفعل سوى مضيه بـ "الدكتاتورية الحزبية

بقوة البوليس وأجهزة القمع". واتهمت "الحركة" البعث بتصميمه على فرض "دكتاتورية الحزب الواحد" و "النهج الدكتاتوري الفاشستي" مما ينسف التزامه بميثاق ١٧ نيسان. وحددت "الحركة" قواعد التعامل مع "البعث" بـ:

١- إيقافه لمخططات السيطرة الحزبية على الجيش والدولة وقيام تعايش إيجابي بينه وبين القوى القومية.

٢- أن يستند قيام الجبهة القومية إلى قاعدة ديمقراطية فعلية كاملة ضمن الاتجاه القومي الاشتراكي.

٣-قيام الجبهة القومية على الصعيد الشعبي والرسمي على أساس التكافؤ، مما يعني إعادة تشكيل المجلس الوطني لقيادة الثورة والحكومة.

ونفت "الحركة" ادعاء سامي الجندي بـ "نغمة الحصص" وأكدت أن "القضية لم تكن قضية مقاعد وزارية" بل قضية القدرة على المشاركة الفعلية في قيادة الثورة تشريعياً وتنفيذياً، بما يضمن تجسيد المبادئ التي تضمَّنها ميثاق الوحدة الاتحادية[٧٦].

"هل ضاعت الوحدة من جديد؟ هل انتهى كل شيء؟ أحقاً ما تقوله الفئات الوحدوية أن قادة البعث هم المسؤولون عن ذلك أم ترى المسؤول هو هذه الفئات الوحدوية" الانتهازية العميلة" كما يقول زعماء البعث وصحفه"[٧٧].

بهذه النبرة الباكية، تساءلت "الحركة" عن مصير ميثاق ١٧ نيسان. أما البعث الذي لم يضِرْه انسحاب "الوحدويين" من الحكم، فقد سُرَّ بذلك، وشكّل حكومة البيطار الجديدة، من أغلبية بعثية. وضمت حكومة البيطار سبعة وزراء فقط من حكومتها السابقة، إذ رفض الوزراء الثلاثة عشر المتبقون الاشتراك فيها، وكان بين هؤلاء عدد من ألمع أسماء البعث مثل: سامي الدروبي وجمال الأتاسي وعبد الكريم زهور عدي وطالب ضماد[٧٨]. فكان واضحاً أن البعث قد اختار مبدأ: سورية مجتمع يبنيه العسكريون الحزبيون، الذين هم انتلجنسيا بزي الضباط، يتميزون عن الانتلجنسيا بتنظيمهم ويختلفون عن الضباط التقليديين بثقافتهم الانتلجنسوية. التي تستدعي تطبيقاً إجرائياً للمبادئ التي يعتنقونها. وفي هذا السياق التقت الانتلجنسيا بزي الضباط مع الضباط الذين لا يحملون شارات ولكن بزي الانتلجنسيا، وأثمر هذا اللقاء المركّب الفريد الذي لم يخلُ من تناقضات جدية، عن انقلاب منظومي في البعث اسمه "المؤتمر القومي السادس"، زوَّد من خلاله ياسين الحافظ المعد الأساسي لهذه الوثيقة الخطيرة، الضباط بزي الانتلجنسيا،

بمفاهيم كثيرة، كان أهمها بالنسبة لهم عملياً مفاهيم: الحزب القائد والجيش العقائدي والديمقراطية الشعبية.

مؤامرة ٢٥ أيار في العراق: ضرب "الحركيين" والانفراد بالسلطة:

وقّع العراق على ميثاق ١٧ نيسان من قبيل "فضّ العتب". غير أن ذلك ألزمه شكلياً بتشكيل "جبهة قومية" سبق لبيان حكومة البكر أن تضمّنها في "البرنامج المرحلي" الذي لم يطلع عليه قادة البعث في العراق. وإذا كان البعث في العراق مقتنعاً بتوقيعه الشكلي على ميثاق ١٧ نيسان، فإن تناقضاته الداخلية وليس الالتزام بالتوقيع، هي التي أوجدت انقساماً ما بين فريقين فيه حول الموقف من إشراك "الناصريين" في السلطة. فأيّد كل من حازم جواد وطالب شبيب المعروفين بقربهما النسبي من الجمهورية العربية المتحدة تشكيل هذه الجبهة في حين رفضها السعدي(٧٩).

كان ميثاق ١٧ نيسان موضوعاً للخلاف وليس سبباً. وقد دعم عبد السلام عارف والوزراء غير البعثيين في حكومة البكر موقف جواد – شبيب ليس لإيمانهم بالجبهة، بل بهدف إضعاف سلطات السعدي المتحكمة بالحزب وبالداخلية وبالحرس القومي. ولم يكن جواد-شبيب بتأييدهما لقيام "الجبهة القومية" ببعيدَيْن عن هذا الهدف "التكتيكي"، غير أن نظرتهما لـ "القوميين" في العراق اختلفت بالتأكيد عن نظرة السعدي العدوانية لها، فكانت أكثر مرونةً ورحابةً، إذ لم يريا في هذه الجبهة خطراً يُهدد سلطة الحزب المستقرة، فلم يتقبلا رأي السعدي بضرورة توجيه ضربة لـ "القوميين" وتطهير الجيش من ضباطهم. في حين كان السعدي مسكوناً بسياسة إضعاف "ناصريي" العراق فكان يُشجِّع على مباداة القوميين بضربة استباقية وقائية. وقد وفر له القوميون هذه الذريعة بمخططٍ تمكن السعدي من الكشف عنه وحمّل اسم "المؤامرة السطحية" "مؤامرة ٢٥ أيار".

يعني ذلك أن السعدي كان مصمماً على الضربة الوقائية فوجد عنصراً لها يبررها. والواقع أن سياق ذلك كان معقداً للغاية. فقد كان السعدي بوصفه المرجع الفعلي لـ "الحرس القومي" الأكثر تحمساً وانفعالاً بين رفاقه من جراء التوترات بين "الحرس القومي" والضباط القوميين، ولا سيما في الموصل، حيث اضطر السعدي للموافقة على إجراءات عبد الكريم فرحان باعتقال أقطاب "الحرس القومي" الذين كانت لهم صلة بالاعتداء على طيارين(٨٠). ويعكس ذلك مقطعاً نموذجياً من مقاطع التضاد بين "الحرس القومي" و"الجيش" في العراق، بين منطق الثورة على الطريقة العراقية وبين منطق الدولة على طريقة الجيش.

كان "القوميون" يضغطون من أجل تشكيل "جبهة قومية"، وبحكم الالتزام الشكلي بما تضمنه ميثاق ١٧ نيسان، فإن السعدي وافق على الاتصالات بشأن تشكيل هذه الجبهة. إلا أنه أصر على استبعاد "حركة القوميين العرب" أخطر منافس للبعث عنها[٨١]، وتولى تنسيق ذلك الشخصية القومية الجليلة فائق السامرائي، حيث انتهى التنسيق وفق مصادر السعدي إلى قرار الإعلان عن تشكيل هذه الجبهة في ٢٧ أيار[٨٢].

في هذا السياق، تطورت الأمور داخل البعث، إذ تمكن المعارضون البعثيون في الحكومة لسلطة السعدي من إبعاده في ١١ أيار ١٩٦٣ من وزارة الداخلية إلى وزارة الإرشاد، وتعيين منافسه حازم جواد بدلاً منه. وقد تذرع هؤلاء باستقالة الوزراء غير البعثيين احتجاجاً على سياسة السعدي. من هنا تم هذا الاستبعاد بضغط حازم من عبد السلام عارف والضباط القوميين والوزراء غير البعثيين، وهو ما توافق معه البكر، الذي وضع السعدي وهو الأمين القطري موضع "اليك" أي إما يقبل أو يُصرف. وكان تكليف السعدي بوزارة الإرشاد نوعاً من تسوية لإنقاذ ماء وجهه بوصفه أميناً قطرياً للحزب في قطرٍ يحكمه الحزب[٨٣].

لا يمكن عزل ذلك، رغم ديناميته العراقية الخاصة وإخراجه" بشكل عراقي عما يحدث في سورية. ففي الوقت الذي أدى فيه ضغط "القوميين" إلى إقصاء السعدي من وزارة الداخلية والانتصار عليه بالنقاط في ١١ أيار، كانت حكومة صلاح الدين البيطار في سورية قد سقطت في ١٠ أيار. وكان العنصر الأساسي في الأزمة، في كل من الحكومتين هو موقف الوزراء القوميين منهما.

وبغير هذه العلاقة الوثيقة بين ما يجري في دمشق وبغداد في آن واحد، وبشكل متبادل، لا يمكن تفسير زيارة الوفد البعثي السوري المفاجئة إلى بغداد، والذي ضم كلاً من العقيد محمد عمران (رئيس اللجنة العسكرية) والمقدم صلاح جديد (رئيس دائرة شؤون الضباط) وميشيل عفلق الأمين العام للحزب. وكان هذا الثلاثي متناقضاً بما فيه الكفاية، إلا أن ما جمع بينه على الأرجح في تلك اللحظة، كان التوافق على ضرب "الناصريين"، ولا سيما وأن السعدي الذي كان على تنسيق مستمر مع صلاح جديد في سورية، قد اعتبر على الأرجح إبعاده عن وزارة الداخلية "مؤامرة" يقف خلفها الضباط "القوميون" في العراق، وخيوط العلاقة ما بين بعض الوزراء غير البعثيين في حكومة البكر وبين الفئات القومية في العراق.

طرح الوفد كشف المكتب الثاني السوري لخيوط مؤامرة انقلابية ضد "الثورة" في العراق، واتُهم حازم جواد وطالب شبيب وعبد السلام عارف وعبد الكريم فرحان بالضلوع فيها[٨٤]. وكان جميع هؤلاء من خصوم السعدي، ومؤيدين للحوار مع "القوميين" في العراق. ويبدو أنه لم

يكن مهماً "فعلية" هذه المؤامرة بقدر ما أن المهم هو مبادأة "القوميين" في العراق بضربة استباقية، تتكامل مع ما حدث في سورية. إذ قرر "البعث" في أيار نفسه إثر سقوط حكومة البيطار وإقصاء السعدي من الداخلية في حكومة البكر إلى الإرشاد، تنسيق خطواته ضد "الناصريين" في كل من بغداد ودمشق بشكل منهجي متكامل. إذ في حين أبدت بعض القوى "الوحدوية" في سورية قابلية للتعاطي بشكل مستقل ومنفرد عن "حركة القوميين العرب" مع "البعث"، فإن "حركة القوميين العرب" حسمت موقفها بشكل حازم، ورهنت أي حوار مع البعث بإعادته للضباط المسرحين، وإطلاق سراح المعتقلين الوحدويين، وقيام جبهة قومية متكافئة ومتوازنة شعبياً ورسمياً، وإطلاق الحريات الديمقراطية للقوى الوحدوية في الإطار القومي الاشتراكي. فأعلن ناطق رسمي باسمها حوالي ١٤ أيار هذه الشروط، وحدّد في نهاية إعلانه، استعداد الجماهير التي أسقطت نظام الانفصال لإسقاط دكتاتورية البعث البوليسية والانفصالية(٨٥). وفي حدود ١٨ أيار أي قبل كشف السعدي عن "المؤامرة" "الحركية" بأسبوع على الأقل وصفت "الحركة" "البعث" بأنه "يتحدث عن الوحدة ويمارس سياسة الانفصال" وأنه تكريس لـ "نظام ديكتاتوري بقوة البوليس والإرهاب على كل من سورية والعراق"(٨٦). فجرى وصف "٨ آذار العسكري" بأنه "٢٨ أيلول بعثي"(٨٧).

وفي سياق هذا الجو المشحون، كان الجميع يترقبون ما سيقوله عبد الناصر بشأن مصير ميثاق ١٧ نيسان، في خطابه في ٢٠ أيار بمناسبة عودة بعض الوحدات المصرية من اليمن. إلا أن عبد الناصر لم يعلن سقوط الميثاق، بل اكتفى باتهام "البعث" ضمناً بالتلاعب بـ "الأهداف الكبرى" ووصف ذلك بأنه ليس "تورطاً سياسياً أو حزبياً بل إساءة إلى شرف التضحيات"(٨٨).

أعلن علي صالح السعدي يوم ٢٥ أيار ١٩٦٣ وقبيل ٤٨ ساعة من إعلان بيان تشكيل "الجبهة القومية" في العراق، عن كشف "مؤامرة سوداء" ضد "الثورة" أعدتْ لها، فئات ربطت مصيرها بالثورة في يومها الأول ثم ارتدت عليها بعد نجاحها". وبُعيد ساعات من إعلان السعدي كشف هذه "المؤامرة "أعلن مجلس قيادة الثورة في سورية تأييده التام لشقيقه في العراق.

حدّد السعدي الفئات المتآمرة بـ "حركة القوميين العرب" (سلام أحمد) و"الحزب العربي الاشتراكي" (عبد الرزاق شبيب) و"الرابطة القومية العربية" (هشام الشاوي) وجماعة "المجاهد العربي" (محمد مشحن الحردان وطالب السهيل) المحسوبين على العهد الملكي). وأضاف إليهم فؤاد الركابي (أمين الحركة الوحدوية الاشتراكية الديمقراطية) وإياد سعيد ثابت (أمين حركة الوحدويين الاشتراكيين). وادعى السعدي أنه كان هناك اتجاه في مجلس قيادة الثورة يقول باتخاذ الإجراءات سراً، والاكتفاء بسحق المؤامرة دون إذاعة تفاصيلها "حتى لا تتدخل الاعتبارات

الخارجية" في إشارة واضحة إلى الجمهورية العربية المتحدة. ووصف السعدي سلام أحمد عضو قيادة اقليم العراق بأنه "رأس الحركة وضابط اتصالها"(٨٩).

أما ما جرى في مجلس قيادة الثورة الذي عرض عليه السعدي خطوط المؤامرة "الحركية"، وكان قد اعتقَل "المتهمين" بها، فإن المجلس لم يقتنع بالمعطيات التي قدمها السعدي، ولم يسمع سوى كلام عام عن اتصالات بالضباط القوميين وأحاديث في المقاهي(٩٠) وفق ما أفادنا به طالب شبيب عضو المجلس وخصم السعدي. أما هاني الفكيكي عضو القيادة القطرية والذي يُعتبَر من كتلة السعدي فإنه أكد أن "البعث" اتخذ "إجراءات احترازية في العراق ضد الضباط القوميين والتنظيمات الناصرية التي لم تتحرك فعلياً ضد السلطة"(٩١).

أما بالنسبة لـ "حركة القوميين العرب"، فسارعت إلى اتهام "البعث" بـ "تلفيق المؤامرة" بالاتفاق مع البعث في سورية، وأعلن ناطق بلسانها أن هذه "المؤامرة المزعومة" ما هي "إلا محاولة لتغطية مخطط للتصفية يُراد تنفيذه في الجيش وخارجه ضد عناصر وحدوية تقدمية معروفة بصلابتها القومية ونضالها" وأن "هناك مخططاً مشتركاً يجري تنفيذه في سورية والعراق للتخلص من العناصر الوحدوية على أساس اتهامها بالتآمر وبمحاولات انقلابية" وأتبَعَتْ "الحركة" تصريح ناطقها الرسمي ببيان استنكرت فيه افتعال "البعث" لـ "هذه المسرحية المكشوفة لتغطية موقفه التآمري من القوى الوحدوية"(٩٢). ووصفت نهج البعث بـ "النهج الديكتاتوري المعادي للجماهير وقواها الوحدوية" وبـ "الإرهاب الفاشي" و"بفرض نظام دكتاتوري فاشي شرس"(٩٣) في الوقت الذي تحدثت فيه الصحف "الحركية" عن "تصفيات دموية للقوميين العرب، وصُور رهيبة لوحشية البعث في تعذيب المعتقلين [بهدف انتزاع] التوقيع على اعترافات مكتوبة"(٩٤). وقدرت صحف "الحركة" عدد المعتقلين من مدنيين وعسكريين بـ ١٢٠٠ معتقلاً(٩٥)، كما تحدّت البعث في العراق أن يجْري محاكمة علنية للمتهمين، وفي أن يُبرز السعدي الاعترافات المكتوبة التي ادعى استكمالها(٩٦). أما السعدي من جهته فعرض "متهمين" مدنيين وعسكريين على تلفزيون بغداد، اعترفوا بـ "المؤامرة". ولم يكن هذا الاعتراف بطبيعة الحال سوى حصيلة التعذيب الفظيع الذي تعرضوا له(٩٧).

أما حقيقة "المؤامرة" التي نفتها "حركة القوميين العرب" كلياً، فقد كانت خطة فعلية أعدتها قيادة الاقليم بموافقة القيادة القومية لـ "الحركة". واعتمدت هذه الخطة عسكرياً على التنظيم "الحركي" في الجيش وعلى كتلة العميد عبد الهادي الراوي – المقدم جابر حسن حداد القومية. فلم يكن للضباط القوميين (كتلة صبحي عبد الحميد) دور فيها، إذ كانت هذه الكتلة في إطار السلطة وتسيطر على مفاصل عسكرية ضاربة. وقطعت الخطة شوطاً أساسياً بتشكيل

حكومة قومية، يترأسها الشيخ القومي الجليل محمد مهدي كبة (حزب الاستقلال) ويضطلع فيها العميد عبد الهادي الراوي بوزارة الدفاع، وسلام أحمد بوزارة الخارجية. إلا أن الخطة تسربت إلى أجهزة السعدي قبل تنفيذها، بسبب مفاتحة النقيب "الحركي" عبد الرحيم العاني لأحد الضباط غير "الحركيين" بها، بهدف كسبه، ووشى هذا الأخير بما عرفه[٩٨]. وفي ضوء ذلك تمت الاعتقالات والإعلان عن المؤامرة التي كانت خطةً ولم تدخل حيّز التنفيذ[٩٩].

أصابت اعتقالات السعدي قلب التنظيم المدني والعسكري لـ "الحركة"، مما اضطر "الحركة" للاعتماد على كوادر حركية كويتية مثل علي رضوان وسليمان العسكري وعبد العال عبد العال، وقد اعتقل هذان الأخيران في حين اضطر الطلقاء من قيادة اقليم العراق مثل عبد الإله النصراوي ووليد قزيها (الباحث المعروف لاحقاً) إلى مغادرة بغداد[١٠٠]. أما كتلة العميد عبد الهادي الراوي القومية الحليف العسكري القوي لـ "الحركة" وأداتها الضاربة في "الخطة" فقد تعرضت للتفكيك، إذ اعتقل عدد مهم من قياداتها، على رأسهم العميد الراوي والمقدم جابر حسن حداد[١٠١] في الوقت نفسه الذي كان فيه السعدي يعتقل "الحركيين" وحلفاءهم على قدم وساق في العراق، كان عدد من قادة "الحركة" في سورية مثل الحكَم دروزة رهن الاعتقال، في حين اضطر هاني الهندي للإختفاء بسبب ملاحقة الموقّعين على مذكرة القوى الوحدوية في سورية[١٠٢]. أما مشروع "الجبهة القومية" المحك الأساسي لتطبيق ميثاق ١٧ نيسان، فقد تم وأده تماماً. فغدا "اليَلكُ" في مواجهة "اليَلكٌ" تماماً، وأصبحت الكلمة الأخيرة للمنازلة في الميدان. وفي هذه المنازلة تمكن البعث من إلحاق هزيمة دموية بـ "رفاق الأمس" إثر فشل حركة ١٨ تموز ١٩٦٣ العسكرية الناصرية في حين تمكّن الناصريون في العراق عبر ائتلاف عسكري من إسقاط البعث في حركة ١٨ ت٢ ١٩٦٣ في العراق، فظهرت حركة ت٢ ١٩٦٣ في وجه من أهم وجوهها وكأنها ردٌ على محنة الناصريين في سورية بعد حركة ١٨ تموز الفاشلة.

القوميون العرب: نكسة في سورية ونصر في العراق
من حركة ١٨ تموز في سورية إلى حركة ١٨ ت٢ في العراق

اولاً– حركة ١٨ تموز

ما إن تمكنت "اللجنة العسكرية" بالتوافق مع المستقلين (كتلة اللواء زياد الحريري) من اقتلاع الضباط الناصريين، ضرساً بعد ضرس، حتى حانت ساعة كتلة اللواء زياد الحريري وزير

الدفاع ورئيس الأركان. كانت حركة ٨ آذار من الناحية الفعلية نتاج استعجال اللواء الحريري و"اللجنة العسكرية" لها في الوقت الذي طلب فيه الشركاء الناصريون تأجيلها[١٠٣]، وتبين أنهم كانو يُعدُّون لانقلاب، جرى توقيته في ١١ آذار. وكان استعجال الحريري للحركة مرتبطاً إلى حد بعيد بتفادي نفيه ملحقاً عسكرياً إلى بغداد. وقد أهّله هذا الاستعجال كي يكون أبرز عنصر تلتف حوله الكتل العسكرية المضادة للانفصال[١٠٤]. ومن هنا لعبت الألوية التي بأمرته دوراً حاسماً في حركة ٨ آذار[١٠٥]. وإثر استقالة الفريق الصوفي (ناصري) في ٨ أيار ١٩٦٣ احتجاجاً على التسريحات، أصبح الحريري وزيراً للدفاع. إلا أنه في مجلس وطني لقيادة الثورة لم يعد فيه سوى البعثيين، كان مثل غراب البين، فرفض عدة مرات الانتساب إلى الحزب، وكان ذلك يعني ترحيله[١٠٦] ونُقل حوالي ٢٥ ضابطاً من أهم مؤيديه[١٠٧]، وعُيِّن رجل سوريا القوي كما يبدو علي السطح اللواء أمين الحافظ بدلاً منه. وحين هبط الحريري في مطار المزة العسكري عائداً من الجزائر أوقفته بهدوء قوة صغيرة من الجنود[١٠٨]. وحاول الحريري يائساً أن يؤجِّل مصيره ويتفاداه على غرار ما اتبعه حين تم نقله إبان الانفصال ملحقاً عسكرياً، فاتصل بالضباط الناصريين الذين كان منذ أسابيع فقط يشارك بتطهير الجيش منهم، إلا أن الضباط الناصريين الذين يصفونه بالانتهازية رفضوا التعاون معه[١٠٩].

ما كان ممكناً لمماطلة الحريري أن تنطلي على "اللجنة" التي أقالته، وهكذا كان عليه أن يواجه مصيره ويرحل إلى باريس سفيراً دون سفارة، لتحاول كتلته أن تجد مكاناً لها في الخطة التي أعدها الضباط الناصريون، ونفذوها صباح ١٨ تموز ١٩٦٣ الذي عاد بالنكسة عليهم.

ويُشكل ما نُشر من أقوال واعترافات المشاركين في الحركة أمام المجلس العرفي العسكري تحت عنوان "خفايا فتنة تموز" مصدرنا الوحيد المنشور. وهو مقتطفات مقتضبة من ملف الحركة، يتميز بعضه بانحرافٍ عن الحقيقة، إلا أن قسماً منه يتصف بالصحة وبرنين الصدق، ولا سيما ما أورده القادة الأربعة للحركة، الذين لم يقولوا أمام المجلس العرفي كل ما يريدونه لكنهم في الآن ذاته لم يقولوا سوى ما أرادوه، فلم يتهربوا من عملهم ولم يستعطفوا المجلس العرفي بشكل مذل.

ووفق ما يمكن استنتاجه من إفادات القادة الأربعة، وبعض المعلومات الأخرى التي يمكن الركون إلى صحتها، قامت بالحركة منظمة عسكرية خلَويّة سرية حملت اسم "منظمة أنصار الوحدة". تألف الجهاز القيادي في سورية، من العقيد جاسم علوان والعقيد رائف المعري، والمقدم محمد نبهان، ومن المدني ذوقان قرقوط أحد أقطاب حركة الوحدويين الاشتراكيين والوثيق الصلة بأجهزة الجمهورية العربية المتحدة.

بدأ الجهاز القيادي الرباعي عمله الخلَوي بشكل فعال في منتصف شهر حزيران، أي قبل أربعين يوماً تقريباً من القيام بالحركة. ثم انضم إليه الضابطان الناصريان البارزان راشد القطيني ومحمد الصوفي[110]، وذلك بهدف تنظيم العسكريين الوحدويين وتكتيلهم لإقصاء البعث عن السلطة وتحقيق الوحدة. وافتُرِض بالبيان رقم (١) الذي أعدّه ذوقان قرقوط أن يشتمل على النقاط التالية:

١-إن الحركة هي تتمة لحركة ٨ آذار (في إشارة ضمنية إلى ما اعتبره الناصريون "اغتصاباً" بعثياً للثورة وسرقة لها).

٢-إزالة الانحراف والتسلط (في إشارة ضمنية للبعث).

٣-إعادة الوحدة الثورية مع الجمهورية العربية المتحدة[111].

وكان مقرراً للحكومة أن تمثل القوى الوحدوية الثلاث في سورية: حركة القوميين العرب، وحركة الوحدويين الاشتراكيين، والجبهة العربية المتحدة، وبعض الرموز البعثية الوحدوية مثل سامي الدروبي وعبد الكريم زهور عدي[112]. وبهذا الشكل كان الجهاز القيادي الرباعي على صلةٍ بهذه القوى، حيث مثّل اللواء راشد القطيني قناة الاتصال الرئيسية مع حركة القوميين العرب[113] التي كان لها بدورها قنواتها المستقلة مع القاهرة وسفارتها في بيروت. وصُمِّمَت الحركة بشكل انقلاب عسكري تقليدي يسيطر على الإذاعة ومبنى الأركان في حين تتولى العناصر الأخرى ترتيب الأمور في وحداتها والسيطرة على الموقف حين يتم الإعلان عن الحركة.

أما عن علاقة "حركة القوميين العرب" بحركة ١٨ تموز، فإن التحقيق الرسمي لم يكشف عن تفاصيلها، غير أنه عُثر على اسمي هاني الهندي وجهاد ضاحي في التشكيلة الحكومية التي أعدّها جاسم علوان. ففر الهندي في حين تم التمكن من اعتقال ضاحي، الذي سلم نفسه في الواقع خوفاً من تصفيته بوصفه فاراً[114].

إن العلاقة ما بين "حركة القوميين العرب" وانقلاب تموز الفاشل أكثر أهمية مما يُظَن، فقد كان "الفدائيون الفلسطينيون" المسرحون هم القوة الضاربة الأساسية للانقلاب الذي ارتبط نجاحه برمته بنجاح مهمتهم[115]. وكان معظم هؤلاء إن لم يكونوا برمتهم تقريباً من "الحركيين". وقد تولى قيادتهم العقيد أكرم صفدي الذي تم استدعاؤه من القاهرة خصيصاً لهذه المهمة، وكان صفدي نوعاً من عضو "مرتبط" بـ "الحركة" وفق تعابير الحركة. وليس عضواً منظماً منتسباً إليها، فكانت علاقة "الحركة" به من نوع ما يسمى في الأحزاب الشيوعية

بالعلاقة "الفردية".أما القائد الآخر فكان المقدم الهيثم الأيوبي الذي عمل لاحقاً مسؤولاً عسكرياً في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ومن هنا فإن من المستحيل زجَّ ذلك العدد الكبير نسبياً من الفدائيين الفلسطينيين. (بين ٩٠ و ١٢٠ فدائياً) بمعزل عن "حركة القوميين العرب" وعن قرار جورج حبش شخصياً الذي كان متخفياً في سورية حين وقوع الانقلاب[١١٦] إذ كانت سياسة "الحركة" السابقة تقوم على تطويع عدد من أعضائها الفلسطينيين في تشكيل "الفدئيين الفلسطينيين" في الجيش السوري.

تم إحباط الانقلاب فوراً، وسقط في يوم ١٨ تموز وحده وفق تحديد وزير الإعلام السوري يومئذ حوالي ١٧٠ قتيلاً.[١١٧] وكان ذلك رقماً فظيعاً إذ لم تكن سورية معتادة على هذا الحجم من الضحايا، وجرى في اليوم التالي إعدامٌ نموذجي لمجموعة من ضباط ورتباء سلاح الإشارة، كان على رأسهم العقيد هشام شبيب رئيس أركان سلاح الإشارة[١١٨] وصهر العقيد الصفدي. ولولا حكمة سامي الجندي وزير الإعلام وهروع البيطار إلى مبنى التلفزيون، لكان الفيلم الذي يُصوِّر مشاهد الإعدام من المهجع إلى الخشبة، قد تم عرضه على شاشة التلفزيون السوري[١١٩].

أقامت أحداث ١٨ تموز "جداراً لا يُتخطى بين الحكم في سورية وبين عبد الناصر"[١٢٠]، وتبعاً لذلك جداراً دموياً ما بين "البعث" والقوى الوحدوية في سورية. ووصفت "حركة القوميين العرب" ذلك بأن "البعث" "سرق ثورة الثامن من آذار باسم الوحدة والحرية والاشتراكية"[١٢١] ونفَّذ "مأساة انفصالية جديدة أدت بسورية إلى عهد انفصالي جديد أكثر دموية وإجراماً من سابقيه"[١٢٢]. غير أن "الحركة" وإن طرحت دون تردد في هذه اللحظة شعار "الإطاحة بحكم البعث" فإنها راهنت على ما سمته بـ "طلائع عربية مؤمنة في حزب البعث ستقضي على القيادة الانتهازية أو ترتد عليها"[١٢٣].

أطلقت أحداث ١٨ تموز سياسة صلاح جديد الحاقدة على عبد الناصر "إلى آخر مدى بدون تحرج"[١٢٤] في الوقت نفسه الذي حُشرت فيه رموز التيار البعثي الوحدوي في زاوية هامشية قاتلة. وتمكن صلاح جديد في هذا السياق من استيعاب قسم من "القطريين" الحاقدين على عبد الناصر في الحزب، في حين فشلت مفاوضات استيعاب "الاشتراكيين"(جماعة أكرم الحوراني) والوحدويين الاشتراكيين [١٢٥]. ولم يكن صلاح جديد على كل حال يرحب باستيعاب أي وحدوي اشتراكي. وفي الوقت نفسه أخذ جديد يُهمِّش محمد عمران الذي كان قريباً من التيار البعثي الوحدوي، ويُهندس عملية عزله تمهيداً لإسقاطه، في إطار صراع مركب متعدد المستويات والوظائف.

أما الفريق لؤي الأتاسي (مستقل) فلم يعد بإمكانه الاستمرار فتقدم باستقالته من رئاسة مجلس قيادة الثورة، لينفرد البعث بالسلطة، ولينشغل بصراعاته الداخلية التي فجّرها زوال الخطر الذي وحّده لفترة ما: خطر الناصريين. وأما عبد الناصر فألقى من جهته إثر أحداث تموز الدامية، بنبرة مريرةٍ، خطابه الذي اعتبر بمثابة تشييع لميثاق ١٧ نيسان وإعلان لموته. في حين اختار البعث أن يخوض تجربته الوحدوية الخاصة فاستعاض "عن الدعوة إلى الوحدة الثلاثية ما بين مصر وسورية والعراق بدعوة إلى وحدة بعثية بين كل من سورية والعراق"[١٢٦]. واتخذ المؤتمر القومي السادس (٥- ٢٣ ت١ ١٩٩٣) على أنغام أحكام المجلس العرفي بإعدام المشاركين في "مؤامرة تموز" والتي صدرت في ١٧ ت١، قراره بإقامة الوحدة الثنائية خلال شهرين على الأكثر تحت اسم "الجمهورية العربية الديمقراطية الشعبية"[١٢٧]. غير أنه وبعد أقل من شهر على هذا القرار، كان حكم البعث في العراق قد سقط بشكل مدوٍ من خلال حركة ١٨ ت٢ ١٩٦٣، التي سُرعان ما اكتسبت مضموناً "ناصرياً" عوّض عن نكسة "الناصريين" في سورية.

حركة ١٨ ت٢: السقوط المدوي للبعث

ازدواجية السلطة ما بين "الحركيين" و"العارفيين"

كان الصراع في العراق بين جناحيْ حازم جواد- طالب شبيب والسعدي على أشده، واستثمرت "حركة القوميين العرب" هذا الصراع إلى حد بعيد بدفع التوتر القائم ما بين كتلة عبد السلام عارف وكتلة "الضباط القوميين" (كتلة صبحي عبد الحميد) من جهة وبين جناح علي صالح السعدي بشكل خاص إلى أقصاه، في حين استخدم الجناح المضاد لسلطة السعدي، عارف والضباط القوميين، للحد من نفوذ السعدي وتقليم أظافره. أما كتلة عارف-صبحي عبد الحميد على تناقضاتها فأخذت من داخل هذا الصراع تعمل لحسابها الخاص. وخلال ذلك أعاد عبد السلام عارف بناء جسور الثقة مع "حركة القوميين العرب"، إذ كان يعتبر هذه العلاقة شرطاً لكسب ولاء "الضباط القوميين" (كتلة صبحي عبد الحميد) وتعاونهم، فقد كان مُوقناً حتى تاريخ موته بأن هذه الكتلة "حركية"[١٢٨]، وأن مفتاح العلاقة معها هو العلاقة مع "الحركة".

نفخت الحركة في التناقضات، وساهمت بعد حوادث ١٨ تموز في سورية، بدفع أربعة وزراء ":قوميين" من حكومة البكر إلى الاستقالة في أوائل آب ١٩٦٣[١٢٩]، وحاول البكر من جهته أن يستثمر هذه الاستقالة لإضعاف السعدي، فطرح ولكن بعد فوات الأوان تشكيل

جبهة قومية من الفئات القومية، ثم استبعاد "حركة القوميين العرب" عنها نهائياً[١٣٠]. ولم تر الجبهة النور، ذلك لأن منيرفا "بومة" الحكمة قد طارت متأخرة للغاية.

حرق عبد الناصر علي صالح السعدي بتعليقه الساخر الشهير عن أن بغداد كلها تعرف من هو رجل الملذات. في حين أخذت كتلة السعدي تصف عارف "بقنبلة ناصرية" موقوته وتطالب بعزله[١٣١]. وكان المؤتمر القطري العراقي الذي عقد في ١٣ أيلول ميداناً للمواجهة ما بين كتلة السعدي وكتلة جواد-شبيب، فتم إسقاط شبيب في حين تم إنجاح حازم جواد تحت ضغط الضباط البعثيين بأغلبية ضئيلة. وأخذ "الحركيون" يروِّجون لمحاولة اغتيال تُعدها كتلة السعدي ضد عارف والبكر[١٣٢]. ولم يكن ما روَّجه "الحركيون" دون أساس، إذ باتت الكتلتان المتنافستان تحسان بترتيبات عارف، واستثماره الفعال للصراع، فبلغ من اهتزاز الثقة بينهما أن كل كتلة كانت تخاف من اغتيالات تُبيّتها الكتلة الأخرى[١٣٣].

إثر انتهاء أعمال المؤتمر القومي السادس، دعت القيادة القومية المنبثقة عنه، إلى عقد اجتماع استثنائي للمؤتمر القطري العراقي، تقرر أن يكون في ١١ ت٢ وذلك لانتخاب خمسة أعضاء تكميليين للقيادة القطرية العراقية بدلاً من الأعضاء الخمسة الذين انتخبوا إلى عضوية القيادة القومية في المؤتمر القومي السادس. ولما كانت النتائج معروفة سلفاً بحكم موازين القوى، فقد بادرت كتلة جواد-شبيب وبمعرفة عبد السلام عارف[١٣٤] قبل خمسة أيام من انعقاد المؤتمر، بعقد اجتماع حضره إلى جانب جواد وشبيب كل من البكر والعقيد عبد الستار عبد اللطيف والزعيم طاهر يحيى، وكانوا جميعاً أعضاء في مجلس قيادة الثورة. وفي هذا الاجتماع الذي كان البكر مهندسه الأول كما أفادنا طالب شبيب تمّ التخطيط للانقلاب، وتم تنفيذه على الصورة المعروفة، بترحيل كتلة السعدي إلى خارج العراق، ثم ترحيل شبيب - جواد إثر تسرب أخبار الانقلاب وانفجار الوضع في بغداد. وكان عفلق مؤيداً بشكل تام للتخلص من كتلة السعدي وإن لم يكن ضلعاً مباشراً بالتخطيط لذلك[١٣٥]، كما اتهمه معارضوه لاحقاً.

التقط عارف المقدام اللحظة المناسبة، فأوفد الدكتور خير الدين حسيب إلى القاهرة كي يحصل على الضوء الأخضر، وأبلغ "الضباط القوميين" بساعة الصفر، وأعلم "حركة القوميين العرب" بالخطة، فقامت "الحركة" للتو بإرسال كوادرها العراقية الموجودة في بيروت إلى بغداد. وفي تمام الساعة السادسة من صباح ١٨/ ١١/ ١٩٦٣، بدأ تنفيذ خطة "سلام"، واكتمل الانقلاب مساءً بإخضاع القوى الجوية لمعسكرات الحرس القومي ونقاط تمركزه، لتبدأ مرحلة جديدة، تُشكّل "حركة القوميين العرب" شريكاً أساسياً فيها.

المضمون "الناصري" لحركة ١٨ ت٢

تعويض نكسة الناصريين في سورية

كانت المركبة العسكرية التي قادها عبد السلام عارف يوم ١٨ ت٢، ائتلافاً عسكرياً غير متجانس ما بين كتلة "عارف" نفسها التي تدين له بالولاء القَبلي الشخصي قبل أي شيء آخر، وكتلة الضباط "التكارتة" في قيادة المكتب العسكري للبعث، الذين كان أغلبهم بعثيين بالاسم وكتلة الضباط القوميين(١٣٦).

كان الدافع الأساسي الذي أدى إلى ائتلاف هذه الكتل غير المتجانسة وتوافق مصالحها مؤقتاً، هو سحق "الحرس القومي" وحله، والتخلص من قيادته المتطرفة بعد أن أضحى البعث العراقي فعلياً بدون قيادة. ويفسر ذلك أن البيان رقم (١) للانقلاب قد ركّز فقط على ذلك الهدف المشترك للكتل الثلاث، حين أكد أن الأسباب التي دعت إلى "الحركة" هي "ما قام به العابثون الشعوبيون وسفاحو الحرس اللاقومي من اعتداء على الحريات، وانتهاك للحرمات .. وأخرها التمرد المسلح"(١٣٧). ومن دون أن يذكر البيان اسم الحزب أو يشير إليه، أعلن تركيز السلطة في مجلس عسكري لقيادة الثورة، وهو ما كان يعني التخلص من المجلس السابق الذي كان يسيطر عليه الحزب، على أن يستشير المجلس الجديد مجلساً "مدنياً" لم يحدّد البيان هويته أو طريقة تشكيله، ومنح عارف نفسه صلاحيات خاصة لمدة عام تُمدد تلقائياً عند الحاجة، كما أعلن حلَّ الحرس القومي واتخاذ الإجراءات القانونية والفورية بحق المتمردين والمسببين لتمرد ١٣/ ١١/ ١٩٦٣.

ومن خلال هذا البيان لا يظهر انقلاب ١٨ ت٢ في أيامه الأولى، سوى أنه إجراء عسكري، تم ما بين عارف رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة وبين الزعيم الجوي حردان التكريتي الذي عيَّنه البيان بالاسم نائباً للقائد العام، اعترافاً بدور طائراته بسحق "الحرس القومي". وبالتالي تبدو "الحركة" وكأنها موجهة ضد "الحرس القومي" وليس ضد "الحزب" أملته ضرورة استعادة الأمن.

من هنا يعطي البيان لوهلةٍ أولى انطباعاً عن انقلاب بعثي من داخل حركة ٨ شباط، متمم للانقلاب الداخلي الأول في مؤتمر الحزب. ويُفسّر ذلك أن القيادة القومية تبنته في البداية، ووصفته بـ "الحركة التصحيحية" قبل أن يتم ترحيلها نفسها من بغداد. وقد عزز تشكيل الحكومة هذا الانطباع، فصرح الدكتاتور السوري أمين الحافظ بأن الثورة قام بها "أبطال رمضان"، إذ أُعطي أحمد حسن البكر منصب نائب رئيس الجمهورية، كما أُعطي طاهر يحيى منصب رئاسة الحكومة، ومُنحت أربع حقائب وزارية هي: الدفاع والداخلية والمواصلات والصحة، وبينها وزارتان من وزارات السيادة إلى ضباط بعثيين. وكان جميع هؤلاء الضباط من الذين خططوا وشاركوا في انقلاب مؤتمر الحزب، كما شاركوا جميعاً -دون البكر وحده- في قيادة حركة١٨ ت٢. وبالتالي فإن جانباً أساسياً من وجه

العلبة كان يبدو بعثياً. أما كتلة "الضباط القوميين" التي اعتقد عبد السلام عارف على الدوام وبشكل ثابت أنها "حركية" فنالت حقائب الإرشاد والخارجية والزراعة.

أخذ انقلاب ١٨ ت٢ يكتسب مضموناً ناصرياً في ضوء توجيه عارف لطاهر يحيى رئيس الحكومة بتشكيل الحكومة من قوميين ناصريي الهوى، فتعهد يحيى (وهو الرئيس الانقلابي للمؤتمر القطري التكميلي) بأن تنفذ حكومته اتفاق الوحدة الثلاثية (ميثاق ١٧ نيسان)، كما رحّب بتشكيل جبهة قومية لم يُحدّد أطرافها. وكان من شأن مباركة عبد الناصر لهذه الحكومة أن يمنحها إضافة إلى ما أعلنته بعداً "ناصرياً"[١٣٨]، كللته الحكومة بالإفراج عن "القوميين" المعتقلين، وكان من بينهم "حركيون" قياديون من أمثال سلام أحمد وعبد الأمير الحلو وهاشم علي محسن[١٣٩].

وفي سبيل تحجيم شركائه العسكريين "البعثيين" الذين أضحوا بدون حزب، اعتمد عارف على كتلة الضباط "القوميين"، حيث تمكن بالتعاون مع هؤلاء، وخلال شهور ثلاثة امتدت من تشرين الثاني ١٩٦٣، إلى شباط ١٩٦٤، من تنفيذ قراره بالتخلص من الضباط "البعثيين" في الحكومة وقيادة الجيش[١٤٠].

فأحال كبارهم إلى التقاعد، وسرح أو أحال إلى التقاعد كافة الضباط الوقتيين والاحتياطيين البعثيين (٤١٢ ضابطاً) وأبعد من تبقى عن العاصمة إلى مراكز غير حساسة ورحّل بعض الضباط بدورات عسكرية إلى الخارج. وأحال طلبة الكلية العسكرية إلى التقاعد، وهي أول دفعة خُصّصت كلها للبعثيين لانشاء الجيش العقائدي[١٤١]. فاتبع عارف مع البعثيين حرفياً ما اتبعه البعث في سورية مع الضباط الناصريين. ورداً على انقلاب فاشل خطّط له العميد البكر والعميد الركن المطلبي عبد الكريم مصطفى نصرت[١٤٢] يوم ٤ أيلول ١٩٦٤، أودع عارف المتآمرين في السجن رقم١ في معسكر الرشيد[١٤٣]، وطلب قوة دعم مصرية مؤلفة من ٦٠٠٠ جندياً تمركزت في معسكر الناجي الذي تعسكر فيه دروع موالية للبعثيين، فاستكمل هزيمة البعث، بشكل أخذ فيه انقلاب ١٨ ت٢ ١٩٦٣ يكتسب مضموناً ناصرياً، وكأنه رد على نكسة ١٨ تموز ١٩٦٣ الناصرية في سورية.

تعزز المضمون الناصري لانقلاب ١٨ ت٢ بزيادة حصة "القوميين" إثر التعديل الوزاري في حكومة طاهر يحيى في ١٤ ت٢ ١٩٦٤، من ثلاث حقائب إلى ست حقائب ضمنوا فيها حقيبة الداخلية الهامة[١٤٤]، واشتمل برنامج الحكومة الجديدة على "تحقيق نصوص اتفاق الوحدة مع الجمهورية المتحدة" الذي حدّد موعداً أقصاه سنتان لتحقيق الوحدة ما بين العراق والجمهورية العربية المتحدة.

غير أن إقصاء "البعثيين" جعل الصراع الأساسي في السلطة يدور ما بين الكتلة "العارفية" و"القومية" مما أوجد نوعاً من ازدواجية السلطة بين التنظيم السياسي الوحيد وهو "الاتحاد الاشتراكي العربي" وكتلة "عارف". وبتأسيس "الاتحاد الاشتراكي العربي" في كلٍ من سورية والعراق في آن واحد. تدْخل "حركة القوميين العرب" في طور جديد. فما موقع "الحركة" في هذا الاتحاد؟

قبل أن نُبيِّن ذلك علينا أن نحلل الطور الإيديولوجي الجديد الذي مرت به "الحركة" بين ١٩٦١ و١٩٦٧، إذ تم خلال هذا الطور -الذي سيحمل اسم "الالتحام بالناصرية"- الانخراط في الاتحاد الاشتراكي والانسحاب منه في آن.

هوامش الفصل الثالث

(١) مقابلة في ١٨-١١-١٩٩٥ مع نايف حواتمة في دمشق.

(٢) مقابلة في ١٩-١٢-١٩٩٥ مع طالب شبيب في دمشق. أما الرزاز في: التجربة المرة، مصدر سبق ذكره، فيحدد عدد الأعضاء العاملين بـ ٨٠٠ عضواً، ص٩٠

(٣) الفكيكي، أوكار الهزيمة، مصدرر سبق ذكره، ص ١٧٠-١٧١

(٤) مقابلة في ١/٢٦ وفي ٢/٢ مع عبد الإله النصراوي في بيروت. شارك في هذا الإنشقاق عصام السرطاوي (فلسطيني)، ويوسف الخراسان (محام من النجف)

(٥) سلام أحمد، أورده الكبيسي، حركة القوميين العرب، مصدر سبق ذكره، ص١٢٩ .

(٦) مقابلة سبق ذكرها مع النصراوي.

(٧) حوار في ٢٠-٤-١٩٩٦ مع محمود سلامة في دمشق.

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) شبلي العيسمي، ملفات المعارضة السورية، مصدر سبق ذكره، ص١٩٨ ويقدّر العدد بـ ٤٠٠ عضواً. قارن بمنيف الرزاز، التجربة المرة، مصدر سبق ذكره، ص٨٩ الذي يذكر أن العدد كان ضئيلاً قارن بـ: نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، دار مدبولي، ط٢، القاهرة، ١٩٩٥، ص٤٥.

(١١) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مقررات المؤتمر القومي السادس، ص٥٧.

(١٢) الرزاز، التجربة المرّة، ص١١١ قارن بالعيسمي، مصدر سبق ذكره ص٢٠١.

(١٣) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القطرية، نشرة حول علاقة الحزب بالسلطة: انظر ما أوردته من قرارات المؤتمر القطري الاستثنائي (١٩٦٩) بإدانة أجهزة الأمن ومنع الحزبيين من الاتصال بها، ص١٠-١٢.

(١٤) سامي الجندي، البعث، دار النهار بيروت ١٩٦٩ ص ١١٦

(١٥) أمين هويدي، كنت سفيراً في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

(١٦) محاضر محادثات الوحدة، مصدر سبق ذكره، ص٣٤ قارن بهويدي، المصدر السابق، ص٥١-٥٢

(١٧) قال عبد الكريم زهورعدي أن نسبة المدنيين هي ١٠ يشكل البعثيون منهم ثمانية، المصدران السابقان.

(١٨) مقابلة في ٧-١٢-١٩٩٥ مع عبد الرحمن منيف في دمشق.

(١٩) مقابلة في ١٩-١٢-١٩٩٥ مع طالب شبيب في دمشق.

(٢٠) محمد عمران، تجربتي في الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

(٢١) مقابلة في ٢٤-٨-١٩٩٥ مع جهاد ضاحي في دمشق.

(٢٢) مقابلة في ١٨-١١-١٩٩٥ مع عادل حاج مراد قارن بالجندي، البعث، ص١٢١.

(٢٣) بيان حركة القوميين العرب في العراق، الطليعة، العدد ٢٣، الأربعاء ١٣ مارس١٩٦٣، ص١و١١.

(٢٤) هويدي كنت سفيراً في العراق، مصدر سبق ذكره ص٣٨.

(٢٥) جريدة البعث، العددان ١٥-١٦ في ١٤، ١٥ آذار ١٩٦٣، أوردهما، نضال البعث، ج٦، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥-١٣٩.

(٢٦) هويدي، ص٣٩

(٢٧) الطليعة، العدد ٢٣، الأربعاء ١٣ آذار ١٩٩٣، ص١.

(٢٨) نضال البعث، ج٦، ص ٨٥.

(٢٩) المصدر السابق.

(٣٠) نضال البعث، ج٦، ص١٣٩

(٣١) نضال البعث، ج٦، ص١٣٨، ١٣٩.

(٣٢) الجندي، البعث، ص٩١-٩٢.

(٣٣) اللواء عمران، تجربتي في الثورة، ص٢٠.

(٣٤) هويدي، كنت سفيراً في العراق، ص١٧-١٨.

(٣٥) الجندي، البعث، ص١١٧ وخفايا فتنة تموز، منشورات دار الحياة، دمشق، ١٩٦٤، ص١٥، وأحمد عبد الكريم، حصاد سنين خصبة وثمار مرة، ص٤٦١.

(٣٦) مصدر لم يرغب ذكر اسمه.

(٣٧) مقابلة في ٢٤-٨-١٩٩٥ مع جهاد ضاحي في دمشق قارن بأمين هويدي، ص٣٩.

(٣٨) خفايا فتنة تموز، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

(٣٩) نضال البعث، ج٦، ص١٣٧.

(٤٠) الرزاز، التجربة المرة، ص٩٧.

(٤١) الطليعة، العدد ٢٤، الأربعاء ٢٠ آذار ١٩٦٣، ص١.

(٤٢) الطليعة المصدر السابق، ص٧-١٠

(٤٣) نضال البعث، ج٦، ص٧١ ومابعدها.

(٤٤) انظر نص البيان في الطليعة، العدد٢٤، مصدر سبق ذكره، ص٧-١٠

(٤٥) ألحقت صحافة الحركة مشروعها بشروحات مطولة لمشروعها للوحدة الاتحادية.

(٤٦) الطليعة العدد ٣٤، ٦-٦-١٩٦٣، ص٥

(٤٧) أمين هويدي، كنت سفيراً في العراق، ص٥٦، ٥٧، ٥٨.

(٤٨) انظر نضال البعث، ج٦، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥-١٥٢.

(٤٩) نضال البعث، ج٦، ص١٤٨-١٤٩.

(٥٠) صلاح الدين البيطار في محاضر محادثات الوحدة، مصدر سبق ذكره، ص١٤٣-١٤٤.

(٥١) قارن بهويدي، مصدر سبق ذكره، ص٥٩-٦٠.

(٥٢) قارن بعمران، تجربتي في الثورة، ص٢٠-٢١.

(٥٣) قارن بالرزاز، التجربة المرة، ص١٠٠.

(٥٤) مقابلة في ٢٧-٨-١٩٩٥ مع فوزي إبراهيم ومقابلة في ١٩٩٥/١١/٤ مع فائز اسماعيل. في حلب

(٥٥) الطليعة العدد ٢٦، ٣ نيسان، ص١و١٠.

(٥٦) مقابلة سبق ذكرها مع جهاد ضاحي .

(٥٧) حول سلبية القيادة العراقية من محادثات الوحدة، انظر التفاصيل التي أوردها (الفكيكي) بشأن ذلك في أوكار الهزيمة، ص٢٨٨-٢٩٠

(٥٨) الجندي، البعث، ص١٢٠.

(٥٩) محمد عمران تجربتي في الثورة، ص٢١.

(٦٠) الرزاز، التجربة المرة، ٩٧-٩٨

(٦١) الرزاز، المصدر السابق ص١٠٠

(٦٢) الطليعة، العدد ٢٩،الأربعاء ٢٤ نيسان ١٩٦٣، ص١

(٦٣) الطليعة، عدد ٣٠، الأربعاء ١ أيار ١٩٦٣ ص١

(٦٤) الطليعة، عدد ٢٩، الأربعاء ٢٤ نيسان ١٩٦٣ ص١

(٦٥) سيل، مصدر سبق ذكره ص١٣٩.

(٦٦) فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص٦١

(٦٧) الطليعة، العدد ٣٢، الأربعاء ٢٢ يار ١٩٦٣، ص٦

(٦٨) مقابلة، سبق ذكرها مع فائز اسماعيل قارن بالجندي، البعث، ص١٢٥. أما سامي الجندي فأعلن فصل القيادة .

(٦٩) الأسبوع العربي، عدد ٢٠٥، الاثنين ١٣ أيار ١٩٦٣، ص١٥ قارن بـ: باتريك سيل، مصدر سبق ذكره ص١٣٩.

(٧٠) الأسبوع العربي، عدد ٢٠٦، الاثنين ٢٠ أيار ١٩٦٣ ص١٥.

(٧١) المصدر السابق، الصفحة ذاتها

(٧٢) الجندي، البعث ،ص١٢٤.

(٧٣) قارن بالطليعة عدد ٣٣، الأربعاء ٢٢ أيار ١٩٦٣ ص٥

(٧٤) الطليعة، العدد٣١، الأربعاء ١٥ أيار ١٩٦٣، ص٧

(٧٥) الأسبوع العربي، عدد ٢٠٦، سيل، مصدر سبق ذكره ص١٥ قارن بتوفيق عنداني البعث في دروب النضال ط١، دار الحياة، دمشق ١٩٦٥ ص١٦١-١٦٢

(٧٦) الطليعة العدد ٣١، سيل، مصدر سبق ذكره ص ٧ قارن في العدد نفسه بمقال غسان كنفاني: إلى أن نسير في عملية التوحيد ص٥.

(٧٧) الطليعة، المصدر السابق، ص١.

(٧٨) الطليعة، المصدر السابق، ص١.

(٧٩) قارن بـ : سيل، مصدر سبق ذكره ص ٣٣٣ بخدوري، العراق الجمهوري ص٢٨١ وبالفكيكي، أوكار الهزيمة، ص٢٨٦.

(٨٠) عبد الكريم الفرحان، حصاد ثورة تجربة السلطة في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨.(مذكرات) دار البراق لندن، ط١ ١٩٩٤ ص

(٨١) أمين هويدي، كنت سفيراً في العراق، ص١٠٤.

(٨٢) من حديث علي صالح السعدي لغازي العياش مراسل الأسبوع العربي في بغداد، الأسبوع العربي، عدد ٢٠٨، الاثنين ٣ حزيران، السنة الرابعة ١٩٦٣، ص٢٠.

(٨٣) الفكيكي، أوكار الهزيمة ص٣١٢-٣١٥ قارن بهويدي، مصدر سبق ذكره ص١٠٨ بالطليعة، عدد ٣١، الأربعاء ١٥ أيار ١٩٦٣، ص١.

(٨٤) الفكيكي، أوكار الهزيمة، ص٢٩١.

(٨٥) الطليعة عدد ٣٣ الأربعاء ٢٢ أيار، ص٦.

(٨٦) المصدر السابق، ص٥.

(٨٧) المصدر السابق، ص١.

(٨٨) هويدي مصدر سبق ذكره، ص١٠٩-١١٠ قارن بالطليعة، العدد ٣٣ المصدر السابق، ص١.

(٨٩) علي صالح السعدي، من حديثه لغازي عياش، الأسبوع العربي، العدد ٢٠٨، الاثنين ٣ حزيران، ص٢٠-٢١.

(٩٠) مقابلة سبق ذكرها مع طالب شبيب. والواقع أن السعدي لم يكن لديه سوى المعلومة التي نقلها له مخبره عن مخطط انقلابي للحركة. وقد ربط في حديثه للأسبوع العربي، المصدر السابق، هذا المخطط بأحاديث الحركيين في المقاهي وإشاعاتهم التي كانت تتابعها السلطة.

(٩١) الفكيكي، أوكار الهزيمة، ص٢٩٢.

(٩٢) الطليعة، عدد ٣٣، الأربعاء ٢٩ أيار ١٩٦٣، ص١،١٥.

(٩٣) الطليعة، عدد ٣٤، الأربعاء ٦ حزيران ١٩٦٤-١٩٧٣.

(٩٤) المصدر السابق، ص١.

(٩٥) المصدر السابق، ص٢.

(٩٦) الطليعة، عدد ٣٦، الأربعاء ١٩ حزيران ١٩٦٣، ص٧.

(٩٧) الطليعة، عدد ٣٤، مصدر سبق ذكره، ص١١.

(٩٨) مقابلة سبق ذكرها مع عبد الإله النصراوي قارن بتلميح باسل الكبيسي إلى فعلية المخطط الإنقلابي، في كتابه عن حركة القوميين العرب، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.

(٩٩) مقابلة في ١٦-١١-١٩٩٥ مع اللواء عامر حمدان أحد المعتقلين بنتائج كشف الخطة يومئذٍ.

(١٠٠) مقابلة سبق ذكرها مع النصراوي.

(١٠١) حول أبرز أسماء الضباط المعتقلين، قارن بتسريح عدد من المعتقلين وإحالتهم إلى التقاعد مع القائمة التي نشرتها الطليعة في عددها رقم ٣٤، الأربعاء ٦ حزيران ١٩٦٣، ص١١ وبالطليعة، عدد ٣٣، الأربعاء ٢٩ أيار ١٩٦٣، ص١.

(١٠٢) الطليعة، عدد ٣٣، الأربعاء ٢٩ أيار ١٩٦٣، ص١.

(١٠٣) انظر تبريرات اللواء راشد القطيني والفريق محمد الصوفي لاقتراحهما تأجيل موعد حركة ٨ آذار في: خفايا فتنة تموز، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨،١٠٤ وإقرارهما بهذا الإقتراح.

(١٠٤) مصدر لم يرغب ذكر اسمه، الأسبوع العربي، عدد ٢٠٧ الاثنين ٢٧ أيار ١٩٦٣، ص١٥.

(١٠٥) مذكرات راشد كيلاني، مصدر سبق ذكره، ص١٨٦ ومقابلة في ١٨-١١-١٩٩٥ مع عادل حاج مراد قائد أحد اللواءين.

(١٠٦) الجندي، البعث/ ص،١٣٠.

(١٠٧) باتريك سيل، مصدر سبق ذكره.

(١٠٨) مقابلة في ١٣-٩-١٩٩٥ مصدر لم يرغب بذكر اسمه كان من الذين أوقفوا الحريري في المطار العسكري.

(١٠٩) قارن بما أورده الضباط الناصريون في: خفايا فتنة تموز، مصدر سبق ذكره، ص١٢٤ وقد وصفه جاسم علوان بالرجل الانتهازي و قارن بإفادة الضابط محمد نبهان ص٤٤ وبإفادة رائف المعري ص٥٧. وقد أجمع القادة العسكريون الثلاثة على رفض التعاون مع الحريري.

(١١٠) الرائد محمد نبهان، المصدر السابق ص٣٥.

(١١١) المصدر السابق، ص٢٨٠.

(١١٢) نبهان المصدر السابق، ص٤٩.

(١١٣) رئيس المجلس العرفي، حيثيات الحكم، ص٢٥٠. ومقابلة في ١٨-١١-١٩٩٥ مع جهاد ضاحي حيث أكد لنا ضاحي تنسيق القطيني مع الحركة ومتابعة الحركة لأهم مايدور بين العسكريين من خلاله.

(١١٤) مقابلة سبق ذكرها مع ضاحي.

(١١٥) بيان رئيس المجلس العرفي، المصدر السابق ص٢٣٧.

(١١٦) حكيم الثورة، قصة حياة الدكتور جورج حبش (حوار فؤاد مطر) منشورات هاي لايت، ط١، لندن، ١٩٨٣، ص٨٩.

(١١٧) الجندي، البعث ١٣٠-١٣١.

(١١٨) بيان اللواء أركان حرب أمين الحافظ، خفايا فتنة تموز، ص٢٨.

(١١٩) الجندي، البعث، ص١٣٢.

(١٢٠) الرزاز، التجربة المرة، ص٩٨.

(١٢١) الطليعة، العدد ٤٢، الأربعاء ٣١ تموز ١٩٦٣، ص١.

(١٢٢) الطليعة، المصدر السابق، ص٥.

(١٢٣) الطليعة، المصدر السابق الصفحة نفسها.

(١٢٤) الرزاز، التجربة المرة، ص٩٦.

(١٢٥) الرزاز، المصدر السابق ص١١١. أما فائز اسماعيل (الأمين العام الحالي لحركة الوحدويين الإشتراكيين) فقد أكد لنا في مقابلة شخصية سبق ذكرها، أنه أبلغ محمد عمران باستحالة عودة الوحدويين الإشتراكيين إلى البعث بسبب صدور قائمة تسريح جديدة، والغاء كل اتفاق تم بينهما بصدد ذلك. وقد صنف المؤتمر القومي السادس (ت١ ١٩٦٣) الوحدويين الاشتراكيين كحاقدين على الحزب.

(١٢٦) اللواء عمران، تجربتي في الثورة، ص٢٢.

(١٢٧) القيادة القومية، مقررات المؤتمر القومي السادس، ص٢٢-٢٤.

(١٢٨) انظر تصريح عبد السلام عارف لياسر هواري في الأسبوع العربي، عدد ٣٢١، ١٢ آب ١٩٦٥، ومقابلة سبق ذكرها مع النصراوي. كما يؤكد الفرحان في مذكراته أن كتلة عارف كانت تعتبر كتلة الضباط القوميين كتلة حركية.

(١٢٩) مقابلة سبق ذكرها مع عبد الإله نصراوي.

(١٣٠) الطليعة، عدد٤٤، الأربعاء ١٤ آب ١٩٦٣، ص١ قارن بأمين هويدي، كنت سفيراً في العراق ص١٥٩-١٦٠.

(١٣١) الطليعة، عدد ٤٤، الأربعاء ١٨ أيلول ١٩٦٣، ص١.

(١٣٢) الطليعة، عدد ٤٨، الأربعاء ١١ أيلول ١٩٦٣، ص١ قارن بالطليعة، عدد ٥٠، الأربعاء ٢٥ أيلول ١٩٦٣، ص١.

(١٣٣) أورده الجندي في: البعث، ص١٥٠.

(١٣٤) هويدي، مصدر سبق ذكره، ص١٦١.

(١٣٥) انظر رواية الفكيكي التفصيلية لذلك في: أوكار الهزيمة ص٣٤٥-٣٦٢. ولم يكن الفكيكي متأكداً من هندسة أحمد حسن البكر للإنقلاب إلا أن طالب شبيب في مقابلة شخصية سبق ذكرها، أكد لنا أن التخطيط تم بقيادة البكر نفسه. وأكد لنا شبيب أن عفلق لم يكن له ضلع في التخطيط لكنه كان موافقاً بشكل تام على ماحدث، كما أشار إلى أن نفيه مع حازم جواد كان قراراً اختيارياً وليس قراراً لعفلق كما يشير الفكيكي.

(١٣٦) قارن بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص٣٤١-٣٤٢.

(١٣٧) انظر نص البيان عند هويدي في كنت سفيراً في العراق، ص١٦٦-١٦٧ قارن بتحليل مجيد خدوري للبيان في: العراق الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٤-٢٩٥.

(١٣٨) خدوري، المصدر السابق، ص٢٣٦.

(١٣٩) مقابلة سبق ذكرها مع عبد الإله النصراوي. كان هاشم علي محسن قد اعتقل قبل حركة ١٨ ت٢ بقليل أما سلام أحمد والحلو و فاعتقلا بنتيجة مؤامرة ٢٥ أيار ١٩٦٣ وقد شكل هذان الاخيران إلى جانب النصراوي أعضاء في قيادة اقليم العراق بعد حركة ١٨ ت٢ ١٩٦٣.

(١٤٠) حتى شباط ١٩٦٤ كان عارف قد تخلص من الضباط البعثيين في الحكومة والقيادة العليا للجيش، وألغى منصب نائب رئيس الجمهورية فأصبح البكر دون عمل .

(١٤١) هويدي، مصدر سبق ذكره، ص١٧٠.

(١٤٢) عبد الكريم الفرحان، حصاد ثورة، ص١٦٤، قارن بطاطو، ص٣٤٦.

(١٤٣) الفرحان الصفحة ذاتها.

(١٤٤) بطاطو، العراق، ص٣٤٦ قارن بخدوري: العراق الجمهوري ص٣٢٠.

الفصل الرابع

الالتحام بالناصرية

أولاً- محسن إبراهيم وفريق "الحرية"

لم يستطع البعث أن يدرك عمق التغيرات البنيوية التي عصفت بـ "حركة القوميين العرب" بعد الانفصال، وحوّلتها من "أخوية" قومية تقليدية نخبوية ومغلقة، تضم بضع مائات من أبناء "العائلات" إلى منظمة طليعية صلبة ذات حضور جماهيري وسياسي تضم الألوف من أبناء الفئات الوسطى والعمالية. ومن هنا قيّم مؤتمره القومي السادس (٥- ٢٣/ ت١/ ١٩٦٣) "حركة القوميين العرب" بأنها منظمة "محدودة وصغيرة" تتميز بـ "تركيبها الإقطاعي البورجوازي" وبـ "تبعيتها المطلقة لعبد الناصر" إلا أنها "المنظمة الوحيدة الأكثر تماسكاً" بين التكتلات الناصرية الرخوة وغير المتجانسة[١]. أما ميشيل عفلق فلم ير من "القوميين العرب" سوى "كبار التجار" بينما رأى فيهم صلاح الدين البيطار "شباباً عاطفياً"، ورأى الفريق لؤي الأتاسي حليف "البعث" و"نجيبه" في سورية، بأن موقف الحركة الايديولوجي غامض من الاشتراكية وتضم أعضاء من "الرجعيين والرأسماليين"[٢].

إذا ما قشّرنا هذا التقييم من نبرته الايديولوجية التزذيلية، فإنه يصْدق إلى حدٍ بعيد على الصورة القومية التقليدية لـ "حركة القوميين العرب" في الخمسينات. إلا أن هذه الصورة تغيرت جذرياً وبشكلٍ بنيوي بعد الانفصال. وكان هذا التغير مرتبطاً بما عابّه البعث على "الحركة" من ارتباطٍ مطلق بعبد الناصر. إذ بفضل عملها كأداة تنظيمية طوعية للناصرية وسط الجماهير، تمكنت "الحركة" خلال فترة الانفصال من استيعاب الألوف من أبناء الفئات الوسطى والعمالية الشعبوية "الناصرية"، التي كانت معبأة بشكل عفوي خلف عبد الناصر، فرأت شرائح واسعة منها في "الحركة" إطاراً تنظيمياً متماسكاً وصلباً للعمل الفعال ضد الانفصال، تفتقد إليه التكتلات الناصرية الأخرى، التي كانت بالفعل كما قيّمها مؤتمر البعث رخوة وغير متجانسة،

وكتلاً أكثر منها أحزاباً، وأقرب إلى عفوية الحركة الجماهيرية منها إلى الحركة الجماهيرية المنظمة.

كان انهيار الصورة القومية التقليدية لـ "حركة القوميين العرب" وإعادة تأسيسها من قبل كوادر جيلها الثاني في المجرى الناصري كحركة قومية-اشتراكية للفئات الوسطى التي أصبحت أفكارها الإيديولوجية والسياسية "ناصرية"، نتاجاً مباشراً لهذا التغير البنيوي في طابعها الطبقي، كما يفسر في الآن ذاته أن هذه الكوادر رهنت انطلاقة "الحركة" الجماهيرية بمدى قدرتها على تغيير ذلك الطابع الطبقي الذي صبغ صورتها في الخمسينات وعزلها "جماهيرياً".

١- بين ياسين الحافظ ومحسن إبراهيم:

يبدو الدور الذي لعبه محسن إبراهيم في إعادة تأسيس "حركة القوميين العرب" في فضاء إيديولوجي وسياسي مغاير جذرياً لفضائها القومي التقليدي، متماثلاً بنيوياً مع الدور الذي لعبه ياسين الحافظ في إعادة تأسيس "البعث" في فضاء إيديولوجي مغاير لفضائه التقليدي العفلقي. من هنا وجد عدد مهم من جيل ما سمي في البعث تقليدياً بـ "الصف الأول" في التقرير العقائدي الذي أقره المؤتمر القومي السادس (٥- ٢٣ ت١ ١٩٦٣) فكر "بعثٍ" جديد، لا علاقة له بـ "البعث" القديم سوى الاسم[٣] بقدر ما وجد جيل القيادة التقليدية المؤسسة لـ "حركة القوميين العرب" في التقارير العقائدية التي حاول أن يفرضها فريق مجلة "الحرية" على المؤتمرات القومية بين ١٩٦٢ و١٩٦٥ فكر "حركة قوميين عرب" جديدة، لا علاقة له بـ "فكر" الحركة التقليدي. وقد حاولت القيادة التاريخية لـ "البعث" أن تحتوي "التقرير العقائدي" الذي أقره المؤتمر "السادس" وأن تعيد تنقيحه تحت اسم "بعض المنطلقات النظرية"[٤] بقدر ما حاولت القيادة التقليدية المؤسسة لـ "حركة القوميين العرب" أن تحتوي قرارات مؤتمر ١٩٦٢ وأن تجمد قرارات مؤتمر ١٩٦٣ وأن تضطر بعد فوات الأوان للتسليم بمؤتمر ١٩٦٥.

وإذا ما جاز لنا استخدام تعبير "الصف الثاني" الذي كان رائجاً في "البعث"، فإنه يمكن القول إن الممثلين الراديكاليين لـ "الصف الثاني" في "البعث" أو في "حركة القوميين العرب" على حد سواء قد رهنوا مفاهيمهم العقائدية والإيديولوجية الجديدة بإزاحة القيادة التقليدية عن عرش السلطة الحزبية والتطويح بمرجعيتها.

لقد حاولت "حركة القوميين العرب" أن تعيد تأسيس نفسها في صورة راديكالية جديدة بالقدر نفسه الذي حاوله البعث، وبشكلٍ متزامن. غير أن كلاً من هاتين المحاولتين كان مرهوناً ببنيته. فإذا كانت محاولة "البعث" -على مستوى المقارنة- أكثر راديكالية من محاولة "الحركة"،

فإن راديكالية المحاولة "الحركية" يجب أن تؤخذ بالمقارنة مع تقليديتها السابقة في الخمسينات. وبكلام موجز، نحن في هاتين المحاولتين -كل وفق بنيته- إزاء إطاحةٍ بما يمكن تسميته بالدستور التقليدي الذي صممته القيادة التاريخية.

ترتبط الصياغة النظرية لراديكالية "حركة القوميين العرب" باسم محسن إبراهيم بقدر ما ترتبط تلك الصياغة بالنسبة لـ "البعث" (في المؤتمر القومي السادس) باسم ياسين الحافظ، ولد محسن إبراهيم في بلدة أنصار في قضاء النبطية في جنوب لبنان. وعمل في بداية حياته معلماً. وكان جدُّه من علماء الجنوب الكبار، أما والده فكان موظفاً في المحكمة الشرعية بصيدا، إلا أنه ينحدر من فئة "السادة" التي تضم الأريستقراطية الدينية الشيعية، ولم يكن إبراهيم في عداد النواة القيادية المؤسسة لـ "الحركة"، أي نواة القوميين الثمانية الذين قرروا "فكرة" "الحركة" لأول مرة صيف عام ١٩٥١ في بيروت، بل من الجيل الثاني لتلك النواة، الذي تم ضم خمسة من أبرز كوادره [٥] إلى عضوية أول لجنة تنفيذية قومية شكّلتها الحركة في مؤتمرها الأول في ٢٥ ك ١ ١٩٥٦ في بيروت[٦]. ويعني ذلك أن محسن إبراهيم لم يكن مسؤولاً عن وضع المنطلقات النظرية الأساسية لـ "الحركة" التي تعتبر من تصميم النواة القيادية المؤسسة، فكانت مسؤوليته تجاه هذه المنطلقات أقل بكثير من مسؤولية تلك النواة المصمِّمة لها.

وفي عام ١٩٥٩ أصبح محسن إبراهيم رئيساً لـ "اللجنة الفكرية" في "الحركة"[٧]. وتُمثل هذه اللجنة إلى جانب لجنة الإدارة (المكتب السياسي لاحقاً) واللجنة المالية، اللجان المركزية الثلاث التي يتفرع إليها عمل اللجنة التنفيذية القومية[٨]، وهي بهذا المعنى هيئة سرية مرتبطة بالقيادة القومية مباشرة، وتعمل كمجلسٍ إيديولوجي استشاري، وقد تأخر الإعلان عنها داخل الفريق المركزي القيادي لـ "الحركة" إلى عام ١٩٦٣[٩].

كان محسن إبراهيم وراء التقرير الذي رفعته "اللجنة الفكرية" إلى القيادة القومية عام ١٩٥٩. وتتمثل أهمية هذا التقرير في أنه أول بادرةٍ من بوادر المراجعة النقدية للبنية القومية التقليدية لـ "الحركة"، إذ طرح لأول مرة أسئلة تطال الصلاحية النظرية لمفاهيم "الحركة"، وفي مقدمتها نظرية "المرحلتين" التي "تفصل" ما بين مهام مرحلة "النضال القومي" (في سبيل الوحدة والتحرر والثأر) وبين مهام مرحلة "النضال الاجتماعي" (في سبيل المجتمع الاشتراكي الديموقراطي)، فأكد على الترابط ما بين المرحلتين، كما شكّك بمرادفة "الحركة" ما بين الصهيونية واليهودية، وطرح ضرورة عقْلنة الفكر السياسي لـ "الحركة" باستبدال شعار "الثأر" الهستيري العاطفي الذي أمْلته الصدمة الكارثية للنكبة بشعار سياسي من نوع تحرير

فلسطين[١٠]. غير أن هذه المراجعة ظلت محصورة بين أسوار القيادة القومية، فلم يكن ممكناً أن يتسرب عنها شيء.

٢- فريق مجلة "الحرية" :

لم تأخذ تلك المراجعة مداها وتأثيرها إلا بعد الانفصال، من خلال مجلة "الحرية" الناطقة باسم الحركة (صدر عددها الأول في ك٢ ١٩٦٠) التي حلت مكان جريدة "الرأي" التي كانت "الحركة" قد أصدرتها في الخمسينات. إذ تبنى المشرفون على هذه المجلة خطاً نظرياً تناول الانفصال بمنظور طبقي، واعتبر الحدث نتاجاً للموقف المعادي الذي اتخذته طبقة الإقطاعيين والرأسماليين والبورجوازيين تجاه الوحدة والاشتراكية[١١].

فاجأ هذا المنظور الكوادر التقليدية لـ "الحركة" التي اشتمّت منه روائح "ماركسية" غريبة عن لغة الحركة المحصورة بلغة قسطنطين زريق وساطع الحصري والحكَم دروزة ونبيه أمين فارس وعلي ناصر الدين وهاني الهندي ..الخ بالقدر نفسه الذي تحولت فيه "الحرية" إلى خبز إيديولوجي لقواعد "الحركة" التي ينحدر معظمها من أبناء الفئات الوسطى والعمالية "الناصرية". فقد عبرت "الحرية" نموذجياً عن وعي تلك القواعد ونزوعاتها بقدر ما عبّرت "الرأي" و"الثأر" عن عقلية الكادر القومي التقليدي في الخمسينات.

وما إن بدأت "الحرية" تشكّل المصدر الأساسي لتغذية التناقضات الإيديولوجية ما بين الجيل القومي التقليدي في الحركة وبين الجيل الشعبوي الجديد، وتُمثل تياراً في حركة تقوم على مبدأ "لا أجنحة ولا تيارات"، حتى حاولت القيادة المؤسسة أن تخضعها دون جدوى إلى رقابتها الإيديولوجية[١٢]، فظهرت "الحرية" وكأنها دليل نظري لـ "حركة قوميين عرب" لا علاقة لها بـ "الحركة" المثالية القديمة، سوى الاسم ، في الوقت الذي أخذ فيه فريق "الحرية" يشكو من عدم اهتمام قيادات الأقاليم باعتماد [المجلة] كمادة تثقيفية رسمية أساسية"[١٣]. ومن الواضح أن الشكوى تنصب هنا فعلياً على القيادة المؤسسة التي تمتلك وحدها مثل هذا الحق، فغلّفت الشكوى من تلك القيادة بشكوى من قيادات الأقاليم.

استفحل عداء الكوادر القومية التقليدية لـ "الحرية"، مع استفحال خطر الانشقاقات وتفاقم احتمالاته إلى درجةٍ أن وديع حداد الذي رأى فيها ثرثرة إيديولوجية تُفكك "الحركة" وتخلق تيارات فيها، هدد بتفجير مقرها[١٤]. كما عرض بعض هؤلاء الكوادر الذين ساءهم تغذية "الحرية" للتناقضات الإيديولوجية والتنظيمية في "الحركة" على جورج حبش تصفية محسن إبراهيم بوصفه عميلاً شيوعياً سوفييتياً، وهو ما رفضه حبش بشكل قاطع[١٥].

والواقع أن تفاعل الصف الثاني في "الحركة" في طور تحولها من "أخوية" نخبوية إلى تنظيم طليعي، مع لغة "الحرية"، وصياغة المجلة لمزاجه النظري، قد حوّل الكوادر التقليدية إلى نوع من كوادر غريبة عن الحركة التي عرفتها في الخمسينات، فتهاوت هذه الكوادر وتخلّت عن "الحركة" أو جمّدت عضويتها فيها. فلم تكن مجلة "الحرية" سوى مؤشر بالمعنى السوسيولوجي أو دال بالمعنى الألسني على انهيار الطور القومي التقليدي لـ "حركة القوميين العرب" والتحول إلى طور جديد هو: الطور الاشتراكي العربي الذي سيتبنى "الالتحام بالناصرية".

جمع محسن إبراهيم سلسلة المقالات التي نشرها في "الحرية" إبان الانفصال في كتابين هما "في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي"[١٦] (١٩٦٢) و "مناقشات حول نظرية العمل العربي الثوري"[١٧] (١٩٦٣).

نسف محسن إبراهيم في هذه المقالات المتكاملة، التي أخذت شكل سجال مضمر مع أطروحات النسق القومي التقليدي للحركة، النظريةَ الأساسية التي تُميّز "الحركة" بها نفسها نظرياً عن "البعث" وهي نظرية "المرحلتين"، ففي ضوء الدروس المستخلصة من تجربة "الانفصال" المرة، لا تعود "الثورة العربية المعاصرة" هنا وفق "إبراهيم" "ثورتين" "منفصلتين" بل ثورة واحدة مركبة، تتمثل بالمضمون الطبقي الاشتراكي للقومية العربية[١٨]. وبذلك لا يمكن "الفصل" المرحلي ما بين "القضية السياسية" و"القضية الاقتصادية". وتعني "القضية الاقتصادية" هنا "القضية الاشتراكية"، غير أن المنظّرين القوميين التقليديين للحركة كانوا يستخدمون تعبير "القضية الاقتصادية" و"تصادم المصالح الاقتصادية" تفادياً لاستخدام تعبير "الاشتراكية" و"الصراع الطبقي".

وفي إطار ذلك لا يمكن بناء الاشتراكية من دون اشتراكيين[١٩]، ومن دون حزب اشتراكي يحوّل الجماهير من قوة اشتراكية بالقوة إلى قوة اشتراكية بالفعل[٢٠]. إذ لا يمكن وفق إبراهيم بناء الاشتراكية دون العزل السياسي للطبقات المستغلّة[٢١]، وبذلك تتكلم الحركة لأول مرة في أدبياتها عن رجعية طبقية داخل المجتمع القومي نفسه، بعد أن كانت تحصر صفة الرجعية بالعمالة للاستعمار[٢٢].

يتطلب ذلك تحرير القومية العربية من رومنطيقيتها وضبابيتها وغموضها، ومن شوائب تأثرها بمدارس قومية أوربية متطرفة[٢٣] في إشارة ضمنية لنشأة أعضاء القيادة المؤسسة في "كتائب الفداء العربي". ولا يتم هذا التحرير إلا بتأكيد المحتوى الطبقي للقومية العربية، حيث يبين إبراهيم في إشارة ضمنية أخرى للطابع الطبقي للكوادر "الحركية" التقليدية، أن قوى الإقطاع ورأس المال تحاول أن لا تعطي لمناهضتها لفكرة الاشتراكية صيغة مصلحية اقتصادية

سافرة. إنها تتجنب طرح نفسها كقوى تدافع عن مصالح اقتصادية مستغلة ومفضوحة، فتحاول الاختباء وراء أحزاب سياسية وتيارات فكرية ومؤسسات تعلن ارتباطها بمذاهب وإيديولوجيات فكرية و "أخلاقية" لا بمصالح اقتصادية معينة، فخلف مثل هذه الأحزاب السياسية تقف قوى الإقطاع ورأس المال[٢٤]. من هنا يلحّ إبراهيم علي الهبوط بالقومية العربية من السماء إلى الأرض، ومن النخبة إلى الجماهير، ومن التصور الكلّوي الذي يرى الأمة "وحدة اجتماعية متجانسة" إلى التصور التاريخي الذي يراها وحدة محكومة بتناقض طبقي لا سبيل لحله سلمياً، بدليل انقضاض قوى الاقطاع ورأس المال على إجراءات "تموز" "الاشتراكية" وقيامها بجريمة الانفصال على حد تعبير إبراهيم.

وبكلام آخر، إذا كان المفهوم التقليدي لـ "الحركة" يقوم على "الفصل" ما بين النضال القومي والنضال الاشتراكي في مرحلتين "مستقلتين"، فإن مؤدّى كل تحليل إبراهيم هو الربط العضوي ما بينهما، فتصبح قضية الوحدة هنا قضية الجماهير الشعبية الكادحة لا قضية كل طبقات الأمة، ويحقق النضال القومي وحدته واشتراكيته في آن. وفي الآن الذي كان فيه محسن إبراهيم على مدى عام ١٩٦٢ يبلور ملامح هذه "النظرية" الجديدة، كان ياسين الحافظ في المؤتمر القومي السادس للبعث (٥- ٢٣ ت١ ١٩٦٣) يصوغ هذه النظرية بشكل راقٍ نظرياً ويُضمّنها في جوهر الانقلاب النظري الذي مثّلته وثيقة "بعض المنطلقات النظرية" في البعث.

ثانياً- اهتزاز الحركة

١- مؤتمر ١٩٦٢: نُذر الانقسام :

حاول محسن إبراهيم عضو القيادة القومية أن يفرض نظريته التي نسميها بنظرية التلازم العضوي ما بين النضال القومي والنضال الاشتراكي (أخذت في الحركة سيميائياً أو رمزياً شكل شعار الوحدة الاشتراكية) على مؤتمر ١٩٦٢ القومي. وقد ساعده على ذلك "الميثاق" الذي قدَّمه جمال عبد الناصر إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية (يوم ٢١ أيار ١٩٦٢) وتأكيده على حتمية الحل الاشتراكي.

يرى محسن إبراهيم أن مؤتمر ١٩٦٢ القومي قد شهد أول انقسام واضح بين فريقين ضمن الإطار القيادي المركزي للحركة. ويضم الفريق التقدمي الذي طمح إلى تصفية البنية التقليدية، الطبقية والإيديولوجية للحركة وتحويلها إلى فصيل تقدمي يلتزم بالصيغة الناصرية، كلاً من: نايف حواتمه ومحسن إبراهيم ومحمد كشلي، في حين يضم الفريق اليميني الممثل للقيادة التقليدية

المؤسسة، والمشدود إلى البرنامج السياسي اليميني الأصلي للحركة، عناصر من أبرزها: جورج حبش وهاني الهندي وأحمد الخطيب ووديع حداد. وقد كان المؤتمر وفق شهادة إبراهيم ميدانا للصراع بين هذين الفريقين، وانتهى بالاتفاق بين الكواليس على مواقف نظرية وسياسية مشتركة طرحت في تقرير داخلي، لم يعطِ الأعضاء أية صورة حقيقية عن المناقشات. فكان هذا التقرير في حقيقته إجهاضاً للموضوعات التي طرحها الفريق التقدمي على حد تعبير إبراهيم[٢٥].

غير أنه من الصعب على الباحث أن يوافق محسن إبراهيم على تكوّن "تيارين" يومئذ بهذا الوضوح، وربما يكون من الأدق القول إنّ القيادة التقليدية المؤسسة قد أعادت بتحريضٍ من محسن إبراهيم النظر جذرياً ببرنامجها السياسي ذي المرحلتين، لسببٍ بسيطٍ هو اثبات الانفصال لتهافت هذا البرنامج وسقوطه، وطرْح عبد الناصر لـ "الميثاق"، فإذا كانت تلك القيادة، حريصة على استقلال "الحركة" التنظيمي عن عبد الناصر، إلا أنه ما كان ممكناً لها تحت أي ظرف أن تضع الحركة في موقع يخالف موقع عبد الناصر، وهي وإن كانت تؤكد على عنصر المؤامرة في الانفصال، فإنه ما كان لها أن تبقى على الدوام غاضةً النظر عن تأييد القوى البورجوازية والإقطاعية له وركوبها له. ومن هنا أعادت القيادة التقليدية المؤسسة النظر ببرنامجها، وتبنت برنامجاً يقوم على الصراع الطبقي بتوصيفات هاني الهندي أحد القادة المؤسسين، إلا أنها أكدت على ضرورة التطبيق السلمي للاشتراكية[٢٦].

كانت القيادة التقليدية رغم عُسر هضمها لانهيار برنامجها الأساسي القديم، واضطرارها لـ "بلع" الاشتراكية، منسجمة في ذلك مع ما طرحه عبد الناصر في "الميثاق" من ضرورة "حل الصراع الطبقي سلمياً، وبما يتيحه "الطريق الاشتراكي" من إمكانية تذويب الفوارق بين الطبقات"[٢٧]. من هنا ما كان ممكناً لها أن تقبل أكثر مما ذهب عبد الناصر إلى قبوله، إلا أن محسن إبراهيم كما تُبيّن مساجلاته لمناقشات اللجنة التحضيرية لـ "الميثاق" قُبيل إقراره، ومجمل ما نشره في الحرية خلال عام ١٩٦٢، كان على يسار الميثاق، ويؤكد على عنصر الصراع الطبقي في التحويل الاشتراكي، مُبيّناً أنْ لا اشتراكية بدون اشتراكيين.

إذا ما تفحصنا "الدراسة التحليلية التي قدمها التقرير العام للحركة" في شكل "تقييم عام"، فإنه لا يوجد أدنى مجال للشك في أن هذه الدراسة تتكلم بلغة محسن إبراهيم في "الحرية". وقد بلعتها القيادة المؤسسة واستوعبتها لتصدر كدراسة باسم "الحركة". إذ تؤكد الدراسة على ضرورة اتباع "خطوة ملموسة في طريق توضيح وبلورة شخصية الحركة العقائدية في أذهان المواطنين، وبشكل خاص هوية الحركة الاشتراكية الديمقراطية .. وطريق تمييز نفسها كحركة شعبية اشتراكية ديمقراطية"[٢٨]. وكان أهم شيء حدَّدته الوثيقة تبعاً لذلك، هو ضرورة نقل

الحركة من وضعها الراهن كـ "حركة طلاب ومثقفين" إلى حركة شعبية اشتراكية ديمقراطية، تتميز بالجماهيرية والتركيب الشعبي والقاعدة الشعبية[٢٩]، وتحرّرُها بالتالي من طابعها العام الذي "مازال إلى الآن بعيداً عن الصورة الشعبية الجماهيرية في تركيبها الشعبي وتوجهها التنظيمي"[٣٠]. وهو ما تطلب حسب الوثيقة ضرورة إعادة النظر بالبنية التنظيمية للحركة، من بنية صمَّمت بما يتلاءم والانسجام مع الأوساط الطلابية والمثقفة إلى بنية جماهيرية شعبية، تفرز قادة شعبيين"[٣١].

إن طرْح بذل خطوات عملية لتمييز "الحركة" كـ "حركة شعبية اشتراكية ديمقراطية" يُمثّل مؤشراً أو دالاً على اعتمال معالم انقلاب جذري في بنية حركة القوميين العرب، غير أن طرْحَه في "وثيقة" بمعزل عن إحاطة القواعد بمجمل الشروط والمناقشات التي أفضت إليه كان يحوله في الواقع إلى "كلام". وقد كان محسن إبراهيم نفسه متقيداً بطرح هذه الوثيقة الناطقة باسمه فعلياً، بالأطر والعلاقات التنظيمية[٣٢]، فلم يكن يتكلم بمجريات ما يتم داخل أسوار القيادة القومية[٣٣]، كما أن بناء الحركة التنظيمي مصمَّم على التلقي والتنفيذ لا على الأسئلة والنقاش. غير أن الوثيقة عبرّت عن المزاج الإيديولوجي والسياسي والسوسيولوجي لقواعد الحركة التي أصبح معظمها ينحدر من الفئات الوسطى "الناصرية"، وانتسب إلى "الحركة" بوصفها حركة ناصرية.

٢- تعمُّق الانقسام (مؤتمر ١٩٦٣) :

حدث أول تناقض جدي في الفريق المركزي للحركة إثر مؤتمر ١٩٦٣[٣٤] (نهاية آذار- أوائل نيسان)، إذ دعت "اللجنة التنفيذية" إلى مؤتمر قومي غير اعتيادي (استثنائي)، لمناقشة حركتي ٨ شباط و٨ آذار عام ١٩٦٣ في كل من سورية والعراق[٣٥]. إذ كانت "الحركة" قد أصبحت يومئذ على جزم بأن بعثيي دمشق وبغداد يُسوّفون بمسألة الوحدة ويماطلون بها، تمهيداً لسيطرتهم على الوضع الداخلي والتحكم به. وكان هذا المؤتمر في حقيقته اجتماعاً قيادياً موسّعاً أكثر منه مؤتمراً، فهو قد ضم لأول مرة مندوبين عن قيادات الأقاليم، ورغم أنه لم يتشكل على قاعدة انتخابية فإنه اعتبر خرقاً لكل التقاليد التنظيمية المعمول بها في حركة القوميين العرب، وخروجاً عن مألوفها[٣٦].

حضر هذا المؤتمر عدد من كوادر الصف الثاني مثل عبد الإله نصراوي ونايف حواتمة ومحمد كشلي ووليد قزيها الذين سيتحولون إلى رموز مهمة في الحركة[٣٧]. غير أن عدداً من أعضاء القيادة المؤسسة لم يتسنَ له حضوره لأسباب عملية[٣٨] فأخذ الشباب راحتهم واستطاعوا أن يفرضوا مواقفهم وآراءهم على الحركة[٣٩].

برز في هذا المؤتمر تياران: أحدهما يدعو إلى تبني الاشتراكية العلمية والتيار الآخر يتمسك بالمثالية ويرفض الاشتراكية هدفاً لنضاله[٤٠]، ويبدو أن جيل الصف الثاني، مدعوماً من محسن إبراهيم، قد وجد في إقرار "الميثاق" (٢١ أيار ١٩٦٢) لمصطلح "الاشتراكية العلمية "بوصفها" الصيغة الملائمة لإيجاد النهج الصحيح للتقدم. وإن أي منهاج آخر لا يستطيع بالقطع أن يحقق التقدم المنشود"[٤١]، سنداً مرجعياً له كي يطرح صيغة "الاشتراكية العلمية" والالتحام بالآفاق الراديكالية الممكنة للناصرية. فقد كان المزاج الإيديولوجي العام لرموز هذا الجيل أكثر راديكالية من تصور "الميثاق" لإمكانية حلّ الصراع الطبقي سلمياً، ويؤكد على أنه لا اشتراكية بدون اشتراكيين. من هنا جمَّدها جورج حبش بعد إطلاعه عليها.

يفسر محمد كشلي التناقض الداخلي في المؤتمر بخلفية "كواليسية" لم يتم الاعتراف بها وتتلخص بـ:

١- أن تحليل القيادة التقليدية لأسباب الانفصال كان يُغلّب عنصر المؤامرة الخارجية في حين أن تحليل الراديكاليين من جيل الصف الثاني كان يغلّب العنصر الطبقي الداخلي.

٢- الصدام الخفي بين "الهوى العراقي" للقيادة التقليدية و"الهوى المصري" للصف الثاني، إذ كانت القيادة المؤسسة أكثر انشداداً لمفهومها التقليدي في الخمسينات عن الوحدة المشرقية (العراق وسورية والأردن) في حين كان الصف الثاني منشداً إلى الجمهورية العربية المتحدة[٤٢].

وإذا ما صحَّ ذلك -نسبياً على الأقل- فإن علينا أن نضيف إليه عنصراً شديد الأهمية، وهو تطلع الصف الثاني الذي يقع عليه فعلياً عبء العمل وعقابيله التي لا تُسِر، للمشاركة في صنع القرار، وللاضطلاع بدور فاعل في رسم سياسة الحركة وتوجهاتها، فكان المؤتمر من هذه الزاوية مطالبة -أخذت شكلاً إيديولوجياً باعتراف القيادة المؤسسة بكوادر الصف الثاني.

وفي مناقشة الخلفية التي بيَّنها كشلي، فإنه مما لا شك فيه أن التكوين "الأصيل" لوعي القيادة المؤسسة، كان هو التكوين القومي التقليدي، الذي رأى في الخمسينات أن العراق "بروسيا" العرب، والقاعدة – الإقليم لتحقيق وحدتهم. وإذا كان انخراط العراق في حلف بغداد وظهور عبد الناصر كـ "بطل قومي" لكل العرب قد غيَّر مراهناتها، فإنه لم يكن ليغير بالضرورة روابطها العاطفية، فهذه الروابط العاطفية بالعراق هي أشد مما نظن. لقد سكت مثلاً علي ناصر الدين مرشد الحركة الروحي في النصف الأول من الخمسينات، إلا أن انضمام العراق إلى محادثات الوحدة الثلاثية أحياه، وجدّد له الحلم، فاعتبر أن العراق في أية وحدة هو القاعدة

وليس الاستثناء[٤٣]. ومن الناحية الجيلية كان وعي القيادة المؤسسة قد اكتسب خصائص وعي متكوِّن أكثر من اكتسابه ديناميات وعي يتكون كما كان وعي الصف الثاني.

وفي تقديرنا فإن حدّة هذا التناقض ما بين الصف الثاني والقيادة المؤسسة، دفعت الصف الثاني للبحث عن تفسيرات لموقف القيادة المؤسسة. ففسّر هذا الصف حرص جورج حبش على استقلالية "الحركة" تنظيمياً، من داخل إطار عملها كأداة طوعية ولكن مستقلة تنظيمياً – للجمهورية العربية المتحدة، بـ "الهوى العراقي" الدفين. وبكلام أوضح فسّر الجيل الثاني حرص جورج حبش على "الانفصال التنظيمي" بين "الحركة" وبين عبد الناصر غاية التاريخ العربي أو أداتها بشكل أدق، بهوى حبش العراقي الدفين. في حين أن مزاج الصف الثاني، كان يتجه لإزالة هذا "الانفصال" و"الالتحام" بأداة الغاية القومية العظمى للتاريخ أي عبد الناصر. ولا أدلّ على هذا المزاج من أن هذا الصف حين أتيح له أن يفرض قراراته بهدوء في مؤتمر ١٩٦٥ فإنه أكد على "إزالة الانفصال التنظيمي بيننا وبين عبد الناصر بحيث يصبح هناك اشتراك كامل وواضح في مناقشة كل شؤون وجودنا التنظيمي الخاص وتقرير كافة مبادراتنا"[٤٤]. وهو ما حمل اسم "الالتحام بالناصرية". وقد وجد الصف الثاني في تأخر لقاء جورج حبش بعبد الناصر شخصياً إلى أوائل عام ١٩٦٤[٤٥] دليلاً على هواه العراقي[٤٦]. إذ كانت الأسئلة الجانبية تثار عن سبب عدم مبادرة الحكيم إلى اللقاء برجل التاريخ وأداته: عبد الناصر، وتفضيله الحوار مع عبد الناصر عن طريق وفود ليس عضواً فيها.

كان "الهوى العراقي" الدفين يعني في المزاج الإيديولوجي الملتهب للشباب ناصرية ناقصة، أو ربما نقصاً في الإيمان القومي. أما الحكيم فكان يبرر على الدوام تأخر لقائه المباشر بعبد الناصر بظروف إجرائية صرفة[٤٧]. إلا أنه أكد لنا في وقتٍ لاحق أنه كان حذراً من أية علاقة مع الأنظمة بما فيها عبد الناصر، ومن هنا حين اقترح مصطفى بيضون (عضو القيادة القومية) حلّ الحركة عام ١٩٥٩، فإنه ترك عمّان حالاً وتمركز في دمشق كي يحُول دون ذلك[٤٨].

ربما يمكن في ضوء ذلك على نحو ما، تفسير موقف جورج حبش الحازم من وثيقة مؤتمر ١٩٦٣، وتجميده إياها. إذ شعر جورج حبش، وهو أحد أمهر رجالات التنظيمات في العالم الثالث الذي يعرف المآلات الفعلية للأفكار وترجماتها الواقعية، أن ما تطرحه الوثيقة "لم يعد مسألة أفكار جديدة، وإنما هو أبعد من ذلك. فالوثيقة ترى ضرورة الالتحام الكامل بالناصرية. وقد وقفنا ضد ذلك لأن معنى الالتحام هو حل الحركة وتذويبها. وقلت للرفاق إن التحالف مع الناصرية ممكن، أما الالتحام بها فغير ممكن"[٤٩].

غير أن تناقضات الاجتماع – المؤتمر تسربت بسرعة إلى قيادات الأقاليم، ولا سيما منها تلك التي كان الصف الثاني في المؤتمر على صلة بها. ولم يكن ذلك ممكناً بدون خرق هذا الصف للتقاليد التنظيمية الصارمة. فيذهب محسن إبراهيم إلى أن استمرار التقيد بهذه التقاليد كان يعني عدم القدرة على "اكتساب مواقع أساسية"(٥٠)، أما نايف حواتمة فقد أكد أن نتائج هذا المؤتمر كانت على صلة وثيقة بعموم الفروع(٥١). وكان مفهوماً تفاعُل قيادات الأقاليم مع أطروحات الصف الثاني، إذ كانت تلك القيادات تتطلع لممارسة دور أكبر في الحركة يتخطى الدور الإداري التنفيذي، فجاء اقتراح الصف الثاني لإشراك كافة أعضاء قيادات الأقاليم في المؤتمرات(٥٢) القومية اللاحقة معبّراً عن طموحاتها الحزبية والسياسية والجيلية.

هل يعني ذلك أن اجتماع–مؤتمر ١٩٦٣ قد شهد تكوّن "تيارات" مميزة على قاعدتي "يمين" و"يسار" اللتين راح استخدامهما في الحركة بعدئذ ؟ .. تؤكد مقابلاتنا مع عبد الإله النصراوي ومحمد كشلي أن مثل هذا الشيء لم يكن قائماً، أما نايف حواتمة فلم يذهب إلى أبعد من تصوره لهذا المؤتمر كتعبير عاصف عن تكون أولي لما سيسمى لاحقاً بالخط اليساري في الحركة وبهذا الاسم.

لقد أدى تجميد القيادة المؤسسة لقرارات المؤتمر إلى تصعيد الحديث عن "يسار" و"يمين" في الحركة، وكانت المقومات الموضوعية لهذه النبرة متوفرة، كما أن هذه النبرة قد اجتاحت جميع الأحزاب وفي مقدمتها –على مستوى القراءة الإيديولوجية للحركة– البعث.

إذا لم يكن هذا المؤتمر قد عبّر عن "تيارات" بالمعنى الخاص للكلمة، فإنه أفضى إليها بشكل مفتوح. فلم تعد المؤتمرات القومية بقادرة على امتصاص الخلافات والخروج بتسويات تحفظ وحدة التنظيم. إذ أصبحت تلك المؤتمرات ميداناً لصراع مكشوف، كان يدفع بأزمة الحركة التكوينية نحو مزيد من التبلور والنضوج على حد تعبير محسن إبراهيم(٥٣).

رسم الروائي السعودي غازي عبد الرحمن القصيبي في روايته "شقة الحرية" صورةً تخييلية مجازية تصدق موادها المرجعية أكثر ما تصدق على المؤتمرات القومية التي عقدتها "الحركة" بعد عام ١٩٦٢ ورغم أنه ليس من وظيفة الراوية أن تحاكي الواقع، فإن النسق الروائي للقصيبي يقوم على الإيهام بواقعية ما ترويه الحكاية الروائية، مما يوفر لها عنصر المقروئية في ضوء المواد المرجعية التي تستدعيها. وفي إطار ذلك علينا أن نتعامل مع هذا المقطع التخييلي الذي يحدّد الروائي زمنه تبعاً لخضوعه لقانون المتن الزمني في الرواية وليس لقانون المتن الزمني في الوقائع بـ "أغسطس ١٩٦١". يعني ذلك أنه يمكن للزمن أن يتم في الرواية عام ١٩٦١ في حين أنه يصدق على مستوى الحكاية على زمن آخر. يقول الراوي على لسان فؤاد:

"يتمنى فؤاد، الآن، لو لم يذهب إلى المؤتمر. صحيح أن التجربة كانت من أكثر تجارب حياته خصباً وإثارة. صحيح أنه قابل كل القادة وجهاً لوجه. صحيح أنه دخل في مناقشات عاصفة ومفيدة. صحيح أنه اطلع على كيفية تنظيم المؤتمرات القومية. إلا أنه رغم هذا كله، خرج من مداولات المؤتمر التي استغرقت ثلاثة أيام وفي فمه، وفي قلبه، شيء من المرارة. اتضح له أن الفروق بين البعث والحركة أضأل بكثير مما كان يتمنى. هذه الحركة حزب فيه كل ما في الأحزاب من صراعات، وأجنحة متناحرة، ومؤامرات صغيرة وكبيرة. والقيادة الجماعية التي تتباهى بها الحركة قد توجد في أذهان أتباعها ولكنها لا توجد في الواقع. في نهاية المطاف يتخذ "الحكيم" الدكتور جورج حبش، كل القرارات الرئيسية. الروح الديمقراطية التي تتغنى بها الحركة لا توجد، كل شيء بالتعيين. في كل مرة يعترض فيها عضو على قرار ما يقال له ان المبدأ هو "نفذ ثم ناقش". ما فائدة المناقشة بعد التنفيذ؟! .. لم يقل أحد هذا الكلام صراحة ولكنه كان مختفياً في المداولات"[٥٤].

اتخذ الحكيم فعلاً بشأن مؤتمر ١٩٦٣ القرار النهائي، فجمّد قرارات المؤتمر. إلا أن هذا التجميد لم يحل دون تسرب أخبار المؤتمر إلى الفروع. فرفضه وجهاء "الحركة" في الأردن حالاً[٥٥] وكانت القيادة المؤسسة قد أعادت الصلة بهم، بعد ترنحهم بتأثيرات انقلاب نيسان ١٩٥٧ الملكي في الأردن ضد حكومة سليمان النابلسي وما تبعه[٥٦].

أما عرين الحركة في الجامعة الأميركية ببيروت، والذي ضم كوادر ستصبح رموزاً مثل عبد الرحمن النعيمي (البحرين) وسلطان أحمد عمر (اليمن) وعبد الله الأشتر (اليمن) ..الخ، فقد تفاعل للتو مع أطروحات المؤتمر، وحدث في قيادته نوع من الانشقاق، خرج بنتائجه عدد مهم من الكوادر المرتبطة بالتيار القومي التقليدي من "الحركة" .. ولم يكن ذلك ممكناً دون مبادرة رموز الصف الثاني التي حضرت المؤتمر مثل محمد كشلي ونايف حواتمة خصوصاً للاتصال مباشرة بالكوادر القيادية القاعدية واستثارتها[٥٧].

وجهاً لوجه: مؤتمر ١٩٦٤:

عبّر مؤتمر ١٩٦٤ القومي لأول مرة عن تبلور التناقضات الإيديولوجية والاجتماعية والتنظيمية والسياسية ما بين جيل القيادة المؤسسة وجيل الصف الثاني في تيارين متضادين. ويصف باسل الكبيسي أهم مؤرخ للحركة من داخلها هذا المؤتمر، بأنه نقطة انعطاف في تاريخ الحركة، طُرحت فيه للمرة الأولى أفكار واتجاهات ومفاهيم تنظيمية جديدة [٥٨] في حين يصف محسن إبراهيم حدّة تناقضاته بـ "أزمة عنيفة كادت تصل بالحركة إلى الانشقاق العلني، فانتهى عن صوغ أية مواقف مشتركة معترفاً بأن الحركة تجابه "أزمة خطيرة" تتناول وجودها من

الأساس، وأنه لا بد من عقد مؤتمر آخر –خلال عام– تتقابل فيه وجهات النظر بصورة رئيسية ليصبح ممكناً الخروج بنتائج حاسمة تحدد خط سير الحركة مستقبلاً"[٥٩]، أما جورج حبش فيصفه بأنه "أكثر المؤتمرات التي عقدتها حركة القوميين العرب حدّة. وفي هذا المؤتمر شعرنا أن داخل الحركة تياران: التيار الذي يدعو إلى الالتحام بالناصرية والتيار الآخر المعارض للفكرة" ومنذ ذلك الوقت بدأت الحركة تشهد نوعاً من التناقض الحقيقي وأصبح الرفاق الذين دعوا إلى الالتحام بالناصرية وحلّ الحركة يعتبرون أنفسهم اليسار وأن القيادة المؤسسة هي اليمين .. وتفادياً لحدوث انشقاق اتفقنا على الدعوة إلى مؤتمر ١٩٦٥"[٦٠].

ثالثاً- "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة"

انعقد هذا المؤتمر في الأسبوع الأول من شباط ١٩٦٥- واعتبر قراراته حصيلة للحوارات الدائرة في الحركة خلال العامين السابقين[٦١]. وأنهت قراراته بشكل هادئ مواجهة مؤتمر ١٩٦٤. وقد تبنت القيادة التقليدية المؤسسة هذه القرارات، معتبرةً إياها "وثيقة موحدة، وبمثابة محصلة لوجهتي النظر"[٦٢] على حد تعبير جورج حبش، في حين اعتبرها تيار الصف الثاني عبر صوت محسن إبراهيم بأنها تكريس نهائي لسيطرة الفريق التقدمي على الحركة، وتتوافق مع المضمون النظري والطبقي الجديد للحركة.

يُفسر محسن إبراهيم رضوخ القيادة المؤسسة لهذه القرارات، بأنه كان تعبيراً عن مخرج لأزمة وجودها الذاتي يمنحها الفرصة الوحيدة والأخيرة للبقاء ضمن عالم الوجاهة السياسية، فأعلنت تلك القيادة موافقتها على قرارات المؤتمر بقدر ما تراجعت نحو المعقل التنظيمي الوحيد الذي بقي تحت سلطتها، وهو فرع حركة القوميين العرب في الساحة الفلسطينية–الأردنية، فأحكمت قبضتها على هذا الفرع، وراحت تمارس من خلاله أفكارها الحقيقية بعد أن خرجت الفروع الأخرى من تحت وصايتها التقليدية[٦٣].

كان استسلام "القيادة التقليدية المؤسسة في مؤتمر ١٩٦٥ أمام الصف الثاني، على المستوى العمقي، نتاجاً لانهيار "حركة القوميين العرب" كما صمّمها الآباء المؤسسون في الخمسينات، فأطاح المؤتمر فعلاً بالنسق القومي التقليدي للحركة. ومن هذه الزاوية تحديداً، تعادل أهمية مؤتمر ١٩٦٥ في "الحركة" أهمية المؤتمر القومي السادس (١٩٦٣) في البعث.

لقد كانت الصورة القومية التقليدية لـ "الحركة" تنهار بقدر إعادة تأسيسها وتجذيرها في الفضاء الناصري، وفي ما هو الأكثر راديكالية في هذا الفضاء، أي في ناصرية عبد الناصر تمييزاً

ها عن ناصرية الناصريين التقليدية. فبين عامي ١٩٦٢ (بدء طرح الحركة لنفسها كحركة شعبية اشتراكية ديمقراطية) و ١٩٦٥ (الالتحام بالناصرية) كانت الكوادر القومية التقليدية، بما فيها عدد من قيادات الصف الأول، تغادر "الحركة" وتتساقط تنظيمياً، مفسِّرة ذلك على الأرجح بسيطرة "عناصر شيوعية معادية للقومية تنفذ مؤامرة لتصفية [الحركة] وإزالتها انسجاماً مع مخططات هدامة مشبوهة"[٦٤]. ولم يتبقَ مثلاً من مجموعة السبعة وعشرين عضواً في فرع الحركة العراقي عشية ثورة ١٤ تموز ومن مجموعة الخمسين عضواً في فرع الحركة السوري عشية الانفصال، إلا عدد محدود للغاية، لا وزن له ولا تأثير.

وبهذا المعنى كان مؤتمر ١٩٦٥ مصادقة على الحقيقة الصلدة، وهي حقيقة انهيار "حركة القوميين العرب" كما صممنها القيادة المؤسسة، فمثّلت قرارات هذا المؤتمر تعبيراً نموذجياً عن "حركة القوميين العرب" الشابة الجديدة الناهضة من ركام الحركة القديمة وانهيارها. وتتمحور هذه القرارات بما يلي:

١- نقل مركز الثقل إلى الأقاليم:

قلَب المؤتمر آلية إنتاج السلطة القيادية في "الحركة" رأساً على عقب، فقرر لأول مرة نقل مركز الثقل من القيادة القومية المركزية إلى قيادات الأقاليم، أي من المركز إلى الفروع، فأخذ بذلك شكل انقلاب قاعدي على قيادة مركزية بيروقراطية لا تعترف بدور القيادات الإقليمية والقاعدية في صنع القرار. ومن هنا أطاح المؤتمر بسلطة القيادة القومية التي كانت هي كل شيء في الحركة، وحدّد صلاحيتها بـ "الإسهام في إطلاق الإشارات العامة" وحسب، في حين أحال الشؤون الفكرية والسياسية والإدارية إلى الفروع، ضمن التجارب القطرية الخاصة التي تخوضها[٦٥]. أما القيادة المركزية الجديدة للحركة، فأكد المؤتمر على ضرورة تشكيلها على شكل لجنة مركزية مؤلفة من مندوبين عن الأقاليم، وفق نسبة معينة يحددها المؤتمر لكل إقليم، وانتخب أمانة عامة متفرغة لتنفيذ ما يصدر عن اللجنة المركزية[٦٦]. وقد وصف لنا عبد الله النيباري هذا الشكل التنظيمي الجديد الذي أخذته "الحركة" بشكل صائب، بأنه أقرب إلى الفيدرالية[٦٧].

إذ افتُرض بالفروع أن تتمتع في إطاره باستقلال تنظيمي نسبي، وأن تُبنى المؤسسات التنظيمية لكل فرع بشكل متكامل، على مستوى المؤتمر واللجنة المركزية والمكتب السياسي ولجان الفكر والإدارة[٦٨]. ومن الطبيعي في مثل هذه الهيكلية الجديدة أن يكون المؤتمر القطري أو الإقليمي أعلى هيئة في القطر أو الاقليم، وبذلك تم تخفيف الصلاحيات المطلقة التي كان يملكها المؤتمر القومي والقيادة القومية المركزية بموجب النظام الداخلي القديم[٦٩].

٢- انتخاب القيادات من القاعدة إلى القمة: (الديمقراطية المركزية):

كان مندوبو الجنوب العربي أول من أثار في المؤتمر القومي لعام ١٩٦٤، انتخاب المراتب القيادية وفق نظرية الديمقراطية المركزية. وألح هؤلاء المندوبون على حاجة الفرع اليمني لتطبيق الديموقراطية أكثر من أي فرع آخر، وشكوا من وجود عناصر في القيادة القومية المركزية تعيق خططهم الثورية المستقبلية. وفي ضوء إلحاح مندوبي الجنوب العربي وافق المؤتمر على إعادة النظر بالمبادئ التنظيمية للحركة، وتكليف قيادات الأقاليم بإعداد دراسات دقيقة عن كيفية تطبيق الديمقراطية في أجهزة الحركة[٧٠].

أقر مؤتمر شباط ١٩٦٥ مشروع نظام داخلي جديد. كانت أبرز الملاحظات التي وُجّهت للنظام الداخلي القديم تقوم على أنه يرسم صورة تنفيذية إدارية للجهاز باستثناء المؤتمر، وأنه لا يُبين الحقوق الإيجابية الثابتة للعضو، ويقيم العلاقات الحزبية على أساس الثقة فقط، كما أنه يحصر المسؤولية في أقلية ضئيلة، ولا يُحدّد الصلاحيات والواجبات، ويعاني من ثغرات شديدة.

جعل مشروع النظام الداخلي جميع المراتب القيادية الإقليمية والمركزية، خاضعة لمؤتمراتها ومنتخبة منها في آن[٧١]. غير أن القيادة القومية المركزية القديمة لم تتخذ إلى حين انفراط عقدها أية خطوات فعلية لتنفيذ ذلك[٧٢] وربما كان الفرع العراقي هو الفرع الوحيد بين فروع الحركة الذي أجرى مثل هذه الإنتخابات[٧٣]، أما بقية الفروع فلم تجرِ مثل هذه الانتخابات قط.

٣- الحركة الاشتراكية العربية الواحدة:

كان أهم قرار للمؤتمر القومي هو اعتبار "حركة القوميين العرب" مجرد كيان تنظيمي مرحلي في طريق بناء "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" تحت قيادة عبد الناصر. من هنا أقر المؤتمر إزالة الانفصال التنظيمي بين "الحركة" وبين عبد الناصر، بحيث يشترك عبد الناصر بشكل كامل وواضح في مناقشة كل شؤون الوجود التنظيمي الخاص بالحركة، وتقرير كافة المبادرات التي ينبغي على الحركة التحرك ضمنها على صعيد المنطقة[٧٤].

بهذا المعنى تُشكل "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" المضمون التنظيمي الإجرائي لصيغة "الالتحام بالناصرية" التي تبناها المؤتمر. وهي نوع من ترجمة حركية راديكالية أو يسارية ناصرية لما اعتبرته الحركة ناصرية عبد الناصر إزاء ناصرية الناصريين التقليدية المحكومة بعقلية وأساليب الفئات الوسطى فحدّد المؤتمر جدل الناصرية بين ما يمثلهُ عبد الناصر والطبقات الشعبية المسحوقة باتجاه تحويل الناصرية إلى حركة اشتراكية وحدوية ذات تكوين اجتماعي كادح وبين ما تمثله التنظيمات والقيادات السياسية الناصرية من انشداد إلى منطق حركة الطبقات الوسطى فكرياً

واجتماعياً. وأعلن المؤتمر انحياز "الحركة" إلى القطب الذي يمثله عبد الناصر والطبقات المسحوقة[٧٥] أي ما اصطلحنا على تسميته بناصرية عبد الناصر اليسارية.

تتحدد إذن وظيفة "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" في البناء التنظيمي والإيديولوجي والسياسي لليسار الناصري في أداة ثورية واحدة يقودها عبد الناصر. وليس المضمون الاجتماعي الطبقي الذي تعبّر عنه هذه الحركة، في حقيقته العمقية سوى مضمون صيغة "تحالف قوى الشعب العامل" في "الميثاق"، من هنا اعتبرت "الحركة" أن دخولها في الاتحاد الاشتراكي العربي في كل من مصر وسورية، وفي إطار الجبهة القومية في جنوب اليمن، واستعدادها للدخول ضمن الكيان الفلسطيني ومنظمة تحرير فلسطين يندرج في الأفق الاستراتيجي لتجاوز نفسها وإعادة بنائها مع القوى اليسارية الناصرية في "حركة اشتراكية عربية واحدة"[٧٦].

ورغم أن المؤتمر كان يتصور "الحركة العربية الواحدة" بشكل أكثر راديكالية من شكل "الاتحاد الاشتراكي العربي"، فإن "الاتحاد الاشتراكي العربي" مثّل له الصيغة الملموسة لشكل هذه الحركة، فاقترح أن يكون اسم هذا الشكل في الأردن "الاتحاد الاشتراكي العربي" مثلاً[٧٧].

تفسر وظيفة "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" تلك، أن المؤتمر أعلن النهاية التاريخية للصيغة الفكرية والاجتماعية والتنظيمية التي مارس من خلالها التيار القومي القديم، على حد تعبير المؤتمر، عمله السياسي، بما في ذلك التيار القومي القديم الذي تمثله "حركة القوميين العرب"، وضرورة خوض "حركة القوميين العرب" في كل فروعها لتجارب قطرية ثورية، تُشكّل "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" أفقها الاستراتيجي[٧٨].

من الواضح أن التأكيد على الاشتراكية في اسم "الحركة العربية الواحدة" هو بمثابة تأكيد على هويتها الطبقية اليسارية. وتتشكّل روافد "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" حسب المؤتمر من كافة القيادات السياسية القابلة للانسجام والتحرك يسارياً مع تفهم عبد الناصر للتحول الاشتراكي الوحدوي، سواء كان ذلك في مصر أم في أقطار المشرق، وحدّد المؤتمر هذه الروافد المرشحة لذلك بالجناح الناصري اليساري في سلطة عبد السلام عارف في بغداد، وبالعناصر اليسارية في سورية، وبالضباط الأحرار في الأردن، وبالتقدميين الشباب في الكيان الفلسطيني، وبما يفرزه البعث من انشقاق يساري، وما يفرزه الشيوعيون من قيادات يسارية[٧٩]. وأناط المؤتمر بهذا "الحلف الثوري" مهمة استلام السلطة السياسية كعامل موضوعي أساسي له دوره البارز في تسهيل تحول الحركة الوطنية إلى حركة ثورية قادرة على التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي الشامل[٨٠].

وبكلام موجز كان جوهر مؤتمر ١٩٦٥ هو المراهنة على تطوير الحركة الناصرية إلى حركة اشتراكية، تتطلب قيام حزب اشتراكي عربي موحد في كل قطر، يقوم على أنقاض الحركات والأحزاب القومية والشيوعية التي اعتبرها المؤتمر تجمعات قومية قديمة مأزومة، لا خلاص لها من أزمتها وتجديد إسهامها الثوري إلا من خلال صيغة "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" المرتبطة بـ "قيادة عبد الناصر التي تمثل رأس اليسار تاريخياً"(٨١) على حد تعبير محسن إبراهيم.

موقف عبد الناصر:

عرض وفد قيادي "حركي" مؤلف من الدكتور جورج حبش وهاني الهندي ومحسن إبراهيم في شباط ١٩٦٥ على جمال عبد الناصر قرار "حركة القوميين العرب:" بـ "الالتحام بالناصرية"، وتنظيم التيار الناصري في الوطن العربي في حركة اشتراكية عربية واحدة، بحيث تصبح الناصرية حركة ثورية منظمة، تمتد فروعها في مختلف أقطار الوطن العربي، وتقود العمل الوحدوي. إلا أن عبد الناصر لم يُعلّق كثيراً، وأحال الاقتراح إلى اجتماع يُعقد بين وفد "الحركة" وزكريا محي الدين وعلي صبري من الجانب المصري. وفي هذا الاجتماع اعترض زكريا محي الدين على المشروع "الحركي"، وأشار إلى سلبياته طارحاً عدم قدرة الجمهورية العربية المتحدة على تحمل هذه المسؤولية، مما دفع عبد الناصر في ضوء تقارير حاشيته إلى إبلاغ الوفد "الحركي" بالتريث، والاكتفاء بالحوار والتعاون(٨٢). وكان قادة "الحركة" لا سيما منهم ممثلو الجيل الراديكالي الناصري مثل محسن إبراهيم، سذجاً في توقعهم النجاح لهذا المشروع. إذ أن الناصرية خارج الجمهورية العربية المتحدة كانت تياراً سياسياً ولم تكن حزباً. واندماج "الحركة" بالناصرية خارج المتحدة يعني بالتالي حل "الحركة" ووضعها في يد المخابرات الناصرية، وكان هذا بالفعل تفسير الأجهزة البيروقراطية الناصرية لـ "الصفقة الجديدة" مع "حركة القوميين العرب"(٨٣).

رابعاً- الحركة الاشتراكية العربية الواحدة

من المشروع النظري إلى الترجمة العملية

شكلت "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" ترجمةً حركية راديكالية لدعوة تشكيل "الحركة العربية الواحدة" التي أطلقها جمال عبد الناصر خريف ١٩٦٣، إثر أحداث تموز الدامية في سورية (حركة جاسم علوان الثانية) ووقوع القطيعة الدموية ما بين "الناصريين" و"البعثيين" في كل من سورية والعراق. ويتمثل المضمون الراديكالي للترجمة الحركية هنا في الإلحاح على الصفة الاشتراكية للحركة العربية الواحدة، التي راهنت من خلالها الحركة على نقل الحركة الناصرية من حركة فئات وسطى على حد تعبيرها إلى حركة اشتراكية عربية.

ورغم كل الجهود الفكرية والدعائية الجادة التي بُذلت من أجل تحديد مفهوم "الحركة العربية الواحدة" فإن الذين تبنوها لم يعرفوا كيف يجتازون نقطة البداية إليها: اللقاء الأول[٨٤]. فظلت "الحركة العربية الواحدة" من الناحية الفعلية تسمية أخرى لـ "الاتحاد الاشتراكي العربي" في صيغته التي أقرها المؤتمر الوطني للقوى الشعبية يوم ٢١ أيار ١٩٦٢ في القاهرة. من هنا باتت الفروق الفعلية بين "الحركة العربية الواحدة" و"الاتحاد الاشتراكي العربي" فروقاً لفظية أوشكلية. ويفسر ذلك أن حركة القوميين العرب وهي تطرح صيغة "الحركة الاشتراكية العربية" قد اقترحت أن يكون تشكيل "اتحاد اشتراكي عربي" في الأردن إطاراً لها[٨٥]، كما اعتبرت أن "اندماجها" في "الاتحاد الاشتراكي العربي" في كل من سورية والعراق هو في إطار "السلوك العملي" لصيغتها عن "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة"[٨٦]. ولا أدلَّ على الفروق الشكلية ما بين صيغة "الحركة العربية الواحدة" وصيغة "الاتحاد الاشتراكي العربي" من الناحية الفعلية، وغموض الحدود المميِّزة ما بينهما، من أن اللجنة التحضيرية في العراق قد قامت بكل عملها على أساس إعلان تشكيل "الحركة العربية الواحدة" ثم تم في اللحظات الأخيرة الرجوع عن ذلك وإعلان تشكيل "الاتحاد الاشتراكي العربي" بدلاً منها[٨٧]. بل يذهب أمين هويدي إلى أن الاتجاه في البداية نحو إعلان "الحركة العربية الواحدة" وليس "الاتحاد الاشتراكي العربي " في العراق، كان مدفوعاً بتفادي الانتقادات التي يمكن أن توجَّه إلى "الاتحاد الاشتراكي العربي" كجهاز تابع للقاهرة[٨٨]. غير أننا نعتقد أن الأمر لم يكن محكوماً بهذه المخاوف وإن أثيرت بهذه الدرجة أو تلك من بعض أوساط الفئات القومية في العراق، بقدر ما كان محكوماً بتحقيق التجانس ما بين نوع التنظيم السياسي في العراق ونوعه في مصر كي يتم الإسراع في تحقيق الوحدة ما بين البلدين.

من الواضح أن "الحركة العربية الواحدة" هي بديل عن "الجبهة القومية" التي نصّ ميثاق ١٧ نيسان على تشكيلها في كلٍ من سورية والعراق. ورغم أن تشكيل "الجبهة القومية" كان مطلباً أساسياً ومفصلياً من مطالب "حركة القوميين العرب" في كل من سورية والعراق، كما اعتُبر تشكيلها محطاً لمدى التزام البعث بنود ميثاق ١٧ نيسان، فإن "الجبهة القومية" كانت فكرة البعث أكثر منها فكرة عبد الناصر، وقد قبل بها عبد الناصر إثر إقراره بخطأ فكرة حل الأحزاب، التي ركّز عليها البعث كثيراً في معرض تحليله للانفصال.

ربما يُفسر ذلك حرص عبد الناصر على إفهام عبد السلام عارف (إبان اجتماعهما في ك٢ ١٩٦٤ في القاهرة على هامش مؤتمر القمة العربي) ضروة استبدال صيغة "الجبهة القومية" (التي تم الإعلان عنها في ١٨ ك٢ ١٩٦٤ في بغداد) بوصفها صورة ائتلافية من أضعف صور العمل السياسي، بصيغة "حركة عربية واحدة" على غرار "الاتحاد الاشتراكي العربي" في مصر، تُوحّد الاتجاهات القومية في تنظيم سياسي واحد[٨٩]. وهو ما رحّب به عبد السلام عارف المعادي لمفهوم "الحزبية" في العمل السياسي، وأوجد له سنداً شرعياً، مرجعه عبد الناصر لاستبدال "الجبهة القومية" التي يحكمها مفهوم العمل الحزبي بـ "الحركة العربية الواحدة" التي يحكمها مفهوم حل الأحزاب وتشكيل تنظيم سياسي وحيد. وساعد تخبط الأطراف التي تشكلت منها "الجبهة القومية" وعجزها عن بناء علاقات ثقة تسهّل وضع ميثاق الجبهة، على رجوع عبد السلام عارف عن "الجبهة القومية".

كان تشكيل "الجبهة القومية" في العراق تطبيقاً لما نص عليه بيان حكومة طاهر يحيى (وهي أول حكومة بعد حركة ١٨ ت٢ ١٩٦٣ العارفية-الناصرية في العراق)، من تشكيل "جبهة قومية" تعبر عن التزام الحكومة بـ "ميثاق ١٧ نيسان" الذي كان قد نص على تشكيل هذه الجبهة. رغم أنه كان واضحاً تماماً أن ذلك الميثاق إذا ما قُيِّضَ له التطبيق فإنه سيكون ثنائياً ما بين العراق والمتحدة وليس ثلاثياً.

تمّ استبعاد "الشيوعي" و"البعث" و"الوطني الديمقراطي" (كامل الجادرجي) عن "الجبهة" فانحصرت أطرافها بـ "حركة القوميين العرب" و"حزب الاستقلال" و"الحزب العربي الاشتراكي" و"حركة الوحدويين الاشتراكيين" و"الرابطة القومية" وبعض القوميين المستقلين[٩٠]. وكانت "حركة القوميين العرب" أقوى هذه الأطراف، من هنا كانت مرشحة بحكم قوتها التنظيمية والسياسية لأن تشكل القوام الفقري لـ "الجبهة القومية".

أصدرت هذه الأطراف في ١٨ ك٢ ١٩٦٤ بياناً يعلن عن تشكيل "الجبهة القومية" في العراق، وورد في البيان أن "الجبهة القومية" ليست بديلاً عن "الحركة العربية الواحدة" بل تهيئة

ها، وحددت في أهدافها، إقامة وحدة حقيقية مع الجمهورية العربية المتحدة كخطوة لبلوغ الوحدة العربية الشاملة، ورفْضِ أي وحدة لا تكون الجمهورية العربية المتحدة قاعدة لها. وربما تم النص على أن "الجبهة القومية" ليست بديلاً عن "الحركة العربية الواحدة" التي أطلق عليها عبد الناصر دعوتها، في ضوء الخلاف الذي نشأ ما بين هذه الأطراف. ففي حين أرادت منها بعض الأطراف صيغة نهائية تحمي وجودها التنظيمي من الانحلال، رأت "حركة القوميين العرب" التي كانت واثقة من قوتها أن "الجبهة" إعاقة لقيام الحركة العربية الواحدة، وتميزت مواقف تلك الأطراف الغيورة على كياناتها "الحزبية" بفهم إصلاحي معتدل للاشتراكية في حين طرحت حركة القوميين العرب على حد تعبير أمين هويدي الشعارات الماركسية في التطبيق الاشتراكي[٩١]. ويقصد هويدي بذلك على الأرجح إلحاح "حركة القوميين العرب" على المنظور الطبقي للاشتراكية.

كان مشروع "الجبهة القومية" في العراق قصير العمر، ولم يقيَّض له أية حياة، فلم يتمخض عنه سوى بيانٍ أو إعلان. أما حركة القوميين العرب التي يعنيها البحث هنا بشكل أساسي، فإنها قد تخلت إثر دعوة عبد الناصر لتشكيل الحركة العربية الواحدة خريف ١٩٦٣ عن مفهوم "الجبهة القومية" وتبنت مفهوم "الحركة العربية الواحدة".

وبذلك تحولت "حركة القوميين العرب" من مفهوم "الجبهة القومية" الذي بلورته نظرياً على صفحات "الحرية" إبان الإنفصال إلى مفهوم "الحركة العربية الواحدة". انطلقت "حركة القوميين العرب" في طورها القومي التقليدي من "إدانة التجربة الحزبية العربية في المشرق العربي بشكل خاص ومن الحكم عليها بالفشل"[٩٢]، ثم أعادت بعد الانفصال النظر جذرياً بإدانة مفهوم "الحزبية"، وتبنت منظوراً "عقائدياً شعبياً" له على حد تعابيرها، يحصر حرية العمل الحزبي في الأحزاب القومية-الاشتراكية، فاعتبرت أن التعدد التنظيمي للأحزاب القومية في المشرق العربي، ليس ظاهرة عرضية مصطنعة، تُعبِّر عن انقسامات ذات دوافع فردية وشخصية بل هي ظاهرة موضوعية، تتطلب الاعتراف بها والإقرار بشرعيتها"[٩٣]. وبالتالي فإن "نظرية الأداة التنظيمية الشعبية يجب أن تُبنى في هذه الدورة من التاريخ العربي على أساس هذا التعدد .. وكل نظرية ... لا تنطلق من ملاحظة ظاهرة التعدد في تجربة التنظيم الشعبي ... إنما هي نظرية تحلّق في الفراغ ... وحتى الاتجاه الذي يربط نظرياً مصير الثورة العربية القومية الاشتراكية في النهاية بفكرة الحزب مسوق في هذه المرحلة بالذات إلى اعتبار التنظيمات والتجارب القائمة بمجموعها، الأداة الواقعية للعمل العربي الثوري"[٩٤]، وبلورت "الحركة" الصيغة الإجرائية لهذه التعددية السياسية القومية بمفهوم "الجبهة القومية"، وحاولت أن تبرهن في أدبياتها على أن مفهومها لـ "الجبهة القومية" مبدئي يتخطى حدود الشعار السياسي المحدود. إلا أنه بعد شهور

قليلة فقط من استكمال تلك البلورة النظرية لمفهوم "الجبهة القومية"، تبنّت "الحركة" صيغة "الحركة العربية الواحدة" التي تنسف أهم عنصر في "الجبهة" وهو عنصر التعددية الحزبية. وكان "الاتحاد الاشتراكي العربي" في صيغته المصرية بوصفه الشكل السياسي لـ "تحالف قوى الشعب العامل" هو أقرب نموذج تنظيمي متعيِّن وملموس لما يمكن أن يكون عليه شكل "الحركة العربية الواحدة" تنظيمياً وإجرائياً، في إطار أفق راديكالي وتنظيم قومي شامل، ومن هنا اعتبرت "الحركة" في مؤتمر شباط ١٩٦٥ أن انخراطها في "الاتحاد الاشتراكي العربي" في كلٍ من سورية والعراق (تموز ١٩٦٤) وفي "الجبهة القومية" في جنوب اليمن ثم استعدادها للدخول ضمن الكيان الفلسطيني ومنظمة تحرير فلسطين، تجسيداً لفرضيتها حول "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة"[٩٥].

أخذ بحث فروع الحركة عن صيغ عملية لتجسيد شعار "الالتحام الناصري" تنظيمياً، أشكالاً متعددة ومختلفة في مضمونها. ففي العراق تم تشكيل "الحركة الاشتراكية العربية" ممّا سمته "الحركة" بالجناح اليساري الناصري في السلطة العارفية، أما في لبنان فأخذ شكل حوارٍ إيديولوجي حاد على صفحات "الحرية" و"الأخبار" ما بين حركة القوميين العرب والحزب الشيوعي اللبناني حول موضوعة "تجديد اليسار اللبناني وتوحيده"، فكان البديل لـ "وحدة اليسار" هو الانضواء في "جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية في لبنان" التي ضمَّت كلاً من: الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني وحركة القوميين العرب وبعض شخصيات التيار الشهابي. وفي جنوب اليمن وافق الفريق المركزي في الحركة بفريقيه الراديكالي الناصري والتقليدي على إجراء ما يعرف (انقلاب ١٣ يناير ١٩٦٦) الذي تمّ بموجبه دمج الجبهة القومية ومنظمة تحرير الجنوب المحتل في صيغة جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل (سنتوقف عند ذلك بالتفصيل لاحقاً). وفي الساحة الفلسطينية قررت الحركة انضواء كافة تشكيلاتها الفلسطينية تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية، ودعت إلى ضمان اندماج التنظيمات الثورية الفلسطينية كافة في إطار المنظمة (سنتوقف عند ذلك لاحقاً) كما شجعت قيام "التجمع الوطني" في الأردن وانخرطت فيه. غير أن أبرز شكل متجانس إلى حد بعيد مع صيغة "الالتحام بالناصرية" تنظيمياً من خلال تشكيل "حركة اشتراكية عربية واحدة" في كل قطر، كان هو شكل "الاتحاد الاشتراكي العربي" الذي تم تشكيله في كل من سورية والعراق (تموز ١٩٦٤) وكانت الحركة طرفاً أساسياً ومركزياً فيه. إذ افترض بـ "الاتحاد الاشتراكي العربي" أن يكون صيغة شفافة ونقية لـ "الالتحام بالناصرية" كونه يتكون من اندماج مجموعات ناصرية "صرفة". فما ظروف نشأة هذا الاتحاد؟ وما موقع الحركة ومآلاتها فيه؟.

خامساً- الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق وسورية
(تموز ١٩٦٤- تموز ١٩٦٦)

أولاً- في العراق:

تم بنتيجة محادثات عارف-عبد الناصر على هامش مؤتمر القمة العربي (كانون الثاني ١٩٦٤) في القاهرة، صرف النظر عن تشكيل "الجبهة القومية" والاتجاه لتشكيل "الحركة العربية الواحدة" كتنظيم سياسي وحيد يتجانس مع طبيعة التنظيم السياسي القائم في الجمهورية العربية المتحدة. وتشكلت لجنة تحضيرية مؤلفة من ١٣ عضواً، ضمت أربعة وزراء ورئيس جامعة بغداد وقوميين مستقلين وممثلين عن الأحزاب والتنظيمات القومية. وتحددت وظيفتها بإعداد مشروع القانون الأساسي لـ "الحركة العربية الواحدة" وميثاقها ونظامها الداخلي، واستغرق عمل اللجنة الفرعية المكلفة بذلك حوالي شهر (من ٨ شباط إلى ٩نيسان ١٩٦٤)[٩٦].

ويستفاد من تحليل الجدول الاسمي لأعضاء اللجنة التحضيرية، أنها ضمت على مستوى الأحزاب والكتل القومية ممثلين لكل من "حركة القوميين العرب" (سلام أحمد) والوحدويين الاشتراكيين الديمقراطيين (فؤاد الركابي) والحركة الوحدوية الاشتراكية (إياد سعيد ثابت) والرابطة القومية العربية (هشام الشاوي)، (والحزب العربي الاشتراكي) (عربي الحاج أحمد) وبقايا "حزب الاستقلال" (عبد الستار حسين) وكتلة "الضباط القوميين" (صبحي عبد الحميد وزير الخارجية وعبد الكريم الفرحان وزير الإرشاد) وكتلة العميد عبد الهادي الراوي القومية التقليدية (عبد الهادي الراوي)[٩٧].

أقرَّت لجنة فرعية عن هذه اللجنة الميثاق الذي اشتمل على ستة أبواب في وحدة الثورة العربية، وفي القومية والوحدة العربية، وفي الاشتراكية العربية، وفي الحرية والديمقراطية، وفي الحقل الدولي وفي الشؤون القطرية. وهاجم الرئيس عارف فوراً الميثاق المقترَح، ووصفه بأنه ميثاق علماني، وأنه يريد اشتراكية إسلامية لا ماركسية لينينية، في الوقت نفسه الذي تكشَّف فيه أنه كان قد كلف في إطار مناوراته المعهودة بشكل جانبي لجنة من بعض أساتذة الجامعة لإعداد ميثاقٍ موازٍ للميثاق الذي تعده اللجنة التحضيرية، عُرف باسم "ميثاق الدكاترة"[٩٨].

انتخبت اللجنة العامة التي ناقشت الميثاق لجنة تنفيذية للاتحاد اختارت بدورها أمانة عامة مؤلفة من عبد الكريم الفرحان (كتلة صبحي عبد الحميد) أميناً عاماً، وعبد الإله النصراوي (حركة القوميين العرب) وفؤاد الركابي (الوحدويون الاشتراكيون الديمقراطيون) وعبد اللطيف

الكمالي (قومي مستقل) للتهيئة لانعقاد المؤتمر التأسيسي للاتحاد الذي تقرر عقده في ١٤ تموز ١٩٦٤[٩٩].

وبغية تحقيق التجانس ما بين الاقتصادين العراقي والمصري، عُهد بشكلٍ سري إلى فريقٍ من الخبراء الاقتصاديين برئاسة الدكتور خير الدين حسيب محافظ المصرف المركزي، بإعداد مشروع القرارات "الاشتراكية". وتعود فكرة اتخاذ إجراءات تكاملية اقتصادية تؤدي إلى الوحدة الاقتصادية إلى أسابيع حركة ٨ شباط الأولى، حين أعلن وزير التجارة العراقي في أوائل آذار ١٩٦٣ "أن خطة العراق الاقتصادية ستؤدي خلال زمن قصير إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق"[١٠٠]. ويبدو أن حسيب قد شرَع منذ ذلك الوقت بإعداد مشروعه، غير أن فشل ميثاق ١٧ نيسان دفعه إلى انتظار ظروف أكثر ملائمة لتنفيذه[١٠١]. ووفّر قيام حركة ١٨ ت٢ التي كان حسيب نفسه صلة الوصل ما بينها وبين عبد الناصر مثل هذه الظروف.

كانت الوظيفة السياسية لمشروع حسيب هي تحقيق "الوحدة الاقتصادية" ما بين الاقتصادين العراقي والمصري، إذ أعلن الرئيس عبد الناصر أن على أي بلد عربي يريد الانضمام إلى مصر في وحدة عربية أن يتحول إلى دولة اشتراكية وفق المبادئ الاشتراكية العربية، وأنه يجب تصفية القوى الرجعية التي تضعف الوحدة قبل أن يصبح أي بلد عربي مهيأً للوحدة[١٠٢]. وقد أكد حسيب لاحقاً عام ١٩٦٥ "إن الخطوات الثابتة في السياسة الاقتصادية التي مشى عليها العراق منذ ١٤ تموز ١٩٦٤ قد حقّقت تقارباً كاملاً في المنهج الاقتصادي بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة" و"بدون أدنى شك" فإن "الوحدة الاقتصادية جاهزة، والفروق البسيطة التي لا تزال موجودة، لا تذكر، وهي في طريق التلاشي"[١٠٣].

من هنا وفي إطار الوظيفة السياسية الوحدوية لمشروع حسيب، ادعى عبد السلام عارف حين أصبح متنكراً لهذا المشروع ولا يدخر أي مناسبة للتنصل منه والتحريض عليه، أن هذا المشروع قد استند إلى أسباب سياسية وليس إلى أسباب اقتصادية. وإذا كان ذلك صحيحاً من الناحية الإجرائية أو الوظيفية السياسية المباشرة، فإن مشروع حسيب في العمق كان قد تم في إطار نظرية التنمية اللارأسمالية أو نظرية الطريق اللارأسمالي إلى الاشتراكية التي ازدهرت في الستينات في العالم الثالث، ومن هنا كان حسيب يشدّد في إطار تلك النظرية على أن "الاشتراكية" هي الحل الوحيد لمعضلة التنمية في العراق ولتحقيق العدالة الاجتماعية. والواقع أنه بذل جهداً خاصاً كي ينتزع من عارف الموافقة على المشروع[١٠٤]، الذي كان ترجمة إجرائية أو عملية لمفهوم "الناصرية" عن "الاشتراكية".

لا أدلَّ على وضوح الوظيفة السياسية القومية لمشروع حسيب من أن قراراته قد صدرت في اليوم نفسه الذي بدأت فيه أعمال المؤتمر العام التأسيسي للاتحاد الاشتراكي العربي في العراق، أي يوم ١٤ تموز ١٩٦٤. إذ تم بضربة واحدة تأميم كل المصارف وشركات التأمين واثنتين وثلاثين مؤسسة صناعية وتجارية كبيرة، وعُهد إلى المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة للمصارف اللتين يترأسهما حسيب بإدارة التأميمات ومراقبتها، واتخذت الإجراءات اللازمة لتخصيص ٢٥ بالمائة من أرباح الشركات المؤممة للعمال والموظفين، وتمثيلهم في مجالس إدارتها. وبدافع تحقيق التجانس ما بين الاقتصادين العراقي والمصري حرص حسيب أن يستمد قانون المؤسسة الاقتصادية العراقية من قانون مثيلته المصرية مع بعض التعديلات، ودفع ذلك إلى القول بأن هذا القانون يكاد يكون مقتبساً بحرفيته من القوانين "الاشتراكية" الصادرة في الجمهورية العربية المتحدة"[١٠٥].

انعقد المؤتمر التأسيسي من ١٤ تموز ١٩٦٤ في جو صاخب، تم فيه تبادل الاتهامات والاستفزازات وتخللته عمليات شغب، ونقد شديد للأمانة العامة. وانبثقت أربع لجان عن المؤتمر (لجنة الثورة العربية والوحدة العربية، ولجنة النظام الأساسي ولجنة الاشتراكية والديمقراطية واللجنة السياسية) وضمت كل لجنة من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ عضواً[١٠٦].

وقاطع المؤتمر كل من "الرابطة القومية العربية" (هشام الشاوي) وكتلة العميد عبد الهادي الراوي، بسبب عدم الأخذ باقتراحاتهما إبان التعديل الوزاري الذي صدر ليلة ١٧-١٨ حزيران ١٩٦٤[١٠٧] وكانت "الرابطة القومية" هامشية ومحدودة وضعيفة أما كتلة الراوي فكانت قد ضعفت كثيراً بتجنيد "حركة القوميين العرب" لعدد مهم من ضباطها، وقضْم قاعدتها من الضباط الصغار، وبذلك لم يكن لمقاطعتهما وزن يذكر، مع أن بعض شخصيات "الرابطة القومية" عادت وتعاونت مع الاتحاد الاشتراكي العربي من هنا كانت المنظمات التي حلّت نفسها وأعلنت اندماجها في الاتحاد الاشتراكي العربي هي: "حركة القوميين العرب" و"الحزب العربي الاشتراكي" و"الوحدويون الاشتراكيون الديمقراطيون" (فؤاد الركابي) و"حركة الوحدويين الاشتراكيين" (إياد سعيد ثابت)[١٠٨]. وخلال فترة وجيزة، ابتعدت حركة الوحدويين الاشتراكيين والعربي الاشتراكي عن الاتحاد، فأصبح القوام الفقري للاتحاد مقتصراً على كتلة الضباط القوميين وحركة القوميين العرب والمثقفين القوميين المستقلين من أمثال أديب الجادر والدكتور خير الدين حسيب، أما الركابي فكان شخصيةً أهم منه بكثير حركة. ويضاف إلى هؤلاء العارفيون الذين يدينون بالولاء لعارف وسبق لهم أن أعدوا "ميثاق الدكاترة"[١٠٩]. وخلال فترة قصيرة تولّت "الحركة" من خلال سلام أحمد رئاسة تحرير جريدة "الثورة العربية" الناطقة بلسان الاتحاد.

أحدث التزامن ما بين قيام الاتحاد الاشتراكي العربي والقرارات "الاشتراكية" موقفاً جديداً في الحزب الشيوعي العراقي خلال عام ١٩٦٤. إذ وضع ما يُعرف في أوساط الحزب باسم "خط آب" أو "خط حزيران-آب ١٩٦٤" تقييماً جديداً للناصرية، نظر فيه الحزب إلى مسألة الوحدة العربية في ضوء ظاهرة التطور اللارأسمالي كمحتوى تقدمي للوحدة العربية. وكان طبيعياً أن يؤدي هذا التقييم الجديد إلى مباركة الحزب للجناح الناصري في حركة ١٨ ت٢، الذي يقوّي خط التأميم، ويمهّد بدوره الطريق أمام العراق للتقدم في الطريق اللارأسمالي، ومن هنا تضمَّن الخط بشكل أو بآخر التخلي عن سياسة الاستيلاء على السلطة فيما إذا كان ممكناً للعراق أن يتطور على أساس ذلك الطريق، وثبتت إحدى منشورات الحزب موقفاً جديداً من الاتحاد الاشتراكي العربي، يقوم على التسلل إلى الاتحاد على مستوى جماهيري والنضال الإيديولوجي من داخله باتجاه الاشتراكية. مما دفع القاعدة الشيوعية التي استنكرت الخط إلى وصفه بالتوجه نحو جماعة حاكمة "أيديها ملطخة بدماء الحزب والشعب"[١١٠]. وفي هذا السياق اعتبر عزيز الحاج أن باقر الموسوي قد كان من أبرز أقطاب الخط التحريفي لعام ١٩٦٤، خط التبعية لدكتاتورية عارف والاتجاه لتذويب التنظيم الشيوعي في "الاتحاد الاشتراكي" العارفي على حد تعبيره[١١١].

غير أن الاتحاد الاشتراكي العربي لم يكن منظمة عارفية بقدر ما عكس التناقض ما بين "القوميين" و"العارفيين" سواءً في داخله أم على مستوى السلطة والمجتمع. وكان خط آب مدركاً بشكل مبكر لطبيعة التناقض في سلطة ١٨ ت٢ ما بين الجناح العارفي والجناح الناصري في حين أن صفوف القاعدة الشيوعية المأخوذة بما تعرضت له من مآس إبان حكم شباط لم تستطع أن تتقبل ذلك.

كان الجناح الناصري في سلطة عارف مؤلّفاً من التحالف الوثيق بين كتلة الضباط القوميين القوية والمتنفذة (كتلة صبحي عبد الحميد) وحركة القوميين العرب والمثقفين القوميين الناصريين من أمثال أديب الجادر وخير الدين حسيب الواضع الفعلي للقرارات "الاشتراكية". وقد وصف المؤتمر القومي لحركة القوميين العرب لعام ١٩٦٥ هذا الجناح بأنه الجناح الناصري اليساري في سلطة بغداد واعتبره المرتكز الأساسي لبناء الحركة الاشتراكية العربية الواحدة في العراق[١١٢]. وتشكلت من هذا الجناح عملياً "الحركة الاشتراكية العربية" عام ١٩٦٥، قبل أن تنقسم بعد النكسة إلى تنظيمين يحملان نفس الاسم أحدهما يقوده عبد الإله النصراوي وثانيهما يقوده خير الدين حسيب[١١٣]. في حين أن القوى والشخصيات القومية اليمينية التي شاركت في التحضير للاتحاد الاشتراكي العربي أو في تأسيسه، سرعان ما انتقلت إلى الجناح العارفي اليميني في سياق التناقض العارفي-القومي، مثل أحمد الحبوبي (ممثل العربي الاشتراكي) والعميد عبد الهادي

الراوي الذي ترجَّح صلاته السابقة برموز الحزب الإسلامي في العراق، وشامل السامرائي عضو اللجنة التحضيرية للاتحاد الاشتراكي العربي. إذ قام هؤلاء مع ثلاثة آخرين من الوزراء العارفيين بضغوطات هائلة على عارف وعلى الأرجح بالتنسيق معه لإلغاء المؤسسة الاقتصادية، مما دفع خير الدين حسيب إزاء الحملة الضارية التي شُنَّت عليه، إلى الاستقالة من رئاسة المؤسسة، ثم إلى احتدام أزمة البزاز–حسيب التي لعب فيها القومي التقليدي شكري صالح زكي دوراً بارزاً[١١٤] وهي الأزمة ما بين حكومة الدكتور عبد الرحمن البزاز وبين ما سمته "حركة القوميين العرب" بالجناح الناصري اليساري في السلطة. وكان حسيب دريئة هذا الجناح الأخير في مواجهة العارفيين.

أدَّت مقاومة الكتلة العارفية ولا سيما منها العارفيْن: عبد السلام وعبد الرحمن، للكتلة اليسارية الناصرية التي تشكل القوام الفعلي لـ "الاتحاد الاشتراكي العربي" إلى جعل هذا الاتحاد "مجرد مبنى ولافتة وجريدة مرتجع أعدادها يزيد أحياناً على المطبوع منها، كما كان يقال في معرض السخرية منها"[١١٥]. وكان العارفان يتهمان هذه الكتلة علناً بعضويتها في "حركة القوميين العرب"، ويخصان بالاتهام كتلة الضباط القوميين[١١٦] وإذا ما حذفنا العارفيين من "الاتحاد الاشتراكي العربي" فإن ما تبقى من قوامه القيادي المسيطر هو تحديداً ذلك "الجناح الناصري اليساري". وقد مثّل هذا الجناح بالنسبة لعارف نوعاً من "شر" دائم إلا أنه كان شراً لا بد منه، إذ بمعزل عن شريكه اللدود هذا لن يجد نفسه إلا في طريق الانفراد بالسلطة، التي كانت قاعدة عارف فيها ضعيفة للغاية، ولا تعتمد –كما ساد القول يومها في بغداد– إلا على "أقلية الأقلية" بمعنى أنها لا تتمتع إلا بدعم الجزء الأصغر من السنّة، الذي كانوا بمجموعهم لا يشكلون أكثر من خمس السكان[١١٧].

كانت الانقسامات الطائفية والجهوية والعشائرية ذات أساس موضوعي في النسق الفسيفسائي للمجتمع العراقي، إلا أنها لم تلعب دور محدِّدٍ أولٍ في انقسامات القوى السياسية العراقية، وكان هذا الدور حين يظهر ثانوياً. غير أن وجود شخصية مثل شخصية عبد السلام عارف تتميز بتعصبها الديني والمذهبي والعشائري والجهوي في إطار قومية تقليدية عامة، كان من شأنه أن يكون رمزاً لتوتير هذه الانقسامات. فقد افتقدت شخصية عارف لتمثيل الأبعاد الأساسية في الشخصية الوطنية العراقية، التي كان قد مثّلها عبد الكريم قاسم، فكان وجود جورج حبش على رأس حركة القوميين العرب مثلاً مثاراً لاستغراب عارف أن يقود نصارى "شباب محمد"[١١٨].

وكان من شأن انفراد عارف بالسلطة بمعزل عن جناحها اليساري الناصري أن يُفرغ المضمون "الناصري" لنظامه من محتواه، وأن يفقده أحد مصادر شرعيته الايديولوجية، مثلما أنه كان سيعني توتراً في علاقاته مع القاهرة، لا سيما وأنه حدّد السياسة الخارجية للعراق كسياسة مصرية دون أي لَبْس.

مرَّ مشهد التوتر ما بين العارفيين والقوميين بـ "بروفات" عديدة، كان محورها حرص القوميين على منع عارف من إشباع شهوته للانفراد بالسلطة، ومحاولة إرغامه على تشكيل مجلس قيادة ثورة، وافق عارف على تشكيله باليد اليمنى ثم استطاع أن يجمِّده في الآن ذاته باليد اليسرى، وضغَط القوميين على عارف كي يُسرِّع بتنفيذ خطوات جادة للوحدة الفعلية مع الجمهورية العربية المتحدة، وهو ما أثبت عارف بشكل فج عزوفه كأسلافه عنه.

تحوَّل عارف إلى أهم خصم للإجراءات "الاشتراكية" في العراق التي توخى منها "القوميون" توفير مقومات الوحدة الاقتصادية ما بين العراق والجمهورية العربية المتحدة. ووصل توتر هذا المشهد الانقسامي إلى ذروته بإخفاق الانقلاب الذي قامت به حركة القوميين العرب بالتعاون مع كتلة الضباط القوميين في ١٥ أيلول ١٩٦٥ والذي انتهى بانفراد عارف بالسلطة وإقصاء القوميين عنها (وهو ما سنتوقف عنده لاحقاً بالتفصيل). وقد سبق هذا الانقلاب بقليل استقالة الأمين العام للاتحاد والأمين العام المساعد وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد مما حوّله إلى جهاز حكومي هش "تابع للسلطة"[١١٩]. وبُعيد انسحاب الكتلة اليسارية الناصرية من "الاتحاد الاشتراكي العربي" وتركه ليواجه مصيره الحكومي البائس، حاولت بعض أطراف الكتلة اليسارية الناصرية المعارضة لعارف أن تنظّم صفوفها من خلال تشكيل "التنظيم الطليعي" اقتداءً بتشكيل التنظيم الطليعي في الاتحاد الاشتراكي المصري. وتألفت القيادة العراقية لهذا التنظيم من خير الدين حسيب وأديب الجادر وعبد الكريم الفرحان، وشكّل التنظيم الطليعي لنفسه جناحاً عسكرياً[١٢٠]. غير أن "الحركيين" لم ينخرطوا في هذا التنظيم، إذ كان لديهم جهازهم السري الخاص[١٢١].

ولكن هل حلّت "الكتلة" نفسها حين انخرطت في "الاتحاد الاشتراكي العربي"؟ يؤكد الأمين العام للاتحاد عبد الكريم فرحان أن "حركة القوميين العرب كانوا أول من حلَّ نفسه فعلاً وقولاً، والتزموا بجميع قرارات اللجنة التنفيذية، وعملوا بإخلاص وصدق لبناء الاتحاد الاشتراكي العربي"[١٢٢]. غير أن وثائق مؤتمر شباط القومي ١٩٦٥ لحركة القوميين العرب، تؤكد أن "الحركة" أبقت جهازاً سرياً خاصاً ، يحتفظ بتنظيم خاص ضمن الاتحاد الاشتراكي العربي"[١٢٣] كما حافظت على تنظيمها العسكري الخاص في الجيش، غير أن هذا الجهاز السري

الخاص، الذي انتُقي أفراده بعناية، ضمَّ بعض الكوادر القوميـة والتقدمية غير "الحركيـة" سابقاً وكان أحد هؤلاء عضواً في قيادة الجهاز، ومثّل هذا الجهاز بشكل مستقل نوعاً خاصاً من تنظيم طليعي للحركة داخل الاتحاد الاشتراكي العربي، يطمح إلى استقطاب القوى القومية والتقدمية حوله، انسجاماً مع التوجه لبناء "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة"[١٢٤].

بهذا المعنى تشكلت مجموعتان "مستقلتان" عن "الاتحاد الاشتراكي العربـي" همـا "التنظيم الطليعي" و"الجهاز الخاص"، فما كان ممكناً لـ "الاتحاد الاشتراكي العربـي" أن يبقـى منـه سـوى اللافتة، إلا أن هاتين المجموعتين مع كتلة صبحي عبد الحميد (الضباط القوميين) كـانت مؤتلفـة في الآن ذاته في إطار "الحركة الاشتراكية العربية" التي مثلت نوعاً عراقياً خاصاً متميزاً من أنـواع "الحركة العربية الواحدة".

ثانياً- في سورية:

واجهت القوى "الناصرية" في سورية محنة قاسية إثر فشل حركة جاسـم علـوان الانقلابيـة (١٨ تموز ١٩٦٣)، التي تم إثرها تشييع ميثاق ١٧ نيسان رسمياً. غير أن قيـام حركـة ١٨ ت٢ ١٩٦٣ في العراق واكتسابها بسرعة لمضمون "ناصري" عوَّض نسبياً عن هذه المحنـة، واستحثَّ القوى الناصرية كي تقوم بحركة انقلابية جديدة، تكمل ما تم إنجازه في العراق، وتعيد الحياة إلى الوحدة الثلاثية. كانت الناصرية في سورية تياراً شعبياً جارفاً أكثر منهـا حركـة حزبيـة منظمـة. وإذا ما استثنينا "الجبهة العربيـة المتحـدة" (الخماسـي النـاصري) الـتي كـانت وجوهها أهـم مـن تنظيمها المحدود، وتنظيم "الاتحاد الاشتراكي العربي" في حلب الـذي كـان تنظيمـاً محليـاً أسَّسه المحامي نهاد الجراح، وكان أضعف بكثير من قـوة التيـار الشـعبي النـاصري في حلـب، فـإن مـن تقاسم التعبير المنظَّم عن التيار الشعبي النـاصري هـو "الحركـة الوحدويـة الاشـتراكية" و"حركـة القوميين العرب".

كانت قيادات "الوحدويين الاشتراكيين" المؤسِّسة برمتهـا بعثيـة، غير أن قواعدهـا كـانت ناصرية، ووصل توسعها التنظيمي الأفقي إلى حد أنهـا ضمـت في ذاتيتهـا التنظيميـة حتـى تمـوز ١٩٦٣ حوالي ٣٠,٠٠٠ عضواً، كمـا اعتـبر إياد سـعيد ثـابت في العـراق "حركتـه الوحدويـة الاشتراكية" التي كانت تنظيماً محدوداً وصغيراً في العـراق فرعـاً للحركـة - الأم في سـورية الـتي أرادت أن تعيد للبعـث وجهـه الوحـدوي بـالدعوة إلى الوحـدة الفوريـة دون قيـد أوشـرط مـع الجمهورية العربية المتحدة بقيادة عبد النـاصر[١٢٥]. غير أن "الحركـة" رغـم تنظيمهـا "الخلَـوي" السري، واعتمادها رسمياً لقواعد السرية، كانت فعلياً أقرب إلى "تجمع" ناصري منـه إلى حـزب

يستطيع العمل فعلياً تحت الأرض. وكان لفتْح البعث قبيل مؤتمره القومي السادس (ت١ ١٩٦٣) للحوار معها للعودة إلى الحزب، ولعودة بعض وجوهها القيادية مثل سامي الجندي إلى حزبه القديم، أثره في سلبية تقييم "الحركيين" لها، بوصفها تضع قدماً في "البعث" وقدماً أخرى في "الناصرية"، في حين أن المؤتمر القومي السادس للبعث قد قيَّم الوحدويين الاشتراكيين بأنه "قد ثبت نهائياً حقدهم على الحزب كما ثبت أيضاً ارتباطهم المباشر بعبد الناصر. وكانت محاولات الحزب المخلصة لإدخالهم في صفوفه، بالنسبة إلى عناصرهم القيادية مجرد تكتيك يوجّهه عبد الناصر. فقد كانوا في فترات المفاوضة بينهم وبين الحرب يريدون توزيع الأدوار في العملية. وكانت بالنسبة إليهم مجرد تمثيلية. فقد قرروا أن يقسموا أنفسهم قسمين: قسم يدخل الحزب على أساس محاولة قلب الحزب من الداخل وتفسيخه، والقسم الآخر كان مقرراً له أن يبقى خارج الحزب استمراراً للتنظيم"[١٢٦].

أما "حركة القوميين العرب" فكانت عددياً أقل من أعداد "الحركة الوحدوية الاشتراكية" إلا أنها كانت أكثر قوة وتماسكاً وصلابة من الناحية التنظيمية وبما لا يقاس، وكانت آلافها جهازاً منيعاً يمكن تحريكه وتوجيهه بشكل موحد. وكان على رأس هذا الجهاز عدد من القادة الفعالين من أمثال أسامة الهندي وسامي ضاحي، ويدين جزء أساسي من فعالية الجهاز وحيوية توسعه إلى كفاءة أسامه الهندي عضو قيادة الإقليم[١٢٧].

من هنا كانت "حركة القوميين العرب" من الناحية التنظيمية هي المهيأة للتفكير العملي بحركة انقلابية ترد على محنة ١٨ تموز وتقيم جسراً مع حركة ١٨ ت٢ في العراق. وهكذا كانت "الحركة" ربيع ١٩٦٤ على موعد مع حركة انقلابية، نسّقتها قيادة أسامة الهندي وسامي ضاحي للاقليم في سورية، ووجّهها جورج حبش بالتنسيق مباشرة مع القاهرة من خلال هاني الهندي، الذي تم إيفاده إلى هناك لهذا الغرض. وافترض بالحكومة المستقبلية أن تضم الوزراء السوريين العسكريين زمن الوحدة إضافة إلى هاني الهندي وناجي ضللي. وكانت حربة الانقلاب مؤلفة من ضباط سوريين منفيين في العراق سيدخلون إلى سورية عن طريق الحدود العراقية ويعلنون إعادة الوحدة[١٢٨]. ويبدو أن عميد الجو العراقي عارف عبد الرزاق رأس كتلة "الضباط القوميين" في العراق كان على صلة بهذه المحاولة الانقلابية، إذ كان شديد الحماس لتصعيد الموقف العسكري ما بين سورية والعراق بحوادث استفزازية ومهاجمات للمخافر والقرى الحدودية، يتلوها توغل عسكري في الأراضي السورية، وحينئذ تحدث انتفاضة الوحدات العسكرية التي ظلت على ولائها لعبد الناصر[١٢٩]. غير أن المحاولة كُشفت قبل التنفيذ، وحمّل بعض قيادييها الأجهزة العارفية مسؤولية تسريبها[١٣٠] وربما تم كشفها عن طريق الضباط البعثيين العراقيين الذين كانوا مايزالون في بعض المواقع الهامة، لاسيما منهم العقيد المطلي عبد

الكريم نصرت مصطفى، أو عن غير هذا الطريق. إلا أن ما يهم هنا أنه قد "اعتقل بنتائج هذه المحاولة حوالي مئات من الحركيين"[١٣١].

في هذه الظروف من الضربات المنهجية التي تعرضت لها "حركة القوميين العرب" أقوى تنظيم ناصري من الناحية الحزبية في سورية، تم في ١٩ تموز ١٩٦٤، وبعد خمسة أيام من بدء أعمال مؤتمر "الاتحاد الاشتراكي العربي" في العراق، إصدار أربع "مجموعات وحدوية" لتصريح بتأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية. وكانت هذه المجموعات هي: حركة القوميين العرب، والحركة الوحدوية الاشتراكية، والجبهة العربية المتحدة، والاتحاد الاشتراكي العربي في حلب.

غير أن عدداً من أبرز الأقطاب القيادية لحركة الوحدويين الاشتراكيين في سورية، مثل قطبها في المنظمة الجنوبية ذوقان قرقوط، وقطبها في اللاذقية مصطفى الحلاج وقطبها في حمص أبو النور طيارة، وقياديُها البارز المحامي إبراهيم العيسى في حلب، وأمينها العام نفسه سامي صوفان، قد عارضوا الاندماج مع حركة القوميين العرب، وفضلوا الانسحاب من الحركة أو تجميد عملهم فيها على هذا الاندماج[١٣٢].

انعقد المؤتمر التأسيسي في بيروت وانتخب نهاد القاسم (الجبهة العربية المتحدة) رئيساً للمكتب السياسي[١٣٣]، وافترض بالتنظيمات أن تحلَّ نفسها وتندمج، فأعلنت حركة الوحدويين الاشتراكيين بلسان أمينها العام الرديف فايز اسماعيل حلَّ الحركة فعلاً والاندماج في الاتحاد الاشتراكي العربي[١٣٤]، كما أعلنت "حركة القوميين العرب" رسمياً ذلك، وتم تشكيل قيادة مؤقتة في الداخل للاتحاد. غير أن هذه القيادة لم تتمكن عام ١٩٦٥ من حضور المؤتمر الأول للاتحاد الاشتراكي. وفي هذا المؤتمر انتخب جاسم علوان أميناً عاماً للاتحاد، فاعتذر نهاد القاسم عن متابعة مسؤوليته[١٣٥].

كان "الوضع الداخلي (في الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية) انفصالياً فكرياً وسياسياً"[١٣٦]. وكانت جميع الأطراف الأخرى تتخوف من "الحركيين" وتشك في صدقية حلهم لـ "الحركة". وقد فسَّر ذلك لنا الدكتور عبد الرحمن عطبة أحد أقطاب الاتحاد الاشتراكي يومئذ بأن الأكثر قوة من الناحية التنظيمية يخيف الأضعف، وأن الأطراف الأخرى كانت أضعف تنظيمياً من "الحركة"، ومن هنا رأت أن اندماج "الحركة" في الاتحاد كان رسمياً وليس فعلياً[١٣٧] في حين أن عضواً "حركياً" في قيادة الاتحاد هو ناجي الضللي، يقول: إن عبد الناصر قد فوَّض "الحركة" في أن تكون العمود الفقري للاتحاد الاشتراكي العربي، وأن تقبل من تشاء من الحركات والشخصيات الوحدوية الأخرى[١٣٨]. وبغض النظر عن مدى صحة ذلك، فإن

مثل هذا التفكير يعكس العقلية الوصائية التي مارستها "الحركة" على المجموعات الناصرية الأخرى، فلقد كانت فعلاً الأرقى تنظيمياً. ومن هنا ليس صحيحاً ما يذكره محسن إبراهيم من أن "الحركة" حلّت نفسها واندمجت في الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية(١٣٩) فـ "الحركة" لم تحل نفسها تنظيمياً قط، واستمرت كوادرها في حضور اجتماعات مزدوجة، خاصة بها وفي إطار الاتحاد في آن واحد(١٤٠). من هنا سرعان ما انسحب الوحدويون الاشتراكيون وأعادوا بناء تنظيمهم بسرعة وخرجوا من الاتحاد الاشتراكي العربي، ليتحالفوا بعد حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ في سورية مع البعث، وليتم تمثيلهم بوزيرين كشخصيتين تقدميتين"(١٤١).

تشكّلت إبان ذلك قيادة في الداخل مستقلة عن الخارج، لعدم قدرة الخارج على القيادة، واستمر نوع من التنسيق السياسي الرمزي ما بين الطرفين. تألفت هذه القيادة من د. جمال الأتاسي وناجي الضللي أحد قدامى أعضاء الحركة وعضو قيادة الاقليم واللواء السابق محمد الجراح. وقد حلّ ناجي الضللي ممثلاً للحركة في الاتحاد (إثر اعتقال أسامة الهندي عام ١٩٦٥)(١٤٢).

حدثت خلال هذا العام الذي اعتقل فيه دينامو الحركة أسامة الهندي تحولات هامة في سورية هي التأميمات التي أجّجت الصراع ما بين "يسار" البعث و"يمينه" وساهمت في إطار مشهد انقسامي مركب، بترحيل القيادة التاريخية وإعلان حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦. وكانت شرارة هذه الحركة قد اندلعت باعتقال مصطفى طلاس لقائد لواء في حمص محسوب على القيادة التاريخية(١٤٣).

أربكت هذه التأميمات بشكل أو بآخر موقف المجموعة الراديكالية المسيطرة على مؤتمر شباط ١٩٦٥ لحركة القوميين العرب، إذ أيّدت هذه القرارات بحد ذاتها، ورأت أنه بغض النظر عن دوافعها فإنها تفتح نظرياً أمام البعث فرصة نادرة لتحرير نفسه من العزلة القاسية التي عاشها منذ بداية حركة الثامن من آذار. وقرر المؤتمر القومي أنه إذا ما استطاع البعث أن يجعل من خطوة التأميم مدخلاً لمثل هذا التغيير الحاسم في مواقفه، فإنه سيتمكن عندئذ من تحويل نفسه إلى واحد من أبرز التجمعات القومية القديمة القادرة على تجديد إسهامها الثوري، ويصبح الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية في مثل هذه الحالة، مطالباً بتأسيس علاقة إيجابية جديدة بينه وبين حكم البعث، علاقة تسير باتجاه تحقيق وحدة المعسكر الاشتراكي الوحدوي السوري - وضمنه البعث- عبر طريق الحركة الاشتراكية العربية الواحدة الجديدة. غير أن المؤتمر رأى أن السلوك العملي للبعث بعد هذه القرارات لم يتغير، وبقي يطرح نفسه كبديل للناصرية أولاً وفي الأساس، ولم يستطع أن يتجاوز هذه التجربة الاشتراكية البعثية الخاصة وممارسته الفاشية

للحكم، ولم يغيّر موقفه من شعار وحدة سورية ومصر بشكل خاص[١٤٤]. من هنا ورغم العنصر الجديد المتمثل بالتأميم، أكد المؤتمر على أن دولة البعث بحكم منطقها المتعاكس مع الناصرية في الأصل، ستبقى مهددة بأن تتحول إلى ظاهرة من ظواهر الثورة المضادة، التي تشكّل خطراً على الناصرية في قيادتها وقاعدتها[١٤٥] ووضع مؤتمر شباط القومي معياراً للتعامل مع البعث هو مدى موافقة البعث على الوحدة، واستعداده الفعلي لإنشاء علاقة إيجابية مع المعسكر الناصري[١٤٦]. ورسم المؤتمر سياسة الحركة تجاه البعث، بتأييد التأميم في حد ذاته، ورفض الانحياز إلى جانب اليمين السوري في معركته ضد البعث، وقرر إنهاء الصراع مع البعث حال تطويقه، وإرضاخه للناصرية[١٤٧].

قيَّم المؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية إيجابياً، وعيَّن الغياب التدريجي لشبح منطق التكتلات الحزبية الذي خيم على التجربة، فهناك عمليات اندماج فعلية، تنسف فكرة الكسب الحزبي على حد تعبيره[١٤٨]. غير أن الواقع كان عكسياً تماماً وفي الزاوية المقابلة تماماً، فلم تحل "الحركة" تنظيمها في حين أن "الوحدويين الاشتراكيين" أعادوا بناء تنظيمهم بشكل مستقل، وتدهورت صورة "الجبهة العربية المتحدة" من الناحية التنظيمية بانسحاب نهاد القاسم.

وبهذا المعنى كانت "حركة القوميين العرب" وحدها بشكل فعلي القوة المنظَّمة المستقلة التي تشكل حزباً داخل الحزب، أي تنظيماً مستقلاً داخل "الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية".

الانسحاب من الاتحاد الاشتراكي العربي

من "الالتحام بالناصرية" إلى استقلال "اليسار الناصري"

كان الالتحام بالناصرية يعني من الناحية الإجرائية وضع الحركة في قبضة الأجهزة الأمنية المصرية التي كانت تدير العمل العربي. وكان الراديكاليون "الحركيون" قد طرحوا الاندماج التام بينهم وبين عبد الناصر وإزالة أي مظهر من مظاهر الاستقلال التنظيمي عنه، من دون أن يفطنوا إلى ذلك الوجه المزدوج في الناصرية أي الوجه البيروقراطي والشعبي في آن. وكان زكريا محي الدين نائب عبد الناصر أكثر حكمة من الراديكاليين الشباب، حين رفض صيغة الاندماج وفضل عليها التنسيق والتعاون، إذ حدث ما توقعه محي الدين تماماً، وهو انفجار أخطر تناقض ما بين "الحركة" والجهاز البيروقراطي الناصري، من خلال ما بات يسمى في أدبيات "الحركة" تقليدياً بـ "انقلاب يناير ١٩٦٦" داخل "الجبهة القومية"، وفرْض "دمجٍ قسري" لها مع "منظمة

تحرير الجنوب المحتل" (سنتوقف عند ذلك لاحقاً بالتفصيل). إذ جمَّد نايف حواتمة مثلاً نشاطه القيادي وأخذ يعمل بشكل مستقل مع الفروع[١٤٩] في حين تمرد قادة الداخل في "الجبهة القومية" على قرار الدمج، أما فرع الحركة في شمال اليمن الذي عانى كثيراً من تسلط أجهزة صلاح نصر الأمنية، فقطع في كانون الثاني ١٩٦٦، وبنتائج هذا الانقلاب روابطه نهائياً مع القيادة المركزية (اللجنة التنفيذية القومية للحركة)، وأخذ ينسّق مع كوادر الصف الثاني في قواعد "الجبهة القومية" في "الداخل"[١٥٠]. أما في الفروع الخليجية للحركة ولاسيما فرعها المهم في البحرين، فقد كان الاتجاه طاغياً لتشكيل قيادة مستقلة للجزيرة العربية والخليج، إلا أنه بسبب وجود عضو في الأمانة العامة من البحرين هو عبد الرحمن كمال تم الحفاظ على روابط "شكلية" مع القيادة المركزية ومقرها القيادي في الكويت، في الوقت نفسه الذي حدثت فيه تشققات كبرى في تنظيم الحركة الخليجي[١٥١]. وفي الكويت نفسها أخذت النشرات الداخلية للحركة، تشير إلى أنه قد "تفشت في صفوف التنظيم روحية تجريح -لا نقد- الآخرين من الأعضاء، وقد اتخذ التجريح طريقة خطيرة بعيدة عن روح الحركة وسلوكها"[١٥٢]. وفي العراق أصبحت القطيعة نهائية ما بين "الحركة" ونظام عارف إثر إخفاق انقلاب الحركة الأول ضد عبد السلام عارف في ١٥ أيلول ١٩٦٥، وإثر إخفاق انقلاب ٣٠ حزيران ١٩٦٦ الذي كان صبحي عبد الحميد عضو المكتب السياسي لـ "الحركة الاشتراكية العربية" من أبرز منسّقيه وقادته[١٥٣].

في هذا السياق الذي فقدت فيه "الحركة" وحدتها وتماسكها التنظيميين، وتحوَّل فيه "الالتحام بالناصرية" إلى ارتطام بأجهزتها البيروقراطية الأمنية وسياساته، كما تمخضت ترجمته التنظيمية "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" إلى تشققات وتمردات وعصيانات تنظيمية- سياسية داخل الحركة، عقدت اللجنة التنفيذية القومية للحركة في تموز ١٩٦٦ اجتماعاً راجعت فيه شعار "الالتحام بالناصرية" وما آل إليه فعلياً، وخرج الاجتماع بنتائج من أهمها:

١- ضرورة التمييز في تحليل الحركة الناصرية بين فصائلها وقواها المختلفة: أي التمييز بين يمينها ممثلاً بالأجهزة البيروقراطية البورجوازية وامتداداتها الطبقية والإيديولوجية والتنظيمية في المنطقة العربية، وبين "يسارها" ممثلاً بالعناصر والقوى التقدمية المتواجدة ضمن التيار الناصري.

٢- ضرورة انتهاج اليسار الناصري خط "استقلال" إيديولوجي وسياسي وتنظيمي يحرره من تسلط اليمين ويربطه بالجماهير الناصرية العريضة من ناحية، وبقيادة عبد الناصر التي تمثل رأس اليسار تاريخياً من ناحية ثانية.

٣- ويترتب على ذلك أن تخرج حركة القوميين العرب من الاتحادات الاشتراكية العربية التي دخلتها في وسورية والعراق وأن تتوجه في كل منطقة المشرق العربي وجهة جديدة تستهدف هذه المرة الالتحام سياسياً وتنظيمياً بالجيوب التقدمية ضمن التيار الناصري، والانفتاح على جماهيره وتوثيق الارتباط بقيادة عبد الناصر دون المرور عبر الأجهزة البيروقراطية البورجوازية التي اعتبرتها حركة القوميين العرب مسؤولة عن الأزمة التكوينية التي تعانيها الناصرية[١٥٤].

ومما يدعو للعجب أن "الحركة" كانت تعتقد بإمكانية تجاوز الأجهزة البيروقراطية الناصرية والتواصل المباشر مع عبد الناصر من دون أن تتأثر علاقتها الودية مع عبد الناصر[١٥٥]. مع أن هذه الأجهزة مرجع عبد الناصر الفعلي في علاقته بالحركة[١٥٦]. وقد ترجم محمد كشلي تلك الإمكانية نظرياً في سلسلة مقالات، حملت عنوان "نقد التجربة الناصرية"، ونشرها خلال شهري آب وأيلول في مجلة "الحرية"، ووضعت عبد الناصر فوق نظامه البيروقراطي[١٥٧].

انسحبت "حركة القوميين العرب" إذن بنتائج قرار اللجنة التنفيذية القومية (في تموز١٩٦٦) من الاتحاد الاشتراكي في العراق وسورية. وكان هذا القرار بالنسبة للعراق مصادقة على واقع انسحابٍ قائم منذ أواسط عام ١٩٦٥، أما بالنسبة لسورية فكان يعني إخراج "الحركة" – التي لم "تندمج" إلا شكلياً – من الاتحاد. وردَّت قيادة الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية على ذلك بعقد مؤتمر لفصل "حركة القوميين العرب" من الاتحاد، ولم يحضر ممثلو الحركة المؤتمر، فاعتُبر تغيبهم فصلاً لهم[١٥٨].

أما في الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر، فكان مؤتمر شباط القومي ١٩٦٥ الذي تبنى "الالتحام بالناصرية" والاندماج فيها، قد دمج نواته الحركية المصرية الصغيرة في الاتحاد الاشتراكي، وتم مفاتحة عبد الناصر بأمر هذه النواة وتحديد موقع عمل لها في الاتحاد الاشتراكي العربي، إلا أن الأجهزة الأمنية المصرية، قامت بعد فترة وجيزة باعتقال أحد أعضاء هذه النواة، واتهمت في تقرير رفعته لعبد الناصر، "الحركيين" المصريين بمعاودة اتصالاتهم بـ "حركة القوميين العرب" وبتآمرهم على النظام. واعتبر عبد الناصر ذلك قضية كادت تنسف كل علاقاته بالحركة، لولا إعادة التحقيق الذي انتهى إلى نتائج مخالفة[١٥٩]. ولقد كانت وظيفة هذا الاعتقال واضحة، وتحددت في اصطناع معطيات توَتّرُ العلاقة ما بين عبد الناصر والحركة وتُرشحها للنسف، وهو ما كاد يحدث بالفعل.

خلال هذا التغيير الجذري لسياسة "الحركة" من الاندماج بالناصرية إلى تأكيد خط الاستقلال التنظيمي والسياسي والإيديولوجي عن أجهزتها والالتحام بعبد الناصر فقط بوصفه رأس اليسار تاريخيا، والوهم بإمكانية وضع عبد الناصر فوق هذه الأجهزة، عمَّت الطبعات

الماركسية اليسارية غير المُسفْيتة في كل فروع الحركة. من الماركسية الأسيوية إلى أفكار الثورة الفيتنامية والظاهرة "الغيفارية" في أمريكا اللاتينية، إضافة للتروتسكية والماوية ومؤلفات لينين والاشتراكية التيتوية. وأصبحت الحركة نوعاً من "بابل" ماركسية تعج بمختلف اللغات الماركسية غيرالمسفْيتة ووصل الأمر مثلاً في سورية إلى حد تكون أنصار لـ "الميشيلية"[١٦٠]. كما تغيّر المنهاج التثقيفي الداخلي جذرياً، فحتى في الكويت نفسها التي كانت تحكمها قيادة وصفها الراديكاليون على الدوام بقيادة يمينية، كان المنهاج التثقيفي يتضمن دراسة كتب عن حرب العصابات والتجربة الصينية والاشتراكية التيتوية والآسيوية والبيان الشيوعي وكتب ماو تسي تونغ وبعض كتب لينين إضافة إلى كتاب أنور عبد الملك "مصر مجتمع يبنيه العسكريون"[١٦١].

وفي ١٤ تشرين الأول ١٩٦٦ تدهورت العلاقات ما بين "الحركة" والأجهزة الناصرية في جنوب اليمن وشماله، من خلال انسحاب الجبهة القومية علناً وتحت ضغط قادة الفدائيين من "جبهة التحرير" التي شكلتها المخابرات المصرية، وتوقفت كل مساعدة من جانب الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية[١٦٢].

ورغم استمرار اللقاءات ما بين بعض قيادات "الحركة" وعبد الناصر[١٦٣]، فإنه خلال الأشهر القليلة التي تلت انسحاب الجبهة القومية من جهة التحرير، ومع حلول العام ١٩٦٧، كانت علاقة الحركة مع عبد الناصر قد تدهورت إلى حدٍ متدن جداً[١٦٤] لتكون الأمة العربية في ٥ حزيران أمام كارثة النكبة الثانية التي تم سمِّيت باسم النكسة.

هوامش الفصل الرابع

(١) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مقررات المؤتمر القومي السادس،(كراس رسمي) ص٣٣.

(٢) محاضر محادثات الوحدة، (نشرها رياض طه)، مطابع در الكفاح، بيروت، ١٩٦٣، ص٨٢-٨٣.

(٣) قارن مثلاً برأي د. سامي الجندي، البعث، دار النهار، بيروت، ١٩٦٩، ص١٤٠.

(٤) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، بعض المنطلقات النظرية التي أقرها المؤتمر القومي السادس، ط٧، مطبعة القيادة القومية، دمشق- تموز ١٩٨٢.

(٥) هم المعلم محسن إبراهيم، والطلاب: الحكم دروزة (فلسطيني) وثابت المهايني (سوري) ومصطفى بيضون (لبناني) وعمر فاضل (ابن مغترب عربي في الكاميرون). مقابلة في ١١/ ٣/ ١٩٩٦ مع جورج حبش بدمشق.

(٦) قارن بهاني الهندي، أورده حنا بطاطو في: العراق، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٢، ص٣٤٤.

(٧) حكيم الثورة، قصة حياة الدكتور جورج حبش (حوار فؤاد مطر)، منشورات هاي لايت، لندن، ط١، ١٩٨٣، ص٧٤.

(٨) محسن إبراهيم، أورده باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، تعريب: نادرة الخضيري الكبيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط٤، ١٩٨٥، ص١٢٦-١٢٧.

(٩) مقابلة في ٢/ ٢/ ١٩٩٥ مع محمد كشلي في بيروت.

(١٠) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٧٤-٧٥.

(١١) د. وليد قزيها، الأسس الاجتماعية-السياسية لنمو الحركة القومية العربية المعاصرة في المشرق العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد رقم٦، آذار ١٩٧٩، بيروت ص ٦٨.

(١٢) مقابلة سبق ذكرها مع محمد كشلي. قارن بمحسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟ حركة القوميين العرب من الفاشية إلى الناصرية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠، ص٥٠.

(١٣) قارن بـ: حركة القوميين العرب، الدراسة التحليلية التي قدمها التقرير العام للحركة، تقييم عام، (تقرير داخلي) ص٢١.

(١٤) مقابلة سبق ذكرها مع محمد كشلي.

(١٥) مقابلة مع مصدر لم يرغب ذكر اسمه، وكان هو صاحب هذا الاقتراح.

(١٦) محسن إبراهيم، في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي، منشورات حركة القوميين العرب، دون دار نشر، ١٩٦٢.

(١٧) محسن إبراهيم، مناقشات حول نظرية العمل العربي الثوري، منشورات دار الفجر الجديد، بيروت، ١٩٦٣.

(١٨) إبراهيم، في الديمقراطية والثورة، مصدر سبق ذكره، ص٥١-٥٢.

(١٩) إبراهيم، المصدر السابق، ص٥٠.

(٢٠) قارن بـ: إبراهيم، المصدر السابق، ص٢٠٠.

(٢١) إبراهيم، المصدر السابق، ص٥٤.

(٢٢) إبراهيم، المصدر السابق، ص١٨.

(٢٣) إبراهيم، المصدر السابق، ص٥٠.

(٢٤) إبراهيم، المصدر السابق، ص١٣٧- ١٣٨.

(٢٥) إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟، مصدر سبق ذكره، ص٤٨-٤٩. في حين يشير الدكتور جورج حبش إلى أن محمد كشلي ونايف حواتمة لم يحضرا هذا المؤتمر، وحضرا أول اجتماع قيادي موسع-مؤتمر عام ١٩٦٣، حكيم الثورة،

مصدر سبق ذكره، ص٧٣ وفي مقابلة شخصية تمت بتاريخ ١٨/ ١١/١٩٩٥ مع نايف حواتمة أكد لنا حواتمة أن مؤتمر آذار-نيسان القومي ١٩٦٣، كان أول مؤتمر قيادي يحضره. أما محمد كشلي فقد أفادنا في مقابلة شخصية تمت معه في ٢/ ٢/ ١٩٩٥ ببيروت أن محسن إبراهيم كان يومئذ حذراً بطرح ما يدور داخل جدران القيادة القومية ولا يتكلم إلا بما هو عام. كما أنه لم يتم توقيع عدد من أعضاء الجيل الجديد إلى اللجنة التنفيذية إلا في العام ١٩٦٣. قارن بالكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.

(٢٦) قارن برأي هاني الهندي، أورده الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٧- ١٠٨.

(٢٧) الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢، ص٦١.

(٢٨) حركة القوميين العرب، الدراسة التحليلية، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

(٢٩) المصدر السابق، ص٢٣.

(٣٠) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣١) المصدر السابق، ص٢٤.

(٣٢) إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره، ص٤٧.

(٣٣) مقابلة سبق ذكرها مع محمد كشلي ومقابلة في ١٩/ ٢/ ١٩٩٦ مع أسامة الغزي في بيروت.

(٣٤) حكيم الثورة، ص٧٦.

(٣٥) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.

(٣٦) مقابلة في ١٨/ ١١/ ١٩٩٥ مع نايف حواتمة في دمشق.

(٣٧) قارن بـ: حكيم الثورة، ص٧٦. مقابلات شخصية في فترات متباينة مع نايف حواتمة وعبد الإله النصراوي ومحمد كشلي.

(٣٨) حكيم الثورة، ص٧٦ قارن بإبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، ص٥١.

(٣٩) إبراهيم، المصدر السابق، ص٥١.

(٤٠) د. فلاح عبد الله المديرس، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت، دار قرطاس، الكويت، ط١، ١٩٩٤، ص٣٩.

(٤١) الميثاق، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

(٤٢) مقابلة سبق ذكرها مع محمد كشلي.

(٤٣) علي ناصر الدين، قضية العرب، منشورات عويدات ببيروت، ط٣، ١٩٦٣، ص٤٣.

(٤٤) حركة القوميين العرب، تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة (مؤتمر شباط ١٩٦٥)، ص٤٩.

(٤٥) حكيم الثورة، ص٨٩.

(٤٦) أشار إلى ذلك محمد كشلي في مقابلتنا له، مقابلة سبق ذكرها.

(٤٧) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٨٧.

(٤٨) مقابلة مع حبش سبق ذكرها.

(٤٩) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.

(٥٠) محسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره ص٤٩.

(٥١) مقابلة سبق ذكرها مع نايف حواتمة.

(٥٢) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.

(٥٣) إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره ، ص٥١.

(٥٤) غازي عبد الرحمن القصيبي، شقة الحرية، دار الريس، لندن، ط١، ك٢، ١٩٥٤، ص٥٧٨.

(٥٥) مقابلة سبق ذكرها مع محمد كشلي. كان كشلي موفد القيادة القومية وتحديداً موفد جورج حبش لشرح ما تم في المؤتمر إلى وجهاء "الحركة" في الأردن، فتقبلوه بواجب الضيافة التقليدي لا أكثر وعلى مضض ظاهر، وأبدوا له عدم موافقتهم على ما تم.

(٥٦) مقابلة سبق ذكرها مع حوائمة.

(٥٧) مقابلة في ١٨/ ١٠/ ١٩٩٥ مع عبد الرحمن نعيمي في دمشق.

(٥٨) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.

(٥٩) إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟ مصدر سبق ذكره، ص٥١.

(٦٠) حكيم الثورة، ص٧٧ قارن بـ: فيتالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، دار التقدم موسكو، ط١، ١٩٨٤، ص١٢٦. ويذكر ناؤومكين خطأ أن القيادة التقليدية اضطرت في المؤتمر إلى تبني وجهة نظر الراديكاليين.

(٦١) حركة القوميين العرب، تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة (مؤتمر شباط ١٩٦٥)، ص٩.

(٦٢) حكيم الثورة، ص٧٧- ٧٨.

(٦٣) إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟ مصدر سبق ذكره ، ص٥٢- ٥٤.

(٦٤) قارن بإبراهيم، المصدر السابق، ص٥١-٥٢.

(٦٥) تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

(٦٦) المصدر السابق، ص٥٢.

(٦٧) مقابلة في ١٠/ ١٢/ ١٩٩٥ مع عبد الله النيباري في الكويت.

(٦٨) تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة، مصدر سبق ذكره ، ص٥١.

(٦٩) إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟ مصدر سبق ذكره ،ص٥٣.

(٧٠) قارن بالكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦.

(٧١) حركة القوميين العرب، مشروع النظام الداخلي (نشرة داخلية).

(٧٢) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦.

(٧٣) مقابلة في ٢٦/ ١/ ١٩٩٦ مع عبد الإله نصراوي في دمشق وبيروت.

(٧٤) تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة، ص٤٨-٤٩.

(٧٥) المصدر السابق، ص١٧-١٨.

(٧٦) المصدر السابق، ص٢ و١٧. قارن بمحسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟، مصدر سبق ذكره ، ص٥٥-٥٦.

(٧٧) تقرير عن أعمال المؤتمر القومي، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥.

(٧٨) المصدر السابق، ص١٢.

(٧٩) المصدر السابق، ص٤٦-٤٧-٤٨.

(٨٠) المصدر السابق، ص١٦.

(٨١) إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟ مصدر سبق ذكره ،ص٧٧.

(٨٢) قارن شهادة جورج حبش في: حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره ، ص٩٣-٩٤-٩٥ بشهادة محسن إبراهيم التي أوردها الكبيسي في حركة القوميين العرب، مصدر سبق ذكره ، ص١١١.

(٨٣) قارن بالكبيسي، مصدر سبق ذكره ، ص١١١.

(٨٤) د. عصمت سيف الدولة، وحدة القوى العربية التقدمية، دار الطليعة، ط١، ك١ ١٩٦٨. بيروت، ص٦٢.

(٨٥) تقرير عن أعمال المؤتمر القومي لحركة، ص٣٥.

(٨٦) المصدر السابق، ص٢.

(٨٧) عبد الكريم فرحان، تجربة السلطة في العراق ١٩٦٣-١٩٦٥، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط١، ١٩٨٣، ص١٨٢.

(٨٨) هويدي، كنت سفيراً في العراق (١٩٥٨- ١٩٦٨)(مذكرات)، دار البراق، لندن، ط١، ١٩٩٤، ص١٨٢.

(٨٩) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ط١، ١٩٧٤، ص٣٠٢ قارن بهويدي: كنت سفيراً في العراق، ص١٨١. حيث يبين هويدي الذي كان حاضراً اللقاء ما بين عبد الناصر وعارف مجرى النقاش وما تمخض عنه من اتفاق الرجوع عن فكرة "الجبهة القومية".

(٩٠) الفرحان، حصاد الثورة، ص١٣٧.

(٩١) قارن بـ: هويدي، كنت سفيراً في العراق، مصدر سبق ذكره ،ص١٧٧-١٨٠.

(٩٢) الدراسة التحليلية التي قدمها التقرير العام للحركة، تقييم عام، ص٤ (١٩٦٢).

(٩٣) قارن بـ: محسن إبراهيم، مناقشات حول نظرية العمل العربي الثوري، منشورات دار الفجر الجديد، بيروت، ١٩٦٣، ص١١٥-١١٧.

(٩٤) إبراهيم، المصدر السابق، ص١١٩-١٢٠.

(٩٥) تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة (شباط ١٩٦٥)، ص٢.

(٩٦) هويدي، كنت سفيراً في العراق، مصدر سبق ذكره ،ص١٨٢-١٨٣ قارن بالفرحان، حصاد ثورة ، مصدر سبق ذكره ،ص١٨٣،١٨٢.

(٩٧) هذا ما يستفاد من تحليل جدول الأسماء الذي نشره هويدي، المصدر السابق، ص١٨٢.

(٩٨) قارن هويدي، ص١٨٣، بالفرحان، ص١٣٨.

(٩٩) الفرحان، ١٣٨-١٣٩ قارن بهويدي ص١٨٦.

(١٠٠) شكري صالح زكي حوزير التجارة العراقية>، الطليعة، عدد٢١، تاريخ ٦ مارس ١٩٩٦٣ ص١. أصبح زكي لاحقاً من ألد خصوم القرارات الاشتراكية، و لم يدخر وسعاً لاتخاذ أي إجراء يعيقها ويدفع للعودة عنها.

(١٠١) خدوري، العراق الجمهوري، ص٣١٣ قارن بهويدي، كنت سفيراً في العراق، ص١٩٦.

(١٠٢) خدوري، المصدر السابق، ص٣١٢-٣١٥.

(١٠٣) أورده ياسر هواري في: الأسبوع العربي، عدد٣٢١، السنة السابعة، الاثنين ٢ آب ١٩٦٥، ص١٤.

(١٠٤) خدوري، مصدر سبق ذكره، ص٣١٢-١٣١.

(١٠٥) بطاطو، مصدر سبق ذكره ص٣٤٥ قارن مع خدوري، مصدر سبق ذكره، ص٣١٣-٣١٥ ومع عبد الكريم الفرحان، مصدر سبق ذكره، ص١٤٤-١٤٥ ومع تفصيلات أمين هويدي، مصدر سبق ذكره ص١٩٦-٢١٩.

(١٠٦) الفرحان، ص١٣٩ قارن بهويدي ص١٨٦-١٨٧.

(١٠٧) هويدي، ص١٨٦.

(١٠٨) الكبيسي، حركة القوميين العرب، ص١١٠ أما هويدي فيذكر أن حركة الوحدويين الاشتراكيين قد قاطعت المؤتمر و لم تشارك فيه، ص١٨٦ في حين يؤكد الفرحان مشاركة الحركة في أول مؤتمر وإعلانها حل نفسها ص١٣٩. كما أن البيان الذي أعلن قيام الاتحاد الاشتراكي يثبت مشاركة الوحدويين.

(١٠٩) مقابلة في ٢٦/ ١/ ١٩٦٦ مع عبد الإله النصراوي.

(١١٠) انظر التفاصيل عند بطاطو: مصدر سبق ذكره، ص٣٥٠- ٣٥٢ و٣٥٨.

(١١١) د. عزيز الحاج، مع الأعوام، صفحات من تاريخ الشيوعية في العراق بين ١٩٥٨-١٩٦٧، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٩٤، ص١٧٣.

(١١٢) حركة القوميين العرب، تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة، ص٢٣.

(١١٣) هويدي، ص١٩٩-٢٠٠ قارن بالفرحان، ص١٤٥.

(١١٤) فيصل حسون، مصرع المشير الركن عبد السلام عارف، دار الحكمة، ط١، ١٩٩٥، لندن، ص١٩.

(١١٦) قارن مثلاً طلب عبد الرحمن عارف من عبد الكريم الفرحان أن يقسم بشرفه أنه ليس عضواً في حركة القوميين العرب، الفرحان ص١٤١-١٤٢. وبموقف العقيد الركن محمد مجيد من الأسماء التي رشحها الفرحان بوصفه أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي العربي، حين وصف هذه الأسماء بأنها من القوميين العرب، المصدر السابق ص١٤٢، كان مجيد معاون رفعت الحاج سري من أقطاب كتلة الضباط القوميين إلا أنه إيديولوجياً وفي الموقف من الاشتراكية والحزبية أقرب إلى العارفيين. قارن بـ: اتهام عبد السلام عارف للوزراء المستقيلين من حكومة طاهر يحيى عام ١٩٦٥ بأنهم حزبيون أعضاء في حركة القوميين العرب، من حديث عارف لياسر هواري في: الأسبوع العربي، عدد٣٢١، ١٢ آب ١٩٦٥.

(١١٧) بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٦.

(١١٨) مقابلة في ١٩٩٥/٨/٢٤ مع جهاد ضاحي في ضوء حوار بينه وبين عبد السلام عارف.

(١١٩) الفرحان، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٥.

(١٢٠) المصدر السابق، ص١٨٦-١٨٧.

(١٢١) مقابلة سبق ذكرها مع النصراوي.

(١٢٢) الفرحان، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٠.

(١٢٣) تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

(١٢٤) مقابلة سبق ذكرها مع النصراوي.

(١٢٥) مقابلة في ١٩٩٥/١٠/٢٠ مع فايز اسماعيل في حلب.

(١٢٦) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مقررات المؤتمر القومي السادس، ص٣٣-٣٤.

(١٢٧) مقابلة في ١٩٩٦/٤/٤ مع سامي ضاحي في دمشق.

(١٢٨) مقابلة في ١٩٩٥/١٢/٧ مع ناجي الضللي في حلب.

(١٢٩) الفرحان، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦.

(١٣٠) مصدر لم يرغب ذكر اسمه.

(١٣١) مقابلة سبق ذكرها مع سامي ضاحي.

(١٣٢) مقابلة في ١٩٩٥/٨/٢٧ مع فوزي إبراهيم في حلب.

(١٣٣) محمد الجراح، ملفات المعارضة السورية، (مقابلة)، تمام البرازي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٩٩٤، ص٢٢٤.

(١٣٤) مقابلة سبق ذكرها مع فايز اسماعيل.

(١٣٥) الجراح، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٤.

(١٣٦) الجراح، المصدر السابق، ص٢٢٦.

(١٣٧) مقابلة في ١٩٩٥/٩/٩ مع د. عبد الرحمن عطية في حلب.

(١٣٨) مقابلة في ١٩٩٥/١٢/٧ مع ناجي الضللي.

(١٣٩) إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟ مصدر سبق ذكره ، ص٧٥.

(١٤٠) مقابلة سبق ذكرها مع سامي ضاحي عضو قيادة الإقليم يومئذ. ومقابلات متعددة مع فتحي كيكاني وناجي الضللي، ومع عدد من أعضاء الخلايا والروابط يومئذ.

(١٤١) مقابلة سبق ذكرها مع فايز اسماعيل ومقابلة سبق ذكرها مع فوزي إبراهيم.

(١٤٢) الجراح، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٥-٢٢٦ ومقابلة سبق ذكرها مع الضللي.

(١٤٣) منيف الرزاز، التجربة المرة، سلسلة الأعمال الفكرية والسياسية، ج٢، مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، ط١ ١٩٨٦، ص١٦٦-١٦٧.

(١٤٤) حركة القوميين العرب، تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة، ص٢٦.

(١٤٥) المصدر السابق، ص٢٨.

(١٤٦) المصدر السابق، ص٢٩.

(١٤٧) المصدر السابق ص٣١-٣٢.

(١٤٨) المصدر السابق، ص٤٨.

(١٤٩) مقابلة سبق ذكرها مع نايف حواتمة.

(١٥٠) ناؤومكين، الجبهة القومية، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨-١٢٩.

(١٥١) مقابلة في ١٨/١٠/١٩٩٥ مع عبد الرحمن نعيمي.

(١٥٢) حركة القوميين العرب، النشرة الداخلية، العدد الخامس، ٥ أكتوبر ١٩٦٥ (الكويت).

(١٥٣) مقابلة سبق ذكرها مع النصراوي.

(١٥٤) محسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، ص٧٦-٧٧.

(١٥٥) الكبيسي، المصدر السابق ص١١٣.

(١٥٦) قارن بالوقائع التي يوردها حبش في حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره ذكره، ص٧٢ و٩٤ و٩٧-٩٨-٩٩ و١٠٤-١٠٥.

(١٥٧) مقابلة سبق ذكرها مع محمد كشلي قارن بإبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره ، ص٧٨.

(١٥٨) اللواء محمد الجراح، ملفات المعارضة السورية (مقابلة)، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٦.

(١٥٩) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٤-١٠٤.

(١٦٠) مقابلة سبق ذكرها مع سامي ضاحي.

(١٦١) قائمة كتب المطالعة في، النشرة الداخلية، العدد التاسع، ٤ إبريل ١٩٦٦.

(١٦٢) ناؤومكين، مصدر سبق ذكره، ص١٦٧.

(١٦٣) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٥.

(١٦٤) الكبيسي، مصدر سبق ذكره ، ص١١٣.

الفصل الخامس

انقلابات حركة القوميين العرب

-العراق نموذجاً-

لقد نشأت **حركة القوميين العرب** أوّل ما نشأت كحركة فدائية، تؤمن بأسلوب "الحديد والنار" لاستعادة فلسطين "**طاهرة مطهَّرة من أي يهودي**". ومن هنا كانت ولادتها الأصلية انقلابية عنفية، وحافظت طوال طورها القومي التقليدي في الخمسينات على عبادة الطقوس شبه العسكرية. وخلال هذا الطور لم تنقطع عن مطالبتها بتجنيد عرب فلسطين في الجيوش العربية ووضعهم في خطوط المواجهة، وتطبيق نظام "الفتوة" على أبناء "النازحين" في المدارس. غير أن الجيوش العربية بعيد النكبة مباشرة التفتت إلى معاقبة السياسيين، وأخذت تتسيس بوضوح، وينشأ فيها كتل من ضباط ساسة، أو من ساسة بزي الضباط على غرار نموذج "الضباط الأحرار" في مصر.

وربما كان تنظيم "الضباط الأحرار" في الجيش الأردني الذي شكله البعث[1]، أوّل تنظيم عسكري مسيّس جذب اهتمام "الحركة" فأجرت اتصالاً به، غير أن هذا الاتصال لم يصل إلى حد التجنيد[2]. وإثر انخراط "الحركة" في الأردن بعيد انقلاب نيسان ١٩٥٧ الذي أطاح فيه الملك بحكومة النابلسي الوطنية، اندفعت "الحركة" في سلسلة أعمال عنفية، أدت إلى تقديم شبانها وعلى رأسهم الدكتور وديع حداد عضو قيادتها المؤسسة أما المحاكم العرفية. ووجدت "الحركة" إبان ذلك في معسكرات العقيد عبد الحميد السراج رئيس الشعبة الثانية في الجيش السوري، ملاذاً للتدريب والتزود بالسلاح. وأثبت هذا الملاذ أهميته في كفاءة الدور العسكري الذي اضطلع به "الحركيون" إبان محاولة إسقاط حكم كميل شمعون في لبنان عام ١٩٥٨.

غير أن أول قرار رسمي لـ "الحركة" في العمل تنظيمياً داخل الجيش، كان هو قرار المؤتمر القومي لعام ١٩٥٨. وكان هذا القرار على ما يبدو مرتبطاً بالتوسع المفاجئ لفرع الحركة

العراقي بعيد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق مباشرة، حيث تم توجيه قيادة اقليم العراق إلى العمل التنظيمي في الجيش وتكوين ذراع عسكري حركي خاص[٣].

ورغم أن "الحركة" تمكنت لاحقاً من تجنيد عدد من الضباط في اليمن وظفار وسورية وربما في السعودية، فإن تنظيمها العسكري لم يحقق نجاحاً في أي مكان كما حققه في العراق. إذ تمكنت هنا في العراق من تشكيل تنظيم عسكري خلوي كامل العضوية في "الحركة" ومن تأطير أبرز الكتل العسكرية القومية في الجيش العراقي. وقد أشار لنا نايف حواتمة دينامو فرع الحركة العراقي من الناحية الفعلية، إلى أن قيادة الإقليم قد جمعت ما بين العمل الحزبي الجماهيري وبين العمل العسكري، وكانت لها صلات وتحالفات وثيقة بكتل الضباط القوميين[٤]. إن الحضور السياسي للمؤسسة العسكرية العراقية قديم قدم تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، إلا أن الجديد في هذا الحضور بعيد ثورة ١٤ تموز وإقصاء عبد السلام عارف في أيلول ١٩٥٨ عن السلطة، هو بروز صراع قطبي حاد داخلها ما بين اتجاه "قومي" واتجاه "عراقوي" لم تشهد المؤسسة العسكرية المشرقية مثيلاً له.

وفي سياق هذا الصرع تمكنت "حركة القوميين العرب" من إيجاد موطئ قدم مكينة في الجيش العراقي، ووضعها ذلك على الخارطة السياسية بقوة بقدر ما ورطها في سلسلة من المؤامرات والانقلابات الفاشلة. ومن هذا المنظور يمكن القول إن تاريخ حركة القوميين العرب العراقي هو تاريخ انقلابات، بحكم أن فرعها العراقي كان الفرع الوحيد الذي تمكن بشكل مبكر من زرع أضراس عسكرية في الجيش، وإقامة تحالفات وثيقة مع كتلة القومية.

كانت الكتلتان العسكريتان القوميتان اللتان جذبتهما حركة القوميين العرب من بين الكتل العسكرية الأخرى في الجيش العراقي، هما كتلتا "الضباط القوميين" (صبحي عبد الحميد) وكتلة العميد عبد الهادي الراوي–المقدم جابر حسن حداد القومية المحافظة.

"كتلة الراوي–حداد القومية المحا[illegible]"

كانت القاعدة الأساسية [illegible] الكتلة المؤلفة من عدد مهم من الضباط الصغار. وقد انجذب الضباط الصغار إليها، نتيجة عوامل عديدة، يأتي في مقدمتها رفض العميد الراوي حين كان عضواً في محكمة الشعب لقرار إعدام الزعيم ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري ورفاقهما بنتائج حركة عبد الوهاب الشواف (٨ آذار ١٩٥٩) في الموصل. وكان العميد الراوي بسبب شخصيته المحبوبة والجذابة والهادئة وصدقيته في تحدي قاسم مدار استقطاب عدد مهم من

الضباط الصغار، في حين أن جابر حسن حداد تميز بروحه العملية المبادِرة والمباشِرة، وأهّله ذلك إلى أن يكون القلب العملي لكتلة الراوي ومهمازها الدائم.

تمكّنت "الحركة" من استيعاب جابر حسن حداد في إطارها السياسي دون إطارها التنظيمي. وبكلام آخر لم يكن حداد عضواً منتسباً بل أقرب إلى ما يسمى بتعابير الحركة عضواً مرتبطاً أي لا تنطبق عليه الواجبات التنظيمية التقليدية المطلوبة من العضو المنتسب، غير أن هذا الشكل من العلاقة لم يمنع أن تكون نوعيتها من نفس نوعية العضو المنتسب، فكان "حركياً" بمعنى ما[٥]. كانت العلاقة بجابر حسن حداد تعني العلاقة بكتلة الراوي نفسها، وتمكين الحركة من نسج علاقة وثيقة مع قاعدتها المؤلفة من الضباط الصغار. من هنا سرعان ما تمكنت "الحركة" من قضم هذه القاعدة وتنظيم عدد منها في تنظيمها العسكري الخلوي. ويشير أحد أولئك الضباط إلى أن الانسحاب من كتلة الراوي والانتظام في الحركة، قد تم إثر تكشف البرنامج الإسلامي الخفي لكتلة الراوي–حداد. وطبقاً لهذا المصدر فإن هذا البرنامج كان يقوم على المبادئ التالية:

١– دستورنا القرآن.

٢– لا يصلح آخر المسلمين إلا بما صلح أولهم.

٣– أن يوافق العلماء المسلمون في العراق والجمهورية العربية المتحدة على الوحدة ما بين القطرين[٦].

وإذا لم يتأكد خلاف ذلك فإن هذا يعني افتراض نوع من العلاقة الخفية ما بين قيادة هذه الكتلة و"الحزب الإسلامي" الذي نشط علناً عام ١٩٦٠ في العراق. وما يفترض هذه العلاقة هو التطابق ما بين برنامج كتلة الراوي البعيد وبرنامج الحزب الإسلامي، ووجود أحد الضباط البارزين المنظّمين في حزب التحرير الإسلامي في إطار كتلة الراوي وهو **محمد فرج** الذي أعدمه البعث بعد عودته إلى السلطة عام ١٩٦٨. وبمعنى آخر فإن برنامج كتلة الراوي هو برنامج **الحزب الإسلامي** نفسه. غير أنه لم يتم استقطاب الضباط الصغار على قاعدته بل على قاعدة إسقاط قاسم والشيوعيين. التي شكلت قاسماً مشتركاً بين كل من يشملهم مصطلح "القوميين" من بعثيين وقوميين وإسلاميين في مواجهة القاسميين والشيوعيين والوطنيين الديمقراطيين. وكانت السمة العامة للشرائح العسكرية العليا من الكتل القومية تقليدياً سمة إسلامية محافظة تمتزج فيها العروبة بالإسلام[٧].

كان "الحزب الإسلامي" العراقي فرعاً من فروع حزب "الاخوان المسلمين". وأخذ يمارس نشاطه بصورة ملحوظة قبل ثورة تموز، ولاسيما في الموصل بزعامة **عبد الله النعمة** الشخصية

الدينية المرموقة في تلك المدينة. ومن الموصل انتشر "الإسلاميون" حتى بلغت دعايتهم العاصمة بغداد ومنطقة الفرات ولاسيما الرمادي، موطن قبيلة الجُميلة التي قدم منها الكثير من الجنود والرتباء والضباط في اللواء العشرين الذي قاده عبد السلام عارف صبيحة يوم ١٤ تموز في بغداد. غير أن العنصر الجديد في هذا الحزب عن أشقائه من فروع الاخوان المسلمين هو ضمه للشيعة والسنة معاً، من هنا قدم الحزب الإسلامي طلب ترخيصه في ٢٢ شباط ١٩٦٠ باسم **المجتهد الأكبر للشيعة** السيد **محسن الحكيم** وبصفته راعياً للحزب[٨]. ورغم أن منزلة العلماء قد تراجعت و لم يعد الناس يهتمون كثيراً بأقوالهم كما كان الأمر قبل عقود خلت. فإن فتاوى شيوخ الحرب الإسلامي قد أفادت اليمين و"زيّتت" عجلات الحملة ضد الشيوعيين. فقد أصدر الشيخ **مرتضى الياسين** في النجف يوم ٣ نيسان ١٩٦٠ فتوى نشرَها في جريدة "**الفيحاء**" الناطقة بلسان الحرب الإسلامي أعلن فيها الشيخ أن "الانتماء إلى الحزب الشيوعي أو تقديم الدعم له من أكبر الآثام التي يستنكرها الدين" وفي الشهر نفسه، وفي النجف أيضاً، أعلن ميرزا مهدي الشيرازي أن صلاة المسلمين الذين يعتنقون الشيوعية وصومهم "غير مقبول" وعاد الشيرازي في حزيران وأكد عدم الجواز شرعياً لشراء اللحم من لحام يؤمن بالشيوعية، وأنه لا يجوز للشاب الذي يحمل هذه القناعات أن يرث أباه.

تمتع الحزب الإسلامي تبعاً لذلك بارتباطات مع ضباط أقوياء. ومثّل يميناً متطرفاً وعمد تجار الموصل المحافظون، إلى استئجار عصابات من الأوغاد المحترفين (القبضايات) لقتل الشيوعيين وتهجيرهم من بيوتهم ومن الأحياء التي يقطنون فيها[٩].

وبهذا المعنى من المحتمل كثيراً الارتباط الوثيق ما بين كتلة الراوي-حداد والحزب الإسلامي. غير أن علاقة "الحركة" مع هذه الكتلة لم تقم على أساس تبنيها الخفي غير المعلن والمحصور عملياً بين عدد من ضباطها الأساسيين لأفكار الحزب الإسلامي الإيديولوجية، بل كان مبنياً على عدائها الشرس لقاسم وللشيوعيين ولكل من في إطارهم، واستعدادها الدائم للعمل والمبادرة. وربما يفسر ذلك التقاء "الطرفين" ببعضهما في الطريق الدامي لإسقاط قاسم والشيوعيين، إذ لم يكن النسق القومي التقليدي لـ "حركة القوميين العرب" يستفز كتلة الراوي كما يستفزها النسق الاشتراكي والطبقي والعلماني في أفكار البعث، في الآن ذاته الذي كانت فيه كتلة الراوي بالنسبة لـ "الحركة" هي الكتلة الأساسية الفعالة التي ظلت بمنأى عن البعث، إذ تحالف الضباط القوميون (كتلة صبحي عبد الحميد) لفترة مع البعث. وبمعنى آخر وجدت الحركة قبيل الانفصال الدرب السالك أمامها في الكتل التي لم يستطع البعث شدّها وجذبها إليه. و لم تستطع الحركة تبعاً لذلك أن تجتذب كتلة "الضباط القوميين" وتشدّها إليها إلا بعد

انشقاق "اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار" (حوالي تشرين الأول ١٩٦١) إلى لجنتين "قومية" (ناصرية) و"بعثية".

١- محاول اغتيال قاسم: (٢٥ شباط ١٩٦٣):

كانت أهم مؤامرة انقلابية نسقتها "حركة القوميين العرب": هي مؤامرة ٢٥ شباط ١٩٦٣ "أول أيام عيد الفطر"، حيث تقرر اغتيال قاسم في نادي الضباط إبان استقباله للمعايدين. ويبدو أن "الحركة" من خلال قيادييها الشابين البارزين نايف حواتمة وباسل الكبيسي، قد اتصلت بمجمل الكتل العسكرية القومية في الجيش في وقت واحد، كل على انفراد، فاتفقت مع كتلة اللواء الركن **عبد العزيز العقيلي** الموصلية الصغيرة، ومع كتلة "الضباط القوميين" (صبحي عبد الحميد) المهمة، وكتلة العميد الراوي-المقدم حداد.

طبقاً لمصادر كتلة صبحي عبد الحميد فإن خطة "الحركة" اعتمدت على كتلة "الضباط القوميين"، وكان فريق الاغتيال بأمرة الرئيس الأول الركن فاروق صبري عبد القادر[١٠]، إلا أنه طبقاً لمصادر كتلة الراوي-حداد الداخلية، فإن فريق الاغتيال كان مؤلفاً من عشرة ضباط صغار، جميعهم من كتلة الراوي-حداد وتولى تدريبهم على العملية المقدم جابر حسن حداد نفسه. غير أن هذه المصادر تشير في الآن ذاته إلى أنه تم الاتصال بكتلة صبحي عبد الحميد وإحاطتها علماً بالعملية من قبيل تنسيق الجهد[١١].

ومهما يكن الأمر، فإن "الحركة" حددت ٢٥ شباط موعداً للعملية، وهو اليوم نفسه الذي كان البعث قد قرره موعداً لعمليته[١٢]. من المؤكد أنه لم يكن هناك تنسيق مسبق ما بين "الحركة" و"البعث" إلا أن الموعد الذي قرره البعث قد تسرب على الأرجح، فحددته الحركة موعداً لها، لضمان نجاح العملية وتسديد الضربة ضد قاسم من أكثر من جهة ولاستباق البعث في السيطرة على السلطة.

ولم يكن الشيوعيون بغافلين عن ذلك، فحذروا قاسم رغم كل الضربات التي كالها لهم، من تهديدات "عملاء الامبريالية"، واستتبع ذلك إحالة قاسم لعدد من الضباط القوميين إلى التقاعد في ٦ ك٢ ١٩٦٣، كان من أبرزهم بالنسبة لـ "الحركة" المقدم جابر حسن حداد نفسه[١٣] كما اعتقل **نايف حواتمة** دينامو الفرع العراقي، ولم يفرج عنه إلا صبيحة يوم ٨ شباط ١٩٦٣ بتهمة اشتراكه في مؤامرة ضد نظام قاسم[١٤]. ويعني ذلك أن إجراءات قاسم مسّت عملياً قلب العملية "الحركية" إلا أنها لم تمس قلب عملية "البعث" الذي استمر بالعمل إلى أن وجه قاسم له ضربة قاسية باعتقال **علي صالح السعدي** الأمين القطري والمقدم صالح مهدي عماش أحد الأطراف الأساسية في العملية يوم ٣ و ٤ شباط وعدد آخر من الضباط. واستحث

عفلق قيادة قطر العراق البعثية كي تعجل بتنفيذ العملية، وأن المخاطرة تكمن في التأجيل وليس في التعجيل، وأكد أن أي تأجيل سيعني تسلم عبد الناصر للعراق وسيطرته عليه، وقال بأن ذلك كارثة على الحزب في العراق وسورية[١٥]. وكانت مداهمة قاسم لمقر قيادة العملية ونصْبها لكمين فيه قد دفعت القادة الطلقاء للتعجيل في العملية، مهما كانت النتائج، وهكذا وقعت حركة ٨ شباط قبل حوالي أسبوعين من الموعد المقرر لها في خطتي "حركة القوميين العرب" و"البعث".

محاولة إسقاط البعث: مؤامرة ٢٥ أيار ١٩٦٣:

رغم أن أنباء عن حسم البعث لتمديد ساعة الصفر وتعجيله بالانقلاب مهما كانت النتائج، مفترضاً ضمناً في ضوء اتفاق التفاهم الضمني ما بين "البعثيين" و"القوميين" سياسياً وعسكرياً بدعم كل طرف للطرف الآخر حال قيامه بانقلابه، قد تسربت إلى "القوميين"، إلا أن تسربها كان غامضاً وعجّل قيام البعث بانقلابه فعلياً من عدم توفير وقت كافٍ لاتضاح حقيقة نواياه، ففاجأ انقلابه "القوميين"، وبشكلٍ خاص ضباطهم، الذين التحقوا للتو بمبنى الإذاعة وأدار العقيد الركن **محمد مجيد** أحد أبرز ضباطهم، المعركة عند مبنى وزارة الدفاع[١٦] كما قتل ضابطهم المقدم **إبراهيم جاسم التكريتي** قائد كتيبة الدبابات في معسكر الرشيد إبان تحركه لنجدة الانقلاب برصاص أحد مساعدي قاسم[١٧]. وفيما بعد بقليل نسبت "حركة القوميين العرب" دوراً مباشراً مختلفاً لكل من عميد الجو عارف عبد الرزاق والعميد **عبد الهادي الراوي** في الانقلاب.

غير أن البعث بحكم وجود الضباط القوميين والتحاقهم الفوري بالإذاعة ومشاركتهم الفعلية في تأمين السيطرة على الموقف وإكمالها، وحاجته لرتبهم الكبيرة، اضطر للاعتماد عليهم فكلفهم بمناصب عسكرية حساسة، في قيادة الفرق وفي هيئة الأركان وفي الطيران، في حين لم يحصل العميد عبد الهادي الراوي وكتلته على أي موقع مهم. وحين باشر البعث شكلياً اتصالاته لتشكيل "الجبهة القومية" مصراً بشكل مسبق على استبعاد "حركة القوميين العرب" منها، كان لابد لهاتين الكتلتين السياسية (حركة القوميين العرب) والعسكرية (كتلة الراوي) أن تنسقا العمل من جديد لإسقاط البعث ومنع انفراده بالسلطة، في سياق الصراع الضاري الذي نشأ ما بين "القوميين" و"البعثيين" بعد توقيع ميثاق ١٧ نيسان والذي حللناه سابقاً بالتفصيل.

كان القوام العسكري للمؤامرة مؤلفاً من تنظيم الحركة الذي كانت قوته الأساسية موصلية، ومن تنظيم العميد الراوي، ولم يكن لكتلة الضباط القوميين علاقة بالمؤامرة، إذ كانوا من الناحية الفعلية شركاء لـ "البعث" في استتباب الانقلاب وتولوا مفاصل هامة. أما المنسق

السياسي لهذه المؤامرة فكان قيادة إقليم العراق التي أخذت موافقة القيادة المركزية على تنفيذ العملية. وكان من شأن نجاح العملية أن يطوق "البعث" في سورية، إن لم يتم إخراجه فعلياً من السلطة. إلا أن أجهزة علي صالح السعدي التي كانت تتابع أنفس "الحركيين" وضباط كتلة الراوي الذين استبعدتهم عن السلطة، تمكنت من وضع يدها على العملية، وإحباطها وهي في طور الخطة.

وكان السبب المباشر لذلك هو تسريب أحد الضباط الحركيين الأساسيين في الخطة وهو النقيب عبد الرحيم العاني (كان سلام أحمد مسؤولاً عنه) للمؤامرة إلى أحد الضباط المرتبطين به فردياً بعامل الصداقة الشخصية الوثيقة، فوشى هذا الضابط بالمؤامرة، وسرعان ما تم اعتقال النقيب العاني، وبنتائج إرغامه على الاعتراف بأطراف الخطة التي كان قائداً أساسياً فيها، اعتقل القوام الأساسي والعسكري للعملية، في حين اختفى القادة الآخرون تحت الأرض[١٨]. أما سلام أحمد فاضطر للجوء إلى مكتب الملحق العسكري في السفارة المصرية ببغداد، غير أن فهمي هويدي طرده خارج السفارة، ليتم اعتقاله على طريق بغداد-البصرة ويتعرض لتعذيب وحشي سيؤثر بشكل حاسم عليه. وانتهت "الحركة" رسمياً بتخطيط المؤامرة في الوقت الذي نفت فيه ذلك واعتبرته ضربة استباقية موجهة ضد القوميين. غير أن الخطة كانت حقيقية، وقامت على إلغاء منصب رئيس الجمهورية مما دفع عبد السلام عارف لاحقاً إلى اعتبار نفسه هدفاً لـ "الحركيين"، وروعي في التشكيلة الحكومية التي رتبتها قيادة الإقليم أن تكون تشكيلة جبهوية قومية، تمثل البعثيين الناصريين المنشقين (فؤاد الركابي وإياد سعيد ثابت) وحزب الاستقلال القديم (عبد الستار علي حسين) والعربي الاشتراكي (عبد الرزاق شبيب) والرابطة القومية (هشام الشاوي) في حين يتولى العميد عبد الهادي الراوي وزارة الدفاع وسلام أحمد وزارة الخارجية وباسل الكبيسي حقيبة أخرى. وتم تعيين الشيخ محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال القديم رئيساً للحكومة، وهذا الحزب رغم الوهن الذي أصابه وحوّله إلى شخصيات كان وريث نادي المثنى وحركة رشيد عالي الكيلاني التحررية عام ١٩٤١.

وإذا كان البعث قد تمكن من التخلص من "الحركة" ومن كتلة "الراوي"، فإنه كان أمام مواجهة داخلية عاتية ما بين جناحي السعدي وحازم جواد-طالب شبيب من جهة، في ظل وجود قنبلة كتلة "الضباط القوميين" المتوافقين وقتياً مع عبد السلام عارف، والذين دعموا جناح جواد- شبيب ضد السعدي بأمل استغلال التناقضات ما بينهما والتخلص من الجناحين معاً. وقد استغلت "حركة القوميين العرب" ذلك، وحاولت من جهتها أن تعيد الاتصال بعارف وبالضباط القوميين وبالوزراء القوميين غير البعثيين لتأجيج التناقضات، فتمخض عن مشهد الصراع المعروف بين جناحي البعث من جهة وبين البعث وحلفائه القوميين المشاركين في

السلطة من جهة ثانية، وبضوء أخضر من جمال عبد الناصر نفسه إسقاط البعث في حركة ١٨ ت٢ ١٩٦٣، واضطرار عارف للاعتماد على كتلة "الضباط القوميين" وعلى "حركة القوميين العرب" في سلطته الجديدة.

كانت "حركة القوميين العرب" على علم مسبق بحركة ١٨ ت٢ ١٩٦٣، فعادت كوادرها العراقية من بيروت إلى العراق عن طريق الكويت وبمساعدة الحركيين الكويتيين[٢٠]. وخلال فترةٍ وجيزة للغاية، ولاسيما حين تم الشروع بتشكيل لجان "الاتحاد الاشتراكي العربي" (٨ شباط ١٩٦٣)، تحولت كتلة "الضباط القوميين" (صبحي عبد الحميد) إلى أقوى حليف عسكري للحركة في العراق. ودفعت منهجية التحالف الوثيق ما بينهما عبد السلام عارف إلى التعامل مع كتلة صبحي عبد الحميد بوصفها كتلة منظمة في "حركة القوميين العرب"[٢١].

ضعفت خلال هذه الفترة الصلة بين كتلة العميد عبد الهادي الراوي وحركة القوميين العرب، إذ تمكنت "الحركة" من سرقة عدد مهم من قاعدة الضباط الصغار الموالية له، وكان عدد مهم من هؤلاء الضباط قد حسموا مصير علاقتهم بكتلة الراوي وأنهوها حين تم مفاتحتهم ببرنامجها الإسلامي الخفي[٢٢]، كما أن بروز فرع الحركة العراقي كفرعٍ اشتراكي عربي لا علاقة له بحركة القوميين العرب التقليدية القديمة سوى الاسم كان يستفز المشاعر الإيديولوجية التقليدية والمحافظة للعميد الراوي. وفي الوقت نفسه كان قد توضح تخلي "الحركة" عن كتلة الراوي وتوجهها للتحالف مع كتلة صبحي عبد الحميد "الناصرية"، مما دفع الراوي إلى البحث عن حلفاء سياسيين جدد له، فحاول في أواسط أيار ١٩٦٣ أن يتبنى إياد سعيد ثابت (البعثي المنشق) وهشام الشاوي (القومي المتطرف من الرابطة القومية) ويضغط لتمثيلهما في التعديل الحكومي المقرر، مثلما بنى جسوراً وثيقة ما بين كتلته وكتلة اللواء عبد العزيز العقيلي الموصلية، وطالب بتمثيل العقيلي في الحكومة. وكان الراوي قد وضع شرطاً لمشاركته في الحكم وهو إعادة كتلته من الضباط الذين أحيلوا للتقاعد، إلا أنه لم يتم الاستجابة إلى أي طلبٍ من طلباته العسكرية أم السياسية، فامتنع عن حضور اجتماعات اللجنة التحضيرية للاتحاد الاشتراكي العربي وسافر إلى القاهرة مدعياً العلاج.

وحين عاد العميد عبد الهادي الراوي إلى بغداد، حاول عبد السلام عارف أن يستوعب الراوي ويرضيه، فعين الراوي وزيراً كما عين جابر حسن حداد محافظاً لكربلاء. ومما لاشك فيه أن الراوي كان من الناحية الإيديولوجية أقرب بكثير إلى العارفيين منه إلى القوميين (كتلة صبحي عبد الحميد وحركة القوميين) الذين أصبحت أفكارهم اشتراكية، وأخذوا يطرحون من موقع القوة الجديد الذي حازوه، الوحدة الفورية ما بين العراق والجمهورية العربية المتحدة،

وضرورة تحقيق التجانس السياسي والاقتصادي ما بين العراق ومصر والتمهيد لذلك. بتأسيس اتحاد اشتراكي عربي وتطبيق القرارات "الاشتراكية" في حين كان الراوي ميالاً إلى أن تكون كمسألة الوحدة مرهونة بمباركة العلماء المسلمين في العراق ومصر بشكل مُسبق. والتقت نزعة الراوي الإرجائية لمسألة الوحدة وحذره الفعلي منها مع نزعة الكتلة العارفية التي أصبحت عدوة لدودة لمسألة الوحدة عملياً. ومن هنا حين احتدم الصراع ما بين "القوميين" (ضباطاً وحركة قوميين) والكتلة العارفية اليمينية حول مصير "المؤسسة الاقتصادية" التي اضطلعت بالإشراف على عملية التحويل الاشتراكي، فإن الراوي انضم دون تردد إلى الكتلة العارفية، ووقّع على مذكرة تطالب بإلغاء المؤسسة الاقتصادية أو تجريدها من صلاحياتها[٢٣].

بهذا المعنى، يمكن القول إن العلاقة قد انقطعت ما بين كتلة الراوي و"حركة القوميين العرب"، في حين تحالفت "الحركة" بشكل تام مع كتلة "الضباط القوميين". فكيف نشأت هذه الكتلة؟ وما نوعية تحالفها مع الحركة؟ وما أبرز الوقائع لاسيما الانقلابية منها المرتبطة بهذا التحالف؟.

ثانياً- كتلة "الضباط القوميين"

تعود كتلة "الضباط القوميين" بشكلها الذي عرفته الحياة العسكرية والسياسية العراقية بعد حركة ١٨ ت٢ ١٩٦٣ إلى انشقاق "اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار" في ت١ ١٩٦١، إلى لجنتين "قومية" و"بعثية". فكيف تشكلت هذه اللجنة وانشقت؟ وما نوعية علاقتها بتنظيم "الضباط الأحرار".

١- اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار وتشكل "الضباط القوميين":

تشكلت هذه اللجنة على الأرجح أول ما تشكلت، إثر إعدام عبد الكريم قاسم (في ٢٠ أيلول ١٩٥٩) للعقيد رفعت الحاج سري ورفاقه، أي أنها تشكلت في حدود نهاية أيلول - أوائل تشرين الأول ١٩٥٩ [٢٤]. واعتبرت هذه اللجنة نفسها كما يشير اسمها وريثاً "قومياً" لتنظيم "الضباط الأحرار" الذي كان الحاج سري أول مؤسس له. فقد كان جميع أعضائها من الضباط الأحرار[٢٥]. وكان أحدهم وهو العقيد الركن عبد الكريم فرحان الذي سيتواتر ذكر اسمه لاحقاً في البحث، عضواً في اللجنة العليا للتنظيم، كما كان خمسة أعضاء منهم أعضاء في "اللجنة الاحتياطية العليا للضباط الأحرار"[٢٦].

تشكلت اللجنة الأخيرة في ظل نفوذ رفعت الحاج سري، وكان ملاكها الخلوي يقترب من ثمانين ضابطاً صغيراً، تقودهم لجنة قيادية مؤلفة من تسعة ضباط. وقد انضمت هذه اللجنة في

تشرين الثاني ١٩٥٧ إلى الحركة الرئيسية في التنظيم، وتم اعتبارها "لجنة احتياطية" لـ "اللجنة العليا". نظراً لحذر "اللجنة الأساسية" من اندفاع "اللجنة الاحتياطية" فإن العلاقة ما بين اللجنتين اتصفت بالتوتر، إلى درجة رفض "اللجنة العليا" حضور مندوبين عن "اللجنة الاحتياطية" في اجتماعاتها. وفي هذا السياق المتوتر وجدت "اللجنة الاحتياطية" نفسها قريبة من العقيد المقدام والجسور عبد السلام عارف الذي كان يتميز مثلها باستعجال "الثورة". فعمل هذا الأخير منذ أيار ١٩٥٨ كصلة وصل بينها وبين "اللجنة العليا"[٢٧].

أعاد الحاج سري بالاعتماد على "اللجنة الاحتياطية" بشكل أساسي بناء تنظيم "الضباط الأحرار" في شباط ١٩٥٩، وكون فريق عمل من ثلاثة من الضباط هم العقيد الركن عدنان عبد الجليل والعقيد الركن محمد مجيد والرئيس الأول الركن صبحي عبد الحميد للعمل على اغتيال قاسم في وزارة الدفاع[٢٨] والاستيلاء عليها، فالذي يستولي على وزارة الدفاع يستولي على السلطة. وبهذا المعنى يمكن دون أي تردد اعتبار **"اللجنة القومية العليا"** الأساسية وريثاً مباشراً لتنظيم **الحاج سري** واستمراراً به، ولكن في سياق انقسام "اللجنة العليا" الأساسية للضباط الأحرار إلى قوميين وعراقويين.

وبغية تحقيق التماسك التنظيمي وإيجاد قوة سياسية قومية داعمة في مواجهة الدعم الشيوعي لـ "عراقوية" قاسم. التقت "اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار" بالبعث الذي كان يومئذ أهم قوة "قومية" مواجهة للحزب الشيوعي العراقي. فانضم عدد منها إلى "البعث" وأصبح عدد أعضاء اللجنة "البعثيين"(٨ من ١٠). وكان من بين هؤلاء الذين أصبحوا بعثيين بالاسم نزولاً عند رغبة **صالح عماش** اثنان من أبرز كتلة "الضباط القوميين" لاحقاً هما: العقيد الركن **عبد الكريم فرحان** والمقدم الركن **صبحي عبد الحميد**.

إلا أنه إثر انسحاب "حركة القوميين العرب" من "الجبهة القومية" مع "البعث" في العراق، بنتائج توقيع البيطار-الحوراني على وثيقة الانفصال، انشقت "اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار" إلى لجنتين "قومية" و"بعثية"[٣٠]. غير أنه نشأ اتفاق تفاهم ضمني ما بينهما، يقضي بدعم أي طرف للطرف الآخر حال قيامه بعمل ما ضد قاسم. وكان اتفاق التفاهم هذا تمويهاً ملطفاً للشكوك والاتهامات المتبادلة ما بين اللجنتين، فتم تفسيره عملياً بمسارعة أي طرف لنجدة الطرف الآخر كي لا يستأثر وحده بدست السلطة[٣١]. وقد وازى اتفاق التفاهم هذا ما بين اللجنتين **"القومية"** و**"البعثية"**، اتفاق تفاهم ما بين أعضاء من القيادتين القوميتين للبعث وحركة القوميين العرب، على ضرورة استمرار التنسيق والعمل ضد قاسم رغم انهيار "الجبهة

القومية"[٣٢]. إذ كان انسحاب "الحركة" من ":الجبهة القومية" في العراق رغبة مصرية أكثر منه قراراً حركياً[٣٣] فلم يكن هناك أي خاص عراقي لقيادتي القطر الحركية والبعثية يدفع إلى ذلك.

ضمّت اللجنة القيادية لـ "الضباط القوميين" أحد عشر ضابطاً[٣٤]، بينهم خمسة ضباط من أعضاء اللجنة السابقة المنشقة إلى "قوميين" (ناصريين) و"بعثيين"، كانوا من المعاونين الأساسيين **لرفعت الحاج سري** مؤسس تنظيم الضباط الأحرار في الجيش العراقي. وعُرفت هذه الكتلة تقليدياً باسم "**كتلة صبحي عبد الحميد**".

كان **صبحي عبد الحميد** نموذجاً لمثقف أو لسياسي بزي ضابط. ولد عام ١٩٢٤ في مدينة بغداد في أسرة عربية سنية، وكان نسيباً لعائلة القصاب البغدادية التي خرج منها أكثر من عضو في الحركة، وترتبط هذه العائلة الأخيرة بصلات عائلية مع عائلة **باسل الكبيسي** الذي يعتبر من أقدم أعضاء حركة القوميين العرب. ويشير ذلك إلى نوعية العلاقات العائلية المتداخلة داخل العلاقات التحالفية ما بين شخصيات الحركة والضباط القوميين. وكان والد صبحي عبد الحميد ضابطاً في الجيش. فورث صبحي مهنة أبيه، وعمل بُعيد ثورة تموز ضابط ركن في وزارة الدفاع، ثم كان من أبرز معاوني **رفعت الحاج سري** لدى إعادة بنائه لتنظيم الضباط الأحرار على أساس قومي، واعتقل بنتيجة حركة الشوّاف، ثم عينه البعثيون إثر حركة ٨ شباط في منصب عسكري هام هو منصب مدير الحركات العسكرية. وحين حسم عبد السلام عارف ساعة صفر حركة ١٨ ت٢ ١٩٦٣ كان عبد الحميد مكلفاً بالاتصال بكتلته داخل الجيش لتأمين نجاح الحركة، وتم تعيينه بعد حركة عارف وزيراً للخارجية. وتولى عبد الحميد تسويق مشروع "**الحركة العربية الواحدة**" الذي تمخض عنه "الاتحاد الاشتراكي العربي" في العراق. وقدَّم استقالته من الحكومة إثر أزمة نيسان ١٩٦٥ التي استقال فيها الضابطان الأساسيان في كتلته **محمد مجيد** معاون رئيس الأركان و **هادي خمّاس** مدير الاستخبارات العسكرية بذريعة نقل أحد الضباط دون أسباب موضوعية مبررة. وارتبط اسم عبد الحميد بانقلابيْ أيلول ١٩٦٥ وحزيران ١٩٦٦ ضد العارفَيْن عبد السلام وعبد الرحمن على التوالي. وكان عضواً في المكتب السياسي للحركة الاشتراكية العربية، ثم شكّل إثر التناقضات في الحركة الاشتراكية العربية حزب الوحدة بالاشتراك مع القيادي البعثي المنشق **خالد علي الصالح** أحد أعضاء الفريق الفدائي الذي حاول اغتيال قاسم.

ارتبطت كتلة الضباط القوميين تقليدياً باسم صبحي عبد الحميد. وبرز منها إضافة إلى عبد الحميد أربعة ضباط هم: عميد الجو **عارف عبد الرزاق** والزعيم الركن **عبد الكريم فرحان** والعقيد الركن **هادي خمّاس** والزعيم الركن محمد مجيد. وصف عارف هذا الخماسي البارز الذي

انحصرت به المعارضة في مجلس قيادة الثورة تهكماً بـ "**الشركة الخماسية**"[٣٥]، واعتبرها أخطر كتلة عسكرية منظمة تهدد سلطته، نظراً لاقتناعه النهائي بعضويتها في حركة القوميين العرب. فكان تعامله معها –بالنسبة له– بمثابة تعامل مع حركة القوميين العرب ذاتها[٣٦]. من هنا حاول في آب ١٩٦٤ حين تناهى إليه بناء هذه الكتلة لجهاز سري خاص بها أن ينظم في مواجهتها كتلة موصلية موازية[٣٧].

لم يكن هذا الخماسي حركياً بالمعنى التنظيمي بل بالمعنى السياسي، ولم تكن مواقف كل اعضائه من الحركة على درجة واحدة. ففي حين كان العقيد الركن محمد مجيد إسلامي عارض إجراءات تموز الاشتراكية علناً، حذراً من العلاقة بالحركة، ومتخوفاً من سيطرتها على الاتحاد الاشتراكي العربي[٣٨]. فإن **عارف عبد الرزاق** ارتبط بعلاقات شخصية وثيقة بالحركة عبر ابن عمه باسل الكبيسي، بينما كان عبد الكريم فرحان يتباهى بتحالفه مع حركة القوميين العرب وبصدقيتها قولاً وسلوكاً والتزاماً[٣٩].

كانت "الناصرية" بالفعل وليس بالاسم هي الأساس الإيديولوجي للتحالف ما بين هذه الكتلة والحركة. فلم يكن ضباط هذه الكتلة ناصريين بمعنى أنهم رجال عبد الناصر في العراق، بل بمعنى كونهم ناصريين بالاختيار: ليس اختيار عبد الناصر لهم بل اختيارهم له. وكانت ناصريتهم تختلف عن ناصرية عارف الاسمية المتقلبة، برسوخها من حيث أنهم وقفوا إلى جانب وحدة سورية مع الجمهورية العربية المتحدة، ومع مجانسة النظام العراقي اقتصادياً وسياسياً بنظام عبد الناصر[٤٠]. وفي إطار ذلك الموقف كانت الكتلة والحركة واحداً من الناحية السياسية.

مشاهد التوتر بين "الضباط القوميين" و"الضباط العارفيين":

لم يكن عبد السلام عارف يقبل أن يلعب دور "نجيبٍ" أي دور واجهةٍ للضباط القوميين أو لأيٍ من حلفائه. من هنا ورغم أن إعلان حركة ١٨ ت٢ قد تم باسم مجلس قيادة الثورة، فإنه حرص على أن يضمنه مادة تمنحه صلاحيات خاصة لمدة سنة تجدد تلقائياً عند الحاجة. غير أن هذا المجلس نفسه لم يكن مشكلاً، وماطل عارف طويلاً بتشكيله، إلى أن اضطره ضغط الضباط القوميين لتشكيله.

انتصر الضباط القوميين على عارف بإرغامه على تشكيل المجلس، إلا أنه انتصر عليهم بضم أعضاء كتلته وبعضهم لم يشارك في حركة ١٨ ت٢ ١٩٦٣ إليه. وأرغمه أولئك الضباط على إلغاء مادة الصلاحيات الخاصة إلا أنه جمد المجلس فعلياً[٤١] ولم يكن يدعوه إلى الاجتماع إلا مضطراً. وواصل عارف تحديه لـ "الشركة الخماسية"، فأصدر بشكل مستقل عن المجلس الدستور المؤقت في ٣ أيار ١٩٦٣ وضمّنه مادة الصلاحيات، وهكذا كان يضع في جيبه

الشمال ما يرغم على إعطائه باليمين. وكان إصدار هذا الدستور استجابة لما تم الاتفاق عليه مع عبد الناصر في كانون الثاني، على وجوب إعادة تنظيم الأجهزة الدستورية في كل من مصر والعراق والنص في الدستور على الاشتراكية قبل اتخاذ أي خطوة للربط ما بين البلدين في طريق الوحدة(٤٢).

كان القوميون دون أي لبس إلى جانب الوحدة الفورية، في حين أثبت عارف بشكل مبكر للغاية عزوفه عنها مثل أسلافه السابقين. ورغم أن العوامل الموضوعية التي تدفع عارف للتأني بالوحدة الفورية كانت قائمة فإنه لم يتذرع بهذه العوامل، بل كان يبرر عزوفه عنها بلغة الضابط الأحمق المباشرة معلناً بشكل فج أنه سيخسر بها سلطته الشخصية. من هنا حين أبرق عبد الكريم الفرحان بوصفه أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي العربي في العراق إلى عارف كي يعلن الوحدة الفورية إبان اجتماعه مع عبد الناصر في القاهرة، فإن عارف وقع في ٢٦ أيار ١٩٦٣ اتفاقية تنسيق تنص على مجلس رئاسة مشترك محدد الوظائف(٤٣). وفي ضوء معرفة القوميين بنوايا عارف الحقيقية، والتخوف من استغلاله لعنصر الوقت كي يعزز كتلته وسلطته رأى القوميون أن هذه الاتفاقية "لم تحقق الحد الأدنى من أماني الجماهير العراقية وطموحاتها، وفضلت تطمين عبد السلام عارف الذي أصبح من ألد أعداء الوحدة الفورية خوفاً على مستقبله وبقائه في منصبه(٤٤).

وفي اجتماع مجلس الرئاسة المشترك في أيلول ١٩٦٤ طرح الوفد العراقي إعادة النظر باتفاقية التنسيق، كونها لا تلبي مطلب الوحدة الفورية التامة(٤٥). ثم في اجتماع تال كرر الوفد العراقي مطلبه بالوحدة الفورية، وقدم مشروع وحدة اتحادية، يذكر إلى حد بعيد بمشروع الوحدة الاتحادية الذي قدمته حركة القوميين العرب في ١٧ آذار ١٩٦٣، غير أن عارف الذي كان ميالاً إلى اتحاد شكلي لا أكثر لم يعرض المشروع بل وقع بدلاً من الوحدة الاتحادية على "اتفاقية إنشاء قيادة سياسية موحدة بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة" ونصت هذه الاتفاقية على تحقيق الوحدة خلال سنتين أي في موعدٍ أقصاه ١٦ ت١ ١٩٦٩، وألحق بها مواد سرية نصت على وحدة القيادة السياسية، ووحدة الجيش وإبعاده عن الحزبية والتكتلات السياسية ودعم الاتحاد الاشتراكي وفعالية القيادة السياسية الموحدة، واهتمام عبد الناصر شخصياً بدعم الاتحاد الاشتراكي ووضعه تحت رعايته(٤٦).

كان من شأن الترجمة العملية لهذه القرارات أن يعزز دور التحالف القومي ما بين كتلة الضباط القوميين والحركة والمثقفين الناصريين من أمثال خير الدين حسيب وأديب الجادر، فقد كان لهذا التحالف قاعدة راسخة في الجيش والحكومة والاتحاد الاشتراكي.

غير أن عارف شلّ عمل القيادة السياسية الموحدة فعلياً، ولم يعقد أول اجتماع لها إلا في ١٩ أيار ١٩٦٥ أي بعد حوالي ستة أشهر. وكانت تلك فترة كافية لاحتدام الصراع ما بينه وبين القوميين ووصوله إلى الذروة. فهمش الاتحاد الاشتراكي رغم وضعه تحت رعاية عبد الناصر شخصياً، وتنصل من القرارات "الاشتراكية"، ثم حاول في النصف الثاني من كانون الأول ١٩٦٤ أن يستعين بمجلس شورى معين إلا أن الاتحاد الاشتراكي رفض أن يستخدم ستاراً شرعياً لهذا المجلس، بسبب نوعية الأعضاء الذين كان يريد عارف من تعيينهم فيه، مثل بعض شيوخ العشائر(٤٧).

وفي هذا السياق المتوتر انفجرت أزمة نيسان ١٩٦٥، حين قرر عارف في سبيل الحد من نفوذ كتلة الضباط القوميين نقل المقدم الركن فاروق صبري عبد القادر كمعاون مدير الاستخبارات وأحد أبرز الضباط القوميين إلى الشمال. واعتبرت كتلة الضباط القوميين أمر النقل إبعاداً، وبداية سياسة للتخلص منهم بالتقسيط. فقدمت استقالتها من عضوية مجلس قيادة الثورة، ودعمها الوزراء القوميون في الحكومة باستقالات مماثلة. واحتاج فض الاشتباك إلى تدخل عبد الناصر نفسه، فتم التراجع عن نقل الضابط أو إبعاده في حين تم الاتفاق على تصفية الكتل في الجيش وإبعاده عن السياسة(٤٨). غير أنه ما كان بإمكان العطار أن يصلح ما أفسده الدهر وهكذا كانت نذر القطيعة بين الائتلاف العارفي-القومي أوضح من أن تخطئها العين، وكان بإمكان أي امرئ أن يبصر ذلك و"أصبح الأصدقاء أعداء ألداء، كما ملئت ليالي بغداد بالخناجر الحادة التي تبرق وتلمع وهي تسحب من أغمادها في انتظار أن تهوي"(٤٩).

لم يعد عارف في نظر التحالف القومي أكثر من دكتاتور فردي مشبع بالتعصب الطائفي والعشائري والجهوي، ومن ضابط مغامر يسعى لتثبيت حكمه الشخصي، ومن "قاسم" جديد بمسلك لفظي وحدوي شكلي. وكان في عارف الكثير من ذلك. من هنا كانت دراماتيكية المشهد الانقسامي المركب تبحث عن ذريعة لإشهار الخناجر، وتوفرت هذه الذريعة للتو بمشكلة "خبر بن بيلا" واستقالة عبد الكريم الفرحان المدوية من الحكومة والأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي، لتتفاعل هذه الاستقالة بسرعة وتفضي إلى استقالة الوزراء الخمسة ومن ثم انقلاب ١٥ أيلول ١٩٦٥ الذي قطع آخر ما تبقى من شعرة معاوية. ولم تتأخر حركة القوميين العرب في العراق عن الإمساك بهذا التطور الدارماتيكي وتفعيله إلى نقطة الذروة: نقطة الانقلاب والتخلص دفعة واحدة من عارف.

من استقالة الفرحان إلى استقالة الوزراء الخمسة: عارف في مواجهة القوميين العرب:

إثر تكشف نوايا عارف بمحاولة تفكيك كتلة الضباط القوميين وتوجيه ضربة اختبارية لدى ردة فعلها على نقل فاروق صبحي عبد الحميد أو إبعاده بكلمة أدق، بادر الضباط القوميون إلى إعادة بناء تنظيمهم لأول مرة في شكل خلوي، وفق القواعد التنظيمية للكتل العسكرية، التي تحتل فيها الرتبة الأعلى الموقع الأعلى تلقائياً[٥٠]، وذلك كتنظيم عسكري ناصري، جاهز للعمل والرد على عارف، والتغدي به قبل أن يتعشاه.

في هذه الأثناء، تقدم **عبد الكريم فرحان** أمين عام الاتحاد الاشتراكي العربي ووزير الإرشاد والحليف القومي لحركة القوميين العرب استقالته من كافة مناصبه السياسية والحكومية، وغادر إلى القاهرة. وكان الدافع المباشر للاستقالة، هو إذاعة نص خبر مطوّل أرسله القصر الجمهوري بشأن عزل **بن بيلا** في الجزائر وسعي عارف مع عبد الناصر لضمان سلامة حياته، بشكلٍ مختصر، وحين ساءل القصر مدير الإذاعة والتلفزيون التابع وظيفياً إلى الفرحان بحكم كونه وزيراً للإرشاد، عن سبب ذلك، أجاب المدير بأن الخبر فيه دعاية شخصية للرئيس عارف، وأنه ليس من مهمة الإذاعة ذلك. ولم يكن ممكناً لذلك أن يتم لولا تزايل هيبة عارف وانحدارها إلى أدنى الدرجات. فرد القصر وأذاع الخبر بنصه الكامل عن طريق أحد المذيعين مباشرة. وتدخل عارف شخصياً ووجه بطريقته البلدية إهاناتٍ لعبد الكريم الفرحان تمكن من سماعها. فما كان منه إلا أن استقال فوراً في ٢٣/ ٦/ ١٩٦٥[٥١].

لم تكن استقالة الفرحان مخططة مسبقاً أو متفقاً عليها ما بين التحالف القومي[٥٢]، لكنها فعّلت الصراع القومي–العارفي ونقلته إلى مرحلةٍ جديدة. إذ يشير نص الاستقالة بوضوح إلى أنها استقالة سياسية صرفة أكثر منها استقالة بالمعنى التقليدي، وهي بهذا الشكل كانت موجهة لتفعيل الصراع ضد عارف أكثر مما هي رسالة استقالة مرفوعة إلى رئيس الحكومة.

وكانت استقالة الفرحان من هذا المنظور بياناً مدوياً لـ "المعارضة" القومية داخل السلطة، إذ حدد الفرحان فيها اثني عشر سبباً دفعته للاستقالة. ومن أخطر هذه الأسباب سياسياً في المجال التداولي يومئذ لها، ما سماه الفرحان بـ "بداية انحراف على الخط القومي وأهداف الثورة" تتجلى في "**السلوك والأقوال**" و"**شل المجلس الوطني**" لقيادة الثورة و"**اتجاه الحكم إلى دكتاتورية فردية تكره المناقشة والنقد**" و"**اضطهاد العمال**" في إشارة إلى حملة العارفيين ومن حولهم ضد الإجراءات "**الاشتراكية**" وضعف الحكومة وتردي سمعتها وانعدام الثقة بين أعضائها، و"**نشر ما يمزق الوحدة الوطنية ويثير الطائفية والفتن والأحقاد**" و"**إسناد مناصب قيادية في الجيش**" على أساس الولاء العائلي والشخصي والجهوي، و "وضع العراقيل بوجه الاتحاد الاشتراكي والكيد له، وفقدان الحكومة لهيبتها، وتزعزع ثقة المجتمع بها"[٥٣].

وبعد أسبوع من ذلك وفي ٣٠ حزيران ١٩٦٥ تقدّم العقيد الركن **صبحي عبد الحميد** باستقالة مماثلة من منصب وزير الداخلية ومن عضوية المجلس الوطني لقيادة الثورة، ولم تكن استقالة عبد الحميد أقل حدّة من استقالة الفرحان، إلا أنه جاء فيها وصف فرحان بـ "**وزير ثائر ومكافح معروف**" وحدّد أسباب استقالته بفقدان الثقة والانسجام، وانعدام الحكم الجماعي والاتجاه نحو الحكم الفردي وتفتيت الوحدة الوطنية وتشجيع التكتلات والانقسامات في الجيش، وعدم الالتزام ببرنامج العمل المتفق عليه في اتفاقية القيادة السياسية الموحدة في إشارة إلى البنود السرية للاتفاقية، فأصبح "الطريق إلى الوحدة بعيد المنال .. لذلك أصبح مبرر وجودنا كوزراء وحدويين غير وارد"(٥٤). وتبع ذلك تقديم أربعة وزراء وحدويين لاستقالاتهم.

كان تفعيل استقالة الفرحان وتطويرها إلى انسحاب جماعي من الحكم بتنسيق ودفع من حركة القوميين العرب وقد تبنّت الصحافة "الحركية" هذه الاستقالات، وحددت وظيفتها بأنها رد على تغيير العراق لخطه الوحدوي وتريثه بتحقيق الوحدة الفورية ما بين العراق والجمهورية العربية المتحدة(٥٥). وتم إدخال عنصر جديد في الصراع وهو الاعتراض على الاتفاق الذي كاد أن يتم مع شركة نفط العراق بشأن النفط(٥٦). أما عارف من جهته فعيّن ستة وزراء اشتهروا بولائهم له، وفتح المدفع على أقصى عياراته ضد ما اعتبره خصمه الحقيقي وهو "حركة القوميين العرب" فاتهم الحركة بوضوح لا لبس فيه بأنها وراء الاستقالات، وميّز بين "الحركيين" وبين "القوميين الحقيقيين" قائلاً: "أريد أن أصحح .. ليس القوميون، وإنما حركة القوميين العرب .. هؤلاء حزبيون .. أما القوميون الحقيقيون فهم كل عربي مؤمن بقوميته وعروبته وبعيد عن الحزبية"(٥٧). أما "حركة القوميين العرب" من جهتها ففعّلت الصراع، منسجمة مع قرار مؤتمرها القومي في شباط ١٩٦٥ بدعم ما سماه المؤتمر بـ "**الجناح الناصري اليساري في السلطة الحاكمة**" ببغداد، كمرتكز لبناء "**الحركة الاشتراكية العربية الواحدة**" في العراق. وحدد المؤتمر أطراف هذا الجناح بالضباط القوميين، و"المهنيين" أو "المثقفين الثوريين الاشتراكيين" (مثل **الجادر وحسيب**) والحركة نفسها(٥٨). وبالفعل تمكنت "حركة القوميين العرب" قبل أيلول ١٩٦٥ من تشكيل تنظيم "الحركة الاشتراكية العربية" كـ "حزب الناصرية في العراق" من تلك الأطراف الثلاثة أو من الجناح الناصري اليساري في السلطة على حد تعبيرها، مع استيعاب للبعثيين الناصريين المنشقين عن البعث أمثال فؤاد الركابي وخالد علي صالح(٥٩).

انقلاب أيلول ١٩٦٥

١- حكومة عارف عبد الرزاق:

لجأ عبد السلام عارف إزاء ذلك، إلى الأسلوب الذي عرف بإتقانه وهو أسلوب المناورة. فكلف عميد الجو عارف عبد الرزاق بتشكيل الحكومة خلفاً لحكومة طاهر يحيى التي تم ترحيلها. وُلِدَ عارف عبد الرزاق عام ١٩٢٤ في بلدة "كبيسة" بلواء الرمادي، في عائلة تربعت على قمة الهرم الاقتصادي الاجتماعي في المنطقة، وتنحدر من قبيلة "بو حيدر"، وكانت له مساهمة في ثورة ١٤ تموز، ثم أصبح بعد ٨ شباط قائداً للقوة الجوية إلا أنه استقال بسبب عدم تعيينه في مجلس قيادة الثورة، وأصبح وزيراً لأول مرة مع عدد من كتلة الضباط القوميين في أول حكومة بعد حركة ١٨ ت٢، وكان يعتبر أحد أبرز الوجوه العسكرية القيادية في هذه الكتلة، وأعلى رتبة فيها. وكان بوصفه ابن عم لباسل الكبيسي أحد أبرز مؤسسي فرع الحركة العراقي على صلة بحركة القوميين العرب، من دون أن يعني ذلك إيمانه بالحزبية، فكانت صلته العامة بالسياسيين كانت ضعيفة. وبغية نسج هالة له، نسبت له الدعاية الحركية دوراً في حركة ٨ شباط مع أنه لم يكن على علم بها، فتمكن الطيارون البعثيون بمعزل عنه من استخدام طائراته في قاعدة الحبانية التي كان آمراً لها صبيحة ٨ شباط بينما كان يغط في النوم. وتميز هذا الضابط السكير المقامر بسمات مركبة تتداخل فيها العروبية بالشجاعة، والشهامة بالصلف والعنجهية. وارتبطت باسمه محاولتان انقلابيتان ضد العارفَيْن، عبد السلام (في ١٥ أيلول ١٩٦٥) وعبد الرحمن (في ٣٠ حزيران ١٩٦٦)، وكان سجله في هذه الحرفة الانقلابية سيئاً للغاية ولا يبعث على التقدير[٦٠].

كان أسلوب شق الكتل واللعب بتناقضاتها ثم الضربة المفاجئة مهارة عارفية تمرَّس بها عارف واعتز بها علناً. من هنا كانت كل مبادراته موضع شك وحذر وتخمين من قبل معارضيه. وقد لعبت عيون عارف على عارف عبد الرزاق، وأثارت لديه شهية استخدامه في مناوراته، فقد كان عارف عبد الرزاق في النهاية بالنسبة **لعبد السلام عارف** من لواء الدليم، فتعمد عارف أن يكون الوسيط بينه وبين عبد الرزاق العميد **سعيدالصليبي** الجميلي آمر الانضباط العسكري الشديد الولاء لعارف والصديق الحميم لعبد الرزاق في آن. وكان الثلاثة في الحسابات العشائرية والجهوية من لواء الدليم الذي اعتمد عليه عارف في سلطته العسكرية. من هنا إثر أزمة نيسان ١٩٦٥ الشهيرة التي تدخل عبد الناصر شخصياً بتسويتها، كلف عبد السلام عارف في أيار بواسطة **سعيدالصليبي** عارف عبد الرزاق سراً بتشكيل حكومة، إلا أن **عارف عبد الرزاق** شعر أنه يراد له أن يكون مخلب قط في لعبة عارف ضد كتلته العسكرية

نفسها أي كتلة الضباط القوميين، فكتم الأمر إلا أنه أبلغ كتلته بضرورة التخلص من عارف حين سيحضر مؤتمر عدم الانحياز في حزيران في الجزائر[٦١].

وقبل أسبوعين تقريباً من تكليف عبد السلام عارف لعارف عبد الرزاق رسمياً بتشكيل الحكومة في ٥ أيلول ١٩٦٥، كان عارف قد حلَّ فعلياً في ١٤ آب مجلس قيادة الثورة بتصريح صحفي منه ثم ألغاه رسمياً في ١٩ آب بعد أن تخلص من **"الشركة الخماسية"** التي كانت وراء إرغامه على تشكيل المجلس.

قدم عبد السلام عارف لعارف عبد الرزاق عرضاً مغرياً، إذ وافق على أن يحتفظ عبد الرزاق بوزارة الدفاع إضافة إلى رئاسة الحكومة، وأن تكون مهمة حكومته وضع أسس جديدة للاتحاد الاشتراكي العربي، والالتزام بيان القيادة السياسية الموحدة. وضرب عارف بهذا الحجر أكثر من عصفور، إذ أعلم السفير المصري في بغداد مسبقاً بهذا التكليف[٦٢] كشكل من أشكال أخذ موافقة ضمنية من القاهرة، تُحسن علاقاته المهتزة بها، مثلما حاول أن يُظهر شكلياً نوعاً من تسوية ما بينه وبين "القوميين" بتسليم الحكومة إلى أحد أبرز وجوههم القيادية، ودعوتهم للعمل على تنفيذ بيان القيادة السياسية الموحدة حول إقامة الوحدة ما بين العراق ومصر، التي كان مفترضاً الإعلان عنها في ١٦ ت١ ١٩٦٦، وحوَّل عارف صلاحيات مجلس قيادة الثورة الذي تم حله إلى حكومة عارف عبد الرزاق، فقدّم شكلياً كل التنازلات الممكنة التي تنقذ تحالفه مع القوميين وتثبت وحدويته.

غير أن القوميين لم يأخذوا ثرثرة عارف على محمل الجد، واعتبروها مناورة تكتيكية من مناورات عارف. إلا أنهم دفعوا عارف عبد الرزاق إلى قبول المنصب، على أساس تحضير انقلاب عسكري يطيح بعارف. وبهذا المعنى كان قبول عارف عبد الرزاق بهذا المنصب جزءاً من خطة انقلابية أعدها القوميون[٦٣]. وأعدتها بشكل محدد كتلة صبحي عبد الحميد العسكرية وحركة القوميين العرب.

ويبدو أن **عارف عبد الرزاق** لم يخفِ نية الانقلاب، فأباح بها لصديقه الحميم العميد **سعيد صليبي** آمر الانضباط العسكري ورجل العارفيين القوي. وكان الصليبي بالأصل صلة الوصل ما بين عبد السلام عارف وعارف عبد الرزاق إلا أن ولاءه كان مطلقاً للعارفيين. واتفق الصديقان: الصليبي وعبد الرزاق على إعطاء عارف فرصة ثلاثة شهور لتصحيح سلوكه في الحكم، وإن لم ينجح عارف في الاختبار فحينذاك ينضم الصليبي إلى عبد الرزاق ويزيحان عارف[٦٤].

وإذا لم يثبت خلاف ذلك فإن هذا يعني أن عبد السلام عارف كان على معرفة مُسبقة بنوايا رئيس وزرائه من خلال رجله القويالصليبي. غير أنه ربما وهذا هو الأرجح لم يقدر عبد السلام عارف أوالصليبي نفسه أن انقلاب رئيس الوزراء سيتم بعد ثلاثة أيام من مغادرة عارف في ١٢ أيلول إلى الدار البيضاء لحضور مؤتمر القمة. وحاول عبد السلام عارف قبيل سفره أن يختبر مباشرة رئيس وزراءه الصلف والمغرور والشديد الثقة بنفسه، فطلب منه إبعاد العقيد **محمد مجيد** عن منصب معازن رئيس الأركان، ونقل العقيد **عرفان عبد القادر وجدي** آمر الكية العسكرية والعقيد **محمد يوسف** مدير الحركات العسكرية في الأركان إلى خارج بغداد، وكان جميع هؤلاء من القياديين في تنظيم "الضباط القوميين" ومن الذين سيعتمد عليهم **عارف عبد الرزاق** في الانقلاب.

اطمأن عارف نسبياً إلى نجاح رئيس وزرائه بالاختبار، وحمله على أداء قسم الولاء له إبان غيابه في الدار البيضاء بحضور رجله القوي سعيد صليبي. غير أن تنظيم الضباط القوميين وحركة القوميين العرب عارضا إبعاد الضباط الثلاثة، مما أوقع عبد الرزاق في مأزق بين تنظيمه وبين عارف. وتقدمت "حركة القوميين العرب" بحل لهذا المأزق، وهو التسريع بالانقلاب والقيام به فوراً إبان غياب عارف، انطلاقاً من أن خطة عارف الحقيقية هي التخلص من الضباط القوميين وإحالتهم على التقاعد[٦٥]. وكان التنظيم العسكري للحركة المؤلف من ضباط صغار متحمسين يضغط باتجاه التسريع بإعلان الانقلاب، إذ لم يكن الانقلاب يحتاج سوى إلى إذاعة بيان بإزاحة عارف، بسبب سيطرة الضباط القوميين والضباط "الحركيين" على أهم المفاصل القيادية والعسكرية وقيادات الوحدات[٦٦] واستنفرت "الحركة" تنظيمها العسكري ضاغطة باتجاه التسريع، ويبدو أنها كانت وراء تظاهرات طلابية وعمالية تمت في ١٢ أيلول يوم سفر عارف نادت بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة[٦٧] إذ كانت الحركة قد أعدت خطة إسناد جماهيري وسياسي بالقيام بالتظاهرات[٦٨].

كان مقرراً للانقلاب أن يتم يوم الخميس ١٥ أيلول وأن يتم الإعلان عنه في الساعة الثانية من ظهر هذا اليوم، في شكل إلغاء منصب رئيس الجمهورية وتشكيل مجلس قيادة ثورة وحكومة قومية تقوم بخطوات وحدوية جدية مع مصر. ويذكر هذا السيناريو إلى حد بعيد بسيناريو خطة الحركة في انقلاب ٢٥ أيار ١٩٦٣ ضد البعث من ناحية إلغاء منصب الرئيس وتشكيل المجلس والحكومة.

غير أنه تم تعديل الخطة من ظهر الخميس ١٥ أيلول إلى ظهر الأربعاء ١٤ أيلول، وربما يعود هذا التعديل إلى انتشار خبر الانقلاب المزمع القيام به، فتم التعجيل به كي يتم قطع الطريق على أي احتمال لتحرك "العارفيين".

٢- الانقلاب بين الخطة والواقع:

تألفت الخطة الانقلابية من شقين، ويتلخص الشق الأول في السيطرة بين الساعة ١١-١ بعد منتصف الليل على **معسكر أبي غريب**، الذي يبعد حوالي ١٧كم عن بغداد؛ ثم يتم بين الساعة ١-٢ بعد منتصف الليل، وضع الدبابات في الشارع العام، والتحرك في تمام الساعة الثانية صباحاً لاحتلال الإذاعة في منطقة الصالحية في بغداد. أما الشق الثاني فيتلخص في أن يستدعي عارف عبد الرزاق -قبيل الاستيلاء على معسكر أبي غريب- سعيد صليبي ليلاً ويقوم باعتقاله.

تم بالنسبة للشق الأول تكليف الرئيس عبد الأمير ربيعي والنقيب الحركي مبدر الويس بعملية الاستيلاء على المعسكر، وتم وضع حوالي ثمانية ضباط تحت تصرفهما، كان معظمهم حركياً، كما كانوا جميعاً برتبة ملازم. وتم تكليف الربيعي والويس بذلك، بسبب أن الربيعي كان آمراً لمدرسة الدروع في المعسكر، في حين أن الويس سبق له أن عمل عدة سنوات في كتيبة الدروع في المعسكر، وكان أقدم ضابط بعد آمرها المقدم حاتم حسن الياسين، الذي كان محسوباً على القوميين. أما بالنسبة للشق الثاني، فكان عارف عبد الرزاق مكلفاً بتنفيذه، وبغية ذلك، تم وضع مجموعة من الضباط الحركيين الصغار في القوات الخاصة، تحت تصرفه بقيادة الرائد الركن أحمد الحديثي[٦٩].

اضطلع التنظيم العسكري الحركي بدور أساسي في تنفيذ الخطة بشقيّها، وكانت تعليمات قيادة الإقليم للتنظيم، بأن يضع نفسه تحت أمرة عارف عبد الرزاق قائد الانقلاب[٧٠]. أما ما حدث فعلاً فيستحق نظراً لتضارب المعلومات عنه لدى مؤرخيه، التوقف قليلاً عنده، وقد تم هذا الحدث وفق قراءتنا بالشكل التالي:

قامت مجموعة **الربيعي – الويس** باعتقال المقدم **"صبري خلف"** (قومي محسوب على الكتلة العارفية) آمر المعسكر، والسيطرة عليه، وفق الخطة المقررة، غير أنه وقبيل إخراج الدبابات إلى الشارع العام وفق الخطة المقررة، اتصل سعيد صليبي، آمر الانضباط العسكري من مقره بوزارة الدفاع، بالمقدم **حاتم حسن الياسين** قائد كتيبة الدروع لإفشال الحركة، إلا أن المقدم الياسين الذي كان على صلة وثيقة **بالربيعي – الويس** لم يستجب له، وأخبره بسيطرة الربيعي – الويس على المعسكر، والواقع أنه لم يرغب في المواجهة مع الانقلابيين، بل ربما تواطأ معهم.

فتحدثالصليبي مع الويس طالباً منه الرجوع عن العملية، بسبب تخلي عارف عبد الرزاق عنها، إلا أن الويس اعتبر المكالمة فخاً ، وأكمل الخطة، فأخرج مع الربيعي الدبابات إلى الشارع العام ووزع السلاح الخفيف على الجنود، وباتت الدبابات بانتظار الساعة الثانية بعد منتصف الليل، للتوجه إلى بغداد واحتلال الإذاعة وفق الخطة المقررة.

يبدو في ضوء رواية الويس، أن عارف عبد الرزاق استلم مكالمة هاتفية لفّقها سعيد صليبي، بالتأكيد، تعْلمه بفشل الشق الأول من الخطة، وعدم التمكن من السيطرة على معسكر أبي غريب، واعتقال الضباط الذين قاموا بالعملية، وكان ذلك خلاف الواقع، يبدو أن المكالمة انتحلت اسم أحد الذين يعتمد عارف عبد الرزاق عليهم، فتخلى عبد الرزاق عن إكمال الخطة، وهرع رشيد محسن مدير الأمن العام بسيارته الخاصة وملابسة المدنية إلى معسكر أبو غريب، وأعلم في حدود الساعة الواحدة صباحاً الضباط الذين كانوا قد سيطروا على المعسكر وأخرجوا الدبابات، ووزعوا الأسلحة بأمر المكالمة، وعدول عارف عبد الرزاق عن الخطة.

قرّر الضباط الثلاثة في ضوء كشف زيف المكالمة، إقناع عارف عبد الرزاق بمتابعة التنفيذ، فاستدعى عبد الرزاق بعدئذ **سعيد صليبي** لأخذ موافقته على الحركة، وبعد اجتماع دام أكثر من نصف ساعة بين عارف عبد الرزاق وهادي خماس ورشيد محسن من جهة وبين سعيد صليبي آمر الانضباط العسكري من جهة أخرى، رفض سعيد صليبي التعاون، ولم يعتقله عارف عبد الرزاق – كان صديقاً حميماً له – وفق الشق الثاني للخطة ففر الطائر من القفص، في حين أعلن عارف عبد الرزاق إيقاف تنفيذ الخطة، وأعلم ضباط الشق الثاني منها بأن صليبي سيتولى إقناع عبد السلام عارف بأن الضباط القوميين ذهبوا إلى معسكر أبي غريب كي يخمدوا تمرداً شيوعياً (٧١). فصدرت التعليمات إلى الضباط المشاركين في العملية بإيقاف التنفيذ، وإعادة كل شيء إلى وضعه السابق، والالتحاق بشكل اعتيادي بقطعاتهم كأن شيئاً لم يحدث.

تتحدد عوامل فشل الانقلاب في : تيقظ العارفيين، وغياب عنصر المفاجأة، وسوء الاتصالات ما بين الانقلابيين، وفردية قائد الانقلاب وارتجاليته، واستعداد صليبي للرد على الحركة في الوقت نفسه، الذي أغرى فيه عارف عبد الرزاق بأنه سيتكتم على الحركة ولن يسمح بمعاقبة أحد. وقد تضافرت هذه العوامل وأحبطت انقلاباً كان يبدو بالنسبة للانقلابيين ناجحاً مائة بالمائة.

لم يعرف البغداديون بالمحاولة الانقلابية إلا صباح الجمعة من راديو لندن حين أذاع نبأ وصول عارف عبد الرزاق إلى القاهرة، وكان يرافقه في طائرة الفرار–النجاة التي قادها الطيار ممتاز السعدون كل من العقيد الركن هادي خماس والعقيد الركن عرفان عبد القادر وجدي

والمقدم الركن رشيد محسن[٧٣]. وفي مساء الجمعة صدر ملحق صغير من جريدة "**العمل والعمال**" الموالية لعارف تحمل عناوين مثيرة بارزة، تكشف عن وقوع محاولة انقلابية فاشلة قامت بها حركة القوميين العرب[٧٤].

توجه الدكتور عبد اللطيف البدري وزير الصحة بطائرة خاصة إلى الدار البيضاء، وقدم لعارف تقريراً من عشر صفحات بتفاصيل الانقلاب الفاشل. أما **البعث** فأنذر قواعده وعرض التعاون مع السلطة للقبض على الحركيين المتآمرين. وأما بالنسبة لعارف نفسه فقطع المؤتمر، وحين توقف في القاهرة وقع بصره على الطائرة التي أحضرت عارف عبد الرزاق. وكي يتأكد من أن شيئاً لن يحدث له في الطريق، طلب أن يقوم النقيب الطيار **حسين عبد الناصر** بقيادة طائرته حتى بغداد. ولم يكن هذا الطيار "الرهينة" المؤقتة سوى شقيق عبد الناصر وصهر المشير **عبد الحكيم عامر**[٧٥].

أما بالنسبة للضباط "الحركيين" فتم اعتقال بعضهم، وأودعوا في السجن رقم (١)، وكان بينهم الملازم أول **حامد عبد الصالح** والملازم الأول **مشعل عواد الساري** والنقيب **عامر حمدان** والنقيب **مبدر الويس** والنقيب **مطر عبد الحسين** والنقيب **مظفر عبد الكريم** .. وغيرهم، إضافة إلى عدد من كتلة "الضباط القوميين".

لقد برَّ سعيد صليبي بوعد الشرف لعارف عبد الرزاق في ألا يتم الإساءة للمتآمرين، فاعتقل أقل عدد ممكن منهم، وكان المعتقَل أقرب إلى الحجز الاعتيادي، كما كان بإمكان الموقوف أن يمر على بيته إبان مراجعته للمشفى العسكري وأن يستقبل الزيارات، وأن يحتفظ ببزته العسكرية، ووصلت بساطة الاعتقال حداً أن النقيب **مبدر الويس** تمكن من الهرب ببزته العسكرية[٧٦].

أما عارف بعد عودته، فوضع السفير المصري **أمين هويدي** تحت المراقبة، ورغب إليه إقفال بابه، وإعلامه بالفئات والشخصيات التي تتصل به، وأبلغه بضلوع القاهرة في المؤامرة[٧٧]. وفي ٢١ أيلول كلف عارف الدكتور عبد الرحمن البزاز بتشكيل حكومة جديدة بعيدة عن التيارات السياسية المنتسبة للأحزاب والكتل كما ورد في نص التكليف[٧٨].

قاطع الحركيون البزاز ولم يُبْدوا له على خلفية إخفاق الانقلاب وتقييمهم له كقومي تقليدي إصلاحي مشاعر ود رغم محاولته الاتصال بهم في محاولة لتطبيع العلاقات[٧٩]. أما الحزب الشيوعي العراقي فأدان حكومة البزاز ووصفها بأنها نابعة "من إرادة رجل واحد" ومن نفوذ "الشخصيات المستترة" للانكليز، و"الاحتكارات النفطية" ثم طرح الحزب في ٩/١٠/

١٩٦٥ مسألة "العمل الحاسم" واستيلاء الحزب على السلطة[٨٠] في حين نزل الحرس القومي البعثي إلى الشوارع[٨١].

وما إن تخلص عارف من معارضيه القوميين (كتلة الضباط وحركة القوميين العرب) بنتائج فشل انقلاب ١٥ أيلول، حتى شرع بتوجيه الدكتور عبد الرحمن البزاز في كتاب تكليفه في ٢١ أيلول لتصفية الحساب مع الشخصيات القومية الناصرية المسؤولة عن برنامج "**الاشتراكية العربية**" وبشكلٍ خاص الدكتور **خير الدين حسيب** حاكم المصرف المركزي ورئيس المؤسسة الاقتصادية والواضع الفعلي للقرارات "الاشتراكية"، والذي كان يصفه الرأسماليون العراقيون بـ "**شاخت العراق**"[٨٢]. وكان حسيب قد صرح أواخر تموز ١٩٦٥ في أجواء تكليف عارف عبد الرزاق بتشكيل الحكومة بأن "**الخطوات الثابتة** في السياسة الاقتصادية التي مشى عليها العراق منذ ١٤ تموز ١٩٦٣ [تاريخ إصدار القرارات الاشتراكية–الباحث] **قد حققت تقارباً كاملاً في المنهج الاقتصاي بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة**" وأكد أن "**الوحدة الاقتصادية جاهزة بدون أدنى شك .. والفروق البسيطة التي لا تزال موجودة، لا تذكر، وهي في طريق التلاشي**":(٨٣).

كانت أول نقطة في الكتاب الذي كلف فيه عارف البزاز في ٢١ أيلول ١٩٦٥ هي "**الاشتراكية الرشيدة**". ولم تكن "الاشتراكية الرشيدة" سوى اسم اشتراكي لإلغاء قرارات تموز "الاشتراكية" التي ارتبطت باسم حسيب. من هنا ميّز البزاز في تصريحاته الأولية بوضوح بين "الاشتراكية الرشيدة" "التي تناسب العراق وتنبثق من الطبيعة العربية للشعب العراقي" وبين "الاشتراكية العربية". إلا أنه في برنامج حكومته الذي أعلن في ٦ ت٢ ١٩٦٣ تبنى تعبير "الاشتراكية العربية الرشيدة". وكانت "الاشتراكية العربية" التي طُبِّقت في العراق منذ إجراءات ١٤ تموز ١٩٦٣ تعني بالنسبة للبزاز اشتراكية تستند في أساسها "إلى الماركسية والصراع الطبقي". وأصبح حسيب هدفاً لحملات الصحافة ورجال الأعمال، وحوصر إلى درجة تركه لإدارة المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة للمصارف، كما قيدت صلاحياته في المصرف المركزي. وتبنت الحكومة دراسة شكري صالح زكي وزير المالية الذي طالب بإلغاء القرارات "الاشتراكية" لأنها تناقض الدستور المؤقت. ولم يكن لرد حسيب أي وزن لدى حكومة البزاز، إذ كان رأس المؤسسة الاقتصادية والقرارات "الاشتراكية" قد بات مطلوباً، فأرغم ذلك حسيب في ١٣ ت٢ ١٩٦٥ على الاستقالة[٨٤].

اعتبر ما سمته ":حركة القوميين العرب" بـ "**الجناح الناصري اليساري في السلطة**" الذي خرج من السلطة –وكان حسيب يمثل آخر الرموز المهمة خارج حكومة البزاز– وإجراءاتها

انقلاباً يمينياً منهجياً تاماً. من هنا فعّلت أطراف هذا الجناح تحالفها في إطار ":**الحركة الاشتراكية العربية**" التي يمكن اعتبارها من منظور حركة القوميين العرب "الحركة:" نفسها وقد حولت نفسها طبقاً لقرارات مؤتمر شباط ١٩٦٥ من "تجمع قومي قديم" إلى مرتكز لـ "**حركة اشتراكية عربية واحدة**" تمثل "حزب الناصرية الحقيقي" في العراق حسب تعابير الحركة.

كانت الأطراف الأساسية لـ "**الحركة الاشتراكية العربية**" هي نفسها أطراف "الجناح الناصري اليساري" الذي خرج من السلطة وأُرغم على تركها لعارف وكتلته، فتألفت هذه الأطراف من ممثلين عن تنظيم الضباط القوميين (صبحي عبد الحميد وعبد الكريم الفرحان اللذان تم رفع الإقامة الجبرية عنهما) ومن عدد من أعضاء قيادة إقليم الحركة في العراق (عبد الإله النصراوي والنقابي هاشم علي محسن ولفترة قصيرة سلام أحمد) ومن البعثيين الناصريين المنشقين عن البعث (فؤاد الركابي وخالد علي صالح) ..الخ ومن ممثلي التنظيم الطليعي في الاتحاد الاشتراكي العربي (خير الدين حسيب وأديب الجادر)[٨٥].

وقد تأسس "**التنظيم الطليعي**" في العراق كفرع للتنظيم الطليعي في الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر وتألفت قيادته العراقية من أديب الجادر وعبد الكريم فرحان وخير الدين حسيب، وحضر اجتماعاً مصغراً له، **عبد الستار علي الحسين** (من الاستقلال القديم) وفؤاد الركابي (من البعثيين الناصريين الذين سموا أنفسهم سابقاً بالوحدويين الاشتراكيين الديموقراطيين) ومن قوميين ناصريين مستقلين (عبد اللطيف الكمالي مدير الإذاعة والتلفزيون الذي أعلم القصر بأنه ليس من واجبات الإذاعة الدعاية للرئيس، فكان الكمالي في أزمة الفرحان واستقالته) ومن "حركيين" (سلام أحمد وهاشم علي محسن) ومن ضباط قوميين (صبحي عبد الحميد) وغيرهم[٨٦].

يمكن القول إذن، إن "الحركة الاشتراكية العربية" هي "التنظيم الطليعي" زائد "حركة القوميين العرب" التي أنهت -كما هو مفترض- صورتها كـ "تجمع قومي قديم" وانخرطت في تجربة "الحركة الاشتراكية العربية" كصورة جديدة لها مختلفة عن صورتها السابقة. ومن هنا أكد عبد الإله النصراوي أن مشاركة سلام أحمد وهاشم علي محسن في التنظيم الطليعي كانت فردية وليست باسم "الحركة" التي كان لديها "الجهاز الخاص"[٨٧]. ومن الواضح أن التداخلات ما بين الأطراف الثلاثة لـ "الجناح الناصري اليساري" كانت كبيرة وتميزت بنوع من الحراك المتبادل.

التنظيمات العسكرية (القومية):

أدى إخفاق انقلاب ١٥ أيلول إلى تصدع التحالف القومي ولاسيما في الجيش، فصدرت نشرات سرية تتهم الضباط القوميين بالهرب و الجبن والافتقار إلى مؤهلات القيادة[٨٨]. وفقد

الضباط الشباب ثقتهم بقيادة تنظيم "الضباط القوميين"، وكان من الطبيعي أن تنصب النقمة على عارف عبد الرزاق بشكل خاص الذي أثيرت أسئلة شك وارتياب كثيرة حول عدوله عن متابعة الانقلاب وفق الخطة المقررة. من هنا اجتمع ستة ضباط "حركيين" شباب على رأسهم الملازم الأول "الحركي" حامد عبد الصالح، واتهموا قيادة انقلاب ١٥ أيلول بالتقصير والخيانة ونقص الشعور بالمسؤولية، وطرحوا تنظيماً جديداً مستقلاً، ورفضوا رسالة فاروق صبري (من تنظيم الضباط القوميين) التي يعرض فيها وضع الضباط الحركيين الشباب تحت قيادة جديدة مؤلفة من فاروق صبري ورشيد محسن ومستقلة عن قيادة عارف عبد الرزاق –صبحي عبد الحميد[٨٩]. وكان التنظيم العسكري "الحركي" مؤلفاً من حوالي مائة ضابط. أغلبهم من الضباط الصغار، ووقع عليه عبء المهمات الخاصة في انقلاب ١٥ أيلول[٩٠].

أما تنظيم الضباط القوميين فتعرض إلى تصدعات وشروخات عميقة، وبرز فيه اتجاه قوي لإعادة النظر بالانتخابات السابقة، وتعيين أمين عام جديد[٩١]. في حين أن التنظيم الطليعي الذي ضم عدداً من تنظيم الضباط القوميين مثل عبد الكريم فرحان وصبحي عبد الحميد، شكل مكتباً عسكرياً، تحددت وظيفته في إعادة استيعاب الضباط القوميين على مختلف كتلهم في إطار "التنظيم الطليعي" وتجاوز انشقاقاتهم وتناقضاتهم. من هنا انبثقت عن التنظيم الطليعي لجنة مصالحة وتنسيق لهذا الغرض، تستهدف استعادة ثقة الضباط الشباب وحثهم على العمل من جديد[٩٢].

انقلاب ٣٠ حزيران ١٩٦٦

هوَت طائرة المشير **عبد السلام عارف** مساء ١٣ نيسان ١٩٦٦ وقتل من فيها. وعقد عبد الرحمن البزاز الذي تولى سلطات الرئيس بموجب الدستور المؤقت، مؤتمراً صحفياً نقله التلفزيون، واعتبر الضباط القوميون أنه يغمز من قناتهم بحديثه عن تفتح شهية البعض للحكم بعد مقتل عارف. ولم يكن ما غمز منه البزاز بعيداً عن الصحة، إذ ستشير إليه الأيام القليلة القادمة. فقد بادر تنظيم الضباط القوميين إلى عقد اجتماع للتداول في الموقف بعد انتخاب أمير اللواء عبد الرحمن عارف رئيس الأركان خلفاً لشقيقه كرئيس للجمهورية، وفق الإجراءات التي ينص عليها الدستور المؤقت. ورغم أنه كان للقاهرة في سياق تلك الإجراءات التي كان لا بد لها أن تتم، دور أساسي في حسم انتخاب عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية[٩٣]، فإن تنظيم الضباط القوميين قدر القيام بانقلاب جديد، وكلف لجنة ثلاثية بوضع خطته. وفي الاجتماع الثاني تم صرف النظر عن الخطة، ولعل ذلك تم في ضوء اعتراض القاهرة التي لم تجد مبرراً لمثل

ذلك، ولا سيما أنها هي التي رجحت من الناحية العملية انتخاب عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية.

افترضت القاهرة من عبد الرحمن عارف أن يلتزم بمضمون رسالة عبد الناصر التي نقلها المشير عبد الحكيم عامر إلى عبد الرحمن عارف إبان تشييع جثمان عبد السلام، والذي يشدد على الوحدة، والسير في السياسة المتفق عليها ما بين العراق والجمهورية العربية المتحدة. غير أن البزاز كان أكثر استقلالية في برنامجه الذي رأى فيه "القوميون" برنامجاً يمينياً صرفاً. وكان من شأن استمرار البزاز بتطبيق برنامجه بثبات في ظل ضعف الرئيس وصعوبة اتخاذه لقرار، أن يثير الضباط القوميين خصوصاً. من هنا أخذوا يضغطون على الرئيس لترحيل البزاز، غير أن الرئيس لم يُقِلْ البزاز كما أن البزاز لم يستقل. أما الدوائر السياسية في القاهرة فاعتبرت "اشتراكيته الرشيدة" رجعية. كما اعتبرت محاولاته إقامة علاقات ودية مع جارتيْ العراق غير العربيتين - تركيا وإيران- مهادنة للسياسة الغربية، وهذا لا يتفق والسياسة الناصرية. وبكلام موجز لم تكن سياسة البزاز الداخلية والخارجية مقبولة بأي شكل من الأشكال من "القوميين": ضباطاً وحركة اشتراكية عربية وتنظيماً طليعياً. وفي هذه النقطة كان هناك توافق فعلي ما بين رأي الدوائر السياسية في القاهرة ورأي القوميين.

يبدو أن الرئيس عارف لم يستجب لضغوطات الضباط بترحيل البزّاز، ليس لضعفه بل لتوقعه احتمال حدوث حركة انقلابية. ويذهب مجيد خدوري إلى حد أن الرئيس عارف كان مطلعاً على خطة انقلاب ٣٠ حزيران ضده قبل أسبوعين من تنفيذها، غير أن مبدر الويس أحد الضباط الأساسيين في الخطة ينفي ذلك، ويرجّح أن الرئيس ربما توقع قيام حركة انقلابية، بسبب شيوع تسرب عدد من ضباط الحركة الأولى إلى العراق، وقيامهم باتصالات كثيفة [٩٤].

موقع الحركة بين أطراف انقلاب ٣٠ حزيران ١٩٦٦:

من المستحيل عزل هذا الانقلاب عن القاهرة، إذ ما كان ممكناً التخطيط بمعزل عن الدراية التامة لأجهزتها به، ولا سيما إن قادته هم من تنظيم "الضباط القوميين" الذين لجؤوا إلى القاهرة إثر فشل انقلاب ٣٠ حزيران. ومن هنا حين أرسلت الحكومة العراقية صباح الأول من تموز أي في اليوم التالي لفشل الانقلاب وفداً سياسياً عسكرياً للاستفسار من القاهرة عن ضلعها في الانقلاب فإنها كانت تجاملها وتحاول احتواء ما حدث[٩٥] إذ كانت أضعف من أن تواجه القاهرة.

كان الذراع العسكري الأساسي للانقلاب هو تنظيم "الضباط القوميين"، الذي خطط لصرف عبد الرحمن عارف بعيد انتخابه رئيساً للجمهورية ثم صرف النظر عن الخطة في ضوء اعتراض القاهرة على الأرجح، ثم نفذ مغامرته بعد أقل من شهرين ونصف على انتخاب عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية في ضوء قرار القاهرة بالتخلص من عارف الذي يُنظر إليه كـ "بدل ضائع" عن الرئيس الذي يجب أن يحكم العراق.

من هنا تسلّل الضباط القوميون اللاجئون في القاهرة في أوائل حزيران سراً إلى العراق، وكان على رأسهم عميد الجو عارف عبد الرزاق بطل انقلاب ١٥ أيلول الفاشل. وسرعان ما التم شمل تنظيم "الضباط القوميين" في "الداخل" وقرروا ساعة الصفر[٩٦]. واتخذوا من بيت أحد الضباط بمدينة المأمون الغربية، القريبة من معسكر أبي غريب مركزاً للبدء بالانقلاب، وكان من شأن رعاية القاهرة للانقلاب وتبنيها لقيادة عارف عبد الرزاق له أن يجعلها تتماسك وتتجاوز تناقضاتها. وتجسدت هذه الرعاية بإيفاد أجهزة القاهرة لعبد الحميد السراج[٩٧] كي يشرف على الانقلاب ويضمن نجاحه، غير أنه جرى وظل دوره الحقيقي إلى الآن طيَّ الكتمان.

كان من أبرز الضباط "الحركيين" اللاجئين سياسياً في القاهرة الذين تسللوا إلى العراق مع عارف عبد الرزاق الرئيس أول عبد الأمير الربيعي والنقيب مبدر الويس، وعرفان عبد القادر وجدي، ورشيد محسن ، وفاروق صبري.

لم تكن "حركة القوميين العرب" كتنظيم طرفاً في الانقلاب، إلا أنها لم تكن ضده، وتسربت إلى قيادتها المعلومات عنه من خلال الضباط "الحركيين" الذين اتصل بهم تنظيم "الضباط القوميين" للمشاركة في الانقلاب[٩٨]. ولم يكن كل هؤلاء الضباط "الحركيين" على الاستعداد للمغامرة من جديد مع قيادة عارف عبد الرزاق التي حكموا عليها بضعف الكفاءة، وارتابوا بسلوكها إبان انقلاب ١٥ أيلول ١٩٦٥، رغم أن الضباط "الحركيين" المشاركين في الانقلاب قد حاولوا دفع التنظيم العسكري "الحركي" للانخراط فيه.

كانت "حركة القوميين العرب" من الناحية الرسمية في إطار "الحركة الاشتراكية العربية"، وقد كان صبحي عبد الحميد عضو المكتب السياسي لهذه الحركة من القادة الأساسيين لانقلاب ٣٠ حزيران[٩٩]، غير أن المكتب السياسي لـ "الحركة" لم يكن طرفاً في الانقلاب، ومن هنا يبدو الأقرب إلى الإقناع هو أن صبحي عبد الحميد قد انخرط في الانقلاب بوصفه قائداً أساسياً في تنظيم "الضباط القوميين" وليس باسم "الحركة الاشتراكية العربية"[١٠٠]. أما التنظيم العسكري الخاص بـ "التنظيم الطليعي" فكان من ناحية فعلية مؤلفاً من ضباط سبق لهم أن كانوا في تنظيم "الضباط القوميين" وافترض بهم قطع علاقتهم التنظيمية به، ويفهم من رواية عبد الكريم فرحان مسؤول قطاع الضباط في التنظيم الطليعي أن التنظيم العسكري لهذا التنظيم بوصفه تنظيم "الطليعة" لم يكن طرفاً. غير أن التداخلات ما بين هذه التنظيمات كانت قائمة فعلاً وتميزت بالحراك المستمر والمتبادل، وفي إطار ذلك لم يكن متيسراً للقادة الساسة في أطراف "الحركة الاشتراكية العربية" أن يتحكموا بشكل دقيق بسلوك أعضائهم العسكريين.

وبما كان استبعاد "حركة القوميين العرب" عن الانقلاب جزءاً من الطبيعة العسكرية الصرفة لهذا الانقلاب، وعدم اهتمام قادة الانقلاب بموضوع إسناد جماهيري. فقد كان نظام عارف–البزاز ضعيفاً. وكان منهاج البزاز المحافظ متناقضاً مع الميول السياسية لإجمالي العراقيين الواعين سياسياً[١٠١] والتي هي في هذا الجانب الميول الأساسية لروح العصر في العالم الثالث في الستينات. غير أن "حركة القوميين العرب" لم تكن مجرد تنظيم سياسي بل تنظيماً سياسياً يمتلك ذراعاً عسكرياً قادراً على العمل. وقد اهتم مخططو الانقلاب باستقطاب هذا الذراع مباشرة من الحزبية، على أرجح التقديرات، بسبب التوتر الحاد الذي نشب ما بين الأجهزة الأمنية المصرية وبين حركة القوميين العرب في منتصف كانون الثاني ١٩٦٦ على إثر "انقلاب ١٣ ك٢ ١٩٦٦" داخل "الجبهة القومية" في جنوب اليمن. ويمكن القول هنا إنه إذا كانت العلاقة ما بين "الحركة" وعبد الناصر قد استمرت، وأثبت الرئيس عبد الناصر حرصاً عليها وتفهماً لموقف "الحركة" مما سمي بـ انقلاب ١٣ ك٢ ١٩٦٦، فإن العلاقة ما بين "الحركة" والأجهزة الأمنية المصرية التي نظمت ذلك الانقلاب أصبحت متردية تماماً ومشوبة بالتحدي.

نتج عن فشل المحاولة الانقلابية الثانية اعتقال الضالعين فيها، ووجه الرئيس عارف في التحقيق الأولي، سؤالاً محدداً إلى مبدر الويس عن علاقة جورج حبش بالانقلاب، وفيما إذا كان قد التقى معه في بيروت. وكان الذين حجزهم في غرف مجاورة للقصر الجمهوري برسم الاعتقال هم: عارف عبد الرزاق و رشيد محسن و نهاد فخري و عبد الأمير الربيعي و صبحي عبد الحميد و فاروق صبري و الطيار ممتاز السعدون و الطيار نعمة الدليمي و النقيب مبدر الويس و عبد الكريم فرحان. ثم أفرج عن فرحان بعد أسبوع لعدم علاقته لا بالمحاولة الأولى

ولا بالمحاولة الثانية، أما بقية الضباط فقد تم سجنهم في معسكر الوشاش وكان الاعتقال هنا أيضاً أقرب إلى الحجز، ولم يتسم التحقيق بالعنف أو بالقسر أو بالإهانة، وفي الأول من تشرين الأول ١٩٦٦ تمكن مبدر الويس ورشيد محسن وعبد الأمير الربيعي وممتاز السعدون وفاروق صبري من الهرب والتخفي في بغداد [١٠٢]

حاول عارف الضعيف أن يحتوي ذيول الانقلاب، وأن يرضي الذين انقلبوا عليه في ٣٠ حزيران بترحيل البزاز من الحكومة، فجمد قرارات مجلس الوزراء ولم يصدق عليها، واستجاب أخيراً لضغوط الضباط التي وصلت إلى ذروتها في أوائل آب كي يرحّل البزاز، وبالفعل أفهم الرئيس البزاز بضرورة استراحته، وكلف في ٦ آب الزعيم ناجي طالب بتشكيل حكومة جديدة، ثم أفرج عن جميع الموقوفين بقضية انقلاب ٣٠ حزيران باستثناء عارف عبد الرزاق،وأصدر عفواً عن جميع المشاركين في الانقلاب بمن فيهم الهاربون من المعتقل. وما كادت الأطراف المتنافسة والمختلفة تختبر هذه التسوية الجديدة وتطبّع علاقاتها فيما بينها حتى وقعت نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧. فوضعت العراق كما كل العرب في مرحلة جديدة.

هوامش الفصل الخامس

(١) مقابلة في ٣١/ ٣/ ١٩٩٦ مع د. نشأت حمارنة في حلب.

(٢) مقابلة في ١٣/١١/١٩٩٦ مع د. جورج حبش. في حين يذكر باسل الكبيسي في: حركة القوميين العرب، مصدر سبق ذكره، ص١٢٩ أن الحركة حدثت في أواسط الخمسينات بعض الضباط المتنفذين.

(٣) الكبيسي ص١٢٨ وص١٠٤- ١٠٥. قارن مع نفي جورج حبش، في حكيم الثورة/ مصدر سبق ذكره، ص٨٥- ٨٦ انحراف الحركة في مسألة التنظيم العسكري وأنها لم تهتم بالمؤسسة العسكرية، وتوجست خيفة منها. غير أن حقيقة الأمر هي غير ذلك.

(٤) مقابلة في ١٨/ ١١/ ١٩٩٥ مع نايف حواتمه.

(٥) مقابلة في ٢٦/ ١/ ١٩٩٦ مع عبد الإله النصراوي.

(٦) مقابلة في ١٥/ ١٠/ ١٩٩٦ مع اللواء عامر حمدان. كان حمدان في إطار كتلة الراوي، وأكد لنا أنه حين كشف جابر حسن حداد البرنامج الإسلامي للكتلة إلى مبدر الويس، فإنه تم ترك الراوي والانتظام في الحركة. أما عن عضوية حمدان والويس في التنظيم العسكري للحركة فقد أكده لنا النصراوي الذي كان مسؤولاً تنظيمياً عنهما.

(٧) قارن بثابت حبيب العاني يتذكر، رسالة العراق، العدد ٨، تموز، ١٩٩٥، ص١٩.

(٨) د. مجيد حزوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، ط١،/ ١٩٧٤، بيروت، ص١٩٦- ١٩٧.

(٩) حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص٢٦٤- ٢٦٥.

(١٠) عبد الكريم حنا، حصاد ثورة (مذكرات)، دار البراق، ط١، ١٩٩٤، ص٦٥- ٦٦. قارن بـ: أمين هويدي، كنت سفيراً في العراق، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣، ص٢٨.

(١١) مقابلة سبق ذكرها مع اللواء حمدان، كان مبدر سلمان وعامر حمدان وعبد الرحيم سلمان وعبد الأمير الربيعي ضمن فريق الاغتيال وكان المكلف بالتدريب هو المقدم جابر حسن حداد.

(١٢) مقابلة في ١٩/ ١٢/ ١٩٩٥ مع طالب شبيب. يطابق هذا اليوم أول أيام عيد الفطر في التقويم الهجري.

(١٣) بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٧.

(١٤) مقابلة سبق ذكرها مع نايف حواتمة.

(١٥) هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، تجربتي في حزب البعث العراقي، دار الريس، لندن، ط١، آذار ١٩٩٣، ص٢٢٦- ٢٢٧.

(١٦) فرحان، مصدر سبق ذكره، ص٦٩ حول دوره أيضاً من وجهة نظر الحزب الشيوعي. قارن بـ: ثابت حبيب العاني يتذكر، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

(١٧) الفكيكي، المصدر السابق، ص٢٤٥. اتهم النقيب كنعان حداد بقتله، واعتقل حداد مع قاسم وحاول الإنكار إلا أن شهود العيان أجمعوا على إدانته. المصدر السابق ص٢٥١.

(١٨) جميع الحقائق هنا مستقاة من مقابلة مع عبد الإله النصراوي، أعيد تدقيق معلوماتها معه من جديد. كما طوبقت مع مقابلة أخرى جرت مع عامر حمدان أحد المشتركين فيها والمعتقلين بنتائجها. ورغم أن الأدبيات الرسمية تنفي ذلك فإنك تجد تأكيداً لها بشكل غير مباشر عند الكبيسي، ص١٠٩، وعند أمين هويدي: كنت سفيراً في العراق، ص١١٦.

(١٩) قارن بـ: هويدي، المصدر السابق، ص١١٦.

(٢٠) مقابلة سبق ذكرها مع النصراوي.

(٢١) فرحان ص٤٢ قارن بتصريح عبد السلام عارف لياسر هواري، رئيس تحرير الأسبوع العربي، عدد ٣١، السنة السابعة، الاثنين ٢ آب ١٩٦٥، ص١٣.

(٢٢) كان من بينهم مبدر الويس وعامر حمدان.

(٢٣) هويدي، ص١٨٥- ١٨٦.

(٢٤) يشير هويدي إلى أن اللجنة تشكلت في أيلول ١٩٦٠، ص٢٦ في حين يفهم من فرحان ص٥٥- ٥٦ أنها تشكلت أواخر ١٩٥٩- ١٩٦٠.

(٢٥) تألفت اللجنة من العقيد الركن أحمد حسن البكر، وهو من مواليد ١٩١٤ في مدينة تكريت، وابن ملاك، والعقيد الركن عبد الكريم فرحان وهو من مواليد ١٩١٩ في الصويرة وابن ملاك، والمقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف وهو من مواليد الأعظمية عام ١٩٢٦ في بغداد، وابن لموظف في وزارة الدفاع، والمقدم الركن خالد مكي الهاشمي وهو من عائلة الهميد طه الهاشمي، ومن مواليد ١٩٢٦ في بغداد، وابن لضابط في الجيش العثماني، والمقدم الركن صالح مهدي عماش وهو من مواليد ١٩٢٥ في بغداد وابن ضمّان زراعي والمقدم الركن إبراهيم جاسم التكريتي وهو من مواليد ١٩٢٥ في تكريت وابن تاجر أخشاب، والمقدم الركن صبحي عبد الحميد وهو من مواليد ١٩٢٤ في بغداد وابن لضابط والمقدم الركن جاسم الغزاوي وهو من مواليد ١٩٢٤ في بغداد وابن لتاجر والمقدم الجوي حردان التكريتي وهو من مواليد ١٩٢٥ في تكريت وابن لشرطي والمقدم خالد حسن فريد وهو بغدادي. وكانت اللجنة متصلة مع ضباط يصعب عليهم حضور جلساتها مثل رجب عبد المجيد وعارف عبد الرزاق ومحمود شيت خطاب وغيرهم.

(٢٦) هم الرئيس أول الركن جاسم العزاوي، و الرئيس أول ركن خالد مكي الهاشمي، والرئيس الأول الركن عبد الستار عبد اللطيف، والرئيس أول الركن إبراهيم جاسم التكريتي والرئيس أول الركن صبحي عبد الحميد. كما كان المقدم الركن محمد مجيد أحد أركان كتلة الضباط القوميين عضواً في هذه اللجنة.

(٢٧) قارن مع بطاطو ص٩٨.

(٢٨) قارن مع العاني ص١٩- ٢٠ (من وجهة نظر المكتب العسكري للحزب الشيوعي العراقي).

(٢٩) جميع أعضاء اللجنة ماعدا المقدم خالد حسن فريد والرئيس أول إبراهيم جاسم التكريتي. وحول انتساب الفرحان وصبحي عبد الحميد انظر الفرحان ص٥٧- ٥٨ والفكيكي ١٧٩- ١٨٠ ويذكر الفكيكي أن فريد قبل الانتساب للبعث إلا أن الفرحان يستثنيه.

(٣٠) الفرحان ص٧٥ والفكيكيك ص١٧٩- ١٨٠ وهويدي ص٢٨.

(٣١) انظر مقطعاً نموذجياً لذلك عند الفكيكي ص١٨٢- ١٨٣ توفرت لقيادة البعث معلومات عن انقلاب لكتلة صبحي عبد الحميد فاستنفر البعث قواعده للمشاركة في العملية إذا ما حصلت كي يكون للحزب حصة.

(٣٢) مقابلة مع طالب شبيب وذكر شبيب أنه وعفلق قابلا حبش والهندي في بيروت، وطرح حبش ضرورة استمرار التعاون رغم انهيار الجبهة رسمياً.

(٣٣) مقابلة سبق ذكرها مع النصراوي.

(٣٤) هم عبد الكريم فرحان وصبحي عبد الحميد وعارف عبد الرزاق وخالد حسن فريد ومحمد مجيد وإبراهيم جاسم التكريتي وجاسم العزاوي وهادي خماس وعرفان وجدي وعدنان أيوب صبري وفاروق صبري. هويدي ص٢٨.

(٣٥) هويدي، ١٨٠ قارن بالفرحان ص١٣٤.

(٣٦) مقابلة مع النصراوي قارن مع تصريح عارف لياسر هواري في الأسبوع العربي، عدد ٣٢١، ٢ آب، ١٩٦٥، ص١٣، وبعبد الرحمن عارف عند الفرحان ص٤٢.

(٣٧) هويدي ١٨٠.

(٣٨) الفرحان ١٤١- ١٤٢.

(٣٩) الفرحان ١٤٠. وفق معلومات الضابط الحركي ميدر الويس (الدكتور لاحقاً) فإن بعض ضباط كتلة صبحي عبد الحميد كانوا أعضاء في الحركة . من رسالة ميدر الويس إلى الباحث بتارخي ١٩٩٦/٦/٢.

(٤٠) بطاطو، العراق، الكتاب الثالث ١٤٢- ١٤٣.

(٤١) قارن بالفرحان ١٣٣- ١٣٤ وبهويدي ١٩٠- ١٩١.

(٤٢) خدوري، ص٢٠٣ والفرحان ص١٤٣.

(٤٣) نشر هويدي النص الكامل للاتفاقية، كنت سفيراً في العراق، ص٢١٦- ٢٢٠ قارن بفهم الضباط القوميين لها في عبد الكريم الفرحان، حصاد ثورة ص١٥٠، و؟.........؟ عند خدوري، العراق الجمهوري ص٣٠٧- ٣١١ وبطاطو، العراق: الكتاب الثالث، ص٣٤٦.

(٤٤) الفرحان، حصاد ثورة ص١٥٠.

(٤٥) الفرحان، المصدر السابق ص٢٢١ قارن بهويدي، المصدر السابق، ص١٥٠.

(٤٦) نشر هويدي النص الكامل في كنت سفيراً في العراق، ص٢٢٢- ٢٢٩ وبالفرحان، حصاد ثورة، ص١٥٠- ١٥٢.

(٤٧) مقابلة سبق ذكرها مع النصراوي قارن بخدوري، ص٣٢٢.

(٤٨) انظر التفاصيل عند هويدي ص٢٤٣- ٢٤٦ قارن بخدوري ص٣٢٢.

(٤٩) انظر وصف هويدي لذلك في، كنت سفيراً في العراق، ص٢٢٩.

(٥٠) الفرحان، ص١٧١. يؤكد الفرحان أنه قد جرت انتخابات لقيادة التنظيم إلا أن ميدر الويس وعامر حمدان ينفيان مبدأ وجود انتخابات في الكتلة العسكرية.

(٥١) انظر التفاصيل عند هويدي: ٢٤٨- ٢٥٠ ورواية الفرحان لها في: حصاد ثورة ١٧١- ١٧٢.

(٥٢) مقابلة سبق ذكرها مع النصراوي قارن بهويدي ص٢٤٩- ٢٥٠.

(٥٣) الفرحان، حصاد ثورة ص١٧٣- ١٧٤.

(٥٤) انظر نص استقالة عبد الحميد عند هويدي، كنت سفيراً في العراق، ص٢٥٠- ٢٥١.

(٥٥) قارن بأسئلة ياسر هواري لعبد السلام عارف، الأسبوع العربي، عدد ٣٢١، ٢ آب، ١٩٦٥ ص١٣.

(٥٦) خدور، العراق الجمهوري، ص٣٢٢.

(٥٧) عبد السلام عارف (مقابلة ياسر هواري)، الأسبوع العربي، مصدر سبق ذكره.

(٥٨) حركة القوميين العرب، تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة (شباط ١٩٦٥) ص٢٣- ٢٥.

(٥٩) مقابلة مع النصراوي.

(٦٠) المعلومات مستقاة من مراجع عديدة، أسعد عبد الرحمن في مقدمة كتابه لباسل الكبيسي، ص١١- ١٣ وفيه معلومات مهمة عن عائلة الكبيسي والفرحان ص١٧٦ حيث يشير إلى موائد قمار عارف عبد الرزاق ومقابلة سبق ذكرها مع طالب شبيب والفكيكي ص٢٦٨.

(٦١) انظر التفاصيل عند هويدي ٢٤٧- ٢٤٨.

(٦٢) هويدي، ص٢٥٥.

(٦٣) مقابلة مع عبد الإله النصراوي. أكد لنا أن هذه المعلومات مؤكدة في ضوء تنسيقه الانقلابي مع صبحي عبد الحميد. إلا أن الفرحان يقول إن الفكرة لمعت فجأة في ذهن عارف عبد الرزاق، وأراد أن يكفر بانقلابه عن تورطه بقبول المنصب، ص١٧٦، وفي ضوء التحقق يفتقد كلام الفرحان إلى ما يؤيده.

(٦٤) قارن بهريدي، ص٢٥٦- ٢٥٧.

(٦٥) مقابلة مع النصراوي.

(٦٦) هذه هي مثلاً قناعة النقيب عامر حمدان في مقابلة سبق ذكرها معه. وكان حمدان من المشاركين في الانقلاب واعتقل بنتيجة فشله.أما ضغط الضباط الصغار على رشيد محسن فقد أعلمنا به مبدر الويس في رسالة بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢.

(٦٧) خدوري، ص٣٢٥.

(٦٨) مقابلة مع النصراوي.

(٦٩) جميع الحقائق الواردة هنا مستقاة من رسالة أرسلها مبدر الويس(أحد قادة العملية) إلى الباحث بتاريخ (١٩٩٦/٦/٢). وتتفق رواية النقيب الحركي عامر حمدان (المشارك في العملية) مع الحقائق التي أوردها الويس (مقابلة شخصية سبق ذكرها مع عامر حمدان)

(٧٠) مقالة سبق ذكرها مع عبد الإله النصراوي، سكرتير قيادة الإقليم.

(٧١) الويس، رسالة سبق ذكرها، وحمدان مقابلة سبق ذكرها. هناك التباسات وتناقضات عديدة لدى مؤرخي الحدث وشهوده بشأن مجرى الحدث، إلا أن جميع الروايات تتفق على النقطتين الأساسيتين: الاستيلاء على معسكر أبي غريب، واستدعاء عارف عبد الرزاق لسعيد صليبي وعدم اعتقاله. قارن روايتنا المستقاة من عدة مصادر ميدانية مساهمة في الحدث ومخططة له، وبين روايات الفرحان، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٦-١٧٧ وهويدي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٠-٢٦١، ورواية خدوري، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٥، ورواية لعازر بعيري، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، ترجمة بدر الرفاعي، دار سيناء، ط١، القاهرة، ١٩٩٠، ص٢٠٠.

(٧٢) مقابلة سبق ذكرها مع حمدان.

(٧٣) الأسبوع العربي، عدد ٣١٩، الاثنين ٢٧ أيلول ١٩٦٥، ص١٤- ١٥.

(٧٤) الأسبوع العربي، المصدر السابق، ص١٥ قارن بخدوري، ص٣٣١.

(٧٥) بعيري، مصدر سبق ذكره ٢٠٠.

(٧٦) مقابلة مع حمدان الذي كان معتقلاً مع الويس.

(٧٧) انظر تفاصيل ذلك عند هويدي ٢٦٩- ٢٧٥ والذي كان يومئذ سفير المتحدة في العراق.

(٧٨) الأسبوع العربي، عدد ٣١٩، مصدر سبق ذكره، ص١٧ قارن مع خدوري ص٣٣٩.

(٧٩) مقابلة سبق ذكرها مع النصراوي.

(٨٠) أورده بطاطو ص٣٥٩ في سياق نشره لمحاضر الاجتماع.

(٨١) هويدي، ص٢٦٩.

(٨٢) الأسبوع العربي، عدد ٣٢١، السنة السابعة، الاثنين ٢ آب ١٩٦٥، ص١٤ (ريبورتاج عن بغداد).

(٨٣) المصدر السابق.

(٨٤) قارن بخدوري ص ٣٤١- ٣٤٨ وبطاطو ٣٧٩ وبعيري ص٢٠١. والفرحان ١٤٥- ١٤٦.

(٨٥) مقابلة سبق ذكرها مع النصراوي.

(٨٦) الفرحان ١٨٦.

(٨٧) مقابلة سبق ذكرها مع النصراوي.

(٨٨) الفرحان ١٨٦.

(٨٩) مقابلة سبق ذكرها مع حمدان. كان حمدان ضمن المجموعة التي وجهت إليها الرسالة.

(٩٠) مقابلتان مع النصراوي وحمدان. يفسر ذلك اتهام عارف للحركة بتنظيم الانقلاب.

(٩١) الفرحان، ص١٨٥.

(٩٢) الفرحان، ص١٨٦.

(٩٣) خدوري ص ٣٥١ و٣٥٣ ومقابلة سبق ذكرها مع جهاد ضاحي في ضوء حوار مباشر بينه وبين عبد الحكيم عامر. قارن بتحليل بطاطو ووجهة نظره في ص ٣٨٩- ٣٩١.

(٩٤) خدوري، ص٣٥١ وص٣٦٧ وص٣٧١.ووجهة النظر الثانية هي من رسالة سبق ذكرها أرسلها مبدر الويس إلى الباحث.

(٩٥) قارن بعيري، ص٢٠٢.

(٩٦) انظر مقطعاً من هذه الاجتماعات عند الفرحان ص١٨٩.

(٩٧) الفرحان ١٤٨.

(٩٨) مقابلة سبق ذكرها مع النصراوي.

(٩٩) قارن ببعيري ص٢٠٢.

(١٠٠) أعلمنا النصراوي أن صبحي عبد الحميد تغيب يوم الانقلاب عن اجتماع المكتب السياسي للحركة الاشتراكية العربية، فاضطر في ضوء معلوماته عن الانقلاب أن يكشف أمام المكتب سبب تغيب صبحي.

(١٠١) بطاطو، ص٣٧٩.

(١٠٢) من رسالة الويس إلى الباحث، مصدر سبق ذكره.

الفصل السادس

تشكيل الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب

منظمة "شباب الثأر"

١٩٦٤ -١٩٦٧

تعود الجذور الحقيقية لمنظمة "**شباب الثأر**" التي حمل اسمها الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب إلى "كتائب الفداء العربي". وكان اسم "شباب الثأر" نفسه أحد الأسماء المقترحة لـ "الكتائب" عشية تأسيسها في آذار ١٩٤٩. من هنا ورغم استبدال "الحركة" في أوائل الستينات لشعار "**الثأر**" بشعار سياسي هو "تحرير فلسطين"، وإسقاطه من منظومتها الشعارية، فإن حمل الفرع الفلسطيني لهذا الاسم يعبر عن ارتباطٍ سيميائي أو رمزي بالتكوين الفدائي الأول لـ "الحركة".

لم تكن "الكتائب" سوى تنظيم فدائي لشباب قومي يطرح تحرير فلسطين من خلال "الثأر" أي من خلال ما سيسمى لاحقاً بـ "الكفاح المسلح". ويفسر ذلك أن النشرة التي أصدرتها "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل" (تشكلت الهيئة أواخر عام ١٩٥٢) في مطلع عام ١٩٥٣ قد حملت اسم "الثأر" واختارت رمزاً دالاً لها، هو صورة فدائي يعتمر خوذة ويمتشق بندقية.

كان قرار **جورج حبش** الحازم حين استقر أواخر عام ١٩٥١ في عمّان هو اتباع أسلوب العنف المسلح ضد إسرائيل(١). من هنا شرع ولاسيما بعد التحاق الدكتور وديع حداد به عام ١٩٥٢ بتأسيس أول نواة فدائية قام بتسريبها إلى إسرائيل، إلا أن قوات غلوب باشا تمكنت من

تطويق التسلل(٢). من هنا وفي حدود هذا العام حين التقى جورج حبش ووديع حداد بحمد الفرحان (أردني) الذي كان يفكر بدوره بتشكيل حركة قومية تحرر الأردن من المعاهدة البريطانية وتضعه في مواجهة إسرائيل، كانت هذه الخلايا قد شكلت نواة ذراع فدائي عامل حمل يومئذ كما أكد لنا **حمد الفرحان** اسم "**أبطال العودة**"(٣). وهو نفس اسم تنظيم "أبطال العودة" الذي سيندمج عام ١٩٦٧ في إطار "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، وتعتبر وثائق الجبهة أن هذا التنظيم الأخير "منبثق أصلاً عن فرع الحركة"(٤) الفلسطيني.

كانت "الحركة" في الخمسينات تشدد بشكل مطلق على قومية القضية الفلسطينية، ووصل تشددها إلى حد إصرارها على تجنب ذكر الشعب الفلسطيني واستبداله بالنازحين العرب أو بعرب فلسطين. إلا أنها باتت مع مرور الوقت تستخدم تعبير الشباب العربي الفلسطيني وفي مرات محدودة الشباب الفلسطيني العربي.

فكّرت "الحركة" عام ١٩٥٥ لأول مرة بإيجاد إطارات فلسطينية لعملها، فدعت النازحين العرب إلى "أن **يوجدوا** الهيئة التي تمثلهم وتقودهم" "وتُكتّل حولها شباب النازحين من كل مخيم"(٥). وتمثل "**طليعة الأمة في معركة الثأر**"(٦). غير أن هذا التفكير، ورغم انطوائه على بذور نزعة قطرية فلسطينية مبكرة فإنه لم يتخط يومئذ الإطار الإجرائي. من هنا واصلت "حركة القوميين العرب" بعيد قيام الجمهورية العربية المتحدة تشكيل أطر فلسطينية إلا أنها شكلتها في إطار فهمها القومي للقضية الفلسطينية الذي يتلخص بترسيمة: "**الوحدة هي طريق تحرير فلسطين**". فعمدت عام ١٩٥٩ إلى تشكيل لجنة من بعض كوادرها الفلسطينية لبحث الأطر المناسبة لتنظيم الفلسطينيين. ويعتبر **جورج حبش** تشكيل هذه اللجنة إطاراً أولياً لمنظمة "شباب الثأر"(٧).

يبدو أن هذه اللجنة كانت استجابة إجرائية لواقع جديد أكثر منها نزعة مسبقة لإيجاد تنظيم قطري فلسطيني، غير أن تطورات هذه الاستجابة انطوت عملياً على تلك النزعة. فقد كانت "الحركة" مضطرة لتشكيل هذه اللجنة وتفعيل عملها كي تتمكن من الاتصال بتشكيل "الفدائيين الفلسطينيين" في جيش الاقليم الشمالي (الجيش السوري سابقاً). وبكلام آخر كانت "**لجنة فلسطين**" "لجنة" وليس تنظيماً.

كان على الفرع القطري الفلسطيني لحركة القوميين العرب أن يتأخر بالظهور ويمر بمراحل عديدة، بسبب انحياز الحركة التام إلى سياسة عبد الناصر ومواقفه من مسألة الكيان الفلسطيني. فلعل هذا الانحياز يفسر تأخر إيجاد الأطر المناسبة لتنظيم الفلسطينيين الناشطين في ساحات "العمل" المختلفة(٨). ومن هنا تدل الأدبيات الصادرة عن حركة القوميين العرب في مطلع

الستينات على أن مساهمة الحركة في الجدل الدائر حول مسألة إحياء الكيان الفلسطيني بقيت محدودة، فظلت تعتبر، كما ذكر أحد وجوهها الفلسطينية في أواخر آذار ١٩٦٢، أن المهم هو البحث في "كيفية تجنيد عرب فلسطين تجنيداً منظماً يجعلهم طاقة ثورية فعالة في معركة فلسطين" وليس "المهم هذا الهدف عن طريق بعث كيان فلسطين"(٩).

إذا كان جدل "الحركة" حول مسألة إحياء الكيان الفلسطيني محدوداً خلال هذه الفترة، فإن وجود حوالي ٣٦ تنظيماً فلسطينياً في العام ١٩٦١ -١٩٦٢(١٠) كان يفرض عليها إجرائياً أن تفكر بنوع من عمل فلسطيني في إطار حركة القوميين العرب يستطيع أن يحقق حضوراً للحركة في سياق الوقائع الجديدة. غير أنها وبعامل انخراطها التام في معركة إسقاط الإنفصال وإعادة الجمهورية العربية المتحدة "**كماشة القوة**" التي ستطوّق إسرائيل لم ترتقِ بفكرة هذا العمل الفلسطيني إلى إطار فرعٍ قطريٍ فلسطيني على غرار فروع الحركة في الأقاليم أو الأقطار. فاتخذت بشأن هذا العمل إجراءات تنظيمية سريعة، وضعت من خلالها الأعضاء الفلسطينيين في فروع لبنان والكويت وسورية في قطاع تنظيمي خاص، يكونون فيه خاضعين لقيادات أقاليمهم ومرتبطين في الآن ذاته باللجنة القيادية للعمل الفلسطيني في الحركة(١١).

الكيان الفلسطيني: مقطع جدل داخلي في الحركة:

ما إن تم اتخاذ هذه الإجراءات حتى حدث جدل جدي في أوساط "الحركيين" الفلسطينيين ومحيطهم من مسألة إحياء الكيان الفلسطيني. ووصل هذا الجدل إلى ذروته خلال النصف الأول من عام ١٩٦٣، لاسيما على صفحات مجلة "**الطليعة**" الحركية في الكويت، حيث تتواجد نسبة كبيرة من الفلسطينيين الحركيين. ورغم أن المجلة نشرت المناقشات بوصفها تعبر عن وجهات نظر خاصة، فإن هذه المناقشات تمثل مقطعاً هاماً من مقاطع الجدل في أوساط "الحركيين" الفلسطينيين حول هذه المسألة ويستمد هذا المقطع أهميته من كونه أخذ يطرح لأول مرة أفكاراً "جديدة" عن النسق الأيديولوجي التقليدي للحركة بخصوص هذه المسألة، والذي تتلخص ترسيمته بـ "**الوحدة هي طريق تحرير فلسطين**".

وفي حين طرحت المناقشات إحياء الكيان الفلسطيني وعزله عن التدخل في الخلافات العربية(١٢) فإن رأياً آخر يعكس موقف المجلة طرح مرور طريق فلسطين بعمان ودمشق وبغداد(١٣). غير أن الجديد في هذه المناقشات هو بروز نزعة قطرية فلسطينية واضحة، تقوم على ضرورة "إبراز **الكيان الفلسطيني** إلى الوجود، والوقوف في وجه كل من يعارض ذلك بل محاربته دون هوادة ولا رحمة" و"لا عودة لفلسطين إلا بوضعها في يد الطليعة الثورية

الفلسطينية"(١٤). فـ "**شعب فلسطين تقع على عاتقه المسؤولية الأولى في المعركة بقدر ما تتحمل الأمة العربية مسؤولية مشاركته**" فـ "**أبناء فلسطين أولاً**" أما العرب فـ "مشاركة" وفق ما يحدده أبناء فلسطين. ومن هنا "يجب الفصل فصلاً تاماً" بين "الدولة القومية التي تعتبر قضية فلسطين جزءاً من مسؤوليتها التاريخية" وبين "دور الفلسطينيين الطلائعي". ويعني ذلك "رفض أن ترتبط قضية فلسطين بقضية الوحدة الشاملة، على أساس أن الوحدة الشاملة قد تأخذ وقتاً طويلاً حتى تتم" من دون أن ينفي ذلك "أهمية الوحدة بالنسبة لقضية فلسطين"(١٥).

يبدو مضمون هذا الجدل أقرب إلى المضمون "الفتحوي" أو الذي ارتبط باسم فتح حول مسألة "الكيان الفلسطيني" منه إلى الترسيمة القومية التقليدية لحركة القوميين العرب. غير أن النزعة الكيانية هنا ليست نزعة مُقَوْمَنة بقدر ما هي أقرب إلى نماذج النزعة القطرية العربية المتعينة، مع فارق أساسي وهو وزن العامل الإجرائي هنا أي اضطلاع الشعب الفلسطيني بمسؤولية تحرير أرضه وعدم انتظاره ذلك إلى حين تحقيق الوحدة العربية، في حين أن النزعة القطرية العربية تتميز بوزن إيديولوجي.

شكّل مجمل الجدل الدائر في الوسط الفلسطيني على مختلف تياراته بشأن مسألة **الكيان الفلسطيني**، بما في ذلك التيار الذي تمثله حركة القوميين العرب، حافزاً لمطالبة بعض كوادر اللجنة القيادية الفلسطينية بتشكيل فرع قطري فلسطيني لحركة القوميين العرب. وهو ما عبر عنه الشهيد **غسان كنفاني** في نيسان ١٩٦٣ بوضوح تام حين طرح بمناسبة المباحثات القائمة حول الوحدة الثلاثية بين سورية ومصر والجمهورية العربية المتحدة، إلى إيجاد وضع استقلالي للفلسطينيين في إطار الدولة الاتحادية المزمع قيامها، فدعا كنفاني "**الدولة الاتحادية إلى إيجاد صيغة للارتباط بمجموع الجماهير الفلسطينية عن طريق آخر غير طريق الأحزاب العضوة في الجبهة القومية. ولكن عن طريق الجماهير الفلسطينية نفسها: تنظيمها وإعدادها وإشراكها فعلياً في تقرير مصيرها**"(١٦).

تشكيل الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب:

إثر قرار القمة العربي في مطلع العام ١٩٦٤ بتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، انعقد **المجلس الوطني الفلسطيني الأول** في ٢٨ أيار ١٩٦٤ في مدينة القدس بمشاركة قرابة ٤٠٠ مندوب معين، كان بينهم عدد قليل من ممثلي حركة فتح والبعث وحركة القوميين العرب. وكانت "الحركة" إبان التحضير لتشكيل هذا المجلس قد أصدرت في منتصف آذار ١٩٦٤ **بياناً** شددت

فيه على أن يكون الكيان الفلسطيني تنظيماً ثورياً للشعب الفلسطيني يستهدف تحرير فلسطين، وأن يكون صاحب الحق بتمثيل الشعب الفلسطيني والناطق باسمه، وأن يكون له قطاعه العسكري النظامي، وأن ينبثق عن انتخابات "حرة أو عن تمثيل للمنظمات الثورية والقوى العاملة". وانتقدت الحركة في بيان أصدرته بعد أسبوعين من انعقاد المجلس شكل انعقاده و"رضوخ" **الشقيري** لمطالب الحكم الأردني، مما أدى إلى قيام "منظمة لا علاقة لها بالجماهير" وإلى إلغاء قاعدة التنظيم العسكري" وبروز دلائل على "اعتزام الشقيري مواصلة عزل المنظمات الثورية" وخلصت الحركة إلى أن هذه المنظمة وذلك المؤتمر لم يستطيعا تحقيق الحد الأدنى المقبول من قبل الجماهير الفلسطينية(١٧). غير أن "الحركة" تفهمت بعد فترة وجيزة رضوخ المجلس الوطني الفلسطيني الأول للضغوط الرسمية الأردنية حتى لا تعارض الحكومة الأردنية إقامة الكيان الفلسطيني، على أن يتم التغيير الجدي في مضمون هذا المجلس بعد قيام الكيان(١٨). فاعتقدت الحركة أنه بعد إعلان إقامة هذا الكيان أصبح الأمر مواتياً للقيام بذلك التغيير.

قررت "الحركة" العمل من داخل إطار منظمة التحرير الفلسطينية وبرعايتها، كي يتم إحداث انعطاف جذري في بنيتها. وفي هذا السياق تحولت "**لجنة فلسطين**" في الحركة إلى "**قيادة العمل الفلسطيني**"، فتأسس الفرع القطري الفلسطيني للحركة أواخر عام ١٩٦٤، وأصبح هناك "فرع فلسطيني وقيادة فلسطينية مهمتها العمل الفلسطيني والتهيئة للكفاح المسلّح في الساحة الفلسطينية وإعداد مقاتلين وتدريبهم"، وانتهاج سياسة توريط الجيوش العربية في حرب مواجهة مع إسرائيل، وتولى الدكتور **وديع حداد** بشكل أساسي مسؤولية الإعداد للعمل الفدائي على حد تعبير جورج حبش، ونجح الفرع الفلسطيني للحركة تبعاً لذلك في هذا العام بتسريب أول مجموعة فدائية إلى إسرائيل، استشهد فيها **الرفيق خالد** الذي اعتبر الشهيد الأول من الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب(١٩).

ولد **وديع حداد** عام ١٩٥٧ في مدينة صفد بفلسطين، وكان أخواله ملاّكين كباراً للأراضي الواقعة بين الحولة وبحيرة طبريا، أما والده فكان مدرساً شهيراً للغة العربية في الكلية الاسكتلندية بصفد. وفي الجامعة الأمريكية كان في عداد القوميين الثمانية الذين قرروا فكرة الحركة لأول مرة في صيف عام ١٩٥١، والتحق عام ١٩٥٢ إثر تخرجه من الجامعة الأميركية بعيادة الدكتور جورج حبش الشعبية في عمَّان، وساهم الحكيمان بالتنسيق مع **حمد الفرحان** بتأسيس الفرع الأردني لـ "الحركة" ثم عمل حداد عام ١٩٥٦، طبيباً في مخيمي عقبة الجمر والكرامة، وحمل السلاح ضد الملك إثر انقلاب نيسان ١٩٥٧ ضد حكومة النابلسي، فاعتقلته السلطات وأودعته **معتقل الجفر** الصحراوي الشهير، إلا أنه تمكن عام ١٩٦١ من الفرار واللجوء إلى سورية(٢٠). كانت شخصية حداد تعبيراً مباشراً عن التكوين الفدائي لحركة القوميين العرب،

وعمل لاحقاً على تكوين **أممية فدائية** في العالم، تسعى من خلال الصدمات العنيفة للفت انتباه الرأي العام العالمي إلى مأساة الشعب الفلسطيني. وتشكلت لحداد في إطار الروحية الفدائية الغيفارية لشباب العالم في الستينات هالة سبقته إلى كل مكان، مما جعله هدفاً ثابتاً للموساد، إلا أنه كان هدفاً صعباً، وفصلته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من عضويتها ثم أعادت الاعتبار له لاحقاً، وتوفي في ٢٨/ ١٩٧٨/٣ إثر مرضٍ عضال.

الطريق إلى فلسطين عبر عمان: (البحث عن فيتنام شمالية):

كان تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية أخطر تحدٍ واجه الملك. وقد عارضت أجهزة الملك في البدء عقد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس، ثم وافقت على عقده على أن تكتب عبارة القدس-المملكة الأردنية الهاشمية وليس فلسطين، وأخيراً وُوفق على كتابة **القدس-الأردن.**

لم يتخذ المؤتمر الفلسطيني الأول قرارات تتعلق بالسيادة بل قرارات تتعلق بإبراز الشخصية الفلسطينية. ونتج ذلك عن الضغوط الأردنية التي أدركت ما ينطوي عليه إحياء الكيان الفلسطيني من تهديد للأسس التي قامت عليها المملكة. ومن المعتقد أن الملك حسين استدعى وصفي التل وكلفه في ١٣ شباط ١٩٦٥ بتشكيل حكومة جديدة، كي يواجه بشخصيته الحازمة تحديات المنظمة(٢١). وكان **وصفي التل** الذي ولد في مدينة إربد عام ١٩١٩ من مريدي **قسطنطين زريق** في الجامعة الأميركية ببيروت بين أعوام ١٩٣٨-١٩٤١ وهي الفترة نفسها التي كان فيها حمد الفرحان أحد مؤسسي فرع حركة القوميين العرب في الأردن يدرس فيها في الجامعة الأميركية. وإبان حرب فلسطين كان التل قائداً لفوج من المتطوعين في جيش الإنقاذ، ثم أخذ يكتب عام ١٩٥٣ في مجلة "**الرأي**" التي أصدرتها "الحركة" في عمان. وراعى التل في حكومته أن تشتمل على وجوه قومية مثل **أكرم زعيتر** الذي كان أحد كتاب مجلة "الرأي" وعبد الحميد شرف الذي كان عضواً في "اللجنة الفكرية" للحركة عام ١٩٦٣.

كان عام ١٩٦٥ عام مفاوضات صعبة ما بين التل والمنظمة، وصلت إلى القطيعة في أيلول من هذا العام إثر قمة الدار البيضاء العربية. وتخلل هذا العام انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني في أيار ١٩٦٥ في القاهرة. وبمناسبة انعقاد هذا المؤتمر أعدت "قيادة العمل الفلسطيني في حركة القوميين العرب" مذكرة مطولة، تطالب فيها بتحويل منظمة التحرير الفلسطينية إلى منظمة

ثورية تقوم على تنظيم شعبي يستوعب المنظمات الثورية الفلسطينية العاملة والتنظيمات الشعبية المهنية وينظم من هو غير منظّم من الفلسطينيين، ويتسلح بتنظيم عسكري يقوم على جيش نظامي وجيش شعبي، وتنبثق أجهزته القيادية على مختلف مستوياتها عن طريق الانتخابات. بل وتقدمت "قيادة العمل الفلسطيني" في ضوء ذلك بمشروع نظام داخلي لهذا التنظيم الشعبي، استمدت أسسه من النظرية اللينينية في التنظيم، ويعكس هذا المشروع تصورها لمنظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة حزبية ثورية(٢٢). ودعمت "الحركة" مذكرتها بمذكرة "المكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية"(٢٣) الذي وقعت عليه ثمانية تشكيلات فدائية ماعدا **فتح**. كما ألقى عضو النواة القيادية المؤسسة لحركة القوميين العرب صالح شبل في الوقت ذاته، طالب فيها بتحويل منظمة التحرير الفلسطينية من حكومة منفى تذكّر بالتجربة البائسة لـ "حكومة عموم فلسطين" البائسة التي كانت تتبع لـ "**الهيئة العربية العليا**" (الحاج أمين الحسيني) إلى منظمة ثورية تندمج فيها الحركات الفلسطينية الثورية وتشكل عمودها الفقري(٢٤).

تخطّت أهمية الحضور السياسي لممثلي هذه الحركات في المجلس تمثيلها العددي المحدود في عضويته، إذ كان أغلبية أعضاء المؤتمر من القوى الفلسطينية التقليدية، المنضوية إما في إطار الحكومات أو التي تمثل الوجاهات التقليدية الفلسطينية. ويشير أحد الأعضاء القياديين للفرع الفلسطيني للحركة، إنه لولا حضور ممثلي الحركات الثورية في المؤتمر "لانتهى المؤتمر في اللحظة الأولى من بدء أعماله وتحول إلى مهرجان تقليدي على غرار المهرجانات التي شهدتها القضية في العشرينات والثلاثينات، دون أي تغيير على الإطلاق"(٢٥). أما "قيادة العمل الفلسطيني" في الحركة، فقيّمت تركيب المؤتمر بأنه نفس تركيب المؤتمر الأول، إلا أن "العناصر والقوى الجادة والمنظمة" لعبت دوراً مرموقاً فيه رغم ضغوط الأكثرية العددية المحافظة، التي يرتبط رموزها بـ "جهات رسمية". وقد حاول المحافظون أن يظهروا كل رأي لتغيير مضمون المنظمة إلى مضمون ثوري بأنه ذو "صبغة حزبية" ومحاولة سيطرة حزبية على المنظمة. ويفهم من تقييم قيادة العمل الفلسطيني أن "الحزبية" كانت تهمة في المؤتمر يسعى عدد كبير لتجنبها، وخلص التقييم بضرورة عمل ما أسماه "العناصر والقوى الجدية" من داخل المنظمة(٢٦).

كان المقصود بـ "**الحزبية**" بشكل أساسي "**حركة القوميين العرب**"، إلا أن حملة القوى التقليدية المحافظة لم تأخذ شكل حملة على "الحركة" بحد ذاتها بل على "الحزبية" عموماً. إذ كانت كواليس المؤتمر وقبيل انعقاده معبأة بشكل صاخب ضد الحزبية، وأنها سبب مشاكل الشعب الفلسطيني، ومن هنا يجب استبعادها كلياً عن المنظمة، إذ أن هدف الحزبيين هو السيطرة على المنظمة، وربطت الصحافة "الحزبيةَ" في المؤتمر الوطني الثاني بحركة القوميين العرب، التي ألحت على وحدة الأداة الثورية(٢٧) وقدمت من الناحية الفعلية مشروعاً يحول المنظمة إلى حزب طليعي، وهو ما

كان يعني استنفار الأصابع الأردنية للحيلولة بين الحزبيين عموماً وحركة القوميين العرب خصوصاً وبين أي نفوذ لهم في المنظمة يساعد على سيطرتهم عليها.

الملك في مواجهة المنظمة:

كانت السياسة التقليدية للملك هي تذويب الفلسطينيين في الكيان الأردني، والنظر إلى الكيان الفلسطيني كأمر يتعلق بإبراز الشخصية الفلسطينية لمقتضيات ديبلوماسية ودولية، ومن هنا كان طبيعياً أن يستمد الملك الشرعية الإيديولوجية لكيانه من الخطاب التوحيدي القومي، ويعتبر هذا الكيان وريثاً للثورة العربية الكبرى. واستخدم عدد من قياديي حركة القوميين العرب وأصدقائها، الذين شكلوا مصدراً ثابتاً لتموين حكومات الملك وأجهزته بالكوادر والوزراء، ذلك الخطاب الرسمي كتبرير إيديولوجي لوضع أنفسهم في خدمة الملك، والحقيقة أنهم لم يكونوا مدفوعين بالمصلحة وحدها بل بعنصرٍ إقناعي إيديولوجي يبررها.

انعقد المؤتمر الفلسطيني الثاني في أجواء هادئة شكلياً ما بين الملك والمنظمة، تتميز بالمناوضات والأخذ والرد والتصريحات الإيجابية. إلا أن العلاقة ما بين الطرفين سرعان ما وصلت صيف عام ١٩٦٥ إلى طريق مسدود، فالاتفاقات لم تنفذ، ووصل الخلاف حد القطيعة أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي الثالث في شهر أيلول في الدار البيضاء بالمغرب. فقد رفض الملك حسين مرة أخرى وبشدة مطالب المنظمة/الشقيري الخاصة بالتدريب العسكري، وبتشكيل جيش التحرير الفلسطيني في الأردن، كما رفض مؤتمر القمة طلب المنظمة منحها حرية إنشاء وحدات لجيش التحرير في الدول العربية دون التشاور مع حكوماتها، ولم يلزم مؤتمر قمة الدار البيضاء الأردن بما هو أكثر من مواصلة الاتصالات مع منظمة التحرير، لذا كانت قرارات القمة مخيبة لآمال الشقيري(٢٨).

حاول وصفي التل بشخصيته الحازمة ودهائه السياسي ومناوراته بُعيد مؤتمر القمة أن ينقذ الموقف، وأن يسحب البساط من تحت المنظمة، بتوزيع الأسلحة الخفيفة على الطلاب وتدريبهم عسكرياً، غير أن خطواته كانت تظاهرية، وعرض التل تشكيل وحدات لمنظمة التحرير من خلال الجيش الأردني، فما كان يوافق بأي شكل على أن يكون الكيان الفلسطيني كياناً داخل الكيان الأردني، ودولة ظل داخل دولة. غير أن الصراع وحتى نهاية عام ١٩٦٥ لم ينفجر، واستمر التحايل على الطريق المسدود بين الملك والمنظمة.

انتهزت الحركة الطريق المسدود فعلياً ما بين الملك والمنظمة، وطالبت الشقيري بأن تشق المنظمة طريقها خارج مؤتمرات القمة ببناء التنظيم الشعبي والتشكيلات الفدائية، وإقامة حوار حقيقي مع المنظمات الفلسطينية(٢٩).

كان لا بد للطريق المسدود أن ينتهي إلى نقطته المتوقعة: الاصطدام. وهو ما بدأ يظهر هذه المرة بوضوح، إذ أعلن الملك حسين في ٥ كانون الثاني ١٩٦٦ في قصر بسمان رداً على مطالب منظمة التحرير، أن "استمرار الحملة الغريبة المريبة التي وجهها ويوجهها إلينا رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وأجهزته لا يمكن أن تفسَّر بغير كونها تستهدف ضعضعة الأوضاع في الأردن وتمزيق شمل الأسرة الواحدة" و"أن الأردن هو فلسطين وفلسطين هي الأردن" وأن "الجيش العربي في الأردن هو جيش فلسطين" وبذلك "فلا مجال ولا مكان لأية تشكيلة عسكرية أخرى مهما صغرت لا تخضع لقيادته ولا تحمل شعاره ولا تنضوي تحت راياته .. ولا مجال لتشتيت الولاء وتوزيع المسؤولية"(٣٠). وحاول الشقيري في ٢٣ شباط ١٩٦٦ أن يؤكد للملك عدم اعتزام المنظمة ممارسة أية سلطة إقليمية في الأردن بضفتيه، وأنها لاتنوي إقامة حكومة فلسطينية لا في الوطن ولا في المنفى، وأنه ليس من سياستها سلخ الضفة الغربية عن الضفة الشرقية، وأن شعب فلسطين هو الذي يقرر ذلك بعد التحرير، وأن المنظمة لن تتعرض للكيان الأردني من قريب أو بعيد، غير أنه اعتبر المنظمة ممثلة لجميع الفلسطينيين أينما وجدوا في الأردن وخارجه، وطالب بحذف تعبير أنهم من أصل فلسطيني(٣١).

توصل الطرفان في آذار إلى اتفاق أجّل المجابهة أكثر مما حقق تسوية. من هنا ورداً على الاتصالات التي أخذت تتم في الأردن لإقامة جبهة، ورعاية الشقيري منذ أوائل كانون الثاني ١٩٦٦ للقاءات ما بين حركة القوميين العرب والبعث والمكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية وبعض المستقلين، فإن حكومة التل قامت في نهاية آذار وبداية نيسان بحملة اعتقالات واسعة ضد حركة القوميين العرب، والأحزاب العقائدية الراديكالية الأخرى. ووصف التل هذه الأحزاب بـ "الأحزاب الهدامة" من دون أن يهاجم منظمة التحرير مباشرة.

حاولت المنظمة أن تبني تحالفات مع القوى والشخصيات الأردنية وأن تضم بعضها إلى كادرها القيادي بقدر ما حاول التل أن يعزز نفوذ الحكومة في المنظمة. فقامت المنظمة في محاولة للحد من النفوذ الأردني فيها بتخصيص ستين مقعداً للفلسطينيين في الأردن، في دورة المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي سيعقد في ٢٠ أيار ١٩٦٦ من أصل ١٥٠ مقعداً يتألف منها المؤتمر، فاحتج التل بأن هذه النسبة لا تعبر عن حجم الفلسطينيين في الأردن الذين يجب أن يشكلوا غالبية المجلس، فرد الشقيري أنه لا يحق لأي شخص خارج المنظمة التدخل بشؤونها(٣٢). وفي

هذا السياق انعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الثالث بين ٢٠- ٢٤ أيار في غزة، في أجواء انهيار جو الوفاق بين أطراف القمة العربية.

وصفت "حركة القوميين العرب" الصراع داخل المؤتمر بين من سمتهم بـ "ممثلي الأردن" وبالعناصر "الأردنية" وبين "القوى الفلسطينية الفاعلة"، الصراع ما بين "معسكرين واحد **رجعي** والآخر **تقدمي**"(٣٣) أما وصفي التل الذي لم يتمكن من السيطرة على المؤتمر، فوصفه بـ "مظاهرة ضد الأردن وليس من أجل فلسطين" وأن المؤتمر "أظهر تسلّط الحزبيين على الشقيري وعلى المنظمة" وأن الشقيري تحول إلى "آلة طيّعة" في يد "القياديين الحزبيين من حركة القوميين العرب والشيوعيين" وأن ذلك "بلشفة للقضية"(٣٤). وبرر التل قطع العلاقة ما بين الأردن والمنظمة بأنه "بعد أن تكشفت لنا وللعالم نوايا الشقيري والحزبيين وجدنا أنه لا بد لنا من قطع العلاقة مع المنظمة، وأن نعود من جديد لنطلب تعريف الكيان الفلسطيني وشخصيته وصلاحياته"(٣٥). وبيّن الملك حسين أن "الصدام حصل مع رئاسة المنظمة، لأن القائمين عليها، .. سمحوا للعناصر المتطرفة وغير المؤمنة بالقضية أن تسيطر عليها، ولمسنا نحن في الأردن قيام المنظمة بنشاط يعرّض وحدة شعبنا واستقراره .. للخطر"(٣٦) وشجب مجلس الأمة الأردني في ١٦ تموز "كل كلمة قالها الشقيري" وأكد أن "**الكيان الفلسطيني**" يجب أن يكون بديلاً منافساً **للكيان الأردني**"(٣٧) كما أكد التل "إن الحكومة لن تتعامل مع الشقيري ولا مع منظمته الحالية"(٣٨).

لعلّ المقصود بـ "العناصر الحزبية المتطرفة" التي تحول الشقيري إلى "أداة طيّعة" هنا وفق خطاب الحكم، هو حركة القوميين العرب والبعث بشكل أساسي، إذ أعلن هذان التنظيمان بأن الاشتراك مع المكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية، عن لقاءات لـ "توحيد العمل برعاية منظمة التحرير" وقد عقدت هذه القوى الثلاث اجتماعاتها بدءاً من ١٥ ك١ ١٩٦٦ وأعلنت نتائج اتصالاتها قبيل انعقاد مؤتمر غزة. وكان بين هذه النتائج المتفق عليها "دمج التنظيمات الثلاثة" "دمجاً كلياً يخضعها لقيادة واحدة ولخطة واحدة"(٣٩).

كانت حركة "فتح" وحدها هي التي قاطعت عمل تلك اللجنة بسبب موقفها من "الحزبية" على أساس أنها "تفرق شعب فلسطين". ومن هنا كانت "الحزبية" محاربة بشكل أساسي من طرفين هما طرف الملك وطرف فتح. ورأى **غسان كنفاني** في إشارة ضمنية لحركة فتح وموقفها السلبي من الحزبية، أن هذا الموقف يصدر عن "حزبيين" جدد، إذ كانت كوادره قد انضمت سابقاً إلى أحزاب دينية أو اقليمية، وقلة منهم لا تُذكر هي التي كانت تنضم إلى أحزاب قومية عربية، من هنا حملوا إلى الجو الفلسطيني عقدة فشل أحزابهم السابقة وعمموها بوصفهم "حزبيين قدامى". واعتبر كنفاني أن

العداء للحزبية هو "أكبر دعوة مشبوهة". وأن تغير الشرط الذي دفع تنظيمات بدأت فلسطينية وتطورت إلى تنظيمات عربية، بعد إحياء الكيان الفلسطيني هو الذي أدى بهذه التنظيمات إلى "فرز أعضائها الفلسطينيين في أجهزة قطرية فلسطينية خاصة منفصلة عن تنظيماتها القطرية الأخرى"(٤٠) وبهذا المعنى برزت "حركة القوميين العرب" في هذه الفترة كأبرز مدافع عن "الحزبية".

تحرير عمان "الأردن أولاً والأردن آخراً":

لم يكن الملك مخطئاً في تقدير خطورة ما أسماه بـ "**العناصر الحزبية المتطرفة**" من قوميين عرب وبعثيين على استقرار كيانه ومصيره. إذ ما إن عادت الحرب العربية الباردة بين المعسكرين الرسميين العربيين "الراديكالي" و"المحافظ"(٤١).حتى أخذت هذه العناصر تطرح "**تحرير عمّان**"(٤٢) أولاً. بل ستقرر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في ٢٥/ ١٠/ ١٩٦٦ دعمها "بكل ما أوتيت من قوة وعزم لكل التحركات الشعبية في الأردن التي تقف الآن للحكم القائم بالمرصاد"(٤٣). وذهب غسان كنفاني إلى "**أن ساحة الأردن ليست جبهة ضرورية فحسب، وإنما هي جبهة فلسطين الوحيدة**" و"أن كل شهيد فلسطيني نفقده على الحدود مع إسرائيل، قبل الانتهاء من حكاية الأردن هو هدر سيحاسبنا عليه التاريخ. وكل فدائي -كي نكون أكثر حسماً يخطو نحو الحدود مع إسرائيل الآن لا يكون قد خطا نحو طريق الفداء الحقيقي. فـ "**الطريق إلى عمان هو ثلثا الطريق إلى تل أبيب**" ومن هنا "لا ينبغي أن يكون هناك أي اعتراض على وحدة الضفتين، بل على العكس فإن إرادة التغيير يجب أن تنطلق من تكريس هذه الوحدة. إن حق الضفة الغربية بالضفة الشرقية هو حق مشروع -كما كان العكس صحيحاً في ١٨ سنة- كرسه مؤتمر أريحا الذي ينبغي أن نتمسك بدوافعه المعلنة متجاهلين دوافعه الهاشمية السرية"(٤٤). وربما يشير كنفاني في ذلك إلى تأييد "حركة القوميين العرب" لضم الضفة الغربية إلى الأردن بوصفها خطوة وحدوية يجب عدم الاستهانة بها(٤٥). فإذا كان ذلك الضم قد تم تبريره باسم الوحدة فإنه يجب تبريره اليوم باسم فلسطين. وعبّر **برهان الدجاني** عن ذلك بشكل آخر "ان فلسطين وحدها هي التي توصلنا إلى الوحدة العربية والاشتراكية العربية، والحرية بدونها ستكون "وحدات" لا "وحدة" وبدونها قد تكون "اشتراكيات" لا "اشتراكية" وبدونها لن تكون حرية"(٤٦). وتشكل أطروحة "فلسطين وحدها طريق الوحدة" قلباً لأطروحة الحركة التقليدية "الوحدة هي طريق تحرير فلسطين". وشدد كنفاني على أن الكيان الأردني "هو في الأصل كيان فلسطيني، قومياً وتاريخياً واجتماعياً وعسكرياً"(٤٧).

لا يختلف المنظور هنا لـ "فلسطينية" الكيان الأردني عن منظور الملك. إذ سبق الملك في إطار الأسس التقليدية للمملكة أن أكد: "إن الأردن بضفتيه هو فلسطين، وهو منطلق تحريرها وطليعة جيشها وكيانها وإن قضية فلسطين هي قضية الأردن" في "معركة الثأر" على حد تعبير الملك، و"المبدأ الأساسي الذي نؤمن به: إن الأردن هو فلسطين وفلسطين هي الأردن"(٤٨).

غير أن حركة القوميين العرب ربطت منظورها بـ "تغيير جذري في النظام الأردني" يزيل "**الجدار الأردني أمام فلسطين**" ويحوّل الأردن إلى "**فيتنام شمالية** تعتبر الحرب حربها جملة وتفصيلاً" كما يحول الفلسطينيين إلى "فيتكونغ". و"قبل أن نحمل العدد الوافر من الفلسطينيين .. إلى الجبهة، ليس من حقنا على الإطلاق أن نسأل مواطناً عربياً أن يتم دعوته إلى الميدان" أما الذي "ينبغي له أن يحدث التغيير في النظام الأردني. فالجواب بلا جدال أيضاً "الفلسطينيون" وتلخص ذلك بترسيمة "إن الطريق إلى عمان أكثر من نصف الطريق إلى حيفا ويافا والقدس المحتلة"(٤٩) فـ "**هدف التحرير الأول: عمّان**. العودة لا يمكن أن نسير في طريقها إلا إذا مرت في عمّان"(٥٠) و"**الأردن أولاً والأردن أخيراً**"(٥١).

ردت حكومة التل على ذلك بحملة اعتقالات جديدة، وتحدثت مصادر حركة القوميين العرب عن اعتقال أكثر من ٥٠٠ شاب قومي في تموز ١٩٦٦(٥٢). أما العمليات الفدائية المنطلقة من الأردن فزادت حدة في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٦٦، ولم تحقق محاولات الأمن الأردني لإحباط هذه العمليات سوى نجاح محدود. وانفجر في ١١ ت٢ لغم تحت سيارة عسكرية إسرائيلية على طريق عراد، وقتل بنتيجة ذلك ثلاثة جنود إسرائيليين. ورداً على ذلك قام الجيش الإسرائيلي يوم ١٣ ت٢ ١٩٦٦ وفي وضح النهار بهجوم ضد قرية **السموع** جنوب الخليل ولقّن المدنيين العزل درساً. هز العدوان الكيان الأردني، إذ اضطربت الضفة الغربية للتو، وتظاهرت القدس ونابلس والخليل ورام الله وجنين وطولكرم، وحدثت مظاهرات عنيفة يوم ١٩ ت٢ استمرت أربعة أيام، وفي ٢٣ ت٢ جرت مظاهرات عنيفة في القدس وأحيطت الخليل بالحواجز، كما قام مخيم الجلزون قرب رام الله بتاريخ ٢٤ت٢ بمظاهرات صاخبة، وأغلقت الحكومة المدارس في القدس، وفرضت بتاريخ ٢٥ ت٢ نظام حظر التجول. وفي ٢٩ ت٢ أعلن الملك حسين عن عودة الهدوء(٥٣).

أصدرت حركة القوميين العرب بيانها حول عدوان السموع، دعت فيه إلى إسقاط النظام العميل و"المتآمر" الذي يمنع الشعب في الأردن .. من الالتفاف حول قيادته الحقيقية منظمة التحرير الفلسطينية" وتبني مطالب الشعب بـ "التسلح" و"التصدي لقضيته بنفسه والتوقف عن

مطاردة الفدائيين" و"حقه بالالتفاف حول قيادته والسماح لمنظمة التحرير بالعمل داخل الأردن بكل حريتها"(٥٤).

رفض التل دخول قوات عربية إلى الأردن، وهدد باستخدام القوة ضد سورية إذا ما أغلقت حدودها مع الأردن، وكرر إصرار حكومته على منع أية عملية فدائية من الأردن. ودعا الملك إلى عقد مؤتمر جماهيري في القدس لممثلي الضفتين لتدارس أحداث **السموع**، إلا أنه لما شعر أن المؤتمر سيكون موجهاً ضد التل، صرف النظر عنه، وفرض الإقامة على الشخصيات المدعوة. غير أن الاهتزاز وصل إلى البرلمان الأردني فقرر أكثر من ٤٠ عضواً في مطلع كانون الأول سحب الثقة من حكومة التل، ورفض الملك إقالة التل، وكلفه بتشكيل الحكومة مرة أخرى(٥٥). ولم تتأخر الأجهزة الأمنية، فضايقت تسللات الفدائيين، وطوقت مجموعة نفذت عملية في القدس، ومنعت مجموعة أخرى في طريقها نحو التسلل، وكانت هاتان المجموعتان من **"منظمة أبطال العودة"** التي ينحدر قادتها من حركة القوميين العرب(٥٦).وقد تم تشكيل المنظمة الأخيرة استجابة لطلب أحمد الشقيري بتشكيل ذراع فدائي يعمل مكملاً للذراع العسكري النظامي ممثلاً بـ **"جيش التحرير الفلسطيني"**.

أغلق التل مكتب منظمة التحرير في ٣ ك٢ ١٩٦٧ واعتقل من فيه، وفي نهاية هذا الشهر، أبلغ الجامعة العربية سحب اعترافها بمنظمة التحرير برئاستها الحالية، واتهم الشقيري و"زمرته" بأنهم أحد "فروع المخابرات المصرية" وفي ١٨ شباط سحب الأردن اعترافه بالنظام الجمهوري في اليمن وفي ٢٣ شباط سحب سفيره من القاهرة، وسنَّ قانوناً جديداً للصحافة مستغلاً حل البرلمان. واتهمت صحافة الحكم عبد الناصر بالتخلي عن القضية الفلسطينية، واتفاقه سراً مع إسرائيل على إبرام اتفاقية سلام، ودعت عبد الناصر إن كان صادقاً أن يبعد قوات الأمم المتحدة من سيناء ويغلق المضائق.

"يا أهلاً بالمعارك": حركة القوميين العرب تقرع طبل "معركة التحرير":

أغلق عبد الناصر المضائق ورأت "فلسطين" الواقعة تحت نفوذ كوادر حركة القوميين العرب في ذلك رداً على "طابور المشككين والعملاء" و"قضاءً نهائياً على أسطورة التشكيك التي أطلقها البعض" في إشارة لأجهزة عمَّان. ورأت "فلسطين" في زاوية حملت عنوان "يا أهلاً بالمعارك" أن عبد الناصر "وضع المنطقة بأكملها على حافة حرب مصيرية حاسمة، يملك العرب فيها زمام الموقف، إذا ما فكرت إسرائيل .. في إطلاق رصاصة واحدة باتجاه الحدود العربية" و"هذا ما يضع المنطقة على شفير معركة ضارية، قد تكون هي معركة التحرير، إذا ما تجرأت

إسـرائيل علـى المبـادأة بـالحرب. أمـا إذا لم تجـرؤ إسـرائيل علـى ذلـك فـإن التنظيمـات الفدائيـة الفلسطينية قادرة على **جرّها**"(٥٧). وفي اليوم نفسه الأول من حزيـران ١٩٦٧ أصـدرت "**منظمـة شباب الثأر**" (الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب) بيانها رقم (١). وأفاضت "الحركـة" عـن "جو التخبط والهلع" الذي تعيشه إسرائيل(٥٨). كما أصدر الفرع الفلسطيني للحركـة بيانـاً حمـل عنوان "القوميون العرب في المعركة"، وورد في البيان أن "القائد الثائر جمال عبد الناصر، قـام بــ "خطوة جبارة" أرغمت "إسرائيل على الانتقال السريع من موقف الهجـوم والتبجـح إلى موقـف الذل والاستجداء" فأخذت "إسرائيل ومـن ورائهـا أمريكـا وبـاقي دول الاسـتعمار والامبرياليـة العالمية ومعها عميلتها الرجعية العربية، تتراجع بسرعة لتلم صفوفها المبعثرة وتنظم صفوفهـا الـتي شلتها المفاجأة" ودعا البيان الشعب العربي "للمشاركة الفعالة بالمعركـة فهـذه هـي السـاعة الـتي انتظرناها طيلة عشـرين سـنة"(٥٩). بعـد أيـام قليلـة وفي الخـامس مـن حزيـران، كـانت "حركـة القوميين العرب" على موعد مع الفجر، وكان فجراً كارثياً كاذبـاً، خرجـت منـه النكبـة الثانيـة المسماة بالنكسة، وأمـا الضفـة الغربيـة الـتي دعتهـا الحركـة للقيـام بدورهـا وتحريـر عمـان فقـد "حررهـا" الإسـرائيليون مـن "الفلسـطينيين". وكـانت النكبـة الثانيـة كارثـة الكـوارث العربيـة المعاصرة، وأدت إلى زلزال في حركة القوميين العرب قلبها رأساً على عقـب وهـو مـا سـنتوقف عنده لاحقاً بالتفصيل في القسم الثالث.

هوامش الفصل السادس

(١) حكيم الثورة، قصة حياة الدكتور جورج حبش، منشورات هاي لايت، لندن، ط١، ١٩٨٣، ص٨٤ و٦.

(٢) مقابلة في ١١/ ٣/ ١٩٩٦ مع جورج حبش.

(٣) رسالة من حمد الفرحان إلى الباحث بتاريخ ٢/ ٤/ ١٩٩٦.

(٤) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة .. وقضية الانشقاق، لجنة الإعلام المركزي، بيروت ١٩٧٠، ص٥٥. وحول الأصول الحركية لكادرها القيادي الأول. قارن بـ: الاستراتيجية التنظيمية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مؤتمر شباط ١٩٦٩، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية والجامعة اللبنانية ببيروت، بيروت، ط١، ١٩٧١، ص٩٢.

(٥) الثأر، ٣، ٣٩، تاريخ ١٨/ ٨/ ١٩٥٥، ص٢.

(٦) الثأر، ٣، ٣٦، تاريخ ٢٨/ ٧/ ١٩٥٥ ص٢ و٤، ١٠، تاريخ ٢٦/ ١/ ١٩٥٦، ص٧.

(٧) مقابلة شخصية سبق ذكرها مع حبش.

(٨) د. ماهر الشريف، البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٩- ١٩٩٣، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية، قبرص، ط١، ١٩٩٥، ص٨٧.

(٩) ظافر الخضراء، على أبواب معركة التحويل، محاضرة ألقيت في نادي فلسطين بدمشق في ٢٦ آذار ١٩٦٢.

(١٠) حكيم الثورة، ص١١٥ قارن بغسان كنفاني، دفاعاً عن الحزبيين، فلسطين العدد ٣١، ملحق المحرر ٣٢٦، ٣٠/ ١٢/ ١٩٦٥. يذكر كنفاني أن عدد كل منظمة يتراوح بين بضع مئات إلى عضوين وآلة كاتبة.

(١١) قارن بحكيم الثورة، ص١١٦.

(١٢) حمد كامل عبد السلام، حول التنظيم الشعبي الفلسطيني، حلقة٢، الطليعة، العدد٢٤، الأربعاء ١٣ آذار ١٩٦٣، ص٦.

(١٣) من المرجح أن أول من طرح شعار الطريق إلى تل أبيب يمر بعمان هو الشهيد وديع حداد.

(١٤) حول التنظيم الشعبي، حلقة٣، الطليعة٢٤، ٢٠ مارس ١٩٦٣، ص٦.

(١٥) الطليعة، عدد ٢٧، ٢/نيسان/١٩٦٣، ص٦.

(١٦) غسان كنفاني، المحرر، أوردته الطليعة، العدد ٢٨ـ الأربعاء ١٠ نيسان ١٩٦٣، ص١٣.

(١٧) أورده الشريف، البحث عن كيان، مصدر سبق ذكره، ص١٠٦- ١٠٧.

(١٨) قيادة العمل الفلسطيني في حركة القوميين العرب، المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني، تقييم، فلسطين العدد ١٨، ملحق المحرر رقم ٦٠٢، ١٠/ ٧/ ١٩٦٥.

(١٩) حكيم الثورة، ص١١٦ وحول الفرع الفلسطيني قارن حبش بكنفاني في: دفاعاً عن الحزبيين، فلسطين العدد ٣١، ملحق المحرر، مصدر سبق ذكره.

(٢٠) قارن بالموسوعة الفلسطينية (القسم العام) المجلد الرابع، ط١، ١٩٨٤، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، مادة وديع حداد.

(٢١) أشر سسر، الخط الأخضر بين الأردن وفلسطين، ترجمة جودت السعد، دار أزمنة، عمان، ط١، ١٩٩٤، ص٧٣.

(٢٢) قيادة العمل الفلسطيني في حركة القوميين العرب، طريق الثورة أمام منظمة التحرير ومشروع التنظيم الشعبي، فلسطين، العدد١٦، ١/ ٦/ ١٩٦٥.

(٢٣) مذكرة المكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية، المصدر السابق.

(٢٤) صالح شبل، منظمة التحرير هل هي حكومة منفى أم أداة للتعبئة الثورية، المصدر السابق.

(٢٥) برهان الدجاني، المؤتمر الوطني الفلسطيني، تقييم (١)، المصدر السابق.

(٢٦) تقييم قيادة العمل الفلسطيني في حركة القوميين العرب للمؤتمر الفلسطيني الثاني، المصدر السابق.

(٢٧) قارن بغسان كنفاني، منظمة التحرير بين المناقشات النظرية والعمل الثوري، فلسطين٢٢، ٢٦/ ٨/ ١٩٦٥.

(٢٨) أشر سمر، مصدر سبق ذكره ص٨٠.

(٢٩) مطلوب من الشقيري تجاوز الشكوى وترجمة الكلام إلى عمل، فلسطين رقم١٢٥، ملحق المحرر٦٨٦، ٧/ ١٠/ ١٩٦٥.

(٣٠) خطاب الملك حسين في قصر بسمان حول مطالب منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، ج٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٦٧،.

(٣١) المذكرة الإيضاحية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى الحكومة الأردنية، المصدر السابق، ص٨٤- ٨٥.

(٣٢) سمر، مصدر سبق ذكره، ص٨٨.

(٣٣) بعد انتهاء المؤتمر الثالث للمجلس، فلسطين٤٣، ملحق المحرر ٨٩٥، ١٦/ ٦/ ١٩٩٦.

(٣٤) بيان السيد وصفي التل في مؤتمر صحفي في ٤/ ٧/ ١٩٦٦، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، ص٣٠٠- ٣٠٣.

(٣٥) بيان وصفي التل أمام مجلس الأمة في ١٦/ ٧/ ١٩٦٦، المصدر السابق، ص٣١٩.

(٣٦) أجوبة الملك حسين على أسئلة المعهد الملكي للشؤون الدولية بلندن، المصدر السابق، ص٣٤٧.

(٣٧) بيان مجلس الأمة الأردني في ١٦/ ٧/ ١٩٦٦، المصدر السابق، ص٣٢٠- ٣٢١.

(٣٨) تصريح وصفي التل حول ضرورة انعقاد مؤتمر القمة في حينه، المصدر السابق، ص٣٦٠.

(٣٩) ملاحظات حول إنجازات اللجنة التحضيرية للعمل الفلسطيني الموحد، فلسطين ٣٩، ملحق المحرر ٨٤٩، تاريخ ٢١/ ٤/ ١٩٩٦ قارن بـ "اللجنة التحضيرية للعمل الفلسطيني الموحد، فلسطين رقم ٣٥، ملحق المحرر ٨٠٣، ٢٤/ ٢/ ١٩٦٦.

(٤٠) غسان كنفاني، دفاعاً عن الحزبيين، فلسطين ٣١، مصدر سبق ذكره.

(٤١) الشريف/ مصدر سبق ذكره، ص١٣٣ قارن بـ: سمر ص٩١- ٩٥.

(٤٢) فلسطين، رقم ٤٨، ملحق المحرر، ١٩٥٥، ١٥/ ٨/ ١٩٩٦.

(٤٣) مقررات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في ٢٥/ ١٠/ ١٩٦٦، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، ص٤٧١.

(٤٤) غسان كنفاني، فلسطين رقم ٤٥، ملحق المحرر ٩١٩، ١٤/ ٧/ ١٩٦٦(وردت خطأً في ١٤ حزيران ١٩٦٦).

(٤٥) في ذكرى انضمام الضفة الغربية إلى الأردن، الثأر، ٢٣،سنة ٥، ١٩٥٧/٤/٢٥، ص٣.

(٤٦) برهان الدجاني، قضية فلسطين اليوم عربياً وعالمياً، فلسطين رقم ٤١، ملحق المحرر ٨٧٣، ١٩/ ٥/ ١٩٦٦.

(٤٧) غسان كنفاني، الجدار الأردني أمام فلسطين، فلسطين رقم ٤٤، ملحق المحرر ٩٠٧، ٣٠/ ٦/ ١٩٦٦.

(٤٨) خطاب الملك حسين في ٥/ ١/ ١٩٦٦، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، ص٣٤- ٣٥.

(٤٩) كنفاني، الجدار الأردني أمام فلسطين، مصدر سبق ذكره.

(٥٠) كنفاني، فلسطين رقم ٤٦، المحرر ٢٨/ ٧/ ١٩٩٦.

(٥١) فلسطين رقم ٥٧، ملحق المحرر، العدد١٠٥٨، ٢٩/ ١٢/ ١٩٦٦.

(٥٢) ازدياد حملة الاعتقالات في الأردن، فلسطين رقم ٤٥، ملحق المحرر ٩١٩، ١٤/ ٧/ ١٩٩٦.

(٥٣) سـر، الخطر الأخضر، مصدر سبق ذكره، ص١٠٠ و١٠٢.

(٥٤) بيان حركة القوميين العرب حـول أحداث الأردن التي تلت الهجوم على قرية السموع في ٢٨/ ١١/ ١٩٦٦، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، ص٥٩٥- ٥٩٦.

(٥٥) سـر، ص١٠٠ و ١٠٢.

(٥٦) بلاغ رقم (٢) صادر عن القيادة العامة لمنظمة أبطال العودة، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، ص ٦٩٠.

(٥٧) يا أهلاً بالمعارك، فلسطين رقم ٦٧، ملحق المحرر عدد ١١٨، ١/ ٦/ ١٩٦٧.

(٥٨) المصدر السابق.

(٥٩) القوميون العرب في المعركة (بيان)، المصدر السابق.

القسم الثالث

الحرب العربية الباردة

القسم الثالث

حركة القوميين العرب والحرب العربية الباردة في الستينيات

الخليج وشبه الجزيرة العربية

مقدمة:

القاهرة والرياض: من الوفاق إلى الحرب العربية الباردة

تميَّز المشهد الانقسامي الرسمي العربي في الخمسينيات بالوفاق السياسي ما بين الرياض والقاهرة في مواجهة بغداد. مثّل هذا الوفاق ثابتاً تقليدياً من ثوابت السياسة المصرية - السعودية في العالم العربي بعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ لتحجيم الطموحات الهاشمية بالسيطرة على سورية وتحقيق مشروع الهلال الخصيب في المشرق العربي.

كانت سورية مسرحاً مكشوفاً لصراعات هذا المشهد الانقسامي منذ عام ١٩٤٩ حين سيطر دعاة الوحدة ما بين سورية والعراق (انقلاب سامي الحناوي وتحالفه مع حزب الشعب) على السلطة في سورية، فجاء انقلاب أديب الشيشكلي - أكرم الحوراني (كانون الأول ١٩٤٩) على وجه الدقة لتعطيل ذلك.

دعمت القاهرة النظام الجديد في دمشق سياسياً بينما خصصت الرياض جزءاً متصاعداً من عائداتها النفطية لمنع حدوث تفاهم ما بينه وبين العراق. وحين حانت ساعة الشيشكلي زجت بغداد في خريف عام ١٩٥٣ بكل نفوذها الرسمي والسياسي القوي في سورية، لترحيل هذا "**الدكتاتور**" الذي كان خصماً لدوداً لمشروع الهلال الخصيب. وبينما كان الدكتاتور يترنح، قدمت بغداد في بداية كانون الثاني ١٩٥٤ مشروع اتحاد فيدرالي إلى الجامعة العربية، يتكون على مراحل ويبدأ باتحاد سورية والعراق والأردن، و يُمَوِّن العراق جيشه من عائداته النفطية.

وقد عارضت القاهرة والرياض هذا المشروع، ووجه الرئيس محمد نجيب وأنور السادات عضو مجلس قيادة الثورة في مصر في شباط ١٩٥٤ نداءً إلى السوريين لرص صفوفهم في وجه "عملاء الإمبريالية ومؤيديهم من الإنكليز القذرين" [١]. إلا أن الصراع في سورية كان قد حدّد قَدَر الشيشكلي، فتم ترحيله في ٢٥ شباط ١٩٥٤ إلى المنفى.

أيّدت "حركة القوميين العرب" في هذه الآونة بدفع من مرشدها الروحي علي ناصر الدين دون قيد أو شرط مشروع الاتحاد الفيدرالي الذي طرحه العراق في كانون الثاني عام ١٩٥٤، انطلاقاً من أن هذا الاتحاد وإن كان سيتم في إطار النفوذ البريطاني إلا أنه سيعمل بالتحرر من هذا النفوذ، عبر تشكيل كماشة قوة تحيط بإسرائيل وتطبق عليها.

حدث خلال هذا العام تناقض ما بين السياستين الأميركية والبريطانية حول مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط. فإثر فشل هذا المشروع عام ١٩٥١ ومعارضة حكومة "حزب الوفد" المصري له، وربط إنكلترا لجلائها عن القناة بانضمام مصر إلى شبكته الدفاعية [٢]. أنشأت الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٥٤ الحلف التركي-الباكستاني في إطار خطة التطويق الشمالي للاتحاد السوفييتي، وطرحت الولايات المتحدة ضم إيران إليه، مما يشكل خطاً دفاعياً لها على الحدود الروسية الجنوبية، يستكمل خطوط تطويق الاتحاد السوفييتي واحتوائه، والتي تم تركيز طرفها الغربي عند الأطلسي.

اصطدم مشروع "الحلف الشمالي" (الأميركي) بالسياسة البريطانية التي كانت تعتبر الشرق الأوسط مجال نفوذ تقليدي لها. إذ أن هذا الحلف لم يعط وزناً لهذه المنطقة في شبكته، الدفاعية، وفتح المجال فقط أمام احتمال إضافة العراق إليه كشريك ثانوي. وحين أبدى العراق استعداده للدخول في الحلف الشمالي ضغطت عليه بريطانيا كي يتريث في ذلك، انطلاقاً من أن هذا الدخول سيعني سيطرة النفوذ الأميركي في العراق على حساب النفوذ البريطاني، ومن أنه سيعني تلقائياً عدم تجديد معاهدة ١٩٣٠ البريطانية العراقية التي ينتهي أمدها في عام ١٩٥٧.

داخل هذا التناقض الأميركي-البريطاني، تفتّق ذهن السياسة البريطانية عن حلف بغداد كبديل لـ"الحزام الشمالي". فيقوم حلف بغداد على جعل مركز ثقل الحلف الشمالي في الشرق الأوسط حيث النفوذ البريطاني، عبر ربط الموقعين على ميثاق الأمن الجماعي العربي (دول الجامعة العربية) بذلك الحزام، وتحول العراق بالتالي إلى همزة وصل بين الدول العربية من جهة وبين تركيا والقوى الغربية من جهة ثانية. ولما كان حلف بغداد سيتم تحت الإشراف البريطاني وليس الأميركي، فإنه كان سيعطي العراق تبعاً لذلك وزناً مركزياً قيادياً في العالم العربي، ما كان ممكناً للوفاق المصري-السعودي أن يقبل به بأي شكلٍ من الأشكال.

تحطم حلف بغداد -على مستوى اللاعبين الرسميين- على صخرة الوفاق المصري – السعودي. إذ تمكن هذا الوفاق من استغلال التناقض الأنكلو-أميركي حول حلف بغداد، فحاول توجيه ضربات. قاسية للنفوذ البريطاني في المنطقة. من هنا وطرداً مع الضغط العراقي لربط الدول العربية بحلف بغداد أخذ الوفاق المصري-السعودي يكتسب شكلاً تعاهدياً، فوقعت الرياض في ت١ ١٩٥٥ على اتفاقيتين دفاعيتين مع كل من سورية ومصر كما وقعت اتفاقية ثلاثية مماثلة مع مصر واليمن. وفي هذا السياق وجهت مصر ضربة ماحقة للنفوذ البريطاني، بتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، وبتحقيق نصر سياسي على دول العدوان الثلاثي، وضع العالم العربي برمته في مرحلة جديدة.

أدانت حركة القوميين العرب حلف بغداد، ووقفت إلى جانب الوفاق المصري-السعودي ضد حلف بغداد، وطالبت بتطوير الأشكال التعاهدية ما بين مصر وسورية والسعودية واليمن إلى وحدة تامة، واستبدلت برنامجها الوحدوي التقليدي الذي يقوم على الوحدة أو الاتحاد ما بين العراق وسورية والأردن ببرنامج جديد يقوم على الوحدة أو الاتحاد ما بين مصر وسورية والأردن. وبدأت منذ ذلك الحين أول علاقة ما بين الأجهزة المصرية المسؤولة عن الشؤون العربية وحركة القوميين العرب، ستتطور إلى تحالف ومن ثم "التحام بالناصرية" .

تمكّن الوفاق المصري-السعودي ضد حلف بغداد من استقطاب سورية، ومن جرِّ الأردن خلال أواخر عام ١٩٥٦ وحتى نيسان ١٩٥٧، إلى فضائه السياسي. فألغى الملك الشاب حسين الاتفاقية الإنكليزية، وأجرى انتخابات برلمانية، وعهد إلى حكومة النابلسي الوطنية بإدارة البلاد، وصرف الضباط الإنكليز من الخدمة في الجيش، واستعاض عن الإدارة المالية الإنكليزية بإعانة عربية، ووافق على مرابطة وحدات عسكرية عربية في الأردن. وانضم إمام اليمن المعادي تقليدياً للبريطانيين إلى الأشكال التعاهدية ما بين مصر والسعودية وسورية، في الوقت نفسه الذي اهتزت فيه مراكز النفوذ البريطاني الخليجية في عدن والكويت والبحرين بالتظاهرات والإضرابات المتضامنة مع مصر والمعسكر التحرري العربي ضد الاستعمار البريطاني. أما بالنسبة لحركة القوميين العرب فإن دورها -خلال هذا الوقت- اتضح تماماً في الكويت دون عدن أو البحرين، اللتين لم تكن الحركة قد امتدت إليهما بعد.

كانت الأشكال التعاهدية بين أطراف ما سمته حركة القوميين العرب عام ١٩٥٧ بـ "الكتلة العربية المتحررة" نوعاً من تطويق سياسي لمشروع حلف بغداد، تم رسمياً في إطار الوفاق المصري – السعودي ضد السياسة البريطانية، وشعبياً في إطار النزعة القومية التحررية المعادية للاستعمار. وكان حلف بغداد آخر وسيلة أمام بريطانيا للحفاظ على نفوذها في المنطقة.

أثبت ذلك الوفاق أهميته العملية في الميدان حين اندلعت الثورة العُمانية في حزيران ١٩٥٧ ضد سلطان مسقط، بدعم سياسي وعسكري ومالي مباشر من الرياض والقاهرة، وتم تقديم الثورة العُمانية في العالم العربي على أنها ثورة ضد المستعمرين الإنكليز، ومن هنا حظي أئمة عُمان أينما حلّوا في العالم العربي بالتأييد والدعم. فتوترت العلاقات السعودية – البريطانية واكتسبت طابع العداء المباشر.

تعرّض الوفاق المصري – السعودي للاهتزاز بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة ما بين مصر وسورية في ٢٢ شباط ١٩٥٨، وانضمام المملكة المتوكلية اليمنية إليها في إطار "اتحاد الدول العربية"، فأعلنت الرياض حيادها تجاه المتحدة واتحاد الدول. إلا أنها رفضت الاتحاد العربي (الهاشمي) مابين العراق والأردن، في إطار ثوابتها التقليدية ضد النفوذ الهاشمي. وتوافق موقفها من الاتحاد الهاشمي مع موقف الجمهورية العربية المتحدة. غير أن اتهام الملك سعود بالتآمر على حياة الرئيس عبد الناصر عرّض الوفاق المصري–السوري للاهتزاز. وتم إنقاذ هذا الوفاق بمبادرة الأمير فهد بن عبد العزيز باسم كتلة الأمير فيصل بتوجيه إنذار للملك **سعود**، يطالبه بتسليم السلطة إلى فيصل، وتنحية مستشاريه الضالعين في محاولة اغتيال **عبد الناصر**، وطرد السفير الأمريكي المتهم بتنظيم المؤامرة من الرياض.

رضخ سعود، وعيّن في ٢٣ آذار ١٩٥٨ **فيصل** رئيساً للوزراء وقائداً عاماً ومنح مجلس الوزراء صلاحية تامة. وقدَّم الأمير فيصل نفسه بأنه من أنصار الإصلاحات والتقارب مع عبد الناصر. ورحَّبت المعارضة السعودية في البداية بحكومته واعتبرتها حكومة قومية تحررية، غير أنها سرعان ما ندّدت في نيسان ١٩٥٨ بها. أما الملك سعود فزار القاهرة صيف عام ١٩٥٩ كي يدفع عن نفسه شبهات العداء لعبد الناصر[٣].

خلال ذلك احتدمت التناقضات بين كتل العائلة الحاكمة، ولا سيما ما بين كتلة فيصل – فهد وكتلة الأمراء الدستورين الشباب، المتأثرين بالناصرية الذين سيحملون اسم "الأمراء الأحرار" وسيعرفون بكتلة الأمير طلال. ووجد الملك سعود في هذا الصراع منفذاً لإثبات وجوده، فأجبر فيصل في ١٨ ك١ ١٩٦٠ على الاستقالة، وترأس الحكومة الجديدة بنفسه، وضمت الحكومة أربعة من الأمراء الأحرار تولوا حقائب: المالية،والدفاع، والداخلية، والمواصلات، إضافة إلى الوجه القومي البارز، الشيخ عبد الله الطريقي أول وزير سعودي للنفط.

اقترن حذر الملك سعود من الأمريكيين، الذين **خذلوه** إبّان إنذار كتلة الأمير فيصل له، بالتخلي عن السلطة مع النزعة القومية الإصلاحية للأمراء الأحرار. وأثمر هذا الزواج المؤقت عن عدم تجديد السعودية لاتفاقية القاعدة الجوية الأميركية في الظهران، بسبب مساعدة الولايات

المتحدة لإسرائيل، فسلمت الولايات المتحدة القاعدة إلى الحكومة. وتم الإعلان عن إجراء انتخابات وتشكيل مجلس وطني منتخب جزئياً، ونشر في بيروت مشروع دستور. وترنحت البلاد نحو اليسار في ظل قيادة سعود والأمراء الأحرار. وكان موقف الشيخ الطريقي الأكثر تناسقاً، فدعا ليس إلى السيطرة السعودية على الإنتاج وحسب ، ولكن على النقل والتسويق، وانتهج خطاً ضد **أرامكو**.

غير أنه في سياق متغيرات مراكز القوى داخل العائلة التي كانت تعكس التناقض حول الهويّة السياسية في السعودية، تفاهمت كتلة فيصل مع الملك سعود قبيل اضطراره للسفر إلى الخارج للعلاج، فأقال سعود في ١١ أيلول الأمراء الأحرار من الحكومة وبعد اقل من أسبوعين حدث الانفصال السوري، فتأزمت العلاقة المصرية -السعودية وتسلم فيصل رسمياً رئاسة الحكومة وأقال الطريقي، وبذلك خلّص أرامكو من عدوها اللدود. واضطر الأمراء الأحرار في ١٥ آب ١٩٦٢ للفرار إلى بيروت ثم القاهرة. ورداً على احتضان القاهرة للأمراء المنشقين وقفت الرياض إلى جانب شكوى الحكومة الانفصالية في سورية ضد الجمهورية العربية المتحدة لتدخُل هذه الأخيرة في الشؤون السورية، وكانت المتحدة لا تعترف بالكيان القائم في سورية فاعتبرت الشكوى جريمة فانسحب الوفد المصري من جلسة مجلس جامعة الدول العربية، وبقيت الجلسة مفتوحة في حين استمرت الشكوى السورية ضد مصر إلى يوم ٨ آذار ١٩٦٣ حين تم إسقاط حكومة الانفصال. وعُرفت جلسة الجامعة العربية باسم مؤتمر شتورا.

أما فيصل فاستمر في هجومه المعاكس على القاهرة ومدَّ يده إلى الملك حسين الخصم التقليدي للسعودية ووقع معه في ٣٠ آب ١٩٦٢ اتفاقية الطائف التي اشتملت على التنسيق في مجال السياسة الخارجية وفي المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية. وكانت هذه الاتفاقية موجهة ضد الجمهورية العربية المتحدة التي لم تتأخر بالرد، فتبنت الضباط اليمنين الأحرار الذين كانوا يعدون للتخلص من الإمامة الزيدية ودعم ثورتهم في ٢٦ أيلول ١٩٦٢ لتبدأ الحرب العربية الباردة بين القاهرة والرياض بعد أكثر من عشر سنوات على الوفاق.

أدى إعلان الجمهورية في شمال اليمن بالصراع العربي- العربي إلى أن يكتسب بُعداً نوعياً من طراز أيديولوجي سياسي جديد هو بعد الصراع الـمُعَسْكَر ما ين تقدميين ورجعيين أو ما بين راديكاليين ومحافظين فأصبحت القاهرة في الستينات نقطة بيكار المعسكر التقدمي أو الراديكالي بقدر ما أصبحت الرياض نقطة بيكار المعسكر الرجعي أو المحافظ. وهو ما استخدم المؤرخ الفرنسي هنري لورانس مصطلح الحرب العربية الباردة [٤]، لوصف نوعية البعد

الإيديولوجي السياسي الجديد الذي اكتسبه الصراع العربي- العربي في سياق الحرب العربية الباردة.

انتقلت القاهرة والرياض إذن منذ إقالة الأمراء الأحرار والشيخ الطريقي من الحكومة، والقضاء على النفوذ الناصري في سلطة العائلة الحاكمة وما تبع ذلك من وقوع الانفصال السوري، من الوفاق السياسي الذي ميَّز علاقات القاهرة مع الرياض في الخمسينيات إلى سياسة الاستقطاب والمواجهة في الستينيات. وأخذت هذه المواجهة إثر ثورة ٢٦ ايلول ١٩٦٢ في شمال اليمن وإعلان الجمهورية شكل حرب عربية باردة ما بينهما. فدخلت القوات المصرية إلى اليمن في حين عادت الطائرات الأمريكية إلى الظهران، وأعاد فيصل العلاقات الدبلوماسية والعسكرية المقطوعة مع بريطانيا، واستقدم خبراء بريطانيين. وتحوّلت صنعاء إلى مركز للمعارضة في الخليج والجزيرة العربية يطالب بقيام جمهورية الجزيرة العربية. وأصبحت القاهرة والرياض وجهاً لوجه.

عملت حركة القوميين العرب في الخليج والجزيرة العربية كأداة طوعية للاستراتيجية الناصرية في هذه الحرب ، ووقفت ضد الجهود التي بذلت لتهدئتها و تخفيف حدة التوتر فيها. وبُعيد النكسة اعتبرت الحركة أن "اتفاقيات التسوية" التي عقدها عبد الناصر مع فيصل تعكس التكتيك الناصري المتقطع والمتذبذب في مواجهة الأنظمة الرجعية والاستعمار الجديد. ويُشكل ذلك خلفية ضرورية لفهم تطور الحركة في الخليج والجزيرة العربية. فما أبرز محطات هذا التطور؟.

هوامش المقدمة

(١) باتريك سيل، الصراع على سورية، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، دار طلاس، دمشق ط١ ١٩٨٥ ص.١٩٠ - ١٩١.

(٢) حول هذه الشبكة الدفاعية انظر، جورج فرح، الصراع الدولي على الشرق الأوسط، مطابع فارس سميا، بيروت ط١، ١٩٥٢ ص،١٠٤.

(٣) فاسيليف، تاريخ العربية السعودية، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٦، ص، ٢٤٧ .

(٤) هنري لورانس، اللعبة الكبرى: مشرق عربي ومنافسات دولية منذ ١٩٤٥، باريس آرمان كولان، ١٩٩١ ص. ١٨٣و ١٩٤، أورده د. ماهر الشريف، البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣، دفاتر النهج، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، طبعة١، قبرص، ص، ٩٥-٩٦

الفصل الأول

ثورة ٢٦ أيلول ١٩٦٢

من الإمامة إلى الجمهورية القبَلية

مثّل الانقسام الزيدي-الشافعي ما بين الجبل الشيعي الهاشمي الزيدي الفقير في وسط وشمال اليمن وبين السهل الحضرَي القحطاني السني الشافعي الغني في جنوب البلاد وغربها، أهم الانقسامات العمودية في البنية الاجتماعية القبَلية في شمال اليمن[1]. وقد حكم الأئمة الزيديون العلويون الفاطميون اليمن المستقل من عام ١٩١٨ حين أجلَت القبائل الزيدية بقيادة الإمام يحيى آخر جندي تركي عثماني من اليمن إلى عام ١٩٦٢ حين قامت ثورة ٢٦ أيلول. فتحولت الإمامة الزيدية من إمامةٍ دينية قضائية في اليمن العثماني إلى إمامة مركزية سياسية في اليمن المستقل، اضطلع الفقهاء بوظائفها الإدارية والإيديولوجية، فكان التخمين الزراعي وقبض الزكاة وقيادة الوحدات العسكرية وإخضاع التمردات القبلية من صلب عمل الفقهاء.

فرضت الإمامة الزيدية تبعاً لمنطقها المركزي الفقه الزيدي الهَدَوي سياسياً ومدنياً وحقوقياً على كافة المناطق بما في ذلك المناطق الجنوبية والغربية الشافعية. وكان على القضاة الشافعيين الذين عادلوا شريحة السادة لدى الهاشميين الزيديين، أن يحكموا في كافة قضايا القضاء الشرعي والجنائي على المذهب الزيدي الهَدَوي، إذ كان التمكن من الفقه الزيدي الهَدَوي شرطاً أساسيا لخدمة الدولة الإمامية والعمل في أجهزتها[2].

استمد ذلك الانقسام العمودي أهميته من تحكمه بأشكال التعبير الإيديولوجي عن سائر الانقسامات الاجتماعية. ففي مجتمع يفتقد الاندماجَ الاجتماعي وتحكُمه الروابط العمودية مثل المجتمع اليمني، فإن المستوى الإيديولوجي يحدِّد سائر المستويات الأخرى، في حين يحدِّد المستوى

الاقتصادي في المجتمعات المندمجة اجتماعياً والمتكاملة وطنياً أو قومياً، التي تحكمها الروابط الأفقية الطبقية سائر المستويات الأخرى.

يفسِّر ذلك أن أخطر تحدٍ واجهته سلطة الإمام لتحويلها من سلطة مطلقة إلى سلطة دستورية في أواخر الأربعينات قد تمَّ في إطار ذلك الانقسام العمودي الزيدي-الشافعي المركب. إذ لم تكن "الجمعية اليمنية الكبرى" التي قامت بانقلاب شباط ١٩٤٨ بمعونة ضابط البعثة العسكرية العراقية الرئيس جمال جميل، وقتلت الإمام يحيى ونصبت إماماً زيدياً من آل الوزير بدلاً منه، على المستوى العُمقي سوى هيئة سنية شافعية التقت معها مطامح آل الوزير إلى الإمامة. وكانت هذه الهيئة قد تأسست لأول مرة عام ١٩٤٤ في شكل جمعية "أمر بالمعروف ونهي عن المنكر" ثم غيّرت اسمها إلى **"حزب الأحرار"** و **"الجمعية اليمنية الكبرى"** وعرفت باسم **"الأحرار الدستوريين"**. وحين تم ضربها إثر فشل انقلاب ١٩٤٨، تحولت عام ١٩٥٣ في القاهرة إلى **"الاتحاد اليمني"**. ولا تدل كلمة الاتحاد هنا في اعتقادنا على وحدة شطري اليمن بل تعني الاتحاد الداخلي بين الزيود والشوافع من أجل إصلاح الإمامة. إذ كان الدستوريون يحددون اليمن دوماً ما بين قعطبة وصعدة دون الشطر الجنوبي. وكانت دستوريتهم على المستوى العميق اسماً عصرياً للمعارضة السنية الشافعية التجارية المدينية[٣].

ويهمنا من **"الاتحاد اليمني"** هنا وريث الأحرار الدستوريين الشوافع، الدور السياسي الأساسي الذي لعبه إبان الحرب الأهلية والذي أفضى إلى تكوّن ما يمكن تسميته بلغة هوليداي بالجمهورية القبَلية أو ما كان يسمى بلغة الراديكاليين الجمهوريين، وتحديداً الحركيين منهم بالجمروكية دمجاً من جمهورية وملكية.

نشوء حركة القوميين العرب في شمال اليمن بعثيون زيود وحركيون شوافع

إذا ما استثنينا "الاتحاد اليمني" الذي تمركزت وجوهه في القاهرة، وحاول أن يشكل هيئة معارضة للإمام، الذي كان في إمامته كثير من الاستبداد وقليل من الإمامة الزيدية الهَدَوية نفسها. فإن القوى السياسية الحديثة المنظمة في اليمن المستقل (شمال اليمن) عشية إسقاط الإمامة، وإعلان الجمهورية، كانت محصورة في ثلاثة تنظيمات، ضعيفة عددياً لكنها قوية تنظيمياً وتتمركز في المدن. وتنبثق أهميتها من كونها أول ممارسة حزبية بالمعنى الحديث الذي نفهمه من كلمة حزب.

وهذه التنظيمات هي الاتحاد الديمقراطي الشعبي الذي تألّف من شيوعيين تعلموا في الخارج، ودعموا الدور "التقدمي" للإمام في الخمسينات، الذي تميز بسياسة خارجية "يسارية"

وبإقامة أوطد العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع الاتحاد السوفياتي ومنظومته والصين الشعبية. وباحتضانه للطلاب اليمنيين الذين فصلتهم جامعة القاهرة بسبب شيوعيتهم ومن ثم إيفادهم على نفقته إلى ألمانيا الديمقراطية(٤). وكانت سياسة الأئمة هذه حصيلة عدائهم التقليدي للسياسة البريطانية. كان **حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي** مثل شقيقه في الشطر الجنوبي حزباً قطرياً لا يطرح وحدة اليمن المستقل واليمن المحتل. أما التنظيم الثاني فكان **البعث** وعلى رأسه محسن العيني، وتأسس في شمال اليمن عام ١٩٥٨ في حين تأسس في الجنوب عام ١٩٥٦، وكان له نفوذ تنظيمي وسياسي مهم في المؤتمر العمالي بعدن وفي الجناح السياسي لهذا المؤتمر حزب الشعب الاشتراكي الذي كانت جلّ قياداته وقواعده من أبناء شمال اليمن(٥). أما التنظيم الثالث، فكان حركة القوميين العرب.

كانت التناقضات ما بين هذه التنظيمات الثلاثة حادة تبعاً لتناقضات منظماتها الأم المركزية في المشرق. فقد أدانت "حركة القوميين العرب" في اليمن منذ أواخر عام ١٩٥٩ الشيوعيين وأعلنت أنها "تحارب بلا هوادة الشيوعيين الأجراء" فوضعتهم في صف واحد مع "العملاء"(٦). في حين كانت علاقة الحركة بالبعث شديدة التوتر ووصلت إلى درجة كبيرة من العداء(٧)، تبعاً للتوتر ما بين عبد الناصر والبعث في المشرق.

وفي منظور الانقسام العمودي الآنف الذكر، كان معظم البعثيين في شمال اليمن من الزيديين في حين كان معظم الحركيين من الشافعيين السنّة(٨).

بات متفقاً عليه أن الخلية الأولى **لحركة القوميين العرب** قد تشكلت في منطقة الشيخ عثمان عام ١٩٥٩ بعدن، ثم نشأت بعد قليل خلية مماثلة في شمال اليمن(٩). وعلى غرار ما تم في كافة الأقطار باستثناء الكويت، كان البعث هنا أسبق بالظهور والعمل عن الحركة. غير أن الحركة سرعان ما بدأت تنافس النفوذ العمالي للبعث في مؤتمر عدن العمالي الذي كانت جلّ قياداته وعماله من شمال اليمن، فتمكنت خليتها في شمال اليمن من السيطرة إبان حكم الإمامة على نقابة العمال الوحيدة في شمال اليمن، والتي تشكلت من العمال الذين شقوا طريق تعز- صنعاء خلال ١٩٥٩-١٩٦١، وهو أول طريق معبد للسيارات في الشمال. وبفضل هذه السيطرة تمكنت الحركة في تعز من تشكيل لجنة شعبية استولت على المدينة عشية إعلان الجمهورية في ٢٦ أيلول ١٩٦٢، ثم افتتحت نادياً ثقافياً في تعز، لنشر أفكار الحركة واستخدامه كإطار تجنيد لأعضاء جدد. وخلال عام ١٩٦٣ أسست الحركة في تعز الاتحاد العام لعمال تعز الذي تحول بعد ذلك إلى الاتحاد العام للعمال اليمنيين، والذي اعترف به الاتحاد العام لنقابات العمال العرب عام ١٩٦٥(١٠). وكان يرأس هذا الاتحاد الأخير في هذا العام الشخصية

العراقية الحركية البارزة هاشم علي محسن. ومثلما حققت الحركة نجاحاً مهماً بتنظيم سياسي مجرّب في صفوفها هو **قحطان محمد الشعبي** أحد القادة المؤسسين لـ "رابطة الجنوب العربي"، فإنها نظمت في الشمال وإبان حكم الإمامة وجهاً، اجتماعياً وعائلياً وثقافياً بارزاً من الوجوه الشافعية السنية هو **عبد الكريم الإرياني**(١١) الذي سيلعب لاحقاً دوراً سياسياً مهماً في محاصرة التمرد الانفصالي الذي قام به جناح **علي سالم البيض** في الحزب الاشتراكي اليمني في جنوب اليمن عام ١٩٩٤. وكان لتنظيم الحركة في الشمال والجنوب يومئذ قيادة إقليم واحدة.

يُفهم من أحد قادة **الضباط الأحرار** الذين قاموا بثورة ٢٦ أيلول أنه كان للحركة نفوذ في تعز عشية الثورة، وأن أهمية هذا النفوذ بلغت حداً أن تعز كانت مرشحة للمبادأة بالثورة(١٢). استوعبت الحركة في تعز عدداً مهماً من الطلاب التعزيين الذين تمرسوا من أيام الدراسة على التظاهر ضد الإمام، فملؤوا الشوارع عام ١٩٥٥ احتجاجاً على إعدام الضابط **أحمد الثلائي** الذي كانت وحداته في تعز منفذة لانقلاب آذار ١٩٥٥ ضد **الإمام أحمد**، ثم تظاهروا عام ١٩٦١ ضد الإعدام الشنيع الذي لاقاه عبد الله اللقية من وحدات تعز الذي حاول اغتيال الإمام. وموّن هؤلاء التلاميذ والطلاب الحركة بالأعضاء والكوادر.

ربما يُفسِّر ذلك قوة الحركة تنظيمياً وسياسياً في تعز، وكانت تعز في الواقع المركز الأكثر حداثة في محيطها. فكانت هذه العاصمة الثانية على صلة تجارية وثيقة بعدن، فكان في أسواق تعز ما في أسواق عدن، وكانت المكتبات فيها توزِّع ما تطبعه بيروت ودمشق والقاهرة بعد شهور قليلة وأحياناً بعد أسابيع. وعكَسَ توسع المكتبات والمدارس وانتشار الترانزستور وتهريبه من دون استئذان مستوى رفيعا من تطور تعز وحداثتها بالقياس إلى محيطها. فكانت مجالس تعز التقليدية مسيَّسة، ومن زاوية التطور النسبي ذلك كانت تعز أشبه ما يكون نسبياً بنوع من عدن الشمال. من هنا لم يكن مستغرباً أن تضطلع بحكم تطورها النسبي ومحاذاتها لحدود الجنوب الإنكليزية بدور قاعدة للثورة في الجنوب، وأن تكون مركزاً للتواصل ما بين اليمن المستقل واليمن المحتل(١٣).

خلال الشهور القليلة التي تلت الثورة، تعزز العمل التنظيمي والسياسي للحركة في اليمن بوصول دفعة كبيرة نسبياً من الطلاب والعمال اليمنيين الذي غادروا الكويت خلال شهر آذار ١٩٦٣ إثر اصطدام العمال اليمنيين بالشرطة الكويتية واعتقال هذه الأجهزة للكوادر الحركية النشيطة بينهم. فاتخذ جميع الطلاب اليمنيين سواء كانوا من الشمال أم من الجنوب قراراً جماعياً بترك الدراسة في الكويت، ومتابعتها في القاهرة أو الالتحاق بالكلية العسكرية في صنعاء(١٤).

ومن خلال انتساب الطلاب الحركيين إلى كلية صنعاء العسكرية تشكل نفوذ الحركة في أسلحة الصاعقة والمظلات والمدفعية، وظهرت أهمية هذا النفوذ إبان حصار صنعاء عام ١٩٦٨. كما ساهمت المجموعة العمالية الحركية النشيطة والمؤهلة قيادياً ونقابياً التي تركت الكويت مقتدية بقرار الطلاب، في تعزيز الحركة بالكوادر، فأسست خلال عام ١٩٦٣ الاتحاد العام لعمال تعز.

الحرب الأهلية - اندلاع الحرب

استمرَّت الحرب الأهلية في شمال اليمن من أيلول ١٩٦٢ حين تم إعلان الجمهورية إلى حزيران ١٩٧٠ حين تم وقف إطلاق النار نهائياً. ورغم أن القبائل الزيدية الرئيسية من اتحاد "حاشد وبكيل" قد دعمت الجمهورية بشكل حاسم وقاتلت دفاعاً عنها، بسبب احتزاز الإمام لرؤوس شيوخها وإهانتها، فإن الحرب الأهلية من الناحية الجهوية، وتبعاً للإنقسام العمودي الأساسي في شمال اليمن، كانت حرباً ما بين الجبال الشرقية الزيدية وبين السهول الحضرية الشافعية، فكان تمركز الملكيين في الجبال، ولاسيما في شمال الشمال حيث ثقافة الإمامة سائدة، في حين كان تمركز الجمهوريين في المدن الساحلية ومناطقها.

ارتبطت حدّة الحرب الأهلية هذه باندلاع الحرب العربية الباردة ما بين القاهرة والرياض. وفي إطار الانقسام العمودي القطبي الملكي- الإمامي-الزيدي والجمهوري-المديني-الشافعي، حاولت "الحكمة" اليمانية أن تأخذ شكل "القوة الثالثة" التي تألف قادتها من قادة "الاتحاد اليمني" سلف الأحرار الدستوريين في الأربعينات ومن القبائل الزيدية الجمهورية ووجدت دعماً سياسياً من البعث الذي كانت قواعده زيدية.

إذا كانت الحرب العربية الباردة قد اكتسبت بعد فترة قليلة من إعلان الجمهورية شكلاً إقليمياً من أشكال الحرب العالمية الباردة، فكان للجسور الأميركية مع الرياض ما يقابلها من جسور سوفييتية مع القاهرة، فإنه كان للديناميات الإقليمية الخاصة بالصراع ما بين "الراديكاليين" و"المحافظين" فاعلية مستقلة نسبياً. فكانت الجمهورية من منظور الجمهورية العربية المتحدة رداً على الانفصال (أيلول ١٩٦١) ومؤتمر شتورا (تموز ١٩٦٢) في حين كانت من منظور الرياض تهدد الكيان السعودي نفسه.

كانت الولايات المتحدة تدعم **الأمير حسن** المعروف بصلته الوثيقة بها وذلك للحد من السياسة الخارجية "اليسارية" للإمام، وقبيل اعترافها بالجمهورية، دعمت **الأمير حسن** كبديل

للإمام البدر إبان غموض مصيره في الأسابيع الأولى. غير أن الرياض لم تعترف على غرار الولايات المتحدة بالجمهورية، و لم تدعم الأمير حسن بل دعمت خصمها التقليدي الإمام "الشرعي".

ربما كان اتجاه الولايات المتحدة لاستيعاب قيام الجمهورية، انعكاساً لسياسة كينيدي الخارجية الأقل عدوانية وتأجيجاً للحرب العالمية الباردة، والباحثة عن تغيير بعض أسس السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط يومئذ، وتفهم المطالب العربية (١٥). غير أن فيصل مارس ضغطاً جدياً، لإعادة بناء العلاقة بين الرياض وواشنطن من جديد، وانتزاع دعم الولايات المتحدة. فلم تكن الرياض مجرد تابع للأميركيين، بل تمتعت سلطتها باستقلالية مهمة، وسبق لها قبل عام فقط من إعلان الجمهورية أن أخلت قاعدة الظهران من الأميركيين واستلمتها كما شرعت بتقليم أظافر نفوذ أرامكو ومحاولة السيطرة على تسويق النفط ونقله. فمن الخطأ، تبعاً لذلك، اعتبار السعودية مجرد "مستعمرة أميركية لها مظاهر الاستقلال الشكلية. إذ أن غنى السعودية والطابع السياسي للعائلة الحاكمة مكّنها من إبرام تحالف مع الولايات المتحدة، مارست عبره الطبقة الحاكمة درجة من السلطة الحقيقية المترافقة مع الحفاظ على المصالح الأميركية (١٦).

في هذا السياق حسمت كتلة الأمير فيصل الصراع داخل العائلة الحاكمة حول الموقف من الوضع الجديد في شمال اليمن. فلم يكترث بتوقيع ستة أعضاء من الحكومة على مذكرة توصي بالاعتراف بالجمهورية، بل شرع فعلاً بدعم الملكيين، في حين كان الملك سعود متذبذباً بين الموقعين. نظر فيصل إلى الجمهورية من زاوية تهديدها للكيان السعودي نفسه، ولم يكن مخطئاً في هذا التقدير أبداً، فقَرَعَ طبول الحرب، وجمّد الملك المتذبذب سعود ثم عزله، وحاول في ٣١ ت١ ١٩٦٢ أن يطرح برنامجاً إصلاحياً داخلياً يستوعب مطالب **كتلة الأمراء الأحرار(الأمير طلال)** التي أعلنت في ٢٣ ت١ في بيروت عن تشكيل **جبهة التحرير العربية**. وكانت القاهرة في بداية تشرين الأول قد شرعت بإنزال قواتها في اليمن بناء على طلب **السلال**، وردّت الرياض على ذلك بسماحها في ٥ت١ للملكيين بتشكيل حكومة منفى في الرياض(١٧). وخلال هذا الشهر هرب الطيارون السعوديون المكلفون بنقل شحنات عسكرية إلى الملكيين بطائراتهم إلى القاهرة، فأصبح سلاح الجو السعودي فعلياً دون طيارين، مما اضطر فيصل للاستعانة بطياري الملك حسين، ففرَّ قائد الطيران الأردني بدوره إلى القاهرة(١٨).

كان هذا الفرار "صدمة" سياسية، غير أنه كان فعلياً نوعاً من تطهير ذاتي طوعي للطيارين السعوديين من سلاح الجو. ويبدو أن القاهرة كانت تراهن على هذه الصدمة لمنع الرياض من المغامرة والتورط كلياً في الحرب ضد الجمهورية، غير أن فيصل كان قد حسم قراره نهائياً

وأعاد بناء السياسة السعودية كلياً وفق هذا القرار، فقطع في ٦ ت٢ ١٩٦٢ علاقاته الديبلوماسية بالقاهرة. أما صنعاء فتحولت كما توقع فيصل تماماً إلى مركز لكل قوى المعارضة في شبه الجزيرة العربية الطبيعية، بما فيها المعارضة السعودية (ناصر السعيد). وأصبحت صنعاء في منظور هذه القوى "مركزاً يمكن أن يمتد اللهيب الثوري منه، ومنه يمكن حشد الطاقات والإمكانيات الثورية" فدعا عبد الله السلال وناصر السعيد إلى إقامة جمهورية الجزيرة العربية وإسقاط نظام آل سعود، ودكّ الوجود البريطاني في عدن والخليج العربي. وشنت إذاعة "**أولياء الشيطان**" هجوماً مستمراً على العائلة الحاكمة[١٩]. أما قيادة إقليم اليمن **لحركة القوميين العرب** التي تبنت الكفاح المسلح فتركزت في شمال اليمن، وشغل رئيسها **قحطان الشعبي** منصب مستشار رئيس الجمهورية العربية اليمنية لشؤون جنوب اليمن المحتل[٢٠].

اندلعت الحرب وعادت الطائرات الأميركية إلى قاعدة الظهران بعد أن أخلتها في نيسان ١٩٦٢ بناء على طلب الحكومة التي سيطر يومئذ عليها الأمراء الأحرار والشيخ القومي الطريقي، وبات السلاح الأميركي، بكلمة مجازية، بيد الملكيين أكثر من الحصى، كما أعادت الرياض علاقاتها الديبلوماسية والتقنية العسكرية ببريطانيا خصمها اللدود في الخمسينات.

ليس في خطتنا تحليل مجريات هذه الحرب إلا بقدر تأثير هذه المجريات على موقف حركة القوميين العرب. غير أنه يمكن القول عموماً إن هذه الحرب مرت بثلاث مراحل: من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٥ حيث اندلعت أشد المعارك ومن ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧ حيث برزت "القوة الثالثة" من الجمهوريين المنشقين ومن ١٩٦٧ إلى ١٩٧٠ حيث حصار صنعاء وسحق الجمهورية الثانية (جمهورية الجمهوريين المنشقين أو القوة الثالثة) لمقاومة حركة القوميين العرب وتشكيلاتها في الجيش.

الحركة والجمهورية الأولى: "من عدن حتى البحرين":

استولت الحركة يوم إعلان الجمهورية على مدينة تعز باسم لجنة شعبية مدنية، ثم فتحت نادياً ثقافياً في تعز، وشكلت عام ١٩٦٣ الاتحاد العام لعمال تعز، وزجّت بكوادرها في كلية صنعاء العسكرية. ثم احتلت تبعاً للدعم المصري ودعم السلال مواقع أساسية في الإذاعة الجمهورية أخطر أداة إيديولوجية يومئذ، واحتلت حيثما أمكنها ذلك مناصب في الإدارة، وأخذت تبني خلاياها في الجيش من خلال انخراطها مع الآلاف لا سيما من جنوب اليمن في الحرس الوطني.

وقد تركّزت قيادتها منذ قيام الثورة في الشمال، وعمل **قحطان الشعبي** مستشاراً للسلال، ويشير البردوني إلى أنه كانت "**جماعة القوميين العرب** [يعني الحركة] أعنف نشاطاً وأكثر أعداداً لكثرة رفاقهم في قيادة الثورة. وهو نفوذ تحقق في البدء بدعم المصريين إبان التوافق ما بينهم وبين الحركة.

كي نفهم أهمية الجمهورية بالنسبة للحركة، علينا أن نفهم أهمية "**اليمن المستقل**" كإقليم-قاعدة لـ "**اليمن المحتل**" في الاستراتيجية التي طرحتها أواخر عام ١٩٥٩، والتي تلخصت بتحرير "اليمن المحتل" "**من عدن حتى البحرين**"[٢٢] وتحقيق وحدة اليمن الطبيعية. وكي نفهم هذه الاستراتيجية لا بد لنا من تعيين مدلول مصطلح اليمن لدى الحركة. إذ طرحت الحركة وحدة الشطرين: الشمالي المستقل والجنوبي المحتل، أما الجنوب المحتل فحددته بكامل جنوب الجزيرة العربية وشرقها أي الخليج العربي، بما في ذلك عُمان وهو ما يشكل بالنسبة لها إقليم اليمن أو عموم اليمن الطبيعية[٢٣].

وفي ضوء نموذج الثورة الجزائرية[٢٤] أدخلت حركة حركة القوميين العرب عنصراً جديداً على الفكر السياسي اليمني "الحديث" هو عنصر الكفاح المسلح كأسلوب وحيد لتحرير اليمن الطبيعية وتحقيق وحدتها، فانفردت عن سائر القوى اليمينية بتبني هذا العنصر. وتقصد به الحركة حرب عصابات متكاملة تنطلق من اليمن المستقل (المملكة اليمنية) كإقليم-قاعدة في "**ثورة متصلة**" "تشمل كافة مناطق جنوب الجزيرة والخليج العربي في معركة واحدة"(٢٢). وهو ما يتطلب "جبهة نضالية قومية تديرها قيادة قومية مخلصة" و"تجعل مصلحة المعركة هي الأساس الأول والمقياس الأول للعمل"(٢٦) (سنحلل في الفصل القادم بالتفصيل مفهوم الجبهة القومية).

كما ركّزت الحركة في وثيقتها الأولى تلك، على "التفاعل والتشابك والتداخل بين اليمن المستقل والمحتل" فأكدت صعوبة "معركة تحرير اليمن المحتل" ما لم "تُدعم" و "تُغذّى من شمال اليمن". وربطت الحركة ما بين أداء "اليمن المستقل" لدوره كإقليم-قاعدة بـ "ضرورة تحرر المملكة اليمنية من طابع الانعزال" بما يضمن أداء "التزامات وواجبات واضحة تجاه معركة الحرية التي يخوضها الشعب في جنوب اليمن" واعتبرت أن كل خطوة تدفع المملكة نحو المساهمة في معركة الجنوب، وكل خطوة لخروجها من "العزلة والسلبية" و"كل تطوير للأوضاع الداخلية" سيؤدي إلى التفاعل مع "قوى التحرر والتقدم في المملكة" في إطار "التفاعل المزدوج بين الأوضاع القائمة في شمال اليمن وجنوبه"[٢٧].

يشير قادة الحركة في اليمن إلى أن الحركة رهنت "البدء بالثورة" بـ "إسقاط النظام الإمامي الكهنوتي في صنعاء"[٢٨]. غير أن ذلك يفتقد للدقة، إذ لم تطرح الحركة مثل ذلك إلا بعد

قصيدة الإمام أحمد الشهيرة، التي ندد فيها بالاشتراكية إثر وقوع الانفصال عام ١٩٦١، فاعتبرت هذه القصيدة بمثابة بيان انسحاب من "اتحاد الدول العربية" مع الجمهورية العربية المتحدة.

بين أواخر ١٩٥٩ وأواخر ١٩٦١ لم تطرح "حركة القوميين العرب" إسقاط الإمامة بل إصلاحها، وراهنت في ذلك على تعميق مضمون ارتباط الإمامة بـ **"اتحاد الدول العربية"**[٢٩] ويبدو في ضوء الوثائق اليمنية للحركة أن الحركة غيرت موقفها "الإصلاحي" من الإمامة إلى موقف "راديكالي" أو "انقلابي" إثر قصيدة الإمام أحمد، فتشير نشرة "الثورة" التي كانت تصدرها حركة القوميين العرب في اليمن في ١ يناير عام ١٩٦٢ إلى أن الهدف قد أصبح "تحطيم الرجعية في الشمال وتحطيم الاستعمار في الجنوب، على اعتبار أن موقف الجمهورية العربية المتحدة من حكومة اليمن قد تغير وألغى اتحاد الدول العربية. وهذا الموقف الثوري من الجمهورية العربية المتحدة قد أتى ليكون دفعة للعناصر المناضلة أن تتحرك بقوة"[٣٠].

غير أن هذا لا ينفي أن موقف الحركة من الإمامة إذا كان إصلاحياً أواخر ١٩٥٨ فإنه أخذ في آذار ١٩٦١ يكتسب نبرة راديكالية من خلال قحطان الشعبي والسياسي المجرب المنشق عن "رابطة الجنوب العربي" والذي تميز بحماسه للكفاح المسلح[٣١]، غير أن هذه النبرة لم تصل إلى حد إسقاط الإمامة والمطالبة بالجمهورية، فقد كانت هذه النقطة غير واردة في "برامج" الحركة، بل كانت راديكالية إلى حد دعوة قحطان الشعبي لـ "خوض معركة فاصلة لسحق الرجعية وتغيير الأوضاع الفاسدة في الشمال" "حتى يستطيع الجهاز الحاكم في الشمال بل والشعب العربي هناك أن يعي دوره الكامل نحو تحرير المنطقة المحتلة"[٣٢]. من هنا كان انهيار "الدول العربية المتحدة" أواخر ١٩٦١ بمثابة إطلاق لهذه النبرة إلى محصلتها النهائية: إسقاط الإمامة نفسها. ورغم ذلك فإن طرح البدء بالثورة انطلاقاً من إسقاط الإمامة كان عرضة لخلاف بين وجهات نظر القادة، إذ برز رأي يلح على أولوية بدء الثورة من الجنوب[٣٣].

وسط هذا النقاش الداخلي، وبينما كانت الحركة تستكمل بناء تشكيلاتها التنظيمية وقعت ثورة ٢٦ أيلول ١٩٦٢. فحققت تلقائياً أول ركن مطلوب في استراتيجية الحركة لتحرير جنوب الجزيرة العربية **"من عدن إلى البحرين"** بالمراهنة على تحولها لإقليم-قاعدة لذلك. وانطلاقاً من ذلك ووسط ارتفاع النداءات الراديكالية لإقامة جمهورية الجزيرة العربية، التي حدَّ المصريون منها لأنهم رأوها راديكالية أكثر من اللازم[٣٤]، وضعت حركة القوميين العرب فعلياً أول لبنة لتشكيل "الجبهة القومية" وذلك من خلال عقد مؤتمر ٢٤ شباط ١٩٦٣، الذي كان بمثابة تمهيد لإعلان الجبهة في ١٩ آب ١٩٦٣ وهو ما سنتوقف عنده لاحقاً بالتفصيل.

الحركة والأجهزة المصرية: التوتر والصدام:

حقق قيام الجمهورية في الشمال والوجود العسكري المصري، عنصراً أساسياً في استراتيجية الحركة التي عملت هنا في البدء كما في كل مكان كأداة طوعية للجمهورية العربية المتحدة أو لما تسميه الحركة بـ "القيادة الرسمية للثورة العربية"[٣٥]. غير أن الوجود المصري تورط في تصدعات الانقسامات العمودية في شمال اليمن وتلاعباتها. كانت هذه التصدعات قد وصلت بإعلان الجمهورية إلى ذروتها، فاستثار الملكيون العصبية الزيدية في مواجهة الوجود المصري الذي اعتبروه وجوداً شافعياً[٣٦] في حين اتبع المصريون سياسة شافعية من خلال مواكب الشيوخ المصريين الشافعيين الذين أتوا بهم إلى اليمن. وقد حاول السلال أن يرد على الاتهامات الموجهة إلى شافعية ثورة ٢٦ أيلول وأن ينفيها، غير أن الطائفية الشافعية في الثورة كانت فجة وقوية، لاسيما لدى **عبد الرحمن البيضاني** رجل أنور السادات في الثورة، كما أصدر نُحل **النعمان** أحد قادة "الاتحاد اليمني" وممثلي "القوة الثالثة" عام ١٩٥٦ كتاب "الأطراف المعنية في اليمن" الذي يستفيض فيه بالحديث عن التسلط الزيدي[٣٧].

ووصف بعض الراديكاليين المعارضة التي مثّلها "الاتحاد اليمني" ومحيطه بأنها معارضة تقليدية تمثل "الجناح اليميني" "الإصلاحي" الذي لاهمَّ له سوى "إنهاء حكم العدنانيين على القحطانيين وإنهاء حكم الزيود على الشوافع"[٣٨]. من هنا جيَّش الملكيون العصبية الزيدية ضد الجمهوريين، لكنهم كانوا قد خسروا نهائياً دعم قبائل الأحمر الزيدية الجمهورية، مثلما جيَّش المصريون العصبية الشافعية ضد الملكيين الزيديين.

كان التوافق ما بين الحركة والمصريين تاماً في الأيام الأولى. إلا أن موافقة المصريين في ٣٠ نيسان ١٩٦٣ على وقف إطلاق النار، والوعد بالإنسحاب من اليمن مقابل توقف السعودية عن دعم الملكيين، أثارت مخاوف "الحركة" من العواقب السلبية المحتملة لهذه "التسوية" المنتظرة على مصير الجمهورية كإقليم-قاعدة للكفاح المسلح. فقد كان الوجود المصري ضرورياً للحركة لتحقيق ذلك وتأمين السلاح والتدريب اللازمين له، لا سيما وأنها أعلنت في ٢٤ شباط ١٩٦٣ عن تشكيل "جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل". على هدير "هجوم رمضان" الذي بدأ في ١٨ شباط ١٩٦٣ ضد مواقع الملكيين. وقد استطاع هذا الهجوم أن يستولي على مأرب وحريب وأن يتقدم باتجاه الجبال، فكانت معنويات الجمهوريين مرتفعة للغاية بإمكان نشر ألسنة اللهيب إلى كل مكان في الجزيرة.

تمكن الملكيون من امتصاص هجوم رمضان واحتوائه، وشرعوا بكسب أراض جديدة، غيّرت الموقف في الميدان. وهو ما دفع المصريين إلى إعلان وقف إطلاق النار في ٣٠ نيسان

١٩٦٣ بإشراف الأمم المتحدة. ووصلت في تموز بالفعل لجنة مراقبة من الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار. مما عزّز ارتياب الحركة برغبة المصريين في التوصل إلى سلام يحفظ ماء الوجه، خصوصاً وأن بعض الوحدات المصرية جنّدت خلال هذا الوقت استسلاماً "لائقاً"[٣٩].

تلقّف أنصار التسوية من ممثلي "**الاتحاد اليمني**" ومحيطهم وقف إطلاق النار، ووصول لجنة الأمم المتحدة، فعقدوا **مؤتمر عمران** في أوائل أيلول ١٩٦٣، وضمّ وفوداً من القبائل والعلماء، وأذاع في ٩ أيلول قراراته، التي نصت على حماية الجمهورية وتشكيل جيش شعبي من القبائل لحمايتها، ومطالبة القاهرة بتحديد موقف مما سمّاه المؤتمر بـ "**العميل البيضاني**". وعيّن المؤتمر حكومة جديدة قيّدت سلطات **السلال**، وطالب برفع الإدارة العسكرية المصرية عن المناطق الهادئة، ومن هنا لم ترحب القاهرة بهذا المؤتمر، إذ كانت فيه بنود تهدف للحدّ من سلطتها في اليمن[٤٠].

اندلع القتال في نهاية أيلول، وأعلن عبد الناصر إثر ثورة جبال ردفان في ١٤ ت، ١٩٦٣ ومحاولة تنكيل البريطانيين بها، الحرب على بريطانيا، وقد تلقفت الحركة ذلك وحوّلت هذا العصيان القبلي إلى ثورة منظمة تكللت أخيراً بطرد البريطانيين. إذ عبّر عبد الناصر عن دعمه للجبهة القومية وتقديمه السلاح لها وافتتح لها مكتباً في تعز، ففتح جبهة ضد البريطانيين في جنوب اليمن.

أما على الجبهة فتردى الوضع العسكري للمصريين والجمهوريين، إذ تمكن الملكيون في أوائل آذار عام ١٩٦٤ من استعادة المناطق التي خسروها في "هجوم رمضان" (شباط ١٩٦٣)، ومن قطع الطرق التي تصل صنعاء بالحُديدة وتعز، وأخذوا بالإغارة على المصريين وإنهاكهم والاستيلاء على قوافلهم. مما دفع المصريين وقبائل **عبد الله حسين الأحمر** الزيدية الجمهورية إلى شن هجوم شامل في حزيران ١٩٦٤ منيَ في آب من هذا العام بانتكاسة قاسية. فبات المصريون بحكم وقائع الميدان، أكثر رغبة، من ذي قبل بالتوصل إلى تسوية. وكان مؤتمر القمة العربي الثاني المنعقد في أيلول ١٩٦٤ في الاسكندرية، الإطار السياسي لهذه التسوية ما بين طرفي الحرب العربية الباردة: القاهرة والرياض. فوجه عبد لناصر وفيصل في ١٤ أيلول نداءً لإيقاف الحرب وتشكيل حكومة ائتلافية.

كانت كل تسوية محتملة ما بين هذين الطرفين تترجم نفسها يمنياً بتعزيز دور "القوة الثالثة" على حساب غلاة الملكيين وغلاة الجمهوريين أو الراديكاليين في آن واحد. ومن هنا تم ترجمة تسوية **عبد الناصر** يمنياً بعقد اجتماع "**اركويت**" في السودان، (من ٢٩/ ١٠ إلى ٢/ ١١ ١٩٦٤) وقرر الاجتماع، وقف إطلاق النار بدءاً من ١١/٨ وعقد مؤتمر وطني في ٢٣ منه يمثل

العلماء والشيوخ والعسكريين وأهل الحل والعقد. وبذلك استبعد الاجتماع القوى السياسية الحديثة من حساباته، ومن ضمنها **"حركة القوميين العرب"** التي كانت في الأصل مرتابة بالتسوية برمتها.

لم تدم الهدنة أكثر من يومين، واندلع القتال مجدداً، وتمكن الملكيون من إلحاق كارثة بالجمهورية، فسيطروا عام ١٩٦٥ على خمسين بالمائة من أراضي شمال اليمن، وأوصلوا عدد ضحايا المصريين فقط إلى /١٥,٠٠٠/ جندي[٤١]. غير أنه منذ مطلع عام ١٩٦٥ حين ظهر اليأس من إمكانية نصر عسكري مبهر على الملكيين، أخذت **القوة الثالثة** تتبلور بوضوح كقوة مستقلة عن غُلاة الملكيين وغلاة الجمهوريين. ومثلت على وجه الضبط قوة جمهورية منشقة، تبحث عن تسوية رضائية ما بين الملكيين والجمهوريين، من دون إمامة أو من عائلة حميد الدين ومن دون مصريين وراديكاليين جمهوريين في آن واحد.

كان القادة السياسيون لهذه القوة من "الاتحاد اليمني" سلف أحرار الأربعينات الدستوريين. من أمثال **محمد محمود الزبيري وعبد الرحمن الإرياني و أحمد محمد نعمان**، وقد بدأ هؤلاء خطهم الثالث حين استقالوا في ٢ أيلول ١٩٦٤ من حكومة السلال، فلجأ الزبيري إلى قبائل الأحمر الجمهورية التي سبق لها أن آوت جماعته إبان انقلاب ١٩٤٨ وأخذ يعمل لدعم خطه المستقل"، وكان ثمن ذلك حياته، إذ تم اغتياله[٤٢]. في حين قام تلامذته بتشكيل ما سمي بـ **"وفد القوى الشعبية"** وعَقد **مؤتمر خمر** (من ٢ إلى ٥ أيار ١٩٦٥) بعيداً عن السلطة الرسمية والمصريين. وفرض المؤتمر لجنة مرجعية بزعامة قادة الاتحاد اليمني، عملت فعلياً كبرلمان يقيد سلطة السلال ويخضعها إليه، وتبنى المؤتمر مطالب ما سمّي بـ "شهيدنا العظيم أبو الأحرار" أي الزبيري، وفرض على السلال حكومة النعمان خلافاً لإرادة القاهرة. وكان المؤتمر سلبياً تجاه صنعاء والقاهرة كما كان حاسماً في الموقف النهائي من الإمامة وأسرة حميد الدين[٤٣]. وبذلك تحقق الانشقاق النهائي بين الجمهوريين القبَليين السلميين والجمهوريين الراديكاليين الحربيين، الذين ما كانوا يرون بديلاً عن سحق الملكيين، أما الجمهوريون القبليون فأرادوا تسوية لا يفنى فيها الديب ولا يموت الغنم وتجسد حكمة يمانية تستجيب لحقائق الاجتماع اليمني.

رأى الجمهوريون الراديكاليون الذين شكلت حركة القوميين العرب نواتهم الأساسية، في مؤتمر خمر نقضاً لمؤتمر عمران فتظاهر طلابهم عام ١٩٦٥[٤٤]. وفسروا على الأرجح انتكاسات الجمهورية بالسلوك الانهزامي والبيروقراطي للأجهزة المصرية في اليمن[٤٥]. أما البعثيون فدعموه من حيث أنه رد على سياسة عبد الناصر "المتمثلة بالتعاون مع عدد محصور من العملاء والانتهازيين"[٤٦].

كانت الأجهزة المصرية في اليمن أجهزة أمنية بيروقراطية تعاملت مع راديكالية الحركيين الجمهورية بحس مخابراتي وإلحاقي، ومن هنا مثلت بالنسبة لهم الوجه القبيح للناصرية. ويفسر ذلك تردي العلاقة ما بين **حركيي** شمال اليمن الذين اختاروا الانفصال عن المصريين وبين قيادة الجبهة القومية التي كانت تعتمد عليهم، وبذلك حدث نوع من انشقاق بين حركيي الشمال الذين كانوا أكثر عرضة لبيروقراطية الأجهزة المصرية وتحسساً لما وصفوه "بانهزاميتها" وتأثيرها "المدمر" على الجمهورية وبين حركيي الجنوب. ويفسر ناؤومكين ذلك بأن تردي هذه العلاقة يعود إلى تأييد وفد الجبهة القومية برئاسة قحطان الشعبي للقيادة التقليدية للحركة في مؤتمر شباط القومي عام ١٩٦٥ في حين أن حركيي الشمال أيدوا كتلة الراديكاليين[٤٧].

غير أن الاهتزاز الفعلي كان اهتزاز علاقة حركيي الشمال برمتهم بالحركة، إذ أقر المؤتمر القومي لعام ١٩٦٥ سياسة "**الالتحام بالناصرية**" وإشراك عبد الناصر في كافة قرارت الحركة، وكان ذلك يعني تذويب الحركة في الأجهزة المصرية. وقد رفض حركيو الشمال هذه القرارات، إذ اختبروا ميدانياً على الأرض في اليمن النتائج العملية المرّة هذه السياسة[٤٨]. ومن هنا يعود أول اصطدام لهؤلاء بالحركة إلى عام ١٩٦٤ حين حدث احتمال انشقاق جدي في **مؤتمر الحركة القومي لعام ١٩٦٤** بين التيار الذي يدعو إلى "الالتحام بالناصرية" وتيار القيادة الذي يدعو إلى مجرد التحالف معها لا الذوبان فيها، وكان هذا الاصطدام ترجمة لانفصال حركيي الشمال نفسياً وسياسياً عن المصريين عام ١٩٦٤ بتأثير ما اعتبروه تسويات انهزامية مصرية مع الملكيين. ومن هنا رد المصريون على حركيي الشمال بشكل بوليسي فطردوهم من الإدارة ومن محطة الإذاعة الجمهورية وأغلقوا ناديهم في تعز[٤٩].

في هذه الفترة اجتمع الزعماء الملكيون والجمهوريون المنشقون الذين أسموا أنفسهم بـ "القوى الشعبية" (القوة الثالثة) وطلبوا من حكومتي القاهرة والرياض الكف عن تقديم أية مساعدة لأي فئة في اليمن، كما طالبوا بانسحاب المصريين. وكان ذلك هو مؤتمر الطائف (١٤ آب ١٩٦٥). فطار عبد الناصر في ٢٢ آب ١٩٦٥ إلى السعودية ووقع مع فيصل اتفاقية جدة. لم يكن حركيو الشمال مسرورين ببيروقراطية الأجهزة المصرية، لكنهم رأوا في الاتفاقية في مثل هذا الظرف الذي وضع الجمهوريين القبَليين المنشقين في الواجهة، عملية تسليم للجمهورية إلى القبائل. إلا أنه ما كان بإمكان مصر أن تحتمل الحرب إلى ما لا نهاية ولا سيما في ظل الانتكاسات العسكرية المتوالية. والواقع أن مصر دفعت ثمناً باهظاً لنجدة الجمهورية، ووصل بعبء الحملة اليمنية عليها، أنها اضطرت عام ١٩٦٥ إلى اقتراض /٥,٥/ مليون ديناراً من العراق، وضعها **خير الدين حسيب** محافظ البنك المركزي تحت تصرف القاهرة فوراً، كما تلقت هبة عراقية من القمح تقدر بـ ٥٠,٠٠٠ طناً دون أية إجراءات بيروقراطية[٥٠]. كما كان

المصريون قد خسروا يمنياً دعم القبائل والقوى المحيطة بـ "الاتحاد اليمني" الذي احتل مقدمة المشهد.

كان مقرراً وفق اتفاقية جدة[٥١] بدء انسحاب المصريين ابتداءً من ٢٣/ ١١/ ١٩٦٥، وفي هذا اليوم انعقد مؤتمر حرض ما بين الملكيين والجمهوريين المنشقين، وفشل، فتم تأجيله إلى ٢٠ شباط. خلال ذلك استؤنف القتال بين المصريين والملكيين في كانون الثاني ١٩٦٦، واحتدمت الحرب العربية الباردة من جديد حين أعلن عبد الناصر أن قواته ستبقى في اليمن حتى انسحاب الجيش البريطاني من عدن. فاستقالت حكومة مؤتمر خمر (القوة الثالثة) وتم تكليف اللواء العمري بتشكيل حكومة جديدة. وفي آب ١٩٦٦ تم إطلاق السلال من الاحتجاز في القاهرة وعودته إلى اليمن، وحين سافر العمري إلى القاهرة ليحتج على إدخال السلال تم احتجازه بدلاً عنه، وشكل السلال في ١٩ أيلول ١٩٦٦ حكومة موالية للقاهرة وقريبة من الراديكاليين الجمهوريين.

انحصر المصريون في هذا الجو المتخبط، فعلياً في مثلث صنعاء-تعز-الحديدة، وهنا في هذا المثلث حاولوا أن يفرضوا سلطة بوليسية تؤدب الجميع، فأعدموا بعض أعضاء "مؤتمر خمر"، كما أعدموا بعض أعضاء اليسار المعارض للاستسلام[٥٢]. وانتقمت أجهزة **صلاح نصر** في اليمن بهذا الإعدام الأخير لليساريين، شرَّ انتقام من حركيي شمال اليمن، الذين تبنى يومئذ فريق منهم الماوية، وأخذ يعتمد صيغة تنظيمية جديدة مستقلة له عن حركة القوميين العرب. أخذت في البداية شكل "**الجبهة الثورية اليمنية**". وقد أدان هؤلاء الوجود المصري بوصفه "استعماراً" كما أدانوا السلال وجماعة مؤتمر خمر[٥٣]. ثم عادت الأجهزة المصرية وصفّت حساباً جديداً مع الحركيين في ٢٦ أيلول ١٩٦٦ وقتلت ثلاثة نقابيين حركيين قادوا تظاهرة بمناسبة الذكرى الرابعة للإطاحة بالإمام[٥٤].

وبهذا المعنى كان فرع الحركة في الشمال من الفروع التي استقلت تنظيمياً بصورة مبكرة عن الحركة بالقياس إلى الفروع الأخرى[٥٥]. وقد كان هذا الاستقلال مترافقاً طرداً مع الاصطدام بالأجهزة المصرية والطلاق الإيديولوجي مع الناصرية. إلا أن هذا الفرع ورغم أنه قطع علاقته نهائياً بقيادة الجبهة القومية في الجنوب التي سايرت ما يعرف في تقويم الحركة بـ "انقلاب ١٣ يناير ١٩٦٦" في "الجبهة القومية" "الدمج القسري" (سنتوقف عنده بالتفصيل لاحقاً)، فإنه استمر بعلاقاته الوثيقة مع قيادات الصف الثاني في الجبهة القومية، وساهم في تحريضها للانقلاب على الانقلاب المصري[٥٦] وهو ما تكلل أخيراً في ت، ١٩٦٦ بانسحاب الجبهة القومية رسمياً من جبهة التحرير، ووصول العلاقة مع الأجهزة المصرية إلى درجة الصفر

والقطيعة. وهو أمر لم تغفره أجهزة صلاح نصر للحركة. وفي ٣ ت، ١٩٦٧ نظمت "الحركة" في الشمال المظاهرات المناوئة للناصرية ضد لجنة السلام الثلاثية التي شكلها مؤتمر القمة العربي في الخرطوم(٥٧). وكانت هذه المظاهرات قد انطلقت من معمل النسيج الذي بناه الصينيون وتركوا بمآثرهم في العمل وتسييسهم تأثيرات ماوية فيه، وقد اصطدم المتظاهرون بالمصريين ونتج عن الصدام مقتل خمسة جنود مصريين(٥٨) ووفق تقرير آخر ثلاثين جندياً، إذ انضم الطلاب بما فيهم الطالبات إلى تظاهرات العمال "الحركية"(٥٩).

رفض السلال التعاطي مع اللجنة العربية الثلاثية في الوقت الذي سمح فيه لموكب "القوة الثالثة" القَبَلي الجمهوري بدخول صنعاء(٦٠). وتبين أنه قد استقبل حفّاري قبره السياسي. إذ سيتم تسفيره للمشاركة باحتفالات ثورة اكتوبر في موسكو، وتولى السياسي المحنك والداهية القاضي عبد الرحمن الإرياني أحد الأحرار الدستوريين في الأربعينات رئاسة الجمهورية بالوكالة. وإبان سفر السلال وبينما كان في بغداد، وقع انقلاب ليلة ٤-٥ ت، ١٩٦٧، فأُقيل وشُكِّل مجلس رئاسة وهو ما يسمى بانقلاب نوفمبر الذي سيطر فيه الأحياء من حركة ١٩٤٨ الدستورية على كل محاور السلطة(٦١).

أيّد البعث انقلاب نوفمبر ١٩٦٧ وتحالف معه، في الوقت الذي حاول فيه الحركيون أن يفتحوا حواراً معه أي مع البعث. إلا أن البعث رهن اللقاء بأنه يجب أن يكون في الشمال والجنوب(٦٢). وكان هذا الرهن بهدف إيجاد منفذ لجماعة **الأصنج-المكاوي** حليفة البعث في الجنوب التي حاصرتها **الجبهة القومية** ففشل الحوار.

كانت **الجمهورية الثانية** هي جمهورية مؤتمر خمر "القوة الثالثة" قبل أي شيء آخر. وقد أرادت أن تكون جمهورية سلام أهلي على قاعدة تشكيل حكومة وطنية تمثل الملكيين ولكن بدون عائلة حميد الدين كما تكرس الجمهورية نهائياً. وقد قاطعت الحركة هذه الحكومة(٦٣) أما غلاة الملكيين فاستبعدوا إمكانية الاتفاق معها باعتبار أن رجالها هم رجال سبتمبر أنفسهم حسب تصريح ناطقهم الرسمي(٦٤). كانت هذه الجمهورية الثانية هي الجمهورية القبَلية في تاريخ اليمن الحديث. فحاصر غلاة الملكيين صنعاء في حين تولى غلاة الجمهوريين من الحركيين مواجهتهم. وأثبت الحركيون هنا في حصار صنعاء بسالةً لا حدَّ لها، غذتها إيديولوجية الكفاح المسلح التي كانوا مشبعين بها.

الحركة وحصار صنعاء:

أغلق الملكيون في كانون الأول عام ١٩٦٧ جميع الطرق المؤدية إلى صنعاء. ونظمت الحكومة النوفمبرية الدفاع عن صنعاء، غير أن عبء المواجهة الصدامية وقع على عاتق الجمهوريين الراديكاليين، الذين شكّل الحركيون قاعدتهم الأساسية. وإذا كانت **الحكومة النوفمبرية قد عبّأت** صنعاء للدفاع عن الجمهورية فإن رأس الحربة الفعلي كان هو حركة القوميين العرب في ظل حراكها الجديد.

كان عدد المكدافعين عن صنعاء ٣٠٠٠ مقاتلاً نظامياً، أقام السوفييت جسراً جوياً لدعمهم، كما وضع المهندسون الصينيون خبرتهم الفعالة تحت تصرفهم. وكان هؤلاء المدافعون فعلياً بأمرة الضباط "الحركيين" من أمثال **عبد الرقيب عبد الوهاب** قائد سلاح الصاعقة **ومحمود ناجي** قائد سلاح المظلات وعلي مثنى جبران قائد سلاح المدفعية(٦٥) وهي الأسلحة المناط بها فعلياً فك الحصار.

عززت "**الجبهة القومية**": في الجنوب في كانون الثاني المقاومين بـ ٦٠٠ متطوع مع أسلحتهم وذخائرهم(٦٦). كما قامت فرقتان من جيش جنوب اليمن المستقل حديثاً مع فرقة من الميليشيا وفصيلة من الجيش الجمهوري في شمال اليمن بهجوم مشترك على القبائل الملكية عند حدود بيحان(٦٧). وزجّت "الحركة" بصغار طلاب الكلية العسكرية في صنعاء وبالمظليين وبالكوماندوس حيث نفوذها العسكري للدفاع عن التلال المحيطة بصنعاء.

استمر حصار صنعاء سبعين يوماً، ووصف قائد الحصار الملكي المقاومين بأنهم "**قاتلوا كالأسود**"، ولم يُرفع الحصار إلا في شباط ١٩٦٨ عندما شقت قوات نجدة، تدعمها بنشاط وحدات المهندسين الصينيين الذين أصلحوا الجسور، طريقها نحو صنعاء من الُحديدة. وخلال الحصار استطاعت الحركة السيطرة على قوات **المقاومة الشعبية** التي جنّدت كل الطلاب كما يشير البردوني تحت شعار سياسي واضح: الدفاع عن الجمهورية. ومن هنا ورغم أن مقاومة حصار الملكيين قد تمت رسمياً برعاية الجمهورية الثانية ، فإن الحركة بهدف الحفاظ على المضمون الراديكالي للجمهورية، قادت في شباط وقبيل نهاية الحصار بقليل نشاطاً سياسياً لمعارضة التسوية مع الملكيين، ورفض قرارات **قمة الخرطوم**، وتعزيز دور لجان المقاومة الشعبية. وشكلت الحركة لجاناً فلاحية ثورية معارضة للجمهوريين القَبَليين في الجنوب الشافعي وفي ضواحي تعز، ولكن على نطاق ضئيل، وحاولت أن تشكل سلطة ثورية في هذه المناطق، قامت باعتقال الشيوخ، وألغت وظيفة المحاماة، أما صنعاء فأصبحت بقيادة **عبد الرقيب وهاب**. وفي ٢٠ آذار ١٩٦٨ قامت قوات المقاومة الشعبية وعبد الرقيب وهاب بإغلاق ميناء الحديدة

استعداداً لاستقبال سفينة سوفييتية محملة بالأسلحة، كان عليها أن تصل في ١٢ آذار، فقطع **اللواء العمري** رحلة كان يقوم بها في الخارج، وعاد وأعلن عن كشف مؤامرة اتهم بها الجبهة القومية بالضلوع فيها. واحتدمت المعركة في المرفأ، غير أن قبائل **الأحمر** الجمهورية (الداعمة للنوفمبريين) سحقت المقاومة، وكان ٢٠ آذار نكسة للحركة في الشمال، التي أصبحت يسارية ذات منحى ماوي.

نفّذ "النوفمبريون" في سبيل ضرب القوى المعادية للتسوية مع الملكيين، ضربة منهجية ضد الضباط الحركيين السابقين، وألغوا لجان المقاومة الشعبية واستبدلوها بجيش شعبي (من القبائل)[٦٨].

وبعيد ضربة ٢٠ آذار بشهور قليلة، أعاد الحركيون بناء أنفسهم، وعقدوا في منتصف عام ١٩٦٨ مؤتمراً أقر تحليلاً طبقياً لأوضاع اليمن وطرح برنامجاً يسارياً وكرس انفصال فرع اليمن "عن مجموع حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى، وقرر أن يشكل مع عناصر تقدمية أخرى "**الحزب الديمقراطي الثوري اليمني**" بقيادة **سلطان أحمد عمر**، وأعلن استعداده لإقامة علاقات مع الفصائل اليسارية ضمن حركة القوميين العرب إذا ما استطاعت حسم علاقاتها بالحركة شكلاً ومحتوى[٦٩].

حاول "الحزب الديمقراطي الثوري اليمني" أن يستعيد زمام المبادرة، وأن يسقط الجمهورية الثانية بانقلاب ٢٣ آب ١٩٦٨. كان انقلاب النوفمبريين ضد السبتمبريين أبيض، أما انقلاب الحركيين السابقين فاكتسب قمعه طابعاً دموياً. ورغم أنهم اعتمدوا اسماً جديداً، فإن وصفهم في المنتدى السياسي بقي هو وصف الحركيين، وخلال ٢٤ ساعة تم وأد الانقلاب وقصْف منزل عبد الرقيب وهاب، وقتله، وحظر **الحزب الديمقراطي الثوري اليمني**، وإلغاء النقابات والقيام بحملة تطهيرات جديدة واتهام **الجبهة القومية** بالوقوف خلف الانقلاب، وضلوع عبد الرقيب بمؤامرة لاغتيال الرئيس **الإرياني**، فاندفع "الديمقراطيون الثوريون" الذين مثلوا ما هو راديكالي في السبتمبريين في **حرب عصابات** متفرقة طوال الشهور الأخيرة من عام ١٩٦٨ والأولى من عام ١٩٦٩، وكان اتهام النوفمبريين منصبّاً دوماً ضد الجبهة القومية[٧٠]. وبفضل إبراهيم الحمدي وكيل وزارة الداخلية تمكن النوفمبريون من كشف معظم التنظيم الخلوي العسكري للحركة، إذ كان الحمدي حركياً سابقاً، ومكنته معرفته بالتنظيم من توجيه ضربة له إثر انقلاب ٢٣ آب[٧١].

أثمر انتهاء الحرب الأهلية، عام ١٩٧٠، عن تشكل جمهورية "**سلام**" يمنية، بدون غلاة جمهوريين أو غلاة ملكيين. وتبدأ هنا مرحلة جديدة في تطور **الحزب الديموقراطي الثوري**

اليمني بقيادة الدكتور سلطان أحمد عمر، تتميز بترنحها اليساري المتطرف، المتأثر بالماركسية الآسيوية أساساً، بمذهبيتها الجذابة آنئذٍ عن استراتيجية حرب الشعب. وانشق عن الحزب إبان ذلك ناصر السعيد (وهو غير ناصر السعيد، الشخصية الناصرية السعودية الشهيرة) وشكّل **منظمة المقاومين الثوريين اليمنيين**، التي اعتبرت نفسها على يسار الحزب الثوري اليمني.

تولّى سلطان أحمد عمر، الأمين العام للحزب الديموقراطي الثوري اليمني، في السبعينات والثمانينات، أمانة **الجبهة الوطنية الديموقراطية** في الجمهورية العربية اليمنية، التي تمركز برنامجها على إسقاط النظام، ووصفت الجبهة حكومة صنعاء بـ "النظام الرجعي" الذي "يلعب دوره في تسهيل المهمات للاحتكارات الأجنبية والمستشارين والخبراء الأمريكان والألمان الغربيين، ومطاردة كافة القوى الوطنية والديموقراطية"، وفي الاضطلاع بدور "الأداة الأساسية لتوجيه ضربات للنظام التقدمي في اليمن الديموقراطية"[٧٢].

اندمج الحزب الديموقراطي الثوري اليمني (سلطان أحمد عمر) و منظمة المقاومين الثوريين اليمنيين (ناصر السعيد) المنشقة عنه، في آذار ١٩٧٩، بشكل **عضوي وسري في الحزب الاشتراكي اليمني**، الذي كان قد عقد مؤتمره الأول في ت١ ١٩٧٨. غير أن سلطان أحمد عمر استمر مدعوماً من سلطات الجنوب، بترؤس الجبهة الوطنية الديموقراطية في الشمال. وقُبيل إعلان دولة الوحدة اليمنية بيومين، تم الإعلان رسمياً عن اندماج كل من الحزب الديموقراطي الثوري اليمني و منظمة المقاومين الثوريين اليمنيين في إطار الحزب الاشتراكي اليمني، ليتعرض اشتراكيو االشمال إلى أقسى محنة واجهوها، وذلك إثر **التمرد الانفصالي** الذي قام به جناح سالم علي البيض عام ١٩٩٤.

هوامش الفصل الأول

(١) وجد إلى جانب الزيديين والشافعيين مجموعة إسماعيلية صغيرة قطنت في منطقة حراز غرب صنعاء.
د. محمد علي الشهاري، طريق الثورة اليمنية، دار الهلال، القاهرة. دون تاريخ ص٦٨ قارن بـ: د. محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، أيار ١٩٩٤، ص١٥٤.
(٢) عبد الله البردوني، اليمن الجمهوري، مطبعة الكاتب العربي، دمشق، ط١ ١٩٨٣، ص٣٤٣- ٣٤٧.
(٣) حول تفاصيل ذلك انظر الأقسام التحليلية والوصفية المطولة في كتاب البردوني. المصدر السابق، ص٢٠٩-٢٤١ و٣٢٣-٣٣٩.
(٤) هيئة من الأكاديميين السوفييت، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥، ص٤٧٥-٤٧٨.
(٥) حول البعث قارن بـ: حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، دراسة عن القطر اليمني، مكتب الدعاية والنشر والإعلام، دمشق، دون تاريخ ص٧-٨.
(٦) حركة القوميين العرب. اليمن، اتحاد الإمارات المزيف - مؤامرة على الوحدة العربية، تشرين الأول ١٩٥٩، ص١٢ قارن بـ: قحطان الشعبي، الاستعمار البريطاني ومعركتنا في جنوب اليمن، دار النصر، القاهرة، دون تاريخ، ص٢٤٢.
(٧) عبد الفتاح اسماعيل، حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية، دار الفارابي، ط١، أيار ١٩٧٩، بيروت، ص١٧.
(٨) فرد هوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة حازم صاغية وسعد محيو، دار ابن خلدون، بيروت، ط١، ١٩٧٥، ص٦٤.
(٩) فيتالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، دار التقدم، موسكو، ط١ ١٩٨٤، ص٣٢-٧٣.
(١٠) هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص٦٤ و٦٦-٦٧ و٧٧.
(١١) مقابلة في ٢/ ٢/ ١٩٩٦ مع محمد كشلي في بيروت.
(١٢) اللواء عبد الله جزيلان، التاريخ السري للثورة اليمنية من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٦٢، منشورات العصر الحديث، ط٣، ١٩٨٧، بيروت، ص١٧٤.
(١٣) البردوني، اليمن الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص٦٨-٦٩ و١٨٥-١٨٦ و٢٤٨ و٤٣٩.
(١٤) الكويت بلاد العرب ألم تعد بلاد العرب، الطليعة، عدد٢٣، ٢٣ آذار، ١٩٦٣، ص٤.
(١٥) جاك دومال وماري لوروا، جمال عبد الناصر، تقديم كمال جنبلاط، ترجمة ريمون نشاطي، دار الآداب، بيروت، ط١، ١٩٨٨، ص١٢٣.
(١٦) هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.
(١٧) فاسيليف، تاريخ العربية السعودية، ترجمة خيري الضامن وجلال ماشطة، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٦، ص٤٤٨-٤٤٩ و٤٥٠-٤٥١ و٤٥٧.
(١٨) انظر التفاصيل في، محمد صادق عقل وهيام أبو عافية، أضواء على ثورة اليمن، سلسلة كتب قومية، القاهرة، دون تاريخ، ص١٧٥ و١٨٩ و١٩١.
(١٩) الجبهة الشعبية في البحرين، الحركة الوطنية أمام مجلس التعاون الخليجي، ط١، ١٩٨١، دون مكان، ص١١٦.
(٢٠) ناؤومكين، مصدر سبق ذكره، ص٨٢ و٢٧٥.
(٢١) البردوني، مصدر سبق ذكره، ص٤٤٦.
(٢٢) حركة القوميين العرب، اتحاد الإمارات المزيف، مصدر سبق ذكره، ص١٥.
(٢٣) المصدر السابق، ص١٢.
(٢٤) عبد الفتاح إسماعيل، حول الثورة الوطنية الديمقراطية، ص١٦.
(٢٥) اتحاد الإمارات المزيف، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(٢٦) المصدر السابق، ص١٤-١٥.
(٢٧) المصدر السابق، ص١٢.
(٢٨) قارن بوجهة نظر إسماعيل، المصدر السابق، ص١٦.
(٢٩) انظر النص الكامل للاتحاد في، عقل وأبو عافية، أضواء على ثورة اليمن، مصدر سبق ذكره، ص٩٨-١١٦.
(٣٠) الثورة، نشرة حركة القوميين العرب في اليمن، تاريخ ١ يناير ١٩٦٢. أورده: قحطان الشعبي، الاستعمار البريطاني ومعركتنا في جنوب اليمن، دار النصر، القاهرة، دون تاريخ، ص٢٤٦.
(٣١) قارن بريبورتاج الأسبوع العربي، عدد ٤٣٢، الاثنين ١٨ أيلول ١٩٦٧، ص٢١.
(٣٢) قحطان الشعبي، مصدر سبق ذكره ص٢٣٩-٢٤٠.
(٣٣) مقابلة في ٢/ ٢/ ٢٩٩٦ مع محمد كشلي.
(٣٤) هوليداي، مصدر سبق ذكره، ٦٩.
(٣٥) انظر تعبير القيادة العربية الرسمية في اتحاد الإمارات المزيف، مصدر سبق ذكره، ص٦.
(٣٦) دراسة عن القطر اليمني، مصدر سبق ذكره، ص١١.
(٣٧) البردوني، مصدر سبق ذكره، ص٥٨٤.
(٣٨) الشهاري، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢-١٠٣.
(٣٩) هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص٧٠-٧١ قارن بـ: ناؤومكين، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.
(٤٠) قارن بدراسة عن القطر اليمني، مصدر سبق ذكره، ص١٣-١٤.
(٤١) فاسيلييف، مصدر سبق ذكره، ص٤٦٧.
(٤٢) البردوني، ص٥٧٩-٥٨٠.
(٤٣) حول قرارات المؤتمر وجوه الداخلي، انظر دراسة عن القطر اليمني، مصدر سابق، ص١٩-٢٧.
(٤٤) قارن مع البردوني، ص٢٩٣.
(٤٥) قارن بـ: هوليداي، ص٧١.
(٤٦) انظر تقييم البعث في دراسة عن القطر اليمني، مصدر سابق، ص٢٦.
(٤٧) ناؤومكين، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.
(٤٨) قارن بـ: بيان سياسي تاريخي صادر عن اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب، شباط ١٩٦٩، ص٣٧.
(٤٩) قارن بهوليداي، ص٧٧-٧٨.
(٥٠) أمين هويدي، كنت سفيراً في العراق، ١٩٦٣-١٩٦٥، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط١ ١٩٨٣، ص٢٣٩.
(٥١) انظر بنود الاتفاقية في، دراسة عن القطر اليمني، ص٢٩-٣٢.
(٥٢) هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص٧٢-٧٣.
(٥٣) دراسة عن القطر اليمني، مصدر سبق ذكره، ص٤١ قارن بـ: بيان سياسي تاريخي لحركة القوميين العرب، مصدر سبق ذكره، ص٣٩-٤٠.
(٥٤) هوليداي، ص٧٨.
(٥٥) بيان سياسي تاريخي، مصدر سبق ذكره، ص٣٧-٣٨.
(٥٦) ناؤومكين، مصدر سبق ذكره، ص١٢٩ و١٥٦-١٥٧.
(٥٧) هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.
(٥٨) قارن بالأسبوع العربي، عدد ٤٤٠، السنة التاسعة، الاثنين ١٣ ت، ١٩٦٧، ص١٤.
(٥٩) قارن بالبردوني، مصدر سبق ذكره، ص٧٦.
(٦٠) الأسبوع العربي، عدد ٤٣٦، الاثنين ١٦ ت، ١٩٦٧، ص١٤ قارن بالأسبوع العربي، عدد ٤٤٠، الاثنين ١٣ ت، ١٩٦٧، ص١٤.
(٦١) البردوني، مصدر سبق ذكره، ص٤٤٨ قارن بالتفاصيل في الأسبوع العربي، عدد ٤٤٠، الاثنين ١٣ ت، ١٩٦٧، ص١٤.
(٦٢) انظر موقف البعث في، دراسة عن القطر اليمني، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

(٦٣) المصدر السابق، ص٤٧.
(٦٤) الأسبوع العربي، عدد ٤٤١، الاثنين ٢٠ ت٢ ١٩٦٧، ص٢٠.
(٦٥) البردوني، اليمن الجمهوري، ص٦١٠.
(٦٦) هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.
(٦٧) ناژومكين، مصدر سبق ذكره، ص٢١٦. قارن بـ: هوليداي، المصدر السابق، ص٧٧.
(٦٨) هوليداي، ص٧٦-٨٠. قارن بناژومكين ص٢١٦ وبـ: البردوني، ص ٦١٠-٦١١ وبتاريخ الأقطار العربية المعاصر، ص٤٩٦-٤٩٧.
(٦٩) مقابلة شخصية في ١٨/ ١١/ ١٩٩٥ مع نايف حواتمة، قارن ببيان سياسي تاريخي صادر عن اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب، شباط ١٩٦٩، ص٣٨.
(٧٠) البردوني ص ٦١٠-٦١١ وص٦٨-٦٩ قارن بهوليداي ص٨١.
(٧١) البردوني، ص٥٩٩.
(٧٢) قارن ببيان الجبهة الوطنية الديموقراطية المشترك حول الأوضاع في الجزيرة والخليج، أورد نص البيان، الجبهة الشعبية في البحرين، الحركة الوطنية أمام مجلس التعاون الخليجي، آب ١٩٨١، ص١٤٣

الفصل الثاني

الجبهة القومية في جنوب اليمن

يُشكّل سقوط عدن عام ١٨٣٩ وإلحاقها بالإدارة الامبراطورية البريطانية في الهند، مفتاح تحويل منطقة الخليج والجزيرة العربية، إلى منطقة نفوذ ثابتة لبريطانيا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية على الأقل. وقد بلور اللورد كرزون ملامح هذه "الخطة الامبريالية العظمى" في تلك المنطقة على أساس أن المنطقة الممتدة من وادي النيل عبر الشرق الأدنى والجزيرة العربية إلى إيران لا بد أن تكون حلقات متصلة للامبراطورية البريطانية في غرب ووسط آسيا، ممثلة بالهند، مرتبطة مع بريطانيا بسلسلة من المعاهدات والاتفاقيات التي تضمن وتنظم وجود بريطانيا وإشرافها على "أمن واستقرار" هذه المنطقة أو ما يعرف بـ "**السلام البريطاني**". ومن هنا ربطت بريطانيا إثر احتلالها لعدن الوحدات القبلية في المنطقة بمعاهدات حماية و"صداقة"، كان نصيب ساحل عدن وحضرموت منها حتى عام ١٩٢٨، فقط أكثر من مائتي معاهدة حماية واتفاقية، تم توقيعها مع ٢٦ سلطنة ومشيخة وإمارة[1].

حاول إيليا حريق أن يبرهن على أن دول منطقة الجزيرة العربية والخليج العربي قد ظهرت تاريخياً حصيلة لعوامل داخلية أصيلة وإقليمية لا علاقة لها بالاستعمار ومعظمها سابق لظاهرة الاستعمار الأوروبي، وتتمتع بشرعية أساسية نابعة من القيم الأساسية في المجتمع ومن حضارته الخاصة[2]. غير أن حريق لا يكترث بالفرق ما بين مفهوم السلطة القبلية ومفهوم الكيان السياسي، إذ أن ما فعلته معاهدات "**السلم البريطاني**" على وجه الضبط هو تحويل هذه الوحدات القبلية التي تشكل أساس الانقسامات العمودية في البنية الاجتماعية إلى نوعٍ من وحداتٍ كيانية سياسية لا تستند على حقائق الجغرافيا والتاريخ والاجتماع في المنطقة. فقد عزّزت تلك المعاهدات الانقسامات العمودية القبَلية، وجمّدت العلاقات داخل القبائل عبر تعزيز الحق السلالي بالسلطة للأمراء

أو الشيوخ الذين صادف وجودهم على رأسها إبان توقيع تلك المعاهدات وحماية هذا الحق، وتوسيع سلطة الحاكم وإيجاد نوعٍ من إطارٍ سيادي كياني لها لم تعرفه المنطقة بهذا الشكل من قبل [٣].
وبالنسبة للسلطنات والمشيخات والإمارات في جنوب اليمن أو ما سمي لاحقاً بـ "المحميات"، فإنها لم تتخذ شكل المناطق الخاضعة لإدارة موجهة، بل كان نظامها قَبلياً، وكانت القبائل لا تدين لسلطان المنطقة أو أميرها إلا اسمياً أو شرفياً أو رمزياً [٤]. في حين اتخذت في مرحلة متأخرة شكلاً كيانياً له حدود جمركية ووحدات أمن وغير ذلك بفضل معاهدات "السلم البريطاني" التي حاولت أن تحوّل الوحدات القبلية إلى وحدات سياسية كيانية. ويفسر ذلك أن حاكم عدن البريطاني نفسه السيد **هيكنبوتام** حين تطلبت المصلحة البريطانية عام ١٩٥٤ تشكيل اتحاد فيدرالي من محميات جنوب اليمن، كما تطلبت سابقاً الحفاظ على تجزئتها، قد خاطب السلاطين بـ "**إنكم يا رؤساء المحميات وشعوبكم من دين واحد وجنس واحد ووطن واحد، ومع هذا فأنتم مفرّقون إلى أقاليم منفصلة، وكل واحد منكم ينفرد بقوة أمنه وبتشكيلاته الصحية وبمدارسه وجماركه**" [٥]. وبالتالي اعترف هيكنبوتام ضمنياً بأن "المحميات" لا تقوم على أي أساس من حقائق الاجتماع أو التاريخ أو الجغرافيا، وأنها "أقاليم منفصلة" لـ "وطن واحد".

كانت الإدارة البريطانية في الهند التي ألحقت بها عدن والمحميات أكثر من مجرد **إدارة استعمارية**، كانت على وجه الدقة **إدارة امبراطورية** موكلة بالتوسع والسيطرة، وكانت حكومتها في بعض اللحظات أقوى من حكومة لندن في صنع القرار البريطاني. وقد دخل مركز الإدارة الامبراطورية في الهند في تنافس شديد مع المركز البريطاني الثاني في القاهرة. إذ كان مركز الهند يرى أنه الطرف الأقدر على ضمان السيطرة البريطانية بحكم مواقع نفوذه الممتدة حتى شواطئ نجد أما مركز القاهرة فكان يرى أنه مقر السياسة البريطانية في البحر الأبيض المتوسط وفي البحر الأحمر. فلم تكن حكومة الهند راضية بالمرة عن سياسات مركز القاهرة. إلا أنه مع اندلاع الحرب العالمية الأولى استعاد المركز الامبراطوري في القاهرة ثقله ووزنه في صنع السياسة البريطانية، في حين أخذ مركز الهند يضعف [٦].

وتفسر قوة المركز الامبراطوري في القاهرة أن الكولونيل جيلبرت كلايتون المسؤول عن مكتب القاهرة والمنافس الشديد للكولونيل بيرسي كوكس المسؤول عن مكتب دلهي، قد تولى إدارة الضغوطات على الإمام يحيى عام ١٩٢١ كي يخلي مدينة الضالع وجبل جحاف [٧].

في هذا السياق ألحقت بريطانيا عام ١٩٣٧ عدن مباشرة بوزارة المستعمرات في الحكومة البريطانية، وأعادت تنظيم "المحميات" إلى ما سمي بمحميات **عدن الشرقية** و **محميات عدن الغربية**. وضمّت المحميات الغربية ١٩ سلطنة وإمارة كما ضمت الإمارات الشرقية سلطنات

حضرموت الأربع. وكان هذا التقسيم بريطانياً، لا يعني أكثر من مدلوله الجغرافي بالنسبة لمركزية مستعمرة عدن تجاه محمياتها[٨].

ورغم أن زراعة القطن أدخلت إلى أبين عام ١٩٤٧ وإلى لحج عام ١٩٥٤، ونشأ فيهما محلجان يضمان حوالي ألفين من العمال، كما أُرسيَ شيء من آليات إدارة حديثة في سلطنة لحج، وبنيت بعض السدود، وتم في حضرموت الري بواسطة المضخات، فإن التطور ما بين عدن ومحمياتها الغربية والشرقية كان غير متكافئ بالمرة، وعلى مختلف المستويات، فبدت عدن من منظور مستعمريها والنخب المتكونة في إطارهم نوعاً من "هونغ كونغ" بالنسبة للمحميات، فكان في عدن المدرستان الثانويتان الوحيدتان في كامل جنوب الجزيرة العربية، كما كان فيها شبكة من النقابات والنوادي الثقافية والرياضية والاجتماعية، وصحف وسياسة بمعنى حديث، وكانت مثلاً مرتبطة في كل أجزائها بشبكة طرق حديثة في حين لم يكن في المحميات كلها أي طريق مُسفلَت على الإطلاق. وفي إطار ما نفهمه من مدلول مفهوم المجتمع المدني الحديث، كان في عدن درجة من درجات هذا المجتمع بالقياس إلى غيرها في المنطقة.

شكّل هذا التطور اللامتكافئ ما بين عدن والمحميات، والناتج عن آليات السيطرة البريطانية وليس عن أي شيء آخر، أساس النزعة الانفصالية العدنية. وهو ما يفسر أن حاكم عدن البريطاني هيكنبوتام قد وضع عدن خارج مشروع الاتحاد الفيدرالي الذي عرضه في ٨ كانون الثاني ١٩٥٤ على سلاطين وأمراء ومشايخ المحميات الغربية التي ترتبط بمعاهدات استشارية مع بريطانيا.

ومن خلال تحليل خطاب هيكنبوتام أمام السلاطين، يمكن تلخيص هذا المشروع، بأنه يقوم على إزالة الحدود الجمركية ما بين إمارات المحميات الغربية، وإيجاد أجهزة اتحادية تدير شؤون التعليم والصحة والموصلات والجمارك والبرق والبريد بشكل مركزي من دون أن ينال ذلك من "سيادة" السلاطين داخل سلطاتهم، وتصوَّر المشروع تشكيل مجلس رؤساء **ومجلس تنفيذي** (بمثابة حكومة) ومجلس تشريعي (بمثابة برلمان معين يوافق على تشريعات المجلس التنفيذي) على أن يكون الاتحاد برمته برئاسة حاكم عدن البريطاني الذي تنحصر به شؤون الخارجية والأمن[٩].

وافق **علي عبد الكريم** سلطان لحج على الاتحاد، إلا أن السلاطين الآخرين عارضوه، تخوفاً من ترؤس سلطان لحج له، فاضطر حاكم عدن إلى إرجائه وصرف النظر عنه، ثم أوجد الحاكم حلاً في عام ١٩٥٦ بأن تكون رئاسة الاتحاد دورية ومتناوبة بين السلاطين، فرفض سلطان لحج ذلك، وتم تأجيل المشروع مرة أخرى، لا سيما إثر وقوع العدوان الثلاثي على

مصر وتفاعلاته الصاخبة في عدن العمالية. ليفرضه البريطانيون في أوائل شباط ١٩٥٩ ويعلنون قيام **"اتحاد ولايات جنوب الجزيرة العربية"**.

إذا ما حللنا تطورات هذا المشروع في سياق السياسة البريطانية في الخمسينات في منطقة الخليج والجزيرة العربية، فإنه يمكن القول إن هذه السياسة قد اتجهت في كل من الكويت والبحرين وجنوب اليمن في عام ١٩٥٤ نحو تشكيل أجهزة حكومية مؤسساتية، تمثل نوعاً من إدارة محلية ذاتية في ظل الحماية. إذ كان الرأي الرسمي للحكومة البريطانية أن هذه الأجهزة هي التي تقود فعلاً إلى الاصلاح، وتشرك المواطنين في الإدارة العامة[١٠]. ومن المهم ربط سياسة وزارة المستعمرات البريطانية هنا بإعادة بناء السيطرة البريطانية وفق آليات جديدة تقوم على "الحكم الامباشر" وتشرك بعض "الأهالي" في السلطة وتُكوِّن منهم نخبة إدارية جديدة، تحتوي التيارات الجديدة التي أخذت تظهر بشكل فاعل في كل من الكويت (من خلال حركة القوميين العرب) وفي البحرين (من خلال حركة الهيئة) وفي جنوب اليمن (من خلال رابطة أبناء الجنوب العربي). ومن هنا لم تطبق هذه السياسة سوى في هذه البلدان الثلاثة.

في أوائل شباط ١٩٥٩ فرض البريطانيون اتحاد الإمارات العربية بالقوة، مبتدئين بست إمارات فقط من المحميات العربية، وأدرجوا سلطات حاكم عدن هذه المرة في اتفاقية مستقلة[١١]. وعارض علي عبد الكريم سلطان لحج أهم هذه المحميات وأكثرها تطوراً الاتحاد على رؤوس الأشهاد، فخلعه الإنكليز وفرَّ إلى القاهرة[١٢]. وتحالف للتّو مع "رابطة أبناء الجنوب العربي" (محمد علي الجفري و المحامي شيخان الحبشي) التي كانت تنادي بإقامة **دولة جنوبية مستقلة**.

انضمت الإمارات الأخرى بما فيها الإمارات الشرقية تباعاً للاتحاد، وبدءاً من نيسان ١٩٦١ شرعت بريطانيا بضم عدن للاتحاد، ووافق قسم من الانفصاليين العدنيين المنشقين عن الجمعية العدنية" على هذا الضم على أن يكون موقع عدن مميزاً فيه، وأعلنت بريطانيا في ٢٢ يناير ١٩٦٢ أن سياستها هي الجمع بين **الاتحاد وعدن**، وتم في ١٦ آب ١٩٦٢ توقيع معاهدة انضمام عدن إلى الاتحاد، ما بين الحكومة البريطانية وحكومة **"اتحاد إمارات الجنوب العربي"** وتشكيل "اتحاد الجنوب العربي". اعتبرت الاتفاقية ملحقاً لمعاهدة الصداقة والحماية الموقعة في ١١ فبراير ١٩٥٩، ومنحت عدن وضعاً مميزاً بما في ذلك حق الانسحاب من الاتحاد. وكانت الاتفاقية بشكل موجز إدارة بريطانية غير مباشرة لـ "الجنوب العربي"[١٣]، واستمر هذا الاتحاد إلى أن دكته "الجبهة القومية" دكاً منهجياً متسارعاً، بطريقة تحويل عدن إلى جحيم عمليات عسكرية، و"تحرير" السلطنات الواحدة تلو الأخرى، وحصار "عدن" انطلاقاً من الأطراف،

وهو ما تمخض عنه إعلان ولادة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية المستقلة في ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٧.

التنظيمات السياسية ونشوء حركة القوميين العرب

تشكلت في أواسط الأربعينات الجمعية الإسلامية التي طرحت توحيد جميع مسلمي جنوب الجزيرة العربية وكان ذلك دعوة قومية بصيغة إسلامية، مما دفع النخبة الاجتماعية والاقتصادية العدنية العليا التي ارتبط تكونها ارتباطاً عضوياً بوضعية عدن كمستعمرة خاضعة مباشرة للتاج البريطاني، إلى تشكيل "**الجمعية العدنية**" التي عبرت سياسياً عن التطور اللامتكافئ ما بين عدن و"المحميات" في شكل قومية انفصالية عدنية مستقلة[١٤].

ورداً على الجمعية العدنية الانفصالية، تشكلت "رابطة أبناء الجنوب العربي" عام ١٩٥٠ برئاسة رجل الدين محمد علي الجفري والمحامي شيخان الحبشي، وكانت الوريث القومي الجنوبي **للجمعية الإسلامية** السابقة. ومثلت الرابطة طوال النصف الأول من الخمسينات رأس الحركة الوطنية الجنوبية. وتمركزت أهدافها في إنهاء الاستعمار البريطاني من الجنوب العربي، وضمان وحدة الجنوب دون تقسيم ولا تجزئة في إطار "الوحدة العربية". وكان طرح "الوحدة العربية" هنا فعلياً بمثابة هروب من الوحدة اليمنية ما بين جنوب اليمن وشماله، ولم تموه "الرابطة" ذلك بل أعلنت بوضوح أنها تطرح رداً على "إذكاء الروح اليمنية" "الوحدة القطرية" فـ "الوحدة العربية"[١٥]. ومن هنا طورت الرابطة إثر قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨، تصورها للفضاء السيادي للدولة الجنوبية العربية، وطرحت وحدة جنوب الجزيرة العربية بما فيه مسقط وعمان وإمارات ساحل عمان ضمناً، وليس "وحدة عدن والإمارات" فقط، كما طرحت ضمه إلى الجمهورية العربية المتحدة[١٦]، ولكن من دون إشارة محددة لشمال اليمن في إطار "وحدة اليمن الطبيعية". وكان هذا التغييب لشمال اليمن مقصوداً، ويُعبر عن نزعتها الجنوبية.

لم تعكس هذه النزعة إيديولوجياً في أدبيات الرابطة مضموناً وطنياً قطرياً، إذ حرصت الرابطة على تأكيد مبدأ الوحدة العربية واستخدام تعبير الشعب العربي في الجنوب[١٧] لكنها عبرت عنه من منطلق طائفي شافعي عن رفض خضوع الجنوب الشافعي للشمال الذي يسيطر عليه الزيديون. ومن هنا فإننا لا نوافق ناؤومكين على تفسيره لـ "**جنوبية**" الرابطة بمنظورها إلى أن شمال اليمن أدنى تطوراً من الجنوب[١٨]. فقد كانت القيادة المتنفذة **للرابطة** وتحالفاتها الفعلية مع الداخل القبَلي، ولا سيما منه ما سمته بـ "الشيوخ الأحرار" أي السلاطين المتمردين من أمثال

سلطان لحج، تقليدية للغاية، وتدهن تقليدتها القَبَلية العميقة بمسحة وطنية جنوبية عروبية. وتجد هذه التقليدية مرجعها -في منظور تفكيكي- في التناقض ما بين شافعية قبائل الجنوب وسلطناته، وبين زيدية القبائل المتسلطة في الشمال، ذلك أن التمرد الشافعي الجنوبي على سلطة الإمام الزيدي في الشمال قديم ويعود إلى ما قبل احتلال عدن.

تعرضت الرابطة إلى أول انشقاق خطر، حين انشقت عنها "**الجبهة الوطنية المتحدة**" عام ١٩٥٥، احتجاجاً على مشاركة الرابطة في الانتخابات الجزئية **لمجلس عدن التشريعي** التي استبعد منها يمنيو الشمال بوصفهم أجانب في حين تم منح حق التصويت والترشيح الفعليين للأجانب الفعليين[١٩]، وفي أيار ١٩٦٠ فقدت بريقها، باستقالة أهم قيادييها، بسبب "نزعتها الانفصالية" بشكل أساسي، فانحصرت في تركيبة شخصيات على رأسها الجفري-حبشي والسلطان المتمرد علي عبد الكريم[٢٠].

أما **الجبهة الوطنية المتحدة** المنشقة عن الرابطة فلم تعش سوى فترة قصيرة، إذ انشق عنها المستخدم **عبد الله الأصنج ومحمد سعيد سواط**، وشكّلا مؤتمر عدن العمالي في ٦ آذار ١٩٥٦. ثم أصبح الأصنج رئيساً للمؤتمر إثر اغتيال الإنكليز لرئيسه سواط، وفي ١٢ تموز ١٩٦٢ أسس *حزب الشعب الاشتراكي* كجناح سياسي للمؤتمر العمالي[٢١]. أما الماركسيون فانشقوا عنه كما انشقوا عن الرابطة نهائياً عام ١٩٥٧ وكونوا الخلايا الأولى **للاتحاد الشعبي الديمقراطي**، ولم يجدوا مكاناً لهم في **مؤتمر عدن العمالي** ذي السياسة "التريديونية" المتأثرة **بحزب العمال البريطاني**[٢٢]. وبسبب موقف الشيوعيين العرب من الجمهورية العربية المتحدة إثر برنامج **خالد بكداش** الانفصالي في ١٤ ك١ ١٩٥٩ حوصر ماركسيو جنوب اليمن، ولم يحققوا خلال هذا العام نفوذاً، إذ ما إن حاولوا العمل على الجبهة الثقافية وشكلوا **رابطة الكتاب الأحرار** حتى جرى تشكيل **الرابطة القومية** للكتاب العرب التي أدانت الشيوعيين[٢٣]. في الوقت الذي حقق فيه المؤتمر العمالي نفوذاً فعالاً في أوساط الطبقة العاملة المؤلفة في أغلبها من يمنيي الشطر الشمالي، وساهم في هذا النفوذ السياسة "التريديونية" للمؤتمر التي تركز على القضايا المطلبية والتي اجتذبت الطبقة العاملة المسحوقة المندفعة نحو أي تحسين ممكن لشروط حياتها البائسة، إذ كان الوعي السياسي لهذه الطبقة يومئذ محدوداً. ووجد المؤتمر العمالي في البعث الذي تأسس تنظيمه في جنوب اليمن عام ١٩٥٦ والذي كان المؤتمر يحتمل اشتراكيته غير الماركسية، حليفاً سياسياً قوياً، تقبل الطبقة العاملة في عدن يومئذ أطروحاته. ويفسر ذلك قوة تيار البعث في المؤتمر[٢٤] وتحول محسن العيني (من شمال اليمن) أبرز مؤسس للبعث في اليمن إلى واحد من قيادته[٢٥].

في هذا السياق المحدد للغاية، الذي انشقت فيه رابطة أبناء الجنوب الغربي، ونشأت من انشقاقها كوادر التنظيمات الجديدة: المؤتمر العمالي الذي وجد في النواة البعثية الوليدة حيف سياسياً له، والخلايا الأولى للاتحاد الشعبي الديمقراطي، ثم انضم أحد مؤسسيها وهو قحطان الشعبي أواخر عام ١٩٥٩ إلى حركة القوميين العرب[٢٦]. نشأ فرع حركة القوميين العرب في اليمن.

تشكلت الخلية الأولى لـ "الحركة" في اليمن في منطقة الشيخ عثمان بعدن أواخر عام ١٩٥٩، وتألفت أساساً من موظفين وتلامذة ومعلمين، ونشطت في البدء تحت ستار نادي "**الشباب الثقافي**" في عدن، الذي استقطب طلاب المدرسة الثانوية الوحيدة للبنين في عدن، وهي كلية عدن التي كان يدرس فيها أساساً عدد من أولاد الشيوخ. وفي هذه الثانوية تم تأسيس أولى الخلايا[٢٧].

كان المؤسّس الأول للحركة في اليمن هو **فيصل عبد اللطيف الشعبي**، الذي أجرت له القيادة المركزية لحركة القوميين العرب في دمشق عام ١٩٥٩ دورة إعداد تنظيمية شملت عشرة خريجين حركيين من اليمن وليبيا والسودان والبحرين، وكلفتهم في النهاية بتأسيس فروع للحركة في أقطارهم[٢٨]. عمل فيصل الشعبي في البداية سكرتيراً لوزير الاقتصاد في حكومة اتحاد الجنوب، وكان أحد أبرز قادة الجبهة القومية بصفته المؤسسة للحركة، ثم أصبح وزيراً للاقتصاد بعد الاستقلال، وقتل في عام ١٩٧٠ إثر اتهام رفاقه له بالضلوع في مؤامرة انقلابية، وأدمى مقتله يومئذ قلوب كل رفاقه الذين عرفوه، ورأوا في ذلك مأساة[٢٩] ومنذ مقتله المأساوي يستخدم **جورج حبش** دوماً لقب الشهيد حين يذكره[٣٠].

كان كراس "**اتحاد الإمارات المزيف مؤامرة على الوحدة العربية**" هو الدليل النظري للفرع الوليد، وأول وثيقة نظرية وأهمّها، تعبر عن تكوينه الإيديولوجي والسياسي الأول. والمقصود باتحاد الإمارات المزيف هنا اتحاد المحميات الغربية الذي فرضه البريطانيون في أوائل شباط ١٩٥٩ على ست إمارات وسلطنات من محميات عدن الغربية.

أكّد الكراس على وحدة "**اليمن المحتل**" (جنوب اليمن) مع "**اليمن المستقل**" (شمال اليمن)، غير أن جديده هو في اعتباره "اليمن المستقل" إقليماً–قاعدة لـ "اليمن المحتل" وتأكيده على ضرورة اضطلاعه بهذا الدور، بكسر عزلته وتطويره، كما حدد الكراس تحرير اليمن الطبيعية ووحدتها، وقصد باليمن الطبيعية، شمال اليمن وكامل جنوب الجزيرة العربية "من عدن إلى البحرين" مروراً بمسقط وعمان، حيث كانت عُمان تعيش يومئذ مناخ معركة أئمتها "الإمامة" ضد سعيد بن تيمور "السلطنة في مسقط". وكان أخطر شيء في الكراس، وأكثره

جدة على برامج جميع التنظيمات السياسية هو طرح الكفاح المسلح على النمط الجزائري كوسيلة وحيدة لتحرير "الجنوب المحتل" "من عدن إلى البحرين" وتوحيده مع "اليمن المستقل" في إطار الوحدة العربية (ونواتها الجمهورية العربية المتحدة). وفي هذا الكراس تم لأول مرة طرح مفهوم "الجبهة القومية" بشكل جنيني. وأراد الكراس بمدلول "القومية" هنا جبهة خالية من التعامل مع "الشيوعيين الأجراء" والذي أعلن أنه "يحاربهم بلا هوادة"[٣١]. وبذلك طرحت "الحركة" هويةً إيديولوجية-سياسية-نضالية مميزة لعملها عن سائر التنظيمات السياسية الأخرى. وكانت نقطة الكفاح المسلح أخطر ما في برنامجها، غير أنها وإن طرحت من منظور حديث متأثر بالتجربة الجزائرية[٣٢] الكفاح المسلح فإن هذا الطرح كان يقبل تداولاً بديهياً له في وسط اجتماعي يشكل حمل السلاح الفردي سمة تقليدية قبَلية ثابتة لمفهوم الشاب لديه. وبهذا المعنى كان مفهوم الكفاح المسلح تطويراً نوعياً وجذرياً لتقليد ثابت في التقاليد القبَلية، وتتحدد نوعيته وجذريته في أنه يدرج التقليد العسكري القبَلي في إطار "مخطط نضالي مدروس"[٣٣] فجديده لا يكمن إذن فيه بحد ذاته بل يكمن تحديداً في الوعي التنظيمي الإيديولوجي السياسي الذي يُوظفه ويحوله من وعي قبائلي متعلق بتمرد محدود إلى وعي قومي متعلق بثورة أو بحرب عصابات طويلة الأمد. وهو ما طبقته **الجبهة القومية** حرفياً.

حتى عام ١٩٦٢ حصراً لم تكن البنية التنظيمية للحركة في اليمن عموماً وفي جنوبه خصوصاً قد أُنجزت بعد، وكان يوجد في المنطقة فقط حلقات وخلايا وروابط وشعب[٣٤]. غير أن الحركة أثبتت قبل ذلك حضوراً سياسياً، فوقّع سكرتير ناديها الثقافي في عدن النقابي البارز **طه مقبل مع المؤتمر العمالي** (الأصنج) **والاتحاد اليمني** (الأسودي) ونوادٍ أخرى في تموز ١٩٦٠ على برقية مطوّلة وجهت إلى عبد الناصر والجامعة العربية والإمام والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وإذاعة صوت العرب والملك سعود والعراق، تتلخص في "**عدم شرعية تمثيل رابطة أبناء الجنوب**" لـ "قضية الشعب القومية" و"فضح أهدافها الإنفصالية"[٣٥]. وفتَحَ ذلك مواجهة مديدة ما بين "**الرابطة**" ومعارضيها الأشداء، انقسمت القوى السياسية في جنوب اليمن تبعاً لها إلى محورين. ويتمثل المحور الأول في **الرابطة والاتحاد الشعبي الديمقراطي ومنظمته الشبيبية**[٣٦] في حين يتمثل المحور الثاني في "تحالف" **حركة القوميين العرب و المؤتمر العمالي و البعث و الاتحاد اليمني**[٣٧]. ومن الواضح أن المشترك في الانقسام لدى الطرفين، هو الموقف من وحدة "الجنوب المحتل" مع "الشمال المستقل". فالتقى في هذا الإطار التنظيمان القطريان الجنوبيان: "الرابطة" و"الاتحاد الشعبي" في حين اصطفت القوى القومية في مواجهتهما، مع أن "الاتحاد اليمني" قد أصبح من جديد فقط، من الذي يقبلون بالوحدة اليمنية الشاملة بعد أن كان تنظيماً قطرياً شمالياً يطرح اليمن **من قعطبة إلى صعدة** وحسب[٣٨].

كانت "الحركة" في عام ١٩٦٠ قد طرحت مشروع "التجمع القومي" ، ويعكس هذا المشروع بشكل واضح وجهة نظر حركة القوميين العرب أكثر من أي فصيلٍ آخر. ويعنينا منه أنه نواة مفهوم "الجبهة القومية" الذي طرحته الحركة لأول مرة بشكل جنيني في وثيقتها النظرية الأولى "اتحاد الإمارات المزيّف". وقد تطور هذا المفهوم حين كلفت قوى: الحركة والبعث والاتحاد اليمني والمؤتمر العمالي **قحطان الشعبي**، في آذار ١٩٦١، بإعداد دراسة عن واقع الحركة التحررية في إقليم اليمن وسبل العمل "لبناء حركة ثورية تحررية سليمة"، على أن تشمل اقتراحات "**أحرار شمال اليمن**" في إشارة إلى مجموعة الزبيري. وقد قدّم قحطان الشعبي يومئذ وثيقته التي تتمحور حول تكوين "جبهة قومية" تكون إطار الوصول "إلى تنظيم ثوري واحد"، وتضم "فقط كل العناصر القومية المخلصة" و"تستبعد بالطبع العناصر العميلة ودعاة الانفصالية والشيوعيين والعناصر الرجعية والإقطاعية والانتهازية". وحدد الشعبي وظيفة "الجبهة القومية" بـ "خوض المعركة الفاصلة في الشمال ضد الرجعية. وبالتالي خوض المعركة الفاصلة في الجنوب" واعتبرت وثيقته أن "جنوب اليمن جزء لا يتجزأ من إقليم اليمن" وأن على "اقليم اليمن" أن يكون جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة "النواة الحقيقية للوحدة العربية الشاملة ومقياس التحرر".

وفي أعقاب حل "اتحاد الدول العربية" ما بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة، شكلت القوى الأربع لجنة مشتركة، حددت نفسها أنها القوى المعنية بالعمل. وطرحت "عقد مؤتمر وطني" لـ "الفئات الوطنية في إقليم اليمن، شمالاً وجنوباً، وينبثق عن هذا المؤتمر بميثاق قومي يجمع هذه الفئات في شكل جبهة أو منظمة"[٣٩].

تشكيل "الجبهة القومية"

بادر فرع الحركة اليمني إلى استلام زمام المبادرة لتشكيل **"الجبهة القومية"** إثر قيام الجمهورية في الشمال. وتمكن في ٢٤ شباط ١٩٦٣ من عقد مؤتمر في دار السعادة بصنعاء، حضره أكثر من ١٠٠ ممثل للوطنيين المستقلين، والضباط الأحرار، ولحركة القوميين العرب. وأقر المؤتمر تشكيل جبهة موحدة وتكليف مكتبها السياسي بإعداد مسودة ميثاق مؤقت على هيئةنداء إلى جميع القوى التي تؤمن بالكفاح المسلح. واستقرت التسمية على "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل". وتضمن الميثاق–النداء وحدة إقليم اليمن والدفع عن الجمهورية في مواجهة الرجعية والانتهازية

والشيوعية المحلية والكفاح ضد الكيانات الاستعمارية وتصفية القواعد الاستعمارية وإنهاء الوجود الاستعماري، والانطلاق من الجمهورية في الشمال كـ "قاعدة كفاح في شبه الجزيرة".

ورغم أن عضواً من حزب الشعب الاشتراكي (الجناح السياسي لمؤتمر عدن العمالي) هو عيدروس حسين قاضي كان في قيادة هذه الجبهة، فإن الجبهة اتخذت موقفاً عدائياً من حزب الشعب، وأقنعت السلال بإغلاق مقر الحزب في الشمال، غير أن قرار السلال لم ينفذ بسبب معارضته شخصيات متنفذة في الحكومة وتربطها علاقة وثيقة **بحزب الشعب**(٤٠).

وفي ١٩ آب ١٩٦٣ وبدعم من الجمهورية العربية المتحدة، تم الاجتماع مجدداً وتشكيل قيادة "**الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل**" من ١٢ عضواً، بينهم ستة ممثلين لحركة القوميين العرب وستة ممثلين لقطاع القبائل. وكان شكل الجبهة المعلن "لا حزبياً"، وانخرطت فيها تباعاً وبدءاً من آب سبعة "تنظيمات" سرّية هي:

١- "**جبهة الإصلاح اليافعية**": وكانت نوعاً من لجنة إصلاح قبلية تقودها الحركة في يافع.

٢- **الجبهة الوطنية**، وتضم حركيين وأعضاء من حزب الشعب الاشتراكي ومستقلين، وقد حدث في قيادتها صراع ما بين ممثلي الحركة وممثلي حزب الشعب، تمكنت في محصلته الحركة من وضع أقدام ثابتة لها في قيادتها.

٣- **تشكيل القبائل**.

٤- **الجبهة الناصرية**: وقيادتها في قبضة الحركة وتمتلك قاعدة من المستقلين.

٥- **المنظمة الثورية لتحرير جنوب اليمن المحتل**، وكانت فعلياً واجهة للحركة.

٦- **التنظيم السري للضباط والجنود الأحرار**، وهو فعلياً واجهة للحركة.

٧- **حركة القوميين العرب**.

ثم انضم في وقت لاحق إلى هذه التنظيمات السبعة: **التنظيم العدني للطليعة الثورية، ومنظمة شباب المهرة**، و **المنظمة الثورية لشباب جنوب اليمن المحتل**، فأصبح قوامها عشرة تنظيمات(٤١).

كان معظم هذه التنظيمات نوعاً من واجهة تنظيمية للحركة، شكلتها في إطار ما يمكن تسميته بسياسة تنويع القوى، وتكوين إطارات تنظيمية سرية غير حزبية في طابعها، للعمل من خلالها في أوساط "المستقلين". من هنا وجدت هذه القوى نفسها داخل الجبهة القومية فروعاً

لحركة القوميين العرب. إذ شكلت الحركة العمود الفقري للجبهة[٤٢]، وكانت أكبر مؤثر على بنيتها التنظيمية(٤٣).

انتفاضة ردفان: من تمرد قبلي إلى كفاح مسلح

كانت الحركة منذ عام ١٩٦١ على الأقل قد اعتبرت القبائل التي يشكل حملها للسلاح عنصراً تقليدياً في تأكيد استقلاليتها، مستودعاً لـ "الكفاح المسلح"، ومن هنا طرحت تحويل العصيانات القَبلية إلى ثورة منظمة مسلحة ترتبط بأهداف تحررية قومية. وجاءت انتفاضة **قبائل ردفان في** ١٤ آب ١٩٦٣ لتطرح اختبار تلك السياسة ميدانياً.

كانت الانتفاضة تمرداً قبلياً قامت به قبائل ردفان احتجاجاً على تصفية البريطانيين لاستقلالها القَبلي وإلحاقها بإدارة عميلهم أمير الضالع. إلا أن القوام الأساسي لهذا العصيان كان الفصائل الردفانية التي قاتلت في إطار "**الحرس الوطني**" الذي شكلته الجمهورية في الشمال للقتال ضد الملكيين. فإثر وقف إطلاق النار مع الملكيين في ت١ ١٩٦٣، تفكك الحرس الوطني وساد نوع من الفوضى، عادت في إطاره الفصائل الردفانية إلى منطقتها بأسلحتها، وحاولت السلطات البريطانية نزع الأسلحة من الردفانيين ثم أخضعتهم إلى إدارة أمير الضالع، فتمردت القبائل واستشهد شيخ ردفان **الشيخ راجح بن غالب لبوزة**[٤٤]. واعتقد البريطانيون أن الأمر مجرد تمرد قَبلي غير أن العفريت لم يعد إلى قمقمه بل تولت الجبهة القومية تحطيم هذا القمقم وتحويل تمرد العفريت إلى ثورة.

غير أن هذا التحويل لم يكن بهذه البساطة، إذ خضع تحديد طبيعة تمرد قبائل ردفان ومدى إمكانية تحويله إلى جبهة منظمة إلى حوار جدي داخل حركة القوميين العرب. فبرز تياران في قيادة الحركة ومكتبها السياسي في بيروت. يعتبر الأول انتفاضة ردفان مجرد تمرد قَبلي تقليدي في حين يعتبر الثاني أنه يمكن تحويله إلى كفاح مسلح بقيادة الحركة. وأدت اجتماعات اللجنة الثلاثية المركزية (كان من ضمنها الدكتور **أحمد الخطيب و عبد الإله النصراوي**) التي كلفت بدراسة ذلك، مع قيادة الجبهة القومية إلى تبني مبدأ تحويل التمرد إلى ثورة[٤٥]، في حين أن محسن إبراهيم ممثل التيار الراديكالي في القيادة المركزية للحركة لم ير أي حظٍ لهذه المراهنة، وكان يرى أن القوة الفعلية في الجنوب هي قوة الأصنج أي حزب الشعب الاشتراكي[٤٦].

ساعد على حسم القرار تبني الجمهورية العربية المتحدة للثورة، واستعدادها التام لدعمها، إذ كانت الحركة ملتزمة طوعياً بالعمل في إطار الاستراتيجية الناصرية، بل وأخذ فريقها الراديكالي يطرح خلال ذلك العام "الالتحام بالناصرية". فاعتبرت الجبهة القومية انتفاضة ردفان بدء الثورة المسلحة ضد البريطانيين في الجنوب، وأوفدت عضو قيادتها الشيخ عبد الله المجعلي (من شيوخ القبائل الوطنيين) لقيادة جبهة ردفان، وكان اعتراف قبائل ردفان بممثل الجبهة القومية قائداً لها بمثابة كسر للتقاليد القبلية، ساعدت عليه الروحية الجديدة التي اكتسبها الردفانيون إبان القتال ضد الملكيين. واتصلت الجبهة القومية بحزب الشعب الاشتراكي والمؤتمر العمالي والبعث وكانت هذه القوى الثلاث الأخيرة فعلياً في إطار تحالف وتداخل تنظيمي، كما اتصلت برابطة أبناء الجنوب الغربي، إلا أن جميع هذه القوى رفضت الإسهام بالثورة ورأت انتفاضة الردفانيين مجرد تمرد قبَلي. ويصف قحطان الشعبي موقف عبد الله الأصنج بقوله: "اتصلنا بالأصنج قبل بدء الثورة. ثم عند اشتعالها. في البداية كان يعتقد أننا غير جادين. وعندما اندلعت الثورة اعتقد أننا غير مستعدين، وعندما توسعت الثورة اتهمنا بأننا مجانين، وفي المرة الثالثة قال لنا توكلوا على الله .. ولكن أسلوبنا في النضال غير أسلوبكم"[٤٧].

اعتبر الأصنج الذي كان يقود أهم قوة سياسية حديثة منظمة وفعالة هي حزب الشعب الاشتراكي بعلاقته الجوهرية مع المؤتمر العمالي وبتحالفه مع البعث، أن هذه الثورة "ثورة دراويش" ستنتهي إلى الفشل[٤٨]. كان أسلوب الأصنج الذي صبغ حزب الشعب الاشتراكي هو أسلوب الكفاح المدني السلمي، فقد كان هذا المستخدم النقابي النشيط ابن تجربة نقابية حديثة، اعتقدَت أنه يمكن تحقيق الاستقلال بمختلف الوسائل المدنية السياسية، ولم ير في الكفاح المسلح في اليمن القَبَلي سوى مجرد عصابات قبَلية لا تكسر الاحتلال الإنكليزي ولا تدفعه للرحيل. وظل **الأصنج** حتى عندما توسعت الثورة وامتدت يعطي الأولوية لما سمّاه بـ "الكفاح السياسي" ويقبل شكلياً الكفاح المسلح إذا تم استنفاذ ممكنات العمل السياسي. ومن هنا فإن موقفه كان يقوم على أنه يجب "أن نجرب كل الطرق السلمية أولاً قبل أن ندفع بالشعب إلى معركة دموية، ونحن نستطيع أن نستفيد دائماً من الظروف الدولية ومن الظروف في بريطانيا نفسها لمحاولة تحقيق الاستقلال دون التضحية بالدماء" فـ "نحن لا نؤمن بسفك الدماء حيث يمكن حقنها" ووصف الأصنج ثورة الجبهة القومية بأنها "**حرب إقلاق لا حرب تحرير فاصلة**" وأن "النضال المسلح وسيلة رئيسية للضغط على الاستعمار من أجل الوصول إلى حلول سياسية أفضل وليس لإحراز انتصار عسكري حاسم على غرار انتصار دولة على دولة"[٤٩].

لقد كان الأصنج معروفاً بما سمّي بـ "اعتداله" وبسياسته التفاوضية، والوصول إلى تسويات[٥٠]، سواءٌ في منهجه النقابي التريديوني الذي يستوحي عمل **اتحاد النقابات الحرة** و

حزب العمال البريطاني أم في منهجه السياسي. فلقد كانت قوته الفعلية عمالية مدينية محصورة في عدن ولا تملك امتدادات تنظيمية في الداخل القَبَلي. غير أن هذه القوة كانت مؤلفة بشكل أساسي من العمال المنحدرين من شمال اليمن الذين وإن اندرج قسم مهم منهم في العمل النقابي المدني الحديث فإنهم لم ينقطعوا عن جذورهم القَبَلية، وكانوا ضحايا الاستغلال والتمييز الذي اتبعته سلطات مستعمرة عدن ضدهم. من هنا كان طبيعياً أن يتكون تيار راديكالي في المؤتمر العمالي وفي حزب الشعب ينادي باتباع الأساليب نفسها التي تطرحها الجبهة القومية[٥١]. ويفسر ذلك عضوية أحد الوجوه القيادية لحزب الشعب وهو عيدروس حسين قاضي في قيادة: **جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل** التي أعلن عنها في ٢٤ شباط ١٩٦٣، كما يفسر انخراط بعض كوادر الحزب في "**الجبهة الوطنية**" التي اندمجت في آب ١٩٦٣ **بالجبهة القومية**، واضطلاع عدد منهم مثل عبد الله علي عبيد بقيادتها[٥٢]. بل إن الأقلية الراديكالية في قيادة المؤتمر كانت وراء محاولة اغتيال المندوب السامي الإنكليزي في مطار عدن في ١٩٦٣[٥٣] وقد قاد حزب الشعب–المؤتمر العمالي عملياً في عدن بعامل قوته في عدن إضرابات كانون الأول ١٩٦٣ احتجاجاً على قمع سلطات المستعمرة للحركة الوطنية واعتقالاتها المنهجية لكوادرها، الذين كان من بينهم الأصنج نفسه[٥٤].

يمكن القول إن قوة حركة القوميين العرب بعد انتفاضة ردفان تمركزت في الداخل القَبَلي في حين ظلت قوة الأصنج محدودة بشكل أساسي في عدن، غير أن الأصنج بالتأكيد لم يقدّر الأبعاد المحتملة لانتفاضة ردفان، إذ شملت هذه الانتفاضة في ت٢ قبائل **الحوشبي والصبيحي**، وأدى فشل عملية "**كسارة اللوز**" البريطانية عشية عيد الميلاد عام ١٩٦٤ ضد **الردفانيين**[٥٥] وحملة إذاعات صنعاء وتعز والقاهرة الموجهة للكفاح المسلح، وعدم إثمار سياسة الأصنج عن شيء مثمر، ليعزز من قوة الجبهة القومية. وكانت قوة الجبهة هنا على حساب ضعف حزب الشعب الذي أخذ يظهر بوضوح. من هنا استطاعت الجبهة أن تسلخ في تشرين الثاني ١٩٦٥ وكانت جبهاتها قد وصلت إلى إحدى عشرة جبهة، وشملت كل البلاد عملياً ما عدا حضرموت، **ست نقابات** عن المؤتمر العمالي هي نقابات عمال النفط والمعلمين وعمال الميناء وموظفي المصارف وعمال البناء وعاملي الطيران المدني التي انحازت إلى الجبهة القومية والكفاح المسلح. وسدد هذا الانشقاق ضربة منهجية إلى نفوذ حزب الشعب والبعث في المؤتمر العمالي، حيث شكلت هذه النقابات الست نفوذ الجبهة القومية في الوسط العمالي[٥٦].

في مطلع عام ١٩٦٤ نقلت الجبهة عملياتها إلى داخل عدن، واستهدفت المؤسسات الحكومية وبيوت الضباط الإنكليز ونواديهم، وتصفية المخبرين وضباط المخابرات[٥٧]. في الوقت الذي كان فيه الأصنج يصدر بياناً يستنكر فيه "عمليات إراقة الدماء التي لا فائدة منها في

الوقت الحاضر"[٥٨]. إذ وصل العماليون الذين تربطهم بحزب الشعب الاشتراكي والمؤتمر العمالي علاقة وطيدة إلى الحكم في بريطانيا. فداعب ذلك برنامج الأصنج، لا سيما وأن وزير المستعمرات هو غرينوود في ت، ١٩٦٤، في تحقيق اتفاق تفاهم على تسليم السلطة إلى حزب الشعب-المؤتمر العمالي، غير أن الأصنج بقي حريصاً على ألا يذكر شيئاً عن ذلك[٥٩]. أما الجبهة القومية فلم تر أي فرق بين **"العماليين"** و**"المحافظين"** في الموقف من قضية الجنوب، فقامت بعملية إبان زيادة غرينوود نفسه لعدن، استهدفت سهرة له مع رسميي الجنوب، واتضح تماماً أن ما كان يستبعده الإنكليز وهو العمليات في عدن قد بدأت نذره تتحقق. إذ أكد السيد **كنيدي تريفاسكيس** حاكم عدن البريطاني في أواخر عام ١٩٦٤ أن لا خطر من استمرار الثورة في الجبال ما دامت عدن آمنة، وأن لا شيء يغري للبقاء فيها سوى الضرورة الاستراتيجية التي يجب التمسك بها[٦٠]. فقد اتسعت عمليات الجبهة في عدن نفسها، وأنهكت الإنكليز وحطّمت فعالية جهاز أمنهم السري بتصفية الجبهة للمخبرين وضباط المخابرات على مدى عام ١٩٦٥، ومهاجمة الأهداف الإنكليزية والحكومية الاتحادية. وبلغ مجموع العمليات عام ١٩٦٥ وفق المعطيات الإنكليزية ٢٨٦ عملية (مقابل ٣٦ عملية عام ١٩٦٤) قتل أو جرح من جرّائها ٢٣٩ شخصاً (مقابل ٣٩ شخصاً عام ١٩٦٤). وظهر مع نهاية هذا العام أن كل شيء تقريباً قد أفلت من قبضة الإنكليز[٦١]. وفي ٢٢-٢٥ حزيران منه، عقدت الجبهة القومية **مؤتمرها القطري الأول** في مدينة تعز[٦٢].

المؤتمر الأول للجبهة (حزيران ١٩٦٥):

رغم أن مبعوثي الجنوب العربي في مؤتمر ١٩٦٤ القومي للحركة، الذي شهد احتدام الصراع ما بين الفريق الراديكالي الناصري الشاب في الحركة والفريق التقليدي للقيادة المؤسسة حول موضوع "الالتحام بالناصرية"، قد طرحوا ضرورة دمقرطة العلاقات التنظيمية وقيامها على أساس انتخابي، ولا سيما في فرع اليمن[٦٣]. فإن المؤتمر الأول **للجبهة القومية** لم يُعقد على قاعدة انتخابية، كما لم يُعيَّن أعضاؤه على قاعدة تمثيلية للجبهات، بل عينت القيادة أعضاءه من النشطاء[٦٤].

كان مؤتمر الجبهة القومية أول مؤتمر يعقده فرع من فروع حركة القوميين العرب، إثر مؤتمر شباط القومي للحركة في شباط ١٩٦٥ في بيروت، إذ أقر هذا المؤتمر لأول مرة في تاريخ الحركة، "نقل مركز الثقل من المركز إلى الأقاليم"، واستكمال كل فرع لمؤسساته التنظيمية القيادية الإقليمية، عبر مؤتمر إقليمي ينتخب لجنة مركزية ومكتباً سياسياً[٦٥]. وبهذا المعنى فإنه

يجب وضع النزعة الاستقلالية لـ "الجبهة القومية" التي عبّر عنها هذا المؤتمر الأول في إطار السياسة التنظيمية القومية للحركة نفسها، إثر مؤتمر شباط القومي، من هنا انتخب المؤتمر الأول للجبهة القومية، مجلساً وطنياً تألف من ٤٢ عضواً، انتخب بدوره مجلساً تنفيذياً مؤلفاً من تسعة أعضاء يقود الجبهة ما بين دورات المجلس الوطني ويتوزع على مكاتب إقليمية أو قطرية أو قطاعية[٦٦]. فأصبح بالتالي لفرع الحركة في جنوب اليمن (الجبهة القومية). مؤتمر قطري أو إقليمي، وما يعادل لجنة مركزية ومكتباً سياسياً، وذراع عسكري ميليشياتي هو **الجيش الشعبي** وذراع ضارب هو **الفدائيون**، وميثاق وطني.

عبرّ الميثاق من الناحية الإيديولوجية عن الترابط ما بين النضال ضد الاستعمار البريطاني وضد الحكام الإقطاعيين من سلاطين وأمراء ومشايخ وبورجوازية استقلالية. وكان هذا التعبير صيغة راديكالية في شروط اليمن عن الربط الذي أخذت تقيمه حركة القوميين العرب ما بين النضال القومي والنضال الطبقي، والتأكيد على المضمون الطبقي لشعاراتها القومية. وعلينا في هذا السياق أن نستوعب مدلول مصطلح "**الاشتراكية العلمية**" الذي استخدمه الميثاق. فالميثاق يلح على استخدام المنظور الطبقي في تحليل كل المشكلات التي يتصدى لها، وهو ما يشكل أساس وصفه لاشتراكيته بـ "الاشتراكية العلمية" التي سبق لنا أن وجدنا مصطلحها في ميثاق الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر. وقد دفع ذلك **عبد الفتاح إسماعيل** لاحقاً من منظور التحذير الماركسي إلى القول إن التزام ميثاق الجبهة بـ "الاشتراكية العلمية" كان التزاماً مشوباً بالضبابية والنزوع البورجوازي الصغير"[٦٧].

من هنا ورغم النبرة الراديكالية الخاصة في ميثاق الجبهة، فإن هذه النبرة تندرج في فضاء الوعي الاشتراكي العربي الجديد الذي حكم قرارات مؤتمر شباط القومي، والذي يعكس من الناحية الإيديولوجية نوعاً من ناصرية يسارية، وهو ما يفسر طرح الميثاق لمهام "**الوحدة الاشتراكية العربية**" حيث يمثل هذا التلازم بين الوحدة والاشتراكية في صيغة "الوحدة الاشتراكية" مفتاحاً إيديولوجياً رمزياً من أبرز مفاتيح حركة القوميين العرب في فضائها الاشتراكي العربي.

كان مؤتمر شباط القومي قد أقرّ استراتيجية العمل التنظيمي والسياسي للحركة في مختلف فروعها على أساس إعادة بناء كل فرع لنفسه في إطار حركة اشتراكية عربية واحدة، وهو ما يتطلب دخول هذا الفرع في سلسلة اندماجات جديدة مع القوى "الثورية الاشتراكية" الأخرى في القطر الذي يعمل فيه.

تمُثل العنوان الإيديولوجي لهذه الإستراتيجية بصيغة "الالتحام بالناصرية" التي طرحها الفريق الراديكالي الشاب في مؤتمر شباط، في حين كان الفريق التقليدي الذي يضم القيادة المؤسسة مع صيغة التحالف وليس صيغة الالتحام التي تعني الذوبان والاندماج. ومن هنا ليس دقيقاً ما يورده هوليداي من أن الفريق الراديكالي كان يصدر عن وجهة نظر انتقادية للناصرية ولنوعية العلاقة بها. بل العكس هو الصحيح تماماً(٦٨).

ما يهمنا من عنوان "الالتحام بالناصرية" في قرارات مؤتمر شباط القومي، هو نوعية ترجمة المؤتمر الأول للجبهة القومية له يمنياً. إذ أن الفريق الراديكالي المسيطر على المؤتمر والذي طرح ترجمة "الالتحام بالناصرية" إلى شكل "حركة عربية واحدة" في كل قطر، لم يتقبل إلا على مضض البرنامج الذي تقدمت به قيادة الجبهة القومية حول هذه النقطة، وربما ربط ما بين هذا البرنامج وبين تقليدية قيادة قحطان الشعبي وفيصل عبد اللطيف الشعبي للجبهة، فوصف مؤتمر شباط برنامج الجبهة بأنه "برنامج مبسط". وتحدث عن "أخذ ورد" بين "المركز" وفروع الحركة حول هذا البرنامج. إلا أنه اضطر إزاء ضغط وفد الجبهة القومية لتبني هذا البرنامج "كأساس لتحركاتنا في المنطقة" و"دعم الجبهة القومية ودعم العمل من خلالها وباسمها"(٦٩) وكان ذلك يعني أن "الجبهة القومية" هي الصيغة اليمنية الجنوبية لشكل "الحركة العربية الاشتراكية الواحدة" التي أقرها المؤتمر. ويبدو أن محسن إبراهيم أبرز ممثلي استراتيجية "الالتحام بالناصرية" كان يطالب "الجبهة القومية" بالاندماج مع حزب الشعب الاشتراكي إذ كان إبراهيم يعتبر أن هذا الحزب هو القوة الاشتراكية العربية الفعالة في جنوب اليمن(٧٠) التي تمثل مرتكزاً لبناء ما أسماه المؤتمر بـ "حزب الناصرية الحقيقي"، وهو ما لم يكن ممكناً لقحطان الشعبي أو فيصل عبد اللطيف الشعبي وحتى بالنسبة لبعض قيادات الصف الثاني أن يوافقوا عليه، بسبب رفض حزب الشعب الاشتراكي لاستراتيجية الكفاح المسلح الذي تخوضه الجبهة القومية.

يُفسّر ذلك أن المؤتمر الأول للجبهة القومية قد أدان منظمة تحرير الجنوب المحتل (كان حزب الشعب الاشتراكي يشكل قوامها الحقيقي) واعتبرها "**تنظيماً غير ثوري لا يملك الحق في الوجود** " وأن "وقوف الأحزاب السياسية موقف العداء من الثورة المسلحة قد أفضى بها إلى معسكر القوى الرجعية والإقطاعية والبورجوازية الكمبرادورية المتكتلة حول الاستعمار"(٧١). وإذا كان مؤتمر شباط قد طالب بإزالة الفواصل التنظيمية ما بين الحركة وعبد الناصر وإشراكه في كل المبادرات التي تفرزها الحركة، فإن الفريق التقليدي الذي ينتمي إليه قحطان الشعبي وفيصل عبد اللطيف والذي كان يعارض ذلك، قد وجد نفسه فعلياً على احتكاك مباشر بهذه السياسة، من خلال اعتماد الجبهة القومية بشكل تام في مرحلتها الأولى على الجمهورية العربية المتحدة. فاعتبر مؤتمر تعز أن "وجود قوات الجمهورية العربية المتحدة للدفاع عن مكاسب الثورة سيقلب الوضع في المنطقة، ويخلق

الظروف المؤاتية للطاقة الثورية في الجنوب التي تفجرت من خلال الثورة المسلحة في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣"[٧٢]. غير أن "التحام" الجبهة القومية بالأجهزة المصرية العاملة في شمال اليمن كانت له تناقضاته الحادة ما بين عقلية الجهاز وعقلية عضو الجبهة القومية. من هنا أثار مؤتمر تعز بطبيعة الحال جدلاً جدياً حول هذه التناقضات. كما أثار في الوقت نفسه جدلاً إيديولوجياً حول الهوية الإيديولوجية والاجتماعية للجبهة القومية. وأدى هذا الجدل في ظل اتفاقيتي الاسكندرية عام ١٩٦٤ وجدة عام ١٩٦٥ ما بين عبد الناصر والملك فيصل بشأن اليمن، إلى دخول القيادات الثانوية على الخط، ورفعها لصوتها، مستقوية بأنها هي التي يقع عليها عبء العمل الفعلي. فعقدت هذه القيادات مؤتمراً خاصاً في تعز في أكتوبر ١٩٦٥ رفض المجلس التنفيذي (ما يعادل المكتب السياسي) الاعتراف به. وطرح المجتمعون في خطوة تحد متمردة على التقاليد التنظيمية للحركة ٣٨ سؤالاً على المجلس التنفيذي وصمموا على ألا يبرحوا تعز إلا بعد الحصول على أجوبة عليها. فاضطر المجلس التنفيذي للموافقة على الاقتراح بعقد المؤتمر الثاني للجبهة القومية، وتم تحديد تاريخ ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ موعداً لعقده[٧٣].

وقُبيل انعقاد المؤتمر بحوالي عشرة أيام، سارعت الأجهزة المصرية التي أثار قلقها تحرك القيادات الثانوية وتبجحها بالماركسية، وانتقاداتها القاسية لمنظمة التحرير والأصنج، إلى دمج "الجبهة القومية" بـ "منظمة التحرير" في ١٣ يناير ١٩٦٦، وهو ما عرف في روزنامة الحركة بـ "انقلاب ١٣ يناير" الذي هزّ جذرياً علاقة الحركة بالناصرية. وقيّد الجدل الإيديولوجي داخلها، من يناير ١٩٦٦ حتى نوفمبر ١٩٦٧، حيث لم يعد ذلك الجدل وموضوع حسمه من المهام المطروحة أمام الجبهة القومية[٧٤] في ظل "دمجها" مع "منظمة التحرير". فما هو "**انقلاب يناير**" هذا ..؟!

"انقلاب ١٣ يناير" أو "الدمج القسري":

يُقصد بـ "**انقلاب يناير ١٩٦٦**" في روزنامة حركة القوميين العرب ومصطلحاتها، عملية ما تسميه بـ "الدمج القسري" ما بين "الجبهة القومية" و "منظمة تحرير الجنوب المحتل" في إطار "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل" التي أعلن عنها في ١٣ يناير ١٩٦٦ في القاهرة برعاية الجمهورية العربية المتحدة. وكي نستوعب هذه العملية وتناقضاتها، التي فجرت أول أزمة حادة ما بين حركة القوميين العرب والناصرية، علينا أن نعرف ظروف تشكيل "منظمة التحرير" ونوعية علاقة "الجبهة القومية" بها.

بدأ تشكيل "**منظمة تحرير الجنوب المحتل**" في ٥ تموز ١٩٦٤ عبر رعاية جامعة الدول العربية، لاجتماع ممثلي مختلف الأحزاب السياسية في جنوب اليمن، وهي: حزب الشعب

الاشتراكي (عبد الله الأصنج) ورابطة أبناء الجنوب العربي (محمد علي الجفري وشيخان الحبشي) والمؤتمر الشعبي بحضرموت والاتحاد الشعبي الديمقراطي (عبد الله باذيب) والسلطانان المتمردان على الإنكليز علي عبد الكريم وأحمد عبد الله الفضلي والشيخ محمد أبو بكر بن فريد، وعضو بمجلس عدن التشريعي عبد القوي مكاوي وعمر شهاب. وقد شجب هذا الاجتماع مؤتمر لندن ووصفه باللادستوري، وطالب بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالجنوب، والوقوف في مواجهة الاستعمار يداً واحدة[٧٥]. وإثر قمة أيلول العربية عام ١٩٦٤ انعقد الاجتماع التأسيسي لهذه القوى وانبثق عنه "منظمة تحرير الجنوب المحتل" وكان حزب الشعب الاشتراكي برئاسة عبد الله الأصنج قوامها الفقري. وفي ت، ١٩٦٤ وصل "العماليون" إلى الحكم في إنكلترا، فأنعش ذلك أوهام حزب الشعب الاشتراكي وحلفائه، بإمكان تحقيق استقلال الجنوب بالوسائل السياسية، لا سيما وأن نوعية علاقة حزب الشعب الاشتراكي ومؤتمره العمالي بحزب العمال البريطاني واتحاد النقابات الحرة، كان قريباً من نوعية علاقة الأحزاب الشيوعية فيما بينها.

وقد ترجم الأصنج أوهامه تلك، بشجب العمليات التي تشنها الجبهة القومية، وبوصفها بأنها "عمليات" إراقة دماء لا فائدة منها في الوقت الحاضر"[٧٦]. إذ حاول غرينوود زعيم حزب العمال ورئيس اتحاد النقابات "العمالي" البريطاني سابقاً، ووزير المستعمرات أن يغير جياد السياسة البريطانية في الجنوب من الاعتماد على السلاطين إلى الاعتماد على "شقيقه" حزب الشعب الاشتراكي ومؤتمره العمالي، ومن المحتمل أن غرينوود قد أبرم إبان زيارته لعدن في ك، ١٩٦٤ مثل اتفاق التفاهم الأولي هذا مع الأصبج[٧٧]. غير أن الأصنج لم ينفِ ذلك ولم يؤكده[٧٨] في آن بل سكت عما دار في محادثاته الشفهية مع غرينوود.

كان يأس الأصنج من أسلوب الكفاح المسلح الذي تخوضه الجبهة القومية وعدم ثقته به، وخوفه منه، تاماً، فلم يرِ في حدث ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ في ردفان سوى تمرد قبلي تقليدي، وحين كان يضطر جدلاً للقبول بالعمل المسلح فإنه كان يرى فيه مجرد وسيلة ضغط سياسي لا أكثر فلخص الأصنج منهجه بـ "الكفاح السياسي أولاً ثم المسلح"[٧٩]. وأبدى يأسه من إمكانية توفر ظروف موضوعية للكفاح المسلح في عدن، ومن السيطرة عليه بعد إطلاقه، لأنه سيتحول تلقائياً إلى تمرد قبلي يصعب ضبطه السياسي[٨٠]. في حين كانت الجبهة القومية عبر صوت قحطان الشعبي تعلن بأن رصاصات الفدائيين هي الرد على زيارة غرينوود وبأننا "نؤمن فقط بأن الكفاح المسلح هو طريق الخروج الوحيد لبريطانيا"، ومن هنا استقبلت الجبهة القومية غرينوود بتفجير عدة قنابل في عدن وبمهاجمة حفل الاستقبال الذي أقيم احتفاءً به[٨١].

كانت القاهرة ترى أن خروج بريطانيا من الجنوب قد بات قريباً في ظل إعلانها عن استراتيجيتها الجديدة شرقي السويس وانسحابها من الجنوب خلال عام ١٩٦٨. من هنا ضغطت على "الجبهة القومية" كي تلتقي بـ "منظمة التحرير". وتم اللقاء فعلاً في ١١ آذار ١٩٦٥، إلا أن الجبهة القومية حرصت أن يكون وفدها في اللقاء عسكرياً، فألّفته من اثنين وعشرين قائداً لجبهات القتال في الجبال حاوروا "منظمة التحرير". وقد أقرت لجنة الجنوب في الجامعة العربية الميثاق الجديد، وركزت فيه على مقاطعة المؤتمرات التي تعقدها بريطانيا لحل مشكلة الجنوب، قبل اعترافها المسبق بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الجنوب، وجلاء الإنكليز عنه، وإزالة القاعدة في عدن. غير أن بعض قوى منظمة التحرير اعترضت على ذلك باستبدال تعبير "الكفاح المسلح" بـ "الكفاح بشقيه السياسي والمسلح"[٨٢].

يفسر ذلك أن وفد "**الجبهة القومية**" برئاسة قحطان الشعبي، قد رفض ما طرحه محسن إبراهيم أحد أهم ممثلي الفريق الراديكالي في مؤتمر شباط القومي لحركة القوميين العرب من ضورة اندماج الجبهة القومية مع حزب الشعب الاشتراكي تجسيداً لصيغة "الالتحام بالناصرية" في الساحة اليمنية. كما يفسر في الآن ذاته إدانة المؤتمر الأول للجبهة القومية (حزيران ١٩٦٥) لمنظمة التحرير التي يقودها الأصنج واعتبارها تنظيماً غير شرعي بسبب عدائه العلني لأسلوب الكفاح المسلح. وقد لعب المنظور الطبقي الذي ميّز حركة القوميين العرب في طورها الاشتراكي العربي دوراً إيديولوجياً أساسياً في هذا التقييم، إذ أدان مؤتمر الجبهة حزب الشعب الاشتراكي ومؤتمره العمالي ليس بوصفهما ضد أسلوب الكفاح المسلح وحسب، بل وبسبب انتماء عدد من القياديين فيهما إلى عائلات بورجوازية عدنية[٨٣].

من هنا اصطدم تقييم كوادر الجبهة لحزب الشعب الاشتراكي مع تقييم "الجهاز العربي" في تعز له، وأخذت هذه الكوادر تحتج أكثر فأكثر بشكل معلن على علاقات "الجهاز العربي" اليمنية واتصالاته وتقييماته وأساليب تعامله البيروقراطي والأمني معها[٨٤]. واحتدم التوتر ما بين كوادر الداخل التي كانت تقود العمليات في الجبهات وبين الجهاز العربي، إثر توقيع عبد الناصر في ٢٤/ ٨/ ١٩٦٥ لاتفاقية جدة مع الملك فيصل، وريبة كوادر الجبهة باشتمال تلك الاتفاقية على بنود سرية خاصة بالجنوب. ولم يستسغ الجهاز العربي النبرة الماركسية التي أخذت بعض هذه الكوادر "تتبجح" بها، كما أقلقه "عصيانها" على المجلس التنفيذي بعقد مؤتمر غير نظامي في تعز أرغم المجلس على قبول الدعوة إلى عقد المؤتمر الثاني للجبهة في ٢٣ ك٢ ١٩٦٦.

أما سياسة عبد الناصر في الجنوب، فكانت تقوم على تشكيل جبهة وطنية تضم جميع القوى الوطنية في الجنوب، وقد عرض عبد الناصر سياسته هذه على الأمانة العامة للحركة، ولم

يجد اعتراضاً عليها[٨٥]. وكانت الأجهزة المصرية تبعاً لبنية النظام الناصري البيروقراطية والأمنية هي المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسة، من هنا أخذت هذه الأجهزة تضغط على قيادة الجبهة القومية كي تلتقي مع "منظمة التحرير" فانقسمت قيادة الجبهة القومية تبعاً لمسألة الوحدة مع منظمة التحرير إلى فريقين، فريق يؤيد تلك الوحدة دون أي قيد أو شرط ويضم طه مقبل و علي السلامي و سالم زين، وفريق يرفضها بشكل قاطع ويضم قحطان الشعبي وفيصل عبد الطيف الشعبي. في حين كان أغلب كوادر الصف الثاني في الداخل يرفضون هذه الوحدة، في الوقت نفسه الذي كان فيه هناك من يؤيدها بينهم.

لم يكن تبلور الاتجاه الذي يدعو للوحدة ما بين الجبهة القومية ومنظمة التحرير بمجرد انعكاس بسيط لضغوط الجهاز العربي الذي ينفذ سياسة عبد الناصرفي تحقيق تلك الوحدة بقدر ما كان ناتجاً أيضاً عن تغير موقف عبد الله الأصنج من الكفاح المسلح وقبوله له بعد انقشاع الأوهام التي علقها على "العماليين" في بريطانيا. وتأييد عبد القوي مكاوي كبير وزراء عدن علناً للكفاح المسلح بوصفه أقصر الطرق للحصول على الاستقلال حسب تعبيره، ورفضه إدانة اغتيال أي إنكليزي في الجنوب ودعوته للاعتراف بالجمهورية في الشمال، مما دفع الحكومة البريطانية إلى حل مجلس عدن التشريعي وإقالة حكومتها، والعودة إلى الإدارة المباشرة لها على الطريقة القديمة. فانضم مكاوي إلى الأصنج في منظمة التحرير.

في ضوء هذا العنصر الجديد، وضغط الأجهزة المصرية لإقامة جبهة وطنية، وتكون تيار داخل قيادة الجبهة يتبنى ذلك، اتخذت قيادة الجبهة قراراً بالاتصال مع قيادة حزب الشعب الاشتراكي وعبد القوي مكاوي، وعدد من المستقلين بهدف انخراطهم في الجبهة القومية، وضرورة أخذ مكانتهم بعين الاعتبار.

كانت القاهرة تتابع التطورات الداخلية في الجبهة القومية عن كثب، فدعت في كانون الأول ١٩٦٥ قيادة الجبهة القومية للبحث مع منظمة التحرير في مسسألة الوحدة الوطنية. إلا أن الأمين العام قحطان الشعبي رفض الاجتماع بالأصنج-مكاوي، فأكمل فريق علي السلامي مباحثات الوحدة بشكل منفرد مع منظمة التحرير، وتم في ١٣ يناير ١٩٦٦ إعلان دمج الجبهة القومية ومنظمة التحرير في "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل"[٨٧]. أي قبل عشرة أيام من انعقاد المؤتمر الوطني الثاني للجبهة القومية. وتم تشكيل قيادة "جبهة التحرير" بأمانة عبد القوي مكاوي ورئاسة عبد الله الأصنج، وعضوية عدد من السلاطين المتمردين على الإنكليز، وعضوية أربعة أعضاء من قيادة الجبهة القومية هم علي السلامي وطه مقبل وسالم زين وعبد الله المجعلي[٨٨].

أرادات مجموعة السلامي أن تضع الأمين العام قحطان الشعبي أمام الأمر الواقع[89]. إلا أن الشعبي أعلن فوراً عن عدم شرعية هذا الإجراء، وأن القادة الذين وقعوا عليه غير مخولين بذلك، وأن صاحب القرار بهذا الشأن هو المؤتمر الوطني للجبهة، في حين أن مجلة "الحرية" الناطقة باسم الحركة والتي تعبر عن رأي الفريق الراديكالي قد تبنت الدمج[90]. إذ كان هذا الدمج منسجماً مع استراتيجية "الالتحام بالناصرية" التي تبناها هذا الفريق. ووفق محسن إبراهيم فإن الفريق القيادي المركزي في حركة القوميين العرب قد وافق بشقيه التقليدي والراديكالي على الدمج[91]. ولم يعترض على ذلك سوى نايف حواتمة الذي انفرد بإصدار بيان شجب فيه "الدمج" وأعلن تجميد عضويته في الأمانة العامة للحركة[92] وأخذ ينسق للتو مع فرع حركة القوميين العرب في شمال اليمن الذي قطع علاقته بالقيادة المركزية للحركة وأخذ يحرض كوادر الصف الثاني في الجبهة القومية على إحباط ما تم تسميته بـ "انقلاب يناير".

أما بالنسبة لكوادر الصف الثاني في الجبهة القومية في الداخل أي في الجبهات، الذين كانوا يستعدون لتصفية حسابهم مع قيادة الجبهة وترحيلها في المؤتمر الثاني الذي كان مقرراً عقده في ٢٣ ك٢ ١٩٦٦، فقد باغتها قرار الدمج، ورأت فيه "إعلاناً عن مخططٍ ضمني بغرض لوي الثورة أو تطويقها"[93] وتسليمها لمنظمة التحرير والسلاطين. ولم تر هذه الكوادر في قبول الأصنج بمبدأ الكفاح المسلح سوى نوع من هروب إلى الأمام أملته اعتبارات تكتيكية صرفة.

كان موقف كوادر الصف الثاني المعادين لـ "الاندماج" متطابقاً مع موقف فريق قحطان الشعبي المحسوب في معادلات الصراع الحركية الداخلية على الفريق التقليدي أو "اليميني" في حركة القوميين العرب. من هنا بادرت كوادر الداخل، بناء على دعوة عدد من أعضاء المجلس التنفيذي المقيمين في تعز إلى عقد مؤتمر فوري، أبلغ "الجهاز العربي" في تعز شجبه لـ "الدمج القسري"، كما جمد عضوية أعضاء المجلس التنفيذي، وانتخب قيادة جديدة من كوادر الصف الثاني على رأسها عبد الفتاح إسماعيل. واتخذت هذه الكوادر من "الدمج القسري" ذريعة لتنفيذ الخطة التي بيّتتها مسبقاً بترحيل المجلس التنفيذي عن قيادة الجبهة، والتي كان مقرراً لها أن تتم في ٢٣ ك٢ ١٩٦٦. وفي إطار التقاليد التنظيمية المعمول بها في حركة القوميين العرب يومئذٍ، كان ذلك تمرداً وعصياناً إلا أن هذه التقاليد كانت قد وهنت للغاية، لا سيما بعد قرار مؤتمر شباط القومي بتحويل مركز الثقل في الحركة من "المركز إلى الأقاليم" ومن الأمانة العامة إلى المؤتمرات الإقليمية.

استجابت الأمانة العامة للحركة لرغبة عبد الناصر في تطويق هذا التطور الجديد في الداخل، فأوفدت لجنة مركزية ثلاثية مؤلفة من جورج حبش وهاني الهندي ومحسن إبراهيم،

اجتمعت بكوادر "الداخل"، ولمست التناقض السياسي ما بين كوادر الجبهة والجهاز العربي، ونقلت ذلك إلى عبد الناصر الذي كان في الواقع محكوماً بالمعلومات المضلّلة التي قدمتها له أجهزته عن الحفنة الضئيلة التي تعارض الدمج[٩٤].

كان محسن إبراهيم من المتحمسين للدمج باعتباره تجسيداً لصيغة "الالتحام بالناصرية" في حين كان موقف حبش والهندي ضد هذه الصيغة وإن التزما بها، غير أنهما كانا حريصين على عدم وضع الحركة في مواجهة عبد الناصر. من هنا "أقنعت" اللجنة الثلاثية قيادة كوادر الداخل بالبقاء في إطار جبهة التحرير، وتعزيز الموقع القيادي للجبهة القومية فيها. أما فرع الحركة في الشمال الذي لم تكن لديه أية أوهام حول "الالتحام بالناصرية" بتأثير تجربته المرة مع أجهزتها واعتراضه على سياساتها التي وصفها بـ "المهادنة".. فقد تقدم بموقف مؤلف من أربع نقاط:

١- إن الخلافات بين جبهة التحرير والجبهة القومية خلافات طبقية، فالأولى تمثل السلاطين والبورجوازية العدنية، والثانية تمثل العمال والفلاحين والفئات التقدمية من البورجوازية الصغيرة.

٢- بما أن الأمر على هذا الحال فليس ثمة مجال للتعاون بين الجبهتين.

٣- يتوجب على قادة الجبهة القومية إن يغادروا تعز ويعودوا لشن النضال في الجنوب.

٤- إن الجبهة القومية ستبدأ بتثقيف كوادرها وتدريبهم لتعزيز عملياتهم[٩٥].

غير أن قيادة الجبهة القومية في الداخل ظلت مرتبكة لمدة شهرين بين بقائها في إطار جبهة التحرير وبين رفضها لذلك. وكان خروجها من جبهة التحرير يعني فقدان الدعم المصري وتجريد الجبهة القومية فعلياً من أسنانها. وفي ١٨ آذار اعترفت الجامعة العربية بجبهة التحرير كممثل شرعي وحيد لشعب الجنوب. وتم التوصل إلى تسوية مؤقتة ما بين الجبهة القومية ومنظمة التحرير بتشكيل مجلس قيادة لـ "جبهة التحرير" بالمناصفة ما بينهما[٩٦]. وفي الشهر نفسه تم فصل السلطانين الفضلي والعوذلي لاتصالهما بشقيقيهما في حكومة الجنوب.

غير أن الجبهة القومية استمرت بالعمل في الداخل بشكل مستقل، ففعلياً لم يكن لمنظمة التحرير يومئذ أي وجود فعلي عسكري في الداخل القبّلي، وتجلّت هذه الاستقلالية في اجتماع قادة الفدائيين في أيار ١٩٦٦ في المنصورة بضاحية عدن، وسعْيهم للعودة إلى النشاط المستقل وتنشيط الكفاح المسلح وتشكيل فصيل مسلح جديد هو الحرس الشعبي.

من هنا ولاعتبارات تكتيكية أقر المؤتمر الوطني الثاني للجبهة القومية المنعقد بين ٧-١١ حزيران ١٩٦٦، في بلدة جبلة في شمال اليمن البقاء في إطار جبهة التحرير ولكن على أساس

جبهوي يستثني السلاطين من التحالف. وتم في هذا المؤتمر تسجيل ٢٨ خطأً للقيادة السابقة وإدانتها لإقامتها في الخارج، وتجاهلها لأطر الصف الثاني، واضطهادها لمن يطالب منهم بتصحيح الأوضاع، واختيار القيادات وفق الولاء الشخصي، وعدم تنفيذ مقررات المؤتمر الأول، وغياب النظرة السليمة للمعركة وأبعادها.

علّق المؤتمر عضوية أعضاء المجلس التنفيذي في الجبهة القومية وهم: قحطان الشعبي، فيصل عبد اللطيف الشعبي، علي الشعبي، جعفر علي عوض وسالم زين وطه مقبل وعلي سلامي. وتم تعليق عضوية قحطان وفيصل بدعوى أنهما نددا بالدمج بالأقوال فقط. وشكل المؤتمر قيادة عامة جديدة، انتخب اثني عشر منها وعين ثلاثة. وكان بينهم أحد عشر عضواً من قيادة الصف الثاني في الداخل(٩٧) وانبثق عن هذه القيادة لجنة تنفيذية مؤلفة من خمسة أعضاء. وشكل المؤتمر وفداً من أجل مباحثات الوحدة الوطنية في القاهرة، كُلّف بالتأكيد على رغبة الجبهة القومية بالبقاء في إطار جبهة التحرير ولكن على أساس جبهوي. وكان هذا القرار مخرجاً في الواقع من ارتباك الشهرين الأولين بين الاندماج والاستقلال(٩٨).

احتدم في أواخر حزيران ١٩٦٦ صراع ضار ما بين الجبهة القومية وجبهة التحرير بصدد مسألة دعوة المجلس الوطني لجبهة التحرير إلى الانعقاد. ولم تعترف الجبهة القومية بالانتخابات التي أجرتها جبهة التحرير، فوجه قادة جبهات القتال وهم: **علي ناصر محمد** عن جبهة المنطقة الوسطى، و **عبد الكريم محسن** عن جبهة ردفان و **محمد البيشي** عن جبهة الضالع و **أحمد الشاعر** عن جبهة عدن و **علي محضار** عن جبهة يافع و **صالح مصلح** عن جبهة الشعيب، برقية إلى الرئيس عبد الناصر يعلنون فيها أن الوحدة الوطنية في خطر. ودعمت ست قيادات نقابية والمعتقلون السياسيون في **سجن المنصورة** بعدن برقية قادة الجبهات، وجرت في عدن والشيخ عثمان عدة تظاهرات.

في هذه الظروف تم توقيع اتفاقية الاسكندرية بين **الجبهة القومية** و **منظمة التحرير** في آب ١٩٦٦ وأقر فيها تشكيل تنظيم جبهوي مشترك وليس تنظيماً موحداً. وشارك فيه إلى جانب طه مقبل وسالم زين وعلي السلامي الذي استمروا ممثلين للجبهة القومية في جبهة التحرير رغم تجميد المؤتمر الثاني لعضويتهم كل من **سيف الضالعي** و **عبد الفتاح اسماعيل**. وتم في الاتفاقية إقرار جبهة التحرير كممثل شرعي وحيد لشعب جنوب اليمن مقابل حصول الجبهة القومية على ثلث المقاعد في الهيئات القيادية للجبهة ووضع القيادات العسكرية تحت أمرة قيادة مشتركة.

أثارت الاتفاقية استياءً عاصفاً في الداخل. فعُقِد في أيلول ١٩٦٦ اجتماع موسع شارك فيه ممثلو فرع شمال اليمن لحركة القوميين العرب. وأخذ زمام المبادرة في الاجتماع سالم ربيع علي وعلي عنتر بدعم من فرع الحركة في الشمال الذي طلب بفسخ اتفاقية الاسكندرية والخروج نهائيا من جبهة التحرير[٩٩].

وفي ١٤ ت١ ١٩٦٦، قام قادة الفدائيين العدنيين بما يسمى في بعض الدراسات بـ "انقلاب ١٤ أكتوبر". وكان هذا الانقلاب نوعاً من انقلاب منظمات القواعد، إذ شاركت فيه المنظمات القاعدية للجبهة وإطاراتها الجماهيرية، وجرى تصعيد العمليات العسكرية. ولا يوجد إلى الآن دليل قاطع يؤكد أن هذا الانقلاب قد تم بالاتفاق ما بين قادة الفدائيين والقيادة التي انتخبها المؤتمر الثاني للجبهة، فقد كانت هذه القيادة ومن بينها سيف الضالعي وعبد الفتاح اسماعيل مسؤولةً عن **اتفاقية الاسكندرية** التي شجبها قادة الفدائيين ومجمل المنظمات القاعدية للجبهة. غير أن ما فعله هؤلاء القادة كان منسجماً على الأرجح مع مقاصد هؤلاء القادة، من دون أن يلغي ذلك ما يسميه عبد الفتاح اسماعيل بـ "التململ والقلق الذي ساد قواعد الجبهة القومية" على حد تعبيره أو مقاطع انقلابية في الجبهة كما هو الأدق في تقديرنا. وقد أيد قحطان الشعبي وفيصل عبد اللطيف الشعبي القائدان السابقان للجبهة هذا الانقلاب أو التمرد القاعدي، وشكل ذلك مدخلاً لعودتهما إلى قيادة الجبهة. وكان هذا الانقلاب مهماز العودة إلى مؤتمر خمر الاستثنائي، الذي انعقد في الواقع بطريقة الاستدراج وإدعاء سالم ربيع علي أن لديه قراراً بشأن ذلك أكثر مما انعقد بقرار مركزي. وهو ما يشير إلى حجم الفوضى التنظيمية التي أصابت الجبهة القومية يومئذ. وعلى الرغم من أن أكثرية الحاضرين في المؤتمر أيّدت الانفصال عن جبهة التحرير فإن خصوم الانسحاب كانوا كثيرين. ومن هنا انسحبت الجبهة القومية من جبهة التحرير إلا أنها طرحت مسألة إقامة وحدة وطنية. وفي هذا المؤتمر تم إعادة قحطان الشعبي وفيصل الشعبي إلى القيادة، فانسحبت الجبهة القومية في ١٢/ ١٢/ ١٩٦٦ نهائياً من جبهة التحرير في حين جمدت الأمانة العامة المركزية لحركة القوميين العرب علاقاتها مع الجبهة[١٠٠].

كانت الفترة بين يناير (الدمج) وأكتوبر ١٩٦٦ (الاستقلال عن جبهة التحرير)، فترة عصيبة بالنسبة للجبهة القومية، استلم فيها قادة الجبهات وقادة الفدائيين زمام المبادرة باسم منظمات القاعدة، وسط تناقضات حادة أثارها الموقف من مصير الجبهة القومية، فكان هذا المصير الموضع الأساسي لكل النقاشات والصراعات والمبادرات الإنقلابية الداخلية. فخلال تلك الفترة ضعف العمل العسكري لكوادر الداخل وبرز العمل الانقلابي الداخلي، إذ وضع "الجهاز العربي" قيوداً حدية أمام تزود الجبهة القومية بالسلاح، وحاول سحب السلاح الثقيل منها، فانخفضت العمليات الفدائية العسكرية بشكل ملحوظ[١٠١]. أما من الناحية السياسية فكاد اسم

الجبهة القومية يختفي في حدود بياناتها المكتوبة في حين برزت جبهة التحرير في كل مكان بوصفها ممثلاً شرعيا معترفاً به لشعب جنوب اليمن، ويمتلك قادتها الخبرة السياسية، "فلم يكن أحد يسمع شيئاً عن الجبهة القومية بسبب الحصار المضروب حولها"(١٠٢) أي عدم الاعتراف القانوني بها كتنظيم مستقل في ظل الدمج.

وبلغ من نقمة الأجهزة المصرية على الجبهة إثر انسحابها من جبهة التحرير أن اعتذرت عن تدريب دفعة مقررة في الكلية الحربية في القاهرة كما يشير **علي ناصر محمد**(١٠٣) فاضطرت الجبهة القومية للاعتماد على الذات وتأمين تمويلها الذاتي بوسائط متعددة، منها عمليات السطو على البنوك والمؤسسات الأجنبية(١٠٤).

أما بالنسبة لـ "جبهة التحرير" فقد أصبح لها تنظيمها العسكري الذي ضم عدداً من الفدائيين السابقين في الجبهة القومية، إذ جرى تشكيل التنظيم الشعبي للقوى الثورية، بدعم من الجهاز العربي كجناح فدائي يعمل تحت شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة. وهو نفس التنظيم الذي شكل ولكن وفق وظائف أخرى في الشمال(١٠٥)، وكان نوعاً من اتحاد اشتراكي عربي في اليمن. وخلال عام ١٩٦٧ وقع الصدام الدامي ما بين التنظيمين، وتكلل بسير الجبهة القومية في الطريق القاتل: طريق احتكار السلطة إثر الاستقلال.

الاستيلاء على "كريتر"

كان القرار البريطاني الحاسم بالإنسحاب من الجنوب وتصفية القاعدة مدفوعاً باعتباراتٍ استراتيجية قبل أي اعتباراتٍ أخرى. فقد بقي المركز البريطاني الأساسي في الجنوب وهو القاعدة آمناً من هجمات الأطراف رغم تعرضه لبعض الهجمات غير الفعالة عسكرياً ولكن الفعالة سياسياً. و لم يكن تردي الأمن في الأطراف يثير خوف الإنكليز بل كان ما يثير ذلك هو تردي الأمن في عدن نفسها حيث القاعدة.

خلال عام ١٩٦٧ كان كل شيء ما عدا القاعدة غير آمن، وأثبتت الحكومة الاتحادية التي شكلتها بريطانيا أساساً لإدارة الأطراف ثم ضمت إليها عدن لاحقاً وفق نظام خاص، بؤس إدارتها ومحدودية فعاليتها. وفعّلت الجبهة القومية بعد انفصالها التام عن منظمة التحرير عملياتها. وكان عام ١٩٦٧ هو عام هذا التفعيل، بهدف إرغام الإنكليز على الاعتراف بالجبهة القومية ممثلاً وحيداً لشعب جنوب اليمن وإجبارهم على الجلوس إلى مائدة المفاوضات(١٠٦).

من هنا انتقلت عمليات الجبهة القومية من عمليات إنهاك إلى مواجهات وجبهات والتحام مباشر في عدن نفسها، وتميزت هذه العمليات من الناحية العسكرية بالتحرك المكشوف والتمركز على أسطح المنازل وخوض معارك الشوارع ضد الدوريات والمشاة[١٠٧]. والجديد في هذه العمليات هو وضعها في إطار عصيان مدني سياسي، فعرضت الجبهة القومية عضلاتها بقوة في إضرابي ١٩ ك٢ و٨ شباط ١٩٦٧. وكان الإضراب الأول بمناسبة الذكرى ١٢٩ لاحتلال عدن في حين كان الإضراب الثاني بمناسبة مرور ثمانية أعوام على تشكيل اتحاد الجنوب العربي. وفي الإضرابين تكرر المقطع نفسه: تظاهرات تحمل أعلام الجبهة القومية وجبهة التحرير والجمهورية العربية المتحدة، وتهتف باسم: ناصر، وصدامات مع القوات الحكومية الاتحادية والبريطانية، وعشرات العمليات العسكرية. وفي أوائل نيسان ١٩٦٧ تكرر المقطع نفسه، إذ وافق الإنكليز على استقبال بعثة الأمم المتحدة الخاصة بالجنوب، وفي البداية تعاطت الجبهتان: القومية والتحرير مع ذلك إلا أنهما قاطعتا في النهاية أعمال البعثة، وفضلتا الإجابة في الميدان وهو ما يطلق عليه اسم معارك نيسان التي حاولت فيها الجبهتان الاستيلاء على الشيخ عثمان. ويصفها عبد الفتاح اسماعيل: "استمرت هذه المعركة في الشوارع والأحياء طوال الأيام التي بقيت فيها اللجنة في عدن، وبشكل متواصل. وكان سلاحنا فيها الرشاشات والقنابل ومدافع البازوكا فقط بينما استخدمت القوات البريطانية الطائرات والدبابات وقوات المشاة .. وإذا بعدن تتحول -فعلاً- إلى ساحة معركة دموية ضارية بين الثورة والقوات الإستعمارية[١٠٨].

توّجت الجبهة القومية هذه الاستراتيجية بالاستيلاء في ٢٠ حزيران ١٩٦٧ على حي كريتر في عدن، والاحتفاظ به لمدة أسبوعين. وشكل هذا الاستيلاء عنصراً حاسماً في تحول الجبهة نحو المرحلة الأخيرة في استراتيجيتها وهي إسقاط عدن انطلاقاً من إسقاط السلطنات الواحدة تلو الأخرى وتدمير الحكومة الاتحادية، وتم هذا الاستيلاء في ظل السخط الحاد على الهزيمة التي ألحقتها إسرائيل بالعرب في ٥ حزيران ١٩٦٧.

كانت معركة كريتر استثماراً بارعاً للتمرد في الجيش الاتحادي. ففي الأول من حزيران قام الإنكليز بتعريب الجيش ووضعوا العقيد ناصر بريق العولقي المعروف بولائه للسلاطين على رأسه. فاحتج كبار الضباط غير العوالق على ذلك، مما أدى إلى تنحيتهم عن مناصبهم، ونتيجة لشيوع أمر توقيف العقداء الأربعة، تمرد طلاب الجيش في معسكري **"تشامبيون لاينز"** و**"ليك لاينز"**، وامتد التمرد إلى الحامية التي تتولى حماية الحكومة في مدينة عدن، وتم قتل عدة جنود إنكليز ثم انضمت الشرطة الاتحادية إلى التمرد وقامت بمساندة الجماهير بنزع الأعلام الاتحادية البريطانية على المؤسسات الحكومية وتخريب هذه المؤسسات ثم امتد التمرد إلى حي كريتر، وتم اقتحام سجن المنصورة وتحرير ٥٠٠ سجين سياسي، كما تم قتل جنود الدوريات الإنكليزية،

وتحدثت الصحف يومئذ عن مقتل ٢٤ جندياً إنكليزياً ومقتل ستة وعشرين من الوطنيين. وبفضل نقل المتمردين لكميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة أصبحت كريتر ترسانة عسكرية، وحاصر الإنكليز مداخلها من دون اقتحامها[١٠٩].

حوّلت الجبهة القومية كريتر فعلياً إلى مدينة محررة لأكثر من أسبوعين، وأكسبت التمرد القبَلي العسكري مضموناً وطنياً تحريرياً ضد الإنكليز والحكومة الاتحادية التي أصبحت أسنانها أي الجيش والشرطة مخلخلة ومنخورة، وخاضعة لنفوذ الجبهتين: القومية والتحرير أكثر مما هي خاضعة لسلطة الحكومة.

إثر المقطع الباهر الذي حققته الجبهة القومية في كريتر، بدأت تنفيذ خطتها بإسقاط السلطنات والإمارات في أطراف عدن الريفية الواحدة تلو الأخرى. فتم بين ٢٢ حزيران و١٤ تشرين الأول عام ١٩٦٧ إسقاط ١٥ منطقة وطرد السلاطين والشيوخ منها وإقامة سلطة وطنية. ثم تم بين ٢٧ و٣٠ ت١ من العام نفسه تحرير الصعيد ونصاب وسقطرة[١١٠].

كان الإنكليز يدركون الضعف السياسي والإداري للحكومة الاتحادية، إلا أن انهيارها بهذا الشكل وتساقطها الذريع كان فيه كثير من المفاجأة. والواقع أن الجيش الاتحادي في الأطراف لم يقاوم الجبهة القومية حين شرعت بإسقاط السلطنات بل ساعدها ضمناً، وعزا جعفر عوض وعبد الله الخامري ذلك إلى التنظيم السري للجبهة داخل الجيش الإتحادي[١١١]، والذي كان قوياً في مجموعة العسكريين غير العوالق. والواقع أنه منذ آذار ١٩٦٥ شهد هذا الجيش عمليات التحاق بعض الضباط والجنود إلى الجبهة القومية ومعهم أسلحتهم إبان الصدامات في الجبال[١١٢]. وأدى ذلك إلى اعتراف بريطانيا رسمياً في ٦ ت٢ بالجبهة القومية ممثلاً شرعياً وحيداً لشعب جنوب اليمن، واعترف جيش الاتحاد بالجبهة، وكان ذلك يعني بدء بريطانيا لمفاوضات الاستقلال ومغادرة البلاد. وكان اعتراف بريطانيا بالجبهة القومية وليس بجبهة التحرير مصادقة على الأمر الواقع في الميدان، وهو تمكن الجبهة القومية من سحق إخوتها الأعداء في جبهة التحرير، وحدوث الاقتتال الأهلي بين التنظيمين الوطنيين قبيل الإستقلال.

الاقتتال الأهلي بين القومية والتحرير :

قبل انشقاق النقابات الست عن مؤتمر عدن العمالي عام ١٩٦٦، كانت قوة الجبهة القومية فعلياً في الأطراف (الريفية) في حين كانت قوة حزب الشعب الاشتراكي في المركز (المديني) أي عدن. إلا أن الجبهة القومية ولا سيما بعد تنفيذها لاستراتيجية المواجهة العسكرية والسياسية

المباشرة مع الإنكليز في عدن نفسها منذ إضراب كانون الثاني ١٩٦٧ بشكل أساسي وما تلاه، أخذت تحتل مواقع حزب الشعب الاشتراكي وتقضم أنصاره وقواعد مؤيديه.

لا يعني ذلك أن جبهة التحرير قد فقدت قوتها السياسية والعسكرية في عدن بقدر ما يعني دخول الجبهة القومية كمنافس شديد لها في عرينها وإثبات حضورها بقوة. فمن ناحية توزيع القوى عام ١٩٦٧، كانت قوى الجبهتين متعادلة عسكرياً في عدن. وتم تقدير قوى جبهة التحرير بـ ١٢٠٠ مقاتل وفق أدنى تقديرات خصومها وبـ ١٧٠٠ مقاتل وفق تقدير الصحافة البريطانية. وفي عدن كان يمكن القول إن **عدن الصغرى** هي للجبهة القومية أما **المنصورة** فهي لجبهة التحرير في حين أن نفوذ الجبهتين متعادل في **الشيخ عثمان**. وفي الداخل القبلي كان للجبهة بعض النفوذ في بعض المناطق وبشكل أساسي في سلطنتي **الواحد** و **الكثيري** وبين القبائل **العوذلية** أما في الجيش الاتحادي حيث كان لكل من الجبهتين نفوذ تنظيمي وسياسي، فإن نفوذ جبهة التحرير كان واضحاً في مجموعة العوالق العسكرية في حين اجتذبت الجبهة القومية ضباط المجموعات القبلية الأخرى التي كانت مستاءة من نفوذ العوالق في الجيش[١١٣]. غيرأنه نشأت بين بعض مقاتلي الجبهتين اتصالات وعلاقات[١١٤]، ويعود ذلك في تقديرنا إلى أن معظم مقاتلي التحرير كانوا مقاتلين سابقين في القومية.

كانت جميع عناصر الاقتتال ما بين الجبهتين قائمة بالقوة، ومن هنا لم تكن تحتاج سوى إلى ذريعة أوشرارة تحولها إلى عناصر قائمة بالفعل. فخلال النصف الأول من عام ١٩٦٧ كان مشهد الاقتتال الأهلي يتكون بشكل متسارع، على خلفية التناقض الحاد ما بين الجبهتين، وتنافسهما على التمثيل. كانت جبهة التحرير قوية ديبلوماسياً وتتمتع بدعم الجامعة العربية والقاهرة بوصفها ممثلاً شرعياً وحيداً لشعب جنوب اليمن، وشكّلت حكومة منفى تستعد لاستلام مقاليد الأمور بُعيد الاستقلال الوشيك، وقد استبعدت منها الجبهة القومية. في حين أن الجبهة القومية استخدمت الميدان لفرض الاعتراف بها، خلافاً لرغبة القاهرة ولندن في آنٍ واحد.

ويبدو أن حفنة من القتلة الأوغاد المحترفين الذين يأتمرون بأوامر السلاطين وربما الإنكليز أنفسهم قد استخدمت لتسعير التناقض ما بين الجبهتين وإيصاله إلى حافة الانفجار. غير أن هذا لا ينفي أن كلاً منهما كان يستعد للتغذي بالآخر قبل أن يتعشاه.

وفي ٢٧ شباط تم تفجير منزل **عبد القوي مكاوي** الأمين العام لجبهة التحرير، وقُتل ثلاثة من أبنائه الأربعة، وشيَّع المغدورين عشرة آلاف شخص في عدن، كما اغتيل في اليوم نفسه أحد الكوادر القيادية للجبهة وهو **سعيد محمد محسن**. ووُجِّهت أصابع الاتهام إلى الجبهة القومية التي نفت ذلك واستنكرته. وربما استثمرت الجهة المنفذة لعمليتي القتل اقتراح الأصنج تشكيل

حكومة منفى للتباحث مع بعثة الأمم المتحدة المقرر وصولها في /٢/ نيسان إلى عدن، وإعرابه عن موقف مسالم تجاه السلاطين، ورغبته في نقل بريطانيا السلطة سلمياً. ورغم أن الجبهتين قاطعتا في النهاية البعثة، وتدخلت الجامعة العربية لتهدئة العلاقة ما بينهما وتطبيعها فإن ما كان يجري في الميدان كان غير ما يجري على الورق.

وإبان حصار كريتر في حزيران-تموز اغتيل **عبد النبي مدرم** أحد قادة فدائيي الجبهة القومية، واتهمت الجبهة القومية جبهة التحرير بذلك، واعتقلت أربعة من المتهمين. ويعتبر **عبد الفتاح اسماعيل** ذلك بمثابة الشرارة التي فجرت الاقتتال الأهلي في تموز ١٩٦٧، وأدى إلى سقوط العشرات من الضحايا[١١٥].

وإثر مباشرة الجبهة القومية بالاستيلاء على السلطنات، الواحدة تلو الأخرى، لا سيما خلال شهر آب الذي سقطت فيه خمس مناطق [١١٦] بينها منطقة العواذل التي يوجد فيها نفوذ مهم لجبهة التحرير، فإن هذه الجبهة الأخيرة انخرطت في عملية الاستيلاء على بعض السلطنات، فشن جيشها المرابط قرب تعز والمؤلف من حوالي ألف مقاتل هجوماً كبيراً في لحج، وسيطرت في ١٦ آب على كرش الحدودية واعتقلت عدداً من كوادر الجبهة القومية[١١٧] وفي ٢ أيلول ١٩٦٧ كانت عشر سلطنات قد سقطت بيد الجبهة القومية، فأعلنت هذه الأخيرة أنها الممثل الشرعي الوحيد لشعب الجنوب، مما كان يعني إقصاء جبهة التحرير. وحدث بعد ذلك أن رميت قنبلة على مقر قيادة الجبهة القومية في حي الهاشمي بالشيخ عثمان، واتهمت جبهة التحرير بذلك، وبدأ الاقتتال الثاني وشمل المحافظة الأولى ومنطقة لحج[١١٨].

وتدخل الجيش الاتحادي الذي برز منذ تمرد حزيران وحصار كريتر كقوة ذات وزن في الصراع الداخلي ما بين القومية والتحرير، وفرض إيقاف الاقتتال في ١٣ أيلول في الشيخ عثمان، وإطلاق سراح المعتقلين وتشكيل لجنة مصالحة بإشرافه. وإبان ذلك أصدر **علي عبد الرحمن الأسودي** رئيس المؤتمر العمالي في عدن بالنيابة وأحد أركان جبهة التحرير بياناً ندد فيه بالجبهة القومية ووصفها "بأنها تضم حفنة من الذين خدعتهم السياسة البريطانية" واتهم الاستعمار البريطاني بأنه "حاك حول الجبهة هالة مزيفة من النضال بعدما فشلت أساليبه القديمة في الاتكال على السلاطين" كما اتهم البريطانيين "بتدبير هروب السلاطين وتسليم دويلاتهم إلى الجبهة القومية"[١١٩].

وبسبب تدخل الجامعة العربية، وقّع **عبد القوي مكاوي** (عن جبهة التحرير) و **فيصل عبد اللطيف الشعبي** (عن الجبهة القومية) في ٢٧ أيلول اتفاق سلام نص على عقد مفاوضات ما بين الجبهتين لتشكيل حكومة ائتلافية مؤقتة تتسلم السلطة من بريطانيا. وبعيد أسبوع من ذلك تمت

في الأول من تشرين الأول المفاوضات ما بين الجبهتين لتشكيل حكومة ائتلافية مؤقتة، واستمرت المباحثات لمدة أسبوعين دون أن تثمر عن شيء. وخلال المحادثات حاصرت الجبهة القومية ولايتي العوالق والواحدي اللتين أعلن حاكمهما عن تأييدهما لجبهة التحرير[١٢٠]. ويرى هوليداي أن عبد الله الخامري وعبد الفتاح اسماعيل عارضا اتفاق ٢٧ أيلول مع أن اسماعيل كان عضواً في الوفد المفاوض إبان محادثات تشرين الأول، كما يشير إلى أن القوى المناوئة للاتفاق شكلت قيادة عامة مؤقتة بديلة عن قيادة **قحطان الشعبي**، وضمت **محمود عشيش** و **مقبل** و **الخامري** و **فارس** و **علي سالم البيض** و **حسن علي** (عبد الله الأشطل) أي نوعاً من قيادة ظل[١٢١].

إثر فشل الاتفاق في منتصف تشرين الأول أصدر في ٢٠ منه فريق من ضباط الجيش الموالين لجبهة التحرير بيان اتهموا فيه بريطانيا بالتواطؤ مع الجبهة القومية، وأثار هذا البيان تفاقم الصراع في الجيش[١٢٢]. وكان تكراراً لنغمة دأبت عليها جبهة التحرير منذ وقت، مستغلة التناقض بين القاهرة والجبهة القومية، لتوحي بأن بريطانيا تدعم الجبهة القومية المناوئة لعبد الناصر على حساب جبهة التحرير التي تتبناها القاهرة.

وفي ٢ت٢ قررت الحكومة البريطانية منح الاستقلال للجنوب قبل نهاية شهر تشرين الثاني، وأكد البريطانيون أن انسحابهم في نهاية الشهر حتمي، وأنه إذا لم يتم الاتفاق مع أحد، فإنهم سينسحبون من طرف واحد، ويعتبرون جنوب اليمن دولة مستقلة[١٢٣]. وفي مساء اليوم ذاته وقعت اشتباكات عنيفة ما بين الجبهتين في عدن وضواحيها، واستمرت الاشتباكات خمسة أيام استولت فيها الجبهة القومية على كافة مواقع جبهة التحرير وحاصرت معقلها الأخير في المنصورة، ولعب دوراً بارزاً في حسم المعركة انحياز قادة الجيش والشرطة إلى الجبهة القومية واعترافهم بها وتعيين أحد أنصارها وهو العقيد **حسين عثمان عشّال** قائداً للجيش ومن هنا فإن من حسم معركة المنصورة كان هو الجيش وليس **الجبهة القومية**[١٢٤]. وبذلك خسرت **جبهة التحرير** آخر معاقلها الحصينة.

إثر الواقع الجديد في الميدان، أعلن المندوب السامي في ٦ ت٢ اعترافه بالجبهة القومية ممثلاً وحيداً لشعب الجنوب، واستعداده للتفاوض معه حول تنظيم الانسحاب النهائي. فشرعت الجبهة القومية للتو بعد انحياز الجيش الاتحادي لها واعترافه بها وتشكيل قيادة عسكرية موالية لها، إلى "تطهير الجيش"[١٢٥] مما أسمتهم بـ "ضباط السلاطين وعملاء بريطانيا والمخابرات الأميركية". أما **عبد الله الأصنج** فوصف الضباط الذين طهرتهم الجبهة القومية بأنهم **"ضباط جبهة التحرير في جيش الاتحاد"**. ووصف ما تم بأنه **"اغتصاب للسلطة بإيعاز من بريطانيا"** وأن

جبهة التحرير لا تعترف بأي اتفاق يبرم مع الجبهة القومية. واتهم الأصنج بريطانيا بالتواطؤ مع الجبهة القومية وبتسليمها "مناطق الجنوب على غرار تسليمها حيفا ويافا لإسرائيل عام ١٩٤٨" ووصف الجبهة القومية بـ "وريث للسيد الإنكليزي قبل مماته"(١٢٦). من هنا رفض الأصنج دعوة الجبهة القومية للتفاوض، وأعلن تمسكه باتفاقية القاهرة التي نسفتها وقائع الميدان الجديدة، إذ تمت هذه الدعوة فعلياً من قبيل "فضّ العتب" و"المناورة" بعد تجريد الجبهة من أضراسها وتهشيمها. ففي الوقت الذي وُجِّهت فيه الدعوة للأصنج للتفاوض أعلن **عبد الفتاح اسماعيل** بوضوح تام أن الجبهة القومية مضطرة للسير في "**طريق الانفراد بالسلطة**" و"أنه يستحيل اللقاء من جديد مع جبهة التحرير"(١٢٧).

تحوّل مقاتلو "الجبهة القومية" إلى ساسة، وخلال مفاوضات جنيف ما بين ٢٢ و٢٧ ت٢ ١٩٦٧ تم الاتفاق على تنظيم الانسحاب البريطاني النهائي وفي ٢٨ ت٢ ، ودّع همفري تريفليان عدن على عزف أوركسترا حاملة الطائرات "إيجل" للحن " إن الأمور تسير ليس كما في السابق". وفي ٣٠ ت٢ تم إعلان قيام **جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية**، وتولي الجبهة القومية فيها مهام السلطة العليا، وعين **قحطان الشعبي** رئيساً لمدة سنتين، وتم تشكيل حكومة، أما المكاوي والأصنج فوجها انذاراً بأن "**جبهة التحرير ستقاتل الحكومة الجديدة في الجنوب وتعتبرها امتداداً للوجود البريطاني**" ودعَوَا إلى إجراء انتخابات حرة في الجنوب ومنح الشعب حرية الاختيار(١٢٨). غير أنهما كانا قد أصبحا بدون أسنان.

من الاستقلال إلى قتل الأب:

ورثت الجبهة القومية جهاز دولة بسيط منخور بالانقسامات السياسية القبَلية والجهوية، ومحدود الانتشار والوظائف خارج عدن والمناطق الأغنى مثل لحج والمكلا، إذ ظل جنوب اليمن حتى أواخر الخمسينات مجموعة "سلطنات" و"إمارات" مستقلة داخلياً وجمركياً، فلم يعرف طعم السلطة المركزية إلا بشكل محدود في إطار "اتحاد الجنوب العربي". وقد أعادت الجبهة القومية منذ أيامها الأولى بناء الحدود الإدارية لهذه السلطنات من جديد في شكل محافظات، حُذفت منها أية إشارة جهوية أو قبَلية، وسُمّيت رقمياً بشكل محافظة أولى وثانية وهلم جراً.

أما الوضع الاقتصادي الذي ورثته الجبهة فكان محفوفاً بالمخاطر، فالقطاع الخدمي يهيمن على ٨٠٪ من النشاط الاقتصادي، وكان هناك ٢٢٠ ألف فدان مزروعاً، تملك الأسر السلاطينية بين ٧٠٪ و٨٠٪ من مساحتها، وتقلص عدد عمال مصفاة عدن من ٨٠,٩٧٥٠ ألف عامل عام ١٩٦٥ إلى ألفي عامل عام ١٩٦٨، وانحطت أهمية مرفأ عدن بسبب إغلاق

قناة السويس، وخسر ٧٥٪ من تجارته، وأدى إغلاق القاعدة البريطانية إلى عطالة نحو ٢٥ ألف عامل، وكانت الميزانية عام ١٩٦٨ هي ٣٣ مليون جنيه في حين أن الدخل هو ثمانية ملايين جنيه استرليني[١٢٩].

من هنا شكّلت المسألة الاقتصادية- الاجتماعية أخطر مسألة واجهت الجبهة. وربط الجناح الذي يصف نفسه بـ "اليساري" حل هذه المسألة بتحطيم جهاز الدولة القديم نفسه، وانتهاج طريق **تطور لا رأسمالي** في التنمية. ويفسر ذلك أن الجدل "الإيديولوجي" الذي تم تجميده داخل الجبهة بين ١٣ ك٢ ١٩٦٦ (الدمج القسري) و٣٠ ت٢ ١٩٦٧ (الاستقلال)، بعامل أولوية التلاحم حول مصير الجبهة القومية في إطار جبهة التحرير[١٣٠]، قد تم بعثه وبشكل دراماتيكي، منذ الأيام الأولى للاستقلال.

أخذ هذا الجدل المحتدم شكلاً إيديولوجياً حاداً هو شكل صراع ما بين "**يمين**" و"**يسار**" وفق وصف أدبيات الجبهة القومية والحزب الاشتراكي اليمني له. غير أنه لم يكن لا "اليمين" ولا "اليسار" بمجموعتين متجانستين، متلاحمتين وثابتتين، فتدخلت في الجدل بينهما عوامل قبَلية وجهوية وتنظيمية وجيلية مركّبة، إذ كان المتجادلون يمنيين في النهاية.

ورغم أن العلاقة التنظيمية ما بين الجبهة القومية والأمانة العامة المركزية لحركة القوميين العرب كانت مجمّدة منذ عام ١٩٦٦، فإنه يمكن وضع هذا الجدل الذي تم داخل الجبهة القومية في سياق الجدل الحاد ما بين "اليمين" و"اليسار" الذي عمّ كل فروع حركة القوميين العرب إثر نكسة حزيران وخلال عام ١٩٦٨ على وجه التحديد، وانتهى بإعلان يسار الحركة في شباط ١٩٦٩ بحل حركة القوميين العرب، والانفصال عنها شكلاً ومحتوى، و"مطاردة" "**الجيوب اليمينية**" و"تصفيتها" أينما كانت[١٣١].

احتلت الكوادر "**اليسارية**" منذ البداية مواقع قيادية في عدة محافظات، مثل المحافظة الأولى أي عدن والخامسة أي حضرموت والسادسة أي المهرة. وأعاق وجود السلطة المركزية في عدن حرية سيطرتها على المحافظة الأولى، في حين أنها سيطرت على حضرموت والمهرة. فطرحت هنا منذ أوائل عام ١٩٦٨ ما عُرف **بالتجربة الحضرمية**. وكانت هذه التجربة على صلة وثيقة بالتجربة في ظفار المحاذية لحضرموت والمهرة من جهة وعلى تنسيق تام مع أحد أبرز ممثلي اليسار في الفريق المركزي لحركة القوميين العرب وهو **نايف حواتمة** الذي جمّد عضويته في الأمانة العامة للحركة منذ دمج يناير ١٩٦٦، واستقر لفترة في عدن بغية تفعيل الصراع داخل الجبهة القومية. ويُفسر ذلك أن إذاعة **حضرموت** ومجلتها **الشرارة** كانتا نوعاً من جهاز إعلامي لثورة **ظفار** نفسها، فاضطرت السلطة المركزية إلى تجميد إصدار "الشرارة"[١٣٢].

وبما أن الكوادر الرئيسية مسيطرة هنا، فقد بادرت وطرحت برنامجها، الذي يقوم عى إصلاح زراعي جذري، وتأميم المؤسسات الخاصة، وإلغاء العمل المأجور، وتشكيل مجالس شعب تحل محل إدارات جهاز الدولة القديم، المحدود والضعيف على كل حال، واعتبار التشكيلات العسكرية للجبهة أجنة الدولة الجديدة، وكان من ضمن ما شمله التأميم في هذه التجربة دار للسينما[١٣٣].

طرح "**اليساريون**" في المؤتمر العام الرابع للجبهة (٢ آذار في مدينة زنجبار) بمشاركة ١٦٧ مندوباً وستة ضباط عن الجيش دعتهم قيادة الجبهة القومية، برنامجهم. وقد أعدت وثائق هذا البرنامج الراديكالي لجنة تحضيرية يسارية متطرفة ضمت كلاً من اليساري المتطرف **علي صالح عباد** (مقبل) و **عبد الله الخامري** و **سلطان أحمد عمر** و **عبد الله الأشطل**. وتم هذا البرنامج بتنسيق تام مع **نايف حواتمة**.

طرح هذا البرنامج تدمير جهاز الدولة القديم، وحل الجيش والبوليس وتأميم المؤسسات الأجنبية والخاصة، وإجراء إصلاح زراعي جذري بدون تعويض للملاّك، وتخفيض رواتب الموظفين، واختصار الوظائف الإدارية، وإغلاق الميناء الحر في عدن وجعله ميناءً جمركياً، وتسليم السلطة لمجالس العمال والفلاحين الفقراء والجنود، واتباع "الطريق اللارأسمالي للتنمية، الذي كان سائداً في خطاب اليسار في العالم الثالث في الستينات. وقد وصفت القيادة التقليدية ومن هو في محيطها يومئذ، هذا البرنامج بأنه برنامج "**طفولي يساري**" لا يحترم حقائق الاجتماع اليمني. وكانت صفة "الطفولة اليسارية" هي الصفة التي ألصقها من تم تصنيفهم بـ "اليمين" في حركة القوميين العرب، بأطروحات "**يسار**" الحركة. كما أن هذه القيادة عارضت تحويل "الجبهة القومية" إلى "**حزب طليعي**" "يعتقد بصراع الطبقات ويفرض دكتاتورية واحدة" وفق تعابيرها، ودافعت عن شكل اتحادي ائتلافي شعبي للجبهة القومية يقوم على تحالف الشعب العامل.

أثار هذا البرنامج، ولا سيما إثارته لمسألة حل الجيش والبوليس واستبدالهما بجيش شعبي وبميلشيا، سخط ضباط الجيش، ووقعت في الأيام الأولى التي تلت نهاية المؤتمر عدة مبادرات لليساريين استدعت تدخل الجيش. كان على رأس الجيش حسين عثمان عشّال المعروف بتحالفه الوثيق مع الجبهة القومية إبان حرب الاستقلال. وفي ليلة ١٩-٢٠ آذار قام الجيش بقيادة **عشّال** بالسيطرة على الإذاعة وتطويق عدن واعتقال بضع دزينات من الكوادر اليسارية، وحاول أن يرغم رئيس الجمهورية قحطان الشعبي على الإدلاء ببيان يؤيد مبادرة الجيش لإنقاذ البلاد من "**الخطر الشيوعي الأحمر**". إلا أن ستة عشر من القادة "اليساريين" المتمرسين بحرب العصابات والمسيطرين على منظمات الفدائيين والتشكيلات القتالية للجبهة، هربوا من معتقلهم،

وقادوا هجوماً معاكساً، وأحبطوا عملية استيلاء الجيش على السلطة. فتقدم قحطان الشعبي مساء ٢٠ آذار بمبادرة مصالحة، أظهرته بمظهر المعتدل ما بين الفريقين، وأذاع بياناً أدان فيه "**المتطرفين**" كما أدان "**أخطار الجيش**"، ووصف التمرد بأنه "**رد خاطئ على خطأ**"[١٣٤].

سرَّح الشعبي بعض الضباط وأعلن في محاولة لاحتواء "اليسار" قانون إصلاح زراعي، صادر بموجبه بعض الأراضي، إلا أن "اليسار" طالب بتصفية قادة التمرد وإسقاط حكومة الشعبي "اليمينية" نفسها. غير أن "اليسار" أثار الشغب ضد كلمات ممثلي الحكومة التي هي حكومة الجبهة في احتفال أول أيار بعدن بمناسبة عيد العمال، وحرض فريقاً من الجنود على التمرد، فاستولى هذا الفريق على أسلحة ووزعها على الطلاب والكلية العسكرية، وقتل ضابطاً وجنديين، ودعا بقية المعسكرات إلى مساندة "**مبادرته الثورية**"، غير أن الجيش طوّق المتمردين واعتقل أحد عشر شخصاً منهم بتهمة القتل.

وفي ١٤ أيار وقّع ثمانية عشر عضواً من القيادة العامة للجبهة بياناً طالبوا فيه بتصفية ضباط انقلاب ٢٠ آذار وأنهم سيستخدمون القوة المسلحة للنضال ضد الجيش والبوليس ، وردَّ قحطان الشعبي على هذا البيان، ووصفه بـ "**انتهازية يسارية**" وطالب المتمردين بالاستسلام، وأعلن أن الجيش سيعيد الأمن في أبْيَن وشقرة.

كان اليساري المتطرف **مقبل** الوثيق الصلة بنايف حواتمة هو الرأس المنظم **لحركة ١٤ أيار**. وكانت هذه الحركة واقعة تحت تأثير الطبقة "الظفارية" للماوية (تطويق الريف للمدينة)، ومفهوم "**البؤرة الثورية**" في نظرية حرب العصابات في الستينات. من هنا انطلقت حركة أيار من مبدأ "**توسيع البؤرة الثورية في أبين**" بمجرد إعلانها، واختيرت المحافظة الثالثة مركزاً تنتشر من خلاله الحركة وتعم سائر المحافظات. واعتقد قادة الحركة في ضوء تنسيقهم مع قادة الوحدات العسكرية في الجيش، أن الجنود سيرفضون تنفيذ أوامر الضباط في قمع "**المبادرة الثورية**"، غير أن الجنود أثبتوا أنهم جنود، ونفذوا أوامر الضباط وسحقوا حركة ١٤ أيار في أعقاب معركة ضارية استمرت لمدة يومين[١٣٥].

ما إن سحقت حكومة الشعبي حركة أيار، حتى وجدت نفسها متورطة في الصراع القبلي في الجيش بين المجموعتين القبَليتين العسكريتين: العوالق ودثينة. وكان محمد علي هيثم وزير الداخلية يدعم ضباط دثينة سياسياً وقبَلياً، بحكم أنه من دثينة، وكان مسؤولاً عن الاتصال بضباطها إبان حرب الاستقلال. وبين حزيران وت١ ١٩٦٨ غذى **الجمهوريون القبَليون** في الشمال والسعوديون عدة عصيانات قبلية حرَّكها السلاطين و"التحريريون" و"الرابطيون" و **الضباط العوالقة** المنشقون عن الجيش، وقد دعمت قبائل العوالقة ضباطها ورفضت أي حوار

مع الحكومة، وكادت العصيانات أن تؤدي إلى كارثة، لولا تدخل فصائل "اليسار". واعترافاً بذلك، أعاد قحطان الشعبي الاعتبار لهم، وأفرج عن المعتقلين، وتمت تسوية سياسية داخل الجبهة أبرمها فيصل الشعبي رئيس الحكومة وعبد الفتاح اسماعيل عن اليسار، واختار اليسار هنا العمل من داخل القيادة العامة للجبهة القومية. من هنا وفي أيار ١٩٦٩ **أقال قحطان الشعبي** وزير الداخلية **محمد علي هيثم** الوثيق الصلة قبلياً بقبائل دثينة وضباطها. واعتبر اليساريون ذلك خرقاً لمبدأ القيادة الجماعية واتجاهاً نحو الأوتوقراطية، في حين أصر الرئيس على الإقالة بوصفها حقاً من حقوقه الرئاسية. وفي حمّى الجدل وقَعَ الشعبي في غلطة الشاطر وأبدى استعداده لتقديم الاستقالة، فقبلتها القيادة العامة للتو، وقبل أن يتمكن الشعبي من إذاعة بيان إلى الشعب، سيطر "اليسار" على السلطة وأعلن الكشف عن مؤامرة انقلابية.وكان ذلك هو ما يسمى **بحركة ٢٢ حزيران التصحيحية** عام ١٩٦٩[١٣٦] التي حوّلت ثوار الجبال إلى ساسة في قمة السلطة. وتم تشكيل مجلس رئاسة خماسي، ثم تم تخفيضه إلى ثلاثة، وضم **علي ناصر محمد** عضو القيادة العامة وقائد **الجبهة الوسطى** عام ١٩٦٦ إلى المجلس وتسميته رئيساً لمجلس الوزراء خلفاً **لهيثم** الذي أقيل.

تولى ثوار الجبال "تطهير" الجبهة القومية من "**الجيوب اليمينية**"، وقاموا بـ "إجراء عملية تطهير واسعة للمؤسسة العسكرية (الجيش والشرطة)" و"تصفية القيادات العسكرية"[١٣٧] وإعادة تركيب الجبهة القومية رأساً على عقب في المدن والأرياف"[١٣٨]. وفي إطار هذا "التحذير" التطهيري الذي يعني وفق الخطاب اليساري للجبهة تفعيل **الصراع الطبقي** في كل مكان، أعلنت القيادة العامة للجبهة القومية في آذار ١٩٧٠ عن "**محاولة انقلاب**" ووصفتها بـ "حلقة من حلقات الصراع بين القوى القديمة والجديدة" واتهم البيان "القوى الامبريالية والرجعية" بالضلوع في الانقلاب، غير أنه لم يحدّد أطرافه، إنما أشار إلى "العناصر التقليدية المتخلفة التي جاءت خطوة ٢٢ يوليو ١٩٦٩ لتصفيتها" في سياق "إزاحة وكنس كافة القوى القديمة"، وقدم إشارات عامة عن "تجنيد المرتزقة على الحدود"، و" هجوم عسكري مباشر على الوديعة" و"حصار اقتصادي ومالي"[١٣٩]. وكان واضحاً أن المقصود بالحديث عن "الانقلاب" هو إكمال تصفية "العناصر التقليدية المتخلفة" من الجبهة، على حد تعبير البيان، من هنا وفي هذا السياق نقلت القيادة العامة للجبهة في نيسان ١٩٧٠ **قحطان الشعبي وفيصل عبد اللطيف الشعبي** إلى المعتقل. للتحقيق في أمر محاولة قيام تنظيم معاد للجبهة ومحاولة انقلابية"[١٤٠].

وفي المعتقل، **تمّ قتل فيصل الشعبي**، وكان لمقتله "وقع المأساة الفاجعة بالنسبة لمن عرفوه" إذ دفع الشعبي ثمناً باهظاً لمحاولة "لعب دور الوسط المعتدل في صراع المواقف في الجبهة القومية"

واعتبر مصيره تعبيراً عن "مأساة هذا الجيل في حقل العمل الوطني"[١٤١]. وكأن ثوار الجبال بقتلهم لفيصل الشعبي مؤسس أول خلية لحركة القوميين العرب في اليمن، كانوا يثبتون حكمة فرويد الرمزية: **لا ينضج المرء حقاً إلى أن يقتل والده.**

ارتبط التجذير اليساري للجبهة القومية طردياً بتصفية علاقتها التنظيمية والإيديولوجية بحركة القوميين العرب، وإثر ثلاث سنوات من العمل التنظيمي الموحد ما بين الجبهة القومية وحزب الاتحاد الشعبي الديموقراطي (الشيوعي) وحزب الطليعة الشعبية (البعث سابقاً) اندمجت هذه الاحزاب الثلاثة فيما بينها، وانبثق عن اندماجها انعقاد المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني في ت١ ١٩٧٨.

دخل الحزب الجديد في حوار توحيدي مع الأحزاب اليسارية الشقيقة العاملة في شمال اليمن وانتهى هذا الحوار في آذار ١٩٧٩، بدمج المنظمات اليسارية العاملة في الشطر الشمالي من اليمن ، في إطار الحزب الاشتراكي اليمني (١٤٢). وتألفت تلك المنظمات من حزب **الاتحاد الشعبي الديموقراطي** (الشيوعي) و **حزب العمل اليمني** (يسار البعث السابق، ويعتبر امتداداً لحزب الطليعة الشعبية في الجنوب) والحزب **الديموقراطي الثوري اليمني** بقيادة الدكتور سلطان أحمد عمر أمين عام الجبهة الوطنية الديموقراطية في الشمال (ويمثل يسار فرع حركة القوميين العرب السابقة في شمال اليمن) **ومنظمة المقاومين الثوريين اليمنيين** (بقيادة ناصر السعيد، وهو منظمة يسارية متطرفة منشقة عن الحزب الديموقراطي الثوري).

كان الدمج عضوياً وسرياً على مستوى كافة الهيئات، وتحول فيه الحزب الاشتراكي اليمني إلى حزب اشتراكي يمني لكل الإقليم بالفعل وليس بالاسم. وقد أنكرته سلطات الحزب في الجنوب تفادياً لإثارة الحساسيات مع السلطة في الشمال، ونتيجة لتحفظ السوفييت والألمان الشرقيين عليه، نظراً لما يمكن أن يشكله من إحراج سياسي بالنسبة لمسألة توحيد ألمانيا، في حين آيدته فيتنام وكوبا فقط. من هنا تم إعلان حزب "**الوحدة الشعبية اليمنية**" (**حوشي**) في الشطر الشمالي كنوع من التمويه على الدمج العضوي. ولم يتم الإعلان عن حقيقة الدمج وعضويته إلا قُبيل إعلان دولة **الوحدة اليمنية** بيومين [١٤٣].

إثر التمرد الانفصالي الذي قاده جناح علي سالم البيض في الحزب الاشتراكي اليمني عام ١٩٩٤، تعرض **الحزب الاشتراكي اليمني** إلى نكسة بنيوية، لما يزل يعاني من آثارها المدمرة إلى اليوم وتبدو استعادة الحزب لدوره محفوفة بالعوائق والصعوبات ما لم يتخلص من ذيول ذلك التمرد كلياً ويأخذ في التطور من جديد.

هوامش الفصل الثاني

(١) قارن بـ :خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ك٢، ١٩٨٩، ص٥٩ و٩٦.

(٢) د. إيليا حريق، نشوء نظام الدولة في الوطن العربي، بحوث كتاب "الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ج١، ط١، بيروت، أيار ١٩٨٩، ص٢٩.

(٣) فرد هوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة حازم صاغية وسعد محيو، دار الفارابي، بيروت، ط١، آب ١٩٧٥، ص١٠٨-١٠٩. قارن بالنقيب الذي يحلل ذلك بالتفصيل في مصدر سبق ذكره، ص٩٦-١٠١.

(٤) كامل المشاهدي، حقائق عن الجنوب العربي ونضال عدن، بغداد، ١٩٦٣، ص٩٤.

(٥) انظر نص خطاب هيكنبرتام في: قحطان الشعبي، الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن، القاهرة، دار النصر، ١٩٦٢، ص١٣٣-١٣٧.

(٦) انظر التحليل المطول لـ: محمد حسنين هيكل، الاتصالات بين العرب وإسرائيل، جريدة تشرين، العدد ٦٤٨٢ تاريخ الأحد ٢٤/ ٣/ ١٩٩٦. حلقة ٥، ص٦. والعدد ٦٤٨٣ تاريخ الاثنين ٢٥/ ٣/ ١٩٩٦، حلقة ٦، ص٥.

(٧) المشاهدي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥.

(٨) حول تفاصيل هذه المحميات انظر: المشاهدي، مصدر سبق ذكره، ص٨٧-٨٨ قارن بـ: فيتالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٤، ص١٢ وقارن بـ: د. حسين فوزي النجار، بريطانيا والجنوب العربي، وزارة الثقافة، دار الكاتب العربي، القاهرة، دون تاريخ، ص٤٤.

(٩) انظر النص الكامل للخطاب عند الشعبي، مصدر سبق ذكره،ص١٣٣-١٣٧. قارن بحسين فوزي النجار، مصدر سبق ذكره، ص٦١-٦٦.

(١٠) قارن بـ: حسين موسى، البحرين، الحقيقة برس، ط١، ١٩٨٧، ص٥٣.

(١١) انظر موقف حركة القوميين العرب في اليمن من المشروع في: اتحاد الإمارات المزيف. ت١ ١٩٥٩. قارن بالنص الكامل للمشروع عند، المشاهدي، ص١٤٠-١٥٨.

(١٢) هيئة تحرير، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥، ص٥١٦.

(١٣) انظر النص الكامل للاتفاقية، عند المشاهدي، ص ٦٣-٨٣.

(١٤) قارن بـ: ناؤومكين، مصدر سبق ذكره، ص٢٩ ٣٠ وقارن بحسين النجار مصدر سبق ذكره، ص٨١.

(١٥) انظر وثائق وبيانات الرابطة في الكتاب الوثائقي، المشاهدي، مصدر سبق ذكره، ص٩-١٩ وص٤٨.

(١٦) قارن بـ: حركة القوميين العرب في اليمن، اتحاد الإمارات المكزيف، ت١، ١٩٥٩، ص٤.

(١٧) وثائق الرابطة، عند المشاهدي، ص٤٨-٥٠.

(١٨) ناؤومكين، مصدر سبق ذكره، ص٤٧.

(١٩) قحطان الشعبي، مصدر سبق ذكره، ص٢١٩ قارن بالنجار، مصدر سبق ذكره، ص٨٣ وبناؤومكين، مصدر سبق ذكره، ص٤٧.

(٢٠) الشعبي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢١.

(٢١) النجار، مصدر سبق ذكره، ص٨٤.

(٢٢) ناؤومكين، ص٤٧ وص٦٣.

(٢٣) ناؤومكين ص٦٣.

(٢٤) حزب البعث العربي الاشتراكي-القيادة القومية، دراسة سياسية عن القطر اليمني، مطبوعات مكتب الدعاية والنشر والإعلام، دمشق، دون تاريخ، ص٧-٨.

(٢٥) هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦.

(٢٦) مقابلة في ٢/ ٢/ ١٩٩٦ مع محمد كشلي في بيروت.
(٢٧) ناؤومكين، مصدر سبق ذكره، ص٧٢ و٧٨. قارن بـ: هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٩.
(٢٨) حكيم الثورة، قصة حياة الدكتور جورج حبش (مقابلة فؤاد مطر)، منشورات هاي لايت، لندن، ١٩٨٣، ص٥٦.
(٢٩) فيصل عبد اللطيف الشعبي (الطليعة)، عدد ٢٧٥، س٩، الأربعاء ١٥ نيسان، ١٩٧٠، ص٥.
(٣٠) جورج حبش يتذكر، حوار غسان شربل، الوسط، عدد ١٩٦ (٣٠/ ١٠/ ١٩٩٥).
(٣١) اتحاد الإمارات المزيف، مصدر سبق ذكره، ص١٢.
(٣٢) عبد الفتاح اسماعيل، حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية، دار الفارابي، بيروت، أيار ١٩٧٩، ص١٧.
(٣٣) الشعبي مصدر سبق ذكره، ص٢٤٢.
(٣٤) ناؤومكين، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.
(٣٥) أورده الشعبي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٠-٢٢١.
(٣٦) قارن بـ "بيان إلى الرأي العام"، أورده المشاهدي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣-٣٥.
(٣٧) الشعبي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٨.
(٣٨) حول الاتحاد اليمني وقطريته الشمالية، انظر: البردوني،اليمن الجمهوري، مطبعةالكاتب العربي ط١ دمشق، ١٩٨٣ ص، ٢٠٩ - ٢٤١ و ٣٣٩ - ٣٥٥.
(٣٩) انظر التفاصيل في الشعبي، مصدر سبق ذكره، فصل الحركة الوطنية في المنطقة، ص٢١٦ - ٢٥٥.
(٤٠) ناؤومكين، مصدر سبق ذكره، ص٨٢-٨٣.
(٤١) من مقابلة لسمير صنبر مع قحطان الشعبي، نشرتها الأسبوع العربي، عدد ٣٠٦، السنة ٦، الاثنين ١٩ نيسان ١٩٦٥، ص٢٦. قارن بـ: ناؤومكين، مصدر سبق ذكره، ص٨٥-٨٦.
(٤٢) مقابلة لغسان شربل مع علي ناصر محمد، مجلة الوسط، العدد ١٨٣، (٣١ تموز- ٦ آب) ١٩٩٥، ص٣٢.
(٤٣) علي ناصر محمد، أورده ناؤومكين، ص١٢١.
(٤٤) قحطان الشعبي، حوار سمير صنبر، مصدر سبق ذكره، ص٢٦ قارن بناؤومكين مصدر سبق ذكره، ص٨٨.
(٤٥) مقابلة في ٢/ ٢/ ١٩٩٦. مع عبد الإله نصراوي في بيروت.
(٤٦) جورج حبش يتذكر، مصدر سبق ذكره
(٤٧) قحطان الشعبي، حوار سمير صنبر، مصدر سبق ذكره، ص٢٦- ٢٧.
(٤٨) عبد الفتاح اسماعيل، حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية، دار الفارابي، ط١، ١٩٧٩، بيروت، ص١٩. قارن بـ: حزب الشعب الاشتراكي، قياداته، إيديولوجيته، نهايته، الطليعة، عدد ٢٦١، س٧، الأربعاء ٢٨ك٢ ١٩٦٩، ص٩.
(٤٩) عبد الله الأصنج (مقابلة أجراها سمير صنبر)، الأسبوع العربي، عدد ٣٠٦، س٦، الاثنين ١٩ نيسان ١٩٦٥، ص٢٩-٣٠.
(٥٠) عدن حصن الاستعمار ومقبرته، الأسبوع العربي، عدد٨٤، الاثنين ١٦ ت٢ ١٩٦٤، ص٤١.
(٥١) المصدر السابق ص٤١ قارن بالشعبي، حوار سمير صنبر، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.
(٥٢) قارن بناؤومكين، مصدر سبق ذكره ص٨٣ وص٨٥.
(٥٣) هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٠.
(٥٤) ناؤومكين، مصدر سابق، ص٩٦.
(٥٥) حول تفاصيل هذه العملية: قارن ناؤومكين، ص٩٢-٩٥ بهوليداي، ص١٤٣.
(٥٦) عبد الفتاح اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٢١ قارن بناؤومكين، مصدر سبق ذكره، ص١١٧.
(٥٧) اسماعيل، المصدر السابق، ص٣٠.
(٥٨) قارن بـ: تبديل الجياد قبل الشوط الأخير، الأسبوع العربي، عدد ٢٩٠، الاثنين ٢٨ ك١ ١٩٦٤، ص١٩.
(٥٩) قارن باعتذاره عن الجواب على سؤال صنبر في الأسبوع العربي، عدد ٣٠٦، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.
(٦٠) أوردته الأسبوع العربي، عدد ٢٨٤، الاثنين ١٦ ت٢ ١٩٦٤، ص٣٥ قارن بمطابقة عبد الفتاح اسماعيل حول عدم اكتراث بريطانيا بالعمليات في الريف، مصدر سبق ذكره، ص٢٩.

(٦١) لماذا نقل الثوار معركتهم إلى قلب عدن؟ الأسبوع العربي، عدد ٣٣٣، الاثنين ٢٥ ت١ ١٩٦٥، قارن بناؤومكين، مصدر سبق ذكره ص١١٤ وباسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

(٦٢) يحدد ناؤومكين مكان انعقاد المؤتمر خطأ أو سهواً في مدينة جبلة، مصدر سبق ذكره، ص١١٨.

(٦٣) باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، تعريب نادرة الخضيري الكبيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، ط٤، بيروت. ١٩٨٥، ص١٣٦.

(٦٤) ناؤومكين، ص١١٨.

(٦٥) حركة القوميين العرب، تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة،(شباط ١٩٦٥) ص٥٢.

(٦٦) قارن بناؤومكين، ص١٢٣ ويعلي ناصر محمد، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

(٦٧) اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٠ و٢٦.

(٦٨) قارن بهوليداي، ص١٥٢.

(٦٩) تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

(٧٠) جورج حبش يتذكر.

(٧١) ناؤومكين، مصدر سبق ذكره، ص١٣١-١٣٢.

(٧٢) قارن بهوليداي، ص١٤١.

(٧٣) ناؤومكين، ص١٣٠.

(٧٤) اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

(٧٥) قارن بناؤومكين، ص١٤١.

(٧٦) قارن ببيان الأصنج في ما أوردته الأسبوع العربي، عدد ٢٩٠، الاثنين ١٨ ك١ ١٩٦٤، ص١٩.

(٧٧) تبديل الجياد قبل الشوط الأخير، الأسبوع العربي، المصدر السابق.

(٧٨) انظر اعتذار الأصنج عن الجواب عن هذا السؤال في حوار سمير صنبر معه، الأسبوع العربي، عدد ٣٠٦، السنة ٦، الاثنين ١٩ نيسان، ١٩٦٥، ص٢٩.

(٧٩) المصدر السابق، ص٣-٧.

(٨٠) عدن تشعل نار الاستقلال، الأسبوع العربي، عدد ٣٣٠، ص٧، الاثنين ٤ ت١ ١٩٦٥)، ص١٧.

(٨١) قحطان الشعبي، مقابلة سمير صنبر، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

(٨٢) الشعبي، المصدر السابق، ص٢٩.

(٨٣) قارن بناؤومكين، ص١٣٢.

(٨٤) حكيم الثورة، حياة الدكتور جورج حبش (حوار فؤاد مطر)، منشورات هاي لايت، لندن، ١٩٨٣، ص٩٩.

(٨٥) حكيم الثورة، المصدر السابق، ص٩٧.

(٨٦) أوردته الأسبوع العربي، عدد ٣٣٠، ص٧، الاثنين ٨ك٢ ١٩٦٩، ص٩.

(٨٧) قارن بناؤومكين، مصر سبق ذكره، ص١٤٠-١٤١ و١٤٤.

(٨٨) حزب الشعب الاشتراكي، الطليعة، عدد ٢٦١، الأربعاء ٨ ك٢ ١٩٦٩، ص٩.

(٨٩) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٩٨.

(٩٠) ناؤومكين، مصر سبق ذكره، ص١٤٢-١٤٣.

(٩١) محسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، حركة القوميين العرب من الفاشية إلى الناصرية، دار الطليعة، بيروت، ط١، ص٧٥.

(٩٢) مقابلة في ١٨/ ١١/ ١٩٩٥ مع نايف حواتمة.

(٩٣) اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

(٩٤) حول جو ذلك انظر، حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٩٩.

(٩٥) هوليداي، مصر سبق ذكره، ص١٥٤.

(٩٦) كان ممثلو الجبهة القومية هم علي السلامي وطه مقبل وسالم الزين وعبد الله الخعلي (من مؤيدي الدمج القسري) وعبد الفتاح اسماعيل وسيف الضالعي (من معارضيه)، قارن بناؤومكين، مصدر سبق ذكره، ص١٤٧.

(٩٧) هم عبد الفتاح اسماعيل ومحمود عشيش وأحمد صالح الشاعر وعلي سالم البيض ومحمد أحمد البيشي وعلي عنتر وفيصل العطاس وعلي صالح عباد (مقبل) وسالم ربيع علي.

(٩٨) حول المؤتمر الثاني انظر اسماعيل، ص٢٣، قارن بناؤومكين، ص١٥٠-١٥٤ وبهوليداي، ص١٥٥ وبنايف حواتمة، أزمة الثورة في الجنوب اليمني، بيروت، ١٩٦٨، ص٤٥.

(٩٩) ناؤومكين، ص١٥٩، قارن بهوليداي، ص١٥٥.

(١٠٠) اسماعيل، ص٢٣، قارن بناؤومكين ص١٦٧-١٦٨ وبحواتمة ،أزمة الثورة في الجنوب اليمني، بيروت١٩٦٨ ص٥١-٥٣.

(١٠١) اسماعيل، ص٢٣.

(١٠٢) حزب الشعب الاشتراكي، الطليعة، عدد ٦١، الأربعاء ٨ ك١، ١٩٦٩، ص٩.

(١٠٣) علي ناصر محمد، مقابلة، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

(١٠٤) اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

(١٠٥) عبد الله البردوني، اليمن الجمهوري،مصدر سبق ذكره، ص، ٢٥٨.

(١٠٦) سيف علي مقبل، دراسات في التاريخ اليمني، دار الهمداني، عدن، ط١، ١٩٨٨، ص١٩٣.

(١٠٧) اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

(١٠٨) سيف مقبل، مصدر سبق ذكره، ص١٩٣ قارن بناؤومكين، مصدر سبق ذكره ص١٧٥-١٧٦ وباسماعيل مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

(١٠٩) حول وصف تفاصيل التمرد العسكري ومعركة كريتر انظر: الأسبوع العربي، عدد ٤٢١، الاثنين ٣ تموز ١٩٦٧ ص١٥ والأسبوع العربي، عدد ٤٣١، الاثنين ١١ أيلول ١٩٦٧، ص١٥، والأسبوع العربي، العدد ٤٣٢، الاثنين ١٨ أيلول ١٩٦٧، ص٢٥-٢٦. قارن بسرد ناؤومكين للأحداث في مصدر سبق ذكره، ص١٨٩-١٩٣. وحول تقييم الجبهة القومية السياسي للاستيلاء على كريتر انظر اسماعيل، مصدر سبق ذكره، من ٣٣-٣٤ وسيف مقبل، مصدر سبق ذكره ص١٩٤ وهوليداي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٩-١٦٠.

(١١١) أوردته الأسبوع العربي، عدد ٤٣٢، الاثنين ١٨ أيلول ١٩٦٧، ص٢٦.

(١١٢) قحطان الشعبي (حوار سمير صنبر)، الأسبوع العربي، عدد ٣٠٦، الاثنين ١٩ نيسان ١٩٦٥، ص٢٨.

(١١٣) اعتمدنا هنا بشكل أساسي على تحليل المعلومات المدققة التي يوردها ناؤومكين، ص١٦٣- ١٦٦.

(١١٤) اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

(١١٥) اسماعيل، مصدر السابق، الصفحة ذاتها.

(١١٦) قارن مع مقبل، مصدر سبق ذكره، ص١٩٤.

(١١٧) هوليداي، صدر سبق ذكره، ص١٦٠.

(١١٨) اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(١١٩) نشرت الأسبوع العربي هذا التصريح، عدد ٢٣١، الاثنين ١١ أيلول ١٩٦٧، ص١٥.

(١٢٠) هوليداي، ص١٦٠. وناؤومكين ص٢٠٢-٢٠٣.

(١٢١) هوليداي، ص١٦٠-١٦١.

(١٢٢) ناؤومكين، ص٢٠٣.

(١٢٣) أوردته الأسبوع العربي، عدد ٤٤١، الاثنين ٢٠ ت٢ ١٩٦٧، ص١٨.

(١٢٤) ناؤومكين، ص٢٠٤-٢٠٥ قارن بهوليداي ص١٦١، وبالطليعة، عدد ٢٦١، الأربعاء ٨ك٢ ١٩٦٩، ص٩.

(١٢٥) تصريح عبد الفتاح اسماعيل، نشرته الأسبوع العربي، عدد ٤٤١، الاثنين ٢٠ ت٢ ١٩٦٧، ص١٩.

(١٢٦) بيان عبد الله الأصنج، المصدر السابق، ص١٩.

(١٢٧) الأصنج واسماعيل، المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

(١٢٨) الأسبوع العربي، عدد ٤٤٣، الاثنين ٤ك١ ١٩٦٧، ص١٩.

(١٢٩) فيصل عبد اللطيف الشعبي (وزير الاقتصاد)، من محضرجلسة ١٩/ ٩/ ١٩٦٨ ما بين الجانبين اليمني والصيني، نشرها هاشم بهبهاني في: سياسة الصين الخارجية في العالم العربي ١٩٥٥-١٩٧٥، ترجمة د. سامي مسلم، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، بيروت، ١٩٨٤، ص٢٧٣. قارن بهوليداي، ص١٦٧-١٦٨.

(١٣٠) اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

(١٣١) بيان سياسي تاريخي صادر عن اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب، شباط ١٩٦٩.

(١٣٢) قارن بالأسبوع العربي، عدد ٤٦٧، الاثنين ٢ك٢ ١٩٦٨، ص٢٢.

(١٣٣) حول مجريات التجربة الحضرمية، انظر الأسبوع العربي، المصدر السابق، قارن بالتوصيف العلمي المدقق لـ: ناؤومكين، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٣-٢٤٤.

(١٣٤) ناؤومكين، ص٢٣٤-٢٣٩ قارن بـ: هوليداي، ص١٦٩-١٧١ وبـ: سيف مقبل، ص٥٨ وباسماعيل، ص٧٢ وبـ: وثائق: الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن، سلسلة وثائق، دار ابن خلدون، ط١، ١٩٧٢، بيروت، ص٦٧، وبالأسبوع العربي، عدد ٤٦٧، مصدر سبق ذكره.

(١٣٥) انظر التفاصيل عند ناؤومكين، ص٢٤٦-٢٤٨. قارن بالأسبوع العربي، عدد ٤٦٧ المصدر السابق. وقد اعتبر الحزب الاشتراكي اليمني نفسه وريثاً لهذا التمرد، انظر الثورة الوطنية الديمقراطية، سلسلة وثائق، مصدر سبق ذكره، ص٣٩ وقارن بتقرير المؤتمر الخامس للجبهة القومية في المصدر السابق ص٦٧، وبعبد الفتاح اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٣٦ و٧٢.

(١٣٦) اسماعيل، حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية، مصدر سبق ذكره، ص٣٧ وص٧٢-٧٣.

(١٣٧) الجبهة القومية، برنامج التنظيم السياسي الجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، من قبل المؤتمر العام الخامس المنعقد بين ٢/ ٦/ آذار ١٩٧٢، دار ابن خلدون، ط٢، ١٩٧٢، ص٩٩.

(١٣٨) عبد الله الخامري، (مقابلة)، الطليعة، عدد ٢٧١، الأربعاء ١٨ آذار ١٩٧٠، ص١١.

(١٣٩) بيان القيادة العامة للتنظيم السياسي الجبهة القومية، نشرت نصه الكامل، الطليعة، عدد ٢٧١، الأربعاء ١٨ آذار ١٩٧٠، ص١٨-١٩.

(١٤٠) فيصل عبد اللطيف الشعبي، الطليعة، عدد ٢٧٥، الأربعاء ١٥نيسان ١٩٧٠، ص٥.

(١٤١) انظر نموذجاً لهذا الموقف في، الطليعة، المصدر السابق.

(١٤٢) للتفصيل انظر الوثائق في : المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني، أكتوبر ١٩٧٨، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧١.

(١٤٣) قارن بـ: حسين أبو طالب، الوحدة اليمنية، الحلقة رقم (٦)، ومجلة الشراع، العدد ٦٢٠، الاثنين ٢١آذار ١٩٩٤، ص، ٣٨ و ٤١.

الفصل الثالث

الثورة العُمانية وتطوراتها

١٩٧٥-١٩٥٩

مقدمة:

كي نفهم الثورة العُمانية وتطورها، لابد لنا من مدخل تاريخي مكثف، يُركّز على جذور الصراع ما بين الداخل القبلي والموانىء التجارية في منطقة الخليج والجزيرة العربية. إذ يمثل هذا الصراع الجذور المحلية البعيدة لإستراتيجية حركة القوميين العرب في حصار الريف للمدينة وتحطيم المركز انطلاقاً من الأطراف. ومن هنا فإن هذا الصراع البعيد الجذور يمثل السياق المحلي الحقيقي الذي تفاعلت في إطاره تأثيرات الترسيمة الصينية الماوية: حصار الريف للمدن مع استراتيجية الكفاح المسلح الذي اعتنقته حركة القوميين العرب في منطقة الخليج والجزيرة. وبكلام أدق فإن الترسيمة الصينية الماوية وجدت سياقاً محلياً مسبقاً يقبل تأثيراتها ويعيد انتاجها من جديد. و لم تعتنق حركة القوميين العرب للتو هذه الترسيمة لكنها عثرت عليها وتأثرت إلى حد بالغ بها في سياق كفاحها المسلح الذي اندلع من الداخل القبلي و الجبلي ضد السلطة في المركز.

وبالنسبة لسلطنة عُمان موضع بحثنا، فقد تألفت من جزأين مميزين هما: **المنطقة الشمالية الشرقية** وتضم الهلال الساحلي والجبال الداخلية، وأبرزها الجبل الأخضر، و**المنطقة الجبلية الجنوبية** التي تضم ظفار. و لم تُلحِق سلطنة مسقط قبائل ظفار بها إلا في سبعينيات القرن التاسع عشر، وهو مايُفسر تحوّل ظفار إلى مستودع دائم للعصيانات والتمردات القبلية ضد السلطنة.

فقد كان يفصل ظفار عن عُمان من جهة الجنوب الغربي صحراء تمتد عبر ٥٠٠ ميل، وهو ما جعل تفاعل تجارة البخور الظفارية العريقة محدوداً ما بين ظفار وعمان، وكفل بقاء ظفار "بمنأى" نسبياً عن سلطة مسقط. بل يمكن اعتبار منطقة ظفار رغم مجموعاتها الإثنية المتعددة امتداداً اثنياً وقبلياً وسلالياً ومذهبياً وحتى لغوياً لفضاء منطقة حضرموت والمهرة الواقعتين حالياً في الحدود الجنوبية لليمن، فكانت المجموعات القبلية (الكثيري) و(المهرة) مثلاً تغطي المنطقة مابين حضرموت والمهرة وظفار[1].

أما المنطقة الشمالية الشرقية فتميزت بالصراع التقليدي مابين الجبل (مركز الإمامة الإباضية الخارجية وعاصمته نزوى) والساحل (مركز السلطنة وعاصمته مسقط) وحكمت الآليات الداخلية لهذا الصراع كما سنبين لاحقاً الثورة العُمانية (حَزيران ١٩٥٧-كانون الثاني ١٩٥٩). وكانت عُمان الداخل الإمامية مستقلة ذاتياً عن سلطنة عُمان، واعترف سلاطين مسقط باستقلاليتها ولم يحتاجوا إلى أية ضريبة منها، ما دامت امبراطوريتهم محافظة على ازدهارها التجاري. ولم يحتدم الصراع ما بين السلطنة (مسقط حيث الميناء التجاري) والإمامة (عُمان حيث الداخل القبلي الجبلي) إلا بُعيد انهيار امبراطورية مسقط واضطرار سلاطينها لفرض ضرائب على عُمان الداخل، بما يتطلبه ذلك من تدخل في استقلالها التقليدي ومن انتهاك له. إذ كان لمسقط في القرن الثامن عشر امبراطوريتها المزدهرة، وامتد سلطانها على طول الشاطيء الأفريقي، وامتلكت أعظم أسطول لدولة غير أوروبية في المحيط الهندي، ومن هنا وقع عليها وعلى سلسلة موانئها في ساحل عُمان الذي تشغله حالياً دولة الإمارات العربية المتحدة عبء مواجهة الأطماع والأساطيل البرتغالية الشرهة والمشحونة بروح صليبية عاتية ضد إسلامية المنطقة.

مع انهيار هذه الامبراطورية في سياق جرّها إلى السوق الرأسمالية العالمية، وخراب موانئها التجارية، وإفقارها، حولت بريطانيا في القرن التاسع عشر منطقة الخليج والجزيرة العربية إلى منطقة نفوذ ثابتة لها، في إطار خطتها الامبريالية العظمى التي أكمل اللورد كرزون صياغتها وقامت على أن المنطقة من وادي النيل عبر الشرق الأدنى والجزيرة العربية إلى إيران، لابد أن تكون حلقات متصلة للإمبراطورية البريطانية في غرب ووسط آسيا، ممثلة بالهند، ومرتبطة مع بريطانيا بسلسلة من المعاهدات والاتفاقات التي تضمن وتنظم وجود بريطانيا وإشرافها على أمن واستقراره هذه المنطقة (السلام البريطاني)[2].

من هنا تم تكبيل أمراء المنطقة وشيوخها وسلاطينها في الموانيء التجارية بسلسلة معاهدات واتفاقيات حماية،[3] جمّدت التداول القبلي للسلطة وحصرته في ذرية من صادف أن كان يومئذ

على رأس القبيلة ووقّع على المعاهدة. ومن هنا تنحدر العائلات الحاكمة في منطقة الخليج العربي من هذه الذريات. أما الداخل القبَلي فقد تأخرت بريطانيا نسبياً بربطه، فحتى أواخر الخمسينات من هذا القرن كانت هناك مجموعات قبَلية داخلية لم تكن بريطانيا قد وقّعت معها بعد مثل هذه الاتفاقيات. وأدى ذلك إلى تحول مركز الثقل السياسي المعادي لبريطانيا من الموانىء التجارية التي تم تكبيلها بالمعاهدات إلى الداخل القبَلي، في الوقت الذي كان فيه هذا الداخل نفسه محكوماً بانقسامه العمودية الخاصة به. وفي إطار آليات هذا الصراع ولكن في سياق جديد، اندلعت الثورة العُمانية.

أولاً - الثورة العُمانية: ثورة الإمامة على السلطنة:

إثر صدامات دامية ما بين السلطنة (مسقط) والإمامة (عُمان) تدخلت بريطانيا وفرضت عام ١٩٢٠ توقيع معاهدة السيب بينهما. فوقّع القنصل البريطاني في مسقط باسم حكومة مسقط والإمام عيسى بن صالح الحارثي باسم أهل عمان معاهدة تم فيها ضمان الاستقلال الذاتي لـ أهل عُمان. إلا أن ظهور النفط والمزاحمة الأنكلو-الأمريكية حول التنقيب عنه، غيّر جذرياً من التوازن ما بين الإمامة والسلطنة والذي كفلته معاهدة السيب.[٤] إذ استغل الإمام المحنك غالب الذي انتخبه مشايخ القبائل الإباضية إماماً لعُمان خلفاً للإمام الخليلي الذي توفي عام ١٩٥٤، هذا الصراع، وتناقض السياستين الأميركية والبريطانية بشأن مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط، والوفاق المصري-السعودي في الخمسينيات ضد بريطانيا. فتقدم الشيخ غالب إلى الجامعة العربية بطلب انضمام إمامة عُمان كدولة مستقلة إليها. ولم يتأخر رد البريطانيين حيث قامت القوات البريطانية في ت١ ١٩٥٥ بطرد المفرزة العسكرية السعودية الصغيرة من المنطقة المتنازع عليها في واحات البريمي. وادعت أن لادخل لها بذلك بل إن من قام به هو قوات مسقط وأبو ظبي في حين ردت السعودية بعنف مؤكدة أن خلافها هو مع بريطانيا وليس مع مسقط أو أبوظبي ورفعت شكوى ضد بريطانيا إلى الأمم المتحدة.[٥] واستكملت القوات البريطانية خطتها، فانتهكت معاهدة السيب، واحتلت في ١٥ ك١ ١٩٥٥ نزوى نفسها عاصمة الإمام من دون إطلاق رصاصة واحدة، وسيطرت على كامل عُمان الداخل بعد أن كانت سيطرة السلطنة مقتصرة على الساحل العُماني الذي يشكل سلطنة مسقط وزار السلطان سعيد بن تيمور عُمان لأول مرة منذ نصف قرن، وعقد سلاماً مع الإمام الإباضي وأمير الجبل الأخضر، غير أن طالب بن علي شقيق الإمام وصالح بن عيسى الحارثي شكّلا مكتب إمامة عُمان في القاهرة، وحشدا أنصارهما في الدمام في العربية السعودية.

لعبت ثلاثة عوامل دوراً حاسماً في الثورة العمانية: الصراع بين مؤسستي **السلطنة** و **الإمامة**، والتصارع **الأنكلو – أمريكي** حول نفط عُمان وحول السياسة الدفاعية في الشرق الأوسط بين مشروع الحزام الشمالي الذي تبنته الولايات المتحدة ومشروع حلف بغداد الذي تبنته بريطانيا، والوفاق **المصري – السعودي** الموجّه ضد الوجود البريطاني الاستعماري، لاسيما بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر (أواخر ت٢ ١٩٥٦). وقد لاقت وفود الإمامة أينما حلت في العالم العربي تضامناً عميقاً، إذ أنها صوّرت صراعها ضد السلطنة في شكل كفاح ضد الاستعمار البريطاني، فأصبحت عُمان قضية عربية، ينشغل بها التحرريون العرب انشغالهم بقضية الجزائر(٦).

تمكن المنفيون العُمانيون بقيادة **طالب بن علي**، بدعم سعودي–مصري مباشر، من تسريب الأسلحة إلى عُمان الداخل، وأعلنوا في حزيران ١٩٥٧ بعث الإمامة من جديد، واستعاد أئمتهم العاصمة نزوى، وبسطوا نفوذهم على كثير من مقاطعات ومدن الجبل الأخضر، ودانت القبائل لإمامها بالولاء، وهو ولاء عميق الجذور إيديولوجياً في المذهب الإباضي. إلا أن القوات البريطانية تمكنت في كانون الثاني ١٩٥٩ من سحق المقاومة، ففر الإمام الإباضي وإخوته مع أمير الجبل الأخضر وعدد من المقاومين إلى السعودية وشكّلوا حكومة منفى في الدمام، اعترفت بها الجامعة العربية كممثل لشعب عُمان، ووضعت قضيتها عام ١٩٦٠ على جداول عمل الامم المتحدة(٧).

أدى اندلاع الحرب العربية الباردة بين المعسكر الراديكالي العربي بقيادة الجمهورية العربية المتحدة والمعسكر المحافظ بقيادة المملكة العربية السعودية إثر ثورة ٢٦ أيلول ١٩٦٢ في اليمن، إلى الإجهاز التام على الوفاق المصري – السعودي ضد بريطانيا. وفي سياق تلك الحرب، تمكنت حركة القوميين العرب، لاسيما فرعها النافذ والنشيط في الكويت– حيث توجد نسبة مهمة من العمال العُمانيين، الذين ينحدر معظمهم في الحقيقة من قبيلة المهرة في ظفار من صياغة برنامج سياسي راديكالي لـ حكومة المنفى العُمانية، إذ تم في أيلول ١٩٦٣ تشكيل **جبهة تحرير عمان** ، وحدّدت الجبهة برنامجها السياسي بتحرير عمان داخلاً وساحلاً من الاستعمار البريطاني، واعتبارها جزءاً لايتجزأ من الوطن العربي الأكبر الممتد من الخليج إلى المحيط، وتنظيم الكفاح الشعبي في عُمان بما ينسجم مع هذه الأهداف، والعمل لإقامة دعائم الجمهورية العربية العُمانية. وعهد المجلس الوطني لقيادة إلى الأمير صالح بن عيسى الحارثي بأن يكون ممثلاً له، كما أسندت الأمانة المؤقتة للجبهة إلى إبراهيم بن حمد الحارثي(٨).

لايعبِّر هذا البرنامج السياسي عن عقلية الإمامة التقليدية البالية بقدر ما يعبر عن عقلية جديدة اكتسبها العمانيون الشباب من خلال زج حكومة المنفى باعتبارها دولة معترف بجوازات سفرها وبتمثيلها، لهم في السياسة، ومن خلال تفاعلهم مع الخطاب الراديكالي في المشرق إبان تلقي قسم منهم التدريب في المعسكرات السورية والعراقية خلال ١٩٥٩-١٩٦٤، ومن خلال اتصالهم بوصفهم عمالاً في شمال الخليج بالحركة النقابية التي كان لحركة القوميين العرب نفوذ هام فيها، وسيطرة تامة عليها في الكويت[٩].

اتخذ العُمانيون الشباب الذين أصبحت أفكارهم السياسية راديكالية، من **الإمامة** واجهة لهم بحكم تمثيلها الرسمي للعُمانيين في الخارج، وقوة الولاء القبلي العُماني في عُمان الداخل لشرعيتها التقليدية. ورغم أن هذا البرنامج كان جرعة راديكالية لاتستطيع العروق الإيديولوجية التقليدية للإمامة أن تتحملها، فإن الإمام وافق في البداية على البرنامج، إلا أنه إزاء الضغط السعودي، وفي سياق اندلاع الحرب العربية الباردة جمّد موافقته، ولم يوقع عليه قط. وأدى ذلك بـ **جبهة تحرير عُمان** أن تصبح بلا حول ولاقوة. ومن هنا انهارت في أيلول ١٩٦٤، استمر الإمام بالمقاومة محكوماً بالتوافق المصري السعودي الذي أجهزت عليه الحرب العربية الباردة، بل وحوّلت بريطانيا من خصم تقليدي للعربية السعودية بُعيد الحرب العالمية الثانية إلى شريك لها في الحرب ضد الجمهورية في شمال اليمن. من هنا ما إن انهارت جبهة تحرير عُمان وتهمش دور الإمام وتراجع إلى الظل حتى بادر فرع الخليج والجزيرة العربية لحركة القوميين العرب، والذي كان مقره في الكويت، بالاعتماد على كوادره العُمانية الشابة، للعمل على بدء الثورة من جديد.

ثانياً جبهة تحرير ظفار.

قرّر فرع الخليج والجزيرة العربية لحركة القوميين العرب، في اجتماع داخلي انعقد عام ١٩٦٤ في الكويت التحضير لشن الكفاح المسلح في منطقة ظفار بالتحالف مع تنظيمين يُعدان لذلك هما: **الجمعية الخيرية الظفارية** و **تنظيم الجنود الظفاريين** وقد تم اختيار ظفار لعدة اعتبارات متكاملة من أهمها: ظفارية معظم الكوادر العُمانية الحركية، وطبيعة ظفار الجبلية الملائمة لحرب العصابات، واستثمار العداء القبَلي الظفاري التقليدي ضد السلطنة، وبهدف إقامة جسر يصل بين الكفاح المسلح في جنوب اليمن وبينه في عُمان والخليج العربي[١٠].

كان العراق قد درّب ١٦٠ عنصراً عمانياً عام ١٩٦٤،[١١] هم في معظمهم من الظفاريين الذين تمكن فرع الخليج من استقطابهم إلى الحركة عبر نشاطه النقابي في وسط العمالة الظفارية

في الكويت. أما **تنظيم الجنود الظفاريين** فكان يتألف من الظفاريين العاملين في أجهزة أمن الجيوش المحلية في المنطقة. وكان معظم هؤلاء يخدم في قطر ، حيث قدرت في إحدى المرات نسبة الظفاريين الذين يخدمون في قوات قطر بما يزيد عن الربع. وكان هذا التنظيم خلية بين الجنود الظفاريين الذين يعملون في خدمة السلطان في ظفار. أما الجمعية الخيرية الظفارية فكانت تجمع التبرعات اللازمة لشراء الأسلحة تحت ستار بناء المساجد(١٢). وكان لهذه الجمعية مكتب في القاهرة يرأسه يوسف علوي، وعلى صلة وثيقة بالأجهزة المصرية. وطبقاً لبعض المصادر دفعت تلك الأجهزة الحركة للتحالف مع الجمعية كشرط مسبق لتقديم المساعدة(١٣).

أخذت الحركة تسرب كوادرها المدربة إلى مسقط وصلالة عاصمة ظفار. إلا أن أجهزة السلطان التي تعتمد قيادتها على عسكريين بريطانيين، مرتزقة ونظاميين، وجهت في نيسان وأيار ١٩٦٥، ضربة استباقية، واعتقلت ما يزيد على الستين مقاتلاً في مسقط وصلالة. ثم اعترضت سفينة حربية إيرانية في شهر أيار من هذا العام شحنة أسلحة في طريقها إلى ظفار واستولت عليها،(١٤) وكانت هذه الشحنة في الحقيقة مرسلة من قيادة الاقليم في الكويت، وتم صرف كل رصيد الحركة المالي البالغ يومئذ ٣٠٠٠ ديناراً من أجل شرائها ونقلها(١٥).

سحبت الفصائل الثلاث كوادرها من المدن إلى الجبال وعقدت في الأول من حزيران ١٩٦٥، في وادي نحيز في المنطقة الجبلية الوسطى من ظفار المؤتمر التأسيسي لـ جبهة تحرير ظفار وانبثق عن المؤتمر لجنة تنفيذية مؤلفة من ١٨ عضواً، كان بينها يوسف علوي أحد قادة الجمعية الخيرية الظفارية ومحمد أحمد الغساني (حركي) وهو من سكان صلالة عاصمة ظفار وسيمثل هذان الكادران لاحقاً الجناحين المتصارعين في الجبهة.

تمت العملية الأولى لـ "الجبهة" في ٩ حزيران ١٩٦٥، واعتبر هذا اليوم تاريخاً لبدء الثورة في ظفار. وكانت العملية عبارة عن كمين لدورية عسكرية في شمالي غرب طريق ترميت، وسقط في هذه العملية شهيد الجبهة الأول **سعيد الرويع**(١٦).

حركة وطنية أم حركة انفصالية ؟

يُثير بيان إعلان الكفاح المسلح (٩ حزيران ١٩٦٥) في ظفار، أسئلة عن الـهُوية الإيديولوجية السياسية لـ"جبهة تحرير ظفار". إذ تميز هذا البيان بلغته القومية المشرقية الصرفة، التي تعيد إنتاج البلاغة القومية الإيديولوجية للخطاب الحركي المشرق بقدر ما تميزت الجبهة بـ"**يافطتها الإقليمية**" وفق تعابير الجبهة لاحقاً أو الجهوية بكلمة أدق، وبمضمونها الانفصالي الضمني.

يركّز البيان على الهوية العربية لظفار، فيخاطب باسم الأمة العربية والوطن العربي الشعب العربي في ظفار العربية "بوصفه جزءاً من الوطن العربي الكبير". ويستصرخ فيه "الروح العربية الأصلية" لنصرة الثورة التي "تستمد قوتها من أهداف القومية العربية التي آمن بها جيش التحرير العربي في ظفار" كما يخاطب البيان "الجماهير العربية المناضلة" بأن جبهة تحرير ظفار "تؤمن إيماناً راسخاً بوحدة الامة العربية ووحدة نضال أبناء العروبة من المحيط إلى الخليج" وينتهي بشعار "عاشت ظفار حرة عربية عاشت الأمة العربية"[١٧].

يعكس هذا البيان بوضوح لا لبس فيه اللغة النمطية لحركة القوميين العرب، أكثر مما يعكس لغة الجمعية الخيرية الظفارية أو منظمة الجنود الظفاريين إذ كانت إيديولوجية هذين الطرفين الأخيرين، إيديولوجية جهوية ظفارية تضرب جذورها في تربة العصيانات الظفارية التقليدية ضد القبائل العُمانية وترى في السلطنة رمزاً لتحكم القبائل العُمانية بالقبائل الظفارية. ومن هنا فإنهما قاتلا السلطان بوصفهما ظفاريين. قبل أي شيء آخر، ويتوقان إلى استقلال ظفار وانفصالها عن عُمان. من هنا فإنهما قبلا تحديد الهوية العربية لظفار مقابل عدم رؤية الحركة الظفارية في إطار السلطنة ككل، وعدم اعتبارها كمرحلة أولى من نضال شامل لتحرير عُمان الداخل والساحل.

يرى هوليداي أن تشديد البيان على الهوية العربية لظفار قد أتى لموازنة المفهوم الانفصالي الضمني في اسم جبهة تحرير ظفار إذ كان من شأن هذا التشديد أن يؤكد مساواة الظفاريين بالعُمانيين الذين كانوا ينظرون إلى الظفاريين نظرة دونية، تغذيها الفروقات القبلية والمذهبية.

كانت ظفار من منظور جهوي مختلفة على مستوى المحاور المذهبية والقبلية والاثنية وحتى اللغوية بشكل كبير عن عمُان، ولايربطها بالعُمانيين سوى أن سلطانهم يحكمها، ولايميز هذه الرابطة سوى رابطة العصيان والتمرد، فمنذ سبعينات القرن التاسع عشر فقط خضعت ظفار إلى سلطنة مسقط، إذ كان يفصل بينها وبين عُمان ٥٠٠ ميل من الصحراء. ويفسر ذلك أن جبهة تحرير ظفار قد اعتبرت سلالة البوسعيد عملاء محليين للاستعمار البريطاني في عُمان، وكان هذا الاعتبار صائباً، إلا أنها في تشخيصها للاضطهاد في ظفار، ألقت القسط الأكبر من اللوم على سلاطين مسقط والقسط الأصغر منه على الإمبريالية البريطانية.

بهذا المعنى كان تركيز الجبهة على الهوية العربية لظفار نوعاً من تهرب مقصود أو تنصل من تحديدها في إطار الـهُوية العُمانية. إذ لو حددت الجبهة الـهوية العمانية لثورتها لكان عليها أن ترى الحركة الظفارية كجزء من الحركة العامة في عمان الداخل والساحل (أي الخليج

العربي). وقد استغل السلطان ذلك وحرض القبائل العمانية على جبهة تحرير ظفار مصوراً إياها في شكل تمرد قبلي ظفاري ضد القبائل العُمانية.

برَّر فصيل حركة القوميين العرب المشارك في الجبهة ما سماه بـ "اليافطة الإقليمية" لـ"الجبهة" بأنه كان "نتيجة طبيعية لإرضاء النزعة الاقليمية لدى الشريكين الآخرين [الجمعية الخيرية ومنظمة الجنود الظفاريين–الباحث] كتكتيك سيتبعه فيما بعد، وعندما تتثبت جذور الكفاح المسلح، مسألة الخليج العربي وعُمان".[١٨] غير أن حركة القوميين العرب حين غيرت اسم جبهة تحرير ظفار إلى اسم **الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل** (أيلول ١٩٦٨) تهربت من ذكر عُمان، وكان الاسم الجديد يُعبِّر رمزياً عن هروب نحو ساحة أوسع لاتتناقض مع الدوافع الظفارية لثورة ٩ حزيران ١٩٦٥.[١٩] في حين استمر الانفصاليون الظفاريون بحمل اسم **جبهة تحرير ظفار**، ثم وضع قادتهم أنفسهم لاحقاً في خدمة سلطان عُمان.

إن الجذر الحقيقي للنزعة الظفارية في جبهة تحرير ظفار هو جذر قبلي تقليدي، أعادت الجبهة إنتاجه بلغة إيديولوجية مختلفة: لغة التحرر الوطني. وقد وقفت القبائل الظفارية في البداية موقفاً سلبياً من الجبهة، غير أنها سرعان ما أيدتها في ضوء مضمونها الانفصالي الظفاري. الموجه ضد سعيد بن تيمور.

كان يهيمن على ظفار كل من قبيلتي الكثيري والقرى. كانت قبائل الكثيري والمهرة تسكن الساحل والمنحدرات الشمالية من الجبال وأطراف الصحراء وتعتمد أساساً على الزراعة الرعوية وجمع البخور. وتنحدر هذه القبائل من قبائل الكثيري والمهرة المنتشرة في منطقتي حضرموت والمهرة اليمنيتين. أما قبائل القرى فكانت تقطن المنطقة الجبلية الوسطى، وينتسب إليها جبل قرى، وتتميز بأنها الأكثر غنى والأكثر ارستوقراطية بين قبائل ظفار. فكانت قبائل القرى تمتلك معظم الماشية وموارد المياه وأشجار البخور[٢٠]. واعتمدت جبهة تحرير ظفار في إطار هذا الانقسام العمودي في الهرم القبلي الظفاري على الدعم القبلي لـ"الكثيري" و"المهرة" ويفسر ذلك أن بعض قادة الجبهة قد فكروا في أول السبعينيات بتشكيل دول ظفارية تضم ظفار ومنطقتي حضرموت والمهرة في جنوب اليمن، استناداً إلى المشترك القبلي.

لقد كان التكوين الاثني والقبلي والثقافي واللغوي الظفاري معقداً ووجد هوليداي حين زار مواقع الجبهة مقاتلين يتكلمون لغة شفهية خاصة ذات أصول حِمْيرية ولايفهمون اللغة العربية. ويقود ذلك كله إلى ربط النزعة الجهوية الانفصالية في جبهة تحرير ظفار بخصوصية الفسيفساء القبلية والإثنية واللغوية الظفارية، كما تفسر هذه النزعة المتجذرة في القبائل الظفارية ضد عُمان قيادة رجال القبائل للجبهة[٢١].

كان أبرز عملية للجبهة منذ انطلاقتها في ٩ حزيران ١٩٦٥، قيام خلية عسكرية سرية ضا مزروعة بين قوات السلطان في ظفار بمحاولة اغتيال السلطان سعيد بن تيمور في ٢٦ نيسان ١٩٦٦ في قلعة أرزات إبان حفل وداعي لأحد الضباط الباكستانيين المتقاعدين. وقد أدى ذلك إلى ملازمة السلطان لقصره في صلالة عاصمة ظفار، وتنكيله بالظفاريين، وطردهم من قواته، واستبدالهم بفصائل عُمانية قبلية، صور لها السلطان الصراع بين الجبهة والسلطنة على أنه صراع ما بين القبائل الظفارية والقبائل العُمانية، وكان من شأن استخدام الفصائل العمانية في التنكيل بالظفاريين أن يعزز موقع رجال القبائل في قيادة الجبهة وأن يشحن مضمونها الانفصالي بجرعة إضافية، إذ تم التنكيل هنا بالظفاريين بوصفهم ظفاريين.

ثالثاً – انشقاق الجبهة

من تحرير ظفار إلى تحرير الخليج.

تضافرت ثلاثة عوامل مترابطة في تطور جبهة تحرير ظفار إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج المحتل هي: انتصار الجبهة القومية في جنوب اليمن في ٣٠ ت٢ ١٩٦٧ وتحقيقها الاستقلال، والاتصال بالصين وصك طبعة ظفارية عن الماوية في فترة الثورة الثقافية الصينية، والتجذير اليساري لحركة القوميين العرب بعد نكسة حزيران ١٩٦٧.

١– انتصار الجبهة القومية في جنوب اليمن:

عانت جبهة تحريرظفار من توقف المساعدة السعودية في نهاية عام ١٩٦٦ والمساعدة العسكرية المصرية إثر انسحاب الجيش المصري من اليمن بعيد نكسة حزيران. إذ قطعت قوات السلطان خطوط التموين على الطريق البرية التي تصل ظفار بالعربية السعودية كما أخذ البريطانيون يشنون هجماتهم انطلاقاً من جنوب اليمن، فحاصروا في إحدى المرات قرية صوفي الحدودية واعتقلو ٢٢ ظفارياً.

غيَّر انتصار الجبهة القومية في ٣٠ ت٢ ١٩٦٧ هذا الوضع جذرياً. إذ تدفقت الأسلحة إلى جبهة تحرير ظفار، وضمنت خطوط تموينها من جهة الحدود اليمنية، وتمّ من الناحية الفعلية تطوير استراتيجية متبادلة ما بينها وبين الجبهة القومية، في مواجهة التهديدات العسكرية السعودية والعُمانية بعيد الاستقلال وتؤكد عدة معطيات أنه لولا هذه الاستراتيجية المتبادلة ما بين الجبهتين لكان ممكناً لسلطان مسقط أن يسيطر على مساحات واسعة من منطقتي حضرموت والمهرة [٢٢].

غير أن هذه الاستراتيجية كانت مؤسسة على خصوصية العلاقة التنظيمية الوثيقة ما بين الجبهتين في إطار حركة القوميين العرب. وقد حاولت حكومة قحطان الشعبي أن تنتهج تجاه الجبهة سياسة اسمية مستقلة اتقاء للمخاطر العُمانية السعودية وكبحاً لها، في حين أن التيار الراديكالي في الجبهة الذي كان يهدف إلى بناء **جمهورية ثورية** من طراز جديد يتخطى شكل الجمهورية التقليدية، ضرب بهذه السياسة المتحفظة اسمياً عرض الحائط. ولاسيما أن هذا التيار كان منذ الأيام الأولى للاستقلال يُحْكم سيطرته على المحافظتين الخامسة والسادسة في جنوب اليمن أي **حضرموت و المهرة**. وفي هاتين المحافظتين حاول هذا التيار أن يُطبِّق مفهومه للجمهورية الثورية بسلسلة إجراءات اصطدمت بالحكومة المركزية. وعُرفت هذه الاجراءات بـ"التجربة الحضرمية" وقد وضع التيار الراديكالي إذاعة حضرموت وجريدة الشرارة في خدمة جبهة تحرير ظفار مما أدى إلى إيقاف الحكومة لإصدار الجريدة[٢٣].

أكمل وصول التيار الراديكالي في الجبهة القومية إلى السلطة تحويل جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية إلى قاعدة خلفية آمنة بشكل تام للجبهة الظفارية، فقدمت عدن للجبهة كل أشكال الدعم المادي والعسكري والسياسي وعلى مختلف مستويات سياستها كحزب وكدولة في آن واحد[٢٤]. فاعترضت مع ليبيا على قبول عمان عضواً في الجامعة العربية في ٢٩ أيلول ١٩٧١، وكانت الدولة الوحيدة التي اعترضت على عضوية عُمان في الأمم المتحدة.

٢- الاتصال بالصين وبماوية الثورة الثقافية :

تمَّ أول اتصال **لجبهة تحرير ظفار** بالصين الشعبية إثر نكسة حزيران ١٩٦٧. وأثمر الاتصال عن استقبال **الصين** في ٢٣ تموز ١٩٦٧ لوفد رسمي من الجبهة برئاسة أحد أبرز مؤسسيها وقادتها وهو محمد أحمد الغساني. وقدم الصينيون للجبهة مساعدة رمزية من وجهة نظرهم اشتملت على أسلحة خفيفة وكتب ماوية وماركسية و٣٥ ألف دولار لتغطية أجور الشحن عن طريق تانزانيا[٢٥]. أما بالنسبة للظروف الفعلية التي كانت تمر بها الجبهة يومئذ، فإن هذه المساعدة كانت قيِّمة للغاية وتخطت حدود الرمزية.

شكّلت هذه المساعدة بداية التورط الصيني في حرب ظفار واستمر هذا التورط حتى عام ١٩٧٢ حين لجأت الصين إلى إقامة علاقات ديبلوماسية واقتصادية مع دول منطقة الخليج بدلاً من دعم استراتيجية **حرب الشعب**. وخلال هذا التورط، وفي سياق التحذير اليساري لحركة القوميين العرب في مختلف فروعها، احتكت الجبهة بالنموذج الصيني للماركسية وأنتجت نوعاً من طبعة ظفارية خاصة له. والواقع أن النموذج الصيني خصوصاً ونماذج ماركسيات اليسار الجديد غير المسَفْيت عموماً قد استقطبت التيارات اليسارية في حركة القوميين العرب

واستهوتها إيديولوجياً وسياسياً غير أن الماوية كانت سائدة بشكل خاص في ظفار[٢٦]. فعمت علاماتها السيميائية أو الرمزية من نوع صور **ماو والكتاب الأحمر** قواعد الجبهة. وحضر المؤتمر الثاني للجبهة (أيلول ١٩٦٨) الذي تقرر فيه تغيير اسم الجبهة من جبهة تحرير ظفار إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل مندوب عن **الحزب الشيوعي الصيني**. وتم إثر المؤتمر مباشرة تدريب وفد عسكري وسياسي من الأعضاء الظفاريين في الجبهة في الصين. وعاد أعضاء هذه الدفعة ليشغلوا مهمة مفوضين أومر شدين سياسيين وإيديولوجيين في قواعد الجبهة ووحداتها، وهو مايفسر أن كتاب مختارات من **ماوتسي توتغ** كان الكتاب الرئيسي للعسكريين في المخيمات.

أخلصت الجبهة تبعاً لذلك **للماوية**، وعبرَّت عن التزام ثابت بالخط السياسي الصيني على المستوى العالمي، حتى أنها رفضت في إحدى المرات المساعدة المقدمة من الاتحاد السوفييتي[٢٧] إذ كان الاتحاد السوفييتي يومئذ بالنسبة لمجمل التيار اليساري في فروع الحركة في الخليج تحريفياً[٢٨] واعتبرت الوثائق الداخلية للجبهة أن أبرز ما يمثل هذه التحريفية في المجال العالمي هو اتخاذ مواقف استسلامية مترددة من قوى الثورة المضادة العالمية والتمسك الجبان بسياسة التعايش السلمي[٢٩].

إن المقصود بالتحريفية هنا هو الاتحاد السوفييتي، ومن هنا لم يعترف يسار حركة القوميين العرب، ومن ضمنه التيار الذي يمثله الظفاريون بدور الاتحاد السوفييتي كقائد للكتلة الاشتراكية في العالم. وحين كانت الجبهة مضطرة في نشراتها التوجيهية لتحديد دول المعسكر الاشتراكي فإنها كانت تذكر الاتحاد السوفييتي في السطور الأخيرة وتلحق ذلك بنقد للتحريفية، مركزة على موقع الصين الشعبية وكوريا الشمالية وألبانيا وفيتنام في دول المعسكر الاشتراكي[٣٠]. غير أن الموقف من الاتحاد السوفييتي على العموم كان أقل حدة من الموقف الصيني.

كانت الفترة التي احتكَّ بها يسار حركة القوميين العرب عموماً ويسار جبهة تحرير ظفار خصوصاً بالماوية هي فترة **الثورة الثقافية الصينية**. في هذه الفترة أعطت الصين دعم حركات التحرر الوطني في العالم الثالث على قاعدة الكفاح المسلَّح أولوية على علاقاتها الديلوماسية بدول هذا العالم، واستثنت في منطقة الخليج جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية. ومن هنا استخدم قادة هذه الجمهورية في النصف الأول من السبعينات علاقاتهم بالصين لإعادة دعمها للظفاريين الذين تبنوا استراتيجية تحرير الخليج.

قدم لين بياو إبّان الثورة الثقافية في سياق نظرية **"العوالم الثلاثة"** الصينية التي ستنضج نظرياً خلال ١٩٧١-١٩٧٥، ترسيمة بسيطة تقوم على أن أميركا الشمالية وأوروبا الغربية تمثل

"**مدن العالم**" بينما يُكوِّن العالم الثالث "**المناطق الريفية في العالم**". وأن حركات التحرير بقيادة الأحراب البروليتارية الملتزمة بالماركسية- اللينينية يمكنها أن تنجح فقط من خلال الريف الذي يُقدم "المناطق الواسعة التي يستطيع الثوار المناورة فيها بحرية".

وجدت الجبهة في هذه الترسيمة صياغة إيديولوجية مُسبقة لاستراتيجية كفاحها المسلح الذي انطلق فعلياً من الداخل القبلي والجبلي والفلاحي صوب مراكز "العدو" في المدن. وكان يساريو التجربة الحضرمية في جنوب اليمن وتحديداً تيار (**مقبل**) الذي يرتبط باسمه تخطيط حركة ١٤ أيار ١٩٦٨ إضافة إلى يساريي الجبهة الظفارية يشتركون باعتناق هذه الترسيمة.

تَرجمَت الجبهة هذه الترسيمة سيميائياً أو رمزياً من خلال انتشار أغنية "**من الجبال إلى المدن، من ظفار إلى الخليج**" في قواعدها. وطرحت في بيان لها في أيار ١٩٧٠ "إن حربنا الثورية المبنية على أسس علمية ثابتة، والمنطلقة من الريف لضرب المدن وتطويقها تسير سيراً حثيثاً نحو النصر "مسترشدة بنظرية الطبقة العاملة"[٣١]. وحاولت الجبهة أن تؤسس ذلك في وثائقها الإيديولوجية، فركزت على أن الامبريالية وحلفاءها من الحكام المحليين وسائر الرجعيين يركزون أكثر قوتهم ونشاطاتهم في المدن والمدن الرئيسية، لذلك وبالمنطق البسيط فإن على الثورة أن تركز على المناطق الريفية الأكثر تأخراً وتعمل على تحويلها إلى قواعد انطلاق قوية وإلى مواقع ثورية كبرى في كافة المجالات من دون أن يعني ذلك أن "الثورة التي عليها أن تنطلق من الأرياف "تستغني عن دعم النضال في المدن". أما أسلوب تحقيق ذلك فهو "**استخدام العنف في كل الأقاليم**" إذ أن الحرب الشعبية الطويلة الأمد هي الطريقة التي نستطيع بها تحويل قوة العدو المؤقتة إلى ضعف وضعفنا المؤقت إلى قوة متعاظمة باستمرار[٣٢].

كان العصر الذهبي لنفوذ **الماوية** في اليسار العربي غير المُسفْيت لاسيما منه الذي تعود أصوله إلى حركة القوميين العرب هو ١٩٦٥-١٩٧٥، إذ أخذ هذا النفوذ يخفت بعد ذلك ويضمحل لصالح النموذج الماركسي السوفييتي، إثر تغيير الصين لأولوياتها من دعم حركات التحرر التي تنهج طريق حرب الشعب إلى المراهنة على العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية مع دول العالم الثالث، وتعزيز استقلالها عن الامبريالية، فتحالفت السياسة الصينية فعلياً مع الدول التي خاضت حركات التحرر والكفاح المسلح ضدها ولاسيما في منطقة الخليج. ففي جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية لم يتم حسم اختيار النموذج الماركسي السوفييتي وتأسيس الحزب الاشتراكي اليمني على قاعدته إلا عام ١٩٧٨ حين تم السحق الدموي لجناح **سالم ربيع علي** في الحزب والدولة. ويُفسر ذلك انتشار ظاهرة "التسفيت" والاقتراب من نموذجها الماركسي، لدى

اليسار المنحدر بأصوله من حركة القوميين العرب، بشكلٍ يمكن القول معه إن هذا اليسار عشية انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة كان مُسفيتاً بشكلٍ عام.

رابعاً التجذير اليساري لحركة القوميين العرب

تعود جذور التجذير اليساري في حركة القوميين العرب إلى ما قبل نكسة حَزيران. فقد أخذ التجذير في مرحلة ما قبل النكسة صيغة ناصرية يسارية كان عنوانها "الالتحام بالناصرية". وسرعان ماطوَّحت نكسة حَزيران بهذه الصيغة وقلبتها رأساً على عقب. وكان بداية ذلك هو التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الموسع للجنة التنفيذية القومية لحركة القوميين العرب (أواخر تموز ١٩٦٧) والذي أعلن سقوط دور البورجوازية الصغيرة في قيادة حركة الثورة العربية[٣٣] (سنتوقف لاحقاً بالمزيد من التفصيل عند مرحلة التجذير هذه).

آ- المؤتمر الإقليمي الأول لفروع الخليج والجزيرة العربية:

انعقد في سياق هذا التجذير اليساري، في ٣٠ ك١ في بيروت، أول مؤتمر اقليمي من نوعه لفروع حركة القوميين العرب في الخليج والجزيرة العربي (السعودية، الكويت، البحرين، قطر، عُمان الداخل وعُمان الساحل). وشارك في المؤتمر مراقبون عن الجبهة القومية في جنوب اليمن (**عبد الله الأشتر**) ومندوب "حركي" من جبهة تحرير ظفار. ورغم أن مندوباً كويتياً يمثل قيادة الاقليم في الكويت حضر المؤتمر فإن انعقادة قد تم فعلياً من خلف ظهر قيادة الإقليم وبتنسيق تام مع **نايف حواتمة** الذي سيلعب دوراً أساسياً في التجذير اليساري لفروع الحركة في اليمن بشطريه وفي الخليج العربي. وناقش المؤتمر على مدى ثلاثة أيام "**مستقبل الحركة الثورية في الخليج**". وتحدد هدف المؤتمر على المستوى التنظيمي من خلال المشاورات التي سبقته بتشكيل قيادة مستقلة لإقليم الخليج والجزيرة العربية عن قيادة الكويت.

يُفسِّر ذلك أن هجوم المؤتمر تركَّز على ما تم وصفه بأوتوقراطية القيادة الكويتية وأسلوبها الأبوي، وعدم أهليتها بسبب "بورجوازيتها" لقيادة منطقة ثورية، وإهمالها التنظيمي، وقصورها القيادي، وعلاقتها البيروقراطية بالفروع. ولما كان المؤتمر مؤتمر راديكاليين فإنه طالب بتبني الماركسية-اللينينية كإيديولوجيا للكفاح المسلَّح في الخليج والجزيرة، انطلاقاً من الثورة الناشبة في ظفار. ولم يوافق **الدكتور خالد الوصمي** رئيس مكتب الخليج العربي في قيادة الاقليم في الكويت ومندوب هذه القيادة إلى المؤتمر على تبني الماركسية-اللينينية، وطلب إعطاء فرصة كافية للتعرف عليها، أما بشأن حرب العصابات فإنه لم يعارضها واعتبرها استراتيجية ملائمة

لتحرير الخليج غير أنه عارض تطبيقها في الكويت بسبب انعدام أي من مقوماتها. كان الوسمي في الواقع مكلفاً بنقل رسالة إلى المؤتمر، وغير مفوّض باتخاذ قرار باسم قيادة الإقليم، كما كان على خلاف مع قيادة الإقليم ومع طريقة الطرح الراديكالية في المؤتمر في آن واحد، ومن هنا فإنه نفهم هذه الطروحات، غير أنه لم يكن بوسعه الموافقة على تطبيقها في الكويت[٣٥]. أما المؤتمر فرأى في موافقة المندوب الكويتي على مبدأ الكفاح المسلح خارج الكويت، محاولةً لإعفاء القيادة الكويتية من الالتزام بالإستراتيجية الجديدة المسلحة، فأدان ذلك. غير أن القيادة الكويتية سبق لها أن أثبتت التزامها بدعم هذه الاستراتيجية من خلال الثورة الظفارية ودعمها المالي للجبهة القومية.

وقد فسَّر عبد الله النيباري عضو قيادة الإقليم يومئذ لنا ذلك بأن الخلاف حول مدى استخدام العنف الثوري الذي نشأ في الحركة إثر ثورة ظفار كان وسيلة لتعميق الخلاف ما بين الفروع وقيادة الإقليم، والإدعاء بأوتوقراطية القيادة وأبويتها[٣٦]. لقد كانت القيادة الإقليمية في الكويت مدركة لحقيقة انقلاب الفروع على سلطتها، وقد حاولت أن تمتص بخبرتها التنظيمية والمجرَّبة ذلك وأن تستوعبه، لكن من دون أن تقوم بأية خطوة جدية لإشاعة الحياة الديموقراطية داخل التنظيم وتفسر تلك الحقيقة، التي كانت دافعاً أساسياً من دوافع انعقاد المؤتمر، تحجيم المؤتمر لقيادة الكويت، وتحاشياً لحساسية الماركسية-اللينينية تبنى المؤتمر الاشتراكية العلمية والكفاح المسلح لتحرير المنطقة وإسقاط الأنظمة العشائرية، واعتبر الخليج والجزيرة من الناحية التنظيمية إقليماً واحداً، شكّل له مكتبين سياسيين:

١- مكتب سياسي للخليج يشكّل القيادة الفعلية الداخلية للخليج ويتكوّن من مندوب واحد عن كل من البحرين-قطر-الكويت بالإضافة إلى ثلاثة مندوبين عن عمان (على أساس وحدة التنظيم في عمان كلها الساحل والداخل وظفار).

٢- مكتب سياسي يكون القيادة الفعلية لجميع مناطق العمل داخل السعودية وأقر المؤتمر تشكيل لجنة مركزية مشتركة من المكتبين، مؤلفة من ١٢ عضواً بالمناصفة كانت ثورة ظفار في تفكير المؤتمر هي قاعدة انطلاق الكفاح المسلح في الخليج والجزيرة العربية. ومن هنا كان على الفصيل الحركي في قيادة هذه الجبهة أن يغيا يافطتها الإقليمية الجهوية، ويُعيد تأسيسها بشكل جديد إذ كان هذا الفصيل فرعاً ليسار حركة القوميين العرب في مؤتمر دبي. وهو ما تم في مؤتمر حمرين الشهير (أيلول ١٩٦٨).

أما على صعيد الموقف من قيادة الإقليم فقرر المؤتمر "إدانة التجربة التنظيمية السابقة والقيادات البورجوازية المهترئة التي مارست الوصايات على مُجمل العمل الثوري في المنطقة، والعقلية الثورية التي قادت عمل الحركة في هذه الساحة". [٣٧]

ب- مؤتمر حمرين وتحويل جبهة تحرير ظفار إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل:

انعقد هذا المؤتمر في السياق الذي تواترت فيه المؤتمرات اليسارية لفروع حركة القوميين العرب. ولاسيما منها المؤتمر الرابع للجبهة القومية (آذار ١٩٦٨) في جنوب اليمن ومؤتمر دبي الاستثنائي (٢٣ تموز ١٩٦٨) (سنتوقف عنده لاحقاً بمزيد من التفصيل). واستغرقت أعمال هذا المؤتمر عشرين يوماً (من ١-٢٠ ١٩٦٨) في وادي حمرين في المنطقة الوسطى في ظفار وحضره ٦٥ مندوباً يمثلون جبهة تحرير ظفار، ومراقب عن الحزب الشيوعي الصيني. ولم ينتخب بنتائج الانشقاق في هذا المؤتمر من القيادة القديمة لجبهة تحرير ظفار المؤلفة من ثمانية عشر عضواً سوى ثلاثة قادة، على رأسهم محمد أحمد الغساني وهو ظفاري من سكان صلالة عاصمة ظفار. في حين انشق عنه الانفصاليون الظفاريون بقيادة **يوسف بن علوي** (الجمعية الخيرية الظفارية) و **مسلم بن نفيل** أحد شيوخ القبائل في وادي "**نحيز**"[٣٨]. وكان أهم قرار اتخذه المؤتمر كتعبير رمزي أو سيميائي عن إعادة بناء الجبهة على أسس راديكالية جديدة، هو تغيير اسم "**جبهة تحرير ظفار**" ذي المضمون القبَلي الانفصالي إلى اسم **الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل**. أما الانفصاليون فإنهم احتفظوا بالعمل تحت اسم "**جبهة تحرير ظفار**" ثم انضموا لاحقاً رغم انفصاليتهم إلى سلطان مسقط. غير أن **عبد الرحمن نعيمي** ينبهنا إلى أن الحساسية الظفارية في مؤتمر حمرين تجاه مسألة الارتباط بعُمان ظلت قائمة بشكلٍ ضمني، ويقدّر النعيمي بأن إطلاق اسم "الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل" كان مدفوعاً بتحاشي ذكر اسم عُمان وهروباً إلى ساحة أوسع[٣٩].

اعتبر مؤتمر حمرين نفسه وريثاً شرعياً لـ"جبهة تحرير ظفار" ولرصاصتها الاولى في ٩ حَزيران ١٩٦٠، إلا أنه وجه نقداً حاداً للجبهة ووصفها بأنها "عاشت في مناخات وأجواء غير صحية. و"مريضة" "شكلت بمجموعها عوامل الانغلاق والجمود" في إشارة إلى اليافطة الانفصالية للجبهة، واعتبر المؤتمر أن مهمته هي "انتشال الجبهة من عوامل الجمود والانغلاق"[٤٠]. وتم لاحقاً نقد "جبهة تحرير ظفار" من جديد واعتبار أنها استمرت منذ انطلاقتها حتى مؤتمر حمرين "ضمن ممارسات عفوية وخاطئة وقيادة غير مؤهلة لقيادة نضال مسلح"[٤١] وأن الجبهة تميزت بـ "انعدام الوضوح والرؤيا الثوريين" و "عاشت أسيرة الواقع المغلق منغلقة على نفسها"[٤٢].

انتخب المؤتمر على المستوى التنظيمي قيادة جديدة، وأقر على الصعيد الاستراتيجي "الالتزام بالعنف الثوري المنظم" و"تبني استراتيجية ثوري ذات أبعاد شمولية على مستوى الخليج العربي المحتل.. بربط نضال ظفار بنضال الجماهير في الخليج" وتبنى على الصعيد الإيديولوجي "الاشتراكية العلمية" وأعلن انطلاق "الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل"[٤٢]. وبذلك تخلصت الجبهة من الجناح القَبلي والانفصالي في قيادتها، وانتقلت إلى مرحلة نوعية جديدة، سيطرت فيها على ظفار.

جـ- سيطرة الجبهة على ظفار:

تحوّلت "الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل" إلى نوع من جبهة **"ماوية"** إيديولوجياً، حددت ساحتها بمجمل الخليج العربي، وهو ما عبرت عنه رمزياً بصيغة **"من ظفار إلى الخليج"**. وكان هذا التحول محكوماً طرداً بتحالفها التام مع الصين التي أملت أن تجد في ثورة ظفار منفذاً لاستراتيجيتها في الخليج العربي. والواقع أن **الصين** قامت بعد تبنيها التام للجبهة، بالتدريب السياسي والعسكري لكوادرها، وبمدها بالأسلحة، بما فيها الأسلحة المضادة للطائرات، وكانت هذه الأسلحة "استراتيجية" بالنسبة للجبهة الشعبية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مراهنة السلطان على فعالية قوات الجو.

قسَّمت الجبهة الشعبية ظفار على غرار تقسيم الجبهة القومية للجنوب إلى مناطق جغرافية، وكانت هذه المناطق في ظفار هي المناطق الشرقية والغربية والوسطى. ويحمل التقسيم من الناحية الإيديوليوجية رفضاً للتقسيم القبلي. ولأول مرة تتعرض القاعدة الجوية البريطانية في صلالة إلى هجمات متلاحقة.

وشهدت أعوام ١٩٦٨، ١٩٧٠ تكثيفاً كمياً ونوعياً لعمليات الجبهة، سقطت فيها ظفار برمتها في أيدي الجبهة، باستثناء العاصمة صلالة. وكانت صلالة هنا بالنسبة لريفها تشبه ما كانته عدن بالنسبة لريفها. غير أن قاعدتها الحصينة كانت هنا معرضة للهجمات، وللضحايا أحياناً. وفي الأماكن المحررة أقامت الجبهة الشعبية نوعاً من إدارة جمهورية عسكرية، إذ عبأت القادرين على حمل السلاح إما في جيش التحرير الشعبي أو في الميليشيا، ووجدت في المحافظتين الخامسة والسادسة من جنوب اليمن قاعدة مأمونة لمشافيها ومدارسها ومنشآتها الخدمية.

خامساً- ٢٣ تموز ١٩٧٠: انقلاب أم ثورة من فوق؟

أصبح سعيد بن تيمور العائق الوحيد أمام التغيير. ولم يعد صالحاً للبقاء في السلطة، فلقد قاوم بعناد كل الضغوط الانكليزية والعائلية، فانشق شقيقه **طارق بن تيمور** وتبنى **"مملكة**

عُمان الدستورية"، ومَثَّل الجناح الإصلاحي في العائلة السلطانية. وفي عام ١٩٧٠ تقرر مصير السلطان وأصبح الجميع بانتظار دقات ساعته الأخيرة.

١- الجبهة الشعبية واحتمالات إسقاط السلطان من فوق:

اتصل **طارق بن تيمور** صاحب مشروع "**مملكة عمان الدستورية**" في كانون الثاني ١٩٧٠ بمكتب الجبهة الشعبية في القاهرة، وطلب تأييد الجبهة لانقلاب يتم من الأعلى، غير أن الجبهة رفضت أي تعاطٍ سياسي مع طارق وشجبت أي تأييد له. ولم يكن هناك معنى لهذا الرفض سوى التزمت العقائدي، إذ لم تنشأ في ذلك الوقت أية بؤرة مسلحة في عُمان الداخل، كما كانت ظفار معقل الجبهة الشعبية تبعد عن عُمان خمسمائة ميلاً صحراوياً، وكان طارق بن تيمور معروفاً بميوله المضادة للإنكليز ، وهو ما قد يفسِّر دعم الأمريكان له، ودعم تجار الساحل الوطنيين له. فكانت **ماوية** الجبهة الشعبية هنا أكثر تزمتاً بكثير من ماوية الصينيين فمفهوم الصينيين **للثورة الوطنية الديموقراطية** لم يستبعد أبداً التحالف مع السلاطين والشيوخ الوطنيين في منطقة الخليج، بل كان ينصح بذلك دوماً[٤٥]. ولم يكن طارق بن تيمور مرغوباً من البريطانيين، فتوجهوا نحو ابن السلطان أي قابوس بن سعيد الذي سجنه والده فور إنهائه لدروسه في لندن في قصر الحريم في صلالة عاصمة ظفار. وكانت أم قابوس ظفارية فتعاطفت الشرائح العليا للإدارة السلطانية في ظفار مع قابوس وكان أبرز هؤلاء **الشيخ طريق الغفاري** ابن حاكم ظفار، الذي اقتحم القصر يوم ٢٣ تموز ١٩٧٠ وأزاح سعيد بن تيمور لصالح ابنه قابوس.

كانت الجبهة الشعبية على معرفة تامة بأن مصير سعيد بن تيمور قد تقرَّر وأن ساعته قد حانت، غيرأنها لم تستثمر ذلك سياسياً. وفي هذا السياق سارعت "**الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي**" وهي الاسم الراديكالي الجديد لفرع حركة القوميين العرب في عُمان والخليج الذي صفّى علاقته بحركة القوميين العرب، إلى إعلان اندلاع الكفاح المسلح في ١٢ حَزيران ١٩٧٠ في عُمان الداخلية نفسها، وأصدرت بياناً تحليلياً مطولاً تعلن فيه انبثاق "الجبهة الوطنية الديموقراطية لتحرير عُمان والخليج العربي" من أربعة قوى عُمانية هي:

١- الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي.

٢- الطلائع الثورية لطلبة عُمان والخليج العربي.

٣- منظمة الجنود الوطنيين في عُمان.

٤- تشكيلات القبائل في عُمان[٤٦].

غير أن هذا التعداد يخدع كثيراً، فقد كانت "الطلائع" تنظيماً طلابياً بحرانياً في بيروت وبغداد ليس له أي نشاط في عُمان، كما أن "منظمة الجنود" لم يسبق لها أبداً أن كانت موجودة. أما تشكيلات القبائل فكلمة عامة لم تُشِر إلى مدلول تنظيمي محدد. وبذلك لم تكن **الجبهة الوطنية الديموقراطية** من الناحية الفعلية سوى الفرع اليساري الخليجي السابق لحركة القوميين العرب[٤٧]. وقد دفع اندلاع الكفاح المسلح في عُمان وقمع السلطان له على الفور، إلى التعجيل بالتخلص من السلطان إذ يرتبط هذا التغيير باستراتيجية الأمن البريطانية الجديدة التي أعلنت عن انسحاب بريطانيا من المنطقة عام ١٩٧١ وانهاء وضعية إمارات المنطقة "كدول محمية"، ومن الناحية الشكلية لم تعترف بريطانيا قط بأن عُمان محمية بل كانت تلح باستمرار على أنها دولة مستقلة ذات سيادة. غير أنها كانت تريد ترتيب أوضاع السلطة في المنطقة بشكل مناسب قبل انسحابها، فرَعَت اتحاداً لإمارات ساحل عُمان عام ١٩٦٨ شجبه فرع الخليج لحركة القوميين العرب للتو ووصفه **بالاتحاد المزيف**، وكان هذا الاتحاد يذكّر "الحركة" باتحاد إمارات جنوب اليمن عام ١٩٥٩.

أيّدت الجبهة الشعبية وهي الوريثة الراديكالية لجبهة تحرير ظفار رصاصة "**الحركة الثورية الشعبية**" في ١٢ حزيران ١٩٧٠ واعتبرتها "امتداداً لثورة التاسع من يونيو الخالدة"[٤٨] أي لثورة ظفار، ودعت "إلى اللقاء السريع بين الجبهتين لتحقيق الوحدة والالتحام بينهما" إلا أنه قبل أن يتم هذا اللقاء كان مخطط إقصاء السلطان قد اكتمل. فمنذ نيسان ١٩٧٠ كانت الجبهة الشعبية تترقب تغييراً أكيداً في القمة، فكتبت "الطليعة" في ضوء معلومات الجبهة في نيسان ١٩٧٠: "أن عُمان الداخل قد أصبحت قاب قوسين أو أدنى من طبخة انقلابية مرتبة جيداً، للإطاحة بالسلطان المحروق شعبياً.. والمستهلك استعمارياً"[٤٩]. وأعادت "الطليعة" في أوائل أيار ١٩٧٠ بناء على معلومات "مصدرها الموثوق" الذي هو الجبهة الشعبية، وصف السيناريو القادم، وكان وصفها واقعياً مائة بالمائة. فتوقعت أن يتم انقلاب القصر خلال أيار وربما قبل منتصفه، وأن يتم تنصيب **قابوس بن سعيد** سلطاناً بديلاً عن أبيه أو احتمال تنصيب **طارق بن تيمور**. ورصدت تحركات الانفصاليين الظفاريين من القادة السابقين لجبهة تحرير ظفار، مثل يوسف بن علوي ومسلّم بن نفل، الذين طرحوا إقامة **دولة ظفارية** تشمل حضرموت والمهرة الواقعيين في إطار الحدود السيادية الدولية لجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية[٥٠].

تم انقلاب القصر في ٢٣ تموز ١٩٧٠، ورُحِّل سعيد بن تيمور وأصبح ابنه قابوس سلطاناً، كما أصبح شقيقه طارق بن تيمور رئيساً للحكومة وثويني بن شهاب مستشاراً للسلطان الجديد. شجبت الجبهة الشعبية في بيان لها في ٢٩ تموز التغيير ووصفته بـ"مؤامرة إجرامية"[٥١] أما "**الجبهة الوطنية الديموقراطية**" فرأت في ذلك مجرد "**مسرحية تقليدية تكرر مسرحيات**

بريطانية سابقة"[٥٢]. غير أن هذا الموقف أحدث صراعاً داخلياً مسلحاً داخل الجبهة الشعبية تمثل بحركة ١٢ أيلول ١٩٧٠.

٢- حركة ١٢ أيلول ١٩٧٠:

كان مجرد ترحيل سعيد بن تيمور ثورة من فوق، دمرت فيه في لحظة واحدة كل قيود السلطان البائد، ولأول مرة بات العُماني يشعر أن لبس النظارة ليس جناية، ووُضع قسم من عائدات النفط في خدمة التنمية وأُغري الظفاريون الملتحقون بالجبهة الشعبية بالتوطن في السهل والحصول على بيت ومزرعة وقرض.

يتم عادة في أدبيات الجبهة وصف حركة ١٢ أيلول بـ"مؤامرة انقسامية رجعية قامت بها قوى الثورة المضادة في المنطقة الشرقية"[٥٣]. غير أن ما حدث كان صراعاً داخلياً حول الموقف من الوضع الجديد وليس "مؤامرة"، إذ تبنّى قادة القطاع الشرقي التعاطي مع السلطان الجديد، فاتهمتهم القيادة بأنهم جواسيس ومعادون للثورة وكان يعني احتمال تعرضهم لخطر التصفية. فاعتقلوا الكوادر المحسوبة على القيادة من **جيش التحرير الشعبي** والميليشيا، وشنّوا حملة ضد الإيديولوجية "الشيوعية" للجبهة. كان هؤلاء القادة وفق المعلومات الداخلية المستقاة، قد تحفظوا على ماركسية الجبهة واستهدفوا بإجراءاتهم كوادر "**الحركة الثورية الشعبية**" المسيطرة على الجبهة.

استغل السلطان ذلك ودخلت أجهزته على الخط، محاولةً إطالة عمر الأزمة وتفجير الجبهة من داخلها. غير أن قيادة الجبهة تحركت وحاصرت القطاع الشرقي، وأعدمت عدداً من القادة دون محاكمة، فاضطر "المتمردون" إلى الالتحاق بقوات السلطان، ومن ثم تورط قادتهم بشكل تام مع السلطان ضد الجبهة، وتولى القائد السابق للقطاع الشرقي قيادة قوات السلطان في مرباط، مما دفع الجبهة إلى محاولة النيل منه بهجوم كبير في ١٩ تموز ١٩٧٢، لم يكلّل بالنجاح، وكان آخر هجوم كبير يقوم به وحدات جيش التحرير في القطاع الشرقي[٥٤].

كانت تصفية الحساب مع القائد السابق للقطاع الشرقي والقوات المنشقة عن الجبهة التي وضعت نفسها في خدمة السلطان، من أبرز أهداف هجوم ١٩ تموز. إذ رغم أن الجبهة كانت في عام ١٩٧٢ أقوى من قوات السلطان فإنها أخذت تخسر تدريجياً بعض قوتها البشرية، ومن هنا أصدرت في ١٥ ت١ ١٩٧١ عفواً عاماً عما سمتهم بـ"المضلّل" و"المغرّربهم"[٥٥]. غير أن بومة مينيرفا إلهة الحكمة استيقظت متأخرة، إذ كان الاستقرار الذي منحه السلطان لمن وصفتهم الجبهة بـ"المتساقطين" أكثر إغراءً من جمهورية المحاربين الثورية المعسكرة.

سادساً- اندماج الجبهتين:
تشكيل الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي.

عوامل الانـدمـاج :

يعود مبدأ "اللقاء" مابين **الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل** (جبهة تحرير ظفار سابقاً) و **الجبهة الوطنية الديموقراطية لتحرير عُمان والخليج العربي** (الحركة الثورية الشعبية أو الفرع اليساري لحركة القوميين العرب السابقة في عُمان والخليج العربي) إلى أيلول ١٩٧٠ بمناسبة اندلاع "الكفاح المسلح" في عُمان الداخل. وكان انبثاق "الجبهة الشعبية لتحرير عُمان الخليج العربي" عن اندماج الجبهتين في أوائل كانون الأول ١٩٧١ تجسيداً لشعار "**الجبهة المتحدة العريضة**" الذي رفعته "**الحركة الثورية الشعبية**". وقد قاد فرع الحركة النافذ في قيادة الجبهة الشعبية هذه العملية.

في إطار هذا المبدأ، لعبت ثلاثة عوامل أساسية في تعجيل الاندماج مابين الجبهتين، وتجاوز التناقضات الثانوية ما بينهما. ويمكن تحديد هذه العوامل بـ:

١-حملة الاعتقالات الواسعة التي شملت البحرين والكويت ودبي ورأس الخيمة ومسقط إضافةً إلى السعودية. وتمت هذه الحملة في السلطنة والإمارات في أيلول ١٩٧١ بشكل متزامن. وتم تقدير عدد الذين اعتقلوا في البحرين من العسكريين فقط بـ ٦٠ جندياً وضابط صف. وكان من أبرز المعتقلين في عُمان الكويتي أحمد الربعي، العقل المنظِّم لحركة ١٩٦٩ اليسارية المسلحة في الكويت [٥٦].

٢- انضمام أعداد مهمة من جيش التحرير والميليشيا الشعبية إلى قوات السلطان إثر حركة ١٢ أيلول ١٩٧٠ واستجابة مجموعات قبلية عديدة موالية للجبهة لنداءات السلطان بترك مناطق الجبهة. من هنا بادرت قوات السلطان التي تم تعزيزها بأول هجوم كبير لها ضد مواقع الجبهة الشعبية في أول أكتوبر ١٩٧١. واستخدمت في الهجوم القوات البرية والجوية الطائرات العمودية ومجموعات من الكوماندوس الانكليزي. وتتفق المصادر الأكاديمية المستقلة مع ما جاء في بيانات الجبهة عن فشل حملة أكتوبر وتكبد قوات السلطان خسائر فادحة، حيث أدى وقوع ضحايا من الضباط الانكليزي إلى إثارة جدل حاد في بريطانيا عن تورطها في حرب سرية في ظفار، ووضع ذلك الحكومة البريطانية في موقف ديبلوماسي حرج [٥٧].

٣- حصول دول المنطقة على الاستقلال. والاعتراف الرسمي بها كدول مستقلة ذات سيادة. ففي ٢٩ أيلول ١٩٧١ قُبلت عُمان في عضوية الجامعة العربية وفي ٧ت١ قُبلت في عضوية الأمم المتحدة، ولم يعترض على عضويتها في المنظمة الدولية سوى جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية. كما تم في ٢ك١ استكمال المشروع الاتحادي في ساحل عُمان وإعلان قيام دولة **الإمارات العربية المتحدة** كدولة مستقلة ذات سيادة، وكذلك "استقلال" قطر والبحرين. ومن هنا لم يعد الخليج العربي من الناحية الحقوقية "محتلاً". لقد حاز على استقلاله السياسي.

اندماج الجبهتين والبرنامج السياسي:

سرَّعت هذه العواملُ الاندماجَ ما بين الجبهتين. وانعقد المؤتمر التوحيدي ما بينهما في أوائل كانون الأول ١٩٧١ على خط هوشي منه في منطقة إهليش المحررة في ظفار. ومن الملاحظ أن الدمج لم يشمل **لاحزب العمل العربي في عُمان ولا جبهة التحرير الوطني البحرانية** (الحزب الشيوعي). إذ لم ترَ جبهة التحرير الوطني إمكانية خلق جبهة متحدة على صعيد الخليج برمته، في حين أن حزب العمل العربي في عُمان، كان يركز على أولوية تشكيل جبهة عُمانية مقاتلة، تنسج علاقات كفاحية وليس اندماجية مع التنظيمات الوطنية في البحرين والكويت. ورأى الحزب في الجبهة صَرْفاً للإنظار عن عُمان، وإلحاقاً لإمارات ساحل عُمان ببقية الإمارات. من هنا تأخر التحالف ما بين الجبهة الجديدة وحزب العمل العربي حوالي العام، حيث تم في آواخر ١٩٧٢ تشكيل لجنة مركزية مشتركة بينهما تعمل "لإقامة الجبهة الوطنية المتحدة العريضة"[٥٨].وكانت هذه اللجنة مشتركة بالاسم فقط.

وصف المؤتمر استقلال دول المنطقة بـ"استقلالات مزيفة" واعتبر "دولة الإمارات العربية المتحدة في الجزء الشمالي من عُمان" "كياناً زائفاً". وشخّص نشوء فراغ ناتج عن انسحاب بريطانيا العسكري "من بعض الأقاليم" أخذت تملؤه الولايات المتحدة الأميركية والسعودية وإيران التي كانت قد احتلت في ٣٠ ت١٩٧١/٢، أي قبل يوم واحد من نهاية الحماية البريطانية الرسمية، جزر طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى.

حدد المؤتمر الطبيعة التاريخية للثورة في المنطقة بالثورة الوطنية (الإطاحة بالإمبريالية) الديموقراطية (الإطاحة بحلفاء الإمبريالية من أنظمة حكم عشائرية وإقطاع وكومبرادور)، وطرح القضاء على **التجزئة** وتحقيق **وحدة المنطقة السياسية** كمهمة أساسية من مهام الثورية الوطنية الديموقراطية. وركز المؤتمر على **"العنف الثوري"** كشكل استراتيجي وأساسي للعمل في كل

الأقاليم، وحدّد نظريته في ضوء امتصاصه للترسيمة **الماوية** بأنه ينطلق "**من المناطق الريفية والمناطق الريفية الأكثر تأخراً** " باتجاه "**تطويق المدن**" واقتحامها.

دعا المؤتمر إلى تشكيل "الجبهة المتحدة العريضة" وتشمل هذه الجبهة كافة الطبقات والقوى بغض النظر عن انتماءاتها الطبقية باستثناء الإقطاع والكومبرادور والأُسر العشائرية الحاكمة. وتصوُّر هذه الجبهة مستقبلاً في إطار جبهة واحدة عريضة تضم الجبهة القومية في اليمن الديموقراطي.

إذا ماتفحصنا هذا البرنامج، فإنه ينسجم كثيراً مع التصور الذي وضعه القادة **الصينيون الماويون** في فترة **الثورة الثقافية** لطبيعة الثورة الوطنية الديموقراطية في منطقة الخليج ولمهامها وتحالفاتها. وكانت الجبهتان: **الشعبية والوطنية الديموقراطية**، اللتان اندمجتا في الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، متقاربتين إيديولوجياً. غير أنه في حين كانت الجبهة الشعبية ماوية فإن المواقف الماوية للجبهة الوطنية الديموقراطية لم تكن بحدة ماوية الشعبية، فكانت الرؤى الإيديولوجية لهذه الأخيرة أكثر رحابة وتشمل حتى التروتسكية. إلا أن الجبهتين اشتركتا برفض "**التحريفية السوفيتية**"وإدانة سياستها في **التعايش السلمي**.

كانت الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي من ناحية التوصيف "توحيداً" ما بين "تنظيمين طليعيين" أكثر منها "جبهة". إذ كانت "الجبهة العريضة المتحدة" تفترض التحالف مع التجار الوطنيين في ساحل عُمان. وقد أثار الطرح جدلاً حاداً داخل المكتب السياسي للحركة الثورية الشعبية، التي كانت تضم تيارات يسارية متطرفة مغامرة[٦٠]. وتم لاحقاً تحميل "انتشار الأفكار والممارسات المتطرفة في المرحلة الأولى" مسؤولية "إرباكات عديدة مع التحالفات التي نسجتها "الحركة" في الساحل أو عُمان الداخل أو ظفار. فقد فهمت التحالفات على أنها إلحاق الأطراف الأخرى والشخصيات الأخرى ببرابحها وأطروحاتها، وعكست ذلك في مواقفها السياسية من الأطراف والشخصيات الوطنية: **الإمامة، تجار الساحل، القوى الوطنية في الكويت**..الخ[٦١].
وقد وصف لنا عبد الرحمن نعيمي أحد أبرز قادة الجبهة نوعية انتشار الطفولة اليسارية في ساحل عُمان، بأنه تم إيفاد أحد العناصر للعمل في منطقة فلاحية، فبدأ يقرأ على الفلاحين كتاب إنغلز عن تحول القرد إلى انسان، مما أدى إلى محاولة قتله[٦٢].

لقد كانت الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي مبالغة في تطرفها اليساري، ولم تُجْدِ هنا النصائح الصينية الدقيقة، التي أوصت الرفاق في اليمن والخليج بضرورة احترام الجماهير المسلمة وسحب سلاح الاتهام بـ "الكفر" و"الإلحاد" من يد القوى الرجعية، وأن المهم ليس الكلام الثوري اللفظي بل الممارسة. بل حذر الصينيون من خطورة المواقف الطفولية اليسارية وأوصوا بعزلها

وفضحها وتتحدد هذه المواقف الطفولية وفق رؤية الصينيين في التأكيد والإصرار على بناء الاشتراكية مما يقود إلى طريق مسدود وخطر في حين أن المهام هي مهام الثورة الوطنية الديموقراطية، وقبول التحالف مع البورجوازية الوطنية والمثقفين والضباط والأمراء و**الشيوخ الطيبين** من الناحية السياسية[٦٣].

كانت المواقف **الماوية** للجبهة ضيقة ومتزمتة للغاية بالمقارنة مع رؤى الصينيين. فلم تستطع الجبهة أن تفهم أهمية التعاطي السياسي بل والتحالف مع الشيوخ المعادين للإنكليز من أمثال طارق بن تيمور أو إمامة عُمان، بل جرى على الدوام وصف إمامة عُمان بأنها "**إمامة مجرمة**". ومن هنا كان طرح **الجبهة العريضة المتحدة** رغم كل هذه العوائق الإيديولوجية الضيقة الأفق شيئاً متقدماً للغاية، بالقياس إلى ممارسات الجبهة الشعبية والجبهة الوطنية الديموقراطية السابقتين. غير أن العبرة هنا بالممارسات، وقد كانت الممارسات الجبهوية فعلياً إدماجية وإلحاقية ووصائية أكثر منها تحالفية.

سابعاً- تشكيل "الجبهة الشعبية لتحرير عُمان"

الانكفاء من الخليج إلى عُمان

كي نفهم انكفاء الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي من الإطار الخليجي إلى الإطار القطري العُماني، علينا أن نعرض السياق الذي تم فيه ذلك. فحتى حَزيران ١٩٧٢ كانت قوات الجبهة ماتزال أقوى من قوات السلطان، وتسيطر على ما يقارب من ٩٠٪ من الأرياف والمدن باستثناء صلالة. وفشلت كل محاولات قوات السلطان لإقامة نقاط تمركز عسكرية ثابتة ومستقرة وآمنة. غير أنه مع تعزيز السلطان لقواته، وكسبه لمزيد من المنشقين عن الجبهة، أخذ الموقف العسكري يتغير، وكان آخر هجوم عسكري كبير شنّه حوالي ٢٥٠ مقاتلاً من جيش التحرير الشعبي ضد البلدة الساحلية الشرقية مرباط قد تم في ١٩ تموز ١٩٧٢. وادعت الجبهة أنها سيطرت لمدة ١٨ ساعة على المدينة، ودمرت قلعة حاكمها وبيت العملاء وقتلت ١٢٥ جندياً وضابطاً وغنمت مدفعية كتب عليها المملكة الأردنية الهاشمية[٦٤].

كان الهجوم على مرباط يهدف إلى النيل من قائدها. إذ كان هذا القائد هو نفسه القائد العسكري للجبهة في القطاع الشرقي الذي قام بحركة ١٢ أيلول ١٩٧٠ ثم التحق بقوات السلطان. ووفق دراسة أكاديمية مستقلة، فإن نتائج هذا الهجوم كانت وخيمة بالنسبة للجبهة الشعبية، إذ خلفت ٢٩ قتيلاً و١٢ أسيراً في حين سحبت وفق تقدير متحفظ حوالي ٦٠ قتيلاً. وكان الأسوأ من ذلك هو ماحدث بعد هذه المعركة، إذ حدث نزاع داخلي في الجبهة قتل فيه

٢٥ مقاتلاً، ونتج عنه فرار مجموعات واسعة من رجال القبائل وانضمامهم إلى قوات السلطان، فبدأت سلطة السلطان تتحسن في القطاع الشرقي تدريجياً [٦٥]. أما الجبهة فحاولت أن تعيد تنظيم إدارتها للمناطق "**المحررة**" فشكلت "المجالس الشعبية" وأشركت الأهالي فيها بدءاً من منتصف آب ١٩٧٢ [٦٦]. وأخذت الجبهة تتحدث أكثر فأكثر عن المتساقطين والمرتدين، وكان ذلك يعني هروب أعداد معينة من نطاق سلطتها أو عضوية وحداتها إلى السلطان. وساعدت المعلومات التي حملها المنشقون على شن أجهزة السلطان لحملة اعتقالات كبيرة في نهاية ١٩٧٢، وشملت الاعتقالات أحد أفراد العائلة الحاكمة حيث اتهم بعضوية الجبهة، وحددت الجبهة عدد المعتقلين في عُمان بـ ١٣٠ معتقلاً وفي ساحل عُمان بما يزيد عن ٨٠ معتقلاً [٦٧]. وفي ضوء ما أفادنا به عبد الرحمن نعيمي عن معاناة الجبهة المزمنة من اختراقات الأجهزة الأمنية لها واختراقها حتى لأعضاء في القيادة، فإننا نستطيع أن نفهم تزامن الاعتقالات في عُمان الساحل، و عُمان الداخل، وحجمها الواسع، بشكل كانت فيه ضربة منهجية أكثر منها اعتقالاً فردياً.

تم إلى جانب هذه الضربات تعزيز قوات السلطان بوحدات مظلية إيرانية وأردنية. وجرى في البداية تكتّم شديد حول نشاط الوحدات الإيرانية ، نظراً لما يثيره ذلك من استفزاز في المنطقة، وفي ٢٠ كانون الأول ١٩٧٣ قامت الوحدات المظلية الإيرانية والقوات السلطانية بأخطر هجوم، استهدف المنطقة الوسطى في ظفار. وتم تحديد الهدف المرحلي بفتح الخط الأحمر الذي يربط صلالة بثمريت والشمال وبقية المراكز العسكرية المتواجدة على الحدود السعودية، وحرمان الجبهة من خط إمدادها الوحيد وحرمانها من كل القطاع الشرقي. واختيرت المنطقة الوسطى بسبب إشرافها على المدن الأساسية في ظفار وبالتحديد صلالة [٦٨] وخلال أسبوع من المعارك، تم تحطيم سيطرة الجبهة وإرغامها على الإنسحاب إلى حدود جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية.

أبرزت السلطنة الحرب ضد الجبهة على أنها حرب ضد تدخلات اليمن الجنوبي في الشؤون الداخلية للسلطنة ودعمه للمتمردين. وأعلن وزير الإعلام في جمهورية اليمن الديموقراطية أن القوات الإيرانية تتقدم باتجاه المحافظتين الخامسة والسادسة وفي الواقع كان التقدم في المنطقة الوسطى في ظفار[٦٩]. إلا أن الجامعة العربية اختارت بشأن التورط الإيراني أن تلعب دور الأعمى والأطرش ، وشكلت في أواخر آذار ١٩٧٤ لجنة لاستقصاء الحقائق بين الأطراف المعنية بالصراع، وحددت هذه الأطراف بجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية وبسلطنة عُمان، ولم يتم الاعتراف بالجبهة أبداً [٧٠].

بعد "**عملية الكشتبان**" الإيرانية، أصبح تسلل الجبهة إلى ظفار مكلفاً ومحاطاً بالمخاطر، وفقدت الجبهة كلياً سلطتها وتواجدها العسكري، وشكلت هذه الهزيمة العسكرية الأساس الموضوعي الملموس لانكفاء الجبهة من الإطار الخليجي إلى القُطري العُماني. ومن هنا عقدت الجبهة مؤتمراً عاماً في ١ تموز ١٩٧٤ تبنّت فيه ثلاثة قرارات هامة:

١- استقلال فروع الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، تنظيماً في البيانات السياسية المختلفة في المنطقة، والحق في تكوين سياسات وبرامج محددة كماتتطلب ذلك الأوضاع السياسية الإقليمية.

٢- تنظيم فروع الجبهة في منطقة عُمان ضمن إطار منظمة وطنية مستقلة تحت اسم الجبهة الشعبية لتحرير عُمان.

٣- انتخاب قيادة مركزية للجبهة الشعبية لتحرير عُمان. [٧١]

كانت وحدات الجبهة قد اضطرت للانسحاب إلى حوف ، خلف حدود جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، وأصبح مركزها في عدن، فتوقفت عملياتها العسكرية كلياً عام ١٩٧٤، في حين أخذ السلطان يستوعب المعارضة في الخارج ويدمجها في أجهزته. إلى أن ماتت الجبهة سياسياً وأضحت مجرد معارضة في الخارج نجح السلطان في استيعابها وقضمها، وبتطبيع العلاقات بين جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية وسلطنة عُمان بموجب اتفاق أكتوبر (ت١) ١٩٨٢ في الكويت، لم يبق لما تبقى من المعارضين العُمانيين أي دعم جديد، إذ سحبت عدن دعمها [٧٢]. وأسدل الستار على آخر فصول الحرب العُمانية.

استوعب السلطان عدداً كبيراً من معارضيه بما فيهم كوادر أساسية في الجبهة، أما بقية المعارضين فعقدوا عام ١٩٩٣ مؤتمراً في المنفى، قرروا فيه شطب كلمة **التحرير** من اسم الجبهة، وتسميتها باسم جديد هو "**الجبهة الشعبية الديموقراطية العُمانية**".

هوامش الفصل الثالث

(١) فرد هوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة، حازم صاغية وسعد محيو، دار ابن خلدون، بيروت، ط١، آب ١٩٧٥، ص١٩١-١٩٦.

(٢) د. خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ك، ١٩٧٩، ص١٠٦ و ١٠٨.

(٣) حول المعاهدات مع شيوخ الموانيء التجارية في المخليج، انظر نصوصها الكاملة، في علي محمد راشد، الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين إمارات ساحل عُمان وبريطانيا ١٨٠٦-١٩٧١، منشورات اتحاد أدباء وكتاب الإمارات، الشارقة، ط١، ١٩٨٩. قارن بتحليلها المعمّق عند خلدون النقيب، المصدر السابق، ص٨٣-١٠١.

(٤) انظر بنود معاهدة السيب في، الثورة العُمانية ١٩٥٧-١٩٥٩، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٧٤، ص١٧-٢٠.

(٥) فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٦، ص ٤٢٧.

(٦) مقابلة في ١٠-١-١٩٩٥ مع المحامي فاتح اسير رئيس جمعية مكافحة الاستعمار في حلب، ومرافق الوفود الإمامية.

(٧) د. هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي ١٩٥٥-١٩٧٥، ترجمة د. سامي مسلم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط١ ١٩٨٤، ص ١٤٠-١٤١. قارن مع الثورة العُمانية. مصدر سبق ذكره، ص٢٩.

(٨) قارن بـ: بهبهاني، سبق ذكره، ص ١٤١.

(٩) قارن بـ: الثورة العُمانية، مصدر سبق ذكره، ص٣٩-٤٠.

(١٠) الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، وثائق النضال الوطني ١٩٦٥-١٩٧٤، دار الطليعة بيروت، ط٢، تشرين الأول، ١٩٨١، ص٦ قارن بـ: بهبهاني، مصدر سبق ذكره، ص١٤٣-١٤٤-١٤٥.

(١١) بهبهاني، المصدر السابق، ص٢٣٣.

(١٢) وثائق النضال الوطني، ص٦ قارن بـ: هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣١-٢٣٢-٢٣٤ وبهبهاني المصدر السابق، ص٢٣٣.

(١٣) بهبهاني، المصدر السابق ص١٤٢.

(١٤) هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٣.

(١٥) مقابلة في ١٦-١٢-١٩٩٥ مع د. خالد الوسمي في الكويت (مسؤول مكتب الخليج العربي يومئذ في قيادة الاقليم).

(١٦) وثائق النضال الوطني، مصدر سبق ذكره، ص٦ قارن بـ: هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٣.

(١٧) انظر النص الكامل للبيان في وثائق النضال الوطني المصدر السابق ص٩-١١.

(١٨) انظر رأي الجبهة، المصدر السابق ص٦.

(١٩) مقابلة في ١٨-١٢-١٩٩٥ مع عبد الرحمن نعيمي.

(٢٠) بهبهاني مصدر سبق ذكره، ص١٤٤ قارن بـ:هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٥.

(٢١) هوليدي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٣.

(٢٢) حول حركة الثاني عشر من سبتمبر الانقسامية، وثائق النضال الوطني ص٩٢ قارن ٥ بـ: بهبهاني مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦-١٥٧.

(٢٣) قارن بالأسبوع العربي، عدد ٤٦٧، الاثنين ٢٠ أيار ١٩٦٨، ص٢٢.

(٢٤) علي ناصر محمد (مقابلة غسان شربل) الوسط، العدد ١٨٣ (٣١ تموز-٦ آب) ١٩٩٥، ص٢٩.

(٢٥) بهبهاني، مصدر سبق ذكره، ص١٧٨-١٧٩.

(٢٦) مقابلة في ١٨-١٢-١٩٩٥ مع عبد الرحمن نعيمي

(٢٧) بهبهاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٩،٢٣٥.

(٢٨) مقابلة سبق ذكرها مع نعيمي.

(٢٩) اللجنة الفكرية للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، الارشاد السياسي، ص٤٣-٤٤.

(٣٠) المصدر السابق، ص٣٧-٣٨.

(٣١) بلاغات الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، الطليعة، عدد ٢٧٩، الأربعاء ١٣ أيار ١٩٧٠، ص١٦.

(٣٢) الجبهة الشعبيةلتحرير عُمان والخليج العربي، برنامج العمل الوطني الديموقراطي، ص٢٤-٢٥.

(٣٣) حركة القوميين العرب، التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الموسع للجنة التنفيذية القومية لحركة القوميين العرب في أواخر تموز ١٩٦٧، الثورة العربية أمام معركة المصير، ص ١٩-٢٠.

(٣٤) مقابلة ١٨-١٢-١٩٩٥ مع عبد الرحمن نعيمي.

(٣٥) مقابلة في ١٦-١٢ -١٩٩٥ مع د. خالد الوسمي في الكويت.

(٣٦) مقابلة في ١٠ -١٢- ١٩٩٥ مع عبد الله النيباري في الكويت.

(٣٧) حركة القوميين العرب، إقليم الخليج العربي النشرة الداخلية، العدد الرابع يونيو ١٩٦٨ قارن بقرارات المؤتمر وتفصيلاته في: الجبهة الشعبية في البحرين، الحركة الوطنية أمام مجلس التعاون الخليجي، ط١، ١٩٨١، دون دار نشر، ص ١٢١ - ١٢٢. قارن بقرارات المؤتمر كما نشرها تقرير داخلي عن الحوار بين حزب العمل العربي في عُمان والحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي، دون تاريخ (وثيقة داخلية) ص،١ -٢.

(٣٨) هوليداي ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧١.

(٣٩) مقابلة سبق ذكرها مع عبد الرحمن نعيمي.

(٤٠) قرارات مؤتمر حمرين (أيلول ١٩٦٨)، وثائق النضال الوطني، مصدر سبق ذكره، ص ١١-١٢.

(٤١) بيان الجبهة الوطنية الديموقراطية لتحرير عُمان والخليج العربي، المصدر السابق ص ١٨.

(٤٢) وجهة نظر الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل (جبهة تحرير ظفار سابقاً)، قارن بـ: الطليعة عدد ٢٨٣، ١٠ حزيران ١٩٧٠، ص ٩.

(٤٣) قرارات مؤتمر حمرين، مصدر سبق ذكره، ص ١٢

(٤٤) تعطي البلاغات التي نشرتها الجبهة عن عملياتهافكرة عن ذلك، وبغض النظر عن مدى دقة بعض التفاصيل، فإن تمركز قوات السلطان والبريطانيين خارج صلالة كان دوماً لغير صالحها، إذ كانت بمجرد اسفينات عسكرية في منطقة معادية لها، وهو ما لم يسمح لها بالاستقرار. انظر مثلا بلاغات الجبهة المنشورة في الطليعة عدد ٢٦٤، الأربعاء ٢٨ ك٢ ١٩٧٠، ص٨ وعدد ٢٦٥، ٤ شباط، ١٩٧٠، ص٥، وعدد ٢٧١، الأربعاء ٨ آذار ١٩٧٠، ص١١، وعدد ٢٧٣، الأربعاء ١ نيسان ١٩٧٠ ص٥، وعدد ٢٧٩، الأربعاء ١٣ أيار ١٩٧٠، ص١٦، وعدد ٢٨٠ الأربعاء ٢٠ أيار ١٩٧٠ ص٧. قارن بـ : هوليداي استناداً إلى تحقيقاته الميدانية، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٦-٢٤٥.

(٤٥) انظر نصيحة القادة الصينيين، وآراءهم في أطراف الثورة الوطنية الديموقراطية في منطقة الخليج. في محاضر اجتماعاتهم مع وفد جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في أيلول ١٩٦٨. محاضر كتبها بخط يده الشهيد فيصل عبد اللطيف الشعبي، رئيس الوفد اليمني، ونشرها بهبهاني في الملحق الثالث من كتابه: "سياسة الصين الخارجية"، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٩-٣١٧.

(٤٦) بيان من الجبهة الوطنية الديموقراطية لتحرير عمان والخليج العربي، وثائق النضال الوطني مصدر سبق ذكره، ص١٩.

(٤٧) قارن بـ: بهبهاني، مصدر سبق ذكره ص ٣٣٩ وبمناقشته لوجهة نظر برايس.

(٤٨) الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، تأييد الثورة المسلحة في عُمان، وثائق النضال الوطني، ص٣٣-٣٥

(٤٩) أحداث خطيرة متوقعة في عُمان الداخل والساحل، الطليعة، عدد ٢٧٦، الأربعاء ٢٢ نيسان/١٩٧٠ ص٢ - ٣.

(٥٠) تطورات خطيرة في عُمان الداخل والساحل، الطليعة، عدد ٢٧٨، الأربعاء ٦ أيار ١٩٧٠، ص٧.

(٥١) حول إعلان بريطانيا خلع العميل سعيد بن تيمور، وثائق النضال الوطني مصدر سبق ذكره ص٣٦-٣٩.

(٥٢) بيان سياسي حول خلع العميل سعيد بن تيمور صادر عن الجبهة الوطنية الديموقراطية لتحرير عُمان والخليج العربي المصدر السابق ص٣٩-٤٢.

(٥٣) حول حركة الثاني عشر من سبتمبر الانقسامية الرجعية، المصدر السابق ص٨٧-٩٢.

(٥٤) حول حركة ١٢ أيلول في منظور الجبهة وفي منظور المتمردين المناقض له، قارن بين: وثائق النضال الوطني ص٨٧-٩٢ وبين بهبهاني، مصدر سبق ذكره ص ١٥٦-١٥٧ و ١٦٠. ويعتمد بهبهاني على مقابلات أجراها مع عدد من الذين قادوا حركة أيلول. قارن برواية هوليداي، من وجهة نظر الجبهة، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٨.

(٥٥) بيان حول العفو العام عن المغرر بهم، وثائق النضال الوطني، المصدر السابق، ص ٩٣-٩٤.

(٥٦) قارن بـ : بيانات الجبهة الشعبية والجبهة الوطنية الديموقراطية وثائق النضال الوطني ، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣-١١٧.

(٥٧) قارن ما جاء في: الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي من أحداث السنة السابعة للثورة، ص٥-٦ و ١٠-١٢ مع مصدر أكاديمي مستقل وهو بهبهاني مصدر سبق ذكره ص ١٥٩.

(٥٨) الجبهة الشعبية في البحرين، الحركة الوطنية أمام مجلس التعاون الخليجي، مصدر سبق ذكره ص ١٢٣-١٢٥.

(٥٩) الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، برنامج العمل الوطني الديموقراطي [مع البيان السياسي] ص١-٣١.

(٦٠) مقابلة سبق ذكرها مع عبد الرحمن نعيمي.

(٦١) الجبهة الشعبية في البحرين، الحركة الوطنية، مصدر سبق ذكره ص ١٢٥-١٢٦.

(٦٢) مقابلة مع النعيمي.

(٦٣) انظر وجهة النظر الصينية مفصلة في محاضر جلسات الوفد اليمني الجنوبي والوفد الصيني (أيلول ١٩٦٨). وقد دون الشهيد فيصل عبد اللطيف الشعبي هذه المحاضر بخط يده. نشر بهبهاني نصّها الكامل في سياسة الصين الخارجية، مصدر سبق ذكره قارن بصفحة ٢٧٥-٢٧٨ و ٢٩٨-٢٩٩.

(٦٤) من رسالة موجّهة من الجبهة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، وثائق النضال الوطني، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.

(٦٥) الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، اللائحة الداخلية للمجالس الشعبية "إقليم ظفار"، وثائق النضال الوطني، مصدر سبق ذكره ص ٩٤-٩٧.

(٦٧) مذكرة حول الاعتقالات الواسعة في عُمان، وثائق النضال الوطني، ص١١٩ - ١٢١ وبيان سياسي حول المعتقلين السياسيين في ساحة عُمان والخليج العربي، المصدرالسابق ص١٢١-١٢٣.

(٦٨) حول الغزو الإيراني للمناطق المحررة، المصدر السابق، ص٥٣-٥٥ قارن بـ: الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، التدخل الإيراني في عُمان (كراس)، ص ٥-١٩.

(٦٩) قارن بالتدخل الإيراني، المصدر السابق، ص ٥،٨.

(٧٠) قارن بذكرتي الجبهة: بيان سياسي هام حول لجنة الجامعة العربية، وثائق النضال الوطني، ص٥٦-٥٩ ومذكرة حول الجحود الأخوي فيما يسمى بسلطنة عُمان وحول أبعاد تكوين لجنة الجامعة العربية في مؤتمر تونس، المصدر السابق، ص٨٠-٨٦ وبأجوبة مصدر مسؤول في الجبهة عن أسئلة مجلة "الحرية" المصدر السابق، ص١٥٤.

(٧١) بهبهاني، مصدر سبق ذكره، ص١٦٢.

(٧٢) علي ناصر محمد، (مقابلة غسان شربل)، الوسط ١٨٣ (٣١ تموز-٦آب) ١٩٩٥، ص٢٩.

القسم الرابع

مصائر حركة القوميين العرب

الفصل الأول

موضوعات ٥ حزيران

أربكتْ الطبيعة الفاقعة للنكسة حركة القوميين العرب، وانعكس هذا الارتباك في مقال نشره **محسن إبراهيم** بعد أسبوع من الهزيمة تحت عنوان: ((**كلا لم يخطئ عبد الناصر ولم يُهزم العرب**)). وقد قال فيه محسن إبراهيم "**إن الدخول في الحرب لم يكن خطأ، وإن نتائجها لم تكن هزيمة، بل نكسة عسكرية لا تعني أن هزيمة نهائية قد حصلت وإن "البطولة التاريخية"** لقيادة عبد الناصر تكمن بأنها قبلت تحدي المعركة[١]. ولم يتم تجاوز هذا الارتباك إلا في الاجتماع القيادي الموسع الذي عقدته اللجنة التنفيذية القومية للحركة (أواخر تموز ١٩٦٧) وأصدرت فيه أول تقرير رسمي يتضمن تحليلاً طبقياً للنكسة، حمل عنوان "الثورة العربية أمام معركة المصير" وعُرفت إشكالياته باسم "موضوعات/٥/ حزيران"[٢].

كان هذا التقرير وفق مفهوم التقرير في الحركة متفقاً عليه ما بين فريقي القيادة المركزية: الراديكالي (برموزه الأساسية **محسن إبراهيم، نايف حواتمة، محمد كشلي**) والتقليدي (برموزه الأساسية: **جورج حبش ووديع حداد و هاني الهندي و أحمد الخطيب**). إلا أنه وفي سياق الصراع الداخلي الحاد ما بينهما، حاول كل منهما أن يستملكه إيديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً. ففي حين اعتبر الفريق الراديكالي أن التقرير يمثل وجهة نظر اليسار وأن القيادة التقليدية المؤسسة وجدت نفسها مضطرة للرضوخ إليه والإقرار اللفظي به[٣] فإن **جورج حبش** يعتبر نفسه مسؤولاً عن هذا التقرير[٤]. وتبين وثيقة رسمية تعكس رأي حبش مباشرة أن الفريق "**اليساري الطفولي**" على حد تعبيرها حاول "بجرأة انتهازية نادرة، أن يقلب الحقائق رأساً على عقب وأن يصور التناقض... وكأنه تناقض بين وجهتي نظر في هزيمة حزيران مثّل فيه هو الفريق الأكثر ثورية وجذرية". إذ يؤكد **حبش** من خلالها أن اللجنة التنفيذية القومية قد وضعت تقرير تموز ١٩٦٧ أساساً، كي تضع حداً نهائياً لنمط مقالات محسن إبراهيم التي تعكس استراتيجية "الالتحام

بالناصرية" وما خلفته تلك الاستراتيجية من ربط ذيلي للحركة ودورها بالاستراتيجية الرسمية للجمهورية العربية المتحدة و"خنق كل المبادرات التي كانت تحاول تجاوز هذا الإطار"[٥].

يمكن القول إن النكسة مثّلت بالنسبة للحركة بفريقيها هزيمة تامة فاقعةً لاستراتيجية "**الالتحام بالناصرية**" التي تبنتها الحركة منذ عام ١٩٦٤-١٩٦٧ وكان الفريق الراديكالي مسؤولاً من الناحية النظرية والإجرائية عن فرض هذه السياسة على القيادة التقليدية وإرغامها على الالتزام بها. إذ كانت هذا القيادة، رغم كل مصداقية حرصها على عدم وضع الحركة تحت أي ظرف من الظروف في مواجهة عبد الناصر، تفضل منطق التحالف مع الناصرية على نمط الالتحام بها.

تعرَّضت هذه الاستراتيجية في تموز ١٩٦٦ إلى نوعٍ من تحذيرٍ طبقي إيديولوجي يميز مابين يمين الناصرية ممثّلاً بأجهزتها البيروقراطية وبين يسارها ممثلاً "**بقيادة عبد الناصر رأس اليسار تاريخياً**"[٦]. وتوهمت الحركة خلال هذه الفترة، أنه يمكنها الالتحام مع قيادة عبد الناصر دون المرور عبر أجهزته. غير أن الماء كذّب الغطاس إذ كانت الأجهزة هي التي تحكم مصر وتتولى ترجمة سياسة عبد الناصر العربية. فنشأت خلال عام ١٩٦٦ في إطار الرموز الأساسية للفريق الراديكالي الذي يتبنى استراتيجية "الالتحام بالناصرية". ثلاثة مواقف:

١- موقف نايف حواتمة الذي ودع بشكل مبكر أوهام هذا الإستراتيجية، إثر مايسمى في روزنامة الحركة **بانقلاب ١٣ يناير ١٩٦٦** المصري في الجبهة القومية في الجنوب، فجمّد عضويته في الأمانة العامة للحركة، وأخذ يدفع باتجاه تبني **الماركسية اللينينية**[٧].

٢- موقف **محمد كشلي** الذي نشر خلال آب وأيلول ١٩٦٦ سلسلة مقالات تحت عنوان "نقد التجربة الناصرية" "ونحو يسار عربي جديد" حلل فيها النموذج الناصري من منظور طبقي وحاول أن يحدد خصائص أزمته البنيوية، مميزاً بين هذا النموذج البيروقراطي وبين قيادة عبد الناصر.

٣- موقف **محسن إبراهيم** الذي حافظ على ثوابت طرحه المبكر لإستراتيجية الالتحام بالناصرية وتجسيدها في شكل. "**الحركة الاشتراكية العربية الواحدة**" تحت قيادة عبد الناصر[٨].

من هنا لم يعد موقف الفريق الراديكالي أو اليساري موحداً تجاه تلك الإستراتيجية، واشتمل على تمايزات وتناقضات ثانوية[٩]، إلا أنه كان موحداً تجاه القيادة التقليدية المؤسسة. بينما كانت هذه القيادة المتحفظة على تلك الإستراتيجية تحاول استيعاب أطروحات الفريق الراديكالي واحتواءها، بهدف تفادي الانشقاق.

وفي أوائل عام ١٩٦٧ اتفق الفريقان على تشكيل لجنة تحضيرية سداسية بالمناصفة ما بينهما لعقد مؤتمر قومي، ضمت من الفريق الأول كلاً من محسن إبراهيم ونايف حواتمة ومحمد كشلي وضمت من الفريق الثاني كلاً من جورج حبش وهاني الهندي ووديع حداد[١٠]. إلا أن هذه اللجنة لم تتفق على شيء، وداهمتها، النكسة لتضعها وتضع الحركة برمتها على عتبة تحذير جديد.

استلم **جورج حبش** في سياق ذلك المبادرة، ودعا إلى عقد اجتماع موسع للجنة التنفيذية القومية، في تموز ١٩٦٧، أقر تقرير "الثورة العربية أمام معركة المصير"، الذي أجهز نظرياً وسبب من الناحية الفعلية على استراتيجية الالتحام بالناصرية ووضع الحركة أمام مهمات إعادة بنائها وتجذيرها على أساس يساري ينطلق إيديولوجيا من تبني "**الاشتراكية العلمية**" "**إيديولوجية الطبقة العاملة**" فما أبرز نقاط هذا التقرير؟ وما النتائج النظرية التي خرج بها؟

التحليل الطبقي للنكسة: (موضوعات ٥حزيران):

ناقشت الوثيقة ماسمته بـ النكسة العسكرية في حول الأيام الستة. ورأت أن النكسة لاتكمن في الهزيمة العسكرية بقدر ماتكمن في اضطرار حركة الثورة العربية إلى إيقاف الحرب مع إسرائيل عند حدود جولة الأيام الستة وعدم المضي فيها بحيث تتحول إلى حرب شاملة ضد الاستعمار بكل قواعده ومصالح كل القوى المرتبطة به، فتأخذ معناها التاريخي كحرب تحرر وطني على امتداد الأرض العربية، ولاتعود مجرد عملية صدام بالجيوش محدودة بيننا وبين إسرائيل[١١].

أولاً– فَسّرت الوثيقة عجز قيادة الثورة العربية عن ذلك، بتكوينها الطبقي والإيديولوجي والسياسي **البرجوازي الصغير**. فحكم هذا التكوين مواجهتها "**المتقطعة**" و"**المتذبذبة**" لاستراتيجية الاستعمار الجديد الهجومية بقيادة الولايات المتحدة. وقد قامت هذه الإستراتيجة على تطويق الجمهورية العربية المتحدة منذ خمس سنوات (في إشارة ضمنية إلى الحرب اليمنية) والضغط عليها ومحاولة إرغامها على الإنكفاء إلى داخل حدودها، وصولاً إلى الغزو العسكري المباشر في ٥ حزيران ١٩٦٧. في حين لم تنطلق الثورة العربية في مواجهتها لتلك الاستراتيجية على امتداد، الأرض العربية[١٢]. وقد حكم التكوين الطبقي البورجوازي الصغير أزمة قيادة الثورة العربية بقدر ما حكم أزمة الفصائل القومية الأخرى التي ليست في السلطة، في إشارة ضمنية إلى حركة القوميين العرب. وفي هذا التكوين تكمن الجذور الموضوعية للنكسة[١٣].

ثانياً- من هنا استنتجت الوثيقة نظرياً في ضوء تحليلها الطبقي للنكسة، أنه إذا كانت **البورجوازية الصغيرة**، قد أدت دورها إبان مواجهة الاستعمار القديم على حد تعبير الوثيقة فإنها "**لم تعد مؤهلة لممارسة دور القيادة على رأس الحركة الثورية العربية في هذه المرحلة الجديدة من نضالها**". فقد كانت "**حرب التحرر الوطني الطويلة النفس مع الاستعمار**" تتطلب إحداث تحولات هامة في مسيرتها، بقوم على بناء نظام اشتراكي، قادر بالتصنيع الثقيل على حماية استقلاله الاقتصادي، وتوسيع إطار الديموقراطية، السياسية الشعبية لتمكين جماهير الطبقة العاملة والعناصر المثقفة الملتزمة بالاشتراكية العلمية أساساً من خوض معركة بناء الأساس المادي للاشتراكية وعلى تحويل أجهزة الدولة إلى أداة ضاربة في يد الجماهير الكادحة تلتزم **بإيديولوجية الطبقة العاملة**[١٤] غير أن القيادة **البورجوازية الصغيرة** لم تنتج سوى سياسة متقطعة ومتذبذبة في مجابهة الاستعمار الجديد أم الرجعية العربية، وأنظمة بيروقراطية متكلسة تخاف من الجماهير، وتغيّب أية تعبئة شعبية لها من شأنها استنزاف قوى الاستعمار كما هو حاصل في "**فيتنام**"[١٥].

ثالثاً- يتطلب ذلك ضرورة انتقال مقاليد القيادة إلى الطبقات والفئات الإجتماعية الكادحة الأكثر جذرية والملتزمة بـ الاشتراكية العلمية إيديولوجية الطبقة العاملة وتحت هذه القيادة سوف يكون على البورجوازية الصغيرة وكل العناصر والقوى الوطنية والتقدمية أن تسهم بدورها في معركة التحرر الوطني[١٦].

رابعاً- وفي إطار محايثة التقرير مابين الولايات المتحدة وإسرائيل، فإنه يربط مهام معركة التحرر الوطني الراهن بـ إزالة آثار العدوان بالدخول في مرحلة الصدام النهائي الحاسم. مع الاستعمار الجديد، وجرّ هذا الاستعمار إلى تفجير الحرب الشاملة معه وخلق أكثر من فيتنام واحدة وذلك بإتباع أسلوب الكفاح الشعبي المسلح والعنف الثوري المنظم وتحقيق وحدة القوى الثورية العربية قطرياً وقومياً[١٧].

خامساً- من هنا دعا التقرير على المستوى العالمي إلى تعميم نموذج الثورة على الغرار الفيتنامي في العالم الثالث، وتجديد وحدة المعسكر الاشتراكي مابين الصين والاتحاد السوفيتي، وإعادة النظر في سياسة التعايش السلمي التي مكنت الولايات المتحدة من تطويق ثورات الشعوب وضربها[١٨].

من الملاحظ أن التقرير يتحاشى تعبير الماركسية اللينينية ويستخدم بدلاً منه تعبير الاشتراكية العلمية إيديولوجية الطبقة العاملة، كما تدعو إلى وحدة المعسكر الإشتراكي مابين الصين والاتحاد

السوفييتي إلا أنه يقف بشكل قاطع ضد سياسة التعايش السلمي السوفيتية في مرحلة الحرب الباردة ويحمّل هذه السياسة مسؤولية، استفراد الولايات المتحدة بـ ثورات الشعوب وضربها، ويحدّد الكفاح الشعبي المسلح وفق النموذج الفيتنامي أو ما سيسمى لاحقاً بـ حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد أسلوباً وحيداً في مقارعة "الاستعمار الجديد".

رغم أن التقرير لم يحدّد شخص عبد الناصر بل القيادة البورجوازية الصغيرة للثورة العربية، أنظمة وحركات سياسية، فإن تلك القيادة كانت تسمية طبقية محددة لقيادة عبد الناصر التي اعتبرتها الحركة تقليدياً، كما اعتبرها التقرير نفسه رأس قيادة الثورة العربية. ويكمن أخطر استنتاج نظري للتقرير في تحميل تلك القيادة مسؤولية النكسة، وتفسيره لذلك، بتكوينها البورجوازي الصغير المتذبذب، وفي الدعوة إلى انتقال مقاليد القيادة من البورجوازية الصغيرة إلى الطبقات الملتزمة بـ الاشتراكية العلمية إيديولوجية الطبقة العاملة.

مشروع التجذير اليساري للحركة :

شكل تقرير تموز الأساس النظري لإعادة بناء حركة القوميين العرب وتجذيرها يسارياً[١٩].
من هنا أقرت اللجنة التنفيذية القومية في أوائل كانون الثاني ١٩٦٨ برنامج التطور الديموقراطي الذي يحدد آليات ووظائف عملية إعادة البناء اليسارية تلك. ويقوم هذا البرنامج على أربع نقاط:

١- طرح موضوعات ٥ حزيران على جمهرة الأعضاء في كل الأقطار لاستثارة حوار واسع حولها في صفوفهم.

٢- التقدم انطلاقاً من تلك الموضوعات.. بصوغ تحليل طبقي سياسي للأوضاع القطرية المتنوعة، واستخراج برنامج يحدد مهمات النضال الوطني الديموقراطي وأساليب الكفاح المتطابقة مع الظروف الموضوعية السائدة في كل قطر.

٣- التقدم عملياً على طريق ممارسات سياسية طبقية جديدة مناقضة للممارسات السياسية السائدة التي كان يفرزها التكوين الطبقي والإيديولوجي البورجوازي الصغير للحركة.

٤- الانطلاق عبر ذلك كله نحو تصفية البنية التقليدية للحركة وإحداث عملية فرز تنظيمي حاسمة في صفوفها، وتأهيل الاستقطابات اليسارية للتحول إلى فصائل ماركسية لينينية جديدة.[٢٠]

لم يطرح برنامج التطور الديموقراطي الداخلي إذن حل حركة القوميين العرب، بل إعادة بنائها تنظيمياً في نوع من فيدرالية تنظيمية قومية، ملتزمة إيديولوجياً بـ الاشتراكية العلمية إيديولوجية الطبقة العاملة. وتصور البرنامج قيادة جماعية تتمثل عيها الأقاليم، وتتخذ قراراتها بالأكثرية مع الاحتفاظ للأقلية، سواءً تمثلت على شكل اقليم واحد أو أكثر بحقها في طرح

وجهة نظرها باسمها وليس باسم حركة القوميين العرب كلها، وهو مايتطلب إنهاء وظيفة الأمانة العامة، وإعادة بناء الفروع على أساس **النظرية اللينينية في التنظيم**، وبشكل تكون فيه القيادة الإقليمية هي القيادة السياسية المركزية اليومية، الفعلية والوحيدة بالنسبة للإقليم[٢١].

أقرّت القيادة التقليدية هذا البرنامج، الذي يعني فعلياً إحداث فرز تنظيمي وإيديولوجي قطبي في الحركة ما بين العناصر التي تقبل التجذير اليساري للحركة والعناصر التي تتحفظ على ذلك أو لاتقبله. غير أن الفريق الراديكالي يتهم تلك القيادة بأنها وافقت لفظياً على هذا البرنامج، وعارضته علناً في التطبيق،[٢٢] بينما تنكر القيادة التقليدية المؤسسة ذلك، وتؤكد أنها هي أصلاً المسؤولة عن صياغة موضوعات ٥ حزيران التي يجب أن يُعاد بناء الحركة وفقاً لها، ومن هنا طبّقت ذلك باستدعاء الكوادر اليسارية من فروعها وزجها في الفرع الفلسطيني الأردني كي تتم عملية البناء اليساري للجبهة الشعبية[٢٣].

إذا ما حفرنا في الجانب التنظيمي للبرنامج، فإننا نعثر فيه دون شك على صياغات الفريق الراديكالي اليساري فيمكن اعتبار هذا البرنامج من الناحية التنظيمية استعادة مطوّرة لبرنامج التطور التنظيمي الذي أقره مؤتمر شباط القومي عام ١٩٦٥، ولم تتخذ القيادة التقليدية المؤسسة أي إجراء عملي لتنفيذه، مما جعل ذلك موضع مناقشة مراتب الحركة وأعضائها[٢٤]. ويفسر تعطيل القيادة التقليدية لقرارات مؤتمر ١٩٦٥ في إعادة بناء فروع الحركة وتنظيماتها وفق نظرية الديموقرطية المركزية، ارتياب الفريق الراديكالي بمدى مصداقية القيادة التقليدية في إقرارها بذلك البرنامج، والتفسير في ضوء وقائع معينة أن هذا الإقرار كان لفظيا، ليس إلا.

لقد كانت مواقف القيادة التقليدية المؤسسة من المسائل التي تتعلق بإشاعة الديمقراطية في الحياة الداخلية للحركة، وقيامها بممارسات سلطوية، مثل تجميدها لقرارات مؤتمر ١٩٦٣، لاتشجع على الثقة بولائها الحقيقي لبرنامج التطور الديمقراطي. فاعتبر الفريق الراديكالي بحكم رسوخ آليات الصراع مابينه وبين القيادة التقليدية منذ أوائل الستينيات، أن القيادة التقليدية المؤسّسة هي العائق الوحيد أمام التطبيق الفعلي والملموس لبرنامج التطور الديموقراطي. من هنا لم يؤدِ إقرار تلك القيادة للبرنامج سوى إلى زيادة ارتيابه وتصعيد شكّه وعدم ثقته بها. في الوقت الذي كانت فيه هذه القيادة تعرف جيداً النوايا الحقيقية للفريق الراديكالي في الإطاحة بها والاستيلاء على السلطة التنظيمية القيادية في الحركة. وبالفعل لم يخفِ الفريق الراديكالي قراره بخوض **حرب المواقع** ضد القيادة التقليدية وإضعاف سلطتها وصولاً إلى تقويضها.

تم في سياق هذا المناخ الانقسامي المتوتر، قيام فروع الحركة في الخليج والجزيرة العربية، بما يمكننا تسميته بإنقلاب تنظيمي داخلي ضد قيادتها الإقليمية الكويتية التي كان يقف على رأسها الدكتور

أحمد الخطيب أحد أعضاء القيادة التقليدية المؤسسة. وقد تم هذا الانقلاب من خلال عقد هذه الفروع في ٣٠ كانون الأول ١٩٦٧ لمؤتمر إقليمي في بيروت بالتنسيق مع نايف حواتمة وليس مع قيادة الإقليم أو الأمانة العامة كهيئة قيادية إعتبارية. وكانت نقاشات المؤتمر وسجلاته كما بيّنا سابقا هجوماً منهجياً على القيادة الإقليمية.

وتكلّل هذا المؤتمر بقرار نقل السلطة التنظيمية من قيادة الإقليم الكويتية إلى لجنة مركزية مشتركة خُصّص فيها لفرع الكويت مقعد واحد.

لقد ضعفت سلطة القيادة التقليدية المؤسسة إلى حد بعيد داخل الحركة بعد النكسة، فقد كان فرعا الحركة في شمال اليمن وجنوبه قد أنهيا صلتهما التنظيمية "الرسمية" بها منذ النصف الثاني من عام ١٩٦٦ في الوقت الذي حافظا فيه على علاقة وثيقة بالفريق اليساري في القيادة المركزية.

في حين كان فرع الحركة العراقي قد استكمل بدءاً من عام ١٩٦٦ استقلاليته التنظيمية الذاتية فعلاً تحت اسم الحركة الاشتراكية العربية التي كان يقودها فعلياً أحد رموز الفريق الراديكالي في العراق وهو **عبد الإله النصراوي**. وفي فرع الحركة السوري كان الفريق الراديكالي يمتلك عضويين فعالين في قيادة الإقليم هما **سامي ضاحي** و **أسامة الهندي**، لاسيما هذا الأخير الممسك فعلياً بكافة خيوط التنظيم في سوريا. أما الفرع اللبناني فكان وثيق الصلة **بمحسن إبراهيم** و **محمد كشلي** وبفريق **مجلة الحرية** عموماً. وفي أواخر عام ١٩٦٧ فقدت القيادة التقليدية سلطتها الفعلية في إقليم الخليج والجزيرة العربية، وأصبحت القيادة الفعلية لهذا الإقليم في قبضة الفروع وبكلام موجز ودقيق اقتصرت السلطة الحقيقة للقيادة التقليدية على الفرع الأردني الفلسطيني.

تُفسر هذه الخريطة، أن الفريق الراديكالي اليساري في سياق **حرب المواقع** التي خاضها ضد القيادة التقليدية، قد تمكن من السيطرة على كافة المؤتمرات الإقليمية أو القطرية للفروع عام ١٩٦٨ باستثناء الفرع الأردني الفلسطيني، التي أثبتت فيه القيادة التقليدية سلطتها النافذة.

وتُمثل هذه المؤتمرات سلسلة مترابطة من المشاهد الانقسامية، أفضت إلى سيطرة الفريق اليساري على الحركة ومن ثم تصفيتها شكلاً ومحتوىً واسماً. فما أبرز خصائص هذه المشاهد؟

هوامش الفصل الأول

(١) قارن بـ: محسن إبراهيم، لماذا منظمة الإشتراكيين اللبنانيين، دار الطليعة، بيروت، ط٢ ١٩٧٠، ص٨. وقد اعتبر إبراهيم في نقده، اللاحق مقاله تجسيداً لـ الإفلاس النهائي للفكر الإشتراكي. الإنتقائي الذي لم يعد لديه مايعطيه.. سوى شحنات المكابرة العاطفية والمواقف الديماغوجية التخديرية. المصدر نفسه ص٨-٩ قارن بتقييم يعكس رأي القيادة التقليدية المؤسسة في: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة وقضية الإنشقاق، لجنة الإعلام المركزي، بيروت، ١٩٧٠، ص١١-١٣.

(٢) لاتشير الوثائق اليسارية للحركة إلى هذا التقرير إلا بشكل ضمني وعارض من خلال إشارتها إلى اجتماع اللجنة التنفيذية في تموز عام ١٩٦٧. غير أن موضوعات ٥ حزيران التي تعرضها هي نفسها وبشكل شبه حرفي موضوعات تقرير تموز عام ١٩٦٧

(٣) قارن بـ: بيان سياسي تاريخي صادر عن اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب، شباط ١٩٦٩، ص٦و٢١.

(٤) مقابلة في ١٥-٥-١٩٦٩ مع جورج حبش.

(٥) الجبهة.. وقضية الإنشقاق، مصدر سبق ذكره، ص١٤-١٥-١٦.

(٦) باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، تعريب نادرة الخضيري الكبيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط٤، ١٩٨٥، ص١١٣ قارن بـ: لماذا منظمة الإشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره، ص٧٦-٧٧.

(٧) مقابلة في ١٨-١١-١٩٩٥ مع نايف حواتمة، قارن مع إبراهيم، المصدر السابق: ص٧٦ وفي مقابلة شخصية في ١٦-١٢-١٩٩٥ مع جاسم القطامي في الكويت (أحد ممثلي التيار الناصري التقليدي في الحركة، أشار لنا القطامي إلى بأن حواتمة كان منذ ذلك الوقت يطرح تبني الماركسية بعنف وحدّة.

(٨) في ضوء مقابلة شخصية في ٢-٢-١٩٩٥ مع محمد كشلي في بيروت.

(٩) مقابلة سبق ذكرها مع نايف حواتمة.

(١٠) محسن إبراهيم، مصدر سبق ذكر ه، ص٧٩-٨٠.

(١١) حركة القوميين العرب، الثورة العربية أمام معركة المصير، التقرير السياسي الصادر عن الإجتماع الموسع للجنة التنفيذية (القومية) لحركة القوميين العرب في أواخر تموز ١٩٦٧، ص١٨.

(١٢) المصدر السابق، ص١٠-١٤.

(١٣) المصدر السابق،ص٢٣.

(١٤) المصدر السابق، ص٢٠-٢١.

(١٥) المصدر السابق، ص٢٢-٢٣.

(١٦) المصدر السابق، ص٢٤-٢٥.

(١٧) المصدر السابق، ص٢٩-٣١.

(١٨) المصدر السابق، ص٣٢-٣٣.

(١٩) الجبهة وقضية الإنشقاق، مصدر سبق ذكره، ص٥٦.

(٢٠) إبراهيم، لماذا منظمة الإشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢-١١٣ قارن بـ: بيان سياسي تاريخي، مصدر سبق ذكره، ص٢١-٢٤.

(٢١) بيان سياسي تاريخي،المصدر السابق، ص٢٥-٢٩.

(٢٢) المصدر السابق، ص٣٠.

(٢٣) الجبهة الشعبية وقضية الإنشقاق، ص٥٦-٥٨.

(٢٤) الكبيسي، حركة القوميين العرب، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦.

الفصل الثاني

خصائص المشهد الانقسامي وتطوراته عام ١٩٦٨

محاولة توصيف وتحليل

كان يُفترض بالأمانة العامة التي يقف على رأسها جورج حبش، أن تشرف على عقد المؤتمرات القطرية أو الإقليمية لكافة الفروع المرتبطة تنظيمياً بها، على قاعدة "برنامج التطور الديمقراطي" (أقرته اللجنة التنفيذية القومية في مطلع كانون الثاني ١٩٦٨). غير أنه لم ينعقد حتى تموز ١٩٦٨ أي مؤتمر من هذه المؤتمرات، باستثناء المؤتمر القطري اللبناني (كانون الثاني ١٩٦٨) الذي كان من الناحية الفعلية فاتحة هذه المؤتمرات.

يفسر الفريق "اليساري" عدم عقد الأمانة العامة لهذه المؤتمرات بأن موافقة القيادة التقليدية المؤسسة على البرنامج كانت "لفظية وشكلية"[١] بهدف احتوائه والالتفاف عليه في الممارسة العملية. ويمثل ذلك جانباً واحداً من الحقيقة، لتبرير انفراد الفريق "اليساري" بعقد هذه المؤتمرات تحت إشرافه، والتي تمخض عنها في النهاية حلُّهُ لحركة القوميين العرب.

لقد كانت القيادة التقليدية مضطرة بالتأكيد لإقرار هذا "البرنامج" بالشكل الذي صاغه الفريق "اليساري" وقدَّمه، غير أنها كانت مستعدة لتقبله واستيعابه بهدف تجديد الحركة وإنقاذ وحدتها، فلم يكن إحساسها بالأزمة البنيوية التي تواجه الحركة وتتحدى مصيرها، بأقل من إحساس الفريق "اليساري"، في حين أن الفريق "اليساري" انطلق أساساً من إدانة "أسلوب الإقناع الإيديولوجي"[٢] و"مطاردة" "الجيوب اليمينية" و"تصفيتها" أنّى كانت[٣]. فقد تخيل الفريق اليساري أنه يخوض في الحركة معركة "الصراع الطبقي والإيديولوجي بين أفكار وممارسات ماركسية-لينينية بروليتارية وبين أفكار وممارسات بورجوازية صغيرة سائدة"[٤] في الوقت الذي كان يعترف فيه أن هذه ":الأفكار والممارسات" ليست مكوَّنة بل مدعوة للتكون. ولتأهيل الاستقطابات اليسارية في الحركة للتحول إلى فصائل ماركسية-لينينية.

بهذا المعنى لا يمكن تفسير عدم عقد القيادة التقليدية للمؤتمرات الإقليمية بنواياها "الانقلابية" المسبقة ضد "برناج التطور الديمقراطي"، إذ أثبتت خلال فترة وجيزة مصداقية كبيرة في تبني مبادئه الأساسية، وأحرجت هذه المصداقية الفريق "اليساري" ودفعته للتصريح بأن "اليمين" يتظاهر بالماركسية خلافاً لحقيقته "اليمينية"(٥). وحين نتحدث عن القيادة التقليدية هنا فإننا نعني أساساً التيار الذي مثّله **جورج حبش**، إذ كما ووُجه هذا التيار من الفريق اليساري المتطرف براديكاليته بتهمة التظاهر اللفظي باليسارية، فإن الوجوه الأكثر تقليدية ومحافظة في الحركة فهمت من يسارية حبش ذلك(٦).

لعل تحليل مجرى سير العمليات بتعابير علم الاجتماع، يبرز معرفة أرقى بحركة الظاهرة الانقسامية من خلال المتغيرات الواقعة من تلك التبريرات الإيديولوجية المقدَّمة. إذ حدث في آذار ١٩٦٨ طارئ خطير بالنسبة للحركة، وهو مصادرة أجهزة العقيد **عبد الكريم الجندي** في سورية لشحنة أسلحة خاصة بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ووفق مصادر الحركة كانت الشحنة مرسلة إلى الأراضي المحتلة عن طريق سورية، في حين أن أجهزة الجندي التي لم يكن لديها اعتراض على مثل ذلك مبدئياً، ارتابت بهدفها السياسي، وربطت على الأرجح ما بين "تهريبها" وبين النشاط المعارض للحركة في سورية، الذي كانت تتابعه تلك الأجهزة عن كثب، وإبان مراجعة الدكتور **جورج حبش** في ١٩ آذار ١٩٦٨ للجندي بشأن استعادة الأسلحة المصادرة، تم اعتقاله مع رفيقيه فائز قدورة وعلي بشناق. وبعد ثمانية شهور تقريباً، وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٦٨ تحديداً، تمكنت مجموعة من الجبهة بقيادة الدكتور **وديع حداد** عضو الأمانة العامة للحركة من اختطاف حبش وتحريره ونقله إلى بيروت(٧).

خلال الفترة التي سبقت اعتقال حبش، انخرط فرع الحركة في سورية في الاتصالات القائمة ما بين قوى المعارضة لتشكيل **"جبهة وطنية تقدمية"** معارضة. وأثمر ذلك عن توقيع الحركة على الميثاق الوطني للجبهة التي تم الإعلان عنها في أيار ١٩٦٨(٨). إلا أن هذا التوقيع أثار في سياق تمزق وحدة المعايير في الحركة أزمة تنظيمية–سياسية حادة ما بين القيادة الإقليمية والقيادة التقليدية المؤسسة. فقد وقّع **هاني الهندي** عضو القيادة المؤسسة للحركة و **جهاد ضاحي** أبرز وجوه هذه القيادة في سورية على ميثاق الجبهة خلافاً لرأي الفريق اليساري في القيادة الإقليمية، الذي كان يضم بشكل أساسي كلاً من أسامة الهندي (وهو شقيق هاني الهندي) و **سامي ضاحي** (وهو شقيق جهاد ضاحي). فبادرت القيادة الإقليمية ممثلة بأسامة الهندي وسامي ضاحي إلى نشر خبر باسم الحركة في مجلة "الحرية" يعلن عدم وجود أية علاقة ما بين **هاني الهندي** و **جهاد ضاحي** وبين حركة القوميين العرب(٩). مما اضطر مجلة "الهدف" التي كان على

رأسها غسان كنفاني إلى نفي ما نشرته "الحرية"[١٠]. وبعد حوالي شهرين أعلن الفريق اليساري في الحركة عن انسحابها من "الجبهة" في سورية.

في الوقت نفسه أخذ تطور الأحداث في اليمن منحىً خطيراً. (يجب أن نعرف هنا أن الصلة التنظيمية الرسمية ما بين فرعي الحركة في شمال اليمن وجنوبه -الجبهة القومية- كانت منقطعة، إلا أنها وثيقة للغاية مع الفريق اليساري في الإطار القيادي المركزي للحركة). فأخفقت حركة ١٤ أيار المسلحة التي خاضها يسار الجبهة القومية ضد ما اعتبر تواطؤاً ما بين حكومة الجبهة القومية وعقداء الجيش الذين نفذوا انقلاب ٢٠ آذار ١٩٦٨ الفاشل ضد اليسار. كما تمكنت الحكومة "النوفمبرية" في الشمال في آذار -أيار عام ١٩٦٨ من حل لجان "المقاومة الشعبية" التي كانت تحت نفوذ الحركة، ولعبت دوراً أساسياً في الدفاع عن صنعاء إبان حصار السبعين يوماً (ك١ ١٩٦٧- أوائل آذار ١٩٦٨). ويعتقد فلاح عبد الله المديرس أن فشل حركة أيار ١٩٦٨ قد دفع فروع الحركة في عُمان الساحل وعُمان الداخل -وهي فروع وثيقة الصلة بيسار الجبهة القومية في جنوب اليمن- إلى عقد مؤتمر استثنائي في تموز عام ١٩٦٨ (سنتوقف عنده لاحقاً بالتفصيل) "تحقق فيه انتصار حاسم على الجناح اليميني"[١١].

إذا كان الحدثان السوري واليمني تظاهرتين أساسيتين من تظاهرات الحدة التنافسية ما بين "يسار" الحركة و"يمينها"، فإن غياب جورج حبش إبان اعتقاله عن المشهد الانقسامي، وتطويق هاني الهندي، إلى حد إعلان الفريق اليساري عن انعدام علاقته بالحركة، قد ساعد الفريق "اليساري" على التفرد بعقد المؤتمرات الإقليمية. إذ لم يتبق من القيادة التقليدية المؤسسة سوى الدكتور **أحمد الخطيب** المرابط في "حصنه" في الكويت، ووديع حداد المنهمك في عمله الفدائي. كان الخطيب من الناحية الجغرافية بعيداً عن حدة المنافسة الانقسامية المتمركزة في بيروت، أما **وديع حداد** فلم يرَ في أطروحات الفريق "اليساري" سوى ثرثرة إيديولوجية لا طائل منها[١٢]. ويبدو أنه هدَّد خلال هذه الأزمة بنسف مجلة "الحرية"[١٣] التي اعتبرها مسؤولة عن تفسخات الحركة.

يعني ذلك أن الطريق قد أصبح أمام الفريق "اليساري" خالياً من أصعب وأخطر عنصر يواجهه، وهو **جورج حبش**. والحقيقة أنه لو كان حبش حاضراً، لصعب على الفريق اليساري، كثيراً أن ينفرد بعقد المؤتمرات الإقليمية التي عقدها باسم الحركة، وبالصورة التي عقدها فيها. وقد استثمر الفريق اليساري هذه النقطة جيداً لتطبيق برنامج التطور الديموقراطي باسمه، إذ سبق له أن اكتشف أهميتها عام ١٩٦٣ حين غاب جورج حبش لأسباب اضطرارية عن مؤتمر آذار-نيسان القومي، فطرح وثيقته التي بلورت لأول مرة ملامح انقسام ما بين جيل الصف

الثاني في الحركة والقيادة المؤسسة. من هنا كان اجتماع اللجنة التنفيذية القومية في أيار ١٩٦٨ هادئاً ومستقراً بالنسبة للفريق اليساري، فأخذ يعمل بسرعة لإخراج "برنامج التطور الديمقراطي" وفق فهمه له. وفي هذا السياق انفرد هذا الفريق بعقد المؤتمرات القطرية أو الإقليمية باسم الحركة.

أولاً - المشاهد الانقسامية: مؤتمرات تموز:

كانت المؤتمرات القطرية أو الإقليمية التي عقدها "يسار" الحركة في تموز عام ١٩٦٨ في مختلف الفروع، اجتماعات قيادية موسعة أكثر منها مؤتمرات بالمعنى الذي يمكن أن نفهمه من كلمة المؤتمر، وتمثل هذه المؤتمرات مشهداً انقسامياً نموذجياً[١٤] انقسمت أطرافه على مستوى الوظائف المتشابهة والمتعارضة في النسق الانقسامي، إلى "قطبين متضادين" إيديولوجياً هما قطبا "اليمين" و"اليسار".

دفعت الطبيعة الايديولوجية للموضوعات التي "ناقشتها" هذه المؤتمرات، بالمستوى الايديولوجي للإنقسام إلى مقدمة المشهد، وبشكلٍ برز فيه هذا المستوى كمحدِّد لسائر المستويات الأخرى. وكان العائق الإيديولوجي بالنسبة لمن تم اعتباره "يمينياً"، يتمثل بالتحفظ على موضوعات "**الماركسية-اللينينية**" والموقف من الناصرية ومن العلاقة بماضي الحركة وتاريخها. كانت الكوادر اليمينية المتطرفة قد غادرت في معظمها الحركة عند حدود عام ١٩٦٥، ولم يتبق منها في الحركة كوادر فعالة، في حين أن الكوادر التي يصفها الفريق "اليساري" بـ "اليمينية" كانت تتقبل "الاشتراكية العلمية" وإن كان على مضض، غير أنها لم تتقبل "الماركسية-اللينينية"، وكانت لها وجهات نظر نقدية بـ "الناصرية" غير أنها لم توافق على عنف الموقف "اليساري" منها، مع أن هذا الموقف كان يتبنى قُبيل النكسة "الالتحام بالناصرية". أما قواعد الحركة فكانت في مجملها "ناصرية" انتسبت إلى الحركة على قاعدة ناصريتها، ولا سيما في المشرق. غير أن الانقسام وإن أخذ شكلاً إيديولوجياً مهيمناً، فإن آلياته الفعلية كانت أكثر تركيباً من العنصر الإيديولوجي بمفرده، فقد تدخلت في الانقسام الإيديولوجي آليات تنظيمية وجيلية وسياسية وعاطفية مركبة، يعود اشتغالها داخل الحركة إلى ما قبل النكسة. وكانت أخطر آلية من هذه الآليات هي الآلية التنظيمية، إذ اعتبرت القيادة التقليدية مسؤولة عن إهمال قرارات مؤتمر شباط القومي ١٩٦٥ التنظيمية، التي تنقل الثقل من المركز إلى الفروع، وترسي قواعد حياة ديمقراطية داخلية على أساس نظرية الديمقراطية المركزية. والواقع أن القيادة التقليدية لم تبذل أي جهد لتطبيق النظام الداخلي الجديد الذي أقره ذلك المؤتمر[١٥]. وكان ذلك أخطر مقتل لها

لم تكتشف نتائجه المرة إلا بشكل متأخر. حين طارت بومة -مينيرفا- إلهة الحكمة كالعادة بعد فوات الأوان.

يفسر ذلك أن آليات المشهد الانقسامي قد اكتسبت بُعدَ الصراع ما بين "فروع" و"مركز" ما بين جيل ثانٍ في الحركة وجيل القيادة التقليدية المؤسسة. وكانت قيادات الجيل الثاني -تقليدياً- مدفوعة برغبة المساهمة في رسم خطط الحركة المركزية وتقرير سياساتها بقدر رفض القيادة التقليدية أو عجزها في أدنى الأحوال عن إيجاد آلية تنظيمية فعالة وبحدية لتلك. فارتبط الاستبداد التنظيمي بالقيادة التقليدية بقدر ما ارتبطت الديمقراطية الداخلية بالفريق "اليساري"، وهو ما يفسر بالنسبة لنا الأسس الفعلية وليس الموهومة لنفوذ الفريق "اليساري" واستقطابه لـ "الجيل الثاني"، في الحركة ولقياداته. من هنا طرح الفريق اليساري في برنامجه للإصلاح الديمقراطي الذي أقرته القيادة التقليدية رسمياً، إلغاء "الأمانة العامة" كمؤسسة قيادية مركزية، واستبدالها بلجنة تنفيذية موسعة تتمثل فيها كافة الفروع على أساس القاعدة النسبية، وتكون في الآن ذاته نتاجاً لهذه الفروع.

انعقدت هذه "المؤتمرات" خلال شهر تموز، وناقشت برمتها جدول أعمال ثلاثي النقاط، أقرت فيه موضوعات "حزيران وما بعد النكسة، وتبنت تحليلاً طبقياً-سياسياً لأوضاعها القطرية من منطلق **ماركسي-لينيني**، واتخذت إجراءات تنظيمية من أهمها انتخاب قيادات جديدة ملتزمة بـ "**برنامج التطور الديمقراطي**" على طريق تأهيل الاستقطابات "اليسارية" للتحول إلى فصائل ماركسية-لينينية، تُصفي التركيبة الطبقية والإيديولوجية والسياسية البورجوازية الصغيرة لحركة القوميين العرب. يشير ميزان القوى في هذه المشاهد الانقسامية، إلى أن الفريق "اليساري" هو الذي لعب تمثيل دور البطل على المسرح. غير أن المسرح افتتح بمعزل عن الجمهور، أي تمت المؤتمرات بمعزل عن القواعد التي انهار انضباطها بتأثير احتدام اللعبة، فقد كانت اجتماعات قيادية موسعة، وفي بعض الفروع كانت أدنى من ذلك. وبكلامٍ آخر حرصت القيادات اليسارية حيثما استطاعت أن تقصر عضوية هذه المؤتمرات على من سيصادق على تقاريرها أو توجهاتها.

كان المؤتمر القطري اللبناني سبّاقاً لجميع هذه المؤتمرات، إذ انعقد في أوائل كانون الثاني ١٩٦٨، وأقر الالتزام المبدئي والرسمي بالماركسية-اللينينية، ووافق على موضوعات ٥ حزيران، وقدم تحليلاً طبقياً للوضع اللبناني من منظور فهمه للماركسية-اللينينية. ودرس هذا التحليل الخصوصية التاريخية لنشأة الاقتصاد الرأسمالي في لبنان، والبنية الطبقية التي تشكلت على قاعدته، وخرج باستحالة أي تناقض أساسي ما بين البورجوازية الوطنية اللبنانية والبورجوازية المصرفية "الوسيطة" ما بين لبنان والسوق الرأسمالية العالمية. وربط إنضاج الأزمة الطبقية-الاجتماعية ودفعها للانفجار الثوري باستغلال التناقضات الظرفية ما بين البورجوازيتين، لصالح تحالف

طبقي جديد، تبرز فيه المبادرة الذاتية لليسار، وتعوض بإرادويتها عن الميوعة الاجتماعية والطبقية اللبنانية(١٦).

وحوالي منتصف تموز ١٩٦٨ عقدت "الحركة الاشتراكية العربية" في العراق مؤتمرها القطري في بيروت بحضور محسن إبراهيم كعضو مراقب عن اللجنة التنفيذية. كانت هذه "الحركة" قد تشكلت عام ١٩٦٥ كصيغة تنظيمية عراقية لـ "الحركة العربية الإشتراكية الواحدة" التي طرحها مؤتمر شباط ١٩٦٥ القومي لحركة القوميين العرب. فتألفت من "حركة القوميين العرب" وممن سمته "الحركة" بـ "الجناح الناصري اليساري في سلطة بغداد" في إشارة إلى تيار الدكتور **خير الدين حسيب** و **أديب الجادر** وكتلة "الضباط القوميين" (كتلة صبحي عبد الحميد والبعثيين الناصريين من أمثال **فؤاد الركابي** الأمين القطري السابق للبعث في العراق حتى عام ١٩٥٩). وإثر نكسة ٥ حزيران، خرج تيار الدكتور حسيب وعمل تحت الاسم نفسه "**الحركة الاشتراكية العربية**" ثم استقل عنه الضابط القومي صبحي عبد الحميد وشكل حزب "**الوحدة**"، فاقتصر مؤتمر "الحركة الاشتراكية العربية" على "الحركيين" والبعثيين الناصريين بقيادة فؤاد الركابي (كان قد شكل سابقاً حركة الوحدويين الاشتراكيين الديمقراطيين). وكان الثقل الحركي هنا مهيمناً، من هنا تم وصف المؤتمر بمؤتمر "**الحركة الاشتراكية العربية**" (فرع حركة القوميين العرب في العراق) تمييزاً لها عن "الحركة الاشتراكية العربية" الناصرية بقيادة الدكتور حسيب والجادر.

وقبيل انعقاد المؤتمر، رفض المكتب السياسي للحركة بالأغلبية اقتراحاً تقدم به فؤاد الركابي بالتحالف مع العقيد عبد الرزاق النايف رئيس الاستخبارات العسكرية لترحيل حكم عبد السلام عارف. وكان هذا الاقتراح عبارة عن نقلٍ لاقتراحات النايف ولبعض البعثيين الناصريين (من أمثال المقدم عبد الستار لطيف مهندس الانقلاب ضد قاسم) بالتحالف مع "الحركة". واختتم مؤتمر "الحركة" أعماله في بيروت في اليوم نفسه الذي وقع فيه انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ ضد حكم عبد الرحمن عارف(١٧).

أقر مؤتمر "الحركة الاشتراكية العربية" (فرع حركة القوميين العرب في العراق) موضوعات ٥ حزيران، وقدم تحليلاً طبقياً–سياسياً أولياً للوضع العراقي ولمهمات الثورة الوطنية الديمقراطية في العراق، وأساليب الكفاح المتطابقة معها. ثم حدد فهمه لبرنامج التطور الديمقراطي، بتأهيل الحركة لإفراز طليعة سياسية جديدة تلتزم إيديولوجية الطبقة العاملة وتلتحم بها.

لم يتحدث المؤتمر عن ماركسية–لينينية إنما عن إيديولوجية الطبقة العاملة والاشتراكية العلمية. ويعود ذلك إلى وطيس الصراع فيه، فقد تم وصفه بأنه تمحور في "قطبين متضادين" أولهما "تقدمي ذو طموح يساري جذري" وثانيهما "يميني" يمثل "العناصر اليمينية العاجزة عن الانفصال عما مثلته

الحركة في العراق من تكوين طبقي وإيديولوجي بورجوازي صغير، ومن ممارسات سياسية انتهازية ديماغوجية عبر مسيرتها التاريخية".

انتخب المؤتمر لجنة مركزية تمثل الإطار القيادي الملتزم بالقرارات، فاحتج عليها هاشم علي محسن (الحركي القديم) وفؤاد الركابي (البعثي القديم). واعتبرها المؤتمر "أقلية يمينية" رفضت استمرارها في "الحركة" على شكل "أقلية"، ففصلها "مع الجيوب والعناصر اليمينية المتعاطفة مع اتجاهاتها" وكان على رأس "المفصولين" **هاشم علي محسن و فؤاد الركابي**(١٨).

أما في سورية، فكان الوضع شديد الخصوصية، إذ أن عدداً من أعضاء قيادة الإقليم ومن القيادات الثانوية معتقل بنتائج التوقيع على ميثاق "الجبهة الوطنية التقدمية" المعارضة. فكان ما حدث في سورية هو اجتماع لأطر يسارية أكثر منه اجتماعاً أو مؤتمراً قيادياً موسعاً. وفي هذا الاجتماع طرحت الأطر اليسارية بقيادة سامي ضاحي تحليلاً مطولاً تحت عنوان "نقد ذاتي لحركة القوميين العرب في سورية"، تبنت فيه موضوعات ٥ حزيران، وقدمت منظوراً طبقياً-سياسياً للنكسة. وكان المهم في هذا التحليل هو موقف الأطر اليسارية من "**الجبهة الوطنية التقدمية**" إذ رأى التحليل أنه كان مطلوباً من الحركة بعد الهزيمة أن "تعلن إفلاس طبقة الحكم" وأن تقود "الجماهير لإسقاط هذه الطبقة وإقامة حكم الجماهير الفقيرة بقيادة الطبقة العاملة" إلا أن الحركة بدلاً من ذلك "ساهمت بخلق جبهة ذات طبيعة تآمرية انقلابية قابلة للتفاهم مع الرجعية والاستعمار" و"لا تختلف في شيء عن جبهة الحكم" و"إن الجبهتين من طبيعة واحدة، وتقفان على نفس الأرضية الطبقية والإيديولوجية التي سقطت يوم ٥ حزيران" من هنا أعلن التحليل أن "حركة القوميين العرب تدين وتنقد نفسها بشدة لمساهمتها بخلق الجبهة الوطنية التقدمية في سورية، وأن الاشتراك فيها، كان خطوة بورجوازية صغيرة وخاطئة" ولهذا فإنها تعلن "انسحابها من الجبهة" وتدعو "لإقامة حلفها الطبقي لإنقاذ الوطن"(١٩). ثم أعلن سامي ضاحي حل حركة القوميين العرب في سورية للأسباب التالية:

١- ثبوت استحالة انتقال حزب قومي بورجوازي صغير إلى حزب ماركسي-لينيني عن طريق الإقناع الإيديولوجي.
٢- ظهور كذب تسمية حركة القوميين العرب. وبالتالي لن تزيد الحركة بهذا الاسم عن حزب بورجوازي صغير يدعي الماركسية-اللينينية ويمارس ممارسات بورجوازية صغيرة. على غرار الحزب الشيوعي الذي يحمل اسم الشيوعية ويمارس ممارسات البورجوازية الصغيرة.
٣- خروج الأطر الماركسية-اللينينية من الحركة لتشكيل تعبيراتها التنظيمية المستقلة(٢٠).

كان اجتماع الأطر القيادية اليسارية في سورية، في مختلف المعايير اجتماع "أقلية"، تم بمعزل عن الأطر القيادية الأساسية المعتقلة، وأخذ من خلال رفضه لأساليب الإقناع الإيديولوجي شكلاً انشقاقياً انقلابياً. ووفق الاستقصاءات الميدانية، فإن هذه النخبة اليسارية لم تستطع أن تجذب إلى برنامجها إلا نسبة محدودة من القواعد، بحكم ناصرية هذه القواعد[٢١]. كما أن من يعتبرهم "اليساريون" "يمينيين" في قيادة الإقليم، قد رأوا في اجتماع تموز خطوة انشقاقية انفرادية، تمت في ظروف محنة الحركة واعتقال قياداتها ، وأنه ما كان ممكناً له أن يتم في ظروف اعتيادية نسبياً[٢٢].

خلال ذلك، تفككت حركة القوميين العرب في سورية إلى أدنى درجة، وأصبحت تفتقد إلى أهم شيء في بنيتها وهو الكادر القيادي، الذي اعتقل بمعظمه. ولم يفرج عن هذا الكادر إلا نتيجة ضغوطات الفريق حافظ الأسد وزير الدفاع السوري يومئذ على قيادة صلاح جديد إبان ما عرف تقليدياً باسم "أزمة الحزب"[٢٣]. فخرجت الأطر القيادية الحركية "وعادت بالتجمع من جديد لتمثل امتداداً تنظيمياً لحركة القوميين العرب"[٢٤]، ولكن بعد أن تهاوت الحركة تنظيمياً. وأصبحت بوضعية المنحلّة في سورية.

وكي نستجلي خصائص المشهد الانقسامي في عام ١٩٦٨ فإننا سنتوقف بشكل تفصيلي عند مشهدين انقساميين تامين، هما مشهدا المؤتمر القطري لفروع الحركة في الخليج والجزيرة العربية، ومؤتمر آب ١٩٦٨ للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (الفرع الأردني-الفلسطيني).

ثانياً - المشهد الانقسامي في إقليم الخليج والجزيرة العربية

١- المركز والأطراف:

تشبه عملية إسقاط فروع الحركة في الخليج والجزيرة العربية (الكويت- البحرين- قطر- السعودية- عُمان الطبيعية: الساحل والداخل وظفار) على مستوى البنية السطحية للمشهد الانقسامي، عملية تطويق "الأطراف" لـ "المركز"، واختراقه وإسقاطه. بهذا المعنى كان التناقض ما بين الأطراف والمركز أبرز محدِّد لتناقضات المشهد الانقسامي، التي اكتسبت هنا على مستوى البنية العميقة، أبعاداً تنظيمية وجيلية وإيديولوجية وسياسية وطبقية متداخلة ومركّبة على نحو نموذجي.

كانت الكويت هي مقر قيادة الإقليم، وكانت هذه القيادة كويتية برمتها، وارتبطت بفروعها في الخليج والجزيرة العربية، عبر مكتب إقليمي خاص يترأسه أحد أعضائها، وهو

مكتب "الخليج العربي". وكانت فروع الحركة في المنطقة ممثلة في هذا المكتب الأخير، إلا أنه لم يكن أيّ منها ممثلاً في القيادة الإقليمية. وكان على رأس هذه القيادة الأخيرة الدكتور أحمد الخطيب أحد أبرز أعضاء القيادة التقليدية المؤسسة لحركة القوميين العرب.

وقد لعب الصراع التنظيمي والإيديولوجي والسياسي ما بين قيادات "الصف الثاني" والقيادة التقليدية المؤسِّسة خلال مؤتمري ١٩٦٣ و١٩٦٤ القوميين دوراً أساسياً في تحريض الكوادر الخليجية التي تدرس في جامعات بيروت والقاهرة وبغداد على التنسيق فيما بينها، بهدف تشكيل قيادة خاصة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية، مستقلة عن القيادة الكويتية، إذ كانت تلك الكوادر على صلة وتنسيق وثيقين مع قيادات "الصف الثاني"[٢٥]. التي أخذت تخرق القواعد التنظيمية وتتوجه بخطابها إلى الكوادر القاعدية، بهدف استثارتها وإحداث استقطاب داخلها. فبدون ذلك كانت أطروحاتها ستبقى حبيسة جدران القيادة القومية المركزية. وكان البرنامج الديموقراطي الداخلي في الحركة أساساً برنامج قيادات "الصف الثاني". وشكل ذلك أحد أهم أسس اللقاء ما بين الكوادر الخليجية وتلك القيادات.

حدث في حزيران ١٩٦٥ إعلان "جبهة تحرير ظفار" لاندلاع الكفاح المسلح . وكانت القيادة الكويتية مسؤولة من الناحية الإقليمية التنظيمية عن الفصيل الحركي "المندمج" في "الجبهة". فكانت كل المساعدت الخارجية التي تلقتها الجبهة منذ انطلاقها في ٩ حزيران ١٩٦٧ تأتيها من الحركة في الكويت وإلى حدٍ ما أقل من باقي مناطق الخليج. وبُعيد حرب حزيران ١٩٦٥ بأيام قليلة تم أول اتصال رسمي ما بين الجبهة والصين الشعبية، ونتج عن هذا الاتصال تقديم مساعدة صينية للجبهة، عبارة عن شحنة من الأسلحة الخفيفة والكتب الماركسية والماوية. وأسفرت هذه المساعدة عن تحول فكري لدى الجبهة باتجاه الماوية[٢٦].

غير أن مؤشرات هذا التحول تعود إلى ما قبل النكسة، فبتأثير اتباع الحركة لأسلوب الكفاح المسلح في جنوب اليمن وظفار، تم إدخال مواد جديدة إلى المنهاج التنظيمي الداخلي في الحركة، وشملت هذه المواد عام ١٩٦٥ حرب العصابات ودراسة التجربة الصينية وبعض مختارات ماو تسي تونغ[٢٧]. وكان من نتائج شيوع المواد التثقيفية "الماركسية" أن اضطرت القيادة الإقليمية في الكويت إلى تحذير الأعضاء من خطورة المغالاة بإدانة البورجوازية الصغيرة[٢٨]. إذ أصبح شائعاً ومنذ عام ١٩٦٥ أن الكوادر الظفارية في القاهرة تتحدث علناً عن ضرورة تبني الماركسية–اللينينية، وتحاول فرضها على التنظيمات التابعة للقيادة الإقليمية الكويتية[٢٩].

كان الوضع الطبقي للكوادر الظفارية يمثل أرضاً مناسبة بشكل مسبق لنشوء ثقافة راديكالية تحمل معايير مغايرة ومختلفة عن معايير القيادة الإقليمية، إذ كانت هذه الكوادر ترى القيادة الإقليمية

وكوادرها "مترفة" و"بورجوازية"، فأخذت تطالبها بالتقشف وتسخير كل مقدراتها المالية الرسمية والشخصية لتلبية حاجات الكفاح المسلح في ظفار. والواقع أن القيادة الإقليمية قدمت دعماً مالياً كبيراً لفروعها، إلا أن هذا الدعم لم يوقف الشكوى الدائمة من التقصير المالي. وكانت الفجوة قائمة بشكل مسبق من الناحية الموضوعية، إذ كانت منحة الطالب الظفاري لا تتجاوز عشرة جنيهات، وكان الطلاب الظفاريون مضطرين للسكن، كل عشرة، في شقة واحدة مقابل منحة الطالب الكويتي التي تصل إلى ٤٥ جنيهاً[٣٠]. أما فرع البحرين الذي كان احتكاكه مبكراً ووثيقاً بالأفكار الراديكالية، وكان من أهم فروع الحركة في المنطقة ومن أكبرها، فكان يشكو باستمرار من أن ساحة الخليج ساحة مهملة بالنسبة للقيادة الإقليمية في الوقت الذي تطغى فيه الاهتمامات المشرقية والفلسطينية أساساً على عمل الأمانة العامة. واشتد وفق مصادر هذا الفرع الإحساس بتقصير القيادة الكويتية بعد قمع انتفاضة آذار في البحرين عام ١٩٦٥[٣١]. غير أن المؤشرات الفعلية تشير إلى أن القيادة الإقليمية قد قدمت مساعدات كبيرة ملموسة مادياً وسياسياً للانتفاضة ولضحاياها[٣٢].

اتسعت الفجوة القائمة أصلاً ما بين الفروع وقيادتها الإقليمية في سياق اتساع الفجوات الثقافية والإيديولوجية والتنظيمية والجيلة والسياسية ما بين قيادات الصف الثاني في الحركة والقيادة التقليدية المؤسسة، ويربط عبد الله النيباري توتر تلك الفجوة بالصراع الحاد في القيادة المركزية ما بين الفريقين الراديكالي والتقليدي يومئذ[٣٣].

إثر وثيقة تموز ١٩٦٧ التي أعلنتها اللجنة التنفيذية القومية بشأن النكسة، ونشرها في أيلول من العام نفسه في مجلة "الحرية"، بادرت فروع الحركة في الخليج والجزيرة العربية، بالتنسيق مع الفريق الراديكالي في الأمانة العامة إلى عقد مؤتمرها الإقليمي الأول في أواخر كانون الأول ١٩٦٧. وتبنى المؤتمر في نهاية المناقشات الحادة التي احتدمت ما بينه وبين الدكتور **خالد الوسمي** مندوب القيادة الإقليمية، الاشتراكية العلمية واستراتيجية الكفاح المسلح ونقل السلطة التنظيمية من القيادة الإقليمية إلى لجنة مركزية مشتركة لعموم الفروع وأثار طرح استراتيجية الكفاح المسلح بشكلٍ خاص، مناقشاتٍ حادة، إذ أيّد المندوب الكويتي اتباع هذه الاستراتيجية في عُمان والخليج في حين لم يوافق على تطبيقها في الكويت لانتفاء شروطها وإمكانياتها.

وما يهمنا بهذا الصدد، على مستوى تخلخل العلاقة ما بين الفروع والقيادة الإقليمية أن المؤتمر ندد رسمياً بالموقف "الأبوي" الذي اتخذته الكويت تجاه سائر الفروع، وأدان اقتراح إعفائها من الالتزام بالاستراتيجية الجديدة، وأعلن المندوب العُماني الذي هو ظفاري في الحقيقة أن القيادة الكويتية غير مؤهلة بسبب بورجوازيتها لقيادة المنطقة الثورية في الخليج[٣٤].

يشكل مؤتمر بيروت من الناحية الإيديولوجية ترجمة مباشرة لوثيقة تموز ١٩٦٧، إلا أنه يشكل من الناحية التنظيمية انقلاباً داخلياً منهجياً قامت به الفروع ضد قيادتها الكويتية. و"استولت" فيه على السلطة التنظيمية في الإقليم. ومن هنا شكل هذا الانقلاب في سياق احتدام الصراع ما بين الفريقين الراديكالي والتقليدي في القيادة المركزية، ضربة منهجية لحدود سلطات القيادة التقليدية المؤسسة، التي كان أحد أبرز أعضائها هو الدكتور **أحمد الخطيب** مسؤولاً عن قيادة إقليم الخليج والجزيرة العربية.

كانت حدود انقسامية مشهد بيروت مع ذلك داخلية، ولم يتطور هذا المشهد إلى مشهد انقسامي تام ومكتمل إلا في المؤتمر الإقليمي الثاني لفروع الخليج والجزيرة العربية (٢٣ تموز ١٩٦٨) الذي يُعرف **بمؤتمر دبي الاستثنائي**. وقد انعقد هذا المؤتمر في سياق انعقاد مؤتمرات تموز ١٩٦٨ "اليسارية" في عموم فروع الحركة. ونظراً لما له من أهمية فإننا سنو صِّف مشهده الانقسامي.

٢- توصيف المشهد الانقسامي: إعلان الحركة الثورية الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي:

تحكّم في انعقاد المؤتمر الإقليمي الاستثنائي للخليج والجزيرة العربية في ٢٣ تموز ١٩٦٨ في دبي، ثلاثة عوامل أساسية:

١- فشل صيغة اللجنة المركزية المشتركة التي شكلها المؤتمر الأول في بيروت (ك١ ١٩٦٧) لمنطقتي الخليج والجزيرة العربية، وعدم عمَلِّيتها.

٢- نكسة يسار الجبهة القومية إثر حركة ١٤ أيار ١٩٦٨ المسلحة ضد عقداء الجيش الذين قاموا بانقلاب فاشل في ٢٠ آذار ١٩٦٨، ولم تتخذ حكومة قحطان الشعبي إجراءات تأديبية بحقهم.

٣- احتدام الصراع ما بين يمين الحركة ويسارها في مختلف فروع حركة القوميين العرب، وانعقاد مؤتمرات تموز الإقليمية في سياق ذلك.

حضر مؤتمر دبي مندوبون عن (قطر- البحرين- عمان الساحل والداخل- الكويت)، كما حضرته بعض الكوادر الطلابية التي سبق لها أن شاركت في المؤتمر الأول لـ **"جبهة تحرير ظفار"** ولم يحضره مندوب عن السعودية، إذ حصل كأمر واقع فصل المنطقتين، ودُعي مؤتمر دبي للمصادقة على ذلك. وقد حاولت الكوادر الظفارية الشديدة التأثر بالأفكار الماوية أن تؤثر على

مسار المؤتمر، وأن تدفعه باتجاهات متطرفة في إطار استراتيجية الكفاح المسلح "**من ظفار إلى الكويت**". ومن هنا برز اتجاه يساري متطرف يدين التحالف السياسي مع التجار الكبار في عمان الساحلية والداخلية الذين كانوا يساهمون بتمويل الكفاح المسلح.

كان القوام التنظيمي الحركي للإقليم عشية انعقاد مؤتمر دبي، يتألف من ثماني خلايا في قطر (حوالي ٥٠ كادراً) ومن خمس خلايا في البحرين (حوالي ٣٥ كادراً) ومن ثماني خلايا مؤطرة في أكثر من رابطة في ساحل عُمان (حوالي مائة كادر)، وكانت كوادر الساحل برمتها من عُمان الداخل باستثناء عدد قليل من دبي، التي كانت مركزاً تدريبياً وقيادياً للإقليم، أما في عُمان الداخل فكان هناك بضع خلايا أخرى تضم بضع دزينات من الكوادر[٣٥] أما في الجزيرة العربية فكان التنظيم على مستوى منطقة[٣٦]. وتعني قيادة المنطقة تنظيمياً قيادة فوق الشعبة ترأس عمل الحركة في منطقة كبرى أو أكثر. فهي أقل من قيادة إقليمية وأعلى من مستوى شعبة[٣٧] أما في الكويت نفسها فكان التنظيم مؤلفاً من ثلاث شعب: كويتية وفلسطينية وسورية، وكان قوام الشعبة الكويتية حوالي رابطتين تضمان ما يفوق المائة عضو بقليل[٣٨] إلا أنهما تتمتعان بنفوذ قيادي وسياسي هائل في النقابات والأندية والجمعيات والبرلمان. أما في عربستان التي حاولت القيادة الإقليمية الكويتية أن تمد نشاط الحركة إليها، فلم يكن هناك سوى بقايا محدودة وغير فعالة لخليتين تمكنت الحركة من بنائهما في حدود عام ١٩٦٥[٣٩].

من اللافت للانتباه أن القيادة الإقليمية في الكويت التي كان المؤتمر الأول في ٣٠ ك١ ١٩٦٧ موجهاً ضدها، لم تقم بأية خطوة للحوار مع فروعها، ولم توفد سوى خالد الوسمي عضو قيادة إقليمها الذي لم يكن مفوضاً بنقل أكثر من رسالة. ويرى خالد الوسمي أنه رغم أن قيادة الإقليم لم تكن متسلطة فإنها لم تتحسس أمور الفروع ولم تدرك المتغيرات العميقة التي طرأت عليها[٤٠] في حين يرى عبد الله النيباري أن المؤتمر وهو في حقيقته اجتماع قيادي كان مجرد تغطية لنية مسبقة ومبيَّتة بالانشقاق[٤١]، خلافاً للكوادر الكويتية الراديكالية التي تنحدر من الفئات الوسطى والتي كانت ترقب المؤتمر عن كثب.

في هذا السياق المحدد انعقد مؤتمر دبي الاستثنائي، وثارت فيه المشكلة نفسها التي ثارت في مؤتمر بيروت وهي الموقف من شمل الكويت بحرب العصابات أو الكفاح المسلح. وأيد المندوب الكويتي دعم استراتيجية الكفاح المسلح في الخليج لتوفر مواصفاتها البيئية والجغرافية والسياسية غير أنه تحفظ على شمل الكويت بهذه الاستراتيجية، لانعدام أي مقوم من مقوماتها، فسجل تحفظه على ذلك، ودوَّن ذلك في المحضر مستخدماً تعبير: نحن لا نستطيع أن نقوم بحرب عصابات في فيللات الخالدية. مما أدى إلى انصباب الهجوم على قيادة الكويت.

فصل المؤتمر تنظيمياً ما بين منطقتي الخليج والجزيرة العربية، فأصبحتا منطقتين تنظيميتين مستقلتين، وجمّد عضوية فرع الحركة في الكويت، وأقر استمرار التعاون مع كبار التجار الوطنيين في عُمان الساحل والداخل، وتبنى الماركسية اللينينية واستراتيجية الكفاح المسلح وانتخاب مكتب سياسي يكلف بوضع تسمية جديدة للتنظيم تفك ارتباطه بحركة القوميين العرب. وتم تحديد هذا الاسم لاحقاً بـ "**الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي**".

قرّر المؤتمر تعميم قراراته على كافة الفروع، ورهن عضوية أي فرع بإقراره لها، فرفضها فرع قطر حالاً، واعتبرها اختراقاً شيوعياً لحركة القوميين العرب، ودعا إلى تصفية العناصر الشيوعية المندسة في الحركة، وكان مندوب قطر قد تحفظ داخل المؤتمر على قراراته[٤٢] أما في الكويت نفسها فنشأ بنتيجة مؤتمر دبي وقراراته، ومتابعة الكوادر الكويتية "اليسارية" في قيادات الصف الثاني له عن كثب مشهد انقسامي آخر. فما خصائص هذا المشهد وما توصيفاته؟

٣- خصائص المشهد الانقسامي في الكويت وتوصيفاته:

كي نفهم شروط تكون المشهد، علينا أن نشير إلى أن كوادر "الصف الثاني" في فرع الحركة الكويتي، قد أخذت تضغط على قيادتها لاتخاذ موقف أكثر حزماً وفعالية من التزوير الفاقع لانتخابات ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٧ البرلمانية، وإزاء عنف التزوير، كانت آراء هذه الكوادر راديكالية للغاية، ويطرح بعضها رداً ثورياً عنفياً على السلطة. والواقع أن هذه الكوادر لا سيما بعد استقالة نواب الحركة المدوّية عام ١٩٦٥ من مجلس الأمة لم تشجع على الإنخراط في الانتخابات الجديدة، كما أن إيمانها بالعمل عن طريق المؤسسة البرلمانية قد وصل إلى أدنى درجاته، وأصبح احتكاكها بالأفكار اليسارية وباستراتيجية الكفاح المسلح الناتجة عن الثورة في جنوب الجزيرة العربية وانتعاش منهج الكفاح المسلح في العالم الثالث في الستينات، أكثر وضوحاً وتأثيراً عليها، فتميزت هذه الكوادر بطرحها للمنظور الطبقي في رؤية مشكلات المجتمع الكويتي، مما أدى إلى إدخال الحركة في مأزق جدي مع حلفائها من التجار[٤٣].

وإثر نكسة حزيران ونشر وثيقة تموز ١٩٦٧ في مجلة "الحرية" تلقت كوادر الصف الثاني جرعة إيديولوجية محرِّضة على العمل، تفاعلت للتو مع تكوينها النقدي الراديكالي العام، وعمّقت إحساسها بضرورة الرد الثوري على الطريقة الظفارية على النكسة، وإنهاء سياسة التحالف مع التجار والمعارضة السياسية التقليدية للسلطة، واستنهاض حركة معارضة جديدة تؤدي إلى إحداث صدمة جذرية. غير أنه ورغم وجود آلية داخلية كويتية خاصة لتناقض المعايير ما بين قيادة الحركة في الكويت وكوادر الصف الثاني، وشيوع الحديث عن إخفاقات القيادة

التقليدية، فإن جزءاً كبيراً من المشهد الانقسامي كان على صلة بالحراكات العامة للتنظيم القومي وتناقضاته ما بين "اليمين" و"اليسار" عموماً، وبحراكات المشهد الانقسامي في الخليج والجزيرة العربية الذي تم تتويجه بمؤتمر دبي (تموز ١٩٦٨). فقد كان عددٌ من هذه الكوادر على صلة وثيقة بيسار الحركة في المنطقة.

وعلى المستوى التوصيفي لتناقضات المشهد الانقسامي في فرع الكويت وفق قاعدتي "اليمين" و"اليسار"، تمركز "اليسار" بين قيادات "الصف الثاني" أي في الشعبة والرابطة والخلايا. ولم يكن هناك من مؤيد لهذا الاتجاه في قيادة الإقليم سوى ناصر الغانم الذي كان يعمل في حقول النفط ويقطن في منطقة الفحيحيل الشعبية. وكانت جميع تلك القيادات التي تبنت الطرح "اليساري" وفق فهمها له يومئذ من شبان الفئات الوسطى الكويتية، ومن المثقفين "الراديكاليين" أو القادة النقابيين.

وبهذا المعنى كان الانقسام محدوداً على مستوى قيادة الإقليم وواضحاً على مستوى القاعدة. واستطاع التيار اليساري الشاب أن يجذب وفق نسبة تقديرية قريبة كثيراً من الدقة حوالي ربع التنظيم ما عدا المتعاطفين. وقد ربط الانقسام اليساري في الثقافة الشفوية ما بين الاتجاه اليساري الذي اتجهت نحوه حركة القوميين العرب ما بعد النكسة وما بين إخفاقات القيادة التقليدية في الكويت، وعقم أساليبها الإصلاحية، وموقفها السلبي من التوجهات اليسارية لفروع الحركة في الخليج والجزيرة العربية.

بادر الشبان "اليساريون" بمناسبة زيارة شاه إيران إلى الكويت، إلى تفجير السفارة الإيرانية، وأصدروا بياناً باسم "**الحركة الشعبية الثورية–الكويت**"، واستفادوا من فرصة غياب القيادة التقليدية النافذة في المجتمع والحركة والسياسة، في صيف عام ١٩٦٨ عن الكويت، وعقدوا في منتصف أكتوبر ١٩٦٨ مؤتمراً يسارياً قرر: الاسترشاد **بالماركسية–اللينينية** كدليل نظري والالتزام **بالعنف الثوري** والكفاح المسلح كخط استراتيجي و **فصل القيادة التقليدية** كإجراء تنظيمي[٤٤]. ولم يحدد المؤتمر أسماء المفصولين، غير أن بياناً نشر في مجلة "الحرية" حددهم بـ: الدكتور أحمد الخطيب و **سامي المنيس** و **خالد الوسمي**، **عبد الله النيباري** وعلي رضوان. وتم اختيار قيادة مؤقتة تتألف من النقابي البارز حسين اليوحه، والعضو اليساري في قيادة الإقليم **ناصر الغانم**، و **ناشي سعد** و **راشد محارب** و **أحمد الربعي** و **عبد العزيز دعيج**، من أجل تولي السلطة في الحركة حتى انعقاد مؤتمر تأسيسي في الكويت. واعتبر المؤتمر نفسه فرعاً لـ "الحركة الثورية الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي" التي تمخضت عن مؤتمر دبي[٤٥].

التحق أحمد الربعي العقل المنظم للمؤتمر "اليساري" بثورة ظفار. ثم تم اعتقاله لاحقاً. و لم يفرج عنه إلا بعد ضغوطات سياسية كبيرة[٤٦]. وخلال غياب الربعي قرر فرع "الحركة" التعامل مع الذكرى الثانية لتزوير انتخابات برلمان ١٩٦٧، فتم في كانون الثاني، تفجير عدة قنابل احتجاجية، استهدفت مجلس الأمة باعتباره مزوراً وغير شرعي ومبنى وزارة الداخلية باعتبارها المنفذة لعملية التزوير، ومنزل وزير الداخلية باعتباره الذي أشرف على التزوير. وكانت القنابل سياسية بحتة، فروعي فيها أن تكون صوتية، وألا تؤدي إلى إيذاء أحد، ومن هنا تم تحديد زمن التفجير بدقة عند الفجر[٤٧]. أدت هذه "المبادرة الثورية" إلى اعتقال كوادر التنظيم وإجراء أول محاكمة سياسية في تاريخ منطقة الخليج والجزيرة العربية سنتوقف عندها لاحقاً بنوع من التفصيل.

وبذلك اكتملت استراتيجية فروع الحركة في الخليج والجزيرة العربية بتطويق "الأطراف" لـ "المركز" واقتحامه وكأن هذه الآلية الإجرائية -كما تمت بالفعل- كانت نوعاً من تطبيق غير مباشر لاستراتيجية الكفاح المسلح وإيديولوجيتها التي قامت على اقتحام المركز انطلاقاً من الأرياف أو الأطراف أو الجبال. فتحقق شعار "من ظفار إلى الكويت" ولكن بشكل جنيني وقصير النفس للغاية.

ثالثاً - المشهد الانقسامي في الساحة الأردنية - الفلسطينية:

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تشكلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ١٠ كانون الأول عام ١٩٦٧ من "ائتلاف" ثلاث منظمات فدائية هي: **منظمة شباب الثأر**، و **منظمة أبطال العودة**، و **جبهة التحرير الفلسطينية**، بالإضافة إلى عناصر من "**المستقلين**" شكلوا تجمعاً رابعاً في الجبهة. وإذا ما نظرنا إلى هذا الائتلاف من منظور الوظائف المتشابهة والمتعارضة، فإنه يمكن القول إن "الجبهة" كانت ائتلافاً جبهوياً اتحادياً ما بين الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب ومنظماته الفدائية وحلفائه المستقلين وبين جبهة التحرير الفلسطينية التي يقودها الضابط الفلسطيني السابق في الجيش السوري **أحمد جبريل**. إذ كانت "منظمة شباب الثأر" هي الفرع الفلسطيني للحركة، في حين أن كوادر الحركة هي التي شكّلت عام ١٩٦٥ "منظمة أبطال العودة" بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية (إبان رئاسة أحمد الشقيري لها)، وذلك في ضوء رغبة المنظمة بتشكيل ذراع فدائي للمنظمة يعمل إلى جانب الذراع النظامي المتمثل بجيش التحرير الفلسطيني[٤٨]. بينما تألف المستقلون من العناصر الوطنية والناصرية الأردنية الذين تميزوا بتعاونهم التقليدي مع الحركة، وكانوا على صلة وثيقة بـ "**التجمع الوطني**" في الأردن الذي شاركت

فيه حركة القوميين العرب، وكان على رأسه الشخصية الوطنية الأردنية البارزة سليمان النابلسي، وعدد من الوجوه البورجوازية الوطنية الأردنية[٤٩].

لعبت بعض كوادر القيادة الداخلية لفرع الحركة الفلسطيني-الأردني في الأردن التي كان على رأسها حمد الفرحان أحد أبرز مؤسسي الفرع دوراً أساسياً في بناء تجربة الجبهة، ومهدت الطريق أمام الحركة كي تطلب من كوادرها في الأقطار الأخرى إنهاء عملها التنظيمي والالتحاق بـ "الجبهة" كي يتم بناؤها سياسياً وفق قرارات اللجنة التنفيذية القومية للحركة (وثيقة تموز ١٩٦٧)[٥٠].

شهدت الجبهة خلال عام ١٩٦٨ وأوائل عام ١٩٦٩ وفق علاقات التشابه والتعارض في النسق الانقسامي مشهدين إنقساميين تامين. ونتج عن المشهد الأول خروج القوى المعارضة من الجبهة وهي جبهة التحرير الفلسطينية التي أخذت تعمل تحت اسم "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة" والعناصر الوطنية المستقلة. في حين تم المشهد الانقسامي الثاني داخل القوى "المتشابهة" ما بين "يسار" و "يمين" "الجبهة" بعد أن اقتصر قوامها على حركة القوميين العرب. ونتج عن المشهد الأخير خروج "يسار" الجبهة الذي عمل في البداية تحت اسم "الفريق التقدمي"، وتشكيل الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين في ٢١ شباط ١٩٦٩.

١- توصيف المشهد الانقسامي الأول:

نتجت تناقضات هذا المشهد عن "الخلافات في وجهات النظر حول قضايا سياسية وتنظيمية وعسكرية" إذ "كان كل فريق يريد تسيير الجبهة سياسياً وتنظيمياً وعسكرياً وفق وجهات نظره وأفكاره" حسب تشخيص جورج حبش[٥١].

لم يكن مقرراً لـ "الجبهة" حين تم تشكيلها أن تكون حزباً بل تحالفاً جبهوياً، يشكل خط الكفاح المسلح قاسمه المشترك، ويسعى إلى أن يكون قاعدة للقاء ما بين التنظيمات الفدائية الفلسطينية التي كانت تطرح برمتها الكفاح المسلح. ومن هنا لم تطرح "رؤية سياسية يسارية منطلقة من نظرية الاشتراكية العلمية" بل "فكراً تحررياً عاماً". وشكّل ذلك أساس التفاهم السياسي ما بين الأطراف الجبهوية المؤتلفة[٥٢].

نشأت التناقضات ما بين أطراف الجبهة: المتشابهة والمتعارضة، حين برز اتجاه حركة القوميين العرب لتسييس الجبهة وتجذيرها إيديولوجياً بشكل تنتقل فيه من "الرؤية التحررية العامة" إلى "الرؤية اليسارية". والواقع أن حركة القوميين العرب لم تميّز بين عملها الحزبي وعملها الجبهوي، فاستدعت كوادرها الفلسطينية في الفروع الأخرى، وزجّتهم في الجبهة بهدف بنائها السياسي وفق وثيقة تموز ١٩٦٧ "الحركية"[٥٣] التي تنطلق من "رؤية سياسية

يسارية". ومن هنا احتدمت مشكلتان داخل حركة القوميين العرب، تحدّدت الأولى منها في احتدام الصراع بين "يمين" الحركة و"يسارها" حول تفسير تلك الوثيقة، وتحددت الثانية في احتدام الصراع ما بين الحركة ككل التي اعترفت بأن نيتها المضمرة هي بناء "الجبهة" وفق وثيقة تموز، أي وفق "**الرؤية اليسارية**"، وبين حلفائها من جبهة التحرير الفلسطينية والمستقلين المتمسكين بـ "**الرؤية التحررية العامة**" القريبة للغاية من رؤية "**حركة فتح**".

لم يوافق المستقلون على تقييم الحركة للنظام الأردني كنظام "معاد" للجبهة، فانسحبوا أخيراً في سياق التناقضات والتشققات الحادة من الجبهة[٥٤]. أما جبهة التحرير الفلسطينية (أحمد جبريل) المنخرطة في "الجبهة" فأعلنت تمسكها بالأسس التي قامت عليها الجبهة من حيث: خط الكفاح المسلح، والحياد السياسي في خلافات الدول العربية، وعدم التعرض لأي قطر عربي إلا بالقدر الذي يمس القضية الفلسطينية، وتنزيه العمل الفدائي "عن أي أغراض واعتبارات سياسية". من هنا أعلنت جبهة التحرير باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ٢٢ نيسان ١٩٦٨ عن عدم وجود أية علاقة ما بين الجبهة الشعبية وحركة القوميين العرب، وأن "التوحيد الذي تم، كان مع "منظمة شباب الثأر" المنظمة الفدائية ليس إلا، وقد وافق ممثلوها في حينه على خط سير الجبهة واستقلاليته"[٥٥].

احتدمت تناقضات المشهد الانقسامي ما بين الأطراف المتشابهة والمتعارضة في التحالف الجبهوي، إثر عقد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لمؤتمرها العام الأول في آب ١٩٦٨، والذي شكّله الفريق الراديكالي في فرع الحركة الفلسطيني[٥٦]. ومثلت قرارات المؤتمر (سنتوقف عنده لاحقاً بالتفصيل) انقلاباً منهجياً تاماً على كافة الأسس التي قامت عليها "الجبهة الشعبية". من هنا وفي أجواء الصراع الصاخب ما بين جناحي منظمة شباب الثأر أو فرع الحركة الفلسطيني حول قرارات المؤتمر والتركيبة القيادية التي خرج بها، أعلن ناطق باسم "الجبهة الشعبية" (يعكس موقف تنظيم أحمد جبريل والمستقلين) في ١٩٦٨/١٠/٢ عن عدم وجود أية علاقة ما بين المنظمات التابعة للجبهة، وتحديداً "منظمة شباب الثأر" وبين حركة القوميين العرب، وأن "الجبهة" لـ "لا تعترف بأية صفة تمثيلية ينتحلها أحد عناصرها القوميين العرب، ويدّعي أنه يمثل بهذا الجبهة الشعبية" كما "لا تعترف بكل تصرفات تقوم بها عناصر القوميين العرب، ويقصد بها التدخل في الأمور الداخلية للدول العربية باسم الجبهة"[٥٧]. أما فصيلا "شباب الثأر" و"أبطال العودة" فأصدرا بعد يومين أي في ٤ ت١ ١٩٦٨ بياناً يؤكدان فيه أن البيان السابق الذي صدر باسم "الجبهة" وينفي علاقة منظماتها بحركة القوميين العرب، قد صدر دون معرفتهما[٥٨] فاتّهم البيان ضمناً جبهة التحرير الفلسطينية في الانفراد بإصداره. غير أن ممثلاً راديكالياً لـ "منظمة شباب الثأر" أعلن في ٦ آب ١٩٦٨، أن المنظمة "شبه مستقلة عن تنظيم" أحمد جبريل "خاصة من الناحية الإيديولوجية" وأنها تتعاون معه "عسكرياً فقط" في حين أن "الإيديولوجيا

الثورية" "إيديولوجية حزب البروليتاريا الثوري" وليس "التكتيك العسكري اليومي" هو محور الخلاف مع سائر المنظمات"[٥٩].

تم اختتام المشهد الانقسامي ما بين الأطراف المتشابهة والمتعارضة في "الجبهة" بعقد جبهة التحرير الفلسطينية في ١٠ ت١ ١٩٦٨ ما سمته بمؤتمر عام، قررت فيه طرد شباب الثأر "القوميين العرب" من الجبهة الشعبية كتنظيم، وقبول عناصرهم كأفراد، وما يهمنا من هذا البيان الذي كان مصادقة على أمر واقع أكثر منه إعلاناً لواقع جديد، هو رصده لعناصر المشهد الانقسامي، فقد حدد هذه العناصر، بعدم تمييز حركة القوميين العرب بين العمل الفلسطيني والعمل الحزبي، ومحاولتها الاستيلاء الحزبي على الجبهة الشعبية وتحويلها إلى ذراع عسكري لها، وخروجها عن مبدأ استقلالية الجبهة وشخصيتها الذاتية، وتحركها الحزبي في البلاد العربية تحت ستار العمل الفلسطيني وباسم الجبهة مما أدى إلى استعداء الدول العربية، وخروج "شباب الثأر" عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون القطرية العربية إلا بما يمس القضية الفلسطينية[٦٠].

يتضح مما سبق أن جبهة التحرير الفلسطينية حاولت أن تحصر أطراف المشهد الانقسامي بها وبـ "منظمة شباب الثأر" من دون أية إشارة إلى "منظمة أبطال العودة" التي كان معظم كوادرها القيادية من حركة القوميين العرب. فدخلت "منظمة أبطال العودة" على خط الإنقسام في المشهد، وأعلنت تمسكها بوحدة الجبهة بفصائلها الثلاث مع معارضتها لانفراد "جبهة التحرير الفلسطينية" –في إشارة ضمنية لها– بفصل منظمة "شباب الثأر"– و"تفجير الجبهة". وناشدت الطرفين المتناقضين العودة عن الإنقسام، لصالح وحدة الكفاح الفلسطيني المسلح[٦١].

كانت "منظمة أبطال العودة" في هذا الموقف منسجمة مع خصوصية العلاقة التي تربطها بـ "حركة القوميين العرب" ومع فهمها لوحدة الكفاح المسلح في آن واحد. وقد عبرت في ذلك عن مواقف قطاع واسع من مقاتليها لم يؤيدوا أسلوب عمل "منظمة شباب الثأر" في الجبهة الشعبية. إذ رغم أن عدداً من قياداتها هو في الأصل من حركة القوميين العرب فإن نسبة المستقلين غير الحزبيين فيها كانت عالية، ومن هنا تصفها "الحركة" بأنها "من بعض المواصفات التنظيمية أقل صلابة وانضباطاً من تنظيم الحركة. وتفسر خصوصية علاقة "أبطال العودة" بـ "الحركة" واستقلالهم عنها في آن، اعتراف "الحركة" مبدئياً بأن منظمتهم تمثل "موضوعاً تنظيمياً خاصاً"[٦٢].

غير أنه مع حدة الإنقسام في المشهد، ووصول اللقاء ما بين طرفيه الأساسيين: جبهة التحرير الفلسطينية وحركة القوميين العرب إلى درجة الصفر، انحازت قيادة "منظمة أبطال العودة" إلى "منظمة شباب الثأر" واستمرت بالعمل معها تحت اسم "الجبهة الشعبية لتحرير

فلسطين". و لم ينتهِ الالتباس ما بين الفريقين المتنافسين على احتكار تمثيل "الجبهة" إلا بحمل اسم فصيل أحمد جبريل لاسم "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة" الذي أصبح أكثر تمييزاً عن اسم "القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين".

٢- توصيف المشهد الانقسامي الثاني: من أزمة آب إلى انشقاق الجبهة الشعبية الديمقراطية:

يمكن من منظور وصفي بنيوي حصر هذا المشهد الانقسامي في بنيةٍ متزامنة، تشمل متن الحراكات التنظيمية والإيديولوجية والسياسية في "الجبهة الشعبية" ما بين مؤتمر آب ١٩٦٨ (الذي انفجرت فيه الأزمة ما بين طرفيْ المشهد) مؤتمر شباط ١٩٦٩ (الذي كرَّس انشقاق الطرف "اليساري" وعمله تحت اسم الجبهة الشعبية الديمقراطية). ويتألف هذا المشهد من مقاطع انقسامية متوترة، تدخلت فيها قرقعة السلاح وكرَّست خاتمة درامية للمشهد.

انعقد المؤتمر الأول للجبهة الشعبية في آب ١٩٦٨ في سياق انعقاد مؤتمرات تموز ١٩٦٨ القطرية "اليسارية" في فروع حركة القوميين العرب في سورية والعراق وشمال اليمن والخليج والجزيرة العربية. وكان هذا المؤتمر في حقيقته مؤتمراً قطرياً أو إقليمياً للفرع الفلسطيني-الأردني في حركة القوميين العرب، وليس مؤتمراً للجبهة الشعبية بفصائلها الثلاثة التي تشكل أطراف التحالف الجبهوي.

وبهذا المعنى كان مؤتمر آب مؤتمراً حزبياً، ومِثْل سائر المؤتمرات الإقليمية أو القطرية الأخرى في فروع الحركة، لم ينعقد على قاعدة انتخابية، بسبب عدم وجود نظام داخلي للجبهة ينظم قواعد حياتها الداخلية، ويُقوننُ الآلية الانتخابية. وقد تمكن الفريق "الراديكالي" الشاب من امتلاك "زمام المبادرة في الإعداد" له "إعداداً كاملاً من حيث تشكيله، ومن حيث كافة الترتيبات التي تضمن له الخروج بالنتائج التنظيمية القيادية التي يريدها. فكانت نسبة عالية من المؤتمرين من المراتب المسؤولة عن فروع الجبهة خارج الساحة الرئيسية -أي الساحة الفلسطينية الأردنية- آتية من فروع التنظيم في الجمهورية العربية المتحدة والعراق وسورية والكويت ولبنان وأوروبا"[٦٣]. وفق تشخيص الفريق المضاد الذي يصفه الفريق "الراديكالي" بـ "الفريق اليميني". ولا ينفي الفريق "الراديكالي" ضعف تمثيله للتنظيم الفلسطيني-الأردني، إذ يرى أن هذا الفرع كان واقعاً "تحت الهيمنة الكاملة لعناصر القيادة التقليدية اليمينية المؤسَّسة" فـ "ظلَّ حتى الأشهر الأولى من عام ١٩٦٨ بعيداً عن كل الموضوعات التي طرحها يسار الحركة" و لم يتم تفكيك "طوق العزلة المفروض على فرع الحركة الفلسطيني" نسبياً إلا من خلال "الإطارات الفلسطينية القادمة من الخارج للمشاركة في العمل"[٦٤].

بهذا المعنى نستخدم مصطلحي "الداخل" و"الخارج" هنا. فإذا كان لكل مشهدٍ انقسامي متغيره الداخلي والخارجي، فإنه يمكن إذاً في ضوء تشخيص الفريقين نفسيهما، ربط المتغير الداخلي في الجبهة، والذي يتمثل براديكالية المؤتمر وطبيعة تكوينه وقراراته بكوادر "الخارج" (الآتية من الخارج) التي كانت وثيقة التفاعل والتنسيق مع الحراكات "اليسارية" في الفروع الأخرى، في حين يمكن ربط الاعتراض عليها بكوادر "الداخل" الخاضعين لـ "طوق العزلة المفروض على فرع الحركة الفلسطيني" وفق تعبير "الراديكاليين".

يعني ذلك في منظور حجم القوى في المشهد الانقسامي أن فريق "الخارج" (الراديكالي) كان "أكثرية" في "المؤتمر" و"أقلية" في "القواعد" الداخلية للجبهة، في حين كان فريق "الداخل" المضاد "أقلية" في "المؤتمر" و"أكثرية" في القواعد. وترتب على نتائج هذه المفارقة الانقسامية أن المؤتمر بحكم "أكثريته" الراديكالية قد انتخب لجنة مركزية تألّف ثلثاها من فريق "الخارج". إلا أن فريق "الداخل" المضاد الذي يُحكم سيطرته على الفرع، رفض الاعتراف بهذه النتائج. فلكم يكن هناك مفر من تسوية تنظيمية، نتج عنها تشكيل "قيادة توفيقية مؤقتة"، رهن الفريق "الراديكالي" مشاركته الرمزية فيها، **بنايف حواتمة** فقط بمدى التزام هذه القيادة بالتقرير السياسي الأساسي للمؤتمر[٦٥] وتضمنت التسوية عقد مؤتمر آخر بعد ثلاثة أشهر على قاعدة انتخابية، تخرج الجبهة من خلاله بقرارات موحدة[٦٦].

اكتسب المشهد الانقسامي بنتائج ذلك آلية إنقسامية جديدة، تمثلت في اتهام الفريق "الراديكالي" لما يسميه بـ "اليمين" من أنه "انحنى لبرنامج اليسار انحناءةً لفظية ليوافق على كل ما طرحه الفريق اليساري نظرياً ثم يرفضه عملياً من خلال الممارسة اليومية بدءاً من اليوم الأخير للمؤتمر"[٦٧]. في حين أن الفريق الآخر ينفي أية مشكلة له مع التحليل النظري والسياسي العام للتقرير السياسي الأساسي للمؤتمر، ويرى أن هذا التحليل ما هو إلا محاولة ترجمة فلسطينية لوثيقة تموز ١٩٦٧ التي أقرتها اللجنة التنفيذية القومية للحركة[٦٨]، والتي تتبنى وفق فهم هذا الفريق الماركسية-اللينينية كمرشد ودليل، يجب أن تتجدد حركة القوميين العرب جذرياً على أساسه[٦٩] وبالتالي فإنها تؤكد على ضرورة الحزب الماركسي-اللينيني لقيادة حرب التحرير الشعبية[٧٠]، وأنها استدعت كوادر الفريق "المنشق" أساساً من الفروع الأخرى بهدف البناء اليساري للجبهة الشعبية وفق شروط وثيقة تموز ١٩٦٧ ومقرراتها[٧١]. ومن هنا يرى هذا الفريق "أن مؤتمر آب .. هو مؤتمر للجبهة قبل الانشقاق، وقراراته هي قرارات الجبهة الشعبية، وافق عليها المؤتمر بالإجماع"[٧٢].

إلا أنه يستدرك ويشير إلى أن الفريق "المنشق" فق تعبيره، هو الذي قام من خلال نايف حواتمة بصياغتها "صياغة خاطئة" "محاولاً تفسير مواقف مؤتمر آب والتعبير عنه بشكل أقرب إلى

وجهة نظره"[٧٣]. ويفسر ذلك أن قيادة "الجبهة" في ردها على ذلك الفريق، اعتبرت أنها ترد على تلك "الصياغة الخاطئة". غير أننا وفي ضوء معرفة أن اللغة ليست مجرد صياغة للفكر أو وعاء له، بل هي الفكر عينه، ندرك كيف تحول رد قيادة "الجبهة" على تلك "الصياغة" إلى رد على التقرير السياسي الأساسي لمؤتمر آب نفسه. إذ لا تدع قيادة الجبهة مجالاً للشك في أنها ترد على "الأسس النظرية للانشقاق" مستندة إلى ذلك التقرير نفسه[٧٤]، فتصفه في ختام ردها بـ "عموميات استراتيجية عامة وغامضة وفيها كثير من الضبابية والمزايدات" و"نظريتها وحيدة الجانب"[٧٥]. يفسر ذلك أن قيادة الجبهة ورغم إقرارها بأنه قد تم إقرار التقرير بـ "الإجماع" فإنها لم تكن راضية عنه بدليل أنها حددت مهمة المؤتمر القادم (كان مقرراً له أن يعقد بعد ثلاثة شهور من مؤتمر آب) بـ "البلورة بشكل واضح وسليم لقضايا العمل النظرية والقيادية والتنظيمية"[٧٦].

تتمثل الهوية الإيديولوجية لهذا المشهد الانقسامي من منظور الفريق الراديكالي بأنها تقوم على الصراع ما بين "يمين" و"يسار" الجبهة في سياق الصراع ما بينهما في إطار حركة القوميين العرب، في حين تبدو في منظور الفريق المضاد أنها تقوم على الصراع ما بين "اليسار الحقيقي" و"الطفولة اليسارية". والواقع أن هذا الفريق الأخير لم يشأ أن يتقبل إطلاقاً وصفه بـ "اليمين"، بل ذهب إلى حد اعتبار نفسه مسؤولاً عن التوجه اليساري للحركة إثر النكسة من خلال إقراره لوثيقة تموز، ودعوته لبناء حركة القوميين العرب يسارياً على أساسها، في حين أن الفريق الراديكالي لم يرَ فيه سوى "مدَّعٍ لليسارية"[٧٧]. والواقع أن **جورج حبش** حين فرَّ في ت٢ ١٩٦٨ من معتقله، ووجد الجبهة متخبطة في أزمة آب لم يعترض على المنطلقات النظرية الأساسية للتقرير، وإن اعترض على ما سمته الجبهة من منطلق يساري بـ "صياغاته" "الطفولية اليسارية"، بقدر ما اعترض في تقديرنا على تقييم التقرير للجبهة وتحالفاتها وممارساتها السياسية وقيادتها، وللحركة وعجزها البنيوي عن التحول إلى منظمة يسارية ثورية[٧٨]. ففي منظور أولي مقارن، لا تختلف المنطلقات النظرية الأساسية لتقرير آب ١٩٦٨ (الذي كتبه نايف حواتمة) عن منطلقات تقرير تموز ١٩٦٧ (الذي صاغه جورج حبش)[٧٩].

لقد صيغ التقرير بعد نهاية أعمال المؤتمر، وتضمن تقييمات راديكالية من شأنها أن تشق الجبهة فعلياً، فقد أدان التقرير مفهوم "اليمين الرجعي الفلسطيني" للوحدة الوطنية، وسيطرة هذا المفهوم على كافة فصائل المقاومة بما فيها الجبهة الشعبية وأعلن أن الجبهة "تدين وتنقد علناً خطأ ممارستها لهذا الشعار"[٨٠] "في ظل قيادة العناصر الإقطاعية والصيارفة والمليونيرية من أصحاب البنوك وكبار التجار وعتاة الرجعية الفلسطينية. بدءاً من المشاركة "بالتجمع الوطني الأردني" الذي احتوى كل رموز الرجعية الفلسطينية والأردنية ... وانتهاءً بالمجلس "الوطني الفلسطيني

الذي جمع كل ممثلي الرجعية الفلسطينية وعلى رأسها شلة المليونيرية من أصحاب البنوك وكبار المقاولين"[٨١]. كما أدان ممارسة الجبهة لـ "**شعار عدم التدخل في الأوضاع العربية**"[٨٢]. مع أن الجبهة تبنت هذا الشعار جزئياً لإرضاء حليفها جبهة التحرير الفلسطينية، وبالتالي فإنه يعكس سياستها التحالفية أكثر ما يعكس نسقها في هذه المسألة، بينما ادعت الجبهة أنها لم ترفع قط هذا الشعار وأن هذا الشعار هو شعار فتح وليس شعارها[٨٣]. وقد وجدت الجبهة نفسها في مؤتمر شباط ١٩٦٩ مؤيدة لتقييمات تقرير آب فيما يتعلق بالموقف من المجلس الوطني في ظل التركيبة المكتبية لمنظمة التحرير وبمشاركتها في التجمع الوطني الأردني[٨٤] الذي كان يضم وجوهاً وطنية وناصرية أردنية بارزة على رأسها سليمان النابلسي.

كان التقييم الذي ما كان ممكناً للجبهة أن تقرّه هو "إدانة تجربة حركة القوميين العرب باعتبارها تجربة يمينية ذات جذور فاشية، بتكوينها الفكري والسياسي واستقطاباتها الطبقية اليمينية التي شكلت الإطارات القيادية للحركة طيلة الخمسينات والتي انتقل فريق منها إلى صف الثورة المضادة" و"إدانة تجربة حركة القوميين العرب اليمينية نظرياً وممارسة وطبقياً" و"إدانة الرموز البشرية المهيمنة على الحركة حتى مؤتمر آب" و"الإدانة الكاملة للإطارات القيادية للحركة وللجبهة التي تحكمت بالموقع القيادي الأساسي حتى مؤتمر آب والمحكوم عليها بالفشل التاريخي الذي أعطى الممارسات الفكرية والسياسية والتنظيمية الخاطئة واليمينية ليخرج المؤتمر بإدانة كاملة للأدوات البشرية التي أعطت هذه الممارسات". وتوّج تقرير آب تقييماته الراديكالية للجبهة (والحركة) ولرموزها وسياستها وتحالفاتها بتأكيد "أنه لا يمكن تحويل مؤسسة برجوازية يمينية وبورجوازية صغيرة إلى موقع يساري ثوري بكاملها". وكان يعني بذلك على مستوى مجرى العمليات أن العناصر اليسارية الثورية التي تفرزها الجبهة الشعبية لا يمكن أن تترجم قرارات مؤتمر آب عملياً إلا إذا تمكنت من "الانفصال والاستقلال الإيديولوجي والسياسي والتنظيمي والعسكري التام عن الفريق اليميني الذي يرفض عملياً الالتزام بقرارات آب ويوافق عليها لفظياً"[٨٥].

تُفسّر تلك التقييمات الراديكالية، حجز قيادة الجبهة للتقرير بعد طباعته وعدم تعميمه[٨٦]. في الوقت نفسه الذي أعلنت تمسكها "الرسمي" به من حيث موافقة المؤتمر على قراراته بالإجماع، وليس على صياغته اللاحقة. والواقع أنه لا يمكن في هذه الآونة وصف تيّار الدكتور **جورج حبش** باليمينية على طريقة وصف الفريق "**اليساري**" له. فقد كان حبش الذي كان مسؤولاً عن وثيقة تموز ١٩٦٧ "اليسارية" التي شرّعت لعملية التحول اليساري في حركة القوميين العرب باتجاه "الاشتراكية العلمية" "إيديولوجية الطبقة العاملة" و"**الكفاح المسلح**" على "**الطريقة الفيتنامية**" وفق تعابير الوثيقة، مقتنعاً في ضوء الدرس الكوبي بإمكانية إعادة التيار اليساري للجبهة ولحركة القوميين العرب، وبإمكانات تطور تنظيم بورجوازي صغير إلى تنظيم ماركسي-لينيني[٨٧]، بينما رأت العناصر الأكثر يمينية في

الحركة وفي الجبهة أن "يساريته" اسمية وأنها ليست أكثر من "ستار للتمويه" بهدف امتصاص المعارضة اليسارية(٨٨).

في ضوء هذه الفجوة الحادة، وانهيار وحدة المعايير كلياً، اكتسبت توترات المشهد الانقسامي مقاطع حادة، لا سيما إثر موافقة ممثل الجبهة الشعبية على توقيع اتفاقية الـ ١٤ بنداً مع السلطات الأردنية إثر حوادث ٤/ ١١/ ١٩٦٨، والتي أعلنت قيادة الجبهة للتو سحب توقيعها عليها(٨٩). وأخذ التيار "الراديكالي" الشاب يميز نفسه تنظيمياً ولكن تحت راية الجبهة باسم "الفريق التقدمي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، ثم عقد هذا الفريق "اجتماع عمَّان اليساري" الذي اعتبرته قيادة الجبهة اجتماعاً انشقاقياً، وفشلت أية صيغة لعقد مؤتمر جديد.

تراكمت هذه المقاطع وأكسبت توترات المشهد الانقسامي طابعاً درامياً، حين قررت قيادة الجبهة الشعبية حسم الموقف ضد "الفريق التقدمي" وتأديبه بالقوة. فأقدمت في ٢٨ ك٢ ١٩٦٩ وبعده أيضاً بأيام قليلة على اعتقال أربعة عشر كادراً من كوادر "الفريق التقدمي". وفسرت مصادر "الفريق التقدمي" ذلك بأنه محاولة "فاشستية" لجأ إليها "الفريق اليميني في الجبهة الشعبية الذي يقوده الدكتور جورج حبش" كي يضرب "الفريق التقدمي" في الجبهة إثر مؤتمر آب. وتحدثت هذه المصادر عن عمليات "تعذيب المقاتلين المعتقلين بطريقة يندى لها الجبين" وطالبت مكتب التنسيق الفدائي و"القوى التقدمية العربية" بالتدخل وإدانة "العقلية اليمينية الفاشستية، التي تحاول إخفاء عجزها الفكري والسياسي بقوة السلاح"(٩٠). أما مصادر "الجبهة" فاعتبرت الأمر إجراءً انضباطياً مؤسفاً كان لا بد منه، بحق عناصر قررت فعلياً "الانشقاق" وتعمل باسم الجبهة بشكل غير شرعي وتعرِّض من خلال نشر أسماء قادة الجبهة على البيانات، أمنها للخطر. و لم تنف "الجبهة" أنها اتخذت قراراً سياسياً بحسم الموقف نهائياً وبالقوة ضد "الفريق التقدمي"(٩١).

إثر تدخل منظمة التحرير الفلسطينية (التي تسيطر عليها حركة فتح) أصدر "الفريقان" بيانين مستقلين ومتزامنين بـ "إنهاء الخلاف ما بينهما"، وقرر "الفريق التقدمي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في ٢١ شباط ١٩٦٩ العمل بشكل مستقل تحت اسم "الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين"(٩٢). وبذلك اختتم المشهد الانقسامي مقاطعه الدرامية بترسيم الانشقاق.

٣- ربط المشهد الانقسامي بالمتغيرات الداخلية والخارجية:

لا نجد في وثائق "الطرفين" ربطاً لاحتدام المشهد وانقسامه الدرامي في ٢٨ كانون الثاني بالمتغيرات الداخلية والخارجية، ويتمثل التغير الخارجي هنا بالنسبة لطرفي المشهد بمنظمة التحرير الفلسطينية التي تسيطر عليها حركة فتح، وبدعم المنظمة لـ "الفريق التقدمي" في العمل التنظيمي والسياسي والعسكري المستقل عن الجبهة الشعبية، وإرغام الجبهة خلافاً لإرادتها على بقاء نوع من التشابك بين اسمي الجبهتين، مما يعزز الموقع القيادي الرعوي لحركة فتح بين الفصائل، ويتيح لها التدخل باستمرار بخلافاتها، متخذة دور الحَكَم تارة ودور المشجع على نشوء انقسامات جديدة تارة أخرى، بشكلٍ تبقى فيه "خصماً وحكماً" بالنسبة للجميع.

أما المتغيرات الداخلية التي دفعت حكيم الجبهة الشعبية للتحول عن موقف الحكمة ومحاولة استيعاب "الفريق التقدمي" ودرء انشقاقه أو "استيلائه" على الجبهة، إلى محاولة تأديبه باستخدام العصا الغليظة، فيرتبط باعتقادنا بحدوث متغير داخلي "تاريخي" في حركة القوميين العرب، ويتحدد هذا المتغير الداخلي الذي يفسر الحسم الدرامي لتناقضات المشهد الانقسامي في الجبهة الشعبية، بعقد الفروع اليسارية لـ "حركة القوميين العرب" لاجتماع باسم "اللجنة التنفيذية القومية لحركة القوميين العرب": في كانون الثاني ١٩٦٩ (سنتوقف عنده لاحقاً بالتفصيل) أعلن "تصفية حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى" و"تصفية يسار الحركة ويسار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الساحة الفلسطينية لعلاقاته مع يمين الحركة ويمين الجبهة". و"مطاردة وتصفية الجيوب اليمينية". وقد وقّع "يسار الجبهة" أو "الفريق التقدمي" على هذا البيان[٩٣]. مما كان يعني الخاتمة الدرامية للمشهد الانقسامي باعتقال كوادر "الفريق التقدمي" (أواخر كانون الثاني الذي تم فيه اجتماع اللجنة التنفيذية) وترسيم خروج "الفريق التقدمي" (في ٢١ شباط الذي تم فيه إعلان قرارات اجتماع اللجنة التنفيذية) ليعمل تحت اسم "الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين".

وبغض النظر عن مدى هول الدراما، فإن حركة القوميين العرب تكون قد افتتحت فصلها الأول بمشهد درامي شاب هو "كتائب الفداء العربي" وعملياتها واختتمته بمشهد درامي آخر، ولكنه تم هذه المرة داخلها، من خلال مقطع ٢٨ ك٢ ١٩٦٩. وكانت الحركة في كل من المشهدين تدفع ثمناً درامياً شبابها العاصف، الذي كان مشدوداً سواءً في بداية الفصل أم في آخره إلى أهم ما يميز الشباب وهو الارتباط بما يراه مثالاً أعلى. فيشكل اجتماع الفروع اليسارية التي "حلّت" الحركة وأعلنت "تصفيتها شكلاً ومحتوى" و"اسماً" (كانون الثاني ١٩٦٩) الذروة الدرامية لانقلاب الحركة على ذاتها، وكل انقلاب على الذات هو انقسام درامي فيها يتضمن سيميائياً أو رمزياً معنى القتل. وكأن يسار الحركة في فصل الختام يثبت درس فرويد الرمزي: لا ينضج المرء حقاً إلا حين يقتل أباه.

هوامش الفصل الثاني

(١) بيان سياسي تاريخي صادر عن اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب، شباط ١٩٦٩، ص٣٠.

(٢) مقابلة في ٤/ ٤/ ١٩٩٦ مع سامي ضاحي في دمشق.

(٣) قارن بتواترات هذه التعابير في بيان سياسي تاريخي، مصدر سبق ذكره.

(٤) بيان سياسي تاريخي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤. قارن بمحسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، دار الطليعة، ص١، بيروت، ١٩٧٠، ص١٢٤.

(٥) قارن بـ: هذا ما يدعو إليه جورج حبش، الطليعة، عدد ٢٧٢، الأربعاء ٢٥ آذار، ١٩٧٠، ص١٣.

(٦) اللجنة المركزية الوطنية لحزب العمل الاشتراكي العربي-لبنان، (تقرير)، بيروت، ٢٠ ك٢ ١٩٨٠، ص١٢٦. وورد في التقرير أن "بعض عناصر حركة القوميين العرب المعروفة بتخلفها الفكري" ورأت في "التزام الماركسية-اللينينية ستاراً للتمويه وإخفاء اليمينية عن العناصر التي رفضت الانشقاق وعارضته" والواقع أن هذه "العناصر" كانت تـؤوّل حبش وفق منطلقها ووعيها، في حين أنها كانت مع حبش سواءً كان يمينياً أم يسارياً، وذلك تقديراً لما مثله مسلكيته من قيمة مثلى.

(٧) بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن قيام عناصرها باختطاف الدكتور جورج حبش عن معتقله في سورية، نقلاً عن الحرية عدد ٤٣٨، تاريخ ١١/ ١١/١٩٦٨، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة بيروت العربية، ج٤، ط١، ١٩٧٠، ص٨٦٨.

(٨) انظر نص: الميثاق الوطني لجبهة القوى والعناصر الوطنية والتقدمية في سورية، الحرية، العددان ٤١٣ و ٤١٤، بيروت، ٢٠ و ٢٧/ ٥/ ١٩٦٨، نشرته: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٠-٣٦٢.

(٩) مقابلة سبق ذكرها مع أسامة ضاحي.

(١٠) مقابلة في ٢٤/ ٨/ ١٩٩٥ مع جهاد ضاحي.

(١١) د. فلاح عبد الله المديرس، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت (١٩٣٨- ١٩٧٥)، دار قرطاس، الكويت، ط١، ١٩٩٤، ص٣٨.

(١٢) مقابلات مع بعض أصدقاء حداد المقربين، رغبوا عدم ذكر أسمائهم.

(١٣) مقابلة في ٢/ ٢/ ١٩٩٦ مع محمد كشلي في بيروت. حول ما يشبه هذا الأسلوب المنسوب إلى حداد في حمى الصراع قارن بـ: بيان تأسيس الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت، ١٩٧١، ص٦٧. وتشير الوثيقة إلى رسالة منسوبة لوديع حداد في أوائل كانون الثاني ١٩٦٨ "بضرورة العمل السريع لتصفية اليسار، تجويع القواعد الفدائية التقدمية ومحاولة تصفيتها". وبالطبع فإنه قد تم نسب هذه الرسالة إلى حداد في حمى الصراع الداخلي الدرامية.

(١٤) حول مفهوم المشهد الانقسامي، انظر د. عز الدين دياب، التحليل الاجتماعي لظاهرة الإنقسام السياسي في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٣، القاهرة، ص٨٦-١١٢.

(١٥) باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، تعريب نادرة الخضيري الكبيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، ط٤، ١٩٨٥، بيروت، ص١٣٦.

(١٦) قارن بمحسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره، ص٨٣-١١١.

(١٧) مقابلة في ٢٦/ ١/ ١٩٩٦ مع عبد الإله النصراوي.

(١٨) بيان سياسي تاريخي، مصدر سبق ذكره، ص٣١-٣٢ ومقابلة سبق ذكرها مع النصراوي.

(١٩) قارن بـ: وجهات نظر حركة القوميين العرب، نقد ذاتي لحركة القوميين العرب في سورية، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص١٩٦-١٩٧.

(٢٠) مقابلة سبق ذكرها مع سامي ضاحي الذي كتب البيان وأعلنه. و لم يكن لأسامة الهندي علاقة بهذا البيان بسبب وجوده إبان هذه الفترة في المعتقل.

(٢١) مقابلات مع عدد من الكوادر القاعدية الطلابية والعمالية في حلب.

(٢٢) مقابلة في كانون الأول ١٩٩٥ مع ناجي ضللي في حلب.

(٢٣) مقابلة سبق ذكرها مع ضللي قارن بـ: نقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٢، يونيو ١٩٩٥، ص١٠٤-١٠٨. أيدت الأطراف المشاركة في الجبهة الوطنية التقدمية المعارضة الأسد في مواجهة جديد، كما وقف الوحدويون الاشتراكيون والمراقب السابق للأخوان المسلمين في سورية عصام العطار إلى جانب الأسد. و لم يعارض الأسد سوى مجموعات المنظمات الشعبية المحدودة التأثير والتي هي منظمات حزبية أكثر منها شعبية.

(٢٤) بيان سياسي تاريخي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣، والمقصود هنا بالتجمع هو التجمع حول حزب العمل الاشتراكي العربي الذي شكله جورج حبش لاستيعاب فروع حركة القوميين العرب السابقة.

(٢٥) مقابلة في١٨/١٠/١٩٩٥ مع عبد الرحمن نعيمي.

(٢٦) د. هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي (١٩٥٥-١٩٧٥)، ترجمة د. سامي مسلم، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، ١٩٨٤، ص١٧٨.

(٢٧) قارن بكتب المطالعة التي تضمنتها النشرة الداخلية(الكويت)، العدد التاسع، ٤ أبريل ١٩٦٦.

(٢٨) النشرة الداخلية، دون تاريخ، دون عنوان ص، ٤.

(٢٩) مقابلة في ١٦/ ١٢/ ١٩٩٦ مع د.خلد الوسمي في الكويت. أكد لنا الوسمي أن فيصل المسعود (ظفاري) مسؤول الإقليم في القاهرة، كان يطرح الماركسية-اللينينية بصيغة إما أن تقبلوا بها وإما أن تخرجوا من الحركة.

(٣٠) مقابلة سبق ذكرها مع الوسمي.

(٣١) مقابلة سبق ذكرها مع النعيمي.

(٣٢) قارن بـ: وثائق نضال جبهة التحرير الوطني البحرانية، ج١، دون تاريخ، دون مكان نشر، ص٨٧. تشير نشرة أغسطس ١٩٦٦ إلى أن السلطات الكويتية صادرت التبرعات والمعونات. وقد تمت هذه التبرعات التي تعنيها النشرة بجهود حركة القوميين العرب في الكويت.

(٣٣) مقابلة في ١٠/ ١٢/ ١٩٩٥ مع عبد الله النيباري في الكويت.

(٣٤) وليد قزيها، تحولات الثورة العربية (بالإنكليزية) لندن، ١٩٧٥، ص٨٩-٩٠، أورده بهباني، مصدر سبق ذكره، ص١٤٥.

(٣٥) جميع الحقائق الواردة هنا مستقاة من مقابلة مع النعيمي.

(٣٦) مقابلة في١١/٣/١٩٩٥ مع جورج حبش.

(٣٧) حول مفهوم المنطقة تنظيمياً قارن بـ: فيتالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٤، ص٧٥.

(٣٨) مقابلتان في ١٠ و١٦/ ١٢/ ١٩٩٥ مع خالد الوسمي وعبد الله النيباري (عضوا قيادة الإقليم) في الكويت.

(٣٩) مقابلة في ١٤/ ١٢/ ١٩٩٥ مع سامي المنيّس في الكويت. قتل الكادر الكويتي الذي نظم خليتي عربستان إبان قصف الحلفاء في حرب الخليج الثانية، ونزولاً عند رغبة ذويه لم يتم ذكر اسمه.

(٤٠) مقابلة سبق ذكرها مع الوسمي.

(٤١) مقابلة سبق ذكرها مع النيباري.

(٤٢) مقابلة سبق ذكرها مع النعيمي. حول هذا المؤتمر قارن بـ: المديرس، مصدر سبق ذكره، ص٣٨ وبـ: تقرير حركة القوميين العرب حول المؤتمر الإقليمي الاستثنائي للخليج، دبي ١٩٦٨، ص٣-٤.

(٤٣) هذا التحليل مستقى من حوار مطول مع عبد الله النيباري ومع عدد من الكوادر الوسيطة في الكويت.

(٤٤) مقابلة مع أحد قادة المؤتمر لم يرغب بذكر اسمه.

(٤٥) قارن بالمديرس، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.

(٤٦) انظر: الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، وثائق النضال الوطني، دار الطليعة، بيروت، ط١، أيار، ١٩٧٤، ص١١٤ كان ضغط الرأي العام الوطني في الكويت وتحديداً ضغط الاتحاد الوطني لطلبة الكويت الذي تقوده الحركة ور ء إرغام سلطات مسقط للإفراج عن الربعي.

(٤٧) مقابلات تمت خلال شهر كانون الأول في الكويت مع عدد من الذين كانوا على صلة بهذه العمليات لم يرغبوا بذكر أسمائهم.

(٤٨) حكيم الثورة، قصة حياة الدكتور جورج حبش (حوار فؤاد مطر)، منشورات هاي لايت، ط١، لندن، ١٩٨٣، ص١١٨. وحول صلة الحركة بتأسيس منظمة أبطال العودة قارن بـ: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة وقضية الانشقاق، لجنة الإعلام المركزية، بيروت، ١٩٧٠، ص٥٥ وبـ: الاستراتيجية التنظيمية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص٩٤ [هي الاستراتيجية التي أقرها المؤتمر الثاني للجبهة في شباط ١٩٦٩ إثر إخراج الفريق "اليساري" من الجبهة].

(٤٩) حكيم الثورة، المصدر السابق، ص١١٨ وص١٢٠.

(٥٠) الجبهة .. وقضية الانشقاق، مصدر سبق ذكره، ص٨٤-٨٥.

(٥١) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص١١٩.

(٥٢) قارن بالاستراتيجية التنظيمية للجبهة، مصدر سبق ذكره، ص٩٤.

(٥٣) الجبهة .. وقضية الانشقاق، مصدر سبق ذكره، ص٨٥.

(٥٤) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص١١٩.

(٥٥) بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بنفي أية علاقة لها بحركة القوميين العرب (في ٢٢/ ٤/ ١٩٦٨)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٦-٢٦٧.

(٥٦) حول دور الفريق الراديكالي في تحديد تركيبة المؤتمر. قارن بـ: الجبهة الشعبية .. وقضية الانشقاق، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩-٦٠.

(٥٧) بيان لناطق رسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول عدم وجود أية علاقة ما بين المنظمات التابعة للجبهة وحركة القوميين العرب: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، ص٧٦٢.

(٥٨) بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول بيان صدر باسمها ونفي علاقتها بحركة القوميين العرب، المصدر السابق، ص٧٦٦-٧٦٧.

(٥٩) مقابلة صحفية مع ممثلين لكل من حركة التحرير الفلسطيني "فتح" ومنظمة التحرير الفلسطينية، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، النهار، الملحق، بيروت، ٦/ ١٠/ ١٩٦٨، نشرته الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، المصدر السابق، ص٧٧٠.

(٦٠) بيان القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول إخراج منظمة شباب الثأر من الجبهة (في ١٠/ ١٠/ ١٩٦٨)، المصدر السابق ص٧٧٦-٧٧٧.

(٦١) بيان منظمة أبطال العودة حول تفرد أطراف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بفضل طرف آخر من الجبهة، (١٥/ ١٠/ ١٩٦٨)، المصدر السابق، ص٧٨٥-٧٨٦.

(٦٢) الاستراتيجية التنظيمية للجبهة الشعبية، مصدر سبق ذكره، ص٩٤.

(٦٣) الجبهة .. وقضية الانشقاق، مصدر سبق ذكره، ص٨٩.

(٦٤) بيان سياسي تاريخي، صدر سبق ذكره، ص٤٠-٤١.

(٦٥) حول مجرى العمليات في هذا الجانب من المشهد، فإن رواية طرفي المشهد الانقسامي متوافقة في الخطوط العريضة، ومختلفة في الحيثيات التفصيلية، وقد أبرزنا في تشخيص مجرى العمليات ما هو مشترك في الروايتين. قارن رواية الفريق الأول في: بيان سياسي تاريخي، المصدر السابق، ص٤٣-٤٥ برواية الفريق الثاني في: الجبهة .. وقضية الإنشقاق، مصدر سبق ذكره، ص٨٨-٩١.

(٦٦) الجبهة .. وقضية الانشقاق، المصدر السابق، ص٩٢.

(٦٧) بيان تأسيس الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، ٢١ شباط ١٩٦٩، أورد النص الكامل له محسن إبراهيم في: لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره، ص١٩٧ وص٢٠٢.

(٦٨) الجبهة وقضية الانشقاق، مصدر سبق ذكره، ص٩١.

(٦٩) المصدر السابق، ص٥٥-٥٦.

(٧٠) المصدر السابق، ص٣٠.

(٧١) المصدر السابق، ص٨٥.

(٧٢) المصدر السابق، ص٢٣.

(٧٣) المصدر السابق، ص٢٤.

(٧٤) قارن بالمصدر السابق، ص٢٣-٥٣.

(٧٥) المصدر السابق، ص٩١.

(٧٦) المصدر السابق، ص٩٢.

(٧٧) بيان تأسيس الجبهة الشعبية الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص٢٠١. واستمر اتهام حبش بادعاء اليسارية إلى عام ١٩٧٠. قارن بـ: هذا ما يدعو إليه جورج حبش، الطليعة، عدد ٢٧٢، الأربعاء ٢٥ آذار، ١٩٧٠، ص١٣.

(٧٨) حول استفزاز هذه النقطة الأخيرة لحبش، قارن بـ: حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص١٢١ ويشير حبش إلى أن هذه النقطة مثلت بالنسبة إليه نقطة خلاف رئيسي.

(٧٩) مقابلة في ١٦/ ٥/ ١٩٩٦ مع د. جورج حبش. أكد حبش أنه هو المسؤول عن التقرير.

(٨٠) التقرير السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، آب ١٩٦٨ (كراس رسمي، آب، ١٩٦٨)، الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص٦٦٤ و٦٦٦.

(٨١) المصدر السابق، ص٦٦٤.

(٨٢) المصدر السابق، ص٦٦٣.

(٨٣) الجبهة .. وقضية الانشقاق، مصر سبق ذكره، ص٧٢-٧٣.

(٨٤) المصدر السابق، ص٧٥.

(٨٥) قارن بـ: بيان تأسيس الجبهة الشعبية الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص١٩٩-٢٠١.

(٨٦) المصدر السابق، ص٢٠٢.

(٨٧) الجبهة وقضيةالانشقاق، مصدر سبق ذكره ص، ٦٣-٦٤.

(٨٨) قارن بـ: تقرير اللجنة المركزية الوطنية لحزب العمل الاشتراكي العربي-لبنان، ٢٠ك٢، ١٩٨٠، ص١٢٦.

(٨٩) الجبهة .. وقضية الانشقاق، مصدر سبق ذكره، ص٩٣.

(٩٠) تصريح الناطق رسمي بلسان "الفريق التقدمي" في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول الخلافات ما بينه وبين "الفريق اليمني"، ١٠/ ٢/ ١٩٦٩، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية/ ط١، بيروت، ص٥٣-٥٤.

(٩١) الجبهة وقضية الإنشقاق، مصدر سبق ذكره، ص٦٢-٦٣ قارن بـ: حكيم الثورة. مصدر سبق ذكره، ص١٢١.

(٩٢) قارن بيان منظمة التحرير الفلسطينية حول إنهاء الخلاف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ص٢٠٠-٢٠١ وبياني الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية الديمقراطية، كل على حدة، بإنهاء الخلاف ما بينهما. و"استنكارهما لاستخدام السلاح"، ص٢١٠-٢٠٢. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره.

(٩٣) بيان سياسي تاريخي، مصدر سبق ذكره، ص١ وص٥٣.

الفصل الثالث

المصائر

خاض يسار حركة القوميين العرب عملية تصفية البنية التنظيمية والإيديولوجية والسياسية للحركة، بعقلية "فصائلية" يحكمها مفهوم "الميدان". ومن هنا تتواتر في معرض وصفه لـ "انتصار اليسار تنظيمياً داخل صفوف الحركة"[١] تعابير "الإطاحة بمواقع اليمين التقليدي" و"تصفية الجيوب اليمينية" و"عزلها و"تطويقها" و"مطاردتها".

يمثل ذلك تظاهرة من تظاهرات امتصاص "لاهوت" "العنف الثوري" الذي راحت طبعاته اليسارية غير المُسْفيتَة في العالم الثالث خصوصاً في الستينات. إذ رهَن اليسار تجذير الحركة اليسارية بمدى "فتح الصراع الطبقي والإيديولوجي داخل صفوفها على مصراعيه"[٢] وتحويلها بالتالي إلى "ميدان" "صراع طبقي وإيديولوجي بين أفكار وممارسات ماركسية-لينينية بروليتارية جديدة وبين أفكار وممارسات بورجوازية صغيرة سائدة". وبهذا المعنى أخضع اليسار "الحركة لقانون الصراع الطبقي والإيديولوجي" بهدف "تصفيتها كجسم طبقي وإيديولوجي بورجوازي صغير" من حيث أن ذلك "يشق" "الطريق الوحيد لفتح آفاق التطور أمامها"[٣] "لتفرز بالصراع" وبـ "المطاردة" "العناصر والفصائل الطليعية من بين صفوفها"[٤].

يُفسر ذلك أن المؤتمرات الإقليمية التي انعقدت على مدى عام ١٩٦٨، كانت نوعاً من "حرب مواقع" ضد "اليمين" انتهت في مطلع عام ١٩٦٩ بالإطاحة بسلطة القيادة التقليدية في معظم الفروع، باستثناء الفرع الأردني-الفلسطيني الذي تميز باستحكاماته ودفاعاته الصلبة، وقدرته على تطويق الاختراقات "اليسارية".

نتجَ عن "حرب المواقع" هـذه مفارقـة انقسـامية، إذ أدى التحذيـر اليسـاري للحركـة علـى الطريقـة الـتي تمّ فيهـا إلى "خـروج أو إخـراج الفصـائل والجيـوب التقليديـة، بينمـا بقيـت فيهـا الإطارات القيادية والقواعد ذات التوجهات الماركسـية-اللينينيـة البروليتاريـة". وتكمـن المفارقـة الانقسامية هنا في أن "الذين خرجوا هم الذين كان يتمثل فيهم -بطبيعة تكوينهم الإيديولوجـي وممارساتهم السياسية- الاستمرار التاريخي للحركة بنقاط انطلاقتها الأولى، بينما الذيـن بقـوا لا تمتُّ أفكارهم وتطلعاتهم بأية صلة إلى حركة القوميين العرب بمعطيات نشـأتها الأولى وصيغتهـا الأولى"[٥]. فلم يكن ما حدث "مجرد انشقاق في صفوفها .. بل مرحلة تصفيـة وانتهـاء"[٦]. مـن هنا أصبح استمرار العمل تحت اسم "حركة القوميين العرب" رمزاً "لمضامين متناقضة مـع طبيعـة التوجهات الجذرية التي يتحرك (اليسار) بوحيها"[٧]. فكان لا بد لـ "اليسار" كي ينضـج "حقـاً" وفق حكمة فرويد الرمزية من أن يُتِمَّ الانقلاب على الذات، بقتل الأب وإحراق آثاره وبقاياه.

من هنا عقدت الفروع اليسارية للحركة اجتماعاً "تاريخياً" باسم "اللجنـة التنفيذيـة القوميـة لحركة القوميين العرب"[٨]. في كانون الثاني ١٩٦٩. ولم يحضر الاجتماع أيٌّ من ممثلي حركـة القوميين العرب السابقة في اليمن، إذ تم اعتبار أن فرعي الحركة في اليمن قـد شـقا منـذ النصـف الثاني من عام ١٩٦٦ طريقهما المستقل عن الحركة، ولم تعد لهما صلة "تنظيمية" بها.

قرّرت "**اللجنة التنفيذية**" "تصفية حركـة القوميـين العـرب شـكلاً ومحتـوى" والتحـول إلى منظمات قطرية ماركسية-لينينية يعمل كل منها تحت اسم جديد مستقل، وتحديد العلاقة ما بين هذه المنظمات على أساس "علاقات بين منظمات مستقلة" تقوم علـى "لقـاءات دوريـة تعقدهـا هيئة مشتركة ممثلة لتلك الفصائل" وليس على أساس "علاقـات بـين فـروع حـزب واحـد علـى الصعيد العربي العام"[٩].

يؤكد **نايف حواتمة** أن اليسار لم يقم بحلِّ الحركة بقدر ما أعلن واقعاً قائماً، يتمثل بتلاشـي حركة القوميين العرب[١٠]. ولا يخلو ذلك من الصحة، إذ كان فرع الحركة العراقي قد شق منذ فترة طريقه المستقل تحت اسم "الحركة الاشتراكية العربيـة"، في حـين قـرر مؤتمـر الخليـج العمـل المستقل وفتح الباب أمام حمل اسم بديل عـن حركـة القوميـين العـرب، وفي الكويـت خرجـت الكوادر الراديكالية الشابة التي تمثل ربع التنظيـم تقريبـاً وشـكلت "الحركـة الشـعبية الثوريـة" في ت١ ١٩٦٨، وفي سورية انحلَّ الفرع ولم تعد فيه أية حياة تنظيمية، وفي لبنـان "اسـتقل" الفـرع فعلياً. ولم يبقَ من الناحيـة الفعليـة بشـكل أساسـي سـوى الفـرع الفلسـطيني-الأردنـي "الجبهـة الشعبية لتحرير فلسطين" الذي انشق عنه من سمى نفسه يومئذ بـ "الفريـق التقدمـي" وشـكل في شباط ١٩٦٩ "الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين". غـير أن هـذا الواقـع الجديـد القـائم

الذي يؤكد دون شك انهيار "حركة القوميين العرب" كان بدرجة أساسية على مستوى العوامل الذاتية من صنع اليسار نفسه. فقاد اليسار عملية تدمير الحركة ومزّق تنظيمها القومي الذي كان يباهي ذات يوم سائر المنظمات الأخرى بتماسكه وصلابته، ثم أعلن الواقع القائم. وبهذا المعنى لم يكن قرار كانون الثاني ١٩٦٩ مجرد رصاصة رحمة في رأس الأب المحتضر المتقادم، بقدر ما كان تتويجاً لعملية التمزيق المنهجي لأطرافه وصولاً إلى المقدمة أي الرأس. ويعني ذلك أن قرار الإعدام لم يُنفّذ دفعة واحدة بل على مدى عام ١٩٦٨، فظهر قرار كانون الثاني ١٩٦٩ وكأنه رصاصة رحمة لا تعلن عن واقع جديد بقدر ما تكشف عن واقع قائم كان قد وصل إلى أقصى نهايات التحلّل. أما الأب نفسه المتمترس في "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" فأعلن في مؤتمر الجبهة في شباط ١٩٦٩ عن تثبيت الهوية اليسارية للجبهة، وتوجهها اقتداءً بالتجربة الكوبية للتحول إلى تنظيم ماركسي لينيني. وشكلت القيادة التقليدية المؤسِّسة في أواخر عام ١٩٦٩ "حزب العمل الاشتراكي العربي" ليؤطّر منظمات حركة القوميين العرب التي رفضت الاعتراف بشرعية اجتماع كانون الثاني ١٩٦٩، ولكن على قاعدة تحويل تلك المنظمات إلى حزب ماركسي-لينيني يطرح قيام الحزب الشيوعي العربي الموحَّد كبديل عن جميع الفصائل والأحزاب الماركسية-اللينينية القطرية. فما أبرز المنظمات التي تمخض عنها تلاشي الحركة؟

ستكون خطتنا في التوصيف والتحليل هي المتابعة المكثفة لنشوء هذه المنظمات، متوقفين عند المرحلة الأولى لنشوئها، التي تبدأ بعدها مرحلة تطور جديدة بالنسبة لها، ما عدا بعض المنظمات التي وصل تطورها إلى خاتمته وأصبح ممكناً الحديث عن مصائره النهائية.

في إقليم الخليج والجزيرة العربية

ظلّت الكويت مسؤولة عن قيادة فروع الحركة في عُمان والخليج والجزيرة العربية إلى أواخر عام ١٩٦٧، حين قرر المؤتمر الإقليمي الأول لفروع الحركة، تشكيل مكتبين سياسيين لكل من منطقتي الجزيرة وعُمان والخليج العربي، يرتبطان معاً بلجنة مركزية مشتركة. وفي مؤتمر دبي الاستثنائي (٢٣ تموز ١٩٦٨) تمَّ إنهاء العمل بصيغة اللجنة المركزية المشتركة، والفصل ما بين المنطقتين، واعتبارهما منطقتين تنظيميتين مستقلتين لكل منهما حزبه المستقل، فأعاد يسار الحركة في عُمان والخليج العربي بناء التنظيم تحت اسم "الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي"، في حين أعاد يسار الحركة في الجزيرة العربية بناء التنظيم تحت اسم "منظمة الثورة

الوطنية". وسنبحث تشكل المنظمات المنبثقة عن انحلال الحركة وتلاشيها في هاتين المنطقتين، كل على حدة.

أولاً- في منطقة عُمان والخليج العربي

آ- "الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي"

كان المؤتمر الإقليمي الأول (التأسيسي) لفروع الحركة في الخليج والجزيرة العربية قد قرر "رفض أية وصاية تنظيمية من الخارج والعمل المستقل في الساحة مع الاستمرار بتسمية حركة القوميين العرب"، ثم فوّض مؤتمر دبي الاستثنائي (٢٣ تموز ١٩٦٨) "المكتب السياسي بصلاحية تغيير تسمية التنظيم في الوقت الذي يراه مناسباً على ضوء التطورات الداخلية للتنظيم"(١١). وفي كانون الثاني ١٩٦٩ شارك مندوب عن المكتب السياسي لحركة القوميين العرب في عُمان والخليج العربي في اجتماع "اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب" التي قررت "تصفية حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى" وتحول فروع الحركة إلى منظمات قطرية ماركسية-لينينية تعمل تحت أسماء قطرية مستقلة وبديلة عن اسم الحركة(١٢). من هنا وإثر ذلك "وفي نهاية يناير ١٩٦٩ اتخذ المكتب السياسي قراراً بتغيير اسم التنظيم من حركة القوميين العرب إلى الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي، ليتوافق هذا الاسم مع تبني التنظيم لمواقف إيديولوجية وتنظيمية متناقضة تماماً مع حركة القوميين العرب" "وقطع كل علاقاته التنظيمية والإيديولوجية مع الحركة"(١٣). وانتخب المكتب السياسي أحمد حميدان أول مؤسس لفرع الحركة في البحرين عام ١٩٥٩ سكرتيراً له في حين عمل عبد الرحمن كمال المؤسس الآخر للفرع عام ١٩٥٩ وعضو الأمانة العامة المركزية السابقة للحركة في لجنة العلاقات الخارجية. وينطوي الاسم من الناحية السيميائية أو الرمزية السياسية على اعتبار منطقة عُمان والخليج العربي "من ظفار إلى الكويت" قطراً واحداً، مجزءاً ومحتلاً، تعمل الحركة من أجل تحقيق وحدته الإقليمية، وتطبيق برنامجها للثورة الوطنية الديمقراطية فيه.

١- البؤرة الثورية في عُمان الداخل: (حزيران ١٩٧٠):

كان المؤتمر التأسيسي الأول (كانون الأول ١٩٦٧) قد تبنى "الكفاح المسلح" واعتبر أن "ساحة عُمان الداخل البؤرة الأساسية القادرة على تفجير الأوضاع المهترئة" وضرورة "تسخير كل الإمكانيات التنظيمية وغيرها لإنضاج الظروف الذاتية في تلك الساحة". ومن هنا قرر مؤتمر دبي الاستثنائي (تموز ١٩٦٨) "العمل الجاد والسريع لتفجير النضال المسلح في عُمان الداخل وخلق بؤرة

ثورية في عموم المنطقة ترتبط مع بعضها البعض لتصعيد النضال الوطني المسلح ضد الاستعمار وأعدائه".

في أوائل عام ١٩٧٠ بات تغيير السلطان سعيد بن تيمور، واستبداله إما بطارق بن تيمور أو قابوس بن سعيد وشيكاً. ف "عقدت قيادات عُمان الداخل مؤتمراً في الشهر الرابع عام ١٩٧٠ اتخذت بموجبه قراراً بتشكيل الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عُمان والخليج العربي من قبل التنظيمات الوطنية التي كانت مرتبطة بشكل أو بآخر بالحركة الثورية الشعبية في عُمان الداخل، ودعوتها للقوى الوطنية الأخرى للالتحام بالجبهة"[١٤]. غير أن هذه التنظيمات باستثناء فرع الحركة الثورية الشعبية في عُمان الداخل كانت وهمية، ومقتصرة على أفراد، وبالتالي فإن "الجبهة الوطنية الديمقراطية" كانت مجرد اسم آخر لـ "الحركة الثورية الشعبية"، طمح إلى أن يتحول إلى جبهة يقودها حزب ماركسي-لينيني على الطريقة الجبهوية الفيتنامية[١٥]. ويفسر ذلك أن حزب العمل العربي في عُمان قرر عدم اشتراكه في "الجبهة" ورأى "أن الجبهة الوطنية الديمقراطية واجهة سياسية للحركة أو منظمة جماهيرية أقرها مؤتمر الحركة الثورية الشعبية في عُمان الداخل"[١٦].

وفي ١٢ حزيران ١٩٧٠ أعلنت "الجبهة الوطنية الديمقراطية" (أي الحركة الثورية الشعبية فعلياً) اندلاع الكفاح المسلح في عُمان الداخل، وقامت في ضوء منهج "البؤرة الثورية" بعدة عمليات عسكرية، ووجهت "الجبهة" نقداً إلى "جبهة تحرير ظفار" التي كان فرع الحركة الثورية الشعبية قد جذّرها يسارياً تحت اسم "الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل" (مؤتمر حمرين، أيلول ١٩٦٨)، واصفاً إياها بأنها استمرت من عام ١٩٦٥ إلى مؤتمر حمرين "ضمن ممارسات عفوية وخاطئة وقيادة غير مؤهلة لقيادة نضال مسلح"[١٧]. غير أن قيادة "الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل" (جبهة تحرير ظفار سابقاً) وإن كانت أيدت رسمياً "الثورة المسلحة في عُمان بقيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عُمان والخليج العربي" ودعت "إلى اللقاء السريع بين الجبهتين لتحقيق الوحدة والالتحام بينهما"[١٨]، فإنها قد استاءت -رغم أن معظم قيادييها من الحركة الثورية الشعبية- من إعلان الثورة في عُمان، نتيجة للحساسيات الظفارية الجهوية التقليدية تجاه عُمان، وخوفاً من انتقال مركز الثقل من ظفار إلى عُمان الداخل، وكانت المنطقتان تبعدان عن بعضهما ٥٠٠ ميل صحراوي.

كانت الأسلحة التي قاتلت بها "الجبهة الوطنية الديمقراطية" بدءاً من ١٢ حزيران ١٩٧٠ فاسدة، فقد اشترتها الحركة الثورية بواسطة العراق، وهناك ارتياب باستبدال القيادة البعثية العراقية لها بأسلحة فاسدة[١٩]. ونتيجة لعملية الاعتقالات الواسعة في صفوف الجبهة، و"للعديد من الأخطاء التكتيكية التي رافقتها" اتخذت قيادة عُمان الداخل لـ "الحركة الثورية الشعبية" قراراً بوقف العمليات العسكرية"[٢٠].

كانت قيادة "الحركة الثورية الشعبية" مخترقة أمنياً، وتعاني من تصدعات إيديولوجية وتنظيمية حادة كما أكد لنا عبد الرحمن نعيمي، فتمكنت السلطات البريطانية من توجيه عدة ضربات منهجية ضد الحركة خلال عامي ١٩٧٠ و١٩٧١ على مستوى المنطقة ككل، وبشكل متزامن.

انعقد المؤتمر الثالث للحركة الثورية الشعبية أواخر عام ١٩٧٠ في "ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد" وتتميز بمعاناة الحركة لـ "مشكلات تنظيمية حادة". وكان من أهم ما انتقده المؤتمر هو "عقلية الاستئثار بالعمل الثوري، وأساليب الوصاية على الجماهير وعقلية البؤرة وما رافقها من إجراءات تنظيمية" ودعا المؤتمر إلى "تكتيل كل القوى الوطنية والديمقراطية لإنجاز مهمات الثورة"[٢١].

٢- التكوين اليساري المتطرف:

ارتبطت عقلية "البؤرة الثورية" بالتكوين اليساري المتطرف الذي ميَّز الحركة في مرحلتها الأولى، وأثّر سلبياً على تحالفاتها، وقادها إلى مواقف طفولية متطرفة من إمامة عُمان ومن التجار الوطنيين في ساحل عمان والكويت الذين كانوا يدعمون الكفاح المسلح ويموِّلونه. إذ تأثرت "الحركة" كثيراً بالتجربتين الصينية والفيتنامية، ولم تستطع التمييز ما بين العمل الحزبي والعمل الجبهوي، ومارست العمل الجبهوي كعمل إلحاقي ينفي عنه طبيعته الأساسية وهي التحالف[٢٢].

وفي ضوء الاستقصاءات الميدانية، طغت عبادة الجملة الثورية على هذا التكوين، إلى درجة أن أحد كوادر "الحركة" بدأ تثقيفه لبعض الفلاحين بكتاب انجلز عن تحول القرد إلى إنسان، فكاد يفقد حياته. ولم تكن ماوية "الحركة" بحدة ماوية "الظفاريين" الذين سيطرت على جبهتهم الكوادر السياسية التي تلقت إعدادها العسكري والسياسي في الصين الشعبية، فكانت ممتزجة هنا بالتروتسكية وبمفهومها عن الثورة المستمرة. إلا أنها كانت معادية بشكل ثابت لـ "التحريفية والسوفييت". فقد أدانت "الحركة" تحريفية البلدان الاشتراكية لـ "دورها الكبير في تفتيت وحدة البلدان الاشتراكية بتنازلاتها الكبيرة للامبريالية في العديد من المعارك وفي خطها السياسي" كما أدانت "المخططات التي تقودها التحريفية من سياسة التعايش السلمي إلى الطريق البرلماني إلى الاشتراكية إلى غيرها من المنظومات" ووصفت دور "الاتحاد السوفياتي في المنطقة" بـ "الدور الخطير الذي لا يمكن التغاضي عنه" من منطلق أن مساعداته للدول العربية هي مجرد "عامل ضغط ضد الامبريالية ... لا يقابلها تبَنٍ صحيح للحركة الجماهيرية ودعم للجماهير والحركات الثورية لتعزيز مواقعها، ورأت الحركة أن "الحركة العمالية في البلدان الرأسمالية تنخرها الأفكار الإصلاحية والتحريفية وتستفيد من سيطرة بورجوازياتها على البلدان المتخلفة وتحكُمها أرستوقراطيات عُمالية لا ترى من مصلحتها تصعيد المعارك في بلدانها لحسم التناقض بينها وبين الرأسمالية"[٢٣]. غير أن الحركة في وثائقها اللاحقة خففت من حدّة هجومها على

الاتحاد السوفييتي من دون أن تخفف نقدها للتحريفية ولسياسة "التعايش السلمي" "الجبانة" على حد تعبيرها، وأخذت تصنف الاتحاد السوفييتي ومنظومته ضمن قوى الثورة العالمية، ولكن من دون الاعتراف بدوره القيادي[٢٤]، كما استطاعت أن تحدّ من غلواء التطرف اليساري قليلاً وأن تقرر استمرار التحالف مع التجار الوطنيين. ولا ينفي ذلك أن السمة العامة لـ "الحركة" حتى عام ١٩٧٤ كانت سمة الوقوف في "أقصى اليسار"[٢٥] على حد تعبير أحد قادتها. وبرز هذا الموقف في إدانة انتخابات المجلس التأسيسي والمجلس الوطني في البحرين ومقاطعتها لهما عام ١٩٧٢ و ١٩٧٣ [٢٦]. وإذا كان ذلك يمكن تفسيره بظروف القمع التي عانتها البحرين من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٧١، فإنه لا يمكن عزله عن التكوين الإيديولوجي اليساري المتطرف لـ "الحركة" الذي يقوم على إدانة "البرلمانية".

٣- تحالفات الحركة: إشكالية الوحدة والصراع مع يسار البعث:

تميّزت العلاقات ما بين "الحركة" و"جبهة التحرير الوطني" (البحرانية) تقليدياً بالتوتر على مدى الستينات والنصف الأول من السبعينات. وتعود أسباب هذا التوتر إلى نوعية الصراع الحاد الذي نشأ ما بين "القوميين" و"الشيوعيين" في المشرق، وإلى الصلة العضوية ما بين الجبهة وحزب تودة الإيراني في ظل ظروف حساسية المسألة القومية في البحرين (النزعة القومية في مواجهة الإدعاءات الإيرانية)، وإلى خطاب "الحركة" اليساري المتطرف المعادي لـ "السوفييت".

وفي سياق هذه الحساسية المفرطة ما بين اليسار القومي واليسار الشيوعي، انقسمت القوى الوطنية عام ١٩٦٥ إلى تيار جبهة القوى القومية التي تشكلت أساساً من حركة القوميين العرب وتيار جبهة القوى التقدمية التي تشكلت أساساً من جبهة التحرير الوطني البحرانية. وفي عام ١٩٧٢ تعاونت "الحركة" و"الجبهة" معاً في إطار الحركة النقابية في البحرين، من خلال اللجنة التأسيسية للعمال والمستخدمين وأصحاب المهن الحرة التي ستعرف لاحقاً باسم اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين، ومن خلال الاتحاد الوطني لطلبة البحرين الذي تشكل منذ شباط ١٩٧٢. و لم تشترك جبهة التحرير الوطني في أية جبهة على مستوى المنطقة و لم تكن ترى إمكانية خلق مثل تلك الجبهة المتحدة[٢٧].

أما على مستوى اليسار القومي، فقد تكاثرت التنظيمات بعد عام ١٩٦٨، ولا سيما في البحرين كالقطر[٢٨]. إذ شهدت منظمات حزب البعث العربي الاشتراكي في عُمان والخليج والجزيرة العربية بعد النكسة نفس نوعية الحراكات اليسارية المتطرفة التي شهدتها حركة القوميين العرب. فانبثق من يسار منظمة البعث في البحرين "جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية" (أواخر ١٩٦٩) التي

أسسها عوض اليماني وتألفت من بعثيين يساريين قريبين من خط ياسين الحافظ في حزب العمال الثوري العربي الذي ورث حزب البعث العربي الاشتراكي اليساري (تيار علي صالح السعدي عام ١٩٦٤). ودعت هذه الجبهة إلى ربط المعركة في البحرين بالمعركة في الجزيرة العربية، واعتبار البحرين جزءاً لا يتجزأ من شرق الجزيرة العربية، ومقاومة الادعاءات الإيرانية بالبحرين عن طريق الكفاح الشعبي المسلح. في حين شكّل كادران حركيان سابقان هما محمد بونفور (قتلته السلطات البحرانية عام ١٩٧٣) وعلي ربيعة (أصبح نائباً معارضاً في برلمان ١٩٧٣) "جبهة تحرير الخليج" عام ١٩٦٩. وإثر الضربة الكبيرة التي تعرضت لها "جبهة تحرير شرق الجزيرة" عام ١٩٧٠، اندمجت هي و"جبهة تحرير الخليج" في "الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي"[٢٩].

أما على مستوى عُمان، فقد انبثق عن يسار البعث "حزب العمل العربي" في عُمان، الذي قاده عبد الله عيسى ثاني (من إمارة دبي)، وانحدر معظم أعضائه من شمال عُمان وبدرجة أقل من عُمان الداخل، وتولى بعض منهم إبان نشاط الإمامة تدريباً في المعسكرات العراقية. ونظراً لما شكّله هذا الحزب من قطبٍ مقابلٍ لـ "الحركة الثورية الشعبية" فإننا سنتوقف عنده قليلاً، مركّزين على التناقض في مفهوم الوحدة الإقليمية لدى كل منهما.

تعود البدايات الحلقية لهذا الحزب إلى عام ١٩٦٦. وقد طرحت مجاميعه الأولى مشروع الحزب كبديل عن حركة القوميين العرب والبعث في آن. واستطاعت هذه المجاميع أن تستوعب بعض الكوادر التي انسحبت من حركة القوميين العرب في ساحل عمان إضافة إلى يسار البعث. وتقترب هذه المجاميع إيديولوجياً من خط ياسين الحافظ في البعث: حزب العمال الثوري العربي، وتعتبر نفسها في إطار اليسار الجديد المناوئ لليسار التقليدي الممثل أساساً بالأحزاب الشيوعية التحريفية والذيلية للأحزاب الشيوعية في أوروبا على حد تعبيرها. وبحكم الإعداد العسكري السابق لعدد من كوادرها في المعسكرات العراقية إبان حركة إمامة عُمان ضد السلطة، فإن العقلية العسكرية طغت على عقلية بعض قياداتها وفق المصادر الداخلية للحزب. غير أن هذه الحلقات أرجأت إعلان الكفاح المسلح رغم حصولها على كمية من الأسلحة ريثما يتم بناء الحزب. وفي أوائل عام ١٩٧٠ انعقد المؤتمر التأسيسي لهذه المجاميع وقرر حمل اسم "حزب العمل العربي" في عُمان كحزب ماركسي-لينيني يتحدد هدفه بتحقيق وحدة القطر العماني: أي وحدة عُمان الداخل وعُمان الجنوبية (ظفار) وساحل عُمان (دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً).

إثر المؤتمر التأسيسي، اجتمعت لجنة حوار تمثل الحزب والحركة، وتم تشكيل بعض المراتب المشتركة للتنظيمين، إلا أن إعلان الحركة الثورية عن اندلاع الكفاح المسلح في عُمان في شكل بؤرة ثورية في ١٢ حزيران ١٩٧٠ دون التنسيق مع "حزب العمل العربي" دفع هذا الأخير إلى

حل المراتب المشتركة وقطع العلاقة مع "الحركة" ريثما تنضج العلاقة ما بينهما، والتحفظ على توقيت اندلاع الكفاح المسلح، وعدم الدخول رسمياً في "الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي" التي شكلتها "الحركة" كواجهة جبهوية لها، ولكن من كوادرها فقط، وإثر إيقاف "الحركة" للكفاح المسلح عام ١٩٧٠ بعد انقلاب القصر الذي ذهب بسعيد بن تيمور وأتى بابنه قابوس إلى السلطة، تجدد الحوار بين التنظيمين، واتضح من خلال وثائق الحوار وجود تناقضات عديدة بينهما، إلا أن التناقض المركزي الذي لم يجد حلاً وحال دون أي لقاء جدي بين التنظيمين وكان مصدر صراع علني بينهما هو التناقض حول ما يمكن تسميته بمفهوم الوحدة الإقليمية.

ينطلق "حزب العمل العربي" من ثابت مركزي لا يقبل أدنى تنازل، ويتحدد هذا الثابت في "أن عُمان قطر واحد يمتد من ظفار حتى أبو ظبي، وأن الاستعمار قد جزّأها إلى كيانات مصطنعة ليسهل عليه استغلالها وتثبيت وجوده فيها، وبالتالي فإن المهمة الأساسية هي توحيد القطر للقضاء على التجزئة". ومن هنا يرى الحزب أن "تسمية (الكويت، البحرين، قطر، المنطقة الشمالية من عمان) بالخليج العربي هي تسمية استعمارية يقصد منها عزل وفصل شمال عُمان عن بقية القطر العُماني وإلحاق هذا الجزء الشمالي من عُمان بالمخططات الإمبريالية في ضمها إلى قطر والبحرين وخلق كيان سياسي استعماري منها (الاتحاد المشبوه). إذن فيجب علينا النضال لإسقاط هذا المخطط عن طريق التركيز على وحدة عُمان، من ظفار حتى أبو ظبي كقطر متكامل"[٣٠]. أما العلاقة مع قطر والبحرين فإنها تقوم وفق الحزب على أساس علاقات كفاحية ما بين منطقتين، وبالنسبة للكويت حذفها الحزب من استراتيجيته ورأى الكويت تقع ضمن استراتيجية تحرير الجزيرة العربية[٣١]. في حين أن "الحركة" تركز على الوحدة الإقليمية للمنطقة من ظفار إلى الكويت، وتربط عُمان والخليج في إطار قطر واحد. ومن هنا تُشكّل هذه المنطقة ساحة واحدة.

تفسر عُمانية "حزب العمل العربي" الصارمة، استعداده لحل الخلافات مع "الحركة" باستثناء الخلاف حول مفهوم الوحدة الإقليمية. ومن هنا رفض الحزب "وضع الخليج العربي في تسمية الجبهة"[٣٢] في حين أصرّت "الحركة" على وحدة عُمان والخليج كقطر واحد، وعدم الفصل ما بين الحركة الوطنية الديمقراطية في الكويت ومثيلتها في سائر المنطقة.

بتأثير هذه العقدة التي لم تجد حلاً، لم يحدث أي تنسيق جدي ما بين "الحركة" و"الحزب" سوى لفظياً. فقد كانت عُمانية "حزب العمل العربي" فوق كل شيء. ويفسر ذلك قيام حملة تشهير متبادلة ما بين التنظيمين. وأورد تعميم داخلي لـ "الحركة" (صدر في أيار ١٩٧١) أن "حزب العمل العربي" في عمان، قد وقع بعد تغيير ٢٣ تموز ١٩٧٠ الذي أطاح بسعيد بن تيمور في نزعة "انهزامية ولا ثورية" تشكك بجدوى الكفاح المسلح وتتهمه بالمغامرة، وتؤيد وحدة عمان حتى ولو تمت في

ظل قابوس، وأنه يتهم الكفاح المسلح الذي قامت به "الحركة الثورية" في ١٢ حزيران ١٩٧٠ بإجهاض التحركات الجماهيرية. وأشار التعميم إلى تجاهل حزب العمل العربي لثورة ظفار وما يمكن أن تفرزه من حالات ثورية، بل ذهب إلى حد أن الإسراع بتحول المجاميع إلى حزب يرتبط بطرح ثورة ظفار لتحرير الخليج العربي[٣٣] بعد أن كانت يافطتها تحدد ساحة نضالها بـ "ظفار".

ب- الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي:

وضع اقتراب الموعد النهائي لانسحاب بريطانيا من منطقة الخليج تطبيقاً لاستراتيجية شرقي السويس المنطقة على عتبة تحولات جديدة، إذ كانت بريطانيا متجهة بوضوح لاستكمال قيام الاتحاد السباعي أو التساعي ما بين الإمارات في كيان مستقل، وهو ما اعتبره حزب العمل العربي سلخاً لإمارات ساحل عمان السبع عن القطر العُماني وإلحاقه بكيان مشبوه عميل ومصطنع في حين اعتبرت "الحركة" هذا المشروع استعمارياً. وإبان ذلك تجددت الأطماع الإيرانية بالبحرين، وانعكست هذه الأطماع في السياق البحراني، في شكل احتدام الانقسام الأهلي ما بين البحرانيين العرب وبين البحرانيين الذين هم من أصول إيرانية.

أصدرت "الحركة" في أوائل عام ١٩٧٠ دراسة بعنوان: **"كيف نفهم الخطر الإيراني"**، تعبر عن حجم الانقلاب السياسي الذي حققه تحولها من حركة القوميين العرب إلى "الحركة الثورية"، إذ يحل هنا مكان الموقف الشوفيني السابق من الإيرانيين المتواجدين في البحرين، وتوتير التناقض العنصري، منظور طبقي، يرى الإيرانيين بصورة مختلفة جذرياً من رؤية "الحركة" السابقة لهم كـ "طابور خامس" مُجند في الخطط الإيرانية. وترى الدراسة أن الخطط البريطانية والرجعية الإيرانية والعربية تعمل على "إحداث فجوة واسعة وعميقة بين الإيرانيين والعرب في ساحة عُمان والخليج العربي" ودعت "الوطنين العرب والإيرانين" إلى توجيه "البنادق" ضد "عدوهم المشترك: الإمبريالية البريطانية والأميركية وحلفائها الرجعين العرب والإيرانين" كما أعلنت في سياق دفاعها عن عروبة البحرين وتشكيلها جزءاً لا يتجزأ من عُمان والخليج العربي أنها "ستقف وبشدة إزاء أي محاولة لزجّ الجماهير العربية والإيرانية في صراع عنصري واقتتال قومي"[٣٤]. وإبان إخراج عملية استقلال البحرين على الشكل المعروف للاستفتاء الذي رَعته الأمم المتحدة، ربطت "الحركة" مسألة الاستفتاء "بمجمل الترتيبات الإمبريالية ودعت الكادحين العرب والإيرانيين إلى التلاحم لمواجهة المخططات الإمبريالية"[٣٥].

مهدت بريطانيا لمنح الاستقلال السياسي للكيانات الجديدة في المنطقة بحملة اعتقالات منهجية واسعة في كامل منطقة عُمان والخليج العربي، شملت القوى الوطنية وفي مقدمتها كوادر

"الحركة"[٣٦]. فلقد أرادت بريطانيا أن تُخْرِجَ الاستقلال بهدوء. وفي ١٤ آب ١٩٧١ منحت البحرين استقلالها السياسي ،ومُنحت قَطَر استقلالها، وتم في الأول من ك٢ منح الاستقلال لإمارات ساحل عُمان تحت اسم "دولة الإمارات العربية المتحدة". وقد وصفت "الحركة" و"الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل" (جبهة تحرير ظفار سابقا) طبيعة هذا الاستقلال بأنه استقلال مزيف يعبر عن التوجهات الجديدة للامبريالية. فقامت ببعض التشويشات الإعلامية والسياسية لإعاقة اعتراف جامعة الدول العربية والأمم المتحدة بهذه الكيانات كدول مستقلة. ولم تستطع لا "الحركة" ولا "الجبهة" إدراك المغزى الحقيقي لهذا الاستقلال السياسي من حيث أنه دشّن دولياً دولاً مستقلة سياسياً وذات سيادة، يكفل النظام العالمي الذي تقوم وحدته الأساسية على نظام الدولة-الأمة أو الدولة الوطنية سلامتها الكيانية. ومن هنا لم تستطع أن تعيد ترتيب أولوياتها بما ينسجم مع هذا الواقع الجديد بل استمرت بشعاراتها القديمة.

شكّلت هذه المتغيرات الخطيرة في حياة المنطقة، مهمازاً لتوحيد "الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي" (أي الحركة الثورية) و"الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل. (التي تتمتع فيها الحركة بنفوذ كبير). وانعقد المؤتمر التأسيسي للجبهة في ٨ ك١ ١٩٧١ على خط هوشي مِنه في منطقة اهليش المحررة في ظفار، وأقر المؤتمر برنامجاً متكاملاً للعمل الوطني الديمقراطي. وما يهم هنا هو أن الجبهة الجديدة طرحت في صلب مهماتها الأساسية "تحرير المنطقة من كافة أشكال الوجود الاستعماري وتحقيق الاستقلال الناجز والقضاء على أنظمة الحكم العشائرية الأتوقراطية" و"القضاء على التجزئة وتحقيق وحدة المنطقة السياسية"[٣٧].

بعد عامٍ تقريباً من مؤتمر "اهليش" التوحيدي، افتتح "حزب العمل العربي" في عُمان بعد سلخ إمارات ساحل عُمان عن القطر العُماني وتشكيلها في كيانٍ مستقل، بضرورة ربط النضال من أجل الوحدة العُمانية بعموم النضال في منطقة عُمان والخليج العربي. فالتقت "الجبهة" والحزب" وأصدرا بياناً سياسياً أقرا فيه تشكيل قيادات أقاليم مشتركة، والنضال ضمن إطار الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي وتشكيل لجنة مركزية مشتركة على طريق إقامة الجبهة الوطنية المتحدة[٣٨].

حققت الجبهة الجديدة صعوداً تنظيمياً في أوائل السبعينات، وتحديداً في إمارتي رأس الخيمة وأبو ظبي، غير أن الذين استقطبتهم كانوا من عُمان الداخل ويقيمون في الساحل[٣٩]. واستطاع الريع النفطي أن يمتص "الحالة الثورية"، وأن يفرض عليها حالة تنازلية بالتدريج.

إثر تشكيل "الجبهة" الجديدة، قامت الحكومة البحرانية بالتنسيق مع حكومات عمان والإمارات وقطر والبحرين، في سياق متزامن، بحملة اعتقالات شاملة طالت مئات من عناصر الجبهة الشعبية وأنصارها، حيث انتهت بإعدام البعض واعتقال المئات. وفي أعقاب التحرك العمالي في البحرين في

آذار ١٩٧٢ جرت عملية اعتقالات جديدة، وفي أوائل عام ١٩٧٣ تمت حملة ثالثة أدت في تموز ١٩٧٣إلى قتل محمد بونفور أحد كوادر الجبهة واعتقال العشرات[٤٠]. وفي هذا المناخ لم يكن ممكناً للجبهة الشعبية التي ترفض أساساً الطريق البرلماني في العمل السياسي أن تطور مواقفها ولو تكتيكياً تجاه "اللعبة البرلمانية" فشجبت انتخابات المجلس الوطني (البرلمان) في ٣٠ آب ١٩٧٣، ومثّلت أقصى اليسار، واستمرت أطروحاتها حتى عام ١٩٧٤ مرتبطة بتعميم الثورة المسلحة في عُمان على عموم الخليج[٤١].

في تموز ١٩٧٤ أُجبرت الجبهة الشعبية على تراجع لا سابق له، وتم طردها من كل المناطق التي تسيطر عليها في ظفار إلى حدود جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وأصبح التسلل إلى ظفار مُكْلفاً وغير مجدٍ. وفي هذا السياق وجدت الجبهة نفسها مضطرة في تموز ١٩٧٤ إلى عقد مؤتمر "استقلال تنظيمي"، تحولت فيه إلى منظمتين قطريتين هما: الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والجبهة الشعبية في البحرين[٤٢]. فتطورت الجبهة الشعبية في البحرين وفق سيرورة مستقلة معنية بالشأن البحراني، وبإعادة ترتيب التحالفات. غير أنها تعرضت لضربة جديدة في ٢٣ آب ١٩٧٥ قبل حلّ البرلمان في البحرين، وتم اعتقال ١٥٠ معارضاً من جبهة التحرير الوطني والجبهة الشعبية، ووصفهم بيان لوزارة الداخلية أن المعتقلين "من الجبهتين" "يروّجون لمبادئ ومخططات تتعارض مع القيم والمعتقدات الدينية للمجتمع وتستهدف إثارة الفتن بين طبقات الشعب" وفي تشرين الثاني ١٩٧٦ تمت حملة اعتقالات جديدة اتهمت فيها "الجبهة الشعبية" من قبل وزارة الداخلية بـ "عصابة كافرة" من "المفسدين"[٤٣] أما الجبهة العمانية فحددت استراتيجيتها بـ "تحرير" عُمان دون ربط ذلك بتحرير الخليج العربي، وأُجبرت على التمركز في المنفى في حين استطاعت إصلاحات السلطان أن تستقطب معظم كوادرها، وفي عام ١٩٩٣ عقدت مؤتمراً، شطبت فيه كلمة "التحرير" من اسمها واستبدلته بـ "الجبهة الشعبية الديمقراطية العُمانية".

جـ- المنظمات المتمخضة عن تلاشي حركة القوميين العرب في الكويت

تمخض عن تلاشي حركة القوميين العرب، ثلاثة تنظيمات في الكويت، هي: "الحركة الثورية الشعبية في الكويت" و"حركة الديموقراطيين التقدميين الكويتيين" (أحمد الخطيب) و"التجمع الوطني" (جاسم القطامي).

١- الحركة الثورية الشعبية في الكويت:

تشكلت "الحركة الثورية الشعبية في الكويت" كما وصفنا سابقاً صيف عام ١٩٦٨ من قيادات "الصف الثاني" الراديكالية، التي مزجت تفاعلها مع الحراكات اليسارية في حركة القوميين العرب

بنقدها الراديكالي لموقف القيادة التقليدية المتخاذل" إزاء تزوير السلطة لانتخابات ٢٥ ك١ ١٩٦٧. إذ قامت القيادة التقليدية يومئذ بتهدئة التوتر الناتج عن عملية التزوير، في ضوء تخوفها من إطلاق السلطة النار على المتظاهرين في حين وصفت القيادات الراديكالية الشابة هذا الموقف بـ "التضليل والخيانة"[٤٤].

تشكلت "الحركة" من معظم تلك القيادات التي عارضت موقف القيادة التقليدية بـ "الجنوح إلى السلم إزاء تزوير الانتخابات"[٤٥]. وظهرت الحركة أول ما ظهرت تحت اسم "الحركة الشعبية الثورية-الكويت" في ت١ ١٩٦٨ حين صدر بيان بهذا الاسم، أعلن مسؤوليتها عن تفجير قنابل في السفارة الإيرانية احتجاجاً على زيارة شاه إيران للكويت. والمهم هنا أن البيان أعلن الحركة أكثر مما أعلنته، إذ أملت ضرورة إصدار بيان يحدد المسؤولية عن العملية ذلك الاسم، فتم تحديد الاسم على عجل ودون اتفاق، غير أن القيادات الراديكالية تقبلته[٤٦]، وفي ٢٥ ك٢ وبمناسبة الذكرى الثانية لتزوير انتخابات ١٩٦٧، قامت "الحركة" بتفجير عدة قنابل صوتية "سياسية" استهدفت مجلس الأمة (باعتباره غير شرعي) ووزارة الداخلية (باعتبارها المنفذة لعملية التزوير) ومنزل وزير الداخلية (باعتباره المسؤول عن التزوير).

يؤكد فلاح عبد الله المديرس أن "الحركة" قامت بهذه العمليات استجابة للشرط الذي وضعه المكتب السياسي لـ "الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي" بعدم قبول فرع الكويت في عضويتها إذا لم يبرهن على التزامه باستراتيجية الكفاح المسلح، بالقيام بعمليات مسلحة ضد النظام"[٤٧] في حين يؤكد عبد الرحمن نعيمي عضو المكتب السياسي لـ "الحركة" يومئذ، أنه لم يكن هناك قرار بهذه العمليات، وأنها مبادرات ذاتية، مثلت ترجمة خاطئة لقرار مؤتمر دبي باتباع أسلوب الكفاح المسلح[٤٨]. في حين يؤكد أحد مخططي هذه العمليات ومنفذيها أن "الحركة" في الأساس قد أقرت منذ أكتوبر ١٩٦٨ انتهاج أسلوب الكفاح المسلح كاستراتيجية لها، غير أن ما حكم هذه العمليات هو ضرورة التعامل "الثوري" مع الذكرى الثانية لتزوير الانتخابات. وبالتالي كانت هذه العمليات نوعاً مما كان يسمى باللغة الراديكالية اليسارية يومئذ "مبادرة ثورية"[٤٩].

الواقع أن التكوين الإيديولوجي والسياسي لوعي هذه "الحركة" في الكويت كان محكوماً بعقلية "البؤرة الثورية" فمنذ عام ١٩٦٥ كانت المناهج التثقيفية الداخلية في حركة القوميين العرب في الكويت تشتمل على كتابات ماو تسي تونغ ومواد عن حرب العصابات. وقد أذكت ثورة ظفار وانتصار الكفاح المسلح في جنوب اليمن، والصلة الوثيقة بيسار حركة القوميين العرب، وقوانين السلطة الكويتية عام ١٩٦٥ المقيّدة للحريات والتجمعات وتسفير النشطاء "القوميين العرب" من غير الكويتيين، ومحاولة السلطة الاستيلاء على البرلمان ومن ثم تزوير انتخاباته في ٢٥ ك٢ ١٩٦٧ بشكل

فاقع، عقلية "البؤرة" الثورية في ذلك التكوين. ويعني ذلك أن الاستعدادت الذاتية للشبان الكويتيين الراديكاليين كانت قائمة بشكل مسبق وتنتظر فرصة العمل.

قيَّم المكتب السياسي لـ "الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي" حركة ١٩٦٩، بأن السلطة استطاعت عن طريق إيجاد "نظام المجلس النيابي" "استملاك كل الحركة الوطنية نتيجة للبنية الطبقية لهذه الحركة وقيادتها المتذبذبة. فشكلت حركة ١٩٦٩ موقفاً طبقياً حدد موقفها من كافة الأوضاع القائمة في الكويت، وكانت تمرداً ثورياً من عناصر فقيرة من العمال والطلبة، ومع أن الظاهرة البارزة لهذه الحركة كونها غير مرتبطة ببرنامج طبقي كلاسيكي، إلا أنها كانت تعبيراً حياً عن التناقض الطبقي الذي تحاول السلطة تغطيته وراء برنامجها البرلماني، وأكد إفلاس برنامج القوى الوطنية الكلاسيكية وعجزها[٥٠].

انعقد في ١١ شباط ١٩٦٩ المؤتمر التأسيسي لـ "الحركة الثورية الشعبية في الكويت"، بحضور مندوب عن المكتب السياسي للحركة. وقرر المؤتمر ربط "الحركة الثورية الشعبية في الكويت" مع المكتب السياسي لـ "الحركة" والالتزام باستراتيجيتها التنظيمية والإيديولوجية والعسكرية وتغيير اسم "الحركة الثورية الشعبية في الكويت" إلى "الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي–منطقة الكويت"[٥١].

كانت هذه القيادة الجديدة لـ "الحركة" في الكويت نوعاً من قيادة أمر واقع، إذ غادر عدد من أعضاء القيادة التحضيرية الأول الكويت والتحق بالثورة في ظفار وبالجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين (تشكلت في ٢١ شباط ١٩٦٩). وكان من أبرز هؤلاء الذين تركوا فراغاً قيادياً أحمد الربعي الذي اعتقل بعد عام من ذلك في مسقط، ولم يُفرج عنه إلا بعد ضغط مؤتمر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت[٥٢].

افتقدت حركة ١٩٦٩ إلى برنامج ملموس للنضال الوطني والاجتماعي في الكويت، إذ كانت يساريتها يسارية شباب راديكالي جامح مندفع للعمل ولخلق "البؤر". وبكلام أدق كانت هذه الحركة "تمرداً شبابياً" اصطبغ بلاهوت الثورة في الستينات. من هنا سرعان ما دبت التناقضات في قيادتها الجديدة، وأخذت العضوية تنحسر كما انسحب منها بعض الأعضاء. وتم تتويج هذه التناقضات باستقالة القيادة نفسها إزاء عجزها عن العمل. فوصل الانضباط التنظيمي إلى أدنى درجاته[٥٣].

تمكنت السلطات في ٢١ حزيران ١٩٦٩ من مداهمة المقر السري للحركة في مزرعة سلوى، واتهمت ٢١ عضواً، اعتقلت ١٧ منهم. وكان من أبرز المعتقلين القائد النقابي البارز حسين اليوحه وأحمد الديين وعبد العزيز دعيج وعامر التميمي وإبراهيم جمعان والحوطي وعبد

العزيز الشايجي[٥٤]. وكان المثقفون من بين المعتقلين قد اشتهروا بعلاقاتهم الوثيقة بالنقابات الكويتية مثل أحمد الديين والتميمي[٥٥].

كانت هذه هي المرة الثانية في تاريخ الكويت المعاصر التي يلجأ فيها شبان راديكاليون إلى مقاومة عسف السلطة بالعنف. تمثلت المرة الأولى بشبان ١٩٣٩ القوميين الدستوريين الذين حملوا السلاح ضد قرار الحاكم بحل المجلس التشريعي. غير أن قضية شباط ١٩٦٩ أفرزت شيئاً جديداً وهو قيام أول محاكمة سياسية تميزت بالاستقلالية والعلنية، وسجل من خلالها القضاء الكويتي مأثرة نادرة في منطقة لا تعرف استقلالية القضاء وعلنيته. وأما القيادة التقليدية التي اتهمها الشبان بـ "التضليل والخيانة" و"العجز والإفلاس"، فاتسم موقفها بالنبل والتسامح والتضامن العميق، وتنظيم الدفاع القانوني والشعبي عن المعتقلين[٥٦]، فقد كان الرأي العام الكويتي، بتأثير عسف السلطة إثر تزوير انتخابات ٢٥ ك٢ ١٩٦٧ وقوانينها المكبلة للحريات يتفهم الدوافع النبيلة للشبان وإن لم يكن يقر بأسلوبهم في الرد، ذلك أن اليسارية على طريقة هؤلاء الشبان كانت جرعةً راديكالية للغاية لا تحتملها عروق المجتمع الكويتي[٥٧].

تولى ثمانية محامين الدفاع عن المتهمين، وكان دفاع خالد خلف بينهم قانونياً وسياسياً، أو بكلمة أدق هجومياً ضد السلطة، إلى درجة أنه طالب بمعاقبة وكيل وزارة الداخلية المسؤول عن مداهمة المقر السري للحركة، وتطبيق بعض المواد القانونية عليه التي تنص على الحكم بالسجن المؤبد[٥٨]. واعتبرت قضية المعتقلين "قضية البلد الأولى"[٥٩].

أفرج عن المعتقلين بموجب عفو أميري اعتباراً من شباط ١٩٧٠، وكأن السلطة أرادت من ذلك أن تثبت قوتها أو تسامحها، وكان العفو يحتمل الرسالتين. غير أن أولئك الشبان الذين دخلوا المعتقل وهم معزولون جماهيرياً، سرعان ما برزوا في الحياة الاجتماعية والسياسية الكويتية، وتحوّل بعضهم إلى شخصيات مهمة فيها مثل النقابي القديم حسين اليوحه وعبد اللطيف دعيج وعامر التميمي وأحمد الديين[٦٠].

حاولت "الحركة الثورية الشعبية" أن تعيد بناء نفسها، فانسحب عدد من أعضائها وأسس "عصبة الشيوعيين الكويتيين" التي سيطرت على قيادة الاتحاد الوطني لطلبة الكويت وعلى مجلته. غير أن كوادر "الحركة" المعادية لـ "التحريفية" ولـ "السوفييت" تمكنت من سحب الثقة منها، واتهمتها بتحويل الاتحاد إلى واجهة سياسية وإعلامية للاتحاد السوفييتي وللأحزاب الشيوعية العربية وسيطرت على القيادة الاتحادية.

إثر نقد "الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي" لاستراتيجيتها السابقة، وتبيين مزالقها، خرجت مجموعة من كوادر الحركة وساهمت بتأسيس "حزب الشعب الديمقراطي

الكويتي". وتبنى الحزب برنامجاً عقلانياً يركز على دعم الثورة العمانية، وتحرير كامل منطقة عُمان والخليج العربي، واستبدال الكفاح المسلح في الكويت بالتطور الديمقراطي، وأسس الحزب واجهة له هي "**حركة العمل الديموقراطي**" كان من أبرز وجوهها د. أحمد الربعي الذي يمثل الدماغ الفعلي لحركة ١٩٦٩ (٦١).

تراجعت اللكنة الماوية لحركة ١٩٦٩ طرداً مع انسحاب الصين نهائياً من دعم الثورة العمانية، وإعادة ترتيب أولوياتها في المنطقة على أساس توطيد العلاقة مع دول منطقة الخليج والجزيرة العربية وليس مع حركات التحرر فيها. وشكل ذلك الخلفية الموضوعية لإنحسار حركة ١٩٦٩ تنظيمياً وسياسياً. وفي هذا السياق بادر أحمد الديين وهو من الوجوه البارزة في الحركة مع عدد من النقابيين والمثقفين اليساريين الكويتيين إلى عقْلنة الخطاب اليساري وتأسيس "**حزب اتحاد الشعب**" كحزبٍ شيوعي كويتي مستقل، وفق المفهوم السوفييتي، فاستوعب الحزب الجديد عدداً من نشطاء حركة ١٩٦٩ ومن نشطاء يسار حركة القوميين العرب عموماً. ثم انضم الحزب في ٢٦ شباط ١٩٩١ إلى "**المنبر الديمقراطي**" الذي ضم إضافةً إليه كلاً من "**حركة التقدميين الديموقراطيين**" (أحمد الخطيب) و"**التجمع الوطني**" (**جاسم القطامي**) وبعض الشخصيات الوطنية المستقلة، فتحقق شكل ائتلافي بين كافة القوى التي انبثقت عن تلاشي حركة القوميين العرب(٦٢).

٢- حركة التقدميين الديموقراطيين:

تحلَّق الفريق القيادي الذي رفض منطق "الانشقاق" اليساري، واستبدال التنظيم القومي بمنظمات ماركسية-لينينية قطرية بديلة، حول الدكتور جورج حبش، وشرع في أواخر عام ١٩٦٩، بإعادة بناء منظمات حركة القوميين العرب كفروعٍ لحزب قومي ماركسي-لينيني بديل عن "الحركة" ، وتحويلٍ لها في آن واحد، حمل اسم "**حزب العمل الاشتراكي العربي**" وطرح قيام "**الحزب الشيوعي العربي الموحد**" كبديلٍ عن كافة الأحزاب والفصائل الماركسية-اللينينية القطرية(٦٣).

من هنا عقدت حركة القوميين العرب في الكويت (جناح الدكتور أحمد الخطيب) مؤتمراً لمن تبقى من كوادرها القيادية. وبرز في هذا المؤتمر تياران: تيار أول يُصرّ على الهوية الماركسية-اللينينية للتنظيم كحزب مستقل للطبقة العاملة، وتيار ثان يرى الاسترشاد بفكر الطبقة العاملة ومصالحها في التكتيك والاستراتيجية ولكن من دون الإدعاء بأن الحركة تمثل حزبها المستقل، انطلاقاً من أن مسؤولية إفراز هذا الحزب تقع على عاتق الطبقة العاملة نفسها، وأن الحركة لا تعارضه في حال إفرازه(٦٤).

تبنى المؤتمر وجهة نظر التيار الثاني، وأقرّ الاستقلال التنظيمي عن حركة القوميين العرب التي لم يعد لها وجود تنظيمي بهذا الاسم، والعمل تحت اسم "حركة التقدميين الديموقراطيين". ويرى عبد الله النيباري، أبرز ممثلي هذا التيار،أن تكوين الحركة وسياساتها لايسمح لها بالادعاء أنها يمكن أن تصبح حركة ماركسية-لينينية، وأن أقصى ما يمكن أن تدعيه هو أنها حركة ديمقراطية تقدمية قابلة للتطور المستقبلي إلى حركة اشتراكية أو ربما ماركسية. ومن هنا اختير اسم "حركة التقدميين الديموقراطيين" ليعبر بدقة عن ذلك، إذ تشير صفة "التقدميين" إلى إمكانية التطور المفتوح نحو آفاق أكثر راديكالية في حين تشير صفة "الديموقراطيين" إلى قرار الحركة بتحقيق أهدافها عن طريق النضال السياسي والعمل البرلماني[٦٥].

بهذا المعنى تحولت "حركة القوميين العرب" (جناح أحمد الخطيب) إلى "حركة التقدميين الديموقراطيين" كحزب قُطْري كويتي مستقل، يؤمن بأسلوب النضال السياسي في الكويت لتحقيق أهداف برنامجه في التحرر الوطني الديمقراطي، مع الاعتراف بحق أي تنظيمٍ سياسيٍ آخر بانتهاج وسائل أخرى في نضاله[٦٦].

تتحدد الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج بتحقيق السيادة السياسية الكاملة والتخلص من النفوذ الاقتصادي الأجنبي بتصفية جميع مظاهر التبعية الاقتصادية للإمبريالية، وتحقيق المزيد من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. من هنا وانطلاقاً من استراتيجية التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي عن طريق العمل البرلماني والسياسي والنقابي من داخل النظام الدستوري القائم وليس عن طريق الثورة، تقدمت الحركة ببرنامج العمل الوطني الديمقراطي إلى الناخبين (تم وضعه في ك٢ ١٩٧٠ وإعلانه من جديد في ك١ /١٩٧١ كدليل برنامجي انتخابي للحركة في مجلس الأمة الثالث). وتبنى البرنامج سياسة تقدمية في كافة المجالات، وحدد بالنسبة لساحة الخليج العربي "إننا نعتبر أنفسنا جزءاً من هذه المنطقة، وأن كافة الأخطار المحدقة بها تتهددنا معها بصورة جدية"، وركز البرنامج على "محاربة الأطماع الإيرانية التوسعية وضرورة مجابهة الخطر الإيراني المتمثل بالغزو المستمر المخطط" و"ضرورة إقامة الجبهة الوطنية العريضة على امتداد ساحة الخليج ودعم الطلائع الثورية المناضلة والمتمثلة بجبهتي الكفاح المسلح في منطقتي ظفار وعُمان الداخل" و"تأييد كفاح الشعب العربي في عربستان ودعم نضال طلائعه الثورية وتقديم كافة المساعدات لها"[٦٧].

يمكن القول إن **"حركة التقدميين الديموقراطيين"** هي الوريث الشرعي لحركة القوميين العرب في الكويت، فقيادتها وكتلتها البرلمانية هي نفسها بشكلٍ أساسي قيادة حركة القوميين العرب السابقة وكتلتها البرلمانية التي عملت منذ مجلس الأمة الأول (١٩٦٣) تحت اسم "نواب

الشعب". غير أن "**حركة التقدميين الديموقراطيين**" ورثت "حركة القوميين العرب" السابقة في الكويت بقدر ما نفتها، إذ عانت الحركة من "التناقض" بين شعاراتها القومية الراديكالية غير المعنية بالشأن القطري وبين ممارساتها القطرية فعلياً. فكانت ترفع شعار "الاشتراكية" وتتحالف فعلياً مع البورجوازية، وتدين على مستوى خطابها النظري السياسة البرلمانية ومؤسساتها السطحية في الوقت الذي انخرطت في ممارسات برلمانية صرفة، وتدعم الكفاح المسلح في الجزيرة العربية تخطيطاً وتمويلاً وتنفيذاً في حين تعارضه في الكويت، وتطرح إسقاط الأنظمة في الخليج عن طريق الثورة والانقلاب في الوقت الذي كانت تعمل فيه من داخل الإطار الدستوري للنظام الكويتي. وتطرح الوحدة الإقليمية والقومية في الوقت الذي كان فيه خطابها القومي الشوفيني يُوتّر انقسامات البنية الاجتماعية الكويتية ما بين السنّة والشيعة، فلم تضع في كل تاريخها في الكويت موطئ قدم لها بين الكويتيين الشيعة. غير أن اعتناقها للناصرية التي مثلت روح الستينات كان يوازن يومئذ هذه الممارسات القطرية.

إذا نظرنا إلى حركة القوميين العرب في الكويت انطلاقاً من هذا "التناقض"، فإنه يمكن القول إن الشأن القطري الكويتي قد لعب دوراً حاسماً في تحول جسمها الأكبر إلى "حركة التقدميين الديموقراطيين"، إذ برزت الحركة في الخمسينات كوريث شرعي لحركة ١٩٣٨ الدستورية التي تمخض عنها أول دستور في تاريخ الجزيرة العربية، واستوعبت ما تبقى من كوادر تلك الحركة في إطاراتها الجماهيرية مثل "**الرابطة الكويتية**" التي أطّرت التجار القوميين الليبراليين. ومن هنا برزت الحركة كنوع من حزب وفد أو أمة كويتي يطرح المطلبين الأساسيين للمعارضة الأهلية الكويتية: مجلس تشريعي منتخب ودستور يقيد سلطة الحاكم. ثم ربطت ما بين هذا المطلب الديموقراطي وإلغاء اتفاقية الحماية واتخاذ سياسة وطنية حازمة تجاه شركات النفط. ويفسر ذلك أن فرع الحركة الكويتي انفرد عن سائر فروع حركة القوميين العرب بممارسته للسياسة كفعل مدني حديث. وبمعنى آخر إذا كنّا نعرِّف اليوم مفهوم المجتمع المدني بأنه جملة المؤسسات والجمعيات والروابط الطوعية المستقلة نسبياً عن الدولة، وهذا هو أحد التعاريف الأساسية للمجتمع المدني- فإنه يمكن القول بدقة إن بناء المجتمع المدني الكويتي قد ارتبط على نحو محدد بحركة القوميين العرب، التي ارتبط بها تأسيس شبكة جمعياتية من المؤسسات والنوادي والروابط والاتحادات المهنية والثقافية والرياضية، ولا سيما تأسيس النقابات العمالية الكويتية والطلابية. وفي كل ذلك عملت "الحركة" من خلال هذه الشبكة **الجمعياتية** أكثر مما عملت من خلال "الحزب". وكانت هذه الشبكة الجمعياتية تعويضاً عن غياب الأحزاب ومن هنا كانت برمتها مسيَّسة وحلبة للتنافس السياسي.

في ضوء ذلك يمكن فهم الدور الذي سبق لقيادات "حركة التقدميين الديموقراطيين" –حين كانت في قيادة حركة القوميين العرب– أن لعبته في تطوير الحياة المدنية والدستورية والسياسية في الكويت. ففي ٣٠ كانون الأول ١٩٦١ سيطرت تلك القيادات من خلال تحالفها مع التجار، واتفاق توجهاتها السياسية يومئذ مع توجهات الشيخ عبد الله السالم أمير الكويت وأبو تطورها السياسي الحديث، على المجلس التأسيسي الذي صاغ الدستور. فكان **عبد اللطيف ثنيان الغانم** أحد أبرز قادة حركة ١٩٣٨ وحليف الحركة رئيساً للمجلس التأسيسي في حين كان الدكتور أحمد الخطيب نائباً له. وفي مجلس الأمة الأول (انتخب في ٢٣ يناير ١٩٦٣) تمكنت الحركة من خلال كتلتها البرلمانية المتحالفة مع التجار من اسقاط حكومة الشيخ صباح السالم عام ١٩٦٤، ومن إحراز نصر كبير للحركة الوطنية باسقاط اتفاقية تنفيق العوائد النفطية، إلا أن الحكومة أخذت تستغل التناقضات الناشئة ما بين طرفي التحالف القومي في البرلمان، فاستطاعت أن تنظم تحالف الـ "٣١" وسيطرت من خلاله على الأغلبية، فمررت تشريعات وقوانين مناقضة للدستور وتستهدف الحريات، مما دفع الحركة في ٢٨ كانون الأول ١٩٦٥ إلى استقالة نوابها الثمانية من مجلس الأمة[٦٨] وحين بات متوقعاً أن تحصل "الحركة" على مقاعد أكثر في مجلس الأمة الثاني الذي دعي الناخبون الكويتيون إلى انتخابه في ٢ ك٢ ١٩٦٧، فإن الحكومة قامت بتزوير بدائي وفاضح للانتخابات، شكل أحد عوامل تكون **حركة ١٩٦٩** الراديكالية المسلحة.

بهذا المعنى كانت "حركة التقدميين الديموقراطيين" نوعاً من عودة بـ "حركة القوميين العرب" إلى حقيقتها التقدمية الديموقراطية في الكويت التي عبرت عنها في ممارساتها الفعلية أكثر مما عبر عنها خطابها الإيديولوجي والسياسي. وبهذا المعني أيضاً تُشكّل :"حركة التقدميين الديموقراطيين" نفياً لـ "حركة القوميين العرب" ووريثاً شرعياً لها في آن.

إذا كانت طبيعة الخطاب الإيديولوجي والسياسي قد موّهت الطبيعة الليبرالية التقدمية لحركة القوميين العرب في الكويت أو للوظائف الفعلية التي اضطلعت بأدائها، فإن "حركة التقدميين الديموقراطيين" قد نزعت هذا التمويه ووجهت نقداً جذرياً له، وأعادت بناء "الحركة" من جديد بما ينسجم مع تلك الطبيعة ويعززها في سياق برنامج وطني ديموقراطي ملموس من التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الكويت. وقد خاضت "الحركة" على أرضية هذا البرنامج انتخابات مجلس الأمة الثالث (انتخب يوم ٢٣ ك٢ ١٩٧١)، وشكل دورها في هذا المجلس علامة فارقة في تاريخ الكويت السياسي والاقتصادي، فتمكنت من خلال نواتها البرلمانية الصلبة (أحمد الخطيب **وسامي المنيس** وعبد الله النيباري وأحمد النفيسي) وتحالفاتها الوطنية في البرلمان، من تعبئة البرلمان ضد اتفاقية المشاركة النفطية، وطرح السياسة النفطية نفسها للنقاش، وضرورة تشكيل جهاز وطني يقوم

بعمليات إنتاج النفط وتسويقه وتحديده وضرورة تأميم الغاز[٦٩]. وفي انتخابات مجلس الأمة الرابع (٢٧ ك٢ ١٩٧٥) تقدمت الحركة باسم كتلة "نواب الشعب" ببرنامج عمل وطني متكامل[٧٠] ثبّت لدى متابعي الشؤون الكويتية صورة راديكالية عن القوى الكويتية الحديثة. ووصل إلى برلمان ١٩٧٥ ثلاثة من قياديي "الحركة" هم **أحمد الخطيب** و **سامي المنيس** و **عبد الله النيباري** الذي مثلوا في الواقع رموز المعارضة الكويتية. وفي ٢٩ آب ١٩٧٦ حلت السلطة المجلس، وقامت على غرار ما قامت به عام ١٩٥٩ بضربة منهجية ضد جمعيات النفع العام التي تسيطر عليها المعارضة، فحلت مجالسها الإدارية المنتخبة، وحظرت نادي الاستقلال وريث النادي الثقافي القومي، الواجهة التي تم لأول مرة تأسيس حركة القوميين العرب من خلفها في الكويت[٧١].

إثر ذلك شكلت "الحركة" "**التجمع الديموقراطي**" الذي ضم القوى اليسارية والبعثيين وبعض الشخصيات الوطنية، غير أنه لم يستمر لفترة طويلة. وفي شباط ١٩٨١ أعلنت الحكومة عن إجراء انتخابات مجلس الأمة الخامس، و لم ينجح فيها أي من مرشحي "الحركة"[٧٢]. دفع ذلك الحركة إلى المشاركة في إحياء "التجمع الديموقراطي" وقصره على القوى اليسارية: **الحركة واتحاد الشعب** (الشيوعي) ومجموعة الدكتور **أحمد الربعي** وبعض الشخصيات اليسارية. وفي انتخابات مجلس الأمة السادس (كانون الثاني ١٩٨٥) وصل ثلاثة مرشحين من التحالف اليساري إلى المجلس هم الخطيب والمنيس والربعي، وفقدت الحكومة لأول مرة الأغلبية في المجلس. وبعد عام واحد حلّت السلطة المجلس.

ندد "التقدميون الديموقراطيون" بتعطيل الحياة الديموقراطية، وشاركوا في تأسيس تحالفات جديدة من أهمها لجنة الـ " ٤٥" و"الحركة الدستورية" (نواب المعارضة في مجلس الأمة المنحل) و"ديوانيات الاثنين" وعرائض الاحتجاج، وضغطوا من أجل إرجاع مجلس الأمة والعمل بدستور ١٩٦٢، فاعتقلت السلطة المعارضين، وكان المعتقلون من "حركة التقدميين الديموقراطيين" ثلاثة من أبرز قادتها هم الدكتور أحمد الخطيب وعبد الله النيباري وأحمد النفيسي[٧٣]. وفي جو التوتر الحاد ما بين السلطة والمجتمع وقع الاجتياح العراقي في آب ١٩٩٠، وأدخل العالم العربي كله في مرحلة جديدة مختلفة بنيوياً عما قبلها.

٣- "التجمع الوطني" في الكويت

مثّل "التجمع الوطني" المجموعة الناصرية التي تمخّضت في الكويت عن تلاشي حركة القوميين العرب. ويحدّد جاسم القطامي مؤسس التجمع الدافع الأساسي للانشقاق عن حركة القوميين العرب وتشكيل "التجمع الوطني"، في انحراف الحركة بعد نكسة حزيران عن التزامها

بالناصرية، وتخطيها الاشتراكية العربية إلى الماركسية–اللينينية. ويرى القطامي أن جناح الدكتور أحمد الخطيب قد مالأ اليسار فأخذ يصف "التجمع الوطني" باليمينية(٧٤).

لا تكمن أهمية "التجمع الوطني" بحجم الكوادر "الحركية" التي انضمت إليه بقدر ما تكمن في تمثيله السياسي للناصرية في الكويت، التي يشكل القطامي أبرز رموزها وأهمها، وهو ما يتطلب التوقف قليلاً عند شخصية القطامي.

ولد جاسم القطامي عام ١٩٢٧ في أسرة بحّارين كويتية، وتخرج من كلية الشرطة في القاهرة ثم عمل مديراً لشرطة الكويت. وفي عام ١٩٥٦ رفض قمع التظاهرات الاحتجاجية التي قادتها حركة القوميين العرب في الكويت ضد العدوان الثلاثي على مصر، فقدم استقالته وانضم إلى حركة القوميين العرب ليشكل الوجه القيادي الثاني فيها بعد الدكتور أحمد الخطيب(٧٥).

في عام ١٩٥٧ وإزاء ضغط المعارضة على السلطة لتشكيل مجلس رقابي منتخب ومشترك للأجهزة الحكومية الوليدة، وافق الشيوخ على انتخابات المجلس بشرط امتناع ثلاثة من قادة ووجوه حركة القوميين العرب عن ترشيح أنفسهم. ولم يكن هؤلاء سوى **أحمد الخطيب** و **جاسم القطامي** و **عبد الرزاق خالد الزيد**. إلا أنه ونظراً إلى أن قانون الانتخاب لا ينص على الترشيح، فقد فاز القادة الثلاثة، مما دفع السلطة إلى إلغاء نتائج الانتخابات وعدم إجراء أية انتخابات أخرى(٧٦).

ترأس جاسم القطامي في ١٩٥٨ "الرابطة الكويتية". وهي إطار جمعياتي من إطارات "الحركة" في الكويت، ضم في عضويته التجار الكبار المعارضين للعائلة الحاكمة والذين انضووا سياسياً تحت قيادة الحركة، وقد شكلت "الحركة" هذه الرابطة نظراً لصعوبة التزام التجار بالتقاليد التنظيمية الصارمة للحركة. وكان بين الأعضاء المؤسِّسين للرابطة ثلاثة من قادة حركة المجلس التشريعي عام ١٩٣٩ وهم **عبد اللطيف ثنيان الغانم** و **عبد العزيز حمد الصقر** و **أحمد زيد السرحان**. وقد قادت "**الرابطة الكويتية**" عام ١٩٥٨ حملة الضغط على السلطة كي توافق على انضمام الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة(٧٧).

قررت الحركة أن تجعل من شهر شباط عام ١٩٥٩ شهر ضغط شعبي على السلطة كي تنضم إلى الجمهورية العربية المتحدة، فنظمت في الأول من شباط ١٩٥٩ وبمناسبة الذكرى الأولى للوحدة، حشداً جماهيرياً، خطب فيه جاسم القطامي، وطالب بأن يكون موقع الكويت في الجمهورية العربية المتحدة كموقع مدينتي حمص وحماه السوريتين فيها، وهاجم القطامي العائلة الحاكمة وطالب بإسقاط الأنظمة العشائرية التي تعيق الوحدة، مما أدى بالسلطة إلى توجيه

ضربة منهجية للحركة، طالت نواديها وصحفها وأعضاءها وأنصارها، وحلّت السلطة في إطار هذه الضربة "الرابطة الكويتية" التي يرأسها القطامي(٧٨).

إثر مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق عام ١٩٦١، ومعارضة الجمهورية العربية المتحدة لذلك، تحالف الشيخ عبد الله السالم حاكم الكويت مع حركة القوميين العرب، فكلف جاسم القطامي بتأسيس وزارة الخارجية، كما وافق على شرط الحركة بانتخاب مجلس تشريعي. حوَّل القطامي وزارة الخارجية إلى وزارة ناصرية يتحكم القوميون العرب بمفاصلها الأساسية. وفي عام ١٩٦٢ دعا وفداً حكومياً بحرانياً للمشاركة في احتفالات عيد الاستقلال، مما أثار احتجاج إيران التي كانت ترى البحرين جزءاً لا يتجزأ منها، فكان رد القطامي أن الحكومة تتعامل مع الوفد البحراني كوفد رسمي مدعو بشكل رسمي(٧٩).

ووجه القطامي وزارة الخارجية لدعم الحركة القومية في **عربستان** ولإقامة اتصالات بقادتها من خلال أحد كوادرها المتواجدين في الكويت والذي شكل همزة الوصل. ويقول القطامي عن ذلك "إن عربستان كانت ديدننا"(٨٠). ويبدو أن هذه الاتصالات أثمرت عن وضع الحركة لموطئ قدم لها في عربستان خلال عام ١٩٦٤، إلا أنها لم تتمكن من تنظيم أكثر من **خليتين**، لم تستطيعا العمل بسبب سحق المقاومة العربستانية، والشكوك الكبيرة ما بين أطرافها(٨١). إلا أن الحركة دعمت تشكيل "**الجبهة القومية لتحرير عربستان**" كوريث لـ "**جبهة تحرير عربستان**" التي سحقتها السلطات الإيرانية وأعدمت كامل قيادتها في ١٤/ ٦/ ١٩٦٤ (٨٢).

قدَّم جاسم القطامي استقالته من وزارة الخارجية كي يتمكن من خوض انتخابات مجلس الأمة الأول (٢٣ ك١ ١٩٦٣) وحصل على نسبة ٦٠٪ من أصوات الناخبين وهي أعلى نسبة في دائرة كيفان التي ترشح فيها (٨٣)، فشكل أحد الوجوه البرلمانية الأساسية للحركة في الكويت.

إثر التجذير اليساري لحركة القوميين العرب بعد نكسة حزيران، انشق القطامي عن الحركة وشكل مع عدد من أعضائها وقيادتها "التجمع الوطني" كمنظمة تمثل الناصرية في الكويت، وكان جزء مهم من كادره القيادي من الكادر الذي عمل معه إبان تأسيس وزارة الخارجية مثل: عبد المحسن الدويسان وعبد الله زكريا الأنصاري. وركز برنامج التجمع على منهج الطريق السلمي لإصلاح نظام الحكم ورفض الدعوات المتطرفة لقلبه، والمحافظة على الديموقراطية وتدعيمها، والعمل من أجل الملكية الدستورية، وحماية قواعد النظام الاقتصادي الحر.

شغل الصراع ما بين "التجمع الوطني" بقيادة القطامي و"حركة التقدميين الديموقراطيين" بقيادة أحمد الخطيب المشهد السياسي في الكويت طوال السبعينات. وكان الموقف من عبد

الناصر أبرز محاور هذا الصراع، إذ أصرت "حركة التقدميين الديموقراطيين" في اجتماع للهيئات الشعبية الكويتية عام ١٩٧٠ على إدانة مشروع روجرز بسبب دعوته إلى حل القضية الفلسطينية بالطرق السلمية. غير أن "التجمع الوطني" عارض ذلك بسبب انطواء الإدانة على إدانة لعبد الناصر الذي قبِلَ المشروع، مما أدى إلى صدور بيانين مستقلين. وتفجر الصراع بعد فترة وجيزة حين صدرت مجلة "الطليعة" بعد أيام من وفاة عبد الناصر (٢٨ أيلول ١٩٧٠) من دون الإشارة إلى هذا الحدث الذي هزَّ العالم العربي، بل وجهت "الطليعة" نقداً للنظام الناصري بهذه المناسبة[٨٤].

انتقل الصراع بسرعة إلى الجمعيات، فسيطر "الوطنيون" على "جمعية الخريجين" في حين احتفظ "الديموقراطيون" بسيطرتهم على "نادي الاستقلال"، وكانا من أهم الجمعيات المسيَّسة في الكويت. وفي حين قاطع "الوطنيون" انتخابات مجلس الأمة الثالث عام ١٩٧١ فإن "الديموقراطيين" انخرطوا فيها، مما أدى إلى اتهام "الوطنيين" لـ "الديموقراطيين" بالانخراط في خطط السلطة، أما في انتخابات مجلس الأمة الرابع عام ١٩٧٥، فاتهمت الجمعيات التي تعكس رأي "الديموقراطيين" مرشحي "الوطنيين" بالاسم بأنهم يعملون لصالح السلطة[٨٥]. وظل الصراع محتدماً ما بين الطرفين إلى نهاية السبعينات، حين فرضت مواجهة السلطة والعمل للحد من نفوذ الإسلاميين في الجمعيات نوعاً من التنسيق بينهما. وفي أيار ١٩٩٠ اعتقلت السلطة جاسم القطامي في سياق حملة الاعتقالات التي طالت رموز المعارضة الديموقراطية. وإثر إخراج الحلفاء للعراق من الكويت انضم "التجمع الوطني" إلى "المنبر الديموقراطي"، وشكل طرفاً فيه إلى جانب "حركة التقدميين الديموقراطيين" (اليسارية الديموقراطية) و"اتحاد الشعب" (الشيوعي)، والشخصيات اليسارية المستقلة. ولما يزل في إطار "المنبر".

في الجزيرة العربية

من "منظمة الثورة الوطنية" إلى "الحزب الديموقراطي الشعبي"

كان التنظيم الحزبي لحركة القوميين العرب في السعودية على مستوى منطقة، وهي وسط ما بين الشعبة وقيادة الإقليم[٨٦]. ورغم أن التنظيم حقق بعض الحضور السياسي من خلال بيانات ومنشورات التعبئة لا سيما في منطقة الظهران، فإنه لم يصل إلى مستوى التنظيم الجماهيري كما لم يتمكن من تجنيد عدد كبير من السعوديين[٨٧].

استقلت منطقة الجزيرة العربية تنظيمياً بشكل فعلي عن القيادة الإقليمية لحركة القوميين العرب التي كان مقرها في الكويت في مطلع عام ١٩٦٨، وفي أواخر تموز من هذا العام صادق مؤتمر دبي الاستثنائي لفروع الحركة في عُمان والخليج العربي على الفصل التنظيمي ما بين منطقتي الخليج والجزيرة العربية. فأعاد يسار الحركة بناء نفسه تنظيمياً تحت اسم "منظمة الثورة الوطنية" التي تبنت الاشتراكية العلمية واستراتيجية الكفاح المسلح وتحقيق وحدة اليسار الثوري في الجزيرة العربية. وفي الوقت نفسه الذي شهد فيه تنظيم الحركة هذا التحول اليساري، شهد البعث تحولاً مماثلاً، ففك يساره الارتباط التنظيمي بالقيادة القومية وأعاد بناء نفسه تنظيمياً في منظمة **ماركسية-لينينية ماوية** تؤمن بالكفاح المسلح وتعمل من خلال شكل "**الجبهة**" الفيتنامي الممثل لـ "**ثورة تحالف الديموقراطية الشعبية**"[٨٨]. من هنا حملت هذه المنظمة اسم "**الجبهة الديموقراطية الشعبية-الجزيرة العربية**" وكان أبرز قائد فيها هو الدكتور **أنور ثابت** (**فهد دغيسر**).

يعرض القسم السري لإحدى الوثائق الداخلية، تقييماً لواقع العلاقة ما بين المنظمات السعودية المعارضة عام ١٩٦٨. وتنبثق أهمية هذا التقييم من كونه يؤشر إلى النوعية الفعلية لهذه العلاقة. إذ يشخص التقرير ما يسميه بـ "مرض الأنانية المفرطة" الذي يتميز بـ "ضيق الأفق في النظر للمنظمات الأخرى وانتهاج سياسة حاقدة تجاه أي بادرة عمل وطني يضطلع بها الغير، منتهجين في سبيلها ممارسة التشهير، وتشويه المواقف والأغراض والكذب الرخيص في سبيل تحقيق غرض انتهازي هو إيقاف ما تعتبره منافساً، في موقف أشبه ما يكون بموقف القبائل من بعضها، صراعها وحروبها الدائمة من أجل السلطة واغتنام الغنائم وبأن الثورة ملكية خاصة لمنظمة معينة"[٨٩].

يشير تفكيك هذا التقييم إلى إشاراته المرجعية الثاوية فيه، أن المقصود به هو المنظمات السعودية المعارضة التي تعمل كفروع قطرية لتنظيم قومي مركزي خارج السعودية. ويعبر عنها التقييم بأنها "بقيت أسيرة الدفاع عن موقف بعض الأحزاب والدول خارج القطر والدعاية لها، بل بقيت إلى حد ما أسيرة محاكمات المواقف النضالية لتلك الأحزاب والدول وتوجيهاتها، مما أسهم بصورة فعالة في شل قدرتها على الغوص في واقعها ومعاناته بصورة مستقلة حرة"[٩٠]. إذ يرى التقييم في مكان آخر أن الارتباط بـ "تجربة العمل السياسي في المشرق حيث تحيط بنا وتغزونا على أرضنا، قد حمل الكثير من البوادرالسلبية التي تتمثل في العفوية في العمل النضالي، وانتهاج سياسة بورجوازية صغيرة .. كذلك فقد كانت تلك التجربة تمثل حائلاً بين التجربة الثورية الناجحة في أكثر من بلد"[٩١]. من هنا يصف التقرير التجربتين المركزيتين في المشرق: التجربة الناصرية والتجربة البعثية بانقلابي تموز ١٩٥٢ (في مصر) وشباط ١٩٦٦ (في سورية)[٩٢]. إذ كان مفهوماً ضمناً أن القيادتين الناصرية والبعثية هما المسؤولتان عن النكسة، وتفسر هذه العقلية القطرية اعتبار كل من يمار البعث ويسار حركة القوميين العرب في

السعودية، أن أحد عوامل الأرضية المشتركة لاندماجهما يكمن في "أن كلاً من المنظمتين كانت تعمل خلال الفترة الماضية بشكل مستقل وخارج نطاق أي ارتباط عضوي بالأحزاب العربية والأممية التقليدية"[93] في إشارة إلى فك كل منهما لعلاقاته التنظيمية مع قيادته المركزية في المشرق.

اندمجت "**منظمة الثورة الوطنية**" و"**الجبهة الديموقراطية الشعبية**" في ١٦ شباط ١٩٧٠ تحت اسم "**الحزب الديموقراطي الشعبي في الجزيرة العربية**". ويعبّر الاسم سيميائياً أو رمزياً عن الهوية الإيديولوجية السياسية **الماوية التروتسكية** للحزب الجديد. إذ تنطلق صفة "الدمقراطي الشعبي" هنا على نحو محدد من "نظرية الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية المتواصلة" التي تقوم على شعار "تحالف الديموقراطية الشعبية، وتحالف العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والطلبة وكافة فصائل البورجوازية الصغيرة عبر طليعة ماركسية، ... في سبيل مهام ثلاث متواصلة ومتشابكة ومستمرة منها، التحرر الوطني، الديموقراطية، الاشتراكية .. عبر "**حرب التحرير الشعبية**".

تتميز وفق التكوين النظري للحزب "الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية المتواصلة" هنا عن "مقولة الثورة البروليتارية" التي "لا تتوفر ولن تتوفر عوامل قيامها في ظل الوضع العالمي الجديد" و "المهمة الثورية التاريخية الكلاسيكية للبروليتاريا، مهمة غير واردة البتة على مستوى العالم الثالث المستعمر" كما تتميز ضرورة عن "**الثورة الديموقراطية البورجوازية بقيادة البورجوازية الوطنية**".

ينطلق مفهوم "الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية المتواصلة" هنا تبعاً لتَميُّزه عن مفهومَيْ "الثورة الديموقراطية البورجوازية" و"الثورة البروليتارية" من "ترسيمة انتقال الثورة العالمية من أوروبا إلى العالم الثالث المستعمَر، وإلى أكثر مناطقه تخلفاً، في سياق التناقض العالمي الجديد الناتج عن العصر الإمبريالي ما بين العالم الثالث والإمبريالية و"الأمم الصناعية الكبيرة". فـ "كافة تلك الثورات [في العالم الثالث] هي ثورات أقطار متخلفة ومستعمَرة" لا يمكن أن تحقق أهدافها المركبة في التحرر الوطني والديموقراطية الشعبية إلا من خلال "تحالف الديموقراطية الشعبية" بقيادة "طليعة ماركسية"[94] وعبر "حرب التحرير الشعبية المتواصلة" (الشكل الفيتنامي للجبهة وشكل التجربة الصينية في حرب التحرير).

كان الفصيل الأساسي في هذا الحزب الجديد وهو فصيل "الجبهة الديموقراطية الشعبية" قد وضع عام ١٩٦٨ خطة سرية لـ "**حرب عصابات**" تقوم على "التشكيلات المسلحة الصغيرة وعلى شكل وحدات في بادئ الأمر، والمعارك الصغيرة وتكتيك الضرب والفرار السريع تحت جنح الظلام"

انطلاقاً من "المناطق الجبلية الوعرة والمناطق الكثيفة بالشجر والنبات"[٩٥]. وحددت الخطة نقطة انطلاق "حرب العصابات" في مرحلتها الأولى، في المنطقة الجنوبية لجبال سروات التي تشمل عسير ونجران حتى اليمن. وتم اختيار هذه النقطة بسبب "بيئتها الصالحة لعمل رجال العصابات على أن يتم نقل حرب العصابات لاحقاً، إلى "المنطقة الشرقية المحايدة" رغم نقص مواصفاتها البيئية الصالحة لحرب العصابات، ويهدف استثمار التناقض التقليدي ما بين قبائل هذه المنطقة (شمر، الحويطات والعجمان في المنطقة الشرقية ونجد) ضد العائلة الحاكمة[٩٦]. وقد تم وفق هذه الخطة بعض عمليات حرب الغوار إلا أنها بالتأكيد ما كان ممكناً لها أن تطيح بالنظام بل عكست التوتر الحاصل في البلاد لا أكثر[٩٧]، رغم أنه تم إيفاد الكوادر إلى المنطقة الشرقية بهدف تهيئتها لتشوب حرب غوار فيها.

لعبت عدة عوامل في تسريع الدمج ما بين "منظمة الثورة الوطنية" و"الجبهة الديموقراطية الشعبية" أي ما بين يسار الحركة والبعث السابقين. كان هذا الاندماج "تتويجاً لسلسلة لقاءات سابقة وقديمة تمت بين كلتا المنظمتين" على المستوى القاعدي والقيادي، ووجود "أرضية مشتركة واحدة تقف عليها المنظمتان" وتمثل "تجانساً تاماً في نظرهما ومعالجاتهما لمختلف المسائل الفكرية والنضالية اليومية والتنظيمية"، واتفاق الفصيلين على "فصل تجربة التجمعات والمنظمات اليمينية البورجوازية الصغيرة والإصلاحية اليسارية في أن تعطي جواباً حاسماً لمسألة الثورة في الجزيرة العربية" وانطلاقتهما من "الاشتراكية العلمية كدليل عمل"[٩٨].

إذا كانت تلك العوامل قد وفرت إمكانية مسبقة للاندماج ما بين المنظمتين، فإن فشل انقلاب حزيران ١٩٦٩ قد لعب دوراً حاسماً في تطوير اللقاءات الجبهوية، ما بينهما على أساس "الجبهة الوطنية" إلى "الاندماج" على أساس "وحدة اليسار الثوري في الجزيرة العربية".

ففي الخامس من حزيران ١٩٦٩، خططت "منظمة الثورة الوطنية" (يسار حركة القوميين العرب السابقة) ومنظمة "اتحاد شعب الجزيرة العربية" (الناصرية بقيادة ناصر سعيد) لانقلاب عسكري[٩٩]، ضم مجموعة كبيرة من الضباط السعوديين، وغالبيتهم من سلاح الطيران. وزعم أن الضباط كانوا يعتزمون اغتيال الملك فيصل وأخيه الأمير سلطان وزير الدفاع والطيران، والاستيلاء على العاصمة، ثم إعلان "**جمهورية الجزيرة العربية**". ويبدو أن الإنقلابيين قد وجدوا دعماً من إحدى القبائل الحجازية في منطقة الطائف حيث يقع المقر الصيفي للملك فيصل، ومن كبار التجار في جدة والمدن الحجازية الأخرى. وكان لـ "**اتحاد شعب الجزيرة العربية**" هنا نفوذ سياسي يستثمر العداء الحجازي التقليدي لأمراء نجد السعوديين الذين ضموا الحجاز إلى المملكة وقضوا على "استقلالها". ووفق بعض المصادر كانت خيوط المؤامرة تمتد إلى وزارة الدفاع وأمن الدولة ووزارة التعليم و"بترومين" وغيرها من مؤسسات الدولة، غير أنه وقبيل ساعات من تنفيذها تمكنت السلطات عبر جاسوسها المزروع في شبكة المتآمرين من كشفها واعتقال بضع مئات من الضباط لا تزيد رتب

غالبيتهم عن رائد، وكان بين المعتقلين العميد داوود الرومي آمر قاعدة الظهران وسعيد العمري قائد حامية الظهران اللذان قتلا إبان التعذيب. كما اعتقل عدد من عمال النفط والمستخدمين وموظفي المصارف وقدر عدد الذين تم إعدامهم في آب ١٩٦٩ بـ ٤٠ متهماً، وتوالت أنباء عن حملات اعتقال وإعدام وتعذيب جماعية بعيد فشل الانقلاب، ورُبط توالي تلك الحملات بأنباء عن محاولات انقلابية أخرى فاشلة يرجح أن السلطات السعودية "فبركتها" لتبرير حملتها ضد المعارضين[١٠٠].

تُعرف تلك الاعتقالات في الوثائق الداخلية للمعارضة بـ **"حملة حزيران"**، وقد قدَّرت وثيقة سرية مشتركة لـ **"منظمة الثورة الوطنية"** و**"الجبهة الديموقراطية الشعبية"** في الجزيرة العربية، أثر تلك الاعتقالات على المعارضة في أن السلطة "تمكنت معها من تصفية بعض [المنظمات والتجمعات الوطنية التقدمية] تصفية شبه كلية"[١٠١] وتم في هذه الوثيقة وصف الوضعية الفعلية لما تبقى من المنظمات بـ "الضعف والتعدد والتباعد"[١٠٢].

كانت "الجبهة الديموقراطية الشعبية" في الأساس، تنطلق ومنذ عام ١٩٦٨ من رفض السبيلين: السلمي والانقلابي العسكري. وإذا كانت تصمُ السبيلِ السلمي الإصلاحي بـ "الخيانة" فإنها قد رفضت أن يكون "الانقلاب العسكري" منهجاً أساسياً لها، لكن من دون أن يعني ذلك "إصدار حكم قاطع بعقم الطريق العسكري" واتخاذ موقف عدائي "تجاه أي محاولة يضطلع بها الجيش"[١٠٣]. ورغم أن "الجبهة الديموقراطية الشعبية" كانت في عداد المتهمين بالانقلاب، واعتقل عدد من كوادرها، فإنه يمكن القول إن الانقلاب لم يكن سياستها، بل كان الكفاح المسلح والبؤر الثورية وحرب العصابات هو نموذجها الأساسي.

دفع فشل الانقلاب وما نتج عنه من تفكيك لمنظمات المعارضة، "منظمة الثورة الوطنية" و"الجبهة الديموقراطية الشعبية" إلى تأكيد "فشل الطريق العسكري لإسقاط النظام باعتباره الطريق الأسهل والمنفصل عن "مشاركة الجماهير الكادحة في إحداث التغيير ومن فوقها، والقاصر أساساً وبالضرورة عن أن يضطلع بمهام تصفية بنى ومؤسسات النظام القائم برمته، وإشادة النظام الجديد على أنقاضه. وفي ١٦ شباط ١٩٧٠ تم الاتفاق على "الدمج والتوحيد الكامل" ما بين الحزبين ونشوء منظمة جديدة عنهما تحمل اسم **"الحزب الديموقراطي الشعبي في الجزيرة العربية"**[١٠٤].

سرعان ما تعرض الحزب الجديد إلى هزة داخلية، تجلت في انشقاق عدد مهم من كوادره القيادية، والتحاقهم **بجبهة التحرر الوطني السعودية**. ووصفت قيادة الحزب المجموعة المنشقة، رمزياً بـ **"العشرة المستقيلين"** والتحريفية المعاصرة. ويستخدم التعبير الأخير عادة في معرض ترذيل ماركسية الأحزاب الشيوعية. إذ ساهم عدد من هؤلاء "التحريفيين المعاصرين" وفق وصف قيادة الحزب لهم، بتحويل جبهة التحرر الوطني إلى **الحزب الشيوعي في السعودية** (آب ١٩٧٥).

بحلول عام ١٩٧٥ انحسر نشاط الحزب كلياً، وعاد كل ما تبقى من كوادره إلى السعودية بموجب العفو العام الذي صدر بعد اغتيال الملك فيصل في ٢٥ آذار ١٩٧٥، باستثناء أمينه العام الدكتور أنور ثابت (فهد دغيسر) الذي اختار البقاء في المنفى.

في المشرق

أولاً- الحركة الاشتراكية العربية في العراق

انشقت "الحركة الاشتراكية العربية" في العراق بُعيد نكسة حزيران ١٩٦٧ إلى ثلاثة تنظيمات هي: "الحركة الاشتراكية العربية" بقيادة **عبد الإله النصراوي** وضمت بشكل أساسي فرع حركة القوميين العرب في العراق، و"الحركة الاشتراكية العربية" (تيار التنظيم الطليعي الناصري) بقيادة الدكتور **خير الدين حسيب** و"حزب الوحدة" بقيادة صبحي عبد الحميد (من كتلة الضباط القوميين)[١٠٥]. وفي منتصف تموز ١٩٦٨ عقدت "الحركة الاشتراكية العربية" (فرع حركة القوميين العرب) مؤتمرها القطري في بيروت. وتمخض عنه تجذيرها يسارياً، وتطهيرها مما سمي في لغة اليسار بـ "الجيوب اليمينية" التي كان هاشم علي محسن وفؤاد الركابي من أبرز رموزها القيادية[١٠٦]. وفي كانون الثاني ١٩٦٩ شارك مندوب عن "الحركة" في اجتماع ١٩٦٩ الذي أعلن "تصفية حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى" وتحولها إلى منظمات قطرية ماركسية-لينينية.

تشكلت "الحركة الاشتراكية العربية" إذن بشكلها الذي يمثل يسار حركة القوميين العرب في العراق يوم ١٧ تموز ١٩٦٨ أي في اليوم نفسه الذي تم فيه الانقلاب الذي أطاح بحكم عبد الرحمن عارف في العراق. وقبيل الانقلاب عرضت كتلة النايف-الداوود على "الحركة" التحالف معاً في إطار هذا الانقلاب، غير أن المكتب السياسي لـ "الحركة" بأغلبية أعضائه قرر عدم التحالف بسبب ارتباطات النايف المشبوهة[١٠٧]، فتم الانقلاب في إطار التحالف ما بين كتلة النايف-الداوود والبعث.

في ٣٠ تموز ١٩٦٨ تمكن البعث من إبعاد كتلة النايف-داوود عن السلطة الجديدة، والانفراد بها فعلياً، ولم يتجاهل البعث يومئذ القوى القومية المنافسة إلا أنه لم يظهر اهتماماً زائداً بكسبها لصالح جبهة مشتركة. وكانت هذه القوى مشرذمة على الأقل إلى تسع منظمات قومية متصارعة ومنافسة للبعث. ومثلت "الحركة الاشتراكية العربية" بجناحيها المتصارعين: الماركسي-اللينيني الذي يمثل يسار حركة القوميين العرب السابقة (عبد الإله النصراوي) والناصري اليساري (د. خير الدين حسيب) أكبر هذه المنظمات وأهمها وفق تشخيص حنا بطاطو. ولم يمض وقت طويل إلا وشعر الجناحان أن النظام كان يتلاعب بهما، أحدهما ضد الآخر، وبكلهما ضد الشيوعيين. أما التيار الماوي في الحزب الشيوعي العراقي (جناح القيادة المركزية-عزيز الحاج). فكان قد شرع في مطلع

حزيران ١٩٦٨ أي قبل ستة أسابيع من وثوب البعث على السلطة، بخوض معركة الأنصار الأولى التي شجبها الحزب الشيوعي العراقي "اللجنة المركزية" بوصفها مبادرة "فردية" و"منعزلة عن الجماهير". وفي هذا السياق كان من الطبيعي أن يتودد البعث إلى الحزب الشيوعي العراقي-اللجنة المركزية، ويسعى لتأمين تحالف معه. فأصدر كدليل حسن نية في ٥ أيلول عفواً عن "كافة" المعتقلين السياسيين، وأعاد في ١٢ منه جميع الموظفين المطرودين لأسباب سياسية إلى أعمالهم، وسمح للشيوعيين بالعودة من المنفى، إلا أنه لم يظهر أي استعداد لتلبية المطلب الأساسي الخاص: حرية العمل الحزبي[١٠٨]. وأعلن البعث تمسكه بسياسة وطنية في المجال النفطي، وتبنيه لاتفاقية ٢٩ حزيران لحل المسألة الكردية. وقد قيَّمت صحافة "الحركة" هذه الخطوات واعتبرتها "خطوات إيجابية لتحسين علاقة [البعث] مع القوى الأخرى"[١٠٩]. وتم في الوقت نفسه تحول موضوع تشكيل "الجبهة الوطنية" إلى موضوع رئيسي لكافة القوى، إذ أخذت صحيفة "الثورة" الناطقة بلسان الحزب تفرد صفحاتها في ت١ ١٩٦٨ لمناقشة هذا الموضوع[١١٠]. غير أن نتائج الانتخابات النقابية التي جرت في هذا الشهر أثبتت أن الواقع هو عكس نوايا البعث المعلنة، وأن خطته هي إحكام السيطرة.

في تشرين الثاني ١٩٦٨ شرع جهاز الاغتيالات السري الخاص بالبعث، بتنفيذ حملة اغتيالات منظمة، استهدفت تأديب خصومه السياسيين. ووصفت صحافة "الحركة" ذلك بأن البعث "يسلك من جديد طريق الإرهاب القديم ضد خصومه السياسيين" و"شق القوى التي تختلف معه"[١١١].

وفي أواخر كانون الثاني ١٩٦٩ أصدرت "الحركة الاشتراكية العربية" بالاشتراك مع الحزب الشيوعي العراقي بياناً دعت فيه إلى "بناء جبهة داخلية متينة، وقيام حكومة وطنية ائتلافية تشارك فيها القوى والأحزاب الوطنية التقدمية جمعاء، لتستطيع كسب ثقة الجماهير وإطلاق طاقاتها الخلاقة لتصفية آثار العهود الدكتاتورية في شتى المجالات، ولتكون سنداً متيناً ودعامة راسخة للنضال الوطني في تصديه الحازم للاستعمار والصهيونية والرجعية والعدوان". ووصفت "الحركة" البعث بـ "استمرار الاستئثار، والتسلط، واحتكار الحكم من قبل أقلية ضئيلة، وحرمان القوى والأحزاب الوطنية وجماهير الشعب كافة من الحريات والحقوق الديموقراطية، واستمرار سيف الإرهاب مسلطاً"، واتهمته باستثناء "الألوف من العسكريين الوطنيين والقوميين التقدميين" من إعادتهم إلى "أعمالهم ووظائفهم" بل وقيامه بـ "ابعاد عدد من صغار الضباط القوميين والتقدميين من الجيش والطيران، ويعتزم ممارسة تصفيات جديدة مماثلة"[١١٢].

وفي حزيران ١٩٦٩ تقدمت "الحركة" ببرنامج أولي حول إنشاء "جبهة وطنية تقدمية" في العراق ركزت سياسياً على رفض "الحل السياسي أو السلمي" للقضية الفلسطينية و"إدانة سياسة مؤتمرات القمة" و"إزالة الكيان الصهيوني الإسرائيلي، وإقامة جمهورية ديموقراطية شعبية عربية في

فلسطين، تتعايش فيها جميع الأديان" و"دعم المقاومة الفلسطينية المسلحة دون شروط ومخططات" و"معارضة قرار مجلس الأمن الصادر عام ١٩٦٧ حول مسألة العدوان الصهيوني-الإمبريالي" و"تقوية طاقات العراق العسكرية النظامية، وتدريب وتسليح الجماهير الشعبية، استعداداً للمعركة مع العدو الصهيوني"[١١٣].

في ١٥ ت٢ ١٩٧١ نشر البعث مسودة ميثاق لعمل وطني[١١٤] ودعا جميع الأحزاب والقوى إلى مناقشته، واستغرق النقاش سنتين تقريباً في الاجتماعات والصحافة. وتمركز الحوار الفعلي للبعث حول الجبهة مع الحزب الشيوعي العراقي. وفي آذار ١٩٧٢ تم إعلان "الجبهة" وتشكلت من البعث والحزب الشيوعي العراقي والحزب الديموقراطي الكردستاني ومستقلين، وشغل البعث ثمانية مقاعد فيها في حين شغل كل من الشيوعي والديموقراطي الكردستاني ثلاثة مقاعد، وأعطيت المقاعد الثلاثة الأخرى لمستقلين.

ورغم أن"الحركة الاشتراكية العربية" هي أكبر وأهم القوى القومية وتمثل يسار هذه القوى، فإنه تم استبعادها عن الجبهة، فقد اعتبر البعث تلك القوى تيارات، ووضع ممثلاً هامشياً لها هو الدكتور **هشام الشاوي** الذي كان قد شكّل في أواخر الخمسينات تنظيماً محدوداً باسم "**الرابطة القومية العربية**"[١١٥]. ولم تستمر هذه الجبهة، وتم إضعاف القوى المعارضة وسحقها وتفريغ المجتمع العراقي منها، وإجبارها على الإقامة في المنفى، وكان نصيب "الحركة الاشتراكية العربية" في هذه الحراكات أن تحولت إلى مجموعة معارضين وطنيين ديموقراطيين في المنفى.

ثانياً - "منظمة الاشتراكيين اللبنانيين" في لبنان

إثر قرار يسار حزكة القوميين العرب في كانون الثاني ١٩٦٩ بـ "تصفية حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى" قرر الفرع اللبناني لحركة القوميين العرب، تحوله إلى منظمة قطرية لبنانية تحت اسم "منظمة الاشتراكيين اللبنانيين". ولم يكن هذا التحول فعلياً سوى تغيير في الاسم من "حركة القوميين العرب" إلى "منظمة الاشتراكيين اللبنانيين". إذ أصبح الفرع اللبناني منذ مطلع عام ١٩٦٨ مستقلاً رغم بقائه شكلياً أو اسمياً تحت يافطة "حركة القوميين العرب".

اعتبر فرع الحركة اللبناني السابق تشكيله لـ "منظمة الاشتراكيين اللبنانيين" عام ١٩٦٩ تجسيداً لـ "انفصاله الكلي عن حركة القوميين العرب" و "تصفية حسابه مع ماضيه السياسي وانتمائه السابق إلى الحركة، تصفية قاطعة وواضحة وعلنية"[١١٦]. وقد جابهت هذا الفرع مسألة تبرير نشوء منظمة ماركسية-لينينية في لبنان في ظل وجود الحزب الشيوعي اللبناني، الذي تميز

منذ عام ١٩٦٨ عن الأحزاب الشيوعية العربية باقترابه من طرح اليسار القومي للمسألة القومية. وقد أدى ذلك إلى دخول المنظمة الوليدة في صراع إيديولوجي-سياسي حاد مع الحزب الشيوعي اللبناني خلال أواخر عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٠، على صفحات مجلتي "الحرية" و"الأخبار"، بعد تاريخ التحالف السابق ما بينهما من خلال "جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية في لبنان" التي انهارت بُعيد نكسة حزيران ١٩٦٧ عملياً.

حددت المنظمة نقدها للحزب الشيوعي اللبناني بأفكاره الاشتراكية الانتقائية وخطه السياسي اليميني وممارسته الأممية الخاطئة وتنظيمه البيروقراطي المفلس على حد تعبيرها. ورأت أن غربة الحزب المتزايدة عن الماركسية-اللينينية الثورية، وتدحرجه نحو اتجاهات اشتراكية-ديموقراطية إصلاحية قد جعلت اشتراكيته لا تتميز كثيراً عن اشتراكية البورجوازية الصغيرة السائدة، كما أن الحزب قد مارس سياسة استسلام طبقي وإيديولوجي تجاه الأنظمة البورجوازية البيروقراطية العسكرية، وانضبط ضمن اتجاهاتها الاستراتيجية وخططها التكتيكية، والتزم بموضوعة قيادة البورجوازية الصغيرة للثورة الوطنية الديموقراطية، ونظّر لطريقها اللارأسمالي في التنمية. أما في المجال اللبناني فسقط الحزب في "الاقتصادية العمالية" وتقوقع نضاله في "جدران انعزالية لبنانية خانقة" ولم يفهم جدل العلاقة ما بين النضال الوطني اللبناني وبين ما هو ثوري وجذري في الوضع العربي ممثلاً بالمقاومة الفلسطينية. وفي المجال الأممي تميز الحزب بذيليته للسوفييت وبممارسته الخاطئة واللاثورية للأممية، كما تميز بتكوينه القيادي البيروقراطي ذي الأفق البورجوازي الصغير.

من هنا رأت المنظمة أن "انحراف" الحزب الشيوعي اللبناني عن الماركسية-اللينينية ليس عارضاً بل "متأصلاً في تكوينه"، إذ "فقد [الحزب] قدرته على أن يكون حزباً طليعياً" وبالتالي بات على الماركسي-اللينيني في ظل عدم جدوى "النضال من داخله" أن "يشق طريقه" خارجه[١١٧]. ورأت المنظمة أنها تمثل هذا الطريق، لإنشاء حزب ماركسي لينيني ثوري جديد في لبنان، يشكل في تنظيرها فعلياً بديلاً عن الحزب الشيوعي اللبناني، فما خصائص هذا الحزب المأمول؟

يمكن تكثيف هذا الحزب بأنه طليعة -أقلية ماركسية-لينينية ثورية متماسكة تقود عملية التسييس الثوري للجمهور البورجوازي الصغير الذي يشكل أكثرية السكان في لبنان، في ظل ضعف الطبقة العاملة والسمة البورجوازية الصغيرة للريف اللبناني. ولا يمكن وفق منطق المنظمة إنضاج استقطاب طبقي -سياسي ثوري في لبنان، إلا بالارتباط ما بين النضال الوطني اللبناني وحركة التحرر الوطني، من حيث أن نمو الثورة الوطنية الديموقراطية في المنطقة العربية هو

"الرافعة التاريخية" لتلك العملية. وحددت المنظمة المقاومة الفلسطينية كممثل لهذه الرافعة. ورأت في حركتي نيسان (١٩٦٩) وتشرين (١٩٦٩)[١١٨] اللتين تمتا في مجرى التلاحم مع المقاومة الفلسطينية، تعبيراً جذرياً عن انفصال اليسار عن البنى السياسية الطائفية التقليدية. وبذلك لا يستطيع اليسار اللبناني أن يكتسب جذريته ووضوحه واستقلاله عن تلك البنى إلا بمدى التحامه بما هو متقدم في حركة التحرر الوطني العربية أي المقاومة الفلسطينية[١١٩].

يمكن القول في ضوء ما سبق إن "منظمة الاشتراكيين اللبنانيين" ترى في الوعي الماركسي-اللينيني الثوري وفق فهمها له تعويضاً عن غياب التبلور الطبقي البروليتاري في لبنان. وتبعاً لذلك لا يمكن التسييس الثوري للجماهير اللبنانية البورجوازية الصغيرة إلا عبر الارتباط العضوي بما هو "طليعي" في حركة التحرر الوطني العربية، وتحديداً المقاومة الفلسطينية التي يمثل عنفها الثوري أرقى أشكال الثورة وفق فهم المنظمة. ومن هنا فإن المنظمة تركّز كثيراً على عنصر الإرادية وتصدر في مفهومها للطليعة-الأقلية المتماسكة عن منطلقات نظرية بحتة.

ردَّ الحزب الشيوعي اللبناني على أطروحات "منظمة الاشتراكيين اللبنانيين"، وأعلن أن التمييز هو ما بين "اليسار الحقيقي" و"اليسار المغامر" الذي تمثله بعض "الشلل اليسارية-الاشتراكية في تشويه مواقف الأحزاب الشيوعية وفي محاولاتها الدائبة لتقسيم الحركة الثورية عندما تجد نفسها عاجزة عن جر الجماهير لتبني أفكارها والسير وراء شعاراتها" وهو ما يبرز في "الإفراط في الثورية" وفي "حملتها" لتعويض الافتقاد إلى الثورية الحقيقية التي يتطلبها الواقع الموضوعي. وتم وصف هذه الأطروحات بآراء "فريق من التروتسكيين الجدد" أطلقوا على أنفسهم "اسم منظمة الاشتراكيين اللبنانيين تمييزاً لها عن حركة القوميين العرب التي كان أفرادها ينتمون إليها"[١٢٠]. وانتهى "يساري لبناني" (هو الشهيد مهدي عامل) إثر سجال مفصل، إلى وصف هذه الأطروحات بـ "تبني الماركسية اللينينية بأسلوب انتقائي تمتزج فيه الحقائق الماركسية-اللينينية بالتشويهات والتحريفات التروتسكية والمغامرة والفوضوية وجميع الاتجاهات المعادية للشيوعية المغلفة بأردية "يسارية"[١٢١]. ورأى مهدي عامل في هذه الأطروحات تعبيراً عن "تبنٍ لفظي للماركسية-اللينينية "كموضة" و"قولبتها" في إطار العقلية البورجوازية الصغيرة الشوفينية. بما يعنيه ذلك من "خطر الانزلاق في طريق التحول من تيار سياسي إلى زمرة منعزلة من "المنظّرين"[١٢٢].

خلال هذا السجال التقت "منظمة الاشتراكيين اللبنانيين" (الوريث اليساري لحركة القوميين العرب في لبنان) مع منظمة "لبنان الاشتراكي" وعقدت المنظمتان في أيار ١٩٧١ مؤتمراً توحيدياً تأسيسياً تمخض عنه تشكيل "منظمة العمل الشيوعي" في لبنان.

تأسّست منظمة "لبنان الاشتراكي" في منتصف الستينات في شكل حلقة انتلجنسوية، أخذت تعيد النظر نقدياً بتجربة الحركة القومية وايديولوجيتها. وكانت هذه الحلقة تضم بعثيين سابقين احتكوا بالماركسية والتصقوا بمنهجها. كانت منظمة "لبنان الاشتراكي" بوصفها حلقة نخبوية أنتلجنسوية غنية بالكوادر الإيديولوجية في حين كانت "منظمة الاشتراكيين اللبنانيين" بحكم وراثتها لـ "جماهيرية" حركة القوميين العرب في بعض المناطق اللبنانية تمتلك قاعدة جماهيرية. ونسبة أقل من الكوادر الأنتلجنسوية[١٢٣]. وانعكست الأهمية الأنتلجنسوية لمنظمة "**لبنان الاشتراكي**" في "**منظمة العمل الشيوعي**" الجديدة، بتحول قراءة أحد أبرز رموزها النظرية لـ "رأس المال" لماركس إلى مصدر تثقيفي داخلي أساسي في المنظمة وقاعدة لتجنيد الأعضاء الجدد، وكان ذلك الرمز هو وضاح شرارة إضافة إلى رموز أخرى تميزت بحضورها الأساسي مثل فواز طرابلسي[١٢٤].

لم تكن ماركسية "**منظمة العمل الشيوعي**" بحكم أطرافها وطبيعة نشوئها ومصادره ماركسية مكوَّنة بل ماركسية في طور التكوين، وأدى ذلك إلى زيادة حدة الانشقاقات الإيديولوجية-التنظيمية فيها، وكان أبرز هذه الانشقاقات، انشقاق "القطاع العمالي" وانشقاق جماعة نشرة "المناضل" وانشقاق "المجموعة المستقلة" المتمحورة حول "نضال الشعب" وانشقاق جماعة أخرى لم يستطع الانضمام إلى "**لبنان الاشتراكي**" أن يُلَبننها. غير أن هذه الانشقاقات لم تتمكن من الاستقلال في تعبيرات تنظيمية مستقلة مهمة تمتلك حضوراً سياسياً. ويُفهم من وصف المنظمة لبعض تلك الانشقاقات، إنها انشقاق أيديولوجي-سياسي يمثل "ارتداداً" وتعبيراً عن "انحراف نظري وسياسي كامل أخذ يعيد النظر بالماركسية-اللينينية وبدور الطبقة العاملة القيادي في المرحلة الوطنية الديموقراطية، ويستبدل التحليل الطبقي ووجهة النظر البروليتارية في قضايانا الوطنية والقومية بنظرة قومية وعفوية تنتج ممارسة فوضوية انعزالية ومغامرة" في حين شخص الفريق المستقل أزمة المنظمة بتكوينها الأنتلجنسوي البورجوازي الصغير، وأخذ عليها البعض نمط تحالفاتها اللبنانية[١٢٥].

كانت مشكلة "منظمة العمل الشيوعي" الكبرى هي المشكلة ما بين قطريتها التي تتطلب "اللبننة" وفق الخصائص الموضوعية للواقع اللبناني وما بين ربطها لتثوير الواقع اللبناني بتوسيع حركة التحرر الوطني العربية وتجذرها وانتشارها ممثلة بالمقاومة الفلسطينية، إذ اعتبرت نفسها بوصفها "طليعة-أقلية" "متماسكة" أداة لتثوير التركيبة الطبقية اللبنانية البورجوازية الصغيرة عبر الالتحام بحركة التحرر الوطني العربية ورافعتها الأساسية: المقاومة الفلسطينية.

تبعاً لذلك، انخرطت المنظمة في الحرب الأهلية. كانت المنظمة وفق فواز طرابلسي قد شكلت نواتها القتالية منذ التأسيس بالارتباط مع المقاومة، إلا أنها اعتبرت نفسها منظمة مناضلين سياسيين بالدرجة الأولى، وربما يعكس قول طرابلسي رأي مجموعة "لبنان الاشتراكي" أكثر مما يعكس رأي "**منظمة الاشتراكيين اللبنانيين**" في منظمة العمل الشيوعي، إذ أن محسن إبراهيم ومنذ عام ١٩٦٩

ألحّ على أن العنف الثوري هو أرقى أشكال النضال الوطني. من هنا كانت "المنظمة" عضواً فعالاً في كافة الجبهات اللبنانية الداعمة للمقاومة، فشغل أمينها العام محسن إبراهيم منصب الأمين العام التنفيذي للمكتب السياسي المركزي للحركة الوطنية. ووفق طرابلسي الأمين العام المساعد، انخرطت المنظمة في الجبهات العسكرية للحرب الأهلية، وقاتلت في بيروت والجبل والشمال والجنوب والبقاع، وقدمت خمسة وسبعين شهيداً وشهيدة، إضافة إلى اعتمادها على قوات الميليشيا الشعبية[١٢٦].

إثر التحولات التي نتجت عن نهاية الحرب الأهلية اللبنانية، أخذت منظمة العمل الشيوعي تضمحل سياسياً وتفقد أظافرها العسكرية، وتتفكك كوادرها السياسية،وتفقد حضورها السياسي والجماهيري. فتمخض عن انهيارها الفعلي شخصيات وطنية مستقلة تعمل وفق تعقيدات الواقع الجديد.

ثالثاً – الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين

نظراً إلى صعوبة حصر ومتابعة تطور كل من هاتين "الجبهتين"، في حدود هذا الفصل الذي يُعنى بمصائر حركة القوميين العرب، فإننا سنركز على موقفهما من "حركة القوميين العرب" بعد أن أعلن يسار الحركة في كانون الثاني ١٩٦٩ "**تصفيتها شكلاً ومحتوى**".

أ– الجبهة الشعبية الديموقراطية:

تم سابقاً وصف المشهد الدرامي الذي انشق فيه "الفريق التقدمي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، عشية حل اليسار لحركة القوميين العرب. فأعلن "الفريق التقدمي" في ٢١ شباط عن استمرار عمله تحت اسم "**الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين**".

أعلنت "الجبهة" عن "الالتزام التام بقرارات **مؤتمر آب** والعمل على ترجمة برنامج آب السياسي والعسكري والثوري" (أي المؤتمر الأول للجبهة الشعبية ذو الأغلبية اليسارية). وتشكلت اللجنة المركزية للجبهة من اللجنة المركزية "الأكثرية التقدمية" نفسها التي انتخبها مؤتمر آب، والتي لم يصادق الطرف الآخر في حينه عليها، فتم تشكيل لجنة مركزية جديدة يومئذ لم يمثل فيها من تلك "الأكثرية التقدمية" سوى نايف حواتمة كـ "تسوية مؤقتة" بين الطرفين المتنافسين، يعقد بعدها مؤتمر آخر بعد ثلاثة شهور على قاعدة انتخابية.

أدانت "الجبهة الشعبية الديموقراطية" ممارسات يمين حركة القوميين العرب الذي يقود يمين الجبهة الشعبية" وقرر "إنهاء كل علاقة مع يمين حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى، وإنهاء علاقة هذه الفروع والتنظيمات بيمين الجبهة الشعبية والعمل المستقل إيديولوجياً وتنظيمياً وعسكرياً" وأكدت البجهة التزامها بـ "طريق تحرر البلدان المتخلفة–أسية وأفريقيا وأميركا اللاتينية– في عصر الاستعمار والامبريالية. وهو "**طريق واحد .. طريق الكفاح المسلح والعنف الثوري**

المرتبط **بإيديولوجية ثورية .. إيديولوجية الطبقة العاملة**" وربط "مسألة تحرير فلسطين جدنياً ويومياً بالنضال العالمي المشترك ضد الاستعمار والامبريالية والرجعية العالمية"[١٢٧].

ومثل سائر المنظمات اليسارية الجديدة المنبثقة عن تلاشي حركة القوميين العرب، دخلت الجبهة الجديدة في سلسلة اندماجات جديدة، فاندمج فيها في ٩ حزيران ١٩٦٩ كل من "**عصبة اليسار الثوري الفلسطيني**" و"**المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين**". ودعت "العصبة" انطلاقاً من شعارها في "وحدة اليسار الوطني الفلسطيني" " البؤر الثورية اليسارية" الفلسطينية إلى "أخذ مكانها ضمن الجبهة"[١٢٨].

أما "**المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين**" فعقدت مؤتمرها على أساس انتخابي في قاعدة الجبهة الشعبية الديموقراطية في وادي الزرقاء بالأردن، وأيدت غالبية أعضاء المؤتمر الاندماج في الجبهة الشعبية الديموقراطية. في حين عارضت "الأقلية" التي تتمركز في الكويت ذلك. وأعلنت الأغلبية أنها "تمثل كل التنظيم في الضفة الغربية وكل التنظيم في سورية وغالبية التنظيم في الضفة الشرقية، وكل تنظيم لبنان، ورأت هذه الأغلبية أنه لا يمكن أن يكون في الساحة الفلسطينية- الأردنية سوى يسار ثوري واحد" . من هنا فـ "أنه لم يعد هناك مبرر لوجود المنظمة المستقل، وهي لذلك تعلن أنها انضمت إلى الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين .. وتعلن وقوع الطلاق الديموقراطي بينها وبين الأقلية"[١٢٩].

كانت هذه المنظمة قد تأسست عام ١٩٦٤ إثر مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الأول من كانون الثاني ١٩٦٤ واتخذ قرارات اعتبرتها النواة المؤسسة اعترافاً ضمنياً بإسرائيل. وقد تألفت هذه النواة من شيوعيين فلسطينيين سابقين أمثال يحيى حمودة (أول أمين عام للمنظمة ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني لاحقاً) وعبد اللطيف أبو جبارة - بو موسى (آخر أمين عام لها بعد الانشقاق) ومن بعض الضباط الفلسطينيين الذين كانوا في إطار كتلة الفريق عفيف البزري اليسارية في الجيش السوري، ثم انضم إليها عدد من البعثيين اليساريين المتمركسين أمثال يسار عسكري[١٣٠]. وقد أقامت المنظمة اتصالاً بالصين، وثمة دلائل مستقصاة ميدانياً تشير إلى التكوين الماوي لبعض أعضائها، ولنزعة المنظمة العامة المعادية للسوفييت. وكان للمنظمة قاعدة فدائية وحيدة قرب عجلون لم تتمكن من تنفيذ أية عملية فدائية[١٣١]. ولم يتم الاندماج ما بين الجناح الأغلبي في المنظمة والجبهة الشعبية الديموقراطية إلا على المستوى الفلسطيني، إذ لم توافق قيادة الجبهة الديموقراطية على تنظيم أعضاء المنظمة غير الفلسطينيين فيها. وقد تلاشت بقايا المنظمة نهائياً في حدود عام ١٩٧٣[١٣٢].

ارتبطت الجبهة الشعبية الديموقراطية بعلاقات وثيقة مع ما يمكن تسميته بالمنظمات اليسارية الجديدة غير المُسَفْيَتة التي تشكلت بعد نكسة ٥ حزيران وتأثرت بالتجارب الكوبية والصينية والفيتنامية، ولا سيما منها تلك المنظمات التي مثلت يسار حركة القوميين العرب السابقة في مختلف الأقطار. فقد كانت ماركسية الجبهة الشعبية الديموقراطية عند تأسيسها مزيجاً من أفكار الثورة الفيتنامية والظاهرة "الجيفارية" العصابية المنتشرة آنذاك في أمريكا اللاتينية، و"**التروتسكية المجالسية**" التي روجت لها قطاعات من "اليسار الجديد" في أوروبا، وكان لزاماً أن يتمايز هذا الفكر من الطبقة السوفييتية من الماركسية-اللينينية، التي كانت تتبناها الأحزاب الشيوعية العربية، حيث برز تفرده، ومنذ وقت مبكر، بالتركيز على الاختلاف في الممارسة معتبراً أنه إذا كانت الجبهة والأحزاب الشيوعية تحمل "لافتة واحدة" فإن المعضلة تمكن في "الممارسة الوطنية والأممية الصحيحة لهذه اللافتة"[١٣٣].

ب- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

اعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (**جورج حبش**) أن "الأساس النظري الذي انطلقت منه واستندت تجربتها إليه هو الأساس النظري الذي انطلقت منه حركة القوميين العرب في عملها بعد هزيمة حزيران"[١٣٤]. وتعني "الجبهة" بهذا الأساس النظري تقرير تموز ١٩٦٧ (أقرته اللجنة التنفيذية القومية لحركة القوميين العرب) والذي شكل قاعدة التجذير اليساري النظرية للحركة بعد النكسة. ومن هنا ترى الجبهة أن "ضرورة الحزب الماركسي-اللينيني لقيادة حرب التحرير الشعبية لم تعد موضوع خلاف أو نقاش في صفوف الجبهة أو صفها القيادي" بعد تقرير تموز ١٩٦٧ و"تبني اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب" للماركسية اللينينية كمرشد ودليل للعمل الوطني العربي في مرحلته الجديدة"[١٣٥].

كان جورج حبش -كما أشرنا سابقاً- يعتبر نفسه مسؤولاً عن هذا التقرير، الذي صدرَ كي يضع حداً نهائياً لأوهام استراتيجية "الالتحام بالناصرية" التي شكّلت محور الصراع في الفريق القيادي للحركة منذ عام ١٩٦٢. فلقد أصبح جورج حبش بعد النكسة ماركسياً بالفعل وليس بالاسم. وكانت الماركسية التي فكّر بها هي وفق تعبيره "الماركسية الآسيوية، **ماركسية الأحزاب الصينية والفيتنامية .. وماركسية الحزب الشيوعي الكوبي** حيث الإصرار على أولوية الكفاح المسلح"[١٣٦]. ويفسر ذلك تأكيد مؤتمر شباط ١٩٦٩ (المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية الذي عُقد عشية انشقاق "الفريق التقدمي" عنها) على شعار "**هانوي العربية** كقاعدة ثورية تحدث التلاحم بين الثورة الفلسطينية والثورة العربية" انطلاقاً من أن "استراتيجية العمل

العربي الثوري تتطابق في خطوطها العريضة مع استراتيجية العمل الثوري الفلسطيني" بوصفها استراتيجية "الثورة الوطنية الديموقراطية" التي "أصبحت واضحة من خلال التجربة الفيتنامية وقبلها التجربة الكوبية والصينية"[١٣٧]. ويخلق "اللقاء الاستراتيجي" ما بين هذه الاستراتيجية وتبني الصين الشعبية "العظيمة" لـ "نفس الاستراتيجية التحررية الثورية" "الأرض الموضوعية للقاء ثوري". إذ بينما يقتصر موقف الاتحاد السوفييتي ومنظومته الأوربية الشرقية" على منع إسرائيل من توسيع رقعتها ومد عدوانها دون أن يتناول هذا الموقف وجود إسرائيل العدواني من جذوره وأساسه" فإن الصين "تتبنى وجهة النظر الفلسطينية العربية في تحليلها لإسرائيل كقاعدة للإمبريالية، من الضروري تحطيمها والقضاء عليها". غير أن تقرير المؤتمر يستدرك ويشير إلى "أنه يبقى هناك تناقض بين هذا الفريق من المعسكر الاشتراكي [يعني الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية] وبين الوجود الصهيوني والإمبريالية في وطننا. وإن هذا التناقض يخلق بالتالي مجالاً للتحالف بيننا وبين هذه الدول الاشتراكية"[١٣٨].

دفعت الهوية اليسارية التي تبنتها الجبهة الشعبية في مؤتمر شباط، **نايف حواتمة** أبرز رموز الفريق التقدمي المنشق عنها، وأكثرها رايكالية ونفوذاً في أوساط اليسار العربي الجديد، إلى القول إن جورج حبش يتظاهر بالماركسية ويريد أن يعطي الانطباع بأنه يساري مؤمن بالماركسية، مع أنه يسلك في السياسة مسلكاً غير ماركسي[١٣٩]. في حين أن بعض الرموز الحركية التقليدية اعتقدت أن تبني "التزام الماركسية-اللينينية ستار للتمويه وإخفاء لليمينية عن العناصر التي رفضت الانشقاق وعارضته"[١٤٠]. إذ تحلّقت تلك الرموز إثر الانشقاق اليساري النهائي عن الحركة في كانون الثاني ١٩٦٩ حول جورج حبش في الجبهة الشعبية.

رأت الجبهة الشعبية في مؤتمر شباط أنه بانشقاق جبهة التحرير الفلسطينية (أحمد جبريل)، ومجموعة المستقلين عنها، فإنه لم يبقَ في الجبهة سوى **الفرع الفلسطيني لحركة القومين العرب ومنظمة أبطال العودة**، التي رعت الحركة تأسيسها وتألف معظم كادرها القيادي من الحركة. من هنا "أصبحت الصورة الجديدة، صورة تطابق شبه تام بين الحركة من ناحية وبين الجبهة من ناحية ثانية. ففكر الجبهة السياسي هو فكر الحركة كاملاً دون أي نقصان، وتكوينها إلى حد بعيد هو تكوين الحركة ... وإذا كان التطابق حاصلاً بين الفكر من ناحية والتكوين من ناحية ثانية، فإن أي تمييز استراتيجي محدد بين الحركة والجبهة لا يعود قائماً" وبالتالي لا يبقى هناك أي أساس للتمييز ما بين "الحركة" و"الجبهة". من هنا تبنى مؤتمر شباط خط "انصهار تنظيم الحركة في الساحة الفلسطينية ضمن تنظيم الجبهة" وفق شعار "**الحركة في خدمة الجبهة وليس الجبهة في خدمة الحركة**"[١٤١]. وبهذا المعنى أصبحت "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" حزباً يمثل الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب وفق الاستراتيجية السياسية والتنظيمية التي أقرها مؤتمر شباط.

وكانت الجبهة الشعبية في ذلك التنظيم الوحيد بين سائر المنظمات التي انبثقت عن تلاشي الحركة، والذي اعتبر نفسه استمراراً لحركة القوميين العرب وفق تقرير لجنتها التنفيذية القومية (تموز ١٩٦٧) ووفق ترجمته الفلسطينية في مؤتمر شباط (١٩٦٩).

رابعاً - حزب العمل الاشتراكي العربي

من حركة القوميين العرب إلى حزب العمل الاشتراكي العربي:

شرعت هيئة قيادية حركية محدودة، التفت حول الدكتور **جورج حبش** في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بالعمل تحت اسم "**القيادة المركزية العربية المؤقتة**". وتحددت وظيفة هذه الهيئة بإعادة بناء منظمات حركة القوميين العرب المنهارة في إطار حزب جديد حمل اسم "**حزب العمل الاشتراكي العربي**". وقد بيّن الأمين العام للحزب الدكتور جورج حبش الذي هو في الآن ذاته الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "أن هزيمة حزيران، مثل كل هزيمة قومية، أوجدت ظروفاً موضوعية جديدة ... وإن تنظيم "حركة القوميين العرب" بتفاعله العملي مع هذه الظروف، وهذه الرؤية، يتحول اليوم إلى تنظيم سياسي جديد هو: حزب العمل الاشتراكي العربي، ليكون هذا الاسم معبّراً عن حقيقة التغير الجذري في البنية النظرية والطبقية لحركة القوميين العرب"[١٤٢].

لم تتعدَ فكرة إنشاء الحزب في البداية حدود ردة الفعل على انشقاق كانون الثاني-شباط ١٩٦٩، الذي أعلن "**تصفية حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى**". من هنا وفي سياق ردة الفعل تلك التي تميزت باهتزاز القناعات وبالاضطراب العميق للأفكار" كان العديد من عناصر قيادات الفروع لا يملك فكرة واضحة عن الحزب وحيثيات وجوده"[١٤٣]. إلا أنه ما إن أصدر الحزب الجديد مجلته "**طريق الثورة**" في حزيران ١٩٧٠ حتى اتضحت الوظيفة الأساسية للحزب. وتكمن هذه الوظيفة في تحويل منظمات حركة القوميين العرب ومؤسساتها السابقة إلى منظمات ومؤسسات حركة ماركسية-لينينية بروليتارية، وفرز كل العناصر "الحركية" التي لا تستطيع الاستجابة لهذه العملية من الحركة، إما بفصم العلاقة التنظيمية أو التحول إلى مجرد أصدقاء وأنصار للحزب"[١٤٤]. وقد سوّغت قيادة الحزب الدوافع المباشرة لتشكيله بالتحول الإيديولوجي الذي قاد الحركة إلى **الشيوعية** شكلاً ومضموناً" على حد تعبيرها، مما أدى إلى "**هلاك التعصب القومي الحزبي الحركي، الذي تربت عليه فروع حركة القوميين العرب**" وبالتالي فقدان أي مبرر لـ "**التشبث بحركة القوميين العرب**"[١٤٥].

بهذا المعنى كرَّس تشكيل "حزب العمل الاشتراكي العربي" تصفية حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى واسماً، ومثل دالاً أو مؤشراً على حركة قوميين عرب مقلوبة أو معكوسة، تعمل على أساس الوحدة القومية للطبقة العاملة العربية. من هنا كانت ردود الفعل متباينة على تأسيس هذا الحزب. ففي حين اعتبرها يسار الحركة السابقة، المنشق عنها، مجرد عملية هروب متأخرة إلى الأمام بهدف لملمة ما تبقى من إطارات الحركة حول مواقع اليمين المنهارة، فإن كوادر الجبهة الشعبية نفسها باستثناء عدد محدود من أعضاء قيادتها بوغتت بتشكيل هذا الحزب. كما رفضته بعض العناصر الحركية وقاومته، مما اضطر الحزب إلى فتح أبوابه أمام العناصر غير الحركية. في حين رأت فيها بعض العناصر الأخرى نوعاً من "التقية" لجأ إليها **جورج حبش** لصد هجمات الفريق اليساري المنشق[١٤٦].

– الحزب الشيوعي العربي الموحد:

تتلخص استراتيجية الحزب في بناء "**الحزب الشيوعي العربي الموحد**" على أساس الوحدة القومية للطبقة العاملة العربية من المحيط إلى الخليج، كبديل عن كافة الأحزاب الماركسية–اللينينية القطرية والإصلاحية وفق تعبير الحزب، التي ينتفي مبرر وجودها المستقل مع تشكل هذا الحزب. ولم يعتبر الحزب نفسه، بحد ذاته، بديلاً عن الأحزاب الشيوعية العربية بل جزءاً من بديل الحزب الشيوعي العربي الموحد.

يرى حزب العمل أنه فضّل نمط الأحزاب الصينية والفيتنامية والكوبية على نمط الأحزاب الشيوعية العربية، بسبب رفضه لإصلاحيتها وإقليميتها القطرية وسيطرة الأقليات عليها، ولطموحه الذاتي لقيادة الثورة العربية على حد تعبيره، والتزامه بالعنف الثوري وبتكتيك "**إشعال فتيل الحرب الأهلية**" سواءً من موقع المعارضة (عبر حرب العصابات في رؤوس الجبال والغابات التي تتطور إلى حرب تحرير شعبية، أو من موقع السلطة الثورية [عبر الجيش والبوليس][١٤٧]، وبسبب أنه يرفض "التخلي عن طموحه القومي المستمد من إيمانه **بكون العرب أمة واحدة**. وبأن الكفاح من أجل وحدتهم القومية واجب على الشيوعيين، ينبع من كونهم مسؤولين عن قيادة الثورة الوطنية الديموقراطية نيابة عن البورجوازية"[١٤٨].

من هنا لا يمكن فصل العواطف "**الماوية**" الواضحة للحزب عن موقفه السلبي من الاتحاد السوفييتي، بسبب السياسة السوفييتية المؤيدة لإيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية، وهو الحل الذي يصفه الحزب بـ "الخيانة القومية"[١٤٩] في حين أن الصين الشعبية كانت تؤيد إزالة دولة إسرائيل بأسلوب حرب التحرير الشعبية. والواقع أن الحزب ظل مشدوداً إلى "حلمه وأمنيته" في

عودة الصين عن انحرافها، وكان تحت تأثير هذا الانشداد يلتقط كل حادثة مهما صغرت كي يستخرج منها دليلاً على صحة أوهامه. ولم يتخل الحزب عن **أوهامه الصينية** إلا في عام ١٩٧٩ حين وقع الهجوم الصيني على فيتنام، فوجد نفسه مضطراً للالتحاق بـ "ركب الحركة الشيوعية العالمية التي أجمعت على إدانة السياسة الصينية، ونهج الزمرة الحاكمة في بكين"[١٥٠] على حد تعبيره. في الوقت نفسه الذي أخذت فيه الجبهة الشعبية، في ثقافتها الشفهية ترى أنه لم يعد هناك مبرر حقيقي لبقاء حزب العمل مع وجود أحزاب شيوعية عربية، إلا أن هذا لايعني أنه قد تم حلّ الحزب؛ إذ عقد فرعه اللبناني مؤتمره الثاني في عام ١٩٨٠.

- حزب العمل والحرب الأهلية اللبنانية:

امتلك الحزب فروعاً، متفاوتة الحضور السياسي والأهمية في فلسطين ولبنان والأردن والعراق وسورية والسعودية ومصر، إلا أن أهم فرع له كان في لبنان. ورغم أن الحزب شارك في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٧٢، بهدف طرح برنامجه السياسي فإنه كان من أكثر الأحزاب "اللبنانية" صقرية **وتطرفاً**، وعلى يسار الحركة الوطنية اللبنانية التي وصفها الحزب بالإصلاحية، إذ كانت مآخذه الدائمة على الحركة الوطنية اللبنانية إبان الحرب الأهلية هو ما سماه بسياستها الدفاعية، في حين تبنى الحزب في تلك الحرب سياسة هجومية تقوم على "**قتال مستمر لا يعرف الهوادة أو الشفقة**" انطلاقاً من إيمانه "**بالعنف الثوري وباستخدام السلاح والحرب الأهلية**"[١٥١].

شارك الحزب في معظم جولات الحرب الأهلية اللبنانية، وأبرز كفاءته بإحداث "ثغرة" في عين الرمانة، المحاذية للشياح، واحتلها بشكل دائم[١٥٢]. من هنا اصطدمت سياسته المغامرة التي تقوم على توتير الحرب الأهلية والمضي بها إلى نقطة النهاية: نقطة السحق والتطهير؛ بالقوات السورية التي تحدّد هدفها السياسي المركزي بإيقاف هذه الحرب. فغامرت تشكيلات الحزب بشن هجمات مباغتة على الوحدات السورية. وكان البقاعان الأوسط والغربي الميدانين الأكثر عنفاً لهذه الهجمات. ونتج عن ذلك إعدام القوت السورية لكادرين متطرفين من كوادرها قادا تلك الهجمات هما **سمير شومان و حسين نصّار**. ورداً على ذلك قام الحزب بهجوم انتقامي جديد نتج عنه إعدام ثلاثة كوادر أخرى. ولم تتوقف هذه الهجمات إلا في أوائل تشرين الأول ١٩٧٦ حين وقّع الحزب على الهدنة. ثم ما لبث أن قاتل طوعياً إلى جانب الوحدات السورية ضد من تم تسميتهم بمفردات الحرب الأهلية العاتية بـ "الفاشستيين" وفي عام ١٩٨٠ حين اشتدت حرب العصابات الإخوانية في سورية اتخذ الحزب موقفاً إيجابياً من سورية، ودعا إلى دعم توجهات النظام السوري في تصديه لمعسكر داوود[١٥٣].

د- حزب العمل والجبهة الشعبية: حزب مستقل أم واجهة؟

تواجد "حزب العمل العربي الاشتراكي" في لبنان وسورية والعراق وفلسطين والأردن (**حزب الشعب الثوري الأردني**)، وبدرجة أقل في السعودية ومصر. إلا أنه لم يحقق حضوراً سياسياً سوى في لبنان وفلسطين. ويعود ذلك إلى نوعية علاقته الوثيقة والخاصة بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ودعمها المادي والمعنوي للحزب، إذ "تولت قيادة الجبهة مهمة تنظيم القوميين العرب سابقاً والجماهير اللبنانية الملتفة حولها في إطار حزب العمل"[١٥٤]. ومن هنا تؤكد وثائق الفرع اللبناني أن "نجاح التجربة في لبنان يكمن في ارتباطها المباشر بالجبهة الشعبية"[١٥٥].

كان حزب العمل "مستقلاً" من الناحية التنظيمية عن الجبهة الشعبية، إلا أن العلاقة بينهما اقتربت كثيراً من علاقة تنظيم واحد يعمل تحت اسمين مختلفين، ويمتلك في كل ساحة استقلاليته النسبية عن شقيقه. ويفسر ذلك أنه حين انشقت "**الجبهة الشعبية الثورية**" بقيادة "**أبو شهاب**" عن الجبهة الشعبية في شباط ١٩٧٢، فإن الانشقاق كان فلسطينياً ولبنانياً وسورياً في آن واحد. وبلغ من تأثيره أن الحزب وصفه بـ "الانشقاق العميق" وبـ "الهزة العنيفة التي وجهت طعنة مميتة "للتجربة" على حد تعبير الحزب[١٥٦]. ولولا تدخل الجبهة الشعبية لما تمكن الحزب من إعادة بناء تنظيمه قط، إذ حدث الانشقاق قبيل انعقاد مؤتمره الوطني الأول (١٩٧٢)، وهو ما يعني أن الحزب قد تعرض منذ طوره التأسيسي إلى الاهتزاز.

تعود العلاقة التنظيمية والسياسية الوثيقة ما بين حزب العمل والجبهة الشعبية إلى طبيعة حزب العمل نفسه ودور جورج حبش بتأسيسه. إلا أنه تم طرح فكرة حزب العمل في البداية كحزب يضم منظمات حركة القوميين العرب التي رفضت الانشقاق ثم سرعان ما تطورت إلى صيغة حزب ماركسي-لينيني يقوم على أساس الوحدة القومية للطبقة العاملة العربية. ومن هنا كان **جورج حبش "على رأس التجربة خاصة في بدايتها"** ولولاه "**لما وجدت فكرة حزب العمل الاشتراكي العربي طريقها إلى الترجمة العملية**". ويفسر ذلك تأكيد وثائق الحزب على أن تجربته "**قامت مستندة على تراث الجبهة الشعبية وخطها الكفاحي الثوري**"[١٥٧]. يفسر ذلك دور بعض القياديين النافذين في الجبهة الشعبية من أمثال أبو علي مصطفى وأبو ماهر اليماني وأبو عيسى في تأسيس الحزب، وإعطائه شكلاً "مستقلاً"" عن الجبهة الشعبية.

أوحى وجود جورج حبش على رأس الحزب وإشغاله لمنصب الأمين العام أن حزب العمل مجرد واجهة عربية لعمل الجبهة الفلسطيني، أو ديكور سياسي لإرضاء قادة الحركة من غير الفلسطينيين. ولم يكن هذا الإيحاء ناتجاً عن فراغ إذ سبق للجبهة الشعبية أن رفعت في مؤتمر شباط ١٩٦٩ شعار: **الحركة في خدمة الجبهة وليس العكس**. ومن هنا حين طرحت قيادة

حزب العمل فكرة أن "**الجبهة الشعبية فرع من فروع الحـزب**" فإنها واجهت "أوسع دوائر الرفض والمعارضة" وفسّرت قيادة حزب العمل ذلك بـ "طغيان التعارضات الثانوية" على نوعية العلاقة بين الحزب والجبهة، مما أدى إلى بروز ما يسميه الحزب بـ ":**نزعة الاستقلال الإقليميـة**" لدى كوادر الجبهة الشعبية، التي بوغتت في الواقع أول مرة بتشكيل الحزب مع أن قيادتها هي التي كانت وراء تأسيسه. غير أن هذه النزعة -كما يستفاد من وثائق الحزب الداخلية- لم تكن خاصة بـ ":الفرع الفلسطيني" للحزب بقدر ما كانت عامة، إذ تشبثت بعض فروع الحزب الأخرى بـ "استقلالها التنظيمي والسياسي وحتى الإيديولوجي، الذي بلغ درجة أن بعض الفروع رفضت إلزام أعضائها بمطالعة العدد الثاني من طريق الثورة"[١٥٨]. ومن هنا من المشكوك جداً أن تكون قيادة الحزب التي حملت اسم **القيادة المركزية العربية المؤقتة** قد تمكنت من العمل كـ "هيئة أركان" قيادية لفروعها. وكان عملها العربي المركزي هو العنصر الأساسي الذي يميزها عن المنظمات الماركسية التي انبثقت عن تلاشي حركة القوميين العرب، وأخذت تعمل كمنظمات قطرية أو إقليمية.

وبحكم اضطرار الحزب والجبهة لبعضهما في الساحة اللبنانية، فإن الجبهة دعمت الحزب بكل ثقلها المادي والمعنوي، ومن هنا تولى **جورج حبش** و **أبو ماهر اليماني** وعدد آخر من قيادة الجبهة مسؤوليات مباشرة في عملية بناء الفرع اللبناني، انطلاقاً من الإيمان بضرورة العمل العربي. غير أن هذه العلاقة الوثيقة لم تنف بحكم الشكل "الاستقلالي" للحزب عن الجبهة، بروز "الخلافات الكثيرة والمتباينة، الأساسية والفرعية، الرئيسية الثانوية" و"التوترات" ما بين الحزب والجبهة[١٥٩].

لقد أبرزت الحرب الأهلية اللبنانية حزب العمل الاشتراكي العربي كمنظمة ماركسية متطرفة، تحكمها عبادة العنف الثوري وتوتير تناقضات الحرب الأهلية إلى النهاية. وفي هذا السياق قام الحزب في مناطق نفوذه في الجنوب بمصادرة أملاك وبساتين كبار ملاك الأرض. وأدى ذلك إلى اغتناء بعض كوادره بسرعة[١٦٠] وخصص مبالغ طائلة لسبعة مشاريع زراعية لم تستطع أن ترى النور. وحاول الحزب في الجنوب أن يبني تجربته الاشتراكية بشكل مغامر وطفولي مستفيداً من غياب الدولة عن الجنوب، وكان يعتقد في ذلك أنه يبني ملامح الدولة البديلة عن الدولة الرجعية اللبنانية. غير أن الحزب تمكن من تشكيل **لجان للعمال الزراعيين في لبنان**، وحقق حضوره في مهرجان مزارعي التبغ في صور عام ١٩٧٤. وما يهمنا من ذلك أن هذه الممارسات كان من شأنها لبننته وربطه بالمشكلات الملموسة للشأن القطري، وتحويله إلى حزب لبناني بالفعل وليس بالاسم[١٦١]. وفي مؤتمره الوطني الثاني عام ١٩٨٠ جدد الحزب تأكيد هدفه بضرورة استلام السلطة بـ "استخدام القوة وأسلوب العنف الثوري المسلح"[١٦٢].

وإذا كانت الحرب الأهلية وانخراط المقاومة الفلسطينية فيها قد أبرزت حزب العمل كما أبرزت عشرات المنظمات المقاومة، فإن نهاية هذه الحرب وما تلاها من تغيرات بنيوية قد همّشت دور الحزب وجردته من الوسيلة الأساسية لتحقيق برنامجه: وسيلة **الحرب الأهلية** التي جهد الحزب كي يصوغ متخيلاً ثورويّاً وطبقوياً عنها، كان فيه كثير من الأوهام والقليل الأقل من الحقيقة.

محاولة تركيب وتحليل

يستفاد من السرد الوصفي والتحليلي لمصائر حركة القوميين العرب، أنها قد تلاشت "شكلاً ومحتوى" و"اسماً" في سياق تحولها الإيديولوجي-السياسي العاصف من الناصرية إلى نوعٍ من أنواع الفهم اليساري الجديد **للماركسية-اللينينية**. وقد كرّس تمركس التيار الذي يُعتبر بشكل تقليدي يمينياً (فريق جورج حبش) تصفية حركة القوميين العرب نهائياً، بتشكيل حزب العمل الاشتراكي العربي (بدءاً من أيار ١٩٦٩ وإعلانه في حزيران ١٩٧٠).

تحوّلت جميع المنظمات المنبثقة عن تلاشي الحركة بنتائج ذلك التحول (كان عددها عام ١٩٧٠ اثنتي عشرة منظمة) إلى منظمات قطرية أو إقليمية (مثل الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي، باستثناء حزب العمل الاشتراكي العربي الذي تمسك بمركزية العمل العربي لكافة الفروع المنضوية في إطاره في لبنان وسورية وفلسطين والأردن والعراق والسعودية وإلى حد أدنى مصر.

تبنت جميع هذه المنظمات باستثناء "التجمع الوطني" (الناصري التقليدي بقيادة جاسم القطامي في الكويت) و"حركة التقدميين الديموقراطيين" (بقيادة أحمد الخطيب ونواب الشعب: النيباري -المنيس- النفيسي في البرلمان الكويتي) الماركسية-اللينينية.

تقع ماركسية هذه المنظمات برمتها في فضاء "**اليسار الجديد**". ونعني بـ "اليسار الجديد" هنا معنى واسعاً يتلخص في **حزمة الظواهر والتيارات والأحزاب الماركسية غير المُسَفْيَتة** (نسبة إلى الاتحاد السوفييتي) والتي انطوت جميعها على مناهضة "**التحريفية**" السوفييتية، وسياستها العالمية في **التعايش السلمي**، و"إصلاحية" منظومة أحزابها الشيوعية في العالم. ومن هنا يشمل "اليسار الجديد" وفق تعريفنا الواسع له حزمة إيديولوجية ماركسية متنوعة وغير متجانسة، تضم ماركسية الأحزاب الصينية والفيتنامية والكوبية مروراً بالمجالسية (روزا لوكسمبورغ) والأممية الرابعة (التروتسكية) ... الخ.

امتص اليسار المنبثق عن حركة القوميين العرب بعض تيارات هذا "**اليسار الجديد**"، في سياق تأثيرها العاتي في الستينات، ولا سيما بعد نكسة حزيران ١٩٦٧ على مجمل اليسار العربي المنشق عن حركة القوميين العرب أو عن البعث أو عن الأحزاب الشيوعية العربية نفسها المرتبطة إيديولوجياً وسياسياً بالمنظومة السوفييتية.

وبوصفه يساراً شاباً تكوَّن تحت وطأة النتائج الكارثية للنكبة العربية الثانية: هزيمة حزيران ١٩٧٩، فإن امتصاصه للطبعات "اليسارية الجديدة" كان مشبعاً بالراديكالية والإرادوية والتطرف. وقد امتص هذا اليسار تلك الطبعات وحولها بشكل مركب، في طبعة ماركسية عربية راديكالية وشابة تحتلها "**صورة كاسترو وجياب وماو تسي تونغ**"(١٦٣) كما ورد في وثائق إحدى منظماته، كما تحتل نسيجها المركب أيضاً وبدرجات متفاوتة صورة "**تروتسكي**".

ترتدّ الوحدة "البارادیغمية" الأساسية لماركسية مختلف تلك المنظمات التي انبثقت عن تلاشي حركة القوميين العرب إلى وحدة صغرى لا تقبل الانقسام إلى أصغر منها ويمكننا تلخيصها بالترسيمة التالية: **إن تحقيق مهام الثورة الوطنية الديموقراطية في العصر الإمبريالي لا يمكن أن يتم إلا بقيادة البروليتاريا الثورية ممثلة بحزبها الماركسي-اللينيني الثوري** (هنا تأكيد على الثوري وذلك تمييزاً عن صفة الإصلاحي الملصقة بالأحزاب الشيوعية التقليدية) عبر "**حرب الشعب" التي تعبئ جماهير العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة والوطنيين المناهضين للامبريالية في جبهة متحدة. ولو شئنا تلخيصاً إجرائياً أكثر اختزالاً لهذه الترسيمة لأمكننا صياغتها بشكل: حزب بروليتاري يقود حرب الشعب المسلحة عبر جبهة متحدة لتحقيق مهام الثورة الوطنية الديموقراطية.**

إذا كانت هذه الوحدة هي الوحدة "البارادیغمية" الأساسية لمختلف تلك المنظمات، فإن الوحدات الفرعية تختلف وتتمايز نسبياً، فنجد تأثيراً مهماً لعقلية "البؤرة" (الكوبية) لدى بعض المنظمات. وتتلخص هذه العملية في خلق مبادرات ثورية انطلاقاً من حرب عصابات تشنها وحدات محدودة تحت جنح الظلام انطلاقاً من رؤوس الجبال أو الغابات. وتم اعتبار هذه "البؤر" التي جُرِّبت في عُمان والسعودية واليمن (شمالاً وجنوباً) مقدمة لـ "حرب الشعب". غير أن عقلية "حرب الشعب" اصطبغت بتأثيرات **ماوية** واضحة في ظفار وعُمان وإلى حد ما في السعودية. وتتلخص الصياغة الماوية لذلك في الانطلاق بحرب الشعب من **الريف الفلاحي باتجاه المدن**، ومحاصرة الريف للمدن ومن ثمَّ اختراقها. وفي السعودية وظفار كانت عقلية "حرب الشعب" ماوية خالصة. غير أن المنظمة اليسارية الوحيدة المنبثقة عن حركة القوميين العرب التي رهنت نفسها كلياً وعلى مختلف المستويات بالصين وبماويتها كما تبنتها صين الثورة الثقافية

رسمياً كانت هي **الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل** (جبهة تحرير ظفار سابقاً). وقد كافأتها الصين بشكل مأساوي حين تخلت عنها منذ عام ١٩٧٢، ولم تفلح كل توسطات عبد الفتاح اسماعيل وسالم ربيع علي بإعادة الدعم الصيني إليها.

لقد أشرنا سابقاً إلى أن **التثقيف الصيني الماوي** في خلايا حركة القوميين العرب، كان أحد المصادر التثقيفية منذ عام ١٩٦٦. وقد احتكّت الحركة من خلال أحد قيادييها بالصين حين استقبلت هذه الأخيرة في نهاية آب ١٩٦٤ وفد الاتحاد العام لطلبة فلسطين برئاسة تيسير قبعة الكادر الحركي البارز. غير أن نكسة حزيران ١٩٦٧ أجهزت على التكتيك الأساسي لقيادة حركة القوميين العرب، المتمثل بلعب دور "الحافز" أو "المورِّط" لاصطدام الجيوش العربية بإسرائيل. فقد خرجت الحركة من دروس النكسة بإخفاق **الحرب التقليدية الكلاسيكية الخاطفة** في تحرير فلسطين وضرورة شن **حرب تحرير شعبية طويلة الأمد** على الغرار الفيتنامي والكوبي والصيني.

لعبت عدة عوامل في اقتراب يسار حركة القوميين العرب السابقة من التجربة الصينية مما ترك بصمات صينية محورية على التوجهات السياسية العسكرية والإيديولوجية هذا اليسار. ويأتي في مقدمة هذه العوامل أن الصين الشعبية بدءاً من عام ١٩٦٥ أخذت تنتهز كل مناسبة لتأكيد تأييدها للقضية الفلسطينية وإدانة إسرائيل والدعوة إلى إزالتها بوصفها قاعدة امبريالية، بل أدانت دعوة الحبيب بورقيبة للتعايش السلمي والمفاوضات المباشرة مع إسرائيل. وكانت منذ عام ١٩٦٥ أول دولة تعترف بالمنظمة وتفتح لها سفارة صديقة في بكين.

وفي سياق احتدام الصراع الصيني–السوفييتي (بدأ في حزيران عام ١٩٦٠ في المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي الروماني) ووصوله إلى الذروة في فترة الثورة الثقافية (١٩٦٠–١٩٧٠)، تبنت الصين الموقف الراديكالي العربي نفسه **بإزالة إسرائيل** في حين كان الاتحاد السوفييتي وأحزابه الشيوعية العربية يطرحون التسوية السياسية للصراع. وبعد نكسة حزيران مباشرة، فرّقت الصين لأول مرة ما بين دور الدول العربية ودور الشعب، فطرحت نظريتها في **حروب التحرير الشعبية طويلة الأمد** البديلة عن الحرب التقليدية النظامية أو حرب الحسم السريع، للقضاء على إسرائيل، وأدانت موقف "الزمرة القيادية التحريفية السوفييتية ... الشريك رقم واحد للامبريالية الأميركية" على حد تعبيرها، الداعي لـ "ضبط النفس" وحل الصراع بالطرق السياسية، مما دفع الاتحاد السوفييتي إلى تجذير دعمه العسكري والسياسي للعرب[١٦٤].

بعد أقل من شهرين على النكسة، اجتمعت اللجنة التنفيذية القومية لحركة القوميين العرب (اجتماع تموز الموسع)، ودعت إلى وحدة المعسكر الاشتراكي ما بين الصين والاتحاد السوفياتي غير

أنها هاجمت وبعنف سياسة "التعايش السلمي" ووصفتها بأنها تفويض لأمريكا بالاستفراد بثورات الشعوب وخنقها.

ورغم أنها لم تهاجم الاتحاد السوفييتي بالاسم فإنها رفضت مفهومه لـ "إزالة آثار العدوان" عن طريق تطبيق قرارات الأمم المتحدة والمفاوضات وأكدت على "إزالة آثار العدوان" بـ"القتال" وبحرب تحرير شعبية" تنتهي بتطويق إسرائيل وإزالتها. وفي مؤتمر شباط ١٩٦٩ حيَّت الجبهة الشعبية "الصين العظيمة" ورأت تطابقاً ما بين استراتيجية الثورة العربية واستراتيجية الصين يشكل أساس اللقاء الاستراتيجي ما بينهما، واعتبرت الاتحاد السوفييتي قوة يجب الحفاظ على التعاون معها، مع أنه يؤيد إزالة آثار العدوان دون الإقرار بالحق بإزالة إسرائيل من الوجود. غير أن السمة العامة التي ميَّزت يسار حركة القوميين العرب السابقة كانت سمة الوقوف ضد التحريفية السوفييتية وسياسة التعايش السلمي. وفي سياق ذلك وجدت الماوية تأثيراتها الإيديولوجية والسياسية، وكانت تأثيراتها تامة في ظفار، إلى درجة أن الظفاريين انسجاماً مع التزامهم الصيني التام رفضوا عرضاً سوفييتياً بالدعم العسكري والمادي.

تحكم عامل الصراع **الصيني-السوفييتي** باختراق الصين للعالم العربي ونسجها لعلاقات فلسطينية-عُمانية-يمنية وطيدة معه، بقدر ما لعب الاختراق الصيني دوراً أساسياً في دفع الاتحاد السوفييتي لتحذير دعمه للعرب رغم إقراره بمبدأ المفاوضات وحق إسرائيل بالبقاء كدولة، وبهذا المعنى يجب قراءة تجذير الاتحاد السوفييتي لسياسته العربية الفلسطينية ليس في سياق حربه الباردة مع الولايات المتحدة وحسب، بل وفي سياق تناقضه المحوري مع الصينيين، وبهدف تطويق اختراقاتهم للعالم العربي. ويفسر ذلك تنافس كل من الصين والاتحاد السوفييتي على كسب مواقع النفوذ في المنظمات الثورية المسلحة. وفي السياسة العربية عموماً. وفي كل ذلك كان منطق الدولة في سياق الحرب العالمية الباردة ومعضلاتها يحكم السياستين السوفييتية والصينية المتنافستين والمتصارعتين أكثر مما يحكمها منطق الإيديولوجيا، إذ يقع منطق الإيديولوجيا هنا في إطار منطق الدولة وليس بشكل مستقل عنه. فكانت الصين مثلاً تبتعد عن فتح وتُضعف اهتمامها بها وتبرز اهتماماً أكبر بالمنظمات المعارضة لها طرداً مع توثق علاقات فتح الوطنية البراغماتية مع الاتحاد السوفييتي، في حين كان السوفييت يتوخون من دعمهم لـ "فتح" الحليف الأبرز الذي دعمته الصين بشكل مبكر، إبعادها عن الصين، أما فتح فكان لها مشروعها المستقل.

في عام ١٩٧٤ وإثر طرح مؤتمر جنيف، وغموض قرارات المجلس الوطني الفلسطيني (٨-١٠ حزيران) بشأنه، صرح جورج حبش بأن "هناك مخطط أميركي امبريالي للمنطقة، لكن الخط السوفييتي غير قادر على إحباط المخطط لأن الروس يبنون سياستهم على حق إسرائيل في

الوجود. على الاتحاد السوفييتي أن يتحمل بمفرده المسؤولية عن أخطائه السياسية التي سببت تراجع الحركات الاشتراكية في المنطقة"[١٦٥]. وفي تشرين الأول ١٩٧٤ وبينما كانت الجبهة الشعبية تبدأ أول اتصال رسمي لها بالصين من خلال وفد ترأسه تيسير قبعة، حققت الديبلوماسية السوفييتية نجاحاً باهراً للعرب بدعوة منظمة التحرير للمشاركة في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني. وأخذ قرب الصين من المسألة الفلسطينية يتقرر في ضوء توثق العلاقات السوفييتية-الفلسطينية.

إذا كانت سياسة الصين المناهضة للسوفييت قد فتحت الباب أمامها لتضع موطىء قدم لها في المنظمات اليسارية المنبثقة عن حركة القوميين العرب القديمة في شروط ارتباط السياسة السوفييتية بإزالة **آثار العدوان** وارتباط السياسة الصينية بإزالة **دولة العدوان**. فإن هذه السياسة نفسها كانت مصدر انحسار دورها في النصف الثاني من السبعينات في ظروف تجذير السوفييت لسياستهم العربية، ودورهم في تحقيق نجاحات عالمية باهرة للعرب. فأدى ثبات الصين بسياستها المناهضة للسوفييت، ومعارضتهم والتميز عنهم، بها إلى ترتيب أولوياتها على أساس العلاقات مع الدول بدعوى دعم التحرر من الهيمنة الإمبريالية وليس على أساس العلاقات مع حركات التحرر. فدعمت في هذه السياسة كل الأنظمة التي تقود حركات التحرر حربها المسلحة ضدها من طراز شاه إيران وأشباهه.

لقد قادت هذه السياسة لا سيما إثر الصدام الصيني-الفيتنامي عام ١٩٧٩ إلى موت التأثير الصيني في المنظمات اليسارية التي كان بعضها لما يزل متشبثاً بأوهامه الصينية، في حين كانت الصين نفسها قد أعادت النظر جذرياً بتلك القناعات، وبصلاحيتها وجدواها، فتخلت عنها منذ زمن، تاركة حلفاءها من دون ظهر.

في هذا السياق وقبل أن ينصرم عقد السبعينات، تسفيَت تلك المنظمات إلى حد كبير، ووصل تسفيت بعضها إلى حد الطموح للعب دور حزب شيوعي من طراز سوفييتي. ثم داهم انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب العالمية الباردة هذا التسفيت الطارئ الجديد.

لقد انهارت معظم تلك المنظمات وتحولت إلى أسماء رمزية وفقد بعضها حتى الاسم الرمزي نفسه. ولم يعد حالياً من حضور سياسي لها يؤخذ بعين الاعتبار سوى في فلسطين من خلال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، اللتين تواجهان ظروفاً صعبة ومريرة، يمكن في شروط تفاقم الانهيار العربي أن تجدا نفسيهما أمام مواجهة المصير. وكذلك في البحرين من خلال الجبهة الشعبية البحرانية التي لما تزل تحتل موقعاً في خريطة المعارضة السياسية البحرانية وتحالفاتها. أما في اليمن، فقد أدت مغامرة الجناح الانفصالي في قيادة الحزب الاشتراكي اليمني إلى إلحاق محنةٍ بالحزب، كاد فيها الحزب أن يكون نوعاً من وريث لـ "رابطة أبناء جنوب عربي" (انفصالية) أكثر مما هو وريث لـ "الجبهة القومية" وميراثها

المكافح في حرب الاستقلال في الستينات. وفي هذا السياق سيكون على الحزب الاشتراكي اليمني مواجهة ظروف صعبة للغاية، لن تكون ممكنة بدون تخطي ذيول تلك المغامرة. وفي الكويت، انحسر نفوذ المنظمتين الأساسيتين المتمخضتين عن تلاشي حركة القوميين العرب (حركة التقدميين الديموقراطيين، والتجمع الوطني) إلى حدٍ بعيد.

فاليوم ينهار في العالم العربي كل شيء ويُعاد تشكُّلُهُ من جديد على صورة متوترة قيْدَ التكوُّن ومفتوحة أمام رهانات واحتمالات مختلفة ومتناقضة، فيها من وعيد الاضطراب أكثر بكثير من وعد الأمن والاستقرار. فقد ضعُف الأمن القومي العربي وتهاوى إلى أدنى درجاته منذ رحيل عبد الناصر، وأصبح هذا الأمن عرضة لاختراقات القوى الإقليمية الأجنبية المجاورة؛ إسرائيل وتركيا وإيران، وفقد العالم العربي توازنه وأصبح دون رأس. فليست حقيقة العالم العربي اليوم، سوى حقيقة عالم فقد السيطرة على مصيره والتحكم به وتوجيهه بما ينسجم مع مصالح المجموعة العربية وأمنها القومي، وإمكانية أن يكون له رأس في هذا العالم. وفي مثل هذا السياق يمكن لبومة مينرفا الهيغلية أن تحلق وتصف لنا ما تم وتحقق واكتمل عسى أن يكون فيه معرفة نقدية لما يمكن أن يتم العمل له من جديد.

هوامش الفصل الثالث

(١) بيان سياسي تاريخي صادر عن اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب (كراس)، شباط ١٩٦٩، ص٤٩.
(٢) المصدر السابق، ص٢٣.
(٣) المصدر السابق، ص٢٤.
(٤) المصدر السابق، ص٢٨.
(٥) المصدر السابق، ص٤٨.
(٦) المصدر السابق، الصفحة ذاتها.
(٧) المصدر السابق، ص٥٠.
(٨) حضر هذا الاجتماع ممثلون عن الحركة الاشتراكية العربية في العراق، وحركة القوميين العرب في لبنان وفي سورية وفي الخليج، ويسار الحركة في الساحة الفلسطينية، ويسار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والمنظمات الطلابية في الجمهورية العربية المتحدة وأوروبا.
(٩) المصدر السابق، ص٥٠-٥١.
(١٠) مقابلة في ١٨/ ١١/ ١٩٩٥ مع نايف حواتمة.
(١١) تقرير عن الحوار بين حزب العمل العربي في عُمان والحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي، (تقرير داخلي) ص١-٢.
(١٢) مقابلة في ١٩٩٥/١٢/١٨ مع عبد الرحمن النعيمي.
(١٣) تقرير عن الحوار، مصدر سبق ذكره، ص٢.
(١٤) المصدر السابق، ص١-٢.
(١٥) كانت الأطراف التي ادعت الحركة الثورية الشعبية أن الجبهة الوطنية الديموقراطية مؤلفة منها هي: الحركة الثورية الشعبية والطلائع الثورية لطلبة عمان والخليج العربي (وهي فعلياً تنظيم طلابي بحراني في القاهرة لا وجود له في عُمان) ومنظمة الجنود الوطنيين في عُمان (التي لم توجد قط في عُمان) وتشكيلات القبائل في عُمان (التي تعاون أفراد منها مع الحركة من دون أن تكون لهم تشكيلات). حول هذه الأطراف قارن بـ: بيان سياسي من الجبهة الوطنية الديموقراطية لتحرير عُمان والخليج العربي بمناسبة اندلاع الكفاح المسلح في ١٢ حزيران ١٩٧٠، نشرته: الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، وثائق النضال الوطني ١٩٦٥-١٩٧٤، دار الطليعة، بيروت، ط٢، ١٩٨١، ص١٩. وحول وهمية هذه الأطراف قارن بـ: د. هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي (١٩٥٥-١٩٧٥). ترجمة د. سامي مسلم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط١ ١٩٨٤، ص٣٣٩-٣٤٠.
وقد أكد لنا عبد الرحمن نعيمي عضو المكتب السياسي للحركة الثورية الشعبية يومئذ في مقابلة في ١٩/٥/ ١٩٩٦ أن الجبهة لم تكن سوى فرع الحركة في عُمان الداخل.
(١٦) وجهة نظر حزب العمل العربي، تقرير عن الحوار، مصدر سبق ذكره، ص٥ وص١٧.
(١٧) انظر النص الكامل للبيان في: وثائق النضال الوطني، مصدر سبق ذكره، ص١٣-٢١.
(١٨) انظر النص الكامل في، المصدر السابق، ص٣٣-٣٥.
(١٩) مقابلة سبق ذكرها مع النعيمي.
(٢٠) تقرير عن الحوار، مصدر سبق ذكره، ص٢.
(٢١) المصدر السابق، ص٢.
(٢٢) الجبهة الشعبية في البحرين، الحركة الوطنية أمام مجلس التعاون الخليجي، ط١، ١٩٨١، دون مكان نشر، ص١٢٥-١٢٦ (صاحب الكتاب هو عبد الرحمن نعيمي).

(٢٣) تقرير عن الحوار، ص٩.
(٢٤) الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، الإرشاد السياسي، اللجنة الفكرية، ص٣٧-٣٨.
(٢٥) عبد الرحمن النعيمي، بجلس الشورى المعين، آراء ومواقف، البحرين، ط١ ١٩٩٣.
(٢٦) المصدر السابق، ٣٢-٣٣.
(٢٧) الحركة الوطنية أمام مجلس التعاون، مصدر سبق ذكره، ص١٢٣-١٢٤-١٢٥ قارن مع موسى، مصدر سبق ذكره، ص٩٣-٩٤ ومقابلة سبق ذكرها مع النعيمي.
(٢٨) نعيمي، بجلس الشورى المعين، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.
(٢٩) الحركة الوطنية أمام مجلس التعاون. مصدر سبق ذكره ص١٢٥. وموسى، مصدر سبق ذكره، ص٩٣.
(٣٠) تحليل حزب العمل العربي في عُمان حول الموقف الاستراتيجي، تقرير عن الحوار، مصدر سبق ذكره، ص١٤-١٥.
(٣١) المصدر السابق، ص١٥.
(٣٢) المصدر السابق، ص١٦.
(٣٣) اللجنة التنفيذية للحركة الثورية في عُمان والخليج العربي، تعميم حول حزب العمل العربي في عُمان على ضوء المحادثات التي جرت معه، أيار ١٩٧١ (تعميم داخلي، ص١-٩.
(٣٤) الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي، كيف نفهم الخطر الإيراني، أوائل ١٩٧٠، ص١-٤٠.
(٣٥) أورده موسى، مصدر سبق ذكره، ص، ٩٨.
(٣٦) عن الاعتقالات في منطقة الخليج العربي، وثائق النضال الوطني، مصدر سبق ذكره،ص،١١٥-١١٧.
(٣٧) الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، برنامج العمل الوطني الديمقراطي، ص،٢٧.
(٣٨) بيان مشترك بين الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي وحزب العمل العربي في عُمان (٢٦/ ١١/ ١٩٧٢)، وثائق النضال الوطني، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧-١١١.
(٣٩) مقابلة سبق ذكرها مع النعيمي.
(٤٠) موسى، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢-١٠٤.
(٤١) النعيمي، بجلس الشورى، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.
(٤٢) بهبهاني، مصدر سبق ذكره، ص١٦١-١٦٢ قارن بـ: موسى، مصدر سبق ذكره، ص،٢٢٩-٢٣٠.
(٤٣) موسى، المصدر السباق، ص١٠٣-١٠٤ و١٢٩-١٣٠ و١٤١-١٤٢.
(٤٤) د. غانم نجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، دار قرطاس، الكويت، ط١، ١٩٩٤، ص٨٣.
(٤٥) المصدر السابق، ص٨٥.
(٤٦) مقابلة مع مصدر لم يرغب بذكر اسمه.
(٤٧) د. فلاح عبد الله المديرس، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت (١٩٣٨-١٩٧٥)، دار قرطاس، ط١، الكويت، ١٩٩٤، ص٣٩.
(٤٨) مقابلة سبق ذكرها مع النعيمي.
(٤٩) مقابلة في ١٩٩٥/١٢/١٢ مع مصدر لم يرغب بذكر اسمه في الكويت.
(٥٠) انظر هذا التقييم في: وثائق النضال الوطني، مصدر سبق ذكره، ص١٧-١٨.
(٥١) قارن بـ: مديرس، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.
(٥٢) بيان سياسي عن الاعتقالات في منطقة الخليج العربي، ١٩٧١/٧/١٩، وثائق النضال الوطني، مصدر سبق ذكره، ص١١٦.
(٥٣) هذه المعطيات مستمدة من مقابلة في ١٩٩٥/١٢/١٢ مع عدة كوادر في الحركة لم ترغب بذكر اسمائها.
(٥٤) قارن بـ: الطليعة، عدد ٢٦٤، الأربعاء ٢٨ يناير ١٩٧٠، س٩، ص٦-٧.
(٥٥) قارن بمذكرات حسين صقر، رحلة داخل الذاكرة، مع الحركة العمالية الكويتية، دار النهج الجديد، دون تاريخ، ص٧٥.
(٥٦) مقابلة مع بعض المعتقلين في القضية لم يرغبوا بذكر أسمائهم.
(٥٧) مقابلة في ١٩٩٥/١٢/١٠ مع عبد الله النيباري في الكويت.

(٥٨) قارن بـ: خالد خلف، بحث قانوني حول الإجراءات التحقيقية في أول قضية سياسية في الجزيرة العربية، الطليعة، عدد ٢٦٤، الأربعاء ٢٨ يناير ١٩٧٠، والعدد ٢٦٥ الأربعاء ٤ شباط ١٩٧٠.
(٥٩) الطليعة عدد ٢٦٤، المصدر السابق.
(٦٠) قارن مع د. شفيق الغبرا، الكويت: دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع. القاهرة، ط١، ١٩٩٥، ص١٠٨.
(٦١) قارن بـ: مديرس، مصدر سبق ذكره، ص٥٢-٥٤.
(٦٢) مقابلة مع بعض مؤسسي الحزب رغبوا عدم ذكر أسمائهم.
(٦٣) قارن بدراسة اللجنة المركزية لحزب العمل الاشتراكي العربي – لبنان، بيروت ٢٠ ك٢ ١٩٨٠، ص١٢٢-١٢٤.
(٦٤) المديرس، مصدر سبق ذكره، ص٤٧-٤٨-٤٩.
(٦٥) مقابلة سبق ذكرها مع عبد الله النيباري في الكويت.
(٦٦) المديرس، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.
(٦٧) انظر النص الكامل لـ: برنامج العمل الوطني الديموقراطي الذي أعلنه نواب الشعب "التقدميون الديموقراطيون"، يناير ١٩٧٠، في: الطليعة في معركة الديموقراطية، ط٢، ١٩٨٤، الكويت، ص٤٩-٦٢.
(٦٨) مقابلة سبق ذكرها مع عبد الله النيباري. وقد لعب النيباري الذي كان مسؤولاً في الحركة عن الاتصال مع النواب دوراً أساسياً في دفعهم إلى الاستقالة. حول هذه الاستقالة قارن بـ: د. غانم النجار، مصدر سبق ذكره، ص٧٤-٧٩. وبـ: د. خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربي، (من منظور مختلف)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ك٢، ١٩٨٩، ص١٤١.
(٦٩) مقابلة سبق ذكرها مع النيباري، لعب النيباري بسبب خلفيته التخصصية الأكاديمية باقتصاديات النفط دوراً أساسياً في تفنيد اتفاقية المشاركة، ودفع المجلس إلى اتخاذ موقف وطني من مسألة السيطرة الكويتية على أمور النفط. وحول المحاور الأساسية للنقاش في البرلمان حول هذا الأمر قارن بـ: الطليعة في معركة الديموقراطية، مصدر ذكره، ص٧٩-٨١.
(٧٠) قارن بالنص الكامل للبرنامج في، الطليعة في معركة الديموقراطية، ص٨٩-١١٨.
(٧١) حول تفاصيل حل المجلس وأسباب ذلك من منظور الحركة قارن بـ: المصدر السابق، ص١٢١-١٤٦ قارن بـ: غانم النجار، مصدر سبق ذكره، ص٩٣-١٠٠.
(٧٢) المديرس، مصدر سبق ذكره، ص٥٠-٥١ قارن بتحليل أسباب الإخفاق من منظور الحركة، في: الطليعة، في معركة الديموقراطية، ص١٥٢-١٦٤.
(٧٣) شفيق الغبرا، الكويت، مصدر سبق ذكره. ص٩٢-٩٣ قارن بـ: المديرس، مصدر سبق ذكره. ص٥٠-٥١ وبـ: النجار، مصدر سبق ذكره، ص١٠٧-١١٤.
(٧٤) مقابلة في ١٦/١٢/١٩٩٥ مع جاسم القطاعي في الكويت.
(٧٥) انظر نص الاستقالة وتفاعلاتها في: خالد سعود الزيد، أدباء الكويت في قرنين، ج٣، شركة الربيعان، الكويت، ط١، ١٩٨٢، ص٣٥.
(٧٦) النجار، مصدر سبق ذكره، ص٤٤-٤٨ قارن بمحاضرة الدكتور أحمد الخطيب في دار المعلمين، نشرته، الطليعة في معركة الديموقراطية، مصدر سبق ذكره، ص١٢.
(٧٧) المديرس، مصدر سبق ذكره، ص٢٧-٢٨.
(٧٨) النجار، مصدر سبق ذكره، ص٤٩-٥٠. قارن بـ: الزيد، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.
(٧٩) قارن بـ: الطليعة، عدد ٣٠، الأربعاء ٢٧ حزيران ١٩٦٢، ص١.
(٨٠) مقابلة سبق ذكرها مع القطاعي.
(٨١) مقابلة في ١٠/ ١٢/ ١٩٩٥ مع سامي المنيس في الكويت.
(٨٢) حول تفاصيل ذلك انظر: خليل النعيمي، الكفاح العربي في عربستان، منشورات الجبهة القومية لتحرير عربستان، دون تاريخ، ص١٢٠-١٣٦.
(٨٣) قارن بـ: ملحق إحصائي، الانتخابات الكويتية، ١٩٦٢-١٩٨١، نشره النجار، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢.

(٨٤) المديرس، مصدر سبق ذكره، ص٤١-٤٢.
(٨٥) الغبرا، الكويت، مصدر سبق ذكره، ص١٢١. قارن بالنجار، ص٨٧ وبالمديرس، مصدر سبق ذكره، ص٤٣-٤٤-٤٥.
(٨٦) مقابلة في ١٩٩٦/٣/١١ مع جورج حبش.
(٨٧) حكيم الثورة، قصة حياة الدكتور جورج حبش، منشورات هاي لايت، لندن، ١٩٨٣، ص٦٣.
(٨٨) عرضَ يسار البعث أطروحاته في تقرير داخلي مطول حمل عنوان "المنطلق الاستراتيجي لقضايا حزبنا" وهو هنا حزب "الجبهة الديموقراطية الشعبية-الجزيرة العربية". يركّز التقرير على انتقال الثورة من أوروبا إلى العالم الثالث ويعتبر الثورة الصينية الشعبية الطويلة وتجارب حركة التحرر الوطني وحرب التحرير الشعبية التي أعقبتها، بداية تدشين نظرية الثورة الحديثة في العصر الإمبريالي. فتكون الثورة العالمية ثورة العالم الثالث وتأخذ شكل "ثورة تحالف الديموقراطية الشعبية" ويصف التقرير المنظمات الماركسية التقليدية بالمنظمات "الماركسية-اللاماركسية". قارن بـ: الجبهة الديموقراطية الشعبية-الجزيرة العربية، المنطلق الاستراتيجي لقضايا حزبنا، ١٩٦٨، ص١-٢٠.
(٨٩) المصدر السابق، القسم السري، ص٢٠.
(٩٠) المصدر السابق، الصفحة ذاتها.
(٩١) المصدر السابق، ص١٨.
(٩٢) المصدر السابق، ص٨.
(٩٣) بيان هام (سري) حول توحيد "الجبهة الديموقراطية الشعبية" و"منظمة الثورة الوطنية" في الجزيرة العربية، ١٩٧٠، ص٦.
(٩٤) الجبهة الديموقراطية الشعبية-الجزيرة العربية، المنطلق الاستراتيجي لقضايا حزبنا، ١٩٦٨، ص١-٦ قارن بيان هام، المصدر السابق، ص٥-٦.
(٩٥) المنطلق الاستراتيجي، المصدر السابق، ص١١.
(٩٦) تفاصيل هذه الخطة في القسم السري من المصدر السابق، ص١٥-٢٠.
(٩٧) قارن بـ: فرد هوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة حازم صاغية وسعد محيو، دار ابن خلدون، ط١، آب ١٩٧٥، ص٣٥.
(٩٨) بيان هام (سري)، مصدر سبق ذكره، ص١-٥.
(٩٩) عدة مؤلفين، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥، ص٤٥٦.
(١٠٠) المصدر السابق، ص٤٥٥-٤٥٦ قارن بـ: هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص٣٦-٣٧ وبـ: فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٦، ص٤٦١-٤٦٢. وحول دور حركة القوميين العرب السابقة في الانقلاب الفاشل، مقابلة في١٨ /١٩٩٥/١٠ مع عبد الرحمن نعيمي.
(١٠١) بيان هام (سري)، مصدر سبق ذكره، ص٤.
(١٠٢) المصدر السابق، ص٥.
(١٠٣) المنطلق الاستراتيجي لحزبنا، مصدر سبق ذكره، ص٥-٦. ⇐
(١٠٤) بيان هام، مصدر سبق ذكره، ص٥-٦.
(١٠٥) مقابلة في ١٩٩٦/١/٢٦ مع عبد الإله النصراوي.
(١٠٦) بيان سياسي تاريخي صادر عن اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب، شباط ١٩٦٩، ص٣١-٣٢.
(١٠٧)مقابلة سبق ذكرها مع النصراوي.
(١٠٨) حنا بطاطو، العراق، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الثالث، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٢، ص٤١٢-٤١٣-٤١٤.
(١٠٩) حوار الجبهة الوطنية بين الترقب والانتظار، الطليعة عدد ٢٤٨، الأربعاء، ٢ ت١ ١٩٦٨، ص١٠-١١.
(١١٠) المصدر السابق، الصفحة ذاتها.
(١١١) العراق إلى أين؟، الطليعة، العدد ٢٥٩، الأربعاء ١٨ ك١ ١٩٦٨، ص١٥.
(١١٢) الحركة الاشتراكية العربية والحزب الشيوعي العراقي (بيان مشترك أواخر كانون الثاني ١٩٦٩، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩). ص٣٣.

(١١٣) برنامج أولي للحركة الاشتراكية العربية في العراق لإنشاء "جبهة وطنية تقدمية"، الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩، المصدر السابق، ص١٨٠.

(١١٤) انظر النص الكامل للميثاق في ملاحق عن كتاب: د. مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، الدار المتحدة للنشر، ط١ بيروت، ١٩٨٥، ص٣٢٥-٣٦٩.

(١١٥) قارن بـ: خدوري، المصدر السابق، ص١٦٠-١٦٥.

(١١٦) محسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٧٠، ص١٢٩.

(١١٧) للتفصيل، انظر المصدر السابق، ص١٣٠-١٤١.

(١١٨) إشارة إلى تظاهرات ٢٣ نيسان ١٩٦٩ الضخمة التي انطلقت في بيروت تحت شعار الدفاع عن العمل الفدائي وحمايته. وقد قمعها المكتب الثاني اللبناني بقسوة. فسقطت حكومة رشيد كرامي وبقيت البلاد بدون حكومة حتى تشرين الثاني ١٩٦٩. واعتبر توقيع اتفاقية القاهرة بين السلطة اللبنانية والمقاومة، بمثابة سقوط لسلطة المكتب الثاني.

(١١٩) إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟. مصدر سبق ذكره، ص١٤٣.

(١٢٠) كريم مروة، مقدمة: اليسار الحقيقي واليسار المغامر، إعادة الاعتبار إلى الحقيقة في الخلاف مع جماعة الحرية، "كتبه يساري لبناني: هو (الشهيد مهدي عامل)، منشورات دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٠، ص٧-١٠.

(١٢١) يساري لبناني، المصدر السابق، ص١٣.

(١٢٢) المصدر السابق، ص٢١٨ وما بعدها.

(١٢٣) سامي ذبيان، الحركة الوطنية اللبنانية، الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي، دار المسيرة، ط١، بيروت، ١٩٧٧، ص٢١٩-٢٢٠.

(١٢٤) مقابلة في ٤/ ٤/ ١٩٩٥ مع د. علي حرب.

(١٢٥) ذبيان، الحركة الوطنية اللبنانية، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٠-٢٢١.

(١٢٦) أورده، المصدر السابق، ص٢٢٢-٢٢٣.

(١٢٧) بيان تأسيس الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين، ٢١ شباط ١٩٦٩، نشر نصه الكامل محسن إبراهيم في: لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟، مصدر سبق ذكره، ص١٩٣-٢٠٧.

(١٢٨) بيان عصبة اليسار الثوري الفلسطيني حول انضمامها إلى الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين (٩/ ٦/ ١٩٦٩)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩. مصدر سبق ذكره.ص، ٢٣٧-٢٣٨.

(١٢٩) بيان المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين حول انضمامها إلى الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين (٩/ ٦/ ١٩٦٩)، المصدر السابق، ص٢٣٧-٢٣٨.

(١٣٠) من رسالة بتاريخ ٢١/ ٦/ ١٩٩٦ بعثها حمزة برقاوي إلى الباحث.

(١٣١) مقابلة في ١٩٩٦/٦/٢٠ مع أبو فادي أحد كوادر المنظمة.

(١٣٢) رسالة سبق ذكرها للبرقاوي.

(١٣٣) قارن بـ: د. ماهر الشريف، البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ط١، ١٩٩٥، ص١٦٢.

(١٣٤) قارن بـ: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة وقضية الانشقاق، لجنة الإعلام المركزية، بيروت، ١٩٧٠، ص٥٥.

(١٣٥) المصدر السابق، ص٣٠.

(١٣٦) حديث للدكتور جورج حبش أمين عام اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حول موجبات الحرب الشعبية، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص٩٨.

(١٣٧) الاستراتيجية السياسية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (مقتطفات)، (شباط ١٩٦٩)، المصدر السابق، ص٨٥.

(١٣٨) المصدر السابق، ص٩٠.

(١٣٩) قارن بـ: هذا ما يدعو إليه جورج حبش، دولة فلسطينية ماركسية-لينينية، الطليعة، عدد ٢٧٢، الأربعاء ٢٥ آذار ١٩٧٠، ص١٣.

(١٤٠) قارن بـ: اللجنة المركزية الوطنية لحزب العمل الاشتراكي العربي -لبنان- (تقرير)، بيروت، ٢٠ ك٢ ١٩٨٠، ص١٢٦.

(١٤١) الاستراتيجية السياسية للجبهة الشعبية، مصدر سبق ذكره، ص٩٤-٩٥. وحول منظمة أبطال العودة، قارن ما أورده المصدر السابق بـ: الجبهة الشعبية .. وقضية الانشقاق، مصدر سبق ذكره، ص٥٥ وبـ: حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص١١٧-١١٨.

(١٤٢) طريق الثورة، العدد الأول، حزيران ١٩٧٠، الافتتاحية.

(١٤٣) اللجنة المركزية الوطنية لحزب العمل الاشتراكي العربي، العمل الشيوعي الثوري العربي الموحد، (دراسة) ٢٠ ك١ ١٩٨٠، ص١٢٦.

(١٤٤) طريق الثورة، العدد١، الافتتاحية.

(١٤٥) العمل الشيوعي الثوري العربي الموحد، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.

(١٤٦) المصدر السابق، ص١١٨ و١٢٦.

(١٤٧) حول تكتيك الحرب الأهلية، قارن بـ: حزب العمل الاشتراكي العربي-لبنان، التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الثاني المنعقد بين ٢-٧ أيلول ١٩٨٠، منشورات "الثوري"، أيلول، ١٩٨٠، ص٦٣.

(١٤٨) العمل الشيوعي الثوري العربي الموحد، مصدر سبق ذكره، ص١٢٣.

(١٤٩) المصدر السابق، ص١٢٤.

(١٥٠) نظرة الحزب لسياسة الصين وموقفها اللا أممي، التقرير السياسي، مصدر سبق ذكره، ص٥٧.

(١٥١) التقرير السياسي، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.

(١٥٢) سامي ذبيان، الحركة الوطنية اللبنانية، دار المسيرة، بيروت، ط١، ت٢، ١٩٧٧، ص٢٢٩-٢٣٠.

(١٥٣) للتفصيل في دور الحزب في الحرب الأهلية، انظر التقرير السياسي، مصدر سبق ذكره، ص٢١٣-٢٥١.

(١٥٤) ذبيان، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٦. قارن بـ: حسين معلوم، الليبرالية في الفكر العربي، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، ط١، ١٩٩٢، الرباط، ص١٠٠.

(١٥٥) العمل الشيوعي الثوري العربي الموحد، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.

(١٥٦) ذبيان، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٦. قارن بالمصدر السابق، ص١٢٥.

(١٥٧) العمل الشيوعي الثوري العربي الموحد، مصدر سبق ذكره، ص١٢٤.

(١٥٨) المصدر السابق، ص١٢٤-١٢٦.

(١٥٩) المصدر السابق، ص١٢٩.

(١٦٠) التقرير السياسي، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٩.

(١٦١) للتفصيل انظر، المصدر السابق، ص٢٩٣-٣٠٤.

(١٦٢) المصدر السابق، ص٣٥٨-٣٥٩.

(١٦٣) العمل الشيوعي الثوري العربي الموحد، مصدر سبق ذكره، ص١٢٣.

(١٦٤) للتفصيل في ذلك، انظر كتاب بهبهاني، كتاب ورد ذكره.

(١٦٥) أورده بهبهاني، المصدر السابق، ص١٢٢.

ثبت بالمراجع

أ- الكتب والمؤلفات

- **اسماعيل**، عبد الفتاح، حول الثورة الوطنية الديموقراطية وآفاقها الاشتراكية (حوارات)، دار الفارابي، بيروت، أيار، ١٩٧٩.
- **الانصاري**، د. محمد جابر، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.
- **البرازي**، تمام، ملفات المعارضة السورية (مقابلات)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٤.
- **البردوني**، عبد الله، اليمن الجمهوري، مطبعة الكاتب العربي، دمشق، ١٩٨٣.
- **البشري**، طارق، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ (مراجعة وتقديم جديد)، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ١٩٨٣.
- **بطاطو**، حنا، العراق: الشيوعيون والبعثيون، والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٢.
- **بعيري**، اليعازر، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، دمشق، ط١، ١٩٨٣.
- **بهبهاني**، د.هاشم، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي ١٩٥٥-١٩٧٥، ترجمة د. سامي مسلم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٤.
- **التميمي**، خليل، الكفاح العربي في عربستان، منشورات الجبهة القومية لتحرير عربستان، دون تاريخ.
- **الجبوري**، إبراهيم، سنوات من تاريخ العراق، النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديموقراطي في العراق ١٩٥٢-١٩٥٩، المكتبة العالمية، بغداد، دون تاريخ.
- **جزيلان**، اللواء عبد الله، التاريخ السري للثورة اليمنية من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٦٢، منشورات العصر الحديث، بيروت، ١٩٨٧.
- **الجندي**، د. سامي، البعث، دار النهار، بيروت، ١٩٦٩.
- **الجيزاني**، عبد الله، حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨، دون دار نشر، دون مكان، ١٩٩٤.
- **الحاج**، د. عزيز، مع الأعوام، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق بين ١٩٥٨-١٩٦٧، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤.
- **حسون**، فيصل، مصرع المشير الركن عبد السلام عارف، دار الحكمة، لندن، ١٩٩٥.
- **حمادة**، محمد عمر، أعلام من فلسطين، ج١، دار قتيبة، دمشق، ١٩٨٨.
- **حواتمة**، نايف، أزمة الثورة في الجنوب اليمني، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨.
- **خدوري**، د. مجيد، العراق الاشتراكي، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٨٥.
- **خدوري**، د. مجيد ، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤.
- **الخيّر**، هاني، أديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثاني، البداية والنهاية، مكتبة الفيحاء، دمشق، ١٩٤٩.
- **دندشلي**، د.مصطفى، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠-١٩٦٣، ج١، الإيديولوجيا والتاريخ السياسي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩.
- **دياب**، د.عز الدين، التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣.
- **ذبيان**، سامي، الحركة الوطنية اللبنانية، دار المسيرة، بيروت، ت٢ ١٩٧٧.
- **الذيد**، خالد سعود، أدباء الكويت في قرنين، ج٣، شركة الربيعان، الكويت، ١٩٨٢.
- **الرزاز**، د.منيف، التجربة المرة، سلسلة الأعمال الفكرية والسياسية، ج٢، مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، بيروت، ١٩٨٦.

- **رضا**، د. محمد جواد، صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي، أزمات التنمية وتنمية الأزمات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.
- **زريق**، د. قسطنطين، معنى النكبة، دار العلم للملايين، بيروت، آب ١٩٤٨.
- **زريق**، د. قسطنطين، الوعي القومي، بيروت، ١٩٣٩.
- **سسر**، أشر، الخط الأخضر بين الأردن وفلسطين، ترجمة جودت السعد، دار أزمنة، عمّان، ١٩٩٤.
- **سلامة**، محمود، البوح المر (رواية)، دار الأهالي، دمشق، ١٩٩٥.
- **سلوتسكي**، يهودا، حرب فلسطين ١٩٤٧- ١٩٤٨ (الرواية الإسرائيلية الرسمية)، ترجمة أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤.
- **السمّان**، مطيع، وطن وعسكر، قبل أن تدفن الحقيقة في التراب: ٢٨ أيلول - ٨ آذار ١٩٦٣، (مذكرات)، دار بيسان، دمشق، ١٩٩٥.
- **سيف الدولة**، د. عصمت، وحدة القوى العربية التقدمية، دار الطليعة، بيروت، ك١ ١٩٦٨.
- **سيل**، باتريك، الصراع على سورية، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٣.
- **سيل**، باتريك، الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، لندن، ١٩٨٩.
- **الشريف**، د. ماهر، البحث عن كيان: درساة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٩-١٩٩٣، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية، قبرص، ١٩٩٥.
- **الشعبي**، قحطان، الاستعمار البريطاني ومعركتنا في جنوب اليمن، دار النصر، القاهرة، دون تاريخ.
- **الشهاري**، د. محمد علي، طريق الثورة اليمنية، دار الهلال، القاهرة، دون تاريخ.
- **صايغ**، د. أنيس، الفكرة العربية في مصر، مطبعة هيكل الغريب، بيروت، آذار، ١٩٥٩.
- **صفر**، حسين، رحلة داخل الذاكرة مع الحركة العمالية الكويتية (مذكرات)، مطبوعات الاتحاد العام لعمال الكويت، دار النهج الجديد، الكويت، دون تاريخ.
- **عبد الكريم**، أحمد (مذكرات)، حصاد سنين خصبة وثمار مرة، دار بيسان، دمشق، ت١ ١٩٩٤.
- **عصاصة**، د. سامي، أسرار الانفصال: مصر وسورية، مطبوعات الشعب، القاهرة، ١٩٨٩.
- **العظمة**، د.بشير، جيل الهزيمة بين الوحدة والانفصال (مذكرات) دار الريس، لندن، ١٩٩١.
- **عمران**، اللواء محمد، تجربتي في الثورة، ج١، دون مكان، ١٩٧٠.
- **عمر نظمي**، د. وميض، الجذور السياسية والفكرية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤.
- **عنداني**، توفيق، البعث في دروب النضال، دار الحياة، دمشق، ١٩٦٥.
- **الغبراء**، د. شفيق، الكويت: دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ودار الأمين، القاهرة، ١٩٩٥.
- **فاسيلييف**، تاريخ العربية السعودية، ترجمة خيري الضامن وجلال ماشطة، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٦.
- **فان دام**، نيقولاس، الصراع على السلطة في سورية، دار مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥.
- **الفرحان**، عبد الكريم، حصاد ثورة (مذكرات)، دار البراق، لندن، ١٩٩٤.
- **فرح**، جورج، الصراع الدولي العنيف على الشرق الأوسط، مطابع فارس سمّيا، بيروت، ١٩٥٢.
- **فرزات**، محمد حرب، الحياة الحزبية في سورية، دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها في ١٩٠٨-١٩٥٥، منشورات دار الرواد، دمشق، دون تاريخ.
- **الفكيكي**، هاني، أوكار الهزيمة، تجربتي في حزب البعث العراقي (مذكرات)، دار الريس، لندن، ١٩٩٣.
- **القصيبي**، غازي، شقة الحرية (رواية)، دار الريس، لندن، ط٢، ١٩٩٤.
- **الكبيسي**، د. باسل، حركة القوميين العرب، تعريب نادرة الخضيري الكبيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥.
- **كشلي**، محمد، نقد الحياة السياسية اللبنانية، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٩٢.

- **كوهين**، أمون، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية، القوميون العرب، الحزب الشيوعي، ترجمة إبراهيم الراهب، دار دمشق، دمشق، ١٩٨٦.
- **الكيلاني**، راشد، مذكرات راشد الكيلاني (عسكرياً وديبلوماسياً)، دار مجلة الثقافة، دمشق ١٩٩٠.
- **المحلاوي**، حنفي، ناهد والملك فاروق، المرأة التي عرفت أسرار ثورة يوليو، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤.
- **المديرس**، د. فلاح عبد الله، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت، دار قرطاس، الكويت، ١٩٩٤.
- **مطر**، فؤاد، حكيم الثورة: قصة حياة الدكتور جورج حبش (مقابلة مطولة)، منشورات هاي لايت، لندن، ت١ ١٩٨٣.
- **معلوم**، حسين، الليبرالية في الفكر العربي، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، ١٩٩٢.
- **مقبل**، سيف علي، دراسات في التاريخ اليمني، مطابع دار الهمذاني، عدن، ١٩٨٨.
- **موسى**، حسن، البحرين: النضال الوطني والديمقراطي ١٩٢٠- ١٩٨١، الحقيقة برس، دون مكان، ١٩٨٧.
- **ناؤومكين**، فيتالي، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٤.
- **ناصر الدين**، علي، قضية العرب، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٤٦.
- **ناصر الدين**، علي، هكذا كنا نكتب، ج١، مطبعة الاتحاد، بيروت، ١٩٥٢.
- **النجار**، د. حسين فوزي، بريطانيا والجنوب العربي، وزارة الثقافة، دار الكاتب العربي، القاهرة، دون تاريخ.
- **النجار**، د. غانم، مدخل للتطور السياسي في الكويت، دار قرطاس، الكويت، ١٩٩٤.
- **النقيب**، د. خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٩.
- **الهاجري**، المهندس يوسف، السعودية تبتلع اليمن،الصفا للنشر والتوزيع، لندن، ١٩٨٨.
- **هوليداي**، فرد، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة حازم صاغية وسعد محيو، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٥.
- **هويدي**، أمين، كنت سفيراً في العراق، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٣.

٢- الكتب المشتركة

- **دومال جاك** و **لوروا ماري**، جمال عبد الناصر، تقديم كمال جنبلاط، ترجمة ريمون نشاطي، دار الآداب، بيروت، ١٩٨٨.
- **كوت جان بيير** و **مونييه جان بيير**، عناصر من أجل علم اجتماع سياسي، ترجمة د. أنطون حمصي، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٤.
- **عدد من الباحثين**، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار ١٩٨٩.
- **عدد من الباحثين**، تطور الفكر القومي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران، ١٩٨٦.
- **عدد من المؤرخين**، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥.
- **مجموعة من الباحثين** (إشراف د. أنيس صايغ) فلسطينيات، سلسلة كتب فلسطينية (١٢) منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، تموز ١٩٦٨.
- **أبو عالية هيام** و **عقل محمد صادق**، أضواء على ثورة اليمن، سلسلة كتب قومية، القاهرة، دون تاريخ.

٣- كتب وثائقية عامة

- **الاتفاقيات السياسية والاقتصادية** التي عُقدت بين إمارات ساحل عُمان وبريطانيا، ١٨٠٦- ١٩٧١، منشورات اتحاد أدباء وكتاب الإمارات.
- **حقائق عن الجنوب العربي ونضال عدن** (إعداد كامل المشاهدي)، بغداد ١٩٦٣.

- **خفايا فتنة تموز** [محاكمات حركة ١٨ تموز ١٩٦٣ في سورية] دار الحياة، دمشق ١٩٦٤.
- **الموسوعة الفلسطينية** (القسم العام) المجلد الرابع، دمشق، ١٩٨٤.
- **القومية والوحدة**، القسم الثالث، وثائق شعبية وسياسية (تحرير وتقديم محمد كامل الخطيب) وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٤.
- **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧**، ج٣، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت وجامعة الخرطوم، بيروت، ١٩٦٩.
- **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨**، ج٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت وجامعة بيروت العربية، بيروت، ١٩٧٠.
- **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية والجامعة اللبنانية ، بيروت، ١٩٧١.
- **فضائح الحرس اللاقومي**، مطبعة أسعد، بغداد ١٩٦٤.
- **محاضر محادثات الوحدة** (رياض طه)، مطابع دار الكفاح، بيروت، ١٩٦٣.
- الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين إمارات ساحل عُمان وبريطانيا، (علي راشد) ١٨٠٦- ١٩٧١، منشورات اتحاد أدباء وكتاب الإمارات، الشارقة ١٩٨٩.
- خفايا فتنة تموز [محاكمات المتهمين بحركة ١٨ تموز ١٩٦٣ في سورية]، دار الحياة، دمشق، ١٩٦٤.
- **فضائح الحرس اللاقومي**، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٤.

٤- وثائق المؤسسة السياسية

(لايدخل في هذه القائمة سوى الوثائق التي تمت الإحالة إليها والاستفادة منها في المتن)

١ - الكتب والدراسات الحزبية:

- **إبراهيم**، محسن، في الديموقراطية والثورة والتنظيم الشعبي، منشورات حركة القوميين العرب، بيروت، ١٩٦٢.
- **إبراهيم**، محسن، مناقشات حول نظرية العمل العربي الثوري، منشورات دار الفجر الجديد، بيروت، ١٩٦٣.
- **الجبهة الشعبية في البحرين**، الحركة الوطنية أمام مجلس التعاون الخليجي، دون مكان، ١٩٨١.
- **الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي**، الإرشاد السياسي، منشورات اللجنة الفكرية (كراس تثقيفي) بدون تاريخ.
- **الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي**، التدخل الإيراني في الخليج، مكتب الإعلام، دون تاريخ.
- **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**، لجنة الإعلام المركزي، الجبهة .. وقضية الإنشقاق، بيروت، ١٩٧٠.
- **الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي**، كيف نفهم الخطر الإيراني (كراس حزبي)، ١٩٧٠.
- **حركة القوميين العرب في العراق**، أيها الشيوعيون أين إيمانكم بالاتحاد الفيدرالي؟ بغداد، ١٩٥٩.
- **حركة القوميين العرب في العراق**، لنتحد جميعاً لتحطيم الخطر الشيوعي، بغداد، ١٩٥٩.
- **حركة القوميين العرب في العراق**، الوحدة طريقنا، بغداد، ت١، ١٩٥٨.
- **حركة القوميين العرب في الكويت**، نحن وأزمة الكويت، تموز ١٩٦١.
- **حركة القوميين العرب في لبنان**، الحياد الإيجابي ومعركتنا القومية، بيروت، ك١، ١٩٥٩.
- **حركة القوميين العرب في اليمن**، اتحاد الإمارات المزيف مؤامرة على الوحدة العربية، اليمن، ت١، ١٩٥٩.
- **حزب البعث العربي الاشتراكي**-القيادة القطرية (السورية)، نشرة حول علاقة الحزب بالسلطة، ١٠/١٩٧٠.
- **حزب البعث العربي الاشتراكي**-القيادة القطرية (السورية)، دراسة سياسية عن القطر اليمني، مطبوعات مكتب الدعاية والنشر والإعلام، دمشق، دون تاريخ.
- **دروزة**، الحكَم، الشيوعية المحلية وقضية العرب القومية، دار الفجر الجديد، بيروت، ١٩٦١.
- **دروزة**، الحكَم، **وجبوري، حامد**، مع القومية العربية، اتحاد بعثات الكويت، القاهرة، ١٩٥٧.
- **اللجنة المركزية الوطنية لحزب العمل الاشتراكي العربي**-لبنان، العمل الشيوعي الثوري العربي الموحد، بيروت، ٢٠ ك٢، ١٩٨٠.
- **الهندي، هاني و إبراهيم، محسن**، إسرائيل: فكرة، حركة، دولة، دار الفجر الجديد، بيروت، ١٩٥٨.

٣- التعاميم والنشرات الداخلية وتقارير المؤتمرات:
- **الاستراتيجية السياسية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**. شباط ١٩٦٩.
- **بيان** سياسي تاريخي صادر عن اللجنة التنفيذية **لحركة القوميين العرب**، شباط ١٩٦٩.
- **بيان هام** حول توحيد **"الجبهة الديموقراطية الشعبية"** و**"منظمة الثورة الوطنية"** في الجزيرة العربية، ١٩٧٠.
- **تعميم** حول **حزب العمل العربي في عُمان** على ضوء المحادثات التي جرت معه.
- **التقرير** السياسي الأساسي **للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين** (كراس رسمي) آب، ١٩٦٨.
- **الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي**، برنامج العمل الوطني الديموقراطي (كراس حزبي). ١٩٧٠.
- **الجبهة الديموقراطية الشعبية**-الجزيرة العربية، المنطلق الاستراتيجي لقضايا حزبنا، ١٩٦٨.
- **الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي**، وثائق النضال الوطني ١٩٦٥- ١٩٧٤، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤.
- **الجبهة القومية**، الثورة الوطنية الديموقراطية (تقارير المؤتمر العام الخامس للجبهة القومية بين ٢-٦ آذار ١٩٧٢ -الباحث) سلسلة وثائق، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٢.
- **تقرير** عن الحوار بين **حزب العمل العربي** في عُمان **والحركة الثورية الشعبية في عُمان** والخليج العربي (منتصف ١٩٧١).
- **حزب العمل الاشتراكي العربي** - لبنان، العمل الشيوعي الثوري الموحد [دراسة معممة على قيادات الفروع] (الباحث) ٢٠ كانون اول ١٩٨٠.
- **حركة القوميين العرب**، إجراءات الأمن الداخلية.
- **حركة القوميين العرب**، أوليات في التنظيم، كيف نناضل؟
- **حركة القوميين العرب**، تقرير الأمانة العامة عن الجنوب العربي والأردن والعراق، بيروت، ١٩٦٥.
- **حركة القوميين العرب**، تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة، بيروت، ١٩٦٠.
- **حركة القوميين العرب**، الثورة العربية أمام معركة المصير، التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الموسع للجنة التنفيذية (القومية) لحركة القوميين العرب (أيلول ١٩٦٧).
- **حركة القوميين العرب**، حركتنا.
- **حركة القوميين العرب**، الدراسة التحليلية التي قدمها التقرير العام للحركة-تقييم عام (١٩٦٢- الباحث).
- **حركة القوميين العرب**، رسالة إلى أعضاء الخلايا.
- **حركة القوميين العرب**، عضو الحركة المنظمة.
- **حركة القوميين العرب**، في التثقيف السياسي.
- **حركة القوميين العرب**، كيف تستغل مهرجاناً.
- **حركة القوميين العرب**، كيف تقود خلية.
- **حركة القوميين العرب**، المبادئ التنظيمية.
- **حركة القوميين العرب**، مشروع النظام الداخلي.
- **حزب العمل الاشتراكي العربي**-لبنان، التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الثاني المنعقد بين ٢/ ٧/ أيلول ١٩٨٠، منشورات "الثوري" بيروت، أيلول ١٩٨٠.
- المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني، (أكتوبر ١٩٧٨) دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨١.
- نضال البعث، ج٥و ج٦ و ج٧، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٥.

٤- الدوريات

- الاسبوع العربي - بيروت
- البعث - دمشق
- الثورة - دمشق

- الثأر - منشورات هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل (نشرة).
- الحرية - بيروت - نيقوسيا - دمشق.
- الرأي - صوت الشباب القومي العربي. دمشق.
- رسالة العراق - لندن.
- الشرق الأوسط - لندن.
- طريق الثورة - بيروت (مجلة حزبية)
- الطليعة - الكويت
- فلسطين (ملحق جريدة المحرر) - بيروت
- المستقبل العربي - بيروت.
- الهدف - بيروت - دمشق.

٥- المقابلات الشخصية

- احسان كيالي.
- أحمد الديين.
- أسامة الغزي.
- جاسم القطامي.
- جهاد ضاحي.
- د. جورج حبش.
- حسين كيخيا.
- حكمت يازيد.
- د. خالد الناصر.
- د. خالد الوسمي.
- د. رفعت السعيد.
- سامي ضاحي.
- طارق البشري.
- طالب شبيب.
- طريف كيالي.
- عادل حاج مراد.
- اللواء عامر حمدان.
- عبد الإله النصراوي.
- د. عبد الرحمن منيف.
- عبد الرحمن نعيمي.
- عبد الله النيباري.
- د. عبد الوهاب حومد.
- فاتح اسبير.
- فايز اسماعيل.
- فتحي كيتكاني.
- فوزي ابراهيم.
- ناجي ضللي.
- نايف حواتمة.

- د. نبيه ارشيدات.
- د. نجم الدين الرفاعي.
- د. نشأت حمارنة.
- محمد بركات. (أبو فادي)
- محمد كشلي.
- محمد معاز.
- محمود سلامة.
- مهدي عبيدي.
- مقابلات عديدة مع مصادر لم ترغب بذكر أسمائها.

الرسائل

١- حمد الفرحان. (عمّان).
٢- حمزة برقاوي (دمشق).
٣- د. مبدر الويس (لندن).

الملاحــق

- ١ -

علي ناصر الدين، الثأر أو محو العار، هكذا كنا نكتب، ج١، مطبعة الاتحاد، ١٩٥٢ بيروت، ص ٢٧٩-٢٩٤ (ألقيت لأول مرة في نيسـان ١٩٥١ في جمعية "العروة الوثقى" في الجامعة الاميركية ببيروت بدعوة من اللجنة التنفيذية لـ"الجمعية")

طلب إليّ في شهر نيسان الماضي، فريق من الوطنيين المخلصين بينهم نخبة صالحة من الطلاب العرب في الجامعة الاميركية في بيروت، وفي المدارس العليا في طرابلس ان ألقي محاضرة ما، في موضوع اختاره، فاعتذرت، فالحوا علي الحاحا شديدا ، لم يسعني معه الا ان البي رغبتهم، شرط ان يكون موضوع المحاضرة: "الثأر" فرحبوا بذلك، وكانت هذه المحاضرة، التي ألقيتها في منتدى دار الايتام الاسلامية في بيروت، وفي قاعة المحاضرات بالمدرسة الاميركية في طرابلس. وقد نشرت هذه المحاضرة في كتيب وزع يومذاك، ورأيت ان هذا الكتاب اضمن لبقائها.

- المؤلف -

ايها الحفل الكريم

كنت قد عاهدت نفسي ، بعد النكبة، ووفيت ، على امور، منها، ان لا احاضر، ولا اخطب، ولا احضر حفلة او اجتماعا ، الا ان يكون الغرض من هذا كله ، البحث الجدي في محو العار، الذي الصقه بالعرب، فريق من العرب انفسهم، قبل الانكليز وقبل الاميركان وقبل اليهود ، والمداولة في الخطة، التي يليق بالعرب، ويترتب عليهم، ان يتقيدوا بها، ويسيروا عليها، في هذا الصدد بالذات، اذا كانوا كما يزعمون، ناسا ، بالمعنى الذي نفهمه ونريده لهم. واذا كانوا يحسون ويعون فعلا ، انهم ابناء الذين أظلوا في ظلال سيوفهم ، العدل والامن والطمأنينة، والحرية والحق والخير، وألوانا من الحضارة، نعمت بها الدنيا طوال قرون. ذلك انني اعتقد، ان محو العار هذا، اساس لكل اصلاح، وكل تقدم، يطمح اليه احرار العرب في حياة العرب. ونقطة انطلاق من جديد، الى جنات تجري من تحتها الانهار... في الدنيا والآخرة.

وأريد أن يفهم عني، أنه سواء أكان العرب كما أحب ان يكونوا، ام كانوا كما يزعم لهم البعض، اليوم - مستشهدين، بما يصك النفس، كما يصك الحجر القاسي الوجه بهذا الواقع، وسكوت العرب على واقعهم هذا البشع المخجل الحقير - فان من الامور التي ما تحتمل الشك في نفسي، ان هدي الرسالة وغرضها، رسالة صانع العرب أمة ودولة، عنصران لن يذهبا درج الريح.

وحينما أقول هدي الرسالة وغرضها، احسب انني أحييتكم في هاتين الكلمتين، اذا انتم تعمقتم في تفهم مدلولهما الواسع، وطاقتهما الكامنة، التي لم تستنفد ولن تستنفد، بتاريخ تشريع، وتاريخ فلسفة، وتاريخ اجتماع وتاريخ سياسة، وتاريخ اقتصاد. بتاريخ له صفة كونية انسانية تطورية، جليلة محسنة، قد يجد التشاؤم وتقزز النفس، من خلال بعض

* نضدت هذه المادة وفق نصوصها الأصلية، ولم نتدخل في أي تصحيح إملائي أو ما يشبهه.

صفحاته، بالنظر لهذا الواقع، متسللا يتسللان منه الى نفوس المؤمنين الصادقين، الصامدين الصابرين. ولكنه لن يجد اليأس، رغم هذا الواقع، من خلال اية صفحة من صفحات هذا التاريخ، اي متسلل يتسلل منه الى هذه النفوس.

والحقيقة بالنسبة إلي ، انه لولا ايماني بهدي الرسالة وغرضها، ولولا اضواء يرسلها هذا التاريخ من بعيد، على حواد الحياة ودروبها، وعلى منعطفاتها وشعابها ومساربها، فيستبين بها للمتبصر، ما يشبه الحقيقة العلمية، من بدهية اليقظة يوما ، اليقظة التي اسميها "يقظة الدم" اذا صح التعبير، او يقظة الوجدان القومي، ومن طبيعة تعاقب الحياة والموت، والرفعة والانخفاض، حسيا ومعنويا ، وماديا وروحيا ، في كل كائن ذي حياة ، في الناس كما في الطبيعة، لولا هذا كله، لسكنت بفعل هذا الواقع، واقع العرب هذا الذي ذكرت، الى إحدى الراحتين. ولما رضيت لنفسي الوقوع في "جريمة" اتهم بها، معظم الذين يسمونهم بحق او بباطل: مثقفين ووطنيين. ومعظم الذين يسمونهم بحق اوبباطل: زعماء وحكاما ورؤساء وامراء وملوكا في العرب، "جريمة" الكلام. مع العلم، ان اي عمل، مهما يكن من شأنه، لا غنى له عن كلام موزون يسبقه، على ان لا يكون هذا الكلام هزلا ، وكذبا وتدجيلا وتضليلا وغشا، وتهجيصا . "بالجيم المصرية" كما يريد الامين العام لمنظمة يسمونها "جامعة الدول العربية" وهي ويا للأسف، مفرقة حتى الآن، وليست جامعة[1]. فان لم يكن كذلك، وكان كلاما ينطبق على الحديث الشريف، او القول المأثور: "قل خيرا او فاسكت" فذاك، ذاك هو الكلام، الذي لا غنى عنه، بل الذي يفرضه فرضا ، الاخلاص القومي الثابت، وعاطفة المغامرة المشبوبة، يرعاها العقل المتفتح، كما يفرضه التوجيه الصالح، الى مكارم الاخلاق، وعظائم الامور. واني لارجو، ان يكون في كلامي الساعة، شيء من هذا الخير.

على انني اسارع فأقرر امامكم في صراحة وإيمان، ان المقياس الصحيح في نظري، لليقظة الصحيحة عند العرب، في ظروفنا بعد النكبة، انما هو اولا وقبل كل شيء، في مقدار ما يثبت من استعداد عند العرب، للعمل الجدي الحاسم لمحو عارهم. وانا ما أغشكم فاقول لكم ان محو هذا العار، عارنا اليوم، امر سهل – وقد يكون سهلا جدا من الناحية المادية – وانا انما اعني السهولة من ناحية الدوافع النفسة، اقول انني لا اغشكم، فمن غشكم، بل من غش اطلاقا ، ليس منكم. وانا منكم ولكم. بيد انني لا استنيم للذل، فاستسلم للواقع، وادعوكم الى الاستنامة والاستسلام، تهربا من المكاره، ومعاناة الصعاب، في بعث الدوافع النفسانية، فاقول لكم ، ما قاله الحطيئة للزبرقان بن بدر:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي

اي الآكل الشارب اللابس، كلا! انني لا اقول لكم هذا ، فهذا شأن الجبناء الساقطي الهمم، عبيد الشهوة وعبيد الدرهم، واخوان التوافه والحقارة وسفساف الامور، الذين لهم في اجوافهم واجسادهم، قلوب البهائم ونفوس البهائم. ولكنني اقول لكم، ما قاله صاحبكم الذي عرفكم وعرفتموه، ابو العلاء:

وإني رأيت الصعب يركب دائما من الناس من لم يركب الغرض الصعبا

وادعوكم الى ركوب الصعاب، فمن لم يركب الغرض الصعب، ركبه ما هو اصعب منه، وهل اصعب من العيش في الذل وفي العار؟

واقول لكم هذا لانني احترمكم. احترم فيكم الحرية والحفيظة والشرف، ولان بقية من ثقة، ما تزال تحوك في نفسي، بان العرب امتي وقومي، من غير المعقول، ان يستمروا في سكوتهم على واقعهم هذا، يغلب عليه التهريج والدجل والشعوذة والتضليل والميوعة والشهوات، فالرضى بالنتيجة، بالعيش في الذل وفي العار! اجل، انه من غير المعقول ان ترضوا بهذه النتيجة، بهذا المصير لهذا كله، فأنا ما اتردد، مع انني ، صارحتكم بان الامر غير سهل، بالنظر الى حالتنا الروحية طبعا ، وليس المادية، ما اتردد، اقول، في ان ادعوكم الى ركوب الصعب، فاذا كان هذا الامرصعبا معنتا ، فانه غير معجز ولا مقعد.

[1] كان السيد عبد الرحمن عزام الامين العام "لجامعة الدول العربية" يقول للجنة العسكرية التي تألفت في دمشق تحت اشراف جامعة الدول العربية هذه، للقيام على شؤون المتطوعين للقتال في فلسطين: "انتم هجصوا هجصوا، وما فيش حرب" -- من مذكرات القائد فوزي القاوقجي.

محو العار

ولنر بعد، ما الذي يمحو هذا العار، نزل بالعرب جميعهم! ترى اهو دستور معدل، في ناحية من نواحي هذا الوطن العربي! ام هو اصلاح محلي، في ناحية اخرى منه! ام انه في فورة من الفورات، تؤدي الى الزيادة في حصة هذا البلد، وذاك، من البلدان العربية، من النفط مثلا ! ام في تعديل معاهدة او تغيير معاهدة، ام يكون في عقد معاهدات جديدة ، تجارية وثقافية، بينا وبين مختلف الدول! ام يكون محو العار هذا، بانشاء ميناء، او تشييد قصر، او تأسيس جامعة. او في اقامة مأدبة او حفلة او سهرة عامرة، نزعم اننا نثبت فيها كرمنا العربي، فنثبت بلاهتنا، ويا للأسف، وميوعتنا وفقر احساسنا، ويجري في هذه الحفلات الجن والويسكي والشمبانيا، في مواسير ذات انش او انشين او ثلاثة او عشرة الى احواض[1] من بلور، براقة ضخمة رائعة، دونها "الحوض"[2] في نظر الذين يقيمونها!! ام في خطاب او تصريح، يقابل – ونحن لا نحس – هزؤا، ورياضة فكرية ساخرة بالتصفيق! ام يكون محو هذا العار، بتأسيس دولة جديدة[3]، ليس لغير ابنائها، البواسل فعلا ، من العرب، اي فضل في تأسيسها، ولظروف لا محل لتفصيلها الآن. ام يكون في خروج مستعمر محتل، عسكريا او سياسيا من بلد عربي؟! الصحيح، ان شيئا من هذا كله، بل ان هذا كله وما اليه، واكثر منه لا يمحو عارنا! وان يكن في شيء منه، او فيه كله – عدا التصريحات والخطب، وحفلات المواسير والاحواض طبعا – مظهر من مظاهر التقدم الذي يعوزنا، والذي نحبه ونسعى اليه ونعمل له، او الذي يجب علينا على الاقل، ان نحبه ونسعى اليه ونعمل له!

ان اي ازدهار في الاقطار العربية، واي تقدم، في اي ميدان من ميادين الحياة كافة، مهما يبلغ من السمو، في مراتب التقرب من القمة، لا يكفي وحده لمحو العار. واني لاذهب الى أبعد من ذلك، اذهب الى ان اتفاقا يعقد بين العرب قاطبة بجتمعين ومتحدين في دولة واحدة، وبين صديقنا الجديد، الجنرال فرانكو، هذا الرجل الكبير المحبوب المحترم، واعني ما اقول، على ان تعود الينا الاندلس، ان هذا الامر الخطير نفسه، لا يكفي وحده في نظري، لمحو العار! عارنا البشع، المذل الموجع، المقض المضجع.

ان شيئا واحدا بعينه، يمحو عنا العار، وليس يمحوه اي شيء آخر، على الاطلاق انه الثأر.

والبرهان على هذا، على ان العار الذي ألبسنا إياه قبضة من الناس، تعودنا ان نسميهم جبناء، وان نحتقرهم، وان نعتبرهم مشردين، وشذاذ افاق، و"باريا" العالم كله، اي منبوذي العالم كله، مثل "باريا" الهند، بالنسبة الى الهندوس، وانهم ليسوا جديرين في هذه الحياة، الا بامرين اثنين لا ثالث لهما: جمع المال كيفما اتفق، ومن حيثما اتفق، اولا. والتمرس باحقر الاعمال والصقها بالرذيلة، ثانيا ، ان البرهان اقول، على ان هذا العار، لا يمحوه الا الثار، قائم في حياتنا اليومية، في حياة كل منكم، نراه ونلمسه ونعيشه في كل لحظة. اتريدون مثالا على هذا، هناك مئة مثال ومثال، اكتفي بان اذكركم الساعة، بمثال واحد. واحد منا هنا في بيروت، او في طرابلس او في دمشق، او اي مكان عربي آخر، يغتصب بيته ويذبح اولاده، ويهتك عرضه، لص فاجر نذل وحش. او شخص عظيم ان شئتم، في نظر بعض الناس، فيغضب هذا الواحد ويسب ويشتم، ويهدد ويتوعد و... ولا يعمل شيئا فماذا عسانا نقول فيه! ولو حفلت الدنيا كلها، بهذا الواحد، وجعلت منه واحدا من ارباب القصور والمعامل. واصحاب القرى والمزارع، وذوي المناصب والجاه والشهرة! ان اقل ما تقولون فيه، كلما ذكر اسمه، او خطر لكم في بال: "خليه يغسل عارو ويحكي. الذي مثله لازم يستحي، لازم يسكت..." اتقولون هذا ام لا؟ انكم تقولونه من دون شك. رغم ان هناك قانونا ، يمكن في مثل هذه الحال ان يعاقب ذلك الغاصب المغتصب المجرم، ويمكن حتى من الناحية العاطفية السائدة، ان يعتبر ناس، هذا العقاب، غسلا للعار، ينتفي معه الشعور بواجب الثأر.

---

(١) اقام نفر من امراء العرب في "اوتيل استوريا" في نيويورك حفلة غريبة، اجروا بها الشمبانيا في مواسير الى بحيرة: حوض كبير من بلور مما ادهش الناس وحيرهم.

(٢) حوض في الجنة ورد ذكره في احاديث الرسول الاعظم العربي.

(٣) دولة ليبيا.

ورغم هذا، فأنتم وأنا، نقول هذا القول. فكيف بنا ونحن امام نكبة جماعية، لم يعرف التاريخ لها مثيلا ! وصمت بالعار امة كاملة، فاذا هذا العار، بالنظر الى ظروف النكبة، وملابساتها وأسبابها، عار فظيع عميق، ليس مثله عار، وليس في الدنيا قانون يُلجأ اليه ليمحوه! ولن يمحوه فعلا ، حتى كأنه لم يكن، الا الذين نزل بهم بالذات.

قلت ان ليس من قانون في الدنيا، يُلجأ اليه لمحو هذا العار، حتى كانه لم يكن. واستدرك فأقول، بلى ! ان هناك قانونا واحدا ليس غير، سأتكلم عليه بعد قليل.

ومع ذلك، فلنفترض، ان معجزة روحية، حدثت في هيئة الامم المتحدة، فانبرت هذه الهيئة لتطبيق القانون، بصدد ما نحن فيه، قانونها او ميثاقها هي نفسها، بشأن حق الشعوب، في الحرية والاستقلال والكرامة. وشأن تحريم عدوان شعب على شعب، أو دولة على دولة. ووقفت الى ذلك، وادبت تلك القبضة من الناس، وشركاءهم، الذي حملونا العار، اتظنون ان عارنا يكون قد امحى؟!! كلا! ان العار الذي من هذا النوع، من نوع عارنا نحن اليوم، لن يمحوه فعلا ، حتى كأنه لم يكن، الا الذين نزل بهم بالذات، وهو لم يتزل بالاميركان، والبريطان والفرنسيس، وشركائهم، فهو ليس عارهم. والتدابير التي قد يتخذها هؤلاء في هذا الصدد انما يتخذونها ان هم اتخذوها - بدافع المصلحة طبعا ، وليس بدافع الثأر ولنفترض ان من الممكن ان تؤدي هذه التدابير، الى تعمير ما هُدم للعرب، وارجاع ما سُلب منهم، اليهم، من كل ما يدخل في نطاق المادة، وفوقه مثله واكثر منه، فإن هذه التدابير، حتى ولو كان في جملة ما تؤدي اليه ، طرد الغاصب المغتصب المجرم، ما نتخذها نحن، لا تحمل عناصر الثأر، ولا هو من المفروض ان تحمل هذه العناصر، فليس الذين يقومون بها بموتورين، اذن فهي لا يمكن ان تمحو العار! فعناصر الثأر تكمن في التدابير التي يتخذها الموتور بنفسه، دون سواه.

الموتور معنويا ، الموتور بعزته وكرامته وشرفه، وتكون منبثقة عن احساس نفساني باطني، فردي وجماعي، شخصي وقومي. هذا الاحساس الذي ما يشاركك فيه، غيرك، أنت الموتور بالذات. ولا تنفع فيه المشاركة ولا تستقيم. وان فلسفة الانسانيين او البشريين، ومروجي السلم، الذين لا قومية لهم ولا وطن، انما هي تخرص وهراء وتضليل، ماد امت هذه البشرية، لا تستطيع ان تدعي، أنها وصلت إلى مرحلة، تتجسد فيها البشرية، مجتمعا بشريا موحدا ، قائما في الواقع، كما هي الحال في القومية مثلا ، ولو كان ذلك كذلك، أي لو كانت هذه البشرية، بلغت - هذا اذا كان ممكنا ان تبلغ يوما - المرحلة التي تتجسد فيها، مجتمعا بشريا موحدا ، قائما في الواقع، لما كان هناك نكبة، بالمعنى الذي نفهم فيه نكبتنا هذه التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ! واذن فعار العرب عارنا كلنا، مجتمعين ومنفردين لايمحوه الا العرب. وبأعمال تحمل عناصر الثأر. الثأر للعزة والكرامة والشرف، قبل المال والحجارة والطين. فما سبيل الثأر؟!

ايها الحفل الكريم

قد اكون اقل استعجالا للثار، مما تظنون، ذلك اني اشد تحرقا بفكرة الثأر واعمق رغبة فيه، مما قد تظنون! اني اكره الحماسة الآنية. الحماسة غير الاصيلة. الحماسة السطحية الصاخبة الصماء العمياء، التي تشتعل اشتعال الهشيم، نضحت اطرافه بالنفط، وتهمد همود الهشيم، صبيت عليه الماء او التراب. هذه الحماسة، التي يمكن ان يثيرها خطيب مخلص مؤمن، صالح مصلح، كما قد يثيرها دجال مغرض، نفعي وصولي، فاسد مفسد! اني اكره هذه الحماسة، لانني اعتقد انها امارة من امارات الجهل، وصفة من صفات الشعوب البدائية، وهي لا تنفع في معالجة الامور الجماعية الجدية الجسيمة، وقد تضر. بل انها لتضر حتما، لانها - وهي لا تتصف بصفة الاصالة والاستمرار، فيكبو صاحبها وينكص على عقبيه، قبل بلوغ الغاية - يمكن ان يكون في الوقت نفسه، اداة للتدجيل والاستغلال، وللانخداع والانقياد، مما يساعد الى حد بعيد على امتداد في الجهل، وفي التضليل وفي الشعوذة، وبالتالي على امتداد ما نشكو منه، من امور جسيمة خطيرة، موجعة مخزية! انني احب واريد لقومي حماسة فاهمة واعية، عميقة مطمئنة، لا تنضب ولا تهمد، لانها تستمد عناصرها من عمق اعماق القلب والفكر والارادة. من الاحساس غير الناقص، الاحساس النفساني الكامل الشامل، بمقتضيات الحياة ومقوماتها، ولا سيما من احدى ناحيتي الحياة، اريد الناحية الروحية. هذه الحماسة الاصيلة المثمرة المحسنة. فهل يملك العرب اليوم، مع ما ينبغي لهم ان يملكوا - لكي يثأروا - هذه الحماسة؟!

ايها الحفل الكريم

لم يبق في وسعنا ان نخدع اجنبيا ، فقد فضحتنا النكبة، فلنكف، اذا كان ما يزال فينا، بقية حياء وشرف، عن خداع انفسنا، وخداع بعضنا بعضا . ولنواجه، بشجاعة وفهم وصراحة، حقيقة واقعنا، وبشيء من الجد والترصن، والاستحياء ايضا . وليبحث الواعون، من اهل الحياء والفهم والكرامة، وأولي النخوة والحفيظة فينا، عن سبيل الثأر. وانا اعتقد انهم لن يخطئوه، اذا هم كانوا مؤمنين.

ايها الحفل الكريم

ان للشعوب امارات، غيرالكلام، يُستدل بها على ماهية ما يعتلج في صدرها، من امور، وعلى حقيقة ما يحوك في نفسها، من احساسات ومشاعر. وما يضطرب في اعماقها، من فكر وميول وآمال ومطامح. فاذا ما اعتمدنا هذه الامارات التي نشهدها في شعوبنا العربية، ولا سيما بعد النكبة، اساسا للحكم، على ماهية ما يعتلج في الصدور، وحقيقة ما يحوك في النفوس، ويضطرب في الاعماق، لم نسلم من لطمة الخيبة واللوعة والذعر! وما اريد ان اقول واليأس!!.

ضحك في المأتم. وسفه في المصيبة، وتهتك في الذل. وقهقهة في العار! اناشيد غرام مبتذلة رخيصة!! وفخفخة فارغة زائفة مخزية مجرمة! مآدب وحفلات وسكر وعربدة وفجور! كأن شيئا في دنيا العرب لم يقع!! وعندنا في لبنان، واريد جبل لبنان – وما ادري اذا كان في غيره ايضا – يموت لجارك بقرة، فتمسك عن كل ما قد يبدو فيه، شيء من الفرح واللهو والخفة! اما مشاركة صادقة، لجارك في مصيبته، فتكون عند ذاك، صاحب احساس عميق دقيق شريف، برابطة الجوار وواجب الجار، او على الاقل حياء ومجاملة، فتكون وفيت بما يفرضه الذوق الرفيع، والكياسة، في حياة المجتمع، مجتمع الناس للناس.

فيا لضلال العرب، وفقر احساس العرب، وهو ان العرب! اتكون فلسطين، مكان ولادة اله، في نظر فريق كبير من العرب، ومعراج نبي رسول، في نظر العرب جميعهم تقريبا ، فلسطين بطولها وعرضها، وبأرواح فريق من ابنائها، وابناء غيرها من بلدان الغرب، من شهداء وقتلى، دون بقرة، قيمة ووزنا!!!

ارجو ان لايخطر في بال احد، اني ادعو الى البكاء والعويل، والى الاستسلام لحزن الثكالى، وتقشف النساك، كلا! فما ابعدني عن هذا، واشدني كرها له! ولكنني ادعو – وارضنا "المقدسة" مغتصبة، ودورنا مهدمة، وعيالنا مشردة ودماؤنا مهدورة، واعراضنا مهددة، وشيوخنا وكهولنا وشبابنا ونساؤنا واولادنا، يصرعهم الجوع والعري والذل، او الخوف من الذل والعري والجوع، وجثث شهدائنا وقتلانا، يخوض فيها العدو، فتكاد تسمع صريف عظامها السماء – ادعو، ومن حقي، ومن واجبي ان ادعو، وهذه حالنا، وآثار النكبة فينا، الى شيء من الترصن، ومن التذكر، ومن وقار الحياء، ومن الاحساس النفساني الصادق!. ادعو الى الانسجام في حياتنا، التي من المفروض، اذا كنا ناسا عربا حقا ، ان تنسجم مع ما تقتضيه الحياة القائمة، لكل مجتمع ، يؤلفه ناس ناس! انني ادعو العرب، ان لا يضحكوا في مآتمهم، وان لا يرقصوا على قبور موتاهم، وان لا يقهقهوا في عارهم، وان لا يزهوا في ذلهم، وان لا يتباهوا بماضيهم، مهما يكن عظيما ، مادام حاضرهم، واقعهم هذ، كما وصفت، وكما هو. وان لا يجعلوا من هياكل العبادة، مواخير وخمارات ومراقص! ولا من هذه، هياكل عبادة وتسابيح وصلوات!!. وادعو الى ان يبعث القادة والموجهون، والمسؤولون بالقدوة، قبل اي شيء: الدوافع النفسانية، والحماسة الاصيلة التي ذكرت، في سبيل الثأر لمحو العار. وادعو نفسي الى هذا كله، قبل دعوتي قومي اليه، وتلبي نفسي دعوة نفسي، فضلا من الله، ورحمة منه بي.

ايها الحفل الكريم

كنت زعمت لكم، ان هناك قانونا واحدا ، يبرر، بل يحتم الثأر، ووعدتكم الكلام عليه. ان هذا القانون، قانون غير مكتوب على ورق، ولكنه محفور على الجماجم، وعلى عظام الصدور!! انه قانون الشرف القومي ليس غير! فالقوم الذين يحسون في نفوسهم، شيئا له هذا المعنى: الشرف القومي، يتجسد لهم، تقاليد وعادات واخذا بأساليب وتدابير معينة، تتجسد فيها، هي الاخرى، معاني المثل العليا، والقيم الروحية السامية، تتصل بقمة الحياة، حيث تتكامل عناصر

الحي الرفيع، وتلتقي ، لتمتزج، ماهيات الاقوام المصفاة، ان القوم، الذين يحسون في نفوسهم، هذا الشيء، يأخذون من دون تردد، ولا جدال، بهذا القانون، قانون الشرف القومي، واخذهم بهذا القانون، هو وحده، في قضيتنا، الذي يرجع الحق الى نصابه، ويعيد الي مواضعها، من سلم الحياة، قيم الحياة. ويحفظ لكل جماعة، او لكل قوم، في مضطرب البشرية الصاعدة - الصاعدة رغم كل شيء - مكانها، او مكانه من السفر. فالشرف القومي، وجه من وجوه الشرف الانساني. وصورة من صوره. وجوهر من معدنه. وعبثا يطمع قوم من الاقوام، بشيء من القيمة والوزن، او بمكانة من مكانات الشرف، في موكب البشرية الصاعدة هذه، اذا هم لم يحسوا الشرف القومي اولا ، ويُحيوه ويُحيوه. وبرهاني على هذا، اذا اعوزني البرهان، قائم في وضعنا اليوم، وضع العرب كلهم، بعد النكبة.

الا ترون الى هذه الوفود التي تمثل العرب، في المؤتمرات والاجتماعات الدولية، والتي تؤلف احيانا من رجال، بينهم فريق من خيرة الرجال، قد يكون بعضهم، اغزر من وفود بقية الدول علما ، وارجح عقلا ، واعمق ثقافة واوسع اطلاعا ، وابلغ كلاما واعلى شجاعة، مع ذلك فلا تحسب لهم الدول اي حساب، ولا تقيم لهم اي وزن، في المحافل الدولية، والمشاكل الدولية! ذلك انهم يمثلون قوما ودولا ، لم تبق لهم النكبة، وباللوعة، في الميدان الدولي ، قيمة ولا وزنا . دول وقوم ثلم شرفهم، وراحوا يحاولون، في الظاهر، وبالكلام الرخيص، اعانة اندونيسيا وباكستان وغيرهم، على الاحتفاظ بشرفهم سالما ، وليس في هؤلاء ، كما اظن، من حاجة الينا ، فسيسلم شرفهم على الارجح الاغلب. انهم ليسوا عربا من عرب اليوم! وخسروا معركة النصر في بلادهم، وانبروا يتزاحمون لكسب المعركة في بلاد غيرهم، تحمسا للحرية والحق والشرف ، كما يزعمون! وما كان اجمل هذا، واسماه، واروعه، واعلقه بالمُثل الانسانية العليا، لو انهم تحمسوا فعلا ، لهذه الحرية، وهذا الحق، وهذا الشرف، في قومهم اولا ، فربحوا المعركة، معركة الشرف والحق والحرية، بالنسبة اليهم في بلادهم. ولو انهم فعلوا، لكان لمحاولتهم، وتدخلهم من اجل غيرهم، اثر فعال بجد من غير شك، في سياسة هذه الدول الحضارية الانسانية على زعمها، حول حرية الناس وحقهم وشرفهم. ولاستطاعوا، ومعهم فريق من الدول، التي تقبح العدوان وتكرهه، حقا وصدقا، او لغرض ومصلحة، ان يحدوا من طغيان دول الاستعمار، وعدوانها، هذه الدول، التي ما تعرف لها غير القوة والعدوان، في صور مختلفة، مركبا لمد سلطانها، ونشر نفوذها، واشباع نهمها وشهواتها، ولا لجأوها الى اتخاذ موقف ، فيه شيء غير قليل من الاحترام؛ ان لم اقل الاحترام كله، للحرية والحق والشرف، في مختلف الشعوب. واستطيع ان اؤكد لكم تأكيدا تاما ، ما يقبل الشك، اننا لو كنا نُكبنا - وقد اعتدي علينا - بدلا من ان ننكب في فلسطين، او لو اننا، بعد ان نُكبنا، وعظتنا النكبة، فاجتمعنا واتحدنا، ومضينا نعمل بقانون الشرف القومي جادين مؤمنين، لمحو العار، لخرج المحتلون من مصر ومن غير مصر، برفق وهدوء. ولاستطعنا بعد، اذا نحن تحمسنا وتوعدنا، ان نوهم الدول والامم، اننا جادون فتصدق... فتخشى امرا ، فتحسب لنا حسابا ، وتقيم لنا وزنا . ومن ثم يصان الحق والحرية والشرف، في قومنا، وفي اقوام المجتمع البشري، المقيل بعيدا - ان كان مقبلا - ومن ثم يأتي الخير قومنا، وهذه الاقوام اجمعين.

اما ان يلقاك، او يلقاني في الدرب، او يلقانا معا ، شخص ما، فيحلو له ان ينهال عليك او علي او علينا معا سبا وشتما وتحقيرا ، وضربا بعصاه وتهشيما ، فينظر الواحد منا الى الآخر، بحذر وريبة، ولا نعمل شيئا ، ثم يصاب واحد اخر، قريب ما، لو بعيد، امام اعيننا، بما اصبنا به نحن، فنهدد الذي يسبه ويضربه، ونتوعده ان هو لم يكف عن سبه وضربه، اما هذا، فاسمحوا لي ان اقول، انه نوع من انواع بلادة الحس، وقلة الحياء... من جهة ، ومدعاة من جهة اخرى، الى السخرية والهزؤ، والضحك ازدراء وشماتة.

ان شيئا واحدا بعينه، يمحو عنا العار، وليس يمحوه اي شيء آخر على الاطلاق انه الثأر.

ولست الآن، بواضع خطة مفصلة للثأر، على انني اواخذ نفسي، اذا انا لم اشر الى الخطوط الكبرى، في هذا الصدد، او ما اعتبره خطوطا كبرى: يجب ان يحس العرب اولا ، وقبل كل شيء، حقيقة ماهم فيه. ان يحسوا وقع النكبة، احساسا جماعيا صادقا ، ليتغير طراز معيشتهم، وطراز تفكيرهم. وان يجدوا ويؤمنوا، فما يزالون حتى الآ، غير مؤمنين، وغير جادين. ولتطبق خدمة العلم، في الدول العربية، منذ اليوم، اذا كانت هذه الدول مصدقة فعلا انها

دول... وانها تملك امر نفسها، وليتجند ابناء النازحين في جيوش هذه الدول، على ان تقوم هذه الدول العربية، ويسر هيئة الامم المتحدة، ولا غيرها، باسكان كل عائلة من عائلات النازحين، المعوزين منهم، في الاراضي العربية. كل دولة وسعها. واجبا وحقا وليس منحة. وتيسر لهم، اسباب الجهد الانساني المنتج، بالطرق الفنية الحديثة، في ميدان العمل الشريف. وكل عمل ليس فيه غش ولا سرقة ولا احتيال ولا تراخ ولا استجداء، كل عمل ، يعمل بجد وامانة واخلاص، عمل شريف. وطاقة الدول العربية المادية، لا يستنفدها مثل هذا العمل، وان يكن عملا ضخما . ثم هو يعيد بالنتيجة الى هذه الطاقة، ما يكون قد بذل منها، وينميها.

وان هناك دولتين او ثلاث، من هذه الدول العربية، تستطيع وحدها ان تحقق هذا العمل، اذا هي كانت مصدقة انها دول بين الدول، واذا هي عملت بشرف وعقل وعلم، وفن ونظام، فتكفي العرب – وفي مقدمتهم اخواننا النازحون – معالجة ذلهم، ذل العرب كلهم، بذل مثله، او ابشع منه! وتحول دون نكبة ابشع وافظع من النكبة: نكبة الاتجار بالنكبة!

وليلقن شبان العرب وشاباتهم، وأولادهم، واطفالهم ايضا ، ما كان يلقنه الفرنسيون، بعد الحرب السبعينية بشأن الالزاس واللورين. ليلقنهم هذا جماعة القواد، والضباط، والمعلمين والمعلمات، والآباء والامهات، والجرائد والمجلات، في الثكنة والمدرسة والمنزل والمكتب، وفي كل مجلس وفي كل اجتماع وكل مكان. ولينقطع العرب، ويترفعوا عن استجداء اليانور روزفلت، ومليانور ترومان! وليكفوا عن الهتاف والتعييط، فالعاصفة تعصف فتقتلع الادواح من دون انذار! والصاعقة تنقض فتصعق الجبال، كذلك من دون انذار. هذا هو سبيل الثأر ومحو العار، اذا كنا نحس، فعلا اننا موتورون! واذا كنا نريد فعلا ان نستعيد فلسطين!

اما ان تعيد هيئة الامم المتحدة، النازحين او بعض النازحين عن فلسطين، الى فلسطين – هذا ان هي اعادتهم – فهذا لا يعين اننا استعدنا فلسطين، ولا يعني اننا محونا عنا العار. انه يعني شيئا اخر، يدهشني ويحيرني اننا لا نعيه!! انه يعني اقرارا لانسلاخ فلسطين عنا. وتأييدا لاغتصابهم اياها منا. ويعني امتدادا للذل، ودخولا في ذل الذل.

ايها الحفل الكريم

ان الذي افهمه في صدد مانحن فيه، هو ان يريد العرب – ولله عباد اذا ارادوا اراد – ان يريد العرب ، اقول، ان يستعيدوا فلسطين، فهذا امر طبيعي بل هو وحده الامر الطبيعي، في هذه القضية بالذات. اما ان يعادوا الى فلسطين، تعيدهم اليها اليانور روزفلت ومليانور ترومان وراشيل وايزمن، وشركاهم، اما هذا فاعترف انني عن فهمه من العاجزين!! وفرق بين الامرين، كما تدركون حتما، لا يعد له فرق، بين امرين آخرين، من مختلف امور الاولين والآخرين.

وافهم كذلك ان يحن اخونا النازح الفلسطيني الى بيته، الذي ورثه عن ابيه وجده، او الذي قد يكون بناه هو بنفسه، وان يحن الى بستانه، الى تينه وزيتونه وبرتقالته، حتى ولو كان ذلك البيت كوخا ، وكان ذلك البستان مصوحا ، وان يحن الى ملعب صباه وشبابه، ومقيل كهولته وشيخوخته، وان يحن الى اقصاه وقيامته[1]، انه حنين طبيعي وجميل وعذب ومحبب هذا الحنين، ولكن هناك حنينا آخر ايضا جميلا ، وعذبا وساميا ومحببا ورائعا جدا ، يجدر بالنفس العربية ان تكون متغلغلا له، وقد كانت ، فيما اعلم، كذلك، في خاليات السنين. الحنين الى المثل العليا. الحنين الى الرفعة والعزة والكرامة، الحنين الى العيشة الراضية في الحمى المنيع، يضاحكه السؤدد، ويخفض له جناحه المجد الاثيل.

ان لكيفية العودة الى البيت الذي اغتصب، والبستان الذي نهب، والملعب والمقيل اللذين وطئتهما الاقدام القذرة وعاثت فيهما الثعالب المستأسدة، لشأنا رئيسيا اساسيا خطيرا جدا في نفس العربي الاصيل، اذا هو كان من العرب الشجعان، الاباة، البعيدي النظر، الخيرين المؤمنين!!

ان استعادتنا نحن العرب، لفلسطين، امر فيه وحده معنى الثأر ومحو العار. وفيه وحده – ولذلك ادعو اليه بايمان واصرار – مفتاح الظفر من جديد باحترام الناس ايانا، وتصحيح نظرتهم الينا. وفيه نقطة انطلاق الى حياة جديدة، المرجو ان تقوم على اسس جديدة، من العمل المنتج، ومن العلم، العلم العالمي، ومن النظام، ومن اخلاق الرسالة.

---

(١) الجامع الاقصى وكنيسة القيامة.

وعندئذ، عندئذ فقط، نصير، ونعتبر عنصرا صالحا قويا فعالا ، في نشر الحضارة البشرية المحسنة، وانمائهـا. وفي خدمة السلم العملي الصحيح، خدمة صادقة منتجة، في الشرق الاوسط، وفي العالم كافة، هـذه الحضـارة وهـذا السلم اللذين تدعي خدمتهما هذه الدول الكبرى، التي تسمي نفسها دمقراطية وحرة وانسانية. والا فسنبقى صلصالا تحت ارحل "الفواخرة" وبين ايديهم يفبركون منا اللعب والتماثيل والانصاب.

ايها الحفل الكريم

سقيا لايام، كنا نقول فيهـا الصدق ونقرر الحقيقة الواقعة، ، حينما نقول، بلسان شاعرنا بشامة بن حزن النهشلي، لساننا يوم ذاك، ما قال. ترى متى نعمل نحن، من جديد، اياما مثل تلك الايام، من هذه الناحية على الاقل، فيقول من يقول منا صادقا ، كما قال النهشلي صادقا :

اني لمن معشر افنى اوائلهم	قيل الكماة الا اين المحامونا
لو كان في الالف منا واحد ودعوا	من فارس؟ خالهم اياه يعنونا
اذا الكماة تنحوا ان يصيبهم	حد الظباة وصلناها بأيدينا

- ٢ -

المرحلية في النضال او نظرية المرحلتين:
("مع القومية العربية – للحكم دروزة وحامد الجبوري، القاهرة ١٩٥٧، ١٦١-١٦٩)

٣ – الخطة:

لا شك أن الأسلوب الصحيح في النضال يفرض الخطة السليمة لتحقيق أهداف النضال. ويجب ان تتوفر الخطة التي تحقق هذه الاهداف بالسرعة التي تفرضها علينا الأوضاع الشاذة التي نعيش فيها.

وقد رأينا أن الحياة العربية تعاني أزمة وجود شاملة تنتج بدورها من اجتماع وتفاعل الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عامة. وكل من هذه الازمات تنتج بدورها مشاكل فرعيةاخرى تتفاعل مع الازمة الكلية وتزيدها تعقيدا . ونحن من جهة اخرى لنا أهداف كبيرة نبيلة خيرة، تناقض كل معالم المجتمع العربي الحاضر. نريد مجتمعا قوميا عربيا موحدا متحررا ، يحقق لنا العدالة الاقتصادية بنظام اشتراكي يتلاءم واحتياجاتنا، ويحقق لنا العدالة السياسية بنظام دموقراطي يحقق حريتنا، ويحقق لنا العدالة الاجتماعية في مختلف مؤسساتنا، ويمكننا من أن نعبر عن معنى وجودنا في هذا العالم، بالمساهمة في بناء الانسانية.

وبين واقعنا الحالي واهدافنا التي نتطلع اليها طريق طويل مليء بالعقبات التي تحول بيننا وبين هذه الأهداف.

ولكننا اذا نظرنا نظرة علمية الى الواقع العربي، نجدانه بالرغم من أن مشاكلنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تنفصل عن بعضها البعض، بل هي جوانب مترابطة تؤثر كل منها في الاخرى، وتؤثر جميعها في الحياة العربية، الا ان المشكلة السياسية هي اخطر هذه المشاكل واحدها واكثرها الحاحا . وهي المشكلة التي تقف امامنا وتحول بيننا وبين حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

اذن لا بد من التخلص من المشكلة السياسية اولا لنتخلص من المشاكل الاخرى ثانيا. ولذلك نستطيع ان نحدد (بصورة عامة) أن النضال العربي لا بد ان يمر في تحقيق اهدافه بمرحلتين:

المرحلة الاولى: هي مرحلة نضال سياسي تستهدف تحرر الأمة العربية واقامة الاطار الخارجي السليم للمجتمع العربي الموحد، والمرحلة الثانية هي مرحلة بناء محتوى المجتمع العربي، اي بناء المضمون لاشتراكي الديمقراطي للمجتمع القومي العربي الموحد، وتحقيق العدالة الاجتماعية فيه. وهذا المجتمع، سيوفر الوضع السليم الذي يمكن الأمة من تحقيق رسالتها بالمدى التطبيقي الفعال.

وواضح اننا لا يمكن ان ننتهي من المرحلة الاولى الا بعد التخلص من التجزئة والاستعمار "واسرائيل" والفئات المصلحية التي تتمسك بالواقع الفاسد، وتمنع تبديله.

وكون طبيعة المرحلة والظروف التي تمر بها الامة العربية، تستلزم أن يمر النضال العربي بمرحلتين، لا يعني اطلاقا اهتماما خاصا بالمشكلة السياسية واهمال المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وانكار اهميتها. وما هذا التقسيم الا من قبل التخطيط الستراتيجي للنضال القومي وفق مراحل محددة، لا يمكن الوصول الى الثانية الا باختراق الاولى، فنحن اذا لم نخترق مرحلة النضال السياسي، ونوجد الكيان العربي الواحد المتحرر. لن تصل الى مرحلة لبناء الاقتصادي الاجتماعي، ونوجد المضمون العادل للمجتمع العربي.

المرحلة الأولى: ففي هذه المرحلة من النضال العربي تصادفنا الاخطار السياسية التي لا يقتصر تأثيرها على استنزافنا واضعافنا فقط، وانما تهدد وجودنا القومي نفسه. وهذه المشاكل السياسية تتمثل بالتجزئة الجغرافية والسياسية والاقتصادية والفكرية، التي تجعلنا نعيش مفككين ضعفاء رغم امكانياتنا البشرية والمادية والمعنوية الكبيرة، وتمكن الاستعمار من التفرغ لضربنا في كل جزء على حدة، وتتيح المجال "لاسرائيل" لأن تعتدي وتدعم وجودها. وتتمثل بالاستعمار السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي، الذي يقيدنا ويستنزف ثروتنا ويشل حركتنا، وتتمثل بوجود دولة "اسرائيل" التي تقوم في وسط الوطن العربي، تدعى حقا تاريخيا في ارضنا، وتشكل خطرا متحركا له اهداف توسعية، ويدعمها الاستعمار والصهيونية العالمية. وتتمثل بالحكام المنحرفين الذين نجدهم في بعض اجزاء الوطن العربي، والذين يتمسكون بالواقع الفاسد ويتعاونون مع الاستعمار لخنق ارادة الشعب واهدافه. وهذه المشكلة السياسية بجوانبها المتعددة تدعم بعضها بعضا ويحافظ كل منها على الآخر ويعمل على بقائه، فالتجزئة التي تجعل العرب مفككين في كيانات صغيرة، ضعفاء عسكريا واقتصاديا ، لا شك تعمل على تثبيت الاستعمار في الوطن العربي، لأن الاستعمار لن يخرج إلا اذا اخرجناه بالقوة والقوة لا تتوفر إلا بالوحدة[1]، ونحن مجزأون. والاستعمار بدوره يثبت التجزئة. لانها الوسيلة الفعالة لإضعاف العرب والمحافظة على تفككهم. ومن الواضح لنفس السبب ايضا ، أن التجزئة تدعم وجود "اسرائيل" لأن قوة "اسرائيل" اضعاف للعرب، وهذا ما يريده الاستعمار. كما تستفيد "اسرائيل" من التقاء مصالحها مع مصالح الاستعمار في الوطن العربي التقاء وثيقا ، فتعمل على تدعيمه ايضا . اما الحكام المنحرفين وبعض الفئات النفعية في بعض اجزاء الوطن العربي. فيعملون إما بالتعاون مع الاستعمار، وإما منفردين لمقاومة اي تغيير في الواقع العربي، لأن هذا التغيير سيمتد اليهم والى مراكزهم ومصالحهم.

وهكذا تعمل هذه الجوانب المتعددة للمشكلة السياسية على تدعيم بعضها البعض، وترسيخ المشكلة السياسية نفسها وتثبيت ركائزها.

ولكن المشكلة السياسية ليست الا ابرز وجه وأحد وأخطر مشكلة في الحاضر العربي، ويبقى هناك المشكلة الاقتصادية، والمشكلة الاجتماعية. وهنا ايضا نرى المشكلة السياسية تستند الى الفساد الاقتصادي والاجتماعي كما تعمل على تدعيمه.

فالتجزئة بتقسيمها الوطن العربي الى اكثر من اربعين كيانا ، تبعثر الامكانيات العربية، وتهدر الثروة، وتحول دون وجود كيان اقتصادي سليم في كل من الكيانات المجزأة لوحده، كما تمنع انعكاس الوحدة الاقتصادية في كيان عربي واحد. ومن الطبيعي ان تؤدي هذه التجزئة السياسية وما يتبعها من تجزئة اقتصادية الى انتشار الفقر وفقدان اسس النهضة الصناعية السليمة. والتجزئة بمحافظتها على الحواجز والحدود والكيانات السياسية في الوطن العربي، تمنع وجود التفاعل الشعبي الزاخر، والاتصال الوثيق بين اجزاء الامة العربية الواحدة، وتثبت بالتالي العصبيات الطائفية والنعرات

(١) أو العامل الاكبر والأهم في ثورة العرب.

الاقليمية، وتثبت التجزئة الفكرية، والتجزئة في المواقف السياسية التي تستوحى من حدود كل اقليم.. وبقاء التجزئة في الوطن العربي، يعنى بقاء الاقتصاد المجزأ والسياسة المجزأة، والتكتلات الدينية والمذهبية والاقليمية.

والاستعمار يعمل على استنزاف الثروة العربية ونهبها من جهة، كما يعمل على تثبيت الاستغلال الاقتصادي داخل المجتمع العربي من جهة ثانية، ويعمل على محاربة أية نهضة اقتصادية ليبقى الوطن العربي أسواقا وموارد لمنتجاته وصناعته من جهة ثالثة. كما يعمل الاستعمار على تثبيت الفساد الاجتماعي العام، وتنمية وخلق النعرات الدينية والمذهبية والاقليمية، وترسيخ العادات والتقاليد البالية.

و"اسرائيل" لا بد وان يحتم عليها وضعها في منتصف الوطن العربي، ومواردها المحدودة، لأن تسعى دوما الى التوسع، أو الى الاعتداء لتظهر مدى خطر التوتر العربي اليهودي على أمن هذه المنطقة من العالم، ولتمنع الدول العربية من الانصراف الى بناء كياناتهم الاقتصادية والاجتماعية اذا توفر لهم الاستقرار، كما أن مجرد وجود "اسرائيل" كدولة رسمية وخطر متحرك يحتم على الدول العربية ان تبقى دوما في حالة شبه استعداد للحرب، مما يجعل قسما كبيرا من ميزانية هذه الدول تذهب للتسلح لرد الخطر اليهودي بدل ان تخصص للانماء الاقتصادي فيما لو كان الوضع طبيعيا .

هذه المشكلة السياسية المتعددة الجوانب، لا تدعم بعضها بعضا فقط، وانما تعمل على تثبيت مختلف مظاهر الانحطاط في الواقع العربي. مما يجعل مشكلتنا الاقتصادية مرتبطة ارتباطا تاما بمشكلتنا السياسية. وكذلك مشكلتنا الاجتماعية الى حد بعيد. او يجعل مشكلتنا الاقتصادية تابعة لمشكلتنا السياسية. فللتخلص من الفقر والظلم الاقتصادي والاجتماعي عامة، لا بد أولا من القضاء على التجزئة الاقتصادية في الوطن العربي بالاتجاه نحو الوحدة العربية، والقضاء على الاستغلال بالاتجاه نحو الاشتراكية، ولكن الاستعمار من جهة و"اسرائيل" من جهة ثانية، والفئات الحاكمة المنحرفة والنفعية من جهة ثالثة، سيقاومون هذا الاتجاه مقاومة عنيفة حادة. ولذلك لا بد من التخلص منهم قبل الاتجاه نحو اي نضال اقتصادي او اجتماعي، اي لا بد من التخلص من المشكلة السياسية لنتجه نحو المشكلة الاقتصادية.

وهكذا يصبح التحرر السياسي هو طريق التحرر الاقتصادي، وهكذا تكون الاخطار السياسية الأساسية التي يعاني منها الحاضر العربي في هذه المرحلة، والتي تمنع انطلاقه للمراحل التالية، هي:

التجزئة والاستعمار والخطر اليهودي. والفئات الحاكمة المنحرفة.

ومن هنا تكون الأهداف القريبة التي يجب ان يسعى لتحقيقها النضال العربي، هي:

القضاء على التجزئة بالوحدة العربية.والقضاء على الاستعمار بالتحرر

والقضاء على "اسرائيل" بالثأر.

وعندئذ يكون النضال العربي ، قد تخلص من أهم الأسباب التي تمنع تحقيق الاهداف العربية البعيدة.

هذه الاهداف القريبة او الشعارات للنضال العربي الحاضر، تشكل نهاية مرحلة وابتداء مرحلة جديدة. وهي ليست اهدافا قريبة اخترناها نحن بملء ارادتنا، بقدر ما هي حلول لمشاكل رئيسية ملحة فرضتها علينا طبيعة المرحلة التي تمر بها الأمة العبرية في هذه الفترة من حياتها. والنضال من اجلها لا بد ان يكون نضالا مترابطا، يربط بين نضال الوحدة ونضال التحرر ونضال الثأر، بحيث تكون الوحدة العربية هي المقياس لانتاجية النضال العربي عامة، وبحيث يدور نضال التحرر والثأر في نطاق نضال الوحدة.

ان كون هذه المرحلة من حياة الأمة، هي مرحلة نضال سياسي لايجاد الكيان العربي الواحد المحرر، لا ينفى أبدا ما للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية من تأثير كبير في الحياة العربية، ولكن المشكلة السياسية هي أحد واخطر مشكلة في الوقت الحاضر. ومدى اهمية او أولوية اي من المشاكل، تحددها طبيعة المرحلة التي تمر بها الأمة، وقد رأينا أننا لا نستطيع أن ننتقل من هذه المرحلة الاولى الى المرحلة الثانية، واقامة المضمون الاشتراكي الديمقراطي الاجتماعي العام للمجتمع العربي، قبل تحقيق الوحدة والتحرر والثأر كأهداف قريبة لهذه المرحلة. وبالتالي يجب أن تحشد كافة امكانيات الامة، وتكتل كافة القوى العربية، وتوجه كافة الجهود لدعم هذا النضال السياسي، ولا يجوز للنضال في هذه المرحلة ان يتحول الى نضال اقتصادي يدور في جدران المجتمع، او يضطر لان يحارب على جبهتين داخلية وخارجية وهذا لا يعني

بالطبع عدم القيام باصلاحات اقتصادية على الاطلاق، أبدا . ولكن المقصود الا يصبح الطابع العام للنضال العربي في هذه الفترة هو نضال اقتصادي، يعتقد ان مشكلته الرئيسية مع صاحب العمل بينما مشكلته الرئيسية مع الاستعمار. والمقصود ايضا ، ان اي تخطيط اقتصادي في هذه المرحلة من حياة الامة، يجب ان يربط بمعركة الامة العربية السياسية،بحيث يكون لهذه المعركة الاولوية دائما .

ان مراحل النضال العربي، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا تفصل عن بعضها فصلا جافا ، بل هي على العكس تتصل اتصالا طبيعيا ، بحيث تؤدي كل مرحلة الى الثانية. فتحقيق الوحدة والتحرر والثأر واختراق المشكلة السياسية، سيبني لنا الكيان العربي الموحد المتحرر الذي تتوفر فيه مقومات الاقتصاد الاشتراكي وتحقق فيه الديمقراطية، هذا المجتمع القومي العربي الاشتراكي الديموقراطي الاجتماعي العادل سيعمل على تحقيق انسانية المجموع العربي، فيفجر طاقاته. وإمكانياته ومواهبه، وتتمكن الأمة من تأدية رسالتها بالمدى التطبيقي الواسع..

فنحن اذن الآن في مرحلة تهيئة للمجتمع القومي العربي المقبل.

فالرسالة العربية تجد بذورها في المرحلة السياسية والمرحلة الاقتصادية الاجتماعية، وهذه المرحلة تجد بذورها في المرحلة السياسية. وهكذا يحدد النضال بمراحل لكل مرحلة محتوى معين، والمجموع الكلي للمراحل هو الاهداف العربية. وعندئذ، وبعد ان نقيم الاطار السليم للمجتمع القومي العربي الموحد المتحرر، نكون قد مهدنا للوحدة لأن تنتقل من وحدة سياسية الى وحدة قومية، ونكون قد مهدنا للتحرر لأن ينتقل من تحرر سياسي الى تحرر اقتصادي سياسي اجتماعي شامل.

ولا نخشى ان ينحرف النضال العربي بعد تحقيقه هذه الاهداف القريبة، لأن هذا النضال لم يترك المرحلة الثانية دون تحديد، بل حددها بانها مرحلة بناء اشتراكي ديمقراطي اجتماعي عام، ولكنه ارتكز الى نقطة انطلاق وهي المشكلة السياسية، لأنه لا يمكن النضال ضد هذا الواقع بكل جوانبه وعلى كل جبهاته دفعة واحدة.

ونستطيع ان نوجز ما سبق: بأن المشكلة الاقتصادية والمشكلة الاجتماعية مرتبطتان وتابعتان الى حد بعيد للمشكلة السياسية. وان الطريق لحل هاتين المشكلتين هو اولا حل المشكلة السياسية. فالسؤال الذي يطرح اذن ليس: اترى سنحل المشكلة الاقتصادية والاجتماعية أم لا؟ وانما هو: هل يبدأ النضال السياسي قبل الاقتصادي الاجتماعي، ام يسير الاثنان معا ؟ هل يتخذ نضالنا في الوقت الحاضر مداه التطبيقي الواسع في كلا الجهتين الخارجية والداخلية، هل نناضل الآن ضد الاستعمار وضد "اسرائيل" وضد التجزئة والفئات التي تعيش على التجزئة وضد الاقطاعي وضد الرأسمالي وضد كل مافي هذا المجتمع من مفاسد، ام نحاول ان نكتل الجهود العربية لحل المشكلة السياسية اولا ، فنوجه تفكيرنا وامكانياتنا واقتصادنا لحلها؟

ان الأمم التي مرت بمثل وضعنا لم تتردد كثيرا في الاختيار. لقد حاربت على الجبهة الخارجية، وحاولت ان تحافظ الى حد ما على تماسك الجبهة الداخلية الى حين انتهت من العدو الخارجي وعندئذ تحولت الى الداخل، فكان التحرر الخارجي هو طريق التحرر الداخلي. ولعل تجربة الصين تعطينا اكبر مثل على ذلك. ولا خوف على النضال العربي الحاضر ان ينحرف او يتوقف بعد تحقيق الاهداف القريبة للمرحلة الحاضرة كما حدث في كثير من المرات للنضال الماضي، لأن النضال الحاضر يستند الى عقيدة وستقوده فئات عقائدية، والعقيدة كل لا يتجزأ، وان كانت تطبق على مراحل، والمرحلية في النضال هي غير التجزئة في النضال. وحين يعرف النضال مسبقا محتوى كل مرحلة، وماذا سيفعل في كل مرحلة، لن يكون هناك خوف من الانحراف، وإنما ستهيىء كل مرحلة للمرحلة الثانية، ومجموع المراحل هو المحتوى الكلي للعقيدة في النهاية.

فالنضال في سبيل الوحدة والتحرر وللثأر هو في حد ذاته نضال في سبيل الاشتراكية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية عامة، كما هو نضال في سبيل الرسالة العربية. ومنذ ان يبتدىء النضال العقائدي السياسي يكون قد ابتدأ النضال الاجتماعي الاقتصادي، لانه سيناضل ضد كل من يقف في سبيل الوحدة والتحرر والثأر، وهؤلاء كثيرون.. منهم الاستعمار ومنهم اليهود ومنهم الفئات النفعية والمصلحية التي تعيش على التجزئة.

ولكن:

كما ان الرسالة العربية لا يمكن ان تتخذ الآن شكلها ومداها ودورها التطبيقي الفعال بمداه الواسع، وانما تبتدىء مقوماتها وبذورها ومفاهيمها ومشاركتها الضيقة التي تنمو بنمو التجربة النضالية وتتكامل في المرحلة الثانية، كذلك لا يمكن ان تتخذ الاشتراكية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية عامة مداها التطبيقي الفعال الآن، وإنما تتجمع مقوماتها وتوضع أسس الوسط المهيء لها.

والمرحلة الثانية: هي مرحلة بناء المضمون الاشتراكي الديمقراطي الاجتماعي العام للمجتمع القومي العربي.

وسنتطرق الآن الى الاشتراكية العربية محاولين تحديدها بعض الشيء.

- ٣ -

اتحاد الإمارات المزيف مؤامرة على الوحدة العربية، حركة القوميين العرب في اليمن، ت١ ١٩٥٩

نحن أمام مسؤولية قومية تاريخية لنعد أنفسنا للنضال بحزم ضد الاستعمار والتجزئة والرجعية

إن دراستنا للأهداف ونتائج "اتحاد الإمارات" المزيف المقيد بهذه المعاهدة المخزية، وتجاوبنا الصادق مع آلام شعبنا وحقه في حياة الوحدة والحرية، ووعينا العميق للواجبات التي تمليها علينا معركة المصير التي تخوضها أمتنا العربية ضد الاستعمار والتجزئة والاغتصاب اليهودي في سبيل مجتمع عربي موحد متحرر اشتراكي دمقراطي، كلها، إنما تدفعنا للتفكير الجدي المخلص في المسؤولية التاريخية التي وضعتها الأمة في أعناقنا.

لقد أولتنا الأمة شرف العمل كجنود في معركة مصيرها. ويجب أن يكون التساؤل ماثلا دوما في أذهاننا: كيف سنخوض معركة الحرية في اليمن المحتل وجنوب الجزيرة عامة؟ وماذا أعددنا لهذه المعركة القاسية؟

إن الانتباه الدائم لهذا التساؤل الهام والعمل على تحقيق متطلباته النظرية والعملية، إنما يقرر إلى حد بعيد، بل كليا ، نجاحنا أو فشلنا في معركتنا النضالية الضارية. فكيف نترجم هذا التساؤل إلى عمل، وما هي العناصر والعوامل التي يجب أن تدخل في إعدادنا للمعركة منذ البداية؟

التقدير السليم لطبيعة المعركة:

إن تقديرا سليما لطبيعة معركتنا: نوعية العدو الذي نقاتله، والشكل الذي ستتخذه المعركة بيننا وبينه، ذلك هو واجبنا الأول.

فإن وعي الشعب العميق لطبيعة المعركة التي سيخوضها ضد الاستعمار وأعوانه، وظروف هذه المعركة ومتطلباتها، إنما هو الخطوة الأولى في طريق النصر. ولا يمكن لأي كفاح ثوري أن يضمن لنفسه النجاح ما لم يعرف مسبقا طبيعة معركته وشروطها لكي يعد نفسه إعدادا سليما يتناسب مع هذه المتطلبات والشروط.

فأي تقدير خاطئ يقلل من قيمة العدو لدرجة التهاون والغرور، أو يضخم قوة العدو لدرجة التماهل والتردد، ينعكس في نتائج سلبية واضحة.

وأي تقدير خاطئ للشكل الذي ستتخذه معركتنا يجعلنا نقاتل بأسلحة لا تجدي نفعا ، فلكل نضال أسلحة متناسبة مع شكل المعركة النضالية القائمة، وما يصلح لمعركة ما قد يكون "سيوفا خشبية" في معركة أخرى.

فما هي على هذا الأساس طبيعة معركتنا في اليمن المحتل وجنوب الجزيرة عامة؟ أول ما يجب أن ندركة بوضوح ونعد أنفسنا له، أن معركتنا في هذا الجزء من الوطن العربي لن تكون أبدا معركة سهلة، بل هي من أشد معارك الأمة قوة وضراوة.

فجنوب اليمن والخليج العربي مناطق تتمركز فيها المصالح الأساسية السياسية والاقتصادية والعسكرية للاستعمار الإنجليزي. إنها مناطق استراتيجية حربية هامة وقواعد عسكرية كبيرة، لن يتخلى عنها الاستعمار بسهولة بل سيدافع عنها حتى الرمق الأخير.

وجنوب اليمن والخليج العربي، هي المناطق التي تشكل الخطوط الأخيرة التي يتحصن فيها الاستعمار الإنجليزي. وانها الزاوية التي حشره فيها النضال العربي التحرري بعد أن طرده من الإقليم الجنوبي وهد قواعده في قناة السويس، وبعد أن حطّم حكمه الأسود في العراق. والاستعمار الذي يدرك أنه يقاتل بعد اليوم وظهره إلى الجدار، يعمل باستماتة لتثبيت الاتجاه الشعوبي والشيوعي والانتهازي في العراق لجره بعيدا عن الوحدة العربية، كما يعمل لتثبيت قلاعه الاستعمارية في جنوب الجزيرة والخليج العربي... آخر خطوط سيطرته البغيضة.

فبعد هذه الخطوط ليس أمام الاستعمار إلا البحر.

وهو إذ يدرك تماما هذه الحقيقة ويدرك أن النضال العربي يدفعه بسرعة نحو مصيره الأسود المحتوم، إنما يعتبر معركته في هذا الجزء من الوطن معركة بقاء ووجود.

فمعركتنا في هذا الجزء من الوطن ستكون جزائر ثانية.

ومن جهة ثانية، كما تجابه الثورة العربية الجبارة في الجزائر، إلى جانب الاستعمار الفرنسي الوحشي، تكتلا استعماريا غربيا عاما ، كذلك يجب أن نتوقع أن يجابه نضالنا في اليمن المحتل والخليج العربي نفس هذا التكتل، فالاستعمار الغربي الذي يترنح تحت تأثير الضربات القاصمة التي أنزلها به النضال العربي التحرري، يدرك الأهمية الخاصة التي أصبحت عليها هذه المناطق من الوطن العربي سواء بالنسبة لمصالحه في الوطن أو بالنسبة لقواعده العسكرية الاستعمارية في آسيا وأفريقيا.

وإن هذه العوامل والظروف التي تصور طبيعة معركتنا النضالية، إنما هي نفسها التي تحدد شكل هذه المعركة.

فهي ليست معركة انتخابات سياسية.

وهي ليست في شكلها الحاسم الأخير معركة إضرابات ومظاهرات فحسب. إنها في النهاية، كما هو واضح منذ البداية، معركة كفاح مسلح، كفاح مسلح عنيد لا لين فيه ولا مهادنة، ومعركة دماء وبطولات لا تراجع فيها ولا مساومة.

إننا إذ نبرز طبيعة هذه المعركة التي سنخوضها ضد الاستعمار الإنجليزي والشكل الذي ستتخذه، فإنما لكي ندرك بكل وضوح نوع الإعداد النضالي الذي يجب أن نسير عليه منذ البداية. فلا يأتي إعدادنا دون مستوى المعركة، ولكي نحدد بكل دقة نوع الأسلحة التي سنجهز بها على الاستعمار فلا تكون أسلحتنا غير متناسبة مع شكل المعركة.

التقدير السليم للقوى في المنطقة:

أن نقدر تقديرا سليما القوى المختلفة التي تتجاذب معركتنا النضالية في اليمن المحتل وجنوب الجزيرة عامة. من هي القوى التي ستكون مادة حركة النضال التحرري ودافعا لها ضد السيطرة الاستعمارية والاستغلال، ومن هي القوى التي ستقف ضدها وتتآمر عليها وتضع العراقيل في وجهها.

ذلك هو واجبنا الثاني.

فأي تقدير خاطئ للقوى المضادة لحركة التحرر والوحدة التي يخوضها شعبنا في هذا الجزء من الوطن العربي، يقودنا إلى خطأ في تقدير مدى اتساع الجبهة التي يقودها ويكتلها الاستعمار ويحارب من خلالها. ويقودنا بالتالي إلى الخطأ في المخطط النضالي الذي نسير حسبه في المنطقة.

فإننا نعتقد اعتقادا حازما أن الاستعمار هو العدو الرئيسي والقوة الكبرى والعثرة الأساسية في طريق كفاحنا القومي. وهو الذي يعمل بقوة السلاح والحديد والنار للقضاء على نمو حركة النضال التحرري ليحافظ على سيطرته ومصالحه واستغلاله.

ولكن إلى جانب هذه القوة الاستعمارية الرئيسية هناك قوى ثانوية...

وإلى جانب المجرى الرئيسي هناك روافد فرعية...

ولابد أن نأخذ هذه القوى والروافد بعين الاعتبار دوما في إعدادنا لأية معركة كي لا نفاجأ بها أثناء المعركة.

ونستطيع في تحديدنا لهذه القوى أن ننطلق من القاعدة القومية السليمة التالية: إن كل من يقف ضد حركة القومية العربية الهادفة لتوحيد وتحرير الأمة العربية في مجتمع قومي سليم، إنما يقف – عن قصد أو بدون قصد، وبشكل مباشر أو غير مباشر – في صف الاستعمار، العدو الرئيسي لنضالنا القومي.

ولقد عرف الاستعمار دوما كيف يستفيد من هذه الأوضاع، وكيف يكتل هذه القوى إلى جانبه، وكيف يوجهها ضد حركة التطور القومي التاريخي للشعب العربي.

فهناك أولا ، الفئات الحاكمة النفعية التي استغل الاستعمار نزعتها الأنانية الفردية وربط مصالحها بمصالحه، فأصبح بقاؤها مرتبطا ببقائه ومخطط عملها مرتبطا بمخططه. وأصبح الموقف النضالي السليم والحالة هذه، يحتم أن يتوجه النضال العربي التحرري، في آن واحد، ضد هذه القوة الثنائية التي يدعم بعضها بعضا . وسيبقى هذا هو اتجاه النضال العربي، لأنه لا يمكن انفكاك الارتباط بين هذه الهيئات الحاكمة النفعية وبين الاستعمار وخروجها من نطاقه، إلا إذا خرجت أولا من نطاق مصالحها الفردية الأنانية واستهدفت مصلحة الشعب، أي إلا إذا انقلبت حكما وطنيا يناضل ضد الاستعمار.

وهناك ثانيا ، الفئات والحركات المعادية للحركة القومية العربية من بين هؤلاء، عملاء الاستعمار كالجمعية العدنية وأنصارها التي تروج للهجرة الأجنبية وتعمل لفصل عدن عن جسم الوطن العربي وتسبح بحمد الاستعمار الانجليزي. وعلى رأس هؤلاء، يقف الشيوعيون الذين أزاحوا النقاب عن وجههم ورفعوا صراحة لواء محاربة الوحدة العربية والقومية العربية ملتقين بذلك مع الاستعمار والصهيونية والحكام النفعيين المنحرفين. ولابد لنا هنا من الإفادة من التجارب التي مرت بها حركة النضال العربي في الوطن. فنحن لن نسمح أبدا بأن يكون كفاحنا القومي موجة تعتليها أية حركة لتحقيق مآربها الخاصة ضاربة عرض الحائط بمصلحة الشعب العربي. وكما نحارب بلا هوادة هؤلاء الحكام المنحرفين والجمعية العدنية وأنصارها من العملاء، كذلك نحارب بلا هوادة الشيوعيين الأحرار ماداموا في النتيجة يقفون في صف واحد.

وهناك ثالثا ، الأوضاع الرجعية التي تستند إلى التخلف العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فهذه الأوضاع التي تسجن الشعب العربي في قالب من الجمود الشديد، إنما تنعكس على الصعيد العملي، من حيث النتيجة، بقوة تحد من انطلاق الطاقات النضالية للشعب العربي في اليمن، وتعيق بالتالي حركة النضال الشعبي التحرري في المنطقة.

ويصبح لهذه الناحية أهمية قصوى حين ندرس بدقة الوضع القومي الشعبي والجغرافي والاستراتيجي لهذا الجزء من الوطن الذي تدور فيه معركتنا الشرسة الضارية.

فعدن والإمارات والمملكة اليمنية، فضلا عن كونها جزءا من الوطن العربي الكبير، إنما هي أجزاء من إقليم واحد هو إقليم اليمن. وعدن والإمارات هي الجزء المحتل من اليمن. فوجود الاستعمار في جنوب اليمن إنما يملي على المملكة اليمنية التزامات وواجبات واضحة تجاه معركة الحرية التي يخوضها الشعب في جنوب اليمن. وان بقاء طابع

الانعزال مسيطرا في المملكة اليمنية إنما يؤدي إلى ترك الشعب العربي في الجنوب يواجه وحيدا جيوش الاستعمار الانجليزي في معركة غير متكافئة أبدا .

ومن الناحية الجغرافية الاستراتيجية، من الواضح لكل من يلقي نظرة على جغرافية هذا الجزء من الوطن، أن معركة التحرير في الجنوب ليس من السهل أن تؤدي إلى نتيجة حاسمة فاصلة ما لم تدعم وتغذى من شمال اليمن. ذلك أن انحصار اليمن المحتل ما بين البحر جنوبا ومملكة اليمن شمالا ، يجعل من الصعب قيام أية ثورة مسلحة تنتهي بالنصر الأكيد، إذا لم تجد متنفسا وسندا لها في الشمال يبيح لها نوعا من المرونة العسكرية والتقدم والتقهقر والتموين وغيرها من العناصر الأساسية في أية ثورة مسلحة.

فكل خطوة تدفع مملكة اليمن نحو المساهمة في معركة التحرير في الجنوب إنما هي خطوة في طريق التحرر من الاستعمار.

وكل خروج من العزلة والسلبية إنما يفتح آفاقا أرحب أمام القوى المكافحة.

وكل تطوير للأوضاع الداخلية سيؤدي إلى ازدياد وعي الشعب في المملكة وتعميق شعوره بمسؤوليته النضالية، كما سيؤدي إلى تفتيح طاقاته وإمكانياته وتحريرها من قالب الانعزال والجمود، مما يعني بالتالي، قوة نضالية جديدة ضخمة تضاف وتتفاعل مع قوى النضال الشعبي في اليمن المحتل.

وبالمقابل أيضا ، كل نصر يحرزه كفاحنا التحرري ضد سيطرة الاستعمار الانجليزي في الجنوب، إنما هو تحرير لقدر من الطاقات النضالية الشعبية تضاف وتتفاعل مع قوى التحرر والتقدم في المملكة.

وهكذا يسير هذا التفاعل المزدوج بين الأوضاع القائمة في شمال اليمن وجنوبه.

عدم تطوير الأوضاع الداخلية في المملكة، فضلا عن أثره على الشعب في المملكة نفسها، إنما يحرم غالبية الشعب العربي في اليمن من المساهمة الجدية الفعالة في معركة الحرية ضد الاستعمار الانجليزي، وبقاء الاستعمار في الجنوب يضعف اليمن ويجعلها عرضة دائمة للتهديدات ويؤخر حركة التقدم الشعبي.

وهذا التفاعل والتشابك والتداخل بين اليمن المستقل والمحتل لابد وأن يدخل في أي تخطيط نضالي للكفاح القومي في هذا الجزء من الوطن، وفي أي تقييم للقوى وأثرها على المعركة الدائرة فيها.

فأي تخطيط يهمل – عن قصد أو غير قصد – هذا التفاعل المزدوج إنما ينعكس في سير حركة نضالنا القومي في جنوب الجزيرة عامة. إهمال أثر عدم تطوير الأوضاع الداخلية في اليمن على معركة الحرية في الجنوب بدعوى التفرغ لمقاومة الاستعمار يتناسى الدور الكبير الذي سيلعبه الشعب العربي في المملكة، كما يتناسى أنه يحرم الثورة في الجنوب من "العوامل المساعدة الرئيسية" إذا ما ظلت تصطدم بانعزال الشمال. وإهمال السيطرة الاستعمارية الانجليزية البشعة بدعوى تطوير أوضاع الشمال، إنما يتناسى الدور الكبير الذي سيلعبه الشعب في الجنوب في دفع حركة التقدم الشعبي، كما يتناسى أنه لا يجوز أبدا لأية حركة نضالية سليمة، أن تسكت عن وجود قوات الاحتلال في أرضها مهما كانت الحجة.

إن عدم النظر إلى المنطق كوحدة، وعدم إدراكنا للتأثر المتبادل للأوضاع فيما بين بعضها البعض، إنما يسلب حركة نضالنا القومي طابعها الثوري، ويؤخر نجاحنا في كلا الميدانين، كما يفقد الثورة ميزتها الكبرى وهي الانتصار الجذري الحاسم في المعركة.

الإعداد الشعبي النضالي:

أن نعد الشعب العربي في اليمن وجنوب الجزيرة عامة، إعدادا نضاليا ثوريا يتصف بالوعي السليم والروحية النضالية الثورية ويستند على تنظيم محكم يجند الشعب بغالبيته للمعركة... ذلك هو واجبنا الثالث.

الوعي الشعبي السليم: ذلك هو العنصر الأول من عناصر الإعداد الشعبي للنضال الثوري.

لابد أن يؤمن الشعب الذي هو مادة الثورة إيمانا عميقا راسخا بعدالة القضية التي يقاتل من أجلها. لابد أن ينفعل انفعالا صادقا بفداحة الألم والظلم والضعف الكامن في واقع الاستعمار والتجزئة، كما لابد أن يتنسم الملامح الخيرة للمستقبل، والوحدة والحرية والكرامة التي سيأتي بها الغد المشرق.

فإن معركة التناقض بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، هو الخطوة الأولى في تعبئة جماهير شعبنا تعبئة معنوية نضالية سليمة. ولا يمكن أن نعد الشعب إعدادا معنويا ثوريا ما لم يدرك أنه يعيش وسط غيوم ثقيلة خانقة، وأن وراء هذه الغيوم تشرق شمس ساطعة. فبقدر ما يكون انفعاله عميقا بفساد الواقع، وأمله كبيرا بإشراف المستقبل، بقدر ما يمتلك طاقة معنوية نضالية عظيمة تكون هي الروح الحية الدافعة للثورة.

وهذا الإعداد المعنوي الثوري للشعب هو الخطوة الأولى في طريق إيجاد هذا الوعي الشعبي النضالي السليم. ومثل هذه المهمة لا تأتي عفوا ولا تتحقق صدفة. إنها تحتاج لجهد ووقت وعمل. وتتطلب اتصالا حيا دائما مع جماهير الشعب، وهذه هي مهمة الطليعة الواعية من الشعب العربي.

وإذا كنا نجعل إدراك الشعب لمدى الانتقال الكبير الذي ستحققه الثورة عنصرا هاما من عناصر الوعي النضالي، فإن الخطوة الثانية هي: أن يعي الشعب عظم المسؤولية التي يلقيها على عاتقه تحقيق هذا الانتقال وطبيعة هذه المهمة التي يتطلبها.

فالتقدير السليم لطبيعة المعركة وشكلها، قيمتها العملية الكبرى، هي في مدى انتقاله إلى أذهان جماهير الشعب ليعرفها بطبيعة مهمتها تعريفا سليما ، ويهيئها لمتطلبات المعركة تهيئة صحيحة. إن تقديرنا للمعركة مهما كان علميا ، ومخططاتنا مهما كانت صحيحة، إنما تبقى كلها أمورا نظرية مجردة، تبقى حبرا على ورق، ما لم تنعكس في إعدادنا الشعبي العملي اليومي، وتؤدي إلى إعداد نضالي أصلب لجماهير الشعب المناضلة.

لابد أن يعرف الشعب معرفة تامة نوع مهمته وطبيعتها، لأن هذه المعرفة ستجعله أقدر على تلبية متطلبات الكفاح مهما كانت قاسية.

يصبح لهذه الناحية أهمية خاصة حين ندرك الأخطاء التي كثيرا ما تقع فيها النضالات الشعبية المسلحة لإهمالها هذا المبدأ النضالي الهام.

فالتسلح بالمعرفة التامة بطبيعة المهمة ومتطلباتها، إنما يقي الشعب من الصدمات المفاجئة التي تصيب القوى النضالية أحيانا حين تكتشف أن المهمة أقسى وأكبر مما تقدر. والمحذور الخطير هنا هو شعور "اليأس" والتشاؤم الذي قد يسود أحيانا روح النضال. فوعي القوى المناضلة مسبقا لطبيعة مهمتها يجعلها تتجاوز الصدمة ويحول نشاطها لدراسة أسباب الفشل وبواعثه واكتشاف الأخطاء التي وقعت فيها لتكون أقدر على مواصلة الكفاح وتحقيق النصر النهائي.

ومن جهة أخرى نجد أن تسلحنا بالمعرفة التامة لطبيعة مهمتنا ومتطلباتها، إنما يجنبنا الارتجال في العمل والطفرات العاطفية الحماسية التي كثيرا ما تهمل التوقيت السليم للمعركة وتنجر إلى معارك يختار الاستعمار زمانها ومكانها للقضاء على حركة النضال قبل أن تستكمل استعداداتها.

هذه هي الخطوة الثانية في ايجاد وعي شعبي نضالي سليم، والمهمة الثانية التي يجب أن تقوم بها الطليعة الواعية بين صفوف الشعب.

– والركيزة الثالثة في تعميق الوعي الشعبي والنضالي هي: توضيح الأساس القومي العربي والإطار القومي العربي للمعركة التي نخوضها في هذا الجزء من الوطن العربي.

إن كفاحنا ينبثق من صميم واقع أمتنا العربية، ويحقق جزءا من مسير حركة القومية العربية في هذه الفترة من حياة العرب. فهو كفاح قومي يمثل إرادة الشعب العربي في الثورة على واقعه الشاذ الفاسد، ويستلهم إرادة الشعب العربي في كل خطوة من خطواته.

هذه هي جذور كفاحنا تشده إلى العروبة.

وكفاحنا يسير في إطار المعركة القومية الواحدة التي تخوضها الأمة العربية ضد الاستعمار والتجزئة والاغتصاب اليهودي والرجعية المصلحية.

فمعركة الحرية التي نخوضها في اليمن المحتل والجنوب الكبير عامة هي جزء لا يتجزأ من معركة التحرر القومي التي تلهب أرجاء الوطن العربي الكبير.

ومعركة الوحدة التي نخوضها ضد واقع الكيانات والإمارات والمشيخات والسلطنات، هي جزء لا يتجزأ من معركة الوحدة العربية الشاملة.

وكفاحنا يعبر عن إرادة الشعب العربي في حياة أفضل، ويستوحي أهدافه في إقامة المجتمع العربي المتحرر من الاستعمار والاغتصاب بمجتمع العدالة الاشتراكية الديمقراطية.

هذا هو كفاحنا في جذوره وإطاره وأهدافه.

وعلى هذا الأساس النضالي القومي يجب أن يقوم ويستمر إعدادنا للقوى النضالية الشعبية في اليمن والجنوب عامة ومن الواضح أن هذه العلامات الرئيسية للكفاح القومي العربي لها تطبيقات عملية هامة تنعكس على فهمنا لمعركتنا ومجراها من جهة، وعلى القوى النضالية التي تستند إليها هذه المعركة من جهة أخرى.

أول هذه التطبيقات العملية، أن يعي الشعب العربي في اليمن والجنوب عامة أن معركته ليست أبدا معركة إقليمية محلية. إنها جزء من معركة قومية شاملة، كل نجاح نحققه فيها هو دفعة للنضال العربي عامة، وكل نصر يحرزه النضال العربي هو قوة جديدة تدفع معركتنا إلى الأمام. فمسؤولياتنا ترتفع من نطاقها المحلي لنصبح مسؤولين أمام الأمة العربية جمعاء، وكل فرد فينا إذ يخوض هذه المعركة يدرك أن مهمته لا تقتصر على جنوب الجزيرة بل تتجاوزها إلى الوطن الكبير بأجمعه.

بهذا الفهم للمعركة يجب أن نخوض المعركة، وبهذا المجرى يجب أن نوجهها.

ومن أهم هذه التطبيقات أيضا ، سلامة القوى النضالية التي يستند إليها نضالنا. ففي معركتنا التي هي جزء من المعركة القومية الشاملة، من الهام جدا أن نعمل دوما للحفاظ على الصفاء القومي للثورة.

النزعات الإقليمية الضيقة التي نجدها لدى البعض في اليمن شماله وجنوبه لا تنسجم أبدا مع حقيقتنا القومية ولا مع مجرى معركتنا واتجاهها. والتيارات التي تعادي الوحدة العربية بحجج مريضة كالقول "إن الجزء المتقدم يبتلع الجزء المتخلف عن طريق الوحدة"! والقول "بأن الأوضاع في اليمن تجعل أية وحدة... وحدة تبعية"!! هي من هذه النزعات المنغلقة التي تعمل لخنق نضالنا ضمن الحواجز والحدود والكيانات الهزيلة.

والنزعات الانفصالية التي تستغل الأوضاع في مملكة اليمن لتحارب الوحدة، أي، تستغل الظروف لتحارب المبدأ، هي أيضا اتجاهات تثبت الشعور الإقليمي عن قصد أو دون قصد.

والنعرات المذهبية التي يغذيها المغرضون في الشعب الواحد بين الزيود والشوافع، هي أيضا اتجاهات لا تنسجم مع الأساس القومي والخط القومي لكفاحنا، وتحاول أن تحول الاختلاف المذهبي إلى خلاف مذهبي يؤدي بدوره إلى خلاف سياسي يضع العراقيل في وجه حركة التحرر والوحدة.

والتيارات الشعوبية والشيوعية تلتقي في النتيجة في تكريس التجزئة وإضعاف حركة التحرر سواء عن طريق محاولة تشويه التكوين القومي الشعبي (كالمحاولات التي تجري لتشويه عروبة عدن) أو عن طريق محاربة الأساس القومي والمجرى التقدمي الوحدوي للمعركة العربية.

إن الحفاظ على الصفاء القومي للثورة عامل أساسي في الحفاظ على تماسك وانسجام قوى النضال الشعبي، وضمان عدم خروج الكفاح الشعبي عن الطريق السليم. ولا يمكن ضمان تحقيق هذا الهدف إلا بتعميق الوعي القومي السليم في نفوس الشعب. وهذه هي الخطوة الثالثة في تعميق الوعي الشعبي والمهمة الثالثة للطليعة الواعية بين صفوف الشعب.

التنظيم المحكم المتين:

ليس الوعي القومي الشعبي النظري إلا عنصرا من عناصر الإعداد النضالي الثوري لجماهير الشعب. التنظيم هو العنصر الثاني الذي كثيرا ما يتوقف نجاح الثورات أو فشلها على ضعفه أو قوته ومتانته أو تفككه.

المقصود بالتنظيم هو الأسلوب أو الطريقة التي يجند بها الشعب لخوض المعركة بما يتلاءم مع طبيعة هذه المعركة ونوعية الخصم فيها ومتطلباتها عامة.

وإذا كان التنظيم يجب أن يزداد ثورية وإحكاما ودقة ومتانة كلما ازدادت قسوة المعركة، فإن معركتنا في اليمن وجنوب الجزيرة والخليج العربي تتطلب تنظيما تتوفر فيه أعلى نسبة من الصفات الآنفة.

تنظيما يضمن لنضالنا الانضباط والدقة والحزم الذي تتطلبه معركة نواجه بها الجيوش النظامية للاحتلال الانجليزي فضلا عن القوى الأخرى.

وتنظيما يوفر لنضالنا قيادة ثورية لها من الإخلاص أولا والوعي ثانيا والكفاءة ثالثا ما يمكنها من فهم مخططات الاستعمار ومناوراته ومشاريعه، ومن إدارة كفاحنا وتوجيهه ومراقبته والعمل على الارتفاع بمستواه وأساليبه.

وتنظيما يوفر لكفاحنا الشروط والظروف المادية العملية والأداة السليمة التي تضمن له الاستمرار وتعظم قوته يوما بعد يوم.

إن الاهتمام "بتنظيم" حركة النضال التحرري في جنوب الجزيرة هو المهمة الثانية التي يلقيها الإعداد الشعبي النضالي على عاتق الطليعة العربية الواعية بعد مهمة تعميق الوعي القومي.

الشعب هو مادة الثورة:

وهذا هو العنصر الثالث من عناصر الإعداد النضالي الشعبي والسليم.

فلا يمكن لأي ثورة أن تضمن لنفسها نجاحا أكيدا ما لم تنبع من صفوف الشعب وتستند إليه. فالشعب هو المادة الأساسية في الثورة وهو ينبوعها الدائم. ولقد أثبتت تجارب التاريخ أن الثورات الكبيرة التي حققت نجاحا كانت دوما تستند إلى جماهير الشعب الغفيرة وتعبر عن إرادتها.

فبقدر ما يكون كفاحنا شعبيا يرتكز إلى غالبية الشعب ويتغلغل في معظم فئات الشعب، بقدر ما يكون كفاحنا متينا يمتلك طاقات ضخمة تقربنا بسرعة من النصر الأكيد. إن أية قوة لا تستطيع أن تقف في وجه النضال التحرري حين ينجح هذا النضال في تجنيد غالبية الشعب ويكتله صفا واحدا ضد الاستعمار.

وبقدر ما يكون كفاحنا كفاحا شعبيا يرتكز إلى غالبية جماهير الشعب، بقدر ما نضمن للثورة الاستمرار وتخلصها من الانقطاعات التي تهد قواها وتعطي الاستعمار الفرصة لتدعيم وجوده. ولقد دلت تجارب حركة النضال العربي طيلة هذه السنوات أن نجاح الاستعمار في إعاقة النضال العربي كان في كثير من الأحيان يرجع إلى أن هذا النضال لم ينجح في تجنيد جماهير الشعب الغفيرة والإفادة من عددها العظيم وطاقاتها الضخمة. إن اعتماد كفاحنا على أكبر نسبة من مجموع الشعب هو الذي يضمن له الاستمرار ويحوله بالتالي من انتفاضات متقطعة إلى ثورة متصلة. ولا شك أن الثورة الجبارة في الجزائر ما كانت أبدا لتحقق هذه الانتصارات البطولية لولا نجاحها في تجنيد غالبية الشعب العربي هناك لخدمة الثورة.

وبقدر ما يكون كفاحنا شعبيا ، بقدر ما يكون بأيدينا الضمان لعدم انحراف الثورة وخروجها عن الطريق القومي السليم. فإذا كان يمكن أحيانا الانحراف بالنضال عن طريقه وأهدافه الصحيحة حين يعتمد النضال على قلة من الشعب أو فئات معينة فيه فقط، فليس من السهل أبدا حرف هذا النضال حين تسنده غالبية الشعب بأسره. وإذا كان يمكن أحيانا حرف النضال حين يكون محصورا ضمن النطاق إذا انحرف قادته، فليس من السهل حرفه حين يكون نضالا شاملا لأن الشعب سيبقى دوما قادرا على أن يرفع قيادة جديدة، هذا فضلا عن أن اشتراك الشعب في النضال سيجعله أقدر على مراقبة خط سير النضال وقادته مما يمكنه من تقويم الانحرافات التي قد تطرأ أو تداركها.

إن إرساء الكفاح القومي على هذا المفهوم للنضال الشعبي تلك هي مهمة الطليعة العربية الواعية، ولكنها ليست مهمتها الوحيدة في هذا الصدد.

إن إرساء الكفاح القومي على مهمة الطليعة العربية الواعية، أن تنقل هذا المفهوم للنضال الشعبي إلى كافة صفوف الشعب، وتضع الشعب وجها لوجه أمام مسؤوليته. فالشعب هو المسؤول الأول والأخير عن قضيته. إنه مادة الثورة كما هو هدف الثورة. والنضال الشعبي الذي يرتكز إلى غالبية الشعب لا إلى قطاع ضيق منه، ويستهدف مصلحة الشعب كافة لا مصلحة فرد أو فئة أو هيئة منه، إنما يصبح كذلك من مسؤولية الشعب، كل الشعب. فهو جيش الكفاح الكبير، وكل فرد جندي في هذا الجيش، يؤدي جزءا من المسؤولية.

ومهمة الطليعة العربية، أن تربي قوى النضال الشعبي، كل فرد فيها، على روح التضحية والبذل والتصميم والعناد، وعلى أن كفاحنا يجب أن يعمد بالدماء، وأنه لا يمكن أن نصل إلى نهاية الطريق ما لم يتساقط كثيرون في ساحة الشرف. وإن المعنى العملي الوحيد للتضحية هي أن يقوم الفرد، كل فرد، بواجبه دون أن ينتظر مقابلا . فالتضحية المشروطة بأي كسب، تتحول إلى مصلحة. الروحية المعطاءة التي تدرك أن طريق الحرية يحتاج الكثير من التضحيات والبذل والدماء والجهد، والتي تعتبر القيام بالواجب وتنفيذ المسؤولية هو بحد ذاته جزاؤها النفسي الكبير، وأنها إن لم تقطف ثمار الثورة بنفسها فإنها قد شقت الطريق لكي يقطفها الجيل الآتي... هذه الروح الدافقة الحية هي التي يجب أن تسري بين صفوف الشعب. إنها الدماء التي تغذي الكفاح بالحياة والتجدد والاستمرار.

ومهمة الطليعة العربية الواعية، أن تربي قوى النضال الشعبي على الثقة وبقدرتها الأكيدة الحتمية على تحقيق النصر النهائي، وعلى أن ما من قوة بقادرة على الوقوف بوجه الشعب حين يؤمن الشعب بحقه ويصمم على أخذ هذا الحق. يجب أن يعي الشعب أي قوى جبارة ضخمة تجيش في صفوفه، وأي طاقة جبارة يمتلكها نضالنا حين تنتظم هذه القوى في مجرى موحد منظم واع . هذه الروح المتفائلة بإشراق المستقبل، الواثقة بحتمية النصر التي تعتبر الفشل دافعا جديدا لمواصلة الكفاح، والنكسة دافعا للمحاولة الثانية والثالثة والرابعة، هي الروح التي يجب أن تطبع كفاحنا عبر الطريق الطويل.

الكفاح الشعبي القائم على هذا المفهوم وهذه الأسس هو العنصر الأساسي الثالث في الإعداد الشعبي النضالي السليم. وأن هذه العناصر الرئيسية التي يستند إليها أي إعداد نضالي ثوري: الوعي القومي والتنظيم المتين والكفاح الشعبي، إنما هي عناصر متشابكة متفاعلة لا يجوز أبدا فصلها عن بعضها البعض، وإهمال أي عنصر منها إنما يؤدي إلى نقص واضح في إعدادنا النضالي، وبالتالي، في نتائج كفاحنا. فلا كفاح ثوري بلا عقل واع يوجهه وعمود فقري سليم يضبطه، ويحركه وجسم متين يسنده.

ومهمتنا، أن نأخذ هذه العناصر الثلاثة دوما بعين الاعتبار.

وحدة النضال في المنطقة وبين الخليج والجنوب:

أن تتحد قوى النضال الشعبي في اليمن المحتل وفي إقليم اليمن جنوبه وشماله، وفي جنوب الجزيرة والخليج العربي في وحدة نضالية متماسكة تقف سدا منيعا أمام الاستعمار الانجليزي والرجعية المصلحية... ذلك هو واجبنا الأساسي الرابع.

لقد كان دوما واضحا أن قوة الاستعمار ليست فقط في قوته المادية بحد ذاتها، بل كذلك في التفكك الكامن في الجبهة الشعبية التي تقابله. فالقضاء على التفكك هذا إنما هو إضعاف للاستعمار من جهة، وقفزة بإمكانيات الجبهة الشعبية المناضلة من جهة ثانية. وعلى هذا الأساس، يصبح شرط من شروط نجاح كفاحنا القومي ضد الاحتلال الاستعماري في اليمن المحتل، أن نوحد كافة قوى النضال الشعبي في جبهة واحدة ومجرى نضالي واحد، جبهة نضالية قومية تديرها قيادة قومية مخلصة توجه النضال الشعبي وفق مخطط نضالي موحد مدروس، يجند كافة قوى الشعب ويستفيد من كل الإمكانيات المعطلة، ويجعل مصلحة المعركة هي الأساس الأول والمقياس الأول للعمل. إن الفرق كبير جدا بين أن يكون نضالنا نضالا موحدا ، يتوجه في نفس الوقت وفي كل مكان ضد قوى الاستعمار والرجعية، وبين أن يبقى نضالنا مشتتا مبعثرا يقوم في كل إمارة على حدة.

هذه الوحدة النضالية الشعبية لا تقتصر على اليمن المحتل، بل تقتضي مساهمة عرب مملكة اليمن والقيام بمسؤوليتهم في المعركة الدائرة. فالوضع القائم حاليا والذي يفصل شمالي اليمن عن جنوبه، هو وضع شاذ مريض لا يستفيد منه إلا الاستعمار والرجعية الحاكمة النفعية المصلحية. وبقاء التجزئة في النضال الشعبي إنما تعني إقرارا ضمنيا بشرعية الوضع القائم، فهي خروج عن الخط القومي فضلا عن كونها إضعافا لحركة النضال الشعبي وبعثرة لإمكانياتها.

وهذه الوحدة النضالية الشعبية تفرض حقيقتنا القومية الواحدة والمخطط النضالي السليم، أن تتسع لتشمل كافة مناطق جنوب الجزيرة والخليج العربي في معركة واحدة. فمعالم المعركة الدائرة في هذه الأجزاء من الوطن العربي هي معالم معركة واحدة في ظروفها وأوضاعها وأعدائها، وطبيعتها واحدة، والشكل الذي ستتخذه واحد. وأي تفكير جدي مخلص لتحرير جنوب الجزيرة والخليج لابد وأن يصل إلى نتيجة واضحة هي ضرورة توحيد قوى النضال الشعبي في هذه المنطقة من الوطن في جبهة واحدة تخوض الكفاح معركة واحدة وصفا واحدا وجيشا واحدا وقيادة واحدة ضد الاستعمار وأعوانه.

لقد أثبتت تجارب كفاحنا القومي في كافة أنحاء الوطن العربي الكبير، أن أكثر ما يخيف الاستعمار وأعوانه هو توحد قوى النضال العربي في صف متراص متماسك. وأنه لهذا كان دوما يستميت لتجزئة هذا النضال بشتى الأساليب والطرق ليتفرغ لضرب حركة كفاحنا في كل جزء على حدة.

هذه كانت خطته في المغرب العربي (تجزئة الكفاح في تونس ومراكش والجزائر، وعزل المغرب عن المشرق)، وفي وادي النيل (تجزئة كفاح مصر والسودان والعمل باستمرار لعزلهما عن المشرق والمغرب العربي، وفي منطقة "الهلال الخصيب" (تجزئة كفاح سورية ولبنان والأردن وفلسطين والعراق)، وهذه كانت خطته في جزيرة العرب: تجزئة كفاح شمال اليمن وجنوبه، وتجزئة كفاح مناطق الخليج العربي، وعزل جنوب الجزيرة عن الخليج.

ولابد أن نستفيد من هذه التجربة الحية التي أثبتها كفاحنا القومي في الماضي ولازال يثبتها في الحاضر باستمرار.

إن حقيقتنا القومية الواحدة، ومعركتنا القومية الواحدة، وتماثل ظروف كفاحنا في جميع جوانبه، وشراسة العدو الذي نقاتله، كلها تحتم علينا العمل بجد وإخلاص وحزم لتوحيد نضالنا في جنوب الجزيرة والخليج، وهذا شرط أساسي لضمان النصر. إن مما لا شك فيه أن الانتفاضات التي قامت في يافع والضالع والعوالق وعدن ما كان من السهل إخمادها لو أنها خضعت لقيادة واحدة وتوجيه واحد وتخطيط واحد. ومما لا شك فيه أيضا، أن ثورة عمان البطولية كان يمكن أن تحقق انتصارات أحسم وأعظم لو كانت تنتظم في وحدة نضالية متماسكة صلبة مع سائر انتفاضات المنطقة.

وحدة نضالية متماسكة من عدن حتى البحرين. هذا هو الشعار الذي يجب أن نعمل على تحقيقه.

بهذا ننتشل نضالنا من حيز الحواجز والحدود التي تبعثر طاقاته وتقطع أنفاسه وتمتص حيويته.

وبهذا نوسع الجبهة على الاستعمار وأعوانه ونضعف قواهما.

وبهذا نركز قوانا ونضالنا في جسم واحد وصف واحد تمهيدا للضربة القاصمة.

مسؤولية الشعب العربي:

إن وحدة الأمة العربي تفرض وحدة المعركة العربية ووحدة المسؤولية القومية في هذه المعركة بشتى فروعها في أجزاء الوطن الواحد. فالشعب العربي عليه مسؤوليات والتزامات في معركة الجنوب والجزيرة والخليج العربي، كما أن للشعب في هذه الأجزاء مسؤوليات والتزامات تجاه النضال الدائر في كل جزء عربي.

واختلاف طبيعة المشاركة في المعركة بين المواطنين الذين يخوضون المعركة في بلدهم، وبين المواطنين الذين يسندونها من الخارج، لا ينفي أبدا أن المعركة هي معركة الشعب العربي داخل المنطقة وخارجها. وقد علمتنا تجاربنا الدامية أن وجود الاستعمار في أي جزء عربي إنما هو خطر يتهدد كل جزء عربي. وهذه الحقيقة النضالية التي قضت على وهم الاستقلال "الإقليمي" والحرية "القطرية" تجعل وحدة المعركة العربية خطوة وقائية، فضلا عن أنها تتعدى هذا النطاق السلبي إلى كونها مسؤولية قومية تفرضها وحدة الشعب.

وأن المساهمة التي يجب أن يقوم بها الشعب العربي كبيرة جدا .

فالكتاب والمفكرون العرب يمكن أن يلعبوا دورا هاما في تعريف الشعب العربي بأوضاع المنطقة وظروفها وتهيئته لعيش المعركة والمشاركة فيها.

والصحف والإذاعات ومختلف وسائل النشر والدعاية تساهم في بث روح المقاومة وتقويتها بين صفوف المناضلين وتشعرهم بالمشاركة الوجدانية التي يقدمها لهم أبناء شعبهم في الأجزاء الأخرى.

والشعب العربي بكافة أفراده ومؤسساته وهيئاته يمكن أن يلعب دورا كبيرا في دعم المعركة ماديا بكافة أشكال ومستويات هذا الدعم.

إن الشعب العربي يسير بسرعة نحو وعي المتطلبات العملية لوحدة المعركة العربية نتيجة الوعي القومي العربي المتعاظم. ولا شك أن مساهمته المعنوية والمادية في أية معركة تدور في أي جزء من وطنه الكبير ستزداد وتنمو على مر الأيام.

لابد أن ينتصر الشعب:

الثورة الشعبية المنظمة الواعية التي يساندها الشعب العربي بأسره... هذه هي الطريقة الوحيدة التي نواجه بها الاستعمار الانجليزي والفئات الحاكمة المصلحية. إن ما يفرض بالقوة لا يمكن أن يزال إلا بالقوة. ومصالح الاستعمار حين تقاس بحرية الأمم لا يمكن أن تؤدي إلا لموقف واحد يلتقي فيه الباطل بالحق في صراع دام مرير.

إن الاستعمار يعاني اليوم في كل مكان سكرات الموت أمام ضربات الشعوب الزاحفة في طريق حريتها ووحدتها القومية. والاستعمار الذي تقلص وانكمش إذ يدافع باستماتة عن آخر معاقل استبداده في آسيا وأفريقيا، إنما يدافع وظهره على الجدار. ونحن إذ ندرك أنه لاتزال فيه قوة لا يستهان بها وأنه لن يسلم بسهولة، وأنه سيقاتل بضراوة وقسوة، إنما نؤمن إيمانا لا يتزعزع أن النصر في النهاية للشعب ضد الاستعمار، وللحرية ضد الاستبداد.

إن الضربات القاصمة التي أنزلتها حركة نضالنا العربي التحرري بالاستعمار في السنوات الماضية، والانتفاضات التحررية التي يضج بها الوطن، والثورة العربية الجبارة في الجزائر، إنما تزيدنا إيمانا على إيمان بأن الدولة العربية الواحدة المتحررة من كل أثر للاستعمار والاغتصاب لابد أن تقوم، والمجتمع القومي الاشتراكي الديمقراطي لابد أن يقوم مهما حشد الاستعمار من قوى ورغم المؤامرات الدولية التي تحاك ضد حركة النضال القومي.

ومنذ كان للإنسان تاريخ يكتبه، كان الحق أبدا هو المنتصر. كان للباطل جولات، أما الجولة الأخيرة، فقد كانت دائما بجانب الحق.

ملاحظة: ما بين الأقواس ( ) عبارة عن شرح لما قبله.

- ٤ -

الحركة القومية والحركة الشيوعية تختلفان في نقطة الانطلاق (مستلة من الشيوعية العربية وقضية العرب القومية، دار الفجر الجديد، بيروت، ١٩٦١، ص١٧-١٩)

نقصد بنقطة الانطلاق، المنطلق الذي يصنف منذ البدء كلاً من الحركتين، ويحدد هويتهما، والذي بناء عليه يتحدد لكل حركة، فكرها ومبادؤها وأهدافها وكذلك طريقها وخط عملها. وهنا نجد اختلافاً أساسياً بين الحركة القومية العربية الاشتراكية الديمقراطية وبين الحركة الشيوعية، يضعهما على طرفي نقيض، ويحدد لكل منهما موقفاً فكرياً جذريا للآخر. فلكل منهما نقطة انطلاق مختلفة قائمة بذاتها ومناقضة تماما للأخرى.

الحركة القومية العربية تنطلق من الأمة. فنقطة انطلاقها قومية تقوم على اعتبار الأمة هي الخلية الاجتماعية الاساسية في المجتمع البشري الكبير، وهي كيان اجتماعي متكامل ووحدة اجتماعية تامة فيها وحدها كل عناصر البقاء والحياة والاستمرار. ويترتب على هذا المنطلق مترتبات فكرية ونضالية هامة تشكل الملامح والدوافع الأساسية للحركة القومية. فبناء على هذا المنطلق:

تؤمن الحركة القومية أن تاريخ التطور البشري، رغم تفرعاته وتشعبه وتعدد العناصر المؤثرة فيه كان يبرز ويؤكد دوما خطا عاما أصبح بمثابة القانون التاريخي الاجتماعي وهو: ان الجماعات البشرية كانت، ومازالت، تتطور باستمرار نحو التآلف في أمم تشكل كل منها وحدة اجتماعية متكاملة، ولكل أمة منها روابطها وشخصيتها وهويتها المتميزة. وهذا التطور الذي يرسم خط سير السلوك الإنساني، تطور لا يمكن وقفه أو تغيير مجراه لأنه تشكل تشكلا تاريخيا عبر العصور، ونقل الجماعات البشرية من جماعات غير محددة إلى أمم مستقلة متمايزة، ونقل بالتالي أشكال الاجتماع البشري من أشكال مائعة إلى مجتمعات قومية ثابتة متبلورة. لذلك تعتبر الحركة القومية أن الحفاظ على كيان الأمة ومدها بكافة أسباب النمو والتطور هو الطريق الوحيد لإقامة مجتمع بشري سليم، وأن تشكل العالم على أساس المجتمعات القومية الاشتراكية الإنسانية، المتمايزة في شخصيات أممها والمتفاعلة في مجهود حضارتها، هو الأساس الصحيح لتنظيم العالم تنظيما متجانسا واقعيا ينسجم وطبيعة الحياة البشرية، وهو الطريق لإيجاد تعايش قومي سلمي حقيقي.

وتؤمن الحركة القومية أن الرابطة القومية هي التي تجعل من أية جماعة من الناس أمة، ومن الأمة كلا واحدا متجانسا متماسكا . وهي الرابطة الرئيسية الأولى التي توحد أفراد الجماعات البشرية وتشدهم إلى بعضهم البعض وتخلق فيهم الأحاسيس والمشاعر الواحدة والترابط الواحد والإرادة الواحدة في حياة مشتركة واحدة. لذلك فإن أصلح أشكال الجماعة وأقدرها على توفير أكمل أشكال الانسجام والتجانس والتكامل، وأقدرها على توفير سبل الانطلاق والتطور للأفراد، إنما هو شكل المجتمع - الأمة. فليست الرابطة الطبقية المصلحية هي التي رسمت الخارطة الاجتماعية للعالم، أو التي سترسمها مستقبلا ، كما تدعي الماركسية - اللينينية، وإنما هي الرابطة القومية التي تقوم على حقيقة اجتماعية تاريخية هي الأمة.

كذلك تؤمن الحركة القومية الاشتراكية أن مجتمعات الأمم في العالم كثيرا ما يكون فيها فروقات اقتصادية ومستويات طبقية تؤدي إلى تضارب في المصالح بين فئات المجتمع المختلفة، ولكن هذا الاختلاف في المصالح لا يغير من علمية وواقعية المنطلق الأساسي للحركة القومية (مجتمع - الأمة) لأنه يبقى في عرفها خاضعا للحقائق الأساسية التالية:

أولا : إن هذا الاختلاف في المصالح مهما بلغت حدته لا ينفي مطلقا ، ولا للحظة واحدة، كون الأمة وحدة اجتماعية متكاملة فيها وحدها كل عناصر الحياة والاستمرار والانسجام. فاختلاف المصالح داخل مجتمع الأمة لا يهدم كيان الأمة إلى فريقين متناقضين يرتبطان – كل حسب مصلحته الاقتصادية – بكيان اجتماعي عالمي آخر، ولا يخرج جميع أفراد الأمة – حسب مصالحهم الاقتصادية – من نطاق الرابطة القومية ومن حقيقتهم الاجتماعية الموضوعية كأمة ليلحقهم برابطة عالمية طبقية تتخطى الأمة كوحدة اجتماعية. صحيح، ان اختلاف المصالح داخل مجتمع الأمة يشتد أحيانا لدرجة التضارب الحاد في المصالح الاقتصادية، وصحيح، أن مثل هذا الوضع يؤثر تأثيرا كبيرا على بنية المجتمع، ولكن هذا التضارب حتى في هذه الدرجة، لا ينفلت من نطاق مجتمع الأمة ليبحث لنفسه عن رابطة عالمية أخرى لا تتوفر فيها أية مقومات تاريخية اجتماعية راسخة ولا تتوفر فيها عناصر الانسجام والتماسك والوحدة الحياتية المتكاملة. ونحن حين نؤكد هذه الحقيقة التي أثبتها التاريخ كمرتكز أساسي في منطلق الحركة القومية، فإنما نتحدث عن القاعدة العامة، وعن الغالبية العظمى في مجتمع الأمة عبر التاريخ لا عن مواقف القلة التي تنفصل عن الشعب أحيانا في بعض الفترات.

ثانيا : ولهذا فإن اختلاف المصالح مهما بلغت حدته لا يطغى على الحقيقة الأساسية وهي أن مجتمع الأمة يبقى في النهاية وحده تركيبة متفاعلة قائمة بذاتها. لأن هذا التضارب في المصالح مهما اشتد، يبقى النطاق الذي يحل فيه هو نطاق مجتمع الأمة. فالرابطة القومية التي توحد أفراد الأمة وتجعلهم كيانا واحدا متماسكا هي أقوى وأكثر عمقا من تضارب المصالح الاقتصادية فيما بينهم. لقد أكد مجرى تطور الأحداث في التاريخ هذه الحقيقة كما يؤكدها كل يوم. وهنا لابد أن نوضح المقصود كيلا يساء فهم هذه الحقيقة.

الحركة القومية الاشتراكية لا تحاول أبدا أن تتجاهل اختلاف المصالح الذي قد يوجد في مجتمع الأمة، ولكنها تؤكد أن هذا الاختلاف في المصالح والفروقات والمستويات الاقتصادية والاجتماعية إنما تخضع كلها للتحديدات القومية وتبقى – كقاعدة عامة – محصورة داخل نطاق المجتمع القومي للأمة لأن التناقض الاجتماعي لا يمكن أن يصل إلى حد سحق الوحدة القومية وتفتيت كيان الأمة. لقد تطورت الجماعات البشرية نحو أمم مستقلة متمايزة رغم اختلاف المصالح الذي وجد في مجتمعاتها و لم تكن خلافاتها الاقتصادية الداخلية أقوى من رابطتها القومية ومن وحدتها القومية، بل يمكننا القول إن العكس كان هو الصحيح. وهذه الحقيقة الهامة هي التي جعلت التطور البشري عبر التاريخ هو تاريخ التطور نحو الأمم والتآلف في مجتمعات قومية رغم أن التاريخ أظهر في كثير من الأحيان نضالات اجتماعية اقتصادية حادة. وإلا لكان المفروض مثلا أن يتطور الناس ويتوحدوا وينسجموا حسب المصلحة الاقتصادية لكل منهم بغض النظر عن رابطة الأمة، أي كان المفروض ألا يكون في العالم اليوم أمم ومجتمعات قومية.

ثالثا : إن اختلاف المصالح داخل مجتمع الأمة ليس وضعا من صلب تكوين هذا المجتمع يولد معه ولا يزول إلا بزواله. وإنما هو وضع يتوقف وجوده أو انتفاؤه على وجود أو انتفاء النظم الاقتصادية الاجتماعية التقدمية العادلة.

وهنا نقطة أخرى يجب أن نتوقف عندها لما لها من أهمية خاصة.

فقد درجت الحركة الشيوعية على اتهام كل من يؤكد هذه الحقائق السابقة التي يؤكدها العلم والتاريخ، بأنها اتجاهات تعمل على "خنق التناقضات الاقتصادية الاجتماعية باسم وحدة الأمة". وإذا كان مثل هذا الموقف يصح على الاتجاهات البورجوازية فهل يصح أن يعمم على الحركات القومية الاشتراكية الحقيقية؟ إن الحركة الشيوعية في الواقع لا تفرق.

وقد جرت الحركة الشيوعية نتيجة هذا الموقف إلى خطأ فكري وتاريخي كبير.

فالحركة القومية الاشتراكية إذ تنطلق من حقيقة أن مجتمع الأمة هو المجتمع الذي يوفر للفرد أكمل أشكال الانسجام والتجانس، فإنما تؤكد في هذا الصدد على الروابط التاريخية الاجتماعية التي جمعت بين أفراد الأمة ووحدت تاريخهم ولغتهم ووطنهم وثقافتهم وأهدافهم، وأوجدت بذلك أرقى الأشكال الاجتماعية القادرة على أن تكون الوسط البيئي الصحيح للحياة التقدمية المتطورة العادلة. أما هذه الحياة التقدمية العادلة نفسها فترجع إلى التكوين الاقتصادي

الاجتماعي السياسي للمجتمع، ونوع النظم السائدة فيه والعلاقات التي تربط بين أفراده. فإذا كانت هذه النظم والعلاقات نظما وعلاقات موجهة لمصلحة غالبية الشعب، كان مجتمع الأمة في حالة طبيعية والمصالح فيه متكاملة متوافقة. أما إذا كانت نظما وعلاقات موجهة لمصلحة أقلية تعيش على استثمار واستعباد الغالبية كان المجتمع في وضع شاذ والمصالح فيه مصالح متناقضة متضاربة. وفي أوضاع مثل هذه المجتمعات يكون الحل في تقويض الأنظمة والعلاقات الرجعية والجائرة لتقام على أنقاضها نظم وعلاقات اشتراكية عادلة تستهدف خدمة غالبية الشعب العظمى. فالأنظمة الجائرة (سواء تمثلت بالإقطاع الاجتماعي والسياسي أو بالرأسمالية والاحتكارات) تعالج بتقويضها لاحلال الأنظمة الاشتراكية الديمقرطية، لا بتقويض مجتمع الأمة نفسه واصطناع تركيب اجتماعي جديد - كالطبقية العالمية - لا تتوفر فيه مقومات التطور ولا عناصر الانسجام والتكامل.

فاتخاذ الأوضاع الشاذة في المجتمع القومي للأمة دليلا للحكم على خطأ قيام هذا المجتمع نفسه أصلا ، ولتقديم الطبقة ككيان حياتي اجتماعي بدل الأمة، هو اتجاه خاطئ علميا وواقعيا ، وهو تماما كمن يتخذ من المرض الذي يصيب الإنسان دليلا على وجوب اصطناع كائن وهمي غير الإنسان بدلا من أن يعمل على معالجة أسباب المرض في الإنسان نفسه.

هذا هو بايجاز منطلق الحركة القومية الاشتراكية، وهذه بايجاز بعض المترتبات الأساسية التي تترتب عليه.

وبناء على ذلك كله، تؤمن الحركة القومية أن ولاء العربي هو لأمته أولا وقبل كل شيء. وتؤمن أن نقطة الانطلاق الأولى في بناء المجتمع البشري الكبير بناء إنسانيا سليما تبتدئ ببناء مجتمع الأمة بناء تقدميا سليما . فكل اتجاه بالتالي يعمل لحرف ولاء العربي نحو جهة أخرى غير أمته ومجتمعه القومي ذي المحتوى الاشتراكي الديمقراطي هو عمل يهدم الخلية الأساسية التي يتكون منها المجتمع البشري، فضلا عن أنه يدفع التطور البشري - قسرا - في اتجاه مناقض لطبيعته وواقعه.

* * *

هذا عن الحركة القومية.

أما الحركة الشيوعية فلها منطلق آخر مناقض كليا لمنطلق الحركة القومية ومغاير له تماما في أسسه ونتائجه.

الحركة الشيوعية تنطلق من الطبقة لا من الأمة. فنقطة انطلاقها أممية لا قومية. وتقوم على اعتبار الطبقة هي أساس تكوين المجتمع البشري. ويترتب على هذا المنطلق هنا أيضا مترتبات فكرية ونضالية تشكل الملامح والدوافع الأساسية للحركة الشيوعية في الوطن. فبناء على هذا المنطلق اللاقومي:

تعتبر الحركة الشيوعية أن تاريخ التطور الاجتماعي يدلل على أن تكوين المجتمع البشري، منذ القديم حتى يومنا هذا، هو تكوين طبقي. فالناس لم يتطوروا نحو التألف في أمم وتكوين مجتمعات قومية بل تطوروا نحو التألف والانتظام في طبقات تكون كل منها وحدة اقتصادية اجتماعية قائمة بذاتها. ورغم أن الحركة الشيوعية تعترف بوجود الأمم وتقر أن هذه الأمم شكلت دولا قومية في العصر الحديث، إلا أنها لا تعترف بالقوميات كظاهرة تعبر عن الاتجاه الطبيعي للتطور الاجتماعي التاريخي للجماعات البشرية، ولا تعتبر الأمة الخلية الاجتماعية الأساسية الطبيعية في المجتمع البشري، وإنما تعتبر أن نشوء الأمم والقوميات لم يكن شيئا آخر غير شكل من أشكال الصراع الطبقي ونتيجة من نتائجه. فالأمم والقوميات نشأت بنشوء الرأسمالية! وذلك لأن البورجوازية النامية في كل مجتمع عملت على تكوين دولة قومية لكي توجد لنفسها سوقا اقتصادية موحدة متجانسة تؤمن مصالحها الاقتصادية الخاصة، ولكي تكون قادرة على الدفاع عن هذه المصالح ضد أطماع بورجوازية الدول الأخرى. وهكذا "نشأت الأمم في عصر الرأسمالية الصاعدة". ولهذا فبالرغم من أن تكوين العالم يظهر أمما ومجتمعات قومية، إلا أن هذا ليس هو التكوين الحقيقي للمجتمع البشري، ويجب أن نفتش عن هذا التكوين الحقيقي في التكوين الطبقي للعالم لا في الأمم والقوميات التي هي مجرد مظهر من مظاهره...

مظهر من مظاهر نشوء الطبقات البورجوازية واتساع الفروقات والتناقضات الطبقية. فنشوء الأمم والقوميات هو "مشروع" وضعته البورجوازية لتأمين مصالحها.

وبناء على ذلك تعتبر الحركة الشيوعية أن "انقسام الناس إلى طبقات هو أعمق أثرا وأبعد أصولا من انقسام الناس إلى أمم".

وبناء على هذا المنطلق تعتبر الحركة الشيوعية أن الرابطة الطبقية – وليست الرابطة القومية – هي التي توحد (توحيدا حقيقيا) بين أفراد الجماعات البشرية وهي التي تخلق فيهم المشاعر والترابط والإرادة الواحدة الحقيقية على أساس طبقي بحت وتجعل منهم كلا واحدا متجانسا. فليس للرابطة القومية للأمة والقائمة على وحدة اللغة والتاريخ والوطن والثقافة والعادات والتقاليد والمصلحة القومية، أي اعتبار "حقيقي" في عرف الحركة الشيوعية في هذا الصدد. ذلك أن الحركة الشيوعية رغم اعترافها بالأمة وروابطها إلا أنها جعلت للرابطة الطبقية التأثير الحاسم الأول في تكوين الناس بغض النظر عن أممهم وقومياتهم لأن: "انقسام المجتمع (وبالتالي كل أمة) الى طبقات متناحرة هو أشد عمقا وأبعد أصولا من انقسام الناس إلى أمم"[1]

وبناء على هذا المنطلق، تعتبر الحركة الشيوعية كنتيجة طبيعية لما سبق، ان تضارب المصالح وتناقضها هو وضع من صلب تكوين مجتمع الأمة يولد معه ولا يزول إلا بزواله. فالاستغلال والاستثمار والظلم الاجتماعي الجائر، كلها، صفات ملازمة للقومية. ذلك لأن هذه الصفات هي صفات ملازمة للبورجوازية التي تستغل جهد الطبقة العاملة لزيادة أرباحها، ومادامت القومية هي من نتائج نمو البورجوازية، لذلك فهي تحمل أيضا كل صفات هذه البورجوازية.

وبناء على هذه الفرضيات الفكرية المغلوطة تصل الشيوعية إلى رسم الطريق النضالي الذي يجب أن تسير فيه حركة التطور الإنساني فتقول:

ان الطبقات البورجوازية المستغلة (الطبقات المالكة لوسائل الانتاج) تجمعها في أية دولة كانت مصلحة واحدة مع الطبقات البورجوازية الأخرى كافة. ورغم أن البورجوازية قد تخوض احيانا نضالا ضد بعضها البعض لدرء أطماع بعضها عن بعض، إلا أنها تتحد مع بعضها حين يشتد خطر الطبقات المستغلة، وهكذا تتصل هذه الطبقات البورجوازية في النهاية لتشكل طبقة واحدة كبيرة عالمية تقوم على رابطة المصلحة التي هي أقوى من رابطة الامة. فالمصلحة الاقتصادية الطبقية توحد البورجوازية بغض النظر ودون أي اعتبار للتقسيمات القومية للعالم أو للأمم التي تنتسب إليها.

وان الطبقات المستغلة (الطبقة العاملة التي لا تملك وسائل الإنتاج)، تجمعها في أية دولة كانت مصلحة واحدة مع الطبقات المستغلة الأخرى كافة. ورغم أن العمال قد ينخدعون أحيانا بنداءات البورجوازية التي تحاول إلهاءهم عن مطالبهم الاقتصادية وخنق وعيهم الطبقي بتغذية الشعور القومي في نفوسهم ودعوتهم للدفاع عن كيان الوطن وحمايته، إلا أن العمال يجب ألا ينخدعوا بهذه النداءات والأساليب، وأن يرفضوا النداءات القومية لأنها تهدف لطمس مصالحهم الاقتصادية. وهكذا توحد المصلحة الاقتصادية الطبقية كافة العمال بغض النظر عن قومياتهم وعن الأمم التي ينتسبون إليها، وهذه الرابطة الطبقية المصلحية هي أقوى من أية رابطة أخرى. ويتصل العمال عن هذا الطريق ببعضهم البعض ليشكلوا طبقة واحدة عالمية كبيرة.

وهكذا... ينجلي التكوين الحقيقي للمجتمع البشري الكبير عن طبقتين عالميتين متصارعتين هما البورجوازية والطبقة العاملة[2]. فليس للأمم والقوميات والمشاعر القومية أي اعتبار حقيقي إذن في تكوين الناس في العالم.

وبما أن الناس لا يتميزون ولا يتألفون بناء على أنهم أمم وبناء على تكوينهم القومي، بل بناء على أنهم طبقات وبناء على تكوينهم الاقتصادي الذي لا يعترف بالحدود القومية، لذلك تصل الشيوعية بناء على هذه الفرضية الخاطئة إلى نتيجة خاطئة هي: أن القوميات وقد نشأت بنشوء الرأسمالية ستزول بزوال الرأسمالية وزوال الطبقات. ولذلك فإن النضال ضد مفهوم "وحدة الأمة" وتغذية الصراع الطبقي ودفع التناقضات الطبقية إلى ذروتها هو الواجب الأول الملقى على عاتق الطبقة العاملة، وبنتيجة هذا النضال يتضح أكثر فأكثر التكوين الطبقي الحقيقي للعالم ويسحق الشعور

---

(١) غليزرمين – الطبقة والأمة، ص٥.

(٢) نتحدث هنا بالطبع عن تركيب المجتمع البشري – من وجهة نظر الماركسية – في العصر الحديث، أي بعد انهيار الإقطاع ونمو البورجوازية.

بالوحدة القومية في الأمم، وهكذا يبدأ مجتمع الأمة بالتفكك، وبانتهاء هذا النضال بانتصار الطبقة العاملة تزول الطبقات وتزول الأمم.

وبناء على ذلك كله، تعتبر الشيوعية أن ولاء الفرد ليس لأمته ومجتمعه القومي بالدرجة الأولى وإنما لطبقته العالمية التي ينتسب إليها. فمادامت الرابطة الطبقية (التي تعتبرها الشيوعية الرابطة الأولى التي توحد بين أفراد العالم) هي رابطة عالمية لا تعترف بالرابطة القومية، ومادام التصنيف الطبقي الذي تقسم على أساسه الجماعات البشرية هو تصنيف عالمي يتخطى نطاق الأمة ولا يعترف بالحدود القومية للمجتمع، فمن الطبيعي أن تصل الحركة الشيوعية بناء على هذه الفرضية اللاعلمية إلى اعتبار ولاء الفرد هو ولاء عالمي لاقومي، وهو ولاء لطبقته قبل أن يكون ولاء لأمته.

* * *

هذا هو بإيجاز منطلق الحركة الشيوعية. وهذه بإيجاز بعض المترتبات الأساسية التي تترتب عليه.

ولا شك أن بين نقطتي انطلاق الحركة القومية والحركة الشيوعية اختلافا واضحا لابد وأن يودي إلى خلاف جذري في النظرة للحياة البشرية والتطور الاجتماعي التاريخي للعالم والشكل الذي يجب أن ينظم على أساسه هذا العالم. ومن الطبيعي أن نعنى ونحن بصدد بحث معركة الحركة القومية العربية مع الشيوعية في الوطن، بكيفية انعكاس هذا الاختلاف (وما ينجم عنه من خلاف) في النظرة للأمة العربية ولحركة التطور القومي للعرب وللمعركة العربية التي ترافق هذا التطور التاريخي. كما أنه من الطبيعي والواجب أن نهتم، بعد أن اتخذت الحركة الشيوعية في الوطن موقفا معاديا من حركة التطور القومي العربي التاريخي، بإبراز الفرضيات الفكرية المغلوطة التي يحاول على أساسها الشيوعيون الانحراف بخط هذا التطور وقطع أنفاس نهضتنا العربية وطعن نضال الأمة العربية في معركة تحقيق وجودها القومي.

جبهة تحرير ظفار
١– بيان إعلان الكفاح المسلح (٩ يونيو ١٩٦٥)

أيها الشعب العربي في ظفار،

لقد قامت طليعة ثورية منك آمنت بالله وبالوطن وجعلت حريته مبدأ اتخذته للتحرر من حكم سلاطين آل بوسعيد الطغاة الذين ارتبطت سلطتهم بجحافل الغزو الاستعماري البريطاني. ان هذا الشعب ايها الأخوة قد ذاق مرارة العيش أزمنة طويلة الامر الذي أدى به إلى التشرد والبطالة والفقر والجهل والمرض، هذه الأسلحة الفتاكة التي استخدمتها حراب الاستعمار البريطاني ونفذتها حكومة سلاطين مسقط في ظفار.

أيها الشعب العربي في ظفار،

لقد رأيتم ولمستم الحالة بعينها وذقنا جميعا مرارة العيش في ظل هذه السياسة الخرقاء لقد أراد لنا الله الحياة وأرادوا لنا الموت وإرادة الله هي الحق التي يجب أن ترتفع خفاقة فوق هذا الجزء من الوطن العربي الكبير. يا جماهير ظفار المكافحة باسم الشهداء الأحرار الذين سقطوا في ساحة الكرامة والشرف وباسم جميع الثكالى وباسم من أضعفه هذا الوضع الشاذ الفاسد. وباسم الأمة العربية والتي يكافح أبناؤها في كل شبر من أرضهم نستصرخ فيكم الروح

العربية الأصيلة ان تقفوا صفا واحدا أمام هذا الوضع الفاسد ونطالبكم جميعا بأن تلتفوا حول رحال جبهة تحرير ظفار لتشكل جميعا سدا منيعا أمام هذا الطغيان.

إن حكومة السلطان سعيد بن تيمور العميل قد استأجرت جيشا من المرتزقة الشعوبيين للقضاء على الأهداف العربية التحررية في هذا الوطن، ولكن جبهة التحرير الظفارية ستكون لهم دوما نارا متأججة في كل شبر من أرض الوطن، لقد استطاع هذا الجيش المرتزق أن يعرقل أهداف الثورة في عمان ولكن الإرادة الحرة التي تستمد قوتها من ارادة الله سوف تنتصر على هذا الجيش الشعوبي الحاقد، وتعاهد الله والوطن أن نلقن هذا الجيش درسا لن ينساه كتلك التي لحقت بجيوش الاستعمار في مصر والجزائر والعراق واليمن.

يا جماهير شعبنا العربي في الجنوب والخليج وفي كل شبر من أرض العروبة انكم اليوم مطالبون بالتأييد المادي والمعنوي للكفاح المسلح في ظفار العربية، ان هذه الثورة المسلحة تستمد قوتها من أهداف القومية العربية آمن بها جيش التحرير العربي في ظفار وهو الآن يجسد هذه المبادئ لتحقيق هذه الاهداف بقوة السلاح. لقد اختارت جبهة التحرير في ظفار الكفاح المسلح وسيلة للقضاء على السلاطين وعملائهم الخونة ومن ورائهم الاستعمار البريطاني لانها اقتنعت بأن الاستعمار وعملاءه الذين استعبدوا وأذلوا هذا الشعب بأساليب القوة والبطش لا يمكن أن يسلموا بمطالبه إلا بقوة السلاح، حيث لم يبق لهذا الشعب بصيص من الأمل في الكرامة والحرية.

ايها الاخوة ان هذا الوضع الفاسد جعل العرب الظفاريين يعيشون على الكفاف وبذر فيهم الفتنة والضعف ان مثل هذا الوضع كان السبب الحتمي لانفجار الجماهير وقيام ثورة الكرامة والحرية. يا اخي في ظفار ان جبهتك التي تتحمل اليوم مسؤولية تحرير بلادك تستصرخك بأن تلبي النداء في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها بلادك.

يا أبناء المدن والجبال والبادية أنتم اليوم مطالبون بأن تلتفوا معها صفا واحدا في وجه الاستعمار وعملائه من السلاطين الخونة من أجل تحقيق الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية والكرامة. ان الذين يتعاملون مع هذه السلطنة الظالمة ومع الاستعمار البريطاني سيلقون حتما جزاءهم العادل وان جبهة التحرير الظفارية كفيلة بتنفيذ هذا الجزاء.

ايها الاخوة،

ان جبهة التحرير الظفارية تناشدكم باسم الوطن والعروبة ان تحملوا سلاحكم وتقفوا معها ضد قوات الاستعمار ومرتزقته حتى ترتفع راية الحرية خفاقة في سماء ظفارنا الحبيبة.

يا جماهيرنا العربية المناضلة، ان جبهة تحرير ظفار، التي تقود النضال ضد الاستعمار وزبانيته في ظفار لتؤمن ايمانا راسخا بوحدة الامة العربية ووحدة النضال لأبناء العروبة من المحيط إلى الخليج، وان ايمانها هذا لابد ان يقودها الى الالتحام الثوري بالمنظمات الثورية العربية في الخليج والجنوب، وانها انطلاقا من هذا الايمان لتدعو الجبهات والمنظمات الثورية التي تناضل اليوم في هذه الساحة من ارض العرب ان تقف معها في نضالها العادل، وان تساندها بكل ما تملك من امكانيات مادية ومعنوية، حتى تحقق اهدافها وتنتصر على اعدائها اعداء العروبة.

والنصر دوما للأحرار المكافحين، والهزيمة والعار للخونة والمستعمرين.

عاشت ظفار حرة عربية وعاشت جبهة تحرير ظفار، وعاشت الأمة العربية.

٩ يونيو (حزيران) ١٩٦٥

- ٦ -

نص استقالة نواب "حركة القوميين العرب" من مجلس الأمة الكويتي (١٩٦٥)
الطليعة في معركة الديمقراطية

تحية طيبة وبعد

لقد كان للبادرة الطيبة بالدعوة لاقامة المجلس التأسيسي وقع طيب في نفوس المواطنين، فاستبشر الشعب خيرا ، واطمأن عندما تم انتخاب المجلس التأسيسي تمهيدا لوضع دستور دائم للبلاد يرسي دعائم المقومات الدستورية ويصون الكرامة الإنسانية للمواطنين، ويمهد الطريق السوي الى حياة فضلى ينعم فيها الشعب في ظل وافر من الحرية السياسية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

وقد تم بالفعل وضع دستور دائم للدولة تضمن قواعد اقامة حكم ديمقراطي ونص في صلب مواده على الضمانات الضرورية ومقومات الحرية الشخصية وحرية العقيدة وحرية الرأي وحرية الصحافة والطباعة والنشر وحرية المراسلة وحرية تكوين الجمعيات والنقابات وحرية الاجتماع وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات.

وعلى أسس هذه الضمانات الدستورية تسابق المخلصون من أبناء هذا الشعب الى ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الأمة، وكان رائدهم في ذلك حمل امانة تمثيل المواطنين ابتغاء تجسيد ما نص عليه الدستور من مبادئ ومثل عليا والعمل المخلص على تطبيق نصوصها ومقوماتها.

وكان يدخل في الاعتبار أن التجربة البرلمانية الديمقراطية في الكويت تجربة اولى رائدة ينبغي تضافر جهود المخلصين من ابناء الشعب لانجاحها وترسيخها.

ولا جدال ان التمثيل البرلماني وسيلة لا غاية فهو وسيلة لتحقيق غاية نبيلة وهي بناء مجتمع افضل يتمتع فيه الافراد بكافة الحريات ويحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين ويقيم العدالة الاجتماعية باعتبار انه في ظل هذه المقومات يتمكن الفرد من الخلق والابداع ويستطيع المجتمع الاسهام في انماء الحضارة الانسانية والحق انه لا يمكن ان يوجد حكم ديمقراطي الا على اساس من الحريات العامة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدل الاجتماعي.

ولا يمكن ان توجد الحريات العامة الا على اساس توفر المقومات والضمانات لحرية الرأي والعقيدة والتعبير والاجتماع.

ان الديمقراطية بمفهومها الواسع ومن ضمنها بطبيعة الحال وواقعه، الحرية نفسها التي هي عماد وعنوان الديمقراطية التي تختلط بمثل الجماعة وقيمها العامة فتصير جزءا منها وترسخ في عقول الناس وافئدتهم ويصبح العيش بدونها امرا لا يتفق وطبيعة البشر وسنة التطور.

فليس عبثا اذن أن نص دستورنا في مواده على كفالة حرية الرأي وحرية الاعتقاد وحرية الصحافة والنشر وتكريس الحرية الشخصية بمفهومها الواسع وعلى عدم جواز القبض على انسان إلا وفقا للقانون، وكذلك حرية الاجتماعات والمواكب وحق تكوين الجمعيات ومساواة المواطنين في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص بين المواطنين وان المواطنين سواسية أمام القانون.

تلك هي الضمانات الأساسية للمواطن جاءت في نصوص صريحة وواضحة أضحت الديمقراطية معها تدور وجودا وعدما .

وهنا يجب أن نقرر حقيقة ترسخت عبر التاريخ وهي أن المجتمعات البشرية بطبيعتها تعشق الحرية وتنشد الانطلاق إلى تحقيق المثل العليا وان الدساتير وكافة التشريعات لا تنشئ الحرية أو تشيدها من عدم وإنما تقرر حقيقة واقعة وتصيغها في مواد ثابتة واضحة لإعانة المواطنين ومساعدتهم في ممارسة حقوقهم دون أن تقضي على الحرية أو تمنع استعمالها.

سعادة الرئيس

كانت كل هذه الآمال تجول في أذهاننا عندما تصدينا لمهمة تمثيل الشعب والمساهمة في إنجاح التجربة البرلمانية الرائدة متغاضين عن النواقص الموجودة على أساس أن التجربة ستسير إلى الأمام نحو مزيد من الحرية ومزيد من المساواة يحدونا في ذلك واقع خدمة الصالح العام، والامتثال لارادة الشعب، إلا أننا لاحظنا منذ بداية الفصل التشريعي ان هناك محاولات جاهدة لتقليص الديمقراطية وتقويض الدعامات التي تقوم على اساسها، كانت بداية تلك المحاولات فرض قانون التجمعات الذي حرم المواطنين من وسيلة للتعبير عن آرائهم ومواقفهم، مجافيا بذلك نصا دستوريا صريحا وهو

ان حق الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة وفقا للشروط والأوضاع التي بينها القانون (مادة ٤٤)، ورافقت ذلك مواقف مختلفة من الحكومة كانت تنم عن نية غير مخلصة في التقيد بالأصول الديمقراطية والضمانات الدستورية.

على أن هذا الاتجاه لم يلبث ان تبلور في دور انعقاد المجلس الماضي عندما ظهر بشكل بارز تكتل أغلبية أعضاء المجلس لتوالي الحكومة وتؤيدها في الحق وغير الحق دون اكتراث بالمسؤولية التي حملها الشعب لأعضاء مجلس الأمة عندما انتخبهم، وتحولت بذلك السلطة التشريعية من وسيلة في يد الشعب لتحقيق مزيد من الحريات ومزيد من المكاسب التقدمية إلى أداة في يد الحكومة ووسيلة للضغط وخنق الحريات الشخصية والعامة، وأصبح الوضع في مجلس الأمة أقرب منه إلى المسرحيات منه الى المواقف الجادة والتي تضع صالح الشعب نصب أعينها، نذكر بهذا الصدد موقف اعضاء الاكثرية البرلمانية في الازمة الوزارية المذكورة وموقفها عند مناقشة قانون المختارين ومن بعد الازمة وبعد ذلك ضمنت الحكومة أكثرية المجلس الى جانبها ولمسنا ان هناك هوى جامحا اخذ يسيطر على الحكومة واكثرية أعضاء المجلس باستغلال هذه الفرصة باندفاع واصرار عجيبين لفرض مزيد من القوانين القسرية بهدف تضييق الخناق على حريات المواطنين، وكان ان تقدمت الحكومة بتعديل لقوانين الوظائف العامة والجمعيات والأندية والصحافة والطباعة والنشر وأقرتها الأكثرية البرلمانية دونما اعتبار لتأثيرها السيء على ممارسة المواطنين لحقوقهم وحرياتهم وتناقضها مع المقومات التي أقرها الدستور.

ان هذه الاجراءات قد أبطلت في الحق مفعول الضمانات الدستورية وصودرت بموجبها حرية الناس في التعبير عن آرائهم وضيق الخناق عليهم في حين كان ينبغي والبلاد في اول عهدها الديمقراطي ان يؤخذ بيد المؤسسات والجمعيات الشعبية ومساعدتها على اساس انها وسائل لتعميق الوعي الشعبي وإنضاج الرأي العام وتدعيم الديمقراطية لا ان يضيق الخناق عليها ويعتدى على حرمة مقارها ويهدد ممثلوها.

ولقد اقر الدستور حرية الصحافة والطباعة والنشر وكفلها، وبديهي القول بأن المناقشة العامة الحرة التي يستطيع من خلالها المواطنون على اختلاف ميولهم ابداء رأيهم بكامل الاخلاص والحرية هي دعامة للنظام الديمقراطي وهي التي تنير الرأي العام والتي تعطي لأحكامه وقراراته قيمتها، ولهذا قيل انه لا قيمة البتة لما يجري في النظم المطلقة من صور الاستفتاء او الاقتراع او التصويت لأنه لا يسبقها مناقشة علنية حرة، وهكذا فان إقدام الحكومة على سن تشريع يكبل حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والنشر هما من نوع ما تباشره الحكومات التي تحكم في ظل الديكتاتورية والعنف، وتحاول تكبيل العقول والأرواح والذي ينم عن عدم السماحة وضيق الصدر لأنها قائمة على الارهاب والتضليل وحجرها على حرية الرأي وحرصها على ألا يرى الناس من الاشياء إلا الجانب الذي تريدهم الدولة ان يروه أو لا يروا غيره.

لقد أصبح من المستحيل مع وجود القوانين الحالية المقيدة للصحافة والنشر ممارسة الصحافة لوظيفتها في تنمية الرأي العام وتنويره باخلاص إذ كيف تستطيع الصحافة أداء مهمتها حين يكون من العسير عليها ان تميز بين ما يجب ان تقوله بالبحث والانتقاد وما يجب ان تتجنبه خشية ان تقع تحت طائلة العقاب حين يكون القانون هو إرادة الحكومة ورضاها.

ولقد اكتملت هذه الحلقة السوداء من سلسلة فرض القوانين القسرية بتعديل قانون الوظائف العامة، فقد سلب هذا التعديل الذي تقدمت به الحكومة وأقره المجلس الهوية الأساسية للمواطن الموظف وجعل مصيره معلقا بإرادة افراد الحكومة وأصبح الموظف يعيش تحت تهديد دائم، ولم تقف سياسة الحكومة عند هذا الحد.

سعادة الرئيس

والأصل في الدستور هو ضمان الحريات العامة وضمان حرية الرأي والعقيدة والاستثناء هو القيود التي تنظم ممارسة تلك الحريات وضبطها حتى يكون المواطنون على بينة من الحدود التي لا يتجاوزونها وتلك طبيعة التشريع، فالأصل الدستوري اذن هو الحرية وقد كفل الدستور هذا الأصل والاستثناء هو القيد ولا يجوز ان يمحو الاستثناء الأصل

أو يجور عليه أو يبطله أو يعطله، فالمشرع فيما عدا حالتي الحرب والأحكام العرفية لا يملك أن يجور على حرية الرأي بحيث يعوقها عن اداء وظيفة من وظائفها في النظام الديمقراطي لانه لا يملك ان يعطل عمل النظام الديمقراطي تعطيلا كليا أو جزئيا وانما يملك فقط ان يضمن بتدبير أو بجزاء عدم تجاوز حرية الرأي في الحدود التي تفرضها عليها طبيعتها ووظائفها المطلوبة منها في البيئة الديمقراطية التي تعمل فيها، ولكن للأسف قد كبل الشعب بقيود قاسية لا يمكن ان يسكت عليها إلا في حالتي الحرب وإعلان الأحكام العرفية.

سعادة الرئيس

ان تاريخ التجارب الديمقراطية وعلى الأخص في البلدان العربية قد علمنا ان جوهر الديمقراطية انما يكون بالتجسيد المخلص للمبادئ والمثل الديمقراطية القائمة على اساس حسن النية، فالديمقراطية ليست اشكالا ونصوصا جامدة وانما هي سلوك وممارسة، وبدون الحرص عند التطبيق على المبادئ والمقومات التي تضمنها الدستور فان الديمقراطية تصبح مظلة فارغة بدون محتوى وشكلا بدون معنى.

ولقد بات واضحا أن الغرض الحقيقي وراء سلوك الحكومة ومؤيديها وما تم من اجراءات وتصرفات هو محاولة اجهاض التجربة الديمقراطية وتزييف ارادة الشعب والقضاء على كل عنصر وطني يرفض الانصياع لأوامر الحكومة.

ولقد تذرعنا بالصبر الجميل رغبة منا في ان تصفو النفوس وتستيقظ الضمائر، وحاولنا جاهدين الوقوف في وجه هذا الاتجاه الجامح والتنبيه الى مواطن الخطأ والتذكير بحكم الدستور عندما كنا نلمس ان هناك انتهاكا لنصوصه وافتئاتا على الحياة الديمقراطية الا ان محاولاتنا هذه لم تعد مجدية امام تمادي واصرار الحكومة ومؤيديها.

وهكذا أصبحت مسافة الخلاف بين الحكومة ومؤيديها من جانب وبين جماهير الشعب من جانب آخر واسعة وعميقة وتحول بذلك مجلس الامة إلى مؤسسة لاديمقراطية ومصدرا لقوانين جائرة لا تتفق وارادة الشعب.

سعادة الرئيس

هذه بايجاز حقيقة الوضع الراهن الذي تعيشه الكويت وهو وضع بات السكوت عليه جريمة لا تغتفر بحق هذا الشعب وهي في الحق محنة رأينا ان نوجز عناصرها للمواطنين وللمجلس لأننا لم نعد نتحمل مسؤولياتها التاريخية.

وشعورا منا بأن الحرية والكرامة الانسانية لم يعد لهما وجود على الرغم من نصوص الدستور الذي هو نقطة الانطلاق كما جاء في مقدمته بالحرف الواحد: ".. سعيا نحو مستقبل افضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاهية.. ويفيء على المواطنين مزيدا كذلك من الحرية السياسية والمساواة والعدالة الاجتماعية ويرسي دعائم ما جبلت عليه النفس العربية من اعتزاز بكرامة الفرد وحرص على صالح المجموع وشورى في الحكم".

لكل ما تقدم وشعورا منا بان التمثيل النيابي امانة كبرى في اعناقنا يجب ان تؤدى بكل شرف ونزاهة، وشعورا منا بان القيام بهذا الواجب في ظل هذه الظروف اصبح امرا مستحيلا ، لذلك فان بقاءنا في المجلس والمشاركة في اعماله هي مساهمة في تضليل المواطنين وايهامهم بأن الديمقراطية في امان في حين انها تتعرض للتزييف وبأن الدستور مصان في الوقت الذي تتعرض فيه نصوصه لانتهاكات صارخة.

وتجدر الاشارة هنا الى اننا كنا قد عزمنا على الاستقالة بعد انسحابنا من الجلسة التي اقرت فيها التعديلات الجائرة لقوانين المطبوعات والنشر والموظفين والاندية في نهاية الدورة الماضية، بيد ان شعورنا باستحالة وبعدم تصور امكانية تطبيق نصوص تلك التعديلات قد جعلنا نعدل عن تقديم استقالتنا، ولكن بعد فض الدورة الماضية وخلال العطلة الصيفية للمجلس شرعت الحكومة في تطبيق تلك التعديلات، الأمر الذي وجدنا فيه أنفسنا مضطرين لاتخاذ هذه الخطوة في اول جلسة يعقدها المجلس، لكن الحادث المؤلم الذي تعرض له امير البلاد المعظم والذي أودى بحياته الغالية بعد ذلك قد اضطرنا الى التأجيل والتريث.

ولقد كان يحدونا الأمل ان تأتي حكومة جديدة تصلح ما أفسدته الحكومة السابقة، الا ان تشكيلها على النحو الذي تم والبيان الذي قدمته الى المجلس جعل الاستقالة امرا لامندوحة منه لانتفاء كل امل في الاصلاح وتدعيم وحدة الشعب والمحافظة على مكاسبه الدستورية.

ازاء كل ذلك، نجد انفسنا مضطرين الى اعادة الامانة إلى الشعب مصدر السلطات ونتقدم باستقالتنا هذه من مجلس الامة. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.
(توقيعات)

- ٧ -

بيان رقم ١
لمنظمة شباب الثأر
أيار ١٩٦٧ (منشور)

يا أبناء فلسطين،

يا أبناء العروبة،

اليوم وقد اصبحت التحركات العربية في مستوى معركة التحرير، وبعد ان استنفرت القوى الثورية في كافة انحاء الوطن العربي بانتظار اشارة الزحف المقدس للقضاء على الكيان الصهيوني في ارضنا المغتصبة ترى "منظمة شباب الثأر" التي مارس فدائيوها منذ ثلاث سنوات بصبر وصمت عملية مسح المنطقة المحتلة ومعرفة المسالك السهلية والجبلية من مختلف الجهات وتحديد المراكز والأهداف الستراتيجية في كافة الانحاء والتي سقى اول شهدائها الشهيد خالد محمد الطاهر ارضنا الطيبة في ذكرى وعد بلفور ١٩٦٤/١١/٢ واعتقل احد أبطالها حيث لايزال جنديا مجهولا اسيرا لدى الأعداء.

ان "منظمة شباب الثأر" التي آمنت منذ نشوئها بان قضية فلسطين لن تسترد الا بالقوة وان قوة العرب كامنة بوحدتهم، وان العمل الفدائي الفلسطيني يجب ان يكون منسقا مع العمل الثوري العربي ومهماته جزءا من المخطط الشامل لمعركة التحرير، وان الدور الفلسطيني يمهد ويساعد الدور العربي الكامل لاسترداد الوطن السليب.

اليوم وقد دق نفير المعركة وتحركت قوى الثورة العربية وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة قلعة العروبة الصامدة وسوريا الثورة قلبها النابض وحددت ادوار المناضلين لخوضها. وتحديا للعدو الخارجي في ارضنا المحتلة من جهة وتحديا للعدو العميل الداخلي في الاردن من الجهة الثانية تعلن منظمة شباب الثأر ان الكفاح المسلح على خط المدنة في الجبهة الاردنية سينمو ويتصاعد، مهما كانت اجراءات سلطات الاردن مخادعة أو تعسفية، ومهما كانت ردات فعل العدو اجرامية بربرية، ومهما كان التعاون بين السلطتين الباغيتين واضحا وبارزا ..

انطلاقا من هذا العزم والتصميم اندفعت مجموعتان من شبابنا في منطقة جنين الى داخل المنطقة المحتلة ليل ٢٤ ايار وتوغلت مسافة ٦ كيلومترات وقامت المجموعة الاولى بنسف جسر لمنع مرور القوافل العسكرية عليه وقد تعطل الجسر وتوجهت المجموعة الثانية ونسفت مخزنا للمياه وعطلت قناة لجر المياه قرب المستعمرة.. وعادت المجموعتان بعد تأدية الواجب المقدس سالمتين دون أية خسائر بالأرواح.

يا أبناء فلسطين يا أبناء العروبة يا جماهير شعبنا الأبي

لقد حان الوقت ليكون كل مواطن فدائيا يتصدى للعدو حيثما وجد ويضرب حيث استطاع وهوية عدونا لم تعد خافية:

صهاينة في أرضنا المحتلة وهم في بقاع الأرض اثر ووجود سندمره.

استعمار يحمي الصهيونية ويمدها بكل انواع الدعم والتأييد، وله مصالح بوطننا سندمرها.

رجعية وعملاء ينفذون بقدر ما يقبضون سنقضي عليهم.

ان منظمة شباب الثأر تعلن بكل عزم وتصميم ان معركة الثأر بدأت ولن تنتهي إلا بالنصر والعودة.

بيان حركة القوميين العرب بالدعوة لانتهاج "منحى ثوري لمعالجة هزيمة حزيران ومخلفاتها" (الحرية، بيروت، ١٩٦٧/١١/٢٧)

لقد كان واضحا منذ اليوم الأول الذي وقف فيه اطلاق النار فوق الجبهات العربية، ان امتنا تعيش في مواجهة هزيمة لن تتوانى اسرائيل، ولا الجهات الامبريالية الاستعمارية الداعمة لها، عن استغلال الظروف الصعبة التي تخلقها، لا لتصفية قضية فلسطين فحسب، بل ولاجبار تيار التحرر العربي على الرضوخ الكامل والمطلق، لاتجاهات ومخططات السياسة الاستعمارية في الشرق الاوسط.

وهكذا بدأت منذ اللحظات الأولى لوقف اطلاق النار سلسلة من التحركات كان الهدف منها جميعا وضع الشعب العربي والشعب الفلسطيني بالذات امام طريق تبدو وكأنها مسدودة، وفي وسط حالة نفسية محاطة بتحديات كبيرة، حتى يمكن من خلال هذا الوضع دفع الشعب العربي كله إلى حالة الرضوخ الكامل، وقد كان ابرز هذه التحركات:

١- موقف الولايات المتحدة الامريكية في تبنيها المطلق لاسرائيل، وفي دعمها المستمر لها بالسلاح، وفي استعمالها لكل نفوذها العالمي من اجل افشال كل المساعي المبذولة في الامم المتحدة لادانة العدوان الاسرائيلي وسحب القوات الاسرائيلية من المناطق التي احتلتها.

٢- موقف الحكومة الاسرائيلية نفسها التي اخذت على عاتقها الاتصال ببعض العناصر الانهزامية في المناطق المحتلة وتشجيعها على تشكيل حكومة فلسطينية، تترأس كيانا فلسطينيا هزيلا يدين بالولاء لدولة اسرائيل.

٣- موقف بعض التجمعات العربية الرجعية المرتبطة بشكل مصيري بالاستعمار الغربي ومصالحه، والتي اخذت على عاتقها الترويج والتمهيد لايجاد ما يسمى "بالحلول السلمية" لمشكلة فلسطين.

وقد اخذت هذه التجمعات على عاتقها الدعوة لمنطق "الواقعية" والتنديد بمواقف القوى التقدمية التي رأت في معركتها مع الرجعية العربية، معركة على طريق تحرير فلسطين نفسه. وبدأت بالمقابل تبشر بضرورة التفاهم مع الاستعمار الغربي، ومع الولايات المتحدة بالذات كمخرج وحيد لأزمة الخامس من حزيران. ولأزمة القضية الفلسطينية كلها.

وقد عملت هذه المواقف الثلاثة بنوع من التناسق والتكاتف ملفت للنظر، أحست الجماهير العربية بخطره ونواياه الخبيثة، وبرهنت من خلال حركة المقاومة الفلسطينية، ومن خلال التجاوب الشعبي العربي الكامل معها، استعدادها المطلق لرفض هذه المواقف ومواجهتها بحزم وصلابة.

وهكذا خاضت الجماهير العربية التي هزتها هزيمة الخامس من حزيران، معركة التآمر السياسي والنفسي ورفضتها دون مناقشة، ولكنها اعتبرت ذلك استمرارا لمعركة الخامس من حزيران، وتفويتا على العدو ان يقطف ثمار انتصاره العسكري.

الا ان هذا الموقف الشعبي الواضح والعفوي، لم يكن هو الموقف السائد في كثير من الاوساط العربية الحاكمة. وكان ان بدأت هذه الأوساط في السعي الملح للتفاهم مع الدوائر الاستعمارية ومع الولايات المتحدة بالذات حول حلول سياسية مشبوهة، وبدأت تنشر في كل مكان محاولات التطمين للجماهير بأن الحلول السياسية آتية دون ريب، في

محاولة الهرب من عمليات المحاسبة الحقيقية، وفي محاولة للتنصل من مهمات الاعداد العسكري المطلوب من جديد لمواجهة الخطر الاسرائيلي ودعائمه الاستعمارية. وحاولت بعض هذه الجهات ان تتخذ من قرارات مؤتمر القمة المعقود في الخرطوم، والتي نصت على رفض الصلح والتفاوض، مبررا لتقديم تنازلات ترضي اسرائيل، وتحافظ على شكليات القرار.

لذلك، وحتى لا يبقى العمل الديبلوماسي العربي بعيدا عن مراقبة الجماهير ومحاسبتها، فان هذه الجماهير مدعوة من خلال كافة منابرها وتجمعاتها ومنظماتها لتحديد رأي واضح تجاه كل ما يدور حول القضية الفلسطينية بعد الخامس من حزيران من صراعات ومناورات على الصعيد العربي والدولي.

ان موقفا شعبيا واضحا وصريحا يضع الجميع امام مسؤولياتهم ويرسم منحى ثوريا لمعالجة هزيمة حزيران ومخلفاتها، هو موقف ضروري وملح، يضع الجماهير في قلب المعركة التي كان ابعادها عنها احد الاسباب الرئيسية في الهزيمة، كما يضع مقياس الصواب والخطأ لكافة المواقف، هذا المقياس الذي من حق الجماهير وحدها ان تقرره، وان ترسم مواصفاته وملامحه، وان ترفض بناء عليه، اي موقف لا يتفق معه.

ان هذا الموقف الشعبي المطلوب لا يرفض العمل السياسي من اجل قضية فلسطين، ولا يقلل من شأن العامل الدولي فيها. ولكنه يرفض ان يتحول هذا العمل ليصبح محور القضية الفلسطينية كلها، ومحور المواقف العربية منها. واستطرادا لذلك يرفض ان يكون العمل السياسي مجالا لتكريس اي نصر اسرائيلي، او لتقديم اي نوع من التنازلات يمس صميم القضية الفلسطينية، من اجل تسوية نواح فرعية تولدت عن اصل المشكلة، ويصر على ان يرى في موقف الصمود المدعم باستعداد جدي لمواجهة القوة الاسرائيلية، وعلى أسس تستفيد بصورة جذرية من الأخطاء التي ولدت هزيمة الخامس من حزيران، الموقف الوحيد الذي يتناسب مع مطامح شعبنا، ومع آلام لاجئيه الذين تحملوا صبر عشرين عاما ومرارتها حتى لا يفرطوا بجزء ولو يسير من عدالة قضيتهم.

ان وضوح هذا الموقف الشعبي العربي من العمل السياسي والحدود التي يجب ان تحكمه، يوجه رفضا مباشرا وقاطعا للمشروع البريطاني الذي اقره مجلس الامن مؤخرا بالاجماع. لقد اقرت هذا المشروع الدول الكبرى، نفس الدول التي كانت ولاتزال مسؤولة عن وجود اسرائيل، وعن تهيئة الظروف امامها لممارسة عدوانها ومشاريعها التوسعية ضد الامة العربية. اما تفاصيل المشروع، فهي نتيجة لمساومات هذه الدول ليس غير، نتيجة تنسجم مع المنطلقات الخاطئة والمرفوضة التي تنظر من خلالها لقضية فلسطين.

ان المشروع البريطاني المقر بالاجماع يقفز مباشرة من قضية العدوان الاسرائيلي الأخير الى قضية فلسطين نفسها. والحلول التي يقدمها ليست في حقيقتها دعوة لتصفية آثار العدوان، بل يمكن ان تتحول الى محاولة لتصفية القضية الفلسطينية نفسها. وهو بالاضافة إلى هذه النقطة الجوهرية التي تم اقرارها بعيدا عن اي نوع من التمثيل للشعب الفلسطيني المعني بالقضية، يتضمن عدة مواقف لا يمكن القبول بها باي صورة من الصور. من ضمن هذه المواقف تبرز النقاط التالية:

١- يشكل القرار دعوة صريحة للاعتراف باسرائيل كدولة، وتقديم الضمانات العربية اللازمة لتكريس وجودها.

٢- يحاول القرار ان ينتزع لاسرائيل - باصراره على صياغة غامضة - اراضي عربية جديدة، تحت ستار ما يسمى بالحدود الآمنة.

٣- يحاول القرار ان يقدم لاسرائيل مكاسب اقتصادية هامة من خلال دعوته للسماح لها باستعمال المياه الاقليمية العربية خلافا للقوانين الدولية.

٤- يعالج القرار مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بالدعوة لحلها "على أسس عادلة" متجاهلا قضية عودتهم الى بلادهم.

ان هذه النقاط كافية وحدها لتكون مبررا لرفض المشروع البريطاني بشكل قاطع من كافة قطاعات الجماهير العربية والفلسطينية.

الا ان رفض المشروع البريطاني، ورفض منطق التسويات، والحلول السياسية القائمة على الاعتراف باسرائيل مباشرة او مداورة، لابد وان يقترن بتحديد منطلقات ايجابية تكون في مستوى معركة ازالة آثار العدوان، وفي مستوى مواجهة التحدي الاسرائيلي ودعائمه الاستعمارية وتنحصر هذه المنطلقات في قضيتين أساسيتين، الأولى وضع كل دولة عربية أمام مسؤولياتها التاريخية في ضرورة الاعداد العسكري الكامل، ووضع كافة امكانياتها السياسية والاقتصادية في خدمة هذا الاعداد. والثانية فتح المجال واسعا أمام الشعب العربي والشعب الفلسطيني بشكل خاص للمساهمة بكل امكانياته في المعركة، وتحمل مسؤولية المقاومة الشعبية المسلحة بكل أشكالها وألوانها، وضد كل مظاهر الوجود الاستعماري في الوطن العربي.

ان السير في طريق الاعداد الكامل لوضع هاتين القضيتين موضع التنفيذ هو وحده الموقف الذي يستطيع ان يكون فعلا في مستوى معركة ازالة آثار العدوان، وهو وحده الموقف، الذي يستطيع ان يقدر حجم المعركة الديبلوماسية، فلا يقع في خطأ تضخيمها او في خطأ اعتبارها بديلا للقوة الذاتية القادرة على الحركة ومواجهة قوة اسرائيل.

ومن ضمن هذا التحديد لضرورة امتلاك القوة الذاتية على صعيد الجيوش وعلى صعيد المقاومة الشعبية تبرز حركة المقاومة الفلسطينية في الاراضي المحتلة لتكون بداية السير في الاتجاه السليم، واشارة البدء في العمل الثوري الجاد القادر على ان يضع المعركة الديبلوماسية في اطارها الحقيقي والواقعي، اطار الشعب الباحث عن تحرير ارضه، والمتطلع من خلال اثبات وجوده، الى تأييد الرأي العام ومؤسساته الدولية فتتحول المعركة الديبلوماسية بذلك من سلاح يستغل لضرب مطامح الشعوب وحركاتها التحررية إلى سلاح موضوع في خدمتها.

واذا كانت الجمهورية العربية المتحدة من ضمن رفضها للتسويات السياسية التي تمس بقضية شعب فلسطين قد اعلنت على لسان الرئيس جمال عبد الناصر ان الاعداد العسكري العربي يبقى هو الخط النضالي الاول القادر على الارتفاع الى مستوى معركة ازالة آثار العدوان وانه لابد من دعم وتوسيع حركة المقاومة في الارض المحتلة فان ذلك كله يجب ان يكون مدخلا لمزيد من الوضوح في مواقف كافة الدول العربية تجاه ما يدور في المحافل الدولية من بحث عن حلول سياسية لقضية سوف يتقرر مصيرها اساسا في ساحات المعارك.

واذا كان رفض كل انواع الحلول السياسية الوسطية، والبدء في تكثيف الاستعداد العسكري العربي، وتدعيم حركة المقاومة الشعبية المسلحة، يضعنا على طريق العمل الجاد والاتجاه السليم، الا ان هذا التوجه لا يكتسب قيمته الحقيقية الا حين تقدر بشكل واقعي وكامل ضخامة المعركة التي نخوضها ومداها الزمني الواسع. اذ من البديهي التأكيد بان معركتنا مع اسرائيل، هي اكثر معارك الامة العربية صعوبة وتعقيدا ، وهي بسبب ذلك معركة طويلة، تستدعي حشد كل طاقات الشعب العربي. واي محاولة لتصور هذه المعركة على انها معركة يمكن حلها بمناورات ديبلوماسية ليست الا محاولة خداع للنفس تقدم اسرائيل في كل يوم نقضا عمليا لها.

لقد استطاعت جماهيرنا ان تلتقط منذ اليوم الاول للمعركة النوايا والأهداف الحقيقية للعدوان الاسرائيلي وللمناورات الاستعمارية.

وهي اليوم لازالت قادرة على ان تحول هذا الوعي الى عمل يومي فعال. وليست طلائع المقاومة في الضفة الغربية وقطاع غزة غير البداية، بداية النضال لتحرير فلسطين، وبداية الاستعداد الكامل لرفض المساس بقضية فلسطين.

البلاغ العسكري رقم ١ للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن عملياتها العسكرية في الارض المحتلة (المحرر، بيروت، ١٩٦٧/١٢/٢١)

بعد ان قررت البدء في نشر بيانات عن عملياتها تعلن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤوليتها عن العمليات العسكرية التالية:

١- اشتباك بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٦ بين احدى وحداتنا وكمين اسرائيلي بجوار مستعمرة الزراعة. استشهد خلال الاشتباك المقاتل حسن العبد، كما جرح مقاتل آخر. لم نتمكن من معرفة خسائر العدو.

٢- كمين اعدته احدى وحداتنا لدورية عسكرية اسرائيلية شرقي مدينة جنين بتاريخ ١٩٦٧/١٠/١٥ تم تدمير سيارة الدورية ومقتل ثلاثة جنود اسرائيليين داخلها.

٣- هجوم بالاسلحة المضادة للدروع (بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢٤) على كمين اسرائيلي كان يتمركز شمال "دامية" ويسبب مضايقة مستمرة لمواطني القرى العربية المجاورة. دمرنا ثلاث سيارات عسكرية للعدو. خسر العدو ٩ قتلى. استشهد خلال الهجوم المقاتل عبد الكريم رباح البرغوتي (اعترفت سلطات اسرائيل بالحادث وبمقتل اثنين من جنودها واصابة اثنين آخرين).

٤- كمين نصبته وحداتنا (بتاريخ ١٩٦٧/١١/٧) لدورية اسرائيلية في موقع شمال شرقي الخليل. حطمنا سيارتين للعدو بالقنابل اليدوية. وقد اعترفت سلطات اسرائيل بوقوع الحادث.

٥- كمين لسيارة عسكرية اسرائيلية في منطقة العوجة (بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٠). تم تحطيم السيارة بالقنابل اليدوية. اعترف العدو بمقتل جندي واحد وسقوط جريحين.

٦- هجوم خاطف بالقذائف المضادة للدروع على معسكر اسرائيلي جنوب الخليل (بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٣) اصابت احدى القذائف مستودعا للذخيرة مما تسبب في حدوث انفجار عنيف. اعترفت الصحف الاسرائيلية بوقوع القصف من مسافة ثمانين مترا ثم عادت واعترفت بأنه وقع من مسافة لا تزيد عن خمسين مترا .

٧- تعطيل خط سكة الحديد قرب بئر السبع (بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٤) عن طريق نسف قاطع طوله ١٨ مترا من الخط المذكور. خرجت أربع عربات عن الخط ولم نتمكن من معرفة خسائر العدو. (اعترف العدو بوقوع هذا الحادث).

٨- نسف موتور مياه ومحطة توليد كهرباء تزودان مستعمرة "كفار روبين" ومستعمرتين مجاورتين بالماء والكهرباء. وقد اعترفت السلطات الاسرائيلية بوقوع هذا الحادث.

٩- تدمير بناء عسكري في مستعمرة "نجيف" (بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١١) بعد ان جرى اختراق الاسلاك الشائكة المزودة باجهزة انذار.

١٠- كمين أعدته احدى وحداتنا لدورية عسكرية للعدو (بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٣) في منطقة تقع جنوبي بحيرة طبريا فدمرت وحدتنا سيارة للعدو من مسافة قريبة جدا ، كما تمكنت من صد ثلاث سيارات عسكرية اخرى جاءت لنجدة السيارة المضروبة.

تؤكد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ايمانها الراسخ بالكفاح المسلح طريقا لتحرير فلسطين، كما تدعو كافة المنظمات المقاتلة الى اقامة وحدة فيما بينها بالشكل وبالاسلوب الذي يتفق عليه الجميع. ان الجبهة الشعبية مستعدة لبذل كافة الجهود اللازمة لتذليل العقبات المعيقة لعملية توحيد المنظمات المقاتلة.

- ١٠ -

وجهة نظر حركة القوميين العرب في الابعاد الحقيقية لاحداث حزيران (يونيو)[١]

(الحرية، العدد ٤٢٤، بيروت، ١٩٦٨/٨/٥، ص١٢)

كيف واجهت حركة القوميين العرب الهزيمة؟

في الأيام الأولى للهزيمة لم تستطع حركة القوميين العرب ان تخرج من اطار فكر البورجوازية الصغيرة في فهمها لدرس ٥ حزيران (يونيو)، وخرجت مع القائلين بانكار "الهزيمة" لتعلن في مجلة "الحرية" التي تمثل "يسار الحركة" (كلا لم ينهزم العرب، ولم يهزم عبد الناصر)، ولتصر على أنها "نكسة" وليست هزيمة.

وجاء اجتماع اللجنة التنفيذية الموسعة القومية، لحركة القوميين العرب، ليعطي أحداث حزيران (يونيو) ابعادها الحقيقية، ولتتجاوز حركة القومين العرب (نظريا) كافة التنظيمات الثورية القائمة بالوطن العربي، حيث استطاعت الانفلات من اطار فكر البورجوازية الصغيرة لتقدم للهزيمة ابعادها الطبقية:

١ - ان ٥ حزيران (يونيو) لم تكن نكسة مؤقتة كما لم تكن هزيمة عسكرية، بل هي هزيمة نظام الطبقة التي تقود حركة التحرر الوطني العربية.

٢ - انها، بل الذي سقط كان قيادة طبقة البورجوازية الصغيرة، وسقط معها فكرها الذي قاد الى الهزيمة.

٣ - ان البورجوازية الصغيرة، كطبقة، غير قادرة على قيادة عملية بناء القاعدة المادية للمجتمع الجديد وتصنيع البلد والقضاء على التخلف، ذلك ان هذه الطبقة:

أ - لا تستطيع توجيه فائض الانتاج، المتاح للتنمية، لخدمة اغراض التنمية لكونها طبقة مستهلكة تستأثر بمعظم الانتاج الوطني في اغراض استهلاكية تخص طبقتها، وما توجهه نحو التنمية تغلب فيه الاستثمارات الاستهلاكية على الاستثمارات الانتاجية.

ب - ان البورجوازية الصغيرة، بحكم وصايتها على الجماهير وتناقضها معها، لا تستطيع تعبئتها معنويا ودفعها بحماس كامل للبناء، والبناء في البلدان المتخلفة - بسبب ضعف الامكانات المادية - يعتمد العنصر البشري كطاقة تعوض عن النقص المادي بجهد بشري خلاق ذي اندفاع ذاتي.

ج- ان هذه الطبقة، بحكم كونها طبقة وسيطة غير محددة الفكر والمصالح، لا تستطيع قطع صلتها الفكرية والمادية بطبقة الاقطاع ورأس المال، وبالتالي فهي عاجزة عن تصفية العلاقات الاقطاعية والرأسمالية تصفية نهائية، والقيام بثورة ثقافية تنهي ثقافة الاقطاع ورأس المال. ان هذه الثغرة تعني ان البورجوازية الصغيرة عاجزة عن هدم الاطر التقليدية للمجتمع القائم، فالقضاء على التخلف الفكري والقضاء على التخلف المادي وجهان لعملة واحدة في الثورة الاجتماعية التحررية. كما تعني ايضا ان جيوب الرجعية في الداخل متمثلة ببقايا الاقطاع ورأس المال وجهاز الدولة القديم والجيش التقليدي المحترف وأجهزة القمع البوليسية، والتي عجز الحكم البورجوازي الصغير عن تصفيتها بالاضافة

(١) عرضت وجهة النظر هذه في تحليل مطول وضعته حركة القوميين العرب في سورية بعنوان "نقد ذاتي لحركة القوميين العرب في سورية".

الى الثقافة التقليدية التي يعجز الحكم البورجوازي الصغير عن سحقها، كل ذلك يشكل قوة كبيرة يستطيع بواسطتها الاستعمار ان يقاتل على خطوطنا الداخلية. وبهذا تضعف الجبهة الداخلية وتصبح هذه الجبهة عرضة للانهيار بتفتيتها او ضربها من الداخل او إلهائها بمعارك داخلية يستطيع من خلالها الاستعمار الجديد ان يوجه ضربته المزدوجة.

٤- في عصر الامبريالية والاستعمار وسياسات التعايش السلمي السوفيتية، حيث يصول الاستعمار الأميركي ويجول كما يشاء في "العالم الثالث"، ضاربا قوى التحرر واحدة بعد الاخرى دون ان يخشى قوة كبيرة تتصدى له بعد انكفاء الاتحاد السوفييتي تحت شعار التعايش السلمي وانقلابه الى دولة "مساعدات" و"مصدر" للسلاح. في عصر كهذا العصر، يستحيل النصر على الاستعمار وتحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية الا بقيادة اكثر الطبقات ثورية وجذرية، بقيادة حزب الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء الملتزم بالماركسية اللينينية، لانها الطبقة الوحيدة القادرة على خوض معارك قاسية ومريرة وطويلة الامد تتوج بالنصر مهما بلغت التضحيات كونها الطبقة التي لا تملك ما تخشى ان تفقده.

٥- لما كانت الامبريالية الاميركية تتبنى استراتيجية الحرب المحدودة، والحرب النظامية، والحرب القصيرة الامد، في قمع حركات التحرر الوطني والقضاء عليها مستفيدة من تفوقها التقني الكبير وقوة اقتصادها الهائل في تشكيل اكبر واعظم آلة حربية موجودة الآن على سطح الكرة الأرضية تتيح لها تنفيذ استراتيجيتها هذه بنجاح كامل، فان الاستراتيجية المعاكسة لاستراتيجية الاستعمار يجب ان ترفض استدراج الاستعمار لها في تحديد نوع الحرب كما يشتهي، وبالتالي فانه على حركة التحرر الوطني العربية ان تتبنى بالمقابل استراتيجية الحرب غير المحدودة، وبالتالي فتح النار على كافة مرتكزات الاستعمار، مصالح ورجعية محلية (اقطاع ورأس المال كطبقة كومبرادورية حليفة له) على مستوى الوطن العربي الكبير، ثم تبني مبدأ الحرب الشعبية بحيث تواجه طائرات ودبابات الاستعمار وأساطيله بشعب مسلح لا يقهر، وان يستعد لحرب طويلة الامد تنهك قوى الاستعمار على المدى البعيد وتشل قواه، وتضطره الى الانسحاب والاعتراف بحق الشعب بتقرير مصيره. ان استراتيجية الحرب الشعبية هي الوسيلة الوحيدة لنزع ميزة التفوق التقني من يد الامبريالية.

٦- ان فهم دور اسرائيل في المنطقة العربية يجب ان يستمد من انها جزء من قوة الاستعمار العالمي ومصلحتها مرتبطة جدليا بمصلحة الامبريالية، وبالتالي فان تحرر اي قطر عربي تحررا كاملا يشكل خطرا على وجود اسرائيل كونها وجود استعماري مغتصب، لهذا فان تحرك اسرائيل للقضاء على اية بوادر تحولات ثورية جذرية في المنطقة العربية ينال حتما الموافقة والدعم الكلي في الدول الامبريالية في العالم كونها تقوم بدور كان على الاستعمار، في حال غيابها، ان يقوم بنفسه بأدائه.

ان هذه الحقيقة تعني ان عدوان حزيران (يونيو) كان يجسد تحركا امبرياليا ضد حركة التحرر الوطني العربية، وتعني بالمقابل ان حركة التحرر الوطني في اي قطر عربي مجاور لاسرائيل خاصة لا يمكن ان تنتصر إلا اذا أزالت الخطر الاستعماري الصهيوني ودحرته نهائيا ، وبالتالي فان انتصار حركة التحرر الوطني العربية مرتبطة جدليا بالقضاء على اسرائيل اولا .

٧- ان الثورة لا تقف، فهي اما ان تتابع سيرها وانتصاراتها واما ان تنكفئ وترتد. والثورات التي تقودها البورجوازية الصغيرة، لعجزها عن افراز حرب شعبية لمجابهة الهجمة الامبريالية الشرسة، ولعجزها عن ان تقود عملية بناء وتنمية داخلية لاحراز استقلال حقيقي كامل بعيد عن تسلط السوق الرأسمالية العالمية، فهي سرعان ما تلجأ عندما تهاجم إلى مهادنة الاستعمار واسقاط محتواها الثوري والاحتفاظ بشكلها الثوري الفارغ من أي مضمون، رافعة شعارات تدل على هذا الاتجاه، وليس شعار الصمود الذي ترفعه حاليا بعيدا عن ممارسة كفاح مسلح وفي ظل وقف القتال، الا الشكل الذي تقمص فيه هذا التراجع. ان الانظمة البورجوازية الصغيرة بهذا المعنى ذات طبيعة تفاهمية مع الاستعمار الجديد.

***

بعد هزيمة حزيران (يونيو)، كان المطلوب ان تتوجه الحركة الى الجماهير والطبقات القادرة على تجاوز الحكم القائم، لتعلن افلاس طبقة الحكم ككل وتتوجه بهذه الجماهير لاسقاط هذه الطبقة واقامة حكم الجماهير الفقيرة بقيادة الطبقة العاملة، فساهمت الحركة بدلا عن ذلك بخطوة الى الخلف، ساهمت بخلق جبهة ذات طبيعة تآمرية انقلابية قابلة للتفاهم مع الرجعية والاستعمار.

ان حركة القوميين العرب تدين وتنقد نفسها بشدة لمساهمتها بخلق الجبهة الوطنية التقدمية في سورية. ان الاشتراك في الجبهة الوطنية التقدمية في سورية كان خطوة بورجوازية صغيرة وخاطئة من قبل الحركة بغض النظر عن كل المبررات التي وضعتها الحركة لتبرير قيام هذه الجبهة.

ان الجبهة الوطنية التقدمية في سورية لا تختلف في شيء عن جبهة الحكم المؤلفة من البعث القطري والحزب الشيوعي السوري وبعض التكتلات الانتهازية الاخرى الملتصقة بالحكم، ان الجبهتين من طبيعة واحدة وتقفان على نفس الأرض الطبقية والايديولوجية التي سقطت يوم ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

الجبهة المطلوبة في سورية هي جبهة صدام مع الاستعمار والصهيونية، كلتا الجبهتين غير قادرتين على الصدام، جبهة الحكم وهي جبهة القنيطرة، دليل خياناتها وعجزها موجود على بعد ٥٣ كلم من دمشق. اما الجبهة الاخرى فليست افضل على الاطلاق. اذ ألم تلعب دور جبهة البعث القومي في العراق الذي قام بدور الحارس الأمين لشركات النفط.

بناء على ما تقدم فان حركة القوميين العرب تعلن:

١ - انسحابها من الجبهة الوطنية التقدمية في سورية.

...

٥ - ان القوى الطبقية القادرة على القيام بمهام الثورة الوطنية الديمقراطية وهزم الاحتلال الصهيوني، والمؤلفة من العمال كطليعة ومن الاجراء والفلاحين الفقراء والمثقفين الثوريين مدعوة لاقامة حلفها الطبقي لانقاذ الوطن.

وإذا كانت ممارسة النقد الذاتي الطريق الذي لابد من سلوكه لمعرفة الأخطاء، فان معرفة الأخطاء والاعتراف بها لا يكفي لامكانية تجاوزها وعدم الوقوع بها مرة أخرى.

بيان شباط ١٩٦٩
الخطوة الأولى نحو انفصال اليسار عن حركة القوميين العرب

في أعقاب تصفية اليمين التقليدي في معظم فروع حركة القوميين العرب خلال عام ١٩٦٨، عقدت اللجنة التنفيذية القومية للحركة - التي أصبحت تحت سيطرة اليسار - اجتماعا خلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩ درست فيه أوضاع حركة القوميين العرب وانتهت الى جملة نتائج وقرارات نشرتها في بيان صدر بتاريخ ١٠ شباط ١٩٦٩. وفيما يلي نص هذا البيان.

تبلور الصراع في الحركة

منذ نكسة ٥ حزيران "يونيو" ١٩٦٧ وحركة القوميين العرب تشهد على امتداد كافة فروعها تطورات أساسية بدأت ترسم المصير الحاسم للعلاقات التنظيمية داخل صفوفها. لقد تكشفت هذه التطورات الجارية منذ ٥ حزيران ١٩٦٧ حتى الآن - والتي تمتد جذورها الى أوائل الستينات - عن تناقض حاسم بين اتجاهين متعاكسين ضمن الحركة:

أولهما - ارتداد عناصر القيادة "التقليدية" اليمينية المؤسسة للحركة، والجيوب التنظيمية التابعة لها، نحو مواقع نشأتها الطبقية الايديولوجية الأولى ذات الأفق البورجوازي اليميني.

وثانيهما - محاولة اليسار البورجوازي الصغير، النامي في الحركة منذ مطالع الستينات، التحرر من أفكاره وممارساته السابقة والتقدم على طريق نهج ثوري جديد بأفق طبقي وايديولوجي ماركسي لينيني، نهج مناقض كليا لطبيعة نشأة الحركة الأصلية، ومنفصل تماما عن المواقف النظرية والممارسات السياسية البورجوازية الصغيرة التي طبعت الحركة - بما في ذلك يسارها - بطابعها العام منذ مطالع الستينات حتى نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧.

هذا التناقض الحاسم كان لابد ان يفرز خلال الفترة التي أعقبت نكسة ٥ حزيران، وعلى امتداد عام ١٩٦٨ بالتحديد، النتائج التنظيمية المتطابقة معه في كافة الأقاليم. وقد تمثلت هذه النتائج التنظيمية في سلسلة المؤتمرات والاجتماعات القطرية التي انتهت الى الإطاحة بالمواقع القيادية لليمين التقليدي في معظم فروع الحركة.

وقد وقفت اللجنة التنفيذية القومية - التي أصبحت تمثل يسار الحركة في اجتماعها المنعقد خلال شهر كانون الثاني "يناير" ١٩٦٩ أمام تلك التطورات التنظيمية التي جرت في كافة الأقاليم على امتداد العام الماضي، لتنطلق منها نحو تحليل معمق لطبيعة الأوضاع الراهنة في الحركة ولتوجهاتها على صعيد المستقبل.

وفي هذا النطاق رأت اللجنة التنفيذية أنه لابد لها أن توضح، أمام الأعضاء والجماهير، موضوعات الخلاف الناشب منذ ٥ حزيران ١٩٦٧ بين اتجاه عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة، والجيوب التنظيمية التابعة لها، وبين اتجاه اليسار النامي في الحركة. لأن معرفة تلك الموضوعات والإلمام بوقائع الصراع الذي تبلور داخل الحركة انطلاقا من تلك الموضوعات، لأن ذلك وحده كفيل بان يرسم للتطورات التنظيمية التي جرت صوره حقيقية تبدو معها الأمور على شكل ركام من الخلافات الشخصية تستعصي على الفهم والتحليل.

وقد رأت اللجنة التنفيذية ان أية محاولة لالقاء الضوء على موضوعات الخلاف الناشب في الحركة بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ وما أفرزه من نتائج تنظيمية، سوف تكون محاولة مبتورة ما لم تنطلق من دراسة تاريخية لطبيعة نشأة وتطور حركة القوميين العرب بالمواقف التي عبرت عنها وبالرموز البشرية التي ارتبطت بها في كل مراحل تاريخها. ذلك ان سياسة اعدام ماضي الحركة والتخلص منه بغموض حين الحديث عن أوضاعها وتطوراتها الراهنة، هي سياسة خاطئة لأنها تغيب الخلفية الحقيقية لكل ما جرى ويجري الآن، بحيث يبدو التحليل وكأن وراءه فراغ تاريخي كامل.

ومن أجل ذلك فإن اللجنة التنفيذية القومية، التي أصبحت تمثل يسار الحركة، وقفت في اجتماعها الأخير مطولا أمام دراسة تحليلية نقدية لحركة القوميين العرب تصل ما بين أوضاعها الراهنة وما بين طبيعة نشأتها الأصلية وتراثها ومسيرتها التاريخية. ولقد شملت هذه الدراسة التحليلية النقدية الموضوعات الرئيسية التالية:

أولا : التكوين الطبقي والايديولوجي، البورجوازي اليميني الأصيل، للحركة في مرحلة نشوئها وممارستها الفاشستية على امتداد فترة الخمسينات "١٩٥٠ - ١٩٦٠".

ثانيا : الحركة في مرحلة سيادة الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة ضمن صفوفها منذ مطلع الستينات حتى نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧.

ثالثا : الحركة في مرحلة التناقض الحاسم بين عناصر قيادتها اليمينية التقليدية المؤسسة والجيوب التنظيمية التابعة لها، وبين يسارها البورجوازي الصغير - بعد أن اصدر بيانا ضمنه اتجاهات جذرية جديدة - منذ نكسة ٥ حزيران ١٩٦٧ حتى الآن.

رابعا : يسار حركة القوميين العرب في أوضاعه الراهنة ومستقبله على طريق توليد فصائل ماركسية لينينية جديدة.

وفي هذا البيان تكتفي اللجنة بتقديم توضيح أولي لموضوعات الخلاف الذي نشب في الحركة بين يمينها ويسارها في أعقاب هزيمة ٥ حزيران ١٩٦٧، وتوضيح أولي أيضا لطبيعة التطورات التنظيمية التي جرت انطلاقا من تلك الموضوعات في كافة الفروع على امتداد عام ١٩٦٨، ثم توضيح أولي لحقيقة الوضع الراهن في الحركة: كيف يفهمه اليسار وما هي توجهاته مستقبلا . على أن يكون هذا البيان مدخلا لوثائق تحليلية نقدية أكثر شمولا واتساعا .

موضوعات ٥ حزيران

ما هي أبرز موضوعات الخلاف الذي نشب في الحركة - بين يمينها ويسارها - في أعقاب نكسة ٥ حزيران ١٩٦٧؟

لقد بدأ هذا الخلاف يتبلور، بعد أشهر من النكسة، حول الموضوعات التي طرحها الإطار القيادي اليساري - ملتقيا بها مع تطلعات قواعد واسعة من الحركة - تحليلا لنكسة ٥ حزيران بمقدماتها وجذورها التاريخية، وتحليلا للبرنامج السياسي الاقتصادي العسكري الذي ردت به حركة التحرر الوطني العربية على نكسة ٥ حزيران تحت شعار إزالة آثار العدوان.

لقد انطلق اليسار في تحليله لهزيمة ٥ حزيران من موقف يرفض اعتبارها مجرد صدفة عسكرية، بل يرى أنه لابد من البحث عن أسبابها وجذورها ومقدماتها التاريخية في طبيعة التكوين الطبقي والايديولوجي لحركة التحرر الوطني العربية التي خاضت حرب ٥ حزيران وحصدت الهزيمة فيها.

هذا التحليل الطبقي للنكسة والذي طرحه اليسار كان ينطوي على الموضوعات الرئيسية التالية:

١- لقد شكلت البورجوازية الصغيرة بمصالحها وأفكارها وسلوكها السياسي الطبقة القائدة لحركة التحرر الوطني العربي منذ مطالع الخمسينات. ولقد خاضت هذه الحركة، بقيادتها الطبقية تلك، معاركها الأساسية ضد الاستعمار القديم وضد الطبقات الاقطاعية والبورجوازية الكبيرة المرتبطة به. وتبلورت بنتيجة هذه المعارك مجموعة أنظمة وطنية قامت في أجزاء عديدة من الوطن العربي: الجمهورية العربية المتحدة، الجزائر، سوريا، العراق، اليمن الجنوبية، ورغم التمايز الحاصل فيما بين هذه الأنظمة نتيجة لظروف النشأة التاريخية الخاصة بكل منها، فإن قانونا عاما كان يحكمها

جميعا وهو انها مثلت في ايديولوجيتها ومحتواها الطبقي الاجتماعي وسلوكها السياسي ونهجها الاقتصادي مصالح وأفكار وممارسات الطبقة البورجوازية الصغيرة العربية.

وإذا كان ذلك هو القانون العام الذي حكم نشأة الأنظمة الوطنية العربية، فإن الحركات الوطنية الشعبية غير ذات المواقع في السلطة الرسمية "كحركة القوميين العرب مثلا" كانت محكومة هي أيضا في فكرها وتكوينها الاجتماعي وممارستها السياسية بذلك القانون الطبقي ذاته. بل ان الانظمة الوطنية العربية كانت بمثابة السقف الأعلى الذي استظلت به الحركات الوطنية الشعبية دون ان تستطيع اختراقه، لأنها لم تستطع أن تتجاوزه طبقيا . ولم تشذ الأحزاب الشيوعية العربية عن هذه القاعدة إذ لم تتمكن من لعب أي دور تاريخي في تجذير حركة التحرر الوطني العربية وتصعيد نضالها نحو مستوى طبقي وايديولوجي يهيئها للصمود في وجه الاستعمار الجديد، ولتحقيق مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية ضمن أفق بروليتاري جذري "طريق الثورة الوطنية الذي تنتهجه الصين، وكوريا الشمالية، وفيتنام، وكوبا". بل ان الأحزاب الشيوعية العربية بالتزامها المطلق بالموضوعات الستالينية حول الثورة الوطنية "وعجزها عن فهم وممارسة الطريق اللينيني" لم تستطع، في الكثير من المراحل التاريخية، حتى ان تواكب حركة التحرر الوطني العربية بأفقها البورجوازي الصغير، فانزلقت الى ارتكاب خطيئات قاتلة "الموقف من القضية الفلسطينية عام ١٩٤٨، بمجابهة الكثير من التحولات الوطنية التقدمية البورجوازية الصغيرة بشعارات ليبرالية بورجوازية عاجزة وبمواقف يمينية.. الخ".

٢- ان الانتصارات التي حققتها حركة التحرر الوطني العربية بقيادة البورجوازية الصغيرة على الاستعمار القديم وأدواته الطبقية المحلية، في الفترة ما بين بداية الخمسينات، وبداية الستينات، لم تنه عصر المجابهة الاستعمارية في الوطن العربي، بل وضعت هذه المجابهة على أعتاب مرحلة أعلى هي مرحلة التصادم مع الاستعمار الجديد ممثلا بالولايات المتحدة الأميركية أساسا والتي بدأت تنتقل، في مطالع الستينات، الى مرحلة التخطيط لتطويق حركة التحرر الوطني العربية واحتوائها وضربها.

ولقد كانت للولايات المتحدة في قلب المنطقة العربية قوى محلية تستطيع أن تتحرك بها ومن خلالها لتنفيذ خططها. كانت هناك الأنظمة الرجعية الممثلة لتحالف الطبقة البورجوازية الكبيرة مع الاقطاع والتي تشكل بطبيعتها قواعد حقيقية للاستعمار الجديد. وكانت اسرائيل كاحتياطي عسكري دائم موضوع تحت تصرف الولايات المتحدة يمكن استخدامه لردع حركة التحرر الوطني العربية أو لضربها. ذلك ان وجود اسرائيل كان يمنح الاستعمار الجديد الفرصة الدائمة للتدخل العسكري المباشر ضد حركة التحرر الوطني العربية، لأن الدولة الصهيونية هي في حقيقة تركيبها جزء من حركة الامبريالية العالمية - الاميركية بشكل خاص - وهي بحكم مصالحها الذاتية في التوسع والامتداد مستعدة دائما لأن تكون يد الاستعمار الضاربة في هذه المنطقة.

٣- وفي مواجهة التحرك الهجومي للاستعمار الجديد ولأدواته الطبقية المحلية وامتداده الصهيوني خلال السنوات القليلة التي سبقت حرب ٥ حزيران ١٩٦٧، في مواجهة ذلك كله كان واضحا أن قدرة حركة التحرر الوطني العربية على الصمود مرهونة أساسا بقدرتها على النضال تحت رايات برنامج سياسي اقتصادي عسكري جذري يوفر:

- تعبئة سياسية حقيقية للجماهير العريضة من العمال وفقراء الفلاحين والجنود في ظل أفق وطني جذري: أفق النضال الدائم بحرب طويلة النفس ضد الاستعمار الجديد والقوى الطبقية المرتبطة به وضد اسرائيل كوجود اغتصابي وكمخفر عسكري أمامي للامبريالية العالمية في المنطقة العربية.

- تعبئة عسكرية شاملة لهذه الجماهير العريضة تحولها إلى ميليشيا مجهزة بالوعي وبالسلاح وقادرة بالتالي على متابعة حرب وطنية بالغة الصعوبة طويلة النفس.

- تعبئة اقتصادية جذرية تبني بالتصنيع الثقيل وبالزراعة الثقيلة الأساس المادي للتحرر الوطني السياسي والاقتصادي الحقيقي، القادر على الافلات من شباك السوق الرأسمالية العالمية وقوانينها التي تكرس على الصعيد العالمي وضعا طبقيا يشكل مصيدة دائمة لاجهاض حركات التحرر الوطني اذا هي لم تنهج نهجا اقتصاديا جذريا يحررها من حلقة الاقتصاد المتخلف المفرغة.

٤- إلا أن كون البورجوازية الصغيرة هي الطبقة القائدة لحركة التحرر الوطني العربية، قد جعل هذه الحركة عاجزة عن النضال تحت رايات هذا البرنامج الجذري. وتتضح هذه الحقيقة بجلاء حين نلقي نظرة على سلوك الانظمة البورجوازية الصغيرة العربية خلال السنوات التي سبقت حرب ٥ حزيران ١٩٦٧ ومهدت لها.

- فقد عجزت تلك الانظمة، بحكم مصالح الطبقة السائدة على رأسها، عن احداث تعبئة اقتصادية جذرية لأن التنمية الاقتصادية بأفق جذري كانت تتعارض أساسا مع الافق الايديولوجي والطبقي ومع المصالح الاستهلاكية المباشرة للبورجوازية الصغيرة ورغبتها في المحافظة على امتيازاتها الراهنة واستغلالها الطبقي القائم. وهكذا أقامت تلك الانظمة نمطا من الاقتصاد الموجه أتى ملبيا لحاجاتها الطبقية الاستهلاكية، وعاجزا عن حل معضلات الاقتصاد المتخلف الخاضع لسيطرة السوق الرأسمالية العالمية في النهاية.

- ولقد عجزت تلك الانظمة عن احداث تعبئة سياسية حقيقية للجماهير العريضة من العمال وفقراء الفلاحين والجنود في ظل أفق وطني جذري، ذلك ان الايديولوجية البورجوازية الصغيرة - المعبرة عن مصالح هذه الطبقة - ليست ولا يمكن ان تكون اساسا لنهج وطني جذري "في عصر الحركة الامبريالية العالمية للنظام الرأسمالي". ان النهج الوطني الجذري في البلدان المتخلفة - وفي عصر الامبريالية - لابد ان ينبثق في الأساس عن ايديولوجية طبقية جذرية. فالثورة الوطنية في البلدان المتخلفة، وفي هذا العصر، هي ثورة مركبة لا تستطيع ان تحل معضلات التحرر الوطني الحقيقية الا من خلال برنامج طبقي جذري يجري تنفيذه تحت قيادة العمال متحالفين مع الفلاحين الفقراء والجنود. فهذه الجماهير الكادحة هي القوة الاجتماعية الأساسية القادرة بطبيعة مصالحها الطبقية على تحدي الصعوبات التي تعترض عملية بناء الأساس المادي للتحرر الوطني الاقتصادي من الاستعمار: بالتقشف وبالتضحية المادية وبالحد من الاستهلاك وبضرب الامتيازات الطبقية الموروثة والجديدة.

ومن هنا يصبح واضحا ان التعبئة الوطنية الجذرية باتجاه حرب طويلة النفس ضد كل اشكال الاستعمار، لابد ان تنبثق عن ايديولوجية طبقية جذرية: ايديولوجية الطبقة العاملة الماركسية اللينينية.

اما الايديولوجيات البورجوازية الصغيرة التي تنشد التسوية الطبقية لصالح امتيازاتها على الصعيد الاجتماعي الداخلي، فانها تنتهي ايضا وبالضرورة الى نشدان التسوية مع الاستعمار الجديد على الصعيد الوطني الخارجي. فهي تحس بعجزها عن بناء اقتصاد وطني ثقيل منسلخ جذريا عن السوق الرأسمالية العالمية، وتحس بالتالي ان استراتيجية الحرب الدائمة ضد الاستعمار سوف تكلفها باهظا ، وسوف تكون بالنسبة لها مغامرة قد تطيح بكل وجودها على رأس السلطة الطبقية وبكل ما ينطوي عليه هذا الوجود من مصالح وامتيازات.

ومن هنا، من طبيعة نهجها الوطني الوسطي، المعبر عن مصالحها الطبقية المتصلة بالسوق الرأسمالية في النهاية، من هنا انبثق عجز الانظمة البورجوازية الصغيرة العربية عن احداث تعبئة سياسية حقيقية للجماهير الكادحة.

ولقد عجزت تلك الانظمة ايضا عن احداث تعبئة عسكرية شاملة لتلك الجماهير العريضة تحولها الى ميليشيا مجهزة بالوعي وبالسلاح، لان مثل هذه التعبئة العسكرية ضمن افق وطني جذري، من شأنها ان تبلور الثقل الطبقي السياسي للعمال وفقراء الفلاحين وتتصاعد به الى حيث يهدد السيطرة الطبقية البورجوازية الصغيرة على السلطة ونهجها الوسطي المساوم في مواجهة الاستعمار.

وهكذا، وفي مواجهة التحرك الهجومي للاستعمار الجديد وادواته الطبقية المحلية وامتداده الصهيوني كانت حركة التحرر الوطني العربية بقيادة البورجوازية الصغيرة تتسلح ببرنامج ديماغوجي عاجز لا يتعدى حدود التعبئة السياسية اللفظية للجماهير بعيدا عن اي تنظيم سياسي حقيقي للطبقات الكادحة، واية ميليشيا شعبية مسلحة واي نهج اقتصادي جذري، ولا يتعدى أيضا حدود التعبئة العسكرية التقليدية للجيوش النظامية بالمعدات والتجهيزات المادية في ظل اوضاع بيروقراطية بورجوازية عاشتها هذه الجيوش وشلت ارادة القتال الوطني الجذري فيها.

٥- بهذا البرنامج العاجز دخلت حركة التحرر الوطني العربية بقيادة البورجوازية الصغيرة حرب ٥ حزيران مع العدو الصهيوني. ولم تكن لتستطيع ربح هذه الحرب الا اذا خرجت بها من نطاق المغامرة العسكرية القصيرة النفس،

وحولتها الى حرب شاملة ومستمرة وطويلة مع اسرائيل كخط مواجهة امامي، ومع خطوطها وقواعدها الخلفية المتمثلة بالاستعمار الجديد بكل قواعده ومراكزه ومصالحه والقوى الطبقية التي يسندها ويستند إليها على الارض العربية. ولكن حركة التحرر الوطني العربية "كأنظمة رسمية وكتنظيمات حزبية خارج مواقع السلطة" لم تكن مهيأة لتفجير مثل هذه الحرب الطويلة النفس، لأن الطبقة البورجوازية الصغيرة القائدة لها كانت عاجزة كليا عن انتهاج برنامج نضال وطني تحرري جذري – سياسي عسكري اقتصادي – يمنحها القدرة على متابعة حرب بهذا المستوى. ومن هنا كانت حربنا مع اسرائيل مجرد مغامرة عسكرية قصيرة النفس اضطرت حركة التحرر الوطني العربية الى ايقافها عند حدود جولة الأيام الستة، بعد ان استنفدت كل طاقاتها في عملية الصدام بالجيوش النظامية بيننا وبين اسرائيل.

وعبر هزيمة الجيوش العربية امام اسرائيل كان واضحا ان الذي انهزم هو الطبقة التي قادت حركة التحرر الوطني في هذه الحرب، وان الذي سقط هو برنامج هذه الطبقة العاجز كليا عن توفير مقومات الصمود في هذه الحرب.

٦- ومنذ الاشهر الاولى التي أعقبت النكسة بدا واضحا ان حركة التحرر الوطني العربية عادت تأخذ، مع مزيد من التراجعات هذه المرة، بنفس البرنامج العاجز الذي كانت تأخذ به قبل النكسة، والذي صنع مقدمات هزيمة ٥ حزيران، وعبد الطريق اليها. وكان ذلك معناه ان الطبقة البورجوازية الصغيرة سوف تدفع بالنضال الوطني العربي من جديد، تحت شعار العمل لازالة آثار العدوان هذه المرة، إلى احدى نتيجتين:

– اما التسوية الاستسلامية مع اسرائيل والاستعمار الجديد على اساس قرار مجلس الأمن الدولي الذي يشكل الخطوة الاولى والاهم على طريق تصفية القضية الفلسطينية وانهاء مقومات الصراع العربي الصهيوني.

– واما الاندفاع، تحت ضغط التشدد الاسرائيلي والاميركي الذي لا يريد الاكتفاء بمجرد تحقيق الخطوة الاولى والاهم، نحو مغامرة عسكرية اخرى قصيرة النفس تتخذ شكل عملية صدام بالجيوش النظامية بيننا وبين اسرائيل ونحصد فيها الهزيمة من جديد.

والحقيقة انه لم يكن في مقدور الطبقة البورجوازية الصغيرة ان تفرز برنامج نضال وطني جذري لان ذلك يتناقض مع طبيعة تكوينها الاجتماعي والايديولوجي. وليست هناك طبقة في التاريخ يمكن ان تختار لنفسها بحرية مواقف متعارضة مع طبيعة مصالحها وافقها الايديولوجي وممارساتها السياسية..

٧- ان الكفاح المسلح الذي بدأته حركة المقاومة الفلسطينية ردا على العدوان الاسرائيلي والذي يشكل الطريق الوحيد امام حركة التحرر الوطني العربية كلها في صراعها المصيري مع الوجود الصهيوني، لابد ان يرتبط كي يحقق اهدافه التاريخية ببرنامج نضال وطني عربي جذري ضد الاستعمار الجديد وامتداده الصهيوني وادواته الطبقية المحلية. ذلك ان ازالة آثار العدوان الاسرائيلي "اي تحرير الارض العربية المحتلة" لن تتحقق في ضوء تجربة ٥ حزيران، بمغامرة عسكرية نظامية أخرى قصيرة النفس مع اسرائيل. فقدرة حركة التحرر الوطني العربية على ازالة آثار العدوان الاسرائيلي سوف تكون مرهونة بقدرتها على متابعة حرب طويلة النفس مع اسرائيل. والحرب الطويلة النفس مع اسرائيل لن تكون مع اسرائيل كمخفر عسكري أمامي فقط، بل هي سوف تكون ايضا مع الخطوط والقواعد الخلفية لاسرائيل. وهذا معناه ان كل معركة مع العدو الصهيوني تدور في غير بيئة النضال الوطني العربي الجذري ضد الاستعمار الجديد وضد القوى الطبقية المرتبطة به في المنطقة العربية، سوف تنتهي الى العجز عن مجابهة اسرائيل وعن تحرير فلسطين في نهاية المطاف. وقد كان ذلك بالضبط هو ما حصل في ٥ حزيران ١٩٦٧.

٨- ان قدرة حركة التحرر الوطني العربية على الالتزام في نضالها ببرنامج سياسي عسكري جذري – يكسب الكفاح الفلسطيني المسلح وكل كفاح مسلح عربي أفقه التاريخي المجدي والصحيح – هو أمر مرهون بحصول تغير جوهري في طبيعة بنيتها الطبقية والايديولوجية الراهنة.

صحيح ان المهمات التي تجابهها الآن هذه الحركة، على المستوى العربي الشامل، هي مهمات ذات طبيعة وطنية ديمقراطية. وصحيح ايضا ان مثل هذه المرحلة تفرض اقامة تحالفات وطنية طبقية عريضة، يجب ان تتسع لتشمل اوساطا وقطاعات من البورجوازية الصغيرة. ذلك كله صحيح. ولكن المسألة المركزية التي لابد من حلها كي تتمكن حركة

التحرر الوطني العربية من انتهاج طريق الثورة الوطنية الديمقراطية وازالة آثار العدوان الاسرائيلي، هذه المسألة المركزية هي بقيادة من يجب ان تقوم تلك التحالفات الوطنية الطبقية العريضة؟ وتحت برنامج أية طبقة سيكون النضال لتحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وازالة آثار العدوان الاسرائيلي؟؟ تلك هي المسألة على صعيدها الحقيقي. وقد جابهتها قبلنا شعوب عديدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وعبر تجربة هذه الشعوب اصبح واضحا أنه في البلدان التي قامت فيها التحالفات الوطنية الطبقية العريضة تحت قيادة البورجوازية الصغيرة وفي ظل برنامجها الخاص، فان حركات التحرر الوطني عجزت عن انتهاج طريق الثورة الوطنية الديمقراطية الجذرية وانتهت الى الانهيار والفشل. بينما في البلدان التي قامت فيها التحالفات الوطنية الطبقية العريضة تحت قيادة الطبقة العاملة وفي ظل برنامجها، فان حركات التحرر الوطني استطاعت فعلا الصمود في وجه الاستعمار الجديد والقوى الطبقية المرتبطة به وتجذير ثورتها الوطنية الديمقراطية والوصول بها الى نهايات حاسمة. لقد استطاعت حركات التحرر الوطني بقيادة الطبقة العاملة في هذه البلدان ان تستقطب حولها قطاعات وأوساطا من البورجوازية الصغيرة جندتها في خدمة ثورتها الديمقراطية. ولكن هذا الاستقطاب تحقق انطلاقا من وضوح كامل لموضوعة أساسية مؤداها: ان البورجوازية الصغيرة لا يمكن ان تقود ثورة وطنية ديمقراطية جذرية، ولكن أجزاء منها يمكن ان تقاد "محشورة" في طريق ثورة وطنية ديمقراطية جذرية.

ولذلك فإن المسألة المركزية التي تجابهها حركة التحرر الوطني العربية الآن ليست مسألة: هل يجب أن تستقطب هذه الحركة تحالفات وطنية طبقية عريضة أم لا؟ وهل يجب ان تمد جسورا بينها وبين قطاعات وأوساط من البورجوازية الصغيرة أم لا؟ فمن الواضح ان طبيعة مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية تفرض تلك التحالفات وتؤكد ضروره مد هذه الجسور. ولكن القضية ليست هنا، بل هي تكمن أولا وفي الأساس في المسألة المركزية التالية: لمن يجب ان تكون القيادة في حركة التحرر الوطني العربية وتحت برنامج أية طبقة سوف تواجه مهماتها التاريخية؟

ان التكوين الطبقي الراهن لحركة التحرر الوطني العربية لا ينطوي على مجرد التحالف مع قطاعات وأوساط من البورجوازية الصغيرة. بل ان هذه الحركة واقعة الآن تحت قيادة الطبقة البورجوازية الصغيرة وخاضعة لبرنامجها. وتحت تلك القيادة وهذا البرنامج، حصدت حركة التحرر الوطني العربية هزيمة ٥ حزيران، وتحتهما أيضا يبدو الآن واضحا انها سوف تحصد – بعد النكسة ورغم النكسة – المزيد من الهزائم.

من هنا يصبح واضحا ان نهوض حركة التحرر الوطني العربية الآن من أجل تحقيق مهمات ثورية وطنية ديمقراطية يمكن في بيئتها التصدي للعدوان الاسرائيلي، هو أمر مرهون بحصول تغير أساسي في طبيعة بنيتها الطبقية والايديولوجية: أي هو مرهون بصعود الطبقة العاملة على رأسها، متسلحة ببرنامجها الجذري ومتحالفة مع فقراء الفلاحين والجنود والقطاعات المستجيبة من البورجوازية الصغيرة. وهو تغير لا يمكن ان يتحقق تلقائيا وبالممارسة العفوية التجريبية، بل بقيادة أحزاب طليعية تلتزم ايديولوجية الطبقة العاملة "الماركسية اللينينية" وتنظم في صفوفها طليعة الطبقة العملة وطلائع الطبقات الحليفة لها. وبنضال هذه الأحزاب تحت رايات برنامج وطني جذري ينطلق من التحليل العلمي للواقع الملموس في كل قطر عربي، وبأشكال وأساليب من الكفاح متعددة لابد ان تتصاعد لتتبلور في أعلى أشكال العنف الثوري وأكثرها حسما : الكفاح المسلح – بنضال هذه الأحواب يمكن لحركة التحرر الوطني العربية ان تجدد بنيها، وتعطي لتحالفاتها الطبقية معناها الصحيح، وتكتسب قدراتها على متابعة حربها الوطنية الطويلة النفس.

ذلك هو جوهر التحليل الطبقي للنكسة، ولمرحلة ما بعد النكسة، والذي طرحه يسار الحركة في مختلف فروعها وفي الاجتماعات التي عقدتها اللجنة التنفيذية القومية بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ "تموز ٦٧، كانون الثاني ٦٨، أيار ٦٨".

برنامج تطور ديمقراطي للحركة

وحول موضوعات هذا التحليل بدأ الخلاف يتصاعد بين اليسار وبين عناصر القيادة التقليدية اليمينية والجيوب والاطارات التنظيمية التابعة لها في الحركة. ولم يستطع اليمين ان يصوغ أفكاره وممارساته الحقيقية المعاكسة لهذا التحليل، على شكل وجهة نظر متكاملة تطرح نفسها بجرأة ووضوح. فاتخذت وجهة نظره شكل التحفظات التي تدعي الموافقة على جوهر التحليل بينما هي في الواقع ذات طبيعة مناقضة له ومتصلة بالأفكار والممارسات القومية اليمينية

والبورجوازية الصغيرة التي سادت تاريخيا في الحركة. ولم تستطع تلك التحفظات ان تشق لنفسها طريقا ضمن اطار اللجنة التنفيذية القومية للحركة. وهكذا انتهى اليمين إلى الرضوخ لفظيا لمنطق هذا التحليل متصورا ان الممارسة العملية سوف تكون ميدانا فسيحا أمامه لتطويق كل الموضوعات وافقادها معانيها.

وفي عجزها الاصيل عن ان تكتشف علاقة ما بين النظرية والممارسة، لم تستطع العناصر اليمينية ان ترى في التحليل الذي طرحه اليسار اكثر من شطحات ثقافية يمكن مداراتها بالموافقة، للمضي بعدها في انتهاج نفس طريق الممارسة البورجوازية الصغيرة السابقة للحركة. وهكذا كانت العناصر اليمينية على استعداد للقبول بهذا التحليل طالما بقي مجمدا ضمن بضعة وثائق نظرية بعيدة عن ان تلامس ارض الممارسة اليومية الحقيقية.

ولكن اليسار الذي طرح ذلك التحليل كان يدرك جيدا ان قيمة موضوعاته مرهونة بقدرتها على ان تشق لنفسها حيزا في ميدان الممارسة العملية. وكان واضحا له ان انتقال هذه الموضوعات الى حيز الممارسة العملية، يتطلب اولا، وفي الاساس، اخضاع أوضاع الحركة لعملية نقد شاملة كمدخل لشن نضال حازم ضد الافكار والممارسات اليمينية والبورجوازية الصغيرة السائدة في صفوفها، وضد الاطر والبرامج التنظيمية البيروقراطية السائدة على نظامها ومن هنا ربط اليسار ما بين تحليله لأوضاع حركة التحرر الوطني العربية، وفهمه لأوضاع حركة القوميين العرب ولبرنامج التطور الجديد الذي يجب ان يطرح داخل صفوفها. وقد انطوى هذا البرنامج الداخلي الذي طرحه اليسار على النقاط الرئيسية التالية:

أولا – ان حركة القوميين العرب تشكل، بطبيعة تكوينها الطبقي والايديولوجي البورجوازي الصغير، فصيلة من فصائل حركة التحرر الوطني العربية يحكمها نفس القانون الذي يحكم بقية هذه الفصائل: قانون العجز عن لعب دور الحزب الطليعي القادر على قيادة النضال الوطني العربي تحت رايات برنامج جذري. ولا يغير من هذه الحقيقة شيئا كون الحركة تحتوي في داخلها عناصر تطرح تحليلا نقديا علميا لأوضاع حركة التحرر الوطني العربية بأفق ماركسي لينيني بروليتاري. فإن وجود هذه العناصر بالتحليلات الجذرية التي تطرحها لا يجعل من الحركة حزبا طليعيا ذا تكوين طبقي وايديولوجي بروليتاري.

ثانيا – انه من المستحيل ان تتحول الحركة بمجموعها، وكجسم سياسي ذي تركيب طبقي وايديولوجي بورجوازي صغير، الى نقيضها، اي إلى حزب عمالي ماركسي لينيني. ولذلك فان اقصى ما يمكن ان تتطور اليه الحركة هو ان تفرز من بين صفوفها عناصر وطلائع طامحة الى الالتحام بالطبقة العاملة والالتزام بايديولوجيتها الماركسية اللينينة. وان قدرة الحركة على ان تفرز مثل هذه العناصر والقطاعات الطليعية، مرهونة أساسا بفتح باب الصراع الطبقي والايديولوجي داخل صفوفها على مصراعيه. ان برنامج التطور التوفيقي الهادئ والبطيء لن يثمر في النهاية الا تكريسا للأفكار والممارسات السائدة في صفوف الحركة، واحتفاظا بطبيعة تركيبها الطبقي والايديولوجي الأصيل. ان الأفكار والممارسات الماركسية اللينينية الجديدة المطروحة في صفوف الحركة لن تشق طريقها وسط الفراغ، بل هي سوف ترتطم بالضرورة بجسم طبقي سياسي مضاد لها جوهريا . وهي لذلك سوف تشق طريقها بالصراع وبمطاردة كل الأفكار والممارسات السائدة في الحركة والمعبرة عن طبيعة تكوينها الأصيل. ولذلك فان اخضاع الحركة لقانون الصراع الطبقي والايديولوجي بين أفكار وممارسات ماركسية لينينية بروليتارية جديدة، وبين افكار وممارسات بورجوازية صغيرة سائدة، هو الطريق الوحيد لفتح آفاق التطور امامها. ان هذا التطور المنشود لا يستهدف تثبيت كيان الحركة الراهن وتصليبه بادخال بعض التعديلات النظرية الانتقائية على خطوط سيره، بل هو يستهدف بالضبط تصفية اوضاع الحركة جذريا : تصفيتها كجسم طبقي وايديولوجي بورجوازي صغير واتاحة الفرصة أمام جمهرة الاعضاء لاختيار طريق سياسي جديد بمضامين طبقية وايديولوجية ماركسية لينينية بروليتارية، مناقضة لكل ما تمثله الحركة في وضعها الراهن ولكل ما ترمز إليه بطبيعة نشأتها وتراثها التاريخي.

ان ذلك كله يفرض مجابهة المعضلات التكوينية الجوهرية التي تعيشها الحركة، بصفتها تنظيما سياسيا من تنظيمات البورجوازية الصغيرة، ببرنامج تطور ديمقراطي يتيح للأفكار والممارسات الماركسية اللينينية الجديدة فرصة

التعبير عن نفسها بحرية ويعطيها حق الصراع على أوسع نطاق ممكن مع الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة السائدة.

ثالثا – ان العلاقات التنظيمية السائدة في الحركة قطريا ومركزيا بشكلها ومضمونها البيروقراطي البورجوازي الصغير، تشكل عائقا في وجه برنامج التطور الديمقراطي هذا. ولذلك لابد من النضال من اجل تغيير هذه العلاقات التنظيمية السائدة، لإحلال علاقات ديمقراطية مكانها. والعلاقات الديمقراطية لا تتحقق بمجرد الأخذ بمبدأ الانتخابات في التنظيم، بل ان هدفها الأساسي يجب ان يكون في هذه المرحلة من تطور الحركة اشراك كل الاطارات والقواعد في عملية تصفية البنية التقليدية للحركة في صياغة الممارسات الماركسية اللينينية الجديدة. وذلك يفترض توليد حياة فكرية داخلية تستهدف تمكين القوى الايجابية في كل فروع الحركة من اعادة النظر في تكوينها الثقافي ومواكبة كل التحولات اليسارية المطروحة على صعيد الفكر والممارسة العملية، واطلاق كل المبادرات الصادرة عن القواعد بهذا الاتجاه. ان العلاقات التنظيمية بأفقها الديمقراطي الجديد يجب ان تتجاوز نهائيا كل أساليب التقنين البيروقراطي لفكر الحركة وسلوكها السياسي حسب الأوضاع الذاتية لمجموعة من القيادات البورجوازية الصغيرة تخشى ان تضيع مواقعها في النهاية اذا ما سادت الحركة علاقات تنظيمية ديمقراطية حقيقية تطلق كل المبادرات، وتحدث تجديدا حقيقيا في تنظيمات الحركة واطاراتها يحررها من كل أشكال الوصاية والوجاهة وأساليب العمل الاعتباطي والممارسة القيادية التي تسقط من أعلى على القواعد فتحجب ما تريد وتطرح ما تريد بنسبة ما يكون الحجب والطرح لصالحها في النهاية. ان الحياة التنظيمية للحركة يجب ان تتمحور في هذه المرحلة حول شعارات أساسية لابد من النضال لوضعها موضع التنفيذ: كل شيء يتعلق بفكر الحركة وسلوكها السياسي هو ملك الاعضاء، ويجب ان يوضع بين ايدي الأعضاء. كل المبادرات والآراء ووجهات النظر يجب ان تتاح لها فرصة التعبير عن نفسها. الأقلية تلتزم بقرارات الأكثرية حزبيا، ولكن من حق الأقلية ان تتمكن من طرح وجهات نظرها، المخالفة، على التنظيم، بكل حرية. الحركة ليست تنظيما خاصا بالاعضاء بل هي ملك الجماهير التي تناضل في وسطها. والعلاقة الديمقراطية مع الجماهير تفترض طرح كل القضايا الجوهرية حول فكر الحركة وسلوكها السياسي أمام الجماهير. وإذا كانت الأقلية مطالبة بالتزام مواقف الأكثرية في سلوكها الحزبي وسط الجماهير، فان من حقها ان تطرح وجهات نظرها الخاصة كأقلية أمام الجماهير أيضا..

رابعا – ان اعادة تأسيس العلاقات التنظيمية ضمن كل فرع من فروع الحركة على القواعد الديمقراطية يفترض بالبداهة إعادة تأسيس العلاقات بأفقها المركزي القومي على قواعد ديمقراطية ايضا. ان وجود قيادة سياسية مركزية دائمة تمارس على الصعيد القومي القيادة اليومية لمختلف الفروع "ممثلة بالأمانة العامة للحركة"، ان وجود مثل هذه القيادة هو أمر لابد ان ينتهي بطبيعته الى ايجاد رأس بيروقراطي على قمة الحركة يمارس من بعيد، معزولا عن الاقاليم، توجيها لهذه الاقاليم حسب اجتهاداته الخاصة واوضاعه الذاتية. ولابد من تجاوز هذه الصيغة البيروقراطية للعلاقات المركزية بين الاقاليم بالغاء الأمانة العامة واعتبار الهيئة القيادية في كل اقليم هي القيادة السياسية المركزية اليومية الحقيقية والوحيدة بالنسبة للاقليم. فان ذلك وحده هو نقطة الانطلاق الصحيحة نحو ايجاد علاقات ديمقراطية وموضوعية بين الاقاليم المختلفة.

وان الاطار التنظيمي الصحي والصحيح لقيام علاقات مركزية ديمقراطية وموضوعية بين الاقاليم هو اللجنة التنفيذية القومية المشكلة على اساس تمثيل كل الاقاليم والتي تجتمع في فترات دورية منظمة. ان اللجنة التنفيذية القومية ينبغي اعتبارها اطارا لتفاعل الافكار ووجهات النظر والممارسات السياسية الصادرة عن كل اقليم حول الأوضاع القطرية المختلفة وحول الوضع العربي بمجمله. وعلى هذا الاساس فان اللجنة التنفيذية القومية يجب ان تكون المكان الذي تتحدد فيه نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف في وجهات النظر بين الاقاليم حول الاوضاع القطرية المتنوعة وحول الوضع العربي العام. وان المواقف المركزية التي تتخذها اللجنة التنفيذية او تعلنها باسم حركة القوميين العرب يجب ان تتخذ بالأكثرية مع الاحتفاظ للأقلية سواء تمثلت على شكل اقليم واحد او اكثر بحقها في طرح وجهة نظرها باسمها طبعا وليس باسم حركة القوميين العرب كلها.

تلك هي ابرز خطوط برنامج التطور الديمقراطي للحركة الذي طرحه اليسار على اللجنة التنفيذية القومية المجتمعة في مطلع عام ١٩٦٨. وأمام هذا البرنامج بدأ يتضح لعناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة، والجيوب التنظيمية التابعة لها، ان اليسار لن يكتفي من الموضوعات التي أطلقها بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ تحليلا للنكسة ومرحلة ما بعد النكسة، بمجرد تسجيلها في وثائق نظرية مجمدة بعيدة عن ان تلامس ارض الممارسة اليومية الحقيقية. بل ان هناك تصميما على الانتقال بتلك الموضوعات الى حيز العمل اليومي وعلى مطاردة الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة السائدة في الحركة، وفتح آفاق التطور الديمقراطي أمامها لتفرز بالصراع العناصر والفصائل الطليعية من بين صفوفها.

وهنا أيضا لم يستطع اليمين ان يصوغ معارضته الأصيلة لبرنامج التطور الديمقراطي هذا، على شكل وجهة نظر متكاملة قادرة على ان تشق لنفسها طريقا في اللجنة التنفيذية. وهكذا انتهى الأمر بالموافقة على هذا البرنامج الداخلي. وبعده فتحت امام العناصر القيادية اليسارية في كل الأقاليم فرص الاضطلاع بالمهمات التالية:

- طرح موضوعات ٥ حزيران على جمهرة الأعضاء في الأقاليم لاستثارة حوار واسع حولها في صفوفهم.

- التقدم، انطلاقا من تلك الموضوعات التي تتناول الوضع العربي العام، على طريق صوغ تحليل طبقي سياسي للأوضاع القطرية المتنوعة واستخراج برنامج عمل يحدد مهمات النضال الوطني الجذري وأساليب الكفاح المتطابقة مع الظروف الموضوعية والذاتية السائدة في كل قطر عربي.

- التقدم عمليا على طريق ممارسات سياسية طبقية جديدة متحررة من شبكة الممارسات السياسية الانتهازية السابقة التي كان يفرزها التكوين الايديولوجي والطبقي البورجوازي الصغير للحركة..

- الانطلاق عبر ذلك كله نحو تصفية البنية الطبقية والايديولوجية التقليدية للحركة واحداث عملية فرز تنظيمي حاسمة في صفوفها. وتأهيل الاستقطابات اليسارية للتحول الى فصائل ماركسية لينينية جديدة.

التطورات التنظيمية خلال عام ١٩٦٨

وهكذا وعلى امتداد عام ١٩٦٨ شهدت فروع الحركة في مختلف الأقاليم حركة جدل واسعة سرعان ما بدأ يتضح خلالها ان الموافقات اللفظية والشكلية التي منحها اليمين للتحليلات الصادرة عن اليسار، انما تخفي وراءها رفضا حقيقيا وقاطعا لكل توجهات اليسار وموضوعاته. فعندما بدأت هذه الموضوعات تنتقل إلى ارض الممارسة العملية في الأقاليم وتلامس المعضلات التكوينية الجوهرية لحركة القوميين العرب، وقفت عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة "والجيوب التنظيمية التابعة لها" تعارضها علنا ، لتنكفئ عبر هذه المعارضة على مواقع نشأتها الطبقية الايديولوجية الأولى، ذات الأفق البورجوازي اليميني.

وقد كان هذا التعاكس بين الرموز القيادية والجيوب والتنظيمية اليمينية وبين التيار اليساري، أساسا لصراع داخلي عاشته الحركة وظل يفرز نتائجه التنظيمية الحاسمة على امتداد عام ١٩٦٨. وقد تمثلت هذه النتائج في سلسلة المؤتمرات والاجتماعات القطرية التي انتهت الى الاطاحة بمواقع اليمين التقليدي في معظم فروع الحركة.

● ففي العراق عقدت الحركة الاشتراكية العربية "فرع حركة القوميين العرب" مؤتمرها القطري في منتصف عام ١٩٦٨، وقد طرح اليسار في هذا المؤتمر موضوعات ٥ حزيران ١٩٦٧ تحليلا للنكسة ولمرحلة ما بعد النكسة، كما قدم تحليلا طبقيا سياسيا للوضع العراقي والقوى الوطنية الديمقراطية في العراق وأساليب الكفاح المتطابقة معها، ثم حدد فهمه أخيرا للمعضلات التكوينية الجوهرية التي تعيشها الحركة في العراق ولبرنامج التطور الديمقراطي الكفيل بتأهيلها لإفراز طليعة سياسية جديدة تلتزم ايديولوجية الطبقة العاملة وتلتحم بها.

وقد تمحورت حول هذه الموضوعات العلاقات التنظيمية داخل المؤتمر في قطبين متضادين: أولهما يمثل العناصر التقدمية ذات الطموح اليساري الجذري، وثانيهما يمثل العناصر اليمينية العاجزة عن الانفصال عما مثلته الحركة في العراق من تكوين طبقي وايديولوجي بورجوازي صغير ومن ممارسات سياسية انتهازية ديماغوجية عبر مسيرتها التاريخية. وقد وقفت غالبية المؤتمر الى جانب اليسار بينما تمثل اليمين بالأقلية. وهكذا صادق المؤتمر على الموضوعات المقدمة من اليسار في قرارات صدرت بالأكثرية. كما انتخب المؤتمر لجنة مركزية للحركة في العراق تمثل فيها الاطار القيادي الملتزم

بهذه القرارات والقادر على تنفيذها. وحيال ذلك لجأت الأقلية اليمينية "هاشم علي محسن وفؤاد الركابي" الى انتهاج اسلوب انشقاقي فرفضت الاعتراف بنتائج المؤتمر كما رفضت ان تستمر في ممارسة وجودها داخل الحركة على شكل اقلية. ولذلك اتخذت اللجنة المركزية للحركة في العراق قرارا بفصلها مع الجيوب والعناصر اليمينية المتعاطفة مع اتجاهاتها..

● وفي سوريا عاشت الحركة الشطر الأكبر من عام ١٩٦٨ أوضاعا متعثرة تميزت بممارسة سياسات نظرية وعملية، بورجوازية صغيرة انتهازية تحت لافتات ماركسية لينينية لفظية.

وكان أبرز هذه السياسات التي مارستها الحركة خلال تلك الفترة دخولها إلى ما سمي "بالجبهة الوطنية التقدمية" مع فصائل سياسية أخرى من البورجوازية الصغيرة يغلب عليها الطابع اليميني والمتخلف، في ظل برنامج ديماغوجي بورجوازي صغير. إلا ان مجموعة التطورات الموضوعية والذاتية التي جابهتها الحركة في الساحة السورية بعد ذلك: الحملة التي تعرضت لها وظهور افلاس صيغة "الجبهة الوطنية التقدمية" وانهيارها عمليا ، وخروج عناصر من اطار الحركة القيادي بمواقف وتحليلات جذرية ذات طبيعة ماركسية لينينية بروليتارية كل ذلك مهد الأوضاع لعقد مؤتمر قطري للحركة خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٨ استطاع أن يلعب دورا حاسما في تغيير خط سير الحركة. و لم تستطع عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة للحركة في سوريا "هاني الهندي وبعض العناصر الأخرى" ممارسة أي تأثير مباشر على المؤتمر، لأنها كانت قد انسحبت اصلا من تنظيم الحركة السوري وقطعت علاقتها به منذ مطلع عام ١٩٦٨ لتتجمع حول فرع الحركة الفلسطيني.

وهكذا وافق المؤتمر على موضوعات ٥ حزيران المطروحة من جانب اليسار وتبنى تحليلا طبقيا سياسيا أوليا للوضع السوري الراهن ينسجم مع تلك الموضوعات. كما وافق المؤتمر على برنامج تطور ديمقراطي داخلي يستهدف تصفية بنية الحركة التقليدية بأفق ماركسي لينيني بروليتاري. وقد انبثقت عن المؤتمر لجنة مركزية بدأت تضع قراراته موضع التنفيذ. وكان من الطبيعي أن تحدث هذه القرارات عملية فرز تنظيمي حاسمة وواسعة فصلت بموجبها العناصر والجيوب اليمينية التي وقفت مواقف متعاكسة مع هذه التحولات الجذرية. وقد أخذت هذه العناصر والجيوب بالتجمع من جديد لتمثيل امتداد تنظيمي آخر لحركة القوميين العرب اليمينية التقليدية.

● وفي لبنان عقدت الحركة مؤتمرها القطري في مطلع عام ١٩٦٨، وفيه طرحت العناصر القيادية اليسارية تحليلا لأوضاع حركة التحرر الوطني العربية الراهنة. كما طرحت تحليلا طبقيا سياسيا للوضع اللبناني وخطوطا عامة لبرنامج نضال وطني طبقي جذري مشدود إلى طبيعة الظروف الطبقية الموضوعية السائدة ودرجة التطور الحقيقي لقوى اليسار القومي . وانتهت من ذلك كله إلى صوغ برنامج تطور ديمقراطي داخلي للحركة يستهدف مطاردة كل الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة في صفوفها وتأهيل أوضاعها لتوليد طليعة سياسية جديدة ملتزمة بايديولوجية الطبقة العاملة وملتحمة بها.

و لم تستطع الجيوب اليمينية الضئيلة التي احتواها المؤتمر ان تجاهر بموقف المعارضة الواضحة للأفكار الطليعية الجديدة المطروحة، كما فشلت حتى في تسجيل تحفظاتها على هذه الأفكار فانتهت الى الرضوخ والموافقة. وهكذا صدرت قرارات المؤتمر بالاجماع. إلا أنه عندما بدأت القيادة محاولتها للانتقال بهذه الأفكار إلى حيز الممارسة بدأت المعارضات البورجوازية الصغيرة اليمينية تطل برأسها من جديد في محاولة لتخريب برنامج التطور الديمقراطي في الحركة واجهاضه. وتحت ضغط المواقف والممارسات السياسية الجذرية الجديدة، وحيال الثورة الثقافية التي انطلقت في التنظيم بأفق ماركسي لينيني، تعرت وافتضحت العناصر البورجوازية الصغيرة اليمينية وظهر بوضوح ان "موافقاتها" السابقة على الأفكار والاتجاهات الطليعية الجديدة، لم تكن سوى موافقات لفظية شكلية فارغة. وعندما وجدت هذه العناصر نفسها مطوقة وعاجزة عن التأثير انتهت الى مغادرة صفوف الحركة مسجلة بذلك عجزها النهائي وافلاسها الكامل.

● وفي الخليج العربي عقدت الحركة في منتصف عام ١٩٦٨ مؤتمرا تمثلت فيه كل ساحات المنطقة "بما في ذلك الكويت". وانطلاقا من الموضوعات التي أطلقها يسار الحركة بعد ٥ حزيران ١٩٦٧، وقف المؤتمر أمام تحليل طبقي

سياسي لأوضاع الخليج. وقد سلط هذا التحليل الضوء على طبيعة تكوين الحركة الوطنية في المنطقة بكافة فصائلها وأبرزها حركة القوميين العرب، منتهيا إلى إدانة سياسة الاستسلام الوطني الطبقي التي انتهجتها الحركة في المنطقة على امتداد السنوات الماضية والتي كانت ثمرة طبيعية لنمط القيادة البورجوازية اليمينية التي وجدت على رأسها، في الكويت بشكل خاص. فان هذه القيادة ذات الصلات الوثيقة بالبورجوازية التجارية الكويتية الكبيرة كانت، بأفقها الطبقي والايديولوجي العاجز، عامل اجهاض لكل احتمالات تجذير الحركة الوطنية في المنطقة.

وقد انتهت العناصر القيادية اليسارية في مؤتمر الخليج من تحليلها النقدي هذا، إلى طرح برنامج نضال وطني جذري ضد الاستعمار "القديم والجديد" وضد القوى الطبقية المرتبطة به، بقيادة حزب ثوري جديد يسترشد بايديولوجية الطبقة العاملة ويعبئ طلائع الطبقات الجذرية المؤهلة لشن كفاح وطني حقيقي وطويل ضد الاستعمار والرجعية. وكان هذا الخط يفرض بالضرورة الأخذ ببرنامج تنظيمي داخلي يستهدف تصفية بنية الحركة التقليدية وتأهيل فصائلها التقدمية للاسهام في بناء هذا الحزب الثوري الجديد، ولانتهاج استراتيجية النضال الوطني الجذري بآفاقها الثورية الجديدة.

وقد وافق مؤتمر الحركة في الخليج على هذه الموضوعات المطروحة من جانب العناصر القيادية اليسارية بالاكثرية، ورفضها ممثلو القيادة اليمينية التقليدية للحركة في الكويت. وتجاه ذلك اتخذ المؤتمر قرارا بتجميد عضوية فرع الكويت ضمن الهيئات القيادية المركزية للحركة في الخليج. وفي أعقاب هذا التجميد الذي طرحت حيثياته للمناقشة في صفوف أعضاء الحركة بالكويت، انعقد مؤتمر خاص بساحة الكويت ضم الاطارات الأساسية في التنظيم. وقد صادق هذا المؤتمر على الخطوات التي كان مؤتمر الخليج قد انتهى إليها، منها قرار بفصل القيادة التقليدية اليمينية في الكويت "أحمد الخطيب وعناصر أخرى" معتبرا نفسه جزءا من مجموع تنظيم الحركة في الخليج. هذا وقد تلجأ عناصر القيادة اليمينية الكويتية إلى إعادة ارتباطها بيمين حركة القوميين العرب الذي يحاول تنظيم عناصره من جديد في أكثر من قطر عربي.

• أما في اليمن فان فرع الحركة كان قد سار مبكرا على طريق حسم علاقاته بكل ما ترمز إليه حركة القوميين العرب شكلا ومحتوى. ذلك ان هذا الفرع كان قد اتخذ قرارا بتجميد علاقاته بالحركة مركزيا في النصف الاخير من عام ١٩٦٦. وكانت للقرار آنذاك حيثيات جوهرية أهمها التناقض بين مجمل سلوك حركة القوميين العرب النظري والسياسي البورجوازي الصغير "تحت شعار الالتحام بالناصرية آنذاك" وبين الاتجاهات التي بدأت تسود فرعها في اليمن منذ تلك الفترة، والطامحة إلى تشكيل حزب طليعي جذري جديد. وتحت وطأة التناقض ما بين السلوك السياسي العام لحركة القوميين العرب تحت مظلة الناصرية، وما بين السلوك السياسي الخاص بفرع الحركة في اليمن والمتصادم مع المضامين الطبقية والايديولوجية للوجود الناصري وممارساته في تلك المنطقة – تحت وطأة هذا التناقض اتخذ فرع اليمن قراره بتجميد علاقاته بالحركة مركزيا . "وتحت وطأة هذا التناقض ذاته انقطعت الصلة التنظيمية بين الحركة والجبهة القومية في الجنوب عام ١٩٦٦ أيضا . وسوف تتناول اللجنة التنفيذية في وثيقتها الدراسية التحليلية الشاملة تاريخ العلاقة بين الحركة والجبهة القومية بكل الأشكال والمضامين التي اتخذتها في كل مراحلها".

ان استقلال فرع الحركة في اليمن تنظيميا بصورة مبكرة عن مجموع الفروع الأخرى، أتاح له فرصة انتهاج طريقه الخاص والتقدم خطوات واسعة على طريق تصفية بنيته الطبقية والايديولوجية التقليدية الموروثة عن انتمائه لحركة القوميين العرب. وقد انتهت هذه الخطوات إلى التدابير الحاسمة في منتصف عام ١٩٦٨ حيث عقد مؤتمر أقر تحليلا طبقيا سياسيا لأوضاع الساحة اليمنية بمنظار ماركسي لينيني، وطرح برنامجا أوليا لنضال وطني تقدمي يستهدف تلبية مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية في البلاد، كما أقر تحليلا لأوضاع حركة القوميين العرب يعتبرها بمعطيات نشوئها الأصلية وممارساتها عبر مسيرتها التاريخية عاجزة عن ان تكون أساسا لحزب طليعي ثوري. وانطلاقا من هذا التحليل كرس المؤتمر انفصال فرع اليمن عن مجموع حركة القوميين العرب شكلا ومحتوى، وقرر ان يشكل مع عناصر تقدمية طليعية أخرى "الحزب الديمقراطي الثوري اليمني". وقد أكد المؤتمر ان هذا الحزب الجديد سوف يكون على

استعداد لاقامة علاقات موضوعية من التبادل والتفاعل والمشاركة النضالية مع الفصائل اليسارية ضمن حركة القوميين العرب إذا ما استطاعت حسم علاقاتها بالحركة شكلا ومحتوى.

● وبينما كانت هذه التطورات الحاسمة تتوالى في فروع حركة القوميين العرب على امتداد العام الماضي، كان فرع الحركة الفلسطيني يشهد هو بدوره صراعا داخليا بدأ يتزايد تبلورا ووضوحا مع مطلع صيف ١٩٦٨.

ولابد من القول، قبل الالمام بوقائع الصراع الذي شهده فرع الحركة الفلسطيني، ان هذا الفرع عاش في تاريخه جملة أوضاع جعلته على الدوام بعيدا عن كل ما شهدته فروع الحركة الأخرى من تطورات.

لقد ظل هذا الفرع محتفظا ، إلى ما بعد ٥ حزيران ١٩٦٧، بتكوينه الايديولوجي البورجوازي اليميني التقليدي الذي يرقى إلى افكار النشأة التأسيسية الأولى للحركة في مطالع الخمسينات. وبينما كانت بقية فروع الحركة تشهد خلال فترة الستينات عملية تصفية لبنيتها الطبقية والايديولوجية الأصيلة لصالح التحولات البورجوازية الصغيرة التقدمية كان الفرع الفلسطيني يحتفظ بالسمات الايديولوجية الأصيلة للحركة ويستقطب في داخله وحوله شرائح طبقية ذات انتماء بورجوازي كبير ظلت تلعب الدور الحاسم في تحديد مواقعه وخطوط سيره السياسية. وقد عزز بقاء هذا الفرع بعيدا عن كل التحولات التقدمية البورجوازية الصغيرة التي شهدتها الحركة بعد عام ١٩٦٠، وقوعه تحت الهيمنة الكاملة لعناصر القيادة التقليدية اليمينية المؤسسة التي شكلت عازلا بينه وبين مجرى التطورات في باقي فروع الحركة.

وحتى ما بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ استمرت تلك العناصر تلعب دورها في عزل هذا الفرع، ولذلك ظل حتى الأشهر الأولى من عام ١٩٦٨ بعيدا عن كل الموضوعات التي طرحها يسار الحركة تحليلا للنكسة ولمرحلة ما بعد النكسة على الصعيدين العربي العام، والفلسطيني الخاص. وخلال تلك الفترة شكل فرع الحركة الفلسطيني، ملتقيا مع تشكيلات فلسطينية أخرى، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي دخلت الى جانب حركة "فتح" ميدان الكفاح المسلح. ولم يكن في البرنامج السياسي الذي اخذت به الجبهة الشعبية عند تأسيسها ما يميزها عن "فتح" وعن مجمل فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية العفوية التي كانت تتصدرها الاطارات البورجوازية التقليدية وتقنن لها أفكارها وسلوكها السياسي ونمط تعبيراتها التنظيمية.

ومع بداية عام ١٩٦٨ بدأ طوق العزلة المفروض على فرع الحركة الفلسطيني يتفكك نسبيا . إذ ان العناصر القيادية اليمينية التي نجحت في عزل الساحة الاردنية من فرع الحركة الفلسطيني، لم تستطع ان تمنع الساحات الخارجية، حيث للفلسطينيين تجمعات وللحركة بينهم تنظيمات، من ان تتلقى تأثيرات وأفكارا بدأت تضع مجمل حركة المقاومة، ومن ضمنها الجبهة الشعبية ببرنامجها السياسي وممارساتها، موضع التحليل والنقد. كما انه حتى في الساحة الاردنية بدأت التأثيرات تتضح وتتصاعد مع الاطارات الفلسطينية القادمة من الخارج للمشاركة في العمل، ومع نمو الاستجابات التقدمية لدى أوساط من التنظيم الفلسطيني الأصلي للحركة في الأردن. وهكذا بدأت تبرز إطارات يسارية، ذات تكوين متفاوت من حيث مدى وضوحه وجذريته، إلا أنه يجمعها جميعا طموح عام إلى اكساب حركة المقاومة الفلسطينية أفقا طبقيا وايديولوجيا وسياسيا جذريا ، عبر ما كانت تطرحه من تحليلات لأزمة حركة المقاومة الفلسطينية الراهنة بنهجها العفوي وافقها الطبقي والايديولوجي والسياسي البورجوازي، ومن تحليلات لأوضاع الجبهة الشعبية ولممارساتها العملية التي كانت تفقدها أي مبرر وجود خاص ومستقل ضمن حركة المقاومة.

وبتأثير هذه التحليلات الصادرة عن العناصر القيادية الفلسطينية اليسارية وتحت وطأة السلوك السياسي المتخبط المتعثر الذي انزلق إليه فرع الحركة الفلسطيني في الجبهة الشعبية تحت قيادة اليمين، بدأ يتشكل في هذا الفرع تيار متزايد الاتساع يطالب بالوقوف وقفة تحليلية نقدية أمام أوضاع الحركة والجبهة الشعبية ضمن إطار وقفة عامة أمام أزمة حركة المقاومة. كل ذلك مهد لعقد مؤتمر قطري لفرع الحركة الفلسطيني في شهر آب ١٩٦٨. وفي هذا المؤتمر طرحت العناصر القيادية اليسارية جملة وثائق حول اوضاع القضية الفلسطينية والحركة الوطنية للشعب الفلسطيني. وقد انطوت هذه الوثائق على تحليل للمدلولات الطبقية السياسية لنكسة ٥ حزيران ١٩٦٧، وللبرنامج البورجوازي الصغير الديماغوجي الذي عادت حركة التحرر الوطني العربية تأخذ به ردا على النكسة ولمعاني هذا البرنامج بالنسبة لمصير

القضية الفلسطينية. كما انطوت هذه الوثائق على تحليل للتكوين الطبقي والايديولوجي البورجوازي والبورجوازي الصغير لحركة المقاومة الفلسطينية في أفقها الراهن، ثم للبرنامج السياسي العسكري الذي أفرزه هذا التكوين وعجزه عن حل معضلات الحركة الوطنية الفلسطينية. وطرحت هذه الوثائق أيضا برنامج اليسار الهادف اكساب حركة المقاومة أفقا سياسيا وعسكريا جذريا قادرا على حماية القضية الفلسطينية من الحلول الاستسلامية التصفوية، وعلى تصعيد نضال الشعب الفلسطيني في حرب طويلة النفس ضد اسرائيل كوجود اغتصابي وكخط مواجهة أمامي، وضد خطوطها وقواعدها الخلفية المتمثلة بالاستعمار الجديد وامتداداته الطبقية المحلية في الساحة الفلسطينية وفي المنطقة العربية بشكل عام. وقد أوضحت الوثائق التي طرحها اليسار ان اكتساب حركة المقاومة مثل هذا البرنامج السياسي العسكري الجذري هو أمر لا يمكن أن يتحقق اعتباطا . ذلك أن البرنامج السياسي العسكري لكل حركة كفاح مسلح، هو في النهاية افراز متطابق مع طبيعة تكوينها الطبقي والايديولوجي. وذلك معناه ان قدرة حركة المقاومة الفلسطينية على تجاوز برنامجها السياسي العسكري الراهن نحو آفاق جذرية جديدة، هو أمر مرتبط عضويا بحصول تحولات أساسية في بنيتها الطبقية الايديولوجية، أي هو في النهاية مرتبط بصعود الطبقات الجذرية على رأسها لقيادتها وتحقيق التحالفات الوطنية العريضة ضمنها في ظل الايديولوجية الوطنية الطبقية الجذرية: ايديولوجية الطبقة العاملة وبرنامجها. ولكن هذه التحولات المطلوبة في حركة المقاومة لا يمكن ان تتحقق بمجرد الممارسة العفوية التجريبية للكفاح المسلح. بل لابد ان يصنعها – في بيئة الكفاح المسلح – حزب طليعي متسلح بايديولوجية الطبقة العاملة المتحالفة مع الفلاحين الفقراء، وقادر على تنظيم وتعبئة طلائع الطبقات الجذرية للشعب الفلسطيني.

وقد انتهت وثائق اليسار من عرضها لكل هذه الموضوعات الى نتيجة مؤداها: انه إذا كان للجبهة الشعبية من مبرر وجود خاص ومستقل ضمن حركة المقاومة، فهو مرهون بقدرتها على ان تشكل بيئة صالحة لنمو فصيل طليعي يستطيع أن يلعب دوره في اكساب الحركة الوطنية الفلسطينية حزبها الطليعي هذا. وذلك كله يفرض الأخذ ببرنامج تطور ديمقراطي لفرع الحركة ضمن الجبهة الشعبية، يستهدف تصفية بنيته الطبقية والايديولوجية التقليدية وتمكينه من أن يفرز مثل هذا الفصيل الطليعي..

تلك هي الموضوعات التي طرحها اليسار في مؤتمر فرع الحركة الفلسطيني خلال الصيف الماضي. وقد استقطبت هذه الموضوعات حولها أكثرية أعضاء المؤتمر لأن هزال منطق اليمين وتهافت الأفكار التي كان يطرحها، كل ذلك جعل المؤتمر ينحاز بأكثريته إلى جانب تلك الموضوعات. الا انه عندما وصل المؤتمر في نهايته الى الاجراءات التنظيمية المتطابقة مع هذا التحليل، فانتخب لجنة مركزية ضمت في غالبيتها العناصر القادرة على التقدم خطوة في طريق نقل تلك الموضوعات الى صعيد الممارسة العملية، عند هذا الحد رفض اليمين المصادقة على نتيجة انتخاب اللجنة المركزية وسحب عناصره منها وبدأت ردود فعله تأخذ طابع التهديد بالانشقاق الفوري اذا لم يجر الاتفاق على تشكيل قيادي آخر. ولم يكن مثل هذا الانشقاق الذي لوح به اليمين مؤهلا لأن يأخذ شكل عملية فرز تنظيمي حاسمة، لأن الموضوعات التي طرحها اليسار في المؤتمر كانت تطرح للمرة الأولى على هذا النحو في فرع الحركة الفلسطيني الذي استمر معزولا فترة طويلة من الزمن. ولذلك لم تكن قد تشكلت ضمن هذا الفرع حركة جدل داخلي حقيقية تتحدد بموجبها المواقف والمواقع على أسس حاسمة واضحة. وهكذا وافق اليسار في نهاية المؤتمر على تسوية تنظيمية تشكلت بموجبها قيادة مؤقتة تمثل فيها اليمين بشكل بارز ورفض اليسار المشاركة الأساسية بل وافق على مشاركة رمزية مرهونة بتنفيذ قرارات مؤتمر آب ٦٨ عمليا . على ان يجري عقد مؤتمر جديد في اواخر عام ١٩٦٨ من بين مهماته انتخاب لجنة مركزية. وقد كان واضحا منذ اللحظات الأولى لانتهاء المؤتمر ان اليمين الذي رفض المصادقة على انتخاب اللجنة المركزية، انما كان يرفض في الحقيقة ان تأخذ قرارات المؤتمر السياسية والتنظيمية طريقها إلى حيز التنفيذ وقد قبل اليمين هذه القرارات – بفعل افلاسه التقليدي – نظريا داخل المؤتمر، وفي نيته ان تكون الممارسة العملية ميدانا فسيحا لتعطيل تلك القرارات وتصفيتها. وقد كان ذلك هو ما حصل بالفعل. فخلال الفترة التي اعقبت المؤتمر لجأت عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة للحركة في الاردن "جورج حبش، وديع حداد، حمد الفرحان" والجناح التنظيمي التابع

لها، الى ممارسة خطة مكشوفة استهدفت تعطيل نتائج وقرارات المؤتمر على كافة الأصعدة. فارتدت على التحليل الطبقي السياسي المطروح فهما للنكسة ولمرحلة ما بعد النكسة، وبدأت تمارس على الصعيد العربي سياسات وعلاقات متناقضة معه. وارتدت على التحليل المطروح تجاه أوضاع حركة المقاومة وحاولت منع الوثائق السياسية التي صدرت من الوصول إلى الاعضاء والجماهير، ومضت تمارس ضمن حركة المقاومة سياسات وعلاقات ومواقف عملية تنتمي إلى نفس الاتجاهات التي كانت سائدة قبل المؤتمر. كما ارتدت على برنامج التطور الديمقراطي الداخلي المطروح تجاه المعضلات التكوينية الجوهرية التي يعيشها فرع الحركة الفلسطيني، ووقفت في وجه محاولات تنفيذه.

وبكلمة واحدة كانت عناصر القيادة اليمينية التقليدية والجناح التنظيمي والعسكري التابع لها، تنسف بمواقفها العملية وممارساتها كل علاقة لها بمؤتمر آب ٦٨ وبموضوعاته وقراراته. وقد كانت لهذا السلوك نتائجه التنظيمية التي عطلت في النهاية امكانية عقد مؤتمر جديد للحركة اصلا . اذ ان اليمين اخذ يلجأ في بعض المؤتمرات الفرعية التي بدأت تنعقد تمهيدا للمؤتمر العام الى ممارسة اساليب تستهدف ضمان النتائج لصالحه بالقوة وبأشكال غير شرعية. وحيال ذلك انعقدت في ساحات فرع الحركة الفلسطيني سلسلة مؤتمرات على امتداد الأشهر الثلاثة الأخيرة "تشرين الثاني وكانون الأول ٦٨، كانون الثاني ٦٩" انتهت إلى اعلان انحياز الفروع الفلسطينية التالية إلى يسار الحركة والجبهة الشعبية: الفرع الفلسطيني في سوريا، الفرع الفلسطيني في العراق، الفرع الفلسطيني في الكويت، الفرع الفلسطيني في الجامعات والمعاهد الأوروبية. وقد اقرت مؤتمرات فرع سوريا وفرع الكويت فصل العناصر اليمينية والمتخلفة.

كما انتهى الفرع الفلسطيني في جامعات ومعاهد الجمهورية العربية المتحدة في مؤتمره الاخير إلى اعلان انحيازه ليسار الحركة والجبهة الشعبية. واتخذت اغلبية التنظيمات القائمة في الضفة الشرقية والضفة الغربية في الاردن موقف الانحياز الى يسار الحركة، ويسار الجبهة الشعبية. وبذلك قررت اغلبية التنظيم في عموم الساحة الفلسطينية - الاردنية انحيازها للموقف اليساري الثوري.

وأمام رفض يمين الحركة ويمين الجبهة الشعبية قرارات مؤتمر آب - عمليا وموضوعيا -، وأمام اصرار اليمين على الاحتفاظ بسياسة مراكز القوى والاقطاعات الخاصة المغلقة ولجوئه الى اعتماد سياسة استخدام السلاح بدلا عن الأساليب التنظيمية لحل التناقضات القائمة، فقد انتهى يسار الحركة ويسار الجبهة الشعبية الى قناعات راسخة بان التعايش مع يمين الحركة والجبهة بات غير ممكن. وحسما للتناقضات بين الجناحين فقد قرر يسار الحركة في الفرع الفلسطيني الانفصال العلني عن اليمين في الحركة والجبهة، بعد ان أصبح الانفصال حقيقة عملية واقعة كنتيجة طبيعية لممارسات اليمين منذ الأشهر الأولى لتشكيل الجبهة بشكل عام ولاصراره على هذه الممارسات التي ادينت في مؤتمر آب بشكل خاص، طيلة الاشهر التالية على قرارات ذلك المؤتمر.

تلك هي صورة التطورات التنظيمية الاساسية التي شهدتها فروع الحركة في كل الاقاليم على امتداد عام ١٩٦٨، والتي ادت بالنتيجة الى الاطاحة بمواقع اليمين التقليدي في الحركة وتصفيتها في جميع الفروع، ما عدا جناح في الفرع الفلسطيني بقي اليمين التقليدي مهيمنا عليه.

قرارات ومواقف

وفي اعقاب هذه التطورات كلها كان الاجتماع الأخير للجنة التنفيذية القومية التي اصبحت تمثل تنظيميا يسار الحركة وحده. وقد ناقش اليسار في هذا الاجتماع المنعقد خلال شهر كانون الثاني "يناير" ١٩٦٩ معنى تلك النتائج التنظيمية ..... على صعيد المستقبل. ومن هذه المناقشة خرجت اللجنة التنفيذية القومية بالمواقف والقرارات التالية:

١- ان ما حصل في الحركة تنظيميا على الصعيد العربي العام، ليس مجرد انشقاق في صفوفها، بل معناه الاساسي ان الحركة - بكل ما مثلته وما رمزت إليه تاريخيا - تعيش الآن مرحلة تصفية وانتهاء.

فلقد خرجت - أو أخرجت - منها الفصائل والجيوب اليمينية التقليدية المرتبطة بأصول نشأتها الفاشستية، والعناصر العاجزة عن مغادرة أفكارها وممارساتها البورجوازية الصغيرة. بينما بقيت فيها حتى الآن الاطارات القيادية والقوعد ذات التوجهات الماركسية اللينينية البروليتارية. وذلك معناه ان الذين خرجوا هم الذين كان يتمثل فيهم -

بطبيعة تكوينهم الايديولوجي وممارساتهم السياسية - الاستمرار التاريخي للحركة بنقاط انطلاقها الأولى، بينما الذين بقوا لا تمت أفكارهم وتطلعاتهم بأية صلة إلى حركة القوميين العرب الأصيلة. وهكذا فان انتصار اليسار تنظيميا داخل صفوف الحركة ونجاحه في تصفية بنيتها الطبقية والايديولوجية التقليدية، انما يفقدها مبرر وجودها الأصلي وينهيها كصيغة وكإطار للعمل السياسي، ويفتح الطريق أمام يسارها لانتهاج طريق جديد متحرر كليا من أثقال الخمسة عشر عاما الماضية من الممارسات القومية اليمينية والبورجوازية الصغيرة التي شكلت تاريخ الحركة.

٢- وإذا كانت النتائج التنظيمية التي انتهت إليها الحركة قد حسمت أخيرا علاقة اليسار مع القيادات والاطارات والجيوب اليمينية، فان القضية لا تنتهي بالنسبة لليسار عند هذه الحدود التنظيمية، بل ان قدرة اليسار على الانفصال في الفكر والممارسة وعن كل ما مثلته حركة القوميين العرب بطبيعة نشأتها الأصلية وبتراثها ومسيرتها التاريخية وعن كل ما تحدر إليها في واقعها الراهن من افكار وممارسات بورجوازية صغيرة، ان ذلك هو الذي سوف يحدد مدى قدرة هذا اليسار على تجاوز محتوى حركة القوميين العرب جذريا بانتهاج طريق ممارسة سياسية ثورية جديدة بأفق طبقي وايديولوجي ماركسي لينيني بروليتاري. وفي هذا النطاق تتضح بحددا أهمية الوثيقة التحليلية النقدية الشاملة التي قررت اللجنة التنفيذية القومية اصدارها حول الحركة: طبيعة نشوئها وتراثها ووضعها الراهن. فان مثل هذه الوثيقة سوف تشكل بالنسبة لليسار مدخله الايديولوجي الى الانفصال الحقيقي والنهائي عن المحتوى الذي مثلته حركة القوميين العرب تاريخيا .

٣- وعبر انفصال اليسار جذريا عن محتوى الحركة، لن تكون هناك أو تبقى اية مبررات لاستمراره عاملا تحت اسم "حركة القوميين العرب". فان هذا الاسم سوف يكون على الدوام رمزا لمضامين متناقضة مع طبيعة التوجهات الجذرية الجديدة التي يتحرك بوحيها اليسار الآن. ولذلك فسوف يكون على هذا اليسار في كل قطر عربي ان يجابه مسألة الاسم الذي سوف يعمل تحته بما يتفق مع طبيعة برنامجه والظروف الموضوعية السائدة في هذا القطر وأوضاع بقية فصائل اليسار فيه.

٤- وسوف يكون على هذا اليسار في كل قطر، وهو يحقق انفصاله الحاسم عما تمثله حركة القوميين العرب شكلا ومحتوى، ان يدرك ان مجرد اعلان انفصاله هذا في وثيقة نظرية، نقدية، لا يمنحه فورا وبلمسة سحرية صفة الطليعة الماركسية اللينينية. بل ان اكتسابه لهذه الصفة مرهون في النهاية بقدرته على التقدم عمليا على طريق ممارسات سياسية طبقية جديدة تستهدي بتحليل علمي ملموس للأوضاع القطرية التي يعيش ضمنها، وببرنامج يحدد مهمات النضال الوطني واساليب الكفاح المتطابقة مع ظروفه الوطنية والظروف الموضوعية المحيطة به. ان محاولة هذا اليسار في كل قطر عربي الاضطلاع بهذه المهمات، هي المدخل الذي سوف تتضح من خلاله قدراته الحقيقية على التحول فعلا الى فصيل ماركسي لينيني جديد.

٥- وفي ظل هذا التوجه الجديد، يبدو واضحا ان العلاقات "المركزية" التي يمكن ان تقوم بين فصائل هذا اليسار في مختلف الاقاليم يجب ان تبنى على قواعد موضوعية وديمقراطية واضحة. ان هذه العلاقات لن تكون نوعا من الاستمرار للعلاقات المركزية التي كانت سائدة في حركة القوميين العرب، اي انها لن تكون بالتالي علاقات بين فروع حزب واحد على الصعيد العربي العام. بل هي سوف تكون في هذه المرحلة من تطورها علاقات بين منظمات مستقلة تستهدف تعزيز التفاعل الفكري وتحقيق التنسيق السياسي والتساند النضالي فيما بينها. هذه العلاقات سوف تجري ممارستها ضمن لقاءات دورية تعقدها هيئة مشتركة ممثلة لكل تلك الفصائل. وعبر وجود هذه الهيئة المشتركة، ومن خلال اضطلاعها بالمهمات المطروحة عليها سوف تتحدد بمزيد من الدقة طبيعة العلاقات المطلوبة والممكنة بين فصائل يسار الحركة في مختلف الأقاليم. ومن المهم التأكيد هنا على أن هذه العلاقات لن تكون مغلقة ومقتصرة على فصائل يسار الحركة وحدها. بل انها يمكن ان تنفتح على فصائل اخرى تقوم بينها وبين يسار الحركة ارض مشتركة، دون ان يكون لها سابق انتماء او علاقة تنظيمية بحركة القوميين العرب..

ان اللجنة التنفيذية القومية لحركة القوميين العرب، التي أصبحت تمثل يسار الحركة، اذ تطرح هذا البيان أمام الأعضاء والجماهير، انما تعتبره خطوة أولى على طريق توضيح كل مواقفها وأفكارها وتوجهاتها.. فالحقيقة كل الحقيقة لابد ان تكون ملكا للجماهير في النهاية..

وان هذا الموقف الذي تعلنه اللجنة التنفيذية لا يعني بالضرورة ان حركة القوميين العرب اليمينية التقليدية قد انتهت الآن عمليا . فقد تلجأ الجيوب والعناصر المفصولة في كافة الأقاليم متعاونة مع يمين الحركة في الساحة الفلسطينية "الذي يمثل موضوعيا حركة القوميين العرب بتوجهها اليميني الأصيل الى تجديد صلاتها وتجميع اطاراتها لمواصلة العمل باسم حركة القوميين العرب. ان هذه مسألة تخص أصحابها ولا تمت ليسار الحركة الذي يطرح هذا البيان على جمهرة الاعضاء والجماهير بصلة..

١٠ شباط ١٩٦٩

اللجنة التنفيذية القومية لحركة القوميين العرب

- ١٢ -

بيان سياسي لحركة القوميين العرب حول "الصراع المصيري بين حركة الثورة العربية وبين الاستعمار الجديد"[١]
(الحرية، بيروت، ٤ و١١ و١٩٦٧/٩/١٨)

سوف يكون مستحيلا فهم النكسة العسكرية العربية التي أعقبت حربنا الأخيرة مع اسرائيل واستخراج دروسها ونتائجها ما لم يوضع ذلك كله في اطار من الفهم الواضح للصراع المصيري، الناشب على امتداد السنوات الماضية بين حركة الثورة العربية وبين الاستعمار الجديد. ذلك اننا لم نكن في اي يوم من الايام بمثل حاجتنا اليوم الى ادراك تلك الحقيقة البسيطة القائلة: ان الدولة الصهيونية تشكل في الاساس رغم تكوينها الذاتي المتميز وخصوصية نشأتها والنظريات التي افتعلت لتبرير خلقها نوعا من الامتداد لمعسكر الرأسمالية العالمية والاستعمار في هذه البقعة من الوطن العربي.

ولقد شكلت الحرب العربية الاسرائيلية الأخيرة ذروة التصادم، المتصاعد منذ اكثر من خمس سنوات، بين حركة الثورة العربية وبين الاستعمار الجديد بقيادة الولايات المتحدة الامريكية. ومن هنا، من هذه النقطة المركزية، يجب ان ينطلق الفكر العربي الثوري الآن في محاولته استكشاف الأرض التي يقف عليها وصولا الى اجوبة محددة على الأسئلة التي مازالت تقرع عقل ووجدان كل مواطن عربي: لماذا كانت النكسة العسكرية؟ وكيف نزيل آثار العدوان؟ وما هي طبيعة الحرب التي يجب ان نتأهب لها الآن؟

لقد حققت حركة التحرر الوطني العربية بالثورة، ما بين مطالع الخمسينات وبداية الستينات، انتصارات كبرى على الاستعمار القديم بامبراطوريته: بريطانيا في المشرق العربي وفرنسا في الشمال الافريقي العربي. ولقد شكلت هذه الانتصارات الاطار التاريخي العام للتطورات الجذرية التي شهدها المضمون الاجتماعي والنظري لحركة التحرر الوطني العربية وما تولد عنها في اجزاء عربية هامة من انطلاق الثورة الوطنية في طريق التطور اللارأسمالي والتحول نحو الاشتراكية.

ولكن ذلك كله لم ينه عصر المجابهة الاستعمارية في الوطن العربي، بل وضع هذه المجابهة على أعتاب مرحلة اعلى هي مرحلة التصادم مع الاستعمار الجديد الذي بدأ ينتقل خلال السنوات الأخيرة الى مواقع هجومية ساحقة.

---

(١) صدر هذا البيان على اثر الاجتماع الموسع الذي عقدته اللجنة التنفيذية القومية في اواخر تموز الماضي.

ولقد كانت الولايات المتحدة وهي تتحول في علاقتها بحركة الثورة العربية من مرحلة الصراع المتقطع – التي امتدت ما بين مطالع الخمسينات وبداية الستينات – الى مرحلة الصدام الحاسم بعد ذلك، كانت لها في قلب المنطقة العربية قوى "محلية" عديدة تستطيع ان تتحرك بها ومن خلالها ضد الثورة العربية قبل ان تضطر الى اتخاذ قرار بغزو أمريكي مباشر كما حصل في امكنة اخرى من العالم.

فبالاضافة الى بقايا الاستعمار البريطاني القديم التي اصبحت بمجرد جيوب ضمن حركة الاستعمار الأمريكي الجديد، وبالاضافة الى الانظمة الرجعية الممثلة لتحالف الطبقات البورجوازية الكبيرة مع الاقطاع في الوطن العربي والتي كانت بطبيعتها قواعد للاستعمار الجديد - بالاضافة إلى ذلك كله كانت اسرائيل تشكل منذ الأساس احتياطيا عسكريا دائما موضوعا تحت تصرف الولايات المتحدة يمكن استخدامه لردع الثورة العربية او لضربها عند الحاجة.

ان وجود اسرائيل في قلب الوطن العربي كان يمنح الاستعمار الجديد الفرصة الدائمة للتدخل العسكري المباشر ضد الثورة العربية لان الدولة الصهيونية هي في حقيقة تركيبها جزء من حركة الامبريالية العالمية، الأمريكية بشكل خاص. وهي بحكم مصالحها الذاتية في التوسع والامتداد مستعدة دائما لان تكون يد الاستعمار الضاربة في هذه المنطقة من العالم.

بالاستناد الى كل هذه القوى والفرص التي تملكها داخل المنطقة العربية، انتقلت الولايات المتحدة خلال السنوات الخمس الماضية الى صميم مرحلة التخطيط لاسقاط مواقع الثورة العربية الرئيسية بل ولضرب حركة التحرر الوطني من أساسها. وهكذا بدأت المنطقة العربية تشهد عنفا أمريكيا متزايدا ضد حركة الثورة العربية، ان لم يتخذ في البداية وفي مراحله الأولى شكل الغزو العسكري الا انه اطلق كل ما في جعبة واشنطن من اسلحة التمهيد للغزو المباشر.

ولقد كانت السياسة الأمريكية تدرك ان الجمهورية العربية المتحدة تشكل مركز الثقل الأساسي في حركة الثورة العربية كلها، وان احداثا وتطورات تاريخية بالغة الأهمية قد وضعت قيادة عبد الناصر على رأس هذه الحركة لتمارس عملية استقطاب واسعة للجماهير كانت تنذر بتغيير وجه هذه المنطقة تغييرا حاسما في النهاية. وبدأ التحرش الأمريكي بالجمهورية العربية المتحدة وبقيادة عبد الناصر يتخذ شكل مجموعة من الضغوط المتصاعدة الهدف منها جر القاهرة الى حيث تفقد اهدافها تدريجيا لتفقد بذلك – وبالتدريج أيضا – صلتها بحركة الثورة العربية وقدرتها على التأثر بها والتأثير فيها. لقد كان واضحا ان امريكا تريد دفع القاهرة الى الانكفاء، داخل حدودها وذلك، من أجل تطويقها وعزلها ثم تصعيد الحرب على نظامها التقدمي بحيث تسهل بالنتيجة تصفية الثورة المصرية من الداخل بعد تصفيتها من الخارج.

...

ومن ذلك كله أصبح واضحا ان الولايات المتحدة الأمريكية تنطلق في علاقاتها بهذه المنطقة من استراتيجية ثابتة ونهائية هي استراتيجية الصدام الحاسم مع حركة الثورة العربية. ويبدو ان واشنطن رتبت حساباتها في فترة من فترات التخطيط لهذا الصدام على اساس احتمال التسليم السريع والانهيار الشامل في جبهة المقاومة العربية. ولكن الردود العربية على هذه الخطط اتت تكشف الكثير من جوانب الخطأ في تلك الحسابات. وعند هذا الحد بدأت المحاولة الأمريكية تقفز من صعيد الضغوط الهائلة التي تستهدف ضرب حركة الثورة العربية بالتطويق الى صعيد التهيئة لغزو عسكري مباشر يحقق الهدف ذاته. وكان من الطبيعي ان تتوجه امريكا بداية وهي تهيء لهذا الغزو العسكري، الى استنفار قواعدها المزروعة على الأرض العربية لتجييشها في الحرب التي بدأت تستعد لها. وكانت اسرائيل ابرز تلك القواعد واكثرها قدرة على الحركة، فان الدولة الصهيونية كانت في واقعها اشبه بولاية من ولايات امريكا اقيمت في هذه المنطقة من الشرق العربي كي تشكل الاداة المنفذة لاغراض السياسة الامريكية المحققة لمصالحها.

وهكذا بدأت اسرائيل، مجهزة بالدعم وبالتخطيط الامريكي اساسا، خطواتها الهجومية لتفجر من خلالها هذه الحرب التي مازال الشرق الاوسط يلتهب بنتائجها وآثارها حتى الآن.

ولقد عدنا، ونحن في صدد تحليل حقيقة الحرب العربية الاسرائيلية الاخيرة، الى كل تلك الوقائع التي بدأت تتراكم منذ سنوات طويلة، لأنه يستحيل بدونها القاء الضوء على المقدمات التاريخية الضرورية لفهم هذه الحرب التي فرضت على العرب بالتسلسل المتصاعد لسير الاحداث.

واذا كانت احداث الحرب الاخيرة، ابان احتدامها، قد قدمت لنا من البراهين العملية والتفصيلية القاطعة ما يجعلنا نجزم بأننا لم نكن نحارب اسرائيل بل كنا نحارب امريكا وراءها، فان العودة بالذهن الى سياق الصراع العنيف مع الاستعمار الامريكي على الأرض العربية خلال السنوات الخمس الماضية - ان ذلك كفيل، بان يعزز قناعتنا بان امريكا هي "الأصل" الذي يحاربنا ونحاربه، وان الحملة الاسرائيلية لم تكن الا مظهر من مظاهر هذه الحرب الأصلية ونتيجة من نتائج استراتيجية التصادم النهائي والحاسم مع حركة الثورة العربية التي وضعتها واشنطن وبدأت تنفذها وخاصة منذ ان تسلم جونسون آلة الحكم في البيت الأبيض.

ان تحديد اكتشاف هذه الحقيقة ورسوخها في اذهاننا هو الذي يجعلنا قادرين على فهم معنى النكسة العسكرية التي اصابت العرب وعلى الالمام بحقيقة الوضع الراهن وباحتمالات المستقبل.

وهكذا، وفي ضوء ذلك كله، يصبح ممكنا ان نعود الى الأسئلة الهامة التي تنتظر أجوبة محددة: لماذا كانت النكسة العسكرية؟ وكيف نزيل آثار العدوان؟ وما هي طبيعة الحرب التي يجب ان نتأهب لها الآن؟

في نطاق المحاولات الهادفة تحليل اسباب خسارتنا للحرب الأخيرة مع اسرائيل ترتفع منذ النكسة اصوات عديدة بالنقد والتحليل متحدثة عن عشرات الاخطاء التي انزلقت اليها حركة الثورة العربية فأضعفت بالنتيجة قدرتها على المقاومة.

وإذا كان من الضروري ان تمضي عملية النقد والنقد الذاتي التي يمارسها الفكر العربي الثوري الآن في مجراها الواسع حرة طليقة، فإنه من الضروري ايضا كي لا تصاب الجماهير العربية بالدوار وهي تسمع كل أحاديث النقد، التمييز بين الخطأ الأساسي وبين الأخطاء الفرعية الناتجة عنه والمرتبطة به.

وفي رأينا ان هذا الخطأ الاساسي يكمن بالدرجة الاولى في كون حركة الثورة العربية لم تقابل - وبصورة مبكرة - استراتيجية الاستعمار الجديد الهجومية ضدها باستراتيجية ثابتة ونهائية تنطلق من مبدأ المجابهة الكاملة والمستمرة له على امتداد الأرض العربية، باعتبار هذه المجابهة تشكل الاطار التاريخي الكبير للنضال العربي الثوري في المرحلة الجديدة التي دخلتها مع مطلع الستينات والتي ظلت بطبيعتها الاصلية مرحلة تحرر وطني - من الاستعمار الجديد هذه المرة. ان حركة الثورة العربية لم تستوعب تماما حقيقة هذه المرحلة الجديدة التي انتقلت اليها في اعقاب الانتصارات التي حققتها على الاستعمار القديم والتطورات التي طرأت على مضمونها الاجتماعي والنظري والانجازات التي بدأت تضعها على طريق التحول من ثورة وطنية إلى ثورة اشتراكية. لقد تصورت اقسام عديدة من حركة الثورة العربية انها بهذه الانتصارات والتطورات والانجازات قد طوت مرحلة التحرر الوطني من الاستعمار نهائيا وان عملية البناء الداخلي في الاقطار ذات الانظمة التقدمية وتفجير معارك الصراع الاجتماعي في الاقطار غير التقدمية، قد اصبحت هي الاطار التاريخي الوحيد لنضالها. وكان هذا الفهم ينطوي في حد ذاته على سوء تقدير للمعركة الخارجية - الداخلية مع الاستعمار الجديد والتي بدأت طلائعها تتضح وتتكاثف منذ اكثر من خمس سنوات.

ان غياب الرؤيا الواضحة لطبيعة مرحلة التحرر الوطني الجديدة التي دخلتها حركة الثورة العربية وهي تجابه الاستعمار الجديد مع نهاية الخمسينات، ان ذلك قد شكل الخطأ الأساسي الذي تفرعت منه وتسلسلت عنه اهم الاخطاء الاخرى التي لعبت دورا كبيرا في التمهيد لهذه النكسة العسكرية.

لقد نتج عن هذا الخطأ الأساسي لون من ألوان التقطع في مجابهة الاستعمار الجديد بخططه وتحركاته الهجومية. وبينما كان هذا الاستعمار الجديد يواجه حركة الثورة العربية في مرحلتها الجديدة باستراتيجية ثابتة ونهائية تنشد

الصدام الحاسم معها تمهيدا لضربها واجتثاث قواعدها، كانت هذه الحركة تواجهه بتكتيك متذبذب يشكل في تصوراته وأساليبه ومعاركه استمرارا للمرحلة السابقة التي كان خلالها الصراع المتقطع هو القانون الذي يحكم العلاقة ما بين حركة الثورة العربية والاستعمار الجديد بقيادة الولايات المتحدة الامريكية. وهذا التكتيك المتذبذب نفسه شكل هو ايضا اساس مجابهة الانظمة الرجعية التي كانت في حقيقتها قواعد سياسية واجتماعية للاستعمار على الارض العربية.

ولقد مارست حركة الثورة العربية هذا التقطع في مجابهتها للاستعمار الجديد وللطبقات والانظمة الرجعية المرتبطة به، في مرحلة بدا واضحا خلالها ان اسرائيل تقترب يوما بعد يوم من لعب دورها في ردع حركة الثورة العربية، كأداة في يد الاستعمار الجديد وكقوة ضاربة يستخدمها لتنفيذ استراتيجيته الهجومية.

وحيال هذا التصاعد في دور اسرائيل ارتفعت في الوطن العربي، على امتداد السنوات القليلة الماضية، شعارات عديدة من اجل تحرير فلسطين ومجابهة الدولة الصهيونية. ورغم ان هذه الشعارات كانت تربط نظريا - او فلنقل لفظيا - بين اسرائيل والاستعمار والانظمة الرجعية المزروعة على الارض العربية، فانها لم تكن ترتبط عمليا باستراتيجية ثابتة ودائمة تنطلق من التحليل القائل باننا سوف نقترب على صعيد العمل اليومي الحقيقي الملموس من اللحظة الحاسمة لتصفية الوجود الصهيوني بقدر ما ننجز على صعيد تصفية الوجود الاستعماري والرجعي في الوطن العربي.

ان عدم دخول هذه الحقيقة كعنصر حاسم ومقرر في استراتيجية حركة الثورة العربية تجاه اسرائيل نتج عنه عدم تقدير حقيقي لطبيعة المعركة معها بحيث بدا اننا نفكر بهذه المعركة ونمهد لها وكأنها معركة قائمة بذاتها مع عدو مقطوع الجذور اسمه: الصهيونية في فلسطين. بينما كان من المفروض ان ندرك تماما ان المعركة مع اسرائيل تفقد معناها الحقيقي - ونفقد القدرة على النصر فيها - ما لم تكن مرتكزة في خطوطها وقواعدها الخلفية الى حرب شاملة ومستمرة على امتداد الارض العربية مع الاستعمار الجديد ممثلا بأمريكا ومع الانظمة والطبقات الرجعية المتحالفة معه والتي تشكل في النهاية عوامل مضادة للتحرك العربي نحو ردع اسرائيل وتحرير فلسطين.

وعندما انفجرت الحرب الاخيرة بيننا وبين اسرائيل عدنا نكتشف فجأة وعمليا طبيعة الارتباط المادي العضوي والمصيري بين اسرائيل وبين الاستعمار الجديد والرجعيات المحلية الخاضعة له والمرتبطة به. وكان تجديد اكتشاف هذه الحقيقة البسيطة يفرض علينا تحويل هذه الحرب مع اسرائيل فورا - وكي نستطيع ربحها فعلا - الى حرب شاملة مع الاستعمار الجديد بكل قواعده ومراكزه والقوى التي يسندها ويستند إليها على الارض العربية. ولكن حركة الثورة العربية لم تكن مهيأة لتفجير مثل هذه الحرب الطويلة النفس لانها لم تكن مجهزة بفكرها واستراتيجيتها وطبيعة تنظيمها وتكتيكها لمتابعة حرب بهذا المستوى. وذلك هو في الواقع المعنى الحقيقي للنكسة العسكرية... ان هذه النكسة لا تستمد اهميتها فقط من تفوق جيش اسرائيل على الجيوش العربية ومقدرته على احتلال سيناء والضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية، بل هي تستمد اهميتها اولا وآخرا من اضطرار حركة الثورة العربية الى ايقاف الحرب مع اسرائيل عند حدود "جولة الايام الستة"، وعدم المضي فيها بحيث تتحول الى حرب شاملة ضد الاستعمار بكل قواعده ومصالحه وكل القوى المرتبطة به، فتأخذ معناها التاريخي الحقيقي كحرب تحرر وطني على امتداد الارض العربية ولا تعود مجرد عملية صدام بالجيوش محدودة بيننا وبين اسرائيل.

...

وهكذا دخلنا الحرب الاخيرة مع التواطؤ الامريكي الصهيوني في ظل عوامل ومعطيات لم يكن معظمها لصالحنا في النهاية.

ومن خلال الهزيمة العسكرية التي اصيبت بها الجيوش، والشلل الذي اصاب الانظمة التقدمية والحركات الشعبية، اتضح تماما ان الافق الذي قادت البورجوازية الصغيرة ضمنه حركة الثورة العربية حتى الآن، ليس هو افق هذه الحرب الطويلة النفس مع الاستعمار الجديد بكل قواعده المزروعة على الارض العربية وفي مقدمتها اسرائيل.

ان تسجيل هذه الحقيقة تحليلا للنكسة العسكرية الاخيرة ليس مقصودا منه الخروج باتجاهات يسارية متطرفة تدعو الى اسقاط البورجوازية الصغيرة من قائمة القوى والطبقات التي تعادي الاستعمار بكل اشكاله، بما في ذلك الاستعمار الجديد.

ان البورجوازية الصغيرة كانت ويمكن ان تبقى قوة معادية للاستعمار، واحتواؤها - مع كل العناصر الوطنية والتقدمية - ضمن حركة الثورة العربية في هذه المرحلة مسألة بالغة الأهمية. ولكن القضية المطروحة هي مدى صلاحية هذه الطبقة للعب دور القيادة على رأس تلك الحركة. ان متابعة الحرب مع الاستعمار الجديد بكل ابعادها الداخلية والخارجية وبآفاقها الاقتصادية والسياسية والفكرية والعسكرية، ان متابعة هذه الحرب باتت تتطلب انتقال مقاليد القيادة الى الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة الاكثر جذرية في مقاومة الاستعمار وحلفائه المحليين بحكم مصالحها وطبيعة ايديولوجيتها. وتحت هذه القيادة سوف يكون على البورجوازية الصغيرة وكل العناصر والقوى الوطنية والتقدمية ان تسهم بدورها في معركة التحرر الوطني.

ولكن حصول هذه التحولات الجذرية في بنية حركة الثورة العربية لا يمكن ان يتم في فراغ، بل اننا لا نستطيع ان نتصور الطريق نحو هذه التحولات الا من خلال وضوح رؤيانا للوضع العربي الراهن في مواجهته لآثار العدوان الاستعماري الصهيوني ولاحتمالات المستقبل التي يمكن ان تنبثق عنها.

لقد نقلت الحرب العربية الاسرائيلية الاخيرة بنتائجها وآثارها المعركة بين حركة الثورة العربية وبين الاستعمار الجديد عمليا ونهائيا ، من مرحلة الصراع المتقطع الى مرحلة الصدام النهائي الحاسم والتي لا تنطوي الا على واحد من احتمالين:

- اما ان ترضخ حركة الثورة العربية لمنطلق هذه الغزوة الاستعمارية التي استخدمت فيها اسرائيل كأداة ضاربة، فيتمكن الاستعمار الجديد بقيادة الولايات المتحدة الامريكية من اخضاع الوطن العربي نهائيا لسيطرته ليمارس بالتالي عملية تصفية حاسمة لمواقع الثورة العربية الاساسية وعملية تصفية جسدية لكل التقدميين.

- واما ان تستجيب حركة الثورة العربية لهذا التحدي فتحدث تغييرا اساسيا في مستوى جذرية تفكيرها العلمي وجماهيرية تكوينها الاجتماعي وصلابة بنيتها التنظيمية، واستراتيجيتها واساليب نضالها. وهو تغيير لابد ان ينطلق من استيعاب كامل لخطة الاستعمار الآن في محاولته استثمار نتائج النكسة العسكرية التي اصيب بها العرب الى المدى الاقصى.

ويبدو واضحا من تحركات الاستعمار في هذه المرحلة انه يريد لحركة الثورة العربية ان تتصور قضيتها الآن محصورة في مسألة الاحتلال الاسرائيلي لسيناء والضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية. فان حصر القضية في هذا البعد الجغرافي يستتبع تحويل المعركة الهادفة تحرير هذه المناطق نهائيا الى مجرد معركة جيوش نظامية مع اسرائيل فقط. والاستعمار يدرك ان النكسة العسكرية التي اصيبت بها الجيوش العربية المقاتلة قد انشأت صعوبات كبرى في وجه مثل هذه المعركة النظامية الآن ولفترة اخرى من الزمن. والاستعمار يأمل تحويل عنصر الزمن هذا لصالحه بحيث يتابع عملية الارهاق النفسي والمادي للجماهير العربية بكل ما يملك من وسائل وبكل الاساليب التي يمكن تحريك اسرائيل من خلالها، وذلك بقصد افتعال مناخ ملائم للحديث عن التسويات التي مازالت حركة الثورة العربية ترفضها حتى الآن.

ولقد اصبح واضحا ان الاستعمار اذ يدرك صعوبة الحديث المباشر عن مصالحة بين العرب واسرائيل، فانه على استعداد للانتقال من رفع شعار مصالحة اسرائيل الى تشجيع الدعوات التي ترفع شعار مصالحة الاستعمار في الوطن العربي، والغاية من الشعارين واحدة في نهاية المطاف. ولقد بدأت طلائع هذه الدعوات تتصاعد وتتكاثف في محاولة لاختبار ردود فعل الجماهير العربية ومدى مقاومتها. وبعض هذه الدعوات تقدم نفسها الآن على انها جزء من محاولة ازالة آثار العدوان، وعلى انها تستهدف ايقاف التصادم مع الاستعمار، ومع الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، كي لا يضيع كل شيء وكي يكون ممكنا انقاذ المواقع العربية المهددة بفعل العدوان الاسرائيلي.

ان التزييف في هذه الدعوات واضح لا لبس فيه. فليست هناك قضيتان منفصلتان احداهما تتصل بمصالحة اسرائيل والثانية تتناول مصالحة الاستعمار. ان الحرب مع اسرائيل هي حرب مع الاستعمار في الاصل. وان مصالحة الاستعمار ليست في النهاية شيئا مختلفا عن مصالحة اسرئيل. وان الدعوة الى تهدئة جبهة الصراع مع امريكا وقواعدها وعملائها باسم محاولة انقاذ المواقع العربية المهددة، سوف لن تؤدي إلا الى عملية توريط نهائية لحركة الثورة العربية تخسر بنتيجتها كل شيء. وفي ضوء هذه الحقيقة البارزة ينبغي تقديم كل التصورات التي تتخيل امكان ازالة آثار العدوان عن طريق تسوية سياسية سلمية مع الاستعمار اي بالتالي مع اسرائيل. ان أمريكا لم تتحرك باستراتيجيتها الهجومية ضد المنطقة العربية على امتداد السنوات الماضية كي تنتهي من ذلك كله الى تسوية سياسية سلمية تحفظ مصالح وحقوق حركة الثورة العربية. وان اسرائيل لم تتحرك في عدوانها، مدفوعة من الاستعمار الجديد مؤيدة بكل قواه، كي تعود من مغامرتها بحل سياسي سلمي يعيد للعرب اراضيهم دون ان تجني من وراء ذلك اي مكسب جوهري على حساب الحق والمصلحة العربية.

ان ذلك كله يؤكد انه ليس هناك الآن – في ضوء السياق الراهن للصراع المصيري الناشب على الارض العربية – اي منطق لأية تسوية سلمية مع الاستعمار واسرائيل لا يحمل في حد ذاته معنى السقوط الجزئي او الكلي لحركة الثورة العربية. ومن هنا فان شعار: ازالة آثار العدوان ليست له في الواقع الا ترجمة وحيدة هي استعادة الارض العربية المحتلة اخيرا ، بالقتال وبالعودة الى تطويق الدولة الصهيونية. ولكن النجاح في ازالة آثار العدوان باستعادة الارض العربية المحتلة ليس امرا متوقفا على مجرد خوض حرب نظامية سريعة مع اسرائيل، بل ان بلوغ مثل هذا النجاح يفترض اولا ادراك حقيقة اساسية وهي ان شعار ازالة آثار العدوان لا يكتمل ويأخذ معناه الحقيقي الا اذا اقترن بشعار: مجابهة الاستعمار في كل مكان.

ان الاستعمار يريد ان يحصرنا في سيناء والضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية كي تكون هذه المناطق مصيدة يطبق من خلالها على حركة الثورة العربية فيستنزفها ماديا ومعنويا وهي في مواقع سلبية، ونحن لابد ان نجره الى صدام واسع مع حركة الثورة على امتداد الارض العربية كلها. ففي مثل هذا الامتداد والاتساع تكمن عوامل النصر لنا وعوامل الهزيمة للاستعمار واسرائيل. ان الاستعمار الجديد قد حرك اسرائيل لضربنا واستطاع من خلال ذلك ان يربح الجولة الاولى. ولا نستطيع ان نرد على النكسة الا بتفجير الحرب الشاملة معه. وهذه الحرب الشاملة مع الاستعمار الجديد يجب ان لا تنحصر في ميدان واحد هو ميدان القتال مع اسرائيل، بل يجب ان تتسع لتشمل الوطن العربي كله، ان جبهة نضالية عربية واحدة هي الطريق لمجابهة الاستعمار الامريكي الجديد. يجب ان لا يترك لامريكا تحديد ميدان المعركة وحصره في اسرائيل حيث تستتر وتختبيء. يجب جرها إلى ميدان واسع ومكشوف وعلى صعيد يهز جهازها الاستعماري ويمس مباشرة مصالحها الاقتصادية الكبيرة على امتداد الوطن العربي. لقد اصبح واضحا انه لا تمكن مجابهة اسرائيل الا بالدخول مع الاستعمار في صدام شامل وبتوسيع جبهة القتال معه وجعل ميدانها اوسع من تحرك اسرائيل على الحدود. ان الجولة القادمة مع اسرائيل لازالة آثار العدوان لابد ان ترتبط ارتباطا عضويا مباشرا وسريعا بتوسيع جبهة النضال ضد الاستعمار الامريكي وذيله البريطاني على الارض العربية.

واذا كان الارتفاع الى مستوى هذه المجابهة الحاسمة يتطلب تغييرا حقيقيا في مستوى جذرية حركة الثورة العربية فان ذلك لا يمكن ان يتم بالمجادلات النظرية وحدها او بالخطوات التنظيمية والادارية تتخذ هنا وهناك على صعيد الانظمة التقدمية الرسمية او الحركات السياسية الشعبية. ان القيادات والفصائل ذات القدرات الايجابية ضمن حركة الثورة العربية مطالبة الآن بفتح افق عملي مباشر للنضال ضد الاستعمار يوفر المناخ الملائم لحصول تلك التحولات في مستوى العمل العربي الثوري. هذا الافق العملي يتمثل في جبهات سريعة ضد الاستعمار باسلوب العنف الثوري المنظم المتجسد في اشكال عديدة لابد ان تتصاعد وتتبلور اخيرا في اعلى اشكال العنف الثوري واكثرها حسما : الكفاح المسلح.

ان هناك طريقا وحيدا لابد ان نسلكه للارتفاع الى مستوى التحديات الصادرة عن الاستعمار العالمي هو طريق الكفاح المسلح. وتلك هي مهمة الثوريين العرب في هذه المرحلة التاريخية: ان يحموا الثورة بالشعب المنظم والمجهز بالوعي وبالسلاح. من هنا يبدأ الطريق، ومن هنا تتحدد حركة الثورة العربية وتسير في الطريق الصحيح. وهذا كله ليس بحاجة الى نقاش نظري طويل. وقد يتحول الافراط في مثل هذا النقاش الى ترف فكري وعملية هروب من مصاعب ومشاق الكفاح المسلح. ان الفكر العربي الثوري مطالب الآن بان يستوعب بسرعة تلك الحقيقة البسيطة القائلة بأنه لا يمكن القضاء على الاستعمار الا بممارسة هذا النوع من النضال المسلح ضده.

ان العنف الثوري المنظم هو الآن التعبير الحقيقي المعاصر عن استراتيجية المجابهة الكاملة والحاسمة للاستعمار بصفته آخر مراحل الامبريالية. وان الثورة العربية اذ تلتزم بهذا الأسلوب فانما تستجيب لحقيقة عالمية يتزايد انتشارها اليوم في صفوف حركات التحرر الوطني على امتداد العالم الثالث كله. ومن خلال الاستجابة لهذه الحقيقة سوف تصبح الثورة العربية قادرة على ان تمارس دورها كطليعة من طلائع ثورة عالمية مترابطة يبدو العالم الثالث الآن بؤرتها الأولى والقوة الضاربة الأساسية في مسيرتها.

ان حركة التحرر الوطني العربية مطالبة الآن، حتى وهي في صميم معركتها المباشرة لازالة آثار العدوان، بان تشارك حركات التحرر الوطني الاخرى في العالم الثالث محاولاتها صوغ اجوبة نظرية واضحة وردود عملية محددة على قضايا الثورة العالمية المناهضة للمعسكر الرأسمالي الامبريالي بقيادة الولايات المتحدة.

وان انطلاق حركة التحرر الوطني العربية نحو الارتباط بهذا الافق الثوري العالمي ليس نوعا من الابتعاد - بالفكر والعمل - عن ساحة نضالها الاساسية بل هو يشكل، على العكس من ذلك، الامتداد الطبيعي الخارجي لعملية المجابهة العربية الداخلية للاستعمار الجديد.

- ١٣ -

حول حركة القوميين العرب وعلاقتها بالجبهة الشعبية
(مقتطفات من تقرير شباط ١٩٦٩)

تشكلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لدى قيامها، من - فرع حركة القوميين العرب في الساحة الفلسطينية، وابطال العودة، وجبهة التحرير الفلسطينية وعناصر مستقلة سرعان ما اتخذت شكل تجمع رابع داخل الجبهة. وعلى هذا الاساس، وعلى ضوء هذا التكوين، لم يكن مرسوما ان تطرح الجبهة في المرحلة الأولى من عمرها رؤية سياسية يسارية كاملة لمعركة التحرير منطلقة من النظرية الاشتراكية العلمية ومستندة لها. ما كان مفهوما ضمنا ، في واقع الامر، هو ان تطرح الجبهة فكرا تحرريا عاما يحمل ملامح تقدمية تتبلور أكثر فأكثر مع تبلور التجربة. هذا من ناحية فكر الجبهة السياسي، اما من ناحية التنظيم فانه لم يكن مرسوما كذلك ان تكون الجبهة في تلك المرحلة من تكوينها تنظيما حزبيا واحدا يقوم على نفس الخطوط الاستراتيجية التنظيمية الثورية التي تحدثنا عنها. ما كان مفهوما كذلك ان الجبهة ستبقى الى فترة من الوقت تتكون من مجموعة تنظيمات، يحتفظ كل تنظيم بوجوده الخاص، مع بداية تخطيط يستهدف التنسيق بين هذه التنظيمات ومحاولة توحيد المادة التثقيفية التي تعطى لها تمهيدا لتحقيق مناخ يمهد لتوحيد هذه التنظيمات في المدى الاستراتيجي على ضوء الممارسة والتجربة.

على ضوء هذه الصورة، فانه من الواضح ان يكون هناك تمييز موضوعي محدد بين تنظيم الحركة الفلسطيني من ناحية، والجبهة من ناحية اخرى. فالحركة، على ضوء ما رسمته لجنتها المركزية في دورة ١٩٦٧، تمتلك فهما ثوريا اشتراكيا من خلاله ترى استراتيجية معركة التحرير الفلسطينية، بينما الجبهة تطرح فكرا سياسيا تحرريا ذا ملامح تقدمية. ومن ناحية ثانية، فالحركة تمثل تنظيما حزبيا موحدا يتأهب لاعادة بناء نفسه وفق استراتيجية تنظيمية ثورية، بينما الجبهة تمثل مجموعة تنظيمات تختلف من حيث بنيتها التنظيمية. وبالتالي، فان طبيعة الصورة وطبيعة العلاقات عند تأسيس الجبهة كانت صورة تنظيم يمتلك رؤية ثورية علمية يدخل في علاقة جبهوية مع تنظيمات اخرى ضمن جبهة تطرح فكرا تحرريا تقدميا وتتكون من مجموعة تنظيمات مستقلة متجهة نحو التوحيد. ومن الطبيعي، في مثل هذه الحالة، ان تحافظ الحركة على وجودها المتميز ودورها المتميز ضمن هذه الجبهة.

هذه هي خلاصة الصورة لدى تأسيس الجبهة. ولكن ما حدث في الجبهة من تطورات وانشقاقات تضعنا الآن أمام صورة تختلف كليا، وبالتالي تطرح صورة جديدة لموضوع الحركة والجبهة والعلاقة بينهما.

لقد انشقت عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جبهة التحرير الفلسطينية ومعها مجموعة المستقلين. واصبح تكوين الجبهة من حركة القوميين العرب – فرع الساحة الفلسطينية، وابطال العودة. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، فان هذا الوضع الجديد قد مكن الحركة من ان تطرح، من خلال الجبهة، نهجها الثوري في تحليل الوضع الفلسطيني ورؤيتها السياسية الكاملة لمعركة التحرير، اي كامل فكرها السياسي. وبالتالي اصبحت الصورة الجديدة صورة تطابق شبه تام بين الحركة من ناحية وبين الجبهة من ناحية ثانية. ففكر الجبهة السياسي هو فكر الحركة كاملا دون اي نقصان، وتكوينها الى حد بعيد هو تكوين الحركة. فتنظيم الحركة يشكل من حيث الحجم نسبة عالية من تنظيم الجبهة. واذا اخذنا كذلك بعين الاعتبار طبيعة نشأة ابطال العودة، والاصول التنظيمية لمعظم كادرها القيادي الاول، ومناخها الفكري العام، وطبيعة العلاقات الرفاقية بين الحركة وابطال العودة، اذا اخذنا كل هذه النقاط بعين الاعتبار، فانه يصح القول الى حد كبير بان الجبهة من حيث التكوين كذلك تنطابق الى حد كبير مع تكوين الحركة. واذا كان التطابق حاصلا بين الفكر من ناحية، والتكوين من ناحية ثانية، فان اي تمييز استراتيجي محدد بين الحركة والجبهة لا يعود قائما . ان اي اصرار على بقاء فرع حركة القوميين العرب في الساحة الفلسطينية قائما بشكل مستقل ومتميز عن الجبهة، يجب ان يستند الى تمييز موضوعي محدد ملموس بحيث يستطيع الانسان ان يلمس ان الحركة شيء والجبهة شيء آخر. فما هو هذا الشيء المتميز الذي يمكن ان يستند له بقاء الحركة المتميز؟ هل هو الرؤية السياسية؟ ان رؤية الجبهة السياسية للمعركة اصبحت هي رؤية الحركة. هل هو تمييز تنظيمي؟ صحيح ان وجود ابطال العودة ضمن الجبهة يشكل موضوعا تنظيميا خاصا ، وصحيح كذلك ان السرعة التي قام بها تنظيم الجبهة جعل هذا التنظيم من حيث بعض المواصفات التنظيمية اقل صلابة وانضباطا من تنظيم الحركة، ولكن هل يكفي ذلك لجعل توجهنا الاستراتيجي هو الابقاء على الوجود الخاص والمتميز لتنظيم الحركة ضمن تنظيم الجبهة؟ على ضوء هذا التحليل رسم مؤتمر شباط (فبراير) الخط الاستراتيجي التنظيمي الموجه والمرشد لمستقبل العلاقات بين الحركة والجبهة. وهذا الخط هو العمل على انصهار تنظيم الحركة في الساحة الفلسطينية ضمن تنظيم الجبهة والعمل في نفس الوقت على انصهار تنظيم ابطال العودة ضمن تنظيم الجبهة، مع التخطيط والعمل على الارتقاء بالحياة التنظيمية للجبهة الى مستوى الحياة الحزبية الثورية الملتزمة والمنضبطة والواعية. وعلى هذا الأساس، لا يعود فهمنا للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هو فهمنا لها لدى تأسيسها – اي جبهة بالمعنى المعروف للجبهات السياسية، فكرا وعلاقات تنظيمية – وانما يصبح فهمنا للجبهة وتوجهنا في بنائها شيء مختلف.

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، من حيث فهمنا لها الآن وتوجهنا في بنائها، هي: الحزب الثوري المستند الى الاستراتيجية السياسية والاستراتيجية التنظيمية التي اتضحت من خلال هذا التقرير.

وأثناء عملية الانصهار التام هذه بين الحركة والجبهة، فان الشعار السليم الذي نهتدي به هو:

"الحركة في خدمة الجبهة وليس الجبهة في خدمة الحركة".

الوحدة طريقنا، حركة القوميين العرب في العراق، ت١، ١٩٥٨
نحو وحدة فورية ما بين العراق والجمهورية العربية المتحدة

في فجر الرابع عشر من تموز هذا العام، حقق النضال العربي نصرا قوميا تاريخيا عظيما حين قام الشعب العربي بقيادة جيشه الباسل في العراق بثورته الجبارة ضد العبودية والرجعية والحكم الملكي الفاسد، فأطاح بسيطرة الاستعمار في أكثر اجزاء الوطن العربي حيوية وحساسية وحطم القوى وأرسخ قلاع الرجعية العربية، وحرر الشعب العربي في العراق من القيود الثقيلة التي كبله بها الاستعمار والرجعية لعزله عن جسم الامة العربية ومنعه من المشاركة في معركة التحرير والتوحيد التي تخوضها الامة اليوم في جميع ارجاء الوطن الكبير.

وهذه التغيرات العميقة التي تدور في وطننا في هذه الفترة، انما تشكل نقاط انعطاف بارزة في معالم حياتنا القومية الراهنة لانها تسجل علامات زحفنا القومي من عصور العبودية البشعة وما رافقها من استبداد وذل واستغلال إلى عهد الحرية المشرقة بعيدا عن عبودية الاستعمار وأغلاله وطغيان الرجعية واستغلالها، ومن عصور التجزئة المصطنعة القهرية التي فرضت علينا الى عهد الوحدة العربية التامة، الوضع الطبيعي لأمة العرب الواحدة.

...

لقد أظهرت تجارب نضالنا الطويل وأكدت النكبة فيما بعد بصورة واضحة ان التجزئة والاستعمار هما العدوان الرئيسيان للأمة العربية وانهما كانا المرتكز الاول في خلق العدو الثالث "اسرائيل" وتدعيم ركائز الرجعية العربية كما كانا السند الاساسي في تغذية الظلم والفساد الاقتصادي الاجتماعي ومنع اية نهضة قومية صحيحة في هذا الميدان. وان تاريخ الاستعمار مرتبط كل الارتباط بتاريخ التجزئة، فحيثما كان يحل الاستعمار حلت التجزئة، لان الاستعمار كان يدرك تمام الادراك ان الوسيلة المثلى لفرض سيطرته على العرب هي اضعافهم بتجزئتهم جغرافيا وسياسيا واقتصاديا ليسهل عليه السيطرة على كل جزء على حدة.

لقد جزأ الاستعمار الوطن العربي وأقام لكل جزء حدوده وحواجزه الخاصة واقتصاده الخاص وسياسته الخاصة ليحول بذلك دون تفاعل قوى الشعب العربي في وحدة نضالية قادرة على مجابهته ومجابهة الرجعية المتحالفة معه في انحاء الوطن وتصفيتهما نهائيا، وليحول دون امتزاج امكانيات وثروات الشعب العربي امتزاجا متكاملا في وسط موحد قادر على تحقيق نهضة اقتصادية اجتماعية شاملة جذرية.

وقامت - بدعم الاستعمار - في كل جزء فئة رجعية بلورت وجودها ومصالحها وارتباطاتها بحدود الكيانات الهزيلة خطوة وحدوية أو تحررية جدية.

وان العدوان الثلاثي المسلح الذي شن على مصر كما قصد به اعادة سيطرة الاستعمار الذي طردته الثورة وتوجيه ضربة قاصمة للنضال العربي التحرري، كذلك كان نتيجة الهلع الشديد الذي اصاب الاستعمار واليهود حين وجدوا ان حدود التجزئة بدأت تتطاير أمام الوعي القومي الذي اخذ يدفع بوحدة مصر وسورية في طريق التحقيق، هذا من جهة، وحين رأوا المد القومي العربي الجارف الذي اخذ يزحف من المشرق نحو المغرب العربي مؤكدا مفهوم وحدة النضال العربي ووحدة المعركة العربية.

ان هذا الترابط العضوي الوثيق بين الاستعمار والتجزئة قد جعل معركتي التحرر والوحدة الجناحين اللذين تقوم عليهما معركة الامة الواحدة. كل خطوة تحررية نحرزها انما تقربنا من الوحدة وكل خطوة وحدوية نحققها انما تزيد قدرتنا على تصفية الاستعمار، وهذا التلازم الوثيق بين معركة الوحدة والتحرر انما يجعل اية محاولة لفصلهما انما هي بالحتمية تفكيك مصطنع للمعركة العربية لن تكون نتيجته الا اضعاف نضالنا في هذه المعركة ولن يفيد منه سوى الجبهة الاستعمارية الرجعية.

وهذه العلاقة بين الاستعمار والتجزئة والتي اصبحت في الواقع القاعدة السياسية التي توجه سياسة الجبهة الاستعمارية الرجعية في وطننا، لا تبرز فقط حيث كانت هذه الجبهة تتخذ فيها موقفا هجوميا مباشرا من حركة النضال العربي، بل تبرز في كل مواقفها وسياستها المباشرة وغير المباشرة.

فكما كانت اشكال السيطرة الاستعمارية تتغير حسب اشتداد او خفوت حدة حركة النضال العربي التحرري مزاوجة ما بين الاستعمار المباشر او الانتداب او المعاهدات والاحلاف، كذلك كان يقابل هذا التغير في التكتيك الاستعماري الرجعي تجاه نضال التحرر – لامتصاص النقمة الشعبية ضد الاستعمار – تكتيك مقابل تجاه نضال الوحدة لامتصاص النقمة الشعبية ضد التجزئة.

هكذا جاءت جامعة الدول العربية في مواثيقها ونظمها وملابسات نشأتها تعبر في حقيقتها عن عملية تستهدف امتصاص وعي الشعب المتزايد للوحدة العربية بالهائه بهيكل مشوه لهذه الوحدة.

والاتحاد الهاشمي الذي قام بين حكام العراق والاردن قبل ثورة العراق الجبارة لم يكن الا تلاؤما رجعيا قصد به امتصاصّ نقمة الشعب العربي في الجزئين ضد واقع التجزئة بعد ان قامت الجمهورية العربية المتحدة واقعا حيا ملموسا ، وموازنة هذه الخطوة الوحدوية السليمة بهيكل مشوه للوحدة يقف في مقابلها.

والاتحاد الفيدرالي الذي يعمل الاستعمار والرجعية على اقامته بين اجزاء المغرب العربي انما يقصد به شد المغرب العربي عن التوجه نحو الحركة القومية العربية التي تجيش في المشرق وامتصاص نقمة الشعب العربي في المغرب ضد التجزئة بإلهائه بنموذج ممسوخ للوحدة يقف في مقابل وحدة مصر وسورية.

ولا يشذ مشروع اتحاد المحميات في الجنوب العربي عن هذه القاعدة.

وبغض النظر عن مناقشة حدوى هذه الاشكال الوحدوية المشوهة فانه يبدو بوضوح: انه كما لم تكن تبدلات اشكال السيطرة الاستعمارية الرجعية سوى تلاؤما استعماريا رجعيا مع ضغط النضال التحرري لم يكن ليتجاوز حدودا معينة مرسومة بما يودي الى اي تبديل جذري في معركة التحرير، كذلك لم تكن الاشكال الوحدوية التي تقيمها الجبهة الرجعية الاستعمارية سوى تلاؤم مفضوح مع ضغط النضال الوحدوي لم يكن كذلك ليودي لأي تبديل في معركة التوحيد. وبقيت دوما الاشكال المختلفة للسيطرة الاستعمارية تجسيدا مستورا للاستعمار تماما كما جاءت هذه الاشكال الوحدوية تجسيدا مبطنا للتجزئة.

في مقابل هذه التيارات التي كانت تعمل لطمس المفهوم السليم والخط النضالي السليم لمعركة الوحدة والتي كانت تتحدد في نطاق الوسط الرجعي او الانتهازي، بدأت تنتشر كذلك في الوسط الشعبي مفاهيم نضالية خاطئة أخذت تلقى بعض الرواج الشعبي نظرا لارتباطها بفئات عرف عنها معاداتها للاستعمار ونزعتها التقدمية.

كانت هذه المفاهيم تعمل على توجيه قوى النضال الشعبي تحت شعار: "التحرر اولا ثم نفكر بالوحدة فيما بعد". وبدت هذه الدعوة منطقية للكثيرين نظرا لوجود الاستعمار في الوطن وكونه العقبة الكأداء الأولى في طريق الوحدة، فكان من الطبيعي – من وجهة النظر هذه – ان يكون الوجه الغالب لنضالنا نضالا تحرريا ضد الاستعمار ومعركتنا معركة تحررية بالدرجة الاولى، وبعد تحقيق هذه الخطوة نفكر بالخطوات التالية! وقد غاب عن اذهان الذين انجرفوا في تيار هذه الدعوة الخطأ النضالي الستراتيجي الكبير الذي يمكن ان تقع فيه معركة الوحدة خاصة ومعركتنا القومية عامة نتيجة هذا التوجيه النضالي الخاطئ. ذلك ان هناك فرقا كبيرا :

بين التوجيه النضالي القومي الذي يعتبر معركة الامة القومية كلا لا يتجزأ، ويعتبر الكفاح الشعبي بالتالي منذ بدايته الاولى كفاحا تحرريا وحدويا لا ينفصل، كفاحا يعبئ القوى الشعبية ضد الاستعمار والرجعية لا لتسلطهما على مقدرات الشعب واستبدادهما واستغلالهما فحسب بل لكونهما يعملان على ترسيخ التجزئة ويقفان سدا منيعا دون الوحدة.

وبين التوجيه النضالي الذي يعتبر التحرر من الاستعمار غاية في حد ذاته ولا يهمه هدف الوحدة في قليل او كثير، وهو اذ يركز أنظار الشعب حول الاستعمار فانما يتجاهل - عن اغراض او عن طيبة قاصرة - ان وحدة الامة ومتطلبات وحدة المعركة العربية تفرضان كون النضال العربي نضالا تحرريا وحدويا كل تجزئة فيه ستؤدي الى تجزئة المعركة القومية وتضع علامة تساؤل كبرى حول امكانية قيام اية نهضة اقتصادية اجتماعية جذرية شاملة.

ان التوجيه النضالي القومي السليم في الحالة الاولى اذ يعتبر معركتنا القومية ضد التجزئة والاستعمار والرجعية والخطر اليهودي حلقة مترابطة تمهد بدورها الطريق للنهوض الشامل فانما ينطلق من أساس قومي واضح: التحرر في سبيل الوحدة والوحدة لضمان التحرر والنهوض القومي الشامل. وهو وان كان يدرك ان لمعركتنا القومية وجهين سياسي واجتماعي وان ظروف وطبيعة المعركة النضالية تقتضي بعض التأخير والتقديم، فانما يعتبر ذلك قضية توقيت ويحرص بالتالي في كل لحظة من لحظات المعركة على ان يوضح لجماهير الشعب المناضلة الوحدة العضوية التي تشد جوانب المعركة القومية، وهو اذ يطرح بهذا شعاراته وأهدافه واضحة منذ بداية الطريق انما يجنب النضال العربي ان يقف حائرا بعد التحرر من الاستعمار امام مرحلة جديدة لا يدري ما يتلوها ويكون مجالا لان يقع تحت تأثير التوجيه الرجعي او الانتهازي او الشعوبي.

بينما التوجيه النضالي في الحالة الثانية اذ يتخذ - عن اغراض او تضليل - من الاستعمار حجة لابعاد الوحدة فانما تصبح القضية عندئذ قضية فصل وتجزئة لا قضية توقيت ولا يمكن لمثل هذا التوجيه النضالي الخاطئ الذي يفصل فصلا مصطنعا بين الوحدة والتحرر الا ان يؤدي الى تثبيت مفهوم "التحرر الاقليمي" و"الاستقلال الكياني"، وجاءت الاجزاء العربية التي تحررت وظلت تعيش في ظل التجزئة البغيضة تعطي مثلا حيا عن هذه المفاهيم النضالية المغلوطة.

ان هذه التيارات التي كانت تتجاذب معركة الوحدة العربية سواء ما كان منها يتمثل بعمل الرجعية لإلهاء الشعب بهياكل مشوهة للوحدة او عمل الانتهازية العربية للوقوف بالنضال العربي عند حد التحرر الاقليمي وعدم اتخاذ اية خطوة جدية في طريق الوحدة، أو هذه المفاهيم التوجيهية النضالية الخاطئة التي تعمل لفصل معركة التحرر عن معركة الوحدة، انما تلتقي كلها في مركز واحد مهما اختلفت نقاط انطلاقها او غاياتها هو: محاولة امتصاص وتخدير وعي الشعب المندفع للوحدة العربية والعمل على الانحراف بمعركة الوحدة عن الخط القومي النضالي السليم وتجزئة معركة الامة الواحدة.

وهكذا جعل هذا التلازم الوثيق بين التجزئة وبين سيطرة الاستعمار والرجعية والانتهازية المصلحية، ومن ثم بين التجزئة وتفشي التخلف والفساد والظلم الاقتصادي الاجتماعي للوحدة اهمية نضالية خاصة في معركتنا القومية نحن العرب. فمذ اصبحت التجزئة مرادفة لبقاء الاستعمار والرجعية والتخلف العام اصبحت الوحدة مرادفا للتحرر والنهوض، واصبحت معركة الوحدة مركز الثقل في المعركة القومية بمختلف جوانبها.

فاي نضال عربي مثمر ضد الاستعمار والرجعية في معركة التحرير، او ضد الاغتصاب اليهودي في معركة الثأر، او ضد المجتمع العربي الفاسد في معركة النهوض الاقتصادي الاجتماعي الشامل، انما هو مرتبط ارتباطا عضويا لا ينفصل بنضالنا ضد التجزئة في معركة الوحدة، ولا يمكن ان نحقق اي تقدم جذري حاسم في هذه المعركة القومية بشقيها السياسي والاجتماعي ما لم ننطلق من هذه الحقيقة النضالية الأساسية ونجعلها القاعدة التي توجه كفاحنا القومي اليومي نحو أهدافنا العظيمة.

وازاء هذه المعالم الواضحة للمعركة العربية كان لابد لحركة النضال العربي وقد وصلت مستوى من الوعي يمكنها من ادراك الخط السليم الذي يجب ان تسير فيه هذه المعركة، ومن كشف الزيف في التوجيه السياسي الرجعي او

الانتهازي او الشعوبي، كان لابد لحركة النضال العربي من ان تقف بحزم لتقطع الطريق على هذه التيارات المغرضة والمفاهيم المغلوطة بتحديد الشعارات والمفاهيم القومية النضالية الصحيحة للمعركة العربية.

وهكذا جاءت الانتصارات النضالية الكبيرة التي حققناها خلال هذه السنوات في معركة الاحلاف وعدم الانحياز وتأكيد شخصيتنا المستقلة في الصراع الدولي ومعركة منع السلاح والضغط السياسي والحصار الاقتصادي ثم هذه الانتفاضات التحررية المتوالية في كل جزء عربي وأخيرا وحدة مصر وسورية وثورة العراق، كلها لمرة تأكد هذه المفاهيم النضالية الصحيحة في المعركة العربية. وكما كانت القاعدة في السنوات الماضية ستبقى كذلك في المستقبل. وكل تقدم جدي جديد يحققه كفاحنا القومي مشروط بقدر ما تتأكد في نفوس قادة وجماهير النضال وحدة المعركة العربية ككل لا يتجزأ وتتضح العلاقة العضوية الوثيقة التي تربط التجزئة بالاستعمار والاغتصاب اليهودي والتخلف القومي العام، وبمقدار ما ينجح الكفاح الشعبي في انتزاع قيادة المعركة من يد الرجعية والانتهازية والشعوبية العربية ليضعها بيد قيادة قومية واعية مخلصة يدعمها وعي شعبي عقائدي راسخ.

الوحدة.. فورا

واليوم ونحن نستقبل بشائر الحرية في العراق بعد سنوات طويلة من الكفاح ضد عبودية الاستعمار وطغيان الرجعية، يتحتم علينا ان نعي هذه الحقائق النضالية بعمق واخلاص لكي يأتي موقفنا منسجما مع حقيقتنا كأمة عربية واحدة ومع متطلبات معركتنا القومية الشاملة. اننا لم نعتبر التحرر يوما غاية بحد ذاته، ومنذ اول يوم بدأ فيه كفاحنا الطويل، كما كنا نقاتل كابوس الاستعمار والرجعية كذلك كنا نقاتل السياسة التي رسمت باحكام لعزلنا عن جسم الامة العربية.. كنا نقاتل التجزئة. واليوم وقد حطم نضالنا المجيد اطواق الاستعمار والرجعية الثقيلة، فانما قد وضعتنا هذه الانتفاضة التحررية الجبارة شعبا وهيئات وحكومة وجها لوجه امام مطلب الوحدة، واصبحت كل محاولة للوقوف بثورتنا عند حدها الحالي انما هي تناقض واضح مع حقيقتنا القومية العربية الواحدة وتجاهل صريح للخط الذي سار فيه كفاحنا منذ ان وطئ ارضنا اول جندي اجنبي، وتعام عن مستلزمات الحفاظ على ثورتنا المباركة ومتطلبات معركتنا القومية الشاملة.

لقد تحدد طريقنا بما لا يقبل اي لبس او ابهام او تأجيل بعد اليوم بأنه طريق الوحدة الفورية التامة مع نواة الوحدة العربية المتمثلة بالجمهورية العربية المتحدة.

فالوحدة هي ضمان حريتنا والسبيل الاكيد لانتصار نضالنا التحرري

ذلك ان الحرية ليست حالة مجردة عن الواقع الذي تنشأ فيه الظروف التي تحيط بها. ان الوصول الى الحرية الحقيقية كما يحتاج الى نضال منظم مرير ضد الاستعمار والرجعية الحاكمة كذلك يحتاج الى قوة سياسية واقتصادية وعسكرية تدعم هذه الحرية وتصونها وتجنبها اية نكسة مفاجئة قد توقعها ثانية تحت نفوذ الاستعمار أو اي قوة أجنبية اخرى نتيجة الحاجة المادية والتخلف الاقتصادي او الضعف العسكري والسياسي. ومثل هذه القوة لا تتوفر لأي جزء عربي في ظل الكيانات الصغيرة المبعثرة. ان الحرية بدون الوحدة هي حرية منقوصة ستبقى دوما تفتقر الى الثبات والاستقرار وستبقى دوما مهددة بالانتكاسات والمؤامرات ولا تأخذ الحرية معناها الصحيح ومداها الحيوي الممتد إلا في ظل الوحدة العربية. فكما كانت التجزئة ولا تزال هي البؤرة التي تتعمق فيها سيطرة الاستعمار والرجعية، فالوحدة هي الوسط الطبيعي الذي تنمو وتترعرع فيه الحرية وهي الضمانة الأكيدة للحفاظ عليها وفي تجارب نضالنا الطويل وواقعنا الحالي عشرات الأمثلة الحية على هذه الحقيقة.

فان فترة الحرية القصيرة التي نعم بها الاردن لم تحل دون نجاح الردة المعاكسة التي قام بها الاستعمار وعملاؤه ودون عودة السيطرة الاستعمارية القائمة على الحديد والنار. ولو اتبعت هذه الخطوة التحررية بالوحدة الفورية مع سورية لما كان الاردن اليوم يرزح تحت وطأة الاستعمار ولما عادت قوات الاحتلال البريطانية للاردن ولم يمض على خروجها بضعة عشر شهرا.

والحرية التي يظن البعض ان اقطار المغرب العربي قد حصلت عليها نشهد كل يوم عشرات الامثلة على امتهانها ممثلة بمواقف الاستعمار الفرنسي التي تتراوح من الضغط السياسي حتى الاعتداءات العسكرية المسلحة فضلا عن القواعد العسكرية التي تجثم على صدر الشعب العربي هناك. وما كان الوضع في المغرب العربي يستمر على هذا الشكل لو ان التحرر الجزئي الذي حصل عليه الشعب العربي اتبع بوحدة شعبية سليمة تخلق في المغرب.

حركة القوميين العرب

ينسجم اصدارهذا الكتاب عن حركةالقوميين العرب انسجاما كليا مع السياسة البحثية التي يأخذ بها المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، فقد أكد مركزنا ،ومنذ البداية ،اهتمامه بكل مايمس قضايا المجتمع الراهنة ،وبكل مايسهم في ارتقاء هذا المجتمع وتطوره.

وقدم في هذا الاطارمساهماته المتعلقة بأمن البحر الأحمرمثلما قدم اسهامات علمية أخرى تخص الأمن القومي العربي في وجوهه المتعددة ،سواء كانت هذه المساهمات بأقلام عربية أوبأقلام غير عربية.

وحرص المركز ،في هذا كله ،أن يكون جهده العلمي في متناول القارىء العربي العادي وأصحاب القرار السياسي في آن، ذلك أن غايته خدمة القضايا العربي جميعا .

وعلى هذا ،فان الكتاب نقدمه عن (القوميين العرب)لايندرج في اطار الدراسة التاريخية وان كان يتضمن مقاربة تاريخية ،ذلك أن الهدف منه الحوار مع المستقبل قبل أن يكون مساءلة الماضي . ومما لاريب فيه أن الحوار مع المستقبل لايستقيم الا بقراءة الماضي ووعي دروسه ،الأمر الذي يجعل هذه القراءة نقدية من ناحية وتتلمس خير الجموع العربي من ناحية ثانية فهي نقدية لأنها حريصة على التوجه الى المستقبل أكثر من حرصها على الانغلاق في الماضي المليء بالخطأ والصواب ،وهي تتلمس خير الأمة العربية كلها ،لأن الواقع الذي نعيش ،يأمر بوحدة الجهود العربية المخلصة ،والمتطلعة الى غد أفضل وأكثر أمنا واستقرارا .

